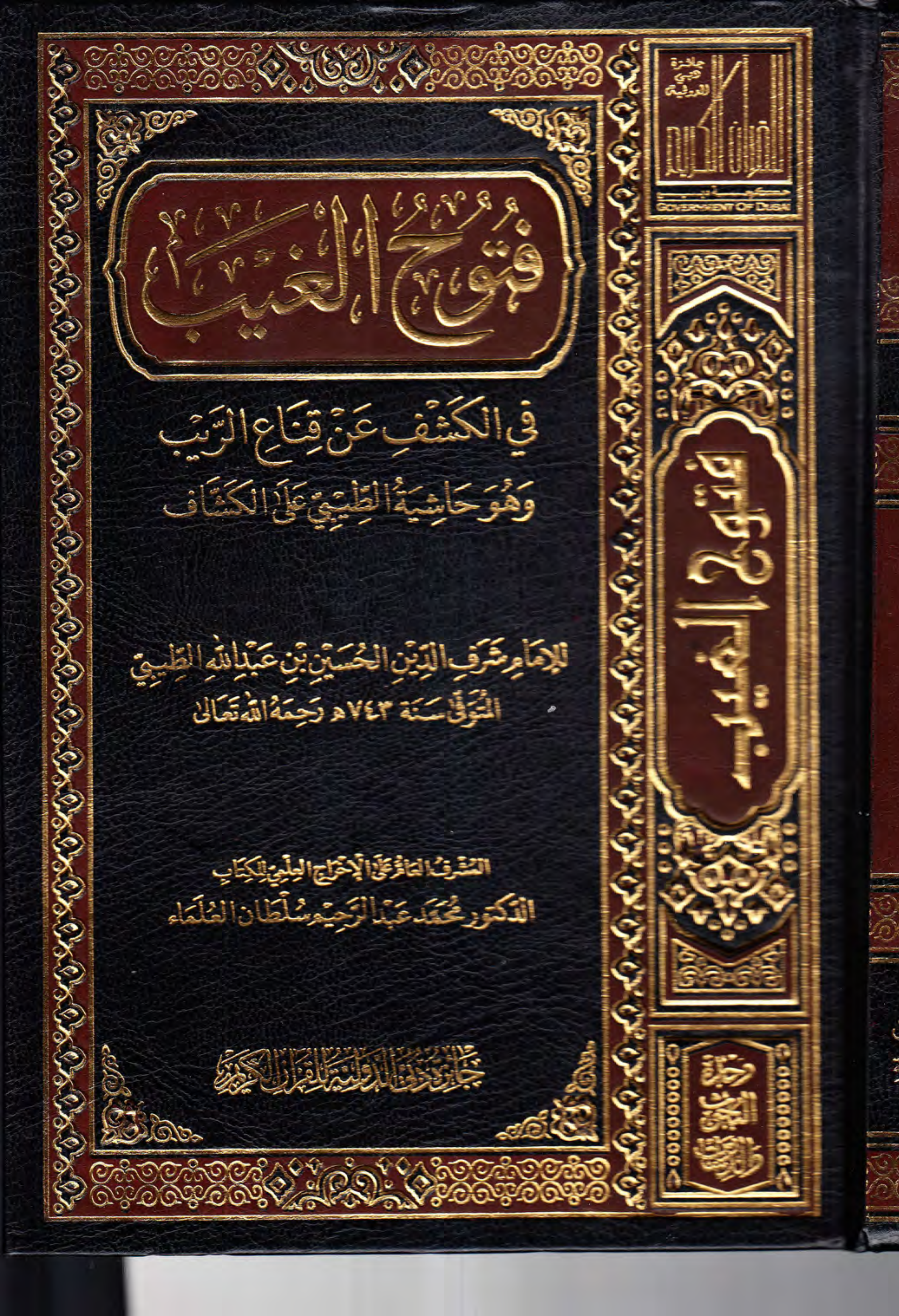


فتوح الغيب
في الكشف عن قناع الريب
وهو حاشية الطيبي على الكشاف
للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣ هـ رحمه الله تعالى
المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء
جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم
فتوح الغيب
GOVERNMENT OF DUBAI


فتوح الغيب

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف : الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم©

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن : (٢٥٣٣/ ٧/ ٢٠١٠)

الرقم المعياري الدولي : ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبّر عن رأي محققيه ولا يعبّر بالضرورة عن رأي الجائزة



ص. ب.: ٤٢٠٤٢ دبي - الامارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١٤٢٦١٠٦٦٦ +
فاكس: ٩٧١٤٢٦١٠٠٨٨ +
الموقع على الانترنت: www.quran.gov.ae
البريد الالكتروني: Rs@quran.gov.ae

أسهم في نشر هذا الكتاب





وهو حاشية الطيبي على الكشاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣ هـ رحمه الله تعالى



تتمة تفسير سورة النساء وتفسير سورة المائدة

حقق هذا الجزء
الدكتور صالح بن ناصر الناصر
أستاذ التفسير المشارك بكلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض

المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء



بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغۡتَسِلُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَـٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾ ٤٣]

رُوِيَ أنّ عبدَ الـرّحمنِ بنَ عَوْفٍ صنعَ طعامًا وشرابًا، فدعا نفرًا من أصحابِ

قولُه: (رُوِيَ أنَّ عبدَ الرحمٰنِ بنَ عَوْف)، روَينا عن الترمذيِّ وأبي داود، عن عليٍّ رَضِيَ اللّـهُ عنه، قال: صنعَ لنا ابنُ عَوفٍ طعامًا فأكَلْنا، وسَقَانا خمرًا قبلَ أن تُـحرَّم فأخَذَتْ منّا، وحضَرتِ الصَّلاةُ فقدَّموني فقرأتُ: قل يا أيُّها الكافرون، لا أعبُدُ ما تَعبُدُون، ونحنُ نَعبُدُ ما تَعبُدُون، قال: فخَلَطْتُ، فنزَلَت: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَـٰرَىٰ﴾[1].

اعلَمْ أنه تعالى بعدَ ما أتَمَّ بيانَ أحكامِ ذوي الأرحام، وأطنَبَ فيه وفيما يتَعلَّقُ بها؛ أخَذَ في بيان شَرْعٍ[2] آخَرَ منَ الأحكامِ التي تتعلَّقُ بالعبادة، وهي: إمّا أن تتعلَّقَ بالقلوب، أو بالجوارح، والأولُ: إمّا أن يختَصَّ باللّـهِ عَزَّ وجَلَّ، أو بالخَلْقِ؛ فالذي يختَصُّ باللّـهِ هُو المرادُ بقولِه: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـًٔا﴾ [النساء: ٣٦] والذي يتعلَّقُ بالخَلْقِ هُو المرادُ بقولِه: ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡجَارِ﴾ [النساء: ٣٦]، ثم حَثَّ على التواضُعِ والجُودِ بذَمِّ الكِبرِ والبُخلِ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخۡتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦]، ﴿ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ﴾ [النساء: ٣٧]، وذَمَّ الإنفاقَ الذي لا يكونُ لوجهِ الله، وقرَنَه بالكُفرِ حيث قال: ﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [النساء: ٣٨]، وبالَغَ في قَلعِ الرِّياءِ وقَمْعِ الشِّركِ الخَفيِّ حيثُ ترَقَّى إلى نَفْيِ الشِّركِ الجَليِّ بقولِه: ﴿وَمَاذَا عَلَيۡهِمۡ لَوۡ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [النساء: ٣٩]، ثُم حرَّضَ على الإخلاصِ في الإنفاقِ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ﴾ الآية [النساء: ٤٠]، ثُمَّ أتى

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٢٦) وأبو داود (٣٦٧٣) والبزّار (٥٩٨) والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٣: ٢٣٩).

(٢) في (ط): «مشرع».

رسولِ اللّٰـهِ ﷺ حينَ كانتِ الخمرُ مباحةً، فأكلوا وشرِبوا، فلمّا ثَمِلوا وجاءَ وقتُ صلاةِ المغربِ قَدَّموا أحدَهم ليصليَ بهم، فقرأَ: أعبدُ ما تعبدون، وأنتم عابدونَ ما أعبد، فنزلت، فكانوا لا يشربونَ في أوقاتِ الصّلوات، فإذا صلَّوُا العشاءَ شَرِبوها فلا يصبحونَ إلّا وقد ذهبَ عنهم السّكرُ، وعَلِموا ما يقولون؛ ثم نَزَلَ تحريمُها.

ومعنى ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾: لا تغشَوْها ولا تقوموا إليها، واجتنِبوها، كقولِه: ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢]، ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقيلَ: معناه: ولا تقربوا مواضعَها، وهي المساجدُ لقولِه عليه الصلاة والسّلام: «جنّبوا مساجدَكم صبيانَكم ومجانينَكم»، وقيل: هو سُكْرُ النّعاس، وغَلَبَةُ النوم، كقولِه:

..................ورانوا بسُكرِ سِناتِهم كلَّ الرُّيون

منَ الأعمالِ ما يتعلَّقُ بالجَوارحِ وخَصَّ بالصَّلاةِ التي هِيَ أعظمُها، وقَدَّمَ ذكْرَ ما هو متوقِّفٌ عليه مِن رَفعِ الجَنابةِ والحدَثِ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾.

قولُه: (ثَمِلوا)، الجوهري: ثَمِلَ الرجُل ـ بالكسر ـ ثَمَلاً: إذا أخَذَ فيه الشرابُ، فهُو ثَمِلٌ، أي: نَشْوانُ.

قولُه: (كلَّ الرُّيون)، الرَّينُ والغَيْنُ: ما يَركَبُ القلب، رانَ الرجُلُ بالشرابِ ورانَ الشرابُ بالرجل: إذا جعلَه راينًا، أي: ثقيلًا، والسِّناتُ: جمعُ سِنَة، وهِيَ مقدِّمةُ النوم. قولُه: «رانوا» منَ المِصراع الأول، و«بسُكرِ» من المِصراع الثاني، ووُجِدَ في «ديوانِ الطِّرِمّاح» من قصيدتِه:

وركبٍ قد بعثْتُ إلى رَدايا طلائحَ مِثْلِ أخلاقِ الجُفونِ
مخافةَ أن يَرينَ النومُ فيهمْ بسُكرِ سِنَاتِهم كلَّ الرُّيونِ[1]

الرَّدِيَّة: الناقةُ المهزولة. طلائحُ: جمعُ طَليحة، وهي ناقةٌ جَهَدَها السيرُ وهزَلَها.

---

(١) انظر: «ديوان الطِّرِمّاح» ص٥٤٢.

وقُرِئَ (سَكارى) بفتح السين، (وسَكرى) على أن يكونَ جمعًا نحو: هلكى وجوعى؛ لأنّ السُّكْرَ عِلّةٌ تَلْحقُ العقْل؛ أو مفردًا بمعنى: وأنتم جماعةٌ سكرى، كقولِك: امرأة سَكرى وسُكرى بضمِّ السّينِ كحُبْلى على أن تكونَ صفةً للجماعة. وحكى جَناحُ بنُ حُبَيْش: كَسلى وكُسلى بالفتحِ والضمّ. ﴿وَلَا جُنُبًا﴾: عطفٌ على قولِه: ﴿وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾؛ لأنّ محلَّ الجملةِ معَ الواوِ النصبُ على الحالِ كأنّه قيل: لا تقربوا الصلاةَ سكارى ولا جُنُبًا، والجُنُب يستوي فيه الواحدُ والجمعُ والمذكّر والمؤنّث؛ لأنه اسمٌ جرى مجرى المصدرِ الذي هو الإجناب. ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾: استثناءٌ من عامّة أحوالِ المخاطَبين، وانتصابُه على الحال. فإن قلتَ: كيفَ جمعَ بينَ هذه

قولُه: (لأنَّ السُّكرَ عِلة)، أي: بابُ فُعْلٍ للعِلَلِ والأمراض.

قولُه: (كأنّه قيل: لا تقرَبوا الصَّلاةَ سُكارى ولا جُنُبًا)، فإن قلتَ: ما فائدةُ المخالفةِ بينَ الحالَيْن؟ قلتُ ـ والعلمُ عندَ الله ـ: فائدتُها: الإشعارُ بأنَّ قُرْبانَ الصَّلاةِ معَ السُّكرِ مُنافٍ لحالِ المسلمين، ومن يُناجي الحضْرةَ الصَّمَدانيَّة، دَلَّ عليه الخطابُ بـ«أنتُم»؛ ولهذا قَرَنَه بقولِه: ﴿حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾، والمُجنِبونَ لا يَعدَمونَ إحضارَ القلب؛ ومِن ثَم رخَّصَ لهم بالأعذار[1].

قولُه: (والجُنُبُ يستوي) إلى آخِره. مِن هذا يُعلَمُ أنَّ كلَّ اسمٍ يقَعُ موقعَ المصدرِ يَجري فيه ما ذُكِر، ولا تختَصُّ به المصادرُ، كرجُلٍ عَدْلٍ وامرأةٍ عَدْل؛ ولهذا وَصفَ الجُنُبَ بالجمعِ في قولِه: «بالجُنُبِ الذين لم يغتسِلوا»، قال أبو البقاء: والجُنُبُ يُفرَدُ معَ التثنية، والجمعُ في اللغةِ الفُصحى يُذهَبُ به مذهبَ الوَصْفِ بالمصادر، ومنهم من يجمَعُه ويُثنِّيه[2].

قولُه: (مِن عامّةِ أحوالِ المخاطَبين)، أراد بالمخاطَبينَ: المُجنِبين، ولهم أحوالٌ جَمّةٌ ما عدا حالَ السفر، فنُهوا عن قُربانِ الصَّلاةِ إلّا في حالِ السفَر، يعني: لا تقرَبوا الصَّلاةَ وأنتم جُنُبٌ على تقديرٍ من التقادير، وفي حالٍ من الأحوالِ إلّا في حالِ السفَر.

---

(١) هذه الفقرة وردت في الأصول بعد فقرتين، وقدّمناها إلى هنا مراعاةً لترتيب «الكشاف».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٦١).

الحالِ والحالِ التي قبلَها؟ قلت: كأنه قيل: لا تقربوا الصلاةَ في حالِ الجنابة إلّا ومعكم حالٌ أخرى تُعذَرونَ فيها، وهي حالُ السّفر، وعبورُ السبيل عبارةٌ عنه. **ويجوزُ أن لا يكونَ حالًا، ولكنْ صفةً** لقولِه: ﴿جُنُبًا﴾، أي: ولا تقربوا الصلاةَ جُنُبًا غيرَ عابري سبيل، أي: جُنُبًا مقيمينَ غيرَ معذورِينَ. فإن قلتَ: **كيفَ تَصحُّ صلاتُهم على الجنابةِ لعذرِ السّفر؟** قلتُ: أُرِيدَ بالجُنُب الذينَ لم يغتسلوا؛ كأنه قيل: لا تقربوا الصلاةَ غيرَ

قولُه: (ويجوزُ أن لا يكونَ حالاً ولكنْ صفة) و«إلّا» ـ على الصِّفةِ ـ بمعنى «غَيْر»، والفَرقُ بينَ أن يكونَ حالًا وبينَ أن يكونَ صِفةً هو أنه ـ على الحال ـ يفيدُ أنه لا يجوزُ قُربانُ الصَّلاةِ في حالِ الجَنابةِ قَطّ؛ إلّا أن يكونَ مسافرًا؛ فدَلَّ الحَصرُ على أنَّ العُذرَ غيرُ متعدِّد، ثم مجيءُ قولِه: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ يُبطلُ معنى الحَصْر، بخلافِه إذا جُعِلَ صِفة، ويكونُ المعنى: لا تقربوا الصَّلاةَ جُنُبًا مقِيمين، فيَحسُنُ: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾؛ لجَوازِ ترادُفِ القَيْد.

قال صاحبُ «المفتاح»: إذا قلتَ: زيدٌ المُنطلِقُ، أو: المُنطلقُ زيدٌ؛ لزِمَ ألا يكونَ غيرُ زيدٍ مُنطلِقًا؛ ولذلك يُنهَى أن يُقال: زيدٌ المُنطلقُ وعَمْرو، بالواو، ولا يُنهَى: زيدٌ المُنطلقُ لا عَمْرو(١).

قولُه: (كيفَ تصحُّ صَلاتُهم على الجَنابةِ لعُذرِ السفَر؟) هذا السؤالُ واردٌ على مفهومِ قولِه: «لا تقرَبوا الصَّلاةَ جُنُبًا مُقِيمينَ غيرَ مَعذورين»؛ لأن ضَميرَ «صَلاتُهم» راجعٌ إليهم؛ فدَلَّ مفهومُ الوَصْفِ على جَوازِ قُربانِ الصَّلاةِ للجُنُبِ عندَ طَرَآنِ السفَر، وأجابَ: أنْ ليس المرادُ بالجُنُبِ كلَّ مَن أجنَبَ، بل أُريدَ: الجُنُبُ المقيمُ الواجدُ للماءِ؛ لقرينةِ ﴿حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا۟﴾، ولذلك قدَّر: «غيرَ مُغتسلِينَ حتَّى تغتسِلوا».

المعنى: لا تَقرَبوا الصَّلاةَ معَ هذا القَيْدِ حتَّى تغتسِلوا، إلَّا أن تكونوا مسافرينَ، فإنَّ الحُكمَ حينَئذٍ غيرُ ما ذُكِر، وهُو جَوازُ قُربانِ الصَّلاةِ معَ كونِه جُنُبًا فاقدًا للماء.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٩٤.
وهذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها من الأصول قبل الفقرة السابقة.

مغتسلينَ حتى تغتسلوا، إلّا أن تكونوا مسافرين. وقال من فسّر الصلاةَ بالمسجد: معناه: لا تقربوا المسجدَ جُنُبًا إلّا مجتازينَ فيه، **إذا كان الطريقُ فيه إلى الماء**، أو كانَ الماءُ فيه، أو احْتَلَمْتم فيه. وقيل: إنّ رجالًا من الأنصارِ كانت أبوابُهم في المسجدِ فتصيبُهم الجنابةُ ولا يجدونَ مَمَرًّا إلّا في المسجدِ فَرُخِّصَ لهم. ورُوِيَ أنّ رسولَ اللّهِ ﷺ لم يأذنْ لأحدٍ أن يجلسَ في المسجدِ **أو يمرَّ فيه وهو جنب إلّا لعليٍّ رَضِيَ الله عنه**؛ لأنّ بيته كانَ في المسجدِ. فإن قلتَ: أدخلَ في حُكْمِ الشرطِ أربعةً؛ وهم: المرْضى والمسافرونَ والمُحْدِثونَ وأهلُ الجنابة، فبِمَنْ تعلَّقَ الجزاءُ الذي هو الأمرُ بالتيمّمِ عندَ عِدمِ الماءِ منهم؟ قلتُ: الظاهرُ أنه متعلق بهم جميعًا، وأن المرْضى إذا عَدِمُوا الماءَ لضعْفِ حركتِهم وعجزِهم عن الوصولِ إليه؛ فلهم أن يَتيمّموا، وكذلكَ السَّفْرُ إذا عَدِموه لبُعده، والمُحْدِثونَ وأهلُ الجنابةِ كذلكَ إذا لم يجدوه لبعضِ الأسباب. وقالَ الزجاج: **الصَّعيدُ: وجهُ الأرض** ترابًا كانَ أو غيرَه، وإن كانَ صَخْرًا لا ترابَ عليه؛ لو ضَرَبَ

قولُه: (**إذا كان الطريقُ فيه إلى الماء**). هذا مذهبُ أبي حنيفةَ رحمه الله(١)، وجَوَّزَ الشافعيُّ رحمَه اللهُ للجُنُبِ عُبورَ المسجدِ مطلقًا(٢).

قولُه: (**أو يَمُرّ بهِ وهُو جُنُبٌ إلَّا لعليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه**). رَوَينا عن الترمذيِّ، عن أبي سعيدٍ قال: قالَ رسُولُ الله ﷺ: «يا عليّ، لا يَحِلُّ لأحدٍ يجنبُ في هذا المسجدِ غيري وغيرَك»، وقال عليُّ بنُ المُنذر: قلتُ لضِرَارِ بنِ صُرَد: ما معنى الحديث؟ قال: لا يَحِلُّ لأحدٍ يَستَطرِقُهُ جُنُبًا غيري وغيرَك(٣).

قولُه: (**الصعيدُ: وجهُ الأرض**). قال الزجّاج: قال اللّهُ تعالى: ﴿فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ١٠٧]، أعلَمَ اللّهُ أنَّ الصَّعيدَ يكونُ زَلَقًا، والصُّعُدات: الطُّرُقات، وإنَّما سُمّي

---

(١) انظر: «أحكام القرآن» للجصّاص (٢: ٢٠٣).

(٢) انظر: «الأم» للإمام الشافعيّ (١: ٥٤) و«الحاوي» للماوردي (٢: ٢٦٥).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٧٢٧) والبزار (١١٩٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٦٦) وقال الترمذي: حديثٌ حسَنٌ غريب. ولتمامِ الفائدة انظر: «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر (٣: ٢٨٨).

المُتيَمِّمُ يدَه عليه ومسحَ، لكانَ ذلكَ طَهُورَه، وهو مذهبُ أبي حَنيفَة رحمة الله عليه. فإن قلتَ: فما يصنعُ بقولِه تعالى في سورةِ المائدة: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾ [المائدة: ٦] أي: بعضِه، وهذا لا يتأتّى في الصّخرِ الذي لا ترابَ عليه؟ قلتُ: قالوا: إن «من» لابتداءِ الغاية. فإن قلتَ: قولُهم: إنها لابتداءِ الغايةِ قولٌ مُتعَسِّف، ولا يَفْهمُ أحدٌ من العربِ مِن قولِ القائل: مسحتُ برأسِه من الدّهنِ ومن الماءِ ومن الترابِ إلّا معنى التبعيض، قلتُ: هو كما تقولُ. والإذعانُ للحقِّ أحقُّ من المِرَاء.

صَعيدًا لأنها نهايةُ ما يُصعَدُ عليه مِن باطنِ الأرض، ولا أعلمُ بينَ أهلِ اللغةِ اختلافًا في أنَّ الصَّعيد: وجهُ الأرض[1]. واستدلَّ الشافعيُّ بأنَّ التركيبَ يدُلُّ على الارتفاع والعُلوِّ، ولا يكونُ الارتفاعُ إلّا منَ الغُبار[2].

قولُه: (منَ المِرَاء) المِراءُ: المجادَلة، وأصلُ استعمالِه في الشكِّ، وقد أنصَفَ المصنِّفُ من نفسِه في هذه المسألة وهُو حنَفي!

الانتصاف: ويَحتمِلُ أن تعودَ الهاءُ في ﴿مِّنْهُ﴾ على الحَدثِ المذكور، كما تقولُ: تيمَّمتُ منَ الجَنابة؛ وهي إمّا للتعليل، أو لابتداءِ الغاية[3].

قلتُ: يَبعُدُ أن يُترَكَ اللفظُ الصَّريحُ القريبُ ويُعتبَرَ البعيدُ المُتأوّل[4]، على أنَّ قولَه: ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾ متسبَّبٌ عن كونِهم مُحدِثين؛ لأنَّه جوابُ الشرطِ فلا يَحتاجُ إلى تعليلٍ آخَر، وعليه قولُ أبي العلاء:

سَطوتُ ففي وَظيفِ الصَّعبِ قَيْدٌ ... بـذاكَ وفـي وَتيرتِـهِ عِرَانُ[5]

إذا جُعِلَ المشارَ إليه الاستعصاءُ لا السَّطوُ؛ لئلّا يلزَمَ التّكرارُ في التعليل.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٥).

(٢) انظر: «الأم» (١: ٥٠).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥١٤).

(٤) في (م) و(غ) و(ص) و(س): «المتناول»، والمثبت من (ط).

(٥) «ديوان سقط الزند» للمعري ص٦٧.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾: كنايةٌ عن الترخيصِ والتيسير؛ لأنّ من كانتْ عادتُه أن يعفوَ عن الخطّائينَ ويغفرَ لهم آثَـرُ أن يكونَ مُيَسِّرًا غيرَ مُعَسِّر. فإن قلتَ: كيفَ نَظَمَ في سِلْكٍ واحدٍ ....

الوَظيفِ: مُستدِقُّ الذِّراع، والصعبُ: نقيضُ الذَّلُول، والوَتيرةُ: حِجَابُ ما بينَ المِنخَرين، والعِرَانُ: العُودُ الذي يُجعَلُ في وَتيرةِ أنفِ البُخْتِيّ.

قولُـه: (كنايـةٌ عـن الترخيصِ والتيسير) يريـدُ أنَّ قولَـه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ كالتعليلِ لقولِه: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ﴾ إلى آخِره، والعفوُ والغُفْرانُ يَستدعِيانِ سَبْقَ جُرم، وليس في ذلك الإعذارِ ما يُشَمُّ منهُ رائحتُه؛ فلا يَصحُّ إجراؤه على ظاهِره، فوَجَبَ العدولُ إلى الترخيصِ والتيسير، ويؤيِّدُه مجيءُ قولِه: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ﴾ [المائدة: ٦] في مِثلِ هذه الآيةِ في المائدة، وفي تخصيصِ الوَصْفَينِ إدماجٌ لشدّةِ إيجابِ الطهارةِ في الصَّلاة، وأنَّ أصلَ الأمرِ أنْ لا يؤتَى بها إلّا بالطهارةِ الكاملة؛ لأنّها مُثُولٌ بينَ يدَيْ جَبّارِ السماواتِ والأرض، وأنَّ الترخيصَ بالطهارةِ بالتُّرابِ بابٌ منَ العَفْوِ والغُفْران، وإذا كان حالُ الطهارةِ الظاهرةِ[1] إلى هذه المَثَابة، فما بالُ الطهارةِ الباطنة! ثُم في مِثلِ هذا التشديدِ في مقدِّماتِ الصَّلاةِ إيذانٌ بعُلوِّ منزلتِها ورِفعةِ مرتبتِها، وكيف لا وهِيَ أعظمُ العباداتِ التي ما خُلِقتِ الكائناتُ إلّا لها! ومن ثَم فُصِلَتْ آيةُ المائدةِ بقولِه: ﴿وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦] واللهُ أعلم.

قولُه: (كيف نَظَمَ في سِلكٍ واحد؟) أي: هذه المذكوراتُ الأربعةُ أسبابٌ لأشياءَ مختلفة، فكيف جَمَعَها بحرفِ النَّسَقِ والجهةُ الجامعةُ مفقودة؟ وخلاصةُ الجواب: أنَّ المسبَّباتِ وإنِ اختلَفَتْ لكنْ جمعَها حُكمٌ واحد، وهُو الرخصةُ في التيمُّم؛ لأنَّ الخطابَ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ لجميعِ الأُمّةِ الذين وجَبَ عليهم التطهُّر، وأعوزَهم الماءُ لأعذارٍ جَمّةٍ منَ المرضِ، والسفَرِ، والخَوفِ منَ العدوِّ والسَّبُعِ، والحَبْسِ، وعَدَمِ آلةِ الاستقاء، وغيرِ ذلك ممّا يَدخُلُ تحتَ هذا المعنى، وأقدمُها في استحقاقِ الرُّخصةِ وأغلبُها وقوعًا: السفَرُ والمرض،

---

(١) قوله: «الظاهرة» سقط من (ص).

....

[فَخصَّهما] بالذِّكرِ أولًا بقولِه: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾، ثُم عَطَفَ عليهما قولَه: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ على إرادةِ أنهما مُشتمِلانِ على سائرِ ما يَدخُلُ تحتَ العُذرِ على طريقةِ قولِه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] عطَفَ القرآنَ ـ وهُو مجموعُ التنزيل ـ على قولِه: ﴿سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ وهُو الفاتحةُ؛ ليؤذِنَ بتقدُّمِها على مزيدِ شَرَفِها؛ فعلى هذا ﴿أَوْ﴾ في قولِه: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم﴾ غيرُ التي في قولِه: ﴿أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾، لأنها عَطَفَتْ على مجموعِ جنسٍ واحد، وهُو على كلِّ من وجَبَ عليه التطهُّرُ وأعوَزَه الماءُ على نوعَيْه، قال القاضي: ووَجهُ هذا التقسيمِ أنَّ المترخِّصَ بالتيمُّمِ إمَّا مُحدِثٌ أو جُنُب، والحالُ المُقتضيةُ في غالبِ الأمرِ مرضٌ أو سفَر، والجُنُبُ لـمّا سبَقَ ذِكْرُه اقتُصِرَ على بيانِ حالِه، والمُحدِثُ لـمّا لم يَجْرِ ذكْرُه ذُكِرَ مِن أسبابِه ما يحدُثُ بالذاتِ وما يحدُثُ بالعرض، واستُغنِيَ عن تفصيلِ أحوالِه بتفصيلِ حالِ الجُنُبِ وبيانِ العُذْرِ مجملًا؛ كأنَّه قيل: وإنْ كنتُم جُنُبًا: مَرضى أو على سفَر، أو مُحدِثين جئتُم منَ الغائط، أو لامَسْتُم النِّساءَ فلم تجِدوا ماءً[1].

وقلتُ: هذا التفسيرُ متفرِّعٌ على مذهبِ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه؛ لأنَّ الملامَسةَ على هذا بمعنى المسِّ لا الجِماع[2].

رَوى مالكٌ عن ابنِ عُمَر، أنه كان يقولُ: قُبلةُ الرجُلِ امرأتَه وجَسُّها بيَدِه منَ الملامسة، فمَن قبَّلَ امرأتَه أو جَسَّها بيَدِه فعليه الوضوءُ[3].

وعنه أيضًا، عن ابنِ مسعودٍ أنه كان يقول: مِن قُبلةِ الرجُلِ امرأتَـه الوضوء.

وبيانُ ذلك أنَّ قولَه: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ عطفٌ مِن حيثُ المعنى على قولِه: ﴿جُنُبًا﴾، فلـمّا ذَكَرَ المقتضيَ للترخُّصِ في المعطوفِ عليه ـ أعني المرَضَ والسفَرَ ـ استغنَى عن ذكْرِه في المعطوف؛ فحينَئذٍ التقدير: لا تَقْرَبوا الصَّلاةَ وأنتم

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٩٤).

(٢) انظر: «الأم» (١: ١٥).

(٣) أخرجه في «الموطأ» ص٤٨ ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في «الأم» (١: ١٥) وهو في «سنن الدارقطني» (٥١٨) و«السنن الكبرى» للبيهقي (١: ٢٩٢).

بين المَرْضى والمسافرينَ، وبينَ المُحْدِثينَ والمُجْنبين؛ والمرضُ والسَّفَرُ سببانِ من أسبابِ الرّخصة، والحدثُ سببٌ لوجوبِ الوُضوء، والجنابةُ سببٌ لوجوبِ الغُسْل؟ قلتُ: أرادَ سبحانَه أن يُرخِّصَ للذين وَجَبَ علَيهم التطهرُ وهم عادِمونَ للماءِ في التيمّمِ بالتراب، فخصّ أوّلًا من بينهم مَرْضاهُم وسَفْرَهم؛ لأنهم المتقدّمونَ في استحقاقِ بيانِ الرّخصةِ لهم بكثرةِ المرضِ والسّفَرِ وغلَبتِهما على سائرِ الأسبابِ الموجبةِ للرّخصة، ثُمَّ عمَّ كلَّ مَن وَجَبَ عليه التطهّرُ وأعْوَزَه الماءُ؛ لخوفِ عدوٍّ أو سَبُع، أو عدمِ آلةِ استقاءٍ، أو إرهاقٍ في مكانٍ لا ماءَ فيه، أو غيرِ ذلكَ مما لا يَكثُرُ كثرةَ المرضِ والسفر. وقُرِئ: (من غَيْط) قيل: هو تخفيف غَيِّط كـ«هَيْن» في هَيِّن، والغَيْطُ بمعنى الغائط.

[﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ * وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾ ٤٤-٤٥]

سُكارى حتَّى تعلَموا ما تقولون، ولا جُنُبًا حتَّى تغتسِلوا، ولا مُحْدِثينَ منَ الغائطِ أو اللَّمسِ حتَّى تتوضَّؤوا وإن كنتُم مرضَى أو على سفَر، سواءٌ كنتُم مُجْنِبينَ أو مُحْدِثينَ فلم تَجِدوا ماءً فتيمَّمُوا، هذا أبعدُ منَ التعسُّفِ وأقربُ إلى حُسنِ النَّظم؛ لأنَّ المقصودَ منَ الآيةِ بيانُ النهيِ عن قُربانِ الصَّلاةِ للمَوانعِ الثلاثة؛ أعني: السُّكرَ والجَنابةَ والحَدَث، وبيانُ الترخُّصِ في المانِعَيْنِ الأخيرَيْنِ عندَ طَرَآنِ العُذْر، ولا يَلزَمُ أيضًا التكريرُ في حُكمِ المُجنِبين.

قولُه: (أو إرهاق) الجوهري: يُقال: أرهَقَني فلانٌ إثمًا حتَّى رَهَقْتُه، أي: حمَّلَني إثمًا حتَّى حَمَّلتُه لَه.

قولُه: (وقُرِئَ: مِن غَيْط) قال أبو البقاء: وهِي قراءةُ ابنِ مسعود، وفيه وَجْهان، أحدُهما: هُو مصدرُ يَغُوطُ، وكان القياسُ غَوْطًا فقُلِبتِ الواوُ ياءً وأُسكِنتْ وانْفتَحَ ما قبلَها لِخفَّتِها، وثانيهما: أنه أرادَ الغَيِّطَ فخُفِّف، مثلُ: سيِّد وميِّت، والجمهورُ: الغائطُ، على فاعل، والفعلُ منهُ: غاطَ المكانُ يَغُوطُ: إذا اطمأنّ[1].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٦١) وانظر: «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٢).

﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ من رؤيةِ القلب، وعدّى بـ﴿إِلَى﴾ على معنى: ألم ينتهِ علمُك إليهم؟ أو بمعنى ألم تنظرْ إليهم؟ ﴿أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾: حظًّا من علمِ التّوراة، وهم أحبارُ اليهود ﴿يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ﴾: يستبدلونها بالهدى، وهو البقاءُ على اليهوديّةِ بعدَ وضوحِ الآياتِ لهم على صحّةِ نبوّةِ رسولِ اللّـهِ ﷺ، وأنه هو النبيُّ العربيُّ المبشَّرُ به في التوراةِ والإنجيل. ﴿وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا﴾ أنتم أيّها المؤمنونَ سبيلَ الحقِّ كما ضلّوه، وتنخرطوا في سِلْكِهم، لا تكفيهم ضلالَتُهم بل يحبُّون أن يضلَّ معهم غيرُهم. وقُرِئَ: (أن يَضلوا) بالياءِ؛ بفتحِ الضادِ وكسرِها.

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾ منكم ﴿بِأَعْدَائِكُمْ﴾ وقد أخبركم بعداوةِ هؤلاءِ وأطلعَكم على أحوالِهم وما يريدونَ بكم فاحْذَروهم، ولا تستنصِحُوهم في أمورِكم، ولا تستشيروهم. ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ فثقُوا بولايتِه ونُصْرتِه دونَهم، ولا تبالوا بِهم فإنَّ اللهَ يَنصرُكم عليهم ويَكفيكُم مكرَهم.

[﴿مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ

قولُه: (على معنى: ألم يَنتَهِ عِلمُكَ إليهم؟)، وذلك أنَّ فعلَ القلوبِ يتَعدَّى بنفسِه إلى مفعولَيْن، وحيثما تعدَّى بـ«إلى» وجبَ أن يُجعَلَ بمعنى النظَر، أو يُضمَّنَ معنى الانتهاء. قال الزجّاج: ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ بمعنى: ألم تُخْبَر؟ وقال أهلُ اللغة: ألم تعلم: ألم يَنْتَهِ عِلمُكَ إلى هؤلاء، ومعناه: اعرِفْهم[1].

قولُه: (﴿وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا﴾): السبعة، و(«أن يَضلُّوا» بالياء؛ بفَتح الضادِ وكسرِها): شاذٌ، وهُو مِن قولِهم: ضَلَلْتُ الدارَ والمسجد: إذا لم تعرِفْ موضعَها.

قولُه: (ولا تَستنصِحُوهم) أي: لا تَقبَلوا نصيحتَهم[2].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٥٦).

(٢) هذه الفقرة ساقطة من (ط).

غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [٤٦]

﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾: بيانٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾؛ لأنهم يهودٌ ونصارى، وقولُه: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ﴾، وقولُه: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾: جُمَلٌ توسّطت بين البيانِ والمُبيَّنِ على سبيلِ الاعتراض؛ أو بيانٌ لـ«أعدائكم»، وما بينهما اعتراضٌ؛ أو صلةٌ لـ﴿نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥]، أي: ينصرُكم من الذينَ هادوا، كقولِه: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ

قولُه: (لأنهم يهودٌ ونَصارى) يهودٌ صَحّ بالتنوين، وإن كان فيه عَلَميةٌ وتأنيث؛ لأنّه أُريدَ التنكيرُ، وفي نسخةٍ بغيرِ تنوين، قال المصنِّف: منَ الأسماءِ ما يتعاقَبُ عليه التعريفانِ: التعريفُ باللامِ وبالعَلَمية، كاليهودِ والمَجُوس.

قولُه: (أو بيان لـ«أعدائكم» وما بينَهما اعتراض) بيانُه: أنَّ قولَه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ﴾ [النساء: ٤٥] بعدَ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النساء: ٤٤] المشتمِل على الفريقَيْن: اليهودِ والنَّصارى، مُشعِرٌ بتهديدٍ عظيم، ووَعِيدٍ شديدٍ لبعضٍ منهم على سبيلِ الإبهام، فبيَّنَ بقولِه: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ ذلك البعض المُبهَم، والآيةُ تَنظُرُ إلى معنى قولِه تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰ﴾ [المائدة: ٨٢]. وعَلَّلَ العداوةَ على طريقةِ الاستئنافِ بقولِه: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾ [المائدة: ١٣]، كأنَّ سائلًا سأل: لِمَ تفرَّدتِ اليهودُ بعَداوةِ النبيِّ ﷺ دونَ النَّصارى؟ فقيل: لأنهم حَرَّفوا اسمَه ووَصْفَه منَ التوراةِ وكتَموا الحقَّ وأخَذوا على ذلك الرُّشى وأظهَروا المَسَبّةَ بقولِهم: ﴿رَٰعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤] إخفاءً لأمرِه، وحَطًّا لمنزلتِه، ولـمّا كان الكلامُ فيه نوعُ تسليةٍ لرسُولِ الله ﷺ، ووعْدٌ على نُصرتِه وقَهرِ أعدائِه؛ كان قولُه: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥] اعتراضًا ومؤكِّدًا له، وفي تكريرِ الاعتراضِ دَلالةٌ على الانتقامِ الشديدِ والتسليةِ التامة.

قال الزجّاج: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ﴾، أي: هُو أعرَفُ بهم فيُعلِمُكم ما هُم عليه(١).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٥٧).

﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الأنبياء: ٧٧]، ويجوزُ أن يكونَ كلامًا مبتدأً على أنّ ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ صفةُ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرُه: من الذين هادوا قومٌ يُحرّفونَ، كقولِه:

وما الدهرُ إلّا تارتانِ؛ فمنْهما أموتُ وأُخرى أبتغي العيشَ أكدحُ

قولُه: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾ أعلَمَهمُ اللّـهُ تعالى أنَّ عداوةَ اليهودِ وغيرِهم منَ الكفارِ لا تَضُرُّهم شيئًا؛ إذ ضَمِنَ لهم النُّصرةَ والوِلاية، وظَهَرَ بهذا التقديرِ ضعفُ قولِ صاحبِ «الانتصاف»: إنَّ المرادَ بتحريفِ الكلِمِ هاهنا مثلُ قولِهم: ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا﴾، ولم يقصِدْ هاهنا تبديلَ الأحكامِ لقولِه تعالى: ﴿لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾، وأمّا في المائدةِ فالظاهرُ أنَّ المرادَ الأحكامُ وتبديلُها كالرَّجْمِ؛ لقولِه عَقِبَه: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ﴾ [المائدة: ٤١]، فظهَرَ مناسبةُ ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١] في المائدة؛ لأنهم نَقلوا الحُكمَ عن موضِعِه الذي وضَعَه اللّـهُ تعالى فيه، واستقَرَّ فيه؛ فصار بنَقْلِه كالغريب، ولا يوجَدُ مِثلُه في تحريفِ الكلمِ إلّا على بُعد، ولولا اشتمالُ لفظِهم على السُّخريةِ لَمَا عَظُمَ أمرُه[١].

وقلتُ: والعجَبُ أنه كيف ذَهِلَ عن قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ﴾ [النساء: ٤٤] وهل الاشتراءُ والإضلالُ إلّا في التبديلِ والتحريفِ وأَخْذِ الرُّشى عليه؟

وكذا عطْفُ ﴿يَقُولُونَ﴾ على ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ يقتضي المغايَرةَ.

قولُه: (﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾)، قال المصنِّف: «هو النَّصرُ الذي مُطاوِعُه: انتَصَر»[٢]. **الأساس**: نَصَرَه اللّـهُ على عدوِّه ومِن عدوِّه، وانتصرتُ منه، ويجوزُ أن يكونَ مضمَّنًا معنى انتَقَم. **الجوهري**: نَصَرَه اللّـهُ على عدوِّه يَنصُرُه نَصْرًا، وانتَصرَ منه: انتقَم.

قولُه: (وما الدهر إلّا تارَتانِ) البيت[٣]، الكَدْحُ: العمَلُ والسَّعيُ والكسْب، أي: الدهرُ قسمان: قسمٌ يموتُ فيه الشخصُ، وقسمٌ يعيشُ فيه ولكنْ في تعب؛ يريدُ أنه لا راحةَ فيه.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥١٧).

(٢) انظر: «الكشّاف» (١٠: ٣٨٠).

(٣) لتميم بن أُبيٍّ بن مقبل، كما في «ديوانه» ص٢٤.

أي: فمنهما تارةٌ أموتُ فيها. ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾: يُميلونه عنها ويزيلونَه؛ لأنهم إذا بدّلوه ووضعوا مكانَه كَلِمًا غيرَه فقد أمالوه عن مواضِعِه التي

قولُه: (﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾: يُميلونَها[1] عنها). الراغبُ: حَرْفُ الشيءِ: طَرَفُه، وحروفُ الهِجاء: أطرافُ الكلمة، وانحرَفَ عن كذا وتحرَّفَ واحترَف، والاحتراف: طلبُ حِرفةٍ للمكتسِب، والحِرفة: الحالةُ التي يَلزَمُها في ذلك نحوَ القِعدةِ والجِلسة، وتحريفُ الشيء: إمالتُه كتحريفِ القلم، وتحريفُ الكلام: أن تجعَلَه على حَرْفٍ منَ الاحتمال، يُمكنُ حَمْلُه على الوجهَيْن، قال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[2].

قولُه: (لأنهم إذا بَدَّلوهُ) تعليلٌ لتأويل ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ بقولِه: «يُزيلُونَه»؛ لأنَّ حقيقتَه يُحرِّفونَه ويُميلونَه.

المُغرب: الحَرْف: الطَّرْف، ومنه الانحرافُ والتحرُّف: المَيلُ إلى الحرف، وفي التنزيل: ﴿مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ﴾ [الأنفال: ١٦]، أي: مائلًا له وأن يَصيرَ بحَرْفٍ لأجلِه، وهُو من مكائدِ الحرب[3]. فـ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ إذا كان بمعنى «يُزيلونَ» كان كنايةً؛ لأنهم إذا بَدَّلوه ووَضَعوا مكانَه كَلِمًا غيرَه لزِمَ أنهم أمالوه عن مَواضعِه وحَرَّفوه. واختلافُ التفسيرَيْنِ بحسَبِ اختلافِ القولِ في فعلِ اليهودِ بتغييرِ التوراة. قال الإمام: وفي كيفيةِ التحريفِ وجوه:

الأول: أنهم كانوا يُبدِّلونَ اللفظَ بلفظٍ آخرَ، نحوُ تَحريفِهم «أسمرُ رَبعة» عن موضعِه ووَضْعِ «آدمُ طُوالٌ» موضعَه، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩]، فإن قيل: كيف يُمكنُ هذا في الكتابِ الذي بَلَغَتْ آحادُ حروفِه وكلماتِه مبلغَ التواتُر؟ قلنا: لعلَّ القومَ كانوا قليلينَ وكذا العلماءُ فتواطؤوا على التبديل.

الثاني: أنَّ المرادَ بالتحريفِ إلقاءُ الشُّبَهِ الباطلةِ والتأويلاتِ الفاسِدة، وجَرُّ اللَّفظِ مِن

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «يميلونه عنها».
(٢) «مفردات القرآن» ص٢٢٨.
(٣) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (١: ١٩٦).

وضعه الله فيها وأزالوه عنها، وذلك نحوُ تحريفِهم: «أسمرُ ربعةٌ» عن موضعِه في التوراةِ بوضعِهم: «آدم طُوال» مكانَه، ونحوُ تحريفِهم: «الرجم» بوضعهم «الحدّ» بدلَه. فإن قلتَ: كيفَ قيل ههنا: ﴿عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ وفي المائدة: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]؟ قلتُ: أمّا ﴿عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ فعلى ما فسّرناه من إزالتِه عن مواضعه التي أوجبتْ حكمةُ اللّـهِ وضعَه فيها بما اقتضتْ شهواتُهم من إبدالِ غيرِه مكانَه؛ وأمّا ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ فالمعنى: أنه كانت له مواضعُ هو قَمِنٌ بأن يكونَ فيها، فحينَ

معناهُ الحقِّ إلى باطلٍ بوجوهِ الحِيَل اللَّفظية؛ كما تفعلُه المُبتدِعةُ في زمانِنا.

الثالث: أنَّهم كانوا يُحرِّفونَ كلامَ رسُولِ الله ﷺ(١).

وقلتُ: يؤيِّدُ الأولَ ما رَوَينا في «صَحيح البخاريِّ» عن عبدِ اللّـهِ بنِ عبّاس، قال: كيف تسألونَ أهلَ الكتابِ عن شيءٍ وكتابُكمُ الذي أُنزِلَ على رسُولِه أحدَثُ تقرؤونَه مَحْضًا لم يُشَبْ، وقد حَدَّثكم أنَّ أهلَ الكتابِ بَدَّلوا كتابَ اللّـهِ وغَيَّروه، وكتَبوا بأيديهِمُ الكتاب، وقالوا: هُو مِن عندِ الله، ليشتَروا به ثمنًا قليلًا(٢)!

قولُه: (طُوَال) الطُّوَالُ بالضمِّ: الطويلُ، يقال: طويلٌ وطُوَال، يعني به رسُولَ الله ﷺ، قال مُحْيي السُّنة: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾، ﴿مَّوَاضِعِهِۦ﴾ يعني: صفةَ محمدٍ صَلَواتُ الله عليه(٣). وفي قولِه: «أسمر رَبعةٌ» نظرٌ؛ لأنه كان رَبعةً منَ القوم، أبيضَ مُشْرَبًا بحُمرة، رواه الترمذيُّ(٤) عن إبراهيمَ بنِ محمدٍ من وَلَدِ عليّ.

قولُه: (هو قَمِنٌ) بالتحريكِ والكسر، أي: خَلِيق. الجوهري: يقالُ: أنت قَمِنٌ أن تَفعَلَ كذا بالتحريك، أي: خَلِيقٌ وجَدير، لا يُثنَّى ولا يُجمَعُ ولا يُؤنَّث.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٠: ٩٣).

(٢) «صحيح البخاري» (٧٣٦٣).

(٣) «معالم التنزيل» (١: ٢٤٤).

(٤) «سنن الترمذي» (٣٦٣٨) وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (١: ٢٦٩).

حرّفوه تركوه كالغريبِ الذي لا موضعَ له بعدَ مواضعِه ومقارِّه، **والمعنَيَان متقاربان**. وقُرِئَ: «يُحَرِّفونَ الكلامَ» والكِلْمُ ـ بكسرِ الكاف وسكونِ اللّامِ ـ: جمعُ كِلْمة؛ **تخفيفُ كَلِمة**. قولُهم: ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾: حالٌ من المخاطَب، أي: اسمعْ وأنتَ غيرُ مُسْمَع، **وهو قولٌ ذو وجهين** يحتملُ الذَّمّ، أي: اسمعْ منّا مدْعوًّا عليك بـ: لا سمعت؛ ....

قولُه: (والمعنيَانِ متقارِبان) وذلك أنَّ «عن» للمُجاوَزة و«بعد» نقيضُ قَبْل، والمُجاوَزةُ عنِ الشيءِ مسبوقٌ باستقبالِه والوصُولِ إليه بعدَ أن يكونَ [ذلك] الشيءُ قارًّا في مكانِه.

ومعنى قولِه: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]: مِن بعدِ أن كان قارًّا في مَوضعِه ثابتًا فيه لا ينبغي أن يُزالَ عنه. نَعم، الثاني أبلغ؛ لأنَّ اقتضاءَ الاستقرارِ فيه مِن مقتضَى ذلك الشيء، ولهذا قال: «هُو قَمِنٌ بأن يكونَ فيها»، وفي الأول: مِن أمرٍ خارجيٍّ وهُو المرادُ بقولِه: «أوجَبَت حِكمةُ اللّـهِ وَضعهُ فيها».

قولُه: (تخفيفُ كلِمة). قال المصنِّف: كما يقالُ: اللَّبْنُ في جَمْع اللَّبْنة تخفيفُ اللَّبِنة.

قولُه: (وهو قولٌ ذو وجهَيْن) وهُو المسمَّى في البديعِ بالتوجيه، وهُو: إيرادُ كلامٍ محتمِلٍ لوجهَيْن[1] مختلفَين الذمّ والمَدْح.

الراغب: السَّمعُ: قُوةٌ في الأُذُنِ بها تُدرَكُ الأصوات، وفعلُه يقالُ له: السَّمعُ أيضًا، وقد سَمِعَ سَمْعًا، ويُعبَّرُ تارةً بالسمعِ عنِ الأُذُن، قال تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، وتارةً عن فعلِه كالسَّماع، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٢]، وتارةً عن الفَهْم، وتارةً عنِ الطاعة؛ تقول: اسمَعْ ما أقولُ لك، و: لم تسمَعْ ما قلتُ، أي: لم تفهَمْ، وقولُه: ﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [النساء: ٤٦] أي: فهِمْنا ولم نَأتمِرْ بك، وقولُه: ﴿وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ [النساء: ٤٦] إمّا دعاءٌ للإنسانِ أو دعاءٌ عليه، فالأولُ نحو: أسمَعَك الله، أي: لا جعلَك اللهُ أصمَّ، والثاني نحو: أسمَعْتُ فلانًا، إذا سبَبْتَه، ورُويَ أنَّ أهلَ الكتابِ كانوا يقولونَ للنبيِّ ﷺ ذلك، ويوهِمونَ أنهم يَدْعُونَ له وهُم يَدعُونَ عليه بذلك[2].

---

(١) في (م) و(غ): «الوجهين» والصحيح كما في (ص): «لوجهين».

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٢٦. وانظر: «تفسير الطبري» (١: ٥٣٩).

لأنه لو أجيبت دعوتُهم علَيه لم يسمعْ فكانَ أصمَّ غير مُسْمَع، قالوا ذلكَ اتكالًا على أنّ قولَهم: لا سمعت، دعوةٌ مستجابةٌ؛ أو اسمعْ غيرَ مجابٍ إلى ما تدعو إليه، ومعناه: غيرَ مُسْمَعٍ جوابًا يوافقك، فكأنك لم تسمعْ شيئًا؛ أو اسمعْ غيرَ مُسْمَعٍ كلامًا ترضاه، فسمعُك عنه نابٍ. **ويجوزُ على هذا** أن يكونَ ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ مفعولَ «اسمع»، أي: اسمعْ كلامًا غيرَ مُسمَعٍ إيّاك؛ لأن أذنَكَ لا تعيه نُبوًّا عنه. ويحتملُ المدح، أي: اسمعْ غيرَ مُسمَعٍ مكروهًا، من قولِك: أسمعَ فلانٌ فلانًا: إذا سبَّه، وكذلكَ قولُهم: ﴿رَٰعِنَا﴾ **يحتملُ: راعِنا نكلِّمْك**، أي: ارقبنا وانتظرنا؛ ويحتملُ شِبْهَ كلمةٍ عبرانيّةٍ أو سُرْيانيّةٍ كانوا يتسابّونَ بها، وهي: راعينا، **فكانوا سخريةً** بالدّين، وهُزْؤًا برسولِ اللّهِ ﷺ يكلّمونَه بكلامٍ مُحتملٍ ينوونَ به الشتيمةَ والإهانة، ويُظهِرونَ به التوقيرَ والإكرام.

قولُه: (**لأنه لو أُجيبَتْ**) تعليلُ قولِه: «يَحتمِلُ الذمَّ» أي: ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ يَحتمِلُ الذم؛ لأنه لو أُجيبَتْ دعوتُهم لكانَ أصمَّ، فعلى هذا ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ يَجري مجرَى اللازم واردٌ على الدُّعاء، ولهذا لم يُقدَّرْ له معمولًا كما قَدَّرَه في الوجوهِ الآتية.

قولُه: (**ويجوزُ على هذا**) أي: على أن يكونَ المعنى: اسمَعْ غيرَ مُسمَعٍ كلامًا تَرضاهُ لجامع نُبُوّ السَّمعِ عنِ المسموع. واعلَمْ أنَّ قولَه: ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ إمَّا حالٌ من فاعلِ «اسمَع»، أو مفعولٌ به؛ وعلى الأول: إمّا هو مِن حَذْف المتعلَّقِ للتعميم، أو مُجرًى مجرى اللازم، وهُو المرادُ مِن قولِه: «وأنتَ غيرُ مُسمَعٍ» أو يُقدَّرُ له معمولٌ إمّا جَوابًا أو كلامًا. ولما كان هذا المعنى الأخيرُ موافقًا لتقديرِ المفعولِ به قَرَنَه به.

قولُه: (**يَحتمِلُ: راعِنا نُكلِّمْك**) إلى آخِرِه، جملةٌ مُستأنَفةٌ على سبيلِ البيانِ لوجهِ التشبيه، أي: قولُهم هذا أيضًا قولٌ ذو وجهَيْنِ يَحتمِلُ المدحَ إذا أُريدَ ﴿رَٰعِنَا﴾ نُكلِّمْك، والذمَّ إذا كانت شِبْهَ كلمةٍ عِبْرانيّة.

قولُه: (**فكانوا سُخْريةً**) مسبَّبٌ عن قولِه، وهُو قولُه: «قولٌ ذو وجهَيْن»، يعني: إذا كان هذا القولُ ذا وجهَيْنِ فهُم أهلُ سُخْرِية، أو كانوا يُكلِّمونَه سُخْرِيةً واستهزاءً.

﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾: فتْلًا بها وتحريفًا، أي: يَفتِلونَ بألسنتِهم الحقَّ إلى الباطل؛ حيثُ يضعونَ ﴿رَاعِنَا﴾ موضعَ ﴿انظُرْنَا﴾، و﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ موضعَ: لا أُسْمِعْتَ مكروهًا، أو يَفتِلونَ بألسنتِهم ما يُضمرونَه من الشتْمِ إلى ما يُظهرونَه من التوقير نفاقًا. فإن قلتَ: كيفَ جاؤوا بالقولِ المُحتمِلِ ذي الوجهينِ بعدما صرّحوا وقالوا: ﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾؟ قلتُ: جميعُ الكَفَرةِ كانوا يواجهونَه بالكفرِ والعصيان، ولا يواجهونَه بالسبِّ ودعاءِ السّوء، ويجوزُ أن يقولوه فيما بينهم، ويجوزُ أن لا ينطقوا بذلك، ولكنّهم لـمّا لم يؤمنوا جعلوا كأنّهم نَطقوا به. وقرأ أُبيّ: (وأَنْظِرْنا) من الإنظارِ وهو الإمْهال. فإن قلتَ: إلامَ يرجعُ الضّميرُ في قولِه: ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾؟ قلتُ إلى ﴿أَنَّهُمْ قَالُوا﴾؛ لأنَّ المعنى: ولو ثبتَ قولُهم: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ لكانَ قولُهم ذلكَ ﴿خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ﴾ وأعدلَ وأسدَّ، ﴿وَلَكِن لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ أي: خذَلَهم بسببِ كفرِهم، وأبعدَهم عن ألطافِه، ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا﴾ إيمانًا ﴿قَلِيلًا﴾، أي: ضعيفًا ركيكًا لا يُعبأُ به، وهو إيمانُهم بمن خَلَقَهم مع كفرِهم بغيرِه؛ أو أرادَ بالقلّةِ العدمَ كقولِه:

قولُه: (أي: يفتلون بألسنتهم) إشارةً إلى أنَّ ﴿لَيًّا﴾ حالٌ من فاعل ﴿يَقُولُونَ﴾، قال أبو البقاء والكواشي: ﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ مفعولٌ له، أو مصدرٌ في موضعِ الحال، أي: لاوينَ ألسنتِهِمُ استهزاءً وكذلك ﴿وَطَعْنًا﴾[١]، والأصلُ في «لَيّ»: لَوْي؛ فقُلِبتِ الواوُ ياءً وأُدغِمت.

قولُه: (ويجوزُ أن يقولوه) أي: سَمِعنا وعَصَينا.

قولُه: (لأنَّ المعنى: ولو ثبَتَ قولُهم) يريدُ أنه ثبَتَ في النَّحوِ أنَّ الواقعةَ بعدَ «لو» في تأويلِ الفاعلِ للفعلِ المقدَّر؛ لأنَّ «لو» لا بدَّ أنْ يَليَها الفعل. قال القاضي: وإنّما يجبُ حَذفُ الفعلِ بعدَ «لو» في مثلِ ذلك لدَلالةِ «أنَّ» عليه ووقوعِهِ موقعَه[٢].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٦٣) و«تفسير الكواشي» (٢: ٣٦٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٩٨).

قليلُ التّشكّي للمُهمِّ يُصيبُـهُ

أي: عديمُ التشكّي؛ أو ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ منهم قد آمنوا.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ ءَامِنُوا۟ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّآ أَصْحَٰبَ ٱلسَّبْتِ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ ٤٧]

﴿أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا﴾ أي: نمحو تخطيطَ صُوَرِها من عَيْـنٍ وحاجبٍ وأنـفٍ وفم، ﴿فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ﴾ فنجعلَها على هيئةِ أدبارِها، وهي الأقفاءُ مطموسةً مثلَها، والفاء للتسبيب، وإن جعلتَها للتعقيبِ على أنهم تُوُعِّدُوا بعقابين أحدُهما عَقيبَ الآخَر، رَدُّها على أدبارِها بعدَ طمسِها؛ فالمعنى: أن نطمسَ وجوهًا فنُنْكِسَها، الوجوهُ

قولُه: (قليلُ التشكِّي للمُهمِّ يُصيبُهُ). تمامُه:

كثيرُ الهوى شَتَّى النَّوى والمسالِكِ(١)

أي: هُو كثيرُ الهمِّ مختلفُ الوجوهِ والطُّرُقِ لا يقفُ أملُه على فنٍّ واحد؛ بل يتجاوزُ إلى فنونٍ مختلفةٍ، صَبُورٌ على النوائب، لا يكادُ يَشتكي منها، واستعمَلَ لفظَ القليلِ وقصَدَ به إلى نَفْيِ الكل، والمعنى على هذا: ليس لهم إيمانٌ إلَّا إيمانًا يدُلُّ على أنْ لا إيمانَ لهم ألبتَّـةَ، كقولِه تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦].

قولُه: (أو ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ منهم قد آمنوا) فعلى الأولِ ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ مستثنًى من مصدرِ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، وعلى هذا «من» فاعلُه.

قولُه: (والفاءُ للتسبيب) فيكونُ إرادةُ الطَّمْسِ سببًا لردِّها على أدبارِها، أي: أرَدْنا أن نَرُدَّها إلى أدبارِها ففعَلْنا، فلا يكونُ الردُّ غيرَ الطَّمس؛ ولهذا قال: «فنجعَلَها على هيئةِ أدبارِها».

قولُه: (فالمعنى: أنْ نَطمِسَ وُجوهًا) جزاءٌ لقولِه: «وإن جعلتَها للتعقيب».

(١) لتأبّط شرًّا، كما في «ديوانه» ص١٥١. وانظر: «زهر الآداب» للحصري (١: ٢٨٣).

إلى خَلْفُ والأقفاءُ إلى قُدَّامُ؛ ووجهٌ آخَرُ وهو أن يُرادَ بالطمْسِ القلبُ والتغييرُ، كما طَمَسَ أموالَ القِبْطِ فقلَبها حجارة؛ وبالوجوهِ رؤوسُهم ووجهاؤهم، أي: من قبلِ أن نغيِّرَ أحوالَ وجهائهم فنسلُبَهم إقبالَهم ووجاهَتَهم، ونكسوَهم صَغَارَهم وإدبارَهم، أو نردَّهم إلى حيثُ جاؤوا منه، وهي أذْرعات الشام؛ يريدُ إجلاءَ بني النَّضير.

فإن قلتَ: لمن الراجعُ في قولِه: ﴿أَوۡ نَلۡعَنَهُمۡ﴾ قلتُ: للوجوه؛ إن أُريدَ الوجهاء، أو لأصحابِ الوجوه؛ لأنّ المعنى: من قبلِ أن نطمسَ وجوهَ قومٍ؛ أو يرجعُ إلى ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ على طريقةِ الالتفات. ﴿أَوۡ نَلۡعَنَهُمۡ﴾: أو نجزيَهم بالمسخِ كما مَسخْنا

قولُه: (ووجهٌ آخَرُ) عطفٌ على قولِه: «أي: نَمحو تخطيطَ صُوَرِها»، يريدُ أنّ الطَّمسَ مشترَكٌ بينَ محوِ الأثرِ وقلبِ الحقيقة. الأساس: طَمَسَ الأثـرُ وانْطمَسَ، وطَمَسَتْه الريح، وطَمَسَ على أموالِ آلِ فِرعَون، ذكَرَه في قسمِ الحقيقة. والمعنى الثاني: لـمّا لم يكنْ ظاهرًا في الوجوهِ جعَلَها عبارةً عن الوُجَهاء، وفسَّرَ الطَّمْسَ بتغييرِ أحوالِهم وقلبِ العزِّ إلى ذُلّ؛ لذلك قال: «فنسَلُبَهم إقبالَهم ونكسُوَهم صَغارَهم».

قولُه: (أو نَرُدَّهم) عطفٌ على قولِه: «فنَسلُبَهم»، والفاءُ في «فنَسلُبَهم» للتسبيبِ لا غيرُ كما سَبق؛ لأنّ معنى سَلْبِ إقبالِهم ومعنى تغييرِ حالِ وُجَهائهم واحد، والفاء في «نَرُدَّهم» المقدَّر قيل: يحتمِلُ التعقيبَ أيضًا، على معنى أن يكونَ الإجلاءُ بعدَ تغييرِ أحوالِهم، فيكونُ عِقابًا غَبَّ عِقاب، والتسببُ أظهرُ لقولِه بعدَه: «فإن كان الطَّمسُ تبديلَ أحوالِ رؤسائهم أو إجلاءَهم إلى الشام».

قولُه: (وجوهَ قومٍ) فعلى هذا التنوينُ في قولِه تعالى: ﴿وُجُوهًا﴾ عِوَضٌ من المضافِ إليه، وعلى الأولِ: للتفخيم؛ ولهذا قال: «وجهائهم».

قوله: (على طريقة الالتفات) أراد الالتفات من الخطاب المستفاد من البدء في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ إلى الغيبة في قوله: ﴿أَوۡ نَلۡعَنَهُمۡ﴾[1].

---

(١) هذه الفقرة أثبتناها من (ط).

أصحابَ السبْت. فإن قلتَ: فأينَ وقوعُ الوعيد؟ قلتُ: **هو مشروطٌ بالإيمان**، وقد آمنَ منهم ناسٌ، وقيل: هو مُنْتَظَرٌ ولا بدَّ من طَمْسٍ ومسْخٍ لليهودِ قبلَ يومِ القيامةِ؛ **ولأنّ اللهَ أوعدَهم** بأحدِ الأمرين؛ بطمسِ وجوهٍ منهم، أو بلعنِهم ـ فإنّ الطمسَ تبديلُ أحوال رؤسائِهم ـ أو إجلائهم إلى الشام، فقد كانَ أحدُ الأمرين، وإن كانَ غيرُه فقد حصلَ اللّعنُ، فإنهم ملعونونَ بكلِّ لسان، **والظاهرُ** اللّعنُ المتعارَفُ دونَ المسخ؛ ألا ترى إلى قولِه: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠].

﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾: فلا بدَّ أن يقعَ أحدُ الأمرينِ إن لم يؤمنوا.

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ ٤٨]

فإن قلتَ: ....

قولُه: (هو مشروطٌ بالإيمان) صَحَّ من الأصل، أي: بعدَم الإيمان، كقولِه تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٧٦]، أي: كراهةَ أن تَضِلُّوا.

قولُه: (ولأنَّ اللّـهَ أوعَدَهم) جوابٌ آخَرُ، يعني أنه تعالى جاء بـ«أو» في قولِه: ﴿أَوْ نَلْعَنَهُمْ﴾ فلا بدَّ من وقوعِ أحدِ الأمرَيْن: إمَّا الطَّمس، وإمّا اللَّعنة. ثُم الطَّمسُ إن أُريدَ به سَلبُ الإقبالِ أو الإجلاءُ إلى الشام فقد حصَلا، أمّا الإجلاءُ فلا ارتيابَ فيه، وأما سَلبُ الإقبالِ فهُو بضَرْبِ الجِزيةِ عليهم، وإن أُريدَ طمسُ وجوهِهم على أدبارِهم حقيقةً كما في الوجهِ الأول، فهُو وإن لم يحصُلْ؛ فقد حصَلَ اللَّعنُ.

قولُه: (والظاهرُ) عطفٌ على قولِه: «أو نَجزِيهم بالمَسْخ»، والسؤالُ لا يَرِدُ على هذا؛ لأنَّ اللَّعنَ واقعٌ، فإنَّهم ملعونونَ بكلِّ لسان، وبيَّنَ وجهَ الظهورِ بقولِه تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ...﴾ الآية [المائدة: ٦٠] لأنَّه تعالى عطَفَ ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ﴾ ـ وهُو المَسخُ ـ على قولِه: ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾؛ فالظاهرُ المُغايَرةُ بينَ المعطوفَيْن.

قد ثبتَ أنّ اللهَ عزّ وجل يَغفِرُ الشركَ لمن تابَ منه، وأنه لا يغفرُ ما دونَ الشركِ من

قولُه: (قد ثَبَتَ أنَّ الله تعالى يَغفرُ الشِّركَ لِمَن تاب) إلى آخِره، توجيهُهُ: أنه ثَبَتَ عندَ علماءِ أهلِ العَدْلِ أنَّ حُكمَ الشِّركِ وما دونَه منَ الكبائرِ سواءٌ في أنهما لا يُغفَرانِ قبلَ التوبةِ ويُغفَرانِ بعدَها، فما وجهُ قولِه: ﴿لَا يَغۡفِرُ﴾ و«يغفر»؟ وما فائدةُ التقييدِ بقولِه: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾؟ وجهُ الجوابِ: أنَّ فائدةَ التقييدِ أنْ يُبيِّنَ بهِ عَدَمَ التوبةِ في الأول، والتوبةَ في الثاني.

انظُرْ إلى هذا التعسُّفِ حيثُ جعَلَ الأمرَيْنِ المتنافيَيْنِ متوجِّهَيْنِ إلى معنًى واحد، يُرادُ به معنَيانِ متضادّانِ معًا!

الانتصاف: عَسَّرَ الآيةَ بتفسيرِها على مذهبِه؛ لأنَّه إن كان المرادُ «لمن لم يَتُبْ» فيهما، فلمَ قَيَّدَ ما دونَ الشِّرك؟ وإن كان المرادُ «لِمن تابَ» فلمَ أطلَقَ الشِّرك؟ فتَأوَّلَها كما تَرى، على أنَّ التوبةَ عندَهم موجِبةٌ للعَفْو؛ فلا يجوزُ تعليقُها بالمشيئة[1].

وقال القاضي: فيه تقييدٌ بلا دليل؛ إذ ليس عمومُ آياتِ الوعيدِ بالمحافظةِ أَوْلى منَ الوعْد، ونَقْضٌ لمذهبِهم؛ فإنَّ تعليقَ الأمرِ بالمشيئةِ يُنافي وجوبَ التعذيبِ قبلَ التوبة، ووجوبَ الصَّفحِ بعدَها، فالآيةُ كما هي حُجّةٌ عليه[2].

وقلتُ: أمّا المثالُ الذي ذكَرَه وهُو «أنَّ الأميرَ لا يَبذُلُ الدينارَ لِمَن لا يَستأهلُه ويَبذُلُ القِنطارَ لِمَن يَستأهلُه»؛ فلا يصحُّ للاستشهاد؛ لأنه يحتمِلُ أن يُرادَ به أنَّ الملِكَ حكيمٌ حازمٌ في أمورِه عارفٌ بما يفعَلُه لا يُعطي إلّا مَن يَستحِقُّه ولا يَمنَعُ إلّا مَن لا يَستحِقُّه؛ لأنَّه يضَعُ الشيءَ في مَوضعِه، وأن يُرادَ أنه ذو جَبَروتٍ مُستبِدٌّ برأيِه، ومتصرِّفٌ في مُلكِهِ كيف شاء أو أرادَ، على أنَّ المقامَ يقتضي الثانيَ كما سَبَقَ في سُورةِ آلِ عمرانَ عندَ قولِه تعالى: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

الراغب: إن قيل: لمَ لم يَشترطْ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ التوبةَ؟ قيل: إنّ المُشرِكَ إنّما يَلزَمُه الاسمُ ما دام يَلزَمُه الوَصْف؛ فإذا زالَ وَصفُه زال اسمُ الشِّركِ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥١٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٠٠).

الكبائرِ إلّا بالتوبة، فما وجهُ قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾؟ قلتُ: الوجهُ أن يكونَ الفعلُ المنفيُّ والمثبتُ جميعًا موجَّهَيْنِ إلى قولِه: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾، كأنه قيل: إنّ اللهَ لا يغفرُ لمن يشاءُ الشركَ، ويغفرُ لمن يشاءُ ما دونَ الشرك، على أنّ المرادَ بالأوّلِ مَن لم يتبْ، وبالثاني من تاب، ونظيره قولُك: إن الأميرَ لا يبذلُ الدينارَ ويبذلُ القِنْطارَ لمن يشاء، تريدُ لا يبذلُ الدينارَ لمن لا يستأهلُه ويبذلُ القنطارَ لمن يستأهله. ﴿فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا﴾ أي: ارتكبَه وهو مُفْتَرٍ مُفْتَعلٌ ما لا يصحُّ كونُه.

عنه؛ فإذا كان كذلك فالمُشرِكُ ما دام مُشرِكًا لا يُغفَرُ له، ومَن تابَ زالَ عنهُ اسمُ الشِّرك، فإذًا التائبُ الذي يُغفَرُ لهُ ليس هُو المُشرِك، بل هُو المؤمنُ في الحقيقة، ومتَى أُطلِقَ عليه اسمُ المُشرِكِ فعلى اعتبارِ الماضي.

وقولُه: ﴿أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ مَوضعُه النَّصب، أي: لا يَغفِرُ الشِّركَ، وقيل: لا يَغفرُ مِن أجلِ أن يُشرَكَ به، أي: لا يَغفِرُ مِن أجلِ الشِّركِ شيئًا منَ الذنوب.

تنبيه: إنَّ الذنوبَ قد تُغفَرُ معَ انتفاءِ الشِّركِ كما قال: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦][(١)].

قولُه: (﴿فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا﴾، أي: ارتكبَه) قال القاضي: أي: ارتكَبَ ما يَستحقِرُ دونَه الآثامَ، وهُو إشارةٌ إلى المعنى الفارقِ بينَه وبينَ سائرِ الآثام، والافتراءُ كما يُطلَقُ على القولِ يُطلَقُ على الفعل، وكذلك الاختلاق[(٢)].

وقلت: لا يُعلَمُ منهُ أنه مُشترَكٌ أو مَجازٌ وحقيقةٌ. والظاهرُ من كلامِ المصنِّف أنهُ ـ أي: ارتكَبَه ـ استعارةٌ تبَعيّة، شَبَّه ما لا يَصحُّ كونُه منَ الفعلِ بما لا يَصحُّ ثُبوتُه منَ القول، ثُم استَعملَ في الفعل ما كان مستعمَلًا في القولِ منَ الافتراء، وإليه الإشارةُ بقوله: «مُفتعِلٌ ما لا يصحُّ كونُه».

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٥٤).

(٢) في (ط): «الاختلاف»، وانظر: «أنوار التنزيل» (٢: ٢٠١).

[﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم ۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا * ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۖ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْمًا مُّبِينًا ﴾ ٤٩-٥٠]

﴿ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم﴾: اليهودُ والنصارى، قالوا: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨]، ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]، وقيل: جاءَ رجالٌ من اليهودِ إلى رسولِ اللّـهِ ﷺ بأطفالِهم، فقالوا: هل على هؤلاءِ ذنب؟ قال: «لا»، قالوا: والله ما نحنُ إلّا كهيئتِهم ما عَمِلناه بالنهارِ كُفِّرَ عنّا بالليل، وما عَمِلناه بالليلِ كُفِّرَ عنّا بالنهار، فنزلتْ. ويدخلُ فيها كلُّ من زَكّى نفسَه **ووَصَفَها بزكاءِ العملِ وزيادةِ الطّاعةِ والتقوى والزلفى عندَ الله. فإن قلتَ:** أما قالَ رسولُ اللّـهِ ﷺ: «واللّـهِ إني لأمينٌ في السّماء أمينٌ في الأرض»؟ قلتُ: **إنما قالَ ذلكَ حينَ قالَ له المنافقون: اعدِلْ في القسمةِ؛** إكذابًا لهم، إذ وصفوه بخلافِ ما وصفَه به ربه، وشتّانَ

قولُه: (**ووَصَفَها بزكاءِ العمَلِ وزيادةِ الطاعةِ والتقوى والزُّلْفَى عندَ اللّـهِ تعالى**) عطفٌ على «زَكّى نفسَه» على سبيل البيان، كأنّ الذي ذكرَهَ هو حدُّ التزكية، قال القاضي: التزكيةُ: نفْيُ ما يُستقبَحُ فعلًا أو قولًا[1].

وقال[2] الراغب: التزكيةُ: إمّا بالفعل؛ وهُو أن يتَحرَّى الإنسانُ ما فيهِ تطهيرُ بدَنِه، وذلك يَصحُّ أن يُنسَبَ إلى العبدِ، كقولِه تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]، وإلى مَن يأمرُه بفعلِه، كقولِه تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]. وإمّا بالقول؛ وذلك بالإخبارِ عنهُ بذلك، ومَدْحِه به، ومحظورٌ على الإنسانِ أن يفعَلَ ذلك بنفسِه، لا بالشَّرع فقَطْ؛ بل بمقتضَى العَقْلِ أيضًا من غيرِ داعٍ إلى ذلك، فالتزكيةُ في الحقيقةِ هي: الإخبارُ عمّا يَنطوي عليهِ الإنسانُ، ولا يَعرِفُ ذلك إلّا الله؛ ولهذا قال: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾[3].

قولُه: (**إنّما قال ذلك حين قال له المنافقونَ: اعدِلْ في القِسمة**) يعني أنه صَلَواتُ اللّـهِ

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٠١).

(٢) من هنا إلى نهاية الفقرة سقط من (ص).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٢٧٠)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٣٨١.

مَن شَهِدَ اللهُ له بالتزكيةِ ومَن شَهِدَ لنفسِه، أو شهدَ له من لا يعلم.

﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾: إعلامٌ بأنّ تزكيةَ اللّـهِ هي التي يُعْتَدُّ بها، لا تزكيةَ غيرِه؛

عليه ما قال ذلك افتخارًا؛ بل قاله إخبارًا عمّا شَرَّفَه اللّـهُ بتلكَ الكرامة، وردًّا لـمَن وَصَفَه بخلافِ ما وَصَفَه اللّـهُ تعالى إبلاغًا لِـما أُوحِيَ إليه، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلمٍ وأبي داودَ والنَّسائي، عن أبي سعيدٍ في حديثٍ طويل، وفيه: بَعَثَ عليٌّ رَضِيَ اللّـهُ عنه وهُوَ باليمنِ إلى النبيِّ ﷺ بذُهَيْبَةٍ في تُربتِها؛ فقَسَمَها بين أربعة، وفيه: فأقبَلَ رجلٌ غائرُ العينينِ ناتئُ الجَبين، كثُّ اللِّحية، مُشرِفُ الوجنتَيْن، محلوقُ الرأس، فقال: يا محمد، اتّقِ الله! فقال: «فمَن يُطيعُ اللّـهَ إذا عصَيتُه؟ فيأمَنُني على أهلِ الأرضِ ولا تأمنوني!»، فسألَ خالدُ بنُ الوليدِ قتْلَه، فمَنَعه[1]، وفي روايةٍ لمسلم: «ألا تأمَنوني وأنا أمينُ مَن في السماء، يأتيني خبرُ السماءِ صباحًا ومساءً!»[2].

قولُه: (إعلامٌ بأنَّ تزكِيةَ اللّـهِ هي التي يُعتَدُّ بها) يعني: قولُه تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ كلامٌ واردٌ على الإضرابِ لِـما سبَق، فوجَبَ تنزيلُ ما قبلَ كلمةِ الإضرابِ على ما يَصِحُّ أن يكونَ مُضرَبًا عمّا بعدَها، وهُو إثباتُ تزكيةٍ منهم لأنفسِهم لا يُعتَدُّ بها؛ لأجلِ أنهم جاهِلونَ عاجِزون، كأنهم لـمّا زَكَّوْا أنفسَهمُ ادَّعَوا أنهم عارفونَ بأحوالِ أنفُسِهم وأنها صَالحةٌ للتزكية، لِـما فيها منَ الخِلال المَرْضيّة، وأنهم قادرونَ أيضًا على استيفاءِ جميعِ ما يَستحِقّونَه منَ الثّوابِ على ما لأجلِه زَكَّوا أنفُسَهم، وهُو العملُ والطاعةُ والتقوى، فرُدَّ عليهم ذلك بأنْ قيلَ لهم: ليس كما تَزعُمون؛ بل اللّـهُ هُو وحدَهُ يزكِّي، ولا يُزكِّي إلّا مَن يشاءُ وأرادَه واصطفاهُ لذلك بأنْ وفَّقَه لقَمْعِ رذائلِ النفس الأمّارة، وهَدَاهُ إلى العُروجِ إلى مَدارجِ الكمالِ ومَعارجِ القُدُس، وأنه هُو وحدَه قادرٌ على الوفاءِ بما يستأهلونَه من الزُّلفَى عندَه والكرامات، فيوفِّيهم على النَّقيرِ والقِطْمير، هذا على أنْ يجعَلَ ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ تكميلًا لقولِه: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ وإليه لَمَّحَ بقولِه: «يُثابُونَ على زكائهم ولا يُنقَصُ مِن ثَوابِهم».

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٤) ومسلم (١٠٦٤) وأبو داود (٤٧٦٤) والنسائي (٥: ٩٢).

(٢) وهي في «صحيح مسلم» (١٠٦٤).

لأنه هو العالِـمُ بمَن هو أهلٌ للتزكية. ومعنى ﴿يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾: يزكي الـمُرْتَضَيْنَ من عبادِه الذينَ عُرِفَ منهم الزّكاءُ فوصَفَهم به. ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ أي: الذين يُزَكُّونَ أنفسَهم يعاقَبونَ على تزكيتِهم أنفسَهم حقَّ جزائِهم، أو مَن يشاءُ يُثابونَ على زكائِهم ولا يُنقصُ من ثوابِهم، ونحوُه ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢].

﴿كَيۡفَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ﴾ في زعمِهم أنهم عندَ اللّٰـهِ أزكياء! ﴿وَكَفَىٰ﴾ بزعمهم هذا ﴿إِثۡمًا مُّبِينًا﴾ من بين سائرِ آثامهم.

[﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ هَٰٓؤُلَآءِ أَهۡدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَبِيلًا ۝ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُۖ وَمَن يَلۡعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا﴾ ٥١-٥٢]

الجبت: الأصنامُ وكلُّ ما عُبِدَ من دونِ الله، والطاغوت: الشيطان. وذلكَ أن حُيَيَّ بنَ أخطبٍ وكعْبَ بنَ الأشرفِ اليهوديّينِ خرجا إلى مكّةَ مَع جماعةٍ من اليهودِ يحالفونَ قُرَيشًا على محاربةِ رسولِ اللّٰـهِ ﷺ فقالوا: أنتم أهلُ كتابٍ وأنتم أقربُ إلى

وإذا جُعِلَ تأكيدًا لمعنى الإنكارِ والتعجُّبِ المتولِّدِ منَ الوَعيدِ في قولِه: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم﴾؛ كان تذييلًا له، وإليه الإشارةُ بقولِه: «يُعاقَبُونَ على تزكيتِهم أنفُسَهم حقَّ جَزائهم»، واتصالُ قولِه: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ يَفۡتَرُونَ﴾ بما قبلَه من حيثُ إنه تعالى لـمّا عجَّبَه صَلَواتُ اللّٰـهِ عليه مِن تَزكيتِهم أنفُسَهم ونسَبَهم إلى الجهلِ والعَجزِ؛ أمَرَه بالتفكُّرِ في مآلِ [تلك] التزكية، وأنها تؤدي إلى الافتراءِ على الله، وادّعاءِ أنهم مُقرَّبُونَ عندَ اللّٰـهِ ذوو زُلفَى؛ لأنَّ المُزكَّى من طهَّرَه اللهُ من جميعِ الآثامِ ومَحَضَه منَ الرذائل، واصطفاهُ لقُربِه، وهذا أعظمُ ما ينبئُ عنِ الجهلِ والعَجزِ؛ ولذلك قال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثۡمًا مُّبِينًا﴾، وأشارَ المصنِّفُ إليه بقولِه: «﴿وَكَفَىٰ﴾ بزَعْمِهم هذا ﴿إِثۡمًا مُّبِينًا﴾ مِن بينَ آثامِهم».

ثم إنه تعالى كرَّرَ كلمةَ التعجُّب، وهُو قولُه: ﴿أَلَمۡ تَرَ﴾ لإناطةِ نوعٍ آخَرَ من قبائحِ أهلِ الكتابِ بها.

محمدٍ منكم إلينا فلا نأمنُ مكرَكم، فاسجدوا لآلهتِنا حتى نطمئنَّ إليكم، ففعلوا، فهذا إيمانهم بالجبت والطاغوت؛ لأنهم سجدوا للأصنامِ وأطاعوا إبليسَ فيما فعلوا. وقال أبو سفيان: أنحنُ أهدى سبيلًا أم محمد؟ فقالَ كعب: ماذا يقولُ محمد؟ قالوا: يأمرُ بعبادةِ اللّـهِ وحدَه، وينهى عن الشرْك. قالَ: وما دينكم؟ قالوا: نحن ولاةُ البيت؛ نسقي الحاجَّ، ونقْرِي الضيف، ونفكُّ العاني، وذكروا أفعالَهم، فقال: أنتم أهدى سبيلًا.

[﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا * أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَـٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا * فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾ ٥٣-٥٥]

وَصَفَ اليهودَ بالبخلِ والحسدِ وهما شرُّ خَصْلتين؛ يمنعونَ ما أُوتوا من النّعمة، ويتمنَّونَ أن تكونَ لهم نِعْمةُ غيرِهم فقال: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ﴾ على أنَّ ﴿أَمْ﴾ منقطعة، ومعنى الهمزةِ لإنكارِ أن يكونَ لهم نصيبٌ من المُلْك، ثُمَّ قالَ: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ﴾

قولُه: (أنتم أهدى سبيلًا) فيه إشعارٌ بأنَّ قولَه تعالى: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ وُضعَ مَوضعَ ﴿أَنتُمْ﴾ ليُميِّزَه أكملَ تمييز؛ فعلى هذا قولُه: ﴿لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ معناه: أنهم يُخاطِبونَ غيرَهم لأجلِ الذين كفروا، وأنَّ سبيلَ هؤلاءِ ظهَرَ ظهورَ المحسُوسِ فلا يبقَى مَع أحدٍ فيه شكٌّ عنادًا منهم، وتغطيةً للحقِّ الواضحِ الجَلِيِّ، ولعلَّ اللّـهَ تعالى وَضَعَ مَوضعَ قولِهمُ الدالِّ على الظُّلمِ قولَه: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ إشعارًا بأنهم ظَلَموا في ذلك حيث وَضَعوا الذمَّ موضعَ المدح.

قولُه: (وهما شرُّ خَصْلتَيْن) أي: إذا اعتُبِرَ الخِصَالُ خَصْلتَيْنِ خَصْلتَيْنِ، فهما شرُّ كلِّ خَصْلتَيْنِ خَصْلتَيْن، وأمَّا إفرادُ «شرّ» فلجِوازِ إفرادِه ومطابقتِه، والإفرادُ أخصَرُ.

قولُه: (فقال: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ﴾) يتعلقُ بقولِه: «وَصَفَ اليهودَ» يعني: أرادَ أنْ يَصِفَهم بالبُخلِ فقال: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ﴾، وبالحسدِ فقال: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ﴾.

أي: لو كانَ لهم نصيبٌ من الملكِ فإذًا لا يُؤتونَ أحدًا مقدارَ نقير؛ لفرطِ بُخْلهم، والنّقير: النُّقْرةُ في ظَهْرِ النّواة، وهو مَثَلٌ في القلَّةِ كالفتيلِ والقِطْمير.

والمراد بالمُلْك: إمّا مُلْكُ أهلِ الدنيا، وإمّا مُلْكُ اللّـهِ كقولِه: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِۚ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، وهذا أوصفُ لهم بالشحِّ وأحسنُ **لطباقِه** نظيرَه من القرآن، ويجوزُ أن يكونَ معنى الهمزةِ في ﴿أَمۡ﴾ **لإنكارِ أنهم قد أُوتوا** نصيبًا من المُلْكِ **وكانوا أصحابَ أموالٍ وبساتينَ** وقصورٍ مشيّدة، كما تكونُ أحوالُ الملوكِ، وأنهم لا يُؤتونَ أحدًا مّما يملكونَ شيئًا. وقرأَ ابنُ مسعود: (فإذًا

قولُه: (**لطباقِه**) الضميرُ لـ«هذا»، وقد أضافَ إلى الفاعلِ، و«نظيرَه»: مفعولُه، وإنَّما كان أوصَفَ لهم بالشُّحِّ وأحسَنَ لطِباقِ القرآن؛ لأنه أعرقُ في بيانِ شُحِّهم حيثُ جعَلَ نصيبَهم منَ المُلكِ ما ليس شيءٌ أوسَعَ منه، وهُو مُلكُ الله، وَوَصَفَ منْعَهم لشيءٍ ليس شيءٌ أقلَّ منه، وهُو النُّقرةُ في النواة، فأعرَقَ[1] في طرفَيِ الإفراطِ والتفريط.

قولُه: (**لإنكارِ أنهم قد أُوتوا**) والفَرقُ بينَ الوجهَيْنِ أنَّ الإنكارَ على الأولِ متوجِّهٌ إلى أن يكونَ لهم نصيبٌ منَ المُلكِ فقطْ، أي: ليس لهم نصيب، فالفاءُ جزاءٌ لشَرطٍ محذوف، يعني: إن قُدِّرَ أنَّ لهم نصيبًا فإذًا لا يؤتونَ الناسَ نَقيرًا، وإليه أشارَ بقولِه: «لو كان لهم نصيبٌ منَ المُلك»، وعلى الثاني متوجِّهٌ إلى أن يكونَ لهم نصيب، وإلى أنهم لا يؤتونَ أحدًا شيئًا؛ فالإنكارُ منصَبٌّ على الأمرَيْن، يعني: أوتوا نصيبًا منَ المُلكِ ليَشكُروا ويُنفقوا في سبيلِ الله؛ فجَعَلوه سببًا للإمساك، كقولِه تعالى: ﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، فالفاءُ سببيّةٌ، نحوَ اللامِ في قولِه: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا﴾ [القصص: ٨].

قولُه: (**وكانوا أصحابَ أموالٍ وبساتين**)، واستشهادٌ لإثباتِ المُلكِ لهم، وهِي جُملةٌ حاليّة؛ فالهمزةُ على الثاني للإنكارِ والتقرير، ومعناه: لمّا كان، وعلى الأولِ للإنكارِ فقطْ، ومعناه: لم يكنْ.

---

(١) في (م) و(غ) و(ص) و(س): «فما غرق»، والمثبت من (ط).

لا يؤتوا) على إعمالِ «إذن» عملَها الذي هو النصْب، وهي ملغاةٌ في قراءة العامّة، كأنه قيل: فلا يؤتونَ الناسَ نقيرًا إذن. ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ ﴾: بل أيحسدونَ رسولَ اللّـهِ ﷺ والمؤمنينَ؟ **على إنكارِ الحسدِ** واستقباحِه! وكانوا يحسدونَهم على ما آتاهمُ اللهُ من النُّصْرَةِ والغَلَبةِ وازديادِ العزِّ والتقدمِ كلَّ يوم. ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ﴾: **إلزامٌ لهم بما عَـرَفوه** من

قولُه: (**على إعمالِ «إذن» عمَلَها الذي هُو النصبُ، وهي مُلغاةٌ في قراءةِ العامة**)، قال الزجَّاجُ: وأمَّا رفعُ ﴿يُؤْتُونَ﴾ فعلى معنى: فلا يُؤتونَ الناسَ نَقيرًا إذَنْ، ومنَ نصَبَ قال: فإذن لا يؤتوا، وهُو شاذٌ، والمصحَفُ لا يُخالَف. قال سِيبويه: «إذَنْ: في عواملِ الأفعالِ بمنزلةِ «أظُنُّ» في عواملِ الأسماءِ»[1]، فإذا ابتدأتَ «إذَنْ» وأنتَ تريدُ الاستقبالَ نصَبْتَ لا غير، تقول: إذَنْ أُكرمَكَ، فإذا جعَلتَها معترِضةً ألغَيْتَها فقلت: أنا إذَنْ أُكرِمُك، فإن آتَيْتَ بها معَ الواوِ والفاءِ قلت: فإذَنْ أُكرمُك، وإن شئتَ: فإذَنْ أُكرمَك، فمَن نَصَبَ بها جعَلَ الفاءَ مُلصَقةً بها في اللفظِ والمعنى، ومَن رفَعَ «أُكرمُك» جعَلَ «إذَنْ» لَغْوًا، وجعَلَ الفاءَ في المعنى معلَّقةً بـ«أُكرِمُك»، المعنى: فأُكرِمُك إذَنْ، وتأويلُ «إذَنْ»: إذا كان الأمرُ كما ذكَرتَ أو كما جَرى.

قولُه: (**كأنه قيل: فلا يؤتونَ الناسَ نقيرًا إذن**) ولـمّا كان «إذن» جوابًا وجزاءً فلا بدَّ منَ السؤال، والسؤالُ هنا مقدَّر، فكأنَّه لـمّا قيل مُنكِرًا: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ﴾، أي: ليس لهم ذلك ولا ينبغي، اتّجه لسائلٍ أنْ يقول: فلو قُدِّرَ أن يكونَ لهم نصيبٌ منَ المُلكِ فماذا يكونُ حينَئذٍ؟ فقيل: فلا يؤتونَ الناسَ نَقيرًا، ثُم أقحَمَ «إذَنْ» توكيدًا.

قولُه: (**على إنكارِ الحسَد**) متعلِّـقٌ بقولِه: «بل أيَحسُدونَ» من حيثُ المعنى، يعني: «أم» مُنقطِعةٌ بمعنى «بل»، والهمزةُ واردةٌ على إنكارِ الحسَد.

قولُه: (﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ﴾: **إلزامٌ لهم بما عرَفُوه**) فالفاءُ في ﴿فَقَدْ﴾ مِثلُها في قولِه تعالى: ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ﴾ [المائدة: ١٩] وقولِ القائل:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٦٢-٦٣) وانظر كلام سيبويه في «الكتاب» (٣: ١٣).

إيتاءِ اللّـهِ الكتابَ والحكمة. ﴿ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ﴾: الذينَ هم أسلافُ محمدٍ ﷺ وأنه ليس ببدْعٍ أن يؤتيَه اللهُ مثلَ ما **أُوتيَ أسلافُه**. وعن ابن عباس: المُلْكُ في آل إبراهيم مُلْكُ يوسفَ وداودَ وسليمان. **وقيل: استكثَروا نساءَه**، فقيل لهم: كيف استكثرتم له التسع وقد كان لداودَ مئةٌ، ولسليمانَ ثلاث مئة مهيرةٍ وسبع مئة سُرِّيّة؟ ﴿فَمِنْهُم﴾: فمن اليهود، ﴿مَّنْ ءَامَنَ بِهِۦ﴾ أي: بما ذُكِرَ من حديثِ آلِ إبراهيم. ﴿وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ﴾ وأنكرَه معَ عِلْمه بصحّته؛ أو: من اليهودِ مَن آمنَ برسولِ اللّـهِ ﷺ ومنهم من أنكر نبوَّتَه؛ أو: مِن آلِ إبراهيمَ مَن آمنَ بإبراهيمَ ومنهم من كَفَر كقوله: ....

قالوا: خراسانُ أقصَى ما يُرادُ بنا ثم القُفولُ، فقد جِئنا خُراسانا[1]

أي: إنْ صَحَّ ما قُلتُم مِن أنَّ خراسانَ المقصِدُ؛ فقد جئناه، وأينَ لنا الخلاص؟

فالمعنى: إن حَسَدتُموهُ على إيتاءِ الكتابِ والحِكمةِ والمُلك؛ فقد علِمتُم أنَّ ذلك ليس ببِدع؛ لأنَّ أسلافَه قد أوتُوا ذلك.

قولُه: (**ما أُوتيَ أسلافُه**) صَحَّ بالرَّفع؛ لأنَّ «أوتي» مسنَدٌ إليه، ومفعولُه الثاني محذوفٌ، أي: أُوتيَ أسلافُه إياه.

قولُه: (**وقيل: استكثَروا نساءه**) ولا يَبعُدُ أن يَعُدَّ هذا من بِدَعِ التفاسيرِ لِـما يَلزَمُ منَ اختصاصِ الناسِ برسُولِ الله ﷺ كما في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] والمرادُ نُعَيمُ بنُ مسعود[2]، كما يقال: فلانٌ يركَبُ الخَيلَ.

وتأويـلُ ﴿يَحْسُدُونَ﴾: يتعيَّبـونَ؛ لأنهم ما حَسَدوهُ ﷺ باستكثارِ النِّساءِ بل عابُوه، وأبعَدُ من ذلك تأويلُ قولِه: ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٥٤] بقولِه: «وقد كان لداودَ مئةٌ»[3] إلى آخِرِه، والتفسيرُ هُو الأول.

---

(١) للعباس بن الأحنف في «ديوانه» ص٣١٢.

(٢) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٢: ٣٣).

(٣) انظر: «معالم التنزيل» (١: ٤٤٢)، و«زاد المسير» (٢: ١١).

﴿فَمِنْهُم مُّهْتَدٍۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد: ٢٦].

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ ٥٦]

﴿بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾: أبدلناهم إيّاها. فإن قلتَ: كيفَ تُعذَّبُ مكانَ الجلودِ العاصيةِ جلودٌ لم تَعْصِ؟ قلتُ: **العذابُ للجُملة الحسّاسَة**، وهي التي عَصَتْ، لا للجلد. وعن فُضَيْل: **يُجعَلُ النّضيجُ غيرَ نَضيج**. وعن رسولِ اللّٰـهِ ﷺ: «تُبدّلُ جلودُهم كلَّ يومٍ

قولُه: (﴿فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ﴾) قبلَه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَۖ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ﴾ [الحديد: ٢٦]. هذا هو الوجهُ؛ لأنَّ الفاءَ تفصيليّةٌ لا بدَّ مِن سَبْقِ مُجمَل، وذلك هُو قولُه: ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ٥٤] لقولِه: ﴿وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾، وآلُ إبراهيمَ يَدخُلُ فيه المسلمونَ والمُشركونَ واليهودُ والنَّصارى.

قولُه: (العذاب للجُملةِ الحَسَّاسة) قال الإمامُ: المُعذَّبُ هُو الإنسانُ، والجِلدُ ليس منه، بل هُو كالشيءِ المُلتصِق به، فإذا جَدَّدَ اللهُ الجلدَ حتَّى صارَ سببًا لوصُولِ العذابِ إليه لم يكنْ ذلك تعذيبًا إلَّا للعاصي[١]، وكذا عنِ القاضي[٢] والزجَّاج[٣]. وقلتُ: هذا مَبْنيٌّ على أنَّ الإنسانَ غيرُ البَدَن.

قولُه: (وعن فُضَيل: يُجعَلُ النَّضيجُ غيرَ نَضيج) فالمُغايَرةُ في الصِّفة لا في الذات، كقولِك: بدَّلتُ الخاتَمَ قُرْطًا، والوجهُ ما قال الإمامُ أيضًا: أنه لا يُسألُ عمَّا يَفعَل، بل إنه تعالى قادرٌ على أن يوصِلَ إلى أبدانِهم آلامًا عظيمةً من غيرِ إدخالِهمُ النارَ معَ أنه تعالى أدخلَهم النار[٤].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٠٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٠٤).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٦٥).

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٠٦).

سبعَ مرّات». وعن الحسن: سبعين مرةً يُبَـدَّلون جلودًا بيضاء كالقراطيس ﴿لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾: ليدومَ لهم ذَوْقُه ولا يَنقطِع، كقولك للعزيز: أعزّكَ الله أي: أدامكَ على عزِّك وزادكَ فيه. ﴿عَزِيزًا﴾: لا يمتنعُ عليه شيءٌ ممّا يريدُه بالمجرمين ﴿حَكِيمًا﴾: لا يُعذِّبُ إلّا بعدْلٍ من يستحقُّه.

[﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ ٥٧-٥٨]

ظَلِيلٌ: صفةٌ مشتقّةٌ من لفْظِ الظلِّ؛ لتأكيدِ معناه. كما يقال: ليلٌ أَلْيَل، ويومٌ أَيْوم، وما أشبه ذلك؛ وهو ما كانَ **فَيْنانًا** لا جَوْبَ فيه، ودائمًا لا تنسخه الشمس، **وسجسجًا** لا حرَّ فيه ولا برد، وليس ذلك إلّا ظلُّ الجنة، رزقنا اللهُ بتوفيقِه لما يُزْلِفُ إليه التفيؤَ تحت ذلك الظلّ! وفي قراءة عبدِ الله: «سَيُدخِلُهم» بالياء. ﴿أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ﴾ الخطابُ عامٌّ لكلِّ أحدٍ في كلِّ أمانة. وقيل: نزلت في عثمانَ بنِ طَلْحةَ بنِ عبدِ الدّار، وكانَ **سادنَ الكعْبة**. وذلك: أنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ حينَ دخلَ مكّةَ يومَ الفتحِ أغلقَ عثمانُ بابَ الكعبةِ

قولُه: **(فَيْنانًا)** أي: كثير الأفنانِ مُنبسِطًا متّصلًا لا فُرَجَ فيه لالتفافِ الأشجار.

قولُه: **(وسَجْسَجًا)**. **النهاية**: وفي الحديث: «ظِلُّ الجنةِ سَجْسَج»(١)، أي: معتدِلٌ لا حَرَّ فيهِ ولا قُرّ، ومنه حديثُ ابنِ عبّاس: «هواؤها السَّجْسَج»(٢).

قولُه: **(سادِن الكعبة)**. **النهاية**: سَدَانةُ الكعبة: خِدمتُها وتولِّي أمرِها وفَتْحُ بابِها وإغلاقُه، يُقال: سَدَنَ يَسْدِنُ سَدَانةً فهُو سادِنٌ، والجمعُ: سَدَنة.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (١٣: ١٠٠)، وابن المبارك في «الزهد» ص٥٣٤، والإمام أحمد في «الزهد» ص٢١٣.

(٢) ذكره الخطابي في «غريب الحديث» (٢: ٤٧٣).

وصعِدَ السطح، وأبى أن يدفعَ المفتاحَ إليه، وقال: لو علمتُ أنه رسولُ اللّـهِ لم أمنعْه، فلوى عليُّ بنُ أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عنه يدَه، وأخذَه منه وفتح، ودخلَ رسولُ اللّـهِ ﷺ وصلى ركعتين، فلمّا خرجَ سألَه العباسُ أن يعطيَه المفتاحَ ويجمعَ له السِّقاية والسِّدانة، فنزلت، فأمرَ عليًّا أن يردَّه إلى عثمانَ ويعتذرَ إليه، فقالَ عثمانُ لعليّ: أكْرَهْتَ وآذيْتَ ثمَّ جئتَ ترفُق، فقال: لقد أنزلَ اللهُ في شأنِك قرآنًا، وقرأَ عليه الآيةَ، فقال عثمان: أشهدُ أن لا إلهَ إلّا الله وأن محمدًا رسولُ الله، فهبطَ جبريلُ وأخبرَ رسولَ اللّـهِ ﷺ أن السِّدانةَ في أولادِ عثمانَ أبدًا. وقيل: هو خطابٌ للولاةِ بأداءِ الأماناتِ والحكمِ بالعدْل. وقُرِئ: (الأمانة) على التوحيد. ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾: «ما» إمّا أن تكونَ منصوبةً موصوفةً بـ﴿يَعِظُكُم﴾ به، وإمّا أن تكونَ مرفوعةً موصولةً به، كأنه قيل: نِعْمَ شيئًا يَعِظُـكم به،

قولُه: (فلَوَى عليٌّ رضي الله عنه يدَه) فإن قلتَ: كيف لوَى يَدَه وهُو على سَطحِ الكعبة، والبابُ مُغلَقٌ وعليٌّ رَضِيَ اللّـهُ عنه لم يتَخلَّصْ إليه؟ قلتُ: في الكلام حَذْف، يعني: صَعِدَ عثمانُ سطحَ الكعبةِ مِن خَوفِ دخُولِ رسُولِ الله ﷺ مكةَ، فطلَبَ رسُولُ الله ﷺ المِفتاح، فقيلَ له: إنه معَ عثمان، فدَعاه فنزَلَ وجاء، فطلَبَ منهُ فامتَنعَ وأبَى... إلى آخِره. وفي «معالم التنزيل» ما يُقاربُ مِن هذا المعنى[1]، ومن هذا الأسلوب: قولُه تعالى: ﴿فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ * وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِي بِهِۦ﴾ [يوسف: ٤٩-٥٠] أي: فرجَعَ إليهِ الرسولُ وأخبرَه بمَقالةِ يوسُف، وسَمعَ المِلكُ به، ونزَعَ إليه وقال: إيتوني به.

قولُه: (موصُولة به) أي: بـ﴿يَعِظُكُم﴾ أي: «ما» موصُولةٌ صِلتُها ﴿يَعِظُكُم﴾، قال أبو البقاء: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم﴾: الجملةُ خبرُ ﴿إِنَّ﴾، و«ما» إمّا بمعنى الشيءِ معرفـةٌ تامة و﴿يَعِظُكُم﴾ صِفةُ موصُوفٍ محذوفٍ وهُو المخصُوصُ بالمدح، أي: نِعْمَ الشيءُ شيءٌ يَعِظُكُمْ به، ويجوزُ: نِعمَ الشيءُ شيئًا يَعِظُكم به، والمخصوصُ بالمدح محذوف، أو «ما» بمعنى «الذي» وما بعدَها صِلتُها، وهُو فاعلُ «نِعْمَ» والمخصُوصُ محذوف، أي: نِعمَ الذي يَعظِكُم به بتأديةِ الأمانةِ

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» (٢: ٢٣٨).

أو نِعْمَ الشيءُ الذي يَعِظُكم به. والمخصوصُ بالمدحِ محذوف، أي: نِعِمَّا يَعِظُكم به ذاكَ، وهو المأمورُ به من أداءِ الأماناتِ والعدلِ في الحكم. **وقُرِئَ (نَعَمّا) بفتح النون.**

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ ٥٩]

لما أَمَرَ الولاةَ بأداءِ الأماناتِ إلى أهلِها، وأن يَحكموا بالعدل؛ أَمَرَ الناسَ بأن يُطيعوهم، وينزلوا على قضاياهم. والمرادُ بأولي الأمرِ منكم: أمراءُ الحق؛ **لأنّ أمراءَ الجَوْرِ اللهُ ورسولُه بريئانِ منهم، فلا يُعْطَفون على اللّـهِ ورسولِه في وجوبِ الطاعةِ لهم**، واختيارِ الحقِّ، والأمرِ بهما، والنهيِ عن أضدادِهما، كالخلفاءِ الراشدينَ، ومن تبعهم بإحسان. وكانَ الخلفاءُ يقولون: أطيعوني ما عدلتُ فيكم، فإن خالفتُ فلا

والحُكم بالعَدْل[1]، قيل: في كلامِه نظَر؛ لأنه قد تقرَّرَ أنَّ فعلَ نِعْمَ إذا كان مُظهَرًا التزمَ أن يكونَ محلًّى بلامِ الجِنس أو مضافًا إليه، خرَّجَه في «المفصَّل»[2]، والجوابُ ما قال ابنُ الحاجبِ في قولِه تعالى: ﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ﴾ [البقرة: ٩٠] جازَ أن يكونَ «ما» بمعنى: الذي، وجازَ أن تقعَ فاعلَهُ، لِـما فيها منَ الإبهام، كالمعرَّفِ باللام، أي: لامِ الجنس[3].

قولُه: **(وقُرِئَ: «نَعَمّا» بفتح النُّون)**: ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائي؛ لأنَّ أصلَه: «نَعم» فأُتِيَ بهِ على الأصل.

قولُه: **(لأنَّ أُمراءَ الجَوْرِ اللّـهُ ورسُولُه بَريئانِ منهم، فلا يُعطَفونَ على اللّـهِ ورسُولِه في وجوبِ الطاعةِ لهم)** مذهبه[4]، لِـما رَوينا عن مسلمٍ والدارِميِّ، عن عَوْفِ بنِ مالك، عن

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٦٧).

(٢) «المفصل في علم العربية» ص٢٧٣.

(٣) «الإيضاح في شرح المفصَّل» (٢٠: ١٠١).

(٤) يعني مذهبَ المعتزلة في أئمة الجورِ، كما تجده مبسوطًا في «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار ص١٤١.

طاعةَ لي عليكم. وعن أبي حازم: أنّ مَسْلَمَة بنَ عبدِ الملكِ قال له: أَلَسْتم أُمِرْتم بطاعتِنا في قولِه: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾؟ قال: أليسَ قد نُزِعَتْ عنكم إذا خالَفْتم الحقَّ بقولِه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾! وقيل: هم أمراءُ السَّرايا.

رسُولِ الله ﷺ، أنه قال: «مَن وَلِيَ عليه والٍ، فرآه يأتي شيئًا مِن معصِيةِ اللّـهِ، فلْيَكْرَهْ ما يأتي من معصِيةِ اللّـهِ ،ولا يَنزِعَنَّ يدًا مِن طاعةِ الله»[١].

قولُه: (وعن أبي حازم) الجامع: هو أبو حازمٍ سَلَمةُ بنُ دينارٍ المدنيُّ القاضي، مِن عُبّادِ أهلِ المدينةِ وثِقاتِهم والمشهورِ مِن تابِعيهم، رَوى عنه مالكٌ والثوريُّ وابنُ عُيَينةَ وغيرُهم[٢].

قولُه: (أليس قد نُزِعَتْ عنكُم إذا خالَفتُم الحقَّ بقولِهِ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ﴾) يعني: الفاءُ في ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ﴾ متّصلةٌ بالأخير، مُستَدعِيةٌ لِـما ترَتَّبَ عليه من جُملةٍ بأنْ يُقال: وأطيعوا أُولي الأمرِ منكم إن لم تُنازعوهم[٣] في شيءٍ منَ الحقِّ بما كانوا على المنهَجِ المستقيم، فإنْ تَنازَعتُم فيه بانحرافِهم عن العَدْلِ: فلا؛ ولذلك لم يُعِدْ «أطيعوا» كما أعادَ في ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾؛ ليؤذِنَ بأنه لا استقلالَ لهم في الطاعةِ استقلالَ الرسُول، ألا ترى كيف عَقَّبَ بقولِه: ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] إلهابًا وتهييجًا؟ يعني: قضيةُ الإيمانِ باللّـهِ، وبأنْ لا مَصيرَ إلّا إليه، وأنْ لا حُكمَ إلّا لهُ: أنْ لا يأخُذَكم في اللّهِ لَومةُ لائم، وأنْ لا تُجامِلوهم بصِدقِ الأمير، بل خاصِموهم ونازِعوهُم ورُدُّوهم إلى الحقِّ البَحْتِ والصِّدقِ المَحْض، وذلك خيرٌ لكم وأحسَنُ عاقبةً.

قولُه: (السَّرايا). النهاية: السَّرِيّة: طائفةٌ منَ الجيشِ يَبلغُ أقصاها أربَع مئة، تُبعَثُ إلى العدوّ، وسُمُّوا بذلك لأنَّهم يكونونَ خُلاصةَ العَسْكرِ وخِيارَهم، منَ الشيءِ السَّرِيِّ أي: النَّفِيس.

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٥٥) والدارمي (٢: ٣٢٤).

(٢) تكملة «جامع الأصول» (١٢: ٤٧٠).

(٣) من قوله: «يعني: الفاء في» إلى هنا سقط من (ص).

وعن النبي ﷺ: «**من أطاعني فقد أطاعَ اللهَ**، ومن عَصاني فقد عصى الله، ومن يُطعْ أميري فقد أطاعني، ومن يعصِ أميري فقد عصاني». وقيل: **همُ العلماءُ الدَّيِّنون** الذين يُعلِّمونَ الناسَ الدِّين، ويأمرونَهم بالمعروفِ، وينهونَهم عن المنكر. ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾: فإن اختلفتُم أنتم وأولو الأمرِ منكم في شيءٍ من أمورِ الدين، ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، أي: ارجعوا فيه إلى الكتابِ والسّنة، وكيف تَلْزَمُ طاعةُ أمراءِ الجَوْرِ.

قولُه: (**مَن أطاعني فقد أطاع الله**)، الحديث رواه البخاريُّ ومسلمٌ عن أبي هريرة[١].

قولُه: (**همُ العلماءُ الدَّيِّنُونَ**). رَوَى مُحْيي السُّنةِ، عن ابنِ عبّاسٍ وجابرٍ: أولو الأمرِ: هُمُ الفُقهاءُ والعلماءُ الذين يُعلِّمونَ الناسَ معالـمَ دينِهم، وهُو قولُ الحسَنِ والضحَّاكِ ومُجاهد، ودليلُه: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣][٢].

وروى الدارميُّ عن عطاءٍ، أنه قال: ﴿أُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾: أولي العِلمِ والفقه، وطاعةُ الرسُول: اتِّباعُ الكتابِ والسُّنة[٣].

قال القاضي: قولُه تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ﴾ أي: أنتم وأولو الأمرِ منكم ﴿فِي شَيْءٍ﴾ من أمورِ الدِّين، هذا يؤيِّدُ أنْ يُرادَ بأُولي الأمر: أُمراءُ المسلمين؛ إذ ليس للمُقلِّدِ أن يُنازعَ المجتهدَ في حُكمِه بخلافِ المرؤوس، إلّا أنْ يقالَ: الخطابُ لأُولي الأمرِ على طريقةِ الالتفات، أي: إن تَنازَعتُم في شيءٍ فيرَدُّ العلماءُ إلى الكتاب والسُّنة. واستَدلَّ به مُنكِرو القياس لأنه أوجَبَ رَدَّ المختلِف إلى الكتابِ والسُّنةِ دونَ القياس. وأجيبَ بأنَّ ردَّ المختلِفِ إنّما يكونُ بالتمثيلِ والبناءِ على الكتابِ والسُّنة، وهُو القياس[٤]. وقال الزجَّاجُ: لا يَخلو الردُّ مِن أحدِ أمرَيْن: إمّا القياسُ، وإمّا أن يقولوا: اللّـهُ ورسُولُه أعلم[٥].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٥٧) ومسلم (١٨٣٥) وغيرهما.

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٢٣٩).

(٣) «سنن الدارمي» (١: ٧٢).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٠٦).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٦٨) بتصرُّفٍ ملحوظ.

وقد جَنَحَ اللهُ الأمرَ بطاعةِ أولي الأمرِ بما لا يبقى معه شكّ، وهو أن أمرَهُم أوّلًا بأداءِ الأماناتِ وبالعدْلِ في الحكم، وأمَرَهُم آخِرًا بالرُّجوعِ إلى الكتابِ والسنّة فيما أشكَل. وأمراءُ الجَوْرِ لا يُؤَدُّونَ أمانةً، ولا يَحكمونَ بعدْل، ولا يَردُّونَ شيئًا إلى كتابٍ ولا إلى سنّة، إنما يَتَّبعونَ شهواتِهم حيثُ ذهبتْ بهم، فهم مُنْسَلِخونَ عن صفاتِ الذين هم أولو الأمرِ عندَ اللّـهِ ورسولِه، وأحقُّ أسمائهم اللّصوصُ المتغلِّبة. ﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلى الرّد، أي: الردّ إلى الكتابِ والسّنة. ﴿خَيْرٌ﴾ لكم وأصلَحُ، ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾: وأحسنُ عاقبة. وقيلَ: أحسنُ تأويلًا من تأويلِكُم أنتم.

قولُه: (جَنَحَ اللّـهُ الأمرَ بطاعةِ أُولي الأمر). الأساس: ومنَ المجاز: هُو مقصُوصُ الجناح: للعاجز، وهُو في جَناح طائر: إذا وُصِفَ بالقلقِ والدَّهَش، ورَكِبَ جناحَيْ نعامةٍ: إذا جَدَّ في الأمرِ وعَجَّل. جَعَلَ الأمرَ بطاعةِ أُولي الأمرِ بمنزلةِ الطائرِ الذي يَحتاجُ في نهوضِه للطيرانِ إلى جَناحَيْن، وجعَلَ أحدَ جَناحَيْه أداءَ الأمانةِ والعَدْل، والآخرَ التمسُّكَ بالكتابِ والسُّنة؛ فهُو منَ الاستعارةِ المَكْنيّةِ الـمُستلزمةِ للتخييلية، ووجهُ التشبيهِ هُو افتقارُ ما به يَقدِرُ على سُرعةِ الـمَشْي المطلوب، فكما أنَّ الطائرَ يفتقرُ في طيرَانِه إلى الجناحَيْن؛ فكذا الأميرُ في تنفيذِ أمرِه يفتقرُ إلى هاتَيْنِ الخَصْلتَيْن؛ ولذا قيل: الدِّينُ والمُلكُ تَوأمان، وفيه إدماجٌ، لافتقارِ المتصَدِّي لأمرِ الخلافةِ إلى هاتَيْنِ الخَصْلتَيْن.

قولُه: (بما لا يبقَى معَه شَكٌّ) أي: في أنه لا يَلزَمُ طاعةُ أُمراءِ الجَوْر.

قولُه: (وأحسَنُ عاقبةً). الأساس: ومنَ المجاز: طبَخْتُ الدواءَ حتَّى آلَ الـمَنَوانِ[1] منهُ إلى مَنٍّ واحد، وتقول: لا تُعوِّلْ على الحسَبِ تعويلًا فتقوى اللّـهِ أحسَنُ تأويلًا، أي: عاقبةً.

قولُه: (مِن تأويلِكم أنتم) أي: رَدُّ المتنازَعِ فيه إلى الكتابِ والسُّنة ليُعلَمَ الحُكمُ بهما: أحسَنُ من جهةِ الحُكمِ منَ الردِّ إلى تأويلِكم ليُعلَمَ الحُكمُ من تأويلِكم[2]، وفيه أنَّ الكتابَ

---

(١) وهو تثنية المنا مقصور. وهو ما يوزَنُ به الأشياء.

(٢) قوله: «ليعلم الحكم من تأويلكم» ساقط من (ط).

[﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا * فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ ٦٠-٦٣]

رُوِيَ أن بِشْرًا المنافقَ خاصمَ يهوديًّا فدعاه اليهوديّ إلى النبي ﷺ، ودعاه المنافقُ إلى كعبِ بنِ الأشرف، ثمّ إنهما احتكما إلى رسولِ اللّـهِ ﷺ فقضى لليهوديّ، فلم يَرْضَ المنافقُ وقال: تعالَ نتحاكَمْ إلى عُمَرَ بنِ الخطاب، فقال اليهوديّ لِعُمَر: قضى لنا رسولُ اللّـهِ فلم يَرْضَ بقضائه، فقال للمنافق: أكذلك؟ قال: نعم، فقالَ عمر: مكانَـكما حتى أخرجَ إليكما، فدخلَ عمرُ فاشتملَ على سيفه، ثمّ خرجَ فضربَ به عُنُـقَ المنافق حتى برد، ثمّ قال: هكذا أقضي لمن لم يرضَ بقضاءِ اللّـهِ ورسولِه، فنزلت. وقالَ جبريل: إنّ عمرَ فَرَّقَ بين الحقِّ والباطل، فقالَ له رسولُ اللّـهِ ﷺ: «أنت الفاروق». والطاغوت: كعبُ بنُ الأشرف، **سمّاه اللهُ طاغوتًا لإفراطِه في الطّغيان**، وعداوةِ رسولِ اللّـهِ ﷺ؛

والسُّنةَ مقدَّمانِ على القياسِ والاجتهادِ؛ ولذا أكّدَ الضميرَ المجرورَ بالمرفوعِ تتميمًا للمعنى، فالتأويلُ على هذا حقيقةٌ. **الأساس**: أَوَّلَ القرآنَ وتأوَّلَه، وأوَّلَ الحُكمَ إلى أهلِه: رَدَّه إليهم. ذكَرَه في الحقيقة.

قولُه: (**حتّى بَرَدَ**). **النهاية**: أي: ماتَ[١].

قولُه: (**سَمّاهُ اللّـهُ طاغوتًا لإفراطِه في الطُّغْيان**). **الأساس**: فلانٌ طاغٍ باغٍ، وتَمادَى بِهِ الطُّغيانُ والطغوى، وأطغاه مالُه. **النهاية**: الطاغوت: الشّيطان، أو: ما يُزَيِّنُ لهم أن يَعبُدوهُ منَ الأصنام، والطاغوتُ يكونُ واحدًا وجَمْعًا.

---

(١) أما الرواية التي ساقها الزمخشري هنا، فقد خرَّجها الحافظ الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٣٣٠) من طرق، عزاها للثعلبي وابن أبي حاتم، وضعّف أسانيدها.

أو على التشبيهِ بالشيطان، والتسميةِ باسمه؛ أو جعلَ اختيارَ التحاكُم إلى غيرِ رسولِ اللّـهِ على التحاكمِ إليه تحاكمًا إلى الشيطان، بدليلِ قولِه: ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ﴾.

وقُرِئَ: (بما أَنزل)، و(ما أنزل) على البناءِ للفاعل. وقرأَ عباسُ بنُ الفضل: (أن يكفروا بها) ذهابًا بالطاغوتِ إلى الجمعِ كقولِه: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم﴾ [البقرة: ٢٥٧]. وقرأَ الحسنُ: (تعالُوا) بضمِّ اللّام، على أنه حذفَ اللّامَ من «تعاليت»؛ تخفيفًا، كما قالوا: ما باليتُ به بالةً، وأصلُها باليَة، كعافية، وكما قالَ الكسائيُّ في «آية»: إنّ أصلَها «آيِيَة» فاعِلة، فحُذِفتِ اللّام، فلمّا حُذِفتْ وقعتْ واوُ الجمعِ بعدَ اللّام، من

قولُه: (أو على التشبيه) عطفٌ على قولِه: «لإفراطِه في الطُّغْيان» من حيثُ المعنى، وقولُه: «أو جعَلَ اختيارَ التحاكُم» عطفٌ على قولِه: «الطاغوتُ: كعْبُ بنُ الأشرَف»، يعني: الطاغوتُ، يجوزُ أن يُرادَ بِهِ كعبُ بنُ الأشرَفِ لطُغْيانِه؛ سُمِّيَ به إمّا مُراعاةً لوجهِ التناسُبِ بينَ الاسمِ والمسمَّى، أو على التشبيهِ بالشَّيطانِ واستعارةِ اسمٍ لهُ كتسميةِ الرجُلِ بالأسَد؛ لِما وُجِدَ فيه منَ الخِدَاعِ [والجَريرة] كالشَّيطان، وأن يُرادَ بِهِ الشيطانُ نفْسُه، فيكونُ حُكمًا عامًّا فيمَن يَختارُ التحاكُمَ إلى غيرِ الرسُولِ ﷺ، فيَدخُلُ فيه كعبُ بنُ الأشرَفِ دُخولًا أوّليًّا، ويَنصُرُ هذا الوجهَ إيقاعُ قولِه: ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾ حالًا منَ الضميرِ المرفوعِ في ﴿يَتَحَاكَمُوٓا۟﴾ وإيرادُ قولِه: ﴿وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ عطفًا على الحال، أو حالًا من الضميرِ المرفوعِ في ﴿يَكْفُرُوا۟﴾، والشيطانُ مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضعَ المضمَر، وعلى الوجهَيْنِ الأوَّليْنِ لا يَلتئمُ هذا الالتئام؛ لأنَّهم إنَّما أُمِروا أن يَكفُروا بالشيطانِ لا بكعبٍ في قولِه تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

قولُه: (وقرَأَ عبّاسُ بنُ الفَضْل). في «أسماءِ الرِّجال» للذهبيِّ[(١)]: هُو عبّاسُ بنُ الفَضْلِ الأنصاريُّ المُقْرِئُ بالـمَوصِل، وَلِيَ القضاءَ، وهُو واهي الحديث.

---

(١) يعني «ميزان الاعتدال» للذهبي، وانظر منه (٢: ٣٨٥).

تعالَ، فضُمّت فصار «تعالُوا»، نحو تقدّمُوا، ومنه قولُ أهلِ مكّةَ: تعالِي، بكسر اللّام للمرأة، وفي شعرِ الحَمْدَانيّ:

تعاليْ أقاسمْكِ الهمومَ تَعَالِي

والوجهُ فتح اللّام. ﴿ فَكَيْفَ ﴾ تكونُ حالُـهم؟ وكيفَ يصنعون؟ يعني أنهم يَعجَزونَ عندَ ذلكَ فلا يُصدِرونَ أمرًا ولا يُورِدونَه. ﴿إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ من التحاكمِ إلى غيرِك، واتهامِهم لكَ في الحكم. ﴿ثُمَّ﴾ حينَ يُصابونَ فيعتذرونَ إليك، و﴿يَحْلِفُونَ﴾ ما أردنا بتحاكمِنا إلى غيرِك ﴿إِلَّآ إِحْسَٰنًا﴾ لا إساءةً ﴿وَتَوْفِيقًا﴾ بين الخصمَينِ ولم نُرِدْ مخالفةً لكَ، ولا تسخُّطًا لحكمك، ففرِّجْ عنا بدعائِك، وهذا وعيدٌ لهم على فعلِهم، وأنهم سيندمونَ علَيه حينَ لا ينفعهم النَّدم، ولا يُغني عنهم الاعتذارُ عندَ حلولِ بأسِ الله. وقيل: جاءَ أولياءُ المنافقِ يطلبونَ بدمه

قولُه: (وفي شِعرِ الحَمْداني) هو أبو فراسٍ سعيدُ بنُ حَمْدانَ يُخاطِبُ حمامةً قِبَلَه:

أيا جارةً مـا أنصَفَ الدهرُ بينَنا ... تعالي أُقاسِـمْكِ الهمـومَ تَعالي
تعالي تَرَيْ رُوحًـا لدَيَّ ضعيفةً ... تَـرَدَّدُ فـي جسم يُعذَّبُ بـالِ
أيضحَكُ مأسورٌ وتَبكي طليقةٌ ... ويَسكُتُ محزونٌ ويَندُبُ سالِ(١)

قولُه: (ما أَرَدْنا بتحاكُمِنا إلى غيرِك ﴿إِلَّآ إِحْسَٰنًا﴾ لا إساءةً) منَ التراكيبِ التي مَنَعها صاحبُ «المفتاح»(٢).

قولُه: (وقيل: جاء أولياءُ المُنافق) عطفٌ على قولِه: «فكيف يكونُ حالُهم وكيف يصنَعونَ؟»، فعلى الأولِ: الاستفهامُ في ﴿ فَكَيْفَ ﴾: تعجيبٌ للسامعِ مِن حالِ عَجْزِهم عندَ الاعتذار، والثاني: استبعادٌ لِما يَصدُرُ منهم منَ الأفعالِ التي كلُّ واحدٍ منها أبعدُ وأنكرُ

---

(١) «ديوان أبي فراس الحمداني» (٢: ٣٢٥).
(٢) «مفتاح العلوم» ص١٣٢.

وقد أهدَرَه الله، فقالوا: ما أردنا بالتحاكم إلى عُمَرَ إلّا أن يُحسنَ إلى صاحبِنا بحكومةِ العدلِ والتوفيقِ بينه وبينَ خصمِه، وما خطرَ ببالنا أنه يَحكُم له بما حَكَمَ به. ﴿فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ﴾: لا تعاقبْهم لمصلحةٍ في استبقائهم، ولا تزدْ على كفِّهم بالموعظةِ والنصيحةِ عمّا هم عليه، ﴿وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا﴾: بالغْ في وعظِهم بالتخويفِ والإنذار. فإن قلتَ: بمَ تعلَّق قولُه: ﴿فِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾؟ قلتُ: بقولِه: ﴿بَلِيغٗا﴾ أي: قل لهم قولًا بليغًا في أنفسِهم، مؤثّرًا في قلوبِهم، يغتمُّونَ به اغتمامًا، ويستشعرونَ منه الخوفَ استشعارًا، وهو التوعُّدُ بالقتلِ والاستئصالِ إن **نجمَ منهم النفاقُ وأطلعَ قرنَه**، وأخبرْهم أنّ ما في نفوسِهم من الدَّغَلِ والنفاقِ معلومٌ عندَ الله، **وأنه لا فرقَ بينكم** وبينَ المشركين، **وما هذه المُكَافَةُ** إلا لإظهارِكم الإيمانَ، وإسرارِكم الكفرَ وإضمارِه، فإن فعلتُم ما تَكشفونَ به غطاءَكم لم يبقَ إلّا السيف؛ أو يتعلّقُ بقولِه: ﴿وَقُل لَّهُمۡ﴾ أي: قلْ لهم في معنى أنفسِهم الخبيثةِ وقلوبِهم المطويةِ على النفاقِ قولًا بليغًا،

منَ الآخَر، يعني: ألا ترى إلى مُكابَرتِهم كيف تحاكَموا إلى غيرِ الرسُولِ ﷺ ثم عَلِموا أنَّ صاحبَهم مُهدَرُ الدَّمِ جاؤوا يَطلبُونَ بدَمِه، والعاقلُ لا يفعلُ شيئًا مثلَ هذا الفعل.

قولُه: (**نَجَمَ منهمُ النِّفاقُ وأطلَعَ قرنَه**) مُقتبَسٌ من الحديث: «الشمسُ تَطلُعُ بينَ قَرْنَي الشيطان»[1]، قال خَبّاب: «هذا قَرْنٌ قد طلَعَ»[2] أراد قومًا أحداثًا نَبَغُوا بعدَ أنْ لم يكونوا، يعني القُصّاص.

قولُه: (**وأنه لا فرقَ بينَكم**) عطفٌ على قولِه: «أنَّ ما في نفوسِهم»، وفيه التفاتٌ منَ الغَيْبةِ إلى الخِطاب، وهُو قريبٌ مِن قولِه تعالى: ﴿سَتُغْلَبُونَ ويُحشَرون﴾ [آل عمران: ١٢] بالتاءِ والياء.

قولُه: (**وما هذه المُكافَّةُ؟**) أي: المُحاجَزةُ عنِ الحَرْب. **الأساس**: كفَفْتُه عنِ الشَّرِّ، فكَفَّ عنهُ، فهُو كافٌّ ومكفوف، كافُّوهم أي: حاجِزوهم، وتَكافُّوا: تحاجَزُوا.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٧٣) ومسلم (٨٢٨) وغيرهما من حديثِ ابن عمر رضي الله عنهما.
(٢) أخرجه ابنُ أبي شيبة في «المصنَّف» (٨: ٥٦٠).

وأنّ اللهَ يَعلمُ ما في قلوبِكم، لا يخفى عليه، فلا يُغني عنكم إبطانُه، فأصلحوا أنفسَكم، وطهِّروا قلوبَكم، وداووها من مرضِ النفاق وإلّا أنزلَ اللهُ بكم ما أنزلَ بالمجاهِرينَ بالشركِ مِن انتقامِه، وشرًّا من ذلكَ وأغلَظ؛ **أو قلْ لهم في أنفسِهم خاليًا بهم** ليسَ معهم غيرُهم، مُسارًّا لهم بالنصيحة؛ لأنها في السرِّ أنجع، وفي الإمحاضِ أدخلُ ﴿قَوْلًا بَلِيغًا﴾: يبلغُ منهم **ويؤثِّرُ فيهم.**

قولُه: (**وأنَّ اللّـهَ يعلَمُ ما في قلوبِكم**) عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «بليغًا»، فالبليغُ: منَ البلاغة، ولهذا أتى بالكلامِ الشافي والبيانِ الوافي، قال الزجَّاج: يُقال: قولٌ بليغ، وقد بَلُغَ القولُ، وبلُغَ الرجلُ يَبلُغُ بلاغةً، وهُو بَليغٌ: إذا كان يبلغُ بعبارةِ لسانِه كُنْهَ ما في قلبِه[1].

الراغب: القولُ البليغ: إذا اعتُبِرَ بنفسِه، فهُو ما يجمَعُ أوصَافًا ثلاثةً: أن يكونَ صَوابًا، وطِبقًا للمعنى المقصودِ به لا زائدًا ولا ناقصًا عنهُ، وصِدْقًا في نفسِه، وإذا اعتُبِرَ بالمَقُولِ له والقائلِ فهُو الذي يَقصِدُ به قائلُه الحقَّ ويَجِدُ منَ المَقُولِ لهُ قَبولًا، ويكونُ ورودُه في الموضعِ الذي يجبُ أن يورَدَ فيه[2]. وعلى الأول، أي: إذا تعَلَّقَ ﴿فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ بقولِه: ﴿بَلِيغًا﴾، البليغُ: منَ البُلوغ والوصُول؛ ولهذا قال: مؤثِّـرًا في قلوبِهم، فجعَلَ ﴿أَنفُسِهِمْ﴾ ظَرْفًا ليتمكنَ القولُ في قلُوبِهم تمكُّنَ المظروفِ في الظَّرف.

قولُه: (**أو قُل لهم في أنفُسِهم خاليًا بهم**) عطفٌ على قولِه: «قُل لهم في معنى أنفسِهم» هذا الوجهُ مشترَكٌ معَ الوجهِ الثاني من حيثُ إنَّ ﴿فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ متعلِّقٌ بـ«قُلْ»، ومعَ الوجهِ الأولِ في التأثير، والفَرقُ بينَ التأثيرَيْنِ اختلافُ الجهة، وهُو أن المؤثِّرَ هناك إيقاعُ ﴿أَنفُسِهِمْ﴾ ظَرْفًا للقولِ، وهاهنا النصيحةُ في السِّر.

قولُه: (**ويؤثِّرُ فيهم**) عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «يَبلُغُ منهم» يعني: يتمكَّنُ منهم من جهةِ الإبلاغ. **النِّهاية:** في حديثِ عائشة، قالت لعليٍّ رَضِيَ الله عنهما يومَ الجَمَل: قد بَلَغْتَ منّا البِلَغِين، بكسرِ الباء والغَيْنِ المعجَمة معَ فتحِ اللامِ على الجَمْع، ومعناهُ قد بَلَغْتَ منّا كلَّ المبلَغ.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٠).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٢٩٧)، وانظر: «مفردات القرآن» ص١٤٥.

[﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابٗا رَّحِيمٗا * فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ﴾ ٦٤- ٦٥]

﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ ﴾: وما أرسَلْنا رسولًا قطُّ ﴿إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾: بسببِ إذنِ اللّـهِ في طاعتِه، وبأنه أمَرَ المبعوثَ إليهم بأن يُطِيعوه ويتَّبِعوه؛ لأنه مؤدٍّ عَن الله؛ فطاعتُه طاعةُ الله، ومعصيتُه معصيةُ الله. و﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: ٨٠]. ويجوزُ أن يُرادَ: بتيسيرِ اللّـهِ وتوفيقِه في طاعتِه.

﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ بالتحاكُم إلى الطاغوت ....

قولُه: (أن يُرادَ بتيسيرِ الله تعالى) فالباءُ في ﴿بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾ على هذا كما في قولِك: كتَبتُ بالقلم، يعني: جَرَت سُنّةُ الله بأن يُوفِّقَ الأُمّةَ في طاعةِ نبيِّه، والمعنى على الأول: وما أرسَلْنا من رسُولٍ إلّا ليُظهِرَ المُعجزة، ويُثبِتَ النُّبوّة، ثُم يأتيَ للقوم بكتابٍ لإثباتِ الرِّسالة، وفيه مِثلُ قولِه: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾ [النساء: ٥٩]، وهُو المرادُ من قولِه: «أمَرَ المبعوثَ إليهم بأن يُطيعوه».

قولُه: (﴿إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ بالتحاكُم إلى الطاغوت) إشارةٌ إلى اتصالِ هذه الآيةِ بقولِه: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ ﴾ إلى قولِه: ﴿يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٦٠] وذلك أنّه تعالى لـمّا نَعَى عليهم نِفاقَهم وأمَرَ نبيَّه ﷺ بالإعراضِ عنهم وأن يُهدِّدَهم بالقولِ البليغ، جاء بقولِه تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ ﴾ [النساء: ٦٤] للتعليلِ والتخلُّصِ إلى التوبة، يعني: لم يكنْ ذلك التشنيعُ والقولُ البليغُ إلّا لِعصيانِهم وتَرْكِ التحاكُمِ إليك، والانتهاءِ إلى الطاغوت، والصُّدورِ عمّا أنزَلَ اللّـهُ إلى الرسول، ولو أنّهم معَ هذا الظُّلمِ العظيمِ تابُوا بأنْ يَعتذِروا إليك ويتوسَّلوا بشَفاعتِكَ إلى اللّـهِ تعالى لتَابَ اللّـهُ عليهم؛ لأنّا ما أرسلناكَ لأمرٍ منَ الأمورِ إلّا لتُطاعَ ولا تُخالَفَ قطْعًا؛ ففيهِ تعظيمٌ لشأنِ مُتابِعيه وتوبيخٌ عظيمٌ لـمُخالِفيه، ثُم رشَّح هذا التعظيمَ بالالتفات تتميمًا لتعظيم جانبِه، وتنبيهًا على علوِّ

﴿جَآءُوكَ﴾ تائبين مِنَ النِّفاقِ متنصِّلِينَ عمّا ارتكبُوا، ﴿فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ﴾ مِن ذلكَ

مكانتِه، وفي قولِه: «إلى طريقةِ الالتفات» إشعارٌ بأنَّ هذا الأسلوب ـ وهُو وضعُ المظهَر موضعَ المُضمَر ـ من وادي الالتفات، وليس بالالتفاتِ حقيقةً، كما دَلَّ وضعُ الرسُولِ مكانَ ضميرِه على فَخامةِ شفاعةِ الرسُول؛ دَلَّ وضعُ اسمِ اللّـهِ الجامعِ في قولِه: ﴿لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ﴾ موضعَ ضميرِه، بحسَبِ تجلِّيه في هذا المقام على فخامةِ قَبولِها من جانبِ اللّـهِ تعالى، قال في قولِه تعالى: ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٧١] أي: «فإنَّه تائبٌ إلى اللّـهِ تعالى الذي يَعرِفُ حقَّ التائبين، والذي يحبُّ التَّوابين ويحبُّ المتطهِّرين»[١].

قولُه: (﴿جَآءُوكَ﴾ تائبينَ منَ النِّفاق) إلى قولِه: (فاستغفَروا): إذنْ بأنَّ ما بعدَ الفاءِ في ﴿فَٱسْتَغْفَرُواْ﴾ إما مسبَّبٌ عن محذوف، وهو حالٌ عن فاعِلِ ﴿جَآءُوكَ﴾، أو متعقِّبٌ لهُ؛ فعلى الأولِ الاستغفارُ غيرُ التَّوبة، وعلى الثاني عَيْنُها كما في قولِه تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

الراغب: استغفارُ الإنسانِ وتوبتُه يُمكنُ أن يقالَ: هما في الحقيقةِ واحدٌ لكنَّ اختلافَهما بحسَبِ اعتبارِهما بغيرِهما، فالاستغفارُ يقالُ إذا استُعمِلَ في الفَزَعِ إلى اللّـهِ تعالى وطلبِ الغُفرانِ منه، والتوبةُ تقالُ إذا اعتُبِرَ بتَرْكِ العبدِ ما لا يجوزُ فِعلُه وفِعلِ ما يجب[٢]، ولا يكونُ الإنسانُ طالبًا في الحقيقةِ لغُفرانِ اللّـهِ تعالى إلَّا بإتْيانِ الواجِباتِ وتَرْكِ المحظورات، ولا يكونُ تائبًا إلَّا إذا حصَلَ على هذه الحالة. ويُمكنُ أن يقال: الاستغفارُ مَبدَأُ التوبةِ والتوبةُ تمامُ الاستغفار؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ﴾ [هود: ٩٠][٣].

فإن قلتَ: هذا مُخالِفٌ لِـما ذهَبْتَ إليه أنَّ الاستغفارَ متعقِّبٌ للتوبة. قلتُ: إذا اعتُبِرَ في التوبةِ الندَّمُ فقَطْ فلا شكَّ بتقدُّمِها، وإذا اعتُبِرَ فيها المجموعُ لا بدَّ مِن تأخُّرِها، وأمَّا معنى ثُم في قولِه: ﴿ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ﴾ فلِتفاوُتِ الرُّتبة.

قولُه: (متنصِّلِين). الأساس: أَنْصَلْتُ السَّهمَ: نزَعتَ نَصْلَه، ونَصلتُه: رَكَّبتَ نَصْلَه،

---

(١) «الكشَّاف» (١١: ٢٩٥ - ٢٩٦).

(٢) في (ط): «وفعل ما لا يجمل»، وفي غيرها من النسخ: «وفعل ما لا يحلّ»، والتصويب من «تفسير الراغب».

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٠٠).

بالإخلاص، وبالَغُوا في الاعتذارِ إليكَ مِن إيذائِك برَدِّ قضائك حتى انتصَبْتَ شفيعًا لهم إلى الله ومستغفِرًا؛ ﴿لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا﴾: لعَلِموه توّابًا، أي: لتابَ عليهم. ولم يَقُلْ: واستغفرتَ لهم، وعَدَلَ عنه إلى طريقةِ الالتفات؛ تفخيمًا لشأنِ رسولِ الله ﷺ، وتعظيمًا لاستغفارِه، وتنبيهًا على أنّ شفاعةَ مَن اسمُه الرسولُ مِنَ اللّٰـهِ بمكان. ﴿فَلَا وَرَبِّكَ﴾ مَعْناه: فوربِّك، كقولِه تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ﴾ [الحجر: ٩٢]، و«لا» مزيدةٌ لتأكيدِ معنى القَسَم، كما زِيدتْ في ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩]؛ لتأكيدِ وجُود العِلْم. و﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾: جوابُ القَسَم. فإنْ قلتَ: هلّا زعمتَ أنها زِيدَتْ لتُظاهِر «لا» في ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؟ قلتُ: **يأبى ذلكَ استواءُ النفيِ والإثباتِ** فيه؛ وذلك قولُه:

ونَصَّلتَه تنصيلًا، ومنَ المجاز: نصلَ بحقّي صاغرًا: أخرَجَه، وتنَصَّل من ذَنبه، وفي الحديث: «مَن لم يَقبَلْ من مُتَنَصِّلٍ صادقًا أو كاذبًا لم يَرِدْ عَلَيَّ الحَوْضَ»(١).

قولُه: (**يأبَى ذلك استواءُ النَّفْيِ والإثبات**) يريدُ أنَّ «لا» في: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ﴾ جاءت لتوكيدِ معنى القسَم، لا لتوافُقِ «لا» في ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ لأنَّ إثباتَ «لا» في القسَم، سواءٌ كان الجوابُ مَنْفيًّا أو مُثبَتًا جائز، فإنَّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠] مُثبَت، وقد جيءَ بالقسَمِ مؤكَّدًا بـ«لا» في قولِه: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ﴾، فلو كان للتظاهُرِ لَمَا جاءت في المثبَت، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظر؛ إذ يَحتمِلُ أن يُقالَ: إنه تأكيدُ النَّفْيِ في المَنْفِيِّ فقطْ، بل وجهُ المَنْعِ أنَّ «لا» حينَئذٍ تتمةُ الجواب، فيَلزَمُ الفَصلُ بينَ أجزاء الجوابِ بالجُملَةِ القَسَميّة، فيقال: إنَّ القسَم لـمّا اتّحدَ معَ الجوابِ اتحادَ المفرَدِ في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢] حتَّى اكتفَى الجوابُ في إيقاعِه صِلةً للموصُولِ اغتُفِرَ الفصلُ فيه، قال أبو البقاء: فيه وَجْهان، أحَدُهما: أنَّ الأُولى زائدة، وقيل: إنَّ الثانيةَ زائدة، والقسَمُ مُعترِضٌ بينَ النَّفْيِ والمَنفِيِّ، وثانيهما: أنَّ «لا» لنَفْيِ مقدَّر، أي: فلا يفعَلون، ثُم قال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(٢).

---

(١) انظر: «اللآلئ المصنوعة في الأحاديثِ الموضوعة» للسيوطي (٢: ١٠٤).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٦٩).

﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ * وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ * إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ [الحاقة: ٣٨-٤٠]. ﴿فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ﴾: فيما اختلفَ بينهم واختلط، ومنه: الشَّجَر؛ لتداخلِ أغصانه. ﴿حَرَجٗا﴾: ضيقًا، أي: لا تضيقُ صدورُهم مِن حُكْمِك، وقيل: شكًّا؛ لأنَّ الشاكَّ في ضيقٍ مِن أمرِه حتى يَلُوحَ له اليقين. ﴿وَيُسَلِّمُواْ﴾: ويَنقادُوا ويُذعِنوا لِما تأتي به مِن قَضائِك لا يُعارِضونه بشيءٍ، مِن قولِك: سَلَّمَ لأمرِ الله، وأسْلَمَ له. **وحقيقةُ «سَلَّمَ نفْسَه له وأسْلَمَها»**: إذا جَعَلَها سالمةً له خالصة. **و﴿تَسۡلِيمٗا﴾: تأكيدٌ للفعلِ بمنزلةِ تكريرِه،**

الانتصاف: أراد الزمخشريُّ أنها لـمّا زِيدت حيثُ لا يكونُ القَسمُ نَفْيًا دَلَّتْ على أنها إنَّما تُزادُ لتأكيدِ القَسَم؛ فجُعِلت كذلك في النَّفْي، والظاهرُ عندي أنَّها هنا لتَوطِئةِ القَسَم، وهُو لم يَذكُرْ مانعًا منهُ؛ إنَّما ذُكِرَ مجمَلًا لغيرِ هذا، وذلك لا يأبى مجيئَها في النَّفْي على الوجهِ الآخَرِ منَ التوطِئةِ، على أنَّ دخولَها على المُثبَتِ فيه نظر، فلم يأتِ في الكتابِ العزيزِ إلَّا معَ القسَمِ بالفعل: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]، ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الحاقة: ٣٨]، ولم يأتِ إلَّا في القَسمِ بغيرِ الله، وله سِرٌّ ثانٍ: أن يكونَ هاهنا لتأكيدِ القَسَم، وذلك أنَّ المرادَ بها تعظيمُ المُقسَمِ بهِ في الآياتِ المذكورة؛ فكأنه بدخولِها يقول: إعظامي لهذه الأشياءِ المقسَم بها كلا إعظام؛ إذْ هي تَستوجبُ فوقَ ذلك، وإنَّما يُذكِّرُ هذا التوهُّمُ وقوعَ عدَمِ تعظيمِها فيؤكِّدُ بذلك ويفعلُ القَسَمُ ظاهرًا، وفي القَسَمِ باللـهِ الوهمُ زائلٌ فلا يَحتاجُ إلى تأكيد، فتعيَّنَ حَمْلُها على المُوطِّئة، ولا تكادُ تَجِدُها في غيرِ الكتابِ العزيزِ داخلةً على قَسَمٍ مُثبَت، أمّا في النَّفْي فكثير(١).

قولُه: (**وحقيقةُ سَلَّمَ نفْسَه لهُ**) يعني: «سَلَّمَ» متَعدٍّ إلى مفعولَيْن أحدُهما: بالواسطة، والآخَرُ: بغيرِ واسطة، فحَذَفَ الأولَ للإطلاق، والثانيَ لقرينةِ الكلام، ولذلك قَدَّرَ «ويُذعِنوا لِـما تأتي به من قضائك».

قولُه: (**و﴿تَسۡلِيمٗا﴾: تأكيدٌ للفعلِ بمنزلةِ تكريرِه**). قال الزجّاجُ: المصادرُ المؤكِّدةُ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٢٨).

كأنه قيل: وينقادوا لحكمِه انقيادًا لا شبهةَ فيه بظاهرِهم وباطنِهم. قيل: نزلت في شأنِ المنافقِ واليهوديّ، وقيل: في شأنِ الزّبيرِ وحاطبِ بنِ أبي بلتعة؛ وذلك أنهما اختصَما إلىٰ رسولِ اللّهِ ﷺ في شراجٍ من الحَرَّة كانا يسقيانِ بها النَّخل،

بمنزلةِ ذِكْرِك الفعلَ ثانيًا، كأنك إذا قلتَ: سلَّمتُ تسليمًا فقد قلتَ: سلَّمتُ سلَّمت[1].

قولُه: (نَزلتْ في شأنِ الزُّبيرِ وحاطبِ بنِ أبي بَلْتَعة) هذا خطأٌ، لِما رَوينا عن البخاريِّ ومسلمٍ وغيرِهما، عن عُروةَ بنِ الزُّبير، قال: خاصَمَ الزُّبَيرُ رجُلًا منَ الأنصارِ في شِراجِ الحَرَّة... الحديث[2]، إلى قوله: «في صَريح الحُكم»، وجَلَّ جانبُ حاطبٍ أن يَتكلَّمَ بما يتَغيَّرُ به رسُولُ الله ﷺ ويَلحقُه منَ الحَفيظةِ ما لِحقَه[3]، وقد شَهِدَ اللهُ له بالإيمانِ في قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: ١] وأنه شهِدَ بَدْرًا والحُدَيبيَة، وقالَ رسُولُ الله ﷺ: «لا يَدخُلُ النارَ أحدٌ شهِدَ بَدْرًا والحُدَيبية»[4]، وأنه حَليفُ الزُّبَيرِ بنِ العَوّام، ذكَرَه في «الاستيعاب»[5]، وقال صاحبُ «الجامع»: هُو حاطبُ بنُ راشِدٍ اللَّخْميُّ، وهُو حَليفُ قُريش، ويقال: إنه من مَذحِج، وقيل: هُو حَليفُ الزُّبَيرِ بنِ العَوّام، وقيل: هُو منْ أهلِ اليمن، والأكثرُ أنه حَليفٌ لبني أسَدِ بنِ عبدِ العُزّى، وقلتُ: فلا خلافَ إذًا أنه لم يكنْ أنصاريًّا[6].

قولُه: (شِراجُ الحرَّة)[7]، النهاية: الشَّرْجَة: مَسِيلُ الماءِ منَ الحَرَّةِ إلى السَّهل، والشَّرْجُ جنسٌ لها، والشِّراجُ: جَمْعُها، والحَرَّةُ: أرضٌ ذاتُ حِجارةٍ سُود، والجَدْر: المُسَنّاةُ، وهُو ما رُفِعَ حولَ المزرعةِ كالجدار.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٨٥) ومسلم (٢٣٥٧) وغيرهما.

(٣) في (ط): «ويلحقه ما يلحقه من الحفيظة».

(٤) أخرجه مسلم (٢١٩٥) من حديث جابر.

(٥) «الاستيعاب» (١: ٣١٢).

(٦) تكملة «جامع الأصول» (١: ٢٨٨).

(٧) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «شراج من الحرّة».

فقال: «اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك» فغضبَ حاطبٌ وقال: **لِأن كانَ ابن عمَّتِك**، فتغيّـرَ وجهُ رسولِ اللّـهِ ﷺ ثم قال: «اسقِ يا زبيرُ، ثمّ احبسِ الماءَ حتى يرجعَ إلى الجدر واستوفِ حقَّك ثمّ أرسلْه إلى جارِك». كانَ قد أشارَ على الزّبيرِ برأيٍ فيه السَّعةُ له ولخصمِه، فلما أحْفَظَ رسولَ اللّـهِ ﷺ، استوعبَ للزّبيرِ حقَّه في صريحِ الحكم، **ثم خرَجا فمرَّا على المقدادِ** فقال: لمن كانَ القضاء؟ فقال الأنصاري: قضى لابنِ عمَّته ولوى شِدْقَه، ففطنَ يهوديٌّ كانَ مع المقدادِ **فقال: قاتلَ اللهُ هؤلاءِ** يشهدونَ أنه رسولُ اللّـهِ ثمَّ يتَّهمونَه في قضاءٍ يقضي بينهم! وأيمُ اللّـهِ لقد أذْنَبْنا ذنبًا مرّةً في حياةِ موسى فدعانا إلى التوبةِ منه، وقال: اقتلوا أنفسَكم، ففعَلْنا، فبلغَ قَتْلانا سبعينَ ألفًا في طاعةِ ربّنا حتى رَضِيَ عنّا، فقالَ ثابتُ بنُ قيسِ بنِ شمّاس: أَمَا واللّـهِ إنّ اللهَ لَيعلمُ منّي الصِّدقَ، لو أمَرَني محمّدٌ أن أَقتلَ نَفْسي لقتلتُها. ورُوِيَ أنه قالَ ذلك ثابتٌ وابنُ مسعودٍ وعمّار بنُ ياسر، فقالَ

قولُه: (**لأنْ كان ابنَ عمَّتِك**) أي: لأجل أنَّ الزُّبَيرَ ابنُ عمّتِك حكَمْتَ لهُ بأنْ يَسقيَ أرضَه قبلي، و«أنْ» مخفَّفةٌ منَ الثقيلة، أُمُّ الزُّبَير وهِيَ: صَفِيةُ بنتُ عبدِ المُطَّلبِ بنِ هاشم.

قولُه: (**ثُم خرَجا فمرَّا على المِقْداد...، فقال: قاتَلَ اللّـهُ هؤلاءِ**) إلى آخِرِه. هكذا في أكثر النُّسَخ، وفي نُسخةٍ معتمَدة[١]: «ثُم خرَجا فمَرَّا على المِقداد فقال: لمن كان القضاءُ؟ فقالَ الأنصَاريُّ: قَضَى لابنِ عمَّتِه ولوَى شِدقَه، ففَطِنَ يهوديٌّ كان معَ المِقْداد، فقال: قاتَلَ اللّـهُ هؤلاءِ»[٢] إلى آخِرِه. هذا هوَ الصَّحيح، وعليه التعويلُ، وكذا في «معالم التنزيل»[٣]؛ لأنَّ الرِّوايةَ الأولى تُوهمُ أنَّ المِقدادَ كان يَهوديًّا أسلَمَ، وليس كذلك، فإنّ صاحبَي «الاستيعاب» و«الجامع» ذكَرَا أنهُ كان كِنْدِيًّا، وقيل: قُضَاعِيًّا، وقيل: حَضْرَميًّا، وقيل: زُهْرِيًّا، والصحيحُ أنه بَهْراويّ[٤].

---

(١) وهي النسخة التي بين أيدينا من «الكشاف».

(٢) انظر هذه الرواية في «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٥: ٣٦).

(٣) «معالم التنزيل» (٢: ٢٤٥).

(٤) انظر: «الاستيعاب» (٤: ١٤٨٠)، و«جامع الأصول» (١٢: ٨٦٠).

رسولُ اللّـهِ ﷺ: «والذي نَفْسي بيدِه إنّ مِن أُمّتي رجالًا الإيمانُ أثبتُ في قلوبِهم من الجبالِ الرَّواسي». ورُوِيَ عن عُمَرَ بنِ الخطّابِ رَضِيَ اللهُ عنه أنه قال: واللّـهِ لو أَمَرَنا ربُّنا لفعَلْنا، والحمدُ للّـهِ الذي لمْ يَفعلْ بنا ذلك، فنزَلتِ الآيةُ في شأنِ حاطبٍ ونزلتْ في شأنِ هؤلاءِ.

[﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا * وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا * وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ ٦٦-٦٨]

﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ أي: لو أوجَبْنا عليهم مثلَ ما أوجَبْنا على بني إسرائيلَ من قتلِهم أنفسَهم أو خروجِهم من ديارِهم حينَ استُتِيبُوا من عبادةِ العجلِ، ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا﴾ ناسٌ ﴿قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ وهذا توبيخٌ عظيم، والرَّفعُ على البدلِ من الواوِ في ﴿فَعَلُوهُ﴾، وقُرِئَ: (إلّا قليلًا) بالنصبِ على أصلِ الاستثناءِ، أو على «إلّا فعلًا قليلًا». ﴿مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ من اتباعِ رسولِ اللّـهِ ﷺ وطاعتِه والانقيادِ لما يراهُ

قولُه: (أي: لو أوْجَبْنا عليهم) هذا تفسيرُ قولِه: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾، قال الزجّاج: حقُّ «لو» أن تَليَها الأفعالُ إلّا أنّ المشدَّدةَ تقعُ بعدَها؛ لأنّها تَنوبُ عن الاسمِ والخبرِ، تقول: ظنَنتُ أنكَ عالمٌ، نحو: ظننتُكَ عالمًا، أي: ظننتُ عِلمَك، فنابَ هنا - أي: في هذه الآيةِ - عن الفعلِ والاسمِ كما نابَتْ هناك عنِ الاسمِ والخبرِ[1].

قولُه: (وقُرِئَ: «إلّا قليلًا»، بالنَّصب): ابنُ عامر، وبالرَّفع: الباقُون[2]، قال أبو البقاء: بالرفعِ بدَلٌ منَ الضميرِ المرفوعِ وعليه المعنى؛ لأنَّ المعنى: فعَلَه قليلٌ منهم، و﴿مِّنْهُمْ﴾: صفةُ ﴿قَلِيلٌ﴾[3].

قولُه: (أو على: إلّا فعلًا قليلًا) فعلى هذا الاستثناءُ مفرَّغ، و﴿مِّنْهُمْ﴾: بيانٌ للضَّمير

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧١).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص٩٦.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٧٠).

ويحكمُ به؛ لأنه الصادقُ المصدوقُ الذي لا يَنطقُ عن الهوى. ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ في عاجلِهم وآجلِهم، ﴿وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ لإيمانِهم، وأبعدَ من الاضطرابِ فيه. ﴿وَإِذًا﴾: جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ، كأنه قيل: وماذا يكونُ لهم أيضًا بعد التثبيت؟ فقيل: وإذن لو ثبتوا ﴿لَّآتَيْنَاهُم﴾؛ لأنّ «إذن» جوابٌ وجزاء، ﴿مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا﴾، كقولِه:

في «فعَلُوا»، كقولِه تعالى: ﴿لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧٣] على التجريد، وعلى أصلِ الاستثناء ﴿مِنْهُمْ﴾: للتبعيض، قال الزجَّاج: والنصبُ جائزٌ في غيرِ القرآنِ على ﴿مَّا فَعَلُوهُ﴾، استثنَى قليلًا منهم[١].

وقلتُ: في كلامِه إشعارٌ بأنَّ النَّصبَ غيرُ مختار، فلا يُحمَلُ القرآنُ عليه، وقال ابنُ الحاجِب: لا بُعْدَ أن يكونَ أقلُّ القُراءِ على الوجهِ الأقوى وأكثرُهم على الوجهِ الذي هُو دونَه، بلِ التزَمَ بعضُ الناسِ أنه يَجوزُ أن يُجمِعُ القُرّاءُ على غيرِ الأقوى[٢].

وقلتُ: بل يكونُ إجماعُهم على قراءتِهم دليلًا على أنَّ ذلك هُو القَويّ؛ لأنَّهم هم المُتقِنُونَ الآخِذونَ عن مِشْكاةِ النُّبوة، وأنَّ تعليلَ النُّحاةِ غيرُ مُلتفَتٍ إليه.

قولُه: (لأنَّ «إذن» جوابٌ وجَزاء) تعليلٌ للتقدير، يعني: لـمّا قال تعالى: ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ اتّجهَ لسائلٍ أن يسألَ عن جَزاءِ التثبيتِ على الإيمانِ فأوقعَ ﴿إِذًا لَّآتَيْنَاهُم﴾ جوابًا لهذا السؤالِ وجزاءً للتثبيت، واللامُ في ﴿لَّآتَيْنَاهُم﴾ جوابُ لـ«لو» محذوفًا كما قدَّره، وفي هذا التقديرِ تكلُّفاتٌ شَتَّى، إحداها: أنه لم يُعلَمْ أنَّ المعطوفَ عليه لهذه الجُملة ـ يعني ﴿وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم﴾ ـ ماذا؟ وثانيها: تقديرُ السؤالِ و«نحنُ» مستغنًى عنه، وثالثُها: حذفُ «لو»، والظاهرُ أنها معطوفةٌ على قولِه: ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ ليكونَ جوابًا آخرَ لقولِه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾، كأنّه قيل: ولو أنهم فعَلوا ما يوعَظونَ به لكان خيرًا لهم في الدنيا، وأشدَّ تثبيتًا في الدِّين، وإذًا لآتَيْناهم في الآخِرةِ أجْرًا عظيمًا تفضُّلًا مِن عندِنا، لا وجوبًا. هذا هو الوجهُ ذهابًا ومَذهبًا، ويؤيِّدُه ما قال المَرْزُوقيُّ في قولِه:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٢).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصَّل» (١: ٣٦٧).

﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٤٠] في أنّ المرادِ **العطاءُ المتفضَّلُ به من عندِه**، وتسميتُه أجرًا؛ لأنه تابعٌ للأجرِ لا يَثْبتُ إلّا بثباته، ﴿ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾: ولَلَطَفْنا بهم ووَفّقناهم لازديادِ الخيرات.

[﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ۞ ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا ﴾ ٦٩-٧٠]

الصّديقونَ: أفاضلُ صحابةِ الأنبياءِ الذينَ تقدّموا في تصديقِهم؛ كأبي بكرٍ الصدّيق رَضِيَ اللهُ عنه، وصدقوا في أقوالِهم وأفعالِهم، ....

إذن لقامَ بنَصْري مَعشرٌ خُشُنٌ[١]

إذن لقام: جوابُ «لو»، كأنّه أُجيبَ بجوابَيْن، وهذا كما تقولُ: لو كنتَ حُرًّا لاستقبَحْتَ ما يفعَلُه العَبيد، إذن لاستحسَنْتَ[٢] ما يفعَلُه الأحرار، وقال المَرزُوقيُّ: واللامُ في «لَقامَ» جوابُ يمينٍ مُضمَرة، والتقديرُ: إذن واللّـهِ لَقام. وأمّا قولُه: ﴿ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾ بَعْدَ فعلِ ﴿مَا يُوعَظُونَ﴾ وتثبيتِ الإيمانِ والوَعْدِ بالأجر؛ فللدّلالةِ على أنَّ فِعْلَ الطاعاتِ سببٌ لجَلْبِ التوفيق، وهُو لاستزادةِ عملٍ يَستجِدُّ توفيقًا إلى أن ينتهيَ السالكُ إلى مَخْدَعِ القُربِ والانخراطِ في زُمرةِ النبيِّينَ والصِّدِّيقينَ والشُّهَداءِ والصّالحينَ وحَسُنَ أولئك رَفيقًا. اللّهمَّ وفِّقْنا لذلك بمَنِّكَ وكرَمِك!

قولُه: (**العطاءُ المتفضَّلُ بِهِ من عندِه**). الراغب: إنّما قال: ﴿مِّن لَّدُنَّآ ﴾؛ لأنه تعالى لا يكادُ يَنسُبُ إلى نفسِه منَ النِّعم إلّا ما كان أجَلَّها قَدْرًا وأعظمَها خطَرًا[٣].

---

(١) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٢٥-٢٦).

(٢) في (ط): «لاستحييت».

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٠٩).

وهذا ترغيبٌ للمؤمنينَ في الطاعة؛ حيثُ وُعِدُوا مرافقةَ أقربِ عبادِ اللّـهِ إلى اللّـهِ وأرفعِهم درجاتٍ عندَه، ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ ....

قولُه: (**وهذا ترغيبٌ للمؤمنينَ في الطاعةِ؛ حيث وُعِدوا مُرافَقةَ أقربِ عبادِ اللّـهِ إلى الله تعالى وأرفَعِهم درجاتٍ عندَه**). **الراغب**: قيل: قَسَمَ اللّـهُ تعالى عبادَه في هذه الآية أربعةَ أقسام، وجعَلَ لهم أربعةَ منازلَ بعضُها دونَ بعض، وحثَّ كافةَ الناسِ أن لا يتأخَّروا عن منزلٍ واحدٍ منهم:

الأول: همُ الأنبياءُ الذين تُمِدُّهم قوةٌ إلهيّة، ومَثَلُهم كمَن يَرى الشيءَ عِيانًا من قريب؛ ولذلك قال تعالى في صفةِ نبيِّنا ﷺ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [النجم: ١٢].

والثاني: الصِّدِّيقُون، وهُمُ الذين يتأخَّرونَ عنِ الأنبياءِ في المعرفة، ومَثَلُهم كمن يَرى الشيءَ عِيانًا مِن بعيد، وإياه عنَى عليٌّ رَضِيَ اللّـهُ عنه حيث قيل له: هل رأيتَ الله؟ فقال: ما كنتُ لأعبُدَ ربًّا لم أرَه! ثم قال: لم ترَهُ العيونُ بشواهدِ العِيَان، ولكنْ رأتْه القلوبُ بحقائقِ الإيمان[١].

والثالث: الشُّهَداء، وهم الذين يَعرِفونَ الشيءَ بالبَراهين، ومَثَلُهم كمَن يَرى الشيءَ في المِرآة من مكانٍ قريب، كحالِ حارثةَ حيث قال: كأنّي أنظرُ إلى عَرْشِ ربِّي بارِزًا[٢]، وإياه قَصَدَ النبيُّ ﷺ حيثُ قال: «اعبُدِ اللّـهَ كأنَّك تراه»[٣].

الرابع: الصَّالحون، وهُمُ الذين يَعلَمونَ الشيءَ بالتقليد، ومَثَلُهم كمَن يَرى الشيءَ من بعيدٍ في مِرآة. وإياه قَصَدَ النبيُّ ﷺ بقولِه: «اعبُدِ اللّـهَ كأنَّك تراه، فإن لم تكنْ تَراهُ فإنَّه يَراك»، أي: كن منَ الشُّهداءِ بما تكتسِبُه منَ العِلمِ والعمَلِ الصّالح، فإن لم تكنْ منهم فكنْ منَ الصّالحين[٤].

---

(١) ذكره الألوسي في «روح المعاني» (٣: ٧٣).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٢٨٩) والبغوي في «معجم الصحابة» (٢: ٤٤) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠١٠٧) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ٢٢) وقال: فيه ابن لهيعة، وفيه مَن يُحتاجُ إلى الكشفِ عنه.

(٣) سبق تخريجُه من «الصحيحين».

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣١١).

فيه معنى التعجُّب؛ كأنه قيل: وما أحسنَ أولئكَ رفيقًا! لاستقلالِه بمعنى التعجب. قُرِئَ: (وحَسْنَ) بسكونِ السِّين، **يقولُ المتعجِّب: حَسْنَ الوجهُ** وجهُك، وحُسْنَ الوجهُ وجْهُك؛ بالفتحِ والضمِّ مع التسكين. **والرفيق: كالصديق** والخليط في استواءِ

قولُه: (**فيه معنى التعجُّب**)، كقولِ القائل:

وجـــارةُ جَسّاسٍ أبـأْنـا بنـابِها كُلَيبًا غَلَتْ نابٌ كُلَيبٌ بَوَاؤُها[1]

قال المصنِّف: وفي فَحْوى هذا الفعلِ دليلٌ على التعجُّبِ من غيرِ لفظِ تعجُّب، ألا تَرى أنَّ المعنَى: ما أغلى نابًا بواؤها ـ أي: كفؤها ـ كليب!

قولُه: (**يقولُ المتعجِّبُ: حَسْنَ الوَجْه**) أي: بسكونِ السِّين. **الجوهري**: وقد حَسُنَ الشيءُ، وإن شئتَ خفَّفتَ الضَّمةَ فقلت: حَسْنَ الشيء، ولا يجوزُ أن تُنقَلَ الضَّمةُ[2] إلى الحاءِ لأنهُ خبرٌ، وإنَّما يجوزُ النقْلُ إذا كان بمعنى المَدْحِ أوِ الذَّم؛ لأنَّه يُشبَّهُ في جَواز النقْل بـ«نِعْمَ» و«بئسَ»، وذلك أنَّ الأصلَ فيهما نَعِمَ وبَئِسَ، فسُكِّنَ ثانيهما ونُقِلتْ حركَتُه إلى ما قبلَه، وكذلك كلُّ ما كان في معناهما.

وقال الراغب: الحُسْنُ عبارةٌ عن كلِّ مُبْهجٍ مرغوب إمّا عقلًا أو هوًى أو حِسًّا، والحسَنةُ يُعبَّرُ بها عن كلِّ ما يَسُرُّ من نعمةٍ تَنالُ الإنسانَ في نفسِه وبَدَنِه وأحوالِه، والسيِّئةُ تُضادُّها. والحُسنُ أكثرُ ما يقالُ في تعارُفِ العامّةِ في المُستحسَن بالبَصَر، يقال: رجلٌ حَسَنٌ وحُسَّانٌ، وامرأةٌ حسناءُ وحُسَّانةٌ، وأكثرُ ما جاء في التنزيلِ منَ الحُسْنِ فللمُستحسِنِ من جهةِ البصيرة، منهُ قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾[الزمر: ١٨][3].

قولُه: (**والرَّفيقُ كالصَّديق**). قال الزجّاج: ﴿رَفِيقًا﴾ منصوبٌ على التمييز يَنُوبُ عن رُفَقاء، وقال بعضُهم: لا يجوزُ أن يَنوبَ الواحدُ عنِ الجميعِ إلَّا أن يكونَ مِن أسماءِ الفاعِلين،

---

(١) لرجلٍ من بني بكر يفتخر بقتل كليبِ وائل. انظر: «مشاهد الإنصاف» (٣: ٢٧٣).
(٢) قوله: «فقلت: حَسْنَ الشيء، ولا يجوز أن تُنقَل الضَّمة» سقط من (ص).
(٣) «مفردات القرآن» ص٢٣٥.

الواحدِ والجمعِ فيه، ويجوزُ أن يكونَ مفردًا بيّن به الجنسِ في بابِ التمييز. ورُوِيَ: **أنّ ثوبانَ مَوْلى رسولِ اللّـهِ ﷺ** كانَ شديدَ الحبِّ لرسولِ اللّـهِ ﷺ، قليلَ الصَّبرِ عنه، فأتاه يومًا وقد تغيَّـرَ وجهُه، ونحلَ جسْمُه، وعُرِفَ الحُزنُ في وجهِه، فسأله رسولُ اللّـهِ ﷺ عن حالِه فقال: يا رسولَ اللّـهِ ما بي من وجعٍ غيرَ أني إذا لم أركَ اشتقتُ إليك، واستوحشتُ وحشةً شديدةً حتى ألقاك، فذكرتُ الآخرة، فخفتُ أن لا أراكَ هناك؛ لأني عَرفتُ أنك تُرفعُ معَ النبيّين، وإن أُدْخِلْتُ الجنةَ كنتُ في منزلٍ دونَ منزلِك، وإن لم أُدخلْ فذاكَ حينٌ لا أراكَ أبدًا، فنزلت، فقالَ ﷺ: «**والذي نفسي بيدِه لا يؤمنُ عبدٌ**

فلو قال: حَسُنَ القومُ رجُلًا، لم يَجُزْ عندَه، ولا فَرْقَ بينَ «رَفيقٍ» و«رجُل» في هذا المعنى؛ لأنَّ الواحدَ في التمييزِ يَنُوبُ عنِ الجماعة، وكذلك في المواضعِ التي لا تكونُ إلا جماعةً نحو قولِك: هُو أحسَنُ فتًى وأجمَلُه، المعنى: هُو أحسَنُ الفِتيانِ وأجملُهم إذا كان الموضعُ لا يُلْبِسُ، كقولِه:

في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقد شجينا

أراد: في حُلوقِكم عِظام[1].

قولُه: (**إنَّ ثوبانَ مَولى رسُولِ الله ﷺ**). **الاستيعاب**: هو أبو عبد الله ثوبانُ بنُ بُجْدُد، من أهل السَّراة، والسَّراةُ: موضعٌ بينَ مكةَ واليمن، أصابَه سَبيٌ فاشتراهُ رسُولُ الله ﷺ فأعتَقَهُ ولم يزَلْ يكونُ معَه إلى أن توفِّي رسُولُ الله ﷺ[2].

قولُه: (**فَـذَاكَ**) أي: فَذَاكَ الوقتُ الذي أخافُ أنّي لا أراك، ورُوي: «حينَ» منصوبًا.

قولُه: (**والذي نَفْسي بيَـدِه، لا يؤمُن عبدٌ**) الحديث من روايةِ البخاريِّ ومسلم، عن أبي هريرةَ: «لا يؤمنُ أحدُكم حتَّى أكونَ أحبَّ إليه مِن والدِه ووَلدِه والناسِ أجمعين»[3].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٣)، والبيت المذكور للمسيّب بن زيد مناة، كما في «لسان العرب» (شجن).

(٢) «الاستيعاب» (١: ٢١٨).

(٣) أخرجه البخاري (١٥) ومسلم (٤٤) من حديثِ أبي هريرة. من حديث أنسٍ رضي الله عنه.

حتى أكونَ أحبَّ إليه من نفسِه وأبويه وأهلِه وولدِه والناسِ أجمعين»، وحُكيَ ذلكَ عن جماعةٍ من الصحابة. ﴿ذَٰلِكَ﴾: مبتدأ، و﴿ٱلْفَضْلُ﴾: صفتُه، و﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾: الخبر، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾: مبتدأً، و﴿ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ﴾: خبرُه، والمعنى: أنّ ما أُعطِيَ المُطيعونَ من الأجرِ العظيم، ومرافقةِ المُنعَم علَيهم من الله؛ لأنه تفضَّلَ به عليهم تبعًا لثوابهم، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾ بجزاء من أطاعَه؛ **أو أرادَ أنّ فضلَ المُنعَمِ**

قولُه: (﴿ذَٰلِكَ﴾: مبتدأٌ و﴿ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ﴾: خبرُه). **الراغب**: هُو كقولِك: ذاك الرجلُ وهذا المالُ، تنبيهًا على كمالِه، فإنَّ الشيءَ إذا عَظُمَ أمرُه يوصَفُ باسمِ جنسِه، وقولُه: ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ في موضعِ الحال، أو خبرُ مبتدإٍ مضمَر[(١)].

قولُه: (**أو أرادَ أنَّ فَضْلَ المُنعَم**) عطفٌ على قولِه: «والمعنى: أنَّ ما أُعطيَ المُطيعونَ»، يريدُ أنَّ المشارَ إليه بقولِه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ﴾: إمّا مضمونُ الآياتِ الثلاثِ من قولِه: ﴿وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٦٧] إلى قولِه: ﴿وَحَسُنَ أُولَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، فيكونُ قولُه: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾ الآية [النساء: ٦٩] كالتذييل لقولِه: ﴿وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ۝ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾؛ لأنَّ الهدايةَ إلى الصِّراطِ المستقيمِ هُو السببُ في المُرافَقةِ معَ المُنعَم عليهم، يَدُلُّ عليه إبدالُ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ من ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ في الفاتحة، فيَدخُلُ في هذا المقامِ المُطيعونَ الذين مُنِحوا الأجرَ العظيمَ دخولًا أوّليًّا، أو المشارُ إليه ما دَلَّ عليه قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [النساء: ٦٩]، فعلى هذا فائدةُ الإشارةِ التحريضُ على اكتسابِ ما اكتَسَبوه، والإيذانُ بالتجرُّدِ عمّا يَشغَلُهم عن اللّـهِ والتبتُّلِ إليه، والانقطاعِ عمّا سِوى الله، وفائدتُه على الأولِ مَزيدُ الامتنانِ عليهم، وأمّا قولُه: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾ فلـمّا كان تذييلًا للكلامِ السابِقِ يَختلفُ معناهُ باعتبارِ ما سَبَق؛ ولهذا قال أولًا: «﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾: بجزاءِ مَن يُطِع»، وثانيًا: «﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾ بعبادِه؛ فهُو يُوفِّقُهم على حسَبِ أحوالِهم»، والوجهُ هُو أن يكونَ المشارُ إليه مضمونَ الآياتِ الثلاث؛ لأنَّ هذه الآيةَ كالفَذْلكةِ لها مُقرِّرةٌ لمعناها ومقاصِدِها، قال في قولِه تعالى: ﴿فَصِيَامُ

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣١٥).

عليهم ومزيّتَهم من الله؛ لأنهم اكتسبوه بتمكينه وتوفيقِه، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾ بعبادِه، فهو يوفّقُهم على حسبِ أحوالِهم.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾ ٧١]

﴿خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ﴾: الحِذْرُ والحَذَر بمعنًى كالإِثْر والأَثَر، يقالُ: أَخذ حِذْرَه: إذا تحفَّظَ واحترَزَ من المَخُوف، كأنه جَعَلَ الحِذْرَ آلتَه التي يَقِي بها نفْسَه ويَعْصمُ بها رُوْحَه؛ والمعنى: احذَرُوا واحترِزُوا مِنَ العدوِّ ولا تمكِّنوه مِن أنفُسِكم، ﴿فَٱنفِرُواْ﴾ إذا نَفَرتم إلى العدوّ؛ ....

ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ تِلۡكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٞ﴾ [البقرة: ١٩٦]: وفائدةُ الفَذْلكةِ في كلِّ حساب: أنْ يُعلَمَ العدَدُ جُملةً كما عُلمَ تفصيلًا ليُحاطَ به من جهتَيْنِ فيتأكَّدَ العِلم[1]، وهذا المعنى يهدِمُ القاعدةَ التي بَناها في تفسيرِ الأجرِ اللَّدُنِّي في قولِه: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٤٠] وقولِه: ﴿وَإِذٗا لَّأٓتَيۡنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ بالتفضُّلِ به مِن عندِه وتسميتِه أجرًا؛ لأنه تابعٌ للأجر[2] مِن وجهَيْنِ، أحدُهما: تعَرُّفُ الفضل، وهُو خبَرُ ﴿ذَٰلِكَ﴾ الدالِّ على الحَصْر؛ فدَلَّ على دَفْعِ إرادةِ المجازِ منَ الأجرِ اللَّدُنِّي، أي: ذلك هُوَ الفضلُ لا شيءٌ آخَرُ، وثانيهما: تعلُّقُ ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ به، أي: ذلك منَ اللّـهِ لا منَ العاملِ، واللّـهُ أعلم.

قولُه: (جعَلَ الحِذْرَ آلتَه) أي: استعارَ للسِّلاحِ الحَذَرَ بقرينةِ ﴿خُذُواْ﴾ كقولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩]، جعَلَ الإيمـانَ متبوَّأً بمنزلةِ الدار، يعني: أنهم متمكِّنونَ في الإيمانِ تمكُّنَ الرجُلِ في الدار.

قولُه: (إذا نفَرْتُم إلى العدُو). النهاية: وفي الحديث: «وإذا استُنفِرتُم فانفِروا»[3]،

---

(١) انظر: «الكشّاف» (٣: ٢٨٥).

(٢) المصدر السابق (٥: ٥٣ - ٥٤).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٣٤) ومسلم (١٣٥٣) وغيرهما من حديثِ ابن عباس رضي الله عنهما.

إمّا ﴿ثُبَاتٍ﴾: جماعاتٍ متفرِّقةً سَرِيّةً بعدَ سَرِيّة، وإمّا ﴿جَمِيعًا﴾ أي: مُجتمعِينَ كَوْكبةً واحدة، ولا تتخاذَلُوا فتُلْقُوا بأنفسِكم إلى التَّهلُكة. وقُرِئَ: (فانفُروا) بضمِّ الفاء.

[﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا * وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ ٧٢-٧٣]

اللامُ في ﴿لَمَن﴾ للابتداء، بمنزلتِها في قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١٨]، وفي ﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ جوابُ قَسَمٍ محذوف، تقديرُه: وإنَّ منكم لَمَن أَقسَمَ باللّـهِ لَيُبطِّئنَّ، والقَسَمُ وجوابُه صلةُ «مَن»، والضميرُ الراجعُ منها إليه ما استكنَّ في ﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾، والخِطابُ

والاستنفارُ: الاستنجادُ والاستنصار، أي: إذا طُلِبَ منكُم النُّصرةُ فأجِيبوا وانفِروا خارِجينَ إلى الإعانةِ، ونفيرُ القوم: جماعتُهمُ الذين يَنفِرونَ في الأمر.

قولُه: (﴿ثُبَاتٍ﴾: جماعاتٍ متفرِّقة). قال الزجَّاج: واحدتُه: ثُبَةٌ، قال سيبويه: ثُبَةٌ: تُجمَعُ ثُبُونَ وثُبِينَ في الرفعِ والنَّصبِ والخَفْضِ جُمِعَت بالواو والنون؛ لأنها جُعِلتا عِوَضًا مِن حَذْفِ آخِرِ الكلمة(١).

قولُه: (كَوْكبةً واحدةً). الجوهري: كوكبُ الشيءِ: معظَمُه، وكوكبُ الرَّوضة: نَورُها، وإيرادُه هاهنا مجاز؛ لأنَّ القومَ إذا اجتَمعوا مَتوافِقينَ متَعاضِدينَ فالرائي: إمّا العدوُّ فيمتلئُ خَلَدُه هَيْبةً، أو الوليُّ فتَقَرُّ عينُه زينةً.

قولُه: (والقسَمُ وجوابُه صِلةُ «مَنْ») وبهذا يُعلَمُ أنَّ الجُملةَ القَسَميَّـةَ مع جَوابِها خبَرِيّة، فلا يمتنعُ وقوعُه صِلةً للموصُول، وقيل: الصِّلةُ بالحقيقةِ جوابُ القَسَم، والقَسَمُ كالتأكيد، قال ابنُ الحاجبِ في «شرح المفصَّل»: القسَمُ جُملةٌ إنشائيةٌ يؤكَّدُ بها جُملةٌ أخرى(٢). وقال الزجَّاج: (مَنْ): موصولةٌ بالجالِب للقَسَم، تقديرُه: وإنَّ مِنكم لَمَن ـ أحلِفُ واللّـهِ ـ لَيُبطِّئنَّ.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٥) وانظر كلام سيبويه في «الكتاب» (٣: ٥٩٨).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصَّل» (٢: ٣٢٢).

لعَسْكرِ رسولِ اللَّـهِ ﷺ. والمبطِّئون منهم: المُنافقون؛ لأنهم كانوا يَغْزُون معهم نِفاقًا. ومعنى ﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾: لَيَتثاقَلَنَّ ولَيَتخلَّفَنَّ عن الجهاد. وبطَّأ: بمعنى أَبْطَأ، كغَتَّمَ: بمعنى أَغْتَم؛ إذا أبطأ. وقُرِئ: (ليُبْطِئَنَّ) بالتخفيف، يقالُ: بطَّأَ عليَّ فلانٌ وأَبْطَأَ عليَّ وبَطُؤَ نحوُ ثَقُل، ويقال: ما بَطَّأَ بك؟ فيُعَدَّى بالباء، ويجوزُ أن يكونَ منقولًا مِن بَطُؤ، نحوُ ثَقَّلَ مِن ثَقُل، فيُراد: ليبطئنَّ غيرَه وليُبَطِّئَنَّه عن الغَزْو، وكانَ هذا دَيْدنَ المنافقِ عبدِ الله ابنِ أُبَيٍّ، وهوَ الذي ثبَّط الناسَ يومَ أُحد. ﴿فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾: مِن قتلٍ أو هَزيمة. ﴿فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾: مِن فتحٍ أو غَنيمة. ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ وقرأَ الحَسَن: (ليقولُنَّ) بضمِّ اللامِ إعادةً للضميرِ إلى معنى «من»؛ لأنّ قولَه: ﴿لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ في معنى الجماعة. وقولُه:

والنَّحويونَ مُجمِعونَ على أنَّ «ما» و«مَن» و«الذي» لا يوصَلْنَ بالأمرِ والنهي إلَّا بما يُضمَرُ معَها من ذكْرِ الخبَر، وأنَّ لامَ القَسَمِ إذا جاءت معَ هذه الحروفِ فلفظُ القَسَم وما أشبَهَ لفظَه مُضمَرٌ معَها[1].

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ منقولًا) أي: متعدِّيًا بالتثقيل، وهُو عطفٌ على قولِه: «ومعنى ﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾: ليَتثاقَلَنَّ».

قولُه: (وقرَأَ الحسَنُ: «لَيقولُنَّ»). قال ابنُ جِنّي: قرأَ الحسَنُ: «لَيقُولُنَّ» بضمِّ اللامِ على الجَمْع، أعادَ الضَّميرَ على معنى «مَن»، لا على لفظِها التي هِيَ قراءةُ الجماعة؛ وذلك أنَّ قولَه تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ لا يَعني به رجُلًا واحدًا، ولكنْ معناه: أنَّ هناك جماعةً هذا وَصْفُ كلِّ واحدٍ منهم، فلمّا كان جمعًا في المعنى أُعيدَ الضَّميرُ إلى معناهُ دونَ لفظِه، كقولِه تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢][2].

الانتصاف: في هذه القراءةِ نُكتةٌ غريبة، وهِيَ العَودُ إلى معنى «مَنْ» بعدِ الحَمْلِ على لفظِها، وأنكَرَ بعضُهم وجودَه في القرآن؛ لِما يَلزَمُ منَ الإجمالِ بعدَ البيان، وهُو خِلافُ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٥-٧٦).

(٢) انظر: «المحتسب» (١: ١٩٢).

﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾ اعتراضٌ بينَ الفعلِ الذي هو ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ وبينَ

البلاغة؛ لأنه يؤدِّي إلى أنَّ العَودَ إلى لفظِها ليس بمُفصِح عن معناها، بل تناوُلُه للمعنى المُبهَم، فوقوعُه بعدَ البيانِ عَسِر، ومنهُم مَن عدَّ مَوضعَيْنِ وهذه القراءةَ ثالثة[1].

قولُه: (﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾ اعتراض)، قيل: هذا الاعتراضُ في غايةِ الجَزَالة؛ إذ يفيدُ أنهم يَحسُدونكم ممَّا يَصِلُ إليكم منَ الخير، كأنْ لم يكنْ بينكم وبينَهم موَدَّة، وقلتُ: التحقيقُ فيه: أنَّ قولَهم: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ طلبٌ لِما لا يُمكنُ حصُولُه، وهذا القولُ منهم يُشبِهُ قولَ مَن فاتَه مُصاحَبةُ مَن كان يُرافقُه ويَصلُ إليه منهُ المبرّاتُ فأيِسَ مِن ذلك، فكان قولُه: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾ أي: مُصاحَبةٌ، مؤكِّدًا لهذا المعنى، وإلى هذا المعنى يُنظَرُ قولُه: «لأنّ المنافقينَ كانوا يُوادُّون المؤمنينَ ويصادِقُونَهم في الظاهر»، لكن إنَّما يَحسُنُ استعمالُه فيما إذا استُعمِلَ في موَدَّةٍ صَافية ومحبَّةٍ صَادِقة؛ إمّا تلهُّفًا وتحسُّرًا على فَواتِ المحبوبِ ومصافاتِه، قال:

كأنْ لم يكنْ بينَ الحُجونِ إلى الصَّفا ... أنيسٌ ولم يَسـمُرْ بمكةَ سـامرُ[2]

أو تعييرًا لَمن نَسِيَ ذلك وانقلَبَ إلى البَغْضاءِ والعَداوةِ بعدَ تلك المصَافاة. ولـمّا لم يكنْ حالُ المنافقينَ مِن هٰذَيْن الوَصْفَينِ في شيءٍ قال: «فكيف يوصَفُونَ بالمَودَّة إلّا على وجهِ العكس؟»، أي: الاستعارةِ التَّهكُّميّة، قال الإمام: إنه تعالى حَكَى عن هذا المُنافقِ سُرورَه وقتَ نكبةِ المسلمين، ثم أرادَ أن يَحكيَ حُزنَه عندَ دولتِهم بسببِ أنه فاتَتْه الغَنيمةُ؛ فقبلَ أن يُتِمَّ قولَه: ﴿وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ ...﴾ إلى قولِه: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ ألقَى في البَيْنِ قولَه: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾، والمرادُ التعجُّبُ، كأنه تعالى يقولُ: انظُروا إلى ما يقولُ هذا المنافقُ، كأنه ليسَ بينكم أيها المؤمنونَ وبينَه موَدّةٌ ولا مُخالطةٌ أصلًا[3].

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٣٣).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٣٩).

مفعولِه؛ وهو ﴿يَلَيْتَنِي﴾، والمعنى: كأنْ لمْ تتقدَّمْ له معكم مُوادّة؛ لأنَّ المنافقينَ كانوا يوادُّون المؤمنينَ ويصادِقُونهم في الظاهر، وإن كانوا يَبْغُون لهم الغَوائلَ في الباطن، والظاهرُ أنه تهكُّم؛ لأنهم كانوا أعدى عدوٍّ للمؤمنينَ وأشدَّهم حَسَدًا لهم، فكيفَ يوصَفُون بالمودَّةِ! إلّا على وجهِ العكسِ؛ تهكُّمًا بحالِهم.

وقُرِئ: (فأفوزُ) بالرَّفعِ عطفًا على ﴿كُنتُ مَعَهُمْ﴾؛ لينتظمَ الكَوْنُ معهم. والفوزُ مَعْنى التمنِّي؛ فيكُونا مُتمنَّيَيْن جميعًا، ويجوزُ أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوف، بمعنى: فأنا أفوزُ في ذلكَ الوقت.

[﴿فَلْيُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يَشْرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَمَن يُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا * وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا * ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقَٰتِلُونَ فِى

الراغب: قيل: قولُه: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ﴾ اعتراضٌ متعلِّقٌ بالجُملةِ الأولى وتقديرُه: قال: قد أنعمَ اللّـهُ عليَّ إذْ لم أكنْ معَهم شهيدًا، كأنْ لم تكنْ بينكم وبينَه مَوَدّة؛ فأخَّرَ ذلك، وذلك مُستقبَحٌ في العربيّة؛ فإنه لا يُفصَلُ بينَ بعضِ الجُملةِ التي دَخَلَ في إثباتِها، ويجوزُ أن يكونَ حِكايةً عنهم، أي: ليَقُولُنَّ لـمَن ثبَّطَهم: كأنْ لم تكنْ بينكم وبين محمدٍ مَوَدّة؛ حيث لم يَستعينوا بكم ثُم يقولونَ: يا ليتَني كنتُ مَعهم، فيكونُ القولُ الأولُ منهم إثارةً للشرِّ، والقولُ الثاني منهم إظهارًا للحَسَد، وقيلَ: في قولِه: ﴿قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ﴾ منةٌ منه على قومِه منَ المنافقينَ؛ إذْ ثبَّطَهم عنِ الخروجِ وأنه قد ظَهَرَ ثمرةُ نصيحتهِ، وفي قولِه: ﴿يَلَيْتَنِي﴾ إيهامٌ للذين قالوا لهم: إنَّ ذلك كان بإيثارِ الرسُولِ لـمَن أخرَجَهم مِن دونِهم. وفي الآيتينِ تنبيهٌ على أنَّ عامةَ الناسِ لا يعتدُّونَ إلا أعراضَ(١) الدنيا(٢).

---

(١) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «تفسير الراغب»، وفي غيرها من الأصول الخطية: «لأعراض»، وهو خطأ.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٢٠).

سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ فَقَٰتِلُوٓاْ أَوۡلِيَآءَ ٱلشَّيۡطَٰنِۖ إِنَّ كَيۡدَ ٱلشَّيۡطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ [٧٤-٧٦]

﴿يَشۡرُونَ﴾: بمعنى يَشترون ويَبيعون، قالَ ابنُ مُفرِّغ:

وشَرَيْتُ بُـرْدًا لَيْتَني ... مِن بَعْدِ بُرْدٍ كنتُ هامَهْ

قولُه: (﴿يَشۡرُونَ﴾ بمعنى: يشترونَ ويَبيعون) والفاءُ في قولِه: «فالذين يَشترونَ» تفصيليةٌ، بدليل قولِه: «والذين يَبيعُونَ»، وقيل: هذا مَبنيٌّ على جوازِ استعمالِ اللفظِ المشترَكِ في معنيَيْنِ معًا، وهُو مختلَفٌ فيه، والجواب: أنَّ التفصيلَ مبنيٌّ على تفسيرِ ﴿ٱلَّذِينَ يَشۡرُونَ﴾؛ فإذا عُبِّرَ به عن المُبطِئينَ كان بمعنى يشتَرون، وإذا عُبِّرَ بهِ عن الثابِتينَ المُخلِصينَ كان بمعنى يبيعون، وهذا يَدورُ على معنى الفاءِ في قولِه: ﴿فَلۡيُقَٰتِلۡ﴾؛ إن جُعِلتْ للتعقيبِ رجَعَ المعنى إلى يَشتَرون؛ لأنَّها رابطةٌ لهذا المعنى بقولِه: ﴿وَإِنَّ مِنكُمۡ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ الآية، فيكونُ تعييرًا لهم بما يفعَلونَ من النِّفاقِ والتثبيط، وذلك مِن وَضْعِ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يَشۡرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ مَوضعَ الضَّمير، يعني: هلّا قاتَلَ هؤلاءِ المُبطِّئونَ الذين آثَروا الحياةَ الدُّنيا على الآخِرة! وإليه الإشارةُ بقولِه: «وُعِظوا بأن يُغيِّروا ما بهم من النفاق».

وإن جُعِلتْ جَزاءً لشَرطٍ محذوفٍ فالمعنى راجعٌ على يَبيعون؛ فإنه تعالى لـمّا حرَّضَ المؤمنينَ على القتالِ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ أتى بذكرِ المنافقينَ المُبطِّئين، فقال: ﴿وَإِنَّ مِنكُمۡ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾، ثُم قال: ﴿فَلۡيُقَٰتِلۡ﴾؛ لئلا يؤثِّرَ فيهم تثبيطُهم، يعني: إن صَدَّ هؤلاءِ عنِ القتالِ لمَرضٍ في قلوبِهم وضَعفٍ في نيّاتِهم فقاتلوا أنتُم أيها المُخلِصون، فوَضَعَ مَوضعَه: ﴿ٱلَّذِينَ يَشۡرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ للإشعارِ بالعِلِّية، يعني: إنْ صُدَّ هؤلاءِ المُبطِّئون فلْيُقاتِلِ البَذّالونَ أنفُسَهم في سبيلِ الله، الذين آثَروا الحياةَ الباقيةَ على هذه الفانية، واستبشارًا بما يَحصُلُ لهم من الفوزِ بالرِّبحِ العظيمِ على بَيْعِهم أنفُسَهم في سبيلِ الله، ﴿فَٱسۡتَبۡشِرُواْ بِبَيۡعِكُمُ ٱلَّذِي بَايَعۡتُم بِهِۦ﴾ [التوبة: ١١١]، وقولُه: ﴿وَمَن يُقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقۡتَلۡ﴾ [النساء: ٧٤] تذييلٌ؛ لأنه تأكيدٌ للتحريض.

قولُه: (وشَرَيْتُ بُرْدًا) البيت، بعدَه:

فالذينَ يَشْترون الحياةَ الدُّنيا بالآخرةِ هم المبطِّئون، وُعِظوا بأن يغيِّروا ما بهم مِنَ النِّفاقِ، ويُخْلِصوا الإيمانَ باللّٰـهِ ورسولِه، ويجاهِدُوا في سبيلِ الله حقَّ الجهاد؛ والذينَ يَبيعُون هم المؤمنونَ الذينَ يستحبُّون الآجِلةَ على العاجلة ويَستبدِلُونها بها، والمعنى: إنْ صَدَّ الذين مَرِضت قلوبُهم وضَعُفَتْ نِيّاتُهم عن القتالِ فَلْيُقاتِلِ الثابتونَ المُخلِصون. ووُعِدَ المقاتِلُ في سبيلِ اللّٰـهِ ظافرًا أو مَظْفورًا به إيتاءَ الأجرِ العظيمِ على اجتهادِه في إعزاز دِيْنِ الله. ﴿وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾: فيه وَجْهان: أن يكونَ مجرورًا عطفًا على ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أي: في سبيلِ اللّٰـهِ وفي خَلاصِ المُستضعفَين؛ ومنصوبًا على الاختصاص، يعني: وأختَصُّ مِن سبيلِ اللّٰـهِ خَلاصَ المُستضعفَين؛ لأنّ سبيلَ الله عامٌّ في كلِّ خَيْر، وخَلاصُ المُستضعفَين مِنَ المسلمين مِن أَيْـدي الكفَّارِ مِن أعظمِ الخيرِ وأخصِّه. والمُستضعَفون: هم الذينَ أَسْلَموا بمَكّة، وصدَّهم المشركونَ عن الهِجْرة؛ فبقُوا بين أظْهُرِهم مُستذَلِّين مُستضعَفين يلقَوْن منهم الأذى الشديد؛ فكانوا يَدْعُون اللهَ بالخَلاصِ ويَستنصِرُونه، فيسَّرَ اللهُ لبعضِهم الخروجَ إلى المدينة، وبقيَ بعضُهم إلى الفتح حتى جَعَلَ اللهُ لهم مِن لَدُنْه خيرَ وليٍّ وناصر؛ وهو محمّدٌ ﷺ، فتولّاهم أحسنَ التولِّي، **ونَصَرَهم أقوى النصر**، ولـمّا خَرَجَ استعمَلَ على أهلِ مكّةَ عَتّابَ بنَ أسيد،

هامةٌ تشكو الصَّدى بينَ المُشقَّرِ واليمامَهْ[1]

وبردًا: اسمُ غلامِ القائل، باعَه فنَدِمَ على بيعِه فتمنَّى الموت؛ لأنَّ الهامةَ عندَهم عبارةٌ عنِ الموت، ومن زَعماتِهم أنَّ عظامَ المَيْتةِ تَصيرُ هامةً وتطير، وأن الرجُلَ إذا قُتِلَ خرَجتْ رُوحُه[2] من رأسِه فتَصيح: وافلانُاه؛ إذا لم يُطلَبْ ثأرُه وأُخِذَ دِيَتُه، والصَّدى: العطَش، المُشقَّرُ واليمامة: موضِعان.

قولُه: (**ونَصَرَهم أقوى النَّصر**). قال المصنِّف: لـمّا صَبَروا جاء بالمهاجِرينَ إليهم لحُسنِ صَبرِهم، قال:

---

(١) ليزيد بن مفرِّغ الحِمْيري في «ديوانه» ص٢١٣.

(٢) قوله: «روحه» سقط من (م) و(ص).

فرأَوْا منه الولايةَ والنّصرةَ كما أرادوا. قالَ ابنُ عبّاس: **كانَ ينصرُ الضعيفَ من القويِّ**، حتى كانوا أعزَّ بها من الظَّلَمَة. فإن قلتَ: لم ذكرَ الولدان؟ قلتُ: تسجيلًا بإفراطِ ظُلْمِهم؛ حيثُ بلغَ أذاهم الولدانَ غيرَ المكلَّفين؛ **إرغامًا** لآبائِهم وأمهاتِهم، ومبغضةً لهم لمكانهم، **ولأنّ المستضعَفينَ** كانوا يشركونَ صبيانَهم في دعائهم؛ استنزالًا لرحمةِ اللّـهِ بدعاءِ صغارِهم الذينَ لم يذنبوا، كما فعلَ قومُ يُونسَ، وكما وردتِ السنّةُ بإخراجِهم في الاستسقاء. وعن ابنِ عبّاسٍ: كنتُ أنا وأمّي من المستضعفينَ من النساءِ والولدان. ويجوزُ أن يُرادَ بالرّجالِ والنساءِ: الأحرارُ والحرائر، وبالوِلدانِ: العبيدُ والإماء؛ لأنّ العبدَ والأمةَ يُقالُ لهما: الوليدُ والوليدة. وقيلَ للوِلدان والولائد: الوِلدان؛ لتغليبِ الذكورِ على الإناث، كما يُقال: الآباءُ والإخوة. فإن قلتَ: لم ذُكِّرَ الظالمُ وموصوفُه مؤنّث؟ قلتُ: **وهو وصفٌ للقرية**، إلّا أنه مسندٌ إلى أهلِها، فأُعطِيَ إعرابَ القرية؛

وليسَ الذي يَتَّبَّعُ الوبْلَ رائدًا   كمَنْ جاءهُ في دارِهِ رائدُ الوبلِ

قولُه: (**كان يَنصُرُ الضّعيفَ منَ القوِيّ**)، وقد سَبَقَ أنَّ «نَصَرَ» إذا عُدِّيَ بـ«مِن» كان مضمَّنًا معنى انتَقَم.

قولُه: (**إرغامًا**) نصبَ مفعولٍ له؛ لقولِه: «بَلَغَ»، وحَذَفَ اللام؛ لأنَّ «بَلَغَ أذاهُم» في معنى يُؤذُون، فيكونُ فعلًا لفاعلِ الفعلِ المعلَّل.

قولُه: (**ولأنَّ المستضعفينَ**) عطفٌ على قولِه: «تسجيلًا»، وإنما جاء باللام؛ لأنَّه ليس فعلًا لفاعلِ الفعلِ المعلَّلِ الذي هُو: ذُكِرَ، المحذوفِ لدَلالةِ قولِه: «لم ذكرَ الوِلْدان» لأجْلِ بلوغِ أذى المشركينَ إليهم أيضًا، «ولأنهم كانوا يُشرِكونَ صِبيانَهم في دُعائهم» يعني: أنَّ قولَه تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا﴾ الآية، وقَعَ صفةً للجَمْعِ فوجَبَ لذلك أن يَدخُلوا في الحُكم؛ لأنَّ الأصلَ اشتراكُ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في المتعلَّقات؛ ولهذا قال: «كانوا يُشرِكونَ صِبيانَهم في دُعائهم؛ استِنزالًا لرحمةِ اللّـهِ تعالى».

قولُه: (**هو وَصْفٌ للقرية**) قيل: إذا كانتِ الصِّفةُ فعلًا لنفسِ الموصُوفِ تَبِعتْه في:

لأنه صفتها، وذُكِّرَ؛ لإسنادِه إلى الأهلِ، كما تقول: مِن هذه القريةِ التي ظَلَمَ أهلُها، ولو أُنِّثَ فقيل: الظالمةِ أهلُها؛ لجاز، لا لتأنيثِ الموصوف، ولكن لأنّ الأهلَ يُذكَّرُ ويُؤنَّث. فإن قلتَ: هل يجوزُ: مِن هذه القريةِ الظالمينَ أهلُها؟ قلتُ: نعم، كما تقول: «التي ظلموا أهلَها» على لغةِ من يقول: أكلوني البراغيث، ومنه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣] رغَّبَ اللهُ المؤمنينَ ترغيبًا، وشجَّعَهم تشجيعًا بإخبارِهم أنهم إنما

التذكيرِ والتأنيث، والتعريفِ والتنكيرِ، والتثنيةِ والجَمْعِ والإفرادِ، والإعراب، وإذا كانت فعلًا لِـما هُو مِن سببِه لم تتبَعْهُ إلّا في التعريفِ والتنكيرِ والإعراب، فلـمّا كان الظالمُ صفةً للقرية، وفعَلَ ما هُو مِن سببِها؛ تبِعتْه في الإعرابِ والتعريفِ ولم تتبَعْه في التأنيثِ، وذُكِّرَ لتذكيرِ الفاعلِ وهُوَ الأصل.

الانتصاف: هاهنا نُكتة؛ وهِيَ أنَّ الظُّلْمَ يُنسَبُ في القرآنِ إلى القريةِ مجازًا: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ﴾ [الطلاق: ٨]، ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ﴾ [القصص: ٥٨]، ﴿قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ﴾ [النحل: ١١٢]، وها هنا نُسِبَ الظلمُ إلى أهلِها؛ إذِ المرادُ مكة، فرُفِّعتْ عن نسبةِ الظُّلم إليها[١].

قولُه: (رغَّبَ اللّـهُ المؤمنينَ ترغيبًا وشَجَّعهم تشجيعًا) وذلك مِن ترتُّبِ حُكمِ المقاتَلةِ في قولِه: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ﴾ على الوَصْفين، أعني قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وقولَه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ﴾، أي: من شأنِ المؤمنينَ أن يُقاتِلوا في سبيلِ اللّـهِ فيكونُ اللّـهُ ناصرَهم ومُقوِّيَهم، ومن شأنِ الكفّارِ أن يُقاتلوا في سبيلِ الشيطانِ فناصِرُهمُ الشَّيطانُ، وإذا كان كذلك فأنتُم أيها المؤمنونَ ما لكم لا تُقاتلونَ في سبيلِ الله، وفي شأنِ المستضعَفِينَ من الرجالِ والنِّساءِ والوِلدان؟ ولِمَ تقاعَدتُم عن حَرْبِ حزبِ الشيطانِ معَ قيامِ موجِبِ الظفَرِ وخِذلانِ العدوِّ؟ وفي وَضعِ المُظهَرِ ـ وهُو الشيطان ـ مَوضعَ المضمَرِ من غيرِ لفظِه السابقِ وهُو الطاغوت، وتعليلِ المقاتَلةِ معَه بقولِه: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾: مَزيدُ تهييجٍ وتشجيع.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٣٥).

يقاتلونَ في سبيلِ الله، فهو وليُّهم وناصرُهم، وأعداؤهم يقاتلونَ في سبيلِ الشيطان، فلا وليَّ لهم إلّا الشيطان، وكيدُ الشيطانِ للمؤمنينَ إلى جنبِ كيدِ اللّٰـهِ للكافرين أضعفُ شيءٍ وأوهنه.

[﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ۚ وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ۗ قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ ٧٧]

﴿كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ﴾، أي: كفُّوها عن القتال؛ وذلكَ أنّ المسلمينَ كانوا مكفوفينَ عن مقاتلةِ الكفّارِ ما داموا بمكّة، وكانوا يتمنَّوْنَ أن يُؤذَنَ لهم فيه، ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ﴾ بالمدينةِ كَعَّ فريقٌ منهم؛ لا شكًّا في الدين، ولا رغبةً عنه، ولكن نفورًا من الإخطارِ

قولُه: (كَعَّ فريقٌ). النهاية: يُقال: كَعَّ الرجُل عن الشيء يكِعُّ كَعًّا، فهُو كاعٌّ: إذا جَبُنَ عنهُ وأحجَم، فإن قلتَ: هذا يدُلُّ على أنَّ فريقًا ممَّن كانوا يتمنَّوْنَ أن يُؤذَنَ لهم في القتالِ ما جَبُنوا، بل ثَبَتوا وقَضَوْا ما كان عليهم، وشَكرَ اللهُ سَعْيَهم، فإذًا ما معنى التوبيخِ والتعجُّبِ في قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ﴾؟ كأنهم كانوا مُتجاوِزينَ حَدَّ ما أُمِروا به مِثلَ أولئك الفريق! قلتُ: نَعَم؛ إنَّما دخَلوا في حُكم أولئك لأنهم شارَكوهم في طلبِ ما كُفُّوا عنه، ودَخلوا في زُمرةِ الذين قيلَ فيهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١]، وإنَّما ذَكَرَ الفِرقةَ التي جَبُنَتْ دونَ الأخرى للتعيير، وأنَّهم ما وَفَوْا بما تمَنَّوا مِن طِلبتِهم وترْكِ الممتثِلينَ بما كُتِبَ عليهم؛ لأنَّهم وإن أخطؤوا في ذلك التمنِّي، لكنَّهم صَدَقوا في ما عَزَمَ عليهم منَ القتال، فالأوّلونَ أخطؤوا خطأيْنِ، وهؤلاءِ خطأً واحدًا.

والفاءُ في ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ﴾ فصيحةٌ؛ إذِ التقديرُ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾، كيف تَمنَّوا القتالَ؟ فلـمّا كُتِبَ عليهمُ القتالُ جَبُنَ فريقٌ منهم، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وكانوا يتمنَّوْنَ أن يُؤذَنَ لهم». وفي صِلةِ الموصُول ـ أعني قولَه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ ـ معنى قولِه: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، ولذلك قال: «كانوا مكفوفينَ عن قتالِ الكفّارِ ما داموا بمكّة».

بالأرواح، وخوفًا من الموت. ﴿كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾: من إضافةِ المصدرِ إلى المفعول. فإن قلتَ ما محلُّ ﴿كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ من الإعراب؟ قلتُ: محلُّه النصبُ على الحالِ من الضميرِ في ﴿يَخْشَوْنَ﴾، أي: يخشونَ الناسَ مثلَ أهلِ خشيةِ الله، أي: مشبهينَ لأهْلِ خشيةِ الله، ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ بمعنى: أو أشدَّ خشيةً من أهْلِ خشيةِ الله. و﴿أَشَدَّ﴾ معطوفٌ على الحال. فإن قلتَ: لم عدلتَ عن الظاهرِ وهو كونُه صفةً للمصدر، ولم تقدّر: يخشونَ خشيةً مثلَ خشيةِ الله، بمعنى: مثلَ ما يُخشى الله؟ قلتُ: **أبى ذلكَ قولُه: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾؛ لأنه وما عُطِفَ عليه في حكمٍ واحد**، ولو قلتَ: يخشَوْنَ الناسَ أشدَّ خشيةً لم يكن إلّا حالًا عن ضميرِ الفَرِق، ولم ينتصبِ انتصابَ المصدر؛ **لأنك لا تقول: خَشِيَ فلانٌ أشدَّ خشية، فتنصبُ «خشية»، وأنتَ تريدُ المصدر، إنما تقول: أشدّ خشيةٍ فتجرُّها**، وإذا نصبْتَها لم يكن ﴿أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ إلّا عبارةً عن الفاعلِ حالًا منه، اللّهمّ إلّا أن تجعلَ

قولُه: (**أبى ذلك قولُه: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾؛ لأنه وما عُطِفَ عليه في حُكم واحد**). قال ابنُ الحاجِب في «الأمالي»: وفيه نظر، لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ ﴿أَشَدَّ﴾ منصوبًا بفعلٍ مضمَرٍ دَلَّ عليه ﴿يَخْشَوْنَ﴾ الأولُ؟ أي: يَخشَوْنَ الناسَ خَشيةً مِثلَ خَشيةِ الله، أو يَخْشَونَ الناسَ أشدَّ خَشيةً، فتكونُ الكافُ نعتًا لمصدرٍ محذوف، و﴿أَشَدَّ﴾: حالًا، وهذا أَوْلى؛ لأنّها جَرَّتِ الكافَ على ظاهرِها، ولا يَلزَمُ ما ذَكَروه من أنَّ المعطوفَ يُشاركُ المعطوفَ عليه في العامل؛ لأنَّ ذلك في المفرَدات وهذه جُمل، ولأنَّ قولَه: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] لا يجوزُ فيه الحال، ولا يستقيمُ إلّا على هذا، فينبغي أن يكونَ هذا مِثلَه لُموافقتِه في اللَّفظ[١].

قولُه: (**لا تقولُ: خَشِيَ فلانٌ أشدَّ خَشيةً، فتنصِبُ «خَشيةً»، وأنت تريدُ المصدر، إنَّما تقولُ: أشدَّ خَشْيةٍ فتجرُّها**). قال أبو البقاءِ في قولِه تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾: «أفعلُ» تُضافُ إلى ما بعدَها إذا كان من جِنس ما قبلَها، كقولِك: ذكْرُكَ أشدُّ ذِكْرٍ، ووَجهُك أحسَنُ وجهٍ، أي: أشدُّ الأذكارِ وأحسَنُ الوجوه، وإذا نَصَبْتَ ما بعدَها كان غيرَ الذي قبلَها،

---

(١) «الأمالي» لابن الحاجب (١: ١٣٧).

الخشيةَ خاشيةً وذات خشية، على قولهم: جَدَّ جدُّه، فتزعم أنّ معناه: يخشون الناسَ خشيةً مثلَ خشيةِ الله، أو: خشيةً أشدَّ خشيةً من خشيةِ الله، ويجوزُ على هذا أن يكونَ محلُّ «أشد» مجرورًا عطفًا على «خشية الله»، تريد: كخشيةِ اللـهِ أو كخشيةٍ أشدَّ خشيةً منها. ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾: استزادةٌ في مدّةِ الكفّ، واستمهالٌ إلى وقتٍ آخر، كقولِه: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠].

﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ ولا تُنْقَصونَ أدنى شيءٍ من أجورِكم على مشاقّ القتال، فلا تَرغبوا عنه، وقُرِئ: (ولا يُظلمون) بالياء.

[﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ۗ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟

كقولِك: زيدٌ أفرَهُ عَبْدًا، فالفَراهةُ للعبد، لا لزيد، والمذكورُ قبلَ ﴿أَشَدَّ﴾ هُو الذِّكرُ، والذِّكرُ لا يُذكَرُ حتّى يُقال: الذِّكرُ أشدُّ ذِكرًا، وإنّما يُقال: أشدُّ ذِكْرٍ بالإضافة؛ لأن الثانيَ هُو الأول. والذي قاله أبو عليٍّ وابنُ جِنّي وغيرُهما: أنه جعَلَ الذِّكرَ ذاكرًا على المجاز، كما يقال: زيدٌ أشدُّ ذِكْرًا من عَمْرو(١).

وقال ابنُ الحاجب: إنَّ أفعلَ التفضيلِ إذا ذُكِرَ بعدَه ما هُو من جنسِه وجَبَ أن يكونَ محفوظًا؛ لأنَّ الغرَضَ نسبةُ شيءٍ إلى شيءٍ اشترَكَ هُو وهُم في ذلك المعنى وزادَ عليهم، وهُو في هذا مُخالفٌ لبابِ الإضافة من حيثُ إنه يجبُ إضافتُه إلى شيءٍ هُو بعضُه، فالتقديرُ: يَخشَوْنَ الناسَ مُشبَّهينَ لأهلِ خَشيةِ الله أو أشَدَّ، فـ﴿أَشَدَّ﴾ على هذا في مَوضعِ نصبٍ عطفًا على الكاف. ويجوزُ أن يكونَ: ﴿كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ على ظاهرِها: نعتًا لمصدرٍ محذوف، فيكونُ ﴿أَشَدَّ﴾ مِن باب قولِهم: جَدَّ جَدُّه؛ لأنّه جعَلَ للخشيةِ خَشيةً مبالغةً، فيكونُ ذكرُ ﴿خَشْيَةً﴾ بعدَ ﴿أَشَدَّ﴾ على معنى أنه للخَشية(٢).

قولُه: (استزادةٌ في مُدّةِ الكفّ) يعني: في ﴿لَوْلَآ﴾ معنى التمنّي والطَّلب، والمعنى: ليتَنا أُخِّرنا، فوَلَّد ﴿لَوْلَآ﴾ معنى السؤال.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٦٤).

(٢) «الأمالي» لابن الحاجب (١: ١٣٦-١٣٧).

هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [٧٨-٧٩]

قُرِئ: (يدرِكُكُم) بالرَّفع، وقيل: هو على حذفِ الفاء؛ كأنه قيل: فيدرككُم الموت، وشُبِّهَ بقولِ القائل:

مَن يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرُها

ويجوزُ أن يُقال: حُمِلَ على ما يقعُ موقعَ ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ ﴾ وهو: أينما كنتم، كما حُمِلَ:

ولا ناعبٍ ....

على ما يقعُ موقعَ «ليسوا مصلحين»، وهو: ليسوا بمصلحين، فرفعَ كما رفعَ زهير:

قولُه: (مَن يفعلِ الحَسناتِ اللّـهُ يَشكُرُها). تمامه:

والشَّرُّ بالشرِّ عندَ الله مِثلانِ(١)

وفي رواية: سِيَّانِ، واستُشهِدَ بأنه على تقديرِ حذفِ الفاء، أي: فاللّـهُ يَشكُرُها.

قولُه: (وهو: أينَما كُنتُم) فإنَّ الشرطَ إذا وقَعَ ماضيًا يجوزُ في الجزاءِ الرفعُ والجَزْم؛ وإنَّما جازَ الرفعُ لأنَّ العاملَ لـمّا لم يعمَلْ (في القريبِ منه فلأنْ لا يعمَلَ) في البعيدِ أولى.

قولُه: (كما حُمِلَ: ولا ناعبٍ) أي: في قولِ الشاعر:

مشائيمُ ليسوا مُصلِحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلَّا بِبَيْنٍ غُرابُها(٢)

«ولا ناعبٍ»: عطفٌ على محلِّ «مُصلحين»؛ إذِ التقدير: ليسوا بِمُصلحين، فإنه يوهُم أنَّ الباءَ في «بمُصلحينَ» موجودةٌ، ثُم عَطَفَ عليه مجرورًا.

---

(١) اختُلِفَ في قائله، فقيل: لحسان بن ثابت كما في «الكتاب» لسيبويه (٣: ٦٥)، وقيل: لكعب بن مالك الأنصاري كما في «مشاهد الإنصاف» (١: ٥٣٧).

(٢) للفرزدق في «ديوانه» ص١٢٣. وقيل غير ذلك.

يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

قولُه: (يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ)، أولُه:

وإنْ أتاهُ خَليلٌ يومَ مسألةٍ

قبلَه:

هُو الجَوادُ الذي يُعطيكَ نائلَهُ عَفْوًا ويُظلَمُ أحيانًا فيَنظلِمُ(١)

الخليلُ: الفقير، والخُلّة: الحاجةُ والفقر، أي: محتاجٌ مختَلّ، ويومَ مسألة، أي: حاجة، قائلُه: زُهيرٌ يمدَحُ هَرِمَ بنَ سِنَان، يقول: لا يعتَلُّ إذا أتاه الخَليلُ وسألَه مِن مالِه بعِلةٍ حتَّى يَحرِمَه، بل يقول: لا غائبٌ مالي بل هو حاضرٌ، ولا حَرِمٌ أي: لا حِرمانَ لك منِّي، رفَعَ «يقولُ» وهُو جَزاءُ الشَّرط لِما ذكَرْنا. وقد خالَفَ هاهنا ما ذكَرَه في آلِ عمران عندَ قولِه: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾ [آل عمران: ٣٠] قال: لا يَصحُّ أن تكونَ «ما» شَرْطيّة، لارتفاع ﴿تَوَدُّ﴾(٢)، ولم يجعَلْ هنا رفعَ ﴿يُدْرِككُّمُ﴾ مانعًا على أنّه أوّلَ الشرْطَ بالماضي.

الانتصاف: في قولِه: «حُمِل على ما يقَعُ موقعَ ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ﴾ وهُو: أينما كنتم» نظرٌ، أمّا «ولا ناعبٍ» فلأنَّ الباءَ اطَّرَدَ دخولُها في خبرِ «ليس» توطئةً فجاز الحملُ عليه. وأمّا تقديرُ ﴿أَيْنَمَا﴾ في معنى كلامٍ آخَرَ يرتفعُ معَه ﴿يُدْرِككُّمُ﴾ فلَم يُشتهَرْ ولم يوجَدْ له نظير، وبيتُ زُهيرٍ محمولٌ بنقلِ سيبويهِ على التقديمِ والتأخيرِ(٣)، أي: يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمٌ إن أتاه خَليلٌ، كقولِ الشاعر:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنّك إن يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعُ(٤)

فليس مِن قَبِيل: ولا ناعبٍ(٥).

---

(١) لزهير بن أبي سُلْمى في «ديوانه» ص٨١.

(٢) انظر: «الكشّاف» (٤: ٧٧).

(٣) «الكتاب» لسيبويه (٣: ٦٦).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٣٧).

وهو قولُ نَحْويٌّ سيبويّ. ويجوزُ أن يتصلَ بقوله: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾، أي: ولا تُنقَصونَ شيئًا مما كُتِبَ من آجالكم، أينما تكونوا في ملاحِمِ حروبٍ أو غيرِها،

قولُه: (**أي: ولا تُنقَصُونَ شيئًا ممَّا كُتِبَ مِن آجالِكم، أينَما تكونوا في مَلاحِم حروبٍ أو غيرِها**)، فعلى هذا: «أين»: ظَرْفُ ﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾، و﴿يُدْرِككُّمُ﴾: استئناف، وعلى الأولِ: ﴿أَيْنَمَا﴾: شَرْط، وجزاؤه ﴿يُدْرِككُّمُ﴾، والجُملةُ استئنافية.

الانتصاف: هذا حُجّةٌ واضحةٌ عليه في أنَّ القتلَ في المعركةِ لا يُعارِضُ الأجلَ المقدَّر[1].

وقلتُ: قد مضَى في آلِ عِمرانَ عندَ قولِه تعالى: ﴿فَادْرَءُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٨] بيانُ مَذهبِه[2]، وهُو أنهم دَفَعوا القتلَ عن أنفُسِهم بالقُعود، وعلى هذا التفسيرِ قولُه: ﴿يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ تقريرٌ لمعنى قولِه: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧]، على طريقةِ الطَّردِ والعكس؛ لأنَّ منطوقَ الأولِ على هذا التفسير: أنّ آجالَكم مُقدَّرةٌ لا تَنقُصُ وإن أقحَمتُم أنفُسَكم في الأخطار، ومفهومُه: أنها لا تَزيدُ وإن أحصَنتُموها في بروجٍ مشيَّدةِ الأقطارِ، وبالعكسِ في قولِه: ﴿يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾، فمعنى قولِه: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧] على هذا أنَّ التمتُّعَ في الدنيا إنَّما يكونُ في أزمنةٍ قلائلَ، وقولُه: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ تتميمٌ له. عُلِمَ منَ الأولِ أنَّ الحياةَ في وَشْكِ الزَّوال، ومنَ الثاني أنها معَ ذلك مقدَّرةُ الآجال، والجُملتانِ جوابٌ عن قولِهم: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾. وقريبٌ منه قولُه تعالى: ﴿قُل لَّن يَنفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٦]، وعلى أن يَتِمَّ الكلامُ عندَ قولِه: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾. قولُه: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ جاء على عمومِه، والمرادُ مِن قولِه: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾، لا يُنقَص مِن سَعْيِكم في نُصْرةِ الدِّينِ وسائرِ أعمالِكم، ويكونُ قولُه: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ رَدْعًا لهم على جُبنِهم وخَوفِهم منَ الناسِ لمحبّةِ الدُّنيا، والركونِ إلى حُطامِها، وإيثارِها على الجهادِ الذي هُو الحياةُ الأُخْرَويّة، وهُو كالتمهيدِ للجَواب، يعني: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾، وهُو استئنافٌ لبيانِ أنَّ جُبنَهم وخوفَهم منَ الناسِ لا ينفَعُهمُ البتةَ؛ لأنَّ الآجالَ مقدَّرة، لا ينفَعُ الحذَرُ إذا جاءَ القَدَر.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٣٧).

(٢) «الكشّاف» (٤: ٣٣٩).

ثمّ ابتدأ قولَه: ﴿يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾، والوقْفُ على هذا الوجهِ على ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟﴾.

والبروج: الحصون. ﴿مُّشَيَّدَةٍ﴾: مُرَفَّعة. وقُرِئ: (مَشِيدَة) من شادَ القصرَ إذا رفعَه، أو طلاه بالشِّيد وهو الجِصّ. وقرأ نُعَيمُ بنُ مَيْسرة: (مُشيِّدة) بكسرِ الياء؛ وصفًا لها بفعلِ فاعلِها، مجازًا كما قالوا: قصيدةٌ شاعرة، وإنما الشاعرُ قارِضُها.

السيئةُ تقعُ على البليّـةِ والمعصية، والحسنةُ على النعْمةِ والطاعة، ....

قولُه: (والبُروج: الحُصونُ. ﴿مُّشَيَّدَةٍ﴾: مرفَّعةٌ). الراغب: البُروج: القصُور، وسُمِّي بُروج النجومِ لمنازلِها المختَصَّةِ بها، وقولُه تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ يَصحُّ أن يُرادَ بها بُروجٌ في الأرض، وتكونَ إشارةً إلى ما قال الشاعر:

ولو كنتُ في غُمْــدانَ يَحْرسُ بابَهُ … أراجيــلُ أحْبوشٍ وأسْــوَدُ آلِفُ

إذاً لأتَــتْني حيث كنــتُ منيَّتي … يَخُــبُّ بها هــادٍ لإثْـرِيَ قائفُ[1]

وأن يُرادَ بها (بروجُ النجوم)، ويكونُ لفظُ المُشَيَّدةِ فيها على سبيلِ الاستعارة، وتكونُ الإشارةُ بالمعنى إلى نحوِ ما قال زُهير:

ومَن هابَ أســبابَ المَنايا ينَلْنَهُ … ولو نالَ أسبابَ السماءِ بسُلَّمِ[2]

قولُه: (**السيِّئةُ تقعُ على البَلِيّةِ والمعصِية، والحَسنةُ على النِّعمةِ والطاعة**). **الراغب**: الحَسَنةُ والسيِّئةُ منَ الألفاظِ المشترَكة؛ كـ«الحيوان» الذي يقَعُ على الإنسانِ والفَرَسِ والحمار[3]، أو منَ الأسماء المختلِفة كالعَيْن، ولو أنّ قائلًا قال: الحَيَوانُ متكلِّم، والحَيَوانُ غيرُ متكلِّم، وأرادَ بالأولِ الإنسانَ، وبالثاني الفرسَ والحمار: لم يكنْ مُناقضًا؛ وكذا إذا قيل: العَيْنُ في الوَجْه، والعَيْنُ ليس في الوَجْه، وأُريدَ بالأُولى الجارِحة، وبالثانية عينُ الميزانِ أو السَّحابُ، وكذلك

---

(١) البيتان لثعلبة بن عمرٍو العَبْدي. انظر: «المفضليات» ص٥١.

(٢) «مفردات القرآن» ص١١٥. والبيتُ المذكور لزهير في «ديوانه» ص٣٢.

(٣) «مفردات القرآن» ص٢٣٥.

....

الآيةُ: إذا أُريدَ بالحَسنةِ والسيئةِ في الآيةِ الثانية غيرُ الذي أُريدَ بهما في الآيةِ الأولى[١]. وقلتُ: ويُمكنُ أن يقالَ: لـمّا عقَّبَ ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ﴾ بقولِه: ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ ناسَبَ أن تُحمَلَ الحسَنةُ الأولى على النِّعمة، والسيِّئةُ على البَليّة، ولـمّا أردَفَ قولَه: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ﴾ بقولِه: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا﴾ ناسَبَ أن يُحمَلا على ما يتَعلَّقُ بالتكليفِ من المعصيةِ والطاعة؛ ولذلك غيَّرَ العبارةَ في قولِه: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ﴾ وقولِه: ﴿مَّآ أَصَابَكَ﴾.

قال الراغب: فإن قيل: ما الفرقُ بينَ قولِك: هذا من عندِ الله، وهذا منَ اللّـهِ؛ حتّى قال في الأوَّل: ﴿قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ وقال في الثاني: ﴿فَمِنَ ٱللَّهِ﴾؟ قيل: إنّ قولَه: مِن عندِ اللّـهِ أعمُّ؛ فإنه قد يُقالُ فيما كان يَرضاهُ ويَسخَطُه، وفيما يَحصُلُ، وقد أمَرَ به ونَهى، ولا يُقالُ: هُو منَ اللّـهِ إلّا فيما كان يَرضاه ويَأمُرُه، وبهذا النظرِ قال عُمرُ رَضِيَ اللهُ عنه: إنْ أصَبتُ فمنَ الله، وإن أخطأتُ فمنَ الشيطان[٢]. فالنفْسُ المذكورةُ ها هُنا هيَ المذكورةُ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، ومقتضَى الآيةِ كقولِه: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا﴾[القصص: ٨٩]، وقولِه: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ﴾ الآية [القصص: ٩٠][٣].

فإن قيل: إذا كان معنى الآيةِ على ما ذكَرتُ في أنه أُريدَ بِهِ الثوابُ والعقابُ؛ فهلّا قال: ما أصابَكَ مِن حسَنة وسيِّئة فمِن نفسِك، إذا كان مقتضَى ثوابِه وعقابِه فعلَ العبد؟ قيل: إنّما نَسَبَ اللّـهُ تعالى الحَسنةَ إلى نفسِه في الثوابِ تنبيهًا على أنه سببُ الخَيرات، ولولاه لَـما حصَلَ بوَجْهٍ، فإنه يَكسِبُه العبدُ بإرادةٍ منَ اللّـهِ تعالى وأمرٍ وحثٍّ وتوفيق، وأمّا السيِّئةُ وإن كانت بإرادةٍ منَ اللّـهِ تعالى فليس بأمرٍ منه ولا حثٍّ ولا توفيق، ومعَ ذلك أدَّبَ بذلك عبَادَه ليُراعوا فيما يَنالُهم من نِعمتِه عليهم ويَنسُبوا الحَسَناتِ إليه ويَعلَموا أنه سببُ كلِّ خيرٍ

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٣٤).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٤٨٣) وأبو داود (٢١١٨) وغيرهما من كلام ابن مسعود في حديثِ بَرْوَع بنت واشق رَضِيَ الله عنها، و«تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٣٧).

(٣) من قوله: «ومقتضى الآية» إلى هنا ساقط من (ط) و(ص) و(غ).

....

آت، وأنه لولاه لَـمَا حصَلَ منها شيء، وعلى هذا قولُ عليٍّ رَضِيَ اللّـهُ تعالى عنه: لا تخشَ إلَّا ذنْبَك، ولا تَرْجُ إلَّا ربَّك، وقال القاضي: الآيتانِ كما تَرى لا حُجةَ لنا فيهما ولا للمعتزلة[1].

وأما الإمامُ فقد أطنَبَ فيه كلَّ الإطنابِ بتعديدِ الأقوالِ والتراجيح، فاختار منها العموم، قال: قولُه: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ يفيدُ العمُومَ في كلِّ الحسَناتِ منَ النِّعمِ والطاعات، ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ يفيدُ العمومَ في كلِّ السيئاتِ منَ البَلايا والمعاصي، ثم قولُه: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ صَريحٌ في أنَّ الجميعَ منَ الله، فكانتِ الآيةُ دالّةً على أنَّ جميعَ الطاعاتِ والمعاصي منَ اللّـهِ تعالى وهُو المطلوب[2].

وما اختارهُ المصنِّفُ منَ اختصاصِهما بالنِّعمةِ والبَلِية أَوْلى، والمقامُ لهُ أدعَى، لا سيَّما سببُ النزول، ولفظةُ الإصابة إنَّما تُستعمَلُ فيما ذُكِرَ شائعًا ذائعًا، وفي الطاعةِ والمعصية نادرًا، لكنْ يُشكِلُ بما أنهُ تعالى إنما نفَى أن تكونَ الحَسنةُ والسيِّئة المخصُوصتانِ من عندِ غيرِه بقولِه: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، ثُم أثبَتَ أنَّ تلك الحَسنةَ منَ اللّـهِ والسيِّئة من نفسِ العبد، والتقصِّي[3] منهُ إنَّما يَحصُلُ ببيانِ فائدةِ ذكْرِ ﴿عِندِ﴾، والتمييزِ بلفظةِ ﴿هَٰذِهِۦ﴾، وليستْ إلَّا لاستقلالِ الاستناد، كأنه قيل: ليست هذه السيئةُ المشخَّصةُ إلَّا مِن تلقاءِ نفْسِك ومِن قِبَلِك، وليسَ للّـهِ تعالى فيها قضاءٌ ولا قدَر، ونحوُه قولُه: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، أي: بغيرِ واسِطةِ تعليمِ معلِّم، قال في قولِه تعالى: ﴿حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩]: «تمنِّيهم ذلك من عندِ أنفُسِهم، ومن قِبَلِ شَهَواتِهم، ولا مِن قِبَلِ التديُّنِ والمَيْلِ معَ الحقّ»، ألا تَرى كيف أثبَتَ ونفَى، وكان يَلزَمُ منه تعدُّدُ الخالقِ كمذهبِ المَجُوس؟

ولـمّا لم يكنْ قَصْدُ اليهودِ في الإيرادِ هذا ـ بل ما ذكَرَه المصنِّفُ من قولِه: «أضافوها إليك وقالوا: هي من عندك وما كانت إلَّا بشؤمك» لكنْ لزِمَ منهُ ذلك ـ رَدَّ اللهُ تعالى عليهم بقولِه: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ هذا المؤدِّي اللازم أولًا، لكونِه أهمَّ؛ لأنه ذَبٌّ عمّا يَلزَمُ نسبتَه إلى

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٢٢).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٤٥).

(٣) في (ط): «والتفصِّي» بالفاء.

....

اللّـهِ تعالى منَ الشِّركِ ظاهرًا، ثُم وَبَّخَهم وعنَّفَهم حيثُ رتَّبَ عليه بالفاءِ قولَه: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾، وجاء باسمِ الإشارةِ تحقيرًا، وخَصَّ الفقهَ بالذِّكرِ تسجيلًا عليهم بعدَم الفِطنة، أي: فما هٰؤلاءِ الجَهَلةِ لا يَفطَنونَ ما يتفوَّهونَ مِن لزومِ تعدُّدِ الخالقِ المُستلزِمِ للشِّركِ المؤدِّي إلى فسادِ العالَم، ثم استؤنفَ بما هُو حقيقةُ الجوابِ قائلًا: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ على الخطابِ العامِّ، ليَدخُلوا فيه دخولًا أوَّليًّا مشتملًا على نَوعٍ منَ الالتفات، أخبَرَ عنهم أولًا على سبيلِ الغَيْبةِ في قولِه: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا﴾، ثُم جعَلَهم كالحاضِرينَ المشاهِدينَ في قولِه تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ نَعْيًا عليهم سُوءَ مَقالتِهم إلى غيرِهم، ثُم صيَّرَهم كالمخاطَبينَ في قولِه: ﴿مَّآ أَصَابَكَ﴾ مزيداً للتوبيخِ على ما نَسَبوا إلى رسُولِ الله ﷺ من إضافةِ الشُّؤمِ إليه، وأبرزَ الجوابَ على صُورةِ القولِ بالموجَبِ، قرَّرَ أولًا ما أرادوا من قولِهم، ثُم كرَّ إلى إبطالِه وقَلْعِه من سِنْخِه، أي: صَدَقتَ أيها القائلُ فيما قلتَ: هذه من عندِ الله، لكنْ كذَبْتَ فيما زَعمتَ: هذه مِن عندِك؛ بل هُو مِن شُؤمِ نفْسِكَ الخبيثةِ وتكذيبِك الحقَّ الجَلِيَّ بقولِك: إنَّ محمدًا ليس بمبعوثٍ إلى الكلّ، وإنَّ بعثتَه مختَصّةٌ بالعرب، فظهَر من هذا التقريرِ اختلافُ جِهتَيْ نَفْيِ المشيئةِ وإثباتِها من حيثُ الإيجادُ والسبب، وإلى الأولِ يُلمِحُ قولُه: «فرَدَّ اللّـهُ عليهم بقولِه تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ يَبسُطُ الأرزاقَ ويَقبِضُها» وإلى الثاني بقولِه: «لأنك السببُ فيها».

ولـمّا فرَغَ سبحانَه وتعالى مِن ردِّ القومِ في الأمرَيْنِ؛ شرَعَ يُسلِّي حبيبَه صَلَواتُ اللّـهِ عليه وسَلامُه ممَّا أضافوا إليه من أنَّ السيئةَ بسببِك ومِن قولِهم: إنك لستَ بمبعوثٍ إلى الكلِّ بقولِه: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾، فإنه دَلَّ بعبارةِ النصِّ على ما قال المصنِّف: «لستَ برسُولِ العرَبِ وحدَهم، أنتَ رسُولُ العرَبِ والعجَم»، ودَلَّ بإشارتِه بواسطةِ لفظِ الإرسالِ والعمومِ وإيثارِ صيغةِ التعظيمِ وخطابِ الرسولِ على معنى قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، يعني: كيف يُتصوَّرُ فيه السُّوء؟ وإنه رحمةٌ مُهداةٌ للعالَمِينَ. وكفَى بقولِه تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ على إرادةِ التسلِّي، واللهُ تعالى أعلم بمراده من كلامه.

قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٨]. وقال: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤] والمعنى: وإن تصبْهم نعمةٌ من خِصْبٍ ورخاءٍ نسبوها إلى الله، وإن تصبْهم بليّةٌ من قَحْطٍ وشدّةٍ أضافوها إليك، وقالوا: هي من عندِكَ وما كانت إلّا بشؤمك، كما حكى اللهُ عن قومِ موسى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٣١]، وعن قومِ صالح: ﴿قَالُوا۟ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ﴾ [النمل: ٤٧]. ورُوِيَ عن اليهود ـ لُعِنَتْ ـ أنها تشاءمت برسولِ اللّـهِ؛ فقالوا: منذ دخلَ المدينةَ نَقصت ثمارُها، وغَلَتْ أسعارُها، فردَّ اللهُ عليهم بقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ يبسطُ الأرزاقَ ويقبضُها على حسبِ المصالح. ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ فيعلموا أنّ اللهَ هو الباسطُ القابض، وكلّ ذلكَ صادرٌ عن حكمةٍ وصواب.

ثمّ قال: ﴿مَّآ أَصَابَكَ﴾ يا إنسانُ، خطابًا عامًّا ﴿مِنْ حَسَنَةٍ﴾ أي: من نعمةٍ وإحسانٍ ﴿فَمِنَ ٱللَّهِ﴾: تفضّلًا منه وإحسانًا وامتنانًا وامتحانًا، ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ﴾: من بليّةٍ ومصيبةٍ ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾: لأنك السببُ فيها بما اكتسبتْ يداك، ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

وعن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها: «ما من مسلمٍ يصيبُه وَصَبٌ ولا نَصَبٌ حتى الشوكةُ

قولُه: (**ثُم قال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ﴾ يا إنسان، خطابًا عامًّا**) يعني: أنه مِن بابِ قولِه:

إذا أنتَ أكرمتَ الكريمَ ملَكْتَهُ وإن أنتَ أكرمتَ اللئيمَ تمرَّدا[١]

أي: الخطابُ لعامته بحيثُ لا يَختصُّ بأحدٍ دونَ أحد.

قولُه: (**وعن عائشةَ رَضِيَ اللّـهُ عنها: «ما مِن مُسلم»**) الحديث من روايةِ البخاريِّ ومسلم وغيرِهما، قالت: قال رسُولُ اللـهِ ﷺ: «ما مِن مُصيبةٍ تُصيبُ المؤمنَ إلّا كفَّرَ اللّـهُ عنهُ بها، حتّى الشَّوكةِ يُشاكُهُ»[٢].

---

(١) للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي ص٢٦٦.

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٤٠) ومسلم (٢٥٧٢) وغيرهما.

يُشاكُها، وحتى انقطاع شِسْعِ نعلِه إلّا بذنب، وما يعفو اللهُ أكثر».

﴿وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾، أي: رسولًا للناسِ جميعًا، لستَ برسولِ العربِ وحدَهم،

الجوهري: شاكتْني الشَّوكةُ تَشُوكُني: إذا دخلتْ في جسَدِه.

قولُه: (أي: رسُولًا للناس جميعًا) يريدُ أنَّ تقديمَ ﴿لِلنَّاسِ﴾ على عامِله وهُو ﴿رَسُولًا﴾ يفيدُ في هذا المقامِ معنَى القَصْرِ القَلْبيّ، وبيانُه أنَّ اللامَ في ﴿لِلنَّاسِ﴾ للاستغراق، وهُو في مقابلةِ البعض؛ لأنَّه رَدٌّ لزَعْمِ اليهودِ أنه مبعوثٌ إلى العربِ خاصّةً دونَ كلِّ الناس، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لستَ برسُولِ العرَبِ وحدَهم، أنت رسُولُ العربِ والعَجم» أي: جميعِ أصنافِ الناس؛ لأن معنى القَصْرِ القَلْبي: رَدُّ المخاطَبِ إلى إثباتِ ما يَنْفيه، ونَفْيِ ما يُثبِتُه منَ الحُكم.

والظاهرُ أنَّ القائلينَ اليهودُ؛ لأنَّه تعالى لـمّا رَدَّ عليهم ما قالوه في حقِّه ﷺ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ﴾ بقولِه: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[1]، كما يَدُلُّ عليه قولُ المصنِّف: «رُويَ عنِ اليهودِ ـ لُعِنتْ ـ أنها تشاءمتْ برسُولِ الله ﷺ، فقالوا: منذُ دخَلَ المدينةَ نقَصَتْ ثمارُها، فرَدَّ اللّـهُ عليهم بقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾»، وكان ذلك أمرًا يتعلّقُ بالأمورِ الدُّنيَوية، أتى بردٍّ آخَرَ على ما يتعلَّقُ بالأمورِ الدِّينية استطرادًا، وهُو قولُه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾.

وإنَّما أُوثِـرَ التعريفُ الاستغراقيُّ على العهدِ والجنس؛ لأنه إذا جُعِلَ للعهدِ والمقامِ فقد أثبتَ بعثتَه إلى بعضٍ دونَ بعض، وإذا رَدَّ زَعمَهم أنه لم يُبعَثْ إليهم بل بُعِثَ إلى العربِ فتنتفي بعثتُه عن العَربِ ويختَصُّ، وهُو خُلْف. وأمّا الجنسُ فلا يصحُّ أيضًا، لأنَّ الكلامَ حينَئذٍ معَ جنسِ الناسِ وجنسِ الجنّ، ولا قائلَ: إنه لم يُبعَثْ إلى الإنس بل بُعِثَ إلى الجنّ. وأمّا قَصْرُ الإفرادِ فلا يَصحُّ أيضًا؛ لأنه لا يَزعُمُ أحدٌ منَ المخالِفينَ أنه بُعِثَ إلى الجنِّ والإنس، فيُرَدَّ أنه مختَصٌّ بالإنس.

قال أبو البقاء: ﴿رَسُولًا﴾: حالٌ مؤكِّدة، أي: ذا رسالة، ويجوزُ أن يكونَ مصدَرًا، و﴿لِلنَّاسِ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿أَرْسَلْنَا﴾[2].

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٢: ٢٥٢) و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٢: ٢٢١).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٧٥).

أنتَ رسولُ العربِ والعجم، كقولِه: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨]، ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف: ١٥٨]. ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾ على ذلك، فما ينبغي لأحدٍ أن يَخرجَ مِن طاعتِك واتّباعِك.

[﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا ﴾ ٨٠]

﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾؛ لأنه لا يأمرُ إلّا بما أمرَ اللهُ به، ولا ينهى إلّا عمّا نهى اللهُ عنه، فكانت طاعتُه في امتثالِ ما أمرَ به، والانتهاءِ عمّا نهى عنه طاعةَ الله.

ورُوِيَ أنه قال: «من أحبّني فقد أحبَّ الله، ومن أطاعني فقد أطاعَ الله» فقالَ المنافقون: ألا تسمعونَ إلى ما يقولُ هذا الرّجل، لقد قارفَ الشركَ وهو ينهى أن يُعبَدَ

وقال القاضي: ﴿رَسُولٗا﴾: حالٌ قُصِدَ بها التأكيدُ إن عُلِّـقَ الجارُّ بالفعل، والتعميمُ إن عُلِّقَ بها: رسولًا للناس[1]. وإنّما اختار المصنِّفُ هذا الوجهَ ليُطابِقَ المقامَ؛ لأنَّ الكلامَ معَ اليهودِ كما سَبَقَ[2]؛ ولهذا استَشهَدَ بالآيتَين الدالتَين على العموم، على أن يكونَ ﴿كَآفَّةٗ﴾ صفةَ مصدرٍ محذوف، أي: إلّا رسالةً كافةً عامةً مُحيطةً بهم، وعلى أن يكونَ حالًا منَ الكافّ، أي: جامعًا للناسِ في الإنذارِ على[3]: وما أرسلناكَ إلاّ كافًّا للناسِ عنِ الكُفرِ والمعاصي.

قولُه: (﴿فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ **لأنه لا يَأمُرُ إلّا بما أمَرَ الله**) إلى آخِره. هذا التعليلُ يُفيدُه لفظُ ﴿ٱلرَّسُولَ﴾؛ لأنه مِن وَضعِ المُظهَرِ موضعَ الضّميرِ للإشعارِ بعِلّيّةِ إيجابِ الطاعةِ له، يدُلُّ عليه السِّياقُ وهُو قولُه: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا﴾، والسِّياقُ وهُو قولُه: ﴿وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾، وكان منَ الظاهر: ومَن تولّى فقد عصَى الله؛ لقولِه: ﴿فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾، فوضَعَ مَوضعَه ﴿فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾ ليَدُلَّ على المبالغة؛ لأنَّ هذا الكلامَ إنّما يُخاطَبُ به مَن ظَنَّ أنه حفيظٌ عليهم وعلى أن يَرُدَّهم منَ العِصيانِ إلى الطاعة، وهذا يُبنَى على أنَّ القومَ قد أوْغَلوا في العِصيان.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٢٣).

(٢) من قوله: «وقال القاضي» ﴿رَسُولٗا﴾ إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) في (ط): «لا على».

غيرُ الله، ما يريدُ هذا الرّجلُ إلّا أن نتخذَه ربًّا كما اتخذتِ النصارى عيسى؛ فنزلت.

﴿وَمَن تَوَلَّىٰ﴾ عن الطاعةِ فأعرضْ عنه، ﴿فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ﴾ إلّا نذيرًا لا حفيظًا ومهيمنًا عليهم، تحفظُ عليهم أعمالَهم، وتحاسِبُهم عليها، وتعاقبُهم، كقولِه: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ١٠٧].

[﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا۟ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ ٨١]

﴿وَيَقُولُونَ﴾ إذا أمرتهم بشيءٍ: ﴿طَاعَةٌ﴾ بالرفع، أي: أمرُنا وشأنُنا طاعةٌ، ويجوزُ النصبُ بمعنى: أطعناكَ طاعةً، وهذا من **قولِ المُرْتسِم**: سمعًا وطاعةً، وسمعٌ وطاعةٌ. ونحوُه قولُ سيبويه: وسمعنا بعضَ العربِ الموثوقِ بهم يقالُ له: كيفَ أصبحت؟ فيقول: حمدُ اللّـهِ وثناءٌ عليه، كأنه قال: أمري وشأني حمدُ الله، ولو نصبَ حمدَ اللّـهِ وثناءً عليه كانَ على الفعل، والرفعُ يدلُّ على ثباتِ الطاعةِ واستقرارِها.

﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾: زوّرتْ طائفةٌ وسوّت ﴿غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ﴾ خلافَ ما قالت وما

قولُه: (من قولِ المُرتسِم). **الأساس**: ومنَ المجاز: رَسَمتُ له أن يفعلَ كذا فارتَسَمَه، وأنا أرتَسِمُ مَراسِمَكَ لا أتخطّاها، ومنهُ: ارتَسَمَ: إذا دَعَا، كأنه أخَذَ بها رَسَمَ اللّـهُ له منَ الالتجاءِ إليهِ.

قولُه: (**زَوَّرَت طائفةٌ**) يُروَى بالراءِ والزاي بعدَ الواو، يقال: زَوَّرْتُ في نفسي كلامًا ثُم قُلتُه، أي: دبَّرت، ومنه قولُ عُمَر رَضِيَ اللّـهُ عنه: زَوَّرْتُ في نفسي كلامًا أقومُ به يومَ السَّقيفة، فقامَ به أبو بكرٍ رَضِيَ الله عنه[1]. ورَواه أبو عُبيدةَ[2] بتقديم الزاي على الراء، وقد خُطِّئَ، وليس بخطأٍ؛ لأنَّ المصنِّفَ ذكَرَه في «الفائق» في كتابِ الزاي[3]، في سَقيفةِ بني

(١) أخرجه البخاري (٦٨٢٩).

(٢) يعني مَعْمَر بن المُثنَّى. سبقت ترجمتُه.

(٣) انظر: «الفائق في غريب الحديث» (٢: ١٣١).

أُمِرَت به، أو خلافَ ما قالت وما ضَمِنتْ من الطاعة؛ لأنهم أبطنوا الردَّ لا القبول، والعصيانَ لا الطاعة، وإنما ينافقونَ بما يقولونَ ويُظهرون، والتبييتُ: إمّا من البيتوتة؛ لأنه قضاءُ الأمرِ وتدبيرُه بالليل، يقال: هذا أمرٌ بُيِّتَ بليلٍ، وإمّا من أبياتِ الشعر؛ لأنّ الشاعرَ يدبِّرُها ويسوّيها. ﴿وَٱللَّهُ يَكۡتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾: يُثْبتُه في صحائفِ أعمالِهم، ويُجازيهم عليه على سبيلِ الوعيد؛ أو يكتبُه في جملةِ ما يوحي إليك، فيطلعُك على أسرارِهم، فلا يَحسبوا أنّ إبطانَهم يُغني عنهم. ﴿فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ﴾: ولا تحدِّثْ نفسكَ بالانتقامِ منهم، ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ﴾ في شأنهم، فإنّ الله يكفيكَ مَعرَّتَهم، وينتقمُ لكَ منهم إذا قَوِيَ أمرُ الإسلامِ وعزَّ أنصارُه. وقُرِئَ: (بيّت طّائفة) بالإدغامِ وتذكيرِ الفعل؛ لأنّ تأنيثَ الطائفةِ غيرُ حقيقيٍّ، ولأنها في معنى الفريقِ والفَوْج.

[﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ ٨٢]

تَدبُّرُ **الأمرِ: تأمُّلُه** والنظرُ في أدبارِه، وما يؤولُ إليه في عاقبتِه ومنتهاه، ثمّ استُعمِلَ

ساعِدةَ حينَ اختَلفتِ الأنصارُ على أبي بكر، فجاء أبو بكرٍ رَضِيَ الله عنه فما تَرَكَ شيئًا مما كنتُ زَوَّرْتُه، قال أبو زيد[١]: كلامٌ مُزوَّرٌ ومُزوَّق أي: محُسَّن، وقيل: مُهيَّأٌ مقوًّى. من قولِ ابنِ الأعرابي: الزُّورُ: القُوّة، وليس لهُ زُور، أي: قُوةُ رأي[٢]. وفي «النِّهاية» في بابِ الزاي: في حديثِ عُمَر: كنتُ زورتُ في نفسي مقالةً، أي: هيّأتُ وأصلحتُ.

قولُه: (معرَّتهم). النهاية: المَعَرَّة: الأمرُ القَبيحُ المكروهُ والأذى، وهي مَفْعَلةٌ منَ العَرِّ، وأصلُ المَعَرّة: موضعُ العَرِّ، وهو الجَرَب.

قولُه: (وقرئ: «بـيَّت طَّائفةٌ» بالإدغام): قرأ أبو عَمْرٍو وحمزةُ بإدغامِ التاءِ في الطاء، والباقونَ بفَتحِ التاءِ مِن غيرِ إدغام.

قولُه: (تَدَبُّرُ الأمر: تأمُّلُه)، قال المصنِّف: في قولِه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ الآية،

---

(١) الأنصاري، سعيد بن أوس. سبقت ترجمتُه.

(٢) ذكره أبو عُبَيْد في «غريب الحديث» (٣: ٢٤٢).

في كلِّ تأمّل، فمعنى تدبُّرِ القرآن: تأمُّـلُ معانيه وتبصّرُ ما فيه.

﴿لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾: لكانَ الكثيرُ منه مختلفًا متناقضًا، قد تفاوتَ نظمُه وبلاغتُه ومعانيه، فكانَ بعضُه بالغًا حدَّ الإعجاز، وبعضُه قاصرًا عنه يمكنُ معارضتُه، وبعضُه إخبارًا بغيبٍ قد وافقَ المخبرَ عنه، وبعضه إخبارًا مخالفًا للمخبرِ عنه، وبعضُه دالًّا على معنًى صحيحٍ عندَ علماءِ المعاني، ....

فوائد، منها: وجوبُ النظرِ في الحُجَجِ والدَّلالات، وبُطلانُ التقليد، وبُطلانُ قولِ مَن يقول: القرآنُ لا يُفهَمُ المرادُ بظاهرِه، وبُطلانُ قولِ مَن يقولُ[1]: إنَّ المعارفَ الدِّينيةَ ضروريّة، وفيها الدَّلالةُ على صحّةِ القياس، والدَّلالةُ على أنَّ أفعالَ العبادِ ليستْ بخَلْقِ اللّـهِ تعالى لوجودِ التناقُضِ فيها، وفيه نظر.

الراغب: التدبُّر: النظرُ في دُبُرِ الأمورِ وتأمُّلُها، وأصلُه من الدُّبُر، ومنه الدَّبُور، وقد يقالُ ذلك في تأمُّلِ الشيءِ بعدَ حصُولِه، ومعرفةِ خيرِه مِن شرِّه، وصَلاحِهِ مِن فسادِه، كقولِك: تَدبَّرتُ فيما فعَلَ فلانٌ فوجَدتُه سَدِيدًا[2]، وإلى هذا نظَرَ المصنِّفُ في قولِه: «ثُم استعْمِلَ في كلِّ تأمل».

قولُه: (**دالًّا على معنًى صَحيحٍ عندَ علماءِ المعاني**). إنَّما خَصَّ علماءَ المعاني؛ لأنَّ جُلَّ التركيبِ التنزيليِّ واردٌ لا على مقتضَى الظاهر، فمَن لم يُمارِسْ هذا العلمَ وما مُنحَ الفضْلَ الإلهيَّ مِن سَلامةِ فطرةٍ واستقامةِ طبيعةٍ وشِدّةِ ذكاءٍ وصَفاءِ قَريحة: بادَرَ إلى بيانِ الاختلافِ وإظهارِ التناقض، وإذا نظَرَ صاحبُه إليه استَنْبطَ من ذلكَ الاختلافِ معانيَ تُحرَقُ منها الأوهامُ وتُسلَبُ بها العقول. قال السَّجاوَنْدي: الاختلافُ هُو الذي يَرجِعُ بِهِ إليه عيبُ التناقُضِ لا التجَنُّسُ وبَسْطُ وجوهِ المعاني وتشعُّبُ الآراءِ في التفسيرِ والتأويل، وهُو برهانُ الكمال، واختلافُ الجاهلِ فيه لا يؤثِّرُ في كمالِه كما لم يَصِرْ كذِبًا بتكذيبِ الجاهِلين، وقد قال اللّـهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ﴾[3] [هود: ١١٠].

(١) قوله: «لا يُفهَمُ المرادُ بظاهره، وبُطلان قولِ مَن يقول» سقط من (ص).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٤٨)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٣٠٧.

(٣) «عين المعاني» (٤: ١٢٥٣). وقول السجاوندي سقط من (ط).

....

وها نحن نبيِّن لك بلسانهم ما تقتضيه الحالُ في هذا المقام؛ وهو أن «لو» لامتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا دخلتْ على المثبَت جعلتْه منفيًّا وبالعكس، فإذن المعنى: ما وجدوا في القرآن اختلافًا كثيرًا؛ لأنه كان من عند الله، فمن ذهبَ إلى أنّ الوصفَ تخصيصٌ وإثبات للحُكم فيما عدا المذكور؛ التزم الاختلافَ في القليل، لكن غير مخل، كالناسخ والمنسوخ والمتشابه والعامّ والخاصّ ونحو ذلك. قلت: كلّا، إنما يُذهَبُ إلى ذلك إذا لم يوجد للتخصيص فائدةٌ سواه، وهاهنا الكلام في قومٍ مخصوصين في شأن البلاغتين؛ لأنهم تُحدُّوا بهذا القرآن، وعجزوا عن الإتيان بمثله، ومع ذلك تقاعدوا عن الإيمان به، فأنكر عليهم، وقيل في حقهم: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ﴾ الآية، وفائدة الوصف: أنّ الواجبَ من حيثُ الظاهر أن يجدوا اختلافًا كثيرًا؛ لكونهم أكثرَ مِن حصى البطحاء ورِمال الدَّهناء مع كونهم فُرسانَ البلاغة لا يُشَقُّ غبارُهم في ميدان الطراد مع تهالكهم وحِرْصِهم على الدفع بإظهار الاختلاف، فلمّا لم يَظفروا بشيء منه؛ عُلِمَ أنّ القرآن ليس من كلام البَشَر، بل هو من كلام خالقِ القوى والقُدَر، فوجبَ عليهم أن يتدبَّروا في ذلك، ويُظهِروا الإيمانَ به، نحو قولِه تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَوٰٓا أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]، وقولِه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]. هذا وأمّا مِن جهة المعاني: فإنّ قولك: ما وجدوا في القرآن اختلافًا كثيرًا؛ فمن بابِ قوله: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]، وقولِ الشاعر:

على لاحبٍ لا يُهتدى بمَنارِهِ

فيحتمل أن لا يكون ثمة اختلافًا ولا كثرة، وأن يكون اختلافًا غير كثير؛ فدلَّ على الأول اقتضاءُ المقام على ما سبق. ووجهٌ آخر؛ وهو أن يكون في الكلام حذف، أي: يتغافلون، وهم الذين لا يُصطلى بنارهم في المعرفة والفطنة، فلا يتفكّرون في هذا القرآن وأنه مِن عند الله؛ إذْ ليس فيه اختلافٌ قط، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا، فما لهم لا يؤمنون به؟! فتكون الجملة الشرطية معطوفةً على هذا المقدَّر. والله أعلم[1].

---

(١) من قوله: «وها نحن نبين» إلى هنا أثبتناه من (ط).

وبعضُه دالًّا على معنًى فاسدٍ غيرِ ملتئم، فلمّا تجاوبَ كلُّه بلاغةً مُعجِزةً فائتةً لقوى البلغاء، وتناصرَ صحةَ معانٍ وصدقَ إخبار؛ عُلِمَ أنه ليسَ إلّا من عندِ قادرٍ على ما لا يَقدرُ عليه غيرُه، عالمٍ بما لا يعلمُه أحدٌ سواه. فإن قلتَ: أليسَ نحوُ قولِه: ﴿فَإِذَا هِىَ ثُعۡبَانٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٠٧]، ﴿كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾ [النمل: ١٠]؛ ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسۡـَٔلَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]، ﴿فَيَوۡمَئِذٍ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]؛ منَ الاختلاف؟ قلتُ: ليسَ باختلافٍ عندَ المتدبِّرين.

قولُه: (ليس باختلافٍ عندَ المتدبِّرينَ). قال على الأول: إنَّ العَصا كانت عندَ انقلابِها حيّةً صغيرةً، ثُم تَزايَدَ جِرمُها حتَّى صارت ثُعبانًا، فالجانُّ أولُ حالِها والثُّعبانُ مَآلُها، أو كانت في شَخْصِ الثُّعبانِ وسُرعةِ حرَكةِ الجانِّ[١]. وعلى الثاني: إنَّ يومَ القيامةِ يومٌ طويل، وفيه مَواطن، فيُسألونَ في مَواطنَ ولا يُسألونُ في أُخَرَ[٢].

الراغب: إنَّ للإنسانِ هادِيَيْنِ: الشرعَ والعَقْل، أحدُهما أصلٌ للآخَر، فبَيَّنَ تعالى أنَّ الذي أتاكُم به منَ الشَّرعِ لو كان مِن عندِ غيرِ اللّٰـهِ لكان مقتضَى العَقْلِ يُخالِفُه، فلـمّا لم يوجَدْ بينَه وبينَ العقلِ مُنافاةٌ عُلِمَ أنه مِن عندِ الله، فإن قيل: فقد وَرَدَ في الشَّرعِ أشياءُ يقتضي العقلُ خِلافَها، قيل: كلّا، فإنّ جميعَ ما وَرَدَ به الشَّرعُ لا يَنفكُّ مِن وجهَيْن: إمّا شيءٌ يحكُمُ بِهِ العقلُ لكونِه حَسَنًا، مثل: الاشتغالِ بعبادةِ الربِّ مطلقًا، أو يكونُ غيرَ مُهتدٍ إلى معرفتِه لا أنه يَستقبِحُه، فبيَّنَ الشَّرعُ حُسنَه، وذلك كأعدادِ الصَّلواتِ وهَيئاتِها وأركانِها في كونِها عبادةً على وجهٍ دونَ وَجْه، وأمّا أن يأتيَ الشَّرعُ بشيءٍ قد قضَى العقلُ بكونِه قَبيحًا فليسَ بموجود، وبعضُ الناسِ يُصوِّرُ أشياءَ يَنفِرُ الطَّبعُ منها، كعاداتٍ جاريةٍ أو اعتقاداتٍ فاسدة؛ وذلك أنهم لم يُفرِّقوا بينَه وبينَ حُكمِ العقل، وظَنُّوا أنَّ حُكمَ العقلِ حُكمٌ بضدِّ الشَّرعِ كذَبحِ البهائم[٣].

---

(١) انظر: «الكشّاف» (١٠: ١٥٥).

(٢) المصدر السابق (١٥: ١٦٩).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٤٩).

[﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا * فَقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ۚ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴾ ٨٣-٨٤]

هم ناسٌ من ضَعَفةِ المسلمينَ الذينَ لم تكنْ فيهم خبرةٌ بالأحوالِ ولا استبطانٌ

قولُه: (هم ناسٌ مِن ضَعَفة) أي: «هم» في ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ ﴾، وقولُه: «كانوا إذا بَلَغَهم» جملةٌ مبيِّنةٌ ومِن ثَمّ لم يجئْ بالعاطِف، فإن قلتَ: كيف اتصالُ هذه الآيةِ بما قبلَها؟ قلتُ ـ واللهُ أعلم ـ: إنه تعالى لـمّا حَرَّضَ المؤمنينَ على القتالِ بقولِه: ﴿فَلْيُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يَشْرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾ [النساء: ٧٤]، وزادَ التحريضَ ثانيًا بقولِه: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: ٧٥]، وترَقَّى فيه ثالثًا إلى قولِه: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ ﴾ [النساء: ٧٦]، ورَبَّعَ بالتعبيرِ لبعضِ مَن جَبُنَ عنِ القتالِ منَ المؤمنين، وبالَغَ في الردِّ عليه حتَّى بلَغَ إلى أنْ قال: إنّ الآجالَ مقدَّرةٌ والحذَرُ لا يزيدُ في العُمر، والاقتحامُ في الـمَهالِكِ لا يَنقُصُ منه، وكان حديثًا مناسبًا للقضاءِ والقدَر، فاستَطْرَدَ ذكْرَ المنافقينَ القائلينَ بما يُنافي القَدر، وأجابَ عنهم: أنَّ الكلَّ بقضائِه وقدَرِه، وزَجَرهم ونَسَبَهم إلى الجَهْلِ كما سَبَق، ثُم أرشَدَهم إلى التفكُّرِ في النصُوصِ الواردةِ في القرآنِ في ذلكَ بقولِه: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [النساء: ٨٢] عاد إلى حديثِ الذين كَفُّوا وجَبُنوا وأمثالِهم، وعَيَّرَهم بنَوعٍ آخَرَ حيثُ قال: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ﴾، ولـمّا فرَغَ من حديثِهم كَرَّ إلى التحريضِ في القتالِ قائلًا: ﴿فَقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ﴾ مَزيدًا لإلهابِ المؤمنينَ؛ حيثُ خَصَّ رسُولَ الله ﷺ بالخطابِ وبالأمرِ بالقتالِ، وختَمَ به أمرَ المقاتلَةِ والمعامَلةِ معَ أعداءِ الله، ولـمّا أرادَ أن يأخُذَ في شَرْعٍ[1] آخر، وهُو حُسنُ المُعاشَرةِ معَ أولياءِ اللّـهِ ـ وهُو قولُه تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ ﴾ ـ جعَلَ قولَه: ﴿ مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً ﴾

---

(١) في (ط): «مشرع».

للأمور، كانوا إذا بلَغَهم خبرٌ عن سَرايا رَسولِ اللّـهِ ﷺ مِن أمنٍ وسلامة، أو خوفٍ وخللٍ ﴿أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾، وكانت إذاعتُهم مفسدة. ولو رَدُّوا ذلكَ الخبرَ إلى رسولِ اللّـهِ وإلى أُولي الأمرِ منهم وهم كبارُ الصحابةِ البصراءُ بالأمور، **أو الذينَ كانوا يُؤَمَّرون منهم**؛ ﴿لَعَلِمَهُ﴾: لعلِمَ تدبيرَ ما أُخبِرُوا به ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ﴾: **الذينَ يستخرجونَ تدبيرَه** بفطنِهم وتجاربِهم، ومعرفتِهم بأمورِ الحربِ ومكايدِها. وقيل: كانوا يقفونَ من رسولِ اللّـهِ وأولي الأمرِ على أَمْنٍ ووثوقٍ بالظهورِ على بعضِ الأعداء، أو على خَوْفٍ واستشعارٍ فيذيعونَه، فينتشرُ فيبلغُ الأعداء، فتعودُ إذاعتُهم مفسدة. ﴿وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ﴾ وفوَّضوه إليهم، وكانوا كأنْ لم يَسمعوا؛ لَعلِمَ الذينَ يستنبطونَ تدبيرَه كيفَ يُدبِّرونَه وما يأتونَ ويَذرونَ فيه؟ **وقيل: كانوا يسمعونَ من أفواهِ المنافقينَ** شيئًا من الخبرِ عن السّرايا مظنونًا غيرَ معلومِ الصحّةِ فيذيعونَه، فيعودُ

تخلُّصًا إليه؛ لأنَّ الشفاعةَ الحسَنةَ: هي التي رُوعيَ بها حقٌّ، ودُفِعَ بها شَرٌّ، وجُلبَ خيْر، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤].

قولُه: (**أو الذين كانوا يُؤمَّرونَ منهم**) عطفٌ على قولِه: «كُبَراءُ الصَّحابةِ» أي: علماؤهم المجتهدونَ منهم، والوَجْهانِ مَبْنيّانِ على تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩] على ما سَبَق.

قولُه: (﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ﴾: **الذين يَستخرِجونَ تدبيرَه**). **الراغب**: الاستنباط: خروجُ الشيءِ مِن أصلِه كاستنباطِ الماءِ منَ البئر، والجوهرِ منَ المعدِن، وذلك كالإثارةِ في خروجِ التُّراب، واستُعيرَ للحديثِ، ومنهُ النَّبط، لاستنباطِهمُ الأرضَ وعِمارتِها(١)، والآيةُ تقتضي أنْ لا يُقدِمَ الإنسانُ على ما لا يتَحقَّقُ جوازَ الإقدامِ عليه، ولا يقولَ إلَّا عن بَصيرة، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

قولُه: (**وقيل: كانوا يسمَعونَ من أفواهِ المنافقينَ**) عطفٌ على قولِه: «وقيل: كانوا يَقِفونَ

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٥١)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٧٨٨.

ذلكَ وبالًا على المؤمنين، ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ﴾، وقالوا: نسكتُ حتى نسمعَه منهم، ونعلمَ هل هو مما يُذاعُ أو لا يُذاع؟ ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ لعلِمَ صحّتَه وهل هوَ ممّا يُذاعُ أو لا يُذاع؛ هؤلاء المذيعونَ، وهم ﴿ٱلَّذِينَ

مِن رسُولِ الله ﷺ وأُولي الأمر» وهُو عطفٌ على قولِه: «كانوا إذا بَلَغَهم خبرٌ عن سَرايا رسُولِ الله ﷺ». اعلَمْ أنَّ ما ذاعَتْ به ضَعَفةُ المسلمينَ ممَّا يجبُ إخفاؤه: إمّا أن يكونَ من أسرارِ المؤمنينَ أوِ المنافقين، والأولُ: إمّا أن تكونَ الأسرارُ التي سَمِعوها في أمرِ المسلمينَ مِن غيرِهم، أو سَمِعوها منَ الرسُولِ ﷺ وأُولي الأمر.

أمّا المعنى على الوَجْهِ الأولِ: فهُوَ أنَّ الضَّعَفةَ إذا سَمعوا من أمرِ عساكرِ المسلمينَ شيئًا منَ الخيرِ والشرِّ أفشَوْا وأورَثَ ذلك فسادًا في أمرِ المؤمنينَ، فقيل لهم: لو سَكَتوا عن ذلك ولم يُعلِموا سوى الرسُولِ والصَّحابةِ لَتَدارَكوا ذلك بحيثُ لا يؤدِّي إلى الفساد.

وعلى الثاني: أنهم إذا وقَفوا على أحوالِ الرسُولِ ﷺ والصَّحابةِ رِضوانُ اللّٰـهِ عليهم منَ الأمنِ أو الخَوْفِ أظهَروها، وكان ذلك خَلَـلًا في أمورِهم، ولو فَوَّضُوا ذلك إلى الرسُولِ ﷺ وأصحابِه لدَبَّروا وأصلَحوا ذلك الخَلَل.

وعلى الثالث: إذا سَمع النبيُّ ﷺ وأصحابُه منَ المنافقينَ أراجيفَ في سَرايا المؤمنينَ بادَرَتِ الضَّعَفةُ إلى الإشاعةِ ولم يَصبِروا حتَّى يَنظُرَ الرسُولُ ﷺ وأصحابُه: هل هُو ممَّا يُذاعُ أم لا؟

فـ«مِن» في ﴿يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ على الوجهَيْنِ الأوَّليْن: بَيانيَّةٌ تجريدية، وعلى الثالث: ابتدائية؛ ولهذا قال في هذا الوَجْه: «﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ﴾ منَ الرسُولِ وأُولي الأمر، أي: يتلقَّوْنَه ويَستخرِجُونَ عِلمَه مِن جِهتِهم»، فعلى هذا ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ﴾: الضَّعَفة، وعلى الوجهَيْنِ الأوَّليْن: المرادُ بهمُ الرسُولُ ﷺ وكُبراءُ الصَّحابة، فيكونُ مِن وَضْعِ المُظهرَ موضِعَ المُضمَرِ للإشعارِ بالعِلِّية، وفيه تنبيهٌ على عُلوِّ منزلةِ المجتهدين.

قولُه: (هؤلاءِ المُذيعونَ) فاعلُ «لَعَلِم»، وقولُه: «وفَوَّضُوه إليهم»، وقولُه: «وقالوا: نَسكُت» كلاهما مِن عطفِ التفسير.

يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ﴾ من الرّسولِ وأولي الأمر، أي: يتلقَّوْنَه منهم، ويستخرجونَ علمَه من جهتِهم، يقال: أذاعَ السرَّ وأذاعَ به، قال:

أذاعَ به في النّاسِ حتى كأنّهُ ... بعليـاءَ نارٌ أُوقِـدَتْ بثَقُوبِ

قولُه: (وأذاع به). الانتصاف: في اجتماعِ الهمزةِ والباءِ نظر؛ لأنهما تَتعاقَبان، وهُو الذي اقتضَى الزمَخْشَريَّ أن يقول: «فعَلوا بِهِ الإذاعةَ» ليُخرِجَها عنِ الباءِ المُعاقِبةِ للهمزة[١].

الإنصاف: على الأولِ لا تُجعَلُ الهمزةُ للتَّعدِية؛ بل ذاعَ وأذاعَ بمعنًى، ولا يُمنَعُ اجتماعُهما معَ الباءِ نحو: سَرَى بِهِ وأسْرَى به[٢].

وقلت: ويعضدُه قراءةُ مَن قرأ: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] بضمّ الباء، وسيجيء الكلامُ فيه[٣].

وقال أبو البقاء: الألفُ في ﴿أَذَاعُواْ﴾ بدَلٌ من ياء، يقال: ذاع الأمرُ يَذِيعُ، والباءُ زائدة، وقيل: حُمِلَ على معنى: تحَدَّثوا به[٤].

الانتصاف: في هذه الآيةِ تأديبٌ حسَنٌ لَمن يحدِّثُ بكلِّ ما سَمعَ وكفَى به كذِبًا، وخصُوصًا عن مثلِ الأعداءِ الناصِبين[٥].

وقلتُ: نحوُه في الحديث: «كفَى بالمرءِ كذِبًا أن يُحدِّثَ بكلِّ ما سَمع»، أخرَجه مسلمٌ وأبو داود، عَن أبي هريرة[٦].

قولُه: (أذاعَ به في الناس) البيت، قبلَه:

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٤٠).

(٢) «الإنصاف مختصر الانتصاف» ق٥٨/ ب.

(٣) من قوله: «قلت: ويعضده» إلى هنا من (ط) و(ص) و(غ).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٧٦).

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٤٠).

(٦) أخرجه مسلم (٥) وأبو داود (٤٩٩٢).

ويجوزُ أن يكونَ المعنى: **فعلوا به الإذاعةَ** وهو أبلغُ من أذاعوه. وقُرِئَ: (لعَلْمَه) بإسكانِ اللّامِ كقولِه:

فإن أَهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازلٌ   من الأُدْمِ دَبْـرَتْ صفحتاهُ وغاربُهْ

والنَّبَط: الماءُ يخرجُ من البئرِ أوّلَ ما تُحفَر، وإنباطُه واستنباطُه: إخراجُه واستخراجُه، فاسْتُعِيرَ لِما يستخرجُه الرّجلُ بفضلِ ذهنِه من المعاني والتدابيرِ **فيما يُعْضِلُ ويُهِمّ**.

أمِنتُ على السرِّ امْرَأً غيرَ حازمٍ   ولكنه في النُّصْحِ غيرُ مُريبِ[١]

علياءُ: اسمُ موضع، والثَّقوب: ما تُقِبَت به النار.

قولُه: (**فَعَلوا به الإذاعةَ**) يريدُ أنَّ قولَه: ﴿أَذَاعُواْ﴾ على بابِ قولِ الشاعر:

..... يَجرَحْ في عراقيبِها نَصْلي[٢]

جُعِلَ لازمًا، ثم عُوملَ معَه معاملةَ اللازمِ فعُدِّي بالباء، المعنى: جعَلوه مَوضِعًا للإذاعةِ ومكانِها؛ ولهذا قال: «وهُو أبلغُ مِن أذاعوه». ورُوي عن سِيبويه: ظَنَنتُ بكَ ذاك، أي: جعلتُكَ مكانًا للظنّ[٣].

قولُه: (**فإن أَهْجُهُ**) البيت[٤]، يَضجَرْ: مِن ضَجِرَ الرجُلُ بالشيءِ يَضجَر: إذا تَبرَّمَ بِهِ، والبازل: الشابُّ من البعير، والأُدْمُ: البِيض؛ وإنَّما خَصَّها لأنها أرقُّ جُلودًا، يقال: أدبرَتِ العيرُ تُدبر، أي: تَقرَحُ، صفحَتاه، أي: جَانبا[٥] ظهرِه وغارِبِه، يقول: إنْ أَهجُهُ يَضجَرْ كما يَضجَرُ منَ الدَّبَرِ النُّوق.

قولُه: (**فيما يُعضِلُ ويُهِمّ**) نشرٌ للمعاني والتدابير.

---

(١) البيتان لأبي الأسود الدؤلي في «ديوانه» ص٢٠٧.

(٢) لذي الرمَّة في «ديوانه» ص٤٩٠.

(٣) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٤١).

(٤) للأخطل يهجو كعبَ بن جُعَيْل. انظر: «الكامل» للمبّرد (٣: ١٣١).

(٥) في الأصول: «جانبي».

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ وهو إرسالُ الرسولِ وإنزالُ الكتابِ والتوفيق، ﴿لَاتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾: لبقيتم على الكفرِ ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ منكم، أو: إلّا اتباعًا قليلًا.

قولُه: (﴿لَاتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾: لبَقِيتُم على الكُفر ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ منكم، أو: إلَّا اتّباعًا قليلاً)، الأولُ: استثناءٌ من فاعلِ «اتَّبعتُم»، والثاني مِن مَصدرِه.

الانتصاف: في قولِ الزمَخشَريِّ نظَر؛ إذ جَعَلَ الاستثناءَ منَ الجُملةِ التي وَلِيَها بناءً على ظاهرِ الإعراب، ويَفسُدُ المعنى؛ إذ يَلزَمُ منه جَوازُ أن يَنتقلَ الإنسانُ منَ الكفرِ إلى الإيمان، ومنَ اتِّباعِ الشيطانِ إلى معصيتِه؛ وليس للّٰـهِ تعالى عليه فَضْلٌ في ذلك معاذَ الله منه؛ لأنَّ لولا: حرفُ امتناعٍ لوجود، يَدُلُّ على أنَّ امتناعَ اتِّباعِ المؤمنينَ الشَّيطانَ في الكُفرِ إنّما كان لوجودِ فَضْلِ اللّٰـهِ عليهم، فالفضلُ مَنَعَ منَ اتِّباعِ الشَّيطان، فإذا استثنيتَ منها فقد سَلَبتَ تأثيرَ فضلِ اللّٰـهِ في امتناعِ الاتِّباعِ عنِ البعضِ المستثنَى وجعَلتَهم مُستبِدِّينَ باتِّباعِ الإيمانِ وعِصيانِ الشَّيطانِ الداعي إلى الكُفرِ بأنفُسِهم لا بفضلِ الله، كما تقول: لـولا مساعدتي لك لَسُلِبتْ أموالُكَ إلَّا قليلًا، فلا تجعَلُ لمساعدتِك أثـرًا في إبقاءِ القليلِ وإنَّما مَنَنْتَ عليه ببقاءِ تأثيرِ المساعدةِ في أكثرِ مالِه؛ ومِن ثَمّ أعادَ القاضي أبو بكرٍ الاستثناءَ على ما قبلَ الجُملةِ الأخيرة ثُم اتّخَذَها دليلَه في الردِّ على مَن جَزَمَ بعَوْدِ الاستثناءِ إذا تَعقَّبَ، حَمْلًا إلى الجُملةِ الأخيرة[1].

وقال الإمام: ظاهرُ هذا الاستثناءِ يُوهِمُ أنَّ ذلك القليلَ وقَعَ لا بفضلِ اللّٰـهِ ولا برحمتِه، ومعلومٌ أنَّ ذلك مُحال؛ فعندَ ذلك اختَلَفَ المفسِّرون، قيل: الاستثناءُ راجعٌ إلى قولِه: ﴿أَذَاعُوا۟﴾، فالتقدير: إذا جاءهم أمرٌ منَ الأمنِ أوِ الخوفِ أذاعوا بِهِ إلَّا قليلًا، فأخرَجَ مِن هذه الإذاعةِ بعضَهم، قيل: راجعٌ إلى قولِه: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ إلَّا القليل، قال الفَرّاءُ والمُبرِّد: القولُ الأول أَوْلى؛ لأنَّ ما يُعلَمُ بالاستنباطِ فالأقلُّ يَعلَمُه والأكثرُ يَجهَلُه، وقيل: الاستثناءُ متعلِّقٌ بقولِه: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَاتَّبَعْتُمُ﴾؛ لأنَّ حرفَ الاستثناءِ إلى ما يَلِيه ويتّصلُ به أَوْلى؛ فهذا القولُ لا يتمشَّى إلَّا إذا فَسَّرنا الفضلَ والرحمةَ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٤٢).

لـمّا ذكَرَ في الآيِ قبلَها تثبُّطَهم عن القتال، وإظهارَهم الطاعة، وإضمارَهم خلافَها؛

بشيءٍ خاصّ، وفيه وَجْهان، الأولُ: وهُو قولُ جماعة من المُفسِّرين: إنَّ المرادَ بفضلِ اللّـهِ ورحمتِه إنزالُ القرآنِ وبعثةُ محمدٍ ﷺ، المعنى: لولا بَعْثَةُ محمدٍ وإنزالُ القرآنِ لاتَّبعتُمُ الشيطانَ وكفرتُم باللّـهِ إلَّا القليلَ منكم، فإنّهم ما تَبِعُوا الشيطانَ وما كفروا، مثلَ قُسِّ ابن سَاعدَة وورَقَةَ بنِ نَوْفَلٍ وزَيدِ بنِ عَمْرو بنِ نُفَيْل. وثانيهما: ما ذكَرَ أبو مسلم، وهُو أنَّ المرادَ بفضلِ اللّـه ورحمتِه النُّصرةُ والمَعُونة، المعنى: لولا حصولُ النُّصرةِ والظَّـفَرِ على سبيلِ التتابعُ لاتَّبعتُمُ الشيطانَ وتَركتُمُ الدِّينَ إلَّا القليلَ منكم، وهُم أهلُ البصائرِ النافذةِ والعزائمِ المتمكِّنةِ مِن أفاضلِ المؤمنينَ الذينَ يَعلَمونَ أنه ليس مِن شَرْطِ كونِ الدِّينِ حقًّا حصولُ الدولةِ في الدنيا، أو باطلًا الانكسارُ والانهزام؛ بل مَدارُ الأمرِ في كونِه حقًّا أو باطلًا على الدليل. وهذا أحسَنُ الوجوهِ وأقربُها إلى التحقيق(١).

وقلتُ: يشهَدُ للقولِ الأوّلِ مِن هذَيْنِ القولَيْنِ قولُه تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٨٠] وقولُه تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾، وللقولِ الثاني قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾، وبعدَه: ﴿فَقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾. وأما كلامُ المصنِّفِ فلا يُمكنُ تصحيحُه لتقييدِه بالتوفيق.

قولُهُ: (لـمّا ذكَرَ في الآيِ قبلَها تثبُّطَهم عنِ القتال) وهي قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٧] الآيات، وسبيلُ هذه الآيـةِ والفـاءِ في ﴿فَقَٰتِلْ﴾ معَ الآياتِ السابقةِ سبيلُ الفاءِ في قولِه: ﴿فَلْيُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يَشْرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ﴾ [النساء: ٧٤] معَ ما قبلَه، وهُو قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ...﴾ الآية [النساء: ٧٢]، لكنّ هذا الخطابَ معَ الرسُولِ ﷺ وذلك معَ المؤمنينَ كما سَبَق. وقال الزجّاج: الفاءُ في ﴿فَقَٰتِلْ﴾ جوابُ قولِه: ﴿وَمَن يُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ الآية [النساء: ٧٤]، ويجوزُ أن يكونَ متّصلًا بقولِه تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٥] أي: أيُّ شيءٍ لكم في تَرْكِ القتال؟ ﴿فَقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، فأمَرَه بالجهادِ ولو قاتَلَ وحدَه؛ لأنه

(١) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٥٥)، وانظر كلامَ الفرّاء في كتابه «معاني القرآن» (١: ٢٧٩).

قال: ﴿فَقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ إن أفردوكَ وتركوكَ وحدَكَ ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَ﴾: غيرَ نفسِكَ وحدَها أن تقدِّمَها إلى الجهاد، فإنَّ اللهَ هو ناصرُكَ لا الجنود، فإن شاءَ نصرَكَ وحدَكَ كما ينصرُكَ وحولَكَ الألوف. وقيل: دعا الناسَ في بدْرِ الصغرى إلى الخروج، وكان أبو سفيانَ واعدَ رسولَ اللّـهِ اللقاءَ فيها، فكرِهَ بعضُ النّاسِ أن يَخرجوا؛ فنزلت، فخرجَ وما معه إلّا سبعون ولم يلْوِ على أحد، ولو لم يتْبَعْه أحدٌ لخرجَ وحدَه. وقُرِئَ: (لا تُكلَّفْ) بالجزمِ على النهي، و(لا نكلِّفُ) بالنونِ وكسرِ اللام، أي: لا نُكلِّفُ نحن

ضَمِنَ له النصرَ، ورُوي عن أبي بكرٍ الصِّدِّيق رَضِيَ اللّـهُ عنه في الرِّدَّةِ قال: لو خالفَتْني يميني جاهَدتُها بشِمالي[١].

الراغب: إن قيل: كيف قال: ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَ﴾ وقد بُعِثَ لتكليفِ الناس؟ قيل: لم يَعْنِ بالتكليفِ الاستدعاءَ الذي رُشِّحَ له؛ بل للتحريضِ وتحريضِ الناسِ على الخروجِ معَه، ألا ترى أنه قال: ﴿وَحَرِّضِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾؟ وهذه الآيةُ تقتضي أنَّ على الإنسانِ أن لا يَنِيَ في نُصرةِ الحقِّ وإن تفرَّد[٢]. وقال بعضُ العارفين: مَن طلَبَ رفيقًا في سُلوكِ طريقِ الحقِّ فلقلّةِ يقينِه وسُوءِ معرفتِه، فالمُحقِّقُ للسعادةِ والعارفُ بالطريقِ إليها لا يُعرِّجُ على رفيقٍ ولا يُبالي بطُولِ طريق، فمَن خَطَبَ الحسناءَ لم يُغْلِه المَهْرُ[٣].

قولُه: (غَيْرَ نفسِك وحدَها) لم يُرِدْ به أنَّ «إلّا» هنا بمعنى: غير؛ بل إنَّها منَ الاستثناء المُفرَّغ وفيه معنى الحَصْر؛ ولهذا أكَّدَه بقولِه: «وحدَها» أي: لا تُكلَّفُ شيئًا إلّا أن تُقدِّمَ نفسَك إلى الجهاد، وقولُه: «أن تُقدِّمَها للجهاد» بيانٌ لقولِه: «غير نفسِك».

قولُه: (لم يَلوِ على أحد). الأساس: ومَرَّ لا يَلوِي على أحد: لا يُقيمُ عليه ولا يَنتظرُه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٨٤).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٥٦).

(٣) هذا منتزع من قولِ أبي فراس الحمداني:

تهونُ علينا في المعالي نفوسُنا ... ومن خَطَبَ الحسناءَ لم يُغْلِهِ المَهْرُ

انظر: «الديوان» ص٢١٤.

إلّا نفسَكَ وحدَها. ﴿وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: وما عليكَ في شأنهم إلّا التحريضُ فحسب لا التعنيفُ بهم. ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾: وهم قريشٌ، **وقد كَفَّ بأسَهم**، فقد بدا لأبي سفيانَ وقال: هذا عامٌ مُجدب، وما كانَ معَهم زادٌ إلّا السَّويق، ولا يَلْقَوْنَ إلّا في عامٍ مُخْصبٍ فرجعَ بهم. ﴿وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا﴾ من قريشٍ ﴿وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾: تعذيبًا.

[﴿مَّن يَشْفَعْ شَفَـٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن يَشْفَعْ شَفَـٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتًا﴾ ٨٥]

الشفاعةُ الحسنةُ: هي التي رُوعِيَ بها حقُّ مسلم، ودُفِعَ بها عنه شرّ، أو جُلِبَ إليه خيرٌ، وابتُغيَ بها وجهُ الله، ولم تُؤخَذْ عليها رِشوة، وكانت في أمرٍ جائزٍ، لا في حدٍّ من حدودِ الله، ولا في حقٍّ من الحقوق، والسيئةُ: ما كانَ بخلافِ ذلك. وعن مسروقٍ أنه شفعَ شفاعةً فأهدى إليه المشفوع له جاريةً فغضبَ وردَّها، وقال: لو علمتُ ما في قلبكَ لما تكلّمتُ في حاجتك، ولا أتكلّم فيما بَقِيَ منها. وقيل: الشفاعةُ الحسنةُ هي الدّعوةَ للمسلم؛ لأنها في معنى الشفاعةِ إلى الله. وعن النبي: «**من دعا لأخيه المسلم** بظهرِ الغيبِ استُجيبَ له؛ وقالَ له المَلَكُ: ولكَ مثلُ ذلك»؛ **فذلكَ النصيب**. والدعوةُ

قولُه: (**وقد كَفَّ بأسَهم**) أتَى بقولِه: «قد» للتحقيق، مشيرًا بهِ إلى أنَّ ﴿عَسَى﴾ استُعمِلَ للتحقيق. قال الزّجاجُ: «عسى» في اللغةِ للطمَع، والطمعُ والإشفاقُ منَ اللّـهِ تعالى واجبٌ، كأنّه قال: إنَّ اللّـهَ سيَكُفُّ بأسَ الذين كفروا.

قولُه: (**مَن دَعَا لأخيه**) وفي روايةٍ لمسلم، عن أبي الدرداء، أنه سَمعَ النبيَّ ﷺ يقولُ: «ما مِن عبدٍ يَدعو لأخيه بظَهْرِ الغَيْبِ إلّا قال المَلَكُ: ولكَ بمِثل»[1]، والظَّهرُ قد يُزادُ في مثلِ هذا إشباعًا للكلامِ وتمكينًا، قالهُ صاحبُ «النّهاية».

قولُـه: (**فذلك النَّصيبُ**) يريـدُ أنَّ معنـى النَّصيبِ في قولِـه: ﴿يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا﴾

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٧٣٢).

على المسلمِ بضدِّ ذلك. ﴿مُّقِيتًا﴾: شهيدًا حفيظًا، وقيل: مقتدرًا، وأقاتَ على الشيء قال الزبيرُ بنُ عبدِ المطلب:

وذي ضِغْنٍ نَفَيْتُ السّوءَ عنهُ ... وكنتُ علـى إسـاءتِهِ مُقيتا

هذا المذكور، وفيه أنَّ معنى الكِفْلِ بضِدِّ ذلك؛ ولذلك قال: «والدَّعوةُ على المسلمِ بضِدِّ ذلك».

الراغب: فإن قيلَ: فلمَ فَرَّقَ بينَهما فقال في الحَسنة: ﴿نَصِيبٌ﴾، وفي السيئة: ﴿كِفْلٌ﴾؟ قيل: يجوزُ أنه لـمّا كان النصيبُ يقال فيما يَقِلُّ ويَكثرُ، والكِفلُ لا يقالُ إلّا في المِثلِ، جاء في السيِّئة بلفظِ الكِفْل؛ تنبيهًا على معنى المماثلة، وإشارةً إلى ما قال: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وقد قيل: الكِفْلُ أكثرُ ما يقالُ في الشيءِ الرَّديء، فنبَّه بلفظِه على ذلك تنبيهًا على قولِه: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، فإن قيل: فقد قال: ﴿يُؤۡتِكُمۡ كِفۡلَيۡنِ مِن رَّحۡمَتِهِۦ﴾ [الحديد: ٢٨] وليس ذلك بمذموم، قيل: إنّه عنَى هاهنا بالكِفْلَيْن: الكِفْليْنِ مِن رحمتِه يتكفَّلانِ بِهِ منَ العذاب، فضارَعَ اللفظان والمعنَيانِ مختلفان، فلـمّا حَثَّ اللهُ تعالى في الآيةِ المتقدِّمةِ على تكليفِ ما أمَرَه وتحريضِ المؤمنينَ ورجائِهِ الظفَرَ بالكُفّار، بيَّن هاهُنا أنَّ مَن أعان غيرَه في فعلٍ حَسَنٍ فَلَهُ نصيبٌ في ثوابِه، وإن أعانَه في فعلٍ سيئ فَلَهُ كِفلٌ منه(١).

وقلتُ: في الآيةِ حثٌّ على الشَّفاعةِ الحَسنةِ في حقِّ الإخوانِ رجاءَ الثواب؛ ولهذا قال الشاعر:

ومَن يُفرِدِ الإخوانَ فيما يَنوبُهمْ ... تُصِبْهُ الليالي مرةً وهْوَ مفرَدُ(٢)

قولُه: (وذي ضِغْنٍ) البيت(٣)، الضِّغْن: الحِقد، يقول: رُبَّ ذي ضِغْنٍ عليَّ كفَفْتُ السوءَ عنهُ معَ القُدرة.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٦٠).

(٢) البيتُ لأبي الشَّمردل كما في «محاضرات الأدباء» للراغب الأصفَهاني (١: ١٢٥).

(٣) وقيل: هو لأبي قيس بن رفاعة.

وقالَ السَّمَوْأَل:

أَلِيَ الفضــلُ أمْ عليَّ إذا حُو سِبْتُ إني على الحسابِ مُقيتُ

واشتقاقُه من القُوت؛ لأنه يُمسكَ النفسَ ويحفظُها.

[﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَسِيبًا﴾ ٨٦]

الأحسنُ منها أن يقول: وعليكم السّلامُ ورحمةُ الله، إذا قال: السّلام عليكم،

قولُه: (ألِي الفضلُ أم علي) البيت، قبلَه:

ليتَ شِعري ـ وأشعُرَنَّ ـ إذا ما قَرَّبوها منشــورةً ودُعِيتُ[1]

وأشعُرنّ: جملةٌ معترِضة، قرَّبوها منشورة: عبارةٌ عنِ الصُّحُف، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠] ودُعيتُ: أي: حين يدعى كُلُّ أُناسٍ بإمَامِهِم، وقولُه: «إنّي على الحسابِ مقيتُ» جُملةٌ أخرى وقَعَت سادّةً مسَدَّ معمولَيْ «ليتَ شِعري»، وعُلِّقت بهمزةٍ مقدَّرةٍ يدُلُّ عليها قولُه: «أَلِيَ الفضلُ».

قولُه: (واشتقاقُه منَ القُوت). قال الزجَّاج: ﴿مُّقِيتًا﴾: مشتَقٌّ من القُوت، يُقال: قُتُّ الرجُلَ أقُوتهُ قَوتًا: إذا حَفِظتَ نفْسَه بما يَقُوتُه، والقُوتُ: اسمٌ لذلك الشيءِ الذي يُحفَظُ به النفسُ، واللـهُ الحَفِيظُ؛ لأنَّه تعالى يُعطي الشيءَ على قَدَرِ الحاجةِ منَ الحِفظ[2].

قولُه: (الأحسنُ منها أن يقولَ: وعليكمُ السلام)، فَسَّر التحيَّةَ بالسلامِ لكونِه سببًا للحياة، ثُم عُبِّرَ عنهُ بها عُرفًا.

الراغب: التحيّةُ مِن قولِهم: حَيّا اللّـهُ فلانًا، أي: جعَلَ له حياةً، وذلك إخبارٌ ثُم يُجعَلُ دُعاءً، ثُم يُقال: وحَيَّا فلانٌ فلانًا: إذا قال له ذلك وحَكَم به، كما يقال: أَضْلَلْتُ فلانًا

---

(١) البيتان للسمَوْأل بن عادياء اليهودي في «ديوانه» ص٦.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٨٥).

وأن يزيد: وبركاتُه، إذا قالَ: ورحمةُ الله. ورُوِيَ: أنّ رجلًا قالَ لرسولِ اللّـهِ ﷺ: السّلام عليك، فقال: «وعليكَ السّلامُ ورحمةُ الله». وقالَ آخر: السّلامُ عليكَ ورحمةُ الله، فقال: «وعليكَ السّلامُ ورحمةُ اللهُ وبركاتُه»، وقالَ آخر: السّلامُ عليكَ ورحمةُ اللّـهِ وبركاتُه، فقال: «وعليك» فقالَ الرجل: نقصتني، فأينَ ما قالَ الله؟ وتلا الآية، فقال: «إنكَ لم تترك لي فضلًا فرددتُ عليكَ مثلَه». ﴿أَوْ رُدُّوهَآ﴾: أو أجيبوها بمثلِها، وردُّ السّلامِ ورَجْعُه: جوابُه بمثلِه؛ لأنّ المجيبَ يردُّ قولَ المسلِّمِ ويكرِّرُه، **وجوابُ التسليمةِ واجب**، وعن أبي يوسفَ: مَنْ قالَ لآخرَ: أَقْرِئْ فلانًا السّلامَ، وجبَ عليه أن يَفعل. وعن النَّخَعيّ: السّلامُ سنّةٌ **والردُّ فريضة**، وعن ابن عبّاس: الردُّ واجب، وما مِن رجلٍ يمرُّ على قومٍ مسلمينَ فيسلِّمُ عليهم ولا يردُّونَ عليه، إلّا **نزَعَ عنهم روحُ القدس**، وردّتْ عليه الملائكة. ولا يُرَدُّ السّلامُ في الخطبةِ وقراءةِ القرآنِ جَهْرًا، وروايةِ

وأرشَدتُه، إذا حَكَمتَ بذلك. وأصلُ التحيّةِ منَ الحياة، ثُم يقالُ لكلِّ دعاءٍ: «تحيةٌ»، لكونِ جميعِه غيرَ خارجٍ عن كونِه حياةً أو سببَ حياة: إمّا دُنيويّة وإمّا أُخرويّة.

وإن قيل: على أيِّ وجهٍ جُعَلَ قولُهم: «السلامُ» تحيّةُ الملتقِيَيْنِ؟ قيل: السلامُ والسِّلْمُ واحد، بدليلِ قولِه: ﴿فَقَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌۚ﴾ [الذاريات: ٢٥]، ولمّا كان المُلتقيانِ من الأجانبِ قد يَحذَرُ أحدُهما الآخَرَ؛ استعمَلَ هذه اللفظةَ تنبيهًا من المخاطِب أني[1] بَذَلْتُ لك ذلك وطَلبتُه منك، ونَبَّه المجيبَ إذا قال: وعليك السلامُ على نحوِ ذلك، ثُم صار ذلك مستعمَلًا في الأجانبِ والأقاربِ والأعادي والأصادقِ، تنبيهًا أني أسألُ اللّـهَ ذلك لك[2].

قولُه: (وجَوابُ التسليمةِ واجب) ثم قولُه: (والردُّ فريضة)، يدُلُّ على أنَّ الفَرضَ والواجبَ سِيّان.

قولُه: (نزَعَ عنهم رُوحُ القُدُس). النِّهاية: أصلُ النَّزْعِ: الجَذْبُ والقَلْع، ومنهُ نزَعَ القوسَ: إذا جَذَبَها، قيل: معناه: نزَعَ التأييدَ والتوفيقَ والبرَكة، ورُوحُ القُدُس: جِبريل، ومنه

---

(١) قوله: «أني» سقط من (م) و(غ)، والمثبت من (ص) و(س).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٦٦)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٢٧٠.

الحديثِ، وعندَ مذاكرةِ العلمِ، والأذانِ، والإقامة. وعن أبي يوسف: لا يُسلِّمُ على لاعبِ النردِ والشَّطرنجِ، والمغنّي، والقاعدِ لحاجتِه، ومطيّرِ الحمامِ، والعاري من غيرِ عُذرٍ في حمّامٍ أو غيرِه. وذَكَرَ الطحاويُّ أنّ المستحبَّ ردُّ السّلام على الطهارة. **وعن النبيِّ ﷺ أنه تيمَّمَ لردِّ السّلام.** قالوا: ويُسلِّمُ الرَّجلُ إذا دَخل على امرأتِه، ولا يُسلِّم على أجنبيّة، **ويُسلِّمُ الماشي على القاعد**، والراكبُ على الماشي، وراكبُ الفَرسِ على راكبِ الحمار، والصَّغيرُ على الكبير، والأقلُّ على الأكثر، وإذا التَقَيا ابتَدَرا. وعن أبي حَنيفة: لا يُجْهَرُ بالردِّ. يعني: الجَهْرَ الكثير. وعن النبيِّ ﷺ: «**إذا سَلَّم عليكم أهلُ الكِتابِ فقولوا: وعليكم**»، أيْ: وعليكم ما قلتُم؛ فإنهم كانوا يقولون: السَّامُ عليكم.

ما جاء في حديثِ عائشةَ رضي الله عنها لحسَّانَ: «إنّ رُوحَ القُدُسِ لا يزالُ يؤيِّدُك ما نافَحتَ عنِ اللّـهِ ورسُولِه»[1]. أي: إنّ شِعرَك الذي تُنافحُ به عنِ اللّـهِ وعن رسُولِه يُلهِمُكَ المَلَكُ سبيلَه، نافَحَ أي: دافَع، والمنافَحةُ والمكافَحَة: المُدافَعَةُ والمُضارَبة.

قولُه: (**وعن النبي ﷺ: أنه تيَمَّم لردِّ السلام**) عن أبي الجُهَيْم قال: أقبَلَ رسُولُ الله ﷺ منَ الغائط، فلقِيَه رجلٌ فسَلَّم عليه فلم يَرُدَّ عليه حتَّى أقبَلَ على الحائط، فوَضَعَ يدَه على الحائطِ ثُم مَسَح وجهَه ويَديْه، ثُم رَدَّ على الرجُلِ السلام، رواه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما[2].

قولُه: (**ويُسلِّمُ الماشي على القاعد**) عن أبي هريرة، قال: قال رسُولُ اللّـهِ ﷺ: «يُسلِّمُ الراكبُ على الماشي، والماشي على القاعد، والقليلُ على الكثير»، أخرَجَه الشَّيخانِ والترمذيُّ وأبو داود[3].

قولُه: (**إذا سَلَّمَ عليكُم أهلُ الكتاب**) عن عُمر، أن رسُولَ الله ﷺ قال: «إذا سَلَّمَ عليكمُ اليهودُ فإنّما يقولُ أحدُهم: السامُ عليك، فقُل: وعليك»، أخرَجَه الشَّيخانِ وأبو داودَ والترِّمذي[4].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٧) ومسلم (٣٦٩) وغيرهما.

(٣) أخرجه البخاري (٦٢٣٢) ومسلم (٢١٦٠) وأبو داود (٥٢٠١) والترمذي (٢٧٠٤).

(٤) أخرجه البخاري (٦٢٥٧) ومسلم (٢١٦٥) وأبو داود (٥٢٠٦) والترمذي (٢٧٠٢).

ورُوِيَ: «لا تَبتدِئ اليهوديَّ بالسَّلام، وإن بدأكَ فقُلْ: وعليك»، وعن الحَسَن: **يجوزُ أن تقولَ للكافر: وعليكَ السَّلام**، ولا تَقُلْ: ورحمةُ الله؛ فإنها استغفارٌ. وعن الشَّعْبيِّ:

ورَوَوْا عن أنس، أن النبيَّ ﷺ قال: «إذا سَلَّمَ عليكم أهلُ الكتابِ فقولوا: وعليكم»[1]، قالَ صاحبُ «الجامع»: السام: الموت[2]. قال الخَطّابي: عامةُ المحدِّثين يَروونَ هذا الحديثَ بإثباتِ الواوِ في «وعليكم»، وكان سُفيانُ بنُ عُيَينةَ يَرويه بغيرِ واو، وقال: هُو الصَّواب؛ لأنه إذا حَذَفَ الواوَ صار قولُهم الذي قالوهُ بعَيْنِه مَردودًا عليهم خاصّة، وإذا أثبَتَ الواوَ وقَعَ الاشتراكُ معَهم والدخولُ فيما قالوه؛ لأنَّ الواوَ تَجمعُ بينَ الشيئين[3].

وقلت: رَوَينا في «صَحيح البخاريِّ» من عدةِ نُسَخ مقروءة، عن أنسِ بن مالكٍ رَضِيَ اللهُ عنه، قال: مَرَّ يهوديٌّ برسُولِ الله ﷺ، فقال: السامُ عليك، فقال رسُولُ الله ﷺ: «وعليك»، قال رسُول الله ﷺ: «أتَدرُونَ ما يقول؟ قال: السامُ عليك»، قالوا: يا رسُولَ الله، ألا نَقتُلُه؟ قال: «لا، إذا سَلَّمَ عليكم أهلُ الكتابِ فقولوا: وعليكم»[4] في المَوضِعَينْ بالواو، وقد تكـرَّرَ أنّ بدخولِ الواوِ العاطفةِ قد تُقطَعُ عن ما عُطِفَت عليه لإفادةِ العمومِ بحسَبِ اقتضاءِ المقام، فيُقدَّر: عليكَ اللعنةُ وعليكَ الغضَبُ وعليكَ السامُ ونحوُها، يؤيِّدُه ما رَوَينا أيضًا في «الصَّحيح» عن عائشةَ قالت: استَأذَنَ رَهْطٌ منَ اليهودِ على النبيِّ ﷺ، فقالوا: السامُ عليك، فقلتُ: بل عليكمُ السامُ واللعنة، فقال: «يا عائشة، إنَّ اللّـهَ عزَّ وجلَّ رَفيقٌ يحبُّ الرِّفْقَ بالأمرِ كلِّه»، قلت: أولم تسمَعْ ما قالوا؟ قال: «قلتُ: وعليكم»[5] يُريد ـ واللهُ أعلم ـ أنّي قلتُ ما قلتِ وزِدتُ عليهِ لكنْ بالرِّفْق.

قولُه: (**يجوزُ أن تقولَ للكافر: وعليكَ السلام**). **الراغب**: قيل: حَقُّ مَن يُؤتى شيئًا أن يُؤتيَ مِثلَه وأحسَنَ منه، والسلامُ هاهنا السِّلْمُ، وهُو أصلُه، قال: وهذا أمرٌ منه تعالى أنَّ مَن

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٥٨) ومسلم (٢١٦٣) وغيرهما.

(٢) «جامع الأصول» (٦: ٦١٠).

(٣) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٤: ١٥٤).

(٤) أخرجه البخاري (٦٩٢٦) وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (١٢٤٥٠).

(٥) أخرجه البخاري (٩٦٢٧) ومسلم (٢١٦٥).

أنه قال لنَصْرانيٍّ سلَّمَ عليه: وعليكَ السّلامُ ورحمةُ الله، فقيلَ له، فقالَ: أليسَ في رَحْمةِ اللّـهِ يَعيش؟ **وقد رخَّصَ بعضُ العلماءِ في أن يُبْدأ أهلُ الذمَّةِ بالسَّلام** إذا دَعَتْ إلى ذلك حادثةٌ تُحْوِج إليهم، ورُوِيَ ذلك عن النَّخَعيِّ. وعن أبي حَنيفة: لا تَبْدَأْه بالسّلام في كتابٍ ولا غيرِه. وعن أبي يوسفَ: لا تُسلِّمْ عليهم ولا تصافِحْهم، وإذا دخلتَ فقل: السّلامُ على من اتَّبعَ الهُدى، ولا بأسَ بالدُّعاءِ له بما يُصلِحُه في دنياه. ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ أي: يُحاسِبُـكم على كلِّ شيءٍ من التَّحيَّة وغيرِها.

[﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۗ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا
ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۗ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾ ٨٧]

﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: إمّا خبرُ مبتدأٍ، وإمّا اعتراض، والخبرُ ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾، ومعناه: ﴿ٱللَّهُ﴾ ـ واللّـهِ ـ ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾، ....

بَذَلَ لكمُ السلامَ منَ الكُفّارِ ـ بأنْ يَرُومَ الدخولَ في الشَّرعِ ـ فابذُلوا له، كقولِه تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١] وأمَرَه بأنْ يَرُدَّ على باذِلِها مِثلَها، وذلك بأنْ يَبذُلَ له الأمانَ ممَّا خافَه أو أكثرَ منه، بأنْ يُبينَ أنَّ له ما لهُ وعليه ما عليه منَ النُّصرةِ والمُوالاة[١].

قولُه (**وقد رَخَّصَ بعضُ العلماءِ في أن يُبدأ أهلُ الذِّمة بالسلام**)[٢]. رَوَينا عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللّـهُ عنه، أنَّ رسُولَ الله ﷺ قال: «لا تبدَؤوا اليهودَ ولا النَّصارى بالسلام، وإذا لقِيتُم أحدَهم في طريقٍ فاضطرُّوه إلى أضيَقِه»، أخرجَه مسلمٌ وأبو داودَ والتِّرمذي[٣].

قولُه: (﴿ٱللَّهُ﴾ ـ واللّـهِ ـ ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾) فالقَسَمُ معَ جوابِه خبرُ ﴿ٱللَّهُ﴾، تأويلُه ما مضَى في قولِه: ﴿لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢].

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٧٠).

(٢) انظر: «زاد المعاد في هدي خير العباد» لابن قيّم الجوزية (٢: ٤٢٥) حيث استقصى الخلافَ المنصوبَ بين السلفِ والخلَفِ في هذه المسألة.

(٣) أخرجه مسلم (٢١٦٧) وأبو داود (٥٢٠٥) والترمذي (٢٧٠١).

أي: ليحشرنَّكم إليه. والقِيامةُ والقِيام كالطِّلَابةِ والطِّلاب، وهي: قيامُهم مِنَ القبور، أو قيامُهم للحساب، قال اللهُ تعالى: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين: ٦]. ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾؛ **لأنه عزَّ وعَلا صادقٌ لا يجوزُ عليه الكَذِب**؛ وذلك أنّ الكذبَ **مستقلٌّ بصارفٍ** عن الإقدامِ عليه وهو قُبْحُه، ....

قولُه: (أي: ليَحشُرَنَّكم إليه)، قال أبو البقاء: ﴿إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾، قيل: التقديرُ: في يوم القيامة، وقيل: هِيَ على بابِها، أي: لَيَجمَعنَّكُم منَ القبور، فعلى هذا يجوزُ أن يكونَ حالًا، أي: يَجمَعنَّكم مُفْضينَ إلى حسابِ يومِ القيامة[1].

والمصنِّفُ ما ذهبَ إلى الحالِ ولا إلى التضمين؛ بل سلَكَ فيه طُرُقَ المجازِ بحسَبِ مقتضَى التركيب، فإنّ القَسَم في قولِه: «واللّـهِ لَيَجمعنَّكم إلى يوم القيامة» يوجبُ اضطرارَ الناسِ إلى أن يَجتمعوا فيه، وهو معنَى «لَيَحشُرَنَّكم إليه» أي: يَضطرُّكم إلى المَحشَر، قال في «الأساس»: حشَرَتِ السَّنَـةُ الناسَ: أهبَطَتْهم إلى الأمصار.

قولُه: (**لأنَّه عزَّ وعلا صادِقٌ**) تعليلٌ لمعنى المبالغة الذي يُعطيه قولُه: ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾، وذلك مِن تخصيص اسمِه الجامع، و«مَن» الاستفهاميّةُ وبناءُ أفعَلَ لمُطلَقِ الزيادة، يعني أنّ مَنِ اسمُه اللّـهُ كيف يجوزُ عليه الكذِب؟ لأنّه كاملٌ في ذاتِه منزَّهٌ عنِ النقائص، والكذِبُ نقيصةٌ فبينهما تناف.

قولُه: (**مستقِلٌّ بصارِف**). قال الجوهري: يقالُ: أَقَلَّ الجَرَّةَ: أطاق حَمْلَها. **النِّهاية**: وفي حديثِ العباس: «فحَثَا في ثَوبِه ثم ذهبَ يُقِلُّه فلم يستَطِعْ»[2]. يقال: أَقَلَّ الشيءَ يُقِلُّه: إذا رفَعَه وحَمَلَه، وقال: الاستقلالُ بمعنى الارتفاعِ والاستبداد، فقولُه: «مُستقِلٌّ بصارِف» أي: مُستبِدٌّ بما يَصرِفُ القائلَ عنِ الإقدامِ عليه وهُو قُبحُه، أي: قُبحُه وحدَه يَصرِفُ الكذّابَ عن التكلُّم به.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢١) من حديثِ أنسٍ رضي الله عنه.

ووجهُ قبْحِه الذي هو كونُه كَذِبًا وإخبارًا عن الشيءِ بخلافِ ما هو عليه، فمَن كَذَبَ لم يكذبْ إلّا لأنه محتاجٌ إلى أن يكذبَ؛ ليَجُرَّ منفعةً أو يدفعَ مضرَّة، أو هو غنيٌّ عنه، إلّا أنه يجهلُ غِناه، أو جاهلٌ بقُبْحِه، أو هو سَفيهٌ لا يَفْرُقُ بين الصِّدقِ والكذبِ في إخبارِه، ولا يُبالي بأيِّهما نَطَق، وربَّما كانَ الكذبُ أحلى على حَنَكِه من الصِّدق. وعن بعضِ السُّفهاء: أنه عُوتِبَ على الكذب، فقال: **لو غَرْغَرَتْ لَهَواتُك** به ما فارقتَه. وقيلَ لكذّاب: هل صَدَقْتَ قطُّ؟ فقال: لولا أني صادقٌ في قولي: لا، لقلتُها. فكانَ الحكيمُ

قولُه: (ووجهُ قُبحِه) مبتدأ، والخبرُ: الموصُولُ معَ صِلتِه، والضميرُ المرفوعُ في الصِّلةِ عائدٌ إليه، أو يقال: إنَّ الموصُولَ مُقحَم، كقراءةِ مَن قرأ: «الذينَ مَن قبلكم»، قال: أقحَمَ الموصُولَ الثاني منَ الأولِ وصِلتَه، وفي بعض النُّسَخ: «وَجهُ قُبحِه هُو كونُه كذبًا» وهُو الوجهُ، وقيل: ووَجهُ قُبحِه، معطوفٌ على قوله: «قبحُه»، ودل الموصول على هذا؛ أي: الصارفُ هو قبحُه ووجهُ قبحِه أي: سببُ قُبحِه، ثُم وَصَفَ قولَه: «وجه قُبحِه» بقولِه: «الذي...» إلى آخِره، فكأنه أشار إلى أنَّ قُبحَ الكذِب ذاتيٌّ، ففيه تعسُّف.

قولُه: (لو غَرْغَرَتْ لَهواتُك)، ورُوي: «لَهَواتِك» بالنَّصبِ على أنه مفعول، يقال: الراعي يُغرغِرُ بصَوتِه، أي: يُردِّدُه في حَلقِه. **النِّهاية**: اللهَواتُ: جمعُ لَهَاتٍ، وهِيَ لَحماتٌ في سَقْفِ أقصَى الفَم، وإنَّما خَصَّها بالذِّكرِ لأنَّه ما يتلذَّذُ بِهِ الإنسانُ منَ المأكولِ والمشروبِ ينتهي إليها، قال ابنُ هانئ:

إذا ما أتَتْ دونَ اللَّهاةِ منَ الفتَى ... دَعَا همُّهُ من صــدرِهِ برحيلِ(١)

وخَصَّ الغَرغَرةَ لإرادةِ الإكثارِ منه، ولعلَّ هذا القائلَ ما أطرَقَ سمعَهُ ما رَوَيناه عن التِّرمذي، عن ابنِ عُمر، أنَّ رسُولَ الله ﷺ قال: «إذا كذَبَ العبدُ تباعَدَ عنهُ الملَكُ مِيلًا من نتَنِ ما جاء به»(٢).

(١) لأبي نواس في «ديوانه» ص١٦.

(٢) «سنن الترمذي» (١٩٧٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٧٨) وفي «الأوسط» (٧٣٩٨) وقال الترمذي: حسن غريب.

الغنيُّ الذي لا يجوزُ عليه الحاجات، العالِـمُ بكلِّ معلومٍ منزَّهًا عنه كما هو منزَّهٌ عن سائرِ القبائح.

[﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓا۟ ۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا۟ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ۖ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ ٨٨]

﴿فِئَتَيْنِ﴾ نصبٌ على الحال، كقولك: ما لكَ قائمًا. رُوِيَ أنّ قومًا من المنافقينَ استأذنوا رسولَ اللّٰهِ في الخروجِ إلى البدوِ مُعتلِّينَ باجتواءِ المدينة، فلمّا خرجَوا لم يزالوا راحلينَ مرحلةً مرحلةً حتى لِحقوا بالمشركين، فاخْتلَفَ المسلمونَ فيهم، فقالَ

قولُه: (﴿فِئَتَيْنِ﴾ نصبٌ على الحال) قال القاضي: عامِلُه ﴿لَكُمْ﴾ كقولِك: ما لكَ قائمًا، و﴿فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ حالٌ من ﴿فِئَتَيْنِ﴾ أي: متفرِّقينَ فيهم، أو منَ الضمير، أي: فما لكم تفترقونَ فيهم، ومعنى الافتراق يُفيدُه قولُه: ﴿فِئَتَيْنِ﴾[1]، قال أبو البقاء: يجوزُ أن يكونَ ﴿فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ حالًا من ﴿فِئَتَيْنِ﴾ أي: فئتَيْنِ مُفترِقَتَيْنِ في المنافقين، فلمّا قدَّمه نصبَهُ على الحال[2]. وقال الزجّاج: قال سِيبويه: إذا قلتَ: ما لك قائماً؟ فمعناه: لِمَ قُمتَ؟ ونُصِبَ على تأويل: أيُّ شيءٍ يَستقِرُّ لكَ في هذه الحال؟[3]

قولُه: (باجتواءِ المدينة). النِّهاية: في حديثِ العُرَنيِّين: «فاجتَوَوا المدينةَ»[4]، أي: أصابهَم الجَوَى، وهُو المرضُ وداءُ الجَوفِ إذا تطاوَل، وذلك إذا لم يُوافقْهم هَواؤها واستوخَمُوها، ويقال: اجتَويْتُ البلدَ: إذا كرِهتَ المُقامَ فيه وإن كنتَ في نعمة.

المغرب: عُـرَنَة: وادٍ بحذاءِ عرفات، وبتَصْغيرِها سُمِّيت عُرَيْنَـةُ، وهي قبيلةٌ ينسَبُ إليها العُرَنيّون[5].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٠).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٧٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٨٨).

(٤) أخرجه البخاري (٦٨٠٢) ومسلم (١٦٧١) وغيرهما من حديثِ أنسٍ رَضِيَ الله عنه.

(٥) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٥٧).

بعضُهم: هم كفار، وقال بعضُهم: هم مسلمون. وقيل: كانوا قومًا هاجروا من مكّةَ ثمّ بدا لهم، فرجعوا وكتبوا إلى رسولِ اللّهِ: **إنا على دينِك**، وما أخْرَجَنا إلّا اجتواءُ المدينةِ والاشتياقُ إلى بلدِنا. وقيل: هم قومٌ خرجوا معَ رسولِ اللّهِ يومَ أُحُدٍ ثمّ رجعوا. وقيل: هم العُرَنِيُّونَ الذينَ **أَغاروا على السَّرْحِ وقتلوا يسارًا**. وقيل: هم قومٌ أظهروا الإسلامَ وقعدوا عن الهِجْرة. ومعناه: ما لكم اختلفتُم في شأنِ قومٍ نافقوا نفاقًا ظاهرًا، وتفرّقتُم فيه فرقتين؟ وما لكم لم تبتّوا القولَ بكفرِهم؟ ﴿وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم﴾، **أي: ردَّهم في حكمِ المشركينَ** كما كانوا. ﴿بِمَا كَسَبُوٓاْ﴾ من ارتدادِهم ولحوقِهم بالمشركين، واحتيالِهم على رسولِ اللّهِ ﷺ، أو: ﴿أَرْكَسَهُم﴾ في الكفرِ بأن خذلَهم حتى ارتكسوا

قولُه: (**إنّا على دينِك**) حكايةُ ما كتَبوا، لكنّ قولَه: «وما أخرَجَنا إلّا اجتواءُ المدينة» لا يستقيمُ معَ قولِه: «كانوا قومًا هاجَروا مِن مكّة»، إلّا أن يقالَ: هاجَروا من مكةَ إلى المدينة، ثُم بدَا لهم فرَجَعوا.

قولُه: (**أغاروا على السَّرح**) أي: النَّعَمِ السارِحة. **النِّهاية**: السَّرح: اسمُ جَمْعٍ وليس بتكسيرِ «سارح»، أو هُو تسميةٌ بالمصدرِ مبالَغة.

قولُه: (**قَتَلوا يَسارًا**). **الاستيعاب**: يَسار: مَولى رسُولِ الله ﷺ، وكان نوبيًّا، وهُو الراعي الذي قَتَله العُرَنيُّونَ الذين استَاقوا ذَوْدَ رسُولِ الله ﷺ فقَطَعوا يدَيْه ورِجلَيْه وغَرَزوا الشَّوكَ في لسانِه وعينَيهِ حتَّى مات[١].

قولُه: (﴿**أَرْكَسَهُم**﴾ **أي: ردَّهم في حُكم المشركين**). **الراغب**: الـرِّكْسُ والنِّـكْس: الرَّذْل، والركسُ أبلغ؛ لأنَّ النكس: ما جُعِلَ أسفلُه أعلاه، والركس: ما جُعِلَ رَجيعًا[٢] بعدَ ما كان طعامًا، فهو كالرِّجْس، يقال: أركَسَهَ وركَسَه، وأركَسَ أبلغُ، كما أنّ «أسقاه» أبلغُ مِن «سَقَاه»[٣].

---

(١) ذكره ابن عبد البرّ في «الاستيعاب» (٤: ١٥٨١).

(٢) في الأصول الخطية: «ما جعل طرفاً»، والتصويب من «تفسير الراغب».

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٧٣)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٣٦٤.

فيه لِـما عَلِمَ من مرضِ قلوبِهم. ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ﴾: أن تجعلوا من جملةِ المهتدين ﴿مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾: من جعلَه من جملةِ الضُّلّالِ وحَكَمَ عليه بذلك، أو خذلَه حتى ضلّ. وقُرِئ: (رَكَسَهم)، و(رُكِسوا فيها).

[﴿وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءً فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا

قولُه: (مَن جعَـلَه مِن جُملةِ الضُّلّال) مبنيٌّ على تفسيرِ ﴿أَرْكَسَهُم﴾ بقولِه: «رَدَّهم في حُكم المشركين»، وقولُه: «أو خَذَلَه حتّى ضَلَّ» على تفسيرِه بقولِه: «﴿أَرْكَسَهُم﴾ في الكُفر بأنْ خذَلَهم»، فعلى الأول: ﴿أَرْكَسَهُم﴾ مُطلق؛ ولذلك أدخلَهم في زُمرةِ المشركين، وعلى الثاني: متعلَّقُهُ ما يُعْلَمُ منَ الإنكارِ في قولِه: ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ أي: فِرقتَيْن، يقولون: أهم مؤمنونَ أم كافرون؟ ثم قولُه: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾ إنكارٌ بعدَ إنكار، وقولُه: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ تذييلٌ للتأكيد بقَلْعِ قاعدةِ بناءِ الاعتزالِ وبهَدْمِ بناءِ التفسيرَيْنِ عليها، ألا تَرى كيف أعادَ الاسمَ الجامعَ المُفيدَ في هذا المقام معنى الجَبَروتِ مرَّتينِ وعدَلَ من خطابِ الجماعةِ إلى خطابِ العامِّ ليَدخُلَ فيه كلُّ مَن يَتأتّى منهُ الوِجْدان، ومِن جُملتِهم الضُّلّال! ونكَّر ﴿سَبِيلًا﴾ أي: لا تجدُ أيُّها المخاطَبُ أيَّ سبيلٍ تريد[1] بأيِّ وجهٍ كان.

قولُه: (ورُكِسوا فيها) يعني: في قولِه تعالى: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا﴾ [النساء: ٩١]، فإنه قُرِئ هناك: «ورُكِسُوا فيها»، وإنّما ذكَرَه هاهنا لأنّ كلَيْهما بابُ الإفعال، وقُرِئ في القراءةِ الشاذّة[2] بالتفعيل[3] معَ أنهما مِن أصلٍ واحد، ولا يجوزُ أن يقال: قُرِئَ: «ورُكِسوا» فيها ـ أي: في هذه الآية ـ لفسادِ المعنى.

---

(١) قوله: «تريد» سقط من (م).

(٢) انظر: «المحتسب» (١: ١٩٤).

(٣) في (م) و(غ) و(ص) و(س): «بالتفصيل»، والمثبت من (ط)، وهو الصواب، فمراده بالتفعيل: أنه من «فعَّل»، والقراءة المشار إليها هي: «رُكِّسوا».

نَصِيرًا * إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَٰتَلُوكُمْ ۚ فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا * سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا۟ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا۟ فِيهَا ۚ فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوٓا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ وَيَكُفُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾ [٨٩-٩١]

﴿فَتَكُونُونَ﴾: عطفٌ على ﴿تَكْفُرُونَ﴾، ولو نُصِبَ على جوابِ التمنّي لجاز. والمعنى: ودُّوا كفرَكم فكونَكُم مَعَهم شَرَعًا واحدًا فيما هُم عليه من الضّلالِ واتباعِ دينِ الآباء، فلا تتولَّوْهم وإن آمنوا، حتى يُظاهِروا إيمانَهم بهجرةٍ صحيحةٍ هيَ للّٰهِ

قولُه: (فكَوْنكُم معهم شَرَعًا). النِّهاية: في الحديثِ «أنتُم فيه شَرَعٌ سَواءٌ»، أي: مُتساوونَ لا فضْلَ لأحدِكم فيه على الآخَر.

قولُه: (فلا تتولَّوْهُم وإن آمنوا حتّى يُظاهِروا) تفسيرٌ لقولِه: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا۟ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟﴾، جعلَ ﴿حَتَّىٰ﴾ غايةً للمقدار، وهُو الإيمان؛ لأنَّ الهجرةَ غيرُ نافعةٍ بدونِه. قولُه: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا۟ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ مسبَّبٌ عن قولِه: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾، و﴿وَدُّوا۟﴾ بدلٌ من قولِه: ﴿بِمَا كَسَبُوٓا۟﴾ [النساء: ٨٨]، والكلامُ مصبوبٌ في قالَبٍ واحد، يعني: ما لكم تختلفونَ في أمرِ أقوامٍ منافقينَ؟ والحالُ أنَّ اللّٰـهَ تعالى رَدَّهم في حُكمِ المشركينَ بسببِ ما كسَبوا، وهُو وِدادتُهم كُفرَكم، وإذا كان كذلك فلا تختلفوا فيهم ولا تتولَّوْهم حتَّى يُهاجِروا في سبيلِ الله، أي: يَرجِعوا من جميعِ ذلك رُجوعًا كالمُهاجَرةِ منَ الأوطان، فإنْ تولَّوا عن هذه المُهاجَرةِ فحُكمُهم حُكمُ المشركينَ بأن يُقتَلوا حيثُ وُجِدوا، وبأن يُجانَبوا مُجانَبةً كُلِّيَة. ولا يُستبعَدُ حَملُ المُهاجَرةِ على المُجانَبةِ عنِ الذنوبِ والمخالفةِ لأمرِ الله؛ لِما ورَدَ عن النبيِّ ﷺ: «المسلمُ مَن سَلِمَ المسلمونَ مِن لسانِه ويَدِه، والمُهاجِرُ مَن هجَرَ ما نَهى اللهُ عنه». أخرجَه البخاريُّ وأبو داود، عن عبدِ الله بنِ عَمْرو[1].

---

(١) «صحيح البخاري» (١٠) وأبو داود (٢٤٨٣).

ولرسولِه، لا لغرضٍ من أغراضِ الدنيا، مستقيمةٍ **ليسَ بعدَها بداءٌ ولا تَعَرُّب**. ﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾ عن الإيمانِ المظاهَرِ بالهجرةِ الصحيحةِ المستقيمةِ فحكمُهم حكمُ سائرِ المشركينَ يُقتلونَ حيثُ وُجدوا في الحلِّ والحرم، وجانِبوهم مجانبةً كليّةً، وإن بذلوا لكم الولايةَ والنصرةَ فلا تقبلوا منهم. ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ﴾: **استثناءٌ من قولِه: ﴿فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ﴾**، ومعنى: ﴿يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ﴾: ينتهونَ إليهم ويتّصلونَ بهم. وعن أبي عبيدةَ: هو من الانتساب، وصلتُ إلى فلانٍ واتصلتُ به: إذا انتميتَ إليه. وقيل: إن الانتسابَ لا أثرَ له في منعِ القتال، فقد قاتلَ رسولُ اللّٰـهِ بمَنْ معه مَنْ هو من أنسبائهم. والقومُ هم الأَسْلميُّون؛ كانَ بينهم وبينَ رسولِ اللّٰـهِ عهد؛ وذلك أنه وادَعَ

الراغب: الهجرة: تَرْكُ الشيءِ والإعراضُ عنه، مكانًا كان أو خَليطًا، وسُمِّي القبيحُ منَ الكلامِ هُجْرًا، وسُمِّي المُهاجِرُ؛ لتَرْكِه وَطَنَه، وصار اسمَ مَدْحٍ في الإسلام، وسُمِّي مَن رفَضَ فُضولاتِ شهَواتِه: مُهاجرًا[(١)].

ثُم إنّ المصنِّفَ وضَعَ موضعَ ﴿فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ﴾ قولَه: «يُقتَلُونَ حيث وُجِدوا»، ومَوضعَ ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا۟ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ «جانِبوهم مُجانَبةً كُلِّية» إلى آخِرِه؛ بيانًا لمعنى الاستمرار. وأمّا قولُه: «جانِبوهم مُجانبةً كُلِّية» فإخراجٌ للكلامِ على غيرِ مقتضَى الظاهر؛ إذِ الظاهرُ «وتُجانِبون»؛ ليَقَعا خبرَيْنِ للإيذانِ بشِدّةِ المجانَبة، وذلك من تكريرِ قولِه: ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا۟ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾؛ ومِن ثَمَّ بالَغَ فيه حيثُ قال: «مجانبةً كُلِّية وإن بَذَلوا لكُم الوِلايةَ والنُّصرةَ» يعني: لا يوجَدْ منكم ولايةٌ لهم قَطُّ؛ فداوِموا على العَداوة.

قولُه: (**ليس بعَدها بَداءٌ ولا تعرُّب**) مثَلٌ لتَرْكِ التذَبذُب لا إلى هؤلاءِ ولا إلى هؤلاء، وبَداءٌ أي: نزولٌ بالبادية، ولا تعرُّب، أي: عَودٌ إلى العرَبِ الذين يسكنونَ المُدُن.

قولُه: (**استثناءٌ من قولِه: ﴿فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ﴾**) أي: منَ الضميرِ في ﴿فَخُذُوهُمْ﴾، لا من الضميرِ في ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا۟﴾ وإن كان أقربَ لأنّ اتخاذَ الوليِّ منهم حَرامٌ.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٣٧٨)، وانظر «مفردات القرآن» ص٨٣٣.

وقتَ خروجِه إلى مكّةَ هلالَ بنَ عويمرٍ الأسلميّ على أن لا يعينَه ولا يعينَ عليه، وعلى أن من وصلَ إلى هلالٍ ولجأَ إليه فله من الجوارِ مثلُ الذي لهلال. وقيل: القوم بنو بكرِ ابنِ زيدِ مناةِ كانوا في الصلح. ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ﴾ لا يخلو من أن يكونَ معطوفًا على صفةِ ﴿قَوْمٍ﴾، كأنه قيل: إلّا الذينَ يصلونَ إلى قومٍ معاهدينَ، أو قوم **ممسكينَ عن القتالِ لا لكم ولا عليكم**؛ أو على صلةِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾، كأنّه قيل: إلّا الذينَ يتّصلونَ بالمعاهدينَ، أو الذينَ لا يقاتلونكم. **والوجهُ العطفُ على الصلة؛ لقوله**: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ بعدَ قوله: ﴿فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾، **فقرَّرَ أنّ كفَّهم عن القتالِ** أحدُ سببَي استحقاقِهم لنفي التعرّضِ

قولُه: (ممسكينَ عنِ القتال، لا لكم ولا عليكم) تفسيرٌ لقولِه: ﴿أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾ أي: لأجْلِكم.

قولُه: (والوجُه العطفُ على الصِّلة لقولِه: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ﴾) يعني: مجيءُ قولِه: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ﴾ بعدَ قولِه: ﴿فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ﴾ يُشعرُ بأنّ السببَ عنِ المَنْعِ عنِ التعرُّضِ لهم شيئان، أحَدُهما: اتصالُهم بقومٍ معاهَدِين، وثانيهما: كَفُّهم عنِ القتالِ بسببِ إظهارِ أنّ قلوبَهم تَنقبِضُ عن مُقاتلتِكم، فيكونُ قولُه: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ﴾ مقرِّرًا للسببِ الثاني، يعني: إن جاؤوكم يريدونَ الإمساكَ عنِ القتالِ لا لكم ولا عليكم فإنْ تمُّوا على هذا بأنِ اعتزَلُوكم وألقَوْا إليكُم السَّلَمَ؛ فلا تتعرَّضُوا لهُم البتَّة. وإذا عَطَفَ على الصِّفةِ يبقَى سببُ عدم التعرُّضِ واحدًا، وهُو أنْ يَصِلوا إلى قومٍ معاهَدِين أو إلى قومٍ كافِّينَ فلا يكونُ قولُه: ﴿وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾ مقرِّرًا لقولِه: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ﴾؛ لأنَّ ذلك وَصْفٌ لقولِ آخرينَ غيرِ مَن ترتَّبَ عليه قولُه: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ﴾؛ لأنه مترتِّبٌ على قولِه: ﴿فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ﴾. ثُم أورَدَ السؤالَ وقال: «كلُّ واحدٍ منَ الاتّصالَيْنِ له تأثير» إلى آخِرِه، وهُو ظاهر.

قولُه: (فقرَّرَ أنَّ كفَّهم عن القتال) فاعلُه: مجيءُ قولِه: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ﴾ بعدَ قولِه: ﴿فَخُذُوهُمْ﴾، وعلى هذا قولُه: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ﴾ تقريرٌ لحُكم اتّصالِهم(١).

(١) من قوله: «وعلى هذا قوله» إلى هنا ساقط من (ط).

عنهم، وتركِ الإيقاعِ بهم. فإن قلتَ: كلُّ واحدٍ من الاتصالَيْن له تأثيرٌ في صحّةِ الاستثناء، واستحقاقِ إزالةِ التعرُّضِ؛ الاتصالُ بالمعاهدينَ والاتصالُ بالمُكافِّين؛ لأن الاتصالَ بهؤلاءِ أو هؤلاءِ دخولٌ في حكمِهم، فهلّا جوّزتَ أن يكونَ العطفُ على صفةِ ﴿قَوْمٍ﴾، ويكونَ قولُه: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ﴾ تقريرًا لحكمِ اتصالِهم بالمكافّينَ واختلاطِهم بهم وجريِهم على سَنَنِهم! قلتُ: هو جائزٌ ولكنَّ الأوّلَ **أظهر وأجرى على أسلوبِ الكلام**. وفي قراءةِ أُبيّ: (بينكم وبينَهم ميثاقٌ جاؤوكم حَصِرتْ صدورُهم) بغير «أو»، ووجهُه أن يكونَ: ﴿جَآءُوكُمْ﴾، بيانًا لـ﴿يَصِلُونَ﴾، أو بدلًا، أو استئنافًا، أو صفةً بعدَ صفةٍ لـ﴿قَوْمٍ﴾. ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ في موضعِ الحالِ بإضمارِ «قد»؛ والدليلُ عليه قراءةُ من قرأ: (حَصِرَةً صدورُهم) و(حَصِراتٍ صدورهم) و(حاصراتٍ صدورهم)، وجعلَه المبرِّدُ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ على: **أو جاؤوكم قومًا حَصِرت صدورُهم**. وقيل: ....

قولُه: (**أظهرُ وأجرى على أسلوبِ الكلام**)، وذلك أنَّ قولَه: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾ مشابهٌ لقولِه: ﴿جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾، وقد رتَّبَ عليه قولَه: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾ الآية، فالأوْلَى جَرْيُ الكلامِ على أسلوبٍ واحدٍ وأن يترتَّبَ قولُه: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ﴾ على قولِه: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ﴾ حتَّى يكونَ المرادُ من قولِه: ﴿فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ﴾ وقولِه: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ﴾ وقولِه: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ﴾ همُ الذين تولَّوْا وأعرَضُوا عنِ الإيمانِ، وقولُه: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ﴾ جملةٌ معترِضةٌ للامتنانِ على المؤمنينَ، وتعليلٌ بأنّ حَصْرَ صُدورِهم ما كان إلّا لقَذْفِ اللّـهِ الرُّعبَ فيها[1].

قولُه: (**أو جاؤوكم قومًا حَصِرَتْ صُدورُهم**) فعلى هذا «قَوْمًا» حالٌ موطِّئة، كقولِه تعالى: ﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

---

(١) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها من الأصول الخطية قبل الفقرة السابقة.

هو بيانٌ لـ﴿جَآءُوكُمْ﴾، وهم بنو مُدلج؛ جاؤوا رسولَ اللّـهِ غيرَ مقاتلين، والحصرُ: الضيقُ والانقباض. ﴿أَن يُقَٰتِلُوكُمْ﴾: عن أن يقاتلوكم، أو كراهةَ أن يقاتلوكم.

فإن قلتَ: كيفَ يجوزُ أن يسلّطَ اللهُ الكفرةَ على المؤمنين؟ قلتُ: ما كانت مكافَّتُهم إلّا لقذْفِ الله الرعبَ في قلوبِهم، ولو شاءَ لمصلحةٍ يراها من ابتلاءٍ ونحوِه لم يقذفْه، فكانوا متسلّطينَ مقاتلينَ غيرَ مكافِّين، فذلكَ معنى التسليط. وقُرِئ: (فلقتلوكم) بالتخفيفِ والتشديد. ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ﴾: فإن لم يتعرّضوا لكم، ﴿وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾، أي: الانقيادَ والاستسلام. وقُرِئ بسكونِ اللّامِ معَ فتحِ السين، ﴿فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾: فما أذِنَ لكم في أخذِهم وقتلِهم. ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾: هم قومٌ من أسدٍ وغَطَفان، وكانوا إذا أتَوُا المدينةَ أسلموا وعاهدوا ليأمنوا المسلمين، فإذا رَجَعوا إلى قومِهم كَفروا ونَـكثوا عهودَهم. ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ﴾ كلّما دعاهم قومُهم إلى قتالِ المسلمين ﴿أُرْكِسُواْ فِيهَا﴾: قُلبوا فيها أقبحَ قَلْبٍ وأشنَعه، وكانوا شرًّا فيها من كلِّ عدوّ. ﴿حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾: حيثُ تمكّنتم منهم. ﴿سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾: حجةً واضحةً لظهورِ عداوتِهم، وانكشافِ حالِهم في الكفرِ والغدر، وإضرارِهم بأهلِ الإسلام؛ أو تسلّطًا ظاهرًا؛ حيث أذِنّا لكم في قتلِهم.

[﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ

قولُه: (هُو بيانٌ لـ﴿جَآءُوكُمْ﴾) وذلك أنّ مجيئَهم غيرَ مُقاتِلينَ، و﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ﴾ في معنًى واحد.

قولُه: (وهم بَنو مُدلِج) بالضّم، قيل: بنو مدلج[1]: قبيلةٌ من كِنانة، وهم القافة.

قولُه: (﴿أُرْكِسُواْ فِيهَا﴾ قُلِبوا فيها أقبحَ قَلبٍ وأشنَعَه). الأساس: أركَسَه ورَكَسَه: قَلَبَه على رأسِه، وهو مركوسٌ منكوس.

---

(١) قوله: «قيل: بنو مدلج» من (ط).

رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [٩٢-٩٣]

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ﴾ وما صحّ له ولا استقامَ ولا لاقَ بحالِه، كقولِه: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١]، ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ﴾ [الأعراف: ٨٩]. ﴿أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ ابتداءً غيرَ قِصاص ﴿إِلَّا خَطَـًٔا﴾: إلّا على وجهِ الخطأ.

فإن قلتَ: بمَ انتصبَ ﴿خَطَـًٔا﴾؟ قلتُ: بأنه مفعولٌ له، أي: ما ينبغي له أن يقتلَه لعلّةٍ من العِللِ إلّا للخطأِ وحدَه. ويجوزُ أن يكونَ حالًا بمعنى: لا يقتلُه في حالٍ من الأحوالِ إلّا في حالِ الخطأ، وأن يكونَ صفةً للمصدر إلّا قتلًا خطأً. والمعنى: أنّ من شأنِ المؤمنِ أن ينتفيَ عنه وجودُ قتلِ المؤمنِ ابتداءً البتةَ، إلّا إذا وُجِدَ منه خطأٌ من غيرِ قصد؛ بأن يرميَ كافرًا فيصيبَ مسلمًا، أو يرميَ شخصًا على أنه كافرٌ فإذا هو مسلم.

وقُرِئ: (خطاءً) بالمدّ، و(خطًا) بوزن «عمًى» بتخفيفِ الهمزة.

ورُوِيَ: أنّ عياشَ بنَ أبي ربيعةَ ـ وكانَ أخا أبي جهلٍ لأمّه ـ أسلمَ وهاجرَ خوفًا من قومِه إلى المدينة، وذلكَ قبلَ هجرةِ رسولِ اللّهِ ﷺ، فأقسمتْ أمّه لا تأكلُ ولا تشربُ ولا يؤويها سقفٌ حتى يرجع، فخرجَ أبو جهلٍ ومعه الحارثُ بنُ زيدِ بنِ أبي أُنَيْسة، فأتياه وهو في أُطُم، ففتَلَ منه أبو جهلٍ في الذِّروةِ والغارب، وقال: أليس محمّدٌ يحثُّكَ

قولُه: (في أُطُم). النِّهاية: الأُطُمُ بالضّم: بناءٌ مرتفع، وجمُعه: آطامٌ.

قولُه: (ففتَلَ منه أبو جهل). النهاية: وفي حديثِ الزُّبَير: فما زال يَفتِلُ في الذِّروةِ والغاربِ حتّى أجابَتْه عائشةُ رَضِيَ الله عنها إلى الخروج، والغاربُ: مقدّمُ السَّنام، والذِّروة:

على صلةِ الرحم؟ انصرفْ وبِرَّ أمَّك، وأنت على دينِك، حتى نزلَ وذهبَ معهما، فلمّا فَسَحا عن المدينةِ كتّفاه وجلَـدَه كلُّ واحدٍ مئةَ جَلْدة، فقال للحارث: هذا أخي فمن أنتَ يا حارث؟ للّـهِ عليَّ إن وجدتُك خاليًا أن أقتلَك، وقَدِما به على أمِّه، فحلفت لا يُحَلُّ كِتافُه أو يرتدَّ، ففعل، ثمَّ هاجرَ بعدَ ذلكَ وأسلم. وأسلمَ الحارثُ وهاجر، فلقيَه عيّاشٌ بظهرِ قباء، ولم يشعرْ بإسلامِه، فأنحى عليه فقتلَه، ثم أُخبِرَ بإسلامِه، فأتى رسولَ الله ﷺ فقال: قتلتُه ولم أشعرْ بإسلامه؛ فنزلت. ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٍ﴾: فعليه تحريرُ رقبة، والتحريرُ: الإعتاق، والحرُّ والعتيقُ: الكريم؛ لأنّ الكرمَ في الأحرار، كما أنّ اللؤمَ في العبيد، ومنه: عتاقُ الخيل وعتاقُ الطير؛ لكرامِها، وحُرُّ الوجه: أكرمُ موضعٍ منه، وقولُهم للئيم: عبد، وفلانٌ عبدُ الفعل، أي: لئيمُ الفعل. والرقبة: عبارةٌ

أعلاه، أي: لا زال يُخادعُها ويَتلطَّفُها حتَّى أجابَتْه. والأصلُ فيه أنَّ الرجُلَ إذا أرادَ أن يُؤنِسَ البعيرَ الصَّعبَ لِيَزُمَّه فينقادَ له، جعَلَ يُمِرُّ يدَه عليه ويمسَحُ غاربَه ويَفتِلُ وبَـرَه حتَّى يَستأنسَ ويضعَ عليه الزِّمامَ.

قولُه: (كِتافُه) كتفت الرجلَ: شَدَدت يَديْه إلى خَلْفٍ بالكتاف، وهُو حَبْل.

قولُه: (فَسَحا عن المدينة) أي: بَعُدا. النِّهاية: وفي حديثِ أُمِّ زَرْع: وبيتُها فَسَاح[1]، أي: واسع[2].

قولُه: (قُبَاء). الـمُغرب: قُباءُ بالضمِّ والمَدّ: مِن قُرى المدينة، يُنَوَّنُ ولا يُنوَّن[3].

قولُه: (فأنحَى عليه) أي: أقبَلَ عليه. الأساس: أنحَى عليه باللوائم: إذا أقبَلَ عليه، وأنحَى عليه بالسَّوطِ والسَّيف.

---

(١) حديثُ أمّ زرعٍ أخرجه البخاري (٥١٨٩) ومسلم (٢٤٤٨) من حديثِ عائشة رضي الله عنها.
(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها بعد فقرة «قوله: عن النسمة».
(٣) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ١٥٧).

عن النَّسَمة، كما عبَّرَ عنها بالرأسِ في قولهم: فلانٌ يملكُ كذا رأسًا من الرّقيق. والمرادُ برقبةٍ مؤمنة: كلُّ رقبةٍ كانت على حكمِ الإسلامِ عندَ عامّةِ العلماء. وعن الحسَن: لا تُجزئُ إلّا رقبةٌ قد صلّتْ وصامت ولا تُجزئُ الصغيرة، وقاسَ عليها الشافعيُّ كفّارةَ الظهار، فاشترطَ الإيمان. وقيل: لـمّا أخرجَ نفسًا مؤمنةً عن جملةِ الأحياءِ لزمَه أن يُدخِلَ نفسًا مثلَها في جملةِ الأحرار؛ لأنّ إطلاقَها من قَيْدِ الرِّقِّ كإحيائِها من قِبَلِ أنّ الرقيقَ ممنوعٌ من تصرُّفِ الأحرار. ﴿مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ﴾: مؤدّاةٌ إلى ورثتِه يقتسمونها كما يقتسمونَ الميراث، لا فرقَ بينها وبينَ سائرِ التَّركةِ في كلِّ شيءٍ؛ يُقضى منها الدّين، وتنفَّذُ الوصيّة، وإذا لم يُبقِ وارثًا فهيَ لبيتِ المال؛ لأنّ المسلمينَ يقومونَ مقامَ الورثة، كما قالَ رسولُ اللّـهِ ﷺ: «أنا وارثُ مَن لا وارثَ له»، وعن عُمرَ رَضِيَ اللهُ عنه: أنه قضى بديَةِ المقتول، فجاءتِ امرأتُه تطلبُ ميراثَها من عَقْلِه، فقال: لا أعلمُ لكِ شيئًا، إنما الدِّيَةُ للعَصَبةِ الذينَ يَعْقلونَ عنه، فقامَ الضحّاكُ بنُ سفيانَ الكِلابيّ فقال: كتبَ إليَّ رسولُ اللّـهِ ﷺ يأمرُني أن أُورِّثَ امرأةَ أَشْيَمَ الضِّبابي من عَقْلِ زوجِها أشيم، فورَّثَها عُمَر. وعن ابنِ مسعود: يرثُ كلُّ وارثٍ من الدّيَةِ غيرَ القاتل.

قولُه: (عن النَّسمة). النّهاية: النَّسَمةُ: النفسُ والرُّوح، وكلُّ دابةٍ فيها روحٌ فهِيَ نَسمة، وإنَّما يُرادُ الناسُ.

قولُه: (كانت على حُكمِ الإسلام) أي: محكومًا عليها بالإسلام؛ وإن كانت صغيرة. قالهُ القاضي[1].

قولُه: (يعقلونَ عنهُ). الـمُغرب: عَقَلتُ القتيلَ: أعطَيْتَ ديتَهُ، وعقَلتُ عنِ القاتل: لزِمَتْه ديتُه فأدَّيتُها عنه[2].

النّهاية: العَقْلُ: الدِّيَة، وأصلُه أنَّ القاتلَ كان إذا قتَلَ قتيلًا جمَعَ الدِّيةَ منَ الإبلِ، فعقَلَها بِفِناءِ أولياءِ المقتول، أي: شَدَّها في عُقُلِها ليُسلِمَها إليهم، فسُمِّيتِ الدِّيةُ عَقْلًا بالـمَصْدر.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٤).

(٢) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٧٥).

وعن شَريك: لا يُقضى من الدّيَةِ دَيْن، ولا تُنْفَذُ منه وصية. وعن رَبيعة: الغُرَّةُ لأمّ الجنينِ وحدَها، وذلكَ خلافُ قولِ الجماعة. فإن قلتَ: على من تجبُ الرقبةُ والدّيَة؟ قلتُ: على القاتل، إلّا أنّ الرقبةَ في مالِه، والدّيَة تتحمّلُها عنه **العاقِلة**، فإن لم تكن له عاقلةٌ فهيَ في بيتِ المال، فإن لم يكن، ففي مالِه، ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾: إلّا أن يتصدّقوا عليه بالديّة، ومعناه: العفو، كقوله: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ونحوُه: ﴿وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. وعن النبيِّ ﷺ: «كلُّ معروفٍ صَدَقة». وقرأ أُبيّ: (إلّا أن يتصدقوا). فإن قلتَ: **بمَ تعلَّقَ** ﴿أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾ وما محلُّه؟ قلتُ: **تعلَّق بـ«عليه»**، أو بـ﴿مُّسَلَّمَةٌ﴾؛ كأنه قيل: وتجبُ عليه الديَةُ، أو يسلّمُها إلّا حينَ يتصدّقونَ عليه، ومحلُّها النصبُ على الظرفِ بتقديرِ حذفِ الزمان، كقولِهم: أَجلسُ ما دامَ زيدٌ جالسًا، ويجوزُ أن يكونَ حالًا من ﴿أَهْلِهِۦٓ﴾، بمعنى: إلّا متصدّقين.

﴿مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾ من قوم كفّارٍ أهلِ حرب؛ وذلكَ نحوُ رجلٍ أسلَمَ في قومِه الكفارِ، وهو بينَ أظهُرِهم لم يفارقْهم، فعلى قاتلِه الكفارةُ إذا قتلَه خطأً، وليسَ على عاقلتِه لأهلِه شيء، لأنهم كفّارٌ محاربون. وقيل: كانَ الرّجلُ يُسلمُ ثمّ يأتي قومَهُ وهم مشركون، فيَغزوهم جيشُ المسلمين، فيُقتلُ فيهم خطأً؛ لأنهم يظنّونه كافرًا مثلَهم.

قولُه: (**العاقِلة**). **النهاية**: هُم العَصَبةُ والأقاربُ مِن قِبَلِ الأبِ الذين يُعطُونَ دِيَةَ قَتيلِ الخطأ، وهيَ صِفةُ جماعةٍ عاقِلة، وأصلُها: اسمُ فاعلةٍ منَ العَقْل، وهيَ منَ الصِّفاتِ الغالِبة.

قولُه: (**بمَ تعلَّقَ** ﴿أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾؟) إشارةٌ إلى أنَّ الاستثناءَ مفرَّغ، و«إلّا» لغوٌ، كقولِك: قرأتُ إلّا يومُ الجُمُعة.

قولُه: (**تعلَّقَ بـ«عَلَيْه»**)، قيل: بـ«عَلَيْه» المحذوفِ عندَ قولِه: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، هذا باطل؛ لأنّ تحريرَ الرقَبَةِ حقُّ اللـهِ لا يَسقُطُ بعفْوِ الوَليّ. نَعْم، يجوزُ أن تتعلَّقَ بـ«عَلَيهِ» المقدَّرِ في قولِه: ﴿وَدِيَةٌ﴾؛ لأنّها عَطفٌ على «تحرير»، وإليه أشارَ بقولِه: «ويجبُ عليه الدِّيةُ، أو يُسلمها إلّا حينَ يتصدَّقونَ عليه». وإذا عُلّق بـ﴿مُّسَلَّمَةٌ﴾ يكونُ عطفُ «ديةٌ» على «تحريرٌ» من قَبيلِ الانسحابِ عطفَ مُفرَدٍ على مُفرَد.

﴿وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ﴾ كفرةٍ لهم ذمّةٌ؛ كالمشركينَ الذينَ عاهدوا المسلمينَ، وأهلِ الذمّةِ من الكتابيّين فحكمُه حكمُ مسلمٍ من المسلمين. ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾ رقبةً، بمعنى: لم يَملكْها ولا ما يَتوصَّلُ به إليها؛ فعليه صيامُ ﴿شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾: قبولًا من اللّـهِ ورحمةً منه، مِن «تابَ اللهُ عليه» إذا قَبِلَ توبتَه، يعني: شَرَعَ ذلكَ توبةً منه، أو نقلَـكم من الرَّقبةِ إلى الصّومِ توبةً منه.

هذه الآيةُ فيها من التهديدِ والإيعادِ والإبراقِ والإرعادِ أمرٌ عظيم، وخطبٌ غليظ.

قولُه: (فحُكمُه حُكمُ مسلمٍ من المسلمين) في وجوبِ الكفّارةِ والدِّية، ولعلّ ذلك فيما إذا كان المقتولُ معاهَدًا أو كان له وارِثٌ مسلم، قالهُ القاضي[1]، وفيه نظرٌ.

قولُه: (شَرَعَ ذلك توبةً منه). قال القاضي: توبة: نصبٌ على المفعولِ له، أي: شَرَعَ ذلك توبةً، أو على المصدر، أي: وتابَ اللّـهُ عليه توبةً[2].

قولُه: (والإبراقُ والإرعادُ). النِّهاية: في حديثِ ابنَيْ مُلَيْكَة: إنّ أُمَّنا ماتَتْ حينَ رَعَدَ الإسلامُ وبَرِق[3]، أي: حين جاء بوَعيدِه وتهديدِه، يقال: رعَدَ وبَرِقَ وأرعَدَ وأبرَقَ: إذا توَعَّد وتهَدَّد.

روى شارحُ «الفصيح» عن أبي عَمْرٍو أنه احتجَّ بقولِ الكُمَيت:

أرعِـدْ وأبـرِقْ مـا تُـريـ ـدُ[4] فما وعيدُكَ لي بِضائرْ[5]

الراغب: البَرْقُ: لَـمَعانُ السَّحاب، يقالُ: بَرِقَ وأبرَقَ وبَرَقَ، يقالُ في كلِّ ما يَلمَع كسَيْفٍ: بارق، وبَرِقَ يقالُ في العينِ إذا اضْطَرَبت وجَالتْ مِن خوف، قال تعالى: ﴿فَإِذَا

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) أخرجه إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» (٢: ٦٨٨) وابن بطة الحنبلي في «الإبانة» (٢: ٨٠).

(٤) في (ط): «أرعدْ وأبرق يا يزيدُ».

(٥) «شعر الكُمَيْت» ص٢٢٥.

ومِن ثَمَّ رُوِيَ عن ابنِ عبّاسٍ ما رُوِيَ: من أنّ توبةَ قاتلِ المؤمنِ عمدًا غيرُ مقبولة. وعن سفيان: كانَ أهلُ العلمِ إذا سُئلوا قالوا: لا توبةَ له، وذلكَ محمولٌ منهم على الاقتداءِ بسنّةِ اللّـهِ في التغليظِ والتشديد، وإلّا فكلُّ ذنبٍ ممحوٌّ بالتوبة، وناهيكَ بمحْوِ الشركِ دليلًا. وفي الحديث: «لزوالُ الدنيا أهونُ على اللّـهِ من قتلِ امرئٍ مسلم». وفيه: «لو أنّ رجلًا قُتلَ بالمشرقِ وآخرَ رَضِيَ بالمغربِ لأُشْرِكَ في دمِه». وفيه: «إنّ هذا الإنسانَ بنيانُ الله، ملعونٌ من هَدَمَ بنيانَه». وفيه «من أعانَ على قتلِ مؤمنٍ بشطرِ كلمةٍ جاءَ يومَ

بَرِقَ ٱلْبَصَرُ﴾ [القيامة: ٧] وتُصُوِّرَ منَ البَرْقِ ما يَظهَرُ مِن تخويفِه فقيل: بَرَقَ فلانٌ وأبرَقَ: إذا تهَدَّد[١].

قولُه: (عن ابنِ عبّاس: أنّ تَوْبَةَ[٢] قاتلِ المؤمنِ عَمْدًا غيرُ مقبولة)[٣]، هُو ما رَوَينا عنِ التِّرمذيِّ وابنِ ماجَه والنَّسائيِّ، عن ابنِ عبّاس، أنه سُئل عن مَن قَتَلَ مؤمنًا متعمِّدًا ثُم تابَ وآمَنَ وعمِلَ صالحًا ثُم اهتَدَى، فقال ابنُ عباس: فأنّى له التوبةُ وقد سَمِعتُ نبيَّكم ﷺ يقول: «يَجيءُ المقتولُ متعلِّقاً بالقاتلِ تَشخبُ أوْداجُه دمًا فيقولُ: أيْ رَبِّ، سَلْ هذا: فيمَ قتَلَني؟»[٤] في قولِه: «نبيَّكم» توبيخٌ للسائل.

قولُه: (لزوالُ الدنيا) الحديث رَواه التِّرمذيُّ وأبو داودَ، عن عبدِ الله بن عَمْرٍو، عنِ النبيِّ ﷺ[٥].

قولُه: (بشَطرِ كلمة) الحديث أخرَجَه ابنُ ماجَهْ، عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللّـهُ عنه[٦]،

---

(١) «مفردات القرآن» ص١١٨.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفيه مخالفة للفظ «الكشاف»، والظاهر أنه اختصار من المؤلف رحمه الله.

(٣) أخرجه البخاري (٤٧٦٤) من حديثِ سعيد بن جبير رضي الله عنه.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٠٢٩) والنسائي (٧: ٩٨) وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٥) أخرجه الترمذي (١٣٩٥) والنسائي (٧: ٩٥) وابن ماجَهْ (٢٦١٩) ولم أجده في «سنن أبي داود».

(٦) «سنن ابن ماجَهْ» (٢٦٢٠) وأخرجه أبو يعلى في «المسند» (٥٩٠٠) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٩٣٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ٢٢)، وضعَّفه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣: ٨٢٢) وأعلّه بيزيدَ بن أبي زياد الدمشقي. ولتمام الفائدة انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٧: ٢٤٢).

القيامةِ مكتوبٌ بينَ عَينَيْه: آيسٌ من رحمةِ الله». والعَجَبُ من قومٍ يقرؤونَ هذه الآيةَ، ويرونَ ما فيها، ويسمعونَ هذه الأحاديثَ العظيمة، وقولَ ابنِ عباسٍ بمنعِ التوبة؛ ثمّ لا تدَعهم أشْعَبيّتُهم وطَماعيَتُهم الفارغةُ، واتّباعُهم هواهم، وما تخيّلُ إليهم مُناهم؛ أن يَطمعوا في العفوِ عن قاتلِ المؤمنِ بغيرِ توبة؟ ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد: ٢٤]. ثمّ ذكَرَ اللهُ سبحانَه التوبةَ في قتلِ الخطأِ لِـما عسى يقعُ من

قيل: قال سُفيانُ: هُو أن يقولَ في اقتُل: اقْ[١].

قولُه: (أشعبيّتُهم وطَماعِيتُهم) الثاني تفسيرٌ للأوّل، قال المَيْداني: أشعَبُ: رجُلٌ منَ المدينةِ يقالُ له: أشعَبُ بنُ جُبَير، مَولى عبدِ الله بنِ الزُّبَير، وعن أبي عُبيدةَ أنه اجتَمعَ عليه غِلْمةٌ يُعاتبونَه، وكان مَزّاحًا ظَريفًا فآذاهُ الغلمة، فقال لهم: إنّ في دارِ فلانٍ عُرسًا فانطَلِقوا إليه ثَمّةَ فهُو أنفعُ لكُم؛ فانطلَقُوا وترَكُوه، فلـمّا مضَوْا قال: لعلّ الذي قلتُ حَقٌّ فمضَى في أثَرِهم فلم يجِدْ شيئًا وظَفِروا بِهِ فآذَوْه[٢].

قولُه: (ثُم ذكَرَ الله) قيل: هُو عطفٌ على الجُملةِ المتقدِّمة من حيثُ المعنى، أي: ترْكُ ذكْرِ التوبةِ في هذه الآيةِ معَ الاحتياجِ إليها مانعٌ عنِ الطَّمع، ثُم ذكْرُ التوبةِ في قَتْلِ الخطأ معَ أنها غيرُ مُحتاجٍ إليها حَسْمٌ للطمع؛ لأنَّ معنى قولِه: «والعُجبُ...» إلى آخرِه: هُو أنَّ قولَه تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا ﴾ إلى آخرِه مانعٌ عن الطمع. وقلتُ: هُو عطفٌ على قولِه: «هذه الآيةُ فيها من التهديدِ والإيعادِ والإبراقِ والإرعادِ أمرٌ عظيم» يعني: في هذه الآيةِ منَ الدلالةِ على التهديدِ والوعيدِ ما بَلغَتْ غايتَها حتّى قال ابنُ عبّاس: إنّ توبةَ قاتلِ المؤمنِ عَمْدًا غيرُ مقبولة، وتَعاضَدتْ فيها بالأحاديث، ثُم في مقارنتِها معَ الآيةِ السابقةِ المشتمِلةِ على التوبةِ معَ أنها مُستَغنيةٌ عنها ـ حَسمٌ للأطماعِ وأيُّ حسم، فعلى هذا الآيةُ الأُولى كالتتميم للثانية، ولفظةُ «ثم» في كلامِ المصنِّفِ مُشعِرةٌ بأنَّ دَلالةَ الاقترانِ أبلَغُ من سائرِ ما ساعَدتِ الآيةُ منَ الأحاديث.

---

(١) ذكره الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٣: ١٨٩).

(٢) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٤٣٩).

نوعِ تفريطٍ فيما يجبُ من الاحتياطِ والتحفّظِ فيه؛ حَسْمٌ للأطماعِ وأيُّ حَسْمٍ؟ **ولكن لا حياةَ لمن تنادي!** فإن قلتَ: هل فيها دليلٌ على خلودِ من لم يتبْ من أهلِ الكبائرِ؟ قلتُ: ما أبينَ الدليلَ فيها، وهو تناوُلُ قولِه: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ ﴾ أيَّ قاتلٍ كانَ من مسلمٍ أو كافرٍ، تائبٍ أو غيرِ تائب، إلّا أنّ التائبَ أخرجَه الدّليل، فمن ادّعى إخراجَ المسلمِ غيرِ التائبِ **فليأتِ بدليلٍ مثلِه**.

قولُه: (**ولكنْ لا حياةَ لمَن تُنادي**) أولُه:

لقد أسمَعتَ لو نادَيْتَ حيًّا

قبلَه:

ونارٌ لــو نفَختَ بها أضاءتْ ولكنْ أنــتَ تَنفُخُ في رمادِ[1]

قال أهلُ السُّنة: اللهُ أكرمُ مِن أن يَجمعَ مَن يوحِّدُه ومن يَجحَدُه في العذابِ السَّرمَد، وقد وَعَدَ بأنه يَغفرُ ما دونَ الشّركِ، وإنْ رَغِمَ أنفُ مَن يتحجَّرُ الواسعَ!

قولُه: (**فلْيأتِ بدليلٍ مِثلِه**). قال الإمام: هذه الآيةُ مخصُوصةٌ في موضعَيْن، أحدُهما: أن يكونَ القتلُ العَمْدُ غيرَ عُدوان كما في القِصَاص، والثاني: أن يكونَ القتلُ العَمدُ العُدوانُ مُتدارَكًا بالتَّوبة، وإذا ثَبَتَ [دخولُ] التخصيصِ فيه في الصُّورتَيْن بالاتّفاقِ فنحنُ نخصِّصُ أيضًا فيما إذا حصَلَ العَفْوُ، بدليلِ قولِه تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ١١٦] وقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣][2].

وقال القاضي: الجمهورُ أنَّ هذه الآيةَ مخصَّصةٌ بمن لم يتُبْ؛ لقولِه تعالى: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ ﴾ [طه: ٨٢] ونحوِه، وهُو عندَنا إما مخصُوصٌ بالمُستحِلّ لهُ كما ذكَرَه عِكرِمةُ وغيرُه، ورُوي أنه نزَلَ في مِقْيَسِ بنِ صُبابةَ وجَدَ أخاه قتيلًا في بني النجّارِ ولم يَظهَرْ قاتلُه، فأمَرَهم رسُولُ الله ﷺ أن يدفَعوا إليه دِيتَه، فدَفَعوا إليه، ثُم حمَلَ على مسلمٍ فقتلَه ورجَعَ إلى مكةَ

---

(١) البيتان لعمرو بن معدي كرِب في «مجموع شعره» ص٩٩.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٧١).

....

مُرتدًّا[١]، أو المرادُ بالخُلود: المُكثُ الطويل؛ فإنّ الدلائلَ متظاهِرةٌ على أنَّ عُصاةَ المسلمين لا يَدومُ عَذابُهم[٢].

والذي يُمكنُ أن يُقال ـ والعلمُ عندَ الله ـ أنَّ الذي يقتضيه نَظْمُ الآياتِ أنّ الآيةَ مِن أسلوبِ التغليظ، كقولِه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فإنه قال: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ أي: لم يَحُجَّ، تغليظًا وتشديدًا على تارِكِه. وقولُه ﷺ للمِقدادِ بنِ الأسوَدِ حينَ سألَه عن قَتْلِ مَن أسلمَ منَ الكفّارِ بعدَ أن قَطَعَ يدَه في الحربِ: «لا تقتُلْه، فإنْ قتَلتَه فإنه بمنزلتِك قبلَ أن تقتُلَه وإنك بمنزِلتِه قبلَ أن يقولَ الكلمةَ التي قال». أخرَجه البخاريُّ ومسلم[٣].

وبيانُه: أنَّ قولَه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ دَلَّ على أنَّ قتْلَ المؤمنِ ليس مِن شأنِ المؤمنِ، ولا يستقيمُ منه ولا يصحُّ لهُ ذلك، فإنه إنْ فعَلَ خرَجَ عن أن يُقالَ: إنه مؤمنٌ، ثُم استثنى مِن هذا العامِّ قتْلَ الخطإِ تأكيدًا ومبالغةً، أي: لا يَصحُّ ولا يستقيمُ إلّا في هذه الحالة، وهذه الحالةُ مُنافِيةٌ لقَتْلِ العَمْد، فإذًا لا يَصحُّ منهُ قتلُ العَمْدِ البتّةَ، ثُم ذَيَّلَ هذه المبالغةَ تغليظًا وتشديدًا بقولِه: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾، يعني: كيف يستقيمُ منَ المؤمنِ قتْلُ المؤمنِ عَمْدًا وأنهُ مِن شأنِ الكفّارِ الذين جزاؤهم الخُلودُ في النارِ وحلولُ غَضَبِ الله ولعنتِه عليهم، وإن شئتَ أن تحقّقَ هذا المعنى فانظُرْ إلى تفسيرِه لقولِه تعالى: ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ إلى قولِه: ﴿وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣] وإلى ما لخَّصناه فيه، ثُم إلى قولِه في تفسيرِه قولَه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ إلى قولِه: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]: «كيف جعَلَ ترْكَ الزكاةِ من صفاتِ

---

(١) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥: ٦٠) وفي «شُعَب الإيمان» (١: ٤٦٨) من حديثِ ابن عباس رَضِيَ الله عنهما.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٧).

(٣) أخرجه البخاري (٤٠١٩) ومسلم (٩٥) وغيرهما.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنۡ أَلۡقَىٰٓ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا تَبۡتَغُونَ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٞۚ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبۡلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَتَبَيَّنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ﴾ ٩٤]

الكفّار، أي: الكافرونَ همُ الذين يترُكونَ الزكاة»[١]، فعلى المؤمنِ أن لا يتَّصفَ بصِفتهِم، وكتابُه مشحونٌ من هذا الأسلوب.

والعجَبُ أنه حمَلَ قولَ ابنِ عبّاسٍ في الآيةِ على التغليظِ والتشديدِ ونَسِيَ ذلك في الآية، لكنّ شغَفَه بمذهبِه يَدعوهُ إلى التناسي، والحقُّ أنه إنْ صَدَرَ عنِ المؤمنِ مثلُ هذا الذنبِ فمات ولم يتُبْ فحُكمُه إلى الله تعالى: إن شاء عَفَا عنه وإن شاء عَذَّبه بقَدْرِ ما يشاء ثُم يُخرِجُه إلى الجنةِ، رَوَينا في «سُنن أبي داودَ»، عن أبي مِجْلَز: هي جَزاؤه، فإن شاء اللّـهُ أن يتَجاوزَ عن جزائه فعَلَ[٢]، قال الواحِدي: والأصلُ في هذا أن اللّـهَ تعالى يجَوزُ أن يُخلفَ الوعيدَ وإن كان لا يَجوزُ أن يُخلِفَ الوَعْد، وبهذا وَرَدتِ السُّنة[٣]، وأنشَدَ للأول:

وإنّــي وإن أوعَـدتُــهُ ووَعَدتُـهُ لَمُخلِفُ إيعادي ومُنجِزُ مَوعِدي[٤]

فإذن لا مَدخَلَ لذكرِ التوبةِ وترْكِها[٥] في الآيةِ، ولا يُفتقَرُ لإخراجِ المؤمنِ منَ النارِ إلى دليلٍ كما قال، ولا إلى تخصيصِ العامِّ كما ذهبَ إليه الإمام[٦]، ولا إلى تفسيرِ الخُلودِ بالمُكثِ الطويلِ كما قال القاضي[٧]، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾.

(١) انظر: «الكشّاف» (٣: ٤٨٣ - ٤٨٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٧٨) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ١٦) عن أبي مِجْلَز، لاحق بن حُمَيْد، تابعيٌّ جليل.

(٣) «الوسيط» للواحدي (٢: ١٠٠).

(٤) البيت لعامر بن الطفيل في «ديوانه» ص٥٨.

(٥) في (ط): «لا يدخل ذكرُ التوبة وتركُها».

(٦) «مفاتيح الغيب» (١٠: ١٧١).

(٧) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٧).

﴿فَتَبَيَّنُوا﴾، وقُرِئَ: (فتثبّتوا)، وهما من التفعّلِ بمعنى الاستفعال، أي: اطلبوا بيانَ الأمرِ وثباتَه، **ولا تتهوَّكوا** فيه من غيرِ رويّة. وقُرِئَ: (السَّلَمَ) و﴿ٱلسَّلَٰمَ﴾ وهما الاستسلام، وقيل: الإسلام، وقيل: التسليم الذي هو تحيّـةُ أهلِ الإسلام.

﴿لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾، وقُرِئَ: (مؤمَنًا) بفتحِ الميم، من آمَنَهُ، أي: لا نُؤمِنُك، وأصلُه: أن مِرداسَ بنَ نهيكٍ رجلًا من أهلِ فَدَكَ، أسلَمَ ولم يُسلِمْ من قومِه غيرُه، **فغزتْهم سريّةٌ لرسولِ اللّٰهِ ﷺ كانَ عليها غالبُ بنُ فَضالةَ اللّيثيّ**، فهربوا وبَقِيَ مِرداسٌ لثقتِه بإسلامِه، فلمّا رأى الخيلَ ألجأ غنَمه إلى **عاقولٍ** من الجبلِ وصَعِد فلمّا تلاحقوا وكبّروا كبّـرَ ونزل، وقال: لا إلهَ إلّا الله، محمّدٌ رسولُ اللّٰـهِ، السّلامُ عليكم، فقتلَه أسامةُ بنُ زيدٍ واستاقَ غنمَه، فأخبروا رسولَ اللّٰـهِ فوجدَ وجدًا شديدًا، وقال: «قَتلْتُموه إرادةَ ما مَعَه»، ثمّ قرأ الآيةَ على أسامة، فقال: يا رسولَ اللّٰـهِ استغفرْ لي، قال: «**فكيفَ بلا إلهَ إلّا الله**»؟ قالَ أسامة: فما زالَ يعيدُها حتى وَدِدتُ أن لم أكنْ أَسلمتُ إلّا يومئذ، ثمَّ استغفرَ لي، وقال: «أعتقْ رقبةً». ﴿تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾: تطلبونَ الغنيمةَ التي هي

قولُه: (**ولا تتهوَّكوا**). **النِّهاية**: التَّهَوُّكُ: التحيُّر، وفي الحديث: «أمتهوِّكونَ أنتم كما تهوَّكتِ اليهودُ والنصارى؟»[١].

قولُه: (**فغزَتْهم سَرِيّةٌ... كان عليها غالبُ بنُ فَضَالة**)، وفي «الاستيعاب»: أنّ مِرداسَ ابنَ نهيكٍ الفَزَاريَّ كان يَرعَى غنمًا، فهَجَمتْ عليه سَرِيّةُ رسُولِ الله ﷺ وفيها أسامةُ بنُ زَيدٍ وأميرُها سَلَمةُ بنُ الأكوَعِ[٢]، ثُم ذكَرَ ما ذكَرَه المصنِّفُ معَ تغييرٍ فيه.

قولُه: (**عاقولٍ منَ الجَبَل**). **الجوهري**: العاقولُ منَ النَّهَرِ والوادي والرمل: المُعوَجُّ منه.

قولُه: (**فكيف بلا إلهَ إلّا الله؟!**)[٣] أي: كيف تصنَعُ لو خاصَمتْك هذه الكلمة؟

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥١٩٥) والبغوي في «شرح السنة» (١: ٢٧٠) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١: ٣٤٧) من حديثِ جابر بن عبد الله رَضِيَ الله عنه.

(٢) «الاستيعاب» (٣: ١٣٨٦).

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٤٢٦٩). حديثِ أسامة بن زيد رَضي الله عنهما.

حُطامٌ سريعُ النفاد، فهو الذي يدعوكم إلى تركِ التثبّتِ وقلّةِ البحثِ عن حالِ من تقتلونَه. ﴿فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ﴾ يُغْنِمُكموها تُغنيكم عن قتلِ رجلٍ يُظهِرُ الإسلام، ويتعوّذُ به من التعرُّضِ له؛ لتأخذوا مالَه. ﴿كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ﴾: أوّلَ ما دخلتُم في الإسلام سُمِعَتْ من أفواهِكم كلمةُ الشهادةِ، فحُصِّنت دماؤكم وأموالُكم من غيرِ انتظارِ الاطّلاعِ على مواطأةِ قلوبِكم لألسنتِكم. ﴿فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ بالاستقامةِ والاشتهارِ بالإيمانِ والتقدّم، وأن صِرْتُم أعلامًا فيه، **فعليكم أن تفعلوا** بالدّاخلينَ في الإسلام كما فُعِلَ بكم، وأن تعتبروا ظاهرَ الإسلامِ في المكافّة، ولا تقولوا: إنّ تهليلَ هذا؛ لاتقاءِ القتْلِ لا لصدْقِ النية، فتجعلوه سلّمًا إلى استباحةِ دمِه ومالِه وقد حَرَّمهما الله. وقولُه: ﴿فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ تكريرٌ للأمرِ بالتبيُّن؛ ليؤكِّدَ عليهم. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ فلا تتهافتوا في القتل، وكونوا مُحترزينَ محتاطِينَ في ذلك.

[﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا * دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ٩٥-٩٦]

﴿غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ قُرِئَ بالحركاتِ الثلاث، ....

قولُه: (فعليكم أن تفعَلوا) تفسيرٌ لقولِه تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾، أي: كذلك كنتُم فمَنَّ اللّـهُ عليكم، وإذا كان كذلك «فعليكم أن تفعَلوا بالداخِلينَ في الإسلام كما فُعِلَ بكم» مِن عَدَمِ تكشُّفِ حالِكم وما تَنجُز بكم[1].

قولُه: (﴿غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ قُرِئَ بالحَركاتِ الثلاث) بالنَّصب: نافعٌ وابنُ عامرٍ والكسائي، والباقونَ بالرفع، وبالجَرّ شاذّ.

وأما حديثُ زيدِ بنِ ثابتٍ فرَواه البخاريُّ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائي[2].

---

(١) في (غ) و(ص) و(س): «وما هجرتم»، وفي (م): «سحم»، والمثبت من (ط).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٣٢) وأبو داود (٢٥٠٩) والترمذي (٣٠٣٣)، والنسائي (٦: ٣١٥).

فالرَّفعُ صفةٌ لـ﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾، والنصبُ استثناءٌ منهم، **أو حالٌ عنهم**، والجرُّ صفةٌ لـ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾. والضرر: المرضُ أو العاهةُ من عمًى أو عرجٍ أو زمانةٍ أو نحوِها. وعن زيدِ بنِ ثابت: كنتُ إلى جنبِ رسولِ الله، **فغَشِيَتْهُ السكينةُ**، فوقعتْ فَخِذُه على فَخِذي، حتى خَشِيتُ أن تَرُضَّها، ثمّ **سُرِّيَ عنه**، فقال: «اكتبْ»، فكتبتُ في كَتِفٍ: (لا يستوي

قولُه: (**فالرفعُ: صفةٌ لـ﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾**) لأنَّ القاعدينَ غيرُ مُعيَّن، يعني: هو مثل قولِهم:

ولقد أمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني[١].

قال الزجّاج: ﴿غَيْرُ﴾ صفةٌ للقاعِدينِ، وإن كان أصلُها أن تكونَ صفةً للنَّكِرة، المعنى: لا يستوي القاعدونَ الذين هم غيرُ أُولي الضَّرر، أي: الأصِحّاءُ والمُجاهِدونَ وإن كانوا كلُّهم مؤمنين، والرفعُ أيضًا يجوزُ على الاستثناء، أي: لا يستوي القاعدونَ والمجاهِدون إلَّا أُولو الضَّرَر، فإنهم يُساوونَ المُجاهدين؛ لأنَّ الذي أقعَدَهم عنِ الجهادِ الضَّرر[٢]. وتَبِعَه الواحِديُّ في هذا الوجه[٣].

قولُه: (**أو حالٌ عنهم**). قال الزجّاج: المعنى: لا يَستوي القاعدونَ في حالِ صِحّتِهم والمجاهدونَ، كما تقولُ: جاءني زيدٌ غيرَ مريض، أي: صحيحًا، ويَجوزُ الخَفْضُ صفةً لـ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٤].

قولُه: (**فغَشِيته السَّكِينة**). **النِّهاية**: السَّكِينةُ: الوَقارُ والسُّكون، يريدُ ما كان يَعرِضُ لهُ منَ السُّكونِ والغَيْبةِ عندَ نزولِ الوَحْي، وقيل: أراد بِهِ هاهنا الرحمة.

قولُه: (**سُرِّي عنهُ**). **النهاية**: أي: كُشِفَ عنه وأُزيل، يقال: سَرَوتُ الثوبَ وسَرَيْتُه: إذا خلعتَه، والتشديدُ فيه للمبالغة، أي: أُزيلَ عنه ما نزَلَ به مِن بَرْحاءِ الوحي.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٢).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٢: ١٠٤).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٣).

القاعدون من المؤمنين والمجاهدون)، فقالَ ابنُ أمِّ مكتومٍ وكانَ أعمى: يا رسولَ الله، وكيفَ بمن لا يستطيعُ الجهادَ من المؤمنين؟ فغشيَتْه السكينةُ كذلكَ، ثمّ قال: «اقرأ يا زيد» فقرأتُ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، فقال: ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾، قالَ زيد: أنزلَها اللهُ وحدَها، فألحقتُها، والذي نفسي بيدِه لكأنّي أنظرُ إلى مَلحقِها عندَ صِدْعٍ في الكَتف. وعن ابنِ عبّاس: لا يستوي القاعدونَ عن بدرٍ والخارجونَ إليها. وعن مقاتل: إلى تبوك. فإن قلتَ: معلومٌ أن القاعدَ بغيرِ عذرٍ والمجاهدَ لا يستويان، فما فائدةُ نفْيِ الاستواء؟ قلتُ: معناه الإذكارُ بما بينهما من التفاوتِ العظيم، والبونِ البعيد؛ ليأنفَ القاعدُ ويترفّعَ بنفسِه عن انحطاطِ منزلتِه، فيهتزَّ للجهادِ ويرغبَ فيه وفي ارتفاعِ طبقتِه، ونحوُه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] أريدَ به التحريكُ من حَميَّةِ الجاهلِ وأَنَفتِه، ليُهابَ به إلى التعلّم، ولينهضَ بنفسِه عن ضَعَةِ الجهلِ إلى شرفِ العلم. ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾: جملةٌ موضِّحةٌ لِما نُفِيَ من استواءِ القاعدينَ والمجاهدين؛ كأنه قيل: ما لهم لا يستوونَ؟ فأجيبَ بذلك. والمعنى: على القاعدينَ غيرِ أولي الضرر؛ لكونِ الجملةِ بيانًا للجملةِ الأولى المتضمنةِ لهذا الوَصْف ...

قولُه: (صِدْعٍ في الكتِف) يقال: صَدَعتُ الرِّداءَ صَدْعًا: إذا شقَقْتَه، والاسمُ: الصِّدْعُ بالكسر، والصَّدع في الزُّجاجة، بالفتح. كانوا يَكتُبونَ في كتفِ الشاةِ لقلّةِ القراطيسِ عندَهم.

قولُه: (ليُهابَ بِهِ إلى التعلُّم). النِّهاية: أَهَبْتُ بالرجُل: إذا دعوتَه إليكَ، وفي حديثِ الدعاء: «وقَوِّيتَني على ما أَهَبْتَ بي إليه مِن طاعتِك»، وقيل: هُو مِن: أهابَ الراعي بغنَمِه، أي: صاحَ بها لتقفَ أو ترجِع.

قولُه: (عن ضَعَة). النِّهاية: هيَ الذُّمُّ والهَوَانُ والدَّناءة، وقد وَضُعَ ضَعَةً فهو وَضِيع، والهاء عِوَضٌ منَ الواوِ المحذوفة.

قولُه: (والمعنى: على القاعدينَ غيرِ أُولي الضَّرَر) قيل: فيه نظَر، بلِ الصَّواب: على القاعدينَ أُولي الضَّرَر، يدُلُّ عليه قولُ الواحِدي: فضَّلَ اللهُ المُجاهِدينَ بأموالِهم وأنفُسِهم

....

على القاعِدين، يعني: مِن أهلِ العُذْرِ درَجة[١]، وقولُه أيضًا: أمّا المفضَّلونَ درجةً فهمُ الذين فُضِّلوا على القاعِدينَ الأضِرّاءِ[٢].

والحاصلُ أنَّ المرادَ بقولِه تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ أنَّ بينَ المجاهدينَ والقاعِدينَ غيرِ الأضِرّاءِ بَوْنًا بعيدًا، وأنْ ليس بينَ المجاهدينَ والقاعِدينَ الأضِرّاءِ هذا البَوْن، لكنْ بينَهم تفاوُت؛ فاحتاجَ هذا التفاوتُ إلى البيان، فبيَّنَ بقولِه: ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ﴾ في الموضِعينِ هذا التفاوتَ، وكلتا الجُملتَيْنِ بيان، لا الجُملةُ الأولى كما يُشعِرُ به كلامُ صاحبِ «الكشّاف»، وفي كلامِه اضطرابٌ مُتَنافٍ!

وقال صاحبُ «التقريب» بعدَ ما حَكَى كلامَ المصنِّف: المُفضَّلونَ درجةً مَن فُضِّلوا على القاعِدينَ الأضِرّاء، ودرجاتٍ مَن فُضِّلوا على المتخلِّفينَ بإذْن، وفيه نَظر؛ لأنَّه فَسَّرَ القاعدينَ بغيرِ أُولي الضَّرر، وإنما يستقيمُ على تفسيرِه بالأضِرّاءِ كما في «المعالم»[٣] و«اللُّباب»[٤].

وقلتُ ـ واللّـهُ أعلم ـ: إن كلامَ المصنِّفِ والواحِديِّ إن أُمعِنَ النظرُ فيهما مُتوافِقان، ولا مخالفةَ إلَّا في كلماتٍ لا ضَرَرَ فيها. وأمّا قولُ المصنِّف: «﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ جملةٌ موضِّحةٌ لِـما نُفِيَ منَ استواءِ القاعِدينَ والمجاهدين» فالمرادُ منهُ أنه وما عُطِفَ عليه مِن قولِه: ﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ﴾ الثاني كلاهما بيانٌ وإيضاحٌ للجُملةِ الأولى، وهُو قولُه: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ﴾، ولا بدَّ منَ التطابُقِ بينَ البيانِ والمُبيَّن، والمذكورُ في البيانِ شيئانِ وليس في المبيَّنِ سوى ذكْرِ ﴿غَيْرُ أُولِى ٱلضَّرَرِ﴾، فالواجبُ أن يُقدَّرَ ما يُوافقُه من قولِه: لا يستوي القاعدونَ أولو الضَّررِ وغيرُ أُولي الضَّرر، وهُو مِن أسلوبِ الجمع التقديريِّ؛ لدَلالةِ التفضيلِ على المفضَّل، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ۞ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ١٠٤).
(٢) انظر: «الكشّاف» (٥: ١٢٩).
(٣) «معالم التنزيل» (٢: ٢٧٠).
(٤) «لباب التفسير» للكرماني (٣: ١٢٥٤).

....

أُجُورَهُمْ ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْتَنكَفُواْ وَٱسْتَكْبَرُواْ فَيُعَذِّبُهُمْ ﴾ الآية [النساء: ١٧٢- ١٧٣]، فعلى هذا قولُه تعالى: ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ ﴾ جملةٌ موضِّحة، معناه: الكلامُ الذي ذُكِرَ فيه هذا اللفظُ، أي: فضلُ الله وهُو مجموعُ الآيتَيْن، وقولُه: «والمعنى: على القاعِدينَ غيرِ أُولي الضَّرَر» معناه: على منِ اشتملَ عليه هذا الكلامُ مذكورًا ومُقدَّرًا، وهُو على ما سَبَقَ مُنطوٍ على أُولي الضَّرَرِ (وغيرِ أُولي الضَّرر)، و«على» في قولِه: «والمعنى: على القاعِدينَ غيرِ أُولي الضَّرَر» متعلِّقٌ بهذا المقدَّرِ وهُو مطلَقٌ فَضَّلَ اللهُ، لا المذكورُ في التنزيلِ أولًا وثانيًا، أي: فضَّلَ اللهُ المجاهدينَ على القاعِدينَ أُولي الضَّرِرِ وغيرِ أُولي الضَّرَر، وتحريرُ المعنى: مُطلَق فَضَّلَ اللـهُ المجاهدينَ: جملةٌ موضِّحةٌ بناءً على إطلاقِ قولِه تعالى: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾، يدُلُّ عليه أنه لم يُقيِّدْ قولَه: ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ ﴾ بأحدِ القيدَيْن، أعني: ﴿دَرَجَةً ﴾ و﴿ دَرَجَٰتٍ﴾، بل أورَدَه مطلقًا ومُبهَمًا؛ ومِن ثَم توجَّه عليه السؤالُ الذي أورَدَه وأجابَ عنهُ بالتفصيل، ولو كان الكلامُ مفصَّلًا كان السؤالُ مستدرَكًا والفاءُ في قولِه: «فمَن هم» يدُلُّ على الإنكار، ويؤيِّدُ هذا القولَ ما رَوى البخاريُّ والتِّرمذيُّ، عن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللـهُ عنهما: لا يَستوي القاعدونَ من المؤمنينَ عن بَدْر، والخارجونَ إليها[١].

وفي رواية الترمذيِّ: لـمّا نزَلَتْ غزوةُ بَدْرٍ قال عبدُ الله بنُ جَحْشٍ[٢] وابنُ أُمِّ مكتوم: إنّا أعمَيَانِ يا رسُولَ الله؛ فهل لنا رُخصة؟ فنزَلَت ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾ و﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ﴾، فهؤلاءِ القاعدونَ غيرُ أُولي الضَّرر، فَضَّلَ اللـهُ المجاهدينَ على القاعدينَ أجرًا عظيمًا درجاتٍ منهُ على القاعدينَ منَ المؤمنينَ غيرِ أُولي الضَّرَر[٣].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٩٥٤) والترمذي (٣٠٣٢).

(٢) كذا جاء في رواية الترمذي، والصواب: أبو أحمد بن جحش، واسمه «عبد» بغير إضافة، وهو مشهور بكنيته، وهو الذي كان ضريرًا. انظر تفصيل ذلك في «فتح الباري» (٨: ٢٦٢)، وتعليق الشيخ أحمد شاكر على «تفسير الطبري» (٩: ٩٢).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٠٣٢) وقال: هذا حديثٌ حسن غريبٌ من حديثِ ابن عباس .

....

وقال القاضي: كَرَّرَ تفضيلَ المجاهدينَ وبالَغَ فيه إجمالًا وتفصيلًا، وتعظيمًا للجهادِ وترغيبًا فيه[(١)].

وقيل: الأوّلُ ما خَوَّلَهم في الدنيا منَ الغنيمةِ والظَّفَرِ وجميلِ الذِّكْر، والثاني ما جعَلَ لهم في الآخِرة. وهذا يُوافقُ ما ذكَرَه الراغب، وهُو قولُه: إن قيل: لمَ كرَّرَ الفَضلَ وأوجَبَ في الأولِ درجةً وفي الثاني درجاتٍ وقَيَّدَها بقولِه: ﴿مِّنْهُ﴾ وأردَفَها بالمغفِرةِ والرحمة؟ قيل: عنَى بالدرجةِ: ما يُؤتيهِ في الدنيا منَ الغنيمة ومنَ السُّرورِ بالظَّفرِ وجميلِ الذِّكر، وبالدرجاتِ: ما يُنجِزُ لهم في الآخِرة، ونَبَّه بالإفرادِ في الأولِ والجَمْعِ في الثاني: أنَّ ثوابَ الدنيا في جَنْبِ ثوابِ الآخِرة يسيرٌ، وقَيَّدَها بقولِه: ﴿مِّنْهُ﴾ ليُعظِّمَها، وأردَفَها بالمغفرةِ والرحمةِ إيذانًا بالوصُولِ إلى الدَّرجاتِ بعدَ الخلاصِ منَ التَّبِعات، وقيل: إنَّ المغفرةَ تقالُ اعتبارًا بإزالةِ الذنوبِ، والرحمةُ تقالُ اعتبارًا بإيجابِ التوبةِ وإدخالِ الجنة، والدرَجاتُ: هيَ المنازلُ الرفيعةُ بعدَ إدخالِ الجنة[(٢)].

وقلتُ: والذي تَقتضيهِ البلاغةُ وسَدادُ النظْمِ هذا، وبيانُه: أنَّ قولَه: «﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ جملةٌ موضِّحةٌ لِما نُفِيَ» الاستواءُ فيه، والقاعدونَ على التقييدِ السابقِ من أنَّ المرادَ به غيرُ الأَضِرّاءِ فحسبُ، وإنّما كرَّرَ ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ ليُناطَ بهِ منَ الزيادةِ ما لم يُنَطْ به أولًا، فالفضلُ الأولُ: الظفَرُ والغنيمةُ والذِّكرُ الجميلُ في الدنيا، والثاني: المقاماتُ السَّنِيّةُ والدرَجاتُ العاليةُ والفوزُ بالرِّضْوانِ والغُفرانِ في العُقْبَى؛ يدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَكُلًّا﴾ أي: وكلَّ فريقٍ منَ القاعدينِ غيرِ أُولي الضَّررِ والمجاهدينَ ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ في الجنّة، يعني: لهمُ الفضْلُ في الدنيا ثم الجميعُ في الجنة؛ لحُسنِ عقيدتِهم وخُلوصِ نيتِهم، وإنّما التفاوتُ في الأجرِ الجزيلِ والدرجاتِ العاليةِ وفي الفَوْزِ بالرِّضوان، كما قال تعالى: ﴿أَجْرًا عَظِيمًا * دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾، ويَعضُدُه ما وَردَ في الحديث: «إنّ أهلَ الجنةِ يتَراءَوْنَ أهلَ الغُرَفِ مِن فَوقِهم كما تتراءَون الكوكبَ الدُّرِّيَّ الغابِر». رواه البخاريُّ ومسلمٌ عن أبي سَعيد[(٣)].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٤١).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٤٠٧).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٥٦) ومسلم (٢٨٣١).

﴿وَكُلًّا﴾: وكُلَّ فريقٍ من القاعدينَ والمجاهدينَ ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، أي: المثوبةَ الحسنى، وهي الجنة، وإن كانَ المجاهدونَ مفضَّلينَ على القاعدينَ درجة. وعن النبيِّ ﷺ: «لقد خلَّفْتُم بالمدينةِ أقوامًا ما سِرْتُم مسيرًا ولا قطعتُم واديًا إلّا كانوا معكم». وهم الذينَ صحَّتْ نياتُهم، ونَصَحتْ جيوبُهم، وكانت أفئدتُهم تهوي إلى الجهاد، وبهم

هذا تفسيرٌ مبيَّن مُوافقٌ للنظمِ ولا تعقيدَ[١] فيه، ولا يحتاجُ أيضًا إلى جَعْلِ المجاهدينَ صِنْفَيْنِ كما يُنبئُ عنه ظاهرُ كلامِه: «أما المفضَّلونَ درجةً واحدةً فهمُ الذين فُضِّلوا على القاعِدينَ الأضِرّاء، وأما المفضَّلونَ درجاتٍ فالذين فُضِّلوا...» إلخ، ويُطابقُه أيضًا سببُ النزول المذكورِ في الكتابِ عن زَيْدِ بنِ ثابت، وأخرَجَه أبو داودَ بتَمامِه وذكَرَ البخاريُّ طَرَفًا منه[٢]، وملائمٌ لحديثِ الأضِرّاءِ على ما رَوَينا عن البخاريِّ وأبي داودَ وابنِ ماجَهْ عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: «ولقد خَلَّفْتُم بالمدينة أقوامًا ما سِرتُم مَسِيرًا ولا قَطَعتُم واديًا إلّا كانوا معَكم»[٣]، قاله حينَ رجَعَ مِن غزوةِ تبوكَ فَدَنا منَ المدينة، فالحديثانِ يؤذِنانِ بالمساواةِ بينَ المجاهِدينَ والأضِرّاء، وعليه دِلالةُ مفهومِ الصِّفةِ والاستثناءِ في ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾، وكلامُ الزجّاج: إلّا أُولو الضَّررِ[٤]، فإنهم يُساوونَ المجاهدين[٥]، كذا في «المعالم»[٦]. وعلى الجوابِ الذي أجابَ به المصنِّفُ وذهبَ إليه الواحِديُّ[٧] لا يَلزَمُ المساواةُ، فيَلزَمُ خلافُ ما تقتضيهِ الصِّفةُ أو الاستثناء[٨].

قولُه: (صَحَّت نِيّاتُهم ونَصحَت جُيوبُهم) هُو من بابِ قولِهم: نهارُه صائمٌ وليلُه قائم، مبالغةً في إخلاصِهم ونقاءِ سَريرتِهم عنِ الدَّخَل، ويجوزُ أن يكونَ كنايةً، كقولِه:

(١) في (ط): «ولا تقييد».
(٢) سبق تخريجُه.
(٣) أخرجه البخاري (٤٤٢٣) وأبو داود (٢٥١٠) وابن ماجَهْ (٢٧٦٤).
(٤) قوله: «وكلام الزجّاج: إلا أولو الضرر» ساقط من (ط).
(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٣).
(٦) «معالم التنزيل» (٢: ٢٧٠).
(٧) «الوسيط» للواحدي (٢: ١٠٤).
(٨) في (ط): «والاستثناء».

ما يمنعُهم من المسيرِ من ضررٍ أو غيرِه. فإن قلتَ: قد ذكرَ اللهُ سبحانه مفضَّلِينَ درجةً ومفضَّلِينَ درجات، فمَنْ هم؟ قلتُ: أما المفضّلونَ درجةً واحدةً فهم الذين فُضِّلوا على القاعدينَ الأضرّاء، وأمّا المفضَّلونَ درجاتٍ فالذينَ فُضِّلوا على القاعدينَ الذينَ أُذِنَ لهم في التخلُّف؛ اكتفاءً بغيرِهم؛ لأنّ الغزوَ فرضُ كفاية.

فإن قلتَ: لم نُصِبَ ﴿دَرَجَةً﴾ و﴿أَجْرًا﴾ و﴿دَرَجَٰتٍ﴾؟ قلتُ: نُصِبَ قولُه: ﴿دَرَجَةً﴾؛ لوقوعِها موقعَ المرّةِ من التفضيل؛ كأنه قيل: فضَّلَهم تفضيلةً واحدة، ونظيرُه قولك: ضربه سَوْطًا، بمعنى: ضرَبَه ضربةً، وأمّا ﴿أَجْرًا﴾ فقد انتصبَ بـ«فضَلَ» لأنه في معنى: أجَرَهم أجرًا، و﴿دَرَجَٰتٍ﴾، و«مغفرةً»، «ورحمةً» بدلٌ من ﴿أَجْرًا﴾، ويجوزَ أن ينتصبَ ﴿دَرَجَٰتٍ﴾ نَصْبَ ﴿دَرَجَةً﴾، كما تقول: ضربه أسواطًا بمعنى: ضرباتٍ؛ كأنه قيل: وفضَّله تفضيلاتٍ، ونُصِبَ ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ على أنه حالٌ عن النكرة التي هي: درجاتٌ مقدَّمةٌ عليها، وانتصبَ ﴿مَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾ بإضمارِ فعلِهما، بمعنى: وغَفَرَ لهم، ورحِمَهم ﴿مَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾.

تَبيتُ بمَنْجاةٍ منَ اللَّوْم بيتُها[1]

قولُه: (الأضِرّاء) جمعُ ضَرير. النِّهاية: في الحديث: جاء ابنُ أُمِّ مكتومٍ يَشْكو ضَرارتَه[2]، الضَّرارةُ هاهنا: العَمَى، والرَّجلُ ضَرير، وهُو منَ الضُّرّ: سوءِ الحال. الراغب: الضُّرُّ: اسمٌ عامٌّ لكلِّ ما يضُرُّ الإنسانَ[3] في بَدَنِه ونفسِه، وعلى سبيلِ الكنايةِ عَبَّر عنِ الأعمى بالضَّرير[4]. وقال ابنُ عبّاس: ﴿أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾: أهلِ العُذْر، وقد ذكَرَ عامةَ ما أجمَلَه هاهنا في قولِه تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾ الآية [النور: ٦١].

---

(١) سبق تخريجُه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٣١) ومسلم (١٨٩٨) وغيرهما من حديثِ البراء بن عازب رَضي الله عنه.

(٣) من قوله: «الأضراء: جمع ضرير» إلى هنا ساقط من (ط).

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٤٠٦)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٥٠٣.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَسَآءَتْ مَصِيرًا * إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا * فَأُو۟لَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾ ٩٧-٩٩]

﴿تَوَفَّىٰهُمُ﴾ يجوزُ أن يكونَ ماضيًا، كقراءةِ من قرأ: (تَوَفَّتْهم)؛ ومضارعًا، بمعنى: تتوفَّاهم، كقراءةِ من قرأ: (تُوَفَّاهم) على مضارعِ وُفِّيَت؛ بمعنى: أنّ اللهَ يوفّي الملائكةَ أنفسَهم فيتوفَّوْنها، أي: يمكّنُهم من استيفائِها فيستوفونها، ﴿ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾: في حالِ ظلمِهم أنفسَهم. ﴿قَالُوا۟﴾ قالَ الملائكةُ للمتوفَّيْنَ: ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾: في أيِّ شيءٍ كنتُم من

قولُه: (﴿تَوَفَّىٰهُمُ﴾ يجوزُ أن يكونَ ماضيًا، كقراءةِ مَن قرأ: (توفَّتْهم)، ومضارعًا، بمعنى: تتوفّاهم). قال الزجّاج: المعنى: إن الذين توَفَّتْهمُ الملائكةُ، وذُكِّر الفعلُ لأنَّه فِعلُ جميعٍ، ويجوزُ أن يكونَ استقبالًا، أي: إنَّ الذين تتَوفَّاهمُ الملائكةُ، وحُذِفت التاءُ الثانيةُ لاجتماعِ التاءَيْن[(١)].

وقلتُ: إذا حُمِلَ ﴿تَوَفَّىٰهُمُ﴾ على المضارعِ يكونُ مِن بابِ حكايةِ الحالِ الماضية؛ ولذلك أوقَعَ ﴿قَالُوا۟﴾ خبرًا لـ﴿إِنَّ﴾. قال أبو البقاء: والعائدُ محذوفٌ، أي: قالوا لهم[(٢)]، ويجوزُ أن يكونَ ﴿قَالُوا۟﴾ حالًا من ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، و«قد» معَهُ مقدَّرة، وخبرُ ﴿إِنَّ﴾: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ﴾، ودخَلتِ الفاءُ لِـما في ﴿ٱلَّذِينَ﴾ منَ الإبهامِ المشابِه للشَّرط، وأن لا يمتنعَ ذلك؛ لأنها لا تُغيِّرُ معنى الابتداء.

قولُه: (في حالِ ظُلمِهم أنفُسَهم). قال الزجَّاج: والأصلُ: ظالمينَ أنفُسَهم، فحُذِفتِ النونُ استخفافًا، والمعنى على ثُبوتِها[(٣)].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٤).
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٨٤).
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٤).

أمرِ دينِكم؟ وهم ناسٌ من أهْلِ مكّةَ أسلموا ولم يهاجروا **حينَ كانتِ الهجرةُ فريضة**. فإن قلتَ: كيفَ صحَّ وقوعُ قولِه: ﴿كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ جوابًا عن قولهم: ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾ وكانَ حقُّ الجوابِ أن يقولوا: كنّا في كذا، أو لم نكنْ في شيء؟ قلتُ: معنى ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾: للتوبيخِ بأنهم **لم يكونوا في شيءٍ من الدّين**؛ حيثُ قدروا على المهاجرةِ ولم يهاجروا، فقالوا: ﴿كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ﴾؛ اعتذارًا مما وُبِّخوا به، واعتلالًا بالاستضعاف، وأنهم لم يتمكنوا من الهجرةِ حتى يكونوا في شيء، فبكَّتَهم الملائكةُ بقوله: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا﴾ أرادوا: أنكم كنتم قادرينَ على الخروجِ من مكّةَ إلى بعضِ البلادِ التي لا تُمنعونَ فيها من إظهارِ دينكم، ومن الهجرةِ إلى رسولِ اللّـهِ ﷺ، كما فعلَ المهاجرونَ إلى أرضِ الحبشة، وهذا دليلٌ على أنّ الرجلَ إذا كانَ في بلدٍ لا يتمكّنُ فيه من إقامةِ أمرِ دينِه كما يجبُ لبعضِ الأسبابِ - **والعوائقُ عن إقامةِ الدينِ لا تنحصر** - أو عُلِمَ

قولُه: (**حين كانتِ الهجرةُ فريضةً**)، عن البخاريِّ عن مجاهدٍ قال: قلتُ لابنِ عُمَر: أُريدُ أن أُهاجرَ إلى الشام، فقال: لا هجرةَ بعدَ الفَتْح، أو قال: بعدَ رسُولِ الله ﷺ، ولكنْ جهادٌ ونيّة، فانطَلِقْ فاعرِضْ نفسَك، فإن وجَدتَ شيئًا وإلَّا رجعتَ[١].

قولُه: (**لم يكونوا في شيءٍ من الدِّين**)، أي[٢]: من أمرِ الدِّينِ لا مِن أمرِ الجهادِ ولا منَ الهجرة، ولا مِن نَصْرِ المؤمنينَ ولا مِن تَرْكِ الكفّار إرغامًا لهم، كأنه قيل: في أيِّ أمرٍ كنتُم مِن أمورِ الدِّين؟ يعني: لو تَركتُم الجهادَ والهجرةَ والنُّصرة، قالوا: تَركْنا ذلك؛ لأنا لم نتمكنْ منها لضَعفِنا.

قولُه: (**والعوائقُ عن إقامةِ الدِّينِ لا تَنحصرُ**) جملةٌ معترِضةٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، «وحَقَّت»: جوابُ «إذا». وقولُه: «بَلَدِه» مُظهَرٌ وُضعَ مَوضعَ المضمَرِ الراجعِ إلى «بَلَد».

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٣٠٩).

(٢) قوله: «من الدين، أي» سقط من (ص) و(غ).

أنه في غيرِ بلدِه أقومُ بحقِّ الله، وأدومُ على العبادة؛ حقّتْ عليه المهاجَرة، وعن النبيّ ﷺ: «من فرَّ بدينِه من أرضٍ إلى أرضٍ وإن كانَ شبرًا من الأرضِ استوْجَبت له الجنة، وكانَ رفيقَ أبيه إبراهيم، ونبيِّه محمد». اللهمّ إن كنتَ تعلمُ أنّ هجرتي إليكَ لم تكنْ إلّا للفرارِ بديني فاجعلها سببًا في خاتمةِ الخير، ودَرْكِ المرجوِّ من فضلك، والمبتغى من رحمتك، وصِلْ جواريَ لكَ بعكوفي عندَ بيتكَ بجوارِكَ في دارِ كرامتِكَ، يا واسعَ المغفرة.

ثم استثنى من أهلِ الوعيدِ المستضعفينَ الذينَ لا يستطيعونَ حيلةً في الخروج؛ لفقرِهم وعجزِهم، ولا معرفةَ لهم بالمسالِك.

ورُوِيَ: أنّ رسولَ الله ﷺ بَعَثَ بهذه الآيةِ إلى مُسلِمي مكّة، فقال جُنْدُبُ بنُ ضَمْرة ـ أو ضَمْرةُ بنُ جُنْدُب ـ لبَنِيه: احمِلوني؛ فإنّي لستُ مِنَ المُستضعَفين، وإني لأَهتدي الطَّريقَ، واللّـهِ لا أَبيتُ الليلةَ بمكّة، فحَمَلوه على سريرٍ متوجِّهًا إلى المدينة، وكانَ شيخًا كبيرًا، فماتَ بالتَّنْعيم.

قولُه: (استَوجَبَت) قيل: معناه: وَجَبت، وحقيقتُه: طَلَبتِ الجنةُ لهُ الوجوبَ، ويُروَى: استُوجِبَت، مجهولًا.

قولُه: (جُنْدُبُ بنُ ضَمْرة، أو ضمرة بنُ جُندُب) والصَّحيحُ في «الاستيعاب»: جُندُبُ ابنُ ضمرةَ الجُنْدَعيُّ، لـمّا نزلَت ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا﴾ فقال: اللّهم قد أبلَغْتَ في المعذِرةِ والحُجّةِ ولا معذِرةَ لي ولا حُجّة، ثُم خرَجَ وهُو شيخٌ كبيرٌ فمات في بعض الطريق، فقالتِ الصَّحابة: مات قبلَ أن يُهاجِر، فلا ندري أعَلى ولايةٍ هُو أم لا؟ فنزَلتِ الآية[1].

قولُه: (فماتَ بالتَّنعيم). المُغرب: التنعيمُ: موضعٌ قريبٌ من مكةَ عندَ مسجدِ عائشةَ رَضِيَ الله عنها[2].

---

(١) «الاستيعاب» (١: ٢٥٧).

(٢) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٨٣).

فإن قلتَ: كيفَ أُدخِلَ الوِلْدانُ في جُملةِ المُستثنَيْنَ مِن أهلِ الوعيدِ فكأنهم كانوا

قولُه: (كيف أُدخِلَ الوِلْدان في جُملةِ المُستثنَيْنَ؟) تلخيصُهُ: كيف أدخَلَ الوِلْدانَ في جُملةِ الذين استثناهُم مِن أهلِ الوعيدِ المذكورِ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ إلى قولِه: ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾؟ فالاستثناءُ يوهمُ أنَّ الوِلْدانَ داخِلونَ في الوعيدِ دخولَ الرِّجالِ والنساءِ إذا استطاعوا واهتَدَوا؟ فأجابَ عنِ السؤالِ بوجوهٍ ثلاثة(١): أحَدُها: أنَّ الاستطاعةَ والاهتداءَ إنَّما يُتصوَّرُ في الرجالِ والنساءِ؛ لأنَّهم قد يكونونَ مستطيعينَ ومُهتَدين، وقد لا يكونون، وأمَّا الوِلدانُ فلا يُتصوَّرُ فيهم ذلك؛ إذ العَجْزُ متمكِّنٌ فيهم لا ينفَكُّ عنهم، فكانوا خارجينَ مِن جُملتِهم في الوعيدِ ضرورةً، فإذا لم يَدخلوا فيه لم يَخرُجوا بالاستثناء. ويتوجَّهُ على هٰذا التقريرِ سؤالٌ وهُو: أنهم إذا لم يَخرُجوا بالاستثناءِ كيف قَرَنَهم في جُملة المُستثنَيْنَ؟ قالوا في الجواب: إنَّما قَرَنَهم بهم ليبيِّنَ أنَّ الرجالَ والنساءَ الذين لا يستطيعونَ حِيلةً ولا يَهتَدونَ سبيلًا، صاروا في انتفاءِ الذنبِ بمنزلةِ الوِلدانِ مبالغةً؛ لأنَّ المعطوفَ عليه يكتسبُ معنى المعطوفِ لمُشاركتِها في الحُكم، ويَقرُبُ منه ما ذكَرَه في تفسيرِ قولِه: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] في قراءةِ الجرّ، قال: «فعُطِفتِ الأرجُلُ على الرؤوسِ لا لتُمسَحَ، لكنْ لينبِّهَ على وجوبِ الاقتصادِ في صبِّ الماءِ عليها»(٢)، وقال أيضًا في قولِه تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ١٨١]: «جعَلَ قتْلَهُمُ الأنبياءَ قَرينةً لقولِهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١] إيذانًا بأنهما في العِظَم أخَوان، وبأنَّ هٰذا ليس بأولِ ما ارتكبُوه منَ العظائم»(٣).

وثانيها: أنَّ الوِلدانَ وإن لم يكونوا داخِلينَ حقيقةً؛ فهم داخلونَ مجازًا، قال القاضي: إنَّما قَرَنَهم بهم للمبالغةِ في الأمرِ والإشعارِ بأنهم على صَدَدِ وجوبِ الهجرة، فإنهم إذا بَلَغوا وقَدَروا على الهجرةِ فلا مَحِيصَ لهم عنها، وأنَّ أقوامَهم يجبُ عليهم أن يُهاجِروا بهم متى أمكَنَتْ(٤).

---

(١) «الكشَّاف» (٥: ١٣٣ - ١٣٤).

(٢) المصدر السابق (٥: ٢٩١ - ٢٩٢).

(٣) المصدر السابق (٤: ٣٦٧).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٤٣).

يَستحقُّون الوعيدَ مع الرِّجالِ والنِّساءِ لو استطاعُوا حِيْلةً واهتدَوْا سبيلًا؟ قلتُ: الرجالُ والنساءُ قد يكونون مُستطِيعينَ مُهتدين، وقد لا يكونون كذلك، وأمّا الوِلْدانُ فلا يكونون إلّا عاجِزينَ عن ذلك؛ فلا يتوجَّهُ عليهم وعيدٌ؛ لأنَّ سببَ خروجِ الرجالِ والنساء مِن جُملةِ أهلِ الوعيد إنما هو كونُهم عاجِزين، فإذا كانَ العجزُ متمكِّنًا في الوِلْدانِ لا ينفكُّون عنه؛ كانوا خارِجِينَ من جُملتِهم ضرورةً، هذا إذا أُرِيدَ بالوِلْدانِ الأطفال، ويجوزُ أن يُرادَ المراهِقونَ منهم الذينَ عَقَلُوا ما يَعقِلُ الرجالُ والنساءُ؛ فيُلْحَقوا بهم في التكليف، وإن أُرِيدَ بهم العبيدُ والإماءُ البالِغون؛ فلا سؤالَ.

فإن قلتَ: الجملةُ التي هي ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ ما موقِعُها؟ قلتُ: هي صفةٌ لـ﴿ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾، أو لـ﴿ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ﴾، وإنما جازَ ذلك والجُمَل نَكِرات؛ لأنَّ الموصوفَ وإن كانَ فيه حرفُ التعريفِ فليسَ لشيءٍ بعينه، كقولِه:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسُبُّني

فإن قلتَ: لِـمَ قيل: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ بكلمةِ الإطماع؟ قلتُ: للدلالةِ على أنّ تَرْكَ الهجرةِ أمرٌ مضيَّقٌ لا تَوْسِعةَ فيه، على أنّ المضطرَّ البيِّنَ الاضطرارِ مِن حقِّه أن يقولَ: عسى اللهُ أن يعفوَ عني، فكيفَ في غيرِه!

[﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ١٠٠]

﴿مُرَٰغَمًا﴾: مهاجَرًا وطريقًا يُراغِمُ بسلوكِه قَوْمَه؛ أي: يُفارِقُهم على رغمِ أُنوفِهم.

وقلتُ: فعَلى هٰذا المبالغةُ راجعةٌ إلى وجوبِ الهجرة، وأنّها خارجةٌ عن حُكمِ سائرِ التكاليف؛ حيثُ أوجِبَتْ على مَن لم يجبْ عليه شيءٌ.

قولُه: (﴿مُرَٰغَمًا﴾: مُهاجَرًا). قال الزجَّاج: معنى «مُراغَم»: مُهاجَر؛ لأنَّ المهاجِرَ لقومِه والمراغِمَ بمنزلةٍ واحدةٍ، وإنِ اختلفتِ الكلمتان، قال:

والرَّغْم: الذُّلُّ والهَوان، وأصلُه لُصُوقُ الأنفِ بالرَّغام، وهو التُّراب، يقالُ: راغمتُ الرَّجلَ: إذا فارقتَه وهو يَـكْرَه مفارقتَك لمذلّةٍ تلحقُه بذلك، قالَ النابِغةُ الجَعْديُّ:

كطَـوْدٍ يُـلاذُ بأركانِهِ عَزيزِ المُراغَـمِ والمَذْهَبِ

وقُرِئَ: (مَرْغمًا). وقرئ (ثم يُدرِكُه الموتُ) بالرَّفعِ على أنه خبرُ مبتدأٍ محذوف، وقيل: رفعُ الكافِ منقولٌ من الهاء، كأنه أرادَ أن يقفَ عليها ثُمَّ نَقَلَ حركةَ الهاءِ إلى الكافِ، كقولِه:

مِن عَنَزِيٍّ سَبَّني لَمْ أَضْرِبُهْ

إلى بلدٍ غـيرِ داني المحَلِّ بعيدِ المُراغَمِ والمضطرَبْ

ليس المُراغَم إلَّا المُضطرَبَ في حالِ الهجرة، وإن كان مشتقًّا من الرَّغام: التراب، فمعنى راغَمتُ فلانًا: هجَرتُه وعادَيْتُه[1].

قولُه: (كطَوْدٍ يُلاذُ بأركانِهِ) البيت[2]، الطَّودُ: الجَبَل، يُلاذُ: أي يُلجَأُ، عزيزُ المراغَم: صعبُ المسالك.

قولُه: (مِن عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أضْرِبُهْ)، قبلَه:

عجِبتُ والدهرُ كثيرٌ عجَبُهْ[3].

وعنَزِيٌّ: منسوبٌ إلى عَنَزة، وهي قبيلة. قال ابنُ جِنِّي: أراد «لم يُدرِكْهُ» جَزْمًا، غيرَ أنه قَوَّى الوَقْفَ على الكلمةِ فنقَلَ الحرَكَةَ من الهاءِ إلى الكاف؛ فلـمّا نُقِلتِ الضَّمةُ صار «يُدْرِكُهْ» فحرَّك الهاءَ بالضمِّ على أولِ حالِها، ثُم لم يُعِدْ إليها الضمةَ التي كان نقَلَها إلى الكافِ عنها بل أقرَّ الكافَ على ضمِّها فقال: يُدرِكُهُ الموتُ. وأنشَدَ محمدُ بنُ الحسَن:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٦).

(٢) للنابغة الجعدي في «مجموع شعره» ص٣٣.

(٣) لزياد الأعجم. انظر «المفصّل» للزمخشري ص٣٣٩.

وقُرِئَ: (يُدرِكَه) بالنصبِ على إضمار «أنْ»، كقولِه:

وألْـحَـقَ بالحجازِ فأستَرِيحا

﴿فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾: فقـد وَجَبَ ثوابُــه عـليه. وحقيقةُ الوجـوب: الوقـوعُ

إنّ ابنَ أحوصَ معروفًا فبَلِّغُهُ ... في ساعِدَيْه إذا رامَ العُلا قِصَرُ

أي: فبلِّغْهُ، ثُم نقَلَ الضَّمةَ منَ الهاءِ إلى الغَيْن؛ فصار: فبلِّغُهْ، ثُم حَرَّكَ الهاءَ بالضمِّ وأقرَّ ضمةَ الغَيْن عليها بحالِها فقال: فبلِّغُهُ؛ وذٰلك أنهم قد أكثَروا نقْلَ هٰذه الضّمةِ عن هٰذه الهاء، فإذا نُقِلتْ إلى موضعٍ قَرَّتْ عليه وثبَتَتْ ثباتَ الواجبِ فيه[1] فاعرِفْه.

قولُه: («يُدرِكَه»، بالنَّصب). قال ابنُ جِنِّي: وهِيَ قراءةُ الحسَن[2]، وهِيَ على إضمارِ «أنْ»، ومِن أبياتِ «الكتاب»:

سأتـرُكُ منزلــي لبنـي تميمٍ ... وألحَقَ بالحجازِ فأستَرِيحا[3]

قال ابنُ جِنِّي: والآيةُ على كلِّ حالٍ أقوى مِن ذٰلكَ لتقَدُّمِ الشَّرطِ قبلَ المعطوف[4].

وقيل: هُو مِثلُ أكرِمْني وأكرِمَك، أي: ليكُنْ منكَ إكرامٌ وإكرامٌ مني. المعنى: مَن يكنْ له خروجٌ مِن بيتِه وأدرَكَه الموت، والتقديرُ في البيتِ: سيكونُ ترْكٌ وإلحاق، وقيل: نَصْبُ «وألحَقَ» ضعيف؛ لأنَّه ليس في جوابِ الأشياءِ الستة؛ وأُجيبَ: أنَّ فعلَ المضارعِ كالتمنِّي والترجِّي[5].

قولُه: (فقد وجَبَ ثوابُهُ عليه) تلخيصُ معنَى الجزاء، وقولُه: «فقد عَلِمَ اللّـهُ كيف يُثيبُه وذٰلك واجبٌ عليه» تحريرُ معناه وتقريرُ ما يؤدِّي إليه التركيبُ منَ المبالغة؛ لأنَّ قولَه:

---

(١) «المحتسب» (١: ٣٠١).

(٢) انظر: «المحتسب» (١: ٢٩٩)، والبحر المحيط (٤: ٤٥).

(٣) والبيت نَسبَه السيوطي إلى المغيرة بن حَبْناءَ الحنظلي، انظر «خزانة الأدب» (٨: ٥٢٢).

(٤) «المحتسب» (١: ٣٠١).

(٥) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها من الأصول بعد الفقرة التالية.

والسُّقوط، ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦]، ووجَبَتِ الشمسُ: سَقَطَ قُرْصُها. والمعنى: فقد عَلِمَ اللهُ كيف يُثِيبُه، وذلك واجبٌ عليه.

﴿فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ مردوفُ قولِه: «فقد عَلِمَ اللـهُ كيف يُثيبه»، كما أنَّ قولَه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣] مقابِلٌ له؛ لأنَّ معناه: لِنَعلَمَه علمًا يتعلَّقُ به الجزاء، وهُو أن يَعلَمَه موجودًا ثابتًا، فأطلَقَ العِلمَ الخاصَّ وأرادَ ثبوتَ المعلومِ الخاصِّ وهُو التمييزُ بينَ الثابتِ والناكص، وها هنا بالعكس؛ أطلَقَ المعلومَ الخاصَّ وهُو وقوعُ الأَجْرِ العظيمِ على العِلمِ الخاصِّ وهُو العِلمُ بكيفيّة الثوابِ، وهُو مِن بابِ الكنايةِ التي اللازمُ فيها مُساوٍ؛ لأنَّ العلمَ تابعٌ للمعلومِ والمعلومُ كذٰلك، ثم في انضمامِ إقامةِ المُظهَرِ مَوضعَ المُضمَرِ في الجزاءِ وهُو قولُه: ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ معه؛ لأنَّ الأصلَ: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾ شِبهُ الدَّلالةِ على أنه وقَعَ أجرٌ عظيمٌ لا يُقادِرُ قَدْرَهُ ولا يَكتنهُ كُنْهَه، ولا يَعلَمُ كيفيةَ إثابتِهِ إلَّا مَن هُو مسمًّى بذٰلك الاسمِ الجامع، فدَلَّ ذٰلك على أنَّ العملَ الذي هٰذا ثوابُـه أمرٌ عظيمٌ وخَطْبٌ جَسِيم، وفي مقارنةِ هٰذا الشَّرطِ معَ الشَّرطِ السابقِ الدَّلالةُ على أنَّ من هاجَرَ له إحدى الحُسْنَيَيْنِ: إمّا أن يورِثَ عدوَّ الدِّين مذَلّةً وهَوانًا بسببِ مُفارقتِه إياه واتّصالِه إلى الخيرِ والسَّعة، وإمّا أن يُدركَهُ الموتُ ويَصلَ إلى السعادةِ الحقيقيةِ والنعيمِ الدائم.

قال الإمام: كأنه قيل: أيُّها الإنسان، إن كنتَ إنَّما تكرَهُ الهجرةَ عن وطنِك خَوْفًا منْ أنْ تقَعَ في المشَقّةِ فلا تخَفْ؛ فإنَّ اللـهَ تعالى يمنَحُك منَ النِّعمِ الجليلةِ والمَراتبِ العظيمةِ في مُهاجَرَتِك ما يَصيرُ سببًا لرَغمِ أُنوفِ أعدائكَ ولسَعةِ عَيْشِك؛ وإنما قَدَّم ﴿مُرَٰغَمًا﴾ على السَّعَة؛ لأنَّ ابتهاجَ الإنسانِ برَغْمِ الأعداءِ أشدُّ منَ ابتهاجِه بسَعةِ عَيْشِه، وفيه أنَّ مَن قَصَدَ طاعةً ثم عجَزَ عن إتمامِها كتَبَ اللـهُ له ثوابَ تلكَ الطاعة، كالمريض يَعجِزُ عمّا يفعَلُه في حالِ صحتهِ منَ الطاعةِ فيُكتَبُ له ثوابُ ذٰلكَ العمَل(١). وأمّا الكلامُ في إيجابِ الثوابِ

---

(١) وشهِد لذٰلك قولُه ﷺ: «إذا مرِضَ العبدُ أو سافرَ كُتبَ له مثلُ ما كان يعملُ مقيماً صحيحًا» أخرجه البخاري (٢٩٩٦) وأحمد (١٩٦٩٤) عن أبي موسى الأشعري.

ورُوِيَ في قصَّة جُنْدُبِ بنِ ضَمْرة: لـمّا أدركَه الموتُ أَخَذَ يصفِّقُ بيَمينِه على شِمالِه، ثُمَّ قال: اللهمَّ هذه لكَ، وهذه لرسولِك، أُبايِعُك على ما بايَعَكَ عليه رسولُك، فماتَ حَميدًا، فبَلَغَ خبرُه أصحابَ رسولِ اللّـهِ ﷺ، فقالوا: لَوْ توفِّيَ بالمدينةِ لَكانَ أتمَّ أَجْرًا. وقالَ المشركونَ وهم يَضْحَكون: ما أَدْرَكَ هذا ما طَلَبَ؛ فنَزَلتْ.

وقالوا: كلُّ هجرةٍ لغَرَضٍ دِينيٍّ مِن طَلَبِ عِلْمٍ، أو حجٍّ، أو جِهادٍ، أو فرارٍ إلى بلدٍ يَزدادُ فيه طاعةً أو قناعةً وزُهدًا في الدنيا، أو ابتغاءِ رزقٍ طيِّبٍ؛ فهي هجرةٌ إلى اللّـهِ ورسولِه، وإن أدرَكَه الموتُ في طريقِه فأجرُه واقعٌ على الله.

[﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنَّ ٱلْكَـٰفِرِينَ كَانُوا۟ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾ ١٠١]

الضَّرْبُ في الأرضِ: هو السَّفَر. وأدنى مدّةِ السَّفَرِ الذي يجوزُ فيه القَصْر عند أبي حَنيفة: مسيرةُ ثلاثةِ أيّام ولياليهنَّ سَيْـرَ الإبل ....

على الله تعالى فإنّا لا نُنازعُ في الوجوب؛ لكنْ بحُكمِ الوَعْدِ والعِلمِ(١) والتَفضُّلِ والكرَم، لا بحُكمِ الاستحقاقِ(٢).

وقال المصنِّف: إنَّما قيل: ﴿ثُمَّ يُدْرِكْهُ﴾ لِبيانِ أنَّ الأجرَ إنّما يستقيمُ إذا لم يُحبَطِ العمَل، حتَّى جاء الموت. وقلتُ: ويُمكنُ أن يقال: إنَّ مقتضَى الظاهرِ هُو أن يقال: ومن يخرج من بيتِهِ مهاجِراً إلى الله ورسولِهِ وماتَ يُـثِبْهُ؛ فوضَعَ موضعَ ماتَ: ﴿يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾ إشعارًا بمزيدِ الرِّضا عنِ اللّـهِ تعالى؛ وأنَّ الموتَ كالهِدايةِ منَ اللّـهِ تعالى؛ لأنّه سببُ الوصُولِ إلى ذٰلكَ الأمرِ(٣) العظيمِ الذي لا يُنالُ إلّا بالموت؛ ثُم عدَلَ منَ العَطفِ بالواوِ إلى ﴿ثُمَّ﴾ تتميماً لِهٰذهِ الدقيقةِ وأنَّ مَرتبةَ الخروجِ دونَ هٰذهِ المَرتبة.

(١) قوله: «والعلم» سقط من (غ).
(٢) «مفاتيح الغيب» (١١: ١٩٨).
(٣) في (ط): «العمل إذا جاءه».

ومَشْيَ الأقدامِ على القَصْد، ولا اعتبارَ بإبطاءِ الضارب وإسْراعِه، فلو سارَ مسيرةَ ثلاثةِ أيّام ولياليهنَّ في يوم؛ قَصَر، ولو سارَ مسيرةَ يومٍ في ثلاثةِ أيّام؛ لَـمْ يَقْصُر. وعند الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه: **أدنى مدّةِ السَّفرِ أربعةُ بُرُدٍ** مسيرةَ يومَيْن.

وقوله: ﴿فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَقۡصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ ظاهرُه التخييرُ بين القَصْرِ والإتمامِ، وأنَّ الإتمامَ أفضلُ، وإلى التخييرِ ذَهَبَ الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه. ورُوِيَ عن النبيِّ ﷺ: أنه أَتَمَّ في السَّفَر. **وعن عائشةَ رَضِيَ الله عنها**: اعتَمرتُ مع رسولِ اللّـهِ ﷺ مِنَ المدينةِ إلى مكّة، حتى إذا قَدِمتُ مكّةَ قلتُ: يا رسولَ الله، بأبي أنتَ وأُمِّي! قَصَرْتُ وأتمَمْتُ، وصُمْتُ وأَفطرتُ. فقال: «أحسنتِ يا عائشة»، وما عابَ عليَّ. وكان عثمانُ رَضِيَ الله عنه يُتِمُّ ويَقْصُر. وعند أبي حَنيفة: القَصْرُ في السَّفَر عَزِيمةٌ غيرُ رخصةٍ، لا

قولُه: (**ومشيَ الأقدام على القَصْد**)، **الأساس**: ومنَ المجاز: قَصَدَ في الأمر؛ إذا لم يُجاوِزْ فيه الحَدَّ ورَضِيَ بالتوسُّطِ؛ لأنَّه في ذلكَ يَقصِدُ الأَسَدَّ.

قولُه: (**أربعة بُرُدٍ**)، **النِّهاية**: البريد[1]: فرسَخانِ، وقيل: أربعة. ومضَى تفسيرُه مستقصًى في أوّلِ البقرة.

قولُه: (**وعن عائشةَ رَضِيَ اللّـهُ عنها**) الحديث مذكورٌ في «سُنَن النَّسائيِّ»[2]، قال القاضي: قولُ عُمرَ رَضِيَ اللّـهُ عنه: صَلاةُ المسافرِ ركعتانِ تمامٌ غيرُ قَصْرٍ على لسانِ نبيِّكم[3]، إنْ صَحَّ فمؤوَّلٌ بأنه كالتامِّ في الصِّحةِ والإجزاء. وقولُ عائشةَ: أولُ ما فُرِضتِ الصّلاةُ فُرِضَتْ ركعتَيْن[4]، لا يَنفي جَوازَ الزيادة؛ فلا حاجةَ إلى تأويلِ الآية، فإنهم ألِفُوا الأربعَ فكان مَظِنةَ أنْ يَخطُرَ ببالِهم أنَّ ركعتَي السَّفرِ فيهما قَصْرٌ ونُقْصان[5].

---

(١) في الأصول الخطية: «البرد»، والتصويب من «النهاية» (برد).

(٢) أخرجه النسائي (٣: ١٣٨)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه النسائي (٣: ١٣٤) وابن ماجَهْ (١٠٦٣) عن عمر رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (١٠٩٠) ومسلم (١٦٠٤) عن عائشة رضي الله عنها.

(٥) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٤٤).

يجوزُ غيرُه. وعن عمرَ رَضِيَ الله عنه: صلاةُ السَّفَر ركعتانِ تامٌّ غيرُ قَصْر على لسانِ نبيِّكم. وعن عائشةَ رَضِيَ الله عنها: أوّلُ ما فُرِضَتِ الصلاةُ فُرِضَت ركعتَيْن ركعتَيْن، فأُقِرَّت في السَّفَر وزِيدَتْ في الحَضَر. فإن قلتَ: فما تصنعُ بقولِه: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا﴾؟ قلت: كأنهم أَلِفُوا الإتمامَ؛ فكانوا مَظِنَّةً لِأن يَخطُرَ ببالِهم أنّ عليهم نُقصانًا في القَصْرِ؛ فنُفِيَ عنهم الجُناحُ؛ لتَطِيبَ أنفُسُهم بالقَصْر ويَطمئنُّوا إليه. وقُرِئ: (تُقْصِروا) مِن أَقْصَر، وجاءَ في الحديثِ إقصارُ الخُطْبة، بمعنى: تَقْصيرها؛ وقرأ الزهريُّ (تُقَصِّروا) بالتشديد. **والقَصْرُ ثابتٌ بنصِّ الكتابِ في حالِ الخوف خاصّةً؛ وهو قولُه:** ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وأمّا في حالِ الأَمْن فبالسُّنَّة.

وفي قراءةِ عبدِ الله: (مِنَ الصلاةِ أن يَفتِنَكم) ليس فيها ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾، على أنه مفعولٌ له بمعنى: كراهةَ أن يَفتِنَكم، والمرادُ بالفتنة: القتالُ والتعرُّض بما يُكْرَه.

[﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ۞ فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَوٰةَ فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ إِنَّ الصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ ١٠٢-١٠٣]

قولُه: (**والقَصرُ ثابتٌ بنصِّ الكتابِ في حالِ الخَوْفِ خاصةً، وهُو قولُه تعالى:** ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ﴾). قال القاضي: أن يفتنكم شَريطةٌ باعتبارِ الغالِب في ذٰلكَ الوقت؛ ولذٰلك لم يُعتبَرْ مفهومُها كما لم يُعتبَرْ في قولِه: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وتظاهَرتِ السُّننُ على جَوازِه أيضًا في حالِ الأمن[١].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٤٥).

﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ يتعلَّقُ بظاهرِه مَن لا يَرى صلاةَ الخوف بَعْدَ رسولِ الله ﷺ؛ حيثُ شُرِط كونُه فيهم، وقالَ مَن رآها بَعْدَه: إنّ الأئمّةَ نُوّابٌ عن رسولِ اللّـهِ ﷺ في كلِّ عَصْر، قُوّامٌ بما كانَ يقومُ به؛ فكانَ الخِطابُ له مُتناوِلًا لكلِّ إمامٍ يكونُ حاضرَ الجماعةِ في حالِ الخَوْف، فعليه أن يؤمَّهم كما أمَّ رسولُ اللّـهِ ﷺ الجماعاتِ التي كانَ يحضُرُها. والضّميرُ في ﴿فِيهِمْ﴾ للخائفين. ﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ﴾: فاجعلْهم طائفتين، فلتقُمْ إحداهما معكَ، فصلِّ بهم. ﴿وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ﴾: الضميرُ إمّا للمصلّين وإمّا لغيرِهم؛ فإن كانَ للمصلّين، فقالوا: يأخذونَ من السّلاحِ ما لا يشغلُهم عن الصّلاة، كالسيفِ والخنجرِ ونحوِهما؛ وإن كانَ لغيرِهم فلا كلامَ فيه. ﴿فَإِذَا سَجَدُوا۟ فَلْيَكُونُوا۟﴾ يعني: غيرَ المصلين ﴿مِن وَرَآئِكُمْ﴾ يَحْرسونَكم.

وصفةُ صلاةِ الخوفِ عندَ أبي حَنيفة: أن يصلّيَ الإمامُ بإحدى الطائفتين ركعةً إن كانتِ الصّلاةُ ركعتين، والأخرى بإزاء العدوّ، ثمّ تقفُ هذه الطائفةُ بإزاءِ العدوِّ وتأتي الأخرى فيصلّي بها ركعةً ويتمُّ صلاتَه، ثم تقفُ بإزاءِ العدوّ وتأتي الأولى فتؤدي الرّكعةَ بغيرِ قراءةٍ وتتمُّ صلاتَها، ثمّ تحرسُ وتأتي الأخرى فتؤدي الرّكعةَ بقراءةٍ وتتمُّ صلاتَها.

قولُه: (فاجعَلْهم طائفتَيْن، فلتقُمْ) أي: الفاءُ في ﴿فَلْتَقُمْ﴾ تفصيليّة؛ بدليلِ عطفِ قولِه: ﴿طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ﴾ عليه؛ فلا بدَّ منَ المجمَل، وهُو «فاجعَلْهم طائفتَيْن».

قولُه: (يعني غيرَ المُصلِّين) أي: الفارغينَ منَ السجودِ الذاهبينَ إلى العدوِّ، معَ أنهم في الصلاةِ بعدُ.

قولُه: (فتؤدِّي الركعةَ بغيرِ قراءة) وذلكَ أنَّ الإمامَ قد قرأَ في الركعةِ الثانيةِ وهُم كانوا في الصلاةِ وإن كانوا في وَجْهِ العدوِّ، بخلافِ الطائفةِ الأخرى؛ لأنهُم اقتَدَوا بالإمامِ في الركعةِ الثانيةِ وأتَمَّ الإمامُ صَلاتَه؛ فلا بدَّ لهم منَ القراءةِ في ركعتِهمُ الثانية؛ إذْ لم يكونوا مُقتَدِينَ بالإمامِ حينئذٍ.

والسجودُ على ظاهرِه عندَ أبي حَنيفة، وعندَ مالك: بمعنى الصّلاة؛ لأنّ الإمامَ يصلّي ـ عندَه ـ بطائفةٍ ركعةً ويقفُ قائمًا حتى تتمَّ صلاتُها وتسلّمُ وتذهب، ثمّ يصلّي بالثانيةِ ركعةً ويقفُ قاعدًا حتى تتمَّ صلاتُها ويُسلّمُ بهم. ويعضُدُه: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ﴾. وقُرِئ: (وأمتعاتِكم). فإن قلتَ: كيفَ جُمِعَ بينَ الأسلحةِ وبينَ الحذَرِ في الأخذ؟ قلتُ: جُعِلَ الحذَرُ، وهو التحرّزُ والتيقّظُ، آلةً يستعملُها الغازي؛ فلذلكَ جُمِعَ بينَه وبينَ الأسلحةِ في الأخْذ، ....

قولُه: (وعندَ مالكٍ بمعنى الصَّلاة) أي: السجودُ بمعنى الصَّلاة.

وكذا عندَ الشافعيِّ؛ لقولِ أصحابِه: والأوْلى بكلِّ فرقةٍ ركعة، لكنْ يَنتظِرُ الفرقةَ الثانيةَ في التشهُّدِ ثُم يُسلِّمُ بهم كما فعلَه ﷺ بذاتِ الرِّقاع، رَوينا عن صَالحِ بنِ خَوَّات، عمّن صَلّى معَ النبيِّ ﷺ يومَ ذاتِ الرِّقاعِ صَلاةَ الخوف: أنَّ طائفةً صَفَّتْ معَه، وطائفةٌ تُجاهَ العدوِّ، فصَلَّى بهمُ الركعةَ التي بَقِيَتْ مِن صَلاتِه ثُم ثَبَتَ جالسًا فأَتَـمُّوا لأنفُسِهم، ثُم سَلَّمَ بهم، أخرَجَه البخاريُّ ومسلم[1].

وأمَّا صُورةُ صَلاةِ الحَنفيةِ فعنِ ابنِ عُمرَ قال: صَلَّى رسولُ الله ﷺ صَلاةَ الخوفِ بإحدى الطائفتَيْن ركعةً والطائفةُ الأُخرى مُواجِهةُ العدُوّ، ثُم انصَرَفوا وقاموا في مَقامِ أصحابِهم مُقبِلينَ على العدُوّ، وجاء أولئكَ ثُم صَلَّى بهمُ النبيُّ ﷺ ركعةً، ثُم قضَى هؤلاءِ ركعةً وهؤلاءِ ركعة، رواه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما[2].

قولُه: (ويَعضُدُه) أي: ويَعضُدُ قولَ مالكٍ قولُه تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ﴾ يعني نفَى في هٰذهِ الآيةِ عنِ الطائفةِ التي تُقابِلُ تلكَ الطائفةَ السابقةَ الصَّلاة؛ فينبغي أن يُثْبَتَ لتلكَ الطائفةِ ما نُفِيَ مِن هؤلاءِ وهِي الصّلاة، وما أتَوْا به صلاة؛ فوجَبَ أن تُحمَلَ السَّجدةُ على الصلاة.

---

(١) أخرجه البخاري (٤١٢٩) ومسلم (١٩٨٥) عن صالح بن خَوّات.

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٣٥) ومسلم (١٩٧٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وجُعِلا مأخوذين، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩]. جَعَلَ الإيمانَ مستقرًّا لهم ومتبوّأً لتمكّنهم فيه؛ فلذلكَ جُمِعَ بينَه وبينَ الدّارِ في التبوّؤ. ﴿فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم﴾: فيشدّون عليكم شدَّةً واحدة. ورخَّصَ لهم في وضْعِ الأسْلحةِ إن ثَقُـلَ عليهم حملُها بسبب ما يبلُّهم في مطر، أو يُضعفُهم من مَرَض. وأمَرَهم معَ ذلكَ بأخْذِ الحذر؛ لئلّا يغفُلوا فيهجُم عليهم العدوّ. فإن قلتَ: كيفَ طابَقَ الأمرُ بالحذرِ

قولُه: (وجُعِلا مأخوذَيْنِ) يريدُ أنه تعالى نظَمَ المعقولَ وهُو الحذَرُ بعدَ الاستعارةِ في سِلكِ المحسُوسِ وهُو الأسلحةُ في حُكمِ الأخذ؛ مبالغةً في الحذَر، كما نظَمَ الإيمانَ في سِلكِ الدارِ في حُكمِ التبوُّؤِ لتمكُّنِهم فيه تمكُّنَهم في الدار.

قولُه: (فَيَشُدّونَ عليكم شَدّةً) الشَّدةُ بالفتح: الحَمْلةُ الواحدة. الأساس: شَدُّوا عليهم شدةً صادقة.

قولُه: (كيف طابَقَ الأمرُ بالحذَر؟) يعني: مجيءُ قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ بعدَ الأمرِ بالحذَرِ إيذانٌ بأنَّ الأمرَ بالحذَر معلَّلٌ بهٰذهِ العلة، وليس كذٰلك؛ بلِ الأمرُ بالحذَرِ مسبَّبٌ عن اعتزازِ العدوِّ وغَلَبتِهِ، وأجابَ أنه تعالى لـمّا أمَرَهم بالحذَرِ منَ العدوِّ أوهَمَهم به غَلَبةَ العدُوّ؛ لأنَّ الحذَرَ غالبًا مسبَّبٌ عن توقُّعِ مكروهٍ من جانبِ العدوّ، فأرادَ أن يُبيِّنَ أنَّ هٰذا الأمرَ على خلافِ المتعارَف، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ ليَعلَموا أنَّ ذٰلكَ الأمرَ غيرُ معلَّلٍ بعِلّتِهم، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] نَهاهُم أن يُلقُوا أنفُسَهم إلى التَّهلُكة[١]، وهُو في الظاهرِ أمرٌ بالإحجامِ عنِ الحَرْب؛ لكنَّ المرادَ عكسُه، ألا تَرى إلى قولِ أبي أيوبَ الأنصاريِّ رَضِيَ اللهُ عنه: فكانتِ التهلكةُ الإقامةَ في الأهلِ والمالِ وتَرْكَ الجهاد[٢]؟ فالأمرُ بالحذَرِ والنَّهيُ عنِ الإلقاءِ في التَّهلُكة ـ في الحقيقة ـ راجعانِ إلى التحفُّظِ في الأمور، والتيقُّظِ في [illegible]، وهُو [illegible] بأمرِ الجهاد، فإذا امتَثَلوا هٰذا النهيَ والأمرَ يُثيبُهمُ اللهُ بأنْ يُبيِّنَ عدوَّهم [illegible]

---

(١) قوله: «نهاهم أن يلقوا أنفسهم إلى التهلكة» سقط من [illegible]

(٢) أخرجه أبو داود (٢٥١٢) والترمذي [illegible]

قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾؟ قلتُ: الأمرُ بالحذَرِ من العدوِّ يُوهِمُ توقُّعَ غلبتِه واعتزازَه، فنُفِيَ عنهم ذلكَ الإيهامُ بإخبارِهم أنّ اللهَ يُهينُ عدوَّهم ويخذلُه وينصرُهم عليه لتقوى قلوبُهم، وليعلموا أنّ الأمرَ بالحذَرِ ليسَ لذلك، وإنما هو تعبّدٌ من اللّٰـهِ كما قال: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾: فإذا صلّيتم في حالِ الخَوْفِ والقتال ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ﴾: فصلّوها ﴿قِيَـٰمًا﴾: مسايفينَ

عليهم، فإذًا الأمرُ والنهيُ معلَّلانِ عن الوَعْدِ باعتزازِ المؤمنين، وحاصلُه أنَّ قولَه: ﴿وَخُذُوا۟ حِذْرَكُمْ﴾ وقولَه: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] منَ الكلامِ الذي له معنَيان: قريبٌ وبعيد، والمرادُ بعيدٌ منهما، فإنّ قولَه: ﴿وَخُذُوا۟ حِذْرَكُمْ﴾ المعنى القريبُ منه: التحرُّزُ عن العدوِّ بسببِ شَوكتِه وإعزازِه، والبعيدُ منه: القيامُ بأمرِ الجهادِ ورَبْطُ الجأشِ في القتال، وأريدَ منهُ هٰذا الثاني؛ ولذٰلكَ علَّل بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾، يعني: إنَّما شرَعَ الأمرَ بأخذِ الحذَرِ لإقامةِ الجهادِ معَ العدوّ، والتحفُّظِ في الحَرب؛ ليُهينَ اللهُ العدوَّ وينصُرَكم عليه.

قولُه: (واعتزازَه). الأساس: تعزَّزَ لحمُ الناقة: اشتدَّ وصَلُب، وأنا معتزٌّ ببني فلانٍ ومُستعِزٌّ بهم، وقولُه تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]: قوَّينا.

قولُه: (﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾: فإذا صَلَّيتُم)، فالقضاءُ إذن بمعنى الأداء؛ لمجيءِ قولِه: ﴿فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ﴾ عقيبَه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فإذا اطمأْننتُم وأَمِنتُم فاقضُوا ما صَلَّيتُم»، فالقضاءُ ليس بمعنيٍّ بهِ في مذهبِ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه، قالَ القاضي: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ أي: إذا أردتُم أداءَ الصَّلاةِ واشتدَّ الخوفُ فصلُّوها كيفَما أمكَنَ، ﴿فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ﴾ أي: سكَنَت قلوبُكم منَ الخوف؛ ﴿فَأَقِيمُوا۟﴾ أي: فعَدِّلوا واحفَظوا أركانَها وشرائطَها وأْتُوا بها تامة[1]. وقال الأزهري: القضاءُ: على وجوهٍ مَرجِعُها إلى انقطاعِ الشيءِ وتمامِه، وكلُّ ما أُحكِم عمَلُه وأُتِمَّ وخُتِم أو أُدِّي أو أُوجِبَ أو أُعلِمَ أو أُنفِذَ أو أُمضِيَ فقد قُضِي، فالقضاءُ موضوعٌ للقَدْرِ المشتركِ بينَ هٰذهِ المفهومات، وهُو انقطاعُ الشيءِ في النِّهاية[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٤٧).

(٢) «تهذيب اللغة» (٩: ١٦٩).

ومقارِعين، ﴿وَقُعُودًا﴾: جاثِينَ على الرّكَبِ مُرامين، ﴿وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾: **مثْخَنينَ بالجراح**. ﴿فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ﴾ حينَ تضعُ الحرْبُ أوزارها وأمنتم ﴿فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾: فاقضوا ما صلّيتم في تلكَ الأحوالِ التي هيَ أحوالُ القلقِ والانزعاج. ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَـٰبًا مَّوْقُوتًا﴾: محدودًا بأوقاتٍ لا يجوزُ إخراجُها عن أوقاتِها على أيِّ حالٍ كنتُم: خوف أو أمْن. **وهذا ظاهرٌ على مذْهبِ الشافعيّ** رحمه الله في إيجابِه الصّلاةَ على المحارِبِ في حالِ المسايفةِ والمشيِ والاضطرابِ في المعركةِ إذا حَضَرَ وقتُها، **فإذا اطمأنَّ فعلَيه القضاء**. وأمّا عندَ أبي حَنيفة رحمَهُ الله فهو معذورٌ في تركِها إلى أن يطمئنّ. **وقيل: معناه: فإذا قضَيْتُم صلاةَ الخَوْفِ فأديموا** ذكرَ اللّـهِ مهلّلينَ مكبّرينَ مسبّحينَ داعينَ بالنُّصْرةِ والتأييدِ في كافّةِ أحوالِكم من قيامٍ وقعودٍ واضطجاع، فإنّ ما

قولُه: (**مُثخَنينَ بالجِراح**). النّهاية: الإثخانُ في الشيء: المبالغةُ فيه والإكثارُ منه، يقال: أثْخنَه المرضُ، أي: أثقلَه ووَهَنَه.

قولُه: (**وهذا ظاهرٌ على مذهبِ الشافعيّ**)؛ وذلك أنَّ الاستئنافَ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَـٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ كالتعليلِ للأمرِ بإتيانِ الصّلاةِ كيفَما كان؛ ففيه تحديدٌ للوقتِ وتعيينُه، فيجبُ أن يكونَ وقتَ وجوبِه حينَئذٍ.

قولُه: (**فإذا اطمَأنّ فعليه القضاءُ**) هٰذا ليسَ بالمذهبِ لقولِه: وقضى المُخْتَلّةَ دونَ عُذرٍ عامٍّ إلى قوله: أو مباحِ قتالٍ.

قولُه: (**وقيل: معناه: فإذا قضَيتُم صلاةَ الخوفِ فأديموا**) عطفٌ على قولِه: «**فإذا صَلَّيتُم**» فالفاعلُ الأولُ مِثلُه في قولِه: ﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]؛ لأنَّ الذِّكرَ حينَئذٍ غيرُ الصَّلاة، كما أنَّ القتلَ غيرُ التوبةِ لقولِه: «**فصَلُّوها قيامًا مُسايفين**[١]» إلى آخِرِه، وعلى هٰذا الذِّكرُ غيرُ الصلاة، وهٰذا الوجهُ مُوافقٌ لمذهبِ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه؛ لقولِه: «**فإذا اطمَأْننتُم فأقيموا الصّلاةَ فأَتِمُّوها**».

---

(١) في (م) و(غ) و(ص) و(س): «مستأنفين»، وفي (ط): «مسابقين»، والمثبت من «الكشاف».

أنتُم فيه من خَوْفٍ وحَرْبٍ جديرٌ بذكْرِ اللّـهِ ودعائِه واللَّجَأِ إليه. ﴿فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ﴾: فإذا أقمتُم ﴿فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾: فأتمّوها.

[﴿وَلَا تَهِنُوا۟ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ١٠٤]

﴿وَلَا تَهِنُوا۟﴾: ولا تضعُفوا ولا تتوانَوْا ﴿فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾: في طَلَبِ الكفّارِ بالقتالِ والتعرّضِ به لهم. ثمَّ ألزمَهم الحجّةَ بقولِه: ﴿إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ﴾، أي: ليسَ ما تكابدونَ من الألمِ بالجَرْحِ والقتْلِ مختصًّا بكم، إنما هو أمرٌ مشترَكٌ بينكم وبينَهم، ويصيبُهم كما يصيبُكم، ثمّ إنهم يَصْبرونَ عليه ويتشجّعون، فما لكم لا تَصْبرونَ مثلَ صبرِهم معَ أنكم أوْلى منهم بالصّبْرِ؛ لأنكم ﴿ترجون مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ من إظهارِ دينِكم على سائرِ الأديان، ومن الثوابِ العظيمِ في الآخرة. وقرأ الأعْرج: (أن تكونوا تألمون) بفتح الهمزة، بمعنى: ولا تهنوا لِأَن تكونوا تألمون. وقولُه: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾ تعليل. وقُرِئَ: (فإنهم يِيلَمونَ كما تِيلَمون). ورُوِيَ: أنّ هذا في بدرِ الصّغرى، كانَ بهم جراحٌ فتواكلوا. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾: لا يكلفُكم شيئًا ولا يأمرُكم ولا ينهاكم إلّا لِـما هو عالمٌ به ممّا يُصْلِحُكم.

قولُه: (ثُم ألزَمهُمُ الحُجّةَ) أي: للمسلمين، يعني: لـمّا قال لهم: ولا تهنوا ولا تتوانَوْا في طلبِ القتالِ والتعرُّضِ للكُفّار؛ قَطَعَ مَعاذيرَهم بقوله تعالى: ﴿إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ﴾ إلى آخِرِه.

قولُه: (﴿فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾ تعليلٌ) أي: للنَّهي، يعني: لا تَضعُفوا لأجلِ الألم؛ لأنهم أيضًا يألَمون، ومعَكم ما يجبُ عليكم الصبرُ معَه، وهُو رجاؤكم منَ اللّـهِ إظهارَ دينكِم على سائرِ الأديانِ والثوابَ في الآخِرة، وعلى الأولِ جزاءٌ للشَّرط.

قولُه: (فإنّهم يِـيْلَمونَ) شاذّ، كُسِرتْ حرفُ المضارعةِ فانقلَبتِ الهمزةُ ياءً[1].

قولُه: (فتواكَلوا) أي: فَشِلوا وضَعُفوا عنِ القتال. الأساس: وَكَـلَ إليه الأمرَ وُكُولًا،

---

(١) «المحتسب» (١: ٣٠٢).

[﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا * وَٱسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ ١٠٥-١٠٦]

رُوِيَ: أنّ طعْمَةَ بنَ أُبَيْرِق أَحَدَ بَني ظَفَر سَرَقَ دِرْعًا مِن جارٍ له اسمُه قَتادةُ بنُ النُّعمان في جِرابِ دَقيق، فجَعَلَ الدَّقيقُ يَنتثِرُ من خَرْقٍ فيه، وخَبَأها عند زيدِ بنِ السَّمين، رَجلٍ من اليهود، فالتُمِستِ الدِّرْعُ عند طعْمةَ فلم توجَدْ، وحَلَفَ ما أَخذَها وما له بها عِلْمٌ، فتَرَكوه واتَّبَعوا أَثَرَ الدَّقيق حتى انتهى إلى منزلِ اليهوديِّ فأَخَذُوها، فقال: دَفَعَها إليَّ طعْمةُ! وشَهِدَ له ناسٌ من اليهود، فقالت بنو ظَفَر: انطلِقوا بنا إلى رسولِ الله ﷺ. فسَألوه أن يُجادِلَ عن صاحبِهم، وقالوا: إن لم تفعَلْ هَلَكَ وافتَضَحَ وبَرِئَ اليهوديُّ. فهَمَّ رسولُ الله ﷺ أن يَفْعَلَ وأن يعاقِبَ اليهوديَّ. وقيل: هَمَّ أن يَقْطَعَ يدَه. فنَزَلتْ. ورُوِيَ أنّ طعْمةَ هَرَبَ إلى مكّةَ وارتدَّ، ونَقَبَ حائطًا بمكّةَ ليسرقَ أهْلَه، فسَقَطَ الحائطُ عليه فقتَلَه. ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾: بما عرَّفك وأوحى به إليك.

ووَكلتُه إلى الله وواكَلتُه، وتَواكَلوا، وفلانٌ وَكَلٌ ووُكَلَةٌ تُكَلَةٌ ومواكِلٌ: ضعيفٌ يتَّكِلُ على غيرِه.

قولُه: (رُوي أنَّ طعمةَ بنَ أُبيرق) القصةُ ذكَرَها التِّرمذيُّ عن قَتادةَ بنِ النُّعمان، وفيها اختلاف[1]، وطعمةُ بفتح الطاءِ عنِ الصَّغَاني، ورُوي بكسرِها.

قولُه: (ليسرقَ أهلَه) أي: ليسرقَ متاعَ أهلِه، وقولُه بعدَه: «ليُسرَّق» بالتشديد، أي: يُنسَبُ إلى السَّرِقة، ونحوه: فَسَّقتُه وفَجَّرتُه: إذا نَسبتَه إلى الفِسق والفجور.

قولُه: (﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾: بما عَرَّفك) يعني: أراك منَ الرأي الذي هُو الاعتقادُ، لا منَ العِلم؛ لأنّه يَستدعي ثلاثةَ مفاعيل، قال أبو البقاء: الفعل: رأيتُ الشيء: إذا ذهبتَ إليه،

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٣٦) عن قتادة بن النعمان وقال: هٰذا حديث غريب، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٨١٦٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٥٣٥٨).

وعن عمرَ رَضِيَ الله عنه: لا يقولَنَّ أحدُكم: قَضَيْتُ بما أراني الله، فإنّ اللهَ لم يجعَلْ ذلك إلا لنبيِّه ﷺ، ولكن ليَجتهِدْ رأْيَه؛ لأنّ الرأيَ من رسولِ الله ﷺ كانَ مصيبًا؛ لأنّ اللهَ كان يُرِيْهِ إيّاه، وهو منّا الظنُّ والتكلُّف. ﴿وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾: ولا تكن لأجْلِ الخائنين مخاصِمًا للبُرَآء، يعني: لا تخاصِمِ اليهودَ لأجْلِ بني ظَفَر، ﴿وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ﴾ ممّا هَمَمْتَ به من عِقابِ اليهوديِّ.

[﴿وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا * يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا * هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا * وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ١٠٧-١١٠]

﴿يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾: يَخونونها بالمَعْصية، كقولِه: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، جُعِلَتْ معصيةُ العُصاةِ خيانةً منهم لأنفسِهم، كما جُعِلَتْ ظُلْمًا لها؛ لأنّ الضَّرَرَ راجعٌ إليهم. فإن قلتَ: لِمَ قيل: ﴿لِّلْخَآئِنِينَ﴾،

وهُو منَ الرأيِ، وهُو متَعدٍّ إلى مفعولٍ واحد، وبعدَ الهمزةِ إلى مفعولَيْنِ أحَدُهما الكافُ والآخَرُ محذوفٌ، أي: أراكَهُ، وقيل: المعنى علَّمَك، وهُو متَعدٍّ إلى مفعولَيْنِ أيضًا[١].

قولُه: (جُعِلت معصيةُ العُصَاة خيانةً منهم). الراغب: الخيانةُ والنِّفاقُ واحد، إلَّا أنَّ الخيانةَ تقالُ اعتبارًا بالعهدِ والأمانة، والنفاقُ يقالُ اعتبارًا بالدِّين، ثُم يتَداخَلان، فالخيانةُ: مخالفةُ الحقِّ بنَقْضِ العهدِ في السِّرِّ، ونَقيضُ الخيانةِ الأمانة، يقال: خُنتُ فلانًا وخُنتُ أمانةَ فلان، وعليه قولُه تعالى: ﴿لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٧][٢].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٨٧).

(٢) «مفردات القرآن» ص٣٠٥.

و﴿يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾، وكان السارقُ طعْمةَ وَحْدَه؟ قلتُ: لوجهَيْن: أحدُهما: أنّ بَني ظَفَرٍ شَهِدوا له بالبَراءةِ ونَصَروه، فكانوا شُرَكاءَ له في الإثْم. والثاني: أنّه جُمِعَ؛ ليتناوَلَ طعمةَ وكلَّ مَن خانَ خِيانَـتَه، فلا يُخاصَمَ لخائنٍ قطُّ، ولا يُجادَل عنه.

فإن قلتَ: لِـمَ قيل: ﴿خَوَّانًا أَثِيمًا﴾ على المبالغة؟ قلتُ: كانَ اللهُ عالـمًا مِن طعمةَ بالإفْراطِ في الخِيانة وركوبِ المآثم، ومَن كانت تلك خاتمةَ أَمْرِه لم يُشَكَّ في حالِه.

وقيل: إذا عَثَرْتَ مِن رَجُلٍ على سيِّئةٍ فاعلمْ أنّ لها أخواتٍ. وعن عمرَ رَضِيَ الله عنه: أنّه أَمَـرَ بقَطْعِ يَدِ سارق، فجاءت أمُّه تبكي وتقولُ: هذه أوَّلُ سَرْقة سَرَقَها فاعفُ عنه. فقال: كذبتِ، إنّ اللهَ لا يؤاخِذُ عَبْدَه في أوّلِ مرّة. ﴿يَسْتَخْفُونَ﴾: يستَتِرُون

قولُه: (لِمَ قيل: ﴿خَوَّانًا أَثِيمًا﴾؟) يعني: أنَّ طعمةَ قد سَرَقَ هٰذه السَّرقةَ الواحدة، فكيفَ قيلَ له: ﴿خَوَّانًا أَثِيمًا﴾ على المبالغة؛ وأجاب: مَن كانت تلك خاتمةَ حالِه، وهِي أن يَسرِقَ ثم يَهرُبَ ويَرتَدَّ ويَنقُبَ حائطًا فيَسقُطَ عليه فيَقتُلَه، لم يَشُكَّ أنه قد أفرطَ في الخيانة؛ لأنَّ اللّـهَ تعالى لا يؤاخِذُ عبدَه في أولِ مرةٍ كما قالهُ عُمرُ رَضِيَ اللهُ عنه، ويُمكنُ أن يُحمَلَ على مجرَّدِ المبالغةِ وأنَّ تلكَ السَّرقةَ كانتْ عظيمةً بالغةً حَدَّها حتّى خوطِبَ بسببِها أفضلُ الخَلْقِ بقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾، نحوُه سيجيءُ في الأنفالِ عندَ قولِه تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [الأنفال: ٥١]. قال: «الظَّلّامُ للتكثيرِ لأجْلِ العَبيد، أو لأنَّ العذابَ منَ العِظَمِ بحيثُ لولا الاستحقاقُ لكانَ المعذِّبُ بمِثلِه ظَلّامًا بليغَ الظُّلم»(١).

قولُه: (﴿يَسْتَخْفُونَ﴾: يَستَتِرونَ) فإنْ قلتَ: فسَّرَ أوّلًا ﴿يَسْتَخْفُونَ﴾ بقولِه: «يَستَتِرونَ ﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ حياءً»، وثانيًا بقولِه: «ولا يَستَحْيُونَ منه» فهل مِن فَرْق؟ قلتُ: لا؛ لأنّه جعَلَ العِلّةَ الغائبةَ في الأولِ الحياءَ ليُنبِّهَ على أنَّ ﴿يَسْتَخْفُونَ﴾ في الثاني كنايةٌ عنِ الحياء، فاكتَفَى في الثاني بذٰلكَ إيجازًا، ويُمكنُ أن يُقال: إنَّ الاستخفاءَ منَ اللّـهِ تعالى مُحال؛ لاستواءِ الجَهْرِ والخفاءِ عندَه؛ فجُعِلَ مجازًا عن الحياء، وأما الناسُ فعَلى خِلافِه، فيجوزُ أن يُحمَلَ على الحقيقةِ تارةً وعلى الكنايةِ أُخرى؛ فلذلك فَرَّقَ بينَ التركيبَيْن.

---

(١) «الكشّاف» (٧: ١٣١).

﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ حياءً منهم وخوفًا مِن ضَرَرِهم، ﴿وَلَا يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱللَّهِ﴾: ولا يستَحْيُون منه، ﴿وَهُوَ مَعَهُمۡ﴾: وهو عالمٌ بهم مطَّلِعٌ عليهم لا يخفى عليه خافٍ مِن سِرِّهم، **وكفى بهذه الآيةِ ناعيةً على الناسِ** ما هم فيه مِن قلّةِ الحَياءِ والخَشْيةِ من ربِّهم مَعَ عِلْمِهم - إن كانوا مؤمنين - أنّهم في حَضْرتِه لا سُتْرةَ ولا غَفْلةَ ولا غَيْبةِ وليس إلّا الكَشْفُ الصَّريحُ والافتِضاحُ. ﴿يُبَيِّتُونَ﴾: يُدَبِّرون ويُزَوِّرون، وأصلُه أن يكونَ بالليل، ﴿مَا لَا يَرۡضَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾ وهو تدبيرُ طعْمَةَ أن يرمِيَ بالدِّرْعِ في دار زيدٍ ليُسَرَّقَ دونه ويَحْلِفَ ببراءته.

فإن قلتَ: كيفَ سُمِّيَ التدبيرُ قولًا وإنّما هو معنًى في النَّفس؟ قلتُ: لـمّا حدَّث بذلك نَفْسَه سُمِّيَ قولًا على المجاز، ويجوزُ أن يُرادَ بالقولِ الحَلِفُ الكاذبُ الذي حَلَفَ به بعد أن بَيَّـتَه **وتَوْريكُه الذَّنْبَ** على اليهوديِّ. ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾: «ها» للتَّـنْبيهِ في «أنتم» و«أُولاءِ»، وهما مبتدأٌ وخَبَر، و﴿جَٰدَلۡتُمۡ﴾ جملةٌ مبيِّنةٌ لوقوعِ «أُولاءِ» خبرًا، كما تقولُ لبعضِ الأَسْخياء: أنت حاتمٌ تجُودُ بمالِك وتُؤثِرُ على نَفْسِك، **ويجوزُ أن يكونَ «أولاء» اسمًا موصولًا** بمعنى «الذين»، و﴿جَٰدَلۡتُمۡ﴾ صِلته، ....

قولُه: (**وكفى بهذه الآيةِ ناعيةً على الناس**) يعني: أنَّ هٰذه الآيةَ وإن نزَلَت في شأنِ طعمةَ وبني ظَفر، لكنّ العِبرةَ بعمُوم اللفظ، لا بخصُوصِ السبب؛ فعلى العاقلِ أن يَعتبرَ بمضمونِها، لا سيّما المؤمنُ يجتنبُ عن قلةِ الحياءِ وقلةِ خَشيةِ مَن عَلِمَه أنّه في حَضْرتِه؛ فأوقَعَ قولَه: «إن كانوا مؤمنين» اعتراضًا بينَ الفعلِ ومعمُولِه؛ تشديدًا وتغليظًا.

قولُه: (**وتوريكُه الذنبَ**) عطفٌ على «الحَلِف». **الأساس**: وَرَّكَ عليه السَّيفَ: حَمَلَه عليه، ووَرَّك عليه ذَنْبَه. قولُه: ﴿جَٰدَلۡتُمۡ﴾ ولم يقُلْ: هاأنتُم جادَلتم؛ ليكونَ أفخَم، فلو قيل: أنت تَجُودُ بمالِك، لم يكنْ كما لو قيل: أنت حاتمٌ تَجُودُ بمالِك؛ فكانتِ الجُملةُ المبيِّنةُ كالتعليل.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ «أُولاءِ» اسمًا موصُولًا**). قال الزجَّاج: «ها»: للتنبيه في «أنتم»، وأُعيدَتْ في «أُولاءِ»، والمعنى: ها أنتُم الذين جادَلتُم؛ لأنَّ «هٰؤلاءِ» و«هٰذا» يكونانِ في الإشارةِ للمخاطَبينَ في أنفُسِهم بمنزلةِ: الذين، وقد يكونُ لغيرِ المخاطبين، كقولِه:

والمعنى: هَبُوا أنكم خاصَمْتُم عن طعْمةَ وقومِه في الدُّنيا، فمَن يُخاصِمُ عنهم في الآخرة إذا أخَذَهم اللهُ بعَذابه؟ وقرأ عبدُ الله: (عنه)، أي: عن طعْمة. ﴿وَكِيلًا﴾: حافظًا ومُحاميًا مِن بأسِ الله وانتقامِه.

...... وهٰذا تَحمِلينَ طَليقُ[1]

أي: الذي تحمِلينَ[2].

قولُه: (**والمعنى: هَبُوا أنكم خاصَمتُم عن طعْمةَ وقومِه**). قال الواحِديُّ: الخِطابُ معَ جماعةٍ منَ الأنصارِ مِن قَرابةِ طعمةَ جادَلوا عنه وعن قومِه[3]. وقلتُ: فعلى هٰذا صَحَّ قولُ الكواشيِّ[4]: الخطابُ في قولِه: ﴿وَلَا تُجَٰدِلۡ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخۡتَانُونَ أَنفُسَهُمۡ﴾ للرسُولِ ﷺ والمرادُ غيرُه؛ وذٰلك أنَّ قولَه: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ﴾ خطابٌ للجماعةِ عن مُجادلةٍ سابقةٍ عنهم، والمذكورُ من قبل ﴿وَلَا تُجَٰدِلۡ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخۡتَانُونَ﴾ فيجبُ حَمْلُه على ذٰلك، وعلى هٰذا وَرَدَ ﴿وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا﴾، ولعله صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه خوطبَ بذٰلك؛ لأنه ما زَجَرَهم ولا عنَّفَهم كأنّه جادَلَ عنهم[5]، ويَعضُدُه قولُه تعالى: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ وَرَحۡمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ أَن يُضِلُّوكَ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا﴾، وفي قولِه تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ إشارةٌ إلى أنَّ القرآنَ خُلُقٌ له صَلَواتُ الله عليه وتأديبٌ منَ اللّٰـهِ له.

قولُه: (**﴿وَكِيلًا﴾: حافظًا**). الوكيلُ حقيقةً: هو مَن وُكِلَ إليه الأمرُ ثُم استُعيرَ للحافظ؛ لأنَّ الوكيلَ حافظٌ.

---

(١) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري. انظر «الأغاني» (١٨: ٢٧٩) و«الصحاح» (٣: ٩٤٧) و«لسان العرب» (٦: ٤٦).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٨٣).

(٣) «الوسيط» (٢: ١١٢).

(٤) انظر تحقيق سورتي آل عمران والنساء من كتاب «تلخيص تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر» (٢: ٤٣٩).

(٥) قوله: «كأنه جادل عنهم» سقط من (ص).

﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا ﴾: قبيحًا متعدِّيًا يَسُوء به غيرَه كما فَعَلَ طعْمةُ بقَتادةَ واليهوديّ، ﴿أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ﴾ بما يَختصُّ به، كالحَلِفِ الكاذب.

وقيل: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا ﴾ مِن ذَنْبٍ دون الشِّرْك، ﴿أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ﴾ بالشِّرْك. وهذا بَعْثٌ لطعْمةَ على الاستغفارِ والتَّوبة؛ لتَلْزَمَه الحُجَّةُ مع العِلْمِ بما يكونُ منه؛ أو لقَوْمِه لِـما فَرَطَ منهم مِن نُصْرتِه والذَّبِّ عنه.

[﴿ وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ ١١١-١١٢]

﴿فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾ أي: لا يَتعدَّاه ضَرَرُه إلى غيرِه، فليُبْقِ على نفْسِه مِن كَسْبِ السُّوء. ﴿خَطِيٓـَٔةً﴾: صَغيرة، ﴿أَوْ إِثْمًا﴾: أو كَبيرة، ﴿ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا﴾ كما رَمى

قولُه: (وقيل: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا ﴾ مِن ذَنْب) عطفٌ على قولِه: «﴿سُوٓءًا﴾: قَبيحًا»؛ لأنَّ السُّوءَ لغةً هُو القَبيح، قال في «الأساس»: هُو اسمٌ جامعٌ لكلِّ آفةٍ وداء، يقال: سآء عمَلُه وساءت سِيرتُه، وأساء ما وُجِدَ منه.

قولُه: (معَ العِلم بما يكونُ منه) أي: معَ أنَّ اللّـهَ تعالى عالمٌ بما سيَقَعُ منهُ، وهُو ما رُوِيَ أنه هَرَبَ إلى مكةَ وارتَدَّ ونَقَبَ حائطًا، إلى آخِرِ القصة[1].

يعني أنَّ اللّـهَ تعالى كان عالـمًا بأنه لا يتوبُ ولا يَغفِرُ له ولا يَرحَمُه، ومعَ ذلك قالَ في حقِّه: ﴿ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾؛ لئلَّا يكونَ له حُجَة، وهِي أنَّ اللّـهَ تعالى ما بَعثَني على التوبةِ حتَّى أتوب.

قولُه: (أو لقومِه) أي: بُعِثَ لهم على الاستغفارِ والتوبة، لا لإلزامِ الحُجة.

قولُه: (﴿خَطِيٓـَٔةً﴾: صغيرة). قال أبو البقاء: الهاءُ في ﴿يَرْمِ بِهِۦ﴾ تعودُ على الإثم، وفي عَوْدِها عليه دليلٌ على أنَّ الخطيئةَ في حُكمِ الإثم، وقيل: تعودُ على أحدِ الشيئَيْنِ المدلولِ عليه بـ﴿أَوْ﴾، وقيل: تعودُ على الكسْبِ المدلولِ عليه بقولِ: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ ﴾[2].

(١) انظر: «جامع البيان» (٧: ٣٦٥).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٨٨).

طِعْمةُ زيدًا، ﴿فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا﴾؛ لأنه بكَسْبِ الإثمِ آثمٌ، وبرَمْي البريء باهِتٌ، فهو جامعٌ بين الأمرَيْن. وقرأ معاذُ بن جَبَلٍ رَضِيَ الله عنه: (ومَن يَكِسِّب) بكَسْرِ الكافِ والسِّينِ المشدَّدة، وأصلُه: يَكْتَسِبُ.

[﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ ١١٣]

﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ ﴾ أي: عِصمَتُه وألْطافُه وما أوحى إليك من الاطِّلاعِ على سِرِّهم ﴿لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ﴾: مِن بَني ظَفَر ﴿أَن يُضِلُّوكَ ﴾ عن القَضاءِ بالحقِّ وتوخِّي طريقِ العَدْل مع عِلْمِهم بأنّ الجانيَ هو صاحبُهم؛ فقد رُوِيَ: أنّ ناسًا منهم كانوا يَعْلَمون كُنْهَ القصَّة، ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ﴾؛ لأن وَبالَه عليهم، ﴿وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ﴾؛ لأنّكَ إنما عَمِلْتَ بظاهِرِ الحال، وما كانَ يَخْطُر ببالِكَ أنّ الحقيقةَ على خِلافِ ذلك. ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ﴾ مِن خَفِيّات الأمورِ وضَمائرِ القُلوب، أو مِن أُمورِ الدِّينِ والشَّرائع.

ويجوزُ أن يُرادَ بالطائفةِ بنو ظَفَر، ويرجع الضَّميرُ في ﴿مِّنْهُمْ﴾ إلى الناس. ......

قولُه: (**لأنه بكَسْبِ الإثمِ آثمٌ وبرَمْي البريءِ باهتٌ**) إشارةٌ إلى أنَّ في لَفْظِ التنزيل لفًّا ونَشْرًا من غيرِ ترتيب؛ لأنَّه أتى في التفسيرِ بالترتيب، والأسلوبُ من بابِ تكريرِ الشرطِ والجزاء، نحوَ: مَن أدركَ الصَّمّانَ[1] فقد أدركَ المرعى، فينبغي أن يُحمَلَ التنكيرُ في قولِه: ﴿بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ على التفخيمِ والتهويل؛ ومِن ثَم الدَّلالةُ على بُعدِ مَرتَبةِ البُهتانِ مِنَ ارتكابِ الإثمِ نفسِه.

قولُه: (**ويجوزُ أن يُرادَ بالطائفة بنو ظَفَر**) عطفٌ على قولِه: «مِن بني ظَفَر»، و﴿طَّآئِفَةٌ

---

(١) الصمّان: هي الأرض الصلبة التي تكون إلى جنب رمل. وانظر مزيداً من التفصيل فيها في «لسان العرب» (صمم).

وقيل: الآيةُ في المنافقين.

[﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ١١٤]

﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ﴾: مِن تَناجي الناسِ ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾: إلَّا نَجْوى مَن أَمَرَ، على أنّه مجرورٌ بَدَلٌ مِن ﴿كَثِيرٍ﴾، كما تقولُ: لا خيرَ في قِيامِهم إلَّا

مِّنْهُمْ﴾ على الأوّل: بعضُ بني ظَفَر، وعلى هذا: كلُّهم؛ لأنهم بعضُ الناس، والناسُ تَحتملُ الجِنسَ والعَهْد.

قولُه: (وقيل: الآيةُ في المنافقينَ) عطفٌ على قولِه: «مِن بني ظَفَرٍ» أيضًا، أي: هَمَّتْ طائفةٌ منَ المنافقين. الراغب: إنْ قيلَ: قد كانوا هَمُّوا بذلك فكيفَ قال: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّائِفَةٌ﴾؟ قيل: في ذلك جَوابان، أحَدُهما: أنَّ القومَ كانوا مسلمين، ولم يَهُمُّوا بإضلالِ النبيِّ ﷺ، وكان ذلك عندهم جَوابًا، والثاني: أنَّ القصدَ إلى نَفْي تأثيرِ ما هَمُّوا به كقولِك: فلانٌ شتَمَكَ وأهانَك لولا أنّي تَدارَكت؛ تنبيهًا على أنّ أثَرَ فعلِه لم يَظهَرْ(١).

قولُه: (إلَّا نَجْوى مَن أَمَرَ بصَدَقة(٢)). الراغب: النَّجوى يقالُ للحديث الذي يَنفردُ به اثنانِ فصاعدًا(٣)؛ لقولِه تعالى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰ﴾ [الإسراء: ٤٧]، وإذا جُعِلتْ للقوم فـ﴿مَنْ﴾: مجرورٌ على البَدَل، أو منصوبٌ على الاستثناء، وإنْ جعلْتَها للحديثِ فتقديرُه: إلَّا نَجوى مَن أمَرَ بصَدَقة، ولـمّا كان التناجي مكروهًا في الأصلِ حتّى قيل: ﴿إِنَّمَا النَّجْوَىٰ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ [المجادلة: ١٠] صار ذلك منَ الأفعالِ التي تَقبُحُ ما لم يُقصَدْ به وَجْهٌ محمود، كالمكْرِ والخَديعة؛ فبيَّنَ تعالى أنَّ النَّجوى لم تَحسُنْ ما لم تُخَصَّ بها هذه الوجوهُ المستثناة، وخَصَّ هذه الثلاثةَ لأنَّها متضمِّنةٌ للأفعال الحَسَنةِ كلِّها؛ وذلك أنه نَبَّه بالصَّدَقةِ على الأفعالِ الواجِبة، فخُصَّتْ

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٤٣٦).

(٢) قوله: «بصدقة» ثبت في الأصول الخطية، وهو ثابت أيضاً في نص «الكشاف» من (ط)، لكن لم يرد ذلك في الأصل الخطي ولا في النسخ المطبوعة من «الكشاف».

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٤٨).

قيام زَيْد؛ ويجوزُ أن يكونَ **منصوبًا على الانْقِطاع**، بمعنى: ولكنّ مَن أمَرَ بصدقةٍ ففي نَجْواه الخَـيْر. وقيل: المَعْروف: القَرْض، وقيل: إغاثةُ الـمَلْهوف، وقيل: **هو عامٌّ في كلِّ جميل**.

ويجوزُ أن يرادَ بالصَّدقةِ الواجبُ، وبالمعروفِ ما يُتصدَّقُ به على سبيلِ التطوُّع.

لكونِها أكثرَ نَفعًا في إيصالِ الخيرِ إلى الغير، ونبَّه بالمعروفِ على النوافلِ التي هِي الإحسانُ والتفضُّلُ، وبالإصلاحِ بينَ الناسِ على سياستِهم وما يؤدِّي إلى نَظْمِ شَمْلِهم وإيقاعِ الأُلفةِ بينَهم.

قولُه: (**منصُوبًا على الانقطاع**) أي: على الاستثناءِ المُنقطِع، قال أبو البقاء[1]: يجوزُ أن يُرادَ بالنَّجوى: القومُ الذين يتَناجَوْن، ومنه قولُه: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٤٧]؛ فالاستثناءُ متَّصِل: إمَّا جرًّا بَدَلًا مِن ﴿نَّجْوَىٰهُمْ﴾، وإمَّا نَصْبًا على أصلِ الاستثناء[2].

قولُه: (**هُو عامٌّ في كلِّ جميل**). الراغب: يقالُ لكلِّ ما يَستحسِنُـهُ العَقْلُ ويَعترفُ به: معروف، ولكلِّ ما يَستقبِحُه ويُنكِرُهُ: مُنكَر؛ ووَجْهُ ذلك: أنَّ اللّـهَ تعالى رَكَزَ في العقولِ معرفةَ الخيرِ والشرّ، كما رَمَزَ إليه بقولِه: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠] و﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، وعلى ذلكَ المعروفُ: ما اطمَأنَّ إليه القلبُ واطمأنّتْ إليه النفْس، واطمئنانُها إليه لمعرفتِها به[3]. وقلتُ: وإليه ينظرُ حديثُ وابصةَ بنِ مَعْبَد حيَن جمعَ ﷺ أصابعَه وضَربَ بها صدرَه، فقال: «استفْتِ نفْسَك يا وابصةُ» ثلاثًا، «البِرُّ: ما اطمَأنَّ إليه القلب، والإثمُ ما حاكَ في نفْسِك وترَدَّدَ في الصَّدر، وإن أفتاكَ الناسُ وأفتَوْك». أخرَجَه أحمدُ بنُ حنبل والدارِميُّ[4].

---

(١) من هنا إلى آخر الفقرة سقط من (ط).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٨٩).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٤٧). وانظر «مفردات القرآن» ص٥٦١، وعبارته في «المفردات» تفيد اعتبار العقل والشرع جميعاً.

(٤) أخرجه أحمد (١٨٠٣٠) والدارمي (٢٥٣٣) وأبو يعلى (١٥٨٦) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦: ٢٩٢) عن وابصة بن معبد الأسدي.

وعن النبيِّ ﷺ: «كلامُ ابنِ آدمَ كلُّه عليهِ لا له، إلّا ما كانَ مِن أمْرٍ بمعروفٍ أو نهيٍ عن مُنكرٍ، أو ذِكْرِ الله». وسَمِعَ سفيانُ رَجلًا يقول: ما أشدَّ هذا الحديث، فقال: ألم تسمعِ اللهَ يقول: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ﴾ فهو هذا بعينِه، أوَما سمعتَه يقول: ﴿وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١-٢] فهذا هو بعينِه. وشرط في استيجاب الأجر العظيم أن ينويَ فاعلُ الخيرِ عبادةَ الله، والتقرّبَ به إليه، وأن يبتغيَ به وجهَه خالصًا؛ لأنّ الأعمالَ بالنيات. فإن قلتَ: كيفَ قال: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ﴾، ثمّ قالَ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾؟ قلتُ: قد ذَكَرَ الأمرَ بالخيرِ؛ ليدلَّ به على فاعلِه؛ لأنه إذا دخلَ الآمِرُ به في زمرةِ الخيّرين كانَ الفاعلُ فيهم أدخل، ثم قال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ فذكرَ الفاعلَ وقرنَ به الوعدَ بالأجرِ العظيم، ويجوزُ أن يُرادَ: ومَن يَأمر بذلك، ....

قولُه: (كلامُ ابنِ آدمَ كلُّه عليه لا لهُ) الحديث مُخرَّجٌ في «سُنن الترمذيِّ» وابنِ ماجهْ[1].

قولُه: (فهُو هذا بعينِه) أي: لا تفاوتَ فيما يَرجِعُ إليه المعنى، لكنَّ هذه الآيةَ أخصُّ منَ الحديث؛ لقولِه: ﴿مِّن نَّجْوَىٰهُمْ﴾، والحديثُ أخصُّ مِن تلكَ الآية؛ لقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، وهُو أعَمُّ منَ الكلام.

قولُه: (كيف قال: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ﴾؟) تلخيصُ السؤالِ: أنَّ قولَه: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ تذييلٌ لقولِه: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾، فينبغي أن يكونَ مطابِقًا للمذيَّل، ولا مطابقةَ بين أمرِ الفعلِ وفاعلِه ظاهرًا، فأجابَ بقولِه: «قد ذَكَرَ الأمرَ بالخير». وخُلاصتُه: أنّه لا بدَّ من التأويل؛ إمَّا بأن يَجعَلَ القرينةَ الأُولى كنايةً عنِ الفاعلِ ليَحصُلَ التطابقُ بالطريقِ الأَوْلى، أو أن يَجعَلَ الكنايةَ كنايةً عن الأمرِ لشُمولِه وتناوُلِه إياه، وبيانُ الأولِ: أنّه تعالى لـمّا رتَّبَ على إقدامِ أمرِ الخيرِ قولَه: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤] عُلِم أنَّ فاعلَ ذلك أَوْلى بأن يُؤتَى أجرَه، بل بأن يُضاعَفَ ويَعظُمَ ثوابُه.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤١٢) وابن ماجهْ (٣٩٧٤) والحاكم في المستدرك (٣٨٩٣) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢: ٥٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٩٩٦) عن أم حبيبة زوج النبي ﷺ.

فعبَّـرَ عن الأمرِ بالفعلِ كما يُعبّر به عن سائرِ الأفعال. وقُرِئَ: (يؤتيه) بالياء.

[﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا * إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا * إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثٗا وَإِن يَدۡعُونَ إِلَّا شَيۡطَٰنٗا مَّرِيدٗا * لَّعَنَهُ ٱللَّهُۘ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنۡ عِبَادِكَ نَصِيبٗا مَّفۡرُوضٗا * وَلَأُضِلَّنَّهُمۡ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمۡ وَلَأٓمُرَنَّهُمۡ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ وَلَأٓمُرَنَّهُمۡ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلۡقَ ٱللَّهِۚ وَمَن يَتَّخِذِ ٱلشَّيۡطَٰنَ وَلِيّٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَقَدۡ خَسِرَ خُسۡرَانٗا مُّبِينٗا * يَعِدُهُمۡ وَيُمَنِّيهِمۡۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا * أُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنۡهَا مَحِيصٗا ﴾ ١١٥ - ١٢١].

﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ وهو السبيلُ الذي هم عليه من الدّينِ الحنيفيّ القيّم، وهو دليلٌ على أنّ الإجماعَ حجةٌ ....

قولُه: (فعبَّرَ عن الأمرِ بالفعل) فإنَّ الفعلَ قد يُعبَّرُ بهِ عنْ جميعِ الأفعال، فتقولُ: خلَعتُ على زَيْدٍ ومنَحتُهُ جزيلًا وأكرمتُه وعظَّمتُه، فيقال لكَ: نِعمَ ما فعَلتَ، فكنَّى بقولِه: نِعمَ ما فعلتَ، عن تلكَ الأفعالِ المذكورةِ اختصارًا، والجوابُ الأولُ أقربُ إلى معنى قولِه: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ﴾.

قولُه: (وقُرئ: «يؤتيهِ»، بالياءِ): حمزةُ وأبو عَمْرو، والباقونَ: بالنونِ الفَوْقانية[1].

قولُه: (وهُو دليلٌ على أنَّ الإجماعَ حُجة) نقَلَ الإمامُ عنِ الشافعيِّ رَضِيَ اللّـهُ عنه، أنه سُئلَ عن أيِّ آيةٍ من كتابِ اللّـهِ تدُلُّ على أنَّ الإجماعَ حُجة[2]؟ فقرأ القرآنَ ثلاثَ مئةِ مرةٍ حتَّى وجَدَ هذه الآيَة[3]، فإن قيل: لا يُسَلَّمُ أنَّ عدَمَ اتّباعِ سبيلِ المؤمنينَ يَصْدُقُ عليه أنّه اتّباعٌ لغيرِ سبيلِ المؤمنين؛ لأنّه لا يمنَعُ أن لا يَتّبعَ سبيلَ المؤمنينَ ولا غيرَ سبيلِ المؤمنين.

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٣، «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٥).

(٢) من قوله: «نقل الإمام» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢١٩).

....

والجوابُ: أنَّ المتابعةَ عبارةٌ عنِ الإتْيانِ بمثلِ فعلِ الغيرِ؛ فإذا كان من شأنِ غيرِ المؤمنينَ أن لا يقتَدوا في أفعالِهم بالمؤمنين، فكلُّ مَن لم يتَّبعْ مِنَ المؤمنينَ سبيلَ المؤمنينَ فقد أتَى بفعلِ غيرِ المؤمنينَ واقتَفَى أثَرَهم؛ فوجَبَ أن يكونَ متَّبعًا لهم.

قال القاضي: إذا كان اتباعُ غيرِ سبيلِهم محُرَّمًا كان اتباعُ سبيلِهم واجبًا؛ لأنّ تَرْكَ اتّباعِ سبيلِهم[١] ممَّن عَرفَ سبيلَهم اتّباعُ غيرِ سبيلِهم[٢].

وقلتُ: فإن قيلَ: الوعيدُ مرَتَّبٌ على الكلِّ، كقولِك: إن دخَلْتِ الدارَ وكلَّمتِ زيدًا فأنتِ طالق؛ فأُجيبَ أنَّ الوعيدَ مرتَّبٌ على كلِّ واحدٍ منَ المُشاقّةِ واتّباعِ غيرِ سبيلِ المؤمنين؛ لأنَّ المُشاقّةَ وحدَها مستقلّةٌ في اقتضاءِ الوعيد، فيكونُ ذكْرُ اتباعِ غيرِ سبيلِ المؤمنينَ لَغْوًا. فإن قيل: إنّ المعطوفَ عليه مقيَّدٌ بتبيُّنِ الهُدى فلَزِمَ في المعطوفِ ذلك، فإذًا لم يكنْ في الإجماعِ فائدة؛ لأنَّ الهُدَى عامٌّ لجميعِ الهِداية، ومنها دليلُ الإجماعُ، وإذا حصَلَ الدليلُ لم يكنْ للمدلولِ فائدة. وأجيبَ: أنَّ المرادَ بالهداية: الدليلُ على التوحيدِ والنُّبوة؛ فالمعنى: مخالفةُ المؤمنينَ بعدَ دليلِ التوحيدِ والنُّبوةِ حرامٌ، فيكونُ الإجماعُ مقيَّدًا في الفروعِ بعدَ تبيُّنِ الأصُول.

وقال الراغب: لا حُجةَ في الآيةِ على ثبوتِ الإجماع؛ لأنَّ المرادَ بقولِه: ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الإيمانُ لا ذَوُوه، فكلُّ موصُوفٍ عُلِّق به حُكم، نحو أن يُقال: اسلُكْ سبيلَ الصائمينَ والمُصلِّين؛ يعني بذلكَ الحَثَّ على الاقتداءِ بهم في الصَّلاةِ والصِّيام، لا في فعلٍ آخَرَ، وكذا إذا قيل: ﴿سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني به سبيلَهم في الإيمانِ لا غير[٣]. وقلتُ: المرادُ مِن ﴿سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ سبيلُ الجامِعينَ لكلِّ فضيلةٍ ومَنقَبة؛ لأنَّ ذكْرَه هاهنا للمَدْحِ لا للعِلّة، وكونِهم متَّبعينَ مُقتَدينَ بدليلِ قولِه: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، ويَعضُدُه قضيةُ النَّظْم؛ وذلك أنَّ الطائفةَ الذينَ جادَلوا عن طعمةَ همُّوا بأن يُزِلُّوا رسُولَ الله ﷺ عن طريقِ العَدْلِ معَ علمِهم بأنَّ الجانيَ هُو صاحبُهم، لو لا أنْ تدارَكَه فضْلُ الله ورحمتُه بأنْ أنزَلَ عليه الكتابَ والحِكمة

---

(١) قوله: «واجباً لأن ترك اتّباع سبيلهم» سقط من (ص).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٥٣).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٥٤).

لا تجوزُ مخالفتُها كما لا تجوزُ مخالفةُ الكتابِ والسنة؛ لأنّ اللهَ عزّ وجلّ جمعَ بينَ اتّباعِ سبيلِ غيرِ المؤمنين وبينَ مُشاقّةِ الرّسولِ في الشرط، وجعلَ جزاءَه الوعيدَ الشديدَ. فكانَ اتّباعُهم واجبًا كموالاةِ الرّسول. ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾: نجعلْه واليًا لِما تولّى من الضّلال؛ بأن نَخْذلَه، ونُخلّيَ بينَه وبينَ ما اختارَه، ﴿وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾. وقُرِئ: (ونَصْلِه) بفتحِ النونِ من صَلاه. وقيل: هيَ في طعْمةَ وارتدادِه وخروجِه إلى مكّة.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ تكريرٌ للتأكيد، وقيل: كُرِّرَ لقصّةِ طعْمة، ....

وعلَّمَه أمورَ الدِّينِ والشرائع؛ لوَقَعَ في وَرْطةِ العنَتِ والمَشَقّة. وليس ما فعَلَ هؤلاءِ بمُتابعةٍ لسبيلِ المؤمنين؛ فإنّ سبيلَهم التفادي عن مخالفةِ الرسُولِ ومُشاقّتِه، والتّجانُبُ عمّا يُضادُّ الحقَّ والعَدْل؛ لكنّ سبيلَ غيرِ المؤمنينَ متابعةُ الشيطانِ الذي يَدعُوهم إلى عبادةِ الأوثان؛ ولذلك عَقَّبَه بقولِه تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا﴾ تغليظًا، أي: ما يعبُدونَ بعبادةِ الأصنامِ إلّا شيطانًا؛ لأنّه هُو الذي أغراهُم على عبادتِها فأطاعوه؛ فعلى هذا قولُه تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ﴾ كالتذييلِ لقصّةِ طعمةَ وقومِه؛ فيَدخُلُ في هذا المقامِ كلُّ ما فيه مُشَاقّةُ الرسُولِ ﷺ ومخالفةُ سبيلِ المؤمنينَ بأيِّ وجهٍ كان.

رَوينا عن التِّرمذي، عن ابنِ عُمرَ أنَّ رسُولَ الله ﷺ، قال: «إنَّ اللهَ لا يَجمَعُ أُمّتي على ضَلالة، ويَدُ الله على الجماعة، ومَن شَذَّ شَذَّ في النار»[1].

وأمّا قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ إمّا تأكيدٌ للآيةِ السابقةِ في هذه السُّورةِ المعادِلةِ لها، أو كُرِّرت لتعلُّقِها بخاتمةِ قصّةِ طعمةَ وأصحابِه ليكونَ كالتكميلِ بذكْرِ الوَعْدِ بعدَ ما ذكَرَ الوعيدَ الذي ضُمِّنَ في الآيات.

الراغب: في قولِه تعالى: ﴿بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ﴾ إشارةٌ إلى أنَّ صغائرَ الأولياءِ أعظمُ

(١) أخرجه الترمذي (٢١٦٧) عن ابن عمر وقال: هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه. وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٩٢) وابن أبي عاصم في السنة (١: ٣٩) والداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣: ٧٤٨).

ورُوِيَ: أنه ماتَ مشركًا. وقيل: جاءَ شيخٌ من العربِ إلى رسولِ اللّهِ ﷺ فقال: إني شيخٌ منهمِكٌ في الذنوب، إلّا أني لم أشركْ باللّهِ شيئًا منذ عرفتُه وآمنتُ به، ولم أتخذْ من دونِه وليًّا، ولم أُوقعِ المعاصي جراَةً على الله، ولا مكابرةً له، وما توهمتُ طرفةَ عينٍ أني أُعجِزُ اللهَ هربًا، وإني لنادمٌ تائبٌ مستغفر، فما ترى حاليَ عندَ الله؟ فنزلت وهذا الحديثُ ينصرُ قولَ من فسّرَ ﴿مَن يَشَآءُ﴾ بالتائبِ من ذنبه.

﴿إِلَّآ إِنَٰثًا﴾: هي اللّاتُ والعزّى ومَناة. وعن الحسن: لم يكن حيٌّ مِن أحياءِ العربِ إلّا ولهم صنمٌ يعبدونَه يسمّونَه: أنثى بَني فلان. وقيل: كانوا يقولونَ في أصنامهم: هنَّ بناتُ الله. وقيل: المرادُ الملائكة؛ لقولهم: الملائكةُ بناتُ الله. **وقُرِئ:** (أُنُثًا) جمعُ أنيثٍ أو أُناث، و(وُثُنًا) و(أُثُنًا) بالتخفيفِ والتثقيلِ جمعُ وَثَن، كقولك:

مِن كبائرِ العامة؛ وذلك أنّه لا يُعذَرُ العالِمُ فيما يَرتكبُه كما يُعذَرُ الجاهل؛ لأنَّ مَن لا يعرِفُ الحقَّ يَستحقُّ العقوبةَ بتَرْكِهِ للمعرفة؛ لأنَّ العمَلَ لا يَلزَمُ حتّى يَعرِفَه، والعالِمُ يَستحقُّ العقوبةَ بتَرْكِ معرفتِه وتَرْكِ استعمالِه[1]، وقَصَدَ تعالى بقولِه: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ أنَّ مَن لم يتَبيَّنْ له الهُدى فقد يَجعَلُ اللّهُ له نُورًا يَهديه، ومَن صارَ مُعانِدًا قُطِعَ عنهُ التوفيق، ويُترَكُ هُو وهواه، وانقطاعُ التوفيقِ هُو المَعْنيُّ باللَّعنِ والطَّرد، وإليه أشارَ الشاعرُ بقولِه:

إذا لم يكنْ عَونٌ منَ اللّهِ للفتى فأولُ ما يَجني عليه اجتهادُهُ[2]

قولُه: (وقُرِئَ: «أُنُثًا»[3] جمعُ أَنِيث أو أُناث، و«وُثُنًا» و«أُثُنًا»). قال أبو البقاء: ويُقرأُ «أُنُثًا»، مثلُ: رُسُل؛ فيجوزُ أن تكونَ صفةً مفرَدةً مثلَ: امرأةٍ جُنُب، وأن يكونَ جمعَ أَنِيث، كقَلِيبٍ وقُلُب[4]. وقال الزجّاج: «أُنُثًا»: جمعُ أُناثٍ وإناثٍ وأُنُث، مثل: مِثال ومُثُل،

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٥٣).

(٢) البيت لعلي بن أبي طالب. انظر: «محاضرات الأدباء» للراغب الأصفهاني (١: ٢٠٥).

(٣) «المحتسب» (١: ٣٠٣) و«الجامع لأحكام القرآن» (٥: ٣٨٧).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٠).

أَسدٌ وأُسدٌ، وقلبَ الواو ألفًا نحو «أجوه» في «وجوه». وقرأت عائشةُ رَضِيَ اللهُ عنها: (أوثانا). ﴿وَإِن يَدْعُونَ﴾: وإن يعبدونَ بعبادةِ الأصنامِ ﴿إِلَّا شَيْطَٰنًا﴾؛ لأنه هو الذي أغراهم على عبادتِها فأطاعوه، فجُعِلَت طاعتُهم له عبادة، و﴿ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ﴾: صفتانِ بمعنى: شيطانًا مريدًا جامعًا بينَ لعنةِ الله، وهذا القولِ الشنيع. ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾: مقطوعًا واجبًا فرضْتُه لنفسي، من قولهم: فُرِضَ له في العطاء، وفَرْضُ الجندِ: رزقُه. قال الحسن: من كلِّ ألفٍ تسعُ مئةٍ وتسعينَ إلى النار. ﴿وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ﴾ الأمانيَّ الباطلةَ من طولِ الأعمار، وبلوغِ الآمال، ورحمةِ اللّٰـهِ للمجرمين بغيرِ توبة، والخروجِ من النارِ بعدَ دخولِها بالشفاعة، ونحوِ ذلك.

وتبتيكُهم الآذان: فعلُهم ....

و«أُثُـنًا»: جمعُ وَثَن، والأصلُ: وُثُن، والواو إذا ضُمَّت جاز إبدالُها همزةً نحو: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[1] [المرسلات: ١١].

قولُه: (جامعًا بينَ لعنةِ اللّٰـهِ وهذا القولِ الشَّنيع)؛ وذلك أنَّ الواوَ حينَ دخَلَتْ بينَ الصِّفتَيْنِ أفادتْ مجرَّدَ الجَمْعيّـةِ دونَ المُغايَرة. قال أبو البقاء: يجوزُ أن يكونَ ﴿ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ مستأنَـفًا على الدُّعاء[2]، أي: فعَلَ ما استَحقَّ به اللَّعنَ منَ استكبارِه عنِ السُّجودِ والتعبُّد؛ فعلى هذا ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ﴾ جملةٌ مُستطرَدة، و﴿ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ مُعترِضة، كقولِهم للمُلوكِ في أثناءِ الكلام: أَبيْتَ اللَّعْن.

قولُه: (﴿مَّفْرُوضًا﴾: مقطوعًا واجبًا). قال الزَّجاج: أصلُ الفَرْض: القَطْعُ، والفَرْضةُ: الثَّلمةُ تكونُ في النَّهر، والفَرْضُ في القَوْس: الحَزُّ الذي يُشَدُّ بهِ الوتَر، وفريضةُ الله: ما جعَلَ اللّٰـهُ على العبادِ أمرًا حَتْـمًا عليهم قاطعًا[3].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٠٨).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩١).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٠٩).

بالبحائر؛ كانوا يشقّونَ أُذنَ الناقةِ إذا ولدت خمسةَ أبطُنٍ وجاءَ الخامسُ ذكرًا، وحَرَّموا على أنفسِهم الانتفاعَ بها. وتغييرُهم خلقَ الله: **فَقْءُ عينِ الحامي** وإعفاؤه عن الرّكوب. وقيل: الخِصاء، وهو في قولِ عامةِ العلماءِ مباحٌ في البهائم، وأمّا في بني آدمَ فمحظور. وعندَ أبي حَنيفةَ يُكره شراءُ الخصيانِ وإمساكُهم واستخدامُهم؛ لأنّ الرغبةَ فيهم تدعو إلى خِصائهم. **وقيل: فطرةُ الله التي هي دينُ الإسلام**. وقيل للحسن: إنّ عكرمةَ يقول: هو الخِصاء، فقال: **كذبَ عكرمة، هو دِينُ الله**. وعنِ ابنِ مسعود: هو الوشْم، وعنه:

قولُه: (بالبحائر). **النهاية**: كانوا إذا تابَعَتِ الناقةُ بينَ عَشْرِ إناثٍ لم يُركَبْ ظَهرُها، ولم يُجَزَّ وبَرُها، ولم يَحلِبْ لبنَها إلّا ضَيْف، وتركوها مُسَيَّبَةً لسبيلِها وسَمَّوها سائبةً، فما وَلَدتْ بعدَ ذلك مِن أُنثى شَقُّوا أُذُنَها وخَلَّوا سبيلَها وحَرُمَ منها ما حَرُم مِن أُمِّها وسَمَّوها البَحِيرة، مِن: بحَرَ: إذا شَقَّ أُذُنَها. وحَكى الزَّمخشريُّ: بَحيرةٌ وبُحُر كصَرِيمة وصُرُم، وهِي التي صُرِمَت أُذُنُها، أي: قُطِعَت.

قولُه: (فَقْءِ عينِ الحامي). الفَقْءُ: القَلْعُ، والحامي: هُو الفَحْلُ الذي طالَ مكثُه عندَهم، فإذا لَقِيَ ولدَ ولدِه حُمِي ظَهرُه فلا يُركَب، ولا يُجَزُّ وبَرُه، ولا يُمنَعُ مِن مَرْعى.

قولُه: (وقيل: فِطرةُ الله التي هِي دِينُ الإسلام). **الراغب**: في الآيـةِ إشارةٌ إلى أنَّ كلَّ ما جعَلَه اللّـهُ كاملًا بفِطرتِه جعَلَه الإنسانُ ناقصًا بسُوءِ تدبيرِه، وتغييرُ خَلْقِ اللّـهِ هُو: أنَّ كلَّ ما أوجَدَه اللّـهُ تعالى لفضيلةٍ فاستَعانَ الإنسانُ به في رَذيلةٍ فقد غَيَّرَ خَلْقَه، وقد دخَلَ في عمومِه جَعْلُ اللّـهِ للإنسانِ شهوةَ الجِماعِ ليكونَ سببًا للتناسُلِ على وَجْهٍ مخصُوص؛ فاستعانَ به في السِّفَاحِ واللِّواط، وكذا المُخنَّثُ إذا نَتَفَ لحيتَه وتقَنَّع تشبُّهًا بالنِّساء، والفتاةُ إذا ترَجَّلتْ متشبِّهةً بالفِتيان، ودخَلَ في عمومِه أيضًا كلُّ ما حَلَّله اللّـهُ فحرَّموه أو حَرَّمه فحَلَّلوه، وإلى هذهِ الجملةِ أشار المُفسِّرون[1].

قولُـه: (فقال: كـذَبَ عِـكرمـة هُو دِينُ الله) يعنـي قولَـه: ﴿لَأَتَّخِذَنَّ مِنۡ عِبَادِكَ نَصِيبًا

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٦٣).

«لعنَ اللهُ الواشراتِ والمتنمّصاتِ والمستوشماتِ المغيّراتِ خلْقَ الله». وقيل: التخنُّث.

[﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ ١٢٢]

﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾: مَصْدران: الأوّلُ مؤكِّدٌ لنَفسه، والثاني مؤكِّدٌ لغيره، ﴿وَمَنْ

مَّفْرُوضًا﴾ يقتضي أن يُفسَّرَ ﴿فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ﴾ بما هُو أبلغُ منَ الخِصَاء، فإذًا المرادُ بتغييرِ الخَلْقِ ما أشار إليه الحديثُ النبويُّ: «كُلُّ مولودٍ يولَدُ على الفطرة، فأبَواه يُهوِّدانِه أو يُنَصِّرانِه أو يُمجِّسانِه»(١). ولناصِرِ قولِ عِكرِمةَ أن يقولَ: قولُ الشيطان: ولَأُضِلَّنَّهم ولأُمنِّيَنَّهم؛ دَلَّ على التغييرِ في الدِّين، وأُطلِقَ ليشمُلَ كلَّ ما يصحُّ فيه الإضلالُ والأماني، وقولُه: لآمُرَنَّهم، إلى آخِرِه؛ دَلَّ على التغييرِ في خَلْقِ الظاهرِ في الأنعام تارَةً وفي الإنسانِ أُخرى، واللّـهُ أعلم.

قولُه: (الواشِرات). النِّهاية: الواشِرةُ: المرأةُ التي تُحَدِّدُ أسنانَها وتُرقِّقُ أطرافَها تتشبَّهُ بالشَّوابِّ، كأنه مِن وَشَرْتُ الخَشبةَ بالمِيشار، غيرَ مهموز.

والمُتنمِّصةُ والنامِصة: التي تَنتِفُ شُعورَ الوجوه. قال في «النِّهاية»: وبعضُهم يَرويه «المُنْـتَمِصَة» بتقديمِ النونِ على التاء. والمُتوشِّمةُ: منَ الوَشْم، وهُو أن يُغْرَزَ الجلدُ بإبرةٍ ثُم يُحشَى بكُحْلٍ أو نيلٍ فيَزْرَقَّ أثَرُه. والمُستوشِمةُ: التي تَطلُبُ ذلك.

قولُه: (الأولُ مؤكِّدٌ لنفسِه)؛ لأنَّ قولَه: ﴿سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ يدُلُّ على الوَعْد؛ إذ الوعدُ هُو الإخبارُ عن إيصالِ المنافعِ قبلَ وقوعِه، «والثاني: مؤكِّدٌ لغيرِه» نحوَ قولِك: هُو عبدُ الله حقًّا، فقولُه: «حقًّا» يفيدُ معنًى لم يُفِدْ(٢) «هذا عبدُ الله» لا لفظًا ولا عقلًا، لكنّ الخبرَ مِن حيثُ هُو خبرٌ يَحتمِلُ الصِّدقَ والكذِب، فقولُك: «حقًّا» بِقَصْرِ الجملةِ على أحدِ الاحتمالَيْنِ، أي: أحَقُّ حقًّا؟ فقولُك: «حقًّا» تأكيدٌ للمُقدَّرِ لا للمذكور.

---

(١) أخرجه «البخاري» (١٣٥٨) ومسلم (٦٩٢٦) عن أبي هريرة.

(٢) في (ط): «لم يفدْهُ».

﴿أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا﴾: توكيدٌ ثالثٌ بَليغ. فإن قلتَ: ما فائدةُ هذه التَّوكيدات؟ قلتُ: معارضةُ مَواعيدِ الشَّيطانِ الكاذبة وأمانيِّه الباطلةِ لقُرَنائِه بوَعْدِ الله الصادقِ لأَوْليائه؛ تَرْغيبًا للعِبادِ في إيثارِ ما يستحقُّون به تنجُّزَ وَعْدِ الله على ما يتجرَّعون في عاقبتِه غُصَصَ إخْلافِ مَواعيدِ الشيطان.

[﴿لَّيۡسَ بِأَمَانِيِّكُمۡ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِۗ مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدۡ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا ۞ وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ نَقِيرٗا﴾ ١٢٣-١٢٤]

في ﴿لَّيۡسَ﴾ ضميرُ وَعْدِ الله، أي: ليسَ يُنالُ ما وَعَدَ اللهُ مِنَ الثَّواب ﴿بِأَمَانِيِّكُمۡ وَلَآ﴾ بـ﴿أَمَانِيِّ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، والخِطَابُ للمُسلمين؛ لأنـّه لا يَتمنَّى وَعْدَ اللّـهِ

قولُه: (توكيدٌ ثالثٌ بليغ)؛ وذلك أنَّ الجُملةَ تذييلٌ للكلام السابق، والتذييلُ مؤكِّدٌ للمُذيَّل. وأمّا المبالغةُ فمنَ الاستفهام وتخصيصِ اسم الذّاتِ الجامع وبناءِ أفعَلَ وإيقاع القولِ تمييزًا. وكلُّ ذلك إعلامٌ منهُ بأنَّ حديثَه صِدقٌ مَحْض، وإنكارٌ أنَّ قولَ الصِّدقِ يتعلَّقُ بقائلٍ آخَرَ أحقَّ منهُ.

قولُه: (معارضة مواعيدِ الشيطانِ الكاذبة) إشارةٌ إلى بيانِ النَّظم، يعني: كما أوقَعَ قولَه: ﴿يَعِدُهُمۡ وَيُمَنِّيهِمۡۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ تذييلًا لقولِه: ﴿إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثٗا﴾ الآية، أوقعَ قولَه: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٗاۚ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا﴾ خاتمةً لقولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ الآية؛ ليُوازيَ بينَ الوَعْدين، ويُقابلَ بينَ الترغيبَيْنِ فيختارَ المؤمنونَ الأعمالَ الصّالحةَ على ما يَدعو إليه الشيطانُ بأمانيِّـه الباطلة ومَواعيدِه الكاذبة، فيتخَلَّصوا مِن غُصَصِ إخلافِ مواعيدِه بما يَفوزُوا به مِن إنجازِ ما وُعِدوا منَ اللّـهِ تعالى الذي هُو أصدَقُ القائلين. ثُم وازَنَ بينَ قولِه: ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ وبينَ قولِه: ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا﴾ مِن جهةِ وَضْعِ المُظهَرِ مَوضعَ المُضمَرِ فيهما ومنَ النفْي المستفادِ منَ الاستفهام وما إلى غيرِ ذلك ليتَحقَّقَ المعارضةُ.

إلّا مَن آمَنَ به، وكذلك ذِكْرُ أهلِ الكِتاب معهم؛ لـمُشاركتِهم لهم في الإيمانِ بوَعْدِ الله. وعن مَسْرُوقٍ والسُّدِّيِّ: هِيَ في المُسلمين. وعن الحَسَن: ليسَ الإيمانُ بالتمنِّي، ولكن ما وَقَرَ في القَلْبِ وصَدَّقَه العَمَلُ، إنّ قومًا ألْـهَتْهم أمانيُّ المغفرةِ حتى خَرَجُوا

قولُه: (ليس الإيمانُ بالتمنِّي)[١]، فإن قلتَ: كيف الجمعُ بيَن هذا وبيَن قولِه: «لأنهُ لا يتمنَّى وعدَ الله إلّا مَن آمَنَ به»؟ والجوابُ: ما قاله الراغب: المُنَى، كالقَفَا: التقديرُ، يقالُ: مَنَى لكَ، أي: قَدَّرَ لك المُقدِّر، التمنِّي: تقديرُ الشيءِ في نفسِه وتصويرُه فيها، وذلك قد يكونُ عن تخمينٍ وظَنّ، وقد يكونُ عن رَوِيّةٍ وبناءٍ على أصل، ولما كان أكثرُه عن تخمينٍ صارَ الكذبُ له أملَكَ، فأكثرُ التمنِّي تصوُّرُ ما لا حقيقةَ له، قال تعالى: ﴿أَمْ لِلْإِنسَٰنِ مَا تَمَنَّىٰ﴾ [النجم: ٢٤]، والأُمنِيةُ: الصُّورةُ الحاصِلةُ في النفسِ من تمني الشيء، ولـمّا كان الكذبُ تصوُّرَ ما لا حقيقةَ له[٢] وإيرادَه باللفظِ صار التمنِّي كالمبدأِ للكذِب، فصَحَّ أن يُعبَّرَ عنِ الكذبِ بالتمنِّي، وعلى ذلك ما رُوي عن عثمانَ رَضِيَ الله عنه أنه قال: ما تغنَّيتُ ولا تمنَّيتُ منذُ أسلَمْتُ[٣]. وأمّا قولُ المُصنِّف: «لا يتمنَّى وعدَ الله إلّا مَن آمَنَ به» فهُو يَنظُرُ إلى قولِه: وقد يكونُ عن رَويةٍ وبناءٍ على أصل.

قولُه: (ما وَقَرَ في القلب). النِّهاية: وَقَرَ في صَدْرِه، أي: سكَنَ فيه وثَبَت؛ منَ الوقَار، وقد وَقَرَ يقِرُ وَقارًا، وفي الحديث: «لم يَفضُلْكم أبو بكرٍ بكثرةِ صَومٍ ولا صَلاة، ولكنه لشيءٍ وَقَرَ في القلب»[٤].

---

(١) أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣: ٢٧٣) عن عبيد بن عمير، وفي «فيض القدير شرح الجامع الصغير» (٥: ٤٥٣) قال: رواه ابن النجار والديلمي في «الفردوس» عن أنس [مرفوعًا]، قال العلائي: حديث منكر تفرد به عبد السلام بن صالح وهو مجمع على تضعيفه، وقد روي معناه بسند جيد عن الحسن من قوله وهو الصحيح.

(٢) من قوله: «قال تعالى: ﴿أَمْ لِلْإِنسَٰنِ﴾» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «مفردات القرآن» ص٧٨٠. وقول عثمان أخرجه ابن ماجَهْ (٣١١) وأبو يعلى (٣٩٥٨) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٤).

(٤) انظر: «معاني الأخبار» للكلاباذي (ص: ٤١، ٢٧٨). وانظر: «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (١٠٦:١).

مِن الدُّنيا ولا حَسَنةَ لهم، وقالوا: نُحسِنُ الظنَّ بالله، وكَذَبوا؛ لو أَحْسَنوا الظنَّ باللهِ لَأَحْسَنوا العَمَل. وقيل: إنّ المُسلمينَ وأهْلَ الكِتابِ افْتَخَروا، فقالَ أهلُ الكِتاب: نبيُّنا قَبْلَ نبيِّكم، وكتابُنا قَبْلَ كتابِكم. وقالَ المُسلمون: نحنُ أَوْلى منكم؛ نبيُّنا خاتِمُ النبيِّين، وكِتابُنا يَقْضي على الكُتبِ التي كانت قَبْلَه. فنَـزَلَتْ.

ويُحتمَلُ أن يكونَ الخِطابُ للمُشركين؛ لقولِهم: إن كانَ الأمرُ كما يَزعُمُ هؤلاءِ لَنكونَـنَّ خيرًا منهم وأحسنَ حالًا؛ ﴿لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧]، ﴿إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلۡحُسۡنَىٰ﴾ [فصلت: ٥٠]، وكان أهلُ الكِتابِ يقولون: ﴿نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨]، ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَةٗ﴾ [البقرة: ٨٠]، **ويَعضُدُه تقدُّمُ ذِكْرِ أهلِ الشِّرك قَبْلَه.** وعن مُجاهد: إنّ الخِطابَ للمُشركين. قولُه: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾، وقولُه: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ بعد ذِكْرِ تمنِّي أهلِ الكتاب نَحْوٌ مِن قولِه: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [البقرة: ٨١]، وقولِـه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٨٢] عَقِيبَ قولِه: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا

قولُه: (﴿لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾) أولُها: ﴿أَفَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧].

قولُه: (ويَعضُدُه تقدُّمُ ذكرِ أهلِ الشِّرك) يعني قولَه: ﴿إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثٗا﴾ [النساء: ١١٧] وإقسامَ الشيطان: ولأُضِلَّنَّهم ولأُمنِّيَنَّهم ولآمُرَنَّهم.

قولُه: (﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ وقولُه: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾) أرادَ أنَّ نَظْمَ هذه الآيةِ كنَظْمِ تلكَ الآية، ذكَرَ هاهنا ﴿لَّيۡسَ بِأَمَانِيِّكُمۡ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ وبعدَه: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾، ثم قال: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، كما ذكَرَ هناكَ ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ﴾ [البقرة: ٨٠]، وهُو التمنِّي، وبعدَه: ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ﴾ [البقرة: ٨١] ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٨٢][1].

---

(١) زاد في (غ) قوله: «كما ذكر هناك ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا﴾».

﴿ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]. وإذا أَبْطَلَ اللهُ الأمانيَّ وأَثبَتَ أنّ الأمْرَ كلَّه معقودٌ بالعَمَلِ، وأنّ مَن أَصْلَحَ عمَلَه فهو الفائز، ومَن أَساءَ عمَلَه فهو الهالِك؛ تبيَّنَ الأمرُ ووَضَح، ووَجَبَ قَطْعُ الأمانيِّ، وحَسْمُ المَطامِع، والإقبالُ على العَمَلِ الصالح، **ولكنَّه نُصْحٌ لا تَعِيْهِ الآذانُ** ولا تُلْقى إليه الأَذْهان. فإن قلتَ: ما الفرقُ بين ﴿مِنَ﴾ الأُولى والثانية؟ قلتُ: الأُولى للتَّبْعيض، أرادَ: ومَن يَعمَلْ بعضَ الصَّالحات؛ لأنّ كلًّا لا يَتمكَّنُ مِن كُلِّ الصَّالحات؛ لاختلافِ الأَحْوال، وإنّما يَعمَلُ منها ما هو تَكْليفُه وفي وُسْعِه، وكم مِن مُكلَّفٍ لا حجَّ عليه ولا جِهاد ولا زَكاة، وتسقُطُ عنه الصَّلاة في بَعْضِ الأَحْوال. **والثانيةُ لِتبيِيْن الإبْهام في** ﴿مَن يَعۡمَلۡ﴾. فإن قلتَ: كيفَ خُصَّ الصالحون بأنّهم لا يُظْلَمون وغيرُهم مِثْلُهم في ذلك؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يكونَ الرَّاجعُ في ﴿وَلَا يُظۡلَمُونَ﴾ لعُـمّالِ الصالحات وعُـمّالِ السُّوءِ جميعًا. والثاني: أن يكونَ ذِكْرُه عند أَحَدِ الفريقَيْن دالًّا على ذِكْرِه عند الآخَر؛ لأنّ كِلا الفريقَيْن مُجْزِيُّون بأَعْمالِهم لا تفاوُتَ بينهم؛ **ولأنّ ظُلْمَ المُسيء** أن يُزادَ في عِقابه، وأَرحم الرَّاحمين معلومٌ

قولُه: (**ولكنّه نُصحٌ لا تَعِيه الآذان**) تعريضٌ بأهلِ السُّنة! لكنّهم لا يقولونَ بوجوبِ الجزاءِ على ما عَمِلوا، فكيف يلتفتونَ إلى مُجرَّدِ الأمانيّ؟ بل يَرجُونَ رحمتَه فضلًا منه؛ لا بالعملِ كما جاء في الأحاديثِ الصَّحيحة.

قولُه: (**والثانيةُ لتبيينِ الإبهام في** ﴿مَن يَعۡمَلۡ﴾). قال أبو البقاء: ﴿مِن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ﴾ في مَوضعِ الحالِ منَ المُستكِنِّ في ﴿يَعۡمَلۡ﴾، و﴿مَن﴾: للبيان، أو: حالٌ منَ ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، و﴿مِن﴾: للابتداء، أي: كائنةٌ مِن ذكَرٍ أو أُنثى، و﴿مِن﴾ الأُولى زائدةٌ عندَ الأخفَش، وصفةٌ عندَ سِيبويه(١).

قوله: (**ولأنّ ظُلْمَ المُسيء**) عطفٌ على قولِه: «لأنّ كلا الفريقَيْن»، والفاءُ في قولِه: «فكان ذكْرُه مستغنًى عنهُ» للنتيجة، وقيل: دليلٌ ثالثٌ على التخصيص.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٢).

أنه لا يَزيدُ في عِقابِ المُجْرِمِ، فكان ذِكْرُه مُسْتغنًى عنه، وأمّا المُحسِن فله ثوابٌ، وتَوابعُ الثوابِ مِن فَضلِ الله هي في حُكْمِ الثَّواب؛ **فجازَ أن يُنْقَصَ مِنَ الفَضل؛ لأنه ليسَ بواجب**، فكانَ نفْيُ الظُّلمِ دلالةً على أنه لا يَقَعُ نُقصانٌ في الفَضل.

[﴿ وَمَنۡ أَحۡسَنُ دِينٗا مِّمَّنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ﴾ ١٢٥]

﴿أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ﴾: أَخْلَصَ نفْسَه لله وجعَلَها سالمةً له لا يَعرِفُ لها ربًّا ولا مَعْبودًا سِواه، ﴿وَهُوَ مُحۡسِنٞ﴾: وهو عامِلٌ للحَسَناتِ تاركٌ للسيِّئات. ﴿حَنِيفٗا﴾: حالٌ مِنَ المتَّبع، أو مِن ﴿إِبۡرَٰهِيمَ﴾، كقولِه: ﴿بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥]؛ وهو الذي تَحنَّفَ، أيْ: مالَ عن الأديانِ كلِّها إلى دِيْنِ الإسلام.

﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾: مجازٌ عن اصْطِفائه واختِصاصِه بكَرامةٍ **تُشبِهُ كَرامةَ الخَليل** عند خليلِه، والخَليلُ: المُخالُّ؛ **وهو الذي يُخالُّك، أي: يُوافِقُك** ....

قولُه: (**فجازَ أن يُنقَصَ مِنَ الفضلِ؛ لأنه ليس بواجب**)، وفيه بحث؛ لأنَّ زيادةَ الثوابِ إذا لم تكنْ واجبةً لم يقعْ في تَخلُّفِها الظُّلم.

والجوابُ على مذهبِ أهلِ السُّنة: أنَّ الثوابَ فضل، فهُو كالواجبِ بسببِ الوَعْد، ففي تخلُّفِه خُلْفٌ في الوعد، فأُطلِقَ الظُّلمُ وأُريدَ خُلْفُ الوعد، أي: ولا يُنقَصونَ ممَّا وُعِدوا به شيئًا، وعلى مذهبِه: أنَّ الفضلَ لـمّا جُعِلَ في حُكمِ الثوابِ أُجريَ عليه ما يَجري على الثواب؛ مبالغةً في الإلحاق، فقولُه: ﴿وَلَا يُظۡلَمُونَ نَقِيرٗا﴾ تذييلٌ للكلامِ السابقِ عندَنا، وعطفٌ على قولِه: ﴿يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ عندَه، أي: يَدخُلونَ الجنةَ جَزاءً لأعمالِهم ولا يُظلمونَ نَقيرًا مِن فضلِ الله، الذي هُو تابعٌ للجَزاء.

قولُه: (**تُشبِهُ كرامةَ الخليل**) بعدَ قولِه: «مجازٌ عنِ اصطفائه» إيذانٌ بأنَّ المجازَ مِن بابِ الاستعارةِ التمثيلية.

قولُه: (**وهُو الذي يُخالُّك، أي: يوافقُك**). الراغب: الخَلَلُ: انفراجُ الشيئَيْن، يقال: خَلَلْتُه،

فِي **خِلالِكَ**، أو يُسايِرُك في طريقتِك، مِنَ الـخَـلِّ؛ وهو الطَّريقُ في الرَّمْلِ؛ أو يَسُدُّ خَلَلَك كما تَسُدُّ خَلَلَه، أو يُداخِلُك خِلالَ مَنازِلِك وحُجُبِك. فإن قلتَ: ما موقعُ هذه الجُمْلة؟ قلتُ: هي جُملةٌ اعتراضيّةٌ لا مَـحَلَّ لها منَ الإعراب، **كَنَحْوِ ما يَجيءُ في الشِّعر** مِن قولِهم: «والحوادِثُ جَمّـةٌ»، فائدتُها تأكيدُ وجوبِ اتِّباعِ مِلَّتِه؛ لأنَّ مَن

أي: أصبتَ خَلَلَه، فاستُعيرَ منه الخليلُ إما لَتخلُّلِ كلِّ واحدٍ منهُما قلبَ الآخَر، كما قيل: الحبيبُ لوصُولِ كلِّ واحدٍ منهما إلى حبةِ قلبِ الآخَرَ، قال الشاعر:

قد تَخَلَّلتَ مَسْلَكَ الرُّوحِ منِّي ... وبذا سُـمِّي الخليلُ خَليلا[١]

أو لأنه تَخَلَّل أحوالَ الآخَر، وعرَفَ سرائرَه، أو لاعتبارِ افتقارِ كلِّ واحدٍ منهما. وقولُه: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ على الاعتبارِ الأخير، وهُو افتقارُه إلى اللّـهِ تعالى في كلِّ حال، وهذا الفقرُ أشرفُ غنًى بل أشرفُ فضيلةٍ يكتسبُها الإنسان؛ ولهذا ورَدَ: اللّهم أغنِني بالافتقارِ إليك، ولا تُفقِرْني بالاستغناءِ عنك[٢].

قولُه: (في خِلالِك) أي: في خِصَالِك. **الأساس**: هذه خَلَّةٌ صالحة، وفيه خِلالٌ حسَنة، يعني: هُو مأخوذٌ من هذه المعاني ثُم استُعمِل في حقِّ اللّـهِ تعالى على سبيلِ الاستعارة، هذا وإذا جعلَ السبب في التسميةِ القصة الآتية فيكونُ مِن بابِ المُشاكَلة؛ لأنَّ جوابَه عليه الصلاةُ والسلام: بل مِن عندِ خليلي الله، في مُقابَلةِ قولِها: مِن خَليلِك المِصريِّ كما سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦].

قولُه: (كنحوِ ما يجيءُ في الشِّعر) إشارةٌ إلى قولِ امرئِ القَيْس[٣]:

ألا هــل أتاها والحوادثُ جمّةٌ ... بأنّ امرأ القيسِ بنَ تملكَ بيقرا

---

(١) البيت لبشار بن برد، انظر: «ديوانه» ص٩٧٩.

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٩٠.

(٣) انظر: «ديوانه» ص٣٨٢.

بَلَغَ من الزُّلفى عند اللّهِ أنِ اتَّخَذَه خَليلًا؛ كانَ جَديرًا بأن تُتَّبَعَ مِلَّتُه وطريقتُه. ولو جَعَلْتَها معطوفةً على الجملةِ قَبْلَها؛ لم يكن لها معنًى. وقيل: إنّ إبراهيمَ عليه السّلام، بَعَثَ إلى خليلٍ له بمِصْرَ في أَزْمَةٍ أصابتْ الناسَ يَمْتارُ منه، فقال خَليلُه: لو

الباءُ مَزيدةٌ في المرفوع، أي: هل أتاها بيقرةُ امرئِ القيس؟ أي: موتُه أو انتقالُه مِن بلدٍ إلى بلد، وتملك: اسمُ أُمِّه.

قولُه: (لم يكنْ لها معنًى)؛ لأنه لا يَخلو مِن أن يُعطَفَ على قولِه: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا ﴾ أو على صلةِ «مَن» أو على خبرِ الجُملةِ الحاليّة ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾، لا يجوزُ الأول؛ لأنَّ قولَه: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ ﴾ اعتراضٌ وتوكيدٌ لمعنى قولِه: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾، وبيانُ أنَّ الصّالحاتِ ما هي؟ وأنَّ المؤمنَ مَنَ هُو؟ وليس في ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ذلك، على أنَّ عطفَ الإخباريّةِ على الإنشائيةِ مِن غيرِ جامعٍ قويٍّ يَدعو إليه مُمتنع، ولا يُجوِّزُ الثانيَ والثالثَ مَن له أدنى مسكة.

فإن قلتَ: لِمَ لا يجوزُ أن تكونَ الجملةُ استطراديةً كقولِه تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ ﴾ إلى قولِه: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ [فاطر: ١٢] عَطفَ ﴿وَمِن كُلٍّ ﴾ على أنه استطراديّة؟ قلتُ: لا يجوز؛ لأنَّ مِن شَرْطِ العَطْفِ في الاستطرادِ أن يكونَ للمعطوفِ نوعُ مناسبةٍ بأصلِ الكلام، وهُو ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ الآية [النساء: ١٢٤]، وهِي هاهنا مفقودةٌ كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [البقرة: ٦] على ما مَرَّ، ولا يَحسُنُ أن يكونَ حالًا لِـما يَفوتُ من فائدةِ وَضعِ المُظهَرِ موضعَ المُضمَر، وتخصيصُ ذكرِ الخُلّةِ للتنصيصِ على أنه ممّن يجبُ أن يُرغَبَ في اتّباعِ مِلّتِه؛ فتعيَّنَ أن يكونَ اعتراضًا وتذييلًا؛ لِـما في اعتبارِهما مَظنةُ العِلّية، وبيانُ الموجِب؛ أي: ومنَ أحسَنُ دينًا ممّنِ اتَّبعَ ملةَ إبراهيم؛ لاصطفاءِ الله إياهُ وأنه الممدوحُ المستعِدُّ لخُلّةِ الله لِـما فيه مِن غايةِ الكمالاتِ البشَرية.

قولُه: (في أزمةٍ). الأساس: ومنَ المجاز: أَزَمَ عليهمُ الدهرُ فأَزمتْهم أزمةٌ، وسَنَةٌ أَزوم، وحقيقتُه مِن قولِه: أزمَ الفرَسُ على فأسِ اللِّجام: عَضَّ عليه وأمسَكَه، وأخَذَ مالي وأزَمَ عليه، ثم قيل: سَنَةٌ آزِمةٌ: إذا أمسَكتَ المطَر.

كانَ إبراهيمُ عليه السّلام يَطلُبُ الـمِيْرَةَ لنَفْسِه لَفعلْتُ، ولكنّه يريدُها للأضْياف، فاجْتازَ غِلْمانُه ببَطْحاءَ لَيِّنةٍ فمَلؤوا منها الغَرائِرَ حياءً مِن الناس، فلمّا أخبَروا إبراهيمَ عليه السّلام، ساءَه الخَبَر، فحملَتْه عَيْناه، وعَمدت امرأتُه إلى غرارةٍ منها فأخرجتْ أَحسَنَ حُوَّارَى واختَبزَتْ، واستَنْبَه إبراهيم عليه السّلام، فاشتَمَّ رائحةَ الخُبْز، فقال: مِن أينَ لكم؟ فقالت امرأتُه: مِن خَليلِك المِصْريِّ، فقال: بَل مِن عند خَليلي اللّـهِ عزَّ وجلَّ، فسمّاه اللهُ خَليلًا.

[﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴾ ١٢٦]

﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ مُتَّصِلٌ بذِكْر العُـمّالِ الصالحين والطالحين، ومَعْناه: أنّ له مُلْكَ أهلِ السمٰوات والأرض، فطاعتُه واجبَةٌ عليهم. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴾؛ فكان عالِـمًا بأَعمالِهم، فمُجازِيهم على خَيرِها وشرِّها، فعليهم أن يَختاروا لأنفُسِهم ما هو أَصلَحُ لها.

[﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ

قولُه: (ببطحاءَ ليِّنة). **النِّهاية**: البطحاءُ: الحَصَى الصِّغار.

قولُه: (فحمَلَتْه عيناهُ) أي: غَلَبَه النومُ، مِن قولِهم: حَمَلَ على قِرْنِه حملةً صادقة.

قولُه: (حُوَّارَى) بالضمِّ وتشديدِ الواوِ والراءِ المفتوحة. **النِّهاية**: وهُو الخبزُ الذي نُخِلَ مرةً بعدَ مرّة، من التحوير: التبييض.

قولُه: (﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ متّصلٌ بذكْرِ العُمّالِ، الصّالحينَ والطالحين) يعني بقولِه: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ الآية، على أنَّ ذكْرَ أحدِ الفريقينِ يدُلُّ على ذكْرِ الآخَر؛ لأنّهم مَجْزيُّونَ بأعمالِهم كما سبَق، ويكونُ كالتعليلِ لوجوبِ العمل؛ ولهذا جاء بـ«أنَّ» في قولِه: «أنّ له مُلكَ أهلِ السماواتِ والأرض؛ فطاعتُه واجبةٌ عليهم»، ويكونُ قولُه: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا ﴾ اعتراضًا بينَ العِلّةِ والمعلولِ حثًّا على الترغيبِ في العملِ الصالح، ورَدْعًا وزَجْرًا عن المعاصي والكُفرِ على أبلغِ الوجوه.

فِي يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّـٰتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلْوِلْدَٰنِ وَأَن تَقُومُوا۟ لِلْيَتَـٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا ﴾ [١٢٧]

«ما يُتْلى»: في محلِّ الرَّفع، أي: اللهُ يُفتِيْكم، والمتلوُّ ﴿فِي ٱلْكِتَـٰبِ﴾ في معنى اليَتامى، يَعْني قولَه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [النساء: ٣]، وهو مِن قولِك: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، ويجوزُ أن يكونَ «ما يُتلى عليكم» مبتدأً، و﴿فِي ٱلْكِتَـٰبِ﴾ خبَرُه، على أنها جملةٌ مُعترِضة. والمرادُ بالكِتاب: اللَّوحُ المَحْفوظ؛ تعظيمًا للمَتْلوِّ عليهم، وأنّ

قولُه: («مَا يُتْلَى»: في محلِّ الرَّفْع). قال أبو البقاء: هُو معطوفٌ على اسمِ الله، أو على ضميرِ الفاعلِ في ﴿يُفْتِيكُمْ﴾، وجَرَى الجارُّ والمجرورُ مجرَى التوكيد[1].

وقال القاضي: وساغ العطفُ على الضميرِ المُستكِنِّ للفَصْل، فيكونُ الإفتاءُ مُسنَدًا إلى اللـهِ تعالى وإلى ما في القرآن، نحو: أغناني زيدٌ وعطاؤه[2]. وعليه قولُ المصنِّف: «أعجَبَني زيدٌ وكرَمُه»؛ وذلك أنَّ قولَه: ﴿ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ بمنزلةِ: «أعجبني زيد»؛ جيءَ به للتوطئةِ والتمهيد، وقولُه: ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ فِى يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ بمنزلةِ: و«كرَمُه»؛ لأنه المقصودُ بالذِّكر.

قولُه: (تعظيمًا للمَتْلوِّ عليهم) مفعولٌ لهُ لقولِه: «المرادُ بالكتابِ: اللَّوحُ المحفوظ»، وإنَّما فَسَّره في هذا الوجهِ باللَّوحِ المحفوظِ لِـما يُذاقُ معَه معَ معنى التعظيمِ حلاوةُ حُسنِ النَّظام؛ إذِ المعترِضةُ مِن أسلوبِ التحاسين، ولو أُريدَ به القرآنُ لتَعطَّـلَ مِن حِليةِ التزيينِ وانخرَطَ في سِلكِ قولِ الشاعر:

ذكَـرْتُ أخــي فعاوَدَنـي   صُداعُ الرأسِ والوَصَبُ[3]

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٠).

(٣) البيت لأبي العيال الهذلي كما في «ديوان الهذليين» (٢: ٢٤٢).

العدلَ والنَّصَفةَ في حُقوقِ اليتامى مِن عَظائمِ الأُمور المرفوعةِ الدَّرجاتِ عندَ الله التي تَجِبُ مُراعاتُها والمحافظةُ عليها، والمُخِلُّ بها ظالـمٌ مُتهاوِنٌ بما عَظَّمَه الله. ونَحْوُه في تعظِيم القُرآن: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴾ [الزخرف: ٤]. ويجوزُ أن يكونَ مَجْرورًا على القَسَم، كأنّه قيل: قُل: اللهُ يُفتِيكم فيهنَّ، وأُقسِمُ بما يُتلى عليكم في الكِتاب. والقَسَمُ ـ أيضًا ـ لمعنى التعظيم. وليسَ بسَديدٍ أن يُعْطَفَ على المجرورِ في ﴿فِيهِنَّ ﴾؛ لاختلاله مِن حيثُ اللفظُ والمعنى. فإن قلتَ: بِمَ تعلَّق قولُه: ﴿فِى

وبيانُ الاعتراضِ أنَّ قولَه: ﴿فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ بدَلٌ مِن قولِه: ﴿فِيهِنَّ ﴾ واعترَضَ بينَ البدَلِ والمبدَلِ قولُه: ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ ﴾ أي: اللَّوحُ المحفوظ؛ فعلى هذا قولُه: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾ معناه: كلامُ الله ـ أي: القرآنُ ـ يُفتيكُم فيهِنَّ، ثُم أكَّد هذا المعنى بأنْ قيلَ: ما يُتلَى عليكم ثابتٌ مُستقِرٌّ في اللَّوحِ المحفوظِ عندَ مَليكٍ عظيمِ الشأن، كقولِه تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا ﴾ [الزخرف: ٤] في شأنِكم في أمرٍ يُفتيهِ كتابٌ هذا شأنُه، فيكونُ مِن عظائمِ الأمورِ المرفوعةِ الدرَجاتِ، فقولُه: «وإنَّ العَدْلَ والنَّصَفةَ في حقوقِ اليَتامَى مِن عظائمِ الأمور» تفسيرٌ لقولِه: «تعظيمًا للمَتْلوِّ عليهم»، فيَلزَمُ مِن هذا التعظيمِ إيجابُ مُراعاتِها والمحافظةُ عليها، ويُفهَمُ منه أنَّ الإخلالَ بها وضْعٌ للشيءِ في غيرِ مَوضعِه، وفي هذا الوجهِ وفي أن يكونَ «ما يُتْلَى» مجرورًا على القَسَمِ لا يكونُ في الآيةِ ما يُومئُ إلى أنَّ الفتوَى في أيِّ شيءٍ هو.

قال الإمام: الاستفتاءُ لا يقَعُ عن ذَواتِ النِّساء؛ وإنَّما في حالٍ مِن حالاتِهنَّ وصفةٍ من صِفاتِهنَّ، وتلكَ الحالةُ غيرُ مذكورةٍ في هذه الآية؛ فكانتِ الآيةُ مُجمَلةً غيرَ دالةٍ على الأمرِ الذي وقَعَ فيه الاستفتاءُ[١]. وقلتُ: ويكونُ التفصيلُ ما سَبَقَ في أولِ السُّورةِ منَ الآيتَيْنِ كما سيجيء.

قولُه: (مِن حيثُ اللفظُ والمعنى). أمّا اللفظُ: فإنه لا يَجوزُ العطفُ على الضميرِ المجرورِ مِن غيرِ إعادةِ الجارِّ، وأمَّا المعنى: فلأنهُ لا يَستقيمُ أن يُقال: يُفتيكُم في حقِّ ما يُتلَى عليكم، فإن قُلت: لمَ لا يجوزُ أن يقال: اللّـهُ يفتيكُم في الكتابِ بما يَروِيه المستفتي مِن قولِه: ﴿وَإِنَّ

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٣٣).

يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾؟ قلتُ: في الوجهِ الأوّل هو صِلَةُ ﴿يُتْلَىٰ﴾، أيْ: يُتْلى عليكم في مَعْناهنّ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿فِي يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ بدلًا مِن ﴿فِيهِنَّ﴾؛ وأمّا في الوجهَيْن الآخرَيْن فبَدَلٌ لا غير. فإن قلتَ: الإضافةُ في ﴿يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ ما هي؟ قلتُ: **إضافةٌ بمعنى «مِنْ»، كقولِك: عندي سَحْقُ عِمامة**. وقُرِئَ: (في يَيَامى النساء) بياءَيْن على قَلْبِ همزةِ «أيامَى» ياءً.

﴿لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ﴾، وقُرِئَ: (ما كَتَبَ اللهُ لهنّ)، أي: ما فَرَضَ لهنّ مِنَ الميراث، وكانَ الرَّجلُ منهم يَضُمُّ اليَتيمةَ إلى نفْسِه ومالَها، فإن كانت جَميلةً تزوَّجَها وأكَلَ المال، وإن كانت دَميمةً عَضَلَها عن التزوُّجِ حتى تموتَ فيرِثَها. ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾: يَحتمِلُ: في أن تَنكِحُوهنَّ لجمالِهن، و: عَن أن تَنكِحوهنَّ لدَمامتِهنّ.

ورُوِيَ: أنّ عمرَ بنَ الخطّاب رَضِيَ اللهُ عنه، كانَ إذا جاءه وليُّ اليَتيمةِ نَظَر، فإن كانت جميلةً غنيّةً قال: زوِّجْها غَيْرَك، والتمِسْ لها مَن هو خيرٌ منك، وإن كانت دَميمةً ولا مالَ

خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [النساء: ٣]؟ قلت: لا يجوز؛ لأنَّ معنى ﴿فِيهِنَّ﴾: في حقِّهنَّ، وشأنُهنَّ يَأباهُ للاختلافِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه. قال في «المُغرب»: اشتقاقُ الفَتْوى منَ الفتى؛ لأنَّها جوابٌ في حادثةٍ أو إحداثُ حُكمٍ أو تقويةٌ لبيانِ مُشكِلٍ[١]، فالحادثة: هُو السؤالُ عن خَوْفِ عَدَمِ القِسطِ في حقِّ اليتامَى لقولِه: «والمَتْلُوُّ في الكتابِ في معنى اليَتامى» وبيانُه بقولِه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾.

قولُه: (**إضافة بمعنى «مِن»، كقولِك: عندي سَحْق عِمامة[٢]**). قال القاضي: هي إضافةُ الشيءِ إلى جنسِه[٣]. وقال أبو البقاء: قال الكوفيُّون: التقدير: في النِّساءِ اليتامَى، فأضاف الصِّفةَ إلى الموصُوف[٤].

---

(١) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ١٢٢).

(٢) أي: عِمامةٌ باليةٌ، قال في «لسان العرب» (سحق): «السَّحْق: الثوب الخَلَقُ البالي».

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٠).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٤).

لها قال: تزوَّجْها فأنْتَ أحقُّ بها. ﴿وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾: مجرورٌ معطوفٌ على ﴿يَتَـٰمَى﴾. وكانوا في الجاهليّةِ إنّما يورِّثونَ الرِّجالَ القُوّامَ بالأُمورِ دون الأَطْفالِ والنساء. **ويجوزُ أن يكونَ خِطابًا للأَوْصِياء**، كقولِه: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾ [النساء: ٢].

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ خِطابًا للأوصِياء) عطفٌ على قولِه: «أي: الله يُفتيكُم، والمَتْلوُّ في الكتابِ في معنى اليتامَى»؛ إذِ المرادُ بهم الأولياء؛ بدليلِ قولِه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [النساء: ٣]، وكان قولُه: «وكان الرجُلُ منهم يَضُمُّ اليتيمةَ إلى نفسِه» إلى آخِرِه، متفرِّعًا على ذلك التقدير، فيُعلَمُ منهُ أنَّ الخِطابَ كان للأولياءِ والاستفتاءِ في شأنِ زواجِ اليتامَى وتوريثِهنَّ؛ ولهذا قال: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾، وعلى هذا الوجهِ الكلامُ في شأنِ أموالِهنّ؛ لأنَّ الأوصياء[1] لا تَصرُّفَ لهم إلاَّ في الأموال؛ ولهذا استَشهَدَ بقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾ [النساء: ٢].

فالحاصلُ أنَّ الخِطابَ إذا جُعِلَ للأولياءِ كان المعنيُّ به حُكمَ الزواجِ والتوريث، فالمناسبُ بالـمَتْلوِّ أن يكونَ قولَه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟﴾، وإذا جُعِلَ للأوصِياء؛ كان الكلامُ في الأموال، فالمناسبُ بالـمَتْلوِّ أن يكونَ قولَه: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾.

وتحريرُه: أنّ هذه الآيةَ واردةٌ في بيانِ أنَّهمُ استَفْتَوا رسُولَ الله ﷺ فَتوى مبهَمةً في شأنِ اليتامى، لا ندري أهِي في شأنِ أزواجِهنَّ أو أموالِهنّ؟ فلذلك احتَمَلتِ الأمرَيْن.

وأمّا جوابُ الاستفتاءِ فقد سَبَق في الآيتَينِ من أولِ هذه السورة؛ إحداهُما: قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَـٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ الآية، وثانيتُهما: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَـٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾ وفي كلامِه إشعارٌ بأنّ هذه الآياتِ مرتبطةٌ بالآياتِ الواردةِ في أوّلِ السُّورة، فهِي سابقةٌ عليها بالرتبة؛ لأنّ جَوابَ الاستفتاءِ قد أُحيلَ إلى تلك الآيتَيْنِ، والآياتُ المُتخلِّلةُ بينَ الكلامَيْنِ للامتنانِ في البيان.

قال الإمام: إنّ عادةَ الله عزَّ وجَلَّ في ترتيبِ هذا الكتابِ الكريمِ واقعةٌ على أحسنِ الوجوه، وهُو أنه تعالى يَذكُرُ شيئًا منَ الأحكامِ ثُمّ يَذكُرُ عَقيـبَه آياتٍ كثيرةً في الوَعْدِ والوعيدِ

---

(١) في (م): «الأولياء».

﴿وَأَن تَقُومُواْ﴾: مجرورٌ كـ﴿ٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ﴾، بمعنى: يُفتِيكم في يَتامى النِّساءِ وفي المُسْتضعَفِين وفي أن تَقُوموا. ويجوزُ أن يكونَ منصوبًا، بمعنى: ويأمُرُكم أن تَقُوموا. وهو خِطابٌ للأئمّةِ في أن يَنظُروا لهم، ويَستَوْفُوا لهم حُقوقَهم، ولا يُخَلُّوا أحدًا يَهتضِمُهم.

والترغيبِ والترهيب، ويمزُجُ بها آياتٍ دالةً على كِبرياءِ الله وجَلالِ قُدرتِه وعِظَمِ إلهيّتِه، ثم يعودُ إلى ما بَدَأ بِهِ تعالى مِن بيانِ الأحكام، وهذا أحسَنُ أنواعِ الترتيبِ وأقربُها إلى التأثير؛ لأنّ التكليفَ بالأعمالِ الشاقّةِ لا يقَعُ موقعَ القَبُولِ إلا إذا كان مقرونًا بالوَعْدِ والوعيد، وهما لا يؤثِّرانِ إلا عندَ القَطْعِ بغايةِ كمالِ مَن صَدَرَ عنه الوعدُ والوعيد(١).

قولُه: (﴿وَأَن تَقُومُواْ﴾ مجرورٌ كـ﴿ٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ﴾). قال أبو البقاء: ﴿ٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ﴾ عطفٌ على المجرورِ في ﴿يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ﴾، وكذلك ﴿وَأَن تَقُومُواْ﴾، وهذا أيضًا عطفٌ على الضميرِ المجرورِ مِن غيرِ إعادةِ الجارّ، وقد ذكَرَه الكوفيُّونَ، ويَجوزُ أن يكونَ منصُوبًا: عطفًا على مَوضِعِ ﴿فِيهِنَّ﴾ أي: ويُبيِّنُ لكم حالَ المستضعَفينَ، وبهذا التقديرِ يَدخُلُ في مذهبِ البَصْرِيِّين، والجيِّدُ أن يكونَ معطوفًا على ﴿يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾(٢).

قولُه: (بمعنى: ويَأمُرُكم أن تَقُوموا. وهُو خطابٌ للأئمة) فيكونُ عطفًا على قولِه: ﴿يُفۡتِيكُمۡ﴾، يعني: يُفتي الأولياءَ والأوصِياءَ بما أفتاهم، ويَأمُرُ الأئمةَ أن ينظُروا إليهم ويتفَقَّدوا حالَهم ويَستوفُوا حقوقَهم منَ الأولياءِ في الميراث، ولا يُخَلُّوا أحدًا يَهتَضِمُهم في معنى الزَّواج، فقولُه: «أن يكونَ منصوبًا» أي: منصُوبًا بالاتّصالِ ونَزْعِ الخافِض، والمعنى على الأوّل: قل اللهُ يُفتيكُم أيُّها الأولياءُ في يتامَى النِّساءِ أن لا تَعضلوهُنَّ في النِّكاحِ وأن تَقُوموا لهُنَّ بالعَدْلِ والتسوية، أو: اللهُ يُفتيكُم أيُّها الأوصِياءُ في اليتامَى بأنْ لا تتبَدَّلوا الخَبيث، وهُو اختزالُ أموالِهنَّ بالطيِّب، وهُو حِفظُها، وأن تقوموا فيها بالقِسط، أي: لا إفراطَ في النَّفَقةِ ولا تفريطَ فيها.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٣٢).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٤).

[﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ ١٢٨]

﴿خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا﴾: توقَّعتْ منه ذلك لِـما لاحَ لها مِن مَخايلِه وأماراتِه.

والنُّشوز: أن يَتجافى عنها؛ بأن يَمنَعَها نفْسَه، ونَفَـقَـتَه، والمودّةَ والرحمةَ التي بين الرَّجلِ والمرأة، وأن يُؤذِيَها بسَبٍّ أو ضَرْب. والإعراض: أن يُعرِضَ عنها؛ بأن يُقِلَّ مُحادَثتَها ومُؤانسَتَها، وذلك لبعضِ الأسباب؛ مِن طَعْنٍ في سِنّ، أو دَمامة، أو شيءٍ في خَلْقٍ أو خُلق، أو مَلالٍ، أو طُموحِ عَيْنٍ إلى أُخرى، أو غيرِ ذلك. فلا بأسَ بهما في أن يُصلِحا بينهما. وقُرِئَ: (يَصَّالَحَا) و(يَصَّلِحا) بمعنى: يَتصالَحَا ويصطلحا، ونحوُ «اصَّلَحَ»: «اصَّبَرَ» في «اصْطَبَرَ». ﴿صُلْحًا﴾: في معنى مَصْدرِ كلِّ واحدٍ منَ الأفعالِ الثلاثة. ومعنى الصُّلح: أن يَتَصالحا على أن تَطِيبَ له نَفْسًا عن القِسْمة أو عن بعضِها،

قـولُـه: (وقُـرِئَ: «يَصَّالَحَا»). قـال صاحبُ «التيسير»: ﴿أَن يُصْلِحَا﴾، بضمِّ اليـاءِ وإسكانِ الصّادِ وكسرِ اللام: الكوفيُّون، والباقونَ: بفَتحِ الياءِ والصَّادِ واللامِ معَ تشديدِ الصَّادِ وإثباتِ ألفٍ بعدَها[١]. وقال أبو البقاء: (يَصَّالَحَا) قُرِئَ بتشديدِ الصَّادِ وألفٍ بعدَها، وأصلُه: «يتصالَحَا» فأُبدِلتِ التاءُ صادًا وأُدغِمت، و﴿صُلْحًا﴾ على هذا واقعٌ موقعَ «تَصَالُح»، ويُقرأُ بتشديدِ الصادِ من غيرِ ألف، وأصلُه يَصْتَلِحا فأُبدِلتِ التاءُ صادًا وأُدغِمت فيها الأُولى، وقُرِئَ: «يَصْطَلِحا» بإبدالِ التاءِ طاءً، و﴿صُلْحًا﴾ عليهما في موضعِ «اصطلاح»[٢].

والمصدرُ لم يتَغيَّرْ على القراءة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «﴿صُلْحًا﴾ في معنى مصدرِ كلِّ واحدٍ منَ الأفعالِ الثلاثة».

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٤، وانظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٥)، و«إتحاف فضلاء البشر» (١: ٢٤٦).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٥).

ـ كما فَعَلَتْ سَوْدةُ بنتُ زَمْعةَ حين كَرِهتْ أن يُفارِقَها رسولُ الله ﷺ، وعَرَفتْ مكانَ عائشةَ من قَلْبِه فوَهبَتْ لها يَوْمَها، وكما رُوِيَ: أنّ امرأةً أراد زوجُها أن يطلِّقَها لرَغْبَتِه عنها، وكان لها منه ولدٌ، فقالت: لا تطلِّقْني ودَعْني أقومُ على وَلَدي وتَقْسِمُ لي في كلِّ شهرَيْن. فقال: إن كان هذا يَصلُحُ فهو أحبُّ إليّ! فأَقَرَّها ـ أو تَـهَبَ له بعضَ المَهْرِ، أو كلَّه، أو النَّفقةَ، فإن لم تفعَلْ فليسَ له إلّا أن يُمسِكَها بإحْسان، أو يُسرِّحَها. ﴿وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞ﴾ مِنَ الفُرْقة، أو من النُّشوزِ والإعراضِ وسُوءِ العِشْرة؛ أو: هو خيرٌ من الخُصومةِ في كلِّ شيء، أو: الصُّلحُ خيرٌ من الخُـيُور، كما أنّ الخُصومةَ شرٌّ من الشُّرور. وهذه الجُمْلةُ اعتِراض، وكذلك قولُه: ﴿وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾، ومعنى

قولُه: (كما فعَلَتْ سَودةُ بنتُ زَمْعةَ)، رَوَينا عن التِّرمذي، عن ابنِ عبّاس: خَشِيَتْ سَوْدةُ أن يُطَلِّقَها رسُولُ الله ﷺ، فقالت: لا تُطلِّقْني، أمسِكْني واجعَلْ يومي لعائشة، ففَعَل، فنزَلَتِ الآية[1].

قولُه: (ودَعْني أقومُ) أي: أنا أقومُ، على الاستئناف.

قولُه: (إن كان هذا يَصلُحُ) أي: هذا الذي أومَأْتِ إليه إن كان مما يُصلِحُ بيني وبينَك ويرفَعُ الخلافَ الذي يقَعُ بينَ الزَّوجَيْن إذا فُقِدَ ما يُوافقُها منَ المحبةِ والمباشَرةِ وحُسنِ المعاشَرة؛ فهُو أحبُّ إليَّ، وعلى هذا حديثُ سَوْدةَ رضيَ اللهُ عنها.

قولُه: (خيرٌ منَ الخُيُور). قال المصنِّف: الخُيورُ وَرَدَ في كلامٍ فصيحٍ فاقتَديتُ به، وهُو قياسٌ واستعمال. قال القاضي: لا يجوزُ أن يُرادَ به التفضيلُ، بل بيانُ أنه مِنَ الخُيور، كما أنّ الخُصومةَ شرٌّ منَ الشُّرور[2].

قولُه: (﴿وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾) قال الإمام: المعنى: أنّ الشُّحَّ جُعِلَ كالأمرِ المجاوِرِ

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٤٠) عن ابن عباس، وأخرجه أيضًا الطيالسي (٢٦٨٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٢٩٧) والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٥٨١).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٢).

إحضارِ الأنفسِ الشُّحَّ: أنّ الشُّحَّ جُعِلَ حاضِرًا لها لا يَغِيبُ عنها أبدًا، ولا تَنفَكُّ عنه يَعْني: أنّها مَطْبوعةٌ عليه. والغَرَض: أنّ المرأةَ لا تكادُ تَسمحُ بِقِسْمَتِها وبغيرِ قِسْمتها، والرُّجلَ لا تكادُ نفْسَه تسمحُ بأن يقسِمَ لها وأن يُمسِكَها اذا رَغِبَ عنها وأحَبَّ غيرَها. ﴿وَإِن تُحْسِنُوا۟﴾ بالإقامةِ على نِسائكم، وإن كَرِهتُموهنَّ وأحبَبْتُم غيرَهنَّ، وتَصبِرُوا على ذلك مُراعاةَ لحقِّ الصُّحبة، ﴿وَتَتَّقُوا۟﴾ النُّشوزَ والإعراضَ وما يؤدِّي إلى الأذى والخُصومة؛ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ مِنَ الإحسانِ والتقوى ﴿خَبِيرًا﴾ وهو يُثيبُكم عليه. وكانَ عِمْرانُ بنُ حطّانَ الخارجيُّ مِن أَدَمِّ بَني آدمَ، وامرأتُه مِن أجملِهم،

للنفوسِ اللازمِ لها، يعني أنّ النَّفْسَ مطبوعةٌ على الشُّحّ[1]، وهذا معنى قولِ المصنِّف: «إنّ الشُّحَّ قد جُعِلَ حاضرًا لها لا يغيبُ عنها»، واللامُ في «لها» لضَعْفِ عملِ اسم الفاعل. قال أبو البقاء: «حَضَرَ» متَعدٍّ إلى مفعولٍ واحد، نحو: حضَرَ القاضي اليومَ امرأة، وبالهمزِ إلى مفعولَيْن: أحضَرتُ زَيْدًا الطعامَ، والمفعولُ الأوّلُ هاهنا ﴿ٱلْأَنفُسُ﴾، أُقيم مقامَ الفاعل[2]. وأمّا معنى الاعتراضِ فهو أنّ قولَه: ﴿وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ تأكيدٌ لِما يَحُثُّهمُ اللهُ تعالى على الصُّلحِ بقولِه: ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ وأنّ قولَه: ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾ تأكيدٌ لِما في معنى الصُّلحِ بينَ الزَّوجَيْنِ في هذا المقام؛ وذلك أنّ كلًّا منَ الزَّوجينِ يَطلُبُ ما تَدعو إليه نفسُه وإليه الإشارةُ بقولِه: «إنّ المرأةَ لا تكادُ تسمَحُ بِقسمتِها وبغيرِ قسمتِها، والرجلُ لا تكادُ نفسُه تسمَحُ بأن يَقسِمَ لها وأن يُمسِكَها إذا رغِبَ عنها».

قولُه: (وبغيرِ قسمتِها) أي: أن تَهَبَ له بعضَ المَهْرِ أو كلَّه أو النَّفَقة، هذا رَدٌّ إلى أوّلِ الكلام، وهُو قولُه: «أن تَطيبَ نَفْسًا عنِ القِسمةِ، أو تَهَبَ له بعضَ المَهْرِ، أو كلَّه».

قولُه: (وهُو يُثيبُكم عليه) إشارةٌ إلى أنّ قولَه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ جزاءٌ لقولِه: ﴿وَإِن تُحْسِنُوا۟﴾، وأنّ عِلمَ الله تعالى إذا تعَلَّقَ بعملِ العبدِ لا بدَّ أن يَجزِيَه.

قال القاضي: أقام كونَه عالـمًا بأعمالِهم مقامَ إثابتِه إيّاهم عليها الذي هُو في الحقيقةِ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٣٧).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٦).

فأَجالَتْ في وَجْهِه نَظَرَها يومًا ثُمَّ تابَعَتِ الحمدَ لله، فقال: مالكِ؟ قالت: حَمِدت الله على أنّي وإيّاكَ مِن أهلِ الجنّة. قال: وكيف؟ قالت: لأنّك رُزِقتَ مِثْلي فشَكَرْتَ، ورُزِقتُ مِثْلَكَ فصَبَرْتُ، وقد وَعَدَ اللهُ الجنّةَ عبادَه الشاكرِينَ والصابرِين.

[﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۖ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ۚ وَإِن تُصْلِحُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ ١٢٩]

﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ ﴾: ومُحالٌ أن تَستطيعوا العَدْلَ ﴿ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ والتَّسويةَ حتى لا يَقَعَ مَيْلٌ البتّةَ ولا زيادةٌ ولا نُقْصان فيما يَجِبُ لهنَّ؛ فرُفِعَ لذلك عنكم تَمامُ العَدْل وغايتُه، وما كُلِّفتُم منه إلّا ما تَستطيعونَ بشَرْطِ أن تَبْذُلوا فيه وُسْعَكم وطاقتَكم؛ لأنّ تكليفَ ما لا يُستطاعُ داخلٌ في حَدِّ الظُّلم، ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت: ٤٦]. وقيل: مَعْناه: أن تَعْدِلوا في المَحَبَّة. وعن النبيِّ ﷺ: أنّه كانَ يَقْسِمُ بين نِسائِه، فيَعدِلُ

جوابٌ لقولِه: ﴿ وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ ﴾ إقامةَ السببِ مقامَ المسبَّب(١).

قولُه: (﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ ﴾ ومُحال)، قولُه: «ومحال» معنى قولِه: «لن»، كما قال في «المَصّ»: «﴿ لَن تَرَىٰنِى ﴾ [الأعراف: ١٤٣]: تأكيدٌ وبيان؛ لأنّ المَنْفيَّ مُنافٍ لِصفاتِه»، كقولِه تعالى: ﴿ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا ﴾ [الحج: ٧٣]، وإنّما كان مُحالًا لأنّ العَدْلَ ـ وهُو أنْ لا يقعَ مَيْلٌ البتّةَ ـ مُتعذِّر؛ ولهذا كان رسُولُ الله ﷺ معَ جلالةِ شأنِه يَقسِمُ بينَ نسائه ويَعدِل، ويقول: «هذه قِسمتي فيما أملِك، فلا تؤاخِذْني فيما تَملِكُ ولا أملِك».

قولُه: (لأنّ تكليفَ ما لا يستطاعُ داخلٌ في حدِّ الظُّلم) فيه لطيفة، وهِي أنّ الأمرَ بالعَدْلِ هنا هُو تكليفُ ما لا يُستطاع؛ فكان الأمرُ بالعدلِ بينَهنَّ ظُلمًا، وفيه إشارةٌ إلى مذهبِه.

قولُه: (أنه كان يَقسِمُ بين نسائه) الحديث أخرَجَه التِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائي(٢).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٢).

(٢) أخرجه الترمذي (١١٤٠) والنسائي (٧: ٧٥) وأبو داود (٢١٣٦) وابن ماجه (١٩٧١) وأحمد =

ويقول: «هذه قِسْمَتي فيما أَمْلِكُ فلا تؤاخِذْني فيما تَمْلِكُ ولا أَمْلِكُ»، يعني المحبَّةَ؛ لأنّ عائشةَ رَضِيَ الله عنها كانت أحبَّ إليه. وقيل: إنّ العَدْلَ بينهنّ أمرٌ صَعْبٌ بالغٌ من الصُّعوبةِ حدًّا يُوهِمُ أنه غيرُ مُستطاعٍ؛ لأنّه يَجِبُ أن يُسوَّى بينهنّ في القِسْمةِ، والنَّفَقة، والتعهُّدِ، والنَّظَر، والإقْبال، والمُمالحة، والمُفاكَهة، والمُؤانَسة، وغيرِها ممّا لا يَكادُ الحَصْرُ يأتي مِن وَرائه، فهو كالخارجِ مِن حدِّ الاستطاعة، هذا إذا كُنَّ محبوباتٍ كلُّهنّ، فكيفَ إذا مالَ القلبُ مع بَعْضِهن؟! ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾: فلا تَجُوروا على المَرْغوب عنها كلَّ الجَوْر فتَمْنَعُوها قِسْمَتَها مِن غيرِ رِضًا منها. يعني: أنّ اجتنابَ كلِّ المَيْلِ ممّا هو في حَدِّ اليُسْرِ والسَّعة، فلا تُفرِّطوا فيه إن وَقَعَ منكم التَّفريطُ في العَدْلِ كلِّه، وفيه ضَرْبٌ مِنَ التَّوبيخ. ﴿فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾: وهيَ التي ليست بذاتِ بَعْلٍ ولا مُطلَّقة، قال:

هل هيَ إلّا حِظَةٌ أَوْ تَطليقْ ... أَوْ صَلَفٌ أَوْ بين ذاك تَعْليقْ

قولُه: (إنّ العَدْلَ بينَهن) هُو[1] عطفٌ على قولِه: «ومحُالٌ أن تستطيعوا»، والحاصلُ أنّ المرادَ بقولِه: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا﴾ إمّا أنه محال، أو أنه صَعْب.

قولُه: (ممّا لا يكادُ الحَصْرُ يأتي مِن ورائه) تمثيلٌ، أي: يُحيطُ به إحاطةً تامةً كما يُحيطُ المُصبِّحُ بالعدوِّ، كقولِه تعالى: ﴿وَاللَّهُ مِن وَرَائِهِم مُّحِيطٌ﴾ [البروج: ٢٠].

قولُه: (وفيه ضَرْبٌ منَ التوبيخ)، أي: في قولِه: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ لِما يُفهَمُ منهُ أنّ بعضَ المَيْلِ غيرُ مَنْهيٍّ عنه، وهُو ما لا يَدخُلُ تحتَ الوُسْع، فإنّ ما لا يُدرَكُ كلُّه لا يُترَكُ كلُّه! يعني: إذا كان اجتنابُ كلِّ المَيْلِ في حدِّ اليُسْرِ فلمَ تُفرِّطونَ في ذلك؟ وحينَ رَخَّصَ لكم بعضَ المَيْلِ فلمَ لا تُنصِفونَ مِن أنفُسِكم وتُقصِّرونَ في المأمور؟

قولُه: (هل هِي إلا حِظَةٌ؟)[2] قيل: الضميرُ للقصة، أي: لا تكونُ قصةُ هذه المرأةِ إلا

= (٢٥١٥٤) وصحّحه ابن حبان (٤٢٠٥) من حديثِ عائشة رضي الله عنها.

(١) قوله: «هو» ساقط من (ط).

(٢) البيت لبنت الحمارِس، انظر: «لسان العرب» (١٥: ٣٦٤) و«تاج العروس» (٤٠: ٥٣٩).

وفي قراءةِ أُبَـيٍّ: (فتَذَرُوها كالمَسْجونة)، وفي الحديث: «مَن كانت له امْرَأتانِ يَمِيلُ مع إحداهُما جاءَ يومَ القِيامةِ وأَحَدُ شِقَّيْهِ مائلٌ».

ورُوِيَ: أنّ عمرَ بنَ الخطَّاب رَضِيَ الله عنه بَعَثَ إلى أزواجِ رسولِ الله ﷺ بمال، فقالت عائشةُ رَضِيَ الله عنها: أإلى كلِّ أزواجِ رسولِ الله ﷺ بَعَثَ عمرُ مِثْلَ هذا؟ قالوا: لا، بَعَثَ إلى القُرَشيَّاتِ بمِثْلِ هذا وإلى غيرِهنَّ بغيره. فقالت: ارفعْ رأسَك! فإنّ رسولَ الله ﷺ كانَ يَعدِلُ بيننا في القِسْمةِ بمالِه ونفْسِه! فرجع الرسولُ فأخْبَـرَه، فأتَمَّ لهنَّ جميعًا. وكان لمعاذٍ امرأتانِ فإذا كانَ عند إحْداهما لم يتوضَّأْ في بيتِ الأخرى، فمـاتَتا بالطَّاعُون، فدَفَـنَهما في قبرٍ واحد. ﴿وَإِن تُصْلِحُوا﴾ ما مضى مِن مَيْلِكم وتَتَدارَكوه بالتَّوبة، ﴿وَتَتَّقُوا﴾ فيما يُستقبَل غَفَرَ اللهُ لكم.

[﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ ١٣٠]

وُقرئَ: (وإن يتفارقا) بمعنى: وإن يفارِقْ كلُّ واحدٍ منهما صاحبَه ﴿يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا﴾: يَرزُقْه زوجًا خيرًا من زَوْجِه، وعيشًا أهنأَ مِن عيشِه.

والسَّعة: الغِنى والمَقْدرة. والواسعُ: الغنيُّ المُقتدِر.

[﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا

هذه الأشياءَ المذكورة، وقيل: التقديرُ: هل حالُها إلا هذه الأمورُ؟ الحِظَةُ والحَظْوةُ: أن تَحظوَ المرأةُ عندَ زوجِها وأخيها، والصلفُ: ضدُّ ذلك، وفي تقسيمِه تعقيد.

قولُه: (مَن كانت لهُ امرأتانِ) الحديث مُخَرَّجٌ في «سُنن» أبي داود والتِّرمذي(١).

قولُه: (ارفَعْ رأسَك) كنايةٌ عن التنبيهِ والاستيقاظ، أي: تفطَّنْ لِما تَفعَل.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢١٣٥) والترمذي (١١٤١) عن أبي هريرة. وأخرجه أيضًا ابن ماجه (١٩٦٩) والنسائي (٣٩٤٢) وأحمد (٧٩٢٣) وابن حبان (٤٢٠٧).

﴿حَمِيدًا * وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا * إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا﴾ [١٣١-١٣٣]

﴿مِن قَبْلِكُمْ﴾: متعلّقٌ بـ﴿وَصَّيْنَا﴾، أو بـ﴿أُوتُوا﴾. ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾: عطفٌ على ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُوا﴾. و﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾: اسمٌ للجِنس يتناولُ الكُتبَ السَّماوية. ﴿أَنِ ٱتَّقُوا﴾: بأنِ اتَّقوا، أو تكونُ ﴿أَنِ﴾ المفسِّرَةَ؛ لأنّ التوصيةَ في معنى القول. وقولُه: ﴿وَإِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ﴾ عطفٌ على ﴿ٱتَّقُوا﴾؛ لأنّ المعنى: أَمَرْناهم وأَمَرْناكم بالتقوى، وقلنا لهم ولكم: إن تكفُروا فإنّ لله، ....

قولُه: (أَمَرْناهم وأَمَرْناكم بالتّقوى وقُلنا لهم ولكم: إنْ تكفُروا) يؤذِنُ أنّ قولَه: ﴿وَإِن تَكْفُرُوا﴾ مَقُولٌ للقولِ المحذوف، والجملةُ معطوفةٌ على جُملةِ ﴿وَصَّيْنَا﴾ مع معمولِه، ثُم قولُه: ﴿وَإِن تَكْفُرُوا﴾ عطفٌ على ﴿ٱتَّقُوا﴾ مخالفٌ لذلك، ويُمكنُ أن يقالَ: إنه مِن بابِ قولِه:

عَلَفتُها تِبنًا وماءً باردًا[1]

إذْ لا يجوزُ أن يقال: أمَرْناكم أن تكفُروا فإن لله. فإن قلتَ: ولِمَ كَرَّرَ «أمرنا» وقد قال: «﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلَّذِينَ﴾». وقال أبو البقاء: وحُكمُ الضّميرِ المعطوفِ الانفصال[2]. وقدَّرَ صاحبُ «الكشف»: وَصَّيناهُم وإيّاكم[3]؟ قلتُ: ليُنَبِّهَ على أنّ العطفَ مِن بابِ التقديرِ لا الانسحاب؛ إيذانًا بتكريرِ الوصِيةِ وأنها توصيةٌ غِبَّ توصِيةٍ على تكريرِ الأزمنة، ولم تكنْ توصيةً واحدةً، وإليه الإشارةُ بقولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَٰبَ﴾ منَ الأُممِ السالفةِ ووَصَّيناكم، وينصُرُه قولُه تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا ٱلدِّينَ﴾ [الشورى: ١٣]. وقولُه: «وأمَرْناهم بالتقوى» يُؤذِنُ أنَّ ﴿أَنِ﴾ في قولِه: ﴿أَنِ ٱتَّقُوا﴾ مصدريّةٌ وقد

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٦).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٣٢٦).

والمعنى: إنّ لله الخَلْقَ كلَّه، وهو خالقُهم ومالِكُهم والمُنعِم عليهم بأَصْناف النِّعَم كلِّها،

دَخَلتْ على الأمر، وهُو جائز؛ قال في سورة يونُس في قولِه تعالى: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ ﴾ [يونس: ١٠٥]: «وقد سَوَّغَ سِيبويهِ أن يوصَلَ «أنْ» بالأمرِ والنَّهي، وشَبَّه ذلك بقولِهم: أنت الذي تفعَلُ»(١).

قولُه: (والمعنى: إنّ للّـهِ الخَلْقَ كلَّه) هذا شروعٌ في التفسير، وفي نظمِ التركيبِ وخاصيّتِه. اعلَمْ أنّ في قولِه تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ إثباتَ الصِّفَةِ للّـهِ تعالى المقتضيةِ أن يترتبَ عليها حُكمٌ له شأن، وقولُه: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ...﴾ إلى آخِره متضمِّنٌ للأمرِ بالتقوى، والنَّهيِ عنِ الكُفر، وهُو صَالحٌ لأنْ يترتبَ على الوَصْف؛ لأنه مناسِبُه، لكنّ الواوَ التي في قولِه: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ﴾ مانِعةٌ من الترتيب، والصِّفةُ داعيةٌ إلى أنّ المُقتضَى يجبُ أن يكونَ أكثرَ مِمّا ذُكرَ؛ فوجَبَ تقديرُ معطوفٍ عليه مرتَّبٍ على الوَصْفِ بالفاءِ ليُعطفَ ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ﴾ عليه؛ فيتمَّ به الغَرَض، ومِثلُه في هذا الاعتبار قولُه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [النمل: ١٥]؛ لأنّ شُكرَ نعمةِ العلمِ تقتضي أكثرَ منَ القولِ اللِّساني، ثُمّ المناسبُ بعدَ ذلك أنْ يُنزَّلَ مطلَقُ قولِه: ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ معَ ما فيه مِن معنى الاختصاصِ بتقديمِ الظَّرفِ وتكريرِ «ما» والجارِّ والتعميمِ فيه على معنًى يشتملُ على المقدَّرِ والمذكور، والمصنِّفُ اعتبرَ كلَّ هذه المعاني في تقديرِه؛ حيثُ قال: «إنّ لله الخَلْق، وهُو خالقُهم ومالكُهم والمُنعِمُ عليهم بأصنافِ النِّعم كلِّها، فحقُّه أن يكونَ مطاعًا في خَلْقِه غيرَ مَعْصيٍّ، يتّقونَ عقابَه ويَرجُونَ ثوابَه»، ثم قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ وقَعَ جوابًا لقولِه: ﴿وَإِن تَكْفُرُوا۟ ﴾ لبيانِ المبالغةِ في التوصِيةِ على ما يُعطيه المعطوفُ معَ المعطوفِ عليه منَ المعنى السابق؛ فيجبُ لذلك حَمْلُ ﴿وَإِن تَكْفُرُوا۟ ﴾ على الكُفرِ بالله الذي هُو كفرانٌ لتلكَ النِّعمةِ السابقةِ مِن تَرْكِ توحيدِه وعبادتِه وإماطةِ تَقْواه وحَمْلُ جوابِه على معنًى يطابِقُه، وذلك قولُه: «فإنّ لله في سَماواتِه وأرضِه، مَن يُوحِّدُهُ ويَعبُدُهُ ويتَّقيه» أي: يشكُرُه ويحمَدُه، ثم جاء بقولِه: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ﴾ تذييلًا له.

---

(١) زاد في (ص) و(غ) قوله: «قوله».

فحقُّه أن يكونَ مُطاعًا في خَلْقِه غيرَ معصيٍّ، يتَّقُون عِقابَه ويَرْجُون ثَوابَه.

﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ مِنَ الأُمَمِ السالفةِ، ووصَّيناكم ﴿أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ يعني: أنها وصيَّةٌ قديمةٌ ما زالَ يُوصِي اللهُ بها عِبادَه، لستُم بها مَخْصُوصِين؛ لأنهم بالتقوى يَسْعَدون عنده، وبها يَنالُون النَّجاةَ في العاقبة. وقُلْنا لهم ولكم: إن تَكفُروا فإنّ للّـهِ في سماواتِه وأَرْضِه من الملائكةِ والثَّقلَيْن مَن يوحِّدُه ويتَّقِيْه ويعبُدُه، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ﴾ مع ذلك ﴿غَنِيًّا﴾ عن خَلْقِه وعن عِبادتِهم جميعًا مُستحِقًّا لأَن يُحمَدَ لكثرةِ نِعَمِه وإن لم يَحمَدْه أحدٌ منهم. وتكريرُ قولِه: ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ تقريرٌ لِـما هو موجِبٌ تَقْواه؛ لِيَتَّقُوه فيُطِيعُوه ولا يَعْصُوه؛ ....

فظَهَرَ مِن هذا البيانِ تقييدُ قولِه: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ في الموضِعَيْن بحَسَبِ المقامَيْن، بقِيَ الثالثُ فيُحمَلُ على القُدرةِ الكاملةِ المختصّةِ به تعالى ليكونَ قولُه: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ تذييلًا، والجملةُ كالتكميلِ لقولِه: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾ وإن لم يذهبْ إليه فيُضَمُّ معَهما صِفةُ المقدرةِ ويكونُ كالتخلُّصِ منها إلى قولِه تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، فإنه كما قال: «وهذا غضَبٌ عليهم وتخويفٌ وبيانٌ لاقتدارِه» إن لم يتَّقُوا ولم يَشكروا. قال صاحبُ «النِّهاية»: يقال: وَكَلَ فلانٌ فلانًا: إذا استكْفاه أمرَه ثقةً بكفايتِه أو عَجْزًا عنِ القيامِ بأمرِ نفسِه، والوكيلُ في أسماءِ الله تعالى: هُو القيِّمُ والكفيلُ بأرزاقِ العباد، وحقيقتُه أنه يَستقِلُّ بالأمرِ الموكولِ إليه.

قال القاضي: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ راجعٌ إلى قولِه: ﴿يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [النساء: ١٣]، فإنه تعالى توَكَّلَ بكفايتِهما، وما بينَهما تقريرٌ لذلك(١).

وقلتُ: ليس بذاك؛ لأنّ الآياتِ على ما سَبَقَ في بيانِ التوصِيةِ في التقوى والتمسُّكِ بالتوحيدِ، والاشتغالِ بالعبادةِ وكِلَةِ الأمورِ إلى موكِّلِها والعزوفِ عن دارِ الغرورِ والإنابةِ إلى دارِ الخلودِ، وغيرِ ذلك منَ الفنونِ المختلفةِ إلى خاتمةِ السورة، وكلٌّ منَ القرائنِ تذييلٌ لِما ذُيِّلَ به كما مَرّ، تعمّ الكلّ، تقريرٌ لِما سَبَقَ مِن مُفتَتَحِ السورة.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٤).

لأنّ الخشيةَ والتقوى أصلُ الخيرِ كلِّه. ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾: يُفْنِكم ويُعذِّبْكم كما أَوْجَدَكم وأَنْشأكم، ﴿وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾: ويوجِدْ إنْسًا آخرين مكانَكم، أو خَلْقًا آخرين غيرَ الإنْس، ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ﴾ مِنَ الإعْدام والإيجاد ﴿قَدِيرًا﴾: بليغَ القُدرة، لا يَمتنعُ عليه شيءٌ أراده. وهذا غضبٌ عليهم وتَخْويفٌ وبيانٌ لاقتدارِه.

وقيل: هو خِطابٌ لمن كان يُعادي رسولَ الله ﷺ مِنَ العَرَب، أي: إن يشأْ يُمِتكم ويأتِ بناسٍ آخَرين يُوالُونه.

ويُروى: أنّها لـمّا نَزلتْ ضَرَبَ رسولُ الله ﷺ بيدِه على ظَهْرِ سَلْمانَ وقال: «إنهم قومُ هذا» يريدُ أبْناءَ فارِس.

[﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِندَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ ١٣٤]

﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾: كالمُجاهِدِ يريدُ بجِهادِه الغَنيمةَ ﴿فَعِندَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾: فما له يطلبُ أحدَهما دون الآخَر، والذي يطلبُه أخسُّهما؟! ....

قولُه: (لأنّ الخَشيةَ والتقوى أصلُ الخيرِ كلِّه)، هذا تعليلٌ للتقرير، أي: كَرَّرَ موجِبَ التقوى، وهُو كونُه مالكًا للسماواتِ والأرض؛ ليُقرِّرَ موجَبَه وهُو التقوى.

قولُه: (وقيل: هُو خطابٌ لمن يُعادي رسُولَ الله ﷺ)، وعلى الأولِ كان خطابًا عامًّا تابِعًا للكلامِ السابق، وتقريرُ المعنى التهديدُ والوعيدُ كما مَرَّ، وإنّما قال: «بليغ القُدرةِ لا يَمتنِعُ عليه شيءٌ أراده» لمجيءِ «قديرٍ» على «فَعيل»، ولتخصيصِ الاسمِ الجامع وإتْيانِ ﴿ذَٰلِكَ﴾ والمشارُ إليه قريب، والجملةُ تذييل.

قولُه: (فما له يطلُبُ أحدَهما دونَ الآخَرِ والذي يَطلُبُه أخسُّهما؟) هذا التوبيخُ والإنكارُ مُستفادٌ مِن إيقاعِ قولِه: ﴿فَعِندَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ جزاءً للشَّرط، ولا يَستقيمُ أنْ يقَعَ جزاءٌ إلا بتقديرِ الإخبارِ والإعلامِ المتضمِّنِ للتوبيخِ والتقريع؛ لأنّ الجزاءَ ينبغي أن يكونَ مسبَّبًا عنِ الشَّرط، بأن يُقال: إنّ مَن جاهَدَ أو تعلَّمَ العلمَ أو أنفَقَ مالَه أو عَمِلَ عملًا

....

يريدُ به الغنيمةَ أو الصِّيتَ أو الرِّياءَ يوجبُ أن يوبَّخَ ويُنكَرَ عليه بأنْ يقالَ في حقِّه: ما هذه الدَّناءةُ والضَّعَةُ؟ أرَضِيتَ بالخسيسِ الفاني وتَرَكتَ الرفيعَ الباقي؟ ما لك لا تريدُ بذلك وجهَ الله تعالى وطلبَ مَرْضاتِه ليَمنَحَكَ ما تريدُه ويتبَعَه هذا الخسيسُ أيضًا راغمًا أنفُه؟

رَوَينا في «مسندِ أحمدَ بنِ حَنْبل» عن زيدِ بنِ ثابت: سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقول: «مَن كان همُّه الآخِرةَ جَمَعَ اللهُ شَمْلَه، وجعَلَ غِناهُ في قلبِه، وأتَتْه الدُّنيا وهِي راغِمة، ومَن كانت نيّتُه الدُّنيا فرَّقَ اللهُ عليه ضَيْعَته، وجعَلَ فقْرَه بينَ عينَيْه، ولم يأتِه منَ الدنيا إلا ما كُتِبَ له»[١].

فالآيةُ عامةٌ تقتضي أكثرَ منَ المذكور، وإنّما خصَصْنا المذكوراتِ بالذِّكرِ تأسِّيًا بالحديثِ المشهور، وهُو ما رَوَينا عن مُسلمٍ والتِّرمذيِّ والنَّسائي، عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللهُ عنه: سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقول: «أولُ الناسِ يُقضَى عليه يومَ القيامةِ رجلٌ استُشهِد، فأُتِيَ به، فعَرَّفَه نِعَمَه فعَرَفها، قال: فما عَمِلتَ فيها؟ قال: قاتَلتُ فيكَ حتى استُشهِدت، قال: كذَبْتَ! ولكنّك قاتَلتَ لأنْ يُقال: جريء، فقد قيل، ثم أُمِرَ به فسُحِبَ على وجهِه حتى أُلقِيَ في النار، ورجلٌ تَعلَّم العِلمَ وعَلَّمَه وقرأَ القرآن، فأُتِيَ به، فعَرَّفَه نِعَمَه فعَرَفَها، قال: فما عَمِلتَ فيها؟ قال: تعلَّمتُ العِلمَ وعلَّمتُه وقرأتُ فيك القرآن، قال: كذَبْتَ! ولكنّك تعلَّمتَ ليُقال: عالِم، وقرأتَ القرآنَ ليُقال: هو قارئ، فقد قيل، ثُم أُمِرَ به فسُحِبَ على وجهِه حتى أُلقِيَ في النار، ورجلٌ وَسَّعَ اللهُ عليهِ وأعطاه مِن أصنافِ المالِ كلِّه، فأُتِيَ به فعَرَّفَه نِعَمَه فعَرَفَها، قال: فما عَمِلتَ فيها؟ قال: ما تركْتُ مِن سبيلٍ تُحبُّ أن يُنفَقَ فيها إلا أنفَقْتُ فيها لك، قال: كذَبْتَ! ولكنّك فعَلتَ ليقال: هُو جَواد، فقد قيل، ثُم أُمِرَ به فسُحِبَ على وجهِه حتى أُلقِيَ في النار»[٢]. وإنّما خَصَّ المصنِّفُ المجاهدَ بالذِّكرِ لأنه أقدَمُهم؛ لأنّ بذْلَ الرُّوحِ والمالِ أقربُ إلى الرِّياء.

---

(١) أخرجه أحمد (٢١٦٣٠) عن زيد بن ثابت. وأخرجه أيضًا ابن أبي عاصم في الزهد (١: ٧٩) وتمام الرازي في «الفوائد» (٢: ١٧٥) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١: ٨٧).

(٢) أخرجه مسلم (٥٠٣٢) عن أبي هريرة.

لأنّ مَن جاهد لله خالِصًا لم تُخطِئْه الغَنيمةُ، وله مِن ثَوابِ الآخرة ما الغنيمةُ إلى جَنْبِه كَلَا شيءٍ! والمعنى: فعند اللّـهِ ثوابُ الدنيا والآخرةِ له **إنْ أرادَه، حتى يتعلَّق الجزاءُ بالشَّرْط.**

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ ١٣٥]

﴿قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾: مُجتهِدين في إقامةِ العَدْل حتى لا تـجُوروا ﴿شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾: تُقيمون شهاداتِكم لوَجْهِ الله كما أُمِرْتُم بإقامتها، **﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾**: ولو كانت الشَّهادةُ على أنفُسِكم أو آبائِكم أو أقارِبكم. فإن قلتَ: الشهادةُ على الوالدَيْن والأقربينَ أن تقول: أشهدُ أنّ لفُلانٍ على والِدَيَّ كذا، أو على أقاربي، فما معنى الشَّهادةِ على نَفْسِه؟

قولُه: (**إنْ أرادَه، حتّى يتعلَّقَ الجزاءُ بالشَّرط**) يعني: لا بدَّ مِن تقديرِ هذا لبيانِ الرَّبط؛ وذلك بتقديرِ الضميرِ العائدِ منَ الجزاءِ إلى الشَّرط، وقولُه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ تذييلٌ بمعنى التوبيخ، يعني: كيف يُرائي المرائي وإنّ اللهَ سميعٌ بما يهجِسُ في خاطِره ويَسمعُ ما تأمرُه دواعيه، بصيرٌ بأحوالِه كلِّها ظاهرِها وباطنِها فيُجازيه على ذلك؟

قولُه: (**﴿قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾: مجتهدينَ في إقامةِ العَدْلِ حتّى لا تـجُوروا**). الراغب: أمَرَ اللهُ تعالى كلَّ إنسانٍ بمراعاةِ العَدالة، ونبَّه بلفظِ ﴿قَوَّٰمِينَ﴾ على أنّ ذلك لا يكفي مرّةً أو مرَّتَيْن؛ بل يجبُ أن يكونَ على الدوام، فالأمورُ الدِّينيةُ لا اعتبارَ بها ما لم تكنْ على الدّوام، ومَن عَدَلَ مرةً أو مرَّتَيْنِ لا يكونُ في الحقيقةِ عادلًا[1]، وجَعَلَهم شُهَداءَ لله؛ تعظيماً لمراعاةِ العَدالة، وأنهم بالحِفظِ لها يَصيرونَ من شُهَداءِ الله، وانتصابُ ﴿شُهَدَآءَ﴾ على الحالِ لقولِه: ﴿قَوَّٰمِينَ﴾ أو صفةٌ لها، أو يكونُ ﴿قَوَّٰمِينَ﴾ حالًا و﴿شُهَدَآءَ﴾ خبرَ كان[2].

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ١٩٠).

(٢) المصدر السابق (٤: ١٩٣).

قلتُ: هي الإقرارُ على نفسِه؛ لأنّه في معنى الشهادةِ عليها بإلزامِ الحَقِّ لها. ويجوزُ أن يكونَ المعنى: وإن كانت الشهادةُ وَبالًا على أنفُسِكم أو على آبائكم وأقارِبكم؛ وذلك أن يَشهَدَ على مَن يُتوقَّعُ ضَرَرُه مِن سلطانٍ ظالمٍ أو غيرِه. ﴿إِن يَكُنْ﴾: إن يكن المشهودُ عليه ﴿غَنِيًّا﴾ فلا يَمنعِ الشَّهادةَ عليه لِغِناه طَلَبًا لرِضاه، ﴿أَوْ فَقِيرًا﴾ فلا يَمْنَعْها ترحُّمًا عليه، ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾: بالغنيِّ والفقير، أي: بالنَّظَرِ لهما وإرادةِ مَصْلحتِهما، ولولا أنّ الشهادةَ عليهما مصلحةٌ لهما لَما شَرَعَها؛ لأنّه أنظَرُ لعبادِه مِن كلِّ ناظر. فإن قلتَ: لِمَ ثُنِّيَ الضَّميرُ في ﴿أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾؟ وكان حقُّه أن يُوحَّد؛ لأنّ قولَه ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ في معنى: إن يكُنْ أحدُ هذَيْن. قلتُ: قد رَجَعَ الضميرُ **إلى ما دلَّ عليه قولُه: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ لا إلى المذكورِ**؛ فلذلك ثُنِّيَ ولم يُفرَدْ، وهو جنسُ الغنيِّ وجنسُ الفَقير، كأنّه قيل: فاللهُ أَوْلى بجنسَيِ الغنيِّ والفقير، أي: بالأغنياءِ والفُقَراء. وفي قراءة أُبَيٍّ: (فاللهُ أَولى بِهِمْ)، **وهي شاهدةٌ على ذلك**. وقرأ عبدُ الله: (إنْ يكن غنيٌّ أو فقيرٌ)

قولُه: (إلى ما دَلَّ عليه قولُه تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾، لا إلى المذكور). قال أبو البقاء: اسمُ «كان» مضمَرٌ فيها دَلَّ عليه تقَدُّم ذكرِ الشَّهادة، أي: إن كان الخَصمُ أو كلُّ واحدٍ منَ المشهودِ عليه والمشهودِ له، وذلك أنّ كلَّ واحدٍ منهما يجوزُ أن يكونَ غنيًّا وأن يكونَ فقيرًا، وقد يكونانِ غنيَّيْنِ وقد يكونانِ فقيرَيْن؛ فلمّا كانتِ الأقسامُ عندَ التفصيلِ على ذلك ولم تُذكَرْ، أتى بـ﴿أَوْ﴾ ليَشمَلَ على هذا التفصيل، فعلى هذا الضميرُ في ﴿بِهِمَا﴾ عائدٌ على المشهودِ له والمشهودِ عليه على أيِّ وَصْفٍ كانا عليه لا على المذكور، وقيل: الضميرُ عائدٌ إلى ما دَلَّ عليه الكلام، والتقديرُ: فاللهُ أَوْلى بالغَنيِّ والفقير، لدَلالةِ الاسمَيْنِ عليه[1]. وخُلاصةُ مرادِ المصنِّفِ الذهابُ إلى التعميمِ في الجِنسَيْن ليَدخُلَ في العمومِ المرادِ دخولًا أوّليًّا.

قولُه: (وهي شاهدةٌ على ذلك)، أي: قراءةُ أُبيٍّ[2] شاهدةٌ على أنّ المرادَ الجِنس؛ لأنّ الجمعَ والمُطلَقَ يلتقيانِ في العموم؛ ولهذا فسَّر جِنسَي الفقيرِ والغنيِّ بـ«الأغنياءِ والفُقَراء».

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٧).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٣: ٣٧٠).

على «كان» التامّة. ﴿أَن تَعْدِلُوا﴾ يَحتمِلُ العَدْلَ والعُدول، كأنّه قيل: فلا تَتَّبِعوا الهوى كراهةَ أن تَعدِلوا بين الناس، أو إرادةَ أن تَعدِلوا عن الحقِّ. ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا أَوْ تُعْرِضُوا﴾: وإن تَلْوُوا ألسنَتكم عن شهادةِ الحقِّ أو حُكومةِ العَدْل، أو تُعرِضوا عن الشَّهادةِ بما عندكم وتَمْنَعوها. وقُرِئَ: (وإن تَلُوا أو تُعرِضوا)، بمعنى: وإن وَلِيتُم إقامةَ الشَّهادة أو أعرضتُم عن إقامتِها، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ وبمُجازاتِكم عليه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا ءَامِنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ ١٣٦]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا﴾: خِطابٌ للمسلمين. ومعنى ﴿ءَامِنُوا﴾: اثبُتوا على الإيمان وداوِموا عليه وازدادُوه. ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾: المرادُ به جنسُ ما أنزل على الأنبياءِ قَبْلَه من الكُتب. والدليلُ عليه قولُه: ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾. وقُرِئَ: (وكِتابه) على إرادة الجِنْس. وقُرِئَ: ﴿نَزَّلَ﴾ و﴿أَنزَلَ﴾ على البناءِ للفاعل. وقيل: الخِطابُ لأهلِ

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا﴾) الجماعةُ[١] إلّا ابنَ عامرٍ وحمزة[٢]. قال أبو البقاء: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا﴾ يُقرأُ بواوَيْنِ الأولى منهما مضمومة، وهِي مِن: لَوَى يَلوِي، وتُقرأُ بواوٍ واحدةٍ ساكنة، وفيه وَجْهان؛ أحدُهما: أصلُه «تَلْوُوا» كالقراءةِ الأولى، إلا أنه أَبدَلَ الواوَ المضمومةَ همزةً ثُمّ ألقى حَرَكَتَها على اللام، والثاني: أنه مِن: وَلِيَ الشيءَ، أي: وإن تتولَّوا الحُكمَ أو تُعرِضوا عنه، أو: إن تتولَّوا الحقَّ في الحُكم[٣].

قولُه: (﴿نَزَّلَ﴾ و﴿أَنزَلَ﴾) قرأهما نافعٌ وعاصمٌ وحمزةُ والكِسائي[٤].

(١) كذا في الأصول الخطية، ولو عكس المؤلفُ رحمه الله تعالى، فقال: «ابن عامر وحمزة، وقراءة الجماعة: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا﴾» لكان أحسن، بل هو الصواب، فالزمخشري هنا لا يتكلم عن قراءة الجماعة، وإنما يتكلم عن قراءة ابن عامر وحمزة، كما يدل عليه تفسيره لهذه القراءة.

(٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٤، «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٦).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٨).

(٤) «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٤، «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٦).

الكتاب؛ لأنّهم آمَنوا ببعضِ الكُتب والرُّسل وكَفَروا ببعض. ورُوِيَ: أنه لعبدِ الله ابن سَلام، وأَسَدٍ وأُسيدٍ ابنَيْ كعب، وثعلبةَ بنِ قيس، وسَلام ابنِ أختِ عبدِ الله بنِ سَلام، وسَلَمةَ ابنِ أخيه، ويامِينَ بنِ يامين، أتَوْا رسولَ الله ﷺ، وقالوا: يا رسولَ الله، إنّا نؤمِنُ بك وبكِتابِك وموسى والتوراةِ وعُزير، ونكفُرُ بما سِواه مِنَ الكُتبِ والرُّسل، فقال عليه الصلاة والسّلام: «بل آمِنوا بالله ورسُولِه محمّدٍ وكتابِه القرآنِ وبكلِّ كتابٍ كان قَبْلَه»، فقالوا: لا نفعلُ، فنزَلتْ، فآمَنوا كلُّهم. وقيل: هو للمُنافقين، كأنه قيل: يا أيُّها الذين آمَنوا نِفاقًا، آمِنُوا إخلاصًا. فإن قلتَ: كيف قيلَ لأهل الكتاب: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ وكانوا مؤمنِينَ بالتَّوراةِ والإنجيل؟ قلتُ: كانوا مؤمنينَ بهما فحَسْبُ، وما كانوا مؤمنينَ بكلِّ ما أُنزِلَ من الكُتب؛ فأُمِروا أن يُؤمِنوا بالجِنْس كلِّه؛ ولأنَّ إيمانَهم ببعض الكُتبِ لا يصحُّ إيمانًا به؛ لأنَّ طريقَ الإيمانِ به هو المُعجزة، ولا اختصاصَ لها ببَعْضِ الكُتب دونَ بعض، فلو كانَ إيمانُهم بما آمَنوا به لأجْلِ المُعجزة لآمَنوا به كلِّه، فحينَ آمَنُوا ببَعْضِه عُلِمَ أنهم لم يَعتَبِروا المعجزةَ؛ فلم يكن إيمانُهم إيمانًا، وهذا الذي أراد عزَّ وجلَّ في قولِه: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا * أُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]. فإن قلتَ: لِـمَ قيل: ﴿نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ و: ﴿أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾؟ قلتُ: **لأنّ القرآنَ نزل مفرَّقًا منجَّـمًا في عشرينَ سنةً** بخِلاف الكُتبِ قَبْلَه. ومعنى قولِه:

قولُه: (لأنّ القرآنَ نَزَلَ مفرَّقًا [مُنجَّمًا] في عشرينَ سنة)، والصحيحُ: في ثلاثٍ وعشرينَ سنة، رَوَينا عنِ البخاريِّ ومسلم، عن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما: أُنزِلَ على النبيِّ ﷺ وهُو ابنُ أربعينَ فمَكثَ ثلاثَ عشْرةَ سنةً، ثُمّ أُمِرَ بالهجرةِ فهاجَرَ إلى المدينةِ فمَكَثَ بها عَشْرًا، ثُم توفِّي صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٥١) ومسلم (٦٢٤٢) عن ابن عباس.

﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ﴾ الآية: ومَن يكفُرْ بشيءٍ من ذلك ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾؛ لأنّ الكفرَ ببعضِه كفرٌ بكُلِّه، ألا ترى كيف قُدِّم الأمرُ بالإيمانِ به جميعًا!

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا﴾ ١٣٧]

﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا﴾: نفيٌ للغُفْران والهداية، وهي اللُّطفُ على سبيلِ المُبالغة التي تُعْطِيها اللام، ....

قولُه: (ومن يَكفُرْ بشيءٍ من ذلك) أي: منَ المذكورِ من قولِه: ﴿بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾، يريدُ أنّ قولَه: ﴿وَمَن يَكْفُرْ﴾ تذييلٌ للكلام السابقِ وتأكيدٌ له؛ فيجبُ أن يكونَ جميعُ الكُفرِ مَنْفيًّا فيه ومَنْهيًّا عنه، كما أنّ المأمورَ في المُذيَّلِ الإيمانُ بجميعِ ما يجبُ الإيمانُ به، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ألا ترى كيف قَدَّمَ الأمرَ بالإيمانِ به جميعًا؟» والضميرُ في «بهِ» للمذكورِ، وليس بهِ لِما أنه لم يَذكُرْ فيه الإيمانَ بالملائكةِ واليوم الآخِر. وأجيبُ أنّ الإيمانَ بالكتُبِ المنَزَّلةِ إيمانٌ بالملائكةِ الذين نَزلوا بها ـ ولذلك كَرَّرَ «نَزَّلَ» ـ وإيمانٌ باليومِ الآخِرِ لاشتمالِ الكتُبِ عليه.

قولُه: (على سبيلِ المبالغةِ التي تُعطيها اللامُ). هذا يؤْذِنُ أنّ اللامَ زِيدَتْ في خَبَرِ «كانَ» لتأكيدِ النَّفْي على المذهبِ الكوفيِّ، وطَعَنَ فيه أبو البقاءِ وقال في إعرابِ قولِه: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ﴾ [آل عمران: ١٧٩]: خبرُ ﴿كَانَ﴾ محذوفٌ، أي: ما كان اللهُ مُريدًا لأنْ يَذَر، ولا يجوزُ أن يكونَ الخبرُ ﴿لِيَذَرَ﴾؛ لأنّ الفعلَ بعدَ اللامِ ينتصبُ بـ«أنْ» فيصيرُ التقديرُ: ما كان اللهُ ليتركَ المؤمنينَ على ما أنتُم عليه، وخبرُ «كان» هُو اسمُها في المعنى، وليس المتركُ هُو اللهَ تعالى. وقال الكوفيونَ: اللامُ زائدةٌ والخبرُ هُو الفعلُ، وهُو ضعيفٌ؛ لأنّ ما بعدَها قدِ انتصَبَ، فإن كان النصبُ باللامِ نفسِها فليستْ بزائدة، وإن كان بـ«أنْ» ففاسِد[1].

وقال صاحبُ «الإقليد» في جَوابِ سؤالٍ مشتمِلٍ على هذا المعنى: قولُك: لم أكنْ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣١٤).

....

لأفعَلَ، نَفْيٌ لقولِك: ستَفعل[١]، فيجبُ أنْ يُضمِرَ «أنْ» ليتَمحَّضَ للاستقبال، وإنّما التزَمَ إضمارَها؛ لأنها قد زِيدتْ لتأكيدِ النَّفْي، فقولُك: لم أكنْ لأفعلَ آكَدُ مِن: لم أكنْ أفعَلُ، فمعنى الأول: لم أكنْ للفعل، وفيه نفْيُ نفسِ الفعل، ومعنى الثاني نفْيُ إيجادِ الفعل، ونفْيُ إيجادِ الفعلِ لا يلزَمُ منه نفْيُ الفعلِ ولا ينعكس، فعُلمَ أنّ اللامَ زائدةٌ، والزائدةُ مُستلزِمةٌ للمستقبَل، فناسَبَ إضمارُها.

أمّا قولُه: المصدرُ لا يقَعُ خبرًا عن الجُثّة. فجَوابُه: أنّ امتناعَ وقوعِ المصدرِ خبرًا عنِ الجُـثّةِ لعَدَمِ كونِه دالًا بصيغتِه على فاعلٍ وعلى زمانٍ دونَ زمان. والفعلُ المُصدَّرُ بـ«أنْ» يَدُلُّ عليهما، فيجوزُ الإخبارُ به وإن لم يَـجُزْ بالمَصْدرِ، ولا سيّما وقدِ التزَمَ إضمارَ «أنْ» فضلةً ومنتظَمًا في نمَطِ الفعلِ المحقَّقِ المتأوَّلِ باسم الفاعل. ويؤيِّدُ ما ذكَرْتُ لكَ منَ الفارقِ إطباقُهم عن آخِرِهم على الإخبارِ بالفعلِ المُصَدَّرِ[٢] بـ«أنْ» في خبرِ «عسَى»، نحو: عسى زيدٌ أن يخرُجَ، وإنّما جَوَّزوا ذلك معَ امتناعِ استعمالِ المَصْدرِ مَوضِعَ الفعل المُصَدَّر بـ«أنْ» هنالك. والإخبارُ إذَنْ بالفعلِ ودخولِ «أنْ»؛ ليكونَ عَلَمًا على المستقبَل؛ لأنّ «عسى» للإخبارِ بوقوعِ حادثٍ في الزمانِ المستقبَلِ معَ رجاء، فلا بدَّ أنْ يكونَ عَلَمًا للاستقبال.

وقلتُ: المبالغةُ على اختيارِ أبي البقاء[٣] أيضًا حاصلة؛ لأنّ اللامَ تَستدعي مُقدَّرًا هُو عامِلُها، كما يقال: ما كان اللهُ مُريدًا لأنْ يَغفِرَ لهم، فإذا نَفَيْتَ إرادةَ الفعلِ لينتفيَ الفعلُ انتفاءَ للسببِ لإرادةِ انتفاءِ المسبَّب؛ كان أبلغَ منَ انتفاءِ الفعلِ ابتداءً، كقولِه تعالى: ﴿أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ﴾ [يونس: ١٨].

اعلَمْ أنه قد مَرَّ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٍ أَن يَقۡتُلَ مُؤۡمِنًا﴾ [النساء: ٩٢] أنّ دخُولَ كان للمبالغةِ في نفْيِ الفعلِ الداخِلةِ هِي عليه لتقديرِ جهةِ نَفْيِه عمومًا باعتبارِ الكون، وخصُوصًا باعتبارِ الفعلِ المخصُوص، فهُو نفْيٌ مرَّتَيْن، وزِيدَ هاهنا اللامُ لمزيدِ إرادةِ التأكيد.

---

(١) في (ص): «مستفعل».

(٢) من قوله: «ولا سيما» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٨).

والمرادُ بنَفْيِهما نفيُ ما يَقتضِيهما؛ وهو الإيمانُ الخالصُ الثابت، والمعنى: إنّ الذين تكرَّر منهم الارْتِدادُ وعُهِدَ منهم ازديادُ الكُفرِ والإصرار عليه يُستبْعَدُ منهم أن يُحدِثوا ما يستحقُّون به المغفرةَ ويستوجِبون اللُّطْفَ مِن إيمانٍ صحيح ثابت يَرْضاه الله؛ لأنّ قلوبَ أولئك ـ الذينَ هذا دَيْدَنُهم ـ قلوبٌ قد ضريت بالكفرِ ومَرَنَتْ على الرِّدَّة، وكان الإيمانُ أهونَ شيءٍ عندهم وأدْوَنَه؛ حيثُ يَبْدُو لهم فيه كرَّةً بعد أخرى، وليس المعنى: أنهم لو أخلَصوا الإيمانَ بعد تكرارِ الرِّدَّة ونَصَحتْ توبتُهم لم يَقبَلْ منهم ولم يغفِرْ لهم؛ لأنّ ذلك مقبولٌ؛ حيثُ هو بَذْلٌ للطاقة واستفراغٌ للوُسْع، ولكنّه استبعادٌ له واستِغْراب، وأنّه أمرٌ لا يكادُ يكون، وهكذا ترى الفاسِقَ الذي يتوبُ ثم يرجِعُ ثم يتوبُ ثم يرجِعُ لا يكادُ يُرجى منه الثبات، والغالبُ أنه يموتُ على شرِّ حالٍ وأسْمَجِ صورة. **وقيل: هم اليهودُ**؛ آمَنوا بالتوراةِ وبموسى، ثم كَفَرُوا بالإنجيلِ وبعيسى، ثُمَّ ازدادُوا كُفْرًا بكُفرِهم بمحمّدٍ ﷺ.

ويؤيِّدُه تفسيرُه لقولِه: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ﴾ [الأعراف: ٤٣] بقولِه: «واللامُ لتوكيدِ النفْي، أي: وما كان يستقيمُ أن نكونَ مهتَدينَ لولا هدايةُ الله»(١) .

قولُه: (ضَرِيتَ بالكُفر). **النِّهاية**: يقال: ضَرِيَ بالشيءِ يَضْرَى ضَراوةً، أي: عادةً ولَهَجًا به لا يُصبَرُ عنه.

قولُه: (حيثُ يبدو لهم) فاعلُ «يبدو» مَصْدَرُه المُضمَرُ فيه، وهُو: بَدَاء، يقال: بَدَا لهم في هذا الأمر بَداء، ممدود: نشأَ لهُ رأي.

قولُه: (وقيل: همُ اليهودُ) عطفٌ على قولِه: «المعنى: إنّ الذينَ تكرَّرَ منهمُ الارتدادُ» أي: داوَموا على ذلك الفعل؛ ولهذا قال: «حيثُ يبدو لهم فيه كرّةً بعدَ أُخرى»، وعلى الثاني: التكريرُ للمعدود(٢)؛ ولهذا أتَى بالإنجيلِ وعيسى، والتوراةِ وموسى.

---

(١) «الكشاف» (٦: ٣٨٨).

(٢) في (ط): «للعدد».

[﴿ بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا * ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ ١٣٨ - ١٣٩]

﴿ بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾: وُضِعَ ﴿ بَشِّرِ ﴾ مكانَ «أخبِرْ» تهكُّمًا بهم. و﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ نصبٌ على الذمِّ، أو رفعٌ بمعنى: أُريدُ الذين؛ أو: هُمُ الذين. وكانوا يمايلون الكَفَرَةَ ويُوالونهم، ويقول بعضُهم لبعض: لا يتمُّ أمْرُ محمّدٍ، فتولَّوُا اليهودَ. ﴿فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾: يريدُ لأوليائه الذين كَتَبَ لهم العزَّ والغَلَبَةَ على اليهودِ وغيرِهم، وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المنافقون: ٨].

[﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا * ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ قَالُوٓا۟ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ

قولُه: (كانوا يُمايِلونَ)، ويُروَى: يُمالئون، الكَفَرة. النِّهاية: وفي حديثِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عنه: لو تمالأ عليه أهلُ صَنْعاءَ لأقَدتُهم به[١]، أي: تَساعدوا واجتَمَعوا وتعاوَنوا.

قولُه: (وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المنافقون: ٨]) استشهادٌ لإرادةِ العزّةِ لأوليائِه من قولِه: ﴿فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾، والفاءُ في ﴿فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾ للتعقيب، وهُو تتميمٌ لمعنى الإنكارِ، أي: يَطلُبونَ العِزّةَ عندَ الكفّارِ بعدَ أن عَرَفوا أنّ العزّةَ لله جميعًا. قال الزجّاج: العزّة: المَنَعةُ وشِدّةُ الغَلَبة، وهُو مأخوذٌ من قولِهم: أرضٌ عَزاز. قال الأصمعيُّ: العَزازُ منَ الأرض: الصُّلْبُ ذاتُ الحجارة، يُقال: يَعِزُّ عليَّ أن تفعَل، أي: يشتَدُّ. وأمّا قولُهم: قد عَزَّ الشيءُ إذا لم يوجَدْ، فتأويلُه: أنه صَعُبَ أن يوجَدَ[٢].

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١٥٦١) والدارقطني (٣٤٦٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ٤٠) عن سعيد بن المسيب أن عمر ... الحديث، وأخرجه البخاري (٦٨٩٦) بلفظ: لو اشترك ... إلخ.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢١).

وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوٓا۟ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ [١٤٠-١٤١]

﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾: هي «أن» المخفَّفة مِنَ الثقيلة، والمعنى: أنّه إذا سَمِعتُم، أيْ: نُزِّل عليكم أنّ الشأنَ كذا، والشأنُ ما أفادته الجُملةُ بشَرْطِها وجَزائها. و﴿أَنْ﴾ مَعَ ما في حيِّزها في موضعِ الرَّفع بـ(نُزِّل) أو في موضعِ النَّصب بـ﴿نَزَّلَ﴾ فيمن قرأ به، **والمنزَّل عليهم في الكتاب: هو ما نُزِّل عليهم بمكّة،** مِن قولِه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]؛ وذلك أن المشركينَ كانوا يَخُوضون في ذِكْرِ القرآنِ في مَجالِسِهم فيستهزئون به، فنُهِيَ المسلمون عن القُعودِ معهم ما داموا خائضِينَ له، وكان أحبارُ اليهودِ بالمدينة يَفْعَلون نحوَ فِعْلِ المشركين؛ فنُهُوا أن يَقْعُدوا معهم كما نُهُوا عن مجالسةِ المشركين بمكّة، **وكان الذين يُقاعِدُون الخائضِينَ في القرآن مِنَ الأحبارِ هم المنافقون،** فقيل لهم: إنكم إذًا مِثْلُ الأحْبارِ في

قولُه: (والمنزَّلُ عليهم في الكتابِ هُو ما نُزِّلَ عليهم بمكّة) يعني: هذه الآية ـ وهِي قولُه: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ ـ تذكارٌ للمسلمينَ ما نزَلَ عليهم بمكّة مِن قولِه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]، يعني: أنَسِيتُم ما قد نَزَلَ عليكم(١) بمكّةَ أنْ إذا سَمِعتُم المُستهزئينَ يَستهزئونَ بالقرآنِ فأعرِضُوا عنهم، فكيفَ تُجالسونَ الأحبارَ والمنافقينَ وهُم يستهزئون بالقرآن؟!

أمّا قولُه: «والمنزَّلُ عليهم في الكتابِ هُو ما نَزَلَ عليهم بمكّة» فهُو على خلافِ ما يقتضيهِ ظاهرُ الآية؛ لأنَّ الظاهرَ أنّ المنزَلَ قولُه: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾ بعَيْنِه، لكنْ لمّا لم توجَدْ بعَيْنِها ووُجِدَ ما يُناسِبُها في المعنى حُمِلَ عليه.

قولُه: (وكان الذين يُقاعِدونَ الخائضِينَ في القرآنِ مِنَ الأحبارِ همُ المنافقونَ) شُروعٌ في تفسيرِ قولِه: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾، وقولُه: «منَ الأحبار» بيانٌ للخائضينَ و«همُ المنافقون» خبرُ

---

(١) من قوله: «بمكة، يعني هذه الآية» إلى هنا ساقط من (ط).

الكُفر. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ﴾ يعني: القاعدون والمقعودُ معهم. فإن قلتَ: الضميرُ في قوله: ﴿فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ﴾ إلى مَن يَرجع؟ قلتُ: إلى مَن دلَّ عليه ﴿يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾، كأنّه قيل: فلا تَقْعُدوا مع الكافرينَ بها والمُستهزئين بها. فإن قلتَ: لِـمَ يكونون مِثْلَهم بالمُجالسة إليهم في وقتِ الخَوْض؟ قلتُ: لأنّهم إذا لم يُنكِروا عليهم كانوا راضِينَ، والراضي بالكُفرِ كافر. فإن قلتَ: **فهلّا كانَ المسلمون بمكّةَ** حِينَ كانوا يُجالِسون الخائِضِينَ مِنَ المشركين **مُنافقين**! قلتُ: لأنّهم كانوا لا يُنكِرون

كان، وقولُه: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ تعليلٌ للنَّهي؛ يعني: لا تَقْعدوا معَ هؤلاءِ لأنكم إن قَعَدتُم معَهم تكونوا مثلَهم كافرين؛ فعلى هذا في تفسيرِه إشكال؛ لأنّ هذا الاتصالَ يقتضي ألا يكونَ المخاطَبونَ بقولِه: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ المنافقين؛ لأنّ الذين نُهُوا عن مُجالسةِ المشركينَ بمكّةَ عندَ خَوْضِهم في القرآنِ واستهزائهم لم يكونوا منافقين؛ لأنّ نجمَ النِّفاق إنّما ظَهَرَ بالمدينةِ وغَلَبتُهم كانوا يهودًا كما عُلِم من كتابِه، وقولُه: «كان الذين يُقاعِدونَ الخائضينَ في القرآنِ منَ الأحبارِ هُمُ المنافقون، فقيل لهم: إنّكم مثلُهم» يستدعي أن يكونوا منافقينَ لا غير، بشهادةِ إيقاعِ «هُمُ المنافقونَ» خبرَ كان، و«هُم»: ضميرُ فَصْل أو تأكيد، والوجهُ أن يكونَ الخِطابُ بقولِه: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ معَ المسلمينَ الذين كانوا يُقاعِدونَ المشركينَ بمكّة، ويُقاعِدونَ المنافقينَ بالمدينة، وتشبيهُهم بالمنافقينَ للتغليظِ والزَّجرِ والتوبيخ، وأن يرادَ بقولِه: ﴿جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ﴾ الخائضونَ بالمدينةِ ومكـةَ منَ المنافقينَ والكافرين، ويؤيِّدُ هذا التقريرَ قولُ الواحِدي: وكان المنافقونَ يجلسُونَ إلى أحبارِ اليهودِ فيَسخَرونَ منَ القرآن؛ فنَهَى اللهُ المسلمينَ عن مُجالستِهم[1]. وكذلك قولُ المصنِّف: «قيل: وذلك أنّ المشركينَ كانوا يخوضُونَ» إلى آخِره، وقال القاضي: ﴿إِذًا﴾ مُلغاة لوقوعِها بينَ الاسمِ والخَبَر؛ ولذلك لم يَذكُرْ بعدَها الفعلَ[2].

قولُه: (**فهلّا كان المسلمونَ بمكّةَ**) إلى قولِه: (**منافقين**) الظاهرُ أنّ تفسيرَه لقولِه: ﴿جَامِعُ

---

(١) «الوسيط» (٢: ١٢٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٩).

لعَجْزِهم، وهؤلاءِ لَـمْ يُنكِروا مع قُدْرتِهم فكانَ تَرْكُ الإنكارِ لرضاهم. ﴿ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ﴾: إمّا بَدَلٌ من ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ﴾، وإمّا صفةٌ للمنافقين، أو نصْبٌ على الذمِّ منهم. ﴿يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ﴾ أي: ينتظرونَ بكم ما يتجدّدُ لكم من ظَفَرٍ أو إخفاق. ﴿أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ﴾ مظاهرين، فأسْهِموا لنا في الغنيمة. ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾: ألم نغلبْكم ونتمكّنْ من قتْلِكم وأسْركم فأبقَيْنا عليكم، ﴿وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بأن ثبّطناهم عنكم، وخيّلْنا لهم ما ضعُفت به قلوبهم، ومرّضوا في قتالكم، وتوانَيْنا في مظاهرتِهم

ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِي جَهَنَّمَ﴾ على أنْ يُرادَ بالمنافقينَ المسلمون، والصّحيحُ ما تَقَرَّرَ أنهمُ الخائضونَ بالمدينةِ منَ المنافقين، والكافرونَ خائضونُ بمكة، وهذه الجُملةُ كالتعليلِ للنَّهْي السابق، أي: لا تَقْعُدوا معَ الفريقَيْن؛ لأنكم إن قَعَدتُم معَهم تكونوا مِثلَهم منافقينَ كافرينَ مستحقِّينَ النار؛ لأنّ اللهَ جامعُ المنافقينَ والكافرينَ في جهنمَ جميعًا.

قولُه: (﴿ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ﴾ إمّا بَدَلٌ من ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ﴾، وإما صفةٌ للمنافقين)، والظاهرُ أنّ المرادَ بالمنافقينَ ما سَبَقَ في قولِـه: ﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ لا في قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾؛ لأنه ذهَبَ إلى أنهمُ المسلمون، ولا في قولِه: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾؛ لأنه ذهبَ إلى أنّ المخاطَبينَ بقولِه: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ المنافقونَ، فلا يَلتئمُ معَ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ﴾؛ لأنّ الخِطابَ حينَئذٍ معَ المؤمنين، ولذلك جعَلَه بدَلًا من ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ﴾.

وعلى المختار: المخاطَبونَ: المسلمونَ، فيَصحُّ الإبدالُ والوَصْفُ أو الذمُّ منَ القريب، وإليه ذهَبَ أبو البقاء[1] تنبيهًا للمسلمينَ على الاحترازِ منَ القُعودِ معَهم، وإنّما خُصّوا به دونَ الكافرينَ لأنّ أصلَ الكلامِ واردٌ فيهم، وذكْرُ الكافرينَ تابعٌ لذِكْرِهم.

قولُه: (أو إخفاق). النّهاية: الإخفاقُ: أن يَغزوَ فلا يَغنَمُ شيئًا، وكذلك كلُّ طالبِ حاجة، منَ الخَفْق، أي: التحرُّك؛ أي: صادفتَ الغنيمةَ خافقةً غيرَ ثابتةٍ مُستقِرّة.

قولُه: (ومَرّضوا) أي: فَرَّطوا وقَصّروا وجَبُنوا.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٩٩).

عليكم، فهاتوا نصيبًا لنا ممّا أصبتُم. وقُرِئَ: (ونمنعَكم) بالنصْبِ بإضمارِ «أن»، قال الحُطَيئة:

ألم أكُ جارَكم ويكونَ بَيني وبَينكُمُ المودّةُ والإخاءُ

فإن قلتَ: لِمَ سُمّيَ ظفرُ المسلمينَ فتحًا، وظفرُ الكافرينَ نصيبًا؟ قلت: تعظيمًا لشأنِ المسلمين، وتخسيسًا بحظِّ الكافرين؛ لأنّ ظفرَ المسلمينَ أمرٌ عظيم تُفْتَحُ له أبوابُ السّماءِ حتى ينزلَ على أوليائه، وأمّا ظفرُ الكافرينَ فما هو إلا حظٌّ دنيءٍ، ولُمظةٌ من الدّنيا يُصيبونها.

قولُه: (وقُرِئَ: «ونَمنَعَكم»، بالنصبِ بإضمارِ «أنْ»)[١] فالتقديرُ: ألم يكنْ منّا الاستحواذُ والمنع؟ كقولِك: لا تأكُلِ السمكَ وتَشرَبَ اللّبَن.

قولُه: (لأنّ ظَفَرَ المسلمينَ أمرٌ عظيم) إلى قولِه: (وأمّا ظَفَرُ الكافرينَ فما هُو إلا حَظٌّ دَنِيء)، ولذلك ذَيَّلَ الكلامَ بقولِه: ﴿وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا﴾ فجيءَ بـ«لن» المؤكِّدة، ونكَّر ﴿سَبِيلًا﴾ للتعظيمِ والتهويل، أي: تسلُّطًا تامًّا كما للمسلمينَ عليهم. الراغب: حَمَلَ الفقهاءُ ذلك على الحُكم، فقالتِ الشافعيةُ: الإسلامُ يعلو ولا يُعلَى، قالوا: ويقتضي ذلك أنْ لا يُملَّكَ الكافرُ عبدًا مسلمًا ولا يَصحُّ شراؤه[٢]، وألا يُقتَلَ مؤمنٌ بكافر[٣]. واستدلَّتِ الحَنَفيّةُ على أنّ مَنِ ارتَدَّ انقطَعتِ العِصمةُ بينَه وبينَ امرأتِه قبلَ انقضاءِ العِدّة، فلا يكونُ له عليها سبيل[٤]. قال القاضي: وهُو ضعيف؛ لأنّ الآيةَ لا تَنفي أن يكونَ السبيلُ إذا عاد إلى الإيمانِ قبلَ مُضيِّ العِدّة[٥].

قولُه: (ولُمظة). النّهاية: اللُّمُظةُ ـ بالضمّ ـ: مثلُ النُّكتةِ منَ البياض.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٤: ١٠٤).

(٢) انظر: «المجموع شرح المهذب» (٩: ٣٥٤)، و«الحاوي الكبير» (٥: ٨٤٢).

(٣) انظر: «الأم» (٦: ٣٨)، و«الحاوي الكبير» (١٢: ١٨).

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٠٥)، وانظر: «المبسوط» (٥: ٤٩).

(٥) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦٩).

[﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ۞ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ ١٤٢ - ١٤٣]

﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾: يفعلونَ ما يفعلُ المخادعُ من إظهارِ الإيمانِ وإبطانِ الكفْر. ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾: وهو فاعلٌ بهم ما يفعلُ الغالبُ في الخداع؛ حيثُ تركَهم معصومي الدّماءِ والأموالِ في الدّنيا، وأعدّ لهمُ الدَّرْكَ الأسفلَ من النّار في الآخرة. لم يُخلِهم في العاجلِ من فضيحةٍ وإحلالِ بأسٍ ونقمةٍ ورُعْبٍ دائم. والخادع: اسمُ فاعلٍ من خادعْتَه فخدعْتَه، إذا غَلبْتَه، وكنتَ أخْدَعَ منه. وقيل: يُعْطَونَ على الصّراطِ نورًا كما يُعطى المؤمنون، فيمضونَ بنورِهم ثمّ يطفَأُ نورُهم ويبقى نورُ المؤمنين، فينادُون: ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]. ﴿كُسَالَىٰ﴾ قُرِئَ بضمِّ الكافِ وفتْحِها، جمعُ كسلان، كسكارى في سكران، أي: يقومونَ متثاقلينَ متقاعسين كما ترى من يفعلُ شيئًا على كـرْهٍ لا عن طيبةِ نفسٍ ورغبة. ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ﴾: يقصدونَ بصلاتِهم الـرِّياءَ والسمعة، ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾: ولا يصلّون إلّا قليلًا، لأنهم لا يصلّون قـطُّ غائبينَ عن

قولُه: (مَن خادَعته). رُوي عنِ المصنِّفِ أنه قال: هُو مِن: فاعلته ففعلته، ولولا المانعُ الذي هو حَرفُ الحَلْقِ لَوجَبَ ضمُّ الدالِ في «يَخدَعُهم»؛ لأنّ كلَّ ما كان من بابِ المُغالَبةِ تُضَمُّ العينُ في مضارعِه إلا إذا مَنَعَ مانع.

قولُه: (فيُنادُونَ: ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾)، قال في تفسيره: ﴿ٱنظُرُونَا﴾، أي: «انتَظِرونا؛ لأنهم يُسرَعُ بهم إلى الجنةِ كالبُروقِ الخاطفة»(١)، أو: انظُروا إلينا لنستضيءَ بكم(٢).

قولُه: (قَطُّ) بالتشديدِ بمعنى: البَتَّة، وبالتخفيفِ بمعنى: لا غير، قالهُ المُطرِّزي.

---

(١) انظر: «صحيح مسلم» (٥٠٣) عن أبي هريرة.

(٢) «الكشاف» (١٥: ٢٣٩ - ٢٤٠).

عُيونِ النّاسِ **إلّا ما يُجاهِرونَ به**، وما يجاهِرونَ به قليلٌ أيضًا؛ لأنهم ما وجدوا مندوحةً من تكلُّفِ ما ليسَ في قلوبِهم لم يتكلّفوه. أو: ولا يذكرونَ اللهَ بالتسبيحِ والتهليل إلّا ذكرًا قليلًا في النّدْرة. وهكذا ترى كثيرًا من المتظاهرينَ بالإسلام لو صحبْتَه الأيامَ والليالي لم تسمعْ منه تهليلةً ولا تسبيحةً ولا تحميدة، **ولكنْ حديثَ الدّنيا** يستغرقُ به أوقاتَه لا يفترُ عنه، ويجوزُ أن يُرادَ بالقلّةِ العدَم. فإن قلتَ: ما معنى المُراآة وهي مفاعلةٌ من الرّؤية؟ قلتُ: فيها وجهان: **أحدهما**: أنّ المرائي يُريهم عملَه وهم يُرُونه استحسانَه.

والثاني: أن يكونَ من المفاعلةِ بمعنى التفعيل، فيقال: راءى النّاس، بمعنى: رأّاهم، **كقولك: نَعَّمَه** وناعَمَه، وفَنَّقَه وفانَقَه، وعيشٌ مُفانَق. روى أبو زيد: **رأّتِ المرأةُ** المرآةَ الرّجل، إذا أمسكتْها ليرى وجهَه. ويدلُّ علَيه قراءةُ ابنِ أبي إسحاق: **يُرَؤّونَهم**، بهمزةٍ

قولُه: (**إلا ما يُجاهِرونَ بِهِ**) استثناءٌ مُنقطع، و«ما» في «ما وَجَدوا»: مَصْدَريّة، يعني: ما دام يَحصُلُ لهم سَعَةٌ في أن لا يَذْكروا لا يَذكُرون.

قولُه: (**ولكنْ حديثَ الدُّنيا**) بالنّصبِ على نَزْعِ الخافضِ وإضمارِ العامل، المعنى: لكنْ يَستغرِقُ بحديثِ الدنيا أوقاتَه، أو: لم يُسمَعْ منه تهليلةٌ ولكن يُسمَعْ حديثُ الدنيا، ويُروَى حديثٌ مرفوع.

قولُه: (**كقولِك: نَعَّمَه**). النَّعْمةُ بالفتح[1]: التنعيمُ، ويُقال: نَعَّمه وناعَمَهُ فتَنَعَّمَ وتفنَّقَ، أي: تَنَعَّمَ، وفَنَّقَه غيرُه تفنيقًا وفانَقَهُ.

قولُه: (**رأّتِ المرأةُ**) قال أبو زيد: رأّيتُ الرجلَ تَرْئِيَةً: إذا أمسَكْتَ له المِرآةَ لينظُرَ فيها وجهَه، عن الجَوْهري.

قولُه: (**يُرَؤّوْنَهم**)[2]، وفي التلاوة: ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ﴾، فأضمَرَ الشيخُ.

(١) قوله: «بالفتح» سقط من (غ).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٤: ١٠٩).

مشدّدةٍ مثل: يُرَعّونهم، أي: يبصّرونَهم أعمالَهم ويُراؤونَهم كذلك. ﴿مُّذَبْذَبِينَ﴾: إمّا حالٌ نحوُ قولِه: ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ﴾ عن واو ﴿يُرَآءُونَ﴾، أي: يُراؤونهم غيرَ ذاكرينَ ﴿مُّذَبْذَبِينَ﴾. أو نصبٌ على الذّمّ.

ومعنى ﴿مُّذَبْذَبِينَ﴾: ذَبْذَبَهم الشيطانُ والهوى بينَ الإيمانِ والكفر، فهم متردّدونَ بينهما متحيّرون. وحقيقةُ المُذبذَب: الذي يُذَبُّ عن كلا الجانبين، أي: يُذادُ ويُدفَعُ فلا يقرُّ في جانبٍ واحد، كما قيل: فلانٌ يُرْمى به الرَّجَوان، إلّا أنّ الذَّبْذبَة فيها تكريرٌ ليسَ في الذّبّ، كأنّ المعنى: كلّما مالَ إلى جانبٍ ذُبَّ عنه. وقرأ ابنُ عبّاس: (مذبذِبين) بكسْرِ الذّالِ بمعنى: يذبذبونَ قلوبَهم أو دينَهم أو رأيَهم، أو بمعنى: يتذبذبون، كما جاءَ صلْصل وتَـصَلصل بمعنًى. وفي مصحفِ عبدِ الله: (متذبذبين). وعن أبي جَعْفر: (مدبدبين) بالدّال غيرِ المعْجمة، وكأنّ المعنى: أخذَ بهم تارةً في دُبّةٍ وتارةً في دُبّة، فليسوا بماضينَ على دُبّةٍ واحدة، والدُّبّةُ: الطريقة، ومنها دُبّةُ قريش. و﴿ذَٰلِكَ﴾:

قولُه: (يُرَعُّونَهم) هُو من بابِ التفعيلِ منَ الرَّعْي، والغَرَضُ مِن إيرادِ ذكْرِه تبيينُ كيفيةِ التلفظِ بقولِه: «يُرَوُّونَهم» لا مُراعاةُ المعنى.

قولُه: (يُبَصِّرونَهم أعمالَهم) تفسيرٌ لهذه القراءة.

قولُه: (يُرمَى بِهِ الرَّجَوانِ). الجَوْهري: الرَّجَوانِ: حافَّتا البئر، فإذا قالوا: رُمِيَ به الرَّجَوانِ أرادوا أنه طُرِحَ في المهالِكِ. النِّهاية: الرَّجَا، مقصور: ناحيةُ الموضع، وتثنيتُه: رَجَوان، وجَمْعُه: أرجاءٌ.

قولُه: (أُخِذَ بهم) مرفوعُ المحلِّ لإسنادِ «أُخِذ» إليه، أي: وُجِدوا تارةً في طريقة، وأُخرى في طريقة، وفي إتْيانِ «أُخِذ» إيذانٌ بالمُشارَكة.

قولُه: (دُبَّةُ قُريش). النِّهاية: في حديثِ ابنِ عباس: «اتَّبِعوا دُبَّةَ قُريش، ولا تُفارِقوا الجماعة»[1]، الدُّبَّةُ، بالضمِّ: الطريقة.

---

(١) انظر: «غريب الحديث» لابن الجوزي (١: ٣٢٠).

إشارةٌ إلى الكفرِ والإيمان. ﴿لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾: لا منسوبينَ إلى هؤلاءِ فيكونون مؤمنين، ﴿لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾: ولا منسوبينَ إلى هؤلاءِ فيُسمَّوْنَ مشركين.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾ ١٤٤]

﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾: لا تتشبّهوا بالمنافقين في اتخاذِهم اليهودَ وغيرَهم من أعداءِ الإسلام أولياءَ. ﴿سُلْطَٰنًا﴾: حجّةً بيّنة، يعني: أنّ موالاةَ الكافرين بيِّنة على النّفاق. وعن صَعْصَعةَ بنِ صُوحان: أنه قال لابنِ أخٍ له: خالصِ المؤمنَ وخالقِ الكافرَ والفاجر، فإنّ الفاجرَ يرضى منك بالخُلُق الحسَن، وإنه يحقُّ عليكَ أن تخالصَ المؤمن.

[﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ۞ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُوا۟ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ١٤٥- ١٤٦]

قولُه: (﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾: لا تَتَشبَّهوا)، إنّما ذهبَ إلى التشبيه؛ لأنّ الكلامَ السابقَ واللاحقَ في المنافقين.

قولُه: (﴿سُلْطَٰنًا﴾: حُجّة). قال الزجّاج: السُّلطانُ: الحُجّة، وإنّما يقالُ للأمير: سُلطان؛ لأنه ذو الحُجّة، والعرَبُ تؤنِّثُ السُّلطانَ وتُذكِّرُه، ومَن أنَّثها قال: إنها بمعنى الحُجّة، ومَن ذكَّرها ذهبَ إلى معنى صاحبِ السلطان[1].

قولُه: (صَعْصَعَةَ بنِ صُوحان). الجامع: هُو تابعيٌّ مِن أصحابِ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه شهِدَ معَه مَشاهِدَه، ورَوى عنه الشَّعبي، هُو صُوحان بضمِّ الصادِ المهملةِ وبالحاءِ المهملة[2].

قولُه: (وخالقِ الكافر). النّهاية: مِن تَخلَّقَ للناس، أي: تكلَّفَ أن يُظهِرَ مِن خُلُقِه خلافَ ما يَنطوي عليه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢٣).

(٢) «تتمة جامع الأصول» (١٢: ٥٢٥).

﴿ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ﴾: الطَّبَقِ الذي في قَعْرِ جهنّم، والنارُ سبعُ دركات، سمِّيت بذلك؛ لأنها متدارِكةٌ متتابعةٌ بعضُها فوقَ بعْض. وقُرِئَ بسكونِ الرّاء، والوجهُ التحريك؛ لقولهم: أدْراكُ جهنّم. فإن قلتَ: لمَ كانَ المنافقُ أشدَّ عذابًا من الكافر؟ قلتُ: لأنه مثلُه في الكفر، وضمَّ إلى كفرِه الاستهزاءَ بالإسلامِ وأهلِه ومداجاتَهم. ﴿وَأَصْلَحُواْ﴾ ما أفسدَوا من أسرارِهم وأحوالِهم في حالِ النّفاق.

﴿وَٱعْتَصَمُواْ بِٱللَّهِ﴾ ووثقوا به كما يثِقُ المؤمنونَ الخلّص، ﴿وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ لا يبتغونَ بطاعتِهم إلّا وجهَه، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: فهم أصحابُ المؤمنينَ ورفقاؤهم في الدّارَين. ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ فيشاركونَهم فيه ويساهمونَهم. فإن قلتَ: مَنِ المنافق؟ قلتُ: هو في الشريعةِ من أظهرَ الإيمانَ وأبْطنَ الكفْر. وأما تسميةُ مَن ارْتكبَ ما يفسقُ به بالمنافق؛ فللتغليظِ كقولِه: «من تَـرَكَ الصّلاةَ متعمّدًا فقد كفر». ومنه قولُه ﷺ: ....

قولُه: (﴿ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ﴾: الطَّبَقِ الذي في قَعْرِ جهنّم). الراغب: الدَّرْكُ كالدَّرَج، لكنّ الدَّرَجَ يقالُ اعتبارًا بالصُّعود، والدَّرْكُ اعتبارًا بالحدور، ولهذا قيل: درَجاتُ الجنة، ودرَكاتُ النار، ولتصوُّرِ الحُدورِ في النارِ سُمِّيَت هاوية، ويقالُ للحَبْل الذي يوصَلُ به آخرُ ليُدرَكَ الماءُ: دَرْك[1].

قولُه: (والوَجْهُ التحريكُ لقولِهم: أدراكُ جهنَّم). قال الزجّاج: الدَّرْكُ بالحركةِ والسُّكونِ لُغتانِ حَكاهُما أهلُ اللُّغة؛ إلا أنّ الاختيارَ الفَتْحُ لإجماعِ الناسِ عليها ولأنّ أحدًا منَ المحدِّثينَ ما رواها إلا بالفتح[2]، ولأنّ أفعالاً لا تكونُ جمعَ فَعْلٍ بالسكونِ إلا في الشُّذوذ، وإنّما هُو جمعُ فَعَلَ بالحركة.

قولُه: (ومداجاتَهم). الجوهري: المُداجاةُ: المُداراة.

(١) «مفردات القرآن» ص ٣١١.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢٤).

«**ثلاثٌ من كنَّ فيه فهو منافقٌ وإن صامَ وصلّى وزعمَ أنه مسلم: مَن إذا حدَّث كَذَب، وإذا وَعَدَ أخْلَف، وإذا اؤْتُمِنَ خان**». وقيلَ لحذيفةَ رَضِيَ اللهُ عنه: مَنِ المنافق؟ فقال: الذي يصفُ الإسلامَ ولا يعملُ به. وقيل لابنِ عُمَر: ندخلُ على السّلطان، ونتكلّمُ بكلام، فإذا خَرَجْنا تكلّمنا بخلافِه، فقال: كنّا نعدُّه من النّفاق. وعن الحسَن: أتى على **النفاقِ** زمانٌ وهو **مقروعٌ فيه**، فأصبحَ وقد عُمِّمَ وقُلِّدَ وأُعْطِيَ سيفًا، يعني الحجّاج.

[﴿ مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴾ ١٤٧]

﴿ مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ ﴾ يتشفّى به من الغَيْظ، أم يدركُ به الثأر، أم يستجلبُ به نفعًا، أم يَستدفعُ به ضررًا كما يفعلُ الملوكُ بعذابهم؟ وهو الغنيُّ الذي لا يجوزُ

قولُه: (**ثلاثٌ مَن كُنَّ فيه**) الحديث مخرَّجٌ في «مسندِ أحمدَ بنِ حنبل»[١].

قولُه: (**ثلاثٌ**) مبتدأ، وقولُه: «مَن كُنَّ فيه» إلى آخِرِه: صفته، والخبرُ «مَن إذا» إلى آخِرِه، والمضافُ محذوف، أي: خِصَالُ مَن إذا.

قولُه: (**على النِّفاق**) أي: على أهلِه، ثُم أفرَدَ الضمائرَ اعتبارًا باللفظ، نحو: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢] وأبرزَ النِّفاقَ إبرازًا للأصلِ على المبالغةِ والاستعارة، المعنى: كانَ المنافقونَ في السالفِ مقهورينَ مُرتَدِعين، فصاروا مُرَأسين قاهِرينَ قدِ استَباحوا دماءَ الناس، فكنَّى بقولِه: «عمِّم وقلِّد» عنِ الترؤُّسِ والتسلُّط، لقولِهم: العمائمُ تيجانُ العرب[٢].

قولُه: (**وهُو مقروعٌ فيه**) أي: مقهور. **النِّهاية**: تقولُ: أقرَعتُه: إذا قَهرتَه بكلامِك، أو يكونُ بمعنى الرَّدع، يُقال: قُرِعَ الرجلُ: إذا ارتَدَعَ.

---

(١) أخرجه أحمد (١٠٩٣٧) وابن حبان (٢٥٧) عن الحسن رضي الله عنه.

(٢) أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١: ١١١) عن علي، وفي «فيض القدير» (٤: ٥١٥): سندُه ضَعيفٌ فيه حنظلة السدوسي.

عليه شيءٌ من ذلك، وإنما هو أمرٌ أوجبتْه الحكمةُ **أن يعاقِبَ المسيء**، فإن أقمتُم بشكرِ نعْمتِهِ، وآمنتُم به فقد أبعدْتُم عن أنفسِكم استحقاقَ العذاب. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا﴾: مثيبًا مُوفيًا أجورَكم، ﴿عَلِيمًا﴾ بحقِّ شكرِكم وإيمانِكم.

فإن قلتَ: لِمَ قدّمَ الشكرَ على الإيمان؟ قلتُ: لأنّ العاقلَ ينظرُ إلى ما عليه من النعمةِ العظيمةِ في خَلْقِه **وتعريضِه للمنافعِ فيشكرُ شكرًا مبهمًا، فإذا انتهى به النظرُ إلى معرفةِ المنعِمِ آمنَ به ثمَّ شكرَ شكرًا مفصَّلا**، فكانَ الشكرُ متقدِّمًا على الإيمان، وكأنه أصلُ التكليفِ ومدارُه.

قولُه: (**أن يعاقبَ المُسِيء**) بدَلٌ مِن «هو»، أي: وإنّما معاقبةُ المسيءِ أمرٌ أوجَبَتْه الحِكمةُ.

قولُه: (**وتعريضه للمنافع**) يقال: عَرَّضتُ فلانًا لكذا، أي: نَصَبتَه له، يعني: أنّ اللهَ تعالى ما أراد إلا الخيرَ والأصلحَ فخَلَقَ العبادَ ليُعرِّضَهم لِما أرادَه، وفيه إيماءٌ إلى إثباتِ رعايةِ الأصلح على المبالغة.

قولُه: (**فيَشكُرُ شُكرًا مُبهَمًا، فإذا انتَهى به النظرُ إلى معرفةِ المُنعِمِ آمَنَ به ثُم شَكَرَ شُكرًا مُفصَّلًا**)، ولخَّصَه القاضي حيثُ قال: وإنّما قَدَّمَ الشكرَ لأنّ الناظِرَ يُدرِكُ النِّعمةَ أولًا فيَشكُرُ شُكرًا مُبهَمًا، ثُمّ يُمعِنُ النّظَرَ حتى يَعرِفَ المُنعِمَ فيؤمنَ به(١)، وكذا عنِ الإمامِ(٢). وقال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر؛ لأنّ الإيمانَ لا يَستدعي عِرفانَ المؤمَنِ به بذاتِه؛ بل يُعارَض، فكان حاصلًا حينَما عَرَفَ الإنعام، فما أوجبَ الشكرَ أوجبَ الإيمان، فالجوابُ أنّ الواوَ لا توجِبُ الترتيب.

وقلتُ: أمّا الكلامُ الأوّلُ فلا بأسَ به، وأمّا الجوابُ فمنظورٌ فيه، وحاشا لمُقتَني علمَي الفصاحةِ والبلاغةِ أن يَرضَى في كلامِ اللهِ المجيدِ بمثلِ هذا القول؛ فإنّ في كلِّ تقديمِ ما مَرتَبتُه التأخيرُ لله تعالى أسرارًا لا يَعلَمُ كُنهَها إلا هُو، ألا تَرى إلى قولِه تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٧٢).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٥٢).

....

﴿ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴾ [الرحمن: ١-٣] كيف استَلزَمَ التقديمَ أنّ معرفةَ الغاياتِ والكمالاتِ سابقةٌ في التقديمِ لاحقةٌ في الوجودِ تنبيهًا على أنّ المقصُودَ الأوّلَ مِن خَلْقِ الإنسانِ تعليمُ ما بهِ يُرشَدُ إلى ما خُلِقَ لهُ منَ العبادة؟

وكذا أُشيرَ بهذا التقديمِ إلى معرفةِ مرتَبةٍ أخرى منَ الشُّكرِ ومُوجِبِه.

قال الشيخُ العارفُ المحقّقُ أبو إسماعيلَ عبدُ الله الأنصاري[1]: الشُّكرُ اسمٌ لمعرفةِ النِّعمة؛ لأنها السبيلُ إلى معرفةِ المُنعِم، ومعاني الشُّكرِ: معرفةُ النعمة، ثُمّ قَبُولُ النِّعمة، ثُم الثناءُ بها، ودَرَجاتُه ثلاثٌ، إلى آخِرِه، فلْنقرِّرْ ذلك بلسانِ أهلِ المعاني؛ وهُو: أنّ المكلَّفَ في بَدْءِ الحالِ إذا نَظَرَ إلى ما عليه مِن نعمةِ الخَلْقِ والرِّزقِ والتربيةِ تَنبعِثُ منه حركةٌ إلى معرفةِ المالِكِ المُنعِم. فهذه الحركةُ تُسمَّى باليَقظةِ والشُّكرِ القَلْبيِّ والشُّكرِ المُبهَم، فإذا شَكَرَ العبدُ هذا الشكرَ وُفِّقَ لنِعمةٍ أرفعَ من تلكَ النعمة؛ وهِيَ المعرفةُ بأنّه الواحدُ الأحدُ الصمَد، الواسعُ الرحمة، المُثيبُ المعاقِب؛ فيسجُدُ شُكرًا فوقَ ذلك ويُضيفُ إلى الشكرِ القَلْبيِّ الشُّكرَ بآدابِ الجَوارحِ والنداءَ على الجميل، ويقولُ:

أفادتْكُـمُ النَّعـماءُ منّي ثلاثةً ... يَدي ولساني والضميرَ المُحجَّبا

هذا الذي عَناه بقولِه: «ثُم شَكَرَ شُكرًا مفصَّلًا». وحاصِلُه: أنَّ الكلامَ فيه إيجازان؛ لأنّ الشُّكرَ المذكورَ في التلاوةِ شكرٌ مبهَم، وموجِبُه نعمةٌ سابقةٌ مُستَتبَعةٌ لمعرفةٍ مبهَمة، والإيمانُ المذكورُ إيمانٌ مفصَّلٌ مستتبَعٌ لشُكرٍ مفصَّلٍ غيرِ مذكور، هذا وإنّ الذي يقتضيه النظمُ الفائقُ أنّ هذا الخطابَ معَ المنافقين، وأنّ قولَه: ﴿ مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ ﴾ متّصلٌ بقولِـه: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا * إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُوا۟ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ

---

(١) هو الحافظ الهروي عبد الله بن محمد الأنصاري، كان بكر الزمان في فنون الفضائل وأنواع المحاسن، من أشهر تصانيفه: كتاب «الأربعين حديثاً» و«منازل السائرين» في التصوف، توفي سنة ٤٨١هـ. ترجمته في «الوافي بالوفيات» (١٧: ٣٠٧).

....

﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ وتنبيهٌ لهم على أنّ الذي وَرَّطهم في تلكَ الورطةِ كُفرانُهم نِعَمَ الله، وتهاونُهم في شُكرِ ما أُوتوا، وتفويتُهم على أنفُسِهم بنِفاقِهم البُغْيَةَ العظمى وهِي الإسعادُ بصُحبةِ أفضلِ الخَلْق، والانخراطُ في زُمْرةِ الذين مَثَلُهم في التوراةِ ومَثَلُهم في الإنجيل، فإذا ﴿تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ﴾ حُكمُهم أن يَنتظِموا في سِلكِ أولئكَ السُّعداءِ منَ المؤمنينَ بعدَما كانوا في عِدادِ أخبثِ الكافرين، وسوفَ ينالونَ معَ المؤمنينَ الدرجاتِ العالية، ويفوزونَ بالرِّضوانِ بعدَما كانوا مستأهِلينَ الدَّركاتِ السُّفلى منَ النِّيران.

ثُمّ التفَتَ تقريعًا لهم أنّ ذلك العذابَ كان منهم وبسببِ تقاعُدِهم وكُفرانِهم تلكَ النِّعمةَ الرفيعة، وتفويتِهم على أنفُسِهم تلكَ الفُرصةَ السَّنِيّة، وإلا فإنّ اللهَ غنيٌّ عن عذابِهم فَضلًا عن أنْ يوقِعَهم في تلكَ الوَرْطات، فقولُه: ﴿إِن شَكَرْتُمْ﴾ فَذْلكةٌ لمعنى الرُّجوعِ منَ الإفسادِ في الأرضِ إلى الإصلاحِ فيها، ومن اللَّجْأِ إلى الخَلْقِ إلى الاعتصامِ بالله، ومنَ الرِّياءِ في الدِّينِ إلى الإخلاصِ فيه، فقولُـه تعالى: ﴿وَءَامَنتُمْ﴾ تفسيرٌ لـه وتقريرٌ لمعناه، أي: وآمنتُمُ الإيمانَ الذي هو حائزٌ لتلكَ الخِلالِ الفَواضل، جامعٌ لتلكَ الخِصَالِ الكوامل، فتقديمُ الشُّكرِ على الإيمان، وحقُّه التأخيرُ في الأصل، إعلامٌ بأنّ الكلامَ فيه، وأنّ الآيةَ السابقةَ مَسُوقةٌ لبيانِ كُفرانِ نعمةِ الله العظمى والكفرُ تابع له، فإذا أَخَّرَ الشُّكرَ أَخَلَّ بهذه الأسرارِ واللطائف.

ومِن ثَمَّ ذَيَّلَ الآيةَ على سبيلِ التعليلِ بقولِه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾، أي: هل يُجازي الشاكرُ إلا الشكورَ؟ قال الإمام: المرادُ منَ الشاكرِ في حقِّه تعالى: كونُه مُثيبًا على الشُّكر، ومِن كونِهِ عليمًا: أنه عالمٌ بجميعِ الجُزْئيّاتِ، فلا يقَعُ الغَلَطُ أصلًا، فيوصِلُ الثوابَ كاملًا إلى الشاكر[1].

وقلتُ: ولمّا فَرَغَ مِن إيرادِ بيانِ رحمتِه وتقريرِ إظهارِ رأفتِه، جاء بقولِه: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٥٣).

[﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ۝ إِن تُبْدُوا۟ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ ١٤٨-١٤٩]

﴿إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾: إلّا جَهْرَ من ظُلِم، استُثنِيَ من الجهْرِ الذي لا يحبُّه الله جهْرَ المظلوم، وهو أن يَدْعو على الظالم، ويذْكرُه بما فيه من السّوء. وقيل: هو أن يُبدأَ بالشتيمةِ فيرُدَّ على الشاتم ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ﴾ [الشورى: ٤١]. وقيل: ضافَ رجلٌ قومًا فلم

﴿ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ تتميمًا لذلك وتعليمًا للعبادِ بالتخلُّقِ بأخلاقِ الله تعالى منَ الإغضاءِ عنِ الجاني والتعطُّفِ فيما بينَ الإخوان، وأوقعَ قولَه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ جزاءً للشَّرطِ متمِّمًا للتتميم، يعني أنّ اللهَ تعالى معَ كونِه قادرًا على الانتقامِ فإنه يَعْفو ويَصفَح، فأنتم أحقُّ وأحرَى به؛ لأنكم غيرُ قادرينَ، كما قال:

فعفَوتَ عنّي[1] عفْوَ مُقتدرٍ ... أحلَتْ لَهُ نِعمٌ[2] فألفاها[3]

وإليه الإشارةُ بقولِه: «يَعفُو عن الجانِينَ معَ قُدرتِه على الانتقام، فعليكم بسُنّةِ الله».

انظُرْ أيها المتأمِّلُ إلى عظيمِ حِلمِ الله تعالى في حقِّ العباد. ولْنَختِمِ الكلامَ بما رَوَينا عنِ البخاريِّ ومسلم، عن عُمرَ بنِ الخطّابِ رَضِيَ اللهُ عنه، قال: قَدِمَ على رسُولِ الله ﷺ سَبْيٌ، فإذا امرأةٌ منَ السَّبْي تسعى، فإذا وَجدَتْ صَبيًّا في السَّبْي أخذَتْه فألزَقَتْه ببطنِها فأرضَعتْه، فقال رسُولُ الله ﷺ: «أرأيتُم هذه المرأةَ طارحةً ولدَها في النار؟»، قلنا: لا والله، فقال: «لَـلهُ أرحَمُ بعبادِه من هذه المرأةِ بوَلَدِها»[4]. يا واسعَ الرحمةِ والمغفِرة أفِضْ علينا شآبيبَ رحمتِك وغُفرانِك، وسَحائبَ فَضلِكَ ورِضوانِك.

قولُه: (﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾) استشهادٌ لقولِه: «أن يُبدأَ بالشّتيمة فيُردَّ على الشاتم».

---

(١) في (ط): «عفوت عنه».

(٢) في (ط): «حلّت له نقم».

(٣) البيت لأبي نواس، انظر: «الكامل» للمبرّد (٢: ٥) و«المثل السائر» لابن الأثير (٢: ٥٦).

(٤) أخرجه البخاري (٥٩٩٩) ومسلم (٧١٥٤) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

يُطعموه، فأصبحَ شاكيًا، فعوتِبَ على الشّكاية؛ فنزلت. وقُرِئَ: (إلّا من ظَلَم) على البناءِ للفاعلِ للانقطاع، أي: ولكنَّ الظالِمَ راكبٌ ما لا يحبُّه اللهُ فيجهرُ بالسّوء. ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَن ظُلِمَ﴾ مرفوعًا، كأنه قيل: لا يحبُّ الجهْرَ بالسّوءِ إلّا الظالمُ، على لغةِ مَن يقول: ما جاءني زيدٌ إلّا عَمْرٌو، بمعنى: ما جاءني إلّا عمرو، ومنه: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿إلّا[1] مَن ظُلِمَ﴾ مرفوعًا) عطفٌ على قولِه: «للانقطاع».

قولُه: (على لغةِ مَن يقولُ)، أي: لغةِ بني تميم، وعليه قولُ الشاعر:

عشِـــيّةَ ما يُغْني الرماحُ مكانَها ولا النَّبلُ إلا المَشْرَفيُّ المُصَمِّمُ[2]

أي: لا يُغني إلا المَشْرفيُّ.

قولُه: (ما جاءني زيدٌ إلا عَمْرٌو)، ونُقِلَ عن سيبويه[3] أنه قال: أصل قولِك: ما جاءني زيدٌ إلا عَمْرٌو: ما جاءني إلا عَمْرٌو، فهُو استثناءٌ مفرَّغ يلزَمُ منه نفْيُ المجيءِ عن كلِّ مَن عدا عَمْرًا، ثم أدخَلَ فيه زيدًا تأكيدًا لنفْي المجيءِ عن زيد، فقولُه: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ﴾ تقديرُه: لا يحبُّ الجَهْرَ بالسُّوءِ أحدٌ إلا الظالم، فأدخَلَ لفظةَ ﴿ٱللَّهُ﴾ تأكيدًا لنفْي محبتِه، يعني: لله سبحانَه وتعالى اختصاصٌ في عَدَمِ مَحبَّتِه ليس لأحدٍ غيرِه ذلك، وكذا قولُه: لا يَعلَمُ الغَيبَ أحدٌ إلا الله، ثم أدخَلَ ﴿مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٥] تأكيدًا.

قال صاحبُ «الانتصاف»: وجهُ تنظيرِ المصنِّفِ بالآيةِ أنّ الظالمَ لا يندرجُ في المستثنَى منهُ كما أنّ اللهَ تعالى مقدَّسٌ أن يكونَ في السماواتِ أو الأرض. وكلامُه في هذا الفصلِ لا يَظهَرُ ولا يتحقَّقُ لي منه ما يَسُوغُ مجاراتُه لانغلاقِ عباراتِه[4]. وقلتُ: عليه أن يَنظُرَ في حَلِّ تركيبِه في سورةِ النمل[5] ليتحقَّقَ لهُ.

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «من ظلم» دون «إلا».

(٢) البيت للحُصَينْ بن الحُمامِ المُرّي، انظر: «التذكرة الحمدونية» (٢: ١٣٣) و«المفضليات» ص ٧، وقيل: لضرار بن الأزور، انظر: «خزانة الأدب» (٣: ٣١٨).

(٣) انظر: «كتاب سيبويه» (٢: ٣١٦).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٨٢).

(٥) في الآية ٦٥، وقد ذكرها الزمخشري هنا.

مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]. ثمّ حثَّ على العفو، وأن لا يجهرَ أحدٌ لأحدٍ بسوء، وإن كانَ على وجهِ الانتصارِ بعدَما أطلَق الجهْرَ به، وجعلَه محبوبًا؛ حثًّا على الأحبِّ إليه، والأفضلِ عندَه، والأدْخلِ في الكرَم والتخشُّعِ والعبوديّة. وذَكَرَ إبداءَ الخيرِ وإخفاءه؛ تشبيبًا للعفو، ثمَّ عطفَه عليهما؛ اعتدادًا به، وتنبيهًا على منزلتِه،

قولُه: (وذكَرَ إبداءَ الخَيْر) عطفٌ على قولِه: «حَثَّ على العَفْو»، وقولُه: «بعدَما أطلَقَ» ظَرْفُ «حَثَّ»، والمرادُ بقولِه: «أطلَقَ الجَهرَ به» إباحتُه على المظلوم، وبقولِه: «جَعَلَه محبوبًا» استثناؤه مِن قولِه: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ﴾، يعني: لمّا أراد أن يحُثَّ الناسَ على العَفْوِ بعدَما أباحَ الجَهرَ وجَعَله محبوبًا ذكَرَ إبداءَ الخَيْرِ وإخفاءه وجَعَلَه توطِئةً وتمهيدًا لذكْرِ العَفْو، ثُمّ عَطَفَ العفوَ عليهما لأجلِ الحثِّ على الأحبِّ والأفضلِ عندَه.

قولُه: (تشبيبًا) أي: توطئةً وتمهيدًا[1] مِن تشبيبِ القصيدة، وهُو تزيينُها بما يتَقدَّمُ على التخلُّصِ إلى المدحِ منَ التغزُّل. **الأساس**: قصيدةٌ حسَنةُ الشَّباب، وهُو التشبيبُ، وشَبَّبَ قصيدتَه بفلانة. يريدُ أنّ إيقاعَ قولِه: ﴿إِن تُبۡدُواْ خَيۡرًا أَوۡ تُخۡفُوهُ﴾ توطئةً وتمهيدًا لذكْرِ العفوِ على طريقةِ قولِه: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] بمعنى: رسُولُه أحقُّ أن يُرضُوه، وذكْرُ الله للدَّلالةِ على مكانةِ الرسُولِ ﷺ عندَ الله تعالى دَلالةً على أنّ للعفوِ مكانًا وَسِيطًا في معنى العَزْمِ على الخيرِ وفعلِه، ويَدُلُّ على أنّ إبداءَ الخيرِ وإخفاءه توطئةٌ، وأنّ معنى العفوِ هُو المقصُودُ بالذِّكرِ بصَريحِ العفوِ في الجزاءِ ليرتبطَ الجزاءُ بالشَّرط، وفيه التنبيهُ على التخلُّقِ بأخلاقِ الله تعالى والتَرَجّي لعفوِ الله، يعني: جَعَلَ لكمُ العفوَ معَ المقدِرةِ شِعارًا لأنفُسِكم سببًا لأنْ تَتَنبَّهوا على أنّ اللهَ يعفُو عنِ الجانِينَ معَ قُدرتِه على الانتقامِ فيَعفُو عنكم ما انفرَطَ منكم فتحتاجونَ إلى عَفْوِه. ولقد ألَمَّ به قولُه صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه لأبي مسعودٍ الأنصاريِّ حين ضَرَبَ غلامَه: «لَـلهُ أقدَرُ عليكَ منكَ على هذا الغلام» الحديث، أخرَجَه مسلمٌ وأبو داودَ والتِّرمذي[2].

---

(١) من قوله: «لذكْرِ العَفو بعدما» إلى هنا سقط من (غ).

(٢) سبق تخريجه.

وأنّ له مكانًا في بابِ الخيرِ وَسيطًا. والدليلُ على أنّ العفوَ هو الغرضُ المقصودُ بذكرِ إبداءِ الخيرِ وإخفائه قولُه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا ﴾، أي: يعفو عن الجانينَ معَ قُدْرتِه على الانتقام، فعليكم أن تقتدوا بسنّةِ الله.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ۞ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾ ١٥٠-١٥١]

جعلَ الذينَ آمنوا باللّـهِ وكفروا برسلِه، أو آمنوا باللّـهِ وببعْضِ رُسلِه وكفروا ببعضٍ؛ كافرينَ باللّـهِ ورسلِه جميعًا؛ لما ذكَرْنا من العلّة. ومعنى اتخاذِهم بينَ ذلكَ

قولُه: (وسيطًا) يقال: فلانٌ وَسِيطٌ في قومِه: إذا كان أوسَطَهم نَسَبًا وأرفَعَهم مَحَلًّا.

قولُه: (جعَلَ الذين آمَنوا بالله وكفَروا برُسُلِه) يريدُ أنّ قولَه: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: ﴿يَكْفُرُونَ﴾؛ لأنّ هذه الإرادةَ عينُ الكفرِ بالله؛ لأنّ مَن كفرَ برسُلِ الله كَفَرَ بالله، كالبَراهمة. وأمّا قولُه: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ فعطفٌ على صِلةِ الموصُول، والواو بمعنى «أو» التنويعيّة، فالأوّلونَ فرَّقوا بينَ الإيمانِ بالله ورسُلِه، والآخِرونَ فرَّقُوا بينَ رسُلِ الله فآمَنوا ببعضٍ وكفَروا ببعضٍ كاليهود، ثُمّ جمَعَ بينَ كُفرِ المشركينَ وكُفرِ أهلِ الكتابِ في قولِه: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ﴾؛ وقد مَرّ في البقرةِ في قولِه: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أنّ الواوَ قد تجيءُ بمعنى «أو».

قولُه: (كافرينَ بالله ورسُلِه جميعًا[1]) هو ثاني مفعولَيْ «جَعَلَ»، وفي قولِه: «لِما ذكَرْنا منَ العلة» إشارةٌ إلى قولِـه ـ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ إلى قولِه: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ ﴾ [النساء: ١٣٦] ـ: «لأنّ إيمانَهم ببعضِ الكتُبِ لا يَصحُّ إيمانًا»، إلى قولِه: «وهذا الذي أرادَه عزَّ وجَلَّ في قولِه: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾»، وبيانُ التعليلِ أنّ قولَه:

---

(١) قوله: «جميعاً» ساقط من (ط).

سبيلاً: أن يتخذوا دينًا وَسَطًا بينَ الإيمانِ والكفرِ كقوله: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]، أي: طريقًا وسطًا في القراءة، وهو ما بينَ الجهْرِ والمخافتة، وقد أخطؤوا، فإنه لا واسطةَ بينَ الكفْرِ والإيمـان، ولذلكَ قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾، أي: هم الكاملونَ في الكفر. و﴿حَقًّا﴾: تأكيدٌ لمضمونِ الجمْلة، كقولِك: هو عبدُ الله حقًّا، أي: حقّ ذلكَ حقًّا، وهو كونُهم كاملينَ في الكفر؛ أو هو صفةٌ لمصدرِ الكافرين، أي: هم الذينَ كفروا كفرًا حقًّا ثابتًا يقينًا لا شكَّ فيه.

[﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُوْلَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ١٥٢]

فإن قلتَ: كيفَ جازَ دخولُ ﴿بَيْنَ﴾ على ﴿أَحَدٍ﴾ وهو يقتضي شيئينِ فصاعدًا؟ قلتُ: إنّ أحدًا عامٌّ في الواحدِ المذكّرِ والمؤنّثِ وتثنيتِهما وجمعِهما، تقول: ما رأيتُ

﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾ واقعٌ خبرًا لـ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾، وقد تقرَّرَ أنّ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إذا وقَعَ خبرًا لموصُوفٍ سابقٍ آذَنَ بأنّ ما بعدَه جديرٌ بمن قبلَه لاكتسابه تلكَ الخِصَالَ المعدودة، فقد ظهَرَ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ الآية، كالتعليلِ لقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ الآية [النساء: ١٣٦]، وما توسَّطَتْ بينَ العلةِ والمعلولِ منَ الجُمَلِ والآياتِ إمّا مُعترِضةٌ أو مُستطرِدةٌ عندَ إمعانِ النظر.

قولُه: (همُ الكاملونَ في الكُفْر) يَدُلُّ عليه توسُّطُ الفَصْلِ بينَ المبتدأِ والخبرِ المُعرَّفِ بلامِ الجنس، كقولِه تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢]، فجيءَ بقولِه: ﴿حَقًّا﴾ لتأكيدِ مضمونِ الكمال، أي: قَوْلي بأنّ هذا كُفرٌ كاملٌ حقٌّ لا باطل، وعلى تقديرِ أن يكونَ ﴿حَقًّا﴾ صفةً للمَصْدرِ المؤكِّدِ للمسنَدِ يكونُ بمعنى: ثابتًا، واللامُ حينئذٍ للعهد، أي: همُ الذينَ صَدَرَ منهمُ الكُفرُ البتَّةَ، فقولُه: «يقينًا لا شَكَّ فيه»، هو معنى المصدرِ المحذوف[1]، وهذا أبلغُ منَ الأوّلِ بحَسَبِ تأكيدِ الإسناد، والأوّلُ أبلغُ من جهةِ إثباتِ الكمال.

---

(١) من قوله: «فقوله: يقينًا» إلى هنا ساقط من (ط).

أحدًا، فتقصدُ العموم. ألا تراكَ تقول: إلّا بني فلانٍ؟ وإلّا بناتِ فلان؟ فالمعنى: ولم يفرّقوا بينَ اثنينِ منهم أو بينَ جماعة، ومنه قولُه تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ معناه: أنّ إيتاءَها كائنٌ لا محالةَ وإن تأخر، فالغرضُ به توكيدُ الوعْدِ وتثبيتُه لا كونُه متأخرًا.

[﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَـٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ ثُمَّ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ فَعَفَوْنَا عَن ذَٰلِكَ ۚ وَءَاتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَـٰنًا مُّبِينًا * وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ بِمِيثَـٰقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا۟ فِى ٱلسَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا * فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا * وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَـٰنًا عَظِيمًا * وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَـٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا * بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا * وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ ١٥٣-١٥٩]

قولُه: (أن إيتاءها كائنٌ لا محالةَ)، رُوي عن المصنِّفِ[١] أنه قال: الفعلُ الذي هُو للاستقبالِ موضوعٌ لمعنى الاستقبالِ بصيغتِه، فإذا دخَلَ عليه «سَوف» أكَّدَ ما هو موضوعٌ له مِن إثباتِ الفعلِ في المستقبل لا أن يُعطَى ما ليس فيه مِن أصلِه، فهُو في مقابلةِ «لن»، ومنزلتُه مِن «يفعَل» كمنزلةِ «لن» في «لا تفعَلْ» لنفْيِ المستقبَل، فإذا وَضَعَ «لن» مَوضِعَ «لا» أكَّد المعنى الثابتَ وهُو نَفْيُ المستقبَل، فإذًا كلُّ واحدٍ من «سَوفَ» و«لن» حقيقتُه التأكيد؛ ولهذا قال سيبويه[٢] : «لن تفعَلَ» نفْيُ «سَوفَ تفعَلُ».

(١) انظر: «المفصل في علم العربية» ص ٣١٧.

(٢) في «الكتاب» (٣: ١١٧).

رُوِيَ: أنّ كَعْبَ بنَ الأشرفِ وفنحاصَ بنَ عازورا وغيرَهما قالوا الرسولِ اللّـهِ ﷺ: إن كنتَ نبيًّا صادقًا فأْتنا بكتابٍ من السّماءِ جملةً كما أتى به موسى؛ فنزلت. وقيل: كتابًا إلى فلانٍ وكتابًا إلى فلان بأنك رسولُ الله. وقيل: **كتابًا نعاينُه حينَ ينزل، وإنما اقترحوا ذلكَ على سبيلِ التعنّت** ـ قالَ الحسَن: ولو سألوه لكي يتبيّنوا الحقَّ لأعطاهم ـ **وفيما آتاهُم** كفاية. ﴿فَقَدْ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ﴾: جوابٌ لشرْطٍ مقدَّرٍ معناه: **إن استكبرتَ ما سألوه منكَ** ﴿فَقَدْ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾، وإنما أسْندَ السؤالَ إليهم وإن وُجِدَ من آبائهم في أيّام موسى ـ وهم النقباء السبعون ـ؛ لأنهم كانوا على مذهبِهم، وراضينَ بسؤالِهم، ومضاهينَ لهم في التعنّت. ﴿جَهْرَةً﴾: عيانًا بمعنى: أرِناه نَرَهُ جهرةً. ﴿بِظُلْمِهِمْ﴾: بسببِ سؤالِهم الرؤية، **ولو طلبوا أمرًا جائزًا لَـمَا سُمُّوا ظالمين**، ولَـمَا أخذتْهم الصَّاعقة؛

قولُه: (**كتابًا نُعاينُه حين ينزل**) على الأوّلِ. ﴿مِّنَ﴾ في ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾: بيان، والمرادُ بِهِ الكتابُ السّماويُّ كالتوراةِ والإنجيلِ والفُرقان، وعلى الوجهَيْنِ ﴿مِّنَ﴾: ابتداء، أي: كتابًا يُبتدأُ نزولُه مِنَ السماء.

قولُه: (**وإنّما اقترحوا ذلك على سبيل التعنُّت**). **الراغب**: اقتَرحتُ الجَمَلَ: ابتدَعتَ ركوبَه، واقتَرحتُ كذا على فلان: ابتَدعتُ التَّمَنِّيَ عليه، واقتَرحتُ بئرًا: استَخرجتُ ماءً قَراحًا[1].

قولُه: (**وفيما آتاهُم**) حالٌ مِن فاعلِ «اقترحوا»، وكلامُ الحسَنِ اعتراضٌ.

قولُه: (**إنِ استكبَرتَ ما سألوهُ منكَ** ﴿فَقَدْ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾) كقولِك: إن تعتَدَّ بإكرامِك إيايَ الآنَ فاعتَدَّ بإكرامي إياكَ أمسِ، وفي إتْيانِ الجزاءِ بالماضي إيذانٌ بالإعلام بالتأسّي للتَسَلّي.

قولُه: (**ولو طَلَبوا أمرًا جائزًا لَما سُمُّوا ظالمين**) جوابُه أنّ معنى الظُّلم: وضْعُ الشيءِ في غيرِ موضِعِه، وكونُهم طالبينَ الرؤيةَ على التعنُّتِ يكفي في إطلاقِ اسمِ الظُّلمِ عليهم.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٦٦٦.

كما سألَ إبراهيمُ صلوات الله عليه أن يُرِيَه إحياءَ الموتى، فلم يُسمّه ظالـمًا، ولا رماه بالصّاعقة؛ فتبًّا للمشبِّهةِ ورميًا بالصّواعق. ﴿وَءَاتَيۡنَا مُوسَىٰ سُلۡطَٰنٗا مُّبِينٗا﴾: تسلّطًا واستيلاءً ظاهرًا علَيهم حينَ أمرَهم بأن يَقْتلوا أنفسَهم حتى يُتابَ عليهم، فأطاعوه واحتبَوْا بأفنيتِهم، والسيوفُ تتساقطُ عليهم، فيا لكَ من سلطانٍ مُبين! ﴿بِمِيثَٰقِهِمۡ﴾: بسببِ ميثاقِهم، ليخافوا فلا يَنْقضوه. ﴿وَقُلۡنَا لَهُمُ﴾ والطورُ مطلٌّ عليهم: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾، و﴿لَا تَعۡدُواْ فِي ٱلسَّبۡتِ﴾، وقد أخذَ منهم الميثاق على ذلك، وقولَهم: سمعْنا وأطعْنا، ومعاهدتَهم على أن يَتِمُّوا عليه، ثمّ نَقضُوه بعْدُ. وقُرِئ: (لا تعتدوا) و(لا تَعَدُّوا) بإدغام التاءِ في الدّال. ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم﴾: فبنقضِهم، و«ما» مزيدةٌ للتوكيد. فإن قلتَ: بِمَ تعلّقتِ الباء، وما معنى التوكيد؟ قلتُ: إمّا أن يتعلّقَ بمحذوف، كأنه قيل: فبما نقضِهم ميثاقَهم فعلْنا بهم ما فعلْنا، وإمّا أن يتعلّقَ بقولِه: ﴿حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ﴾ [النساء: ١٦٠]. على أنّ قولَه: ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [النساء: ١٦٠] بدلٌ من قولِه: ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ﴾. وأمّا التوكيدُ فمعناه: تحقيقُ أنّ العقابَ أو تحريمَ الطيّباتِ

قولُه: (والطُّورُ مُطِلٌّ عليهم). النِّهاية: في حديثِ صَفِيّةَ بنتِ عبدِ المطّلب: فأطَلَّ علينا يهوديٌّ[1]، أي: أشرفَ، وحقيقتُه: أوفَى علينا بطَلَلِه، وهُو شَخْصُه.

قولُه: (أن يَتِمُّوا عليه) أي: على قولِهم: سَمِعنا وأطَعْنا. النِّهاية: تَمَّ على الأمرِ: استَمَرَّ، وفي حديث معاوية: أنْ تمَمْتَ على ما تريدُ.

قولُه: (و«لا تَعَدُّوا» بإدغام التاءِ في الدال): نافع[2].

قولُه: (﴿حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ﴾) يُذكَرُ بعدَ الآياتِ الثلاث.

قولُه: (وأمّا التوكيدُ) إلى آخِرِه، أي: معنى «ما» المَزيدةِ للتوكيدِ معَ تقدُّمِ المعمُولِ على

---

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٣٠٨) والحاكم في «المستدرك» (٦٨٦٧)، وذكره ابن حجر في «الإصابة» (٢: ٦٤، ٧: ٧٤٣) من طريق عبد الله وعروة بن الزبير بلفظ «فمرّ» بدل «فأطل».

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص ٧٤، «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٦).

لم يكنْ إلّا بنقْضِ العهْد وما عُطِفَ عليه من الكفْرِ وقتْلِ الأنبياءِ وغيرِ ذلك. فإن قلتَ: هلّا زعمْتَ أنّ المحذوفَ الذي تعلّقتْ به الباءُ ما دلَّ عليه قولُه: ﴿بَلۡ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا﴾، فيكونَ التقديرُ: فبما نقضِهم ميثاقَهم طبَعَ اللهُ على قلوبهم ﴿بَلۡ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ﴾؟ قلتُ: لم يصِحَّ هذا التقدير؛ لأنّ قولَه: ﴿بَلۡ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ﴾

العاملِ هُو هذا؛ ولهذا قال: «تحقيقُ أنّ العقابَ لم يكنْ إلا بنَقْضِ العهدِ» حيثُ جاء بأداةِ الحَصْرِ الدالِّ عليها التقديمُ، ونَبَّه على التوكيدِ بقولِه[1]: «تحقيقُ أنّ العقاب».

قولُه: (لم يَصِحَّ هذا التقديرُ) وقد ذَكَرَ هذا التقديرَ أبو البقاء[2]، وفسَّرَ صاحبُ «التقريب» كلامَ المصنِّفِ بقولِه: أي: لا يَتعلَّقُ بـ ﴿طَبَعَ﴾ مقدَّرًا؛ لدَلالةِ ﴿بَلۡ طَبَعَ﴾ عليه؛ لأنه واردٌ لإنكارِ قولِهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلۡفٌ﴾ أي: لا تَصِلُ إليها الموعِظة، أي: لم يَخلُقْها اللهُ تعالى مطبوعًا عليها غيرَ قابلةٍ للوَعْظ، فالطبعُ مُنتَفٍ حقيقةً، فلا يُقدَّرُ الطَّبْعُ سببًا[3] معلَّلاً بالنَّقْض. وفيه نظر؛ لأنّ ﴿بَلۡ طَبَعَ﴾ دالٌّ على طَبْعٍ عارِضٍ بكُفْرِهم، فجاز أنْ يُقدَّرَ طَبْعٌ عارِضٌ بنَقْضِهم، فالطَّبعانِ متَوافقانِ في العروض.

وقلتُ: مرادُ المصنِّفِ أنّ ﴿بَلۡ طَبَعَ ٱللَّهُ﴾ متعلِّقٌ بقولِهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلۡفٌ﴾ رَدٌّ وإنكارٌ له، كما جاء صَريحًا في البقرة: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلۡفُۢۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]، فلو قَدَّرَ لقولِه: ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم﴾ متعلِّقًا مثلَه يصيرُ التقديرُ: فبما نَقْضِهم وكُفْرِهم وقولِهم: قلوبُنا غُلْفٌ طبَعَ اللهُ عليها ﴿بَلۡ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ﴾ فيكونُ ردًّا لهذا الكلامِ وإنكارًا له لا لقولِهم: قلوبُنا غُلْفٌ، والمعنى عليه.

هذا نَظْمٌ لطيف، ولكنْ لا وَجهَ للتشنيع، ولقولِه: «وكمذهبِ المُجبِّرة»؛ لأنّ لأهلِ السُّنّةِ أنْ يقولوا: إنه تعالى إنّما رَدَّ قولَهم؛ لأنهمُ ادَّعَوا أنّ قلوبَهم في أوعِيةٍ وأغْشية، وأنّ ما يقولُه صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه لا يَنفُذُ فيها، فأضْرَبَ اللهُ تعالى عن ذلك بقولِه: ﴿بَلۡ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ﴾ أي: بَلْهَ ذلك! بل هُو شيءٌ أعظمُ منه وهُو الطَّبعُ والخَتْم؛ لأنهم أبطَلوا

---

(١) من قوله: «تحقيق أن العقاب» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٠٤).

(٣) من قوله: «مقدراً للدلالة» إلى هنا ساقط من (ط).

ردٌّ وإنكارٌ لقولِهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾، فكانَ متعلِّقًا به، وذلكَ أنهم أرادوا بقولهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾: أنّ اللهَ خلقَ قلوبَنا غلفًا، أي: في أكنّةٍ لا يَتوصَّلُ إليها شيءٌ من الذكْرِ والموعظة، كما حكى اللهُ عن المشركين: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُم﴾ [الزخرف: ٢٠]، وكمذهبِ المُجبرةِ أخزاهم الله، فقيلَ لهم: بل خذَلَها اللهُ ومنعَها الألطافَ بسببِ كفرهم، فصارت كالمطبوعِ عليها، لا أن تخلقَ غُلْفًا غيرَ قابلةٍ للذكرِ ولا متمكّنةً من قَبولِه. فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾؟ قلتُ: الوجهُ أن يُعطَفَ على ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ ويُجعَلَ قولُه: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ كلامًا تَبعَ قولَه: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ على وجه الاستطراد. ويجوزُ عطفُه على ما يليه من قولِه: ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾. فإن قلتَ: **ما معنى المجيءِ بالكفرِ معطوفًا** ....

استعداداتِهم بالكُلّيةِ بالكُفرِ بمحمدٍ بعدَ وضوحِ البيِّنات. وأيضًا، يجوزُ أن يُراد: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾، أي: ليس كما ادَّعَوْا مِن أنّ قلوبَهم أوعِيةُ العِلمِ كما ذُكِرَ في البقرة.

الانتصاف: هؤلاءِ قومٌ زَعَموا أنّ لهم على الله حُجّةً بخَلْقِ قلوبِهم غيرَ قابلةٍ للحقِّ ولا مُتمكِّنةٍ منه، فكذَّبَهم بأنه تعالى خَلَقَ قلوبَهم على الفِطرةِ، والإيمانِ مِن جنسِ مقدورِهم كما هُو مِن جِنسِ مقدورِ المؤمنين، وهُو المُعبَّرُ عنهُ بالتمكُّن، فقامتْ حجّةُ الله عليهم، فالإنسانُ نُفَرِّقُ بينَ دخولِه في الإيمانِ والطّيرانِ في الهواءِ بإمكانِ الأوّلِ دونَ الثاني فللّه الحُجّة، فاتّجه الردُّ عليهم لا منَ الوَجْهِ الذي زَعَمَتْه المُعتزلةُ مِن إثباتِ قُدرةٍ يخلقونَ بها وافَقَ مشيئةَ الله أم لا؛ ولذلك قال عَقيبَه: ﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩] فرَدَّ عليهم ورَدَّ الأمورَ إلى المشيئة[١].

قولُه: (**ما معنى المجيءِ بالكُفرِ معطوفًا؟**) السؤالُ واردٌ على الجوابَيْن، يعني: ذكَرْت أنّ قولَه: «بكُفرِهم» في قولِه: ﴿وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا﴾ عطفٌ إمّا على ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ أو على ما يَليهِ من قوله: ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾، وكلاهما فاسدانِ لِما يَلزَمُ منهما عطفُ الشيءِ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٨٥).

....

على نفسِه. وأجابَ أولًا بجوابٍ مُجمَلٍ صالحٍ للوجهَيْن، ثُمّ أتى لكلٍّ بجوابٍ مفصَّل، فقال: «قد تكرَّر»، يعني: أنّ كلَّ واحدةٍ منَ الكُفْراتِ الثلاثِ لانضمامِها إلى معنًى أخرَجَها من مفهومِ الأُخرى، فقولُه: ﴿وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ لمّا عقَبَ قولَه: ﴿لَا تَعْدُواْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ خُصَّ بكفرِهم بموسى عليه الصَّلاةُ والسلام، و«كُفرهمْ» الثالثُ لمّا اقترَنَ بقولِه: ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا * وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى﴾ خُصَّ بعيسى عليه الصلاةُ والسلامُ، و«كُفرهم» الثاني لمّا وقَعَ في حيِّزِ الإضرابِ وكان جَوابًا عن تعنُّتِهم وقولِهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾، ومُذيَّلًا بقولِه: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ اختَصَّ برسُولِ الله ﷺ، فلمّا خُولفَ في الجِهاتِ صَحَّ العطف، وإليه الإشارةُ بقولِه: «قد تكرَّرَ منهمُ الكُفرُ لأنهم كفَروا بموسى ثُم بعيسى ثم بمحمدٍ ﷺ؛ فعطفَ بعض كُفرِهم على بعض».

وأمّا الجوابُ عنِ السؤالِ على قولِه: «والوَجْهُ أنْ يُعطَفَ على ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾»؛ فهُو أنّ «بكُفْرهم» الثالثَ معَ ما عُطِفَ عليه مِن قولِه: ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ﴾، ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى﴾، عطفٌ على قولِه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ معَ ما عُطِفَ عليه مِن قولِهم: ﴿وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ﴾ وقولِهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾، فلا يَلزَمُ أيضًا المحذورُ؛ لأنَّ للهيئةِ الاجتماعيةِ اعتبارًا غيرَ اعتبارِ الأفراد، وأمّا على قولِه: «ويجوزُ عَطفُه على ما يَليه» فهُو قولُه: «أو ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ وجمعهم بين كفرهم» وهُو مِن عَطْفِ المجموعِ على المفرَد. هذا وإنّ اختيارَه أن يكونَ مِن عَطْفِ المجموعِ على المجموعِ لقولِه: «والوجهُ أن يُعطَفَ على ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾» لأنه مَرَّ فيما سَبَقَ أنّ قولَه: «﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ رَدٌّ وإنكارٌ لقولِهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾» أقحمَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه مستطرَدًا اهتمامًا، وفيه أنَّ قولَهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ أُمُّ القبائحِ المذكورة، وعلى الوجهِ الأخيرِ يجوزُ أن يكونَ التوالي كلُّها مُستطرَدةً، وفي هذا الوجهِ إيْذانٌ باستقلالِ المفرَدِ استقلالَ المجموعِ. ولعَمْري إنه كذلك؛ إذْ كفرُهم بمحمدٍ صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه لا يُوازيه كُفر!

وعلى الوجهِ المختارِ الواوُ الداخلةُ على قولِه: ﴿وبِكُفْرِهِمْ﴾ الثالثِ غيرُ الواواتِ السابقةِ واللاحقة؛ لأنّ تلكَ لعطفِ المفرَدِ على المفرَد، وهذه لِعطفِ المجموعِ على المجموع.

على ما فيه ذكرُه، سواءٌ عطفَ على ما قبلَ حرْفِ الإضرابِ أو على ما بعدَه، وهو قولُه: ﴿وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ وقولُه: ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾؟ قلتُ: قد تكرَّرَ منهم الكفر؛ لأنّهم كفروا بموسى ثمّ بعيسى ثمّ بمحمّدٍ صلواتُ اللّـهِ عليهم أجمعين. فعطفَ بعض كفرِهم على بعْض، أو عطفَ مجموعَ المعطوفِ على مجموعِ المعطوفِ عليه، كأنه قيل: فبجمعِهم بينَ نقْضِ الميثاق، والكفرِ بآياتِ الله، وقتْلِ الأنبياء، وقولِهم: قلوبُنا غلْف، وجمعِهم بينَ كفرِهم وبَهْتِهم مريمَ، وافتخارِهم بقتْلِ عيسى عاقبناهم. أو: بل طَبَعَ اللهُ عليها بكفرِهم وجمعِهم بينَ كفرِهم وكذا وكذا. والبهتانُ العظيمُ: هو التزنية.

فإن قلتَ: كانوا كافرينَ بعيسى عليه السّلام، أعداءً له، عامدينَ لقتلِه، يسمّونه الساحرَ ابنَ الساحرة، والفاعلَ ابنَ الفاعلة، فكيفَ قالوا: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾؟ قلتُ: قالوه على وجه الاستهزاءِ كقولِ فرعون: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]. ويجوزُ أن يضعَ اللهُ الذكْرَ الحسَنَ مكانَ ذكرِهم القبيحَ في الحكايةِ عنهم؛ رفعًا لعيسى عمّا كانوا يذكرونَه، وتعظيمًا لما أرادوا بمثله، كقوله: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ * ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [الزخرف: ٩-١٠]. رُوِيَ: أنّ رهطًا

قولُه: (هُو التَّزْنِية) أي: النسبة إلى الزِّنى.

قولُه: (ويجوزُ أن يَضَعَ اللهُ الذِّكرَ الحسَنَ مكانَ ذكْرِهمُ القبيح). الإنصاف: هذا وجهٌ حسَنٌ واستشهادٌ جيِّد، فإنه تعالى قال في الزُّخرُف عقيبَ ذلك: ﴿مَآءً بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ﴾ [الزخرف: ١١]، فأسنَدَ الضميرَ إلى نفسِه، وأوّلُ الكلامِ على وَجْهِ الحكاية، فحَكَى قولَهم في إسنادِ الخَلْقِ إلى الله تعالى، ووَصَفَ نفْسَه بما يجبُ له منَ التعظيم، ومثلُه قال في «طه»: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ﴾ [طه: ٥٢] إلى قولِه: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ﴾ [طه: ٥٣]، فأوّلُ الكلام حكايةُ قولِ موسى، وآخِرُه إخبارُ الله عن نفْسِه بالتكلُّم، وبعضُهم يَعُدُّه التفاتًا، وليس منه. وقلتُ: وقد ذكَرْنا أنّ الذي في «طه» التفاتٌ.

قولُه: (﴿خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]) إلى آخِرِ الآية، وُضِعَ موضِعَ قولِهم: اللهُ فقطْ[1].

---

(١) هذه الفقرة ساقطة من (ط).

من اليهودِ سبّوه وسبّوا أمّه، فدعا عليهم: اللّهمّ أنتَ ربّي، وبكلمتِكَ خلقتَني، اللّهمّ العنْ من سبَّني وسبَّ والدتي؛ فمسخَ اللهُ من سبَّهما قِردةً وخنازير، فأجمعتِ اليهودُ على قتْلِه، فأخبرَه اللهُ بأنه يرفعُه إلى السّماء ويُطهّرُه من صُحْبةِ اليهود، فقالَ لأصحابِه: أيّكم يرضى أن يُلقى عليه شبهي فيقتلَ ويُصلبَ ويدخلَ الجنة؟ فقالَ رجلٌ منهم: أنا، فألقى الله عليه شَبَهَه فقُتِلَ وصُلِب. وقيل: كانَ رجلًا ينافقُ عيسى فلمّا أرادوا قتْلَه، قال: أنا أدلّكم عليه، فدخلَ بيتَ عيسى، فرُفِعَ عيسى وأُلقيَ شَبَهُه على المنافق، فدخلوا عليه فقتلُوه وهم يظنّونَ أنه عيسى. ثمّ اختلفوا، فقالَ بعضُهم: إنَّهُ إلـهٌ لا يصحُّ قتْلُه. وقالَ بعضُهم. إنه قد قُتِلَ وصُلِب. وقالَ بعضُهم: إن كانَ هذا عيسى فأينَ صاحبُنا؟ وإن كان هذا صاحبَنا فأينَ عيسى؟ وقالَ بعضُهم: رُفِعَ إلى السّماء. وقالَ بعضُهم: الوجهُ وجهُ عيسى، والبدنُ بدنُ صاحبِنا. فإن قلتَ: ﴿ شُبِّهَ ﴾ مسندٌ إلى ماذا؛ إن جعلْتَه مسندًا إلى المسيح، فالمسيحُ مشبَّهٌ به، وليس بمشبَّه، وإن أسندتَه إلى المقتول، فالمقتولُ لم يَجرِ له ذِكْر؟ قلتُ: هو مسندٌ إلى الجارِّ والمجرور، وهو ﴿لَهُمْ﴾، كقولك: خُيِّلَ إليه، كأنه قيل: ولكن وقعَ لهم التشبيه. ويجوزُ أن يُسنَدَ إلى ضميرِ المقتول؛ لأنّ قولَه: ﴿ إِنَّا قَتَلْنَا ﴾ يدلُّ عليه، كأنه قيل: ولكن شُبِّه لهم مَن قتلوه. ﴿ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾: استثناءٌ منقطع؛ لأن اتّباعَ الظنِّ ليسَ من جنسِ العلْم، يعني: ولكنّهم يتبعونَ الظن. فإن قلتَ: قد وُصِفوا بالشكّ، والشكُّ: أن لا يترجَّحَ أحدُ الجائزَيْن، ثمّ وُصِفوا بالظنّ، والظنُّ: أن يترجَّحَ أحدُهما، فكيفَ يكونونَ شاكّين ظانّين؟ قلتُ: أُريدَ أنهم شاكّونَ ما لهم من علْمٍ قطّ، ولكن إن

قولُه: (وقيل: كان رجلٌ يُنافِقُ عيسى)، وفي أكثرِ النُسَخ: «كان رجلًا» بالنَّصب، والأوّلُ هو الوجهُ، يُعرَفُ بالتأمُّل.

قولُه: (والشَّكُّ أنْ لا يتَرجَّحَ...، والظَّنُّ أن يتَرجَّح) تفسيرٌ للشيءِ بلازِمِه؛ لأنّ الشكَّ هُو الاعتقادُ الذي لا يتَرجَّحُ معَه أحدُ الجائزَيْن.

لاحتْ لهم أَمارةٌ فظنّوا، فذاك ....

قولُه: (فظنُّوا فذاكَ) وهُو عطفٌ على «إنْ لاحَتْ»، «فذاكَ»: جَوابٌ للشَّرط، أي: فذاكَ هُو الظنُّ، يريدُ أنهم منَ الشاكِّينَ الذين لا يَتَرجَّحُ لهم أحدُ الجائزَيْنِ قَطُّ لكنْ يَحصُلُ لهم أحيانًا بما يَلُوحُ لهم منَ الأَمَارةِ والترجُّحِ بزَعْمِهم، ثُمّ إذا خَفَّتِ الأَمَارةُ عادوا إلى التردُّد، وهذه الحالةُ أبلغُ في التحيُّرِ مِن مجرَّدِ الشكّ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فذاك» الرُّجْحانُ، أي: ليس برُجْحانٍ لأنه لا يُنقِذُهم مِن وَرْطةِ الشكِّ إلا مَزيدُ التحيُّر، فقولُه: ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾ مبتدأٌ و﴿مِنْ﴾: زائدةٌ لتأكيدِ النَّفْي، والظَّرفُ المقدَّمُ خبَر، و﴿بِهِۦ﴾: حالٌ منَ الضميرِ المُستكِنِّ في الظَّرف.

وقيل: يَحتملُ أن يكونَ التقديرُ: إنّهم لَفي شكٍّ في جميعِ الأوقاتِ إلا وقتَ اتّباعِ الظنّ؛ لظهورِ الأَمَارةِ إن لاحَتْ لهم، وما لهُم من عِلمٍ قَطّ، ويكونُ الاستثناءُ متّصلًا مفرَّغًا. وقَدَّم قولَه: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾ على الاستثناءِ لأنّ المَقصودَ مِن هذا الكلامِ نفْيُ العِلمِ عنهم.

وقلتُ: هذا مبنيٌّ على جَوازِ الاستثناءِ المفرَّغِ في الكلامِ الموجَب، نحو: قرأتُ إلا يومَ كذا، ومَنَعه المصنِّفُ في سُورةِ الأنبياءِ حيثُ قال: «إنّ أعمَّ العامِّ يَصحُّ نفيُه ولا يَصحُّ إيجابُه»[١]، وقالوا: يجوزُ أن يقالَ: ما في الدارِ أحدٌ إلا زيدٌ، ولا يصحُّ: كان في الدارِ إلا زيدًا[٢]، أي: في الدارِ جميعُ الأشياءِ إلا زَيدٌ، وقال في «التوبة» في قولِه تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]: «كيف جازَ أَبى اللهُ إلا كذا، ولا يقال: كرِهتُ أو أبغَضْتُ إلا زيدًا؟ وأجابَ: قد أجرَى «أَبى» مُجرى «لم يُرِدْ» لكونِه مقابِلًا لقولِه: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ﴾»[٣] على أنّ المقامَ لا يقتضي إلا ما ذهبَ إليه المصنِّفُ كما شَرحْنا كلامَه مِن إثباتِ الشكِّ على التحقيقِ والمبالغةِ فيه؛ وذلك لمجيءِ إنّ واللامِ وتخصيصِ ذكْرِ الاتّباع، فإذا لم يُرِدْ بقولِه: ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ المبالغةَ، فلمَ لم يقتصرْ على الظنِّ ولم يَقُلْ: وما لهم بذلك من عِلمٍ إلا الظنُّ ولم يكتفِ في التفسيرِ بقولِه: «وإن لاحَتْ لهم أَمَارةٌ فظَنُّوا» وأطنَبَ بقولِه: «فذاك»؟

(١) «الكشاف» (١٠: ٣٢٠).

(٢) من قوله: «ولا يصح» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «الكشاف» (٧: ٢٣٠ - ٢٣١).

﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴾: وما قتلوه قتلًا يقينًا، أو ما قتلوه متيقّنين كما ادّعَوْا ذلك في قولِهم: ﴿ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ ﴾. أو يُجعلُ ﴿ يَقِينًا ﴾ تأكيدًا لقولِه: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ ﴾، كقولِك: ما قتلوه حقًّا، أي: حقّ انتفاءِ قتْلِه حقًّا. وقيل: هو من قولِهم: قتلتُ الشيءَ علمًا، ونحرتُه علمًا، إذا تُبالغُ فيه علمَك، وفيه تهكّم؛ لأنه إذا نُفِيَ عنهم العلمُ نفيًا كليًّا بحرفِ الاستغراق، ثمّ قيل: وما عَلِموه علمَ يقينٍ وإحاطة ـ لم يكن إلّا تهكّمًا بهم.

﴿ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ ﴾: جملةٌ قَسَميّـةٌ واقعةٌ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ تقديرُه: ....

قولُه: (أو يُجعَل ﴿يَقِينًا﴾ تأكيدًا) عطفٌ على قولِه: «ما قتلوه قتلًا يقينًا»، يعني: ﴿يقينًا﴾[1] يجوزُ أن يكونَ صفةَ مَصْدرٍ محذوف، وأن يكونَ حالاً، وعلى التقديرَيْنِ يعودُ المعنى إلى عَدَمِ تعيُّنِ القَتْلِ منهم، قال الإمام: يعني أنّهم شاكُّونَ في أنه هل قَتَلوه؟ ثُمّ أكّدَ ذلك بأنهم قَتَلوا ذلك الشخصَ الذي قَتَلوهُ لا على يقينِ أنه عيسى؛ بل حين قَتَلوهُ كانوا شاكِّينَ في أنه هل هو عيسى أم لا؟[2] ويجوزُ أن يكونَ تأكيدًا لقولِه: «ما قتلوه» فيعودُ المعنى إلى تعيُّنِ عدَمِ القَتْل. قال الإمام: أخبرَ اللهُ تعالى أنهم شاكُّونَ في أنه هل قَتَلوه يقينًا؟ ثم أخبرَ محمدًا ﷺ بأنّ اليقينَ حاصلٌ في أنّهم ما قَتَلوه[3]، وهذا الاحتمالُ أوْلى منَ الأوّلِ لقولِه: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾؛ لأنه إنّما يَصِحُّ هذا الإضرابُ إذا تقدَّمَ القَطْعُ واليقينُ بعَدَمِ القَتْل. وأمّا قولُ المصنِّف: «لم يكنْ إلا تهكُّمـا» فمعناهُ: أنّ اللهَ تعالى إذا نفَى عنهم عِلمَ إحاطةٍ؛ لزِمَ بالمفهومِ إثباتُ نوعٍ منَ العلم، فلا يستقيمُ هذا معَ قولِه: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾، إلا بأنْ يقالَ: إنّ هذا مَنْفيٌّ أيضًا بالتهكُّم، فحينَئذٍ يَتكرَّرُ انتفاءُ العِلمِ عنهم فيكونُ التكريرُ لتعليقِ قولِه: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ به.

قولُه: (قَتَلْتُ الشيءَ علمًا). قال الزجّاج: تقولُ: أنا أقتُلُ الشيءَ علمًا، أي: أعلَمُه عِلمًا[4]. **الأساس**: ومنَ المجاز: قَتلتُه علماً وخُبْرًا، ومنه: قتَلتُ الخمرةَ، أي: مزَجْتُها.

---

(١) قوله: «يعني ﴿يقينًا﴾» أثبته من (م)، ولم يرد في غيرها من الأصول.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢٩).

وإنْ من أهلِ الكتابِ أحدٌ إلّا ليؤمننَّ به. ونحوُه: ﴿ وَمَامِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الصافات: ١٦٤]، ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [مريم: ٧١]. والمعنى: وما من اليهودِ والنّصارى أحدٌ إلّا ليؤمنَّنَ قبلَ موتِه بعيسى، وبأنه عبدُ اللّـهِ ورسولُه، يعني: إذا عاينَ قبلَ أن تُزهَقَ روحُه حينَ لا ينفعُه إيمانُه؛ لانقطاعِ وقتِ التكليف. وعن شَهْرِ بنِ حَوْشَب: قالَ لِيَ الحجّاج: آيةٌ ما قرأتُها إلّا تخالجَ في نفسي شيءٌ منها، يعني هذه الآية، وقال: إني أوتى بالأسيرِ من اليهودِ والنصارى فأضربُ عنقَه، فلا يُسمَعُ منه ذلك، فقلت: إن اليهوديَّ إذا حضرَه الموتُ ضربتِ الملائكةُ دُبُرَه ووجْهَه، وقالوا: يا عدوّ اللّـهِ أتاكَ موسى نبيًّا فكذّبتَ به، فيقول: آمنتُ أنه عبدٌ نبيّ. وتقولُ للنصرانيّ: أتاكَ عيسى نبيًّا فزعمتَ أنه اللهُ أو ابنُ الله، فيؤمن أنه عبدُ اللّـهِ ورسولُه؛ حيثُ لا ينفعُه إيمانُه، قال: وكان متكئًا فاستوى جالسًا فنظر إليّ وقال: ممّن؟ قلتُ: حدّثني محمّدُ بنُ عليّ بنُ الحنفيّة. فأخذَ ينكتُ الأرْضَ بقضيبِه، ثمَّ قال: لقد أخذتَها من عَيْنٍ صافية، أو من مَعدِنِها. قال الكلْبيّ: فقلتُ له ما أردتَ إلى أن تقول: حدّثني محمّدُ بنُ عليٍّ ابنُ الحنفيّة، قال: أردتُ أن أغيظَه، يعني بزيادةِ اسم عليّ؛ لأنه مشهورٌ بابنِ الحنفيّة. وعن ابنِ عبّاس: أنه فسَّرَه كذلك، فقالَ له عِكْرِمة: فإن أتاه رجلٌ فضربَ عنقَه؟ قال: لا تخرجُ نفسُه حتى يحرِّكَ بها شفتيه، قال: وإن خرَّ من فَوْقِ بيتٍ أو احترقَ أو أكلَه سَبُع؟ قال: يتكلّمُ بها في الهواءِ ولا تخرجُ روحُه حتى يؤمنَ به. وتدلُّ عليه قراءةُ أُبيّ: (إلّا ليؤمنُنَّ به قبلَ

قولُه: (وإنْ مِن أهلِ الكتابِ أحدٌ إلا ليُؤمننَّ بهِ) أي: ليس من أهلِ الكتابِ أحدٌ يتَّصِفُ بصفةٍ ما إلا بأنْ يقالَ في حقِّه: والله ليُؤمننَّ به؛ لأنّ الجملةَ القَسَميَّةَ كالإنشائيةِ لا تقعُ صفةً إلا بالتأويل.

قولُه: (ما أردْتَ إلى أن تقولَ) أي: ما أنهى إرادتَكَ إلى قولِك، كما تقولُ: أرغبُ إلى الله، أي: أُنهي رَغْبتي إلى الله.

قولُه: (وتَدُلُّ عليه قراءةُ أُبيٍّ) على أنّ المعنى: وما منَ اليهودِ والنَّصارى أحدٌ إلا ليُؤمِننَّ

موتهم) بضمّ النونِ على معنى: وإن منهم أحدٌ إلّا سيؤمنونَ به قبلَ موتهم؛ لأن أحدًا يصلُح للجمْع. فإن قلتَ: ما فائدةُ الإخبارِ بإيمانِهم بعيسى قبلَ موتِهم؟ قلتُ: فائدتُه الوعيد، وليكونَ علمُهم بأنهم لا بدَّ لهم من الإيمانِ به عن قريبٍ عندَ المعاينة، وإنّ ذلكَ لا ينفعُهم؛ بعثًا لهم وتنبيهًا على معالجةِ الإيمانِ به في أوانِ الانتفاعِ به، وليكونَ إلزامًا للحجّة لهم وكذلكَ قولُه: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾: يشهدُ على اليهودِ بأنّهم كذّبوه، وعلى النّصارى بأنهم دعَوْه ابنَ الله.

وقيل: الضميرانِ لعيسى، بمعنى: وإن منهم أحدٌ إلّا ليؤمننّ بعيسى قبلَ موتِ عيسى، وهم أهلُ الكتابِ الذينَ يكونونَ في زمانِ نزولِه.

رُوِيَ: أنه ينزلُ من السّماءِ في آخرِ الزّمان، فلا يبقى أحدٌ من أهلِ الكتابِ إلّا يؤمنُ به حتى تكونَ الملّةُ واحدةً، وهي ملّةُ الإسلام، ويُهلكُ اللهُ في زمانِه المسيحَ الدّجّال، وتقعُ الأمنةُ حتى ترتعَ الأسودُ معَ الإبل، والنمورُ مع البقر، والذئابُ مع الغنَم، ويلعبُ الصّبيانُ بالحيّات، ويلبثُ في الأرضِ أربعينَ سنة، ثمّ يتوفّى ويصلّي عليه المسلمونَ ويدفنونَه. ويجوزُ أن يُراد أنه لا يبقى أحدٌ من جميعِ أهْلِ الكتابِ إلّا ليؤمننَّ به على أنّ اللهَ يحييهم في قبورِهم في ذلكَ الزّمان، ويُعْلِمهم نزولَه، وما أُنزِلَ له، ويؤمنونَ به حينَ لا ينفعُهم إيمانُهم. وقيل: الضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ يرجعُ إلى اللّهِ تعالى. وقيل: إلى محمّدٍ ﷺ.

به قبلَ موتِه بعيسى؛ لأنّ هذا القارئَ صَرَّحَ بأن الضميرَ في موتِه للقوم، وفائدتُه ترجيحُ هذا القولِ على القولِ الآتي.

قولُه: (**وقيل: الضميرانِ لعيسى عليه الصّلاةُ والسلام، بمعنى: وإنْ منهم أحد إلا ليُؤمننَّ بعيسى قبلَ موتِ عيسى**) أي: حينَ نزولِه. **الانتصاف**: يُبعِدُه قولُه: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ ظاهرُه التهديد[1]، فكيف يهُدَّدُ مَن آمَنَ حينَ ينفَعُ الإيمانُ؟ ويجوزُ أن لا يُرادَ التهديدُ، كما قال في حقِّ هذه الأمة: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَـٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٨٨).

[﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا * وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَقَدْ نُهُوا۟ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا * لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُو۟لَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ١٦٠- ١٦٢].

﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ فبأيِّ ظلْمٍ منهم. والمعنى: **ما حرّمنا عليهم الطيّباتِ إلّا لظلْمٍ عظيمٍ ارْتكبوه، وهو ما عَدَّدَ لهم من الكفْرِ والكبائرِ العظيمة.** ....

قولُه: (ما حَرَّمنا عليهمُ الطيِّباتِ إلا لظُلْمٍ عظيم). الحَصرُ مُستفادٌ من تقديمِ الجارِّ والمجرورِ على العامل، والتعظيمُ منَ التنكير.

قولُه: (وهُو ما عَدَّدَ لهم منَ الكُفرِ والكبائرِ العظيمة). اعلَمْ أنه قَرَّرَ أولًا أنّ الباءَ في ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]: إمّا يتعلَّقُ بمحذوف؛ أي: فعَلْنا بهم ما فعَلْنا، وإمّا مُتعلِّقٌ بـ﴿حَرَّمْنَا﴾ على أنّ قولَه: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ بدَلٌ مِن قولِه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾. قال أبو البقاء: وتكرارُ الفاءِ في البَدَلِ لطُولِ الكلام(١). فقولُه: «وهُو ما عَدَّد لهم منَ الكُفرِ والكبائر» إشارةٌ إلى أنَّ البَدَلَ هُو المختار، فيَلزَمُ أنّ كُفرَهم بمحمدٍ ﷺ وبعيسى عليه الصّلاةُ والسلامُ أيضًا موجِباتٌ لتحريمِ الطيِّبات، وقد صَرَّحَ الواحِديُّ به حيثُ قال: وصَدُّوا عن دِينِ الله وعنِ الإيمانِ بمحمدٍ ﷺ(٢)، فحَرَّمَ اللهُ عليهم عقوبةً لهم ما ذَكَرَ في قولِه تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ الآية [الأنعام: ١٤٦]، وعلى ما فَسَّرَ المصنِّفُ الصَّدَّ في هذا المقامِ لا يُفهَمُ ذلك ولا يَدفَعُه فهُو مُبهَم؛ لكنْ يَلزَمُ ذلك منَ الإبدال، والظاهرُ إنّما حَرَّمَ عليهم ذلك في شريعةِ موسى عليه الصّلاةُ والسلام يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾ [آل عمران: ٩٣]. قال المصنِّف: «وهُو رَدٌّ على اليهودِ وتكذيبٌ لهم

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٠٤).

(٢) «الوسيط» للواحدي (٢: ١٣٩).

....

حيثُ أرادوا براءةَ ساحتِهم ممّا نَعَى عليهم في قولِه تعالى: ﴿فَبِظُلۡمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ﴾ إلى قولِه: ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾، وقولِه تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ﴾ الآية [الأنعام: ١٢٦]، فإنّهم جَحَدوا ما نَطَقَ به القرآنُ مِن تحريمِ الطيِّباتِ عليهم ببغْيِهم وظُلمِهم، وقالوا: لسْنا بأوّلِ مَن حُرِّمَتْ عليه، وما هُو إلا تحريمٌ قديمٌ، فحُرِّمتْ علينا كما حُرِّمتْ على مَن قبلَنا، وغرَضُهم تكذيبُ شهادةِ الله عليهم بالبَغْي والظُّلم، فأرادَ أن يُحاجَّهم على هذا، قال: ﴿قُلۡ فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ فَٱتۡلُوهَآ﴾ [آل عمران: ٩٣]، قال: «أراد أن يُحاجَّهم بكتابِهم من أنّ تحريمَ ما حَرَّمَ عليهم حادثٌ بسببِ ظُلمِهم وبَغْيِهم لا تحريمٌ قديم»[١]. وقوله تعالى حكايةً عن عيسى عليه الصّلاةُ والسلام: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعۡضَ ٱلَّذِي حُرِّمَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [آل عمران: ٥٠]، قال المصنِّف: «وما حَرَّم اللهُ عليهم في شريعةِ موسى مِنَ الشُّحومِ والثُّروبِ ولُحومِ الإبلِ والسَّمَكِ وكلِّ ذي ظُفُر، فأحَلَّ لهم عيسى بعضَ ذلك»[٢]، وإذا تقَدَّر ذلك؛ فالوجهُ أن يكونَ متعلَّقُ ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم﴾ «فعَلْنا بهم ما فعَلْنا» لنتخلَّصَ من هذه الوَرْطة، وكذلك متعلَّقُ ﴿وَبِصَدِّهِمۡ﴾، ويكونَ قولُه: ﴿وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ مِنۡهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ عطفًا على ذلك المقدَّرِ لاقتضائِه معطوفًا عليه، وأُقيمَ ﴿لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ مقامَ المضمَرِ للإشعارِ بالعِلِّية، والمقدَّرُ من نحوِ اللَّعنةِ وضَرْبِ الذِّلةِ والمَسْكَنةِ واستحقاقِ غَضَبِ الله وما أشبَهَ ذلك ليَجمعَ لهم نَكالَ الدارَيْن، وإنّما ذَكَرَ معلولَ الوُسْطى، وهُو ﴿حَرَّمۡنَا﴾؛ لكونِه أخفَّ منَ الآخرَيْن، وأمّا الفاءُ في ﴿فَبِظُلۡمٍ﴾ فغيرُ الفاءِ في «فبِنَقْضِهِمْ»؛ لأنها فصيحة، أي: وأخذنا منهم ميثاقاً غليظاً، فما لبثوا إلا ريثما نقضوا عهدَ الله؛ فبنقضهم وكذا وكذا فعَلْنا بهم ما فَعلْنا، وهذا متّجِهٌ لأنه لمّا أتمَّ قصةَ عيسى عليه الصّلاةُ والسلامُ وفُهِمَ منها ظُلمُهم في حقِّه قال: ﴿فَبِظُلۡمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ أي: لا غَرْوَ في ذلك من هؤلاء؛ لأنّ دَيْدَنَ مَن هُو متّسِمٌ بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ وسَمْتَهم[٣]: الظُّلم، ألا تَرى كيفَ حَرَّمَ عليهم نبيُّهم

---

(١) «الكشاف» (٤: ١٨٣).

(٢) المصدر السابق (٤: ١١٤).

(٣) في (ط): «وشيمتهم».

والطيباتُ التي حُرِّمَت عليهم ما ذَكَره في قولِه: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٦]. وحُرِّمَتْ عليهم الألْبان، وكلّما أذنبوا ذنبًا صغيرًا أو كبيرًا حُرِّمَ عليهم بعضُ الطّيباتِ من المطاعمِ وغيرِها. ﴿وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾: ناسًا كثيرًا أو صدًّا كثيرًا. ﴿بِٱلْبَٰطِلِ ﴾: بالرّشوةِ التي كانوا يأخذونَها من سِفْلَتِهم في تحريفِ الكتاب. ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ ﴾ يريدُ من آمنَ منهم، كعبدِ اللّٰهِ بنِ سَلَام وأضرابِه. و﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾: الثابتونَ فيه، المتقِنونَ المستبصِرون. ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ يعني: المؤمنينَ

وكتابُهم طيِّباتِ الأطعمةِ لشُؤْمِ ظُلمِهم؟ ثُمّ كرَّرَ عطْفَ معاملتِهم معَ رسُولِ الله ﷺ منَ الصّدِّ عن دينِه وكتمانِ ذكْرِه وذكْرِ كتابِه إلى آخِرِه على ما سَبَقَ عطْفَ جُملةٍ على جملة، وبهذا يتخلَّصُ منَ القولِ بتكريرِ الفاءِ في البَدَل.

ومَنَعَ صاحبُ «الكَشْف» في قولِه تعالى: ﴿أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ﴾ [الحج: ٤] قولَ مَن قال: إنّ التي بعدَ الفاءِ بدَلٌ منَ الأُولى، وقال: إنه قولٌ فاسد؛ لأنه لا تَدخُلُ الفاءُ بينَ البدَلِ والمُبدَل منه؛ ولهذا أفسَدْنا قولَ مَن قال فيما تقدَّم: إنَّ قولَه: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ بَدَلٌ من قولِه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾ [النساء: ١٥٥] واللهُ أعلم[١].

قولُه: (﴿بِٱلْبَٰطِلِ ﴾: بالرّشوةِ التي كانوا يأخُذونَها من سِفْلَتِهم في تحريفِ الكتاب)، قال الواحِديُّ: يعني ما أخذوه منَ الرّشى في الحُكمِ وغيرِ ذلك[٢]. وقلتُ: هذا أَوْلى؛ لأنه مُطلَقٌ في كلِّ باطلٍ، وتقييدُه من غيرِ دليلٍ لا يجوزُ، على أنّ المقامَ يقتضي الإطلاقَ؛ لأنّ الاستدراكَ بقولِه: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ إلى آخِرِه يقتضي المبالغةَ والعمومَ في مقابلِه[٣].

وأيضًا، قولُه: ﴿وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ معناه: مَنَعوا الناسَ منَ الإيمانِ بمحمدٍ ﷺ، فيَدخُلُ فيه التحريفُ دخولًا أوّليًّا.

قولُه: (﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ الثابتونَ فيه). الراغب: الراسخُ في العلم: هُو الذي لا

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٣٣٠).

(٢) «الوسيط» (٢: ١٣٩).

(٣) في (ص) و(غ): «وفيما يقابله».

منهم، أو «المؤمنون» من المهاجرينَ والأنصار. وارتفعَ الراسخونَ على الابتداء، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ خبرُه. ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾: **نصبٌ على المدْح ـ لبيانِ فضْلِ الصّلاة ـ وهو بابٌ واسع**، وقد كَسَره سيبوَيْه على أمثلةٍ وشواهد، ولا يُلتفَتُ إلى ما زعموا من وقوعِه لحنًا في خطِّ المصْحَف، وربّما التفتَ إليه مَن لم ينظرْ في الكتابِ ولم يعرفْ مذاهبَ العربِ وما لهم في النّصْبِ على الاختصاصِ من الافتنان، وغَبِيَ عليه أنّ السابقينَ الأوّلينَ الذينَ مَثَلُهم في التوراةِ ومَثَلُهم في الإنجيل؛ كانوا أبعدَ همَّةً في الغَيْرةِ على الإسلام، وذبِّ المطاعنِ عنه **مِن أن يتركوا في كتابِ اللّهِ ثُلْمةً ليسدَّها مَنْ بعدَهم**، وخرقًا يَرْفوه مَن يَلحقُ بهم. وقيل: هو عطْفٌ على ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، أي: يؤمنونَ بالكتبِ

تعترِضه شُبهةٌ لتمكُّنِه في معرِفتِه وتحقُّقِه بها وكونِه منَ الذين قال فيهم: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ﴾ [الحجرات: ١٥]، فنبَّه أنّ الراسِخيـنَ في العلمِ يعرِفونَ معنى النبوّةِ ويَعتبرونَه، فحيثُما وجَدوه تَبِعوه، ولمّا اقتصَّ عنِ اليهودِ ما كان منهم وألزَمَهمُ المذَمَّةَ، بيّن أنّ الراسخينَ لم يذهَبوا مَذهَبهم[1].

قولُه: (**﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ نصبٌ على الـمَدْح... وهُو بابٌ واسع**)، أي: نصبٌ على الاختصاص. قال الزجّاج: هذا بابٌ يُسَمُّونَه بابَ المدح، وقد بَيَّنوا فيه صِحّتَه وجَودَته، فإذا قلتَ: مَرَرْتُ بزيدٍ الكريم، وأنتَ تريدُ أن تُخلِّصَ زيدًا مِن غيرِه فالخَفْضُ حتى يتميَّز، وإذا أردتَ المدحَ والثناءَ فإنْ شئتَ نصَبْتَ الكريم، وإن شئتَ رفعتَه، وأنشدوا:

لا يبعدَنْ قومي الذين هُمُ ... سُـمُّ العداةِ وآفـةُ الجُزْرِ
النـازلينَ بـكلِّ معتركٍ ... والطيِّبينَ معاقدَ الأُزرِ[2]

قولُه: (**مِن أن يَترُكوا في كتابِ الله ثُلْمةً ليسُدَّها مَن بعدَهم**) لا يريدُ أنهم وَجَدوا ثُلمةً

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٢٦)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٣٥٢.

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٣١) وذكر البيتين ونسبهما للخرنق بنت بدر. وانظر: «كتاب سيبويه» (٢: ٦٤) و«الأمالي» للقالي (٢: ١٦٠).

وبالمقيمينَ الصّلاة، وهمُ الأنبياء. وفي مصحفِ عبدِ الله: «والمقيمون»: بالواو، وهي قراءةُ مالكِ بنِ دينار والجحدريّ وعيسى الثقفيّ.

[﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ❁ وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ❁ رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمٗا ❁ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَشۡهَدُونَۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ ١٦٣ - ١٦٦]

﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾: جوابٌ لأهلِ الكتابِ عن سؤالِهم رسولَ اللّٰهِ أن يُنزلَ عليهم كتابًا من السّماء، واحتجاجٌ عليهم بأنّ شأنَه في الوحْيِ إليه كشأنِ سائرِ الأنبياءِ الذينَ سلفوا.

وقُرِئَ: (زُبورا) بضمِّ الزّاي، جمعُ زِبر وهو الكتاب.

﴿وَرُسُلٗا﴾ نَصْبٌ بمضمَرٍ في معنى ﴿أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾، وهو «أرْسَلْنا» ....

فأصلَحوها[(١)] إلا هذه، بل ما وَجَدوها أصلاً فيتْركوها؛ كما وُصِفَ مجلسُ رسُولِ الله ﷺ «لا تُثنَى فَلَتاتُه»[(٢)] أي: لا فَلَتاتَ ولا انثناء، وقال:

على لاحبٍ لا يُهتَدى بمنارِهِ[(٣)]

قولُه: (﴿وَرُسُلٗا﴾ نصبٌ بمُضمَرٍ في معنى ﴿أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ وهُو «أرسَلْنا») يعني:

---

(١) في (ط): «ثلماً فأصلحوا».

(٢) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (١: ٢٩٠) و«شعب الإيمان» (٣: ٢٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧٨٦٨) عن هند بن أبي هالة.

(٣) البيت سبق تخريجه.

....

«أوحَيْنا» لا يجوزُ أن يعملَ في «رُسُلًا»؛ لأنه تَعَدَّى بـ«إلى»، ويُمكنُ أن يقال: بالحَذْفِ والاتّصال؛ لأنّ الكلامَ في الإيحاءِ لا في الإرسال، فعلى هذا ﴿قَصَصْنَٰهُمْ﴾، و﴿لَّمْ نَقْصُصْهُمْ﴾: صِفتانِ لـ﴿رُسُلًا﴾، وعلى أن يكونَ ﴿قَصَصْنَٰهُمْ﴾ مفسِّرًا للعاملِ يَبقى ﴿رُسُلًا﴾ مطلقًا، وهُو الوجهُ، مِثلُه في قولِه تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]، قال صاحبُ «المفتاح»: رُسُلٌ وأيُّ رسُلٍ؟! ذوو عَددٍ كثيرٍ، وأولو آياتٍ ونُذُرٍ، وأهلُ أعمارٍ طِوالٍ، وأصحابُ صَبْرٍ وعَزْمٍ، وما أشبَهَ ذلك(١).

ومقامُ التسليةِ والنَّظمُ المُعجزُ يقتضيانِ ذلك، وبيانُه: أنّ قولَه تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ مؤذِنٌ بأنّ طلبَهم هذا ممّا اغتمَّ به حبيبُ الله صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه؛ ولذلك أوقعَ قولَه: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾ جوابًا لشرطٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه سِياقُ الكلام، قال: وهُو من أحاسِنِ المَحْذوف، ونحوُه قولُ الشاعر:

قالوا: خُراسانُ أقصَى ما يُرادُ بنا ... ثم القُفولُ، فقد جئنا خُراسانا(٢)

أي: إنْ صَحَّ ما قُلتُم: إنّ خُراسانَ المقصِدُ فقد جِئناه وأين لنا الخَلاص؟ ومَن ثَمَّ قَدَّر: «إنِ استكبَرْتَ ما سألوهُ فقد سألوا موسى أكبرَ من ذلك»، ثُمّ عَدَّ قبائحَهم، ونعَى عليهم غَيَّهم وعِنادَهم، ولمّا فَرَغَ من ذلك أتَى بنَوعٍ آخَرَ منَ التّسلية متضمِّنًا للاحتجاج، مخاطِبًا به حبيبَه صَلواتُ الله عليه وسَلامُه، وآثَرَ صيغةَ التعظيم تعظيمًا للوحي والمُوحَى إليه قائلًا: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ أي: لك أُسوةٌ بالأنبياءِ السالفةِ فتأسَّ بهم، ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠]؛ لأنّ شأنَ وحيِك كشأنِ وحيِهم، فبَدَأَ بذكْرِ نُوحٍ عليه الصّلاةُ والسلام؛ لأنه أوّلُ نبيٍّ قاسى الشدائدَ منَ الأُمة، وعطَفَ عليه النبيِّينَ مِن بعدِه وخَصَّ منهم إبراهيمَ إلى داوُدَ عليه السلامُ تشريفًا لهم وتعظيمًا لشأنِهم، وتَرَكَ ذِكْرَ موسَى عليه الصّلاةُ والسلامُ ليُبرزَه معَ ذكْرِهم بقولِه تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ على نمَطٍ أعمَّ منَ الأول؛ لأنّ قولَه: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ

---

(١) «مفتاح العلوم» ص ٩٣.

(٢) البيت للعباس بن الأحنف، سبق تخريجه.

و«نبّأْنا» وما أشبهَ ذلك؛ أو بها فسّره ﴿قَصَصۡنَٰهُمۡ﴾. وفي قراءةِ أُبيّ: (ورسلٌ قد قصصْناهم عليكَ من قبلُ ورسلٌ). وعن إبراهيمَ ويحيى بنِ وثّاب: أنّهما قرآ: (وكلّم الله) بالنصْب. **ومِن بِدَعِ التفاسيرِ** أنه من الكَلْم، وأنّ معناه: وجَرَّحَ اللهُ موسى بأظفارِ المِحَنِ ومخالبِ الفِتَن. ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾: **الأوجه أن ينتصبَ على المدْح**. ويجوزُ انتصابُه على التكرير. فإن قلتَ: كيفَ يكونُ للنّاسِ على اللّـهِ حجّةٌ قبلَ الرّسل **وهم مَحْجوجونَ بما نَصَبَه اللهُ من الأدلّةِ التي النظرُ فيها مُوصلٌ إلى المعرفة**، والرسلُ

مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ﴾ منَ التقسيمِ الحاضِرِ مَـزِيدًا لشرفِه واختصَاصِه بوَصْفِ التكلُّمِ دونَهم، أي: رُسُلًا فضَّلَهم واختارَهم وآتاهُمُ الآياتِ البيِّناتِ والمُعجِزاتِ الباهراتِ إلى ما لا يُحصَى، وخَصَّ موسى بالتكليم؛ ولذلك اختيرَ في ﴿رُسُلٗا﴾ أن يكونَ مطلقًا، وثَلَّثَ ذكْرَهم على أسلوبٍ يجمَعُهم في وَصْفٍ عامّ على جهةِ المَدْحِ والتعظيمِ سارٍ في غيرِهم، وهُو كونُهم مبشِّرينَ ومُنذِرين، وجعَلَهم حُجّةَ الله على خَلْقِه طرًّا لقَطْعِ مَعاذيرِهم، فيَدخُلُ في هذا القسمِ كلُّ مَن دَعَا إلى هدًى وبشَّرَ وأنذَرَ كالعلماء؛ فظَهَرَ من هذا التقديرِ طبقاتُ الداعِينَ إلى الله بأسْرِهم، فالآيةُ بدَلالةِ عبارتِها صريحةٌ في التسلية؛ لأنّ الخطابَ بقولِه: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ مُطابقٌ لقولِه: ﴿يَسۡـَٔلُكَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [النساء: ١٥٣]، وقد سَبَقَ أنّ ورودَه للتسلية، وبدَلالةِ إشارتِها مَبْنيّةٌ على الاحتجاج؛ ولذلك قال: «واحتجاجٌ عليهم بأنّ شأنَه في الوَحْي كشأنِ سائرِ الأنبياء».

قولُه: (ومِن بِدَعِ التفاسير)، وإنّما كان بِدعًا لأنّ الكلامَ على ما سَبَقَ واردٌ في شأنِ الوَحْيِ والكتابِ المُنزَل؛ فلا يَدخُلُ فيه هذا المعنى.

قولُه: (**الأوجَهُ أن يَنتصِبَ على المدح**)، يعني: في نصبِ ﴿رُسُلٗا﴾ وَجْهان؛ أحَدُهما: التكرير، وهُو أن يُعلَّقَ به ثانيًا ما لم يُعلَّقْ به أوّلًا منَ المعنى، وثانيهما: النصبُ على المدح، وأنت تعلمُ أنّ الشرطَ فيه أن يكونَ الممدوحُ مشهورًا معروفًا بصفاتِ الكمال، ويكونَ هذا الوَصْفُ المذكورُ منتهًى في بابِه، فكَمْ بينَ الاعتبارَيْن!

قولُه: (**وهم محجوجونَ بمـا نَصَبَه اللهُ منَ الأدِلّة التي النظرُ فيها موصِلٌ إلى المعرفة**).

في أنفسِهم لم يتوصّلوا إلى المعرفةِ إلّا بالنّظرِ في تلكَ الأدلّة، ولا عُرِفَ أنهم رسلُ اللّـهِ إلّا بالنظرِ فيها؟ قلتُ: الرّسلُ مُنبِّهونَ عن الغفْلة، وباعثونَ على النّظر، كما ترى علماءَ أهلِ العدْلِ والتوحيدِ، معَ تبليغِ ما حملوه من تفصيلِ أمورِ الدّين، وبيانِ أحْوالِ التكليفِ وتعليمِ الشرائع، فكانَ إرسالُهم إزاحةً للعلّة، وتتميمًا لإلزامِ الحجّة؛ لئلّا يقولوا: لولا أرسلتَ إلينا رسولًا فيوقظَنا من سِنَةِ الغفْلة، ويُنبهَنا لِـمَا وَجَبَ الانتباهُ له. وقرأ السُّلَميّ: (لكنَّ اللهَ يشهد) بالتشديد. فإن قلتَ: الاستدراكُ لا بدَّ له من مُستدرَك، فما هو في قولِه: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ﴾؟ قلتُ: لـمّا سألَ أهلُ الكتابِ إنزالَ الكتابِ من السّماء، وتعنّتوا بذلك، واحتجَّ عليهم بقولِه: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ قال: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ﴾، بمعنى: أنهم لا يشهدون، ولكن اللهَ يشهد. وقيل: لـمّا نزلَ ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾، قالوا: ما نشهدُ لكَ بهذا؛ فنزل: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ﴾. ومعنى شهادةِ اللّـهِ بما أنزلَ إليه: إثباتُه لصحّتِه بإظهارِ المعجزات، كما تثبتُ الدّعاوى بالبيّنات. وشهادةُ الملائكةِ: شهادتُهم بأنه حقٌّ وصِدْق. فإن قلتَ: بمَ يجاوبونَ لو قالوا: بمَ يُعلَمُ

الانتصاف: مذهبُهم في التحسينِ والتقبيحِ يجُرُّهم إلى إثباتِ أحكامِ الله تعالى بمجرّدِ العقلِ من غيرِ بَعْثةِ رُسُل، فيوجِبونَ ويُحرِّمونَ ويُبيحون، وممّا أوجَبوهُ النظرُ في أدلةِ التوحيدِ قبلَ الشّرع، ومَن ترَكَه ترَكَ واجبًا واستحقَّ العقابَ وقامتْ عليه الحُجّةُ، فإذا تُليَتْ عليهم هذه الآيةُ وشَهِدتْ عليهم أنّ الحُجّةَ إنّما قامتْ على الخَلْقِ بالأحكامِ الشّرعيةِ حَرّفوا النصَّ وقالوا: الرُّسُلُ تُتمِّمُ حُجَجَ الله وتُنبِّهُ على ما يوجِبُه العقلُ قبلَ بَعثتِهم، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء: ١٥]، وربّما أشكَلَ هذا الفصلُ على مَن طالَعَه مِن كلامِ الزمخشَريِّ؛ لأنّ المعرفةَ والتوحيدَ طريقُهما العقلُ لا النَّقل، لكنّ المعرفةَ متلَقّاةٌ منَ العقلِ والوجوبُ متلقًّى منَ الشّرعِ والنقلِ المَحْض(١).

قولُه: (مع تبليغ ما حُمِّلوه) حالٌ مِن فاعلِ «منبِّهون» أي: الرُّسُلُ منبِّهونَ على دليلِ العقلِ حالَ كونِهم مصاحِبينَ دليلَ النَّقل.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٩١).

أنّ الملائكةَ يشهدونَ بذلك؟ قلتُ: يجابونَ بأنه يُعلَمُ بشهادةِ الله؛ لأنه لـمّا عُلِمَ بإظهارِ المعجزاتِ أنه شاهدٌ بصحّتِه عُلِمَ أنّ الملائكةَ يشهدونَ بصحةِ ما شَهِدَ بصحّتِه؛ لأنّ شهادتَهم تَـبَعٌ لشهادتِه. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾، وما موقعُه من الجملةِ التي قبلَه؟ قلتُ: معناه: أنزلَه ملتبِسًا بعلمِه الخاصِّ الذي لا يعلمُه غيرُه،

قولُه: (معناه: أنزلَه ملتبِساً بعلمِه الخاصّ). اعلَمْ أنّ هذا المقامَ ممّا يُحتاجُ فيه إلى تدقيقِ نظرٍ لتفصيلِ الوجوهِ وامتيازِ بعضِها من بعض، فقولُه: ﴿بِعِلۡمِهِۦ﴾ إمّا أن يُجرى على المجاز، أو على الحقيقة، والجارُّ والمجرورُ على الأوّلِ حالٌ منَ المفعول، ويَحتمِلُ أمرَيْنِ في الثاني: أمّا المعنى على الوَجْهِ الأوّلِ فهُو ما ذكَره «أنزلَه ملتبِسًا بعلمِه الخاصِّ الذي لا يَعلَمُه غيرُه»، فالعلمُ على هذا مجازٌ منَ التأليفِ على نَظْمٍ وأسلوبٍ يَعجِزُ عنه كلُّ بليغ، والعلاقةُ هي النِّسبةُ التي بينَ الفاعلِ والفعل؛ لأنّ الفاعلَ المُتقِنَ الحكيمَ لا يَصدُرُ منهُ إلا الفعلُ المُحكَمُ البديع، ولا ارتيابَ في أنّ مِثلَ هذا العلمِ الخاصِّ يَصلُحُ أن يَشهدَ اللهُ تعالى بهِ على صحّةِ الدعوى؛ ولهذا كان قولُه: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾ بيانًا للشهادة؛ حيثُ قال: «وأنّ شهادتَه بصحّتِه أنه أنزلَه بالنظمِ المُعجِزِ الفائتِ للقُدرة»، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]: «أي: فأتُوا بسُورةٍ من مِثلِ القرآنِ في البيانِ الغريب، وعُلوِّ الطبقةِ في حُسنِ النظم»(١).

وعلى الوجهِ الثاني: الجارُّ والمجرورُ: إمّا حالٌ منَ الفاعل؛ فالمعنى «أنزلَه وهُو عالمٌ بأنك أهلٌ لإنزالِه إليكَ» لأنك مِن أُولي العَزْمِ لا تألو جُهدًا في تبليغِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وأنك مُبلِّغُه»، ويُمكنُ أن يقال: أنزلَه وهُو عالمٌ بأنك أهلٌ لأنْ يُنزَلَ عليكَ وأن يتحدّى بمثلِكَ لكونِكَ رجلًا أُمّيًّا لم تقرَأ الكتُبَ وما باشَرتَ العلماءَ على مِنوالِ ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ﴾ [البقرة: ٢٣] مِن مثلِ محمد، أي: ممّن هُو على حالِه من كونِه بشَرًا عربيًّا أُمّيًّا(٢)، أو منَ المفعولِ، فالمعنى «أنزلَه ملتبِسًا بما عَلِمَ منَ المصالحِ مشتملًا عليه»، فقولُه: «مشتملًا عليه»(٣) بدَلٌ

---

(١) «الكشاف» (٢: ٣٢٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) قوله: «فقوله: مشتملًا عليه» سقط من (ص).

وهو تأليفُه على نظْمٍ وأسلوبٍ يعجزُ عنه كلُّ بليغٍ وصاحبِ بيان. وموقعُه ممّا قبلَه موقعُ الجمْلةِ المفسِّرة؛ لأنه بيانٌ للشهادة، وأنّ شهادتَه بصحّتِه أنه أنزلَه بالنظْمِ المعْجِزِ الفائتِ للقدرة. وقيل: أنزلَه وهو عالمٌ بأنكَ أهْلٌ لإنزالِه إليكَ وأنكَ مُبلِغُه. وقيل: أنزلَه بما عَلِمَ من مصالحِ العبادِ مشتملًا عليه. ويحتملُ أنه أنزله وهو عالِـمٌ به، رقيبٌ عليه، حافظ له من الشياطين برَصَدٍ من الملائكة، والملائكةُ يشهدونَ بذلكَ كما قالَ في آخرِ سورة الجن، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ﴾ [الجن: ٢٨]؟ والإحاطةُ بمعنى العلم. ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ وإن لم يشهدْ غيرُه؛ لأنّ التصديقَ بالمعجزةِ هو الشهادةُ حقًّا ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩].

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدْ ضَلُّوا۟ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا * إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَظَلَمُوا۟ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا * إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ ١٦٧ - ١٦٩]

﴿كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟﴾: جمعوا بينَ الكفرِ والمعاصي، أو كانَ بعضُهم كافرينَ وبعضُهم ظالمينَ أصحابَ كبائر؛ ....

منَ الحالِ، والضميرُ المجرورُ لـ«ما». مثلُه قولُه تعالى: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾(١) [إبراهيم: ١].

قولُه: (ويَحتملُ أنه أنزَلَه وهُو عالـمٌ به) تفسيرٌ آخَر، وهُو أنه ضَمَّنَ العلمَ معنى الرقيبِ والحافظِ وجعَلَ الجارَّ والمجرورَ حالًا منَ الفاعل، وقرينةُ التضمينِ قِرانُ العِلم بشهادةِ الملائكة؛ لأنه حينَئذٍ على وِزَانِ قولِه في سُورةِ الجنّ: ﴿فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾ إلى قولِه: ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًۢا﴾ [الجن: ٢٧، ٢٨]؛ ومن ثَمّ قال: «رقيبٌ عليه برَصَدٍ منَ الملائكة، والملائكةُ يشهَدون»، وعلى هٰذينِ الوجهينِ ﴿أَنزَلَهُۥ﴾ لا يكونُ بيانًا كما في الوجهينِ السابِقين؛ بل يكونُ تكريرًا لتعلُّقِ ما بِهِ عُلِّق.

قولُه: (أو كان بعضُهم كافرينَ وبعضُهم ظالمين) يريدُ أنه مِن بابِ قولِ حَسّان:

---

(١) وموضع التمثيل: قوله: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ حيثُ ذكروا في إعرابه النصب حالاً من الفاعل أو من المفعول.

لأنه لا فرقَ بينَ الفريقَيْن في أنه لا يُغفَرُ لهما إلّا بالتوبة، ﴿وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾: لا يلطفُ بهم ....

فمَنْ يَهجُو رسُولَ الله منكمْ ويمدَحُهُ ويَنصُرُهُ سَـواءُ[1]

أي: ومَن يمدَحُه فحَذَفَ الموصُول.

قولُه: (**لأنه لا فرقَ بينَ الفريقينِ**). **الإنصاف**: عَدَلَ عنِ الظاهرِ لعقيدتِه، والآيةُ تَنبو عنه؛ لأنه جعَلَ الكُفرَ والظُّلمَ كِلَيْهما صِلةً فيَلزَمُ وقوعُ الفِعلينِ جميعًا من كلِّ واحدٍ من أفرادِه، فإذا قلتَ: الزَّيْدونَ قاموا فقد أسنَدتَ القيامَ لكلِّ واحد، وكذلك إذا عطَفتَ عليه، وقيل: لو كان المرادُ ما قال لقيل: الذين كفَروا والذين ظَلَموا كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [البقرة: ٦٢].

وقلتُ: وأمّا قضيةُ النَّظْمِ فإنّ الاستدراكَ في قولِه: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٦] مُنادٍ بأنّ الخَطبَ قد بَلَغَ الغايةَ وأنّ المُنكِرينَ قد جاوَزوا حَدَّ العِناد، ويؤيِّدُه قولُ المصنِّف: «لمّا سأل أهلُ الكتابِ إنزالَ الكتابِ منَ السماءِ وتعنَّتوا بذلك واحتجَّ عليهم بقولِه: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٣] قال: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ﴾ بمعنى أنهم لا يَشهَدونَ لكن الله يشهَد»، فدَلَّ هذا على أنّ الحُجّةَ أفحَمَتْهم، ولم يبقَ في أيديهم سوى العِنادِ ولَبْسِ طريقِ الحقِّ والصَّدِّ عن سبيل الله؛ لأنهم أهلُ الكتاب، فحينَئذٍ اتّجهَ لسائلٍ أن يقول: فما حُكمُ الله علىٰ أولٰئكَ البُعَداء؟ فقيل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدْ ضَلُّواْ ضَلَٰلًا بَعِيدًا﴾، وكرَّرَ ذلك ليُناطَ به قولُه: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ مَزيدًا لذلك النَّعي، ليُؤذِنَ بأنهم متعنِّتونَ مُكابِرونَ واضِعونَ الشيءَ في غيرِ موضعِه مُستوجِبونَ لكلِّ نَكالٍ وإهانة؛ ولذلك عَمَّ الخطابَ في قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [النساء: ١٧٠] تنبيهًا لهم على الحثِّ في النظرِ وتعريضًا بأنّ أهلَ الكتابِ ما تابَعوا الحقَّ وما التَفَتوا إلى الدليلِ ورَكِبوا متْنَ الباطلِ واللَّجاج، فإذًا لا مدخَلَ لحكايةِ أصحابِ الكبائرِ في هذا النصِّ.

---

(١) البيت لحسان بن ثابت في «ديوانه» ص ٩.

فيسلكونَ الطريقَ الـمُوصِلَ إلى جهنّم. أو لا يهديهم يومَ القيامةِ طريقًا إلّا طريقَها. ﴿يَسِيرًا﴾، أي: لا صارفَ له عنه.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلۡحَقِّ مِن رَّبِّكُمۡ فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ وَإِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا ۞ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ﴾ ١٧٠- ١٧١]

﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ - وكذلكَ ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ - انتصابُه بمضمَر؛ وذلكَ أنه لـمّا بعثَهم على الإيمانِ وعلى الانتهاءِ عن التثليثِ عُلِمَ أنه يحمِلُهم على أمرٍ فقال: ﴿خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾، أي: اقصِدوا أو ائتوا أمرًا خيرًا لكم ممّا أنتم فيه من الكفرِ

قولُه: (فيَسلُكونَ الطريقَ الموصِلَ إلى جهنّم) هذا على أنّ الهُدَى هِي الدَّلالةُ الموصِلةُ إلى البُغْية، وهِي على سبيلِ التهكُّمِ مِن بابِ قولِه:

تحيةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وَجيعُ[1]

وقولُه: (أو لا يَهديهِم يومَ القيامة) على أنّ الهدايةَ مجرَّدُ الدَّلالة.

قولُه: (لا صارفَ له عنهُ) أي: لله تعالى عن ذلك، أي: عن عَدَمِ الغُفرانِ وعنِ الهِدايةِ إلى طريقِ جهنّم.

قولُه: (أي: اقصِدوا أو ائْتوا أمرًا خيرًا لكُم). قال الزجّاج: اختلَفوا في نَصْبِ ﴿خَيۡرٗا﴾، قال الكسائيُّ: انتَصَبَ لخروجِه منَ الكلام، يقال في الكلامِ التامِّ: لَتَقُومَنَّ خيرًا لك، وانتهِ خيرًا لك، بالنصب، وفي الناقِصِ يقال: إن تَنْتهِ خيرٌ لك، بالرفع. وقال الفَرّاء: انتَصَبَ

---

(١) سبق تخريجه.

والتثليث، وهو الإيمانُ والتوحيد. ﴿لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾: غلتِ اليهودُ في حطِّ المسيحِ عن منزلته؛ حيثُ جعلتْه مولودًا لغيرِ رِشْدة، وغلتِ النّصارى في رفْعِه عن مقداره؛ حيثُ جعلوه إلهًا. ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾: وهو تنزيهُه عن الشريكِ والوَلَد. وقرأ جعفرُ بنُ محمّد: (إنما المِسِّيح) بوزنِ السِّكّيت. وقيل لعيسى: كلمةُ الله وكلمةٌ منه؛ لأنه وُجِدَ بكلمتِه وأمْرِه لا غير، من غيرِ واسطةِ أبٍ ولا نُطفة. وقيل: له روحُ اللّهِ وروحٌ منه لذلك؛ لأنه ذو روحٍ وُجِدَ من غيرِ جزءٍ من ذي روح، كالنُّطفةِ المنفصلةِ من الأبِ الحيّ، **وإنما اخترُعَ اختراعًا** من عندِ الله وقدرتِه خالصةً. ومعنى ﴿أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾: أوصلَها إليها وحصّلَها فيها. ﴿ثَلَٰثَةٌ﴾: خبرُ مبتدأٍ محذوف، فإن صحَّت الحكايةُ عنهم أنهم يقولونَ: هو جوهرٌ واحدٌ ثلاثةُ أقانيم: أقنومُ الأبِ، وأقنومُ الابنِ، وأقنومُ روحِ القدس، وأنهم يريدونَ بأقنوم الأب الذاتَ، وبأقنومِ الابن العلمَ، وبأقنومِ روحِ القدسِ الحياةَ، فتقديرُه: اللهُ ثلاثةٌ، **وإلّا فتقديرُه: الآلهةُ ثلاثة**،

بـ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ لأنه متّصلٌ بالأمرِ وهُو مِن صفتِه، ألا ترى إلى قولِك: انْتَهِ هُو خيرٌ لك، فلمّا أسقطتَ هُو اتّصلَ بما قبلَه[١]؟ قال الزجّاجُ: لم يُبيِّن الفرّاءُ ولا الكِسائيُّ أنه مِن أيِّ المنصوباتِ هُو، وقال الخليلُ وجميعُ البَصْريِّين: هذا محمولٌ على المعنى؛ لأنك إذا قلتَ: انْتَهِ خيرًا لك؛ فأنتَ تدفعُه عن أمرٍ وتُدخِلُه في غيرِه، كأنك قلت: انتهِ وائْتِ خيرًا لك أو: ادخُلْ فيما هُو خيرٌ لك[٢].

قلتُ: كلامُ المصنِّفِ مَبْنيٌّ على هذا المذهب! وقيل: التقديرُ: انتَهُوا يكنْ خيرًا لكم.

قولُه: (**اخترُعَ اختراعًا**). **الأساس**: اخترَعَ اللهُ الأشياءَ: ابتَدَعها من غيرِ سبب، كأنه لم يَجعَلِ الأمرَ سببًا في الوجود؛ ولهذا أكّدَه بقولِه: «وقُدرته خالصة»، وهِي حالٌ من قُدرتِه.

قولُه: (**وإلّا فتقديرُه: الآلهةُ ثلاثةٌ**) أي: إن لم تصحَّ الرِّوايةُ فتقديرُه: الآلهةُ ثلاثةٌ: اللهُ،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٣٤).

(٢) المصدر السابق.

والذي يدلُّ عليه القرآنُ التصريحُ منهم بأنّ اللهَ والمسيحَ ومريمَ ثلاثةُ آلهة، وأنّ المسيحَ ولدُ اللّـهِ من مريم. ألا ترى إلى قوله: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]. والمشهورُ المستفيضُ عنهم أنهم يقولونَ: في المسيح لاهوتيةٌ وناسوتيةٌ من جهةِ الأبِ والأم. ويدلُّ عليه قولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، فأثبتَ أنه ولدٌ لمريمَ اتّصلَ بها اتصالَ الأولادِ بأمهاتهم، وأنّ اتصالَه باللّـهِ عزَّ وعلا من حيثُ إنه رسولُه وإنه موجودٌ بأمرِه وابتداعِه جسدًا حيًّا من غيرِ أب، فنفى أن يتصلَ به اتّصالَ الأبناءِ بالآباء، وقولُه: ﴿سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾. وحكايةُ الله أوثقُ من حكايةِ غيرِه.

وعيسى، ورُوحُ القُدُس. تعالى اللهُ عما يقولُ الظالمونَ عُلوًّا كبيرًا، كقولِه تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، يعني: أنهم مُستوُونَ في الإلٰهيّـة، ويقالُ في العُرفِ عندَ إلحاقِ اثنينِ بواحدٍ في وَصْف: هُم ثلاثةٌ، أي: إنهما شبيهانِ له.

قولُه: (والذي يَدُلُّ عليه) يعني: حُكِيَ عنِ النَّصارى المذهبان، والذي يدُلُّ عليه القرآنُ المذهبُ الثاني.

قولُه: (ويَدُلُّ عليه قولُه) أي: على أنهم يقولونَ في المسيحِ اللاهُوتيّةَ والنّاسُوتيّة؛ رَدَّهُ الله بـ﴿إِنَّمَا﴾، فإنه منَ القَصْرِ الإفراديِّ، نَفَى بقولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ أحدَ ما أثبتَوه وهُو اللاهُوتيّة، وقَصَرَ الحُكمَ على الآخرِ وهُو النّاسُوتيّة بقولِه: ﴿ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، وقولُه: ﴿سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ﴾.

قولُه: (وحكايةُ الله أوثَقُ) متعلِّقٌ بقولِه: «والذي يَدُلُّ عليه القرآن» أي: والحالُ أنّ حكايةَ الله أوثقُ مِن حكايةِ غيرِه، أي: ما حَكَى اللهُ عنهم منَ القولِ بالذَّواتِ دونَ الأقانيم، والجُمَلُ التي توسَّطَتْ بينَ الحالِ وعاملِها معترِضة.

اعلَمْ أنّ الحكيمَ الفاضلَ يحيى بنَ عيسى بنِ جَزْلةَ صاحبَ «المنهاج في الطِّب» كان نَصْرانيًّا، وبعدَما أسلَمَ وحسُنَ إسلامُه صنَّفَ رسالةً ردًّا على النَّصارى، وقال فيها: زعَمَتِ النَّصارى أنّ اللهَ تعالى جوهرٌ واحد، ثلاثةُ أقانيم: أُقنومُ الأب، وأُقنومُ الابن، وأُقنومُ رُوحِ

ومعنى ﴿سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾: سبّحه تسبيحًا من أن يكونَ له ولد، وقرأ الحسَن: (إن يكونُ) بكسْرِ الهمزةِ ورفْعِ النّون، أي: سبحانَه ما يكونُ له ولد، على أنّ الكلامَ جملتان. ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾: بيانٌ لتنزّهِه عمّا نُسِبَ إليه، يعني أنّ كلَّ ما فيهما خلقُه ومِلْكُه، فكيفَ يكونُ بعضُ ملكِه جزأً منه؟ على أنّ الجزءَ إنما يصحُّ في الأجسام، وهو متعالٍ عن صفاتِ الأجسامِ والأعراض. ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ يكلُ إليه الخلْقُ كلُّهم أمورَهم، فهو الغنيُّ عنهم وهم الفقراءُ إليه.

[﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ ١٧٢]

القُدُس، فإنه واحدٌ في الجوهرِ مختلفٌ بالأقانيم، وقال بعضُهم: إنها أشخاصٌ وذوات، وقال بعضُهم: إنها خَواصُّ، فإنّ أقنومَ الأبِ الذاتُ، وأُقنومُ الابنِ هُو الكلمة، وهِي العِلمُ وإنها لم تزَلْ متولِّدةً منَ الأبِ لا على سبيلِ التناسُل، بل كتوليدِ ضياءِ الشمسِ عنِ الشمس، وأُقنومُ رُوحِ القُدُس هُو الحياةُ، وأنها لم تزَلْ فائضةً منَ الأبِ والابن، واختَلفوا في الاتّحاد، فقالتِ اليَعقوبيّةُ: إنّها بمعنى الممازَجة، كمُمازَجةِ النارِ بالفَحْمة، فالجمرةُ ليست نارًا خالصةً ولا فَحْمة، وهذا مُوافقٌ لقولِهم: إنّ اللهَ تعالى نَزَلَ منَ السماءِ وتجسَّدَ من رُوحِ القُدُسِ وصار إنسانًا؛ ولذلك قالوا: المسيحُ جوهرٌ من جَوْهَرَيْن، وأُقنومٌ من أقنومَيْن. وقلتُ: هذا هو القولُ باللاهوتِ والناسُوت. وقال الحكيم: فظاهرُ قولِ نُسْطورَ: أنّ الاتّحادَ على معنى المُساكَنة؛ وأنّ الكلمةَ جعلَتْه محلًّا، ولذلك قالوا: جَوْهران، أُقنُومان، إلى غيرِ ذلك منَ الأقوال، وإذا كان هذا الاختلافُ ثابتًا في فِرَقِ النصارى منقولًا عنهم يَصحُّ حينَئذٍ أن يُرادَ من قولِه: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ﴾ أي: ولا تقولوا: هُو جَوْهرٌ واحد، ثلاثةُ أقانيم، وأن يُرادَ مِن قولِه: ﴿ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] الذّواتُ الثلاث، وأن يُرادَ بقولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ وقولِه سبحانَه: ﴿أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ القولُ باللاهوتِ والناسُوت؛ وذلك أنّ اللهَ تعالى حَكَى في كلِّ مكانٍ حكايةَ فِرقةٍ من فِرَقِهم، ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٨٠].

﴿لَن يَسۡتَنكِفَ﴾: لن يأنفَ ولن يذهبَ بنفسِه عزّةً، من نكفْتُ الدّمعَ: إذا نحّيتَه عن خدِّك بأصبعِك. ﴿وَلَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾: ولا من هو أعلى منه قدرًا،

قولُه: (ولن يذهَبَ بنفسِه عِزّة) كنايةٌ عن عَدَمِ التكبُّرِ؛ لأنّ المتكبِّرَ هُو الذي يضَعُ نفْسَه فوقَ منزلتِها ويذهَبُ بها عن طَوْرِها فلا ينقادُ لأحد. الراغب: العُبوديّةُ متضمِّنةٌ للمَذَلّة إذا اعتُبِرتْ بغيرِ الله، وإذا اعتُبِرتْ بالله كانت مقرَّ الشَّرف؛ فلهذا لا استنكافَ منها، والاستكبارُ طلبُ التكبُّرِ بغيرِ استحقاق، والتكبُّرُ قد يكونُ باستحقاق؛ وذلك إذا كان طلبًا لعِزَّةِ النّفْسِ والتلطُّفِ عنِ الأعراضِ الدُّنيَويّة[1]، والفَرْقُ بينَهما: أنّ الاستنكافَ تكبُّرٌ في تَرْكِه أَنَفَةً، وليس في الاستكبارِ ذلك.

قولُه: (ولا مَن هُو أعلى مِنه قَدْرًا). قال مُحيي السُّنة: يُستدَلُّ بتفضيلِ الملائكةِ على البَشَرِ بهذه الآية؛ لأنّ اللهَ ارتَقَى من عيسى إلى الملائكةِ ولا يُرتقَى إلا إلى الأعلى؛ إذْ لا يقالُ: لا يَستنكِفُ فلانٌ مِن كذا ولا عبدُه، وإنّما يقالُ: ولا مَولاه. ولا حُجّةَ لهم فيه؛ لأنه لم يقُلْ ذلك رَفْعًا لمقامِهم على مقامِ البشَر، بل ردًّا على الذينِ يقولونَ: الملائكةُ آلهةٌ، كما رَدَّ على النصارى قولَهم: المسيحُ ابنُ الله[2]، ونحوُه عن صاحبِ «الفرائد».

وقال القاضي: الآيةُ ردٌّ على عبَدةِ المسيحِ والملائكةِ فلا يتَّجِهُ ذلك وإن سُلِّم اختصاصُها بالنَّصارى؛ لأنّ الكلامَ فيهم، فلعلّه أرادَ بالعطفِ المبالغةَ باعتبارِ التكثيرِ دونَ التكبير، كقولِك: أصبحَ الأميرُ لا يُـخالِفُه رئيسٌ ولا مرؤوس، وإن أرادَ به التكبيرَ فغايتُه تفضيلُ المُقرَّبينَ منَ الملائكة ـ وهُم الكُروبيُّونَ ـ على المسيحِ منَ الأنبياء؛ وذلك لا يَستلزِمُ فضلَ أحدِ الجنسَيْنِ على الآخَرِ مطلقًا والنزاعَ فيه[3].

وقال صاحبُ «التقريب»: المثالُ لا يُصحِّحُ به الكُلّي، لأنه إنّما يَدُلُّ لسَبْقِ العِلم بزيادةِ البحرِ على حاتم، أمّا إذا قلتَ: لا يفعَلُه زيدٌ ولا عَمْرٌو، لم يُفهَم التفضيل؛ فدِلالتُها على

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٤٠).

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٣١٥).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٨٥).

وأعظمُ منه خطرًا، وهم الملائكةُ الكَروبيُّونَ الذينَ حولَ العرْش، كجبريلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ، ومَنَ في طبقتِهم. فإن قلتَ: مِن أينَ دلَّ قولُه: ﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ على أنّ المعنى ولا مَن فَوْقه؟ قلتُ: من حيثُ إنّ عِلْمَ المعاني لا يقتضي غيرَ ذلك، ...

تفضيلِ الملائكةِ تتوقَّفُ على معرفةِ أفضليّتِهم وبالعكسِ فيَدورُ؛ ولأنّ الواوَ لا توجِبُ الترتيب، ولأنه يدُلُّ على أنّ جميعَ الملائكةِ أفضلُ لأنها جمعٌ مُعرَّفٌ فيُفيدُ العمومَ لا أنّ كلَّ واحدٍ أفضلُ وهُو المطلوب، وإنِ ادُّعِيَ أنه ذَوْقيٌّ وِجْدانيٌّ فالوِجدانيّاتُ لا يُستَدَلُّ بها على الخَصْم.

وقلتُ: الجوابُ الصَّحيحُ أن يقال: إنّ قولَه: «أنّ الكلامَ إنّما سيقَ لردِّ مذهبِ النصارى» فوجَبَ أن يقالَ لهم: لن يترَفَّعَ عيسى عنِ العُبوديّةِ ولا مَن هُو أرفعُ درجة؛ لأنّ هذا الردَّ إنما يتمَشّى معَهم ويَنتهِضُ للحُجّةِ عليهم إذا سَلَّموا أنّ الملائكةَ أفضلُ من عيسى عليه الصَّلاةُ والسلام، ودونَه خَرْطُ القَتَاد! فكيف والنصارى يَرفَعونَ درجتَه إلى الإلٰهية؟

قولُه: (**وهمُ الملائكةُ الكَروبيُّون**). قال في «الفائق»: الكَروبيُّونَ سادةُ الملائكة، منهم جِبريلُ وميكائيلُ وإسرافيل، همُ المقرَّبونَ، وكَرُبَ: إذا قَرُبَ، قال أُميةُ بنُ أبي الصَّلت:

كَروبيّةٌ منهمْ ركوعٌ وسُجَّدُ[1]

قولُه: (**إنّ علمَ المعاني لا يقتضي غيرَ ذلك**)، هذا الحصرُ ممنوعٌ، وغايتُه أنه بابُ الترقّي، وتقريرُه ما ذكَرَه الإمامُ، قال: رُوِيَ أنّ وفدَ نَجْرانَ، وساقَ القصّةَ بتمامِها[2] كما في الكتاب، وقال: معناه: أنكم إنِ استَنْكفتُم عن أن يكونَ عيسى عبدَ الله، وتَزعُمونَ أنه ابنُ الله أو كما قالوا؛ بسببِ أنه كان يُخبِرُ عنِ المُغيَّباتِ ويأتي بخَوارقِ العاداتِ مِن إحياءِ الموتَى؛ فإنّ اطّلاعَ الملائكةِ على المغيَّباتِ أكثر، وقُدرتَهم على التصرُّفِ في هذا العالَمِ أشَدُّ؛ وكيف لا وجِبريلُ عليه الصّلاةُ والسلامُ قَلَعَ مدائنَ لوطٍ بريشةٍ واحدةٍ من جِناحِه[3]؟ وأيضًا، إنكم

---

(١) «ديوان أمية بن أبي الصلت» ص٣٧٠.

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (١١: ٩٣). وقصة وفد نجران أخرجها الحاكم في «المستدرك» (٤١٥٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥: ٣٨٢) عن جابر رضي الله عنه.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١١: ٩٣).

....

إنّما تتَّخِذونَ عيسى ربًّا وإلٰـهًا؛ لأنه وُجِدَ بغيرِ أب، فالملائكةُ أَوْلى لأنهم وُجِدوا بغيرِ أبٍ وأُمّ، وإذا كانوا معَ هذا لا يَستنكِفونَ فالمسيحُ أَوْلى.

وقلتُ: والذي يقتضيه النَّظمُ[١] أن يكونَ الأسلوبُ مِن بابِ التتميمِ والمبالغةِ لا الترقِّي؛ وذلك أنّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ إثباتٌ للتوحيدِ على القَصْر، وتقريرٌ لصفةِ الفَرْدانيةِ على الوَجْهِ الأبلغ؛ لأنّ المعنى: ما اللهُ إلا واحدٌ فَرْدٌ في الإلٰهيةِ لا شريكَ لهُ فيها، ولا يصحُّ أن يُسمَّى غيرُه إلٰـهًا، وأن قولَه: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ إثباتٌ لصفةِ المالِكيّةِ والخالِقيّةِ على الاختصاصِ أيضًا؛ وذلك بتقديمِ الظَّرفِ على المبتدأ، وفيه أنّ ما سِواهُ مملوكُهُ تحتَ تصرُّفِه وتدبيرِه ومِن جُملتِه المسيحُ والملائكةُ وكلُّ ما عُبِدَ من دونِ الله، وأنّ قولَه: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا﴾ إثباتٌ لكمالِ قُدرتِه على الاختصاصِ أيضًا، وبيانٌ أنّ غيرَه غيرُ مستَقِلٍّ بنفسِه وأنّ أمورَه موكولةٌ إليه لا إلى غيرِه، ثُمّ إنه تعالى لمّا قَـرَّرَ الفَرْدانيّةَ والمالِكيّةَ والقُدرةَ التامّةَ، كلُّ ذلك على الاختصاص ـ أتْبَعَه قولَه: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدٗا لِّلَّهِ﴾ إلى آخِرِ الآيات؛ بيانًا وتذييلًا وتقريرًا لاستحقاقِه العُبوديّةَ وإنكارِ أنّ أحدًا يَستنكفُ ويَستكبِرُ عن عبادتِه، المعنى: لا يَستقيمُ بعدَ هذا التقريرِ أنْ يُتَصوَّرَ أنّ أحدًا يَستكبِرُ على الله ويَستنكِفُ عن عبُوديّتِه: لا الذي تتَّخِذونَه أنتم أيُّها النَّصارى إلٰـهًا لكمالٍ فيه، ولا منِ اتَّخَذَه غيرُكم منَ الملائكةِ لقُربِهم منَ الله. وإنما قُلنا: لكمالٍ فيه؛ لأنّ في تصريحِ ذكْرِ المسيحِ بعدَ سَبْقِ ذكْرِه مِن قولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٞ مِّنْهُ﴾ إشعارًا بالعِلِّية. وأيضًا، قد تقرَّرَ أنّ المعرَّفَ إذا أُعيدَ كان الثاني عينَ الأول؛ وإذا كان كذلك يَحصُلُ بينَ تخصيصِ ذكْرِ الرُّوحِ وبينَ ذكْرِ المقرَّبِ فَرْقٌ، وهذا هو الجوابُ عن قولِه الآتي: «ويَدُلُّ عليه دَلالةٌ ظاهرةٌ بيِّنَةٌ تخصيصُ المُقرَّبين»، وبهذا البيانِ ظهَرَ أنّ ذكْرَ الملائكةِ المُقَرَّبينَ للاستطرادِ ـ كما قال مُحيي السُّنّة[٢] ـ لم يُقَلْ رَفْعًا لمقامِهم على مقامِ البَشَر؛ بل رَدًّا على الذينَ يقولونَ: الملائكةُ آلهة، كما رَدَّ على

---

(١) قوله: «النظم» سقط من (غ).

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٣١٥).

وذلكَ أنّ الكلامَ إنما سِيقَ لردِّ مذْهبِ النّصارى وغلوِّهم في رفْعِ المسيحِ عن منزلةِ العبودية، فوجبَ أن يُقالَ لهم: لن يترفَّعَ عيسى عن العبوديّةِ ولا مَن هو أرفعُ منه درجةً، كأنه قيل: لن يستنكفَ الملائكةُ المقرّبونَ من العبودية، فكيفَ بالمسيح؟ ويدلُّ عليه دلالةً ظاهرةً بيّنةً تخصيصُ المقرّبين؛ لكونهم أرفعَ الملائكةِ درجةً وأعلاهم منزلةً. ومثالُه قولُ القائل:

وما مِثْلُهُ ممّن يُجاودُ حاتمٌ ... ولا البحْرُ ذو الأمْواجِ يَلْتَجُّ زاخِرُهْ

لا شبهةَ في أنه قَصَدَ بالبحرِ ذي الأمواجِ ما هو فوقَ حاتمٍ في الجود، ومن كانَ له ذوقٌ فليذُقْ معَ هذه الآيةِ قولَه: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠]

النَّصارى، وتَبيَّن بقولِه: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ الآية، أنّ الكلامَ في العبُوديّةِ ونَفْيِ الاستنكافِ لا الأفضليّة؛ لكونِه تذييلًا للكلامِ السابق.

قولُه: (وما مِثْلُهُ ممّن يُجاوِد) البيت(١)، أي: وما مِثْلُه حاتمٌ مما يُجاوِدُ، وقيل: الصوابُ: وما مِثْلُه ممّن يُجاوِدُهُ حاتمٌ، أي: لا يَقدِرُ حاتمٌ على مُجاودةِ مثلِ الممدوح، وجاوَدْتُ الرجلَ، منَ الجُود، مثل: ماجَدْتُه من المَجْد، التَجَّ البحرُ: ارتفَع.

قولُه: (فلْيَذُقْ معَ هذه الآيةِ) أي: لِيُجَرِّبِ الفِكرَ ليَعلمَ أنّ الفَرْقَ بينَهما في معنى الأفضلية. أمّا الموازنةُ بينَ الاثنينِ فهي أنّ قولَه: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠] كلامٌ واردٌ في انتفاءِ الرِّضا عنِ الفريقينِ على المبالغة؛ نفَى الرِّضا أوّلًا عمّن هُو أبعدُ في الرِّضا وهمُ اليهود، ثُمّ عمَّن هُو أقربُ إليه وهمُ النَّصارى، على معنى: لا يرضَى عنك مَن هُو أقربُ إلى الرِّضا وهُمُ النَّصارى، فكيفَ بمن هُو أبعدُ منه؟ لقولِه تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ الآية [المائدة: ٨٢]. فالمعنى على زَعْمِه: لن يَستنكِفَ الملائكةُ المُقَرَّبونَ معَ جَلالتِهم وقُربِ منزلَتِهم مِن أن يكونوا عَبِيدًا لله، فكيف بالمسيحِ الذي هُو دونَهم؟ وقلتُ: قد مَرَّ أنه مِن بابِ التتميمِ لا الترقِّي.

---

(١) ذكره أبو حيان في «البحر المحيط» (٤: ١٤٦) من غير عزوٍ لأحد.

حتى يعترفَ بالفرْقِ البيّن. وقرأ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنه: (عُبَيْدًا لله) على التصغير.

ورُوِيَ: أنّ وفْدَ نجرانَ قالوا لرسولِ اللّـهِ ﷺ: لِمَ تعيبُ صاحبَنا؟ قال: «ومن صاحبكم» قالوا: عيسى، قال: وأيَّ شيءٍ أقول؟ قالوا: تقولُ: إنه عبدُ اللّـهِ ورسولُه، قال: «إنه ليس بعارٍ أن يكونَ عبدًا لله»، قالوا: بلى؛ فنزلت. أي: لا يستنكفُ عيسى من ذلكَ فلا تستنكفوا له منه، فلو كانَ موضعَ استنكافٍ لكانَ هو أولى بأن يستنكف؛ لأنّ العارَ ألصقُ به. فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾؟ قلتُ: لا يخلو إمّا أن يُعطَفَ على ﴿ٱلْمَسِيحُ﴾ أو على اسمِ ﴿يَكُونَ﴾، أو على المستتِرِ في ﴿عَبْدًا﴾؛ لِما فيه من معنى الوصفِ لدلالتِه على معنى العبادة، كقولِك: مررتُ برجلٍ عبدٍ أبوه، فالعطفُ على ﴿ٱلْمَسِيحُ﴾ هو الظاهر؛ لأداءِ غيرِه إلى ما فيه بعضُ انحرافٍ عن الغَرَض، وهو أنّ المسيحَ لا يأنفُ أن يكونَ هو ولا مَن فَوْقَه موصوفينَ بالعبودية، أو أن يعبدَ اللهَ هو ومَن فَوْقه. فإن قلتَ: قد جُعِلَتِ الملائكةُ وهم جماعةٌ «عبدًا» لله في هذا العطفِ فما وجهُه؟ قلتُ: فيه وجهان: أحدهما: أن يُرادَ ولا كلُّ واحدٍ من الملائكة، أو ولا الملائكة المقرّبون أن يكونوا عبادًا لله، فحُذِفَ ذلكَ لدلالةِ ﴿عَبْدًا لِّلَّهِ﴾ عليه إيجازًا، وأمّا اذا عطفتَهم على الضميرِ في ﴿عَبْدًا﴾ فقد طاحَ هذا السؤال............

قولُه: (فلا تَستنكِفوا لهُ) أي: لعيسى عليه الصّلاةُ والسلام.

قولُه: (منه) أي: من أن يكونَ عَبْدًا.

قولُه: (لا يأنَفُ أن يكونَ هُو ولا مَن فوقَه) هذا على أن يكونَ عطفًا على اسمِ ﴿يَكُونَ﴾، وإنّما كان مُنحرِفًا لأنّ إسنادَ عَدَمِ الاستنكافِ حينَئذٍ منه لا منَ الملائكة، والذي سِيقَ له الكلامُ عَدَمُ استنكافِ الملائكةِ أيضًا، قال صاحبُ «التقريب»: وجودُ «لا» في المعطوفِ يَستدعي العطفَ على المسيح؛ لأنه المنفيُّ أولًا.

قولُه: (طاح) أي: سَقَطَ هذا السؤالُ؛ لأنّ ﴿عَبْدًا﴾ يدُلُّ على معنى العبادة، كأنه قيل: أن تَعبُدَ الله؛ لأن فعلَ الجماعةِ يوجَدُ متقدِّمًا عليها.

قُرِئَ: (فسَنَحشُرُهم) بضمِّ الشينِ وكسرِها وبالنون.

[﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْتَنكَفُوا۟ وَٱسْتَكْبَرُوا۟ فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا * يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا * فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾ ١٧٣ - ١٧٥]

فإن قلتَ: التفصيلُ غيرُ مطابقٍ للمفصَّل؛ لأنه اشتملَ على الفريقين، والمفصَّلُ على فريقٍ واحد؟ قلتُ: هو مِثلُ قولِك: جَمَعَ الإمامُ الخوارج، فمن لم يَخرجْ عليه كسَاه وحَمَلَه، ومن خَرَجَ عليه نكَّلَ به. وصحةُ ذلكَ لوجهين: أحدهما: أن يُحذَفَ ذِكرُ أحدِ الفريقين؛ لدلالةِ التفصيلِ عليه، ولأنّ ذكرَ أحدِهما يدلُّ على ذكرِ الثاني، كما حُذِفَ أحدُهما في التفصيلِ في قولِه عَقيبَ هذا: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ﴾. والثاني: وهو أنّ الإحسانَ إلى غيرِهم مما يغمُّهم، فكانَ داخلًا في جملةِ التنكيلِ بهم، فكأنه قيل: ومن يستنكفْ عن عبادتِه ويستكبرْ فسيعذَّبُ بالحسْرةِ إذا رأى أجورَ العاملين. وبما يصيبُه من عذابِ الله. البرهانُ والنورُ المبين: القرآن، أو أرادَ بالبرهانِ: دينَ الحقّ، أو رسولَ الله ﷺ، وبالنور المبين: ما يبيّنُه ويصدّقُه من الكتابِ المعجز. ﴿فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾: في ثوابِ مستحَقٍّ وتفضّل. ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ﴾: إلى عبادته ﴿صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾: وهو طريقُ الإسلام، والمعنى: توفيقُهم وتثبيتُهم.

قولُه: (فسَنَحشُرُهم) القراءتانِ شاذّتان، والمشهورُ بالياءِ وضمِّ الشِّين.

قولُه: (والثاني، وهُو أنّ الإحسانَ) حاصِلُه أنّ قولَه: ﴿فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ وَعيدٌ للمُستنكِفينَ بالعذاب، وقولُه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ﴾ تفصيلٌ للعذاب، فصَّلَه بنوعَي العذاب؛ أحَدُهما: النَّكالُ، وثانيهما: عذابُ الحَسْرةِ وشَماتةِ الأعداء، وحاصلُ الجوابَيْن أنّ قولَه: ﴿فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ منَ اللَّفّ، إمّا على الحَذْف، أو على التضمين.

[﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهَا وَلَدٞۚ فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَۚ وَإِن كَانُوٓاْ إِخۡوَةٗ رِّجَالٗا وَنِسَآءٗ فَلِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾ ١٧٦]

رُوِيَ: **أنه آخِرُ ما نزلَ من الأحْكام**. كانَ رسولُ اللّٰـهِ ﷺ في طريقِ مكّةَ عامَ حجّةِ الوداع فأتاه جابرُ بنُ عبدِ الله فقال: إنّ لي أختًا فكم آخذُ من ميراثِها إن ماتت؟ وقيل: كان مريضًا، فعادَه رسولُ اللّٰـهِ ﷺ فقال: إني كلالة، فكيفَ أصنعُ في مالي؟ فنزلت. ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾: ارتفعَ ﴿ٱمۡرُؤٌاْ﴾ بمضمَرٍ يفسِّره الظاهر، ومحلُّ ﴿لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ﴾ الرفعُ على الصِّفة، **لا النصبُ على الحال**، أي: إن هلكَ امرُؤٌ غيرُ ذي ولد، **والمرادُ بالولد**

قولُه: (**رُوِي أنه آخِرُ ما نَزَلَ منَ الأحكام**) رَوينا عنِ البخاريِّ ومسلمٍ والتِّرمذي، عنِ البراءِ قال: آخِرُ آيةٍ نَزَلَتْ آيةُ الكَلالة، وآخِرُ سُورةٍ نزلت سورةُ براءة[١].

وأمّا حديثُ جابرٍ فرواهُ الشيخانِ وغيرُهما، قال: مَرِضتُ فأتاني رسُولُ الله ﷺ يَعُودُني وأبو بكرٍ رَضِيَ اللهُ عنه وهما ماشيانِ، وفي رواية: وعندي سبعُ أخَوات، فأفَقْتُ، فقلتُ: يا رسُولَ الله، ألا أوصي لأخَواتي بالثُّلُثَيْنِ؟ قال: «أحسِنْ»، قلت: بالشَّطر؟ قال: «أحسِنْ»، ثُمّ خَرَج، وقال: «يا جابر، قد أُنزِلَ فبيَّنَ الذي لأخَواتِك فجَعَلَ لهُنَّ الثُّلُثَيْن»، وكان جابرٌ يقول: أُنزِلَتْ فيّ هذه الآية[٢].

قولُه: (**لا النصب على الحال**)؛ لأنّ ذا الحالِ نكِرةٌ غيرُ موصُوفة، فإنّ ﴿هَلَكَ﴾ مفسِّرٌ للفعلِ المحذوفِ لا صفة.

قولُه: (**والمرادُ بالوَلَدِ الابنُ**) إلى آخِره، قيل: الأَوْلى أن يُجرَى الوَلَدُ على عمومِه ليشمَلَ الابنَ والبنت؛ فإنّ الأُختَ معَ وجودِ البنتِ الواحدةِ ترِثُ بالعُصُوبة لا لخصُوصيّةِ كونِ

---

(١) أخرجه البخاريّ (٤٣٦٤) ومسلم (١٦١٨) والترمذيّ (٣٠٤١) عن البراء بن عازب رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاريّ (٦٧٤٣) ومسلم (١٦١٦) عن جابر رضي الله عنه.

الابنُ وهو اسمٌ مشترَكٌ يجوزُ إيقاعُه على الذكَرِ وعلى الأنثى؛ لأنّ الابنَ يُسقِطُ الأختَ ولا تُسقطُها البنتُ إلّا في مذْهبِ ابنِ عبّاس، **وبالأختِ التي هي لأبٍ وأمٍّ أو لأب دونَ التي لأم**؛ لأنّ اللهَ تعالى فرَضَ لها النصْف، وجعلَ أخاها عَصَبةً وقال: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١٠]، وأمّا الأختُ للأمِّ فلها السّدسُ في آيةِ المواريث مسوًّى بينَها وبينَ أخيها. ﴿وَهُوَ يَرِثُهَآ﴾: وأخوها يرثُها إن قُدِّرَ الأمرُ على العكْسِ من موتِها وبقائه بعدَها. ﴿إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ﴾، أي: ابن؛ لأنّ الابنَ يُسقِطَ الأخَ دونَ البنت. فإن قلتَ: الابنُ لا يُسقِطُ الأخَ وحدَه، فإنّ الأبَ نظيرُه في الإسقاط، فلِمَ اقتصرَ على نفْيِ الولد؟ قلتُ: بُيِّنَ حكمُ انتفاءِ الولد، ووُكِلَ حكمُ انتفاءِ الوالدِ إلى بيانِ السنّة،

النصيبِ نصفًا، ويُوضِّحُ ذلك قولُه تعالى: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾، فإنّ الثُّلثَينِ إنّما يجوزانِ بشَرطِ عَدَمِ الوَلَدِ لا بشَرطِ عَدَمِ الابنِ فقط، والحاصلُ أنه تعالى فَرَضَ للأُختِ النصفَ عندَ عَدَمِ الوَلَد، وهُو مطَّرِدٌ لا إشكَالَ في منطوقِه، وأمّا إذا انتفَى قيدُ عَدَمِ الوَلَدِ فالحُكمُ أيضًا ظاهِرٌ؛ لأنه إن كان لهُ ابنٌ وبنتٌ فليس للأختِ شيءٌ، وإن كان له بنتانِ فليس لها النصفُ، وكذا إن كان لهُ بنت؛ لأنها حينَئذٍ تَرِثُ بالعُصُوبةِ كما قرَّرنا.

قولُه: (**وبالأختِ التي هِي لأبٍ وأُمٍّ أو لأبٍ دونَ التي لأُم**) عطفٌ على قولِه: «بالوَلَدِ الابنُ» يريدُ أنّ قولَه: ﴿وَلَهُۥٓ أُخْتٌ﴾ وإن كانَ مطلقًا لكنه مُقيَّد. قال الإمام: في الآية تقييداتٌ ثلاثة؛ أحَدُها: أنّ ظاهِرَها يقتضي أنّ الأُختَ تأخُذُ النِّصفَ عندَ عَدَمِ الوَلَد، فأمّا عندَ وجودِ الوَلَد فلا، وليس كذلك؛ بل شَرْطُ كونِ الأُختِ بحيثُ تأخُذُ النصفَ أن لا يكونَ للميِّتِ ابن، فإنْ كان له بنت؛ فالأُختُ تأخُذُ النصفَ أيضًا، وثانيها: أنّ ظاهِرَها يقتضي أنه إذا لم يكنْ للميِّتِ ولدٌ فإنّ للأُختِ أنْ تأخُذَ النصف، وليس كذلك؛ بل الشَّرطُ أن لا يكونَ للميِّتِ ولدٌ ووالد، فإنّ الأُختَ لا تَرِثُ معَ الوالدِ بالإجماع، وثالثُها: أنّ قولَه: ﴿وَلَهُۥٓ أُخْتٌ﴾ يقتضي إطلاقَها، وليس كذلك؛ بل الشَّرطُ أن لا تكونَ الأُختُ منَ الأمِّ والأخُ منَ الأُم؛ لأنّ اللهَ تعالى قد بيَّنَ حُكمَ كلِّ واحدٍ منهما[1].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٩٥).

وهو قولُه ﷺ: «ألحِقوا الفرائضَ بأهلها، فما بقيَ فلِأَوْلى عَصَبةٍ ذَكَر» والأبُ أولى من الأخ، وليسا بأوّلِ حُكْمين بُيِّنَ أحدُهما بالكتابِ والآخَرُ بالسنّة، ويجوزُ أن يدلَّ حكمُ انتفاءِ الولدِ على حكمِ انتفاءِ الوالد؛ لأنّ الولدَ أقربُ إلى الميّتِ من الوالد، **فإذا وَرِثَ الأخُ عندَ انتفاءِ الأقربِ فأَوْلى أن يَرِثَ عندَ انتفاءِ الأبعد**؛ ولأنّ الكَلالةَ تتناولُ انتفاءَ الوالدِ والولدِ جميعًا، فكانَ ذكْرُ انتفاءِ أحدِهما دالًّا على انتفاءِ الآخر. فإن قلتَ: إلى من يَرجعُ ضميرُ التثنيةِ والجمعِ في قولِه: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾، ﴿وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً﴾؟ قلتُ: أصلُه: فإن كانَ من يرثُ بالأخوّةِ اثنتين، وإن كانَ من يرثُ بالأخوّة ذكورًا وإناثًا، وإنما قيل: ﴿فَإِن كَانَتَا﴾ و«إن كانوا»، كما قيل: من كانت أمّك، فكما أُنِّثَ ضميرُ «من» لمكانِ تأنيثِ الخبر، كذلكَ ثُنِّيَ وجُمِعَ ضميرُ مَن يرثُ في ﴿كَانَتَا﴾ و﴿كَانُوٓا۟﴾؛ لمكانِ تثنيةِ الخبرِ وجمعِه. والمرادُ بالإخوة: الإخوةُ والأخوات؛ **تغليبًا** لحكمِ الذّكورة.

قولُه: (**فإذا وَرِثَ الأخُ عندَ انتفاءِ الأقربِ فأَوْلى أن يَرِثَ عندَ انتفاءِ الأبعَد**)، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظر، ووَجهُ النَّظَرِ أنّ طريقةَ الأولَويّة إنّما تَحسُنُ في الإثباتِ هنا، كما تقول: إذا وَرِثَ عندَ وجودِ الابنِ فلأنْ يَرِثَ عندَ وجودِ الأبِ أَوْلى؛ لأنه أبعدُ عنِ الابن، وأمّا في النّفْيِ فلا؛ لأنّ الحُكمَ كما ثَبَتَ بانتفاءِ الصارِفِ القويِّ لا يَلزَمُ أن يَثبُتَ بانتفاءِ الضَّعيف. وقلتُ: يمكنُ أن يقالَ: إنّ أصلَ الكلام: يَستَفْتُونَك في الكلالةِ قُلِ اللهُ يُفتيكم فيها إنِ امرُؤٌ هَلَكَ يُورَثُ كَلالةً، كما في قولِه تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ [النساء: ١٢]، ولا يخفَى أنّ الكلالةَ هُو: مَن لا يُخلِّفُ أحدَ عَمُودَيِ النَّسَب ـ أعني الوالدَ والوَلَد ـ فخَصَّ الولدَ بالذِّكرِ دَلالةً على أنه الأَوْلى في هذا المعنى منَ الأبِ ومراعاةُ جانبِه أحرَى[١].

قولُه: (**تغليبًا**) هُو مفعولٌ له؛ لأنّ قولَه: والمرادُ في معنى قولِك: أراد بالإخوة؛ فهو فعلٌ لفاعلِ الفعلِ المعلَّل، فحَذَفَ اللام، ويجوزُ أن يكونَ مفعولًا مطلقًا، أي: غَلَّبَ حُكمَ الذكورةِ تغليبًا.

---

(١) من قوله: «وقلت: يمكن أن يقال:» إلى هنا سقط من (م).

﴿أَن تَضِلُّواْ﴾ مفعولٌ له، ومعناه: كراهةَ أن تضلّوا.

قولُه: (ومعناه كراهةَ أن تَضِلُّوا)، قال الإمام: قال البَصْرِيُّون: المضافُ محذوف. أي: يُبيِّنُ اللهُ لكم كراهةَ أن تَضِلُّوا، كقولِه تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. وقال الكوفيّونَ: حرفُ النفي محذوفٌ؛ أي: يُبيِّنُ اللهُ لكم لئلا تَضِلُّوا، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١] أي: لئلا تزولا[١]. وقال الزجّاج: إن «لا» تُضمَرُ؛ لأنَّ حذفَ حرفِ النّفْي لا يجوزُ ولكنْ يرادُ للتوكيد، ويَجوزُ حذفُ المضاف، وهُو كثير[٢]. وقال الجُرجَانيُّ صاحبُ «النَّظْم»: يُبيِّنُ اللهُ لكم الضَّلالةَ لتَعلَموا أنها ضَلالةٌ فتجتَنبوها[٣].

الراغب: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ أي: لترجِعوا إلى كتابِه إذا جَهِلتُم فتعلَموا منه، أي: يُبيِّنُ اللهُ لكم ضَلالَكمُ الذي مِن شأنِكم أن تُنجِزوه[٤] إذا تُرِكتُم وشأنَكم، ومَن تَبيَّنَ له الضَّلالةُ تَبيَّنَ له الحقُّ؛ فإنّ معرفةَ أحدِهما مضمَّنٌ لمعرفةِ الآخَر، ولا يَتِمُّ من دونِه، وقد قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾[٥]، بل هذا أبلغُ مِن قولِهم: يُبيِّنُ اللهُ لكم أنْ لا تَضلُّوا؛ لأنّ في معرفةِ الشرِّ معرفةَ الخير، وليس في معرفةِ الخيرِ المعرفتانِ جميعًا، فالإنسانُ إذا تُرِكَ عن المَزاجِر والنَّواهي ولم يؤخَذْ بمقتضَى العقل صارَ بالطبع بهيمةً.

وقلتُ: النَّظمُ معَ صاحبِ النظم؛ لأنّ هذه الخاتمةَ ناظرةٌ إلى الفاتحة، وهي قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١]، فإنّ براعةَ الاستهلالِ دَلَّتْ إجمالًا على أنهم كانوا على أمورٍ يجبُ اجتنابُها وضلالةٍ ينبغي أن يُتّقَى منها؛ ومِن ثَمّ فُصِّلَتْ أولًا بقولِه: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾ [النساء: ٢]؛ قال المصنِّف: «كانوا مُستَغْنِينَ عن أموالِ اليتامى بما رَزَقَهم اللهُ تعالى ومعَ ذلك يَطمَعونَ فيها»، وثانيًا: بقولِه: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]؛

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٩٦).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٣٧).

(٣) انظر: «مفاتيح الغيب» (١١: ٩٦) ذكر فيه كلام الجرجاني صاحب «النظم».

(٤) في (ط): «تتجرّوه».

(٥) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٤٤).

عن النبيّ ﷺ: «مَن قرأ سورةَ النّساءِ فكأنما تصدّقَ على كلِّ مؤمنٍ ومؤمنةٍ ورثَ ميراثًا، وأُعطِيَ من الأجرِ كمن اشترى محرَّرًا، وبُرِّئَ من الشرْك، وكانَ في مشيئةِ اللّهِ من الذينَ يُتجاوزُ عنهم».

قال: «في الآيةِ دليلٌ على ضِيقِ المسلَكِ ووجوبِ الاحتياط»، وثالثًا: بقولِه: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾ [النساء: ٥]؛ قال: «هُو أمرٌ لكلِّ أحدٍ ألّا يُخرِجَ مالَه إلى أحدٍ منَ السُّفَهاء»، ورابعًا: بقولِه: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ [النساء: ٧]؛ قال: «كان أهلُ الجاهليةِ لا يُوَرِّثونَ النساءَ والأطفالَ ويقولون: لا يَرِثُ إلا مَن طاعَنَ بالرِّماح»[1]، وخامسًا: بقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [النساء: ١٠]، وسادسًا: بقولِه: ﴿وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ﴾ [النساء: ١٥]، وسابعًا: بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩] الآيات؛ قال: «كانوا يَبْلُونَ النساءَ بضروبٍ منَ البلايا ويَظلِمونَهُنَّ بأنواعٍ منَ الظُّلم...» إلى آخِره، وثامنًا: بقولِه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ الآية [النساء: ٢٣]، وتاسعًا: بقولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [النساء: ٢٩]، وعاشرًا: بقولِه: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢] ... وهَلُمَّ جرًّا إلى هذه الغاية؛ ومِن ثَمّ رَجَعَ عَوْدًا إلى بَدْءٍ من حديثِ الميراثِ بقولِه تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾، فظَهَرَ أنّ التقدير: يُبيِّنُ اللهُ ضلالَكم لئلا تَضِلُّوا؛ فالعلّةُ محذوفةٌ والمفعولُ مذكورٌ على خلافِ تقديرِ الجمهور، واللهُ أعلم.

تمّت السورة بحمد الله

* * *

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٩: ٥٠٢)، و«تفسير السمعاني» (١: ٣٩٩)، و«الكشاف» (٤: ٤٤٨).

سورةُ المائدة

مدنية، وهي مئةٌ وثلاثٌ وعشرون آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ ١].

يُقال: وَفَى بالعَهد، وأَوْفى به، ومنه: ﴿وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٧٧]. والعَقْدُ: العَهْدُ المُوثَق، شُبِّه بعَقْد الحَبْلِ ونحوِه. قال الحُطيئة:

قومٌ إذا عَقَـدُوا عَقْـدًا لجـارِهمُ ... شَدُّوا العِنَاجَ وشَدُّوا فوقَه الكَرَبا

سورةُ المائدة

مئةٌ وثلاثٌ وعشرونَ آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (قومٌ إذا عَقَدوا عَقْداً) البيت[١]، العِناجُ في الدَّلْوِ العظيمة: حَبْلٌ أو بِطانٌ يُشَدُّ في أسفلِها، ثُمّ يُشدُّ بالعَرَاقِي فيكونُ عَوْناً لها وللأَوْذام، فإذا[٢] انقَطَعت الأوذامُ أمسَكَها العناجُ، فإذا كانتِ الدَّلوُ خفيفةً فعناجُها خَيْطٌ يُشَدُّ في إحدى آذانِها إلىٰ العُرقُوة، والكَرَبُ:

(١) البيت للحطيئة في «ديوانه»، ص ١٦.

(٢) قوله: «فإذا» سقط من(ص).

وهي عقودُ الله التي عَقَدَها على عباده وأَلزَمَها إيّاهم من مَواجبِ التَّكليفِ. وقيل: هي ما يَعقِدُون بينهم من عُقود الأماناتِ ويَتحالفون عليه ويَتماسَحون مِنَ المُبايعاتِ ونحوِها، والظاهرُ أنها عُقودُ الله عليهم في دِيْنه من تحليلِ حلالِه، وتحريمِ حرامِه، وأنه كلامٌ قُدِّم مُجمَلًا، ثم عُقِّب بالتَّفصيلِ وهو قوله: ﴿أُحِلَّتۡ لَكُم﴾ وما بعدَه.

الحبلُ الذي يُشَدُّ في وسَطِ العَرَاقي ثم يُثَنَّىٰ ثُمَّ يُثلَّثُ ليكونَ هذا يَلِي الماءَ فلا يَعفَنُ الحبلُ الكبيرُ، والوَذَمُ: السُّيُورُ التي بينَ آذانِ الدَّلوِ وأطرافِ العَرَاقي، والعَرَاقي: بفَتحِ العين والراء والقافُ مقصورة، والعَرقُوتانِ: الخَشَبتانِ اللتانِ تُعرَضانِ علىٰ الدَّلو كالصَّليب، يَصِفُ قومَه بوفاءِ العهد، استَعارَ للعهد عَقْدَ الحبل علىٰ الدَّلو، ثُمَّ رشَّحَ الاستعارةَ مرةً بشَدِّ العِناج وأُخرىٰ بشَدِّ الكَرَب؛ لأنهما للتوثيقِ والاحتياط، وبعدَه:

قومٌ همُ الأنْفُ والأذنابُ غيرُهمُ ... ومَن يسوِّي بأنفِ الناقةِ الذَّنَبا[1]

قولُه: (مِن مواجِبِ التكليف)، الأساس: وجَبَ البيعُ وأوجَبَته: ألزمتُه، وفعلتُ ذلك إيجاباً لحقِّك، وهذا أقلُّ مواجبِ الأُخوَّة، فعلىٰ هذا المرادُ بوفاءِ العهودِ جميعُ ما ألزَمَه اللهُ تعالىٰ منَ التكاليف، ولا يَختَصُّ بتحليلِ الحلالِ ولا بتحريمِ الحرام.

قولُه: (والظاهرُ أنها عقودُ الله [عليهم] في دينِه من تحليل حَلالِه وتحريم حَرامِه). قال الكواشيُّ: ذكَرَ هذه المقدِّمةَ ثُمَّ عَقَّبَها بالأحكامِ ليلتزموا العمَلَ بها، كقولِك للرجل: افعَلْ ما آمُرُكَ به، ثُمَّ تَذكُرُ له ما تريدُه منه[2]، وذلك أنه تعالىٰ أمَرَ المكلَّفينَ بوفاءِ العقود وأتىٰ بقولِه: ﴿أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾ مفصُولاً عنه علىٰ سبيل البيان، وعَقَّبَه بما هو مُشتملٌ علىٰ تحريمِ الحرام وتحليلِ الحلال.

---

(١) للحطيئة في «ديوانه» ص١٧.

(٢) تفسير الكواشي (٢: ٥٠٦).

....

وقلتُ: الظاهرُ هُو الأوّل، لأنّ «العقودَ» جمعٌ محلًّى باللام مُستغرِقٌ لجميع ما يَصْدُقُ عليه أنه عقودُ الله تعالىٰ منَ الأصُول والفروع، ولكنّ المذكورَ في السُّورةِ أُمّهاتُها وأُصولُها منصوصاً. وسائرُ ما يَستتبِعُهُ مفهوماً ومرموزاً، فقولُه تعالىٰ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢] وقولُه تعالىٰ: ﴿كُونُوا قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨] وقولُه: ﴿ٱعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] وقولُه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾ [المائدة: ٦٦] الآيات منَ الجوامع التي تحتوي علىٰ جميع المسائل التي هِي مُفتقِرةٌ إليها منَ الحِكمةِ: العِلميّة والعمَليّة، الفَرْعية والأُصُولية، أمّا العباداتُ فأشار إلىٰ عَمُودِها وأُسِّها، وهِي الصَّلاة، ثُمّ هِي متوقِّفةٌ علىٰ الطهارة، وإليه الإشارةُ بقولِه تعالىٰ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦]، ثمّ كَرَّ إلى ذكْرِ الصَّلاة وعَلّق به قرينتَها التي هِي الزكاةُ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [المائدة: ١٢]، وأومأَ إلىٰ الحجِّ بتعظيمِ شعائرِ الله في قولِه: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، وأمّا المعامَلاتُ فقد أدمَجَ في قولِه: ﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦] ما يمكنُ أن يُستَنبطَ منهُ بعضُ أحكامِها، وكذا المناكَحاتُ في قولِه: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [المائدة: ٥]. هٰذا، وإن قِسمَ الجِراحاتِ والحدودِ والجِهاد والأطعِمة والأشرِبة والحكوماتِ وغيرِها، السورةُ مملوءةٌ منها مشحونةٌ بها، ومَن أرادَ أن يَستوعِبَ جميعَ ما يتعلّقُ برُبعِ الجِرَاح فلا يَعُوزُه ذلك نَصّاً وإشارةً، ولأمرٍ ما أُخِّرَ نزولُ هذه السُّورة وفُذلِكت بقولِه تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

رَوَيْنا عن التِّرمذيِّ، عن عبدِ الله بن عَمْرو: آخِرُ سُورةٍ أُنزِلت: المائدةُ(١).

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٦٣) عن عبد الله بن عمرو وقال: هذا حديثٌ حسن غريب.

البَهِيمةُ: كلُّ ذاتِ أربعٍ في البَرِّ والبحرِ، وإضافتُها إلى الأنعام للبيان، وهي الإضافةُ التي بمعنى (مِنْ) كخاتَمِ فضّةٍ، ومعناه: **البَهيمةُ منَ الأنعامِ.**

وعنه، عن ابن عبّاس أنه قَرَأَ ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ الآية، وعندَه يهوديٌّ، فقال: لو أُنزلت علينا هذه الآيةُ لاتخَذْناها عيداً، فقال ابنُ عبّاس: فإنها نزَلت في يوم عِيْدَينِ، في يوم جُمُعة، ويوم عَرَفة[١]. ونحوُه عندَ البخاريِّ ومسلم، عن عُمرَ رضي اللهُ عنه[٢].

الراغب: العقودُ باعتبارِ المعقودِ والعاقدِ ثلاثةُ أضْرُب: عَقْدٌ بينَ الله وبينَ العبد، وعَقْدٌ بينَ العبدِ ونفْسِه، وعَقْدٌ بينَه وبينَ غيرِه منَ البَشَرِ، وكلُّ واحدٍ باعتبارِ الموجِبِ له ضَرْبان: ضَرْبٌ أوجَبَه العقلُ، وهُو ما ذَكَرَ اللهُ معرِفتَه في الإنسانِ فيُتَوَصَّلُ إليه إمّا ببديهةِ العقل وإمّا بأدنَىٰ نظَر، دَلَّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ الآية [الأعراف: ١٧٢]، وضَرْبٌ أوجَبَه الشَّرعُ، وهُو ما دَلَّ عليه كتابُ الله وسُنَّةُ نبيِّه، فذلك ستّةُ أضرُب، وكلُّ واحدٍ من ذلك إمّا أن يَلزَمَ ابتداءً، أو يَلزَمَ بالتزامِ الإنسانِ إياه، والثاني أربعةُ أضْرُب، فالأولُ: واجبُ الوفاء؛ كالنذورِ المتعلِّقة بالقُرَب، نحوَ أن يقولَ: عليَّ أن أصومَ إن عافاني الله، والثاني: مُسْتَحَبٌّ الوفاءُ به ويَجوزُ تركُه، كمن حَلَفَ على تَرْكِ فِعْلٍ مُباح فإنّ له أن يُكفِّرَ عن يَمينِه ويفعَلَ ذلك، والثالثُ: مُسْتَحَبٌّ تَرْكُ الوفاءِ به، وهُو ما قال ﷺ: «إذا حَلَفَ أحدُكم علىٰ شيءٍ فرأى غيرَه خيراً منهُ فلْيأتِ الذي هُو خيرٌ منه ولْيُكفِّرْ عن يمينِه»[٣]، والرابعُ: واجبٌ تَرْكُ الوفاءِ به، نحوَ أن يقولَ: عليَّ أن أقتُلَ فلاناً المسلمَ، فيحصُلُ من ضَربِ ستةٍ في أربعة أربعةٌ وعشرونَ ضَرْباً، وظاهرُ الآية يقتضي كلَّ عَقْد سوىٰ ما كان تَرْكُه قُربةً أو واجباً[٤].

قولُه: (**ومعناه: البهيمةُ منَ الأنعام**). قال الزجّاج: كلُّ حيٍّ لا يُميِّزُ فهُو بهيمةٌ، لأنه أُبهِمَ عن

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٤٤) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥: ٤٤٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما.
(٢) أخرجه البخاري (٤٥) ومسلم (٧٧١١) عن عمر رضي الله عنه.
(٣) أخرجه مسلم (١٦٥٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ٣٢) عن عدي بن حاتم رضي الله عنه.
(٤) «تفسير الراغب» (٤: ٢٤٧).

﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾: إلا محُرَّمُ ما يُتلى عليكم منَ القرآن، مِن نحوِ قولِه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، أو ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ آيةُ تحريمِه. والأنعامُ: الأزواجُ الثمانيةُ.

أن يُميِّز، فأعلَمَ اللهُ عزَّ وجَلَّ أنّ الذي أُحِلَّ لنا مما أُبهِمَ هذه الأشياءُ[١].

الراغب: البهيمةُ: ما لا نُطْقَ له منَ الحيَوان، ثُمّ اختَصَّ في التعارُف بما عَدَا السِّباعَ والطَّير، ثُمّ استُعملت في الأزواج الثمانيةِ إذا كانت معَها الإبِل، ولا يَدخُلُ في ذلك الخَيْلُ والبِغالُ والحَمير، ووَجْهُ إضافتِها إلىٰ الأنعام كقولِه تعالىٰ: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠][٢].

قولُه: (﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ آيةُ تحريمِه) عطفٌ على قولِه: «إلا محُرَّمُ ما يُتلَىٰ عليكم»، وإنّما قَدَّر ذلك لأنه لا بدَّ منَ المناسبةِ بينَ المستثنىٰ والمُستثنى منهُ في الاتّصال، فلا يستقيمُ استثناءُ الآياتِ منَ البهيمة، فيُقدَّرُ إمّا المضافُ كما يقال: إلا محُرَّمَ ما يُتلىٰ عليكم، أي: الذي حَرَّمَهُ المَتْلُوُّ، وإمّا الفاعلُ، بأن يقال: إلا البهيمةَ التي يُتلَىٰ عليكم آيةُ تحريمِها، فقولُه: «آيةُ تحريمِه» يُشعرُ بأنّ الأصلَ هذا ثُمّ حُذِفَ المضافُ الذي هُو آية، وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه وهُو «تحريمه»، ثُمّ حُذِفَ المضافُ ثانياً وأُقيمَ الضميرُ المجرورُ مقامَه فانقَلَبَ الضميرُ المجرورُ مرفوعاً واستَتَرَ في ﴿يُتْلَىٰ﴾ وعاد إلىٰ ﴿مَا﴾ كقولِه:

أسال البحار فانتحىٰ للعقيق[٣]

أي: أسال سُقْيَا سحابِه. وقال أبو البقاء: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ استثناءٌ متّصلٌ، والتقديرُ: أُحِلَّت لكم بهيمةُ الأنعام إلا الميتةَ، وما أُهِلَّ لغيرِ الله ممّا ذُكِرَ في الآيةِ الثالثة منَ السُّورة[٤].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٤١).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٥٠-٢٥١)، وانظر: «مفردات القرآن» ص١٤٩.

(٣) البيت لأبي دؤاد الإيادي كما في «المفصل» للزمخشري ص١٣١.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤١٥).

....

وقال مُحيي السُّنّة: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ أي: ما ذُكِرَ في قولِه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣][(١)]، وهذا هو المرادُ من قولِ المصنِّف: «إلا مُحرَّمَ ما يُتلَىٰ عليكم منَ القرآنِ مِن نحوِ قولِه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾».

انظُرْ أيُّها المتأمِّلُ في نَظْمِ هذه الآيات، فإنها مُدمَجٌ بعضُها في بعض واردٌ علىٰ أسلوبٍ عجيبٍ ونَمَطٍ بَديع، وذلك أنه تعالىٰ لـمّا أرادَ أن يَشرَعَ في عَقْدٍ من العُقودِ المعتبَرة في الدِّين، وهُو شَرْعيةُ مناسِكِ الحجّ، وتعظيمُ شعائرِ الله، علىٰ وَجْهٍ يَستتبعُ أحكاماً جَمّة، ذكَرَ تحليلَ بهيمةِ الأنعام توطئةً وتسبيباً لذكْرِ تعظيم شعائرِه، واستثنَىٰ منها ما هِي محرَّمةٌ على الإبهام المستدعي للتفصيل والبيان، وجعَلَ قولَه: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ قَيْداً للتوطئةِ ليتَخلَّصَ منها إلىٰ المقصُودِ بسببِه مشتملاً علىٰ معنىٰ رَفْعِ الحَرَج امتناناً، كما قال تعالىٰ: أحلَلْنا لكم بعضَ الأنعام في حال امتناعِكم منَ الصَّيدِ وأنتُم مُحرِمونَ لئلا نُحرِّجَ عليكم، ثُمّ أتَىٰ بما أُجريَ له الكلامُ معظَّماً مفخَّماً، فكَرَّرَ النداءَ والتنبيه، وذكَرَ المؤمنينَ بعدَ استهلالِ السُّورةِ به اعتناءً بشأنِ المتلوِّ بعدَه وعَمَّ النهيَ في تحليلِ شعائرِ الله، واستَطرَدَ قصةَ حُجّاج اليمامةِ، ليُشيرَ بِهِ إلىٰ أنّ الحَيْلولةَ بينَ الشعائرِ وبينَ المُتنسِّكينَ بها وإن كانوا مُخالفينَ بل مُجرِمين: تحليلٌ لشعائرِ الله المَنْهيِّ عنها، وأوقَعَ ما كان مُوافِقاً لمعنىٰ القَيْد والتخلُّص من قولِه: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢] اعتراضاً بينَ القصة ليكونَ إشارةً وإدماجاً إلىٰ أنّ القاصِدينَ ما داموا مُحرِمينَ مُبتَغينَ فضلاً مِن ربِّهم كانوا كالصَّيدِ عندَ المُحرِمِ فلا تتعرَّضوا لهم، وإذا حَلَلْتُم أنتُم وهم فشأنُكم وإياهم؛ لأنهم صَاروا كالصَّيدِ المُباح أُبيحَ لكم تَعرُّضُهم حينَئذ.

ولـمّا فَرَغَ من بيانِ ما أُجرِيَ له الكلامُ أصالةً شَرَعَ في بيانِ ما أُجمِلَ فيما أَتَى به، تمهيداً وتوطئةً، وهُو قولُه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، وكما أورَدَ ما كان متّصِلاً بالتوطِئة في

---

(١) «معالم التنزيل» (٢: ٧).

....

المعنىٰ اعتراضاً في القصّة؛ أورَدَ ما هُو متّصلٌ بالمقصودِ معنًى اعتراضاً في التفصيل ليصيرَ الأصلُ والفَرعُ شيئاً واحداً، وذلك قولُه: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾ وقولُه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وإنّما قُلنا: إنه متّصلٌ بالمقصودِ لأنّ التعريفَ في ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ذلك اليوم الذي نُهُوا فيه عن تحليل شعائرِ الله وتعريضِ القاصِدين، وأشار بالاعتراضِ الأوّل، وهُو قولُه: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟﴾ [المائدة: ٢] إلىٰ معنًى دقيق، وهُو أنّ هذا يومٌ لكمُ اليَدُ والسُّلطانُ علىٰ الناس فلا تُخِيفُوهم وإن كانوا مُجرِمين؛ وإليه الإشارةُ بقولِه: «ومعنى الاعتداءِ: الانتقامُ منهم بإلحاقِ مكروهٍ بهم، وتعاوَنوا على العَفْوِ والإغضاءِ ولا تَعاوَنوا علىٰ الانتقام والتشَفّي»، وبالاعتراض الثاني، وهُو قولُه: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾ إلى قولِه: ﴿دِينًا﴾ [المائدة: ٣] إلى أن لا تَخافوا الناسَ أيضاً وأبشِروا بإكمالِ الدِّين الحَنيفيِّ وهَدْمِ منارِ الجاهلية كلِّها، ومنها إبطالُ مَناسِكهم.

وعن مُحيي السُّنّة، عن سعيدِ بن جُبَيرٍ وقَتادةَ: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فلم يَحُجَّ معَكم مُشرِك[1]، وإليه أشار المصنِّفُ بقولِه: «وهَدْمِ منارِ الجاهليّةِ ومناسِكِهم وأن لم يَحُجَّ معَكم مُشرك». وأبرَزَ هذا الاعتراضَ في معرِض الإيجازِ الجامع، لأنه متضمِّنٌ لجميع ما هُو مُفتَقَرٌ إليه مِن أمورِ الدِّين منَ الأُصُول والفُروع، وأمورِ الدُّنيا من الفتح والظَّفَرِ والأمنِ منَ الأعداءِ علىٰ سبيلِ الإدماج، فاجتمَعَ في هذا المقام أساليبُ جَمّةٌ، فنَذكُرُ بعضَ ما يَحضُرُنا الآنَ، منها: حُسنُ المطلع، ضُمِّنَ قولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾ معنىٰ بَراعةِ الاستهلالِ لاشتمالِ السُّورةِ مُفتَتَحًا ومختتَماً علىٰ العُقود.

ومنها: حُسنُ المطلَب حيثُ جيءَ بـ«يا» الدالّةِ على نداءِ البعيد وقُرِنت بحَرفِ التنبيه تنبيهاً على أنّ المَتْلوَّ بعدَها مَعنِيٌّ به جداً.

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ١٣).

....

ومنها: أنه أوقَعَ الموصُولةَ متّصلةً بصِلةٍ تحُثُّ على الوفاءِ بالعهد وإنّ مِن حقّ منِ اتّصَفَ بوَصْفِ الإيمان الوفاءَ بالعهد، ومنها: أنه خَصَّ العَقدَ بالذِّكر ليؤذِنَ بالالتزامِ التامِّ، ثُمّ ذَيَّلَ الكلامَ بما يَشُدُّ مِن عَضُدِ الطّلَب وهُو قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ﴾، لأنه عَزَلَ به آمِرَ العقل وداعيَ الهوى، ورَفَعَ به منصِبَ النصِّ ومتابعةِ الهدى.

ومنها: التكريرُ، وهُو: إعادةُ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [المائدة: ٢] تأكيداً وتشديداً لتعظيمِ شعائرِ الله.

ومنها: حُسنُ الـمَخْلَصِ، والتسبيبُ، والإيهامُ، والتفصيلُ، والاعتراضُ، والإدماجُ، والإيجازُ الجامع، والاستطرادُ على ما سَبَقَ بيانُها.

ومنها: التتميمُ، وهُو: توخِّي المبالغةِ في النَّهي عن تعرُّض القاصِدينَ معَ كونِهم مشركينَ وإن كانوا مُجرِمين.

ومنها: عكْسُ التغليظ، وهُو وَصْفُ الكافرينَ بصفةِ المؤمنينَ منَ الوَصْفِ بابتغاءِ الفضل والرِّضْوان وإنْ حَصَلَ في العدوِّ المُناوِئ.

ومنها: التكميلُ، وهُو تعقيبُ ﴿أَكۡمَلۡتُ﴾ بـ﴿أَتۡمَمۡتُ﴾، وسيجيءُ بيانُ ثلاثتِها.

ومنها: التذييلُ، وهُو قولُه: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة: ٣]، لأنّ مَن أنعَمَ اللهُ عليه بنعمةِ الإسلام لم تبقَ نعمةٌ إلا أصابَتْه، كما ذكَرَه في سُورةِ الفاتحة.

ومنها: المطابقةُ: طابَقَ بينَ قولِه: ﴿أُحِلَّتۡ لَكُم﴾ وبينَ قولِه: ﴿لَا تُحِلُّواْ﴾ [المائدة: ٢] بالنَّفْي والإثباتِ تارةً، وبينَه وبينَ ﴿حُرِّمَتۡ﴾ [المائدة: ٣] بحَسَبِ التضادِّ أُخرى.

ومنها: المقابلةُ المعنوية، وهِي في قولِه: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢].

وقيل: ﴿بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾: الظِّباءُ وبَقَرُ الوَحْشِ ونحوُها، كأنهم أرادوا ما يُماثِلُ الأنعامَ ويُدانيها من جنس البهائمِ في الاجترارِ وعَدَم الأنيابِ، فأُضيفت إلى الأنعام لِـمُلابَسةِ الشَّبهِ.

﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ نُصِبَ على الحال منَ الضَّمير في ﴿لَكُم﴾ أي: أُحلَّت لكم هذه الأشياءُ لا مُحلِّين الصَّيدَ.

وعنِ الأخفشِ أنَّ انتصابَه عن قوله: ﴿أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾.

وقولُه: ﴿وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ حالٌ عن ﴿مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ كأنه قيل: أَحلَلْنا لكم بعضَ الأنعامِ في حالِ امتناعِكُم منَ الصَّيد وأنتم مُحرِمُون؛ لئلّا نُحْرِجَ عليكم.

ومنها: عطفُ الخاصِّ على العامِّ، عطفَ ﴿ٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾ على ﴿ٱلْهَدْىَ﴾، ثُم ﴿ٱلْهَدْىَ﴾ على «الشعائر»، قال في سُورة الحج: «الشعائر وهِيَ الهدايا، لأنها مِن مَعالِمِ الحجّ»[1].

قولُه: (وقيل: ﴿بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾: الظِّباءُ وبقرُ الوَحْش)، الراغب: لـمّا عَلَّمَ[2] في سُورةِ الأنعام تحليلَ الأنعام نَـبَّـه بقولِه: ﴿بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾[3] على تحليلِ البهيمةِ الجارية مجرَىٰ الأنعام، فيكونُ لهذهِ الآية دلالةٌ علىٰ تحليل البهيمة وتحليل الأنعام؛ لأنَّ المخاطَبَةَ للمسافرينَ إذا كانوا حَلالاً، وعلى ذلك قولُ مَن قال: بهيمةُ الأنعامِ هِي بَقَرُ الوَحْش والظِّباء[4].

قولُه: (﴿وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ حالٌ عن ﴿مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾)، ومُحِلِّي: اسمُ فاعل مضافٌ إلى المفعول، وحَذَفَ النونَ للإضافة، والحالان متَداخِلان.

قولُه: (أحلَلْنا لكُم بعضَ الأنعام) وإنّما صَرَّحَ بالبعضِ نظَراً إلى المعنى، وإلى ما الاستثناءُ أبقاه.

قولُه: (وأنتُم مُحرِمون) أي: داخِلونَ في الإحرام أو في الحَرَم.

---

(١) انظر: (١٠: ٤٨٢).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وضبطها بتشديد اللام من (ط)، وفي «تفسير الراغب»: «قدّم».

(٣) قوله: «تحليل الأنعام نبَّه بقوله: ﴿بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾» سقط من (غ) و(ص).

(٤) «تفسير الراغب» (٤: ٢٥١- ٢٥٢).

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ منَ الأحكام ويَعلمُ أنه حِكمةٌ ومصلحةٌ، و«الحُرُمُ»: جمعُ حرامٍ، وهو المُحرِمِ.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗاۚ وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْۚ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ ٢]

الشعائرُ: جمع شَعيرةٍ، وهي: اسمُ ما أُشعِرَ؛ أي: جُعل شِعارًا وعَلَمًا للنُّسك من مواقفِ الحجِّ ومَرامي الجِمارِ، والمَطافِ والمَسْعى، والأفعالِ التي هي علاماتُ الحجِّ، يُعرف بها منَ الإحرامِ والطَّواف والسَّعي والحَلْق والنَّحرِ. والشَّهرُ الحرام: شهرُ الحجِّ.

قولُه: (ويعلم أنه حِكمةٌ ومَصْلحة) يريدُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ تذييلٌ للكلام السابق وتعليلٌ لشَرْعيّة العُقودِ والأحكام كلِّها، وفيه دِلالةٌ على أنّ إرادةَ العموم مِن قولِه: ﴿أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾ - وهي عقودُ الله التي عَقَدها على عبادِه وألزَمَها إياهم مِن مَواجِبِ التكليف - هِي الوجهُ، وأنّ أحكامَ الله تعالى تَعبُّديّةٌ لا مجالَ للعَقل فيها، ومِن ثَم عقَّبَه بما يتعلَّقُ بمناسكِ الحجِّ مِن مَواقِفِه ومَرامي الجِمار، والمطافِ والمسعَى والأفعالِ التي تقفُ عندَها العُقول، وتتَحَيَّرُ دونَها الأوهام.

الراغب[1]: الحُكمُ والحِكمةُ مِن أصل واحد، إلا أنه إذا كان في القَولِ قيل له: حُكمٌ وقد حَكَم، وإذا كان في الفعل قيل له: حِكمةٌ وحُكْمٌ وله حِكَم؛ فإذا قلتَ: حَكَمتُ بكذا فمعناه: قضَيْتَ فيه بما هو حِكمة، وإن كان يقالُ: حَكَمَ فلانٌ بالباطل، بمعنى أجرى الباطِلَ مجرَى الحِكمة، فحُكمُ الله تعالى مُقْتضٍ للحِكمةِ لا مَحالَةَ، فنبَّه بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ على أنّ

---

(١) في «تفسيره» (٤: ٢٥٤).

والهَدْيُ: ما أُهدِيَ إلى البيت وتُقرِّب به إلى الله منَ النَّسائك، وهو جمعُ هَدْيَةٍ كما يُقال: جَدْيٌ في جمع جَدْيَةِ السَّرْجِ. والقلائدُ: جمع قِلادَةٍ، وهي ما قُـلِّد به الـهَدْيُ من نَعْلٍ أو عُرْوةِ مَزادَةٍ، أو لِحاءِ شَجَرٍ أوغيره.

وآمُّو المسجدِ الحرامِ: قاصِدُوه، وهمُ الحُجّاجُ والعُمّارُ. وإحلالُ هذه الأشياءِ أن يُتهاونَ بحُرمة الشَّعائر، وأن يُحالَ بينها وبين المُتنسِّكينَ بها، وأنْ يُحدِثُوا في أشهُر الحجِّ ما يَصدُّون به الناسَ عن الحجِّ، وأنْ يُتعرَّضَ للهَدْيِ بالغَصْبِ أو بالمَنْع من بُلُوغ مَحِلِّه.

وأمّا ﴿ٱلْقَلَـٰٓئِدَ﴾، ففيها وَجهانِ:

أحدهما: أن يُراد بها ذَواتُ القلائدِ منَ الهَدْي، وهي البُدْنُ، وتُعطَفُ على ﴿ٱلْهَدْىَ﴾ للاختصاصِ، وزيادةُ التَّوصيةِ بها لأنها أشرفُ الهَدْي، كقوله:﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَـٰلَ﴾ [البقرة: ٨٩] كأنه قيلَ: والقلائد منها خُصوصًا.

ما يريدُه يجعَلُه حِكمةً حثّاً للعبادِ على الرِّضا به، فاللهُ تعالى يَحكُمُ ما يريدُ، وحُكمُه ماضٍ، ومَن رضِيَ بحُكمِه استَراح في نفسِه وهُدِيَ لرُشدِه، ومَن سَخِطَ نَفَذَ حُكمُه واكتسَبَ بسُخطِه سُخطَ الله وإهانتَه، كما وَرَد: «مَن لم يَرْضَ بقضائي ولم يَصبِرْ على بلائي ولم يَشكُرْ لنَعمائي فلْيطلُبْ ربّاً سِواي»(١).

قولُه: (جَدْية السَّرْج)، النهاية: الجَدْية: بسكون الدال: شيءٌ يُحشَى ثُمّ يُربَطُ تحتَ دَفَّتي السَّرج والرَّحْل، ويُجمَعُ على جَدَيَاتٍ وجَدْيٍ بالكسر(٢).

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٢٥٤) عن أبي هند الداري، وقال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٤: ١٥٥): وهو ضعيف، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧: ١٣٠): رواه الطبراني، وفيه سعيد بن زياد بن هند، وهو متروك. وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (١: ٣٧٧) عن أنس.

(٢) كذا في «النهاية»، وفي «الصحاح» للجوهري، جَداً، وتعقبه ابن بري بأن الصواب: «جَدْي». انظر: «لسان العرب» (جدي).

والثاني: أن يُنهى عن التَّعرُّض لقلائد الهَدْي مبالغةً في النَّهي عن التَّعرُّض للهَدْي، على معنى: ولا تُحِلُّوا قلائدَها فَضْلًا أن تُحِلُّوها كما قال: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١] فنُهي عن إبداء الزِّينة مبالغةً في النَّهي عن إبداء مواقِعِها.

﴿وَلَآ ءَآمِّينَ﴾: ولا تُحِلُّوا قومًا قاصِدينَ المسجدَ الحرامَ ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ﴾: وهو الثَّواب ﴿وَرِضْوَانًا﴾: وأن يَرضى عنهم، أي: لا تتعرَّضُوا لقومٍ هذه صفتُهم، تعظيمًا لهم واستنكارًا أن يُتعرَّضَ لمثلِهم. قيل: هي مُحكَمة. وعن النبيِّ ﷺ: «المائدةُ من آخِرِ القرآنِ نُزولًا، فأَحِلُّوا حلالَها، وحرِّموا حرامَها». وقال الحسَنُ: ليس فيها منسوخٌ. وعن أبي مَيسرةَ: فيها ثمانيَ عشرةَ فَريضةً، وليس فيها منسوخٌ. وقيل: هي مَنسوخةٌ. وعن ابنِ عبّاسٍ: كان المسلمون والمشركون يَحُجُّون جميعًا، ....

قولُه: (تعظيماً) مفعولٌ له لقولٍ مقدَّر، أي: قال اللهُ تعالى: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ الآية، تعظيماً لهم، وقولُه: «واستنكاراً أنْ يتعرَّضَ لِمِثلِهم» عطفٌ تفسيريٌّ لقولِه: «تعظيماً لهم». رَوَى مُحيي السُّنة أنّ هذه الآيةَ نزَلت في الحُطَم شُرَيْح بن ضُبَيْعةَ، دخَلَ المدينةَ وحدَه، وخَلَّفَ خيلَه خارِجَ المدينة، فقال للنبيِّ ﷺ: إلامَ تدعو الناسَ؟ قال: «إلى شهادةِ أنْ لا إلهَ إلا الله وأنّ محمداً رسُولُ الله، وإقام الصَّلاة، وإيتاءِ الزَّكاة»، قال: حسَنٌ[1]، إلا أنّ لي أُمَراءَ لا أقطَعُ أمراً دونَهم، لعلِّي أُسلِمُ وآتي بهم، ثُمّ خرَجَ، فقال رسُولُ الله ﷺ: «دخَلَ بوَجْهِ كافر، وخَرَجَ بوجهِ غادر»، فمَرَّ بسَرْحِ المدينةِ فاستاقَه، فتَبِعوهُ فلم يُدرِكوه، فلمّا كان العامُ القابِلِ خَرَجَ حاجّاً معَه تجارةٌ عظيمة، وقد قَلَّدوا الهَدْيَ، فقال المسلمون: يا رسُولَ الله، هذا الحطمُ قد خرَج، فقال النبيُّ ﷺ: «إنه قد قَلَّدَ الهَدْي»، فقالوا: هذا شيءٌ كنّا نفعلُه في الجاهلية، فأبى النبيُّ ﷺ، فأنزَلَ اللهُ تعالى الآيةَ[2].

---

(١) في(ط): «حسبي»، وأشار محقق «معالم التنزيل» في هذا الموضع إلى وجود نسخة فيها: «حسبي».

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٨) وانظر: «أسباب النزول للواحدي»، ص١٢٥ و«الجامع لأحكام القرآن» (٦: ٤٢).

فنَهى اللهُ المسلمين أن يَمنعوا أحدًا عن حجِّ البيتِ بقوله: ﴿لَا تُحِلُّوا﴾، ثم نزلَ بعدَ ذلك ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة:٢٨]، و﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:١٧].

وقال مجاهد والشَّعبيُّ: ﴿لَا تُحِلُّوا﴾ نُسخَ بقوله: ﴿وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]. وفُسِّر ابتغاءُ الفَضْلِ: بالتِّجارة، وابتغاءُ الرِّضوانِ: **بأنَّ المشركين كانوا يظنُّون في أنفُسِهم أنهم على سَدادٍ من دينِهم**، وأنَّ الحجَّ يُقرِّبهم إلى الله، فوَصَفَهم اللهُ بظنِّهم.

وقرأ عبدُ الله: **(ولا آمـِّي البيتِ الحرامِ)** على الإضافةِ. ....

قولُه: **(وابتغاءُ الرِّضوان: بأنّ المشركينَ كانوا يَظنُّونَ بأنفُسِهم[1] أنهم على سَدادٍ مِن دينِهم)**. وقلتُ: الفائدةُ في الذِّكر المبالغةُ في عدَم التعرُّض، وفي تعظيم الوَصْف، كما قال: لا تتعرَّضوا لقوم هذه صِفتُهم، يعني: انظُروا إلى هذا الوَصْف ولا تَنظُروا إلى من اتّصَفَ به، فعظِّموه أينَ وَجَدتُّموهُ وإن كان في عدوٍّ مُناوِئ، فإنه حقيقٌ بالتعظيم، وهذا يُضادُّ التغليظَ في قولِه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ﴾ [آل عمران: ٩٧] حثّاً للمسلمينَ على الاتّصافِ به، وتأليفاً لقلوبِ المخالفينَ، وفيه إشارةٌ إلى أنّ الرغبةَ في الحجِّ هي علامةُ الإيمانِ، وعنهُ أمارةُ الكُفر.

قولُه: **(ولا آمـِّي البيتِ الحرام)**. قال أبو البقاء: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ﴾: ولا قتالُ آمِّينَ أو أذَى آمِّين، وقُرِئَ في الشّواذِّ: «ولا آمِّي البيتِ»[2] بحَذفِ النون والإضافة، ﴿يَبْتَغُونَ﴾ في موضع الحالِ منَ الضمير في ﴿ءَآمِّينَ﴾ ولا يجوزُ أن تكونَ صفةً لـ﴿ءَآمِّينَ﴾، لأنّ اسمَ الفاعل إذا وُصِفَ لم يعمَلْ في الاختيار[3].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «في أنفسهم».

(٢) انظر: «إتحاف فضلاء البشر» (١: ٢٥٠) و«الجامع لأحكام القرآن» (٦: ٤٢).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤١٦).

وقرأ حُميد بن قَيسٍ والأعرجُ: (تَبْتغون) بالتاء على خطاب المؤمنين.

﴿فَٱصۡطَادُواْ﴾ إباحة للاصطياد بعد حَظْرِه عليهم، كأنه قيل: وإذا حَلَلتُم فلا جُناح عليكم أنْ تصطادوا.

وقُرئ بكسر الفاء. وقيل: هو بَدَلٌ من كَسْر الهمزةِ عند الابتداءِ. وقُرئ: (إذا أَحْلَلْتُم) يُقال: حَلَّ المُحرِمُ وأحَلَّ.

«جرم» يجري مجرى «كَسَب» في تَعدِّيه إلى مفعولٍ واحدٍ واثنينٍ، تقول: جَرَم ذَنْبًا، نحو: كَسَبه، وجَرمتُه ذَنبًا، نحو: كَسَبْتُه إيّاه، ويقال: أجرمتُه ذَنْبًا، ....

قولُه: (حُمَيْد بن قَيْس والأعرَج) وفي نسخةٍ: «الأعرج» بلا واو، وهُوَ الأصَحّ. في «جامع الأصول» قال: أبو صفوان حُمَيْد بن قيس الأعرج المكيّ مولًى لآلِ الزُّبَير، ويقالُ: مولًى لبني فَزَارة، سَمِعَ مجاهداً وعطاءً، ورَوَى عنه مالكٌ والثَّوري[1].

قولُه: («تَبتَغونَ» بالتاءِ على خطابِ المؤمنين) وهذا أبلغُ منَ الأوّلِ في الإنكار، لأنه تعالى أثبَتَ للكفّارِ الفضلَ الكائنَ مِن خالقِهم ورازِقِهم، ثُمّ أنكَرَ على المسلمينَ ابتغاءَ ذلك، وفيه شمةٌ من معنى الحسَد، كما تقولُ: تُعارِضُني فيما رَزَقَني ربِّي، ويظهَرُ على الخطابِ فائدةُ تخصيص الربِّ بالذِّكر.

قولُه: (إباحة للاصطياد بعدَ حَظْرِه عليهم). قال الزجَّاج: ومِثلُه: لا تَدخُلَنَّ هذه الدارَ حتى تؤدِّيَ ثمنَها، فإذا أدَّيتَ فادخُلْها، أي: إذا أدَّيتَ أُبيحَ لك دخُولُها[2].

قولُه: (وقُرِئَ بكسرِ الفاء) أي: فاصطادوا، وقيل: كسرُ الفاءِ إمالةٌ لإمالةِ ما بعدَه، نحوَ: «عِماداً» على مذهبِ مَن يُميلُه[3].

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٣٢١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٤٣).

(٣) انظر: «المحتسب» (١: ٣١١) و«البحر المحيط» (٤: ١٦٨).

على نَقْل المتعدِّي إلى مفعولٍ بالهمزة إلى مفعولَين، كقولهم: أَكسَبْتُه ذَنْبًا، وعليه قراءةُ عبدِ الله: (ولا يُجْرِمنَّـكُم) بضمِّ الياءِ، وأوَّلُ المفعولَين على القراءتين ضميرُ المخاطَبينَ، والثاني: ﴿أَن تَعۡتَدُواْ﴾. و﴿أَن صَدُّوكُمۡ﴾ بفتح الهمزةِ متعلِّـقٌ بالشَّنآنِ بمعنى العِلَّة، والشنآنُ: شدَّةُ البُغضِ. وقُرئ: بسُكون النُّون، والمعنى: ولا يُكسِبنَّـكم بُغْضُ قومٍ لأنْ صَدُّوكم الاعتداءَ، ولا يَحمِلنَّكم عليه. وقرئ: (إنْ صَدُّوكم) على «إنْ» الشرطية. وفي قراءة عبدِ الله: (إنْ يَصُدُّوكم).

قولُه: (وقُرِئَ بسكونِ النون) أي: «شَنْآنُ»: أبو بكرٍ وابنُ عامرٍ في المَوضِعَيْن، والباقونَ: بفتحِها[1].

قولُه: (لأنْ صَدُّوكُم) هُو متعلِّقٌ بقولِه: «بُغْضُ قوم» على التعليل «والاعتداءَ» مفعولُ «يُكسِبنَّكم». تلخيصُ المعنى: لا يَحمِلَنَّـكم على الاعتداءِ بُغْضُ قوم تُبغِضُونَهم لأجْلِ أنْ صَدُّوكم عن المسجدِ الحرام. قال الواحِديُّ: لا يَحمِلَنَّـكم بُغْضُ كفّارِ مكَّةَ أن صَدُّوكم يومَ الحُدَيْبِيَة عن المسجدِ الحرام أن تَعتَدوا على حُجَّاج اليمامةِ فتَستَحِلُّوا منهم مُحرَّماً[2].

قولُه: (على «إن» الشَّرْطية) ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو، والباقونَ: بفتحِها[3]، وقيل: فيه ضَعفٌ من حيث إنهم لا يَقدِرونَ على الصَّدِّ بعدَ فتح مكة، ويُمكنُ أن يُحمَلَ على الفَرْض والتقديرِ للمبالغة، وبيانُه: أنّ قُريشاً وصَدَّهم إياكم يومَ الحُدَيْبِيةِ كان عِناداً وبَغْياً؛ لأنّ مِن شأنِ البيتِ الحرام وتعظيم شعائرِ الله وحُرمتِها أنْ لا يُصَدَّ مَن يَقصِدُه، فصَدُّهم ذلك في عَدَم الاعتدادِ كلا صَدَّ فحقُّه أن يُفرَضَ كما يُفرَضُ المحالات، قال صاحبُ «المفتاح» في قولِه تعالى: ﴿أَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا أَن كُنتُمۡ قَوۡمٗا مُّسۡرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥]: فيمَن قرأ: (إن

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٧٤، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٧).
(٢) «الوسيط» (٢: ١٥٠).
(٣) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٧٤، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٧).

ومعنى صَدِّهم إيّاهم عن المسجد الحرامِ: مَنْعُ أهلِ مكّةَ رسولَ الله ﷺ والمؤمنينَ يومَ الحُديبية عن العُمرة، ومعنى الاعتداءِ: الانتقامُ منهم بإلحاق مَكروهٍ بهم.

﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾: على العفو والإغضاءِ ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾: على الانتقام والتَّشفِّي، ويجوز أن يُراد العمومُ لكلِّ برٍّ وتقوىً، وكلِّ إثمٍ وعُدوانٍ، فيتناول بعُمومه العفوَ والانتصارَ.

[﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٣]

كنتُم)، بالكسرِ لقَصْدِ التوبيخ والتجهيل في ارتكابِ الإسراف وتصويرِ أنّ الإسرافَ منَ العاقِلِ في مثل هذا المقام واجبُ الانتفاءِ حقيقٌ أن لا يكونَ ثبوتُه له إلا على مجرَّدِ الفَرْض(١).

قولُه: (ويجوزُ أن يُرادَ العمومُ لكلِّ بِرٍّ وتقوى)، وهذا أَوْلى لتصيرَ الآيةُ من جوامع الكلم ويكونَ تذييلاً للكلام السابق، فيَدخُلَ في البِرِّ والتقوى جميعُ مناسِكِ الحجّ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] والعفوُ والإغضاءُ أيضاً، وفي النَّهي عن الإثم والعُدوانِ عدمُ التعرُّضِ لقاصِدي البيتِ الحرام دخولاً أوّلياً، وعلى الوجهِ الأول يكونُ عطفاً على ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ من حيثُ المعنى، لأنه من بابِ لا أُرينَّكَ ها هُنا، كأنه قيل: لا تَعتَدوا على قاصِدي البيتِ الحرام لأجْلِ أنْ صَدَّكم قُرَيشٌ عن البيتِ الحرام، وتَعاوَنوا على العفوِ والإغضاءِ، ومِن ثَمّ قيل: الوقفُ على ﴿أَن تَعْتَدُوا۟﴾ لازمٌ؛ لأنّ الاعتداءَ مَنْهيٌّ عنهُ والتعاونَ

---

(١) مفتاح العلوم ص١١٦.

كان أهلُ الجاهلية يأكلون هذه المحرَّماتِ؛ البَهيمةَ التي تموت حَتْفَ أنْفِها، والفَصِيدَ: وهو الدَّمُ في المَباعِرِ، يَشْوُونَها ويقولون: يُحرَمْ مَنْ فُزْدَ لـه.

﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ أي: رُفِعَ الصَّوتُ به لغير الله، وهو قولُهم: باسم اللّاتِ والعُزّى عند ذَبْحِه.

﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾: التي خَنَقُوها حتى ماتت، أو انخنَقتْ بسببٍ. ﴿وَٱلْمَوْقُوذَةُ﴾: التي أثخَنُوها ضَرْبًا بعصًا، أو حَجَرٍ حتّى ماتت. ﴿وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ﴾: التي تَردَّت من جبلٍ، أو في بئرٍ فماتَت. ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ﴾: التي نَطحَتْها أخرى فماتَتْ بالنَّطْح. ....

على البِرِّ مأمورٌ به. و«تقوى» أصلُها «وَقْيا» مِن وَقَيْتُ، فقُلِبت ياؤه واواً على قياس بابِ فَعْلى منَ الياءِ اسماً، ثُم قُلِبت واوُ الأولى تاءً كما في قولِك: تَقِيَ وهِي غيرُ منصرِفة.

قولُه: (تموتُ حَتْفَ أنفِها)، النِّهاية: الـحَتْفُ: الهلاك، كانوا يتخيَّلونَ أنّ رُوحَ المريض تَخرُجُ من أنفِه، فإن جُرِح تَخرُجُ مِن جِراحتِه.

قولُه: (في المَباعِر) هِي مَوضعُ البَعر، وهِي الأمعاء.

قولُه: (مَن فُزْدَ لهُ) قال المَيْدانيُّ: الفَصيدُ. دمٌ كان يُجعَلُ في مِعًى ـ مِن: فَصَدَ عِرْقَ البعير ـ ثم يُشوَى ويُطعَمُ الضَّيفَ[١]، النِّهاية: أصلُه فُصِدَ له، فصار «فُزِدَ له» بالزاي، ثم خُفِّف بالزاي[٢] على لغةِ طيِّئ، وأوّلُ مَن تكلَّم به حاتم، معناه: لم يُحرَمْ مِنَ الضِّيافة مَن عُمِلَ له الفَصِيد[٣]، وهذا مثلٌ، ومعناه: لم يُحرَمْ مَن نالَ بعضَ حاجتِه وإن لم ينَلْها كلَّها.

---

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ١٩٢).

(٢) قوله: «ثم خفف بالزاي» سقط من (غ).

(٣) انظر: «المفصل في صناعة الإعراب» ص٥١٩ و«جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (٢: ١٩٣).

﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾ بعضَـه ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾: إلّا ما أدركتُم ذَكاتَـه وهو يَضطَـرِبُ اضطِرابَ المذبوحِ، وتَشْخُبُ أَوْداجُه. وقرأ عبدُ الله: (والمَنْطُوحة). وفي روايةٍ عن أبي عمرٍو: (السَّبْع) بسُكون الباء. وقرأ ابن عبّاسٍ: (وأَكِيْلُ السَّبُعِ).

﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ كانت لهم حجارةٌ منصوبةٌ حولَ البيتِ يذبحون عليها ويَشْرحون اللَّحم عليها، ويُعظِّمونَها بذلك ويتقرَّبون به إليها تُسمّى الأنصابَ. والنُّصُبُ واحد. قال الأعشى:

قولُه: (﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾ بعضَه) أي: وما أَكَلَ منه السَّبُعُ فمات، قال القاضي: هذا يدُلُّ على أنّ جَوارِحَ الصَّيد إذا أكَلَت مما اصطادتْه لم تَحِلّ[1].

قولُه: (إلا ما أدركتُم ذكاتَه). قال الزجّاج: التَّذكِيةُ: أن يُدركَ ما يُباحُ أكلُه منَ الحيَوان وفيه بقيّةٌ تشخُبُ معَها الأوْداجُ وتضطربُ اضطرابَ المذبوح الذي أُدرِك ذكاتُه، وأصلُ الذَّكاةِ في اللُّغة: تمامُ الشيء، فمنه الذكاءُ في السِّنّ، والذكاءُ في الفَهْم، وهُو أن يكونَ تماماً سريعَ القَبُول، وذكَّيْتُ النارَ: تـمَّمْتَ اشتعالَها، فمعنى ﴿مَا ذَكَّيْتُمْ﴾: أدركتُم ذَبْحَه على التّمام[2]، وقال القاضي: ومعنى ﴿مَا ذَكَّيْتُمْ﴾: ما أدركتُم ذكاتَه وفيه حياةٌ مستقِرّة، والذكاةُ شَرْعاً: قَطْعُ الحُلقوم والمريءِ بمُحدَّد[3].

قولُه: (وتَشخُب أوداجُه)، النِّهاية: الشَّخبُ: السَّيلان، وأصلُ الشَّخب: ما يَخرُجُ من تحتِ يدِ الحالِب عندَ كلِّ غَمْزةٍ وعَصْرة لضَرْع الشاة، الأوداجُ: هِي ما أحاطَ بالعُنُق من العُروق التي يَقطَعُها الذابِح، واحدُها: وَدَجٌ بالتحريك.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٩٢)، وانظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٣: ٢٩٩) و«الجامع لأحكام القرآن» (٦: ٥٠) في بيان حكم ما أكل السبع.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٤٥).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٩٢).

وذا النُّصُبَ المَنْصُوبَ لا تَعبُدنَّهُ **لعاقبــةٍ واللهَ ربَّــكَ فاعبُــدَا**

وقيل: هو جمع، والواحدُ: نِصَابٌ. وقرئ: (النُّصْب) بسكون الصاد.

﴿وَأَن تَسۡتَقۡسِمُواْ بِٱلۡأَزۡلَٰمِۚ﴾: وحُرِّم عليكم الاستقسامُ بالأَزْلام؛ أي: بالقِداحِ، كان أحدُهم إذا أراد سفرًا، أو غزوًا، أو تجارةً، أو نكاحًا، أو أمرًا من معاظمِ الأمورِ ضَرَب بالقِداح، وهي مكتوبٌ على بعضِها: نَهاني ربِّي، وعلى بعضِها: أَمَرَني ربِّي، وبعضُها **غُفْلٌ**، فإن خرج الأمرُ **مضى لِطِيَّتِه**، وإن خرج الناهي أمسَكَ، وإن خرج الغُفْلُ **أجالَهَا عَوْدًا**، فمعنى الاستِقْسامِ بالأزلام: طلبُ معرفةِ ما قُسِم له ممّا لم يُقسم له بالأزلام. وقيل: هو المَيْسِر وقِسْمَتُهم الجَزُورَ على الأنصِباء المعلومةِ.

قولُه: (**وذا النُّصُبَ المنصوبَ لا تَعبُدَنَّهُ**) البيت. تمامه:

لعاقبةٍ واللهَ ربَّك فاعبُدا[1]

ولو لم يكنِ النُّصُبُ واحداً لقال: المنصُوباتُ أو المنصُوبةُ، ولقال: ذي مكانَ ذا، ولقال: لا تَعبُدَنَّها.

قولُه: (**فاعبُدا**) أصلُه فاعبُدَنْ فأبدَلَ النونَ ألفاً.

قولُه: (**غُفْلٌ**) أي: لا سِمةَ عليها، **النِّهاية**: الأغفالُ: الأرضُ المجهولةُ التي ليس فيها أثرٌ تُعرَفُ به.

قولُه: (**مضَى لِطِيَّتِه**)، **النِّهايـة**: الطِّيَّـة: فِعْلةٌ مِن: طَـوَى، وفي الحديثِ لـما عَرَضَ رسُولُ الله ﷺ نفْسَه على قبائلِ العرب، قالوا: يا محمد، اعمَدْ لطِيَّتِك، أي: امضِ لوَجْهِك وقَصْدِك[2].

قولُه: (**أجالَهَا عَوْداً**) أي: عائداً، أو: أعادَها عَوْداً.

---

(١) البيت للأعشى في «ديوانه» ص١٣٧.

(٢) ذكره الخطابي في «غريب الحديث» (١: ٤٥٩).

﴿ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾: إشارة إلى الاستِقسام، أو إلى تناوُلِ ما حُرِّم عليهم؛ لأنَّ المعنى: حُرِّم عليكم تَناوُلُ الميتةِ، وكذا وكذا.

فإنْ قلتَ: لِمَ كان استِقْسامُ المسافِرِ وغيرِه بالأزلام ـ لِتعرُّف الحالِ ـ فِسْقًا؟ قلت: لأنه دُخولٌ في علم الغيبِ الذي استأثَرَ به علّامُ الغُيوبِ وقال: ﴿لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] واعتقادُ أنَّ إليه طريقًا وإلى استنباطِه. وقولُه: أمرَني ربِّي، ونهاني ربِّي، افتراءٌ على الله، وما يُدريه أنه أمرَه أو نَهاه؟! **والكَهَنةُ والمُنجِّمون بهذه المَثابةِ**. وإن كان أراد بالرَّبِّ الصَّنمَ، فقد رُويَ أنهم كانوا يُجيلُونَها عند أصنامِهم، فأمْرُه ظاهرٌ.

﴿ٱلْيَوْمَ﴾ لم يُرِدْ به يومًا بعَينِه، وإنما أراد به الزَّمانَ الحاضِرَ وما يتَّصل به ويُدانيهِ منَ الأزمنةِ الماضيةِ والآتيةِ، كقولك: كنتَ بالأمسِ شابًّا، وأنتَ اليومَ أَشْيَبُ، فلا تُريد بالأمسِ اليومَ الذي قبلَ يومِكَ، ولا بـ«اليومَ» يومَك، ونحوه «الآن» في قوله:

قولُه: (**والكَهَنةُ والمنجِّمونَ بهذه المَثابة**). قال الزجَّاج: لا فَرْقَ بينَ ذلك وبينَ المنجِّمين، فلا يقال: لا أخرُجُ من أجل نَجْم كذا، وأخرُجُ من أجل طُلوع نَجْم كذا، لأنه دخولٌ في عِلمِ الله تعالى الذي هُو غَيْبٌ، وهُو حرام كالأزْلام، والاستقسامُ بالأزلام فِسقٌ، والفِسقُ: اسمٌ لكلِّ ما أعلَمَ اللهُ عزَّ وجَلَّ أنه مُخرِجٌ عن الحلال إلى الحرام[1]، نَقَلَ الشيخُ مُحيي الدِّين النَّوويُّ رحمَه اللهُ تعالى في «شَرْح مسلم» عن القاضي[2]: كانتِ الكِهانةُ[3] في العرب ثلاثةَ أضرُب، أحَدُها: أن يكونَ للإنسان وليٌّ منَ الجِنِّ يُخبِرُه بما يَستَرِقُه منَ السَّمع منَ السماء، وهذا

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٤٧).

(٢) يعني القاضي عياض الذي استمدّ النوويّ كثيرًا من شرحه «إكمال المُعْلِم بفوائد مُسْلِم»، وهو شرح بَديعٌ مُحرَّر.

(٣) في (م) و(غ) و(ص) و(س): «الكهنة»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لما في «شرح صحيح مسلم».

الآن لـمّـا ابـيَضَّ مَـسْرُبَتِي وعَضَضْتُ من نابي على جِذْمِ

وقيل: أُريدَ يومُ نُزولِـها، وقد نَزلتْ يومَ الجمعةِ ـ وكان يومَ عرفةَ ـ بعد العصرِ في حجَّةِ الوداعِ.

القسمُ بَطَلَ من حينَ بَعثَ اللهُ نبيَّنا ﷺ، والثاني: أن يُخبِرَه بما يطرَأُ ويكونُ في أقطار[1] الأرض وما خَفِي عنهُ ممّا قَرُبَ أو بَعُدَ، وهذا لا يَبعُدُ وجودُه، ونَفَتِ المعتزلةُ وبعضُ المتكلِّمينَ هذينِ الضَّرْبَيْنِ وأحالوهُما، ولا استحالةَ في ذلك ولا بُعدَ في وجودِه، ولكنهم يصدقونَ ويكذبون، والنَّهيُ عن تصديقِهم والسماع منهم عامّ، والثالثُ: المنجِّمون، وهذا الضَّربُ يَخلُقُ اللهُ في بعض الناس قُوةً ما لكنّ الكذِبَ فيه أغلَبُ، ومِن هذا الفَنِّ العَرَافة، وصاحبُها عَرّاف: وهُو الذي يَستدِلُّ على الأمورِ بأسبابٍ ومقدِّماتٍ يدَّعي معرفَـتَها بها كالزَّجْر بالطَّيرِ والطَّرقِ بالـحَصَا، وهذه الأضرُبُ كلُّها سُمِّيت كَهَانةً، وقد أكذَبَهُمُ الشَّرعُ ونَهى عن تصديقِهم وإتيانِهم[2].

قولُه: (الآنَ لـمّـا ابيَضَّ مَـسْرُبتي، وعضَضْتُ مِن نابي على جِذْمِ[3])، المَسرُبةُ، بضمِّ الراء: الشَّعَرُ المُستدِقُّ الذي يأخُذُ من الصَّدرِ إلى السُّرة، والجِذْمُ: الأصلُ، ويريدُ هنا أصلَ الأسنان، يقول: تحاتَّتْ أسناني منَ الكِبَرِ حتى عَضَضتُ على أصلِه، قال المَيداني: يُضرَبُ للمُنَجَّذِ المحنَّك[4]، أي: المُجرِّب.

قولُه: (وقد نزَلَتْ يومَ الجُمُعة وكان يومَ عَرَفة)، رَوَينا عن التِّرمذي، عن عُمرَ رضيَ الله عنه: أُنزِلَتْ يومَ عَرَفةَ، وفي رواية: بعَرَفاتٍ في يومِ الجمُعة. رواه أحمد بنُ حَنْبل في «مُسندِه» أيضاً[5].

---

(١) في (م) و(غ) و(ص) و(س): «أركان»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لما في «شرح صحيح مسلم».

(٢) «صحيح مسلم» بشرح النووي (١٤: ٢٢٣).

(٣) البيت للحارث بن وعلة الذهلي، انظر: «الصحاح» (١: ١٤٧) و«لسان العرب» (١: ٤٦٢).

(٤) «مجمع الأمثال» (٢: ٢٧).

(٥) الحديث سبق تخريجه.

﴿يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ﴾: يَئِسُوا مِنه أن يُبطِلوه، وأن تَرْجعوا مُحلِّلينَ لهذه الخبائثِ بعدَ ما حرِّمت عليكم.

وقيل: يئسُوا من دينكم أن يَغْلبوه، لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ وَفَى بعَهْدِه من إظهاره على الدِّين كلِّه. ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾ بعدَ إظهارِ الدِّينِ وزَوالِ الخوفِ منَ الكفّارِ، وانقلابِهم مَغلوبينَ مقهورينَ بعدَما كانوا غالبينَ. ﴿وَٱخْشَوْنِ﴾: وأَخلصوا ليَ الخشيةَ. ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾: كَفيتُكم أمرَ عدوِّكم وجعلتُ اليدَ العُليا لكم، كما تقول الملوكُ: اليومَ كَمُل لنا المُلْكُ وكَمُل لنا ما نُريد: إذا كُفوا مَنْ يُنازِعُهم المُلْكَ، ووَصَلوا إلى أغراضهم ومَباغِيهم. أو: أكمَلتُ لكم ما تحتاجون إليه في تَكْليفِكُم، من تعليم الحلالِ والحرامِ والتَّوقيفِ على الشَّرائع وقوانينِ القياسِ وأُصولِ الاجتهادِ.

﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ بفَتْح مكّةَ ودُخولِـها آمنينَ ظاهرينَ، ....

قولُه: (وأخلِصوا لِيَ الخَشيةَ) دَلَّ على الخُلوص ورودُ الأمرِ بعدَ النهي.

قولُه: (كَفَيْتُكم أمرَ عدوِّكم) يريدُ أنّ قولَه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] جُملةٌ مُستأنَفةٌ لبيانِ موجِب نَهْي الخَشْية، وهُو بظاهِره لا يَدُلُّ على ذلك، فأوَّلَها بقولِه: «كفَيْتُكم أمرَ عَدُوِّكم» على سبيل الكناية، أي: لا تَخْشَوْهم واخشَوْني لأنّي كَفيتُ شَرَّهم، وجعَلتُ اليدَ العُليا لكم.

قولُه: (وقوانين القياس وأصول الاجتهاد)، قال الإمام: المرادُ بإكمالِ الدِّين: أنهُ تعالى بيَّنَ حُكمَ جميع الوقائع، بعضُها بالنصّ، وبعضُها بطريقٍ يُعرِّفُ الحُكمَ بها، وأمَرَ بالاستنباطِ وتعبَّدَ المكلَّفينَ به، فكان ذلك بياناً في الحقيقة[1].

قولُه: (﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ بفَتْح مكّةَ) متفرِّعٌ على قولِه: «كفَيْتُكم أمرَ عدوِّكم» على

---

(١) مفاتيح الغيب (١١: ٢٨٧).

وهَدْم منارِ الجاهليَّةِ ومناسِكِهم، وأنْ لم يَـحُجَّ معكم مشركٌ، ولم يَطُفْ بالبيت عُرْيانٌ. أو: أَتـمَمْتُ نعمتي عليكم بإكمـال أمرِ الدِّينِ والشرائعِ، كأنه قال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ بذلك، لأنه لا نعمةَ أَتـمُّ من نعمة الإسلامِ.

التكميل؛ لِـما عُلِمَ منَ الأول: زَوالُ الخوف وحصُولُ الأمن، ومنَ الثاني: الغَلَبةُ وقهرُ الأعداء، فإنه لمّا وَصَفَهم بحصُولِ الأمنِ وكفايةِ شرِّ الأعداء رَأى الوَصْفَ غيرَ تامٍّ فكمَّلَ بالفَتحِ والنُّصْرة وقَهْرِ الأعداء.

قولُه: (أو أتممتُ عليكم نِعمتي[1] بإكمالِ أمرِ الدِّين والشرائع) متفرِّعٌ على قولِه: «أو أكمَلْتُ لكم ما تحتاجونَ إليه في تكليفِكم»، والإتمامُ بمعنى التتميم الاصطلاحي، فإنّ قولَه: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ دَلَّ بمفهومِه على نعمةٍ خَطيرة فتنبَّه، وتـمَّمَه[2] بقولِه: ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: «﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ بذلك»، أي: بإكمالِ الدِّين، وقولِهِ: «لأنه لا نعمةَ أتمُّ من نعمةِ الإسلام». رَوَى الإمامُ عن القَفّال أنه قال: الشَّرعُ أبداً كان كاملاً وإنّ الشرائعَ في كلِّ وقتٍ كانت كافيةً بحَسَبِ اقتضاءِ ذلك الوقت، لكنْ بحَسَبِ النِّسبة إلى بعضِها كانت كاملةً وأكمَلَ، ولهذا كان يُزادُ في كلِّ وقتٍ ويُنسَخُ، وأمّا في آخِرِ زمانِ المبعَث فإنهُ تعالى أنزَلَ شريعةً كاملةً وحَكَمَ ببقائها إلى يومِ القيامة، ولذلك قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، ويمكنُ أن يقالَ: إنّ الشرائعَ كانت كاملةً في كلِّ زمانٍ بالنِّسبة إلى أهلِه، وكلِّ مَن كان مكلَّفاً فيه، لكنّ كمالَها بالنِّسبة إلى جميع المكلَّفينَ إلى آخِرِ الزمان إنّما حصَلَ في ذلك اليوم[3].

الراغب: قيل: إنّ الأديانَ الحقَّ كلَّها جاريةٌ مجرى دينٍ واحد، وكان قبلَ الإسلام في النَّقْص

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أو أتممت نعمتي عليكم».

(٢) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «على نعمة خطيرة، فبيَّنه وتـمَّمه».

(٣) «مفاتيح الغيب» (١١: ٢٨٧).

....

بينَ إفراطٍ وتفريط بالإضافة إلى شريعتِنا، وذلك على حسَب ما كانت تقتضي حِكمةُ الله تعالى في كلِّ زمان، فكمَّلَه اللهُ تعالى بالنبيِّ ﷺ، وجعَلَه وَسَطاً مَصُوناً عن الإفراطِ والتفريط، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وكما قال ﷺ: «مَثَلُ الأنبياءِ كرجُل بنَى داراً فأكمَلَها وأحسَنَها إلا موضِعَ لبِنة، وجعَلَ الناسُ يَدخُلونَها ويتعجَّبونَ ويقولون: لولا موضعُ تلك اللَّبِنة» أخرَجَه البخاريُّ والتِّرمذيُّ عن جابر[١]، وزاد مسلمٌ في حديثِه، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «فأنا موضِعُ تلك اللَّبِنة جئتُ فختَمتُ الأنبياءَ»[٢]. قال الراغب: هذا هُو الذي يقتضي أن تكونَ شريعتُه مؤبَّدةً ولا تُنسَخ ولا تُغيَّر، فالأشياءُ في التغيير والتنقُّل ما لم تكمُلْ، فإذا كَمُلَتْ فتغييرُها فسَادٌ لها، ولهذا قال: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢][٣].

فإن قيل: كيفَ يقالُ: إنّ الأديانَ كلَّها ناقصةٌ قبلَ المبعَث وأن يكونَ دينُه ﷺ قبلَ ذلك اليوم ناقصاً؟ قيل: الكاملُ والناقصُ منَ الأسماءِ المتضايِفة التي تُقالُ باعتبارِ بعضِها ببعض، كالصَّبيِّ إذا اعتُبِر بالرجُل فهُو غيرُ كامل، وإذا اعتُبِرَ بمَن هُو على سِنِّه فهُو كاملٌ إذا لم يكنْ مَؤُوفاً[٤]، فكذلك دِينُ الأنبياءِ قبلَ النبيِّ ﷺ: إذا اعتُبِر بأهلِ زمانِهم كان كاملاً، وإذا اعتُبِر بدِين النبيِّ ﷺ وزمانِه لم يكنْ كاملاً، وليس النُّقصانُ المستعمَلُ هو النقصَ المذمومَ، فلفظةُ ناقص تُستعمَلُ على وجهَيْن.

فإن قيل: كيف يقالُ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ﴾ ودينُه دِينُ إبراهيمَ عليهما الصَّلاةُ والسلامُ حيث قال: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الحج: ٧٨]؟ قيل: إنّ هذا الدِّينَ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٥٣٤) والترمذي (٢٨٦٢) عن جابر.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٨٧) عن جابر.

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٦٧).

(٤) إذا لم يكن مَؤُوفا، أي: به آفةٌ.

﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ يعني: اخترتُه لكم من بين الأديانِ، وآذنتُكم بأنه هو الدِّينُ المَرْضيُّ وحدَه ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، و﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢].

فإنْ قلتَ: بمَ اتَّصل قولُه: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾؟ قلتُ: بذِكر المحرَّمات. وقولُه:...

هُو دينُ إبراهيمَ من حيثُ إنهما داعيانِ إلى الحقِّ ومُشتركانِ في الأصُول، لكنّ الذي شُرِعَ على لسانِ إبراهيمَ كان مبدأَ الإسلام، وما شُرِعَ على لسانِ محمدٍ ﷺ كان خاتمةَ الإسلام، ولهذا كان مؤبَّداً ناسِخاً لفُروعِ ما تقدَّم، وإليه أشار بقولِه: ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣] وهذا ظاهرٌ لَمن عَرَفَ قوانينَ الكلام.

قولُه: (اخترتُه لكم مِن بينِ سائرِ الأديان)[١] يعني ضَمَّنَ «رضيَ» معنى «اختارَ» لتعدِيته باللام دونَ «عن»، ودَلَّ الاختيارُ على المختارِ منه، وهُو سائرُ الأديان.

قولُه: (وآذنتُكم) عطفٌ على قولِه: «اخترتُه»، وفيه إيذانٌ إلى معنى الإدماج وإشارةِ النصّ، يعني: إنّما خَصَصتُ الإسلامَ بالذِّكر وأوقَعْتُ الدِّينَ تمييزاً عنه لأوذِنَكم بأنه هُو الدِّينُ المرتَضى دونَ غيرِه لما عَرَفتُم من قولِه: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] وإنّما أورَدتُ لفظَ ﴿لَكُمُ﴾ لأُعلِمَكم أنّي ما اختَرتُ لغيرِكم هذا الدِّين، كقولِه تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وذلك لِما عرفتُم مِن قولِه تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢]. قال في تفسيره: «هذه إشارةٌ إلى مِلَّةِ الإسلام، أي: أنّ مِلَّةَ الإسلام هِي مِلَّتُكمُ التي يجبُ أن تكونوا عليها لا تَنحرِفونَ عنها، يشارُ إليها مِلّةً واحدةً غيرَ مختلفة»[٢]. ومثلُ دِلالةِ قولِه تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ على قولِه: «إنه

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو أيضاً في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «من بين الأديان».

(٢) انظر: (١٠: ٣٩٨-٤٠٠).

﴿ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾ اعتراضٌ أكّد به معنى التَّحريمِ، وكذلك ما بعدَه، لأنَّ تحريمَ هذه الخبائثِ من جُملة الدِّين الكامِلِ، والنِّعمةِ التامَّةِ، والإسلامِ المنعوتِ بالرِّضا دُون غيرِه منَ الـمِلَلِ. ومعناه: فمَنِ اضطُرَّ إلى الـمَيْتَـةِ أو إلى غيرِها، ﴿فِي مَخْمَصَةٍ﴾: في مَـجاعةٍ ﴿غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ﴾: غيرَ مُنحَـرِفٍ إليـه، كقولـه: ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣] ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾: لا يؤاخذُه بذلك.

[﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۙ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ ٤]

هُو الدِّينُ الـمَـرْضِيُّ وحدَه» بالاختصاص معَ انضمام قولِه: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] دِلالةُ قولِه تعالى: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] معَ قولِه: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، على أنّ مدةَ الحَمْل ستةُ أشهر.

الراغب: نبَّه بقولِه: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ على أنّ الإسلامَ هُو الدِّينُ المُرتَضَى على الإطلاقِ لا تبديلَ له ولا تغييرَ، وسائرُ الأديانِ قبلَه كان مرتضًى وقتاً دونَ وقت، وعلى وجهٍ دونَ وَجْه، ولقوم دونَ قوم، وهذا الدِّينُ بعدَ أن شُرِعَ كان مرتضًى في كلِّ وقت، ولهذا قال رسُولُ الله ﷺ في موسى: «لو كان حيّاً ما وَسِعَه إلا اتّباعي»[1]، ولأجلِ ذلك قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥][2].

قولُه: (﴿ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾: اعتراض) وكذلك ما بعدَه، وهِي سبعُ جُمل، وفي هذا الاعتراضُ البليغ، وتقدُّمُ بيانِ تحريم المَطْعم على سائرِ الأحكام إيذانٌ باهتمام أمرِ المَطْعَم، وأنّ قاعدةَ الأمرِ

---

(١) الحديث سبق تخريجه.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٦٧- ٢٦٨).

في السؤال معنى القولِ؛ فلذلك وَقَع بعدَه ﴿مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ﴾، كأنه قيلَ: يقولون لك: ماذا أُحِلَّ لهم؟ وإنّما لم يَقُلْ: ماذا أُحِلَّ لنا؛ حكايةً لـمِـا قالوه، لأنَّ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾ بلفظ الغَيْبةِ، كما تقول: أَقسَمَ زيدٌ لَيَـفْعلَنَّ. ولو قيل: لأَفعلَنَّ، وأُحِلَّ لنا، لَكان صوابًا.

و﴿مَاذَآ﴾ مبتدأٌ، و﴿أُحِلَّ لَهُمْ﴾ خبرُه، كقولك: أيَّ شيءٍ أَحَلَّ لهم؟ ومعناه: ماذا أُحِلَّ لهم من المَطاعِمِ؟ كأنهم حين تلا عليهم ما حرِّم عليهم من خبيثاتِ المآكِلِ سألوا عمّا أُحِلَّ لهم منها، فقيل: ﴿أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ أي: ما ليس بخَبيثٍ منها: وهو كلُّ ما لم يأْتِ تحريمُه في كتابٍ أو سُنّةٍ أو قياسٍ مجتهدٍ.

وأساسَ الدِّين مَبْنيٌّ عليه، لأنّ به[1] يتمكَّنُ المكلَّفُ منَ العبادة، ويؤيِّدُه ما رَوينا عن مسلم والتِّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنّ اللهَ طيِّبٌ لا يقبَلُ إلا طيِّباً، وإنّ اللهَ أمَرَ المؤمنينَ بما أمَرَ به المرسَلين، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]، ثُمّ ذكَرَ الرجُلَ يُطيلُ السَّفَرَ أشعَثَ أغبَرَ يَمُدُّ يدَيْهِ إلى السماء: يا ربِّ يا ربِّ، ومَطعَمُه حرام ومشرَبُه حرام وملبَسُه حرام وغُذِيَ بالحرام، فأنّى يُستجابُ لذلك؟»[2]، ومسلمٌ لم يَذكُرِ الملبَس[3]، انظُرْ إلى الحديثِ أيضاً كيف كَرَّ إلى قولِه: «وغُذِي بالحرام» بعدَ قولِه: «ومطعَمُه حرام».

قولُه: (وهُو كلُّ ما لم يأتِ تحريمُه في كتابٍ أو سُنّة)، الراغب: الطَّيِّبُ التامُّ هُو الذي يُستَلَذُّ عاجلاً وآجلاً، وذلك هُو الحلالُ الذي لا يُعقِبُ مأثماً[4].

---

(١) زاد في (ص) قوله: «قوام البدن الذي به».

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٥) والترمذي (٢٩٨٩)، عن أبي هريرة.

(٣) بل ذكر مسلم الملبسَ في الحديث.

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٧٠)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٥٢٧.

﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ أي: أحَلَّ لكمُ الطِّيباتِ وصَيْدَ ما علَّمتُم، فحَذَف المضافَ. أو تجعل ﴿مَا﴾ شَرطيـةً وجوابُـها ﴿فَكُلُوا۟﴾.

والجوارحُ: الكَواسِبُ من سِبَاعِ البهائمِ والطَّيرِ؛ كالكَلب والفَهْد والنَّمِرِ والعُقابِ والصَّقْرِ والبازِي والشاهِين.

قولُه: (أو تجعل ﴿مَا﴾ شَرْطيّة) عطفٌ على قولِه: «وصَيد ما علَّمتُم فحَذَفَ المضافَ»، فعلى الأول: ﴿مَا﴾ موصُولةٌ، و﴿مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ﴾ بَيانيّة، وعلى هذا: ﴿مَا﴾ شَرْطيّة على تقديرِ المضافِ أيضاً، رُوِيَ عن المصنِّف أنه سُئلَ عنه وقيل: فإذن يَبطُلُ كونُها شَرْطيّة؟ فقال: لا، لأنّ المضافَ إلى الاسم الحامل لمعنى الشَّرطِ في حُكم المضافِ إليه، تقولُ: غلامَ مَن تضرِبْ أضرِبْ.

وقال صاحبُ «اللُّباب»: فإنْ تقَدَّم أسماءَ الشَّرطِ الجارُّ فالمعنى الموجِبُ لها التصَدُّر، فقُدِّر قبلَه لاتّحادِه بها، فعلى هذا يكونُ تقديرُ غلامَ مَن تضرِبْ أضرِبْ: إن تضرِبْ غلامَ زَيد أضرِبْ، وفيه بحثٌ؛ لأنه ليس مِن مَواضع وَضْع المُظهَر موضِعَ المُضمَر في الجزاءِ ـ يعني قولَه: ﴿مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ وُضِعَ موضِعَ ضميرِ «صَيْدَ ما علَّمتُم» لِما دَلَّ ذلك على التعظيم والفخامة ـ لكنْ هُو منَ التكريرِ الذي لا يُناطُ به حُكمٌ آخَرُ مِن قولِه: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ الآية.

ويُمكنُ أن يقالَ: إنّ السائلَ كأنه كان متردِّداً في حلِّ ما أمسَكه الضَّواري، فتقَدَّمَ في الجوابِ ﴿أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ وعَطَفَ عليه «صَيْد ما علَّمتم» اختصاصاً له، ثُمّ زيدَ في المبالغة بأنْ جَعَلَ الجزاءَ عينَ الشَّرط، ويجوزُ أن لا يُقدَّرَ المضافُ فتكونُ الجُملةُ الشَّرطيةُ معطوفةً على جُملةِ قولِه: ﴿أُحِلَّ لَكُمُ﴾، فعلى هذا «أو تجعل» في الكتابِ[1] عطفٌ على قولِه: «﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ﴾ عَطْفٌ على ﴿ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾».

---

(١) أي: في كتاب الزمخشري هذا، وهو «الكشاف».

والمُكَلِّبُ: مؤدِّبُ الجَوارِحِ **ومُضَرِّيها بالصَّيدِ** لصاحِبها، ورائضُها لذلك بما عَلِم منَ الحِيَل وطُرقِ التأديبِ **والتَّثقيفِ**. واشتقاقُه منَ الكَلْب؛ لأنّ التأديبَ أكثرُ ما يكونُ في الكلاب، فاشتُقّ من لفظِهِ لِكَثْرته في جنسِه، أو لأنَّ السَّبُعَ يسمّى كَلْبًا. ومنه قولُه ﷺ: «**اللهمَّ سَلِّط عليه كَلْبًا من كلابكَ**» فأكلَه الأسدُ.

أو منَ الكَلَبِ الذي هو بمعنى الضَّراوةِ، يُقال: هو كَـلِبٌ بكذا: إذا كان ضارِيًا به. وانتصابُ ﴿مُكَلِّبِينَ﴾ على الحال من ﴿عَلَّمْتُم﴾.

فإنْ قلتَ: ما فائدةُ هذه الحالِ وقدِ استغنى عنها بـ﴿عَلَّمْتُم﴾ قلتُ: فائدتُها أن يكونَ مَنْ يُعلِّم الجوارحَ نِحْريرًا في عِلْمه، ....

قولُه: (**ومُضَرِّيها بالصَّيد**) التَّضرِيةُ: الإضراء، **الأساس**: سَبُعٌ ضارٍ، وقَد ضَرِيَ بالصَّيد ضَراوةً، وأضْرَى الصائدُ الكلبَ والجارِح، ومنَ المجاز: ضَرِيَ فلانٌ بكذا وعلى كذا: إذا لَهِجَ بِهِ، وأضريتُه وضَرَّيْتُه وضَريتُ عليه.

قولُه: (**والتثقيف**) **الأساس**: ومنَ المجازِ: أدَّبه وثَقَّفه، ولولا تثقيفُكَ وتوفيقُك لَمَا كنتُ شيئاً، وهل تهذَّبتُ وتثقَّفتُ إلا على يدِك؟

النِّهاية: غلامٌ ثَقِف، أي: ذو فِطنةٍ وذكاء.

قولُه: (**اللهم سَلِّطْ عليه كلباً مِن كلابِك**)[1]، الحديثُ موضوع، وسيجيءُ الكلامُ عليه في سُورة النَّجم.

---

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥: ٢١١) وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣: ٢٠٧) عن هبار بن الأسود، وفي «الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي» (٣: ٥٤٨): قال الطيبي: الحديث موضوع، وردّ بأنّ الحاكم أخرجه في «المستدرك» (٣٩٨٤) من حديث أبي نوفل عن أبيه، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

مُدرَّباً فيه، مَوْصُوفًا بالتَّكْليبِ. و﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ﴾ حالٌ ثانيةٌ، أوِ استئنافٌ. وفيه فائدةٌ جليلةٌ: وهي أنَّ على كل آخِذِ علمًا أنْ لا يأخُذَه إلّا مِنْ **أَقْتَلِ أَهْلِه علمًا**، وأَنحَرِهِم دِرايةً، وأَغوَصِهم على لطائفه وحقائقه، وإنِ احتاج إلى **أنْ يَضربَ إليه أكبادَ الإبِل**، فكَمْ مِنْ آخِذٍ عن غيرِ مُتْقِنٍ قد ضيَّع أيّامَه، وعَضَّ عند لقاء النّحاريرِ أنامِلَه!

﴿مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾ من عِلْم التَّكْليب، لأنه إلهامٌ منَ الله، ومُكتَسَبٌ بالعقل، أو ممّا عرَّفكم......................................

قولُه: (**مُدرَّباً**) منَ الدُّربة: التجرِبة، **الأساس**: دَرُبَ بالأمرِ دُربةً، وتَدَرَّب، وهُو دَرِبٌ به: عالِم، وهُو مُجرَّبٌ مُدرَّب.

قولُه: (**أقتَلِ أهلِه علماً**) أي: أبلَغِهم، يقال: قَتَلَ أرضاً عالِمُها، أي: ذَلَّلَها بالعلم، ورجُلٌ مُقَتَّل: مجرَّب.

الأساس: ومنَ المجازِ: دابّةٌ مُقتَّلةٌ: مذَلَّلة قد مَرَنت على العمل وقتَلْته خُبْراً وعلماً.

قولُه: (**أن يَضرِبَ إليه أكبادَ الإبِل**) أي: تُركَبَ الإبلُ وتُضرَبَ على أكبادِها بالرِّجْل، مُقتبَسٌ مِن قولِه صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه: «يُوشِكُ أن يَضرِبَ الناسُ أكبادَ الإبل يَطلُبونَ العلمَ فلا يَجدونَ أحداً أعلَمَ مِن عالِم المدينة»، أخرَجه الترمذيُّ عن أبي هريرةَ، قال عبدُ الرزّاق: هُو مالكُ بنُ أنس، وكذا قال ابنُ عُيَينةَ[1].

قولُه: (**﴿مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾ مِن علمِ التكليب، لأنه إلهامٌ منَ الله تعالى ومكتَسَبٌ بالعقل، أو ممّا عَرَّفَكمُ الله أن تُعلِّموه**) إلى آخِره، هذا الثاني أوْلى، فدَلَّتِ الحالُ الأولى على أنّ مُعلِّمَ الكلبِ ينبغي أن يكونَ مدرَّباً في تلك الصِّفة، يَعلَمُ لطائفَ الحِيَل وطُرُقَ التأديبِ فيها كما عليه جُملةُ الصَّيادِين، ولا شكَّ أنّ ذلك لا يتِمُّ إلا بالإلهام والعَقْل الذي منَحَه اللهُ تعالى، والحالُ الثانيةُ

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٨٠) عن أبي هريرة وقال: هذا حديثٌ حسن، وأخرجه أحمد (٧٩٦٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١: ٣٨٦).

أن تُعلِّموه منِ اتّباع الصَّيدِ بإرسال صاحِبه، وانزجارِه بزَجْرِه، وانصرافِه بدُعائه، وإمساكِ الصَّيد عليه، وأنْ لا يأكلَ منه. وقُرئ: (مُكْلِبِينَ) بالتَّخفيف. وأفعَلَ وفَعَل يَشتركان كثيرًا. والإمساكُ على صاحبه: أنْ لا يأكُلَ منه؛ لقوله ﷺ لعَدِيِّ بنِ حاتم: «وإنْ أَكَل منه، فلا تَأكُل، إنَّما أَمسَكَ على نَفْسِه». وعن عليٍّ رضي الله عنه: إذا أكل البازِي فلا تأكلْ.

على أنه ينبغي أن يكونَ فقيهاً عالِماً بالشَّرائطِ المعتبَرةِ في الشَّرع «منَ اتّباع الصَّيدِ بإرسالِ صاحبِه، وانزجارِهِ بزَجْرِه، وانصرافِه بدُعائه، وإمساكِ الصَّيدِ عليه، وأنْ لا يأكُلَ منه»، وفيه إدماجٌ لتلك الفائدةِ الجليلةِ التي ذكَرَها معَ الإشارة إلى أنّ العالِـمَ وإن كان أوحَدِيّاً متبحِّراً في العلوم ينبغي أن يكونَ محدَّثاً ملهَماً مِن عندِ الله تعالى، مُجانِباً مَشارَبَ علمِه عن كُدورةِ الهوى ولَوْثِ النّفْس الأمّارةِ، مُستعداً لفَيَضانِ العلوم اللّدُنيَّةِ[(١)]، مُقتبِساً مِن مِشكاةِ الأنوارِ النبويّة.

والذي يؤيِّدُ هذا التأويلَ ما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم وأبي داودَ والتِّرمذيّ، عن عَدِيٍّ: سألتُ رسُولَ الله ﷺ، قلتُ: إنّا قومٌ نتَصَيَّدُ بهذه الكلاب، فقال: «إذا أرسَلتَ كلابَك المعلَّمَةَ، وذكَرْتَ اسمَ الله فكلْ مما أمسَكْنَ عليكَ إلا أن يأكُلَ الكلبُ فلا تأكُلْ، فإنّي أخافُ أن يكونَ إنّما أمسَكَ على نفسِه، وإن خالَطَها كلبٌ من غيرِها فلا تأكُلْ»[(٢)].

قولُه: (أن تُعلِّموه) هو مفعولٌ ثانٍ لقولِه: «ممّا عَرَّفكم»، والضميرُ المنصوبُ في «تُعلِّموه» عائدٌ إلى «ما»، والمفعولُ الثاني محذوف، أي: ممّا عَرَّفكمُ اللهُ أن تُعلِّموه الكلبَ، وقولُه: «مِنَ اتّباع» بيانُ «ما».

قولُه: (على نفسِه) حالٌ، أي: مُستَعلِياً ومُستَوْلياً عليها كما تقتضي طبيعتُه وجِبِلَّتُه، لا على

(١) في (غ) و(س): «الدينية»، والمثبت من (ط) و(م) و(غ).

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٨٧) ومسلم (١٩٢٩) وأبو داود (٢٨٥٠) والترمذي (١٤٧٠) وأحمد (١٨٢٨٤) وابن حبان (٥٨٨٠) عن عدي بن حاتم رضي الله عنه.

وفَـرَّق العلماءُ فاشتَرطوا في سِبَاع البهائم تَرْكَ الأكلِ؛ لأنها تؤدَّب بالضَّرب، ولم يَشترطُوه في سِبَاع الطَّير. ومنهم مَنْ لم يَعتبرْ تَرْكَ الأكلِ أصلًا، ولم يفرِّق بين إمساكِ الكُلِّ والبعضِ. وعن سلمانَ وسعدِ بن أبي وقّاصٍ وأبي هريرةَ رضي الله عنهم: إذا أَكَل الكَلْبُ ثُلُثَيهِ وبقيَ ثُلُـثُه وذَكَرت اسمَ الله عليهِ، فكُلْ.

فإنْ قلتَ: إلامَ يرجعُ الضَّميرُ في قوله: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾؟ قلتُ: إمّا أن يرجعَ إلى ﴿مِمَّآ أَمْسَكْنَ﴾ على معنى: وسَمُّوا عليه إذا أَدركتُم ذَكاتَه، أو إلى ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ﴾ أي: سَمُّوا عليه عند إرسالِه.

[﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ ٥]

﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ قيل: هو ذبائحُهم. وقيل: جميعُ مَطاعِمِهم، ويستوي في ذلك جميعُ النَّصارى. وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنه استَثْنى نَصارى بني تَغْلِبَ وقال: ليسوا على النَّصرانيةِ ولم يأخذوا منها إلا شُرْبَ الخمرِ. وبه أخذَ الشافعيُّ رضي الله عنه. وعنِ ابن عبّاسٍ: أنه سُئل عن ذبائح نصارى العربِ، فقال: لا بأس. وهو قولُ عامّةِ التابعينَ، وبه أخذَ أبو حنيفةَ وأصحابُه.

وحُكم الصابئينَ حُكمُ أهلِ الكتابِ عند أبي حنيفةَ. وقال صاحباهُ: هم صنفانِ: صنفٌ يقرؤون الزَّبورَ ويَعبُدون الملائكةَ، وصنفٌ لا يقرؤون كتابًا ويَعبُدون النُّجومَ، ..

أنفسِكم، فعُلِم أنّ العقلَ لا استقلالَ له في أمورِ الدِّين، وأنّ العلومَ الدِّينيةَ المَشُوبةَ بهوى النَّفْس لا اعتدادَ بها.

فهؤلاء ليسوا من أهل الكتابِ. وأمّا المَجُوسُ فقد سُنَّ بهم سُنة أهلِ الكتاب في أخْذ الجزيةِ منهم دُون أكْلِ ذبائحِهم ونكاحِ نسائهم. وقد رويَ عن ابنِ المسيَّبِ أنه قال: إذا كان المسلم مريضًا فأَمرَ المَجُوسيَّ أن يَذكُرَ اسمَ الله ويذبحَ، فلا بأسَ. وقال أبو ثور: وإنْ أمرَه بذلك في الصِّحة، فلا بأس، وقد أساءَ.

﴿وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ فلا عليكم أن تَطْعَمُوهم، لأنه لو كان حرامًا عليهم طعامُ المؤمنين لَـمَا ساغ لهم إطعامُهم. ﴿وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ﴾: الحرائرُ، أو العفائفُ. وتَخصيصُهنَّ بَعْثٌ على تَخيُّرِ المؤمنين لِنُطَفِهم. والإماءُ مِنَ المسلمات يصحُّ نكاحُهنَّ بالاتفاق، وكذلك نكاحُ غيرِ العفائف منهنَّ، وأمّا الإماءُ الكتابيّاتُ؛ فعند أبي حنيفةَ: هُنَّ كالمسلماتِ، وخالفَه الشافعيُّ. وكان ابنُ عمرَ لا يَرى نكاحَ الكتابيّاتِ ويحتجُّ بقوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَـٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة:٢٢١] ويقول: لا أعلمُ شِرْكًا أعظمَ من قولها: إنَّ ربَّها عيسى. وعن عطاءٍ: قد أكثرَ اللهُ المسلماتِ، ....

قولُه: (وكان ابنُ عُمرَ لا يَرى نِكاحَ الكتابيّات)، الراغب: وإذا سُئلَ عن ذلك يقرأُ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَـٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١][1]، ويقولُ في قولِه: ﴿وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ أي: مِنَ الذين كانوا منهم وأسلَموا، كقولِه تعالى: ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ﴾ [آل عمران: ١١٣]، وغيرُه حَمَلَ قولَه: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَـٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١] على أهل الأديانِ والمَجُوس[2]، وأكّدَ ذلك بقولِه تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٢٢]، والنِّكاحُ يقتضي المَودّةَ، كقولِه: ﴿خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، وقال مَن جوَّزَ التزوُّجَ بهِنّ: إنّ المَودّةَ المَنهيَّ عنها هِي المَودةُ الدِّينية، وأمّا المَودّةُ الزَّوجيةُ فهِي غيرُ محظورة.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٨٥).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٧٩).

وإنّما رخّص لهم يومئذٍ. ﴿مُحْصِنِينَ﴾: أعِفّاء. ﴿وَلَا مُتَّخِذِيٓ أَخْدَانٍ﴾: صدائق. والخِدْنُ يقعُ على الذّكر والأُنثى. ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾: **بشرائع الإسلام وما أحلَّ اللهُ وحرَّم**.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ٦]

﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ كقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨] وكقولك: إذا ضربتَ غُلامَك فهوِّن عليه، في أنَّ المرادَ إرادةُ الفِعْلِ.

فإنْ قلتَ: لِمَ جاز أن يُعبَّرَ عن إرادة الفعلِ بالفعل؟ قلتُ: لأنَّ الفعلَ يوجد بقُدرة الفاعلِ عليه وإرادتِه له، وهي قَصْدُه إليه ومَيْلُه وخُلوصُ داعِيته، فكما عُبِّر عن القُدرة على الفعل بالفعل في قولِهم: **الإنسانُ لا يطيرُ**، والأعمى لا يُبصِرُ؛ أي: لا يَقْدِرانِ على الطَّيران والإبصارِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿نُّعِيدُهُۥۚ وَعْدًا عَلَيْنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

قولُه: (﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾: **بشرائع الإسلام وما أحَلَّ اللهُ وحرَّم**) يريدُ أنّ قولَه: ﴿وَمَن يَكْفُرْ﴾ إلى آخِره كالتذييل والتأكيد لقولِه: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ تعظيماً لشأنِ ما أحلَّه اللهُ وما حرَّمه، وتغليظاً على مَن خالَفَ ذلك[1].

قولُه: (**الإنسانُ لا يطير**) وَضعَ «يطيرُ»، الذي هو المسبَّبُ عنِ القُدرة، موضِعَ السببِ الذي هو القُدرةُ عليه، وهُو الذي عَناه بقولِه: «فكما عُبِّرَ عن القُدرةِ على الفعل بالفعل».

---

(١) قوله: «وتعليظاً على من خالف ذلك» سقط من (ط).

يعني: إنّا كنّا قادرين على الإعادة، كذلك عُبِّر عن إرادةِ الفعلِ بالفعل، وذلك أنّ الفعلَ مُسبَّبٌ عن القُدرة والإرادةِ، فأُقيمَ المسبَّبُ مَقامَ السَّببِ للمُلابَسَة بينَهما، ولإيجاز الكلامِ، ونحوُهُ من إقامة المسبَّبِ مَقامَ السَّبب قولُهم: كما تَدِين تُدانُ؛ عُبِّر عن الفعل المبتدأ الذي هو سببُ الجزاءِ بلفظ الجزاءِ الذي هو مسَبَّبٌ عنه.

وقيل: معنى ﴿قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾: قَصَدتُموها؛ لأنَّ مَنْ توجَّه إلى شيءٍ وقام إليه كان قاصدًا له لا مَحالةَ، فَعُبِّر عن القَصْد له بالقيام إليه.

قولُه: (وقيل: معنى ﴿قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾: قَصَدتُموها) عطفٌ على قولِه: «﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ كقولِه: ﴿فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [النحل: ٩٨]»، وقيل في الفَرْق: إنّ المعنى على الأول: إذا أردتُم القيامَ إلى الصَّلاةِ وقَصَدْتُموها، وعلى هذا: إذا أردتُم الصَّلاةَ وقَصَدْتُموها(١)، وفيه نظرٌ، لأنّ الإرادةَ هِي القصدُ المخصُوصُ لمّا فَسَّرها بقولِه: «وهُو قَصْدُه إليه ومَيْلُه وخُلوصُ داعِيه» بل المرادُ منَ القَصْد مُطلقُ المَيْل مِن غيرِ الداعيةِ الخالصةِ التي تَستلزمُ النِّيةَ.

وأيضاً يُفْهَمُ مِن إرادةِ القيام إلى الصَّلاة الأخذُ في مُقدِّمتِها وشرائِطِها، ومِن ثَمَّ عَقَّبها بقولِه: ﴿فَٱغۡسِلُواْ﴾ وليس كذلك القصدُ إلى مُطلقِ الصَّلاة والأوّلُ أوجَهُ.

وقال القاضي: وفائدةُ هذه الطريقة التنبيهُ على أنّ مَن أرادَ العبادةَ ينبغي أن يُبادِرَ إليها بحيثُ لا ينفَكُّ الفعلُ عن الإرادة(٢).

الراغبُ: ظاهرُ الآية(٣) يقتضي أن لا يَجِبَ في الوضوءِ النّيّة، والقولُ بوجوبِها يقتضي زيادةً في النصّ، والزيادةُ في النصِّ تقتضي النَّسْخ، ونَسخُ القرآنِ لا يجوزُ اتّفاقاً بخَبَرِ الواحِدِ وبالقياس، فلا يصحُّ إذاً إثباتُ النِّية، وقال بعضُ الشافعية: بل الآيةُ تقتضي إيجابَ النِّيّةَ، لأنّ معنى قولِه تعالى: ﴿إِذَا قُمۡتُمۡ﴾: إذا أردتُم، ولو لم يكنْ معناه ذلك لم يكنْ لِذِكرِه فائدة(٤)،

---

(١) من قوله: «وعلى هذا» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٩٨).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختصار، ولفظ الراغب: «قال أصحابُ أبي حنيفة: ظاهر الآية».

(٤) انظر: «المجموع شرح المهذب» (١: ٣١٣) و«الحاوي الكبير» (١: ١٣٢).

فإنْ قلتَ: ظاهرُ الآيةِ يُوجب الوضوءَ على كلِّ قائمٍ إلى الصَّلاةِ، مُحدِثٍ وغيرِ مُحدِثٍ، فما وَجهُه؟ قلتُ: يحتمل أن يكونَ الأمرُ للوُجوبِ، فيكون الخطابُ للمُحْدِثينَ خاصّةً، وأن يكونَ للنَّدْب. وعن رسول الله ﷺ والخلفاء بعدَه: أنهم كانوا يتوضَّؤونَ لكلِّ صلاة.

وقال بعضُهم: الآيةُ تقتضي الترتيبَ، لأنّ الفاءَ في قولِه: ﴿فَٱغۡسِلُواْ﴾ تقتضي ترتُّبَ غَسْل الوَجْهِ على القيام، فإذا ثَبَتَ ترتُّبُ غَسْل الوَجْهِ على القيام ثَبَتَ في غيرِه؛ لأنّ أحداً لم يُفصِّلْ، وليس ذلك بشيءٍ، فإنّ الفاءَ وإنِ اقتضى الترتيبَ فإنّ مقتضَى ذلك في الجُملةِ لا في البعض، ولم يقتضِ ترتيبَ الأعضاءِ المأمورِ بغسلِها بعضِها على بعض، والأظهرُ أنّ الترتيبَ اقتضَاهُ قولُ النبيِّ ﷺ: «أبدَأُ بما بَدَأَ اللهُ به»(١)، وفِعْلُه الذي فعَلَه بياناً للآية، وقد رَتَّبَ ثم قال: «هذا وضوءٌ لا يَقبَلُ اللهُ الصَّلاةَ إلا به»(٢).

ويُمكنُ أن يقالَ: والنَّظمُ أيضاً يقتضي الترتيبَ؛ لأنه لو لم يُرِدْ ذلك لأوجَبَ تقديمَ الـمَمْسوحِ أو تأخيرَه عن المغسُول، ولأنهم يُقدِّمونَ الأهَمَّ فالأهمَّ، فالأحوَطُ مراعاةُ الترتيب.

الانتصاف: قولُه: «لأنّ الفعلَ يوجَدُ بقُدرةِ القادر...» إلى آخِرِه يستقيمُ من السُّنِّيِّ والمُعتزِليِّ، السُّنيُّ يقولُ: الفعلُ يوجَدُ بقُدرةِ العبد مُقارِناً لها، والمُعتزِليُّ يقول: مَخْلوقاً بها(٣).

قولُه: (وأن يكونَ للنَّدْب). قال صاحبُ «الفرائد»: لا يجوزُ أن يكونَ للنَّدبِ، لأنّ الإجماعَ مُنعقدٌ على أنّ الوضُوءَ للصَّلاة فَرْض، لأنّ الأمرَ للوجوبِ إلا لمانع، وقال: أمّا الجوابُ عن السؤالِ الذي أورَدَه في «الكشّاف» فهُو أن يُقال: تقديرُ الآيَة: وأنتُم محدِثونَ، بوجهَيْن، أحَدُهما: أنه يستحيلُ بدونِ هذا التقدير أن يَتفَصّىٰ المكلَّفُ عن عُهـدةِ التكليف(٤)؛ لأنه إذا

---

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨) عن جابر.

(٢) «تفسير الراغب» (٤: ٢٨١- ٢٨٢). والحديث أخرجه ابن ماجه (٤١٩) والدارقطني (٢٦١) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١: ٨٠) عن ابن عمر.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٠٩).

(٤) قوله: «عن عُهدة التكليف» سقط من (ص).

وعنِ النبيِّ ﷺ: «مَنْ توضّأَ على طُهْرٍ، كَتَبَ اللهُ له عشرَ حَسَناتٍ».

وعنه عليه السَّلامُ: أنه كان يتوضّأُ لكلِّ صلاةٍ، فلمّا كان يومُ الفتحِ مَسَحَ على خُفَّيهِ فصلّى الصَّلواتِ الخمسَ بوُضوءٍ واحدٍ، فقال له عمرُ: صَنَعتَ شيئًا لم تكنْ تَصنعُه! فقال: «عَمْدًا فعلتُه يا عمرُ». يعني: بيانًا للجوازِ.

فإنْ قلتَ: هل يجوزُ أن يكونَ الأمرُ شاملًا للمُحْدِثينَ وغيرِهم، هؤلاء على وَجْه الإيجابِ، وهؤلاءِ على وَجْه النَّدْبِ؟ قلتُ: لا، لأنَّ تناوُلَ الكلمةِ لِـمَعْنَيـينِ مختلفَينِ من باب **الإلغازِ والتَّعْميةِ**.

أرادَ القيامَ إلى الصلاة وَجَبَ عليه أن يتوَضّأَ، فإذا توَضّأَ وأراد القيامَ إلى الصَّلاةِ وجَبَ عليه مرةً أُخرى أن يتوضّأ، وهَلُمَّ جرّاً، وثانيهما: أنّ التيمُّمَ بَدَلٌ منَ الوضوء، لقولِه تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ﴾ [المائدة: ٦]، والبَدَلُ لا يمكنُ أن يكونَ مخالفاً للمبدَلِ منه في السببِ، وإلا لا يكونُ البدَلُ بَدَلاً، فلمّا كان موجبُ التيمُّمِ عندَ عَدَمِ الماءِ حالةَ الحَدَث كان كذلك في الوضوءِ؛ لأنه إمّا سببٌ أو شَرْط.

قولُه: (مَن توضّأَ على طُهرٍ) الحديث أخرَجه التِّرمذيُّ عن ابنِ عُمرَ(١).

قولُه: (فلمّا كان يومُ الفتحِ مَسَحَ على خُفَّيْه) الحديث رواه بُرَيْدةُ، وأورَدَه مسلمٌ وأبو داوُدَ والتِّرمذي(٢)، وليس فيه أنه كان يتوضّأُ لكلِّ صَلاة.

قولُه: (الإلغاز والتَّعمِية) لم يُرِدْ به الإلغازَ المتعارَفَ، وهُو أنْ يُطلِقَ لَفْظةً لها معنَيانِ: قريبٌ وبعيد، ويُرادَ بها البعيدُ غيرَ مصحُوبةٍ بالقَرينة، بل مُرادُه أنّ اللفظَ عندَ إرادةِ الحقيقة لا

---

(١) أخرجه الترمذي (٥٩) عن ابن عمر وضعّف إسناده، وأخرجه أيضاً أبو داود (٦٢) وابن ماجه (٥١٢) والبيهقي في السنن الكبرى (١: ١٦٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٧) وأبو داود (١٧٢) والترمذي (٦١) عن بريدة.

وقيل: كان الوُضوءُ لكلِّ صلاةٍ واجبًا أوَّلَ ما فُرِض ثم نُسِخ.

و﴿إِلَى﴾ **تُفيد معنى الغايةِ مطلقًا**، فأمّا دُخولُها في الحُكم وخُروجُها، فأمرٌ يدور مع الدَّليلِ، فما فيه دليلٌ على الخروجِ قولُه: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ ....

يحتاجُ إلى القَرينة، وعندَ إرادةِ المجازِ يفتقرُ إليها، فلا يُعلَمُ المقصُودُ قَطعاً، ومَن قال بالقَدْرِ المشترَك، وهُو رُجْحانُ الفعل على التَّرك، لا يَلزَمُه الإلغازُ.

الانتصاف: قد أجازَ ذلك الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنه وغيرُه، ثم ما ذَكَره الزمخشَريُّ مبنيٌّ على أنّ الأمرَ مشتَرَكٌ بينَ الوجوبِ والنَّدْب، أمّا إذا قُلنا: إنه بمجرَّدِ الطلب، وهُو القَدْرُ المشترَك، صَحَّ تناوُلُهما، فللمُحْدَثينَ وجوباً، وللمتطهِّرينَ نَدْباً[1].

قولُه: (**وقيل: كان الوضوءُ**) عطفٌ على قولِه: «يَحتمِلُ أن يكونَ».

قولُه: (**كان الوضوءُ لكلِّ صَلاةٍ واجباً أوّلَ ما فُرِضَ ثُم نُسخ**)، قال القاضي[2]: وهُو ضعيف، لقولِه ﷺ: «المائدةُ مِن آخِرِ القرآنِ نزولاً، فأحِلُّوا حَلالَها وحَرِّموا حَرامَها»[3]، ورَوَينا في «مسندِ أحمدَ بن حَنْبل»، عن جُبَيْرِ بن نُفَير، قال: دخَلتُ على عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، فقالت: هل تقرأُ سُورةَ المائدة؟ قلتُ: نعم، قالت: فإنها آخرُ سُورةٍ نزَلَت، فما وجَدتُم فيها من حَلال فاستَحِلُّوه، وما وجَدتُم من حرامٍ فحَرِّموه[4]. وعن التِّرمذيِّ، عن عبدِ الله بن عَمْرو، قال: آخِرُ سُورة أُنزِلت سُورةُ المائدة[5].

قولُه: ﴿إِلَى﴾ **تُفيدُ معنى الغايةِ مطلقًا**)، قال صاحبُ «الفرائد»: ذَكَرَ صاحبُ «الكشّاف»

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٠٩).

(٢) في «أنوار التنزيل» (٢: ٢٩٨).

(٣) ذكره في «الدر المنثور» (٥: ١٥٨): أخرجه أبو عبيد عن ضمرة بن حبيب وعطية بن قيس.

(٤) أخرجه أحمد (٢٥٥٨٨) عن جبير بن نفير، وأخرجه أيضاً النسائي في «السنن الكبرى» (١١٠٧٣) والحاكم في «المستدرك» (٣٢١٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ١٧٢).

(٥) أخرجه الترمذي (٣٠٦٣) عن عبد الله بن عمرو.

لأنَّ الإعسارَ عِلَّةُ الإنظارِ، وبوُجود المَيْسَرَةِ تزولُ العلَّةُ، ولو دَخلتِ المَيْسَرةُ فيه لَكان مُنظرًا في كلتا الحالتينِ مُعسِرًا ومُوسِرًا. وكذلك ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] لو دَخَل اللَّيل لَوجَبَ الوِصالُ. وممّا فيه دليلٌ على الدُّخولِ قولُك: حفظتُ القرآنَ من أوَّله إلى آخِره؛ لأنّ الكلامَ مَسُوقٌ لحفظِ القرآنِ كلِّه. ومنه قولُه تعالى: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] لوُقوع العِلْمِ بأنه لا يُسرىٰ به إلى بيت المقدس من غيرِ أن يَدخُلَه.

وقوله: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ و﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ لا دليلَ فيه على أحدِ الأمرَينِ، **فأخذ كافَّةُ العلماءِ بالاحتياط، فحَكموا بدُخولها في الغَسْل. وأخذ زُفَرُ وداودُ بالمُتيقَّن فلمْ يُدْخِلاها**. وعنِ النبيِّ ﷺ: أنه كان يُدير الماءَ على مِرْفَقَيه.

في «المفصَّل»، أنّ «إلى» لا يَدخُلُ ما بعدَها فيما قبلَها، بخلافِ «حتّى»، وذكَرَ هاهنا أنّ «إلى» لِـمُطلَقِ الغاية. وقلتُ: الذي ذَكَرَه في «المفصَّل»: و«حتّى» في معناها، إلا أنها تُفارِقُها في أنّ مجرورَها يجبُ أن يكونَ آخِرَ جُزءٍ منَ الشيء أو ما يُلاقي آخِرَ جُزءٍ منه. وقال أيضاً: إنّ مِن حقِّ «حتّى» أن يَدخُلَ ما بعدَها فيما قبلَها[1]، وهذا لا يَدُلُّ على أنّ حُكمَ «إلى» ما ذكَرَه، بل حُكمُها أعمُّ كما ذكَرَه في «الكتاب». وفي «الإقليد»: و«إلى» مطلقةٌ تُستعمَلُ في كلِّ غاية. نعَمْ، هُو ممّا خالَفَ فيه النَّحْويّونَ على ما ذَكَرَه ابنُ الحاجب: وقد جاءت «إلى» وما بعدَها داخِلٌ في الحُكم فيما قبلَها، وجاءت ما بعدَها غيرُ داخِل، فمنهم مَن حَكَم بالاشتراك، ومنهم مَن حَكَم بظهورِ الدُّخول، ومنهم مَن حَكَم بظهورِ انتفاءِ الدُّخول، وعليه النَّحْويُّون، ووجوبُ دخولِ المَرافِقِ في وجوبِ الغَسْل ليس مِن ظاهرِ الآية، وإنّما حَمْلُ ذلك مَن السُّنة[2].

قولُه: (**فأخَذَ كافّةُ العلماءِ بالاحتياط، فحَكَموا بدخولِها في الغَسْل، وأخَذَ زُفَـرُ وداوُدُ**

---

(١) «المفصل في علم العربية» ص٢٨٣.

(٢) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ١٤٤).

﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾: المرادُ إلصاقُ المسحِ بالرأس، وماسِحُ بعضِه ومُستوعِبُه بالمسحِ كلاهما مُلْصِقٌ للمَسْح برأسه، وقد أخذ مالكٌ بالاحتياط، فأوجَبَ الاستيعابَ أو أكثَرَه، على اختلاف الرِّواية. وأَخذَ الشافعيُّ باليقين، فأوجَبَ أقلَّ ما يقعُ عليه اسمُ المسحِ. وأَخَذَ أبو حنيفةَ ببيان رسولِ الله ﷺ، وهو ما رُويَ أنه مَسَح على ناصِيَتِه. وقَدَّرَ الناصيةَ برُبعِ الرأسِ.

قرأ جماعة: ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ بالنَّصب، فدلَّ على أنّ الأرجُلَ مغسولةٌ.

فإنْ قلتَ: فما تصنعُ بقراءة الجرِّ ودخولِـها في حُكم المَسْح؟ قلتُ: الأرجُلُ من بينِ الأعضاءِ الثلاثةِ المَغْسُولةِ تُغْسَل بصَبِّ الماءِ عليها، ....

بالمُتيقَّن). وفي «الهداية»: المِرفَقانِ والكعبانِ يَدخُلانِ في الغَسْل عندَنا، خلافاً لزُفَر، وهُو يقول: إنّ الغايةَ لا تَدخُلُ تحتَ المُغَيَّا، كالليل في الصَّوم. ولنا: أنّ هذه الغايةَ لإسقاطِ ما وراءها، إذ لولاها لاستوعَبَتِ الوظيفةُ الكُلّ، وفي بابِ الصَّوم لِـمَـدِّ الحكم إليها، إذ اسمُ الصَّوم على الإمساك ساعةً[١]. وعَنى بالمتيقَّن: ما يقابِلُ الاحتياط، وهُو ما يُفيدُه الخطابُ بمنطوقِه ولا زيادةَ عليه.

قولُه: (والمرادُ[٢] إلصَاقُ المَسْح بالرأس). قال القاضي: والباءُ تَدُلُّ على تضمينِ الفعل معنى الإلصاق، فكأنه قيل: وألصِقُوا المَسْحَ برؤوسِكم، وذلك لا يقتضي الاستيعابَ، بخلافِ ما لو قيل: وامسَحُوا رؤوسَكم، فإنه كقولِه: واغسِلوا وجوهَكم[٣].

قولُه: (قرَأَ جماعةٌ: ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ بالنَّصب): نافعٌ وابنُ عامر والكسائيُّ وحَفْصٌ، والباقونَ: بالجَرّ[٤].

---

(١) «الهداية شرح بداية المبتدي» للمرغيناني (١: ١٢).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «المراد» دون واو.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٠٠).

(٤) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٤، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٧).

فكانت مَظِنَّةً للإسرافِ المَذمومِ المَنهيِّ عنه، **فعُطفت على الثالث** المَمسوحِ لا لِتُمسحَ، ولكن لِيُنَبَّهَ على وُجوب الاقتصادِ في صَبِّ الماءِ عليها. ....

قولُه: (**فعُطِفت على الرابع**)، وفي نُسخة: «على الثالث»، وقيل: هذا أشبَهُ بإيرادِ القرآن، ولكنْ لمّا كانتِ الأعضاءُ الثلاثةُ المغسُولةُ عبارةً عن الوَجْهِ واليدَيْن والرِّجْلينِ فالرابعُ هذا. وقلتُ: الرابعُ أحسَنُ لإيرادِ الكتاب، لأنه جعَلَ المغسُولَ ثلاثةً، فالرابعُ هو المسوحُ ونحوُه سبَقَ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧][١]، قال: «قد رَجَعَ الضميرُ في هذا الوَجْهِ إلى المنافقين، فما مَرجِعُهُ في الثاني؟» إلى الأول.

ومَيْلُ المصنِّفِ في عبارتِه إلى أنّ الجَرَّ على الجِوار، قال ابنُ الحاجِب: والخَفْضُ على الجِوار ليس بجيِّد؛ إذ لم يأتِ في الكلام الفصيح، وإنّما هُو شاذٌّ في كلام مَن لا يؤبَهُ له منَ العرب[٢]. قال القاضي: والخَفضُ على الجِوار كثيرٌ في القرآنِ والشِّعر، كقولِه تعالى: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ [هود: ٨٤]، ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢] بالجرِّ في قراءةِ حمزةَ والكِسائي[٣]، وقولِه: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» وللنُّحاة بابٌ في ذلك، وفائدتُه: التنبيهُ على أنه ينبغي أن يَقتصِدَ في صبِّ الماءِ عليها ويَغسِلَ غَسْلاً يقرُبُ منَ المَسْح[٤].

وقال أبو البقاء: (وَحُورٍ عِينٍ) على قراءةِ مَن جَرَّ، معطوفٌ على قولِه: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾ [الواقعة: ١٨]، والمعنى مُختلِف، إذ ليس المعنى يَطُوفُ عليهم وِلْدانٌ مُخلَّدونَ بحُورٍ عِين، والجِوارُ مشهورٌ عندَهم في الإعرابِ، والصِّفاتِ، وقَلْبِ الحروف، والتأنيثِ، فمنَ الإعراب: ما ذكَروا منَ الصِّفات، قولـه: ﴿فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]، وإنّمـا العاصِفُ الرِّيح، ومِن قَلْبِ

---

(١) «الكشاف» (٢: ٢٣٤).

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٨٠).

(٣) «التيسير في القراءات السبع» ص١٣٢ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٤٢٣).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٠٠) وانظر: «كتاب سيبويه» (١: ٦٧) و«الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري (١: ٩٢)، (٢: ٦٠٧-٦١٥).

وقيل: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾، فجيءَ بالغاية إماطةً لِظَنِّ ظانٍّ يَحسَبُها ممسوحةً، لأنَّ المسحَ لم تُضرب له غايةٌ في الشَّريعةِ.

الحروفِ: إنه لَيأتينا بالغَدَايا والعَشَايا، ومنَ التأنيث: ذهبتْ بعضُ أصابِعه، ومنهُ قولُهم: قامت هندٌ؛ فلم يُجيزوا حَذْفَ التاءِ إذا لم يُفصَلْ بينَهما فإن فَصَلوا أجازوا، ولا فَرْقَ بينَهما إلا المجاورةُ وعدَمُ المجاورة[1].

قولُه: (وقيل: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾) عطفٌ على قولِه: «فعُطِفت»، ويُمكنُ أن يُجعَلَ هذا جَواباً عن قولِ ابنِ الحاجب[2]، وذلك أنّ العطفَ على الجِوار إنّما يكونُ محذوراً إذا وقَعَ الإلباسُ، وأمّا إذا انتَهَضَتِ القَرينةُ على تَوخّي المراد وارتفَعَ بها اللَّبْس فلا بأسَ، كما أنه تعالى لمّا عَطَفَ الأرجُلَ على الرؤوس وأوهَمَ اشتراكاً في المَسْح استَدرَكَ ذلك بضَرْبِ الغاية في الأرجُل ليُؤْذِنَ أنّ حُكمَها حُكمُ المغسولة معَ رعايةِ الاقتصاد في صبِّ الماء.

وحَمَلَ الزجّاجُ الـجرَّ على غيرِ الجِوار وقال: ويَجوزُ «أرجُلِكم» بالـخَفْض على معنى: فاغسِلوا، لأنّ قولَه: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ قد دَلَّ عليه، لأنّ التحديدَ يفيدُ الغَسْلَ كما في قولِه: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾، ولو أُريدَ المسحُ لم يَحتَجْ إلى التحديد، كما قال في الرؤوس: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ من غير تحديدٍ وتنسيقِ الغَسْل على المَسْح، كما قال الشاعر:

يا ليت بَعْلَكِ قد غَدا متقلِّداً سيفاً ورُمْحا[3]

أي: حاملاً رُمحاً[4]، واختار صاحبُ «الانتصاف»[5] هذا الوَجْهَ، وكذا ابنُ الحاجبِ في «الأمالي» ورَدَّ الأوّلَ، وقال: هذا الأسلوبُ، أي: عطفُ «أَرْجُلَكُمْ» على «رُؤوسِكُمْ» معَ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٢٢).

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٨٠).

(٣) البيت لعبد الله بن الزِّبعرىٰ، انظر: «شعر ابن الزِّبعرىٰ» ص٣٢.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٥٣).

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦١٠).

وعن عليٍّ رضي الله عنه أنه أشرَفَ على فِتْيةٍ من قريشٍ، فرأى في وُضوئِهم تَجوُّزًا، فقال: وَيلٌ للأعقاب منَ النارِ، فلمّا سَمعوا جَعلوا يَغسِلُونها غَسْلًا، ويَدْلُكونَها دَلْكًا. وعنِ ابن عمرَ: كنّا مع رسولِ الله ﷺ فتوضّأَ قومٌ وأعقابُهم بيضٌ تَلُوح، فقال: .....

إرادةِ كونِه مغسُولاً، من باب الاستغناءِ بأحدِ الفعلَيْن عن الآخَر، والعربُ إذا اجتَمَعَ فعلانِ متقاربانِ في المعنى ولكلِّ واحدٍ متعلَّق جَوَّزَتْ ذكْرَ أحدِ الفعلَيْن وعطَفَت متعلَّقَ المحذوف على المذكور حسَبَ ما يقتضيه لفظُه، حتّى كأنه شريكُه في أصل الفعل، كقولِه: عَلَفتُها تِبناً وماءً بارداً[(١)]. وقلت: هذا الوجهُ والعطفُ على الجِوار متَقاربانِ في المعنى، لأنّ صاحبَ المعاني إذا سئل عن فائدة إضمارِ قولِه: حاملاً والاكتفاءِ بقولِه: متقلِّداً دونَ العكس لا بدَّ أن يزيدَ على فائدةِ الإيجاز بأنْ يقول: إنّ الرمحَ صار في عدَم الكُلفة في حَمْلِه بمنزلةِ السَّيف، لا سيّما إذا وَرَدَ مثلُ هذا التركيب في كلام الحكيم سبحانَه وتعالى، وهنا سِرٌّ أدقُّ منهُ، وذلك أنه تعالى لـمّا بيَّنَ حَدَّ الأيدي راعَى المطابقةَ بينَ الأيدي والمرافق بالجَمْعِ، وحينَ بيّنَ حَدَّ الأرجُل وضَعَ التثنيةَ موضِعَ الجَمْع، وأنتَ قد عَرَفْتَ أنّ البُلغاءَ إنّما يَعدِلونَ عن مقتضَى الظاهِر إلى خلافِه لنُكتة، والنُّكتةُ هاهنا: أنه تعالى لـمّا قَرَنَ الأرجُلَ معَ الرأس الممسوح واهتَمَّ بشأنِه، أخرَجه بهذا المُخْرَج لئلا يتوَهَّمَ متوهِّمٌ أنّ حُكمَه حُكمُ الممسوح بخلافِ المِرفَقَيْن، كأنه قيل: يا أُمةَ محمد، اغسِلوا أيدِيَكم إلى المَرافق، ويَعمَدُ كلُّ واحدٍ منكم إلى غَسْل ما يشمَلُ الكعبَيْن من الرِّجل الواحدة.

قولُه: (تَـجَوُّزاً)، النِّهاية: «تَـجَوَّزُوا في الصَّلاة»[(٢)]: خففوها وأسرِعوا بها، والمرادُ بها هنا: التخفيفُ في الوضوء.

---

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٨٠).

(٢) أخرجه أحمد (١٠١٠١) والبزار (٥٠٢٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (٩١٧٩) عن أبي هريرة بلفظ: «تجوّزوا في الصلاة فإن منكم الضعيف والكبير وذا الحاجة».

«**ويلٌ للأعقاب منَ النارِ**»، وفي روايةِ جابرٍ: «ويلٌ للعَراقيبِ». وعن عمرَ: أنه رأى رجلًا يتوضّأُ، فترَك باطِنَ قَدَميهِ، فأمَرَه أن يُعيدَ الوُضوءَ، وذلك للتَّغليظ عليه. وعن عائشةَ رضي الله عنها: لَأَنْ تَقَطّعا أَحبُّ إليَّ من أن أمسَحَ على القَدَمينِ بغير خُفَّينِ. وعن عطاءٍ: والله ما علمتُ أنّ أحدًا من أصحاب رسولِ الله ﷺ مَسَح على القَدَمينِ. وقد ذهبَ بعضُ الناسِ إلى ظاهر العطفِ فأَوجَبَ المسحَ. وعن الحسنِ: أنه جمَعَ بينَ الأمرَينِ. وروي عن الشعبيِّ: نزل القرآنُ بالمَسحِ والغَسْل سنةً. وقرأ الحسنُ (وأَرجلُكم) بالرَّفع، بمعنى: **وأَرجلُكم مغسولةٌ أو ممسوحةٌ** إلى الكَعْبينِ. وقرئ (فأَطْهِروا) أي: فطَهِّروا أبدانَكُم، وكذلك (لِيُطْهِرَكُم)، وفي قراءة عبد الله (فأُمُّوا صَعيدًا).

قولُه: (**ويلٌ للأعقابِ منَ النار**) الحديثُ من روايةِ البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ، عن أبي هريرة، أنّ النبيَّ ﷺ رأى رجُلًا لم يَغسِلْ عَقِبَيْه، قال: «ويلٌ للأعقابِ منَ النار»[١]، وفي رواية: «ويلٌ للعَراقيب منَ النار»[٢].

قولُه: (**بمعنى: وأرجُلُكم مغسولةٌ أو ممسوحة**) يعني دَلَّ على الإضمارِ قولُه تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ﴾ أو ﴿وَٱمۡسَحُواْ﴾ فلا شكَّ أن تغييرَ الجُملة منَ الفِعلية إلى الاسميّة وحَذْفَ خبرِها يدُلُّ على إرادةِ ثبوتِها وظهورِها، وأنّ مضمونَها مسلَّمُ الحُكم ثابتٌ لا يَلتبِسُ، وإنّما يكونُ كذلك إذا جُعِلَتِ القرينةُ ما عُلِم من منطوقِ القراءتَيْن ومفهومِهما وشُوهِدَ وتُعورِفَ من فعل الرسُولِ ﷺ وأصحابه وسُمِعَ منه[٣] واشتُهِرَ فيما بينَهم، كما سَبَقَ عن عطاء: والله ما عَلِمتُ أنّ أحداً مِن أصحابِ رسُولِ الله ﷺ مَسَحَ على القَدَمَيْنِ، كلُّ هذا دافعٌ لتفسيرِ هذه القراءة

---

(١) أخرجه البخاري (١٦٥) ومسلم (٢٤٢) والترمذي (٤١) والنسائي(١١١) عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٢) وأحمد (١٠٠٩٤) عن أبي هريرة، ومن طريق عائشة: أخرجه ابن ماجه (٤٥٢) وأحمد (٢٤١٦٩) وابن حبان (١٠٥٩).

(٣) قوله: «وسمع منه» سقط من (غ).

﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ في باب الطَّهارة حتى لا يُرخِّص لكم في التَّيمُّم ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ بالتُّراب إذا أَعْوَزَكم التَّطهُّرُ بالماء.

﴿وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ﴾: وليُتِمَّ برُخَصِهِ إنعامَه عليكم بعزائمه ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نعمتَه فيُثيبكم.

[﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِى وَاثَقَكُم بِهِۦٓ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ ٧]

﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ وهي نعمةُ الإسلامِ ﴿وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِى وَاثَقَكُم بِهِۦٓ﴾ أي: عاقَدَكم به عقدًا وَثيقًا، هو الميثاقُ الذي أخذَه على المسلمين حين بايَعَهم رسولُ الله ﷺ على السَّمع والطاعةِ في حال اليُسْر والعُسْرِ، والمَنْشَطِ والمَكْرَهِ، فقَبِلوا وقالوا: سَمِعنا وأطعنا. وقيل: هو الميثاقُ ليلةَ العقبةِ، وفي بيعة الرِّضوانِ.

بقولِه: «وأرجُلُكم مغسولةٌ أو ممسوحة» على الترديدِ؛ لا سيّما العدولُ عن الإنشائية إلى الإخبارية كأنهم: سارَعوا فيه وهُو يُخبِرُ عنهُ كما مَرَّ مِراراً.

قولُه: (أعوَزَكم) يقال: أعوَزَني المطلوبُ: أعجَزَني واشتَدَّ عليَّ، النِّهاية: العَوَزُ، بالفتح: العُدْمُ، وهُو سُوءُ الحال.

قولُه: (وليُتِمَّ برُخَصِهِ إنعامَه عليكم بعزائمِه) المعنى: جَعَلَ اللهُ نعمةَ الرُّخصة تتميماً لنعمةِ العزائم، ثم تَمَّم بهما نعمةَ الإسلام، ويَخلُصُ إلى قولِه: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾. النِّهاية: عَوازِمُ الأمور: فرائضُها التي عزَمَ اللهُ عليكم، والعزائمُ: الجِدُّ والصبر.

قولُه: (على السَّمع والطاعة) عن البخاريِّ ومسلم وغيرِهما، عن عُبادةَ بن الصّامت، قال: بايَعتُ رسُولَ الله ﷺ على السَّمع والطاعة في العُسْرِ واليُسْر، والمَنْشَطِ والمَكْرَه(١).

---

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٦) ومسلم (١٧٠٩)، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ * وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ۙ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ * وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾ ٨-١٠]

عدى ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ بحرف الاستعلاءِ مضمَّنًا معنى فِعْلٍ يتعدّى به، .....

النِّهاية: المَنشَطُ: مَفعَل منَ النَّشاط، وهُو الأمرُ الذي تَنشَطُ له وتُؤثِرُ فعلَه، وهُو مَصْدر بمعنى النَّشاط، ورَوى الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبل رضي الله عنه في «مُسندِه»، عن عُبادةَ بن الصّامت: بايَعْنا رسُولَ الله ﷺ إذْ بايَعْناه على السَّمع والطاعة في النشاطِ والكسَل، وعلى النَّفَقة في العُسْر واليُسْر، وعلى الأمرِ بالمعروف والنَّهي عن المُنكر، وفيه: وعلى أن نَنصُرَ رسُولَ الله ﷺ إذا قَدِمَ علينا يثرِبَ فنَمنَعَه مما نَمنَعُ منهُ أنفُسَنا وأزواجَنا وأبناءنا ولنا الجنة[1]، قال ابنُ الجَوْزي: كانت هذه المبايَعةُ في العَقَبةِ الثانية في سنة ثلاثَ عشْرةَ منَ النُّبوة، وأما العَقَبةُ الأُولى ففي سنة إحدى عشْرةَ[2]، قال عُبادةُ بنُ الصامت: فبايَعناهُ بيعةَ النِّساء: أنْ لا نُشرِكَ بالله شيئًا، ولا نَسرِقَ، ولا نزنيَ، ولا نقتُلَ أولادَنا، ولا نأتيَ ببُهتانٍ نَفتريه بينَ أيدينا وأرجُلِنا، ولا نَعصيَه في معروف[3]، وأمّا بيعةُ الرِّضوان: فقد رَوَينا عن مسلم والتِّرمذيِّ والدارميِّ والنَّسائيّ، عن جابرٍ، في قولِه تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] قال: بايَعناهُ على أن لا نَفِرَّ ولم نُبايِعْه على الموت[4]، ولمسلم: سُئل جابرٌ: كم كانوا يومَ الحُديبيَةِ؟ قال: كنا أربعَ عشْرةَ مئة، فبايَعناه وعُمرُ آخِذٌ بيدِه تحتَ الشجرة[5].

---

(١) أخرجه أحمد (٢٢٨٢١) عن عبادة بن الصامت.

(٢) انظر: «الوفا بأحوال المصطفى» (١: ٢١٦-٢٢٤).

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٩٣) ومسلم (١٧٠٩) عن عبادة بن الصامت.

(٤) أخرجه مسلم (١٥٩١) والترمذي (١٥٩٤) والدارمي (٢٤٥٤) والنسائي (٤١٥٨) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم (١٨٥٦) عن جابر رضي الله عنه.

كأنه قيل: ولا يَحْمِلَنَّكُم. ويجوز أن يكون قولُه: ﴿أَن تَعْتَدُواْ﴾ بمعنى: على أن تَعْتَدوا فحُذف مع «أنْ»، ونحوُه قولُه ﷺ: «مَنْ أُتْبِعَ على مليءٍ فلْيَتْبَعْ»؛ لأنه بمعنى: أُحِيلَ.

وقرئ: (شَنْآنُ) بالسُّكون، ونظيرُه في المصادر (لَيَّان)، والمعنى: لا يَحمِلَنَّكم بُغضُكُم للمشركين على أن تتركوا العَدْلَ، ....

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿أَن تَعْتَدُواْ﴾ بمعنى: على أنْ تعتدوا) يريدُ أنّ قولَه: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ لـمّا عُدِّي هاهنا بـ«علىٰ» على تضمينِ «لا يَحمِلَنَّكم» يَجوزُ أن يُعَدَّى أيضاً في أولِ السُّورةِ عندَ قولِه: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ﴾ [المائدة: ٢] بالتضمينِ وتقدير «على» لاستوائِهما في تأديةِ المعنى، وكان مفعولاً ثانياً فيما سَبَق.

قولُه: (من أُتْبِعَ على مَليءٍ فلْيَتبَعْ)(١) أي: عَدَّى «أُتبعَ» بـ«علىٰ» لـمّـا تضمَّنَ معنى «أُحيلَ»، وإلا فالقياسُ «أُتبعَ مَليّاً» كقولِه تعالى: ﴿فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠].

النِّهاية: في حديثِ الحَوَالة: «إذا أُتبعَ أحدُكم على مَليءٍ فلْيَتْبَع»، أي: إذا أُحيلَ على قادر فلْيَحتَلْ، قال الخَطّابي: أصحابُ الحديث يَروونَه «اتَّبعَ» بتشديد التاء، وصَوابهُ بسكونِ التاء بوَزْنِ: «أُكْرِم»، وليس هذا أمراً على الوجوب، وإنّما هو على الرِّفقِ والأدب(٢).

قولُه: (ونَظيرُه في المصادر: لَيّان): واللَّيّانُ بالفتح: المصدرُ منَ اللِّين، نقول: هُو في لَيّانٍ منَ العيش، أي: في نعيم(٣). الجوهري: وَلَواهُ بدَيْنِه ليّاً ولَـيّاناً، أي: مَطَلَه.

قولُه: (لا يَحمِلَنَّكم بُغضُكم للمشركين) وذلك أنّ اللهَ تعالى لـمّـا فتَحَ مكةَ أمَرَ المسلمينَ بأنْ لا يكافئوا كُفّارَ مكّةَ بما سَلَفَ منهم، وأن يَعدِلوا في القولِ والفعل والحُكم.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٨٧) ومسلم (١٥٦٤)، عن أبي هريرة.

(٢) «معالم السنن» (٣: ٦٥).

(٣) من قوله: «واللَّيان بالفتح» إلى هنا سقط من (ط).

فتَعتدُوا عليهم بأن تَنتصِرُوا منهم وتَتشفَّوا بها في قلوبكم من الضَّغائنِ بارتكاب ما لا يَحِلُّ لكم من مثلِه، أو قَذْفٍ، أو قَتْلِ أولادٍ أو نساءٍ، أو نَقْض عهدٍ، أو ما أشبَه ذلك. ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾: نَهاهُم أولًا أن تَحْمِلَهم البَغْضاءُ على تَرْك العَدلِ، ثم استأنَفَ فصرَّح لهم بالأمر بالعَدْل؛ تأكيدًا وتشديدًا، ثم استأنَفَ فذَكر لهم وجهَ الأمرِ بالعَدل، وهو قوله: ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ أي: العدلُ أقربُ إلى التَّقوى، وأدخَلُ في مناسَبَتِها، أو: أقربُ إلى التَّقوى لِكَونه لطفًا فيها. وفيه تنبيهٌ عظيمٌ على أنّ وُجوبَ العَدلِ مع الكفّارِ الذين هم أعداءُ الله إذا كان بهذه الصِّفة من القوَّة، فما الظَّنُّ بوُجوبه مع المؤمنينَ الذين هم أولياؤه وأحبّاؤه؟ ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾: بيانٌ للوعد بعدَ تمام الكلام قبلَه، كأنه قال: قَدَّمَ لهم وَعْدًا، فقيل: أيُّ شيءٍ وَعْدُه لهم؟ فقيل: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾.

قولُه: (أو: أقربُ إلى التقوى) أي: أنتُم متّقُونَ والعدلُ أنسَبُ إليكم مِن غيرِكم، أو: أنتُم طالبونَ للتّقوى فاعدِلوا فإنه سببٌ فيها ووسيلةٌ إليها، وهُو المرادُ من قولِه: «لكونِه لُطفاً فيها».

الراغب: إن قيل: كيف قال: ﴿أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ و«أفعَلُ» إنّما تقالُ في شيئينِ اشتَركا في أمرٍ واحد لأحدِهما مَزيّة؟ وقد عَلِمنا أنْ لا شيءَ منَ التقوى ومِن فعل الخيرِ إلا وهُو من جُملة العَدالة، فما معنى قولِه: ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾؟ قيل: إنّ «أفعَلَ» ـ وإن كان كما ذَكَرْتَ ـ وقد تُستعمَلُ على تقديرِ بناءِ الكلام على اعتقادِ المخاطَب في الشيءِ في نفسِه قَطْعاً لكلامِه وإظهاراً لتبكيتِه، فيقالُ لمنِ اعتَقَدَ مثلاً في زيدٍ فضلاً، وإن لم يكنْ فيه فضلٌ، ولكنْ لا يُمكنُه أن يُنكِرَ أنّ عَمْراً أفضلُ منه، فقال: اخدُمْ عَمْراً هُو أفضلُ مِن زيد، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩] وقد عُلِمَ أنْ لا خيرَ فيما يشركون[١].

قولُه: (كأنه قال: قَدَّمَ لهم وَعْداً) يعني: لـمّا كان قولُه: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ بياناً لقولِه: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ على سبيل الاستئناف، وكان الواجبُ

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٢٩٣ - ٢٩٤).

أو يكون على إرادة القول بمعنى: وَعَدهم وقال لهم: مغفرةً، أو على إجراء ﴿وَعَدَ﴾ مَجْرى «قال» لأنه ضَرْبٌ منَ القول. أو يُجعل ﴿وَعَدَ﴾ واقعًا على الجملة التي هي لهم مغفرةٌ كما وقع «تَـرَكْنا» على قوله: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ﴾ [الصافات: ٧٩] كأنه قيل: ....

رعايةَ المطابقة بينَ البيانِ والمبيَّن، وقد أتى في البيانِ باللام، فوجَبَ أن يُؤوَّلَ المبيَّنُ بما يَشتملُ عليها، ولذلك قال: «كأنه قيل: قدَّم لهم وَعْداً» ليكونَ مَورِداً للسؤال المتضمِّن للّام، وهُو قولُه: «أيُّ شيء وَعْدُهُ لهم؟» ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٦-٨٧]، قال الإمام[1]: هذا محمولٌ على المعنى، لأنّ معناه: لمنِ السماواتُ؟ فقيل: لله، ونحوُه قولُ الشاعر:

مُعَـاوِيَ إننـا بـشرٌ فأسـجِحْ فلسنا بالجبـالِ ولا الحديـدا[2]

قولُه: (أو على إجراءِ ﴿وَعَدَ﴾ مجرى «قال»). قال الزجّاج: «وَعَدَ» بمنزلة «قال»؛ لأنَّ الوعدَ لا ينعقدُ إلا بالقول[3].

قولُه: (واقعاً على الجملة) أي: هُو مفعولٌ به، أي: وَعَدَ هذا القولَ وهُو قولُه: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾.

قولُه: (كما وَقَعَ «تَـرَكْنا»)، قال المصنِّف: هذه الكلمةُ، وهِي ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ﴾ [الصافات: ٧٩]، يعني: يُسلِّمونَ عليه تسليماً ويَدْعُونَ له، من الكلام المحكي، كقولِك: قرأتُ ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١][4]، قيل: لو لم يكنْ على الحكاية لكان القياسُ «سَلاماً»؛ لأنه مفعولُ «تَـرَكْنا»، أي: تَـرَكْنا سَلاماً عليه.

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٢٩٠).

(٢) البيت لعقيبة الأسدي، انظر: «كتاب سيبويه» (١: ٦٧) و«سر صناعة الإعراب» (١: ١٣١) و«لسان العرب» (٥: ٣٨٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢٦).

(٤) انظر: (١٣: ١٦١-١٦٢).

وعدَهم هذا القولَ، وإذا وَعدَهم مَنْ لا يُخلف الميعادَ هذا القولَ، فقد وَعدَهم مَضْمُونَه من المغفرةِ والأجرِ العظيم، وهذا القولُ يُتلقَّونَ به عند الموتِ ويومَ القيامةِ، فيُسَرُّون به، ويَستروِحُون إليه، ويُهوِّن عليهم السَّكَراتِ والأهوالَ قبلَ الوُصول إلى الثَّواب.

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ ١١]

رُويَ أنَّ المشركينَ رأَوْا رسولَ الله ﷺ وأصحابه قاموا إلى صلاة الظُّهرِ يُصلُّون معا، وذلك بعُسْفانَ في غزوة ذي أَنْمار، ....

قولُه: (وإذا وَعدهم مَن لا يُخلِفُ الميعادَ هذا القولَ فقد وَعَدَهم مضمونَه) يريدُ أنّ هذه الآيَةَ تفيدُ ما أفادَه قولُه تعالى في الفَتْح: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩]، وإن كان القصدُ هاهنا القولَ وهناك الموعودَ؛ لأنّ الكريمَ إذا نَطَقَ بالوعدِ لا يُخلِفُ وعدَه، وكان الموعودُ حاصلاً، ولهذه الطريقة فائدةٌ زائدة، وهي استرواحُ السامع باللَّفظِ معَ توطين النفس بإنجازِه، فيَسهُلُ عليه تحمُّلُ المشاقِّ، ولذلك جاء قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [فصلت: ٣٠] تثبيتاً واستِرواحاً عندَ حضورِ الموت.

قولُه: (ويَستروِحُونَ إليه)، الجَوهري: أراحَ الرّجُلُ: رَجَعت نفسُه إليه بعدَ الإعياء، وأرْوَحَ واستَرْوَحَ واستَراحَ بمعنًى، في الكلام لَفٌّ وَنَشْرٌ بغيرِ ترتيب.

قولُه: (أنّ المشركينَ رأَوْا رسُولَ الله ﷺ وأصحابَه قاموا) قيل: «قاموا»: حال، و«قد»: مُقدَّرة، ولو كان من رؤيةِ القلبِ لكان مفعولاً ثانياً.

فلمّا صَلَّوا نَدِمُوا **ألّا كانوا أَكَبُّوا عليهم** فقالوا: إنَّ لهم بعدها صلاةً هي أحبُّ إليهم من آبائهم وأبنائهم، يعنون: صلاةَ العصرِ، وهَمُّوا بأنْ يُوقعوا بهم إذا قاموا إليها، فنزل جبريلُ بصلاة الخوفِ، ورُويَ أنَّ رسول الله ﷺ أتى بني قُريظةَ ومعه الشَّيخانِ وعليٌّ رضي الله عنهم يَستقرِضُهم دِيَةَ مسلمَينِ قَتلَهُما عمرُو بن أميّةَ الضَّمْريُّ خطأً، يَحْسَبُهما مشركَيْنِ، فقالوا: نعم يا أبا القاسم، اجلسْ حتّى نُطعمَكَ ونُقرضَك، فأَجلَسُوه في صُفَّةٍ **وهَـمُّوا بالفَتْك** به، وعَمَدَ عَمرو بنُ جِحَاشٍ إلى رَحىً عظيمةٍ يَطرحُها عليه، فأَمسَكَ اللهُ يدَه ونزل جبريلُ فأخبرَه، فخرج. **وقيل: نَزَل منزلًا وتفرَّق الناسُ في العِضَاه** يَستظِلُّون بها، فعلَّق رسولُ الله ﷺ سلاحَه بشجرةٍ، فجاء أعرابيٌّ فسَلَّ سيفَ رسولِ الله ﷺ ثم أقبلَ عليه، فقال: مَن يَمنعُك منِّي؟ قال: «اللهُ» قالها ثلاثاً. **فشامَ** الأعرابيُّ السَّيفَ فصاح رسولُ الله ﷺ بأصحابه فأخبرَهم وأَبى أن يعاقبَه. يُقال: بَسَط إليه لسانَه: إذا شَتَمه، وبَسَط إليه يَدَه: إذا بَطَش به. ﴿وَيَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ﴾ [الممتحنة: ٢] ومعنى بَسَطَ اليَدَ: مَدُّها إلى المَبْطُوش به، ألا تَرى إلى قولهم: فلانٌ..........

قولُه: (**ألّا كانوا أكَبُّوا عليهم**) أي: هَلّا كانوا، وهِي كلمةُ التنديم، فالجملةُ مبيِّنةٌ لقولِه: «نَدِموا»، وقيل: أصلُه: نَدِموا على أنْ لا كانوا، فحَذَفَ «على» ثُمّ أدغَمَ النونَ في اللام[1].

قولُه: (**وهَمُّوا بالفَتْكِ به**)، **النِّهاية**: الفَتْكُ: هُو أن يأتيَ صاحبَه وهُو غافلٌ فيَشُدَّ عليه فيقتُلَه.

قولُه: (**وقيل: نَزَلَ منزِلاً وتَفَرَّقَ الناسُ**) نحوُه رواه الشيخانِ عن جابر[2].

قولُه: (**في العِضَاه**)، **النِّهاية**[3]: العِضَاه: شجرُ أُمِّ غَيْلان، وكلُّ شجرٍ عظيم لهُ شَوْك، الواحدةُ: عِضَةٌ بالتاء.

قولُه: (**فشامَ**) شامَ السيفَ: سَلَّها، وشامَها: أغمَدَها، وهُو منَ الأضداد.

---

(١) في (م): «النون».

(٢) أخرجه البخاري (٢٩١٠) ومسلم (٢٨٤٣) عن جابر.

(٣) قوله: «النهاية» أثبته من (ط).

بَسِيطُ الباعِ، ومَدِيدُ الباعِ، بمعنىً. ﴿فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ﴾: فمَنَعها أن تُمَدَّ إليكم.

[﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ * فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ۙ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ١٢-١٣]

لـمّا استقرَّ بنو إسرائيلَ بمصرَ بعدَ هلاكِ فرعونَ أمَرهم اللهُ بالمسير إلى أريحاءَ أرضِ الشامِ، وكان يسكُنها الكَنعانيُّون الجَبابرةُ، وقال لهم: إني كَتبتُها لكم دارًا قرارًا فاخرُجوا إليها وجاهِدوا مَنْ فيها، وإنِّي ناصرُكم، وأمرَ موسى عليه السلام بأنْ يأخذَ من كلِّ سِبْطٍ نَقيبًا يكون كَفيلًا على قومه بالوفاء بما أُمروا به؛ تَوثِقَةً عليهم، فاختار النُّقباءَ وأخذ الميثاقَ على بني إسرائيل، وتكفَّل له به النُّقباءُ، وسار بهم، فلّما دَنا من أرض كنعانَ بَعث النُّقباءَ يَتجسَّسُون، فرأَوْا أجرامًا عظيمةً وقوّةً وشَوْكةً، فهابُوا فرجعوا وحدَّثوا قومَهم، وقد نَهاهُم موسى عليه السَّلامُ أن يُحدِّثوهم، فنَكثوا الميثاقَ إلا كالِبَ بنَ يُوفَنّا، مِنْ سِبْط يهوذا، ويُوشعَ بنِ نُونَ، من سِبْط أفرائيم بنِ يوسفَ، وكانا منَ النُّقباء. **والنَّقيبُ: الذي يُنقِّب عن أحوالِ القومِ** ويُفتِّش عنها، كما قيل له: عَريفٌ؛ لأنه يَتعرَّفُها.

قولُه: (**والنقيبُ: الذي يُنقِّبُ عن أحوال القوم**). قال الزجّاج: النَّقْبُ: الطريقُ في الجبل، وإنّما قيل: نقيبٌ لأنه يَعلَمُ دَخيلةَ أمرِ القوم، ويَعرِفُ مَناقِبَهم، وهُو الطريقُ إلى معرفةِ أمورِهم، يقال: فلانٌ حَسَنُ النقيبة، أي: جميلُ الخليقة، وهذا البابُ كلُّه معناه التأثيرُ في الشيء الذي له عُمق، من ذلك نَقَبتُ الحائطَ، أي: بَلَغتَ في النّقبِ آخِرَه[1].

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢: ١٥٨).

﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ أي: ناصِرُكم ومُعينكم. ﴿وَعَزَّرْتُمُوهُمْ﴾: نَصَرتُموهم من أيدي العدوِّ. ومنه: التَّعزيرُ: **وهو التَّنكيلُ والمَنْعُ** من مُعاوَدَة الفسادِ. وقرئ: بالتَّخفيف، يقال: عَزَرتُ الرَّجلَ: إذا حطْتَه وكَنَفْتَه. والتَّعزيرُ والتَّأزيرُ من وادٍ واحدٍ، ومنه: **لأنصرنَّك نصرًا مؤزَّرًا**؛ أي: قويًّا. ....

قولُه: (**وهُو التنكيلُ والمنع**). قال الزجَّاج: عَزَّرْتُموه: نَصرتُموه، لأنَّ العَزْرَ في اللغة: الردُّ، وعزَّرتُ فلاناً أي: أدَّبتُه، معناه: فعلتُ به ما يَردَعُه عن القبيح، كما أنّ نكَّلتُ به معناه: فعلتُ بهِ ما يجبُ أن يُنكِلَ عن المعاوَدة[1]، والناصرُ يَرُدُّ عن صاحبِه أعداءه، وهُو يَستلزِمُ التعظيمَ والتوقير، ومَن فسَّر التعزيرَ بالتعظيم أرادَ هذا، قلت: فهُو حقيقةٌ في الردِّ والمَنْع، وكنايةٌ عن التعظيم والنُّصْرة.

وقال الراغب: التعزيرُ: النُّصرةُ معَ التعظيم، قال تعالى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩]، والتعزيرُ: ضربٌ دونَ الحَدّ، وذلك يرجعُ إلى الأول، فإنه تأديبٌ والتأديبُ نُصرةٌ ما، لكنّ الأوّلَ: نُصرةٌ بقَمْعِ العدوِّ عنهُ، والثاني: نُصرةٌ لقهرِهِ عن عدوِّه، فإنّ أفعالَ الشرِّ عدوٌّ للإنسان، فمتى قمعتَه عنها فقد نصَرْتَه، وعلى هذا قولُه ﷺ: «انصُرْ أخاك ظالماً أو مظلوماً»، فقال: أنصُرُه مظلوماً، فكيف أنصُرُه ظالماً؟ قال: «تكُفُّه عن الظُّلم»[2]، وقلت: الحديثُ من روايةِ البخاريِّ والتِّرمذيِّ عن أنس، فقال رجل: يا رسُولَ الله، أنصُرُه إذا كان مظلوماً أفرأيتَ إن كان ظالماً كيف أنصُرُه؟ قال رسُولُ الله ﷺ: «تحجِزُه أو تمنَعُه عن الظلم، فإنّ ذلك نَصرُه»[3].

قولُه: (نَصْراً مؤزَّراً)، قاله وَرَقةُ بنُ نوفَل، وهُو ابنُ عمِّ خديجةَ في حديثٍ مشهور أخرَجَه الشيخان[4].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٥٩).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٦٤)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٥٦٤.

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٥٢) والترمذي (٢٢٥٥) عن أنس.

(٤) أخرجه البخاري (٣) ومسلم (١٦٠) عن عائشة.

وقيل: معناه: ولقد أخذْنا ميثاقَهم بالإيمان والتَّوحيد، وبَعثنا منهم اثني عشرَ مَلِكًا يُقيمون فيهم العَدْلَ، ويأمرونهم بالمعروف، ويَـنهَوْنهم عن المنكرِ. والـلّامُ في ﴿لَئِنۡ أَقَمۡتُمُ﴾ مُوطِئَـةٌ للقَسَم، وفي ﴿لَّأُكَفِّرَنَّ﴾ جوابٌ له، وهذا الجوابُ سادٌّ مَسَدَّ جوابِ القَسَم والشَّرطِ جميعًا ....

قولُه: (**وقيل: معناه: ولقد أخَذْنا ميثاقَهم**) عطفٌ على قولِه: «لـمّا استقـرَّ بنو إسرائيلَ بمصرَ بعدَ هلاكِ فرعونَ». اعلَمْ أنّ أخْذَ الميثاقِ هاهنا يَحتملُ معنـيَيْنِ، أحدُهما: ميثاقُ الأمرِ بالجهاد والتأكيد فيه، فالنُّـقباءُ على هذا نُقباءُ العسكر وعُرَفاؤه، والمناسبُ أنْ تُفسَّرَ ﴿إِنِّي مَعَكُمۡ﴾ بقولِه: «أي: ناصِرُكم ومُعِينُكم» و«عزَّرتُموهم» بقولِه: «مَنَعْتُموهم ونَصَرْتُموهم»، وثانيهما: يَحتمِلُ العهدَ بالإيمان وتوثيقَ أمرِ التوحيد، فالنقيبُ على هذا: معلِّمُ الخير، والحاكمُ العَـدْلُ، والمناسِبُ بقولِـه: ﴿إِنِّي مَعَكُمۡ﴾ أن يقال: إنّي أوفِّـقُـكم على الخيـر، وبقولِـه: عزَّرتُـموهم: وَقَّـرتُـموهم، كقولِه تعالى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح: ٩].

فإن قلتَ: الإيمانُ بالرُّسُل مقدَّمٌ على إقامةِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزكاة فلِمَ أخَّرَ ذكْرَه في قولِه تعالى: ﴿لَئِنۡ أَقَمۡتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيۡتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ الآية؟ قلتُ: هذه الجملةُ، أعني قولَه: ﴿وَءَامَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرۡتُمُوهُمۡ وَأَقۡرَضۡتُمُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا﴾ كنايةٌ إيمائيةٌ عنِ المجاهَدة ونُصرةِ دين الله ورسُلِه والإنفاقِ في سبيلِه، كأنه قيل: لئن أقَمْتُمُ الصَّلاةَ وآتيتُمُ الزكاةَ وجاهَدتُم في سبيل الله. يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿وَلَا تَرۡتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدۡبَارِكُمۡ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٢١]، قال: أي: «لا ترتَدُّوا على أدبارِكم في دينِكم لمُخالفتِكم أمرَ ربِّكم وعِصيانِكم نبيَّكم»، وإنّما وقَعَ الاهتمامُ بشأنِ هذه القرينة دونَ الأُولَيَيْنِ وأُبرِزَتْ في معرِض الكناية لأنّ القومَ كانوا يتَقاعدونَ عن القتالِ ويقولونَ لموسى عليه الصلاةُ والسلام: ﴿ٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، ويَنصُرُ هذا حَمْلُ النُّقباءِ على نُقباءِ العسكر.

﴿بَعۡدَ ذَٰلِكَ﴾: بعد ذلك الشَّرطِ المؤكّدِ المعلَّقِ بالوعدِ العظيم. فإنْ قلتَ: مَنْ كَفر قبلَ ذلك أيضًا فقد ضلَّ سواءَ السَّبيلِ. ....

قولُه: (بعدَ ذلك الشَّرط المؤكَّدِ المُعلَّق بالوَعْدِ العظيم) قيل: ينهَى مَن ظَنَّ أنّ المرادَ بالوَعْدِ هاهنا الوعيدُ، لأنّ الشَّرطَ ﴿لَئِنۡ أَقَمۡتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ إلى قولِه: ﴿قَرۡضًا حَسَنًا﴾، والوعدَ ﴿لَّأُكَفِّرَنَّ﴾ إلى آخِره، وانظرْ إليهم كم خَبَطوا في الحواشي؟ وكادوا يُضِلُّونَ كثيراً بعدَ أن ضَلُّوا، لو لا أنّ اللهَ تعالى أعطَى القَوْسَ بارِيَها!

وقلتُ: لو أُريدَ هذا المعنى لقيل: «بعدَ ذلك الشَّرطِ المعلَّق بِهِ الوَعْدُ العظيمُ»، كما قال القاضي[1]، لأنه لا يقال: الشَّرطُ مُعلَّقٌ بالجزاء، بل الجزاءُ معلَّقٌ بالشَّرط، والحقُّ أنّ الوعدَ العظيمَ هُو قولُه تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمۡ﴾، وأيُّ وعدٍ أعظمُ من ذلك؟ لأنه مُشتملٌ على جميع ما يَصحُّ فيه الوعدُ منَ النُّصْرة، وتكفيرِ الذنوب، وإدخالِ الجنة، والغُفرانِ والرِّضوان، والرؤيةِ وغيرِها، وتعلُّقُ الشَّرطِ به، وهُو قولُه تعالى: ﴿لَئِنۡ أَقَمۡتُمُ﴾ إلى آخِرِه، من حيثُ المعنى، كما تقولُ لصاحِبك: أنا مَعْنيٌّ في حقِّك جداً إنْ خدمتَني لم أُضيِّعْ سَعْيَك، أفعَلُ بكَ وأصنَعُ بك وكَيْتَ وكَيْت، فالشَّرطُ معَ الجزاءِ مقرِّرٌ لمعنى الجملةِ الأولى، وحاصلُ معنى قولِه: «الشَّرطُ المعلَّقُ بالوَعْد» يعودُ إلى الشَّرطِ المتعلِّق بالوعد، لأنّ المعنى الصَّحيحَ: ومَن كَفَرَ بعدَ ذلك الميثاق، وذلك البَعْثِ، وقولِ الله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمۡ ...﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾؛ لأنّ قولَه: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ﴾ عطفٌ على ﴿أَخَذَ﴾ على سبيل البيانِ والتوضيح؛ لأنه مشتملٌ على الشَّرط، وهُو قولُه: ﴿لَئِنۡ أَقَمۡتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ إلى آخِره، وقد سَبَقَ في البقرةِ أنّ العهدَ: المَوْثِق، وعَهِدَ إليه: إذا وَصَّاهُ به، واستَعهَدَ منهُ: إذا اشتَرَطَ عليه[2]. وكرَّر فيه اسمَه الجامعَ لِمَزيدِ التوكيدِ والتقرير، وأنّ وَعْداً وعَدَه اللهُ عزَّ وجَلَّ لا خلافَ فيه البتّةَ، وأنّ مَن نَقَضَ ذلك العهدَ فقد ضَلَّ ضَلالاً بعيداً.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٠٥).

(٢) انظر: (٢: ٤٠٥).

قلتُ: أجَل، ولكنَّ الضَّلالَ بعدَه أظهرُ وأعظمُ؛ لأنَّ الكُفرَ إنما عَظُم قُبْحُه لِعِظَم النِّعمةِ المَكْفورةِ، فإذا زادتِ النِّعمةُ زاد قُبْحُ الكُفرِ وتَمادى. ﴿لَعَنَّٰهُمْ﴾: طردناهم وأخرجناهم من رحمتنا، وقيل: مَسَخناهم، وقيل: ضَربْنا عليهم الجِزيةَ.

﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً﴾: خَذَلْناهم ومَنَعْناهمُ الألْطافَ حتى قَسَت قلوبُهم، أو: أمْلَينا لهم ولم نُعاجلْهم بالعقوبة حتّى قَسَت. وقرأ عبدُ الله: (قَسِيَّة) أي: رَدِيَّة مَغشُوشَةً. من قولهم: درهمٌ قَسِيٌّ، وهو منَ القَسْوة، لأنَّ الذَّهبَ والفضّةَ الخالصَيْنِ فيهما لِيْنٌ، والمَغْشُوشُ فيه يُبْسٌ وصَلابةٌ، والقاسي والقاسِحُ ـ بالحاء ـ أخَوان في الدِّلالة على اليُبْس والصَّلابةِ. وقرئ: (قِسِيَّة) بكسر القاف للإتباع.

﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾: بيانٌ لِقَسوة قلوبِهم؛ لأنه لا قَسْوةَ أشدُّ منَ الافتراء على الله وتغييرِ وَحْيِه. ﴿وَنَسُوا۟ حَظًّا﴾: وتركوا نصيبًا جزيلًا، وقِسْطًا وافيًا ﴿مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾: من التَّوراة؛ يعني: إنَّ تركَهم وإعراضَهم عن التّوراةِ إغفالُ حَظٍّ عظيمٍ. أو قَسَت قلوبُهم وفَسَدت، فحرَّفوا التَّوراةَ،...

قولُه: (أجَلْ، ولكنّ الضّلالَ بعدَه أظهَرُ) اعتزالٌ خَفِيّ، لأنه مبنيٌّ على قاعدةِ الحُسنِ والقُبْح العَقْليّ.

قولُه: (وقرأ عبدُ الله: «قَسِيّة») بتشديدِ الياء من غيرِ ألف، وكذا حمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بتخفيفِها وبالألف[1].

قولُه: (أو قَسَتْ قلوبُهم وفَسَدت فَحَرَّفوا) عطفٌ على قولِه: «﴿يُحَرِّفُونَ﴾: بيانٌ لقَسْوةِ قلوبِهم»، وقولُه: «لأنه لا قسوةَ أشدُّ منَ الافتراءِ على الله تعالى» تعليلٌ لاتّحاد معنى البيان والمبيَّن، لأنّ معنى قولِهم: قلوبُهم قاسيةٌ، فيه نوعُ خفاءٍ مِن حيثُ إنّ مَن قَسا قلبُه فَعَلَ أفعالَ أهل العِناد، فأزالَ بقولِه: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾ الإبهامَ، نحوهُ قولُه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٤ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٧).

وزالت أشياءُ منها عن حفظِهم. وعن ابن مسعودٍ رضي الله عنه: قد يَنسى المرءُ بعضَ العلمِ بالمعصيةِ، وتلا هذه الآية. وقيل: تَركُوا نصيبَ أنفُسِهم مِمّا أُمروا به ....

بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ * يُخَٰدِعُونَ ﴾ [البقرة: ٨-٩] لم يَعطِفْ ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ على ما قبلَه لكونِه مبيِّناً لهُ مِن حيثُ إنهم حينَ كانوا يوهِمونَ بألسنتِهم أنهم آمنوا وما كانوا مؤمنينَ بقلوبِهم قد كانوا في حُكم المُخادِعين، قاله صاحبُ «المِفتاح»(١)، فقولُه: قد كانوا في حُكم المخادِعين مثلُ قولِ المصنِّف: «لا قسوةَ أشدُّ منَ الافتراء»، وعلى الوَجْهِ الثاني: ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ استئنافٌ لبيانِ المقتضَى وما حالُهم بعدَ التحريف، ولذلك أتَى بالفاءِ السببيّةِ في قولِه: «فحَرَّفوا» كأنه قيل: ما فَعَلوا إذاً؟ فقيل: يُحرِّفُونَ الكَلِمَ ونَسُوا حظّاً مِمّا ذُكِّروا بِه، كما قال ابنُ مسعود: ينسَى المرءُ بعضَ العلم بالمعصية(٢).

وقلتُ: وفيه أن بَرَكَةَ الطاعة، والعملَ بها عَلِم موجبةٌ لازديادِ العلم، كما قيل: مَن عمِلَ بما عَلِم ورَّثه اللهُ عَلِمَ ما لم يعلَمْ(٣)، وأشار المصنِّفُ بقولِه: «فحَرَّفوا التوراةَ وزالتْ أشياءُ منها» إلى أنّ قولَه: «نَسُوا»، منَ النِّسيان، وهُو ماضٍ عُطِفَ على ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ وجاء على المضارع بمعنى الاستمرار ليُناسِبَه، كما قال في قولِه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [فاطر: ٢٩]: «يُداوِمُونَ على تلاوتِه وهِي شأنُهم ودَيْدَنُهم»(٤)، وعلى الوَجْهِ الأول: أي: إذا كان نَسُوا بمعنى تَـرَكوا، يكونُ حالاً من فاعل ﴿يُحَرِّفُونَ﴾، وقد: مُقدَّرة.

قولُه: (وقيل: تَرَكُوا نصيبَ أنفُسِهم) عطفٌ على قولِه: «وتَـرَكوا نصيباً جَزيلاً»، فعلى

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١١٥.

(٢) أخرجه الدارمي (٣٧٦) قال عبد الله بن مسعود: إني لأحسب الرجل ينسى العلم كان يعلمه للخطيئة كان يعملها. وأخرجه أيضاً أبو خيثمة زهير بن حرب في «العلم» ص٣١، و قال السيوطي في «الدر المنثور» (٥: ٢٣٤): أخرجه ابن المبارك وأحمد في «الزهد» ص١٥٦ عن ابن مسعود.

(٣) أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١٠: ١٥) عن أنس بن مالك، وضعَّفه الشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» ص٢٨٦.

(٤) انظر: (١٢: ٦٥١).

منَ الإيمان بمحمَّدٍ ﷺ وبيانِ نَعْتِه. ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ﴾ أي: هذه عادتُهم وهِجِّيراهُم، وكان عليها أسلافُهم، كانوا يَخُونون الرُّسلَ، وهؤلاء يَخونُونك، يَنكُثون عُهودَك، ويُظاهرون المشركين على حَرْبك، ويَهُمُّون بالفَتْك بك، وأن يَسُمُّوك.

﴿عَلَىٰ خَآئِنَةٍ﴾ على خيانةٍ، أو على فِعْلَةٍ ذاتِ خيانةٍ، أو على نَفْسٍ أو فِرْقَةٍ خائنةٍ. ويقال: رجلٌ خائنةٌ، كقولهم: رجلٌ راوِيةٌ للشِّعر؛ للمبالغة. قال:

الأوّلِ التنكيرُ في قولِه: ﴿وَنَسُواْ حَظًّا﴾، للتكثير والتعظيم، ولهذا قال: «إغفالُ حظٍّ عظيم» يعني: نَبَذوا التوراةَ وراءَ ظهورهم ولم يعمَلوا بما فيها فكان إعراضُهم عن التّوراةِ إغفالَ حظٍّ عظيم، وعلى الثاني: التنكيرُ للنَّوعِ، والمتروكُ بعضُ ما فيها؛ وهُو الإيمانُ بمحمدٍ ﷺ، فالنصيبُ بمعنى المفروض، ولهذا بيَّـنَه بقولِه: «مِمّا أُمِروا به منَ الإيمانِ بمحمدٍ ﷺ».

قولُه: (ويُظاهِرونَ المشركينَ على حَرْبِك) يعني: يومَ الأحزاب «ويَـهُمُّونَ بالفَتْكِ بك»، يعني يومَ أَتَيْتَ بني قُريظةَ ومعَك الشيخانِ وعليٌّ، «وأن يَسُمُّوكَ» يعني: يومَ خَيْبَر(١)، والذي يقتضيه النظمُ أنّ قولَه تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾ الثاني جيءَ به مكرَّراً لإناطةِ قَصْدِ فَتْكِ اليهود بالرسُولِ ﷺ ونجاتِه منهُم به، ثُمّ بيانِ نَقْضِهم ميثاقَهم قديماً وحديثاً واستحقاقِهم لذلك اللَّعنَ وضَرْبَ الذِّلّة والمَسْكَنة، وجعْلَ قلوبِهم قاسيةً حتى حَرَّفوا كتابَ الله؛ ليجتنبَ المؤمنونَ عن مثل فعلِهم، ويَحفَظوا عهدَ الله ومواثيقَه، وقد سَبَقَ في الكتابِ في إحدى الرواياتِ أنّ سببَ نزولِ الآية: إتيانُ رسُولِ الله ﷺ بني قُريظَـةَ والشيخَيْن وعليٍّ ليُعينوهم على الدِّيَة، ورَوى مُحيي السُّنة، عن مجاهدٍ وعِكرِمةَ والكَلْبيِّ وابنِ يَسَار، أنه بَعَثَ رسُولُ الله ﷺ المنذِرَ ابنَ عَمْرٍو الساعِديَّ، وهُو أحدُ النُّقَباء يومَ العَقَبة، في ثلاثينَ راكباً إلى بني عامر، فَلَقُوا عامرَ ابنَ الطُّفَيْل فاقتَتلوا فقُتِلَ المنذرُ وأصحابُه إلا عَمْرو بنَ أُميّةَ الضَّمْريَّ وآخَرَ فلَـقِيا رجُلَيْنِ من بني سُليم، وكان بينَهم وبينَ رسُولِ الله ﷺ مُوادَعة، فانتَسَبا إلى بني عامر فقَـتَلاهُما، وقَدِمَ

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٦٩) عن أبي هريرة.

حدَّثتَ نفسَك بالوفاءِ ولم تَكُنْ للغَدْر خائنةً مُغِلَّ الإصْبَعِ

وقرئ: (على خِيانةٍ منهم). ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾: وهم الذين آمنوا منهم. ﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ﴾ بَعْثٌ على مُخالفتِهم. وقيل: هو منسوخٌ بآية السَّيفِ. وقيل: فاعْفُ عن مؤمِنِيهم ولا تُؤاخِذْهم بما سَلَف منهم.

قومُهما إلى رسُولِ الله ﷺ يَطلُبونَ الدِّيةَ، فخرَج ﷺ ومعَه أبو بكر وعثمانُ وعليٌّ وطلحةُ وعبدُ الرحمن بنُ عَوْفٍ رضيَ الله عنهم، ودَخَلوا على كعبِ بن الأشرَف وبني النَّضير يَستعينُهم على عَقْلِهما، وكانوا قد عاهَدوا النبيَّ ﷺ على تَـرْكِ القتالِ وعلى أن يُعِينوهُ في الدِّيـات، وساقَ الحديثَ[1] على نحوِ ما ساقَه المصنِّفُ قبلَ هذا.

وأمّا قولُه: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ﴾ فقد أتى بِهِ تمهيداً وتوطِئةً لقولِه: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾ وتقريراً بأنّ اليهودَ دأبُهم ودَيْدَنُهم قديماً وحديثاً[2] نَـقْضُ العُهود. ثُمّ المناسِبُ إلى النَّظم أن يُحملَ الميثاقُ على ميثاقِهم بالإيمانِ والتوحيدِ، ويؤيِّدُه قولُه بُعَيْدَ هذا: «أي: مثلَ ميثاقِهم بالإيمانِ بالله وبالرّسُل وبأفعالِ الخَيْر»، والفاءُ في ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ فصيحةٌ، أي: أخَذَ اللهُ ميثاقَهم وأكَّدَه وكَيْتَ وكَيْتَ فما ثَبَتوا على الميثاق، وما التَفَتوا إلى تلك التشديدات ونقَضُوا الميثاقَ فبِنَقضِهم لَعنّاهُم.

قولُه: (حَدَّثتَ نفسَكَ بالوفاءِ) البيت، قبلَه:

أقُرَينُ إنـك لـو رأيـتَ فـوارسي بغَمايتَـيْن إلى جوانـبِ ضَـلفَعِ[3]

قُرَينٌ: اسمُ ضَيْفٍ نَـزَلَ على القائل وطَمع في جاريتِه، ومُغِلَّ الأصبع: نَصْبٌ على النِّداء.

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨)، وأخرجه الطبري في «جامع البيان» (٨: ٢٣٠) عن عكرمة، وذكره الواحدي في «أسباب النزول» ص١٢٩.

(٢) قوله: «وحديثاً» سقط من (غ).

(٣) هذا البيت والذي قبله للكلابي، انظر: «مشاهد الإنصاف» بحاشية «الكشاف» (١: ٦١٦)، و«الكامل في اللغة والأدب» (١: ٢٨١).

[﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَسَوۡفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ﴾ ١٤]

﴿أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ﴾: أخَذْنا من النَّصارى ميثاقَ مَنْ ذُكِر قبلَهم من قوم موسى؛ أي: مثلَ ميثاقِهم بالإيمان بالله والرُّسل وبأفعال الخيرِ، **أو أخَذْنا منَ النَّصارى ميثاقَ أنفُسِهم** بذلك.

قال الزجَّاج: «خائنةً» على المبالغة، لأنّ الشاعرَ يُخاطِبُ رجُلاً يقول: لا تَخُنْ فتُغِلَّ إصبعَك في المتاع، أي: تُدخِلُها للخيانة(١)، وقيل: مُغِلُّ الأُصبع: خائنُ اليد، يقولُ: لو رأيتَ فوارسي لَخِفتَ وما غَدَرتَ فطَمِعتَ في جارِيتي، غَمايَتَيْن: جبَلَيْنِ متناوِحَيْنِ، أي: متقابلَيْن.

قولُه: (**أو أخَذْنا منَ النَّصارى ميثاقَ أنفُسِهم**) يريدُ أنّ الضميرَ المضافَ إليه في ﴿مِيثَٰقَهُمۡ﴾ لليهود على حَذْفِ المضاف لقولِه: «أي: مثلَ ميثاقِهم» ليستقيمَ المعنى، إذ لا يكونُ ميثاقُ النصارى غيرَ ميثاقِ اليهودِ، أو للنَّصارى من غيرِ حَذْف، فعلى الأولِ قد شَبَّه أخْذَ ميثاقِ النَّصارى بأخْذِ ميثاقِ اليهود، والوجهُ أن يكونَ الضميرُ للنصارى لاختلافِ العبارَتَيْن والحالتَيْن، أتى في الأولى بالجملة القَسَمية، وهي ﴿وَلَقَدۡ أَخَذۡنَآ﴾ [المائدة: ١٢]، وعَرَّى الثانيةَ عنِ التوكيد، وقيل ثَمّةَ: ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ﴾ معَ «ما» المؤكِّدة إلى ما ذُكِّروا بِه، وهاهنا ﴿فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ﴾. ثُمّ انظُرْ كم التفاوتُ بينَ جَزاءِ النقيضَيْن لتَقِفَ على تمام المراد، وذلك أنّ اليهودَ لَمّا كانوا قوماً بُهْتاً شديدي الشَّكِيمة جيءَ بما يَدُلُّ على قوّةِ الأمر ليؤذِنَ بالقَسْر والقَهْر، ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿وَرَفَعۡنَا فَوۡقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ﴾ [البقرة: ٦٣]. قال المصنِّف: «﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ﴾ بالعمَلِ على ما في التوراةِ، ﴿وَرَفَعۡنَا فَوۡقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦٠).

فإنْ قلتَ: **فهلّا قيلَ: مِنَ النَّصارى؟** قلتُ: لأنهم إنّما سَمَّوا أنفُسَهم بذلك ادِّعاءً لِنُصرةِ الله، وهم الذين قالوا لعيسى: نحن أنصارُ الله، ثمَّ اختلفوا بعدُ: نَسْطُورِيَّة ويَعقُوبيَّـة ومَلْكانية أنصارًا للشيطان.

﴿فَأَغْرَيْنَا﴾: فَـأَلْصَقْنا وأَلْزَمْنا. من غَرِيَ بالشيء: إذا لَزِمَه ولَصِق به، وأَغْراه غيرُه...

حتى قَبِلـتُم وأعطَيْتُم الميثاقَ»[1]. وأمّا النَّصارى فلسُهولةِ مأخَذِهم ولِينِ جانبِهم عَرَّى ما نُسِبَ إليهم عن التوكيد والتشديد، ويَنصُرُه قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ لِلۡحَوَارِيِّـۧنَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] أي: كونوا مِثلَهم في القَبولِ بنشاطِ قلبٍ ووُفُور رغبة، وإنّما قَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ على العامل وأُثِـرَتِ الصِّلةُ والموصُولُ على العبارةِ المختَصَرة، أي: النَّصارى، للتعريض بالمؤمنينَ ليَـثبُتوا على عُهودِهم ولا يَنسَوا ما ذَكَّرَهمُ اللهُ تعالى بهِ، أي: لا يكونوا مثلَ هؤلاءِ المُدَّعِينَ المخصُوصينَ من بينِ سائرِ المدَّعِين بأَخْذِ الميثاقِ منهم، ونسيانِـهم حظّاً مما ذُكِّروا به، وتلخيصُه: كما أَمَرْناكم في تلك الآيةِ أن تكونوا مِثلَهم في تلك الخَصْلة نُحذِّرُكم في هذه الآية أن تَقْفُوا أثَرَهم في تلك الهَنَاة، وإنّما سَمّيناهم مُدَّعِينَ لقولِه: «إنّما سَمَّوا أنفسَهم بذلك ادّعاءً لنُصرةِ الله»، واللهُ أعلم.

قولُه: (**فهَلّا قيل: مِنَ النَّصارى؟**) يعني: ما فائدةُ العُدولِ عن النَّصارى إلى الإطناب؟ وأجاب: أنه إنّما عَدَلَ لتصوُّرِ تلك الحالةِ في ذهن السّامع وتقَـرُّر عندَه أنهمُ ادَّعوا نُصرةَ دِينِ الله، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٣]، عَدَلَ عن اسمِها زيادةً لتقريرِ الـمُراودة.

الانتصاف: لـمّا كان المقصُودُ في هذه الآية ذَمَّهم بنَـقْضِ الميثاقِ المأخوذِ عليهم بنُصرةِ الله، وبما يدُلُّ على أنهم لم يُوفُوا بما عاهَدوا عليه منَ النُّصرة[2] عَدَلَ عن قولِه: منَ «النَّصارى» إلى قولِه: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ﴾، فحاصلُ ما صَدَرَ منهم قولٌ بلا فعل.

---

(١) انظر: (٢: ٥١٢).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦١٦).

ومنه: الغِراءُ الذي يُلْصق به. ﴿بَيْنَهُمُ﴾: بين فِرَقِ النَّصارى المختلفين. وقيل: بينهم وبينَ اليهودِ، ونحوه. ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا﴾ [الأنعام: ١٢٩]، ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٩].

[﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ۞ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ ١٥-١٦]

﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾: خطابٌ لليهود والنَّصارى. ﴿مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ﴾ من نَحْوِ صفةِ رسول الله ﷺ ومن نحوِ الرَّجمِ.

قولُه: (ومنه: الغِرَاءُ)، الجوهري: هُو ما يُتَّخذُ منَ السَّمَكِ ليُلصَقَ به الشيءُ، إذا فَتَحْتَ الغينَ قَصرْتَ، وإن كَسرْتَ مَدَدْتَ.

قولُه: (﴿نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا﴾) هذا إذا أُريدَ به التوليةُ، قال المصنِّف: «نُخَلِّيهم حتى يَتَولَّى بعضُهم بعضاً كما فَعَل الشياطينُ وغُواةُ الإنس»[1].

قولُه: (﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾)، قال: «يـخلِطَـكم فِرَقاً مُختلفينَ على أهواءٍ شَتّى»[2].

رَوى الواحِديُّ عن الزجَّاج: قال: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ﴾أي: صاروا فِـرَقاً يُـكفِّرُ بعضُهم بعضًا[3].

---

(١) انظر: (٦: ٢٤٧).

(٢) انظر: (٦: ١٢٤).

(٣) «الوسيط» (٢: ١٦٨)، وانظر كلام الزجاج في: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦١).

﴿وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ مما تُخفونَه لا يُبيِّنه إذا لم تَضطَرَّ إليه مصلحةٌ دينيةٌ ولم يكن فيه فائدةٌ إلا اقتضاءُ حُكمٍ، وصِفَتُه مما لابدَّ من بيانِه، وكذلك الرَّجمُ وما فيه إحياءُ شريعةٍ وإماتةُ بِدْعَةٍ. وعنِ الحسنِ: ويعفو عن كثيرٍ منكم لا يؤاخذُه.

﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ يريد: القرآنَ لِكَشْفِه ظُلماتِ الشِّركِ والشَّكِّ، ولإبانتِه ما كان خافيًا على الناسِ منَ الحقِّ، أو لأنه ظاهرُ الإعجازِ.

قولُه: (﴿وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ مما تُخفونَه لا يُبيِّنُه إذا لم تَضطرَّ إليه مصلحةٌ دينية) إلى آخرِه، هذا يؤْذِنُ أنّ صفةَ الرسُولِ ﷺ وأمرَ الرَّجم مما اضطرَّ إليهما لمصالحَ، وفيهما فوائدُ جَمّةٌ، ولذلك لم يَعفُ عنهما.

قولُه: (وصِفَتُه) وهو مبتدأ، والخبرُ: «ممّا لا بدَّ من بيانِه»، «وما فيه إحياءُ شريعة وإماتةُ بِدعة» منَ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهي عن المنكر.

قولُه: (لكشفِه ظُلُماتِ الشِّرك) تعليلٌ لتسميةِ القرآنِ بالنُّور، وقولُه: «لإبانتِه» تعليلٌ لوصفِه بالمُبين.

قولُه: (أو لأنه ظاهرُ الإعجاز) على أنّ ﴿مُّبِينٌ﴾ مِن: بانَ الشيءُ، وعن الواحديِّ، عن قَتادةَ: ﴿نُورٌ﴾، يعني النبيَّ ﷺ، وهُو اختيارُ الزجّاج[1]، وما ذهبَ إليه المصنِّفُ أوفقُ لتكريرِ قولِه: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ﴾ بغير عاطف، فعلَّق به أولاً: وَصْفَ الرسُول ﷺ، وثانياً: وَصْفَ الكتاب، وأحسَنُ منه ما سَلَكَه الراغبُ حيث قال: بيَّنَ في الآيةِ الأولى والثانية[2] النِّعمَ الثلاثَ التي خَصَّ بها العباد، وهي النُّبوةُ والعقلُ والكتاب، وذَكَرَ في الآية الثالثة[3] ثلاثةَ أحكام يَرجعُ كلُّ واحد إلى نعمةٍ ممّا تقدَّم، فقولُه: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ يرجعُ إلى قولِه: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا﴾، أي: يَهدي

---

(١) «الوسيط» (٢: ١٦٨).

(٢) قوله: «والثانية» لم يرد في «تفسير الراغب»، وحذفُه أحسن، فالنِّعَمُ الثلاث مبيَّنةٌ في الآية الأولى فحسب.

(٣) كذا في الأصول الخطية، والصواب: «الثانية» كما في «تفسير الراغب»، يعني: الآية ١٣ من هذه السورة.

﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ﴾: مَنْ آمَن منهم ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾: طُرقَ السَّلامة والنَّجاةِ من عذاب الله، أو: سُبلَ الله.

[﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ١٧]

قولُهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ﴾ معناه: **بَتُّ القولِ على أنَّ حقيقةَ الله هو المسيحُ** لا غيرُ. قيل: **كان في النَّصارى قومٌ يقولون ذلك.** وقيل: ما صرَّحوا به ولكنَّ مَذهبَهم يؤدِّي إليه حيث اعتقدوا أنه يَخلُق ويُحيي ويُميت، ويُدبِّر أمرَ العالَمِ.

بالبيانِ إلى طريقِ السّلامة من اتّبعَه وتحرَّى مَرضاةَ الله، وقولُه: ﴿وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ يَرجعُ إلى قولِه: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ﴾، وقولُه: ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ يَرجعُ إلى قولِه: ﴿وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾، كقولِه تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢][1]، وسيجيءُ تفسيرُ هذه الآية في سُورة النُّور.

قولُه: (**بَتُّ القولَ على أنّ حقيقةَ الله هُو**) وذلك أنّ الخبَرَ إذا عُرِّف باللام أفاد القَصْرَ سواءً كان التعريفُ فيه عَهْداً أو جِنساً، فإذا ضُمَّ معَه ضميرُ الفَصْلِ ضاعَفَ تأكيدُه معنى القَصْر، فإذا صُدِّرتِ الـجُملةُ بـ«إنَّ» بَلَغَ الكمالَ في التحقيق.

قولُه: (**كان في النَّصارى قومٌ يقولون ذلك**)، الراغب: إن قيل: إنّ أحداً لم يقُلْ: اللهُ هُو المسيحُ، وإن قالوا: المسيحُ هُو الله، وذلك أنّ عندَهم أنّ المسيحَ مِن لاهُوتٍ وناسوت، فيقولونَ: يصحُّ أن يُقالَ: المسيحُ هُو اللاهُوت وهُو ناسُوت، كما يَصحُّ أن يقال: الإنسانُ هُو

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٣٠٣- ٣٠٤).

﴿فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾: فمَن يمنعُ من قُدرتِه ومشيئته شيئًا؟ ﴿إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ﴾ مَن دَعُوه إلـهًا منَ المسيحِ وأُمِّـه، دلالةً على أنَّ المسيحَ عبدٌ مخلوقٌ كسائر العبادِ.

وأراد بعَطْف[1] ﴿مَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ على ﴿ٱلْمَسِيحَ ... وَأُمَّهُۥ﴾ أنـهما من جنسِهم لا تفاوُتَ بينَهما وبينَهم في البَشَريّةِ.

حيَوانٌ وهُو نباتٌ لـمَّا كان مُركَّباً منهما، ولا يَصِحُّ أن يقالَ: اللاهوتُ هُو المسيحُ كما لا يَصِحُّ أن يقالَ: الحيَوانُ هو الإنسان، قيل: إنهم قالوا: هُو المسيحُ على وَجْهٍ آخَرَ غيرِ ما ذكَرْت، وهُو ما رُوِيَ عن محمدِ بن كعبٍ القُرَظيِّ: أنه لما رُفع عيسى عليه الصَّلاةُ والسلام اجتَمَعَ طائفةٌ من علماءِ بني إسرائيلَ فقالوا: ما تقولونَ في عيسى؟ فقال أحَدُهم: أوَ تعلَمونَ أنّ أحداً يُحْيي الموتَى إلا اللهُ تعالى؟ فقالوا: لا، فقالوا: أتعلَمونَ أنّ أحداً يَعلَمُ الغيبَ إلا الله؟ فقالوا: لا، فقالوا: أتعلَمونَ أنّ أحداً يُبرِئُ الأكمَهَ والأبرَصَ إلا الله؟ قالوا: لا، قالوا: فما اللهُ إلا مَنْ هذا وَصْفُه، أي: حقيقةُ الإلهيةِ فيه، وهذا كقولِك: الكريمُ زيدٌ، أي: حقيقةُ الكرم في زيد، وعلى هذا قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[2].

قولُه: (دلالةً على أنّ المسيحَ) مفعولٌ له، أي: قال اللهُ تعالى هذا القولَ دِلالةً.

قولُه: (وأراد بعطفِ ﴿مَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾) عطفٌ على جُملة قولِنا: قال اللهُ تعالى هذا القولَ دِلالةً، وإنّما أقيمَ المُظهَرُ موضِعَ المُضمَر في قولِه: ﴿أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ﴾ وإن لم يَقُل: يُهلِكَهُ إرادَةَ الدِلالة أنه عبدٌ مطيع؛ لأنّ المسيحَ هُو الصِّدّيق، وعطَفَ عليه أُمَّه لمزيدِ الدِلالةِ على أنه عبدٌ مخلوق؛ لأنّ الخالقَ لا أُمَّ له، ثُمّ عَطَفَ عليه: ﴿مَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ إرادةَ الدِلالة على أنهما مِن جنس مَن في الأرض لا تفاوتَ بينَهما، وكلُّ ذلك تتميماتٌ يزيدُ الكلامُ بها مبالغةً.

---

(١) قوله: «بعطف» سقط من (غ) و (ص).

(٢) «تفسير الراغب» (٤: ٣٠٤- ٣٠٥).

﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ أي: يَخلُق مِنْ ذَكَر وأُنثى، ويخلُق من أُنثى من غير ذَكَرٍ كما خَلق عيسى، ويَخلُق من غير ذَكَر وأُنثى كما خَلق آدمَ، أو يَخلُق ما يشاء كخَلْق الطَّيرِ على يدِ عيسى معجزةً له، وكإحياء المَوْتى وإبراءِ الأَكْمَهِ والأَبرَصِ وغيرِ ذلك، فيَجبُ أن يُنسَب إليه ولا يُنسب إلى البَشَر المُجْرَى على يدِه.

[﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَـٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ ١٨]

﴿أَبْنَـٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ﴾: أشياعُ ابنَي الله عُزيرٍ والمسيحِ، كما قيلَ لأشياع أبي خُبيب ـ وهو عبدُ الله بنُ الـزُّبير ـ «الـخُبَيبون»، وكمـا كان يقول رَهْطُ مُسيلِمَـةَ: نحن أنبياءُ الله، ويقولُ أقرباءُ المَلِكِ وذَوُوه وحَشَمُه: نحن الملوكُ؛ ولذلك قال مؤمنُ آلِ فرعونَ: ﴿لَكُمُ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ٢٩].

قولُه: (أي: يَخلُقَ مِن ذَكَر وأُنثى ويَخلُقَ مِن أُنثى) إلى آخِره، يريدُ أنّ قولَه: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ جاء هاهنا مبيِّناً لِما هُو المرادُ مِن قولِه: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ بحَسَبِ اقتضاءِ المقام، يعني أنّ اللهَ تعالى مالِكُ العالَمَ كلِّه قَهْراً وتصرُّفاً وخَلْقاً لها على أنحاءٍ مختلفة، فلا ينبغي لكم حينَ شاهَدتُم خلافَ العادة في المسيح أن تقولوا: هُو إلهٌ، أو نَظَرْتُم إلى أنه الواسِطةُ في خَلْق الطَّيْر أن تقطَعوا النِّسبةَ منّا وتَنسبوا إليه، هذا هُو المرادُ مِن قولِه: «فيجبُ أن يُنسَبَ إليه ولا يُنسَبَ إلى البَشَرِ المُجرَى على يدِه».

قولُه: (أبي خُبَيْب، وهُو عبدُ الله بنُ الزُّبير)، وخُبَيْبٌ اسمُ ابنِه، والـخُبَيْـبانِ: عبدُ الله وابنُه، فمَن رَوى «الـخُبَيبُونَ» على الـجَمْع يريدُهما وأخاه مُصعَباً، قالهُ الـجَوهريُّ.

الإنصاف: قولُه: في أصحابِ أبي خُبَيب، فإنه جارٍ على الانتسابِ حقيقةً، ولو سُمّي كلُّ واحد منهم أبا خُبَيب لكان مثالاً صحيحاً، وفيه بَحْث.

﴿فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم﴾ فإنْ صَحَّ أنَّكم أبناءُ الله وأحبّاؤه، فلِمَ تُذنبون وتعذَّبون بذُنوبكم، فتُمسَخون وتَمَسُّكُمُ النارُ أيامًا معدوداتٍ على زَعْمِكم؟ ولو كنتم أبناءَ الله لكنتُم من جنس الأبِ، غيرَ فاعلينَ للقبائحِ، ولا مُستوجبينَ للعقاب، ولو كنتم أحبّاءَه لَمَا عَصيتُموه، ولَمَا عاقبَكُم! ﴿بَلْ أَنتُم بَشَرٌ﴾ من جُملة من خَلْقِ منَ البَشَر، ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾: وهم أهلُ الطاعةِ، ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾: وهم العُصاة.

[﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ۖ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ١٩]

فإن قلتَ: تأويلُه: نحنُ أشياعُ ابنَي الله، لا يَلتئمُ معَ قولِه: «لو كنتُم أبناءَ الله لكنتُم من جِنسِ الأبِ» ولا معَ قولِه تعالى: ﴿بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ﴾، قلتُ: لـمّا ادّعَوا أنهم أشياعُ ابنَي الله ثُمّ حَذفوا المضافَ وأقاموا المضافَ إليه مقامَه كأنهم قالوا: نحنُ متّصِفُونَ بهما، ولسنا مِن جِنس عامّة البَشَرِ المخلوقينَ، كقولِه تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وكذلك قالوا: نحنُ أبناءُ الله ونحن الملوكُ، فرَدَّ عليهم بقولِه: ﴿بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ﴾، وبيَّنه بقولِه: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ أي: يُعامِلُكم معاملةَ سائرِ الناس لا مَزِيَّةَ لكم عليهم، رَوَى الواحِديُّ عن ابن قُتَيبةَ: يَعْنُونَ أنه تعالى من حَدَبِه وعطفِه علينا كالأبِ المُشفِق[(١)].

وقلتُ: أمّا اتّصالُ هذه الآية بما قبلَها فهُو أنه تعالى لَمّا أجابَ عن قولِ القائلينَ في المسيح: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ بقولِه: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ﴾ [المائدة: ١٧] أتى بما يُناسِبُها من حديثِ الغُلاة من أهل الكتابِ وادّعائهم أنـهم أبناءُ الله، وأجابَ بما يَـقرُبُ مِن ذلك الجواب، وهُو قولُه تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم﴾، والله أعلم.

---

(١) «الوسيط» (٢: ١٧٠).

﴿يُبَيِّنُ لَكُمْ﴾ إمّا أنْ يُقدَّرَ: المُبيَّنَ، وهو: الدِّين والشرائعُ، وحَذْفُه لظُهور ما وَرَد الرسول لِتَـبْيِيـنِه، أو يُقدَّر: ما كنتم تخفون، وحَذَفه لتقدُّم ذِكْره، أو لا يُقدَّر ويكون المعنى: يَبْذُل لكمُ البيانَ، ومحلُّه النَّصْبُ على الحال؛ أي مُبيِّنًا لكم.

و﴿عَلَىٰ فَتْرَةٍ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿جَآءَكُمْ﴾ أي: جاءكم على حينِ فُتورٍ من إرسال الرُّسلِ وانقطاعٍ منَ الوحي. ﴿أَن تَقُولُواْ﴾: كراهةَ أنْ تقولوا. ﴿فَقَدْ جَآءَكُم﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ، أي: لا تَعتذروا فقد جاءكم. وقيل: كان بين عيسى ومحمَّدٍ صلى الله عليهما خمسُ مئةٍ وستُّون سنةً، وقيل: ستُّ مئةٍ. وقيل: أربع مئةٍ ونيِّفٌ وستُّون.

قولُه: (لتقَدُّم ذكْره) وهُو قولُه تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ المائدة: ١٥].

قولُه: (و﴿عَلَىٰ فَتْرَةٍ﴾ متعلِّقٌ: بـ﴿جَآءَكُم﴾). وقال أبو البقاء: ﴿عَلَىٰ فَتْرَةٍ﴾ في مَوضِعِ الحالِ منَ الضميرِ في ﴿يُبَيِّنُ لَكُمْ﴾، ويجوزُ أن يكونَ حالاً منَ الضّميرِ المجرورِ في ﴿لَكُمْ﴾ و﴿مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾: نعتٌ لفترة[1]. وقال الإمام: يقالُ: فَتَرَ الشيءُ فُتوراً: إذا سَكَنت حِدّتُه وصار أقلَّ ممّا كان عليه، وسُمِّيتِ المدّةُ التي بينَ الأنبياءِ «فترةً» لفتورِ الدّواعي في العمل بتلك الشرائع[2].

الراغب: إنّ بَعثَةَ الأنبياءِ من ضروراتِ العبادِ التي لا يُستغنَى عنها، فعامةُ الناس يجهَلونَ جُزئيّاتِ مَصالِحِهم وكُلّيّاتِها[3]، وخاصّتُهم يعرِفونَ كُلّيّاتِها دونَ جُزئياتِها، ولا يُمكنُهم أن يَعرِفوا الكُلّياتِ على التحقيقِ إلا بعدَ انقضاءِ كثيرٍ من عمرُهم، فسَهَّلَ الله السبيلَ عليهم بمن يَهديهم إلى مصالِحِهم[4].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٢٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١١: ٣٣٠).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في «تفسير الراغب»، وأثبتنا المناسب للسياق، وما بعده يدلُّ عليه.

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٣١٠).

وعن الكلبيِّ: كان بين موسى وعيسى ألفٌ وسبع مئة سنةٍ، وألفُ نبيٍّ، وبين عيسى ومحمّدٍ صلواتُ الله عليهم أربعةُ أنبياءٍ، ثلاثةٌ من بني اسرائيل، وواحدٌ من العربِ: **خالدُ ابن سِنان العَبْسيُّ**. والمعنى: الامتِنانُ عليهم، وأنَّ الرَّسولَ بُعث إليهم حين انطَمَسَت آثارُ الوحي **أحوجَ ما يكونون إليه لِيَهَشُّوا** إليه ويَعُدُّوه أعظمَ نعمةٍ منَ الله، وفَتْحَ بابٍ إلى الرَّحمة، وتلزَمَهم الحُجَّةُ، فلا يَعتلُّوا غدًا بأنه لم يُرسلْ إليهم من يُنبِّهُهم عن غَفْلتِهم.

قولُه: (**خالد بن سِنَان العَبْسي**). قال صاحبُ «الكامل في التاريخ»: إنّ خالدَ بنَ سِنَان العَبْسيَّ كان نبيّاً، ومِن مُعجِزاتِه أنّ ناراً ظهَرت بأرضِ العرب فافتَتَنوا بها وكادوا يتمسَّحُونَ، فأخَذَ خالدٌ عصَاهُ ودخَلَها حتى توسَّطَها ففرَّقَها فطُفِئت وهُو في وسَطِها، وقيل: إنّ النبيَّ ﷺ، قال فيه: «ذلك نبيٌّ ضيَّعَه قومُه»، فأتتِ ابنتُه النبيَّ ﷺ فآمَنَتْ به[1].

قولُه: (**أحوَجَ ما يكونونَ إليه**). أحوَجَ: منصوبٌ على الظَّرْفيّة بَدلاً من قولِه: «حين انطَمَست» و«ما»: مَصْدَريّة، و«كان»: تامّة، أي: أحوَجَ أوقاتِهم، على أنّ إسنادَ الاحتياج إلى الوقتِ مجازٌ كما في: أخطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً، فأحوجُ الأوقات عبارةٌ عن الوقت الذي كانوا فيه.

قولُه: (**ليَهشُّوا**)، الجوهري: وقد هَشِشْتُ بفلان، بالكسر: أَهَشُّ هشَاشةً: إذا خَفَقْتَ إليه وارتحتَ له، ورجلٌ هَشٌّ بَشّ، ويناسبُ هذا المقامَ ما قال الإمامُ في «المعالم»: إنه عندَ مَقْدم النبيِّ ﷺ كان العالَـمُ مملوءاً منَ الكُفر والضَّلالة، أما اليهودُ: فكانوا في المذاهبِ الباطلة في

---

(١) «الكامل في التاريخ» (١: ١٢٧).

أما الحديث فأخرجه البزار (٥٠٩١) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٠٨٤) عن ابن عباس، وفي «مجمع الزوائد» (٨: ١٤٩): رواه البزار والطبراني، وفيه قيس بن الربيع، وقد وثقه شعبة والثوري، ولكن ضعفه أحمد مع ورعه وابن معين، وهذا الحديث معارض للحديث الصحيح: «أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم، الأنبياء أخوة لعلات وليس بيني وبينه نبي».

[﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ * يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُواْ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ * قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُواْ مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُواْ مِنْهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ * قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُواْ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَٰلِبُونَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُواْ فِيهَا ۖ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾ ٢٠-٢٤]

﴿جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ﴾: لأنه لم يُبعثْ في أُمَّـةٍ ما بُعث في بني إسرائيلَ من الأنبياء. ﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾: لأنه مَلَّكَهُم بعدَ فرعونَ مُلْكَه، وبعدَ الجَبابرةِ مُلكَهم، ولأنَّ الملوك تكاثروا فيهم تكاثُرَ الأنبياءِ. وقيل: كانوا مَمْلوكينَ في أيدي القِبْطِ، فأنقَذَهمُ اللهُ فسُمِّيَ إنقاذُهم مُلْكًا. وقيل: المَلِكُ: مَنْ له مَسكنٌ واسعٌ فيه ماءٌ جارٍ. وقيل: مَنْ له بيتٌ وخَدَمٌ.

التشبيهِ والافتراءِ على الأنبياء، وتحريفِ التوراة، وأمّا النَّصارَى: فقد قالوا بالتثليثِ والأبِ والابنِ والحُلولِ والاتّحاد، وأمّا المَجُوسُ: فأثبَتُوا إلهَيْنِ: يَزْدانَ وأهرَمَن، وتحليلَ نِكاحِ الأُمّهات، وأمّا العربُ: فانهَمَكوا في عبادةِ الأصنام، والفسادِ في الأرض، فلما بُعِثَ صلَواتُ الله عليه انقَلَبَتِ الدنيا منَ الباطلِ إلى الحقّ، ومنَ الظُّلمةِ إلى النُّور، وانطَلَقَتِ الألسِنةُ بتوحيدِ الله، واستَنارتِ العقولُ بمعرفةِ الله، ورجَعَ الخَلقُ من حبِّ الدنيا إلى حبِّ المولى، وإذا كان لا معنى للنُّبوّة إلا تكميلُ الناقِصينَ في القوّة: العِلميةِ والعَمَليّة، ورأينا أنه حصَلَ هذا الأثرُ بمَقْدَم سيِّدِنا محمدٍ صَلَواتُ الله عليه أكثر مما ظهَرَ بمَقْدَم سائرِ الأنبياء، علِمنا أنه سيِّدُهم وقُدوتُهم(١).

قولُه: (مَن له بيتٌ وخَدَم). رَوى البخاريُّ عن عبدِ الله بن عَمْرٍو أنه سأله رجُلٌ فقال: ألسنا مِن فُقراءِ المهاجِرين؟ فقال عبدُ اللـه: ألك امرأةٌ تـأْوي إليها؟ قال: نعم، قال: ألك

---

(١) «معالم أصول الدين» للفخر الرازي ص٩٣.

وقيل: مَنْ له مالٌ لا يحتاجُ معه إلى تكلُّف الأعمالِ وتحمُّلِ المَشاقِّ. ﴿مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: من فَلْق البحرِ، وإغراقِ العَدُوِّ، وتَظليلِ الغَمامِ، وإنزالِ المَنِّ والسَّلوى، وغير ذلك منَ الأمورِ العظام. **وقيل: أراد عالَـمِي زمانِهم.**

مسكنٌ تَسكُنُه؟ قال: نعم، قال: فأنت مِنَ الأغنياء، قال: فإنّ لي خادماً، قال: فأنت من الملوك[1].

الراغب: المِلْكُ ضَرْبان: مِلْكٌ هُو التملُّكُ والتوَلِّي، ومِلْكٌ هُو القوّةُ على ذلك تَوَلَّى أو لم يتولَّ، فمِنَ الأولِ قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾ [النمل: ٣٤]، ومن الثاني: ﴿إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠]، فجعَلَ النبوّةَ مخصَّصة والمِلْكَ فيهم عامّاً، فإنّ المِلكَ هنا هُو القوةُ التي تُـرَشِّحُ بها للرياسةِ لا أنه جعَلَ كلَّهم متولِّينَ للأمر، فذلك مُنافٍ للحِكمة، كما قيل: لا خيرَ في كثرة الرؤساء، وقال بعضُهم: المَلِكُ: اسمٌ لكلِّ مَن يملِكُ السياسة، إمّا في نفسِه، وذلك بالتمكينِ من زمامِ قواه وصَرْفِها عن هواها، وإمّا في غيرِه، سواءً تَوَلَّى ذلك أو لم يَتَولَّ على ما تقدَّم[2]، وقلتُ: يؤيِّدُ الأوّلَ ما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ وأبي داودَ، عن ابن عُمرَ قال: سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ، يقول: «كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيّتِه» الحديث[3].

قولُه: (**وقيل: أراد عالَـمِي زمانِهم**) عطفٌ من حيث المعنى على قولِه: «﴿مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ من فَلْقِ البحر» يعني: إنْ جعَلتَ ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ عامّاً وجَبَ تخصيصُ ﴿مَا﴾، لئلا

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٧٩) عن عبد الله بن عمرو، ووهم المصنف حيث عزا هذا الأثر للبخاري، وإنما هو في مسلم.

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٧٤.

(٣) أخرجه البخاري (٨٩٣) ومسلم (١٨٢٩) وأبو داود (٢٩٣٠) والترمذي (١٧٠٥) عن ابن عمر.

﴿ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ﴾: أرض بيتَ المقدسِ. وقيل: الطُّورَ وما حوله. وقيل: الشام، وقيل: فلسطينَ ودمشقَ **وبعضَ الأُردنِّ**. وقيل: سمّاها اللهُ لإبراهيمَ ميراثًا لولدِه حين رُفع على الجبل فقيل له: انظُر فلَكَ ما أدركَ بصَرُك، وكان بيتُ المقدسِ قرارَ الأنبياءِ ومَسكنَ المؤمنين. ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾: قَسَمها لكم وسمّاها، **أو خَطَّ في اللَّوح أنها لكم**.

﴿وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ﴾: ولا تَنْكُصُوا على أعقابكم مُدْبرينَ من خوف الجَبابرةِ جُبنًا وهَلَعًا. قيل: لمّا حدَّثهم النُّقباءُ بحال الجَبابرةِ رَفَعوا أصواتَهم بالبكاء وقالوا: لَيْتنا مِتْنا بمِصرَ، وقالوا: تعالوا نجعلْ علينا رأسًا ينصرفُ بنا إلى مصرَ. ويجوز أن يُراد: لا ترتدُّوا على أدباركم في دينكم بمخالفتِكُم أمْرَ ربِّكم، وعصيانِكُم نبيَّكُم فترجعوا خاسرين ثوابَ الدُّنيا والآخرةِ.

يَلزَمَ أنهم أُوتوا ما لم تؤتَ هذه الأُمّةُ منَ الكرامة والفضل وغيرِ ذلك، وإنْ خصَّصْتَه بعالَـمِي زمانِهم، فـ﴿مَّا﴾ باقيةٌ على عمومِها، إذ لا محذورَ، والتقدير قيل: أراد بـ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: عالَـمِي كلِّ زمان، وبالإيتاء: ما اختصَّ ببني إسرائيلَ، وقيل: أراد به: عالَـمِي زمانِهم، وبالإيتاءِ: ما اشتَرك به غيرُهم.

قولُه: (**بعض الأردُنّ**)، **الجوهري**: هُو اسمُ نَـهَر وكُورةٍ بالشام.

قولُه: (**أو خَطَّ في اللَّوح أنها لكم**) عطفٌ على قولِه: «قَسَمَها»، و«قَسَمَها» و«سَمّاها» واردانِ على أنّ ﴿كَتَبَ﴾ مجازٌ عنهما. **الأساس**: ومن المجاز: كُتِبَ عليه كذا: قُضِيَ عليه، وكتَبَ اللهُ الأجلَ والرِّزق، وكتَبَ على عبادِه الطاعةَ، وعلى نفسِه الرحمةَ، وهذا كتابُ الله أي: قَدَرُه، وسألني بعضُ المغاربة ونحن في الطَّوافِ عن القَدَر، فقلتُ: هُو في السماءِ مكتوبٌ وفي الأرض مكسوب، ومنه ما رَوَينا في حديثِ القَدَر: «ثُم يَبعَثُ اللهُ مَلَكاً بأربعِ كلماتٍ، بكَتْب: رزقِه وأجَلِه وعمَلِه وشقيٌّ أو سعيد»، أخرَجَه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما عنِ ابن مسعود[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨) ومسلم (٢٦٤٣) عن عبد الله بن مسعود.

الجبّارُ: «فعّال» من: جَبَرَه على الأمر بمعنى: أَجبَرَه عليه، وهو العاتي الذي يُجبر الناسَ على ما يُريد.

﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾: هما كالِب ويُوشع ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ اللهَ ويخشونَه، كأنه قيل: رجلانِ منَ المتَّقينَ، ويجوز أن تكونَ الواوُ لبني إسرائيلَ، والراجعُ إلى الموصولِ محذوفٌ، تقديرُه: منَ الذين يخافُهم بنو إسرائيلَ، وهم الجبّارون، وهما رجلانِ منهم ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ بالإيمان فآمَنا، قالا لهم: إنّ العمالقةَ أجسامٌ لا قلوبَ فيها، فلا تخافوهم، وازحَفُوا إليهم فإنكم غالبُوهم؛ يُشجِّعانهم على قتالهم.

واعلَمْ أنه حينَ عَدَّ الأقوالَ الأربعةَ في تفسيرِ الأرض المقدَّسة، كان مِن حقِّه أن يفسِّرَ بعدَه معنى ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ على الوجهينِ المذكورَيْن في معنى ﴿كَتَبَ ﴾ مِن أنه «خَطَّ في اللَّوح أو سَمّاها» لكنْ أوقَعَ في البَيِّنِ للاهتمامِ قولاً يُفهَمُ منه ترجيحُ القولِ الأوّل منَ الأقوالِ الأربعة، يشهَدُ له قولُه: «وكان بيتُ المقدِسِ قَرارَ الأنبياء»، وأولويّةُ الوَجْهِ الأول منَ الوجهَيْنِ المذكورينِ في تفسير ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ يدُلُّ عليه قولُه: «سَمّاها اللهُ لإبراهيم». وأما الجَبَلُ الذي رُفِعَ عليه الخليلُ عليه السّلام، فقد روى الإمامُ: أنه جَبَلُ لبنانَ[1]، واللهُ أعلم.

الراغبُ: معنى ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ أي: أوجَبَها عليكم، إن قيل: فقد كان يجبُ أن يقولَ: كتَبَ اللهُ عليكم على هذا، قيل: إنّما ذكَرَ ﴿لَكُمْ ﴾ لمعنًى لطيف، وهُو أنه نَـبَّه أنه أوجبَ عليهم وجوباً يَستحِقُّونَ به ثَواباً يحصُلُ لهم، وذلك كقولِك لمن يُرى متأذِّياً بشيءٍ أُوجبَ، فيقالُ: هذا لكَ لا عليك؛ تنبيهاً على الغايةِ التي هِي الثوابُ، وإذا قيل: كتَبَ عليه فليس اللفظُ يقتضي معنى الغايةِ التي هِي الثوابُ، بل يقتضي مجرَّدَ الإيجاب[2] واللهُ أعلم.

قولُه: (إنّ العَمالِقةَ أجسامٌ)، قال صاحبُ «الكامل»: قال ابنُ إسحاق: هم أولادُ عِمليقَ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٣٣٢).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٣١٤)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٧٠٠.

وقراءةُ مَنْ قرأَ: (يُخافُونَ) بالضمِّ شاهدةٌ له، وكذلك ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ كأنه قيل: من المَخُوفِينَ. وقيل: هو من الإخافةِ، ومعناه: من الذين يُخَوَّفون من الله بالتذكرة والموعظة. أو يخوِّفهم وعيدُ الله بالعقاب.

فإن قلتَ: ما محلُّ ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾؟ قلت: إنِ انتظمَ مع قوله: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ في حكم الوصف لـ﴿رَجُلَانِ﴾ فمرفوعٌ، وإن جُعل كلامًا معترضًا فلا محلَّ له.

فإن قلتَ: من أين عَلِمَا أنهم غالبون؟ قلتُ: من جهة إخبارِ موسى بذلك، وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ وقيل: من جهة غَلَبة الظَّنِّ، ....

ابن لاوذَ بن سَام، ومنهم كانتِ الجبابِرةُ بالشام الذين يقالُ لهم: الكنْعانيُّونَ، والفراعنةُ بمصر، وكان أهلُ البحرَيْن وعُمانَ منهم[1].

قولُه: (وقراءةُ مَن قرأ: «يُخافُونَ»، بالضّمِّ[2]، شاهدةٌ له) أي: شاهدةٌ لأن تكونَ الواوُ في ﴿يَخَافُونَ﴾ لبني إسرائيلَ؛ لِـمَا يَلزَمُ أن يكونَ الرجُلانِ منَ العَمالقة، وكذلك ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ﴾، لأنّ هذا القيدَ إنّما يَليقُ بمَن أسلَمَ منَ الكفّار لا بمَن هُو مؤمنٌ كما في الوجهِ السابق.

قولُه: (وقيل: هُو منَ الإخافة) أي: يُخافونَ بالضّمِّ، فعلى هذا، المرادُ بالذين يُخافونَ: بنو إسرائيل، وعلى الأول: العَمالِقةُ، فيكونُ مجهولاً من: خَاف يَـخاف. قال أبو البقاء: يُقرأُ (يُخافُونَ) بضَمِّ الياء، ولهُ معنَيَانِ، أحدُهما: أنه مِن قولِك: خيف الرجلُ، أي: خُوف، والثاني: أن يكونَ المعنى: يَخافُهم غيرُهم، كقولِك: فلانٌ مَخُوف، أي: يَخافُه الناسُ[3].

قولُه: (إنِ انتَظَم). انتَظَم[4] متعدِّياً ولازماً. الجوهري: طَعَنَه فانتَظَمَه، أي: اخْتَلَّهُ.

---

(١) «الكامل في التاريخ» (١: ٢٥).

(٢) انظر: «معالم التنزيل» (٣: ٣٦) و«جامع البيان» (٨: ٢٩٧).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٣٠).

(٤) قوله: «انتظم» سقط من (غ) و (ص).

وما تَبيَّنا من عادة الله في نُصرة رُسلِه، وما عَهِدا من صُنع الله لموسى في قَهْر أعدائه، وما عَرَفا من حال الجبَابرةِ. و﴿ٱلْبَابَ﴾: بابَ قريتِهم. ﴿لَن نَّدْخُلَهَآ﴾: نفيٌ لدُخولهم في المستقبل على وجه التأكيد المُؤيِسِ، و﴿أَبَدًا﴾: تعليقٌ للنَّفي المؤكَّد بالدَّهر المُتطاوِلِ، و﴿مَّا دَامُواْ فِيهَا﴾: بيانٌ للأبد. ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ يحتمل أن لا يَقصِدوا حقيقةَ الذَّهاب، ولكن كما تقول: كلَّمتُه فذَهب يُجيبني؛ تريد: معنى الإرادةِ والقَصْد للجوابِ، كأنهم قالوا: أَريدا قتالَهم. والظاهرُ أنهم قالوا ذلك استهانةً بالله ورسولِه وقلّةَ مُبالاةٍ بهما واستهزاءً، أو قَصَدوا ذهابَهما حقيقةً بجَهْلهم وجَفائهم وقَسْوة قُلوبهم التي عبدوا بها العجلَ، وسألوا بها رؤيةَ الله عزَّ وجلَّ جهرةً، والدليلُ عليه مقابلةُ ذَهابهما بقُعودِهم.

ويُحكى أنّ موسى وهارون عليهما السلام خَرَّا لِوُجوهِهما قُدّامهم لشدّةِ ما وَرَد عليهما، فهَمُّوا برَجْمِهما، ولأمرٍ ما قَـرَن اللهُ اليهودَ بالمشركين وقدَّمَهم عليهم في قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ [المائدة: ٨٢].

[﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِيۖ فَٱفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ۞ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْۛ أَرْبَعِينَ سَنَةًۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِۚ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ ٢٥-٢٦]

قولُه: (﴿مَّا دَامُواْ فِيهَا﴾: بيانٌ للأبدِ)، قال الشاعر:

وأكرِمْ أخاكَ الدهرَ ما دمتُما معاً ... كفَى بالمماتِ فُرقـةً وتنائيـا[1]

قولُه: «ما دمتُما» بَدَلٌ من «الدهرَ».

قولُه: (أَريدا) بفتح الهمزة وكسر الراء، أمرٌ مِن: أراد.

قولُه: (لوجوهِهما) كقولِه تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤].

---

(١) البيت لإياس بن القائف، انظر: «التذكرة الحمدونية» (٢: ٤٦٧) و«التذكرة السعدية» (١: ٢٤) و«الحماسة البصرية» (١: ١١٥).

لما عَصَوه وتمرَّدوا عليه وخالَفُوه وقالوا ما قالوا من كلمة الكُفر ولم يَبْقَ معه مطيعٌ موافقٌ يَـثِـقُ به إلا هارون؛ ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ﴾ لنُصْرة دِينك ﴿إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِي﴾ وهذا من البَثِّ والحُزن والشَّكوى إلى الله، والحَسْرة ورِقَّةِ القلبِ التي بمثلها تُستجلَبُ الرَّحمةُ، وتُستَنْـزَل النُّصرةُ، ونحوُه قولُ يعقوبَ عليه السلام: ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦].

وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنه كان يدعو الناسَ على مِنْبر الكُوفةِ إلى قتال البُغاة، فما أجابَه إلا رجُلانِ، **فتنفَّس الصُّعَداءَ** ودعا لهما، وقال: أين تَقعانِ ممّا أُريد!

وذُكر في إعراب ﴿وَأَخِي﴾ وجوهٌ: أن يكون منصوبًا عطفًا على ﴿نَفۡسِي﴾، **أو على الضمير في ﴿إِنِّي﴾ بمعنى: ولا أَملِكُ** إلّا نفسي، وإنّ أخي لا يَمْلك إلا نفسَه.

ومرفوعًا عطفًا على محل إنّ واسمِها، كأنه قيل: أنا لا أملِكُ إلا نفسي، وهارونُ كذلك لا يَملِكُ إلا نفسَه، أو على الضَّمير في ﴿لَآ أَمۡلِكُ﴾، وجاز للفَصْل.

ومجرورًا عطفًا على الضَّمير في ﴿نَفۡسِي﴾ وهو ضعيفٌ لقُبح العطف على ضمير المجرورِ إلّا بتكرير الجارِّ.

قولُه: (**فتنفَّسَ الصُّعَداءَ**) وهِي التنفُّسُ الباردُ الطويلُ الممدود.

قولُه: (**أو على الضمير في ﴿إِنِّي﴾ بمعنى: ولا أملِكُ**). قال أبو البقاء: المعنى: لا أملِكُ إلا نفسي، ولا يملِكُ أخي إلا نفْسَه(١).

قولُه: (**ومجروراً عطفاً على الضمير في ﴿نَفۡسِي﴾**). قال الزجَّاج: جائزٌ أن يكونَ المعنى: لا أملِكُ إلا نفْسي ولا أملِكُ إلا نفْسَ أخي، لأنّ أخاه إذا كان مُطيعاً له فهُو مِلكُ طاعتِه(٢).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٣١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦٥).

فإن قلتَ: **أمَا كان معه الرَّجلانِ المذكوران؟** قلت: كأنه لم يَـثِق بهما كلَّ الوُثوقِ، ولم يطمئنَّ إلى ثَباتِهما لِـمَا ذاق على طُول الزَّمان واتِّصال الصُّحبة من أحوال قومِه وتَلوُّنهم وقَسوةِ قلوبِهم، فلم يَذكر إلا النبيَّ المعصومَ الذي لا شُبهةَ في أمره.

ويجوز أن يقولَ ذلك لِفَرْطِ ضَجَرِه عندما سمع منهم تقليلًا لمن يُوافقُه، ويجوز أن يُريدَ: ومن يؤاخيني على ديني؟

﴿فَٱفۡرُقۡ﴾: فافصِلْ ﴿بَيۡنَنَا﴾ وبينهم، بأن تَحكُم لنا بما نَستحقُّ، وتَحكم عليهم بمـا يَستحقُّون، وهو في معنى الدُّعاء عليهم؛ **ولذلك وَصَل به قولَه: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ على وَجْه الـتَّسبيبِ**. أو: فباعِدْ بيننا وبينهم وخلِّصنا من صُحبتهم، كقوله: ﴿وَنَجِّنِي مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التحريم: ١١].

﴿فَإِنَّهَا﴾: فإنَّ الأرضَ المقدَّسة ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ﴾: لا يَدخُلونها ولا يَملِكُونها.

قولُه: (أمَا كان معَهُ الرجُلانِ المذكوران؟) أي: كيف قال: لا أملِكُ إلا نفْسي وأخي على الحَصْر، وكان معَه كالبٌ ويوشَعُ مُطيعَيْنِ مُتَّقيَيْنِ؟ (١).

قولُه: (ولذلك وصَلَ به قولَه: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ على وجهِ التسبيب)، يعني: لمّا دَعَا موسى عليه السلامُ بقولِه: ﴿فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ عقَّب سبحانه وتعالى ما يَدُلُّ على استجابةِ دعائه بقولِه تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ﴾، ولا شكَّ أن الحصُولَ في التِّيه، والمنعَ منَ الدّخولِ في الأرض المقدَّسة، من أشدِّ البلاء، ولولا اشتمالُ دعائِه على الدُّعاءِ عليهم لم يَحسُنْ هذا الترتيبُ، هذا إذا قُدِّرَ أنّ موسى عليه الصّلاةُ والسلامُ كان معَهم في التِّيهِ وكانَ روحاً له وسلاماً لا عقوبة، وقولُه: «أو فباعِدْ بينَنا وبينَهم» هذا إذا قيل: إنه عليه الصّلاةُ والسلام لم يكنْ معَهم فيها كما سيجيء.

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٣٨).

فإن قلتَ: كيف يوفَّق بين هذا وبين قوله: ﴿ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾؟ [المائدة: ٢١] قلتُ: فيه وجهان، أحدُهما: أن يُراد: كَتَبها لكم بشرطِ أنْ تُجاهدوا أهلَها، فلمّا أَبَوُا الجهادَ، قيل: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾.

والثاني: أن يُرادَ: فإنها محرَّمةٌ عليهم أربعين سنةً، فإذا مَضَتِ الأربعون كان ما كُتِبَ. فقد رُوِيَ أنّ موسى سار بمَن بَقِيَ من بني إسرائيل، وكان يُوشعُ على مقدِّمته، ففَتح أريحاءَ وأقام فيها ما شاء الله، ثم قُبض صلواتُ الله عليه. وقيل: لـمّا مات موسى بُعث يوشعُ نبيًّا، فأخبَرَهم بأنه نبيُّ الله، وأنَّ اللهَ أمَرَهُ بقتال الجَبابرةِ فصدَّقوه وبايَعُوه وسار بهم إلى أريحاءَ، وقتَل الجبّارينَ وأخرَجَهم، فصار الشامُ كلُّه لبني إسرائيل.

وقيل: لم يدخلِ الأرضَ المقدَّسةَ أحدٌ ممّن قال: ﴿إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ﴾ وهَلَكوا في التِّيهِ، ونشأَتْ نواشئُ من ذُرِّياتهم فقاتلوا الجبّارينَ ودخلُوها.

والعاملُ في الظَّرف إمّا ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ وإما ﴿يَتِيهُونَ﴾، ومعنى ﴿يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾: يسيرون فيها متحيِّرين لا يَهتدون طريقًا. والتِّيهُ: المَفازَةُ التي يُتاه فيها.

قولُه: (كتَبَها لكم بشَرْط أن تُجاهدوا) يؤيِّدُ هذا الوجهَ عطفُ قولِه: ﴿وَلَا تَرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَـٰسِرِينَ﴾ على قولِه: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾، فإنهم لمّا خالَفوا النهيَ هذا خَسِروا وتاهوا، فقولُه: «بشَرْطِ أن تُجاهِدوا» مُستنبَطٌ منَ الجُملة المَنْهيّة، وفي هذا العطف دِلالةٌ على جوازِ تقييدِ المطلَق به فليُتأمَّل.

قولُه: (والعاملُ في الظَّرف) أي: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ (إمّا ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ وإمّا ﴿يَتِيهُونَ﴾). قال أبو البقاء: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ظرفٌ لِـ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾، فالتحريمُ على هذا مؤقَّت، و﴿يَتِيهُونَ﴾ حالٌ منَ الضّميرِ المجرور، وقيل: هي ظَرفٌ لـ﴿يَتِيهُونَ﴾، فالتحريمُ على هذا غيرُ مؤقَّت[1]، وقال الزجّاج: نصْبُهُ بـ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ خطأً، لأنه جاء في التفسير أنها محرَّمةٌ عليهم أبداً فنَصْبُه

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٣١).

رُوِيَ أنهم لَبِثوا أربعين سنةً في ستةِ فراسخَ يَسيرون كلَّ يومٍ جادِّينَ، حتّى إذا سَئِموا وأمسَوا إذا هُم بحيث ارتحلوا عنه، وكان الغَمام يُظلِّلهم من حَرِّ الشَّمسِ، ويَطلُع لهم عَمودٌ من نورٍ بالليل يُضيء لهم، ويَنزِلُ عليهمُ المَنُّ والسَّلوى، ولا تَطُول شُعورُهم، وإذا وُلد لهم مولودٌ كان عليه ثوبٌ كالظُّفر يطُول بطُوله.

فإن قلتَ: فلِمَ كان يُنعم عليهم بتَظْليل الغَمام وغيرِه وهم معاقَبون؟ قلت: كما يُنزل بعضَ النَّوازل على العُصاة عَرْكًا لهم، وعليهم مع ذلك النعمةُ متظاهرة.

ومَثَلُ ذلك مَثَل الوالدِ المُشفِقِ يضربُ ولدَه ويؤذيه ليتأدَّبَ ويتثقَّفَ، ولا يقطعُ عنه معروفَه وإحسانَه.

فإن قلت: هل كان معهم في التِّيه موسى وهارون عليهما السلام؟ قلت: اختُلف في ذلك، فقيل: لم يكونا معهم، لأنه كان عقابًا، وقد طلب موسى إلى ربِّه أن يفرُق بينهما وبينهم. وقيل: كانا معهم إلا أنه كان ذلك رَوْحًا لهما وسلاماً، لا عقوبةً، كالنار ...

بـ﴿يَتِيهُونَ﴾، قيل: عَذَّبَهم اللهُ عزَّ وجَلَّ بأنْ مكَثوا في التِّيه أربعينَ سنةً سيّارةً لا يَقَرُّ بهمُ القَرارُ، إلى أن مات البالغونَ الذين عَصُوا اللهَ، ونشأ الصِّغارُ ووُلِدَ مَن لم يَدخُلْ في جُملتِهم في المعصية[1].

قولُه: (ثـوبٌ كالظُّفر)، النِّهاية: وفي الحديث: «كان لباسُ آدمَ عليه الصَّلاةُ والسلام الظُّفْر»[2] أي: شيءٌ يُشبِهُ الظُّفرَ في بياضِه وصَفائه وكَثافتِه.

قولُه: (عركاً لهم) من قولِهم: عَرَكَ أذُنَيْه، تأديباً.

قولُه: (ويتثقَّف) أي: يتقدَّمُ ويستوي.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦٥).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٢٤٤) والحاكم في «المستدرك» (٣٢٤٥) عن أنس بن مالك، وفي «الدر المنثور» (٦: ٢٣٧): أخرجه الفِريابي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير الطبري وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه والبيهقي في «سننه» وابن عساكر في «تاريخه» عن ابن عباس. وانظر: «جامع البيان» (١٠: ١١٣) و«تفسير ابن أبي حاتم» (٥: ١٤٥٩).

لإبراهيمَ وملائكةِ العذابِ. ورُويَ أنّ هارونَ مات في التِّيه ومات موسى بعدَه فيه بسنةٍ، ودخل يوشعُ أريحاءَ بعد موتِه بثلاثة أشهرٍ، ومات النُّقباءُ في التِّيه بَغْتةً إلا كالِبَ ويُوشعَ.

﴿فَلَا تَأْسَ﴾. فلا تحزَنْ عليهم، لأنه نَـدِمَ على الدُّعاء عليهم، فقيل: إنهم أحِقّاءُ ـ لِفِسْقِهم ـ بالعذابِ، فلا تحزنْ ولا تَندَم.

[﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ * لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ * إِنِّىٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ * فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ * فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ * مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ ٢٧-٣٢]

هما ابنا آدمَ لِصُلْبه: هابيلُ وقابيلُ، أوحى اللهُ إلى آدمَ أنْ يزوِّجَ كلَّ واحدٍ منهما توأمَةُ الآخَرِ، وكانت توأمةُ قابيل أجملَ، واسمُها إقليما، فحَسد عليها أخاه وسَخِط فقال لهما آدم: قرِّبا قُربانًا، فمِنْ أيِّكُما قُبِلَ زُوِّجَها، فقُبل قُرْبانُ هابيل بأنْ نزلت نارٌ فأكلتْهُ، فازداد قابيلُ حَسدًا وسُخطًا وتوعَّده بالقتل. وقيل: **هما رجُلانِ من بني إسرائيلَ.**

قولُه: (فمِن أيِّكما قُبِل) قيل: الفاءُ جزاءُ شَرْطٍ محذوف(١)، والجُملةُ منَ الشَّرطِ والجزاءِ جوابُ الأمر، أي: قَـرِّبا قُـرْباناً فإنّكما إن تُـقرِّبا قُـرْباناً فمِن أيِّكما قُبِلَ زُوِّجها.

قولُه: (وقيل: هما رجُلانِ من بني إسرائيل) عطفٌ على قولِه: «هما ابنا آدمَ لصُلبِه» أي: مِن

(١) في (ص): «الشرط المحذوف».

﴿بِٱلْحَقِّ﴾: تلاوةً مُلْتَبِسَةً بالحقِّ والصِّحّةِ، أو: اتْلُه نبأً مُلْتبسًا بالصِّدق موافقًا لِمَا في كُتب الأوّلين، أو: بالغَرَض الصَّحيحِ وهو تَقبيحُ الحسدِ؛ لأنّ المشركين وأهلَ الكتاب كلَّهم كانوا يَحسُدون رسولَ الله ﷺ، ويَبْغُون عليه، أو: اتْلُ عليهم وأنتَ مُحِقٌّ صادِقٌ. و﴿إِذْ قَرَّبَا﴾ نُصِب بالنَّبأ، أي: قصَّتهم وحديثهم في ذلك الوقت. ويجوز أن يكون بَدَلًا منَ النَّبأ، أي: اتْلُ عليهم النَّبأَ نبأَ ذلك الوقت؛ على تقدير حَذْف المضاف.

صُلبِه، وقيل: «لصُلبِه»: بَدَلٌ من «آدمَ»، واللامُ في «لِصُلبِه» هِي معنى الإضافة، أي: هما ابنا صُلبِه، وفيه نوعُ مَجاز.

قولُه: (تلاوةً مُلتبِسةً بالحقّ)، قال صاحبُ «التقريب»: الباءُ في ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ إمّا للمُلابسة، أي: ملتبِساً بالحقِّ والصِّدق، وهُو إما صفةٌ للتلاوة، أو حالٌ منَ النبأ، أو عن فاعل «اتْلُ»، وإمّا للسببيّة، أي: اتْلُ بالغَرَض الصَّحيح. وقلتُ: هذا تلخيصُ كلام المصنِّف! لكنْ ليس الباءُ في قولِه: «بالغَرَض الصَّحيح» للتسبيب، بل هي صلةُ «مُلتبِساً»، لأنّ «بالغَرَضِ»: عطفٌ بالواو، وفي الأصَحّ على «بالصِّدق»، يدُلُّ عليه قولُه في «الأحقافِ» في قولِه: ﴿مَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأحقاف: ٣]: «إلا خَلْقاً مُلتبِساً بالحِكمة والغَرَضِ الصَّحيح»(١).

واعلَمْ أنّ «الحقَّ» يجيءُ على مَعانٍ. الأساس: حقَّ اللهُ الأمرَ حقّاً: أثبتَه وأوجَبَه، وهذا قولُ حقّ، وأحَقَّ الرجُلُ: إذا قال حقاً وادَّعاه، وهُو مُحِقٌّ غيرُ مُبطِل، ومنَ المجاز: كلامٌ مُحقَّق، أي: مُحكَمُ النّظْم، فقولُه: «أو تلاوةً ملتبِسةً بالحقِّ والصِّحة» مبنيٌّ على المجاز، لأنّ ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ حينَئذٍ: صفةٌ للتلاوة، ومِن حقِّ التلاوة أن تكونَ على الصِّحة والاستحكام عُرْياً عن الفساد، وقولُه ثانياً: «نبأً ملتبِساً بالصِّدق» مبنيٌّ على قولِ: «هذا قولٌ حَقّ»، لأنّ ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ حينَئذٍ: صفةٌ للنبأ، ومِن حقِّ النبإ أن لا يتطرَّقَ إليه كذبٌ بل يكونُ صدقاً مَحْضاً، ومعَ ذلك لا يكونُ عَبَثاً باطلاً بل يكونُ لغَرضٍ صَحيح، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١] قال:

---

(١) انظر: (١٤: ٢٦٤).

والقُرْبانُ: اسمُ ما يُتقرَّب به إلى الله من نَسِيكةٍ أو صَدَقةٍ، كما أن الحُلْوانَ: اسمُ ما يُحلّى؛ أي: يُعطى.

يقال: قَـرَّب صدقةً وتقرَّب بها؛ لأن «تقرَّبَ» مطاوعُ «قَـرَّب»، قال الأصمعيُّ: تقرَّبوا قِـرْفَ القِمَع، فيُعدّى بالباء حتى يكونَ بمعنى قرَّب.

«ما خَلَـقْتَه خَلقاً باطلاً بغيرِ حِكمة، بل خَلَـقْتَه لداعي حِكمةٍ عظيمة، وهُو أن تجعَلَها مساكِنَ للمكلَّفين وأدلةً لمعرفتِك»[1]. وقولُه ثالثاً: «وأنتَ مُحِقٌّ صادق» مبنيٌّ على قولِه: أحَقَّ الرجُلُ: إذا قال حقّاً وادَّعاه، وهُو مُـحِقٌّ غيرُ مُبطِل، لأنّ ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ حينَئِذٍ: صفةٌ للتالي، لأن الحالَ في الحقيقة وَصْف، فينبغي للنبيِّ أن يكونَ صادقاً فيما يُنبئُ عنه وأن يكونَ مُحِقّاً في نفسِه، ولمّا كان جُلُّ الحِكمة مِن إيرادِ القَصَص في هذا الكتابِ الكريم تسليةً للرسُولِ ﷺ وتهذيباً للأُمة، والمشركونَ وأهلُ الكتاب كانوا يَحسُدونَه، فجيءَ بهذه القصّة المتضمِّنة لسُوءِ مَغَبّةِ الحاسِد تقبيحاً لهم على حَسَدِهم، وتصبيراً للرسُولِ ﷺ من شرِّ كيدِهم.

قولُه: (**والقُربان: اسمُ ما يُتقرَّبُ به إلى الله تعالى**). قال أبو البقاء: هُو في الأصل مصدَر، وقد وقَعَ هاهنا موقِعَ المفعولِ به، والأصلُ: إذ قَـرَّبا قُربانَيْنِ، ولم يُثنِّ للَمْح الأصل. وقال أبو علي: تقديرُه: إذ قَرَّبَ كلُّ واحدٍ منهما قُرباناً[2].

قولُه: (**تقَـرَّبوا قِرْفَ القِمَع**)، **النِّهاية**: القِرْفُ: الوَسَخ، والقِمَعُ: الإناءُ الذي يُترَكُ في رؤوسِ الظروفِ لتُملأَ بالمائعات، وفي حاشيةِ «الصِّحاح» بخطِّ ابن الحبيبِ الكاتبِ من تصحيح الصَّاغَاني: قال الأصمَعيُّ: حدَّثني أبو عَمرِو بنُ العلاء، قال سيفُ بنُ ذي يزَنَ الحِميَريُّ حين قاتلَ الحَبَشَةَ:

قد عَلِمَتْ ذاتُ مْ نِطَـعْ … أنّي إذَا مْ مَـوتُ كَنَـعْ

أضرِبُهُـمْ بـذَا مْ قَلَـعْ … اقتَرِبوا قِـرْفَ مْ قِمَـعْ

---

(١) «الكشاف» (٤ : ٣٨٣).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١ : ٤٣٢).

فإن قلتَ: كيف كان قولُه: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ جوابًا لقوله: ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾؟ قلت: لمّا كان الحسَدُ لأخيه على تقبُّل قُرْبانهِ هو الذي حَمَله على توعُّدِه بالقتل، قال له: إنما أُتِيتَ من قِبَلِ نَفْسِكَ لانسِلاخِها من لِباس التَّقوى، لا مِنْ قِبَلي، فلمَ تَقتلُني؟ وما لَكَ لا تُعاتب نفسَك ولا تَحمِلُها على تقوى الله التي هي السَّببُ في القَبُول؟ فأجابه **بكلام حكيم** مختصرٍ جامعٍ لِمَعانٍ.

وفيه دليلٌ على أنّ اللهَ تعالى لا يَقبَل طاعةً إلّا من مؤمنٍ مُتَّقٍ، **فما أنعاهُ** على أكثر

قال: أراد: ذاتُ النِّطَع فإذا الموتُ كَنَع، وبذا القَلَع، وقِرْفَ القِمَع[1]، فأبدَلَ مِن لام التعريف ميماً، وقولُه: قِرْفَ القِمَع: أراد أنهم أوسَاخٌ أذِلّاءُ كالوسَخ الذي يُقرَف منَ القِمَع، ونصبَ «قِرْفَ» على النداء، قولُه: كَنَع، أي: قَرُبَ، وقَلَع: سيفٌ منسوبٌ إلى مَرْج القَلَعة بالتحريك، وهُو موضعٌ بالبادية.

قولُه: (**بكلام حكيم**) أي: ذي حِكمة، أي: وَصْفٌ بصفةِ صاحبِه، كقولِه تعالى: ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ١ - ٢] أي: هذا الجوابُ واردٌ على أسلوبِ الحكيم لأنه تلقّاهُ بغيرِ ما يتطلَّبُ وبما هُو أهمُّ له منَ القتل، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وما لك لا تَحملُها على تقوى الله التي هِي السببُ في القَبول»[2].

قولُه: (**فما أنعاهُ!**)، **الجوهري**: فلانٌ ينعَى على فلانٍ ذنوبَه، أي: يُظهِرُها ويُشْهِرُها، والضميرُ يعودُ إلى قولِه: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ على تأويل القول، وهُو منصوب، كزيدٍ في قولِك: ما أحسَنَ زيداً، والفعلُ منسوبٌ إليه، كذا قال ابنُ الحاجبِ في «شرح المفصَّل»[3]، و«أعمالَهم» أيضاً منصوبٌ به لاقتضاءِ النّفْي مفعولاً، إذِ الأصلُ الآيَةُ ناعِيةٌ على العاملينَ أعمالَهم.

---

(١) من قوله: «قال: أراد ذات» إلى هنا سقط من (ط).

(٢) من قوله: «لأنه تلقّاه» إلى هنا سقط من (ط).

(٣) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٦٥٤).

العاملينَ أعمالَـهُم! وعن عامر بن عبد الله: أنه بكى حين حَضرَتْهُ الوفاةُ، فقيل له: ما يُبكيكَ، فقد كنتَ وكنتَ؟ قال: إنّي أسمعُ اللهَ يقول: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾.

﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾: قيل: كان أقوى من القاتل وأبطَشَ منه، ولكنه تـحرَّج عن قَتْل أخيه، واستَسْلَم له خوفًا منَ الله؛ لأنّ الدَّفع لم يكن مباحًا في ذلك الوقت؛ قاله مجاهدٌ وغيرُه.

﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ﴾: أنْ تحتملَ إثْمَ قَتْلي لك لو قتلتُكَ وإثمَ قَتْلِكَ لي.

فإن قلتَ: كيف يحملُ إثْمَ قَتْلِه له، ولا تَـزِرُ وازرةٌ وِزْرَ أخرى؟ قلتُ: المراد: بمثل إثْمِي؛ على الاتساع في الكلام، كمـا تقولُ: قرأتُ قراءةَ فلانٍ، وكتبتُ كتابتَه؛ تريد: المِثْلَ، وهو اتِّساعٌ فاشٍ مُستَفيضٌ، لا يكاد يُستعمل غيرُه،.................

قولُه: (قد كنتَ وكنتَ) أي: كنتَ عابداً صالحاً ونحوَهما.

قولُه: (أن تحتمِلَ إثمَ قَتْلي لك) تأويلٌ لقولِه: ﴿أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى﴾، وليس بتفسيرِه، يعني أنه كنايةٌ عن إرادةِ تَـمَكُّنِه منه، قال تعالى: ﴿بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦] أي: حَلَّ مُبَوَّأً ومعَه غضبُ الله، ونحوُه قولُك: تربَّعَ فلانٌ في لحمِه، ومنه ما وَرَد في «الصَّحيح»: «أَبوءُ لكَ بنعمتِكَ عليَّ وأبوءُ لك بذَنْبي»[1]، وتأويلُهم إياه بـ«أعتَرِفُ»، وقال الشاعر:

أنكَرْتُ باطِلَها وبُؤْتُ بحقِّها[2]

أي: أقرَرْتُ بحقِّها.

قولُه: (المرادُ: بمِثلِ إثمي؛ على الاتّساع)، ومعنى الاتّساع: أن يُنسَبَ إلى شيء ما لا تَصحُّ استقامتُه إلا بتقدير، نحوَ: ما مَـرَّ في قولِه تعالى: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥]،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٠٦)، عن شداد بن أوس.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة، انظر: «ديوانه» ص١٠٥.

....

و«أبو يوسُفَ أبو حنيفة» و«قضيةٌ ولا أبا حسَن»[1]، وسَبَقَ قُبيل هذا في قولِه: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ﴾ [المائدة: ١٤]، على أن يُرادَ ميثاقُ اليهود، وصحّح بقولِه: «بمثل ميثاقِهم»، فلو أريدَ هاهنا بقولِه: ﴿أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي﴾: أن تَحمِلَ عينَ ما جَنَيْتُه فيصحُّ تصحيحُه بقولِه: «بمثلِ إثْمي»، لكنّ تنظيرَه بقولِه: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾ [فاطر: ١٨] مُشكِلٌ؛ لأنه فسَّرَه في فاطر بقولِه: «إنّ كلَّ نفْس في القيامة لا تَحمِلُ إلا وِزرَها الذي اقتَرَفَتْه، لا تؤخَذُ نفْسٌ بذنبِ نفْس»[2]، اللّهم إلا أن لا يُحمَلَ قولُه: «لا تؤخَذُ نفسٌ بنفس» على التفسير، بل على أنّ مَرجِعَ المعنى إليه.

وذكَر القاضي المعنَيَيْن، قال: المعنى: إنّما أستَسلِمُ لك إرادةَ أن تحمِلَ إثمي لو بَسَطتُ إليكَ يدي وإثمَكَ ببَسْطِك يدَكَ إليّ، ونحوَه: «المستبان[3] ...» الحديث[4]، ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بالإثم عُقوبتَه، وإرادةُ عقابِ العاصي جائزةٌ، وهاهنا معنًى آخَرُ رَواه مُحْيي السُّنة عن مجاهد: إنّي أُريدُ أن يكونَ عليك خطيئتي التي عمِلتُها إذا قَتَلتَني وإثمُك فتبوءَ بخطيئتي ودمي جميعاً[5]. وفي «النّهاية»: في الحديث: «أَبوءُ بنعمتِك عليَّ وأبوءُ بذَنْبي»[6] أي: أَلتزِمُ وأرجِعُ وأُقِرُّ، وأصلُ البَواءِ: اللزومُ، ومنهُ الحديثُ: فقد باء به أحَدُهما[7]، أي: التزَمَه ورجَعَ به.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢: ٣٦٢).

(٢) المصدر السابق (١٢: ٦٣٢).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣١٧).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٨٩٦) والترمذي (١٩٨١) وأحمد (٧٢٠٤) والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٢٣) وابن حبان (٥٧٢٨) عن أبي هريرة.

(٥) «معالم التنزيل» (٣: ٤٣) وانظر: «الكشف والبيان عن تفسير القرآن» للثعلبي (٤: ٥٠).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) أخرجه البخاري (٦١٠٤) ومسلم (٦٠)، عن ابن عمر.

ونحوُه قولُه ﷺ: «المُستَبّانِ ما قالا، فعَلى البادي ما لمْ يعتدِ المظلومُ» على أنَّ البادئ عليه إثْمُ سَبِّه، ومثلُ إثْمِ سَبِّ صاحبِه، لأنه كان سببًا فيه، إلا أنَّ الإثمَ محطُوطٌ عن صاحبه، مَعْفوٌّ عنه، لأنه مكافئٌ مدافعٌ عَن عِرْضِه، ألا ترى إلى قوله: «ما لم يعتد المظلوم»؟ لأنه إذا خرج من حدِّ المكافأةِ واعتدى لم يَسْلَمْ.

فإن قلت: فحين كَفَّ هابيلُ عن قَتْل أخيه واستَسلَم، وتحرَّج عمّا كان محظورًا في شريعتِه منَ الدَّفْع، فأين الإثمُ حتّى يتحمَّلَ أخوه مثلَه، فيَجتمع عليه الإثمان؟ قلت: هو مقدَّرٌ، فهو يَحتملُ مثلَ الإثمِ المقدَّرِ، كأنه قال: إني أريد أن تبوءَ بمثلِ إثْمي لو بسطتُ إليكَ يَدي.

وقيل: ﴿بِإِثْمِى﴾: بإثم قَتْلي ﴿وَإِثْمِكَ﴾: الذي من أجْلِه لم يُتقبَّلْ قُربانُك.

فإن قلتَ: فكيف جاز أن يريد شقاوةَ أخيه وتعذيبَه بالنار؟ قلت: كان ظالمًا، وجزاءُ الظالمِ حَسَنٌ جائزٌ أن يُرادَ. ألا تَرى إلى قوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾؟ **وإذا جاز أن يُريدَه اللهُ، جاز أن يُريدَه العبدُ**، لأنه لا يريد إلا ما هو حَسَنٌ. ....

قولُه: (**المُستَبّانِ ما قالا**). قال الصَّاغَانيُّ في «كشفِ الحِجاب»: الحديثُ أخرَجَه مسلمٌ من روايةِ أبي هريرةَ وأنس: «المُستَبانِ ما قالا، فهُو على البادي حتى يعتديَ المظلوم»(١). «المستبانِ»: مبتدأ، وقولُه: «ما قالاه فعلى البادي» جملةٌ شَرطيّة خبرٌ له، و«ما» في قولِه: «ما لم يعتدِ المظلومُ» في روايةِ الكتاب: مَصْدَريّة، فيها معنى المُدّة، وهِي ظرفٌ لمُتعلّق الجارِّ والمجرورِ الذي هُو خبرُ المبتدأ، المعنى: المُستبّانِ الذي قالا: استقَرَّ ضرَرُه على الذي بَدَأَ بالسبِّ مدةَ عَدَم اعتداءِ المظلوم، أي: ما لم يتَجاوزِ المظلومُ حَدَّ ما سَبَّه البادي، فإذا جاوَزَ استَقرَّ ضَرَرُ ما قالا عليهما معاً.

قولُه: (**وإذا جاز أن يُريدَه اللهُ تعالى جازَ أن يريدَه العَبدُ**)، **الانتصاف**: فيه(٢) ما يَدُلُّ على أنّ

---

(١) سبق تخريجُه.

(٢) يريد: في كلام الزمخشري من العقيدة الفاسدة التي تقول: في الكائنات ما لا يريده الله. وهذا الاعتقاد من الشرك الخفي.

والمرادُ بالإثم: وَبالُ القَتْلِ وما يَجُرُّه من استحقاقِ العقابِ. فإن قلتَ: لِمَ جاء الشَّرطُ بلفظ الفعلِ والجزاءُ بلفظِ اسمِ الفاعلِ، وهو قولُه: ﴿ لَئِنۢ بَسَطتَ ... مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ ﴾؟ قلت: ليُفيدَ **أنه لا يفعلُ ما يَكتسبُ به هذا الوَصفَ الشَّنيعَ**، ولذلك أكَّده بالباء المؤكِّدة للنَّفي.

في الكائناتِ ما لا يريدُه الله، وهُو القبائحُ كلُّها، وهُو الشِّركُ الخَفِيّ، وإنّما أراد إثمَ أخيه وعقوبتَه لأنه أرادَ: لا أُعاقبُك ولا أقتُلُك، ولَمّا لم يكنْ بدٌّ من إرادةِ أحدِ الأمرَيْن؛ إمّا إثْمُه بتقديرِ دَفْعِه عن نفسِه فيَقتُلُ أخاه، أو إثمُ أخيه، وكان غيرَ مُريدٍ للأوّل، اضطُرَّ إلى الثاني، ولم يُردْ إثمَ أخيه بعينِه، بل أراد تَرْكَ المدافَعة، فيَلزَمُ منها ذلك، وهُو كما يتمنَّى المسلمُ الشهادةَ فيتضمَّنُ ذلك أن يَبوءَ الكافرُ بإثمِه لكنْ لم يقصِدْ إثمَ الكافرِ بعينِه بل أراد بذْلَ نفسِه لله تعالى، وجاء إثمُ الكافرِ ضِمناً(١).

قولُه: (**أنه لا يفعلُ ما يَكتسبُ به هذا الوَصْفَ الشَّنيع**) أي: لا أفعلُ فعلاً يُشتَقُّ منهُ هذا الوَصْفُ، وهُو أن يقالَ مثلاً: هُو باسِطُ اليد، فإنّ الفعلَ الصادِرَ عن الشّخص ملزومُ كونِهِ فاعلاً، فإذا انتفى اللازمُ لينتفيَ الملزومُ على الكنايةِ كان أبلغَ وأدلَّ على شَناعةِ الفعل.

الانتصاف: صيغةُ الفعل لا تُعْطي إلا حدوثَ معناه منَ الفاعل لا غيرُ، أمّا اتّصافُ الذاتِ به فذلك لـمّـا كان يُعطيهِ اسمُ الفاعل عَدَلَ من الفعل إلى الاسم تغليظاً، إذ يصيرُ ذلك كالسِّمةِ والعلامةِ الثابتة(٢).

قلتُ: قَصْدُه أن يُبالغَ في الامتناع، ولو وَجَّهَ على هذا لكان العكسُ أَوْلى، إذ لا يَلزَمُ من نفي الاتصافِ المذكورِ نفيُ الحدوث، وفي التركيبِ أيضاً تأكيدٌ ومبالغة، لأنّ اللامَ في ﴿لَئِنۢ﴾ موطِّئةٌ للقسَم و﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ﴾ جوابُ القَسَم وسَدَّ مسَدَّ جوابِ الشَّرط.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٢٥).

(٢) المصدر السابق (١: ٦٢٥).

﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ﴾: **فوَسَّعتْهُ له ويسَّرتْهُ**. من طاع له المرتعُ: إذا اتَّسَعَ.

وقرأ الحسن: (فطاوَعَت) وفيه وجهان: أن يكونَ مِمّا جاء من «فاعَلَ» بمعنى «فعَّل»، وأن يُراد: أنَّ قَتْل أخيه كأنه دعا نفسَه إلى الإقدام عليه فطاوَعَتْهُ، ولم تَمتَنِعْ، و﴿لَهُۥ﴾ **لزيادة الربط**، كقولك: حفظتُ لزيدٍ مالَه. قيل: قُتل وهو ابنُ عشرينَ سنةً، وكان قَتْلُه عند عَقَبة حِراءَ. وقيل: بالبصرة في موضع المسجدِ الأعظَم.

﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا﴾: رُوِيَ أنه أوَّلُ قتيلٍ قُتل على وجه الأرضِ من بني آدمَ، ولمّا قَتَلَه تَركه **بالعَرَاء** لا يَدْري ما يَصنعُ به، فخاف عليه السِّباعَ، فحَمله في جِرابٍ على ظَهْره سنةً، حتّى أَرْوَحَ وعَكَفت عليه السِّباعُ، ....

قولُه: (﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ﴾: **فوسَّعتْه له ويَسَّرتْه**). قال الزجَّاج: طَوَّعت: فعَّلتْ، من الطَّوع، والعربُ تقولُ: طاعَ لهذه الظَّبية أصُولُ هذه الشجرة، وطاعَ له كذا وكذا، أي: أتاه طَوْعاً[1].

قولُه: (و﴿لَهُۥ﴾ **لزيادةِ الرَّبط**)، وهُو مثلُ قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، وقوله: حفِظتُ لزيدٍ مالَه، أي: حفِظتُ مالَ زيد.

قولُه: (**حِرَاء**)، قال الخَطّابي[2]: أخطؤوا فيه في ثلاثةِ مَواضِعَ، قالوا: حَرِي ففتَحوا الحاءَ وهِي مكسورة، وأمالوا في غير مَوضِعِ الإمالة، لأنّ الراءَ قبلَ الألفِ مفتوحة كراشد، فإنه لا يجوزُ فيه الإمالة، ولا تجوزُ إمالتُه، لأن الراءَ قبلَ الألِفِ مفتوحةٌ، كما لا يجوزُ إمالةُ راشدٍ ورافع، وقَصَروا الألفَ وهِي ممدودة.

قولُه: (**بالعَرَاء**) بالمدِّ: الفضاءُ بلا سُترة.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦٧).

(٢) «غريب الحديث» للخطابي (٣: ٢٤٠).

فبعث اللهُ غُرابَينِ فاقتَتَلا فقتَل أحدُهما الآخَرَ، فحَفَر له بِمنْقاره ورِجْلَيهِ، ثم ألقاهُ في الحُفْرة ﴿قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ﴾.

ويُروى أنه لما قَتَله اسْوَدَّ جسَدُه وكان أبيضَ، فسأله آدمُ عن أخيه فقال: ما كنتُ عليه وكيلًا! فقال: بل قَتَلتَه ولذلك اسوَدَّ جَسَدُك. ورُويَ أنَّ آدمَ مَكَث بعدَ قَتْلِه مئةَ سنةٍ لا يضحكُ، وأنه رَثاه بشِعْرٍ! وهو كَذِبٌ بَحْتٌ، وما الشِّعرُ إلا مَنْحُولٌ مَلْحونٌ، وقد صحَّ أنَّ الأنبياءَ عليهمُ السلامُ مَعصُومونَ منَ الشِّعر. ﴿لِيُرِيَهُۥ﴾: لِيُرِيَه اللهُ، أو لِيُرِيَه الغُرابُ؛ أي: لِيُعلِّمَه، لأنه لـمّا كان سببَ تعليمِه، فكأنه قَصَد تعليمَه على سبيل المجاز. ﴿سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾: عَوْرةَ أخيهِ وما لا يجوز أن يَنكَشِفَ من جَسدِه. والسَّوْأَةُ: الفَضيحةُ؛ لِقُبحها. قال:

يا لَقَوْمٍ لِلسَّوْأةِ السَّوْآءِ

قولُه: (رَثاه بشِعر)، وهُو على ما رواه مُحيي السُّنة:

تغَيَّرت البلادُ ومَن عليها	فوجهُ الأرض مُغبَرٌّ قبيحُ
تغيَّر كلُّ ذي طعمٍ ولونٍ	وقَلَّ بشاشةُ الوَجْهِ الصَّبيحِ

ورُوي عن ابن عبّاس أنه قال: مَن قال: إنّ آدمَ قال شعراً فقد كَذَبَ، إنّ محمداً صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه والأنبياءَ كلَّهم في النَّهي عن الشِّعرِ سواء، لكنْ رثاهُ آدمُ بالسُّريانيةِ فلم يزَلْ يُنقَلُ حتى وصَلَ إلى يَعرُبَ بن قَحْطان، وهُو أوّلُ من خطَّ بالعربية، فنَظَر في المَرْثيّة فقدَّم وأخَّر وجعَلَه شعراً عربياً[1].

قولُه: (يا لقومٍ للسَّوْأةِ)، الأساس: ووَقَعت في السَّوأة السَّوْآء، قال أبو زُبَيْد:

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ٤٥) وانظر: «الكشف والبيان في تفسير القرآن» للثعلبي (٤: ٥١) و«البحر المحيط» (٤: ٢٣٦) و«الجامع لأحكام القرآن» (٦: ١٤٠) حول هذه الحادثة والشعر المنسوب إلى آدم عليه السلام.

أي: لِلْفضيحة العظيمةِ، فكَنّى بها عنها. ﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ بالنَّصب على جواب الاستفهام. وقرئ: بالسُّكون على: فأنا أُواري، أو على التَّسكين في موضع النَّصب للتَّخفيف. ﴿مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ﴾ على قَتْله لِـمَا تَعِبَ فيه من حَمْله وتحيُّره في أمره، وتبيَّن له من عَجْزه وتَلمُّذه للغُراب، واسْوِداد لونه، وسَخَطِ أبيه، ولم يَندم نَدَمَ التائبينَ.

﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾: بسَبب ذلك وبعِلَّتِه. وقيل: أصلُه مِنْ: أَجَل شرًّا: إذا جَناه، يأْجِلُه أَجْلًا، ومنه قوله:

لم يَهِبْ حُرمةَ النديمِ وحُقَّت ‌‌ ‌‌ ‌‌ يا لَقومي للسَّوْأةِ السَّوآءِ[1]

الجوهري: السَّوأةُ السَّوآءُ: الخَلّةُ القبيحة، وامرأةٌ سَوْآء: قبيحة.

قولُه: (أو على التسكين في موضعِ النّصبِ للتخفيف) قال المُبرِّد: هذا من الضَّروراتِ الحَسَنة التي يجوزُ مثلُها في النثر.

قولُه: (ولم يَنْدَمْ نَدَمَ التائبين)، الراغب: الندمُ والنَّدامة: التحسُّرُ من تغيُّرِ رأي في أمرٍ فائت، قال تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ﴾، وأصلُه من مُنادمةِ الحُزْن له، والنَّديمُ والنَّدمانُ والمُنادِمُ متقارِب[2].

قولُه: (وقيل: أصلُه مِن: أَجَل شراً: إذا جَناه). قال الحريريُّ في «دُرّة الغَوّاص»: معنى قولِهم: فعلتُه من جَرّائك، أي: مِن جَريرتِك، كما أنّ معنى قولِهم: مِن أجلِك، أي: من كَسْبِكَ وجِنايتِك، والعربُ تقولُ: فعَلتُه مِن أجلِك بفتحِ الهمزة وكسرِها، وفي الحديث: «أنّ امرأةً دخَلتِ النارَ من جَرَّاءِ هرّةٍ رَبَطتْها، فلم تُطعِمْها ولم تَدَعْها تأكُلُ من خَشَاش الأرض»[3]. وأُنشِدَ للحيانيِّ بالمدِّ والقَصْر:

---

(١) البيت لأبي زُبَيد حَرْملةَ بن المنذر الطائي، انظر: «الأغاني» (١٢: ١٥٥) و«تهذيب اللغة» (١٣: ٨٩).

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٩٦.

(٣) أخرجه مسلم (٩٠٤) عن أبي هريرة.

وأهْل خِباءٍ صالحٍ ذاتُ بينِهِمْ قدِ احتَرَبُوا في عاجِلٍ أنا آجِلُهْ

كأنك إذا قلتَ: من أجْلِكَ فعلتُ كذا، أردتَ: من أن جَنيتَ فِعْلَه وأوجبتَه، ويدلُّ عليه قولهم: مِنْ جَرّاك فعلتُه؛ أي: من أنْ جَرَرْتَه، بمعنى: جَنَيْتَه، وذلك إشارةٌ إلى القتل المذكورِ؛ أي: من أن جَنَى ذلك القَتْلُ الكَتْبَ وجَرّه ﴿كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، و﴿مِنْ﴾ لابتداء الغايةِ، أي: ابتدأ الكَتْبُ ونشأ من أجْلِ ذلك، ويُقال: فَعَلت كذا لأجل كذا، وقد يُقال: أَجَلَ، كذا بحَذف الجارِّ وإيصالِ الفعل، قال: أَجْلَ أنّ اللهَ قد فضَّلَكم.

أمِن جَرّا بني أسـدٍ غـضِبْتُمْ ولو شئتُمْ لكـان لكـمْ جِـوَارُ

ومِن جَـرَّاءِ نـاصَرتُمْ عُبَيـداً لقومٍ بعـدَما وُطـئ الخَبـارُ[١]

الخَبارُ: الأرضُ اللّـيِّنة.

قولُه: (وأهل خِباءٍ) البيت[٢]، رُوِيَ «أهل» بالحركاتِ الثلاث، أنا آجِلُـهْ: أي: جالِبُه وكاسِبُه، يقول: أهل خِبَاءٍ كانوا ذوي صُلح وأمن قد وقَعوا في الحربِ عاجلاً، وأنا جالبٌ عليهم ذلك الحرب وجانيه، يصفُ نفسَه بأنه مِهياجٌ للفتنة.

قولُه: (مِن أنْ جنيْتَ فِعلَه وأوجبْتَه) أي: فَعلَت كذا بسبب أنْ جَنَيْتَ فِعلَه وأوجبتَه.

قولُه: (مِن جَرَّاك)، الجوهري: فعَلتُ ذلك مِن جَرَّاك وجَرَّائك، أي: مِن أجلِك، لغةٌ في جرَّاك بالتشديد.

قولُه: (أجْلَ أنَّ اللهَ قد فضَّلَكم) تمامُه، أنشَدَ الجوهريُّ لعَدِيٍّ بن زيد يصِفُ جاريةً:

فوقَ مَن أحْكَأَ صُلْباً بإزارِ[٣]

---

(١) البيتان للحياني كما ذكر المصنف، انظر: «درة الغواص» ص٢١٢.

(٢) البيت لخوات بن جبير، انظر: «مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٢٦).

(٣) البيت لعدي بن زيد كما ذكر المصنف، وانظر: «الصحاح» (١: ٤٤) و«الزاهر في معاني كلمات الناس» للأنباري (١: ٣٧٥).

وقُرئ: (مِنَ اجْلِ ذلك) بحذف الهمزة وفَتْح النُّون لإلقاء حركتها عليها.

وقرأ أبو جعفر: (مِنِ اجْلِ ذلك) بكَسْر الهمزةِ، وهي لغةٌ، فإذا خفَّف كَسَر النُّونَ مُلْقيًا لكَسرة الهمزةِ عليها. ﴿بِغَيۡرِ نَفۡسٍ﴾: بغير قَتْلِ نفسٍ، لا على وَجْه الاقتصاصِ. ﴿أَوۡ فَسَادٍ﴾ عطفٌ على ﴿نَفۡسٍ﴾ بمعنى: أو بغير فسادٍ ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ وهو الشِّرك، وقيل: قَطْع الطَّريق. ﴿وَمَنۡ أَحۡيَاهَا﴾: ومَنِ استَنْقذَها من بعض أسباب الـهَلَكَة، قَتْلٍ أو غَرَقٍ أو حَرَقٍ أو هَدْمٍ أو غيرِ ذلك.

فإنْ قلتَ: كيف شَبّه الواحدَ بالجميع وجَعل حُكمَه كحُكمِهم؟ قلت: لأنَّ كلَّ إنسانٍ يُدْلي بها يدلي به الآخَرُ منَ الكرامة على الله وثُبوت الحُرمِة، فإذا قُتِل فقد أُهِينَ ما كَرُم على الله وهُتِكَت حرمتُه، وعلى العكس، فلا فرقَ إذًا بين الواحدِ والجميعِ في ذلك.

أي: فضَّلكم بحسَبٍ وعِفّة، أحكَأْتُ العُقدة وأحكَيْتُها، أي: شدَدْتُها.

قولُه: (وقُرئ: «منَ اجْلِ ذلك») قرأها وَرْشٌ عن نافع[1].

قولُه: (يُدلي بها يُدلي به الآخَر) أي: يتوصَّل، النِّهاية: ومنه حديثُ استسقاءِ عُمرَ رضيَ اللهُ عنه: وقد دَلَوْنا به إليك مُستشفِعينَ به[2]، يعني: العباسَ رضيَ اللهُ عنه، وهُو منَ الدَّلْو؛ لأنه يُتوصَّلُ به إلى الماء.

الراغب: إنّ الناسَ لمّا كانوا كجسم واحد، ونسبةُ أحدِهم إليه كنسبةِ أعضاء الجسم الواحد إليه، صارَ الساعي في إهلاكِ بعض الجسم كالساعي في إهلاكِهم؛ كما أنّ الساعيَ في إهلاكِ بعض الجسم كالساعي في إهلاكِ كلِّه، صارَ قَتْلُ الواحدِ كقتلِ الناس[3].

---

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٧)، و«إتحاف فضلاء البشر» (١: ٢٥٣).

(٢) ذكره بهذا اللفظ الخطابي في «غريب الحديث» (٢: ٢٤٣)، وابن قتيبة في «غريب الحديث» (٢: ١٨٢)، و«تأويل مختلف الحديث» ص٢٥٣، والزمخشري في «الفائق في غريب الحديث» (٣: ٢١٦). وأخرجه البخاري (١٠١٠) عن أنس بغير هذا اللفظ.

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٣٣٢).

فإنْ قلتَ: فما الفائدةُ في ذِكْرِ ذلك؟ قلت: تعظيمُ قَتْلِ النَّفْسِ وإحيائها في القلوب لِيَشْمَئِزَّ الناسُ عن الجَسَارة عليها، ويَتراغَبُوا في المُحاماة على حُرمتِها؛ لأن المتعرِّضَ لقَتْلِ النَّفسِ إذا تَصوَّر قَتْلَها بصُورة قَتْل الناسِ جميعًا عَظُم ذلك عليه فثَبَّطَه، ....

قولُه: (فما الفائدةُ في ذكْرِ ذلك؟) أي: في ذكْرِ المذكورِ من تشديد أمرِ قَتْلِ النَّفْس وإحيائها، وإيرادُ التشبيهَيْنِ؟ يُعلَمُ ذلك منَ الجوابِ وبيانِ التصوير المستفادِ منَ التشبيهَيْنِ، هذا ما عليه كلامُ الناس، والأظهَرُ أن يكونَ المشارُ إليه بذلك تنزيلَ الواحدِ منزِلةَ الجماعة، والفاءُ شاهدةٌ عليه، أي: أنّ تنزيلَ الواحدِ منزِلةَ الجماعة خلافُ الظاهر، فما الفائدةُ في ذلك؟ وكذا قولُه في الجواب: «لأنّ المتعرِّضَ لقتلِ النَّفْس إذا تصوّر» إلى آخِرِه.

فإن قلتَ: فما المشارُ إليه بذلك في التنزيل؟ قلتُ: قال الواحِديُّ: القتلُ، أي: بسببِ قتل قابيلَ أخاه فَرَضْنا على بني إسرائيلَ أنه مَن قَتَلَ نفساً بغيرِ نَفْس وجَبَ عليه القِصَاص[1]، والظاهِرُ أنّ المشارَ إليه تعظيمُ أمرِ القتل، وعن بعض المفسِّرين: وإنّما ذكَرَ بني إسرائيلَ دونَ الناس لأنّ الكتابَ نزَلَ عليهم بهذا ووجَبَ عليهم، وكانتِ التوراةُ أوّلَ كتابٍ نزَلَ فيه تعظيمُ القتل، وفي كلام المصنِّف: «المُسرِفونَ في القتل لا يُبالُونَ بعظَمتِه» إيماءٌ إلى هذا المعنى، وقلتُ: وفي تخصيص ذكْرِهم دونَ الناس إيذانٌ بأنهم[2] أشدُّ تمادياً في الطُّغيان، والمعنى: بسببِ هذه العظيمة وبغلّتِها كَتَبْنا في التّوراةِ تعظيمَ القتل وشَدَّدنا عليهم وأرسَلنا رسُلَنا تَتْراً، وأنزَلْنا عليهمُ البيِّناتِ تَوصيةً فيه لعلّهم يَرجِعون، ثُمّ إنّ كثيراً منهم بعدَ هذه التوكيداتِ لمُجاوِزونَ في القتلِ حدَّه ولا يُبالُونَ بعظَمتِه.

قولُه: (عَظُمَ ذلك) إشارةٌ إلى المُتصوَّر، والضميرُ المستَتِرُ في «فثَبَّطَه» عائدٌ إلى المتصوَّر، أو إلى العِظَم، والضميرُ المنصوبُ عائدٌ إلى «المتعرِّض».

---

(١) «الوسيط» (٢: ١٨٩).

(٢) في (م): «بأنه».

وكذلك الذي أراد إحياءَها. وعن مجاهدٍ: قاتِلُ النَّفسِ جزاؤه جهنَّمُ وغَضَبُ الله والعذابُ العظيمِ، ولو قَتَل النّاسَ جميعًا لم يَزِدْ على ذلك. وعن الحسنِ: يا ابنَ آدمَ، أرأيتَ لو قَتلتَ الناسَ جميعًا، أكُنتَ تَطمعُ أن يكونَ لك عملٌ يُوازي ذلكَ، فيغفرَ لكَ به؟ كلّا إنه شيءٌ سَوَّلَتْهُ لكَ نفسُكَ والشيطانُ، فكذلك إذا قتلتَ واحدًا.

﴿بَعۡدَ ذَٰلِكَ﴾: بعدَما كَتبْنا عليهم، وبعدَ مجيءِ الرُّسلِ بالآيات ﴿لَمُسۡرِفُونَ﴾ يعني: في القَتْل، لا يُبالون بعظَمَته.

[﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ ٣٣-٣٤]

﴿يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾: يُحاربونَ رسولَ الله ﷺ؛ **ومُحاربةُ المسلمين في حُكم محاربتِه**. ﴿وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا﴾: مفسدينَ، **أو لأنَّ سعيَهم في الأرض** لـمّا كان على طريق الفسادِ، نُـزِّلَ منزلةَ: (ويُفسِدُون في الأرض)، فانتُصب ﴿فَسَادًا﴾ على المعنى. ويجوز أن يكونَ مفعولًا له، أي: للفساد.

قولُه: (**ومحاربةُ المسلمينَ في حُكم مُحاربتِه**) أي: محاربةِ رسُولِ الله ﷺ، ففيه تمهيدٌ بعدَ تمهيد، فذكْرُ الله تعالى تمهيدٌ لذكْرِ رسُولِ الله ﷺ، وذكْرُ رسُولِ الله ﷺ تمهيدٌ لذكْرِ المسلمين، لأنّ قُطّاعَ الطريقِ إنّما يُحارِبونَ غيرَ رسُولِ الله ﷺ.

قولُه: (**أو لأنّ سَعيَهم في الأرض**) أي: ﴿فَسَادًا﴾، إمّا حالٌ بمعنى: مُفسِدين، أو مفعولٌ مطلقٌ، لأنّ قولَه: ﴿وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ بمعنى: يُفسِدون، لأنّ سعيَهم في الأرض لم يكنْ غيرَ الفساد.

نزلت في قوم هلالِ بن عُوَيمرٍ، وكان بينَه وبينَ رسولِ الله ﷺ عهدٌ، وقد مرَّ بهم قومٌ يريدون رسولَ الله، فقطَعوا عليهم. وقيل: في العُرَنِيِّينَ، **فأُوحِيَ إليه: أنَّ مَنْ جَمع بينَ القتلِ** وأخْذِ المالِ قُتل وصُلب، ومن أفرَدَ القَتْلَ قتُل، ومن أفرد أخْذَ المالِ قُطعت يدُه لأخذِ المالِ ورِجْلُه لإخافةِ السَّبيلِ، ومن أفرد الإخافةَ نُفِيَ منَ الأرض.

وقيل: هذا حُكم كلِّ قاطعِ طريقٍ، كافرًا كان أو مسلمًا، ومعناه: ﴿أَن يُقَتَّلُوٓاْ﴾ من غير صَلْب إن أفرَدُوا القَتْلَ، ﴿أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ﴾ مع القَتْلِ إن جَمعوا بينَ القَتْلِ والأخْذِ.

قال أبو حَنيفةَ ومحمدٌ رحمهما الله: يُصلَبُ حيًّا ويُطعَن حتّى يموتَ، ﴿أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ﴾ إنْ أخَذُوا المالَ، ﴿أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ إذا لم يَزيدوا على الإخافة.

وعن جماعةٍ منهم الحسنُ والنَّخَعيُّ: **أنَّ الإمامَ مخيَّرٌ بين هذه العقوباتِ في كلِّ قاطعِ طريقٍ من غير تفصيلٍ**. والنَّفيُ: الحَبْسُ عند أبي حنيفةَ. وعند الشافعيِّ: النَّفيُ من بلدٍ إلى بلدٍ لا يَزال يُطلَبُ وهو هاربٌ فَزِعًا. وقيل: يُنْفَى من بلدِه، ....

قولُه: (**فأُوحِيَ إليه: أنّ مَن جمَعَ بينَ القَتْلِ**) إلى آخِره، وعلى هذا ﴿أَوۡ﴾ في الآية للتنويع.

قولُه: (**أنّ الإمامَ مُخيَّرٌ بينَ هذه العقُوباتِ في كلِّ قاطع طريقٍ من غيرِ تفصيل**)، قال شارحُ «البَزْدَوي»: نظَرَ هذا القائلُ أنّ كلمةَ ﴿أَوۡ﴾ للتخيير حقيقةً، فيجبُ العملُ بها إلى أن يقومَ دليلُ المجاز، ولأنّ قطعَ الطريقِ في ذاتِه جِنايةٌ واحدة، وهذه الأجْزيةُ ذُكِرت بمُقابَلتِها فيَصلُحُ كلُّ واحدٍ جزاءً له، فيثبُتُ التخييرُ كما في كفّارةِ اليمين، والجوابُ: لا يُمكنُ القولُ بالتخيير هاهنا، لأنّ الجزاءَ على حسَبِ الجنايةِ ويَزدادُ بزيادتِها ويَنقُصُ بنُقصانِها، قال تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، فيَبعُدُ أن يُقال: عندَ غِلَظِ الجناية يُعاقَبُ بأخفِّ الأنواع وعندَ خِفَّتِها بأغلَظِها، وذلك أنّ المحاربةَ تتفاوتُ أنواعُها في صفةِ الجناية من تخويفٍ، أو أخْذِ مال، أو قتلِ نفس، أو جَمَعَ بينَ القتل وأخْذِ المال، والمذكورُ في الآية أجْزيةٌ مُتفاوِتةٌ في

وكانوا يَنفُونَهم إلى دَهْلَكَ؛ وهو بلدٌ في أقصى تِهامةَ، وناصِع؛ وهو بلدٌ من بلاد الحبشة. ﴿خِزْيٌ﴾: ذُلٌّ وفَضيحةٌ. ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾: استثناءٌ منَ المعاقَبينَ؛ عِقابُ قَطْعِ الطَّريقِ خاصّةً، وأمّا حكمُ القَتْلِ والجِراحِ وأَخْذِ المالِ، فإلى الأولياءِ، إن شاؤوا عَفَوا، وإن شاؤوا استَوْفَوا. وعن عليٍّ رضي الله عنه: أن الحارِثَ بنَ بدرٍ جاءه تائبًا بعدما كان يقطعُ الطريقَ، فَقَبِل توبتَه ودَرَأ عنه العقوبةَ.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُوا۟ فِى سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ٣٥]

الوسيلةُ: كلُّ ما يُتوسَّل به؛ أي: يُتقرَّبُ من قرابةٍ أو صنيعة أو غير ذلك، فاستُعيرت لِـمَـا يُتوسَّل به إلى الله تعالى من فِعْلِ الطاعاتِ، وتَـرْكِ المعاصي، وأنشد للبيد:

أَرَى النّاسَ لا يَدْرُونَ ما قَدْرُ أَمْرِهِمْ ... أَلَا كـلُّ ذِي لُـبٍّ إلى الله واسِـلُ

معنى التشديدِ والغِلظة، فوقَعَ الاستغناءُ بتلك المقدِّمة عن بيانِ تقسيم الأَجْزية على أنواع الجِناية نَصّاً، وهذا التقسيمُ يَرجِعُ إلى أصلٍ لهم، وهُو أنّ الجُملةَ إذا قوبِلت بالجُملة ينقسِمُ البعضُ على البعض، كما يقالُ لِـمَن يسألُ عن حدودِ الكبائر: هِي جَلْدُ مئة، أو ثمانينَ، أو الرَّجْم، أو القَطْع، يُفهَمُ منهُ التقسيمُ والتفصيلُ لا التخيير، فكذا هاهنا، فظهَرَ أنّ معنى الآيةِ: أنّ جَزاءَ المحاربينَ لا يَـخلو من هذه الأنواع: إمّا أن يُقتَلوا من غيرِ صَلْب إن أَفْرَدوا القتلَ، أو يُصلَّبوا معَ القتل إن جَمَعوا بينَ أخذِ المالِ والقتل، أو تُقطَّعَ أيديهم وأرجُلُهم مِن خِلافٍ إن أفْرَدوا الأخْذَ، أو يُنفَوا منَ الأرض إن أفْرَدوا إخافةَ السابِلة(١).

قولُه: (دَهْلَك) غيرُ مُنصَرِف، للعُجْمةِ والتأنيث.

قولُه: (أرى الناسَ لا يَدْرُونَ) البيت(٢)، أوّلُه:

---

(١) «كشف الأسرار عن أصول البزدوي» (٢: ٢٢٤).

(٢) البيت للبيد بن ربيعة، انظر: «ديوانه» ص٧٣.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ ٣٦-٣٧]

﴿لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ﴾: ليَجعَلُوه فِدْيَةً لأنفُسهم، **وهذا تمثيلٌ لِلُزوم العذابِ لهم**، وأنه لا سبيلَ لهم إلى النَّجاة منه بوَجْهٍ.

وعنِ النبيِّ ﷺ: «**يُقال للكافر يومَ القيامةِ**: أرأيتَ لو كان لك ملءُ الأرضِ ذهبًا، أكُنتَ تَفتدي به؟ فيقول: نَعم، فيُقال له: قد سُئلتَ أيْسَرَ مِن ذلكَ».

و﴿لَوْ﴾ مع ما في حَيِّزه خبرُ ﴿إِنَّ﴾.

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلُ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ

المعنى: الناسُ لا يَدرُونَ ما هم فيه مِن خَطَرِ الدنيا وسُرعةِ فَنائها، فكلُّ ذي لُبٍّ يتوسَّلُ إلى الله بطاعةٍ وعمَلٍ صالح، واسِلٌ: ذو وَسيلة، نحوَ لابِنٍ وتامِرٍ، أي: متقرِّب.

قولُه: (**وهذا تمثيلٌ للُزومِ العذاب لهم**) يعني: قولُه: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ إلى آخرِ الآية إذا أخذْتَه بجُملتِه كان كنايةً عن لزوم العذابِ لهم مِن غيرِ نظَر إلى مُفرَداتِ التركيب. وقلتُ: ويُمكنُ أن يكونَ كنايةً عن أنّ الوسائلَ حينئذٍ غيرُ نافعة، فيكونُ وِزانُ الآية معَ قولِه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ وِزانَ قولِه تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ۗ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

قولُه: (**يقالُ للكافرِ يومَ القيامة**) الحديث، رَواه البُخاريُّ ومسلمٌ معَ تغييرٍ يسيرٍ[١].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٣٨) ومسلم (٢٨٠٥)، عن أنس بن مالك.

فإنْ قلتَ: لـمَ وحَّد الراجعَ في قوله: ﴿لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ﴾ وقد ذُكِرَ شيئان؟ قلتُ: هو نحوَ قولِه:

فإنِّي وقَيّارٌ بها لَغَريبُ

أو على إجراء الضَّميرِ مجرى اسم الإشارةِ، كأنه قيلَ: لِيَفتَدُوا بذلك. ويجوزُ أن تكونَ الواوُ في ﴿وَمِثْلَهُۥ﴾ بمعنى «مع» فيتوحَّد المرجوعُ إليه.

فإنْ قلتَ: فبِمَ نُصِبَ المفعولُ معه؟ قلت: بما يَستدعِيه ﴿لَوْ﴾ منَ الفعلِ؛ لأنَّ التَّقديرَ: لو ثَبت أنَّ لهم ما في الأرض.

قرأ أبو واقدٍ: (أنْ يُخرجوا) بضمِّ الياء من (أُخرج)، ويشهد لقراءة العامّةِ قولُه: ﴿بِخَٰرِجِينَ﴾.

وما يُروى عن عكرمةَ: أن نافعَ بنَ الأزرقِ قال لابن عبّاسٍ: يا أَعْمى البَصَر أَعْمى القلبِ، تَزعُم أنَ قومًا يُخرجون منَ النارِ ....

قولُه: (فإنّي وقيّارٌ بها لَغريبُ) قبلَه:

دَعاكَ الهوى والشَّوقُ لَمّا ترَنَّحَتْ	هَتُوفُ الضُّحى بينَ الغُصونِ طَروبُ
تُجاوِبُها وُرْقُ الحَمام لِصَوتِها	فكلٌّ لكلٍّ مُسعِدٌ ومُجيبُ
فمَن يكُ أمسَى بالمدينة رحْلُهُ	فإنِّي وقيّارٌ بها لَغريبُ[1]

أي: إني لَغريبٌ وقيّارٌ كذلك، قيل: قيّارٌ: اسمُ جَمَلِه، وقيل: فرَسُه، وقيل: غُلامُه الأسود.

قولُه: (الواوُ في ﴿وَمِثْلَهُۥ﴾ بمعنى «مَعَ») قال المصنِّف: جَوَّزوا أن يقالَ: جاءني زيدٌ وعَمْرٌو، أي: مَعَ عَمْرو[2]. قلتُ: فعلى هذا ﴿مَعَهُۥ﴾ في التنزيل تأكيد.

---

(١) الأبيات لضابئ بن الحارث اليربوعي، انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١: ٩٤) و«لسان العرب» (٥: ١٢٤) و«تاج العروس» (١: ٣١٦).

(٢) قوله: «أي: مع عمرو» سقط من (غ).

وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾. فقال: وَيْحَك! اقرأ ما فوقَها، هذا للكُفّار؛ فمِمّا لَفَّقَتْهُ المُجْبِرَةُ وليس بأوَّل تكاذِيبِهم وفِراهُم، وكَفاكَ بما فيه من مُواجَهةِ ابنِ الأزرقِ ابنَ عمِّ رسولِ الله ﷺ وهو بين أَظْهُر أعضادِه من قريشٍ وأنضادِه من بَني عبد المطَّلبِ، وهو حَبْرُ الأُمَّةِ وبَحرُها ومُفسِّرُها بالخطاب الذي لا يَجْسُر على مثلِه أحدٌ من أهل الدُّنيا، وبرَفْعِه إلى عكرمةَ، دليلَيْنِ ناصَّيْنِ أنَّ الحديثَ فِرْيةٌ ما فيها مِرْية.

[﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٣٨-٤٠]

قولُه: (أعضاده)، الأساس: ومنَ المجازِ: هُم أعضادٌ وأنْضادٌ لِغَديده وأنصارِه، وهُم نَضَدُه وأنضادُه: لأعمامِه وأخوالِه.

قولُه: (وبرَفْعِهِ إلى عِكرمةَ، دليلَيْنِ ناصَّيْنِ أنّ الحديثَ فِرْية)، «برَفْعِه»: عطفٌ على «بما فيه»، يعني: أنّ عِكرِمةَ مَولًى لابن عبّاس، كيفَ يَنقُلُ هذا الكلامَ بهذه العبارة في حقِّ مولاه؟ قال صاحبُ «الجامع»: عِكرِمةُ كان مولًى لابن عبّاس، أصلُه مِن بَرْبَر، أحَدُ فُقهاءِ مكّةَ وتابعيها، قيل لسعيدِ بن جُبَير: هل أحَدٌ أعلمُ منك؟ قال: عِكرِمة[1]؟ فيقال: إنّ أهلَ السُّنة ما نقَلُوها ولا يتمسَّكونَ بها، بل بالأحاديثِ الصَّحيحة المخرَّجةِ في كتُبِ الأئمة المتقنينَ مثلَ البخاريِّ ومسلم وأبي داوُدَ والتِّرمذيِّ وغيرِهم، وبالتقديم المؤذِن بالاختصاص في قولِه: ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧] كما سَبَقَ في البقرة، فلْيُنظَرْ هناك[2]، ورَوَينا في «مسنَد الإمام أحمدَ بن حَنْبل»، عن طَلْقِ بن حَبيبٍ قريباً مما رُوِيَ من حديثِ عِكرِمَة، قال:

---

(١) انظر: «جامع الأصول» (١٢: ٧٠٦).

(٢) انظر: (٣: ١٨٧).

﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ رَفْعُهما على الابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ عند سِيبَوَيه، كأنه قيلَ: وفيما فُرض عليكم السَّارقُ والسارقةُ؛ أي: حُكمُهما. ووجهٌ آخَرُ وهو أنْ يرتَفِعا بالابتداء، والخبرُ: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾، ودُخول الفاء لِتَضَمُّنِهما معنى الشَّرطِ، لأنّ المعنى: والذي سَرَق والتي سَرَقَتْ فاقطَعُوا أيدِيَهُما، والاسمُ الموصولُ يُضمَّن معنى الشَّرطِ.

وقرأ عيسى بنَ عمرَ: بالنَّصب **وفضَّلها سِيبَوَيْه على قراءة العامَّةِ لأجلِ الأمرِ، لأنّ (زيدًا فاضْرِبْهُ) أحسَنُ من (زيدٌ فاضْرِبْهُ).**

كنتُ من أشدِّ الناس تكذيباً بالشَّفاعة حتّى لقِيتُ جابرَ بنَ عبد الله فقرَأْتُ عليه كلَّ آيةٍ ذَكَرَ اللهُ فيها خُلودَ أهلِ النار، قال: فإنّ الذي قرأتَ هُم أهلُها المشركون، لكنّ قوماً أصابوا ذُنوباً فعُذِّبوا بها ثم أُخرجوا، صُمَّتا ـ وأهوَى بيَدَيْه إلى أُذُنيْه ـ إن لم أكنْ سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ، يقولُ: «يَخرُجونَ منَ النار»[1]، ونحن نقرأُ ما تقرأ.

قولُه: (لأنّ «زَيْداً فاضرِبْه» أحسَنُ من «زيدٌ فاضرِبْه»). عن المصنِّف: «أنّ الفاءَ في قولِه: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣] لمعنى الشَّرط، كأنه قيل: وما كان فلا تَدَعْ تكبيرهُ»[2]، فعلى هذا يُقدَّرُ للمثال: زَيْداً أيَّ شيءٍ كان فلا تَدَعْ فاضربه؛ لأنّ كلَيْهما لمعنى الشَّرط، وإنّما كان أحسَنَ؛ لأنّ الشَّرطَ يختَصُّ بالفعل، والمنصوبُ أدعَى للفعل من المرفوع. وقال الزجَّاج: الجماعةُ أَوْلى بالاتّباع ولا أُحبُّ القراءةَ بالنّصب[3]، لأنّ اتّباعَ القراءةِ سُنة، والذي يدُلُّ على أنّ الرفعَ أجوَدُ في: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾، ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى﴾ [النور: ٢] قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]، قال أبو العبّاس محمدُ بنُ يزيدَ المُبرِّد: والاختيارُ أن يكونَ «السارقُ والسارقةُ» رَفْعًا بالابتداء، لأنّ القَصْدَ لا إلى واحدٍ بعينِه وليس هُو مِثلَ: زيداً

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٤٥٧٤) عن طلق بن حبيب، وأخرجه أيضاً البخاري في «الأدب المفرد» (٨١٨) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١: ٥٠٣) والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤: ٣٤٩).

(٢) انظر: (١٦: ١١١).

(٣) انظر «الجامع لأحكام القرآن» (٦: ١٦٦) و«البحر المحيط» (٤: ٢٤٦).

....

فاضرِبْه، وإنّما هُو كقولِك: مَن سَرَقَ فاقطَعْ يدَه، ومَن زَنَى فاجلِدْه[(١)]، وقال شارحُ «اللُّبَاب» في قولِه:

وقائلةٍ: خَوْلانُ فانكِحْ فتاتَـهُمْ[(٢)]

إنّ «خولانُ»: مبتدأ، و«فانكِحْ»: خبرُه، وقد أدخَلَ عليه الفاءَ، والتقديرُ: هؤلاءِ خَوْلانُ فانكِحْ[(٣)]، كما تقولُ: زيدٌ فليقُمْ إليه، أي: هذا زيدٌ، فدخولُ الفاءِ يدُلُّ على أنّ وجودَ هذه القبيلة علّةٌ لأنْ يتزوَّجَ منها ويتقرَّبَ إليها لحُسنِ نسائها وشَرَفِها.

وقلتُ: رَجَعَ معنى قولِه: زيدٌ فاضرِبْه، بالرفع، إلى استحقاقِ زيدٍ للضَّرب بما اكتَسَبَ ما يَستوجِبُه، وإنّ ذلك معهودٌ بينَ المخاطَب والمتكلِّم، فيكونُ من بابِ ترتُّبِ الحُكم على الوَصْفِ المناسبِ مثلَ قولِه: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ﴾، وليس كذلك: زيداً فاضرِبْه، لأنه من بابِ الاختصاص معَ التأكيدِ كما سَبَق في قولِه تعالى: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] فصَحَّ قولُ المُبرِّد: وليس هُو مثلَ زيداً فاضرِبْه. وقال صاحبُ «الفرائد»: الأمرُ لا يَصلُحُ أن يكونَ خبراً، فيُتَأوَّلُ إمّا بقولِه: فمَقُولٌ فيهما، أي: اقطَعوا، أو أنّ المبتدأَ لـمّا كان متضمِّناً للشَّرط وأنه جوابٌ له صَحَّ أن يكونَ خبراً، كأنه قيل: إن يَسرِقا فاقطَعوا.

قولُه: (**وفضَّلها سِيبويه**[(٤)] **على قراءةِ العامة**)[(٥)]، **الانتصاف**: الاستقراءُ يدُلُّ على أنّ العامّةَ لا تتّفِقُ على غيرِ الأفصَح، وجديرٌ بالقرآنِ ذلك، وسيبويهِ يُحاشَى منَ اعتقادِ ورودِ القرآن على غيرِ الأفصَح، وحَمْلِه على الشاذّ، وهذا لفظُ سِيبويهِ ليُعلَمَ براءتُه من ذلك، قال في بابِ الأمرِ والنَّهي بعدَ أن ذكَرَ المَواضِعَ التي يختارُ فيها النَّصب، وتلخيصُه: أنّ مَن بنَى الاسمَ على فعلِ الأمرِ فذلك موضِعُ اختيارِ النَّصب، ثم قال كالموضِّح لامتيازِ هذه الآية عما اختارَ فيه

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٢).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: «شرح أبيات سيبويه» للسيرافي (١: ٤١٣).

(٤) انظر: «كتاب سيبويه» (١: ١٤٤).

(٥) كذا جاءت هذه الفقرة في الأصول الخطية هنا، وحقُّها أن تتقدم على التي قبلها.

....

النّصبَ، أمّا قولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ﴾ [المائدة: ٣٨]، ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ﴾ [النور: ٢] فلم يُبنَ على الفعل لكنْ على مثال: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾، ثُم قال بعدَه: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ [محمد: ١٥]، يريدُ سيبويهِ تمييزَ هذه الآيةِ عما اختارَ فيه النصبَ بأنه في هذه الآيةِ ليس الاسمُ مَبْنياً على الفعل بخلافِ غيرِها، ثم قال سيبويه: وإنّما وضَعَ المَثَل للحديث الذي ذكَرَه بعدَه، فكأنه قال: ومنَ القَصَص مثَلُ الجنة، فهُو محمولٌ على هذا، وكذلك ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى﴾ ثم جاء ﴿فَٱجْلِدُواْ﴾ بعدَ أن مضَى فيهما الرفعُ، يريدُ سِيبويهِ أنه لم يكنِ الاسمُ مَبْنياً على الفعل المذكورِ بعدَه، بل بُنِيَ على محذوف، وجاء الفعلُ طارئاً عليه.

قال سيبويه: وقد جاء:

وقائلةٍ: خَوْلانُ فانكِحْ فتاتَهم

فجاء بالفعل بعدَ أن عَمِلَ فيه المُضمَر، كذلك ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ أي: فيما فَرَضَ عليكم. وقد قَرَأَ ناسٌ: «والسَّارِقَ والسَّارِقَةَ» بالنّصب، وهُو في العربية على ما ذكَرْتُ لكَ من القوّة، ولكنْ أبَتِ العامّةُ إلا الرفعَ[1]. يريدُ أنّ قراءةَ النّصبِ جاء الاسمُ فيها مَبْنياً على الفعل وغيرُ معتمِدٍ على متقدِّم، فكان قويّاً بالنسبةِ إلى الرفع حيث بنَى الاسمَ على الفعل لا على الرفع حينَ يعتمدُ الاسمُ على المحذوفِ المتقدِّم، وقد سَبَقَ منهُ أنه يُخرِجُه من الباب الذي يختارُ فيه النّصبَ، والتبَسَ على الزمخشريِّ، لأنه ظَنَّ أنّ الكلَّ بابٌ واحد، ألا تراه قال: «زيداً فاضرِبْه، أحسَنُ من: زيدٌ»؟ رجَّحَ النصبَ مطلقاً، وسيبويهِ صَرَّح أنّ الكلامَ في الآية معَ الرفع مبنيٌّ على كلام متقدِّم، وحقَّقه بأنّ الكلامَ واقعٌ بعدَ قَصَص وأخبار، ولو كان كما ظَنَّه الزمخشَريُّ لم يَحتَجْ سيبويهِ إلى تقديرِ إضمارِ خبر، بل يرفَعُه بالابتداءِ والأمرُ خَبَرُه، فتلخيصُهُ: أنّ النّصبَ لهُ وجهٌ واحدٌ على الفعل، والرّفعُ على وجهَيْنِ أضعَفُهما بناءُ الكلام على الفعل، وأقواهما رفعُه بخبرِ مبتدأٍ محذوفٍ فتُحمَلُ القراءةُ المشهورةُ على القويّ[2].

---

(١) انظر: «كتاب سيبويه» (١ : ١٤٣).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١ : ٦٣١).

﴿أَيْدِيَهُمَا﴾: يَدَيْهما، ونحوُه ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، **اكتفى بتَثْنية المضافِ إليه عن تَثْنية المضافِ**، وأُرِيدَ باليَدينِ: اليمينانِ، بدليل قراءة عبدِ الله: (والسّارِقُونَ والسارقاتِ فاقطَعُوا أيمانَهم). والسارقُ في الشَّريعة: مَن سَرَق منَ الحِرْز.

والمُقطَّعُ: الرُّسْغُ. وعند الخَوارج: المِنْكَبُ. والمِقدارُ الذي يَجِبُ به القَطْعُ عشرةُ دراهمَ عند أبي حَنيفَة. وعند مالك والشافعيِّ رحمهما الله ربعُ دينارٍ. وعنِ الحسنِ: درهمٌ. وفي مواعِظِه: احذَرْ مِن قَطْع يَدِكَ في درهمٍ.

قولُه: (**اكتفَى بتثنيةِ المضاف إليه عن تثنيةِ المضاف**). قال الزجَّاج: وحقيقةُ هذا الباب أنّ ما كان في الشيءِ منهُ واحدٌ لم يُثنَّ ولُفِظَ به على لفظِ الجمع، لأنّ الإضافةَ تُبيِّنُه، فإذا قلتَ: أشبَعتُ بطونَهما، عُلِم أنّ للاثنينِ بَطْنَيْنِ فقطْ، وأصلُ التثنية الجمعُ، لأنك إذا ثَنَّيتَ الواحدَ فقد جمَعتَ واحداً إلى واحد، وكان الأصلُ أن يقال في «رجُلان»: اثنا رجال، ولكنّ «رجُلان» يدُلُّ على جنس الشيءِ وعدَدِه، والتثنيةُ يُحتاجَ إليها للاختصار، فإذا لم يكن اختصارٌ رُدَّ الشيءُ إلى أصلِه، فإذا قلتَ: قلوبُهما، فالتثنيةُ في «هما» قد أغْنَتْكَ عن تثنيةِ قلب فصار الاختصارُ هاهنا ترْكَ تثنيةِ قلب، وقال الشاعر:

ظَهراهُما مثلُ طيورِ الترسينْ[(١)]

فجاء بالتثنيةِ والجمع في بيتٍ واحد. وحُكِي عن سيبويهِ أنه قال: قد يُجمَعُ المفرَدُ الذي ليسَ منهُ شيءٌ إذا أردتَ به التثنيةَ، وحُكِي عن العرب: وَضَعا رِحالَهما، يريد رَحْلَيْ راحِلَتَيْهما[(٢)]، وقلتُ: فعَلى هذا لا يستقيمُ تشبيهُ ما في الآية بقولِه: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] لأنّ لكلٍّ منَ السارِقِ والسارقةِ يدَيْنِ اثنتين، فيجوزُ الجمعُ وأن تُقطَعَ الأيدي جميعاً من حيثُ ظاهرُ

---

(١) البيت لخطام المجاشعي، انظر: «كتاب سيبويه» (٢: ٤٨) و«لسان العرب» (٢: ٨٩)، وفي موضع آخر من «كتاب سيبويه» (٣: ٦٢٢) أنه لهيان ابن قحافة.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٣).

﴿جَزَآءَۢ﴾ و﴿نَكَٰلًا﴾ مفعولٌ لهما. ﴿فَمَن تَابَ﴾ منَ السُّرّاقِ ﴿مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾: من بعد سَرقَتِه ﴿وَأَصۡلَحَ﴾ أمرَه بالتَّـقصِّي عن التَّبعاتِ؛ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِ﴾ ويَسقُط عنه عقابُ الآخِرة. وأمّا القَطْعُ فلا تُسقِطُه التَّوبةُ عند أبي حنيفةَ وأصحابِه. وعند الشافعيِّ في أحد قَوْلَيه: تُسْقِطُه.

﴿مَن يَشَآءُ﴾: مَن يَجِبُ في الحِكْمة تعذيبُه، والمغفرةُ له من المُصِرِّينَ والتائبين.

وقيل: يسقُط حَدُّ الحربيِّ إذا سَرق بالتَّوبة؛ ليكونَ أَدْعى له إلى الإسلام وأبعَدَ منَ التَّنفير عنه، **ولا يَسْقُط عن المسلم؛ لأنّ في إقامتِه الصَّلاحَ** للمؤمنين والحياةَ، ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة: ١٧٩].

فإن قلتَ: لِمَ قدَّم التَّعذيبَ على المغفرة؟ قلتُ: **لأنه قُوبِلَ بذلك تقدُّمُ السَّرقةِ على التَّوبة.**

اللغة، فحينئذ يُحتاجُ إلى تخصيص اليَدَيْنِ باليمينَيْن، بدليلٍ خارجيٍّ من نحوِ قراءةِ عبد الله كما في «الكشّاف».

قولُه: (**ولا يُسقِطُه**[1] **عن المسلم، لأنّ في إقامتِه الصَّلاحَ للمؤمنين**). قال الزجّاج: التوبةُ للكفّار تَدرَأُ عنهمُ الحدودَ التي وجَبَت عليهم في كُفرِهم، ليكونَ ذلك أدعَى إلى الدخولِ في الإسلام، وأمّا توبةُ المؤمنينَ منَ الزِّنا والقتل والسَّرِقة لا تدفعُ عنهم إقامةَ الحدود، وتدفَعُ عنهمُ العذابَ في الآخِرة، لأنّ في إقامةِ الحدود الصَّلاح للمؤمنينَ والحياة، لقولِه تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وقيل: حَقُّ الله منَ الحدِّ يَسقُطُ إنْ تاب قبلَ الظَّفر ولا يَسقُطُ بعدَه، وحقُّ الآدميِّ كالقَوَد فهُو إلى الوليِّ، وإن تاب بعدَ الظَّفَر لم تُقبَلْ توبتُه ولا يَسقُطُ حدُّه.

قولُه: (**لأنه قوبِلَ بذلك تقَدُّمُ السَّرقة على التوبة**)، يريدُ أنّ في الآيةِ لفّاً ونَشْراً، **الانتصاف**:

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، وفي المطبوع، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»: «ولا يسقط»، أي: الحد، ولعل ما ورد هنا: «ولا يسقطه» الصواب فيه: «ولا تسقطه» أي: التوبة، والله أعلم.

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ۛ سَمَّـٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّـٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَـٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟ ۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَلَهُمْ فِي ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ٤١]

قرئ: (لا يُحْزِنكَ) بضمِّ الياء و(يُسْرِعون)، والمعنى: لا تهتَمَّ ولا تُبال بمُسارَعة المنافقينَ ﴿فِي ٱلْكُفْرِ﴾ أي: في إظهارِه بما يَلوُح منهم من آثار الكَيْدِ للإسلام، ومِن مُوالاة المشركين، فإنّي ناصِرُك عليهم وكافِيك شرَّهم.

عندَه أنّ المغفورَ لهم همُ: التائبونَ، والمعذَّبونَ: السُّرَّاقُ، فلا تكونُ المغفرةُ تَبعاً للمشيئة، بل المشيئةُ تابعةٌ للتوبة، ونحن نعتقدُ أنّ المغفرةَ تابعةٌ للمشيئة في حقِّ غير التائب، فيَدخُلُ السارقُ في عموم قولِه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] وإن لم يتُبْ، وإنّما قُدِّم التعذيبُ لأنّ السِّياقَ للوعيد(١).

وقلتُ: الحقُّ هذا، لأنّ قولَه تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ تذييلٌ للكلام السابقِ مِن لدُنْ قصةِ موسى، ومقابلتِه الجبّارين، وقصةِ قابيلَ وهابيل، وأحكام قُطّاع الطريق، وتحريض المؤمنينَ على الجهاد، وقَطْعِ السُّرَّاق، وقد يُـخلَصُ به إلى نوع آخَرَ من الكلام، كأنه قيل له: الحَكَمُ في مُلكِه كيف شاء مَنَعَ أو أعطى، عذَّبَ أو عفَا، وهُو على كلِّ شيءٍ قدير.

قولُه: (والمعنى: لا تهتَمَّ) في تفسيرِه: ﴿لَا يَحْزُنكَ﴾ بقولِه: «لا تهتَمَّ»، وتعليلِه بقولِه:

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٣٢).

....

«فإنّي ناصِرُك» نَظَرٌ، لأنّ النَّهيَ عن الحُزن لم يكنْ لأنه خافَ شَرَّهم فَحَزِنَ حتى يقال: «إنّي ناصِرُك وكافيكَ شرَّهم»، وإنّما نُهي عن الحُزن لأجلِ مُسارعَتِهم في الكُفر، ثم بيَّنَ بقولِه: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ﴾ بقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ إلى آخرِ الآية على سبيل التعليل، حيثُ أوقَعَ تلك الصِّفاتِ صِلاتٍ للموصُولاتِ، أي: سببُ مُسارَعتِهم في الكُفر: النِّفاقُ وسَماعُ الكذِب وتحريفُ كتابِ الله وتغييرُ أحكامِه وكِتمانُ نبوَّتِه، وذلك الذي أوقَعَه في الحُزن، ألا ترى كيف أوقَعَ ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا﴾ اعتراضاً مؤكِّداً لمعنى المعتَرَضِ فيه؟

ومما يَشُدُّ مِن عَضُدِ هذا التأويل ما رَوَينا عن مسلم وأحمدَ وأبي داودَ وابن ماجَه، عن البراءِ، قال: مَرَّ على رسُولِ الله ﷺ يَهُوديٌّ محَمَّمٌ مجلود، فدَعَاهم، فقال: «هكذا تجدونَ حدَّ الزاني في كتابِكم؟»، قالوا: نعم، فدَعَا رجلاً مِن علمائهم، فقال: «أنشُدُك بالله الذي أنزل التوراةَ على موسى، هكذا تجدونَ حدَّ الزِّنا في كتابِكم؟» قال: لا، ولولا أنك نشَدتَني بهذا لم أُخبِرْك، فحَدُّه الرَّجمُ، ولكنه كثُرَ في أشرافِنا، وكنّا إذا أخَذْنا الشريفَ تركناهُ وإذا أخَذْنا الضعيفَ أقَمْنا عليه الـحَدّ، فقلنا: تعالَوا نجتمعْ على شيءٍ نُقيمُه على الشريفِ والوَضيع، فجعَلْنا التحميمَ والجلدَ مكانَ الرَّجم، فقال رسُولُ الله ﷺ: «اللهم إنّي أولُ مَن أحيَا أمرَك إذ أماتُوه»، فأمَرَ بهِ فرُجم، فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ﴾ يقولُ: ائتُوا محمداً، فإنْ أمَرَكم بالتحميم والجلد فخُذوه، وإن أفتاكم بالرَّجم فاحذَروا، فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] في الكفّارِ كلِّها[1]، وسيجيءُ الكلامُ فيه.

(١) سبق تخريجه.

يُقال: أَسرَعَ فيه الشَّيبُ، وأسرَعَ فيه الفسادُ، بمعنى: وَقَع فيه سريعًا، فكذلك مُسارعتُهم في الكُفر ووقوعُهم وتهافُتُهم فيه أسرعَ شيءٍ إذا وَجَدوا فرصةً لم يُخطئوها. و﴿ءَامَنَّا﴾ مفعول ﴿قَالُوٓاْ﴾، و﴿بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ متعلّق بـ﴿قَالُوٓاْ﴾ لا بـ﴿ءَامَنَّا﴾، و«من الذين هادوا» منقطعٌ ممّا قبلَه، خبرٌ لـ﴿سَمَّٰعُونَ﴾؛ أي: ومِنَ اليهود قومٌ سَمّاعون، ويجوزُ أن يُعطف على ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ ويَرتفع ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ على: هم سَمّاعون، والضَّميرُ للفَريقينِ، أو للّذين هادُوا.

ومعنى ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾: قابلون لِـما يَفترَيه الأحبارُ ويفتعلونَه منَ الكذب على الله، وتحريفِ كتابِه، منْ قولِكَ: المَلِكُ يَسمعُ كلامَ فلانٍ. ومنه: (سمعَ الله لِمَن حَمِدَه).

﴿سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾ يعني: لليهودِ الذين لم يَصِلُوا إلى مجلس رسولِ الله ﷺ وتجافُوا عنه؛ لِـمَا أُفرِطَ فيهم من شدَّة البَغْضاء وتَبالُغٍ مِنَ العَدَاوةِ؛ أي قابِلُون ....

قولُه: (وتهافُتُهم فيه)، النِّهاية: التهافتُ: منَ الـهَفْت، وهُو السقوطُ قطعةً قطعة، وأكثرُ ما يُستعمَلُ التهافتُ في الشرّ.

قولُه: (أسرَعَ شيءٍ) قيل: هُو حالٌ، أي: حينَ وجَدوا فرصةً تساقَطوا على الكفرِ مُسرِعين، وأفعلُ التفضيل يقعُ حالاً إذا كان مضافاً إلى النَّكِرة، نحوَ: جاءني زيدٌ أحسَنَ ما كان هُو عليه، والصَّحيحُ أنّ الظَّرفَ، أعني «إذا»، معمولٌ لقولِه: «لم يُـخطِئوها»، والجملةُ مبيِّنةٌ لِـما قبلَها.

قولُه: (﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾: قابِلونَ لِـما يَفترِيهِ الأحبارُ). قال الزجّاج: الإنسانُ يسمَعُ الحقَّ والباطِلَ، لكنْ يقالُ له: لا تسمَعْ مِن فلان، أي: لا تَقبَلْ قولَه، ومنه: سَمِعَ اللهُ لمن حَمِدَه، أي: تقبَّل اللهُ منه حمْدَه(١).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٤).

منَ الأحبارِ ومِن أولئكَ المُفرطِينَ في العَداوة، **الذين لا يَقْدِرُون أن ينظروا إليك.**

وقيل: **سَمّاعون إلى رسول الله ﷺ لأجْل أن يَكْذبوا عليه،** بأنْ يَمْسَخُوا ما سَمِعوا منه بالزِّيادة والنُّقصان، والتَّبديلِ والتَّغيير، سَمّاعون من رسول الله لأجْل قومٍ آخَرِينَ مِنَ اليهود وَجَّهُوهم عُيونًا لِيَبلِّغُوهم ما سَمعوا منه. وقيل: السَّماعونَ: بنو قُرَيظَةَ، والقومُ الآخرون: يهودُ خَيبرَ.

﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾: يُميلُونَه ويزيلونه ﴿عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ التي وَضعَه الله تعالى فيها، **فيُهْمِلُونَه بغير مواضِعَ بعد أن كان ذا مواضِعَ.**

قولُه: (**الذين لا يَقدِرونَ أن يَنظُروا إليك**) يعني ذَمَّهم أولاً: أنهم سَمّاعونَ من أعداءِ الله، قائلونَ عمَّن يُحرِّفُونَ كتابَ الله، ثم ذَمَّهم ثانياً: أنهم سَمّاعونَ مِن أعداءِ رسُولِ الله ﷺ الذين لا يَقدِرونَ أن يَنظُروا إليه فكنَّى بقولِه: ﴿لَمْ يَأْتُوكَ﴾ عن أنهم لم يَقدِروا أن يَنظُروا إليه صَلَواتُ الله عليه لأنهم إذا لم يَأتُوه[1] لم يَنظُروا إليه، ودَلَّ ذلك على شِدّةِ بُغضِهم له، وذلك على إفراطِ العَداوة.

قولُه: (**وقيل: سَمّاعُونَ إلى رسُولِ الله ﷺ لأجْلِ أن يَكذِبوا عليه**) عطفٌ على قولِه: «قابِلونَ لِـما يَفتريه»، فعَلى هذا صِلةُ ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ في الموضِعَيْن محذوفةٌ، واللامُ للتعليل، وعلى الأولِ صِلةٌ. **الجَوْهريُّ**: قولُهم: سَمْعَكَ إليَّ، أي: اسمَعْ منّي، واستَمعتُ له أي: أصغَيْتُ، يقال: تسمَّعتُ إليه وسَمَعتُ له كلُّه بمعنًى، وقرئ: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨] مخفَّفاً[2]. قال الواحِديُّ: أي: فريقٌ سَمّاعونَ للكذِب يَسمَعونَ منكَ ليَكذِبوا عليك: ﴿سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾، يعني يهودَ خَيْبر. قال الزجّاج: هؤلاءِ عُيونُ أولئك الغُيَّب[3].

قولُه: (**فيُهمِلونَه بغيرِ مَواضِعَ بعدَ أن كان ذا مَواضِعَ**) معناهُ ما قال في سُورةِ النساء:

---

(١) من قوله: «أن ينظروا إليه فكنى بقوله:» إلى هنا سقط من (غ).

(٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص١٢١، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٣٩٦).

(٣) الوسيط (٢: ١٨٦) وانظر قول الزجاج في: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٥).

﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا﴾ المُحرَّفَ المُزالَ عن مواضِعِه ﴿فَخُذُوهُ﴾ واعلَموا أنه الحقُّ، واعمَلُوا به، ﴿وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ﴾ وأفتاكم محمّدٌ بخِلافِه ﴿فَٱحْذَرُواْ﴾ وإيّاكم وإيّاه، فهو الباطلُ والضَّلالُ.

ورُوِيَ أن شَريفًا من خَيبرَ زَنَى بشَريفةٍ وهما مُحْصَنانِ وحَدُّهما الرَّجْمُ في التَّوراة، فكَرِهُوا رَجْمَهُما لشَرَفِهما، فبعَثوا رَهْطًا منهم إلى بني قُريظةَ لِيسألوا رسولَ الله ﷺ عن ذلك، وقالوا: إنْ أمَـرَكُم محمّدٌ بالجَلْد والتَّحميم فاقبَلُوا، وإنْ أمَرَكم بالرَّجْم فلا تَقبلوا وأرسَلُوا الزانِيَيْنِ معهم، فأمَرَهُم بالرَّجم، فأَبَوْا أن يأخذوا به، فقال له جبريلُ: اجعَلْ بينك وبينهم ابنَ صُورِيَا، فقال: «هل تعرفون شابًّا أمردَ أبيضَ أعورَ يَسكُن فَدَكَ يُقال له ابنُ صُوريا»؟ قالوا: نعم وهو أعلمُ يهوديٍّ على وَجْه الأرضِ! ورَضُوا به حَكَمًا، فقال له رسولُ الله ﷺ: «أَنشُدَكَ اللّٰـهَ الذي لا إله إلّا هو، الذي فَلَقَ البحرَ لموسى، ورَفَع فَوقَكُمُ الطُّورَ وأنجاكُم وأغرقَ آلَ فِرعونَ، والذي أنزلَ عليكم كتابَه، وحلالَه وحرامَه، ....

«أمّا ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾، فالمعنى: أنه كانت له مواضِعُ هو قَمِنٌ بأن يكونَ فيها، فحينَ حَرَّفوهُ تَركوه كالغريبِ الذي لا موضِعَ له بعدَ مَواضِعِه ومَقارِّه»(١).

قولُه: (﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا﴾ المُحرَّفَ المُزالَ عن مَواضِعِه) هذا ليس بِمَقُول لهم، بل المصنِّفُ وضَعَه موضِعَ مَقولِهم، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٧]، قال: «يجوزُ أن يضعَ اللهُ تعالى الذِّكْرَ الحسَنَ مكانَ ذكْرِهِمُ القبيح»(٢).

قولُه: (والتحميم) وهُو تسويدُ الوَجْه، النِّهاية: وهُو منَ الحُمَمَة، وهِي الفَحْمة.

قولُه: (كتابَه وحلالَه وحَرامَه) عطفُ الخاصِّ على العام، نحوَ: ملائكتُه وجِبريل(٣)، وليس الحلالُ والحرامُ أشرفَ ما فيه، لكنّ مقامَ حُكم الزِّنا وأنّ الزِّنا محرَّمٌ يقتضي ذلك.

(١) انظر: «الكشاف» (٥: ١٨-١٩).

(٢) المصدر السابق (٥: ٢٢٠).

(٣) يعني في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨].

هل تَجِدُون فيه الرَّجْمَ على مَن أُحْصِنَ»؟ قال: نعم، فوَثَب عليه سِفْلَةُ اليهودِ فقال: خِفْتُ إنْ كذَّبتُه أن ينزِّل علينا العذابُ، ثم سأَل رسولَ الله ﷺ عن أشياءَ كانَ يعرفُها من أعلامِه، فقال: أشهدُ أنْ لا إله إلا الله، وأنّك رسولُ الله، النبيُّ الأُميُّ العربيُّ الذي بشَّر به المرسلون، وأمرَ رسولُ الله ﷺ بالزّانِيَينِ فرُجِما عند باب مسجدِه.

﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ﴾: تَرْكَه مَفْتونًا وخِذْلانَهُ ﴿فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا﴾ فلنْ تستطيعَ له من لُطْف الله وتَوفيقِه شيئًا. ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ﴾ أن يَمنَحَهم من أَلْطافِه ما يُطهِّرُ به قلوبَهم؛ لأنهم ليسوا من أهلها؛ لِعِلْمِه أنها لا تنفعُ فيهم ولا تَنْجعُ؛ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَا يَهۡدِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ [النحل: ١٠٤] ﴿كَيۡفَ يَهۡدِي ٱللَّهُ قَوۡمٗا كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ﴾ [آل عمران ٨٦].

[﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ وَإِن تُعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيۡـٔٗاۖ وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ۞ وَكَيۡفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوۡرَىٰةُ فِيهَا حُكۡمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوۡنَ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ ٤٢-٤٣]

قولُه: (تَرْكَهُ مفتوناً وخِذْلانَه)، والعَجبُ أنّ قولَه: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا﴾ [المائدة: ٤١] وقَعَ اعتراضاً بينَ الإعلام بتحريفِهم كتابَ الله وبينَ التسجيل بأنّ ذلك لأجْلِ أنه تعالى لا يُريدُ أن يُطهِّرَ قلوبَهم؛ لأنّ لفظةَ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ عَلَمٌ بأنّ الذي يَرِدُ عَقيْبَهُ هو الحامِلُ لمن سَبَق على اتّصافِه بذلك الوَصْف، وموقعُ هذا الاعتراض بعدَ إعطاءِ معنى التوكيد: التعليلُ، لئلا يتوهَّمَ القَدَريُّ خلافَ ما عليه النصُّ القاطعُ فيُحرِّفَ كتابَ الله ويَسلُكَ طريقَ المجاز، ومعَ ذلك يقولُ: «أولئك لم يُرِدِ اللهُ أن يَمنَحَهم مِن ألطافِه؛ لأنهم ليسُوا مِن أهلِها؛ لعِلمِه أنها لا تنفَعُ فيهم» نعوذُ بالله منَ الزَّيْغ!

السُّحت: كلُّ ما لا يَحِلُّ كَسْبُه، وهو مِنْ سَحَتَه: إذا استأْصلَه، لأنه مَسْحُوتُ البَرَكة، كما قال تعالى: ﴿ يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ [البقرة: ٢٧٦] والرِّبا بابٌ منه.

وقرئ: ﴿لِلسُّحۡتِ﴾ بالتخفيف والتثقيل. و(السَّحْتُ) بفتح السِّين على لفظ المصدر، من: سَحَتَه و(السَّحَت) بفَتحتينِ و(السِّحْت) بكسر السِّين.

وكانوا يأخذون الرُّشا على الأحكام وتَحليلِ الحَرام. وعن الحسَنِ: كان الحاكمُ في بني إسرائيلَ إذا أتاهُ أحدُهم بِرِشْوَةٍ جعلَها في كُمِّه، فأَراها إيَّاه وتكلَّم بحاجَته، فيَسمع منه ولا يَنظرُ إلى خَصْمه، فيأكل الرِّشوةَ ويسمعُ الكَذِبَ.

وحُكيَ أنَّ عاملًا قَدِم من عَملِه فجاءَه قومُه، فقدَّم إليهمُ العُراضَةَ وجَعل يُحدِّثُهم بما جَرى له في عَمله، فقال أعرابيٌّ منَ القوم: نحن كما قال اللهُ تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِ﴾.

وعنِ النبيِّ ﷺ: «كلُّ لحمٍ أَنبَتَهُ السُّحْتُ فالنارُ أَوْلى به».

قولُه: (﴿لِلسُّحۡتِ﴾، بالتثقيلِ والتخفيف): التثقيلُ: ابنُ كثير وأبو عَمْرٍو والكِسَائي، والباقونَ: بالتخفيف(١).

قولُه: (العُرَاضَة) وهِي هَدِيَّةُ القادم من سَفَره. النِّهاية: قالتِ امرأةُ معاذٍ وقد رجَعَ من عمَلِه: أينَ ما جئتَ به مما يأتي به العُمّالُ من عُراضةِ أهلِهم؟(٢).

قولُه: (كلُّ لحمٍ أنبتَه السُّحتُ فالنارُ أَوْلى به) الحديث، أخرَجه أحمدُ بنُ حَنْبل، عن جابرٍ في «مسنَدِه»(٣).

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٧٤ و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٠٨).

(٢) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في «الأموال» ص١٧٠ والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» ص١٨٢ عن سعيد بن المسيب.

(٣) أخرجه أحمد (١٤٤٨١) عن جابر بن عبد الله، وأخرجه أيضاً الدارمي (٢٧٧٦) والحاكم في «المستدرك» (٢٦٥) وابن حبان (١٧٢٣).

قيل: كان رسولُ الله ﷺ مخيَّرًا إذا تحاكَمَ إليه أهلُ الكتابِ بينَ أن يحكُمَ بينهم، وبينَ أن لا يحكُمَ. وعن عطاءٍ والنَّخعيِّ والشَّعبيِّ: أنهم إذا ارتَفَعوا إلى حكّام المسلمينَ، فإنْ شاؤوا حَكَموا، وإن شاؤوا أَعرَضُوا. وقيل: هو منسوخٌ بقوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾.

وعند أبي حنيفةَ رحمةُ الله عليه: إن احتكمُوا إلينا حُمِلُوا على حُكم الإسلام، وإنْ زَنى منهم رجلٌ بمُسلمةٍ، أو سَرَق من مسلمٍ شيئًا أُقيمَ عليه الحَدُّ. وأمّا أهلُ الحجازِ فإنهم لا يَرَونَ إقامةَ الحدُودِ عليهم، يَذهبون إلى أنهم قد صُولحوا على شِرْكهم، وهو أعظمُ منَ الحدود، ويقولون: إنَّ النبيَّ ﷺ رَجَم اليهوديَّينِ قبلَ نُزول الجِزْيةِ.

﴿فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا﴾ لأنهم كانوا لا يَتحاكَمُون إليه إلّا لطَلَبِ الأيسَرِ.........

قولُه: (بين أن يحكُمَ بينَهم وبينَ أن لا يحكُمَ بينهم[1]) منَعَ الحريريُّ مثلَ هذا التكرير في «درّةِ الغوّاص»، قال: يقولونَ: المالُ بينَ زيدٍ وبين عَمْرو، بتكرير بينَ، فيوهِمونَ فيه، والصوابُ: بينَ زيدٍ وعَمْرو، كما قال تعالى: ﴿مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ﴾ [النحل: ٦٦]، والعلّةُ أنّ لفظةَ «بينَ» تقتضي الاشتراكَ ولا تَدخُلُ إلا على مثنًّى أو مجموع، كقولِك: المالُ بينَهما، والدارُ بينَ الإخوة، وأظنُّ أنَّ الذي أوهَمَهم لزومَ تكريرِه معَ الظاهر، وجوبُ تكريرِه معَ المضمَر في مثلِ قولِه تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِى وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، فقد وَهِموا فيه في المماثَلة بينَ الموطِنَيْن، وهُو أنّ المعطوفَ على الضميرِ المجرورِ من شَرْطِ جَوازِه تكريرُ الجارِّ فيه، نحوَ: مرَرْتُ بك وبزَيْد[2].

قولُه: (﴿فَلَن يَضُرُّوكَ﴾، لأنهم كانوا)، اعلَمْ أنّ أصلَ الكلام: فإنْ جاؤوك فأنت مُخيَّرٌ بينَ أن تَحكُمَ بينَهم وأن تُعرِضَ عنهم، فلا تخَفْ منهم، فإنهم لن يَضُرُّوك شيئاً، فوضَعَ «لن يَضُرُّوك» موضِعَ «لا تخَفْ»، وإنّما قدَّرَ «لا تخَفْ»: «لأنهم كانوا لا يتَحاكمونَ إليه» إلى آخِرِه.

---

(١) كذا في الأصول وفي نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكنْ ليست «بينهم» في الأصل الخطي منه ولا المطبوع.
(٢) «درة الغواص»، ص ٧٣.

والأهوَنِ عليهم، كالجَلْد مكانَ الرَّجْم فإذا أعرَضَ عنهم وأبى الحُكومةَ لهم شقَّ عليهم وَتكرَّهوا إعراضَه عنهم، وكانوا خُلَقاءَ بأنْ يُعادُوه ويُضارُّوه، فأمَّن اللهُ سِرْبَه.

﴿بِٱلْقِسْطِ﴾: بالعَدْل والاحتياطِ كما حَكَم بالرَّجم. ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ﴾: تعجيبٌ من تَحكيمِهم لمن لا يُؤمنون به وبكتابه مع أنَّ الحُكمَ منصوصٌ في كتابهمُ الذي يَدَّعون الإيمانَ به.

﴿ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾: ثم يُعْرِضون من بعدِ تَحكيمِكَ عن حُكمِكَ الموافقِ لِما في كتابهم، لا يَرْضَونَ به.

﴿وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بكتابِهم كما يَدَّعون، أو: وما أولئك بالكامِلِينَ في الإيمان؛ على سبيل التَّهكُّم بهم.

فإن قلتَ: ﴿فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ ما مَوضِعُه منَ الإعراب؟ قلت: إمّا أن ينتصبَ حالًا من ﴿ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾ وهي مبتدأٌ خبرُه «عِندَهم». ....

قولُه: (فأمَّنَ اللهُ سِرْبَه)، النِّهاية: فلانٌ آمِنٌ في سِربِه، بالكسر، أي: في نفْسِه، ويُروى بالفتح، وهُو المسلَكُ والطريق، يقال: خَلِّ سَرْبَه، أي: طريقَه، فعَلى هذا كناية.

قولُه: (حالاً منَ ﴿ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾، وهِي مبتدأ خبرُه «عندَهم»). قال أبو البقاء: ﴿كَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ﴾ ﴿كَيْفَ﴾: حالٌ من ضميرِ الفاعل في ﴿يُحَكِّمُونَكَ﴾، ﴿وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾: الجملةُ في مَوضِعِ الحال، ﴿ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾: مبتدأ، و«عندَهم»: الخبر، ويجوزُ أن ترتفعَ ﴿ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾ بالظرف، و﴿فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ أيضاً: حالٌ، والعاملُ فيها ما في «عندَ» مِن معنى الفعل، و﴿حُكْمُ ٱللَّهِ﴾: مبتدأٌ أو معمولُ الظرف[1] . وقلتُ: في الكلام أحوالٌ متداخِلة، وقولُ المصنِّف: «حالاً منَ ﴿ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾» أي: منَ الضميرِ في الخبرِ للتوراة.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٣٨).

وإمّا أن يَرتفعَ خبرًا عنها، كقولك: وعندَهمُ التَّوراةُ ناطقةٌ بحُكم الله، وإمّا أنْ لا يكونَ له محلّ، وتكون جملةً مُبيِّنةً؛ لأنّ عندَهم ما يُغنِيهم عن التَّحكيم، كما تقول: عندَك زيدٌ ينصَحُك ويُشير عليك بالصَّواب، فما تَصنعُ بغيرِه؟

فإن قلتَ: لِمَ أُنِّثتِ التَّوراةُ؟ قلتُ: لِكَوْنها نَظيرةَ لِـمَوْماة ودَوْدَاة............

قولُه: (وإمّا أن يرتفعَ خبراً عنها). قال صاحبُ «التقريب»: ﴿فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾: خبرٌ للتوراة، و«عندَ»: متعلِّقٌ بالخبر مقدَّماً عليه، وفيه تعقيد. وقلتُ: ويمكنُ أن يقال: إنّ قولَه: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ جملةٌ في تأويلِ المفرَد، يعني: عندَهم هذه القضيةُ، وفائدتُه أنّ هذا الحُكمَ بيِّنٌ في التوراة غيرُ مَخْفيّ، ولهذا قال: «ناطقةٌ بحُكم الله».

قولُه: (جملةً مبيِّـنةً، لأنّ عندَهم) اللامُ مبيِّـنة، يعني: قولُه: ﴿وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾ معناه: «عندَهم ما يُغنيهم»، وكذلك قولُه: ﴿فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ متضمِّنٌ لهذا المعنى، ويَحتملُ أن يكونَ تعليلاً، وبيانُه: أنّ قولَه تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾ إنكارٌ عليهم وتعجُّبٌ في تحكيمِهم لمن لا يؤمنونَ به، و﴿فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ إثباتٌ لاستغنائهم عن التحكيم، ودَلَّ عليه تقديمُ الخبر، أي: الحُكمُ الذي يريدونَه منصُوصٌ فيها لا يحتاجونَ إلى كتابٍ آخَرَ، وهُو معنى قولِه: «عندَهم ما يُغنيهم»، وكان بياناً له بهذا التقدير أيضاً.

فإن قلتَ: قولُه: «وعندَهم[1] ما يُغْنيهم» يوهمُ أنّ ما في التوراةِ ثابتٌ، وأنهم يَستغْنونَ به عمّا جاء به رسُولُ الله ﷺ، وكذا قولُه في المثال: «فما تصنَعُ بغيرِه؟»، قلتُ: هذا إنّما يقال في مقام التعجُّب وذمِّ مَن يركَبُ مَتْنَ الباطل ويتعرَّج عن المنهج[2] الواضح المستقيم ويسألُ غيرَ مَن يُرشِدُه إليه تعنُّتاً ولَبْساً للحقِّ الجَلِيّ.

قولُه: (لِـمَومَاةٍ)، الجوهري: الـمَومَاةُ واحدةُ المَوامي، وهِي: المفاوزُ، أصلُها: مَومَوَةٌ، على فَعلَلَة، وهُو مضاعفٌ قُـلِبت واوُه ألفاً، وأما الـدَّوداةُ فمـا وجدتُه في كتُبِ اللغة، وفي «الحاشية»: أنـها أُرجوحةُ الصَّبيِّ.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وقد تقدم قبيل هذا دون واو، وكذا هو في «الكشاف».

(٢) كذا في (ط)، وفي (م) و(غ) و(ص) و(س): «ويتعدى عن النهج».

ونحوِها في كلام العربِ. فإنْ قلتَ: علامَ عَطَفَ ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ﴾؟ قلتُ: على ﴿يُحَكِّمُونَكَ﴾.

[﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَـٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ ٤٤]

﴿فِيهَا هُدًى﴾ يَهْدي للحقِّ والعَدْل ﴿وَنُورٌ﴾ يُبَيِّن ما استُبهِمَ منَ الأحكام. ﴿ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟﴾: صفةٌ أُجرِيَت على «النَّبيِّينَ» على سبيل المدحِ كالصِّفات الجاريةِ على القَديم سبحانه، لا للتَّفصِلَة والتَّوضيح، وأُريدَ بإجرائها التَّعريضُ باليهود وأنهم بُعَداءُ من ملَّة الإسلامِ التي هي دينُ الأنبياءِ كلِّهم في القديم والحديثِ، وأنّ اليهوديّةَ بمَعْزِلٍ منها،

قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟﴾: صفةٌ أُجرِيَت على «النبيِّينَ» على سبيلِ المَدْح... لا للتَّفصِلةِ والتوضيح)، الانتصاف: وفيه نظَر، فلا يجوزُ مدحُ نبيٍّ على كونِه رجُلاً مسلماً؛ لأنّ النبوّةَ أعظمُ منَ الإسلام، فالوَجهُ: أنّ الصِّفةَ ذُكِرَت لتعظيمِ نفسِها، وتنويهِ شأنِها، إذا وُصِفَ بها عظيمُ القَدْر، ومنهُ وصفُ الأنبياءِ بالصّلاح، والملائكةِ بالإيمان في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧]، وقد قيل: أوصافُ الأشرافِ أشرافُ الأوصاف، وقال:

فلئن مدَحتُ محمداً بقصيدتي … فلقد مَدَحتُ قصيدتي بمحمدِ(١)

ولولا حَمْلُها على هذا لخَرَجْنا عن قانونِ البلاغة في الترقِّي منَ الأدنى إلى الأعلى لا النزول على عكسِها، كما قال المتنبي:

شمسُ ضُحاها هلالُ ليلتِها … درٌّ تقاصيرِها زَبرجَدُها(٢)

(١) لم أهتد إلى قائل البيت، وذكره ابن الأثير في «المثل السائر» (٣: ٢٨٣).

(٢) البيت للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي ص٦.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ منادٍ على ذلك. ﴿وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ﴾: والـزُّهّادُ والعلماءُ مِن وَلَدِ هارونَ الذين التَزموا طريقةَ النَّبيِّـينَ وجانَـبُوا دينَ اليهودِ ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾: بما سألَهم أنبياؤهم حِفْظَه منَ التَّوراة؛..............

فنَزَلَ عن الشمس إلى الهلال وعن الدرِّ إلى الزبرجَد فمَضَغتِ الألسُنُ عرضَ بلاغتِه ومزَّقَتْ أديمَ صناعتِه[(١)].

وقلتُ: والذي يقضي العَجبَ من هذا الفاضل قولُه: إنّ الصِّفةَ ذُكرت لتعظيم نفسها وتنويه شأنها إذا وُصِفَ بها عظيمُ القَدْر، وليست بصفةِ مَدْح، فيقال: إذا لم تكنْ صفةَ مَدْح فهل تكونُ للتي للتفصِلة والتميز، أو الكشفِ والتوضيح، أو للتقريرِ والتوكيد؛ إذْ لا خامس! أو كيف يتَسنّى لك ما تقصِدُ به منَ التعظيم والتنويه، وكونها مرغوباً فيها إذا لم تَحمِلْها على المَدْح وتقول: إذا كان النبيُّونَ معَ جلالةِ قَدْرِهم ورفعةِ منصِبهم يتَمَدَّحونَ بوَصْفِ الإسلام فما بالُ الغير؟ فعند ذلك يـحصُلُ التنويهُ والترغيبُ، وإليه أشار صاحبُ «المفتاح» بقولِه: لو أريدَ اختصارُه لـَما انخَرَطَ في الذِّكر ﴿يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧] إذْ ليس أحدٌ من مُصدِّقي حَمَلةِ العرش يُرتابُ في إيمانهم، ووَجهُ حُسنِ ذكْرِه إظهارُ شَرَفِ الإيمان وفضلِه والترغيبِ فيه[(٢)].

قولُه: (﴿ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ منادٍ على ذلك) يعني: في وَصْف الأنبياءِ بكونِهم مسلمينَ بعدَ ذكْرِ التوراة تعريضٌ باليهودِ وأنهم بُعَداءُ عن ملةِ الإسلام ودينِ الأنبياء، ثُم في اقترانِ ﴿ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ﴾ بقولِه: ﴿لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾، لإرادةِ أنّ الأنبياءَ المسلمينَ يحمِلونَ اليهودَ على أحكامِ التوراة تصريحٌ فيمـا عـرَّضَ بهِ أوّلاً، والـحاصلُ أنّ في كلٍّ منَ اللَّفظَـتَـيْنِ[(٣)] واختصَاصِه بالذِّكر رمزاً لى معنى وإشارةً إلى دقيقةٍ على سبيلِ الإدماج.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٣٦).

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٢٥.

(٣) في (ص): «اللفظين».

أي: بسَبب سؤالِ أنبيائهم إيّاهم أنْ يَحفَظُوه منَ التَّغيير والتَّبديلِ. و﴿مِن﴾ في ﴿مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ للتَّبْيِينِ. ﴿وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ﴾: رُقباءُ كي لا يُبدَّل؛ والمعنى: يَحكُم بأحكام التَّوراة النَّبيُّون بينَ موسى وعيسى، وكان بينهما ألفُ نبيٍّ ﴿لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ يَحمِلُونَهم على أحكام التَّوراة لا يَتركونَهم أن يَعْدِلُوا عنها كما فَعل رسولُ الله ﷺ من حَمْلهم على حُكم الرَّجْمِ وإرغام أُنوفِهم، وإبائه عليهم ما اشْتَهَوه منَ الجَلْد، ....

قولُه: (و﴿مِن﴾ في ﴿مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ للتبيين)، وهذا لا يُوافِقُ تفسيرَه، وهُو قولُه: «بسببِ سؤالِ أنبيائهم»، لأنّ «مِنَ» التبيينيّةَ تستدعي موصُولَه، وقد فُسِّرَ بما يُنبئُ عن كونها مَصْدريّة لكنّ مرادَه تلخيصُ المعنى.

قولُه: (وعيسى) معطوفٌ على فاعل الحُكم، وهُو النبيُّون.

قولُه: (﴿لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ يحمِلونَهم على أحكام التَّوراة)، الجوهري: حَكَمَ بينَهم بحُكم، أي: قَضَى، وحَكَمَ لهُ وعليه، والمصنِّف أتى في كلامِه بعَلَى، وهُو موهِمٌ مبدَلٌ من اللام، وليس به، لأنّ اللامَ في ﴿لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ بمعنى «لأجْلِ» وليست بصِلة، مِثلُها في قولِه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]، قال المصنِّف: «﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: لأجلِهم»[١]، ولا ارتيابَ بأنّ النبيِّينَ المسلمينَ إذا حَكَموا لأجْلِ مَن يُخالِفُهم إلى وَصْفِ اليهودية حَمَلوهم على ما هُم عليه منَ الحقِّ، ولا يترُكونَهم أن يَعدِلوا عنه إلى هَواهُم، كما فَعَلَ رسُولُ الله ﷺ حينَ حَكَمَ لأجلِ اليهودِ في الزانِيَيْنِ دعَا ابنَ صُوريا وقال له: «والذي أنزَلَ عليكُمُ الكتابَ، هل تجدونَ فيه الرَّجمَ على مَن أُحصِنَ؟» قال: نعَمْ، فأمَرَ رسُولُ الله ﷺ بالزانِيَيْنِ فرُجِما عندَ بابِ مسجدِه[٢]، فرجَعَ مآلُ المعنى إلى: حَكَم له، فاللامُ للعاقبة.

(١) انظر: (١٤: ٢٨١).

(٢) سبق تخريجه.

وكذلك حَكَمَ الرَّبانِـيُّون والأحبارُ والمسلمون بسَبب ما استَحْفَظَهُم أنبياؤهم من كتاب الله والقضاءِ بأحكامه، وبسَبب كَونِهم عليه شهداءَ.

ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ في ﴿ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾ للأنبياء والرَّبَّانِيِّينَ والأحبارِ جميعًا، ويكونَ الاستحفاظُ منَ الله؛ أي: كلَّفهمُ اللهُ حِفْظَه، وأن يكونوا عليه شهداءَ. ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ﴾: نهيٌ للحُكّام ....

قولُه: (وكذلك حَكَم الربَّانيُّون) عطفٌ على جُملةِ قولِه: «يَحكُمُ بأحكامِ التوراةِ النبيُّون»، وقولُه: «كما فَعَلَ رسُولُ الله ﷺ» كالمُستطرَدة. وقال أبو البقاء: الرَّبَّانيُّونَ: مرفوعُ المحلِّ بفعلٍ محذوف، أي: ويَحكُمُ، هذا إذا عَلَّقَ ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾ بـ﴿ٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ﴾ فقط[1]، وإنّما قال المصنِّف: «حَكَم» وفي التنزيل: ﴿يَحۡكُمُ﴾ ليؤْذِنَ أنّ ما في التنزيل لحكايةِ الحالِ الماضية.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ في ﴿ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾ للأنبياءِ والربَّانيِّينَ والأحبارِ) عطفٌ من حيثُ المعنى على قولِه: «بما سألَهم أنبياؤهم»، وكان الضميرُ على الأول: للربانيِّينَ والأحبارِ، يعني: استُحفِظوا سؤالَ الأنبياءِ الأحبارَ والربانيّينَ أن لا يُضيِّعوا أحكامَ الكتابِ ولا يُهمِلوا شرائِعَه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أن يَحفَظُوه منَ التغييرِ والتبديل»، وإنّما سَمَّاهمُ المصنِّف مسلمينَ في قولِه: و«كذلك حَكَم الربانيُّونَ والأحبارُ المسلمون» لأنهم حينَئذٍ خُلفاءُ الأنبياءِ في ذلك المعنى، وإليه الإشارةُ بقولِه: «الذين التَزَموا طريقةَ النبيِّينَ وجانَبوا دينَ اليهود»، وعلى الثاني ﴿ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾ معناه: كُلِّفوا حفْظَه لئلا يُنسَى، والمأمورُ إذن كلُّهم، والآمرُ اللهُ عزَّ وجَلّ، و﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾ على هذا الظاهرُ أن يكونَ بَدَلاً مِن ﴿بِهَا﴾ بإعادةِ الباء، قالهُ أبو البقاء. ﴿وَكَانُواْ﴾: عطفٌ على ﴿ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾، وعلى الأوّلِ: الباءُ في ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾ للسَّببيّة. قال أبو البقاء: في وَجْهٍ آخَرَ: ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ﴾ مفعولٌ به، أي: يَحكُمونَ بالتّوراةِ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٣٨).

عن خَشيتِهم غيرَ الله في حُكوماتِهم وإدْهانِهم فيها، وإمضائها على خِلاف ما أُمروا به منَ العَدْل لخشيةِ سُلطانٍ ظالمٍ، أو خِيفَةِ أذيَّةِ أحدٍ منَ القُرَباء والأصدقاءِ.

﴿وَلَا تَشْتَرُواْ﴾: ولا تَستبدلُوا ولا تَستَعِيضُوا ﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ وأحكامِه ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾: وهو الرِّشْوَةُ وابتغاءُ الجاهِ ورِضا الناسِ، كما حرَّف أحبارُ اليهودِ كتابَ الله، وغيَّروا أحكامَه رغبةً في الدُّنيا، وطَلَبًا للرِّياسة، فهَلَكوا.

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ مُستَهينًا به ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، و﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ و﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾: وَصْفٌ لهم بالعُتُوِّ في كُفرهم حين ظلموا آياتِ الله بالاستهانةِ، وتمرَّدوا بأنْ حَكَموا بغيرها. وعنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: أن الكافرينَ والظالمينَ والفاسقينَ أهلُ الكتابِ. وعنه: نِعْمَ القومُ أنتُم، ما كان مِنْ حُلْوٍ فلَكُم، وما كان مِن مُرٍّ فهو لأهل الكتابِ، مَن جَحَد حُكمَ الله كَفَر، ومَنْ لم يَحْكُمْ به وهو مُقِرٌّ فهو ظالمٌ فاسقٌ.

بسببِ استحفاظِهم ذلك، و«ما» بمعنى «الذي»[1]، ومِن ثَمّ قال المصنِّفُ في الأوّل: «بسببِ كونِهم شُهَداءَ»، وفي الثاني: «وأن يكونوا عليه شُهَداءَ»، وقال صاحبُ «المفتاح»: والمفعولُ المتعدَّى إليهِ بغيرِ واسطةٍ أصلُه التقديمُ على المتعدَّى إليه بواسطة، نحوَ: ضَرَبتُ الجانيَ بالسَّوط[2].

قولُه: (وإدهانِهم)، الأساس: ومنَ المجاز: أدهَنَ في الأمرِ وداهَنَ: صانَعَ ولايَنَ.

قولُه: (لخَشيةِ سُلطان) ينازع فيه قولُه: «إدهانِهم وإمضائها».

قولُه: (ما كان مِن حُلو فهُو لكم[3]) يعني: أيُّها المسلمون، إنّ اللهَ تعالى لمّا أرادَ مدحَكم أتى بصفتِكمُ التي هِي الإسلامُ وأوقَعَها صفةَ مدحٍ للأنبياء، وحينَ أراد ذَمَّ أهلِ الكتاب كفَّرَهم وظلَّمَهم وفسَّقَهم.

قولُه: (مَن جَحَدَ حُكمَ الله كَفَر) من كلام ابن عبّاس رضيَ الله عنه، رَوى الواحديُّ عن

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٣٨).

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٠٣.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فلكم».

وعنِ الشَّعبيِّ: هذه في أهلِ الإسلامِ، و﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] في اليهود، و﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] في النَّصارى. وعن ابنِ مسعودٍ: هو عامٌّ في اليهود وغيرِهم. وعن حُذيفةَ: أنتم أشبهُ الأُمَمِ سَمْتًا ببني إسرائيلَ، ....

الوالبِيِّ، عن ابن عبّاس: مَن جَحَدَ شيئاً من حدودِ الله فقد كفَر، ومَن أَقَرَّ بها ولم يَحكُمْ بها فهُو ظالمٌ فاسِق. وقال طاووسٌ: قلتُ لابن عبّاس: ومَن لم يَحكُمْ بما أنزَلَ الله فهُو كافِر؟ قال: هُو بِهِ كافر، وليس كمَن كَفَرَ بالله واليوم الآخِر وملائكتِه وكتُبِه ورسُلِه[1].

وممّا يُقوِّي أنّ هذه الآيات نازِلةٌ في أهلِ الكتاب، الحديثُ الذي رَوَينا في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [آل عمران: ١٧٦] عن البَراء[2].

قولُه: (**وعن الشَّعبيِّ: هذه في أهلِ الإسلام**) عطفٌ على قولِه: «**وَصْفٌ لهم بالعُتوِّ في كُفرِهم**» وهُو خبرُ قولِه: ﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ و﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، وكلامُ ابن عبّاس واردٌ على ذلك المعنى، فيَلزَمُ على قولِ الشَّعبي أن يكونَ المؤمنونَ أسوأَ حالاً منَ اليهودِ والنَّصارى، ويمكنُ أن يقال: إنّ المسلمينَ إذا نُسِبَ إليهمُ الكُفرُ حُمِلَ على التشديدِ والتغليظ، والكافرُ إذا وُصِفَ بالظُّلم والفِسق أشعَرَ بُعتوِّهم في الكُفر وتمرُّدِهم فيه، ثُم الخطابُ بقولِه: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ﴾ إن كان معَ أهل الكتابِ كما يؤدِّي إليه قولُ ابنُ عبّاس، والفاءُ جزاءُ شَرْطٍ محذوف، أي: إذا استُحفِظتُم أيُّها الأحبارُ كتابَ الله فلا تخشَوُا الناسَ، وإن كان معَ المسلمينَ كما يُنبئُ عنهُ قولُ الشَّعبيِّ فالفاءُ فصيحةٌ، إذِ المعنى حينَئذٍ: أنتم أيُّها المسلمونَ حين تُليَتْ عليكم أخبارُ النبيِّينَ والرَّبّانيِّينَ والأحبار واستحفاظِهم كتابَ الله وما عرضَ باليهودِ الذين غَيَّروا دينَ الله وبَدَّلوا كتابَه وحَكَموا بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ رغبةً في الدنيا ورَهبةً عن الناس وعَرَفتُم حالَهم؛ فلا تكونوا مِثلَهم فتخشَوُا الناسَ وتشتروا بآياتي ثَمَناً قليلاً.

قولُه: (**وعن حُذَيفَة: أنتُم أشبَهُ الأُمم سَمْتاً ببني إسرائيل**) الحديث مِن روايةِ أبي واقِدٍ

---

(١) انظر: «الوسيط» للواحدي (٢: ١٩١).

(٢) سبق تخريج الحديث.

لَـتَرْكَبُنَّ طريقَهم حَذْوَ النَّعْلِ بالنَّعْلِ، والقَذَّةِ بالقَذَّةِ، غيرَ أنِّي لا أدري أتعبُدونَ العِجْلَ أَمْ لا؟

[﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾ ٤٥]

في مِصْحف أُبَيٍّ: (وأنزل اللهُ على بني إسرائيلَ فيها)، ....

اللَّيثيِّ، في «جامع الأصُول»: أنّ رسُولَ الله ﷺ، قال: «والذي نفْسي بيَدِه، لتَركَبُنَّ سَنَنَ مَن كان قبلَكم» أخرَجَه الترمذيُّ، وزادَ رَزِينٌ: «حَذْوَ النَّعل بالنَّعل والقُذَّةِ بالقُذَّة، حتّى إن كان فيهم مَن أتى أُمَّه يكونُ فيكم، فلا أدري أتعبدونَ العِجلَ أم لا؟»[1].

قولُه: (لتَركَبُنّ) أي: تَتبَعُنَّ، النِّهاية: في الحديث: «فإذا عُمَرَ قد رَكِبَني»[2] أي: تَبِعني وجاء على أثَري؛ لأنّ الراكبَ يسيرُ بسيرِ المركوب، يقال: رَكِبَ أثَرَه وطريقَه: إذا تَبِعَه، وقال الميدانيُّ: «حَذْوَ القُذّةِ بالقُذّة» أي: مِثلاً بمِثل، يُضرَبُ في التسوية بينَ الشيئَيْن، ومِثلُه: حَذْوَ النَّعل بالنَّعل، والقُـذّةُ لعلّها من القَذّ وهُو القَطْعُ يعني بِهِ قطعَ الـرِّيشةِ المقذوذةِ على قَـدْرِ صاحبتِها في التسوية، وهِي «فُعْلَةٌ» بمعنى «مَفْعولة» كاللُّقمة والغُرفة[3].

قولُه: (في مِصحَفِ أُبَيّ: «وأنـزَلَ اللهُ على بني إسرائيلَ فيها») يعني: في مُصحفِـه بدَلَ ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ ﴾: «وأنزَلَ اللهُ على بني إسرائيلَ فيها».

---

(١) «جامع الأصول» (١٠: ٣٤)، والحديث أخرجه الترمذي (٢١٨٠) وأحمد (٢١٩٤٧) وابن حبان (٦٧٠٢) عن أبي واقد الليثي.

(٢) أخرجه مسلم (٣١) عن أبي هريرة.

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ١٩٥).

وفيه: (وأنّ الجُروحَ قِصاصٌ)، والمعطوفاتُ كلُّها قُرئت منصوبةً، ومرفوعةً، والرَّفعُ للعَطف على محلِّ ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ﴾ لأنَّ المعنى: وكَتَبنا عليهم فيها النَّفْسُ بالنَّفْسِ ـ إما لإجراء «كَتَبنا» مجرى «قُلنا»، وإمّا لأنَّ معنى الجملةَ التي هي قولُكَ: النَّفْسُ بالنَّفْسِ مما يقع عليه الكتابة، كما تقع عليه القراءةُ، تقول: كتبتُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وقرأتُ: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١]، ولذلك قال الزَّجاجُ: لو قُرئ: إنَّ النَّفْسَ بالنَّفْسِ ـ بالكَسْرِ ـ لَكانَ صحيحًا، أو للاستئنافِ، والمعنى: فَرَضْنا عليهم فيها ....

قولُه: (وفيه) أي: في مصحَفِ أُبَيٍّ بدَلَ ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾: (وأنّ الجُروحَ قِصَاص)[1].

قولُه: (والمعطوفاتُ كلُّها قُرئت منصُوبةً)، الكِسائي: (والعَيْنُ بالعَيْنِ)، وما بعدَه بالرَّفع، ورفَعَ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو عَمْرو، (والجُروحُ) فقَطْ، والباقونَ كلَّ ذلك بالنَّصب[2]، قال الزجّاج: والرفعُ على وجهَيْنِ، أحدُهما: العطفُ على موضعِ ﴿بِٱلنَّفْسِ﴾ والعاملُ فيها معنى وكتَبْنا عليهم: النَّفْسُ بالنَّفس، أي: قُلنا لهم: النفسُ بالنَّفْس، ويَجوزُ كسرُ «إنْ» ولا أعلمُ أحداً قَرَأَ بها، وثانيهما: (رفعُ العَيْنُ بالعَيْنِ) على الاستئناف، ويجوزُ أن يكونَ عطفاً على المضمَرِ في قولِه: ﴿بِٱلنَّفْسِ﴾، المعنى: أنّ النفسَ مأخوذةٌ هِي بالنفْسِ، و(العَيْنُ) معطوفةٌ على «هِي»[3].

قولُه: (كما تقعُ عليه القراءةُ) يعني: يكونُ محلُّ «إنّ النفسَ بالنفسِ» مرفوعاً على الحكاية، و«العينُ بالعينِ» معطوفٌ عليه على هذا التقدير، وفيه بَحْث.

قولُه: (أو: للاستئناف) وهُو عطفٌ على قولِه: «والرفعُ للعطف».

---

(١) انظر: «إعراب القرآن» لابن سيده (٣: ٤١٦).

(٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٧٤ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨) و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٠٩).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٩).

﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ﴾ مأخوذةٌ ﴿بِٱلنَّفْسِ﴾: مقتولةٌ بها إذا قتلَتْها بغير حقٍّ، ﴿و﴾ كذلك ﴿العَيْنَ﴾ مَفْقُوءَةٌ ﴿بِٱلْعَيْنِ﴾، ﴿وَٱلْأَنفَ﴾ مجدوعٌ ﴿بِٱلْأَنفِ﴾، ﴿وَٱلْأُذُنَ﴾ مَصْلُومةٌ ﴿بِٱلْأُذُنِ﴾، ﴿وَٱلسِّنَّ﴾ مَقلُوعةٌ ﴿بِٱلسِّنِّ﴾، ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾: ذاتُ قِصَاصٍ، وهو المُقاصَّةُ، ومعناه: ما يُمكن فيه القِصَاصُ وتُعرف المُساواةُ. وعنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما؛ كانوا لا يَقتلُون الرَّجلَ بالمرأةِ، فنزلت.

﴿فَمَن تَصَدَّقَ﴾ من أصحاب الحقِّ ﴿بِهِۦ﴾ بالقِصَاصِ وعَفا عنه ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾. فالتَّصدُّقُ به كفّارةٌ للمُتصدِّقِ يُكفِّر اللهُ من سيئاتِهِ ما تَقتضيهِ المُوازنةُ، كسائر طاعاتِه. وعن عبد الله بن عَمرو: يَهْدِمُ عنه من ذُنوبه بقَدْر ما تَصدَّق به. وقيل: فهو كَفَّارةٌ للجاني إذا تجاوَزَ عنه صاحبُ الحقِّ، سقَط عنه ما لَزِمَه. وفي قراءةِ أُبيٍّ: (فهو كَفّارتُه له) يعني: فالمُتصدِّق كفّارتُه له، أي: الكَفّارةُ التي يَستحقُّها له، لا يُنقَصُ منها، وهو تَعظيمٌ لِـمَا فَعَل، كقوله تعالى: ﴿فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]، وتَرغيبٌ في العَفْوِ.

[﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ * وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ ٤٦-٤٧]

قولُه: (ومعناه: ما يُمكنُ فيه القِصَاص) يعني: جاء قولُه: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ مطلقاً في استيفاءِ القِصَاص من كلِّ ما يسمَّى جَرْحاً، لكنّه مقيَّدٌ فيما يُمكنُ فيه القِصَاصُ وتُعرَفُ المساواةُ كالمذكورات، وفيما لم تُعرَفِ المساواةُ المحكومةُ لا غيرُ.

قولُه: (ما تقتضيه المُوازنةُ) مذهبُه.

قولُه: (فالمتصدِّقُ كفّارتُه له) أي: فالمتصَدِّقُ يصدقه له.

قولُه: (كقولِه: ﴿فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾) يعني كأنّ قولَه: «فالمتصدِّقُ كفّارتُه له» وعْدٌ منَ الله تعالى

قَفَّيتُه مثل: عَقَّبتُه: إذا اتَّبَعْتَه، ثم يُقال: قَفَّيْتُه بفلانٍ، وعَقَّبْتُه به، فتُعدِّيه إلى الثاني بزيادة الباء.

فإنْ قلتَ: فأينَ المفعولُ الأوَّلُ في الآية؟ قلت: هو محذوفٌ، والظَّرف الذي هو ﴿عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾ كالسادِّ مَسَدَّه؛ لأنه إذا قَفَّى به على أَثَرِه فقد قَفَّى به إيّاهُ، والضَّميرُ في ﴿ءَاثَٰرِهِم﴾ للنَّبِيِّينَ في قوله: ﴿يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ﴾ [المائدة: ٤٤].

وقرأ الحسَنُ: (الأَنجيل) بفَتْح الهمزة، فإنْ صَحَّ عنه فلأنه أعجميٌّ خَرج لِعُجْمتِه عن زِناتِ العربيّةِ كما خَرج هابيلُ وآجر. ﴿وَمُصَدِّقٗا﴾ عطفٌ على محلِّ ﴿فِيهِ هُدٗى﴾ ومحلُّه النَّصبُ على الحال. ﴿وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٗ﴾ يجوزُ أن يَنتَصِبا على الحال، كقوله: ﴿وَمُصَدِّقٗا﴾ وأنْ يَنتصِبا مفعولًا لهما، كقوله: ﴿وَلۡيَحۡكُمۡ﴾ كأنه قيلَ: وللهُدى والموعظةِ آتيناهُ الإنجيلَ، وللحُكم بما أنزل اللهُ فيه منَ الأحكام.

فإنْ قلتَ: فإنْ نَظمْتَ «هدًى» و«موعظةً» في سِلْك ﴿مُصَدِّقٗا﴾ فما تصنعُ بقوله: ﴿وَلۡيَحۡكُمۡ﴾؟ قلت: أصنَعُ به ما صنعتُ بـ«هدًى» و«موعظة» ....

مؤكِّداً بقولِه: ﴿لَهُۥ﴾، كما تقولُ: زيدٌ مالُه لهُ، فإنّ «لهُ» تأكيدٌ لدَفعِ توهُّمِ مَن يَزعُمُ أنّ المالَ الذي لزيدٍ وبيَدِه لغيرِه، كما أنّ «على» في قولِه: ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ تأكيدٌ للوَعْدِ لِما يقتضيهِ منَ الوجوب.

قولُه: (فأين المفعولُ الأوّلُ؟) إشارةٌ إلى أنّ الأصلَ: فقَفَّيناهُم على آثارِهم، كقولِك: قَفَّيتُهُ بفلان.

قولُه: (يجوزُ أن ينتصبا على الحال)؛ لأنّ ما تقَدَّمَهما من قولِه: ﴿مُصَدِّقٗا﴾: حالٌ، ويجوزُ أن ينتصبا مفعولاً لهما؛ لأنّ ما تأخَّرَ فيهما من قولِه: ﴿وَلۡيَحۡكُمۡ﴾ مفعولٌ له، فيكونُ التقديرُ: وللهُدى والمَوعِظة والحُكم بما أنزَلَ اللهُ فيه منَ الأحكام، آتَيْناه الإنجيلَ، وإنّما فصَلَ المصنِّفُ بينَ التعليلَيْنِ والثالثِ لوقوعِ الفَصْل في التنزيل بقولِه: ﴿لِّلۡمُتَّقِينَ﴾، وليُنَبِّهَ على أنّ الثالثَ ليس فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل ومِن ثَمّ أتَى باللام.

حين جَعلتَهُما مفعولًا لهما، فأُقدِّرُ: ولْيَحكُم أهلُ الإنجيلِ بما أنزل اللهُ آتيناه إياهُ.

وقرئ: (ولِيَحْكُمْ) على لفظ الأمرِ بمعنى: وَقلنا: لِيَحْكُمْ، ورُوِيَ في قراءة أُبيٍّ: (وأنْ لِيَحْكُمْ) بزيادة (أنْ) معَ الأمرِ على أنَّ «أنْ» موصولةٌ بالأمر: كقولك: أمرتُه بأنْ قُمْ، كأنه قيلَ: وآتيناهُ الأنجيلَ وأمَرْنا بأنْ يحكمَ أهلُ الإنجيلِ.

وقيل: إنّ عيسى عليه السَّلامُ كان مُتعبِّدًا بها في التَّوراة منَ الأحكامِ؛ لأنَّ الإنجيلَ مواعظُ وزَواجرُ، والأحكامُ فيه قليلةٌ، وظاهرُ قوله: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ يَرُدُّ ذلك، وكذلك قولُه: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]...

قولُه: (على أنَّ «أنْ» موصُولةٌ بالأمر) أراد بالموصُول: ما لا يتمُّ إلا بها بعدَه، نحوَ: أريدُ أن أفعَلَ وجاءني الذي عرَفْتُه.

قولُه: (وكذلك قولُه: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾)، الراغب: الشِّرْعةُ والشَّريعة: الطريقةُ الظاهرةُ التي توصِلُ إلى الماء، فهِي للدِّين الذي يوصِلُ إلى الحياةِ الأبديّة كما سُمِّيَ به كنايةَ الماءِ[(١)]، والمنهاجُ: الطريقُ المستقيم، وقيل: الشِّرعة: إشارةٌ إلى الدِّين وهُو الشَّرع، والمنهاجُ إشارةٌ إلى الدَّليل الذي يوصِلُ إلى معرفتِه، وقد رُوِيَ عن ابن عبّاس أنه قال: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾: ديناً وسبيلاً[(٢)]. إن قيل: كيف قال: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ فاقتضَى ذلك أنّ لكلِّ واحدٍ منَ الأنبياءِ شريعةً غيرَ شريعةِ الآخَر، وقال في موضع: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣] إلى قولِه: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، فذَكَرَ أنه شَرَعَ لجميعهم شريعةً واحدةً؟ قيل: الذي استَوى فيه الشرائعُ هُو

---

(١) لفظ الراغب في «تفسيره»: «الطريقة الظاهرة التي يُتوصَّل بها إلى الماء، ثم استعملت فيما شرعه الله لعباده من الدين الذي يوصل إلى الحياة الأبدية، كما سمّى كتابه المهيمن» (٤: ٣٧٠)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٤٥٠.

(٢) انظر: «جامع البيان» (٨: ٤٩٦) «وتفسير عبد الرزاق الصنعاني» (٢: ٢٢).

وإنْ ساغ لقائلٍ أن يقولَ: معناه: وليَحْكُموا بما أَنزلَ اللهُ فيه من إيجاب العَملِ بأحكام التَّوراةِ.

[﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ ٤٨]

فإن قلتَ: أيُّ فَرْقٍ بينَ التَّعريفينِ في قوله: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ وقوله: ﴿لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾؟ قلت: الأوَّل تعريفُ العهدِ؛ لأنه عَنَى به القرآنَ، والثاني تعريفُ الجنسِ؛ لأنه عَنَى به جنسَ الكُتبِ المنزَّلةِ، ويجوز أن يُقال: هو للعهد؛ ....

أصُولُ الإيمانِ والإسلام، أعني: التوحيدَ والصَّلاةَ والزكاةَ والصَّوم؛ فإنّ أصُولَ هذه الأشياءِ لا ينفكُّ منها شرعٌ بوجه، فأمّا الذي ذُكِرَ أنه تفرَّدَ كلُّ واحدٍ منَ الأنبياء بفروعِ العباداتِ من كيفيّاتِها وكمّياتِها، فإنّ ذلك مشروعٌ على حسَبِ مصالحِ كلِّ أحدٍ، وعلى مقتضَى الحِكمة في الأزمنةِ المختلفة، ووَجْهٌ آخَرُ: أنّ الشرائعَ إذا اعتُبِرت بالشارعِ ومقتضَى حِكمتِه يَصحُّ أن يقالَ: إنَّ كلَّها واحدةٌ، وكذا إذا اعتُبِرت بالغَرَض والقَصْد الذي هُو مصلحةُ المشروع له، وإذا اعتُبِرت بذَواتِ الأفعال فهِي شرائعُ كثيرة، وعلى هذَيْنِ النظرَين، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ ﴾ [القمر: ٥٠] وقال في موضع آخَرَ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾[١] [الرحمن: ٢٩].

قولُه: (لقائل أن يقولَ: معناه: ولْيَحكُموا بما أنزلَ اللهُ فيه من إيجابِ العَملِ بأحكامِ التوراة). قال القاضي: هذا خلافُ الظاهر، والآيةُ تدلُّ على أنّ الإنجيلَ مشتملٌ على الأحكام، وأنّ اليهوديّةَ منسُوخةٌ بِبَعثةِ عيسى عليه الصَّلاةُ والسلام، وأنه كان مستقلاً بالشَّرع[٢].

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٤: ٣٧٠- ٣٧٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٤٥٠.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٣١).

لأنه لم يُرِدْ به ما يقعُ عليه اسمُ الكتابِ على الإطلاق، وإنّما أُرِيدَ نوعٌ معلومٌ منه، وهو ما أنزل منَ السَّماءِ سوى القرآنِ.

﴿وَمُهَيۡمِنًا﴾: ورقيبًا على سائر الكُتبِ، لأنه يشهدُ لها بالصِّحة والثَّباتِ. وقرئ: (ومُهَيْمَنًا عليه) بفتح الميم، أي: هُومِنَ عليه بأن حُفظ منَ التَّغيير والتَّبديلِ، كما قال: ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٢] والذي هَيمَنَ عليه اللهُ عزَّ وجلَّ، أو الحُفّاظُ في كلِّ بلدٍ، ....

قولُه: (نوعٌ معلومٌ منه، وهُو ما أنزَلَ اللهُ منَ السماءِ سوى القرآن) وحاصلُ الوَجْهِ الأوّل يَرجعُ إلى هذا؛ لأنّ ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ مطلقٌ فيما يَصِحُّ أن يقالَ له: كتابٌ، ولا ارتيابَ أنّ الكتُبَ الباطلةَ غيرُ محصُورة، فلا يكونُ القرآنُ مُصدِّقاً لها، فرجَعَ إلى أنّ الكتُبَ السماوِيّةَ هِي التي تستحقُّ أن تُسَمّى كتاباً لكمالِها، وأنّ غيرَها كأنها ليست بكتابٍ كما ذَكَره في قولِه: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١، ٢][(١)] . نَعَم، الفَرقُ من حيثُ المبالغةُ.

قولُه : («ومُهَيْمَناً عليه» بفتح الميم) فعلى هذا لا يكونُ فيه ضمير، والضميرُ في ﴿عَلَيۡهِ﴾ يعودُ إلى الكتابِ الأوّل، وعلى تقديرِ كسرِ الميم الضميرُ يعودُ إلى الكتابِ الأوّل وفي ﴿عَلَيۡهِ﴾ إلى الكتابِ الثاني.

قولُه[(٢)]: (أي: هُومِنَ عليهِ). قال أبو البقاء: أصلُ مُهيمِن: مُيْمَن، لأنه مشتقٌّ منَ الأمانة لأنّ المُهيمِنَ الشاهدُ، وليس في الكلام «هَمَن» حتى تكونَ الهاءُ أصلاً[(٣)].

قولُه: (والذي هَيمَنَ عليه)، الأساس: هيْمَنَ على كذا: إذا كان رَقيباً عليه حافظاً، واللهُ عزَّ وجَلَّ مهيمِن.

قولُه: (أو الحُفّاظُ في كلِّ بلد). قلتُ: هذا أيضاً من حِفظِ الله، وفي الحقيقة: اللهُ هو الحافظُ

(١) انظر: (٢: ٤٦-٤٧).

(٢) زاد في (ص) و(غ) قوله: «ومهيمناً عليه».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤١).

لو حُرِّفَ حرفٌ منه، أو حركةٌ أو سُكونٌ لَتنبَّـهَ عليه كلُّ أحدٍ ولاشْمَأَزُّوا رادِّينَ ومُنكِرِينَ.

ضُمِّن ﴿وَلَا تَتَّبِعْ﴾ معنى: ولا تَنحرِفْ، فلذلك عُدِّي بـ«عن»، كأنه قيلَ: ولا تَنحرِفْ عمّا جاءكَ منَ الحقِّ متَّبِعًا أهواءَهم.

﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ﴾ أيُّها الناسُ ﴿شِرْعَةً﴾: شريعةً. وقرأ يَحيى بنُ وَثّابٍ: بفتح الشِّينِ. ﴿وَمِنْهَاجًا﴾: وطريقًا واضحًا ....

وحدَه، لقولِه تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. قال المصنِّف: «وهُو حافِظُهُ في كلِّ وقتٍ مِن كلِّ زيادةٍ ونُقْصانٍ وتحريفٍ وتبديل، بخلافِ الكتُبِ المتقدِّمة، فإنه لم يتولَّ حِفظَها، وإنّما استحفَظَها الرَّبَّانيِّينَ والأحبارَ فاختَلَفوا فيما بينَهم بَغْياً، فكان التحريفُ، ولم يَكِلِ القرآنَ إلى غيرِ حِفظِه»(١).

قولُه: (لا تنحرِفْ عمّا جاءكَ منَ الحقِّ متَّبِعاً أهواءَهم)، هذه الضَّوابطُ المذكورةُ هِي التي يُعَوَّلُ عليها في التضمين، حيث أوقَعَ الفعلَ المضمَّنَ فيه حالاً، وأقام المضمَّنَ مقامَه لتَعُمَّ الفائدة، قال في الكهف: «الغَرَضُ في هذا الأسلوب إعطاءُ مجموعِ المعنَـيَيْن، وذلك أقوى من إعطاءِ معنًى واحد»(٢).

فإن قلتَ: هلّا حَمَلَه على الحالِ ليكونَ المعنى: لا تتَّبعْ أهواءَهم مُنحرِفاً عمّا جاءكَ من الحقِّ؟ قلتُ: المقامُ يستدعي ذمَّ القوم، وهذا أدخَلُ في الذمّ، كأنه نَهى عن الانحرافِ عن الحقِّ مطلقاً، ثُمّ أتى بما ظَهَرَ أنّ ذلك الانحرافَ هُو متابعةُ أهواءِ أولئك الزائغينَ؛ إيذاناً بأنّ أولئك أعلامٌ في الانحرافِ عن الحقّ، وكذلك الحالُ، فإنه قَيْدٌ للفعل فيُوهِمُ أنه تَجوزُ المتابعةُ إذا زال الانحرافُ، ويَقرُبُ منهُ قولُك: «هَلْ أدُلُّك على أفضل الناس وأكرَمِهم؟ فلانٌ، فإنه أبلغُ مِن قولِك: هل أدُلُّـك على فلانٍ الأفضل الأكرَم؟» ذكَـرَه المصنِّفُ في سُورةِ الفاتحة.

---

(١) انظر: (٩: ١٨).

(٢) انظر: (٩: ٤٦٠).

في الدِّين تَـجْرُون عليه. وقيل: هذا دليلٌ على أنّا غيرُ مُتعبَّدِينَ بشرائع مَنْ قَبلَنا.

﴿لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾: جماعةً متَّفقةً على شريعةٍ واحدةٍ. أو ذَوِي أُمَّةٍ واحدةٍ؛ أي: دينٍ واحدٍ لا اختلافَ فيه، ﴿وَلَكِن﴾ أراد ﴿لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ منَ الشَّرائعِ المختلفةِ، هل تَعملونَ بها مُذْعِنينَ مُعتقدِينَ أنها مصالحُ ....

قولُه: (وقيل: هذا دليلٌ على أنّا غيرُ مُتعبَّدينَ بشرائعِ مَن قبلَنا). قال الإمامُ: احتجَّ القائلونَ بأنّ شرعَ مَن قبلَنا لازمٌ علينا إلا إذا قام الدليلُ على صَيْرورته منسُوخاً بقولِه تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ الآية [المائدة: ٤٤]، وتقريرُه: أنهُ تعالى قال: إنّ في التوراةِ هُدًى ونُوراً، والمرادُ هُدىً ونُورٌ في أُصولِ الشَّرعِ وفروعِه، ولو كان الحُكمُ غيرَ معتبَرٍ بالكُلِّيةِ لَـمَا كان فيه هدًى ونورٌ، ولأنّ هذه الآيةَ نَزَلَت في مسألةِ الرَّجْم فيجبُ أن تدخُلَ الأحكامُ أيضاً في الهُدى والنُّور[1].

وقال أيضاً في قولِه تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾: احتجَّ أكثرُ العلماءِ بهذه الآيةِ على أنّ شرعَ مَن قبلَنا لم يَلزَمْنا، لأنها تدُلُّ على أنه يجبُ أن يكونَ كلُّ رسُولٍ مستقلاً بشريعةٍ خاصّة، فإن قيل: كيفَ الجمعُ بينَ هذه الآية وبينَ قولِه تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣] وقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]؟ والجوابُ: أنّ الثانيةَ مصروفةٌ إلى ما يتعلَّقُ بأصُولِ الدِّين، والأُولى بفروعِه، وقال: الخِطابُ في قولِه تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ﴾: للأُمم الثلاثِ: أُمّةِ موسى، وأُمّةِ عيسى، وأُمّةِ محمدٍ صلَواتُ الله عليهم وسَلامُه، لأنّ الآياتِ السابقةَ واللاحقةَ فيهم، وقال: الشِّرعةُ: عبارةٌ عن مطلَقِ الشَّريعة، والمنهاج: عن مكارِمِ الشريعة[2].

(١) «مفاتيح الغيب» (١١: ٣٥٧).

(٢) المصدر السابق (١٢: ٣٧٢).

قدِ اختلفت على حَسَب الأحوالِ والأوقاتِ، مُعترفينَ بأنَّ اللهَ لم يَقصِدْ باختلافها إلّا ما اقتضَتْهُ الحِكمةُ، أمْ تتَّبعون الشُّبَهَ وتُفرِّطون في العمل؟

﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾: فابتَدِرُوها وتَسابقوا نحوَها. ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾: استئنافٌ في معنى التَّعليل لاسْتِباقِ الخيراتِ. ﴿فَيُنَبِّئُكُمْ﴾: فيُخبركم بما لا تَشكُّون معه منَ الجزاء الفاصِلِ بين مُحِقِّكُم ومُبطِلِكُم، وعامِلِكُم ومُفرِّطِكُم في العمل.

[﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ ٤٩]

وقلتُ: أمّا الاستدلالُ بقولِه: إنّ الله وَصَفَ التوراةَ بكونِها فيها نورٌ وهُدىً، ثُمّ عقَّبَه بقولِه: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾ فدَلَّ على أنّ بعضَ أحكامِها معتبَرٌ، فضعيف؛ لأنه يكفي في صِدقِ كونِها هُدًى أن يكونَ هُدًى قبلَ النَّسْخ، وأمّا مسألةُ الرَّجْم فإنه صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه أمَرَ أولاً بالرَّجم، ولـمّا أبَوْا دَعَا بالتوراةِ تقريراً، وأمّا آيةُ الرَّجم فقد ذكَرْناها في قولِه تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] عن البخاريِّ ومسلم وغيرِهما، عن ابنِ عبّاس، عن عُمَرَ، وفي رواية ابن ماجَه: «والشَّيخُ والشَّيخةُ إذا زَنَيا فارْجُمُوهُما البَتَّةَ»(١).

قولُه: (﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ استئنافٌ في معنى التعليل لاستباقِ الخَيْرات)، يعني: هُو جوابٌ معَ ما يَعقُبُه بسؤال مَورِدُه ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ معَ ما هُو مترتِّبٌ عليه بالفاءِ، يعني: أنه تعالى لـمّا خاطَبَ الأُمَمَ منَ المسلمينَ واليهودِ والنصارى وغيرِهم بقولِه: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً﴾ أي: شريعةً بحَسَبِ ما تَقتضيه الأوقاتُ منَ المصالح؛ ليختبِرَكم أيُّكم يعتقدُ أنها

---

(١) أخرجه البخاري (٦٨٣٠) ومسلم (١٦٩١) عن ابن عباس، وابن ماجه (٢٥٥٣) عن عمر رضي الله عنهم.

فإنْ قلتَ: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم﴾ معطوفٌ على ماذا؟ قلتُ: على ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ في قوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [المائدة: ٤٨] كأنه قيلَ: وأنزلنا إليكَ أنِ احكُم، على أنَّ «أنْ» وُصِلَت بالأمر، لأنه فعلٌ كسائر الأفعالِ، ويجوز أن يكونَ معطوفًا على ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٤٨] أي: أنزلناه بالحقِّ وبأنِ احكُمْ.

﴿أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾: أن يُضِلُّوك عنه، ويَستزِلُّوك، وذلك أنَّ كعبَ بنَ أَسَيدٍ وعبدَ الله بنَ صُوريا وشاسَ بنَ قيسٍ من أحبار اليهودِ قالوا: اذهبوا بنا إلى محمَّدٍ نَفْتِنُه عن دِينِه؛ فقالوا له: يا محمّدُ، قد عَرفتَ أنّا أحبارُ اليهودِ وأنّا إنِ اتَّبعناك اتَّبعَتْنا اليهودُ كلُّهم ولم يُخالفونا، وإنَّ بينَنا وبينَ قومِنا خُصومةً، فنتحاكمُ إليكَ فتَقْضي لنا عليهم، ونحن نؤمنُ بك ونُصدِّقُك، فأبى ذلك رسولُ الله ﷺ، فنَزلت.

﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ عنِ الحُكم بما أنزل اللهُ إليك وأرادوا غيرَه ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ يعني: بذَنْب التَّولِّي عن حُكم الله وإرادة خِلافِه فوَضَع ﴿بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ موضعَ ذلك، وأراد أنّ لهم ذُنوبًا جَمَّةً كثيرةَ العَدَدِ، ....

حِكمةٌ منَ الله تعالى وإن خَفِيَ عليه وجهُ الحِكمة فيَستبِقَ إلى ما شَرَعَه اللهُ تعالى في كلِّ وقت، ولا يتَّبعَ هَواه، وأيُّكم يتّبعُ هواه؟ اتّجه لهم أن يسألوا: ما تلك الحِكمةُ؟ ومتى تُعلَمُ حقيقتُها؟ فأُجيبوا: إذا ما رَجعتُم إلى الله تعالى في دارِ الجزاء فيُجازيكم إمّا بالثّوابِ أو بالعقابِ ليَفصِلَ بينَ المُحِقِّ والمُبطِل وبينَ العامل والمُفرِّط، وحينئذٍ تَعلمونَ وجهَ الحِكمة ولا تَشُكُّونَ فيه، مثالُه: إذا قلتَ: فما أدري من المقبولُ منّا ومَن المردودُ عندَ الأميرِ؟ فيقالُ لك: إذا رأيتَ أنه خَلَعَ على فلانٍ وعاقَبَ فلاناً عَلِمتَ المقبولَ والمردودَ ولا تشُكُّ فيه.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ معطوفاً على ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ أي: أنزَلْناه بالحقِّ وبأنِ احكُمْ). قلتُ: ولو جعَلَه عطفاً على ﴿فَٱحْكُم﴾ من حيثُ المعنى ليكونَ التكريرُ لإناطةِ قولِه: ﴿وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ﴾ كان أحسَنَ.

وأنّ هذا الذَّنْبَ ـ معَ عِظَمِه ـ بعضُها وواحدٌ منها، وهذا الإبهامُ لتعظيم التَّولِّي واستِسْرافِهم في ارتكابه، ونحو «البَعْض» في هذا الكلام ما في قولِ لبيدٍ:

أو يَرْتَبِطْ بعضَ النُّفوسِ حِمامُها

أراد: نَفْسَه، وإنّما قَصَد تفخيمَ شأنِها بهذا الإبهام كأنه قال: نَفْسًا كبيرةً، ونَفْسًا أيَّ نَفْسٍ، فكما أنَّ التَّنكيرَ يُعطي معنى التَّكثير، وهو في معنى البَعضِيَّة، **فكذلك إذا صرَّح بالبعض.**

قولُه: (**أو يَرتَبِطْ بعضَ النفوس حِمامُها**)، أوّلُه:

تَرَّاكُ أمكِنـةٍ إذا لم أرْضَـها

وقبله:

أو لم تكـنْ تـدري نُـوَارُ بـأنني وَصَّالُ عقدِ حبائلٍ جَذَّامُها[1]

تـرّاكُ: ترتفع على الإتباع لـ«وَصّال» و«جَذَّام»، أو يَرتبطْ: مجزومٌ عَطفٌ على «أرْضَها» أي: ألم تَدرِ المحبوبةُ أنّي وَصّالُ عَقْدِ مَن يحاولُ مودّتي، وقَطّاعٌ لمن يقطَعُ محبّتي، وأنّي جَوّالُ الفَيافي قَطّاعُ المَهَامِه، وأنّي تـرّاكُ أماكنَ إذا لم أرْضَها، أو: ألم يُقَدَّرْ أنّي أموتُ فيها؟ يعني: أنه مجتهدٌ في الرِّحلةِ إذا لم تَعُقِ العوائقُ، والظاهرُ أنّ «أو» بمعنى «بل»، وقد جاء في «الصِّحاح»: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] أي: بل يَزيدونَ، وقال الزَّوزَني: المعنى: إنّي لا أترُكُ الأماكنَ أجْتَويها وأَقْليها، إلى أن أموتَ[2] .

قولُه: (**فكذلك إذا صَـرَّح بالبعض**) يعني: كما وَضَعَ التنكيرَ للتعليل الذي فيه معنى البَعْضيّة، وقد يُرادُ به في مثلِ قولِه تعالى حكايةً عن السَّحَرة: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣]

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة في «ديوانه» ص١٠٣.

(٢) «شرح المعلقات السبع» للزوزني ص١٠٩.

﴿لَفَـٰسِقُونَ﴾: لمتمرِّدون في الكُفر مُعتَـدُون فيه؛ يعني: أنَّ التَّولِّي عن حُكم الله منَ التَّمرُّد العظيمِ والاعتداء في الكُفر.

[﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ ٥٠]

﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ فيه وَجهانِ:

أحدُهما: أنّ قُريظةَ والنَّضيرَ **طَلبوا إليه** أن يَحكُم بما كان يَحكُم به أهلُ الجاهليَّةِ منَ التَّفاضُل بينَ القتلى. ورُويَ أنّ رسولَ الله ﷺ قال لهم: «القَتْلى بَوَاءٌ» قال: فقال بنو النَّضير: نحن لا نَرضى بذلك؛ فنَزلتْ.

والثاني: **أنْ يكونَ تَعييرًا لليهود** بأنهم أهلُ كتابٍ وعلمٍ، وهم يَبْغُون حُكمَ المِلَّةِ الجاهليَّةِ التي هي هَوًى وجهلٌ، لا تَصدُر عن كتابٍ، ولا ترجعُ إلى وحيٍ منَ الله تعالى.

التكثيرُ، كما يُرادُ من «رُبَّ» وهُو للتقليل في نحوِ قولِه تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجر: ٢] التكثيرُ، كذلك حُكمُ البعض، وهُو استعارةٌ تمليحيّـةٌ ضدَّ التهكُّمية.

قولُه: (طَلَبوا إليه) أي: جاؤوا إليه وانتهَوا أو توَجَّهوا إليه طالِبينَ.

قولُه: (أن يكونَ تعييراً لليهود) وعلى الأوّل كان توبيخاً، أي: يريدونَ أن يَحكُموا كما حَكَم أولئك القومُ. ولم يكنْ مفهومُ الجاهليةِ منظوراً إليه بخلافِه في الثاني لِيَصِحَّ التعييرُ بالجهل، ولذلك قال: «بأنهم أهلُ كتابٍ وعِلم» وقَدَّرَ المضافَ في الأوّل: الأهل، وفي الثاني: المِلّة، كالرجُل إذا سُمِّيَ بأحمدَ له اعتباران: مجرَّدُ العَلَميّة تارةً، ومعَ الوَصْفِ أخرى، ويجوزُ أن لا يُرادَ[١] بالجاهليّة المشركونَ، بل كلُّ مَن نُسِبَ إلى الجهل بسببِ ابتغائِه غيرَ حُكم الله تعالى، كما قال الحَسَنُ: والحُكمُ حُكمانِ: حُكمٌ بعِلم، فهُو حُكمُ الله، وحُكمٌ بجَهْلٍ، فهُو حُكمُ الشيطان.

---

(١) كذا في (ط) و(ص)، وفي (م) و (غ) و(س): «أن يراد».

وعنِ الحسنِ: هو عامٌّ في كلِّ مَنْ يَبغي غيرَ حُكمِ الله. والحُكمُ حكمانِ: حُكمٌ بعلمٍ، فهو حُكم الله، وحكمٌ بجهلٍ، فهو حُكمُ الشّيطانِ. وسئل طاووسٌ عن الرَّجل يُفضِّل بعضَ وَلدِه على بعضٍ، فقرأ هذه الآية.

وقرئ: (تَبْغُونَ) بالتاء والياء. وقرأ السُّلَميُّ: (أَفحُكْمُ الجاهليةِ يَبغُونَ) برفع «الحكم» على الابتداء، وإيقاع «يَبْغُون» خبرًا، وإسقاط الراجع عنه كإسقاطه عن الصِّلة في ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] وعن الصِّفة في: النّاسُ رجُلانِ، رجلٌ أَهَنْتُ ورجلٌ أكرَمْتُ. وعنِ الحال في: مَررتُ بهندٍ يضربُ زيدٌ.

وقرأ قتادةُ: (أَفَحَكَم الجاهليّةِ) على أنَّ هذا الحُكمَ الذي يبغونَه إنّما يَحكُم به أفعى نَجْرانَ، أو نظيرُه من حُكّام الجاهليّةِ، فأرادوا بَسَفَهِهم أن يكون محمّدٌ خاتمُ النَّبيِّينَ حَكَمًا كأولئك الحُكّام.

اللامُ في قوله: ﴿لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ للبيان كاللّام في ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] أي: هذا الخطابُ، وهذا الاستفهامُ لقوم يُوقنون، ....

قولُه: (وقرأَ قتادةُ: أفَحَكَمَ الجاهلية)[١]، وقال أبو البقاء: يُقرأُ بفتحِ الحاءِ المهمَلة والكافِ والميم، وهُو منصوبٌ بـ﴿يَبْغُونَ﴾، أي: أحُكْمَ حَكَمِ الجاهليّة[٢].

قولُه: (اللامُ في قوله: ﴿لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [للبيان] كاللام في: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾) أي: بيانٌ لا صلةٌ، وفي ﴿هَيْتَ﴾ ضميرٌ مستترٌ هُو فاعِلُه، و﴿لَكَ﴾ بيانٌ للمُهيَّتِ به. قال أبو البقاء: ﴿لِّقَوْمٍ﴾ هُو في المعنى عندَ قومٍ يُوقِنونَ، وليس المعنى: أنّ الحُكمَ لهم، وإنّما المعنى: أنّ الموقنَ يتدبَّـرُ حُكمَ الله فيَحسُنُ عندَه، ومِثلُه: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأٓيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٧٧]:

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٤: ٢٨٧) و«الدر المصون» (١: ١٣٧٥).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٢).

فإنهم هم الذينَ يتيقَّنون أنْ لا أَعدَلَ منَ الله، **ولا أحسَن حُكمًا منه.**

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ * فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ * وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ﴾ ٥١-٥٣]

لا تَتَّخِذُوهم أولياءَ تَنصُرونَهم وتَستَنصِرُونَهم، وتؤاخُونَهم وتُصافُونَهُم، وتُعاشِرُونَهم معاشَرةَ المؤمنينَ، ثم علَّل النَّهيَ بقوله: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ أي: إنَّما يُوالي بعضُهم بعضًا لاتِّحاد مِلَّتِهم واجتماعِهم في الكُفر، **فما لِـمَن دِينُه خلافُ دينِهم ولِـمُوَالاتِهم؟!**

للموقِنينَ[1]، وقيل: هِي على أصلِها، أي: حَكَمَ اللهُ للمؤمنينَ على الكافرين، وكذلك الآيةُ لهم، أي: الحُجَّةُ لهم، يقولُ المصنِّف: «همُ الذين يتَيقَّنونَ أنْ لا أعدَلَ من الله» هُو معنى قولِ أبي البقاء: إنّ الموقِنَ يَدَّبرُ حُكمَ الله فيَحسُنُ عندَه[2]، أي: همُ الذين ينتفعونَ به.

قولُه: (**ولا أحسَنَ حُكماً منه**) إشارةٌ إلى أنّ الاستفهامَ في قولِه: «مَن أحسَنُ» للإنكار، والجملةُ حالٌ مقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، والخطابُ عامٌّ أي: أيبتَغونَ حُكمَ أهلِ الجاهلية؟ والحالُ أنه لا أحسَنَ حكماً منَ الله لِـمَن لهُ إيقانٌ بتدبيرِ حُكمِ الله تعالى ويَعلَمُ أنه لا أعدَلَ منَ الله، قال أبو البقاء: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ، وهُو استفهامٌ في معنى النفي[3].

قولُه: (**فما لِـمَن دينُه خلافَ دينِهم ولموالاتِهم**) أي: فما يصنَعُ مَن دينُه خلافُ دينِهم معَ مُوالاتِهم ومُصافاتِهم؟

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٣).

(٢) المصدر السابق (١: ٤٤٣).

(٣) المصدر السابق (١: ٤٤٣).

﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ﴾ من جُملتِهم، وحُكمُه حُكمُهم، وهذا تغليظٌ منَ الله وتشديدٌ في وُجوب مُجانَبة المُخالِفِ في الدِّين واعتزالِه، كما قال رسولُ الله ﷺ: «**لا تَراءى ناراهُما**»، ومنه قولُ عمرَ رضي الله عنه لأبي موسى في كاتِبِه النَّصرانيِّ: لا تُكرموهم إذْ أهانَهمُ اللهُ، ولا تأْمَنُوهم إذْ خوَّنهمُ اللهُ، ولا تُدْنُوهم إذ أقصاهُمُ اللهُ.

ورُويَ أنه قال له أبو موسى: لا قِوامَ للبصرة إلّا به، فقال: مات النَّصرانيُّ والسَّلامُ؛ يعني: هَبْ أنه قد ماتَ، فما كنتَ تكون صانعًا حينئذٍ فاصْنَعْهُ الساعةَ، واستَغْن عنه بغيرِه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ يعني: الذين ظَلموا أنفُسَهم بمُوالاة الكُفرِ، يَمنعُهم اللهُ ألطافَه ويَخذُلُهم، مَقْتًا لهم.

قولُه: (**لا تراءى ناراهُما**) رَوَينا عن التِّرمذيِّ وأبي داودُ، عن جَرير بن عبدِ الله، قال: بعَثَ رسُولُ الله ﷺ إلى خَثْعَم فاعتَصَم ناسٌ منهم بالسُّجود فأسرَعَ فيهمُ القَتْلَ، فبَلَغَ ذلك رسُولَ الله ﷺ، فأمَرَهم بنصفِ العَقْل، وقال: «أنا بريءٌ من كلِّ مسلم يقيمُ بينَ أظهُرِ المشركين»، قالوا: يا رسُولَ الله، لـمَ؟ قال: «لا تَتَراءَى ناراهما»[1] .

النِّهاية: التَّرائي: تفاعُلٌ منَ الرُّؤية، يقال: تَراءى القومُ: إذا رأى بعضُهم بعضاً، فإسنادُ الترائي إلى النارَيْنِ مجازٌ مِن قولِهم: داري تَنظُرُ إلى دارِ فلان، أي: تُقابِلُها، يقال: ناراهُما مختلفتانِ، هذه تدعو إلى الله وهذه تدعو إلى الشيطانِ فكيف يتَّفِقان؟ والأصلُ في تَراءى: تَتَراءى، فحُذِفَ إحدى التاءَيْنِ تخفيفاً، والمعنى: لا ينبغي لمسلم أن يَنزِلَ بالموضعِ الذي إذا أُوقِدَتْ فيه نارُه تَظهَرُ لنارِ المشركِ إذا أوقَدَها في منزِله، ولكنه معَ المسلمينَ في دارِهم.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٤٧) والترمذي (١٦٠٤) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ١٣١) عن جرير ابن عبد الله.

﴿يُسَٰرِعُونَ فِيهِمۡ﴾: يَنكَمِشُون في موالاتِهم ويَرغبون فيها، ويَعتذِرُون بأنهم لا يأمَنُون أن تُصِيبَهم دائرةٌ من دوائر الزَّمانِ؛ أي: صَرْفٌ من صُروفه، ودَوْلَةٌ من دُوَلِه، فيَحتاجون إليهم وإلى مَعُونتِهم.

وعن عُبادةَ بنِ الصّامتِ رضي الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ: إنَّ لي مَواليَ من يهودَ كثيرًا عَدَدُهم، وإنّي أبرأُ إلى الله ورسولِه مِنْ وَلايتِهم وأُوالي اللهَ ورسولَهَ، فقال عبدُ الله بنُ أُبيٍّ: إنّي رجلٌ أخافُ الدَّوائرَ، لا أَبرأُ من ولايةِ مَواليَّ. وهم يهودُ بني قَينُقاعَ.

﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾ لرسولِ الله ﷺ على أعدائه وإظهارِ المسلمينَ ﴿أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ﴾ يقطعُ شأفَةَ اليهودِ ويُجلِيهم عن بلادهم، ....

قولُه: (يَنكمِشُونَ في مُوالاتِهم)، الجوهري: انْكَمَشَ وتكمَّشَ: أسرَعَ.

قولُه: (ودولةٌ مِن دُوَلِه) عطفٌ على «صَرْفٌ مِن صُروفِه»، وهُو تفسيرٌ للدائرة. الأساس: والدَّهرُ دُوَلٌ وعُقَبٌ ونُوَبٌ، واللهُ يُداوِلُ الأيامَ بينَ الناس مرّةً لهم ومرّةً عليهم. لم يُفرِّقِ المصنِّفُ بينَ الدولة والدائرة، وفَرَّقَ بينَهما الراغبُ حيث قال: الدائرةُ: عبارةٌ عن الخطِّ المحيطِ، يقال: دارَ دَوَراناً، ثم عُبِّرَ بها عن الحادثة، والدَّوَّاريُّ: الدهرُ الدائرُ بالإنسان، ولذلك قال الشاعر:

والدهرُ بالإنسانِ دَوّاريٌّ[(١)]

والدورةُ والدائرةُ: في المكروهِ، كما يقال: «دولةٌ» في المحبوب، قال تعالى: ﴿نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞ﴾[(٢)].

قولُه: (شأفَةَ اليهود)، الجوهري: الشأفةُ: قُرحةٌ تَخرُجُ في أسفلِ القَدَم فتُكوَى فتذهبُ، يقال في المثَل: استَأصَلَ اللهُ شأفتَه[(٣)]، أي: أذهَبَه اللهُ كما أذهَبَ تلك القُرحةَ بالكَيِّ.

(١) البيت للعجاج الراجز كما في «تهذيب اللغة» للأزهري (١٤: ١٠٨) و«مغني اللبيب» ص٢٦.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٣٢١.

(٣) انظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة ص٤٠، و«تهذيب اللغة» (١١: ٢٩).

فيُصبح المنافقون نادمينَ على ما حدَّثوا به أنفُسَهم، وذلك أنهم كانوا يَشُكُّون في أمر رسولِ الله ﷺ، ويقولون: ما نَظنُّ أنْ يَتِمَّ له أمرٌ، وبالحَرىٰ أنْ تكونَ الدّولةُ والغَلَبةُ لهؤلاء.

وقيل: ﴿أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾: **أو أنْ يؤمَر النبيُّ ﷺ** بإظهار أسرار المنافقينَ وقَتْلِهم، فيَنْدموا على نفاقهم. وقيل: أو أمرٍ من عند الله لا يكون فيه للناس فعلٌ كبَني النَّضيرِ الذين طرح اللهُ في قلوبهم الرُّعبَ، فأَعطَوا بأيدِيهم من غير أن **يُوجَفَ عليهم** بخَيلٍ ولا رِكابٍ.

قولُه: (**فيُصبحُ المنافقون نادمينَ على ما حَدَّثوا به أنفسَهم**)، **الراغبُ**: خَصَّ لفظَ الإصباحِ لأمرَيْن أحدُهما: أنه لما كان أكثرُ محارباتِهم وغاراتِهم وقتَ الصّباحِ كثُرَ عباراتُهم عن التعبيرات به، وعلى هذا قول الشاعر:

يـا راقـدَ الليـلِ مـسروراً بأوّلـهِ ... إنّ الحوادِثَ قد يطرُقْنَ أسحارا[1]

والثاني: أنه لما كان بالإصباحِ انمحاءُ الظُّلمةِ وانتشارُ الأشعّةِ وظُهور ما كانَ بالليل مُستَتِراً، خُصَّ «فأصبحوا» تنبيهاً على زوالِ غُمَّةِ الجَهالةِ وظهورِ الخفاءِ، وعليه قولُهم: بدا الصبحُ لذي العينين.

قولُه: (﴿أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾: **أو أن يؤمَرَ النبيُّ ﷺ**) عطفٌ على قوله: «﴿أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ يقطَع شأفةَ اليهود»، فعلى الأول: الأمرُ بمعنى الشأن، وعلى الثاني: واحدُ الأمور.

قولُه: (**يُوجَفَ عليهم**)، **الجوهري**: وَجَفَ الشيءُ، أي: اضطَربَ، وقال تعالى: ﴿فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ﴾ [الحشر: ٦] أي: ما أَعمَلْتُم[2]، «فأعطَوْا بأيديهم» أي: انقادوا وذَلُّوا[3].

---

(١) لطرفة بن العبد في «ديوانه» بشرح الأعلم الشنتمري ص١٥٦.

(٢) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «الصحاح» (وجف)، وفي (م) و(غ) و(ص) و(س): «ما غنمتم».

(٣) هذه الفقرة والتي قبلها سقطتا من(ط).

﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ قرئ بالنَّصب عطفًا على ﴿أَن يَأْتِيَ﴾، وبالرفع على أنه كلامٌ مبتَدأٌ، أي: ويقول الذين آمنوا في ذلك الوقتِ.

وقرئ: (يقول) بغير واوٍ، وهي في مصاحف مكّةَ والمدينةِ والشام كذلك، .....

قولُه: (﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾: قرئ بالنّصب عطفاً علىٰ ﴿أَن يَأْتِيَ﴾) وهي قراءة أبي عمرو[1]. فإن قيل: كيفَ يجوزُ أن يُقال: «عسىٰ الله أن يقول الذين آمنوا» لأن ﴿أَن يَأْتِيَ﴾ خبر «عسى»، والمعطوفُ عليه في حُكْمِه فيفتقِرُ إلىٰ ضميرٍ يرجعُ إلىٰ اسمِ «عسىٰ» ولا ضميرَ في قولِه: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، فيصيرُ كقولِك: «عسىٰ الله أن يقول الذين آمنوا»، قيل: هو محمولٌ علىٰ المعنىٰ لأن معنىٰ «عسى الله أن يأتيَ بالفتح» ومعنىٰ «عسىٰ أن يأتي الله بالفتحِ» واحدٌ، كأنه قال: «عسى أنْ يأتي الله بالفتح ويقول الذين ءامنوا»، كما قال: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠] أو أن يُبدَلَ ﴿أَن يَأْتِيَ﴾ من اسم الله، كما أبدَلَ ﴿أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ من الضمير في قولِه: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣]، أو يُعطَفَ علىٰ لفظِ ﴿أَن يَأْتِيَ﴾ علىٰ حذفِ الضمير، أي: ويقولُ الذين آمنوا به، أو يُعْطَفُ علىٰ «الفتحِ» أي: عسىٰ الله أن يأتيَ بالفتحِ وبأن يقولَ الذين آمنوا، وقريبٌ من كلِّ ذلك ما ذكره أبو البقاء[2].

قولُه: (علىٰ أنه كلام مبتدأ)[3] المعنىٰ: عسىٰ الله أن يأتيَ بالفتحِ فيصيرَ الكافرون نادمينَ ويقولَ الذين آمنوا تشَفِّياً عن الغَيظِ: أهؤلاءِ الذين أقسَموا كيْتَ وكَيْتَ؟

قولُه: (في ذلك الوقت) أي: وقتَ الفتحِ لرسولِ الله ﷺ وإظهارِ المسلمين أو أمرٍ من عنده.

قولُه: (وقُرِئ: «يقولُ» بغيرِ واوٍ) نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ[4].

---

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٤).

(٣) من قوله: قوله: «فيصبح المنافقون» إلىٰ هنا سقط من (ط).

(٤) سبق تخريج هذه القراءة.

على أنه جوابُ قائلٍ يقولُ: فماذا يقولُ المؤمنون حينئذٍ؟ فقيل: يقولُ الذين آمنوا: أَهؤلاءِ الذين أقسَمُوا؟

فإن قلتَ: لمن يقولون هذا القولَ؟ قلتُ: **إمّا أن يقولَه بعضُهم لبعضٍ تعجُّبًا من** حالهم، واغتباطًا بما مَنَّ اللهُ عليهم من التَّوفيق في الإخلاصِ ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ﴾ **لكم بأغلاظِ الأيمانِ** إنهم أولياؤكم ومُعاضِدُوكم على الكُفّار، وإمّا **أن يقولوه لليهود، لأنهم حَلَفوا لهم بالمُعاضَدَة** والنُّصْرة، كما حكى اللهُ عنهم ﴿وَإِن قُوتِلۡتُمۡ لَنَنصُرَنَّكُمۡ﴾ [الحشر: ١١].

قولُه: (**إما أن يقولَه بعضُهم لبعضٍ**) قال القاضي: أن يقولَ المؤمنونَ بعضُهم لبعضٍ تعجُّباً من حالِ المنافقين، وتبجُّحاً بما مَنَّ الله عليهم من الإخلاص[1].

وقال الإمام: المؤمنونَ يقولونَ متعجِّبين من حالِ المنافقين عندما أظهروا المَيْلَ إلىٰ موالاةِ أهلِ الكتابِ. أي: كانوا يُقسِمون بالله جَهْدَ أيمانهم إنهم معنا ومِن أنصارِنا، والآن كيفَ صاروا مُوالينَ لأعدائنا؟[2].

قولُه: (﴿أَقۡسَمُواْ﴾ **لكم بأغلاظِ الأيمان**) وهو معنىٰ قوله: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾، قال في سورة النور: «جَهْدَ يَمينِه: مستعارٌ من جَهَدَ نفْسَه: إذا بلغ وُسْعَها، وذلك إذا بالغَ في اليمين وبلغ شدَّتَها ووَكادتَها»[3]، وقد شَرَحْناه هناك.

قولُه: (**أن يقولوه لليهودِ، فإنّ المنافقينَ حَلَفوا لهم**[4] **بالمُعاضَدة**) قال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ يَقُولُونَ لِإِخۡوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَئِنۡ أُخۡرِجۡتُمۡ لَنَخۡرُجَنَّ مَعَكُمۡ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمۡ أَحَدًا أَبَدًا وَإِن قُوتِلۡتُمۡ لَنَنصُرَنَّكُمۡ﴾ [الحشر: ١١].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٣٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٣٧٦).

(٣) انظر: (١١: ١٢٨).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلاف عن لفظ «الكشاف».

﴿حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾: من جُملة قولِ المؤمنين، أي: بَطَلَت أعمالُهم التي كانوا يتكلَّفونها في رأي أعيُن الناسِ وفيه معنى التَّعجُّب، كأنه قيل: ما أحبطَ أعمالَهم! فما أخسَرَهم! أو مِنْ قولِ الله عزَّ وجلَّ شهادةً لهم بحُبوطِ الأعمالِ، وتَعْجيبًا من سُوء حالِهم.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ ٥٤]

وقرئ: ﴿مَن يَرْتَدَّ﴾ و(مَن يَرْتَدِدْ) وهو في الإمام بدالَين، وهو منَ الكائنات التي أخبرَ عنها في القرآن قبل كَوْنها.

وقيل: بل كان أهلُ الرِّدةِ إحدى عشرةَ فرقةً، ثلاث في عهدِ رسول الله ﷺ:

بنو مُدْلِج ورئيسُهم ذو الخمارِ، **وهو الأسودُ العَنْسِيُّ**، وكان كاهنًا تَنبَّأ باليمن واستولى على بلاده، ....

قولُه: (﴿حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ من جملةِ قولِ المؤمنين) كأنّ الحاضِرَ لـمّا شاهَدَ فَرْطَ اغتباطِ المؤمنينَ وتعجُّبهم من حالِ المنافقين وسَمِعَ قولَهم: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ سئل: فماذا تكلّموا بعد هذا الكلام؟ فقال: قالوا: حِبطَتْ أعمالُهم تعجّباً[1] إلىٰ تعجُّبهم واغتباطاً إلىٰ اغتباطهم.

قولُه: (قُرِىءَ: ﴿مَن يَرْتَدَّ﴾ و«من يَرْتَدِدْ») بالفكِّ: نافعٌ وابنُ عامرٍ، وغيرُهما: بالإدغام[2]، قال الزجَاج: الفكُّ هو الأصلُ، لأنه إذا سُكِّنَ الثاني من المُضاعَفِ ظهرَ التضعيف[3].

قولُه: (وهو الأسودُ العَنْسيّ) وفي حديثِ الرؤيا عن النبيِّ ﷺ: «رأيتُ في المنامِ كأن في يَدي سِوارَيْن، فأوَّلـتُهما كذَّابَيْن يخرُجانِ من بَعْدي يقالُ لأحدِهما: مُسيلمةُ صاحبُ اليمامة،

---

(١) قوله: «تعجباً» سقط من (م).

(٢) انظر توجيه هذا الاختيار في «النشر في: القراءات العشر» (٢: ٢٥٥).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٨٢).

وأخرج عُمّالَ رسول الله ﷺ، فكتَب رسولُ الله ﷺ إلى معاذ بن جبلٍ وإلى ساداتِ اليمنِ، فأهلكَه اللهُ على يدي فَيروزَ الدَّيْلَميِّ؛ بيَّتَه فقتَلَه، وأخبر رسول الله ﷺ بقَتْله ليلةَ قُتِلَ، فَسُرَّ المسلمون وقُبض رسولُ الله ﷺ منَ الغدِ، وأتى خبرُه في آخر شهر ربيعٍ الأولِ.

وبنو حنيفةَ قومُ مُسَيلِمةَ، تنبَّأ وكَتب إلى رسول الله ﷺ: مِنْ مُسَيلِمةَ رسولِ الله إلى محمَّدٍ رسولِ الله، أمّا بعدُ: فإنَّ الأرضَ نِصفُها لي ونِصفُها لك. فأجاب عليه الصَّلاة والسلامُ: «من محمّدٍ رسولِ الله إلى مُسَيلِمةَ الكذابِ، أمّا بعدُ: فإنّ الأرضَ لله يُورِثُها مَن يشاءُ من عبادِه، والعاقبةُ للمتَّقينَ»، فحارَبَه أبو بكر رضي الله عنه بجنود المسلمينَ، وقُتِل على يَدَي وَحْشِيٍّ قاتِلِ حمزةَ، وكان يقول: قَتلتُ خيرَ الناسِ في الجاهليّةِ، وشَرَّ الناسِ في الإسلام. أراد: في جاهليَّتي وإسلامِي.

وبنو أَسدٍ قومُ طليحةَ بنِ خُويلدٍ، تنبّأ فبَعثَ إليه رسولُ الله ﷺ خالدًا، فانهزَم فأخذ بعدَ القتالِ إلى الشام، ثم أَسلَم وحَسُن إسلامُه.

وسَبعٌ في عهد أبي بكرٍ رضي الله عنه: فَزارةُ قومُ عُيَينةَ بنِ حِصْنٍ، وغَطَفانُ قومُ قُـرَّةَ بنِ سَلَمةَ القُشَيريِّ، وبنو سُلَيمٍ قومُ الفُجَاءَةَ بنِ عبد ياليلَ، وبنو يَـرْبُوعٍ قومُ مالِك ابنِ نُـوَيرةَ، وبعضُ تميمٍ قومُ سَجاحَ بنتِ المنذرِ المتنبِّئةِ، التي زوَّجت نفسَها مُسَيلِمةَ الكذّابَ، وفيها يقول أبو العلاء المَعرِّي في كتاب **«استَغْفِر واستَغْفِري»**:

والعَنْسيُّ صاحبُ صنعاء»، رواهُ البخاريُّ ومسلم والترمذيُّ عن أبي هريرة[1]، وفي «الجامع»: العَنْسيَّ بفتح العَيْنِ وسكونِ النونِ: منسوبٌ إلىٰ عَنْسٍ، وهو يزيدُ بن مَذْحِجٍ بن أُدَدَ بن زيدِ ابن يَشْجُب[2].

قولُه: (في كتابِ «استَغْفِر واستَغفري») كتابٌ التَزمَ في قصائِده: استَغفِر واستَغفِري.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٣٧٥) ومسلم (٢٢٧٤) والترمذي (٢٢٩٣).

(٢) «جامع الأصول» (١٢: ١٨٦).

أَمَّتْ سَجاحِ وَوالاها مُسَيلِمةٌ كَذّابةٌ في بَني الدُّنيا وكَذّابُ

وكِنْدةُ قومُ الأشعَثِ بنِ قيسٍ، وبنو بَكرِ بنِ وائلٍ بالبحرين قومُ الحَطيمِ بنِ زيدٍ، وكفى الله أمرَهم على يدي أبي بكرٍ رضي الله عنه. وفرقةٌ واحدةٌ في عهدِ عمرَ رضي الله عنه: غسّانُ قومُ جَبَلَةَ بنِ الأَيْهَمِ نَصَّرتُه اللَّطمةُ وسَيَّرتُه إلى بلاد الروم بعدَ إسلامِه.

﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ قيل: لـمّا نزلت أشار رسولُ الله ﷺ إلى أبي موسى الأشعريِّ فقال: «قومُ هذا».

وقيل: هم ألفانِ من النَّخَعِ وخمسةُ آلافٍ من كِنْدةَ وبَجِيلةَ، وثلاثةُ آلافٍ من أفناءِ الناسِ جاهدوا يَوم القادسيةِ، وقيل: همُ الأنصارُ.

وقيل: سُئل رسولُ الله ﷺ عنهم فضرَبَ يَدَه على عاتِقِ سلمانَ وقال: «هذا وذَوُوه» ثم قال: «**لو كان الإيمانُ معلَّقًا بالثُّريّا لَنالَه رجالٌ من أبناء فارسَ**».

قولُه: (**أَمَّتْ سجاحِ**)[1] أمّت: بالتخفيفِ والتشديدِ من الأَيْمة والإمامة، **الأساس**: وقد آمَتْ أَيمةً وتأيَّمَتْ، ورجلٌ أَيِّم: طالَتْ عُزوبتُه، وكان رسولُ الله ﷺ يتعوَّذ من الأَيمةِ[2]، يقال: هي أَيِّم ما لها قَيِّم.

قولُه: (**ووالاها مُسَيْلِمةُ**)[3] أي: وافَقَها وتزوَّجَها، وجَبَلَةُ بن الأَيْهَم مَضَتْ قَصَّتُه في أوّل البقرة عند قولِه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦].

قولُه: (**لو كان الإيمانُ معلَّقاً بالثُّريّا**) الحديث، وقريبٌ منه ما أخرَجَه البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ، عن أبي هريرة[4].

---

(١) لأبي العلاء المعري كما عزاه إليه الزمخشري، وانظر: «مشاهد الإنصاف» (١: ٦٤٦).

(٢) لتمام الفائدة انظر: «إكمال المُعْلم» للقاضي عياض (٤: ٢٩١).

(٣) يعني: الكذاب، قُتل سنة ١٢هـ.

(٤) أخرجه البخاري (٤٨٩٧) ومسلم (٣٣٠٧) والترمذي (٣٢٦١) وغيرهم من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ محبةُ العبادِ لربِّهم طاعتُه وابتغاءُ مرضاتِه، وأنْ لا يفعلوا ما يُوجِبُ سَخطَه وعقابَه، ومحبّـةُ الله لعباده أن يُثيبَهُم أحسَنَ الثّوابِ على طاعتِهم، ويُعظِّمَهم ويُثني عليهم، ويرضى عنهم، **وأمّا ما يعتقدُه أجهلُ الناسِ** وأعداهُم للعلم وأهلِه، وأمقَتُهم للشَّرعِ، وأسوَؤُهم طريقةً، وإن كانت طريقتُهم عند أمثالِهم منَ الجَهَلةِ والسُّفهاءِ شيئًا، وهمُ الفرقةُ **المُفتعلَةُ** المُتفعِّلةُ منَ الصُّوفِ وما يَدِينُون به منَ المحبَّة والعشقِ والتَّغنِّي على كراسِيِّهم خرَّبها اللهُ، وفي مَراقِصِهم عطَّلها اللهُ، بأبيات الغزَلِ المَقُولةِ في المُردانِ الذين يُسمُّونهم شُهداءَ، وصَعْقاتِـهم التي **أينَ عنها** صَعْقةُ موسى عندَ دَكِّ الطُّور؟ فتعالى الله عنه عُلوّاً كبيرًا، ومِن كلماتِهم: كما أنه بذاته يُحبُّهم، كذلك يُحبُّون ذاتَه، فإنّ الهاءَ راجعةٌ إلى الذاتِ دُون النُّعوت والصِّفاتِ، ومنها: الحُبُّ شَرْطُه أنْ تَلحقَه سَكَراتُ المحبَّةِ، فإذا لم يكنْ ذلك لم تكنْ فيه حقيقةٌ.

فإنْ قلتَ: أين الراجُع منَ الجزاء إلى الاسم المتضمِّن لمعنى الشَّرطِ؟ قلتُ: هو محذوفٌ، معناه: فسوف يأتي اللهُ بقومٍ مكانَهم، أو بقومٍ غيرهم، أو ما أشبَهَ ذلك.

قولُه: **(وأما ما يعتقدُه أجهَلُ الناس)** عادَ إلى التعصُّبِ البارِد، وتحقيقُ القول في المَحبّة ما ذَكَره في آلِ عمران[1].

قولُه: **(المفتَعلة)، الأساس**: هذا الكتابُ مفتَعَلٌ، أي: مُـختَلَقٌ مصنوع، ويقال للشِّعرِ الـمُبْتدَعِ الذي أغرَبَ فيه قائلُه، ويقولونَ: أعذَبُ الشِّعر ما كان مفتَعَلاً.

قولُه: **(أين عنها؟)** استفهامٌ وقَعَ صِلةً للموصُولِ على تأويلِ: الـمَقُول في حقِّ تلك الصَّعقات: أين عنها صَعقةُ موسى؟ وهُو يَحتمِلُ وجهَيْنِ: أحدُهما: أنه بحَسَبِ زَعَماتِهم، أي: أنّ هذه أرفَعُ شأناً منها، والثاني: بحَسَبِ زَعْم المصنِّف، أي: صعقةُ[2] موسى أرفَعُ شأناً منها.

---

(١) انظر: (٤: ٧٩).

(٢) في(ط): «بحسب زعم المصنف أن صعقة».

﴿أَذِلَّةٍ﴾: جمعُ ذَليلٍ، وأمّا ذَلُولٌ فجَمعُه: ذُلُلٌ، ومَن زَعم أنه مِنَ الذِّلِّ الذي هو نقيضُ الصُّعوبةِ فقد غَبِي عنه أن ذَلُولًا لا يُجمع على أَذِلَّة.

فإن قلتَ: هلّا قيلَ: أَذِلَّةٍ للمؤمنين أعِزَّةٍ على الكافرينَ؟ قلت: فيه وجهانِ:

أحدُهما: أن يُضمَّنَ الذُّلُّ معنى الحُنُوِّ والعَطفِ، كأنه قيلَ: عاطِفِينَ عليهم على وَجه التَّذلُّل والتَّواضُع. والثاني: أنهم مع شَرَفِهم وعُلُوِّ طبقتِهم وفَضْلِهم على المؤمنين خافضون لهم أجنِحَتهم، ونحوَه قولُه عزَّ وجلّ: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] وقرئ: (أذلّةً) و(أعزةً) بالنَّصب على الحال. ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ يحتملُ أن تكونَ الواوُ للحال؛ على أنهم يُجاهدون وحالُهم في المُجاهَدَة خِلافُ حالِ المنافقينَ، فإنهم كانوا مُوالِينَ لليهود ـ لُعِنَت ـ فإذا خَرجوا في جيش المؤمنين خافوا أولياءَهُم اليهودَ، فلا يعملون شيئًا مما يَعلمون أنه يَلحَقُهم فيه لَومٌ من جِهَتِهم، وأمّا المؤمنون فكانوا يُجاهدون لِوجه الله لا يخافون لَوْمةَ لائمٍ قطُّ. ....

قولُه: (والثاني: أنهم معَ شرَفِهم) يعني استُعيرَ ﴿عَلَى﴾ بدَل اللام ليُؤذِنَ بأنهم غَلَبوا غيرَهم منَ المؤمنينَ في التواضُع حتّى عَلَوهُم بهذه الصِّفة، وإلى المبالغةِ أشار بقولِه: «خافِضُونَ لهم أجنحَتهم» وهُو مقتبَسٌ من قولِه تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤]، وإنّما قال: «معَ شرَفِهم وعُلوِّ طبقتِهم» ليؤذِنَ بمعنى التكميل، فإنه لـمّا قيل: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ أوهَمَ أنهم أذِلّاءُ مُحقَّرونَ مُصَغَّرون، فكمَّلَ بقولِه: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ بمعنى أنهم مَع عِزَّتِهم وعلوِّ طبقتِهم متواضِعونَ مُبالِغونَ فيه لِـمَن يجبُ أن يُتواضَع له، نحوُه قولُ الشاعر:

جلوسٌ في مجالِسِهمْ رِزَانٌ ... وإن ضيفٌ ألمَّ فهمْ خُفُوفُ(١)

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وذكره القزويني في «الإيضاح» ص٥٦ من غير عَزوٍ لأحد.

وأنْ تكونَ للعَطف على أنّ مِن صفتِهم المجاهدةَ في سبيل الله، وأنهم صِلابٌ في دينهم إذا شَرَعوا في أمرٍ من أمور الدِّين، إنكارِ مُنكَرٍ، أو أمرٍ بمعروفٍ، مَضَوا فيه كالمَسامير المُحماةِ لا يَزَعُهم قولُ قائلٍ، ولا اعتراضُ مُعترِضٍ، ولا لَومةُ لائمٍ يَشُقُّ عليه جِدُّهم في إنكارهم وصَلابتِهم في أمرِهم.

قولُه: (إنكارِ مُنكر) مجرورٌ بدَلٌ مِن «أمرٍ»، وقولُه: «يَشُقُّ عليه»: صفةُ «لائم»، فإنْ قلتَ: أيُّ فرقٍ بينَ أن يكونَ قولُه: ﴿وَلَا يَخَافُونَ﴾ حالاً وبينَ أن يكونَ عطفاً، قلتُ: إذا جُعِلَ حالاً كان قَيْداً لـ﴿يُجَٰهِدُونَ﴾، فيكونُ تعريضاً بمَن يُجاهِد ولم يكنْ له حال كذلك، ومِن ثَمّ قال: «وحالُهم في المجاهدة خلافُ حالِ المنافقين»، وإذا جُعِلَ عطفاً على تتمياً لمعنى ﴿يُجَٰهِدُونَ﴾، فيُفيدُ المبالغةَ والاستيعاب، وإلى المبالغةِ الإشارةُ بقولِه: «مَضَوا فيه كالمسامير المَحماة». والعَجَبُ أنّ قولَه: «المَحمّاةُ» أيضاً تتميمٌ لقولِه: «مَضَوا فيه كالمسامير»، قال امرُؤُ القيس:

حَمَلْتُ رُدَيْنِياً كأنّ سِنانَهُ ... سَنا لَهَبٍ لم يتّصلْ بدُخَانِ(١)

وقد ألَمَّ إلى معنى «الاستيعاب» بقولِه: «لا يَزَعُهم قولُ قائل، ولا اعتراضُ مُعترِض» وهَلُمَّ جَرّاً إلى قولِه: «لا يخافونَ شيئاً قَطّ».

قولُه: (لا يَزَعُهم)، الجوهري: وَزَعتُه أزَعهُ وَزْعاً: كَفَفْتَه.

قولُه: (يَشُقُّ عليه) الظاهرُ أنّ الضميرَ في «عليه» راجعٌ إلى كلِّ واحدٍ من هؤلاء، وفي «جَدِّهم» إلى المجاهدينَ، أي: يَصعُبُ على كلِّ واحدٍ منَ القائل والمعترض واللائم جَدُّ هؤلاءِ المجاهدين في إنكارِهمُ المُنكر وصَلابتُهم في أمرِهم بالمعروف، ويُروَى: «ويَشُقّ عليهم» وقيل: الضميرُ في «جَدِّهم» عائدٌ إلى اللائم والمعترض والقائل، فعلى هذا «يَشُقّ» لا يكونُ صفةَ «لائم» كما في الأول ولا يلتئمُ معَ قولِه: ﴿لَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾.

---

(١) «ديوان امرئ القيس» ص ٥٣٠.

واللَّوْمَةُ: الـمَرَّةُ منَ اللَّوْمِ، **وفيها وفي التَّنكيرِ مُبالَغتانِ**، كأنه قيلَ: لا يخافون شيئًا قطُّ مِن لَوْمِ أحدٍ منَ اللُّوّامِ. و﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلى ما وَصَفَ به القوم من المحبَّة والذِّلّة والعِزَّة، والمُجاهَدةِ وانتفاء خوفِ اللَّومةِ. ﴿يُؤْتِيهِ﴾: يُوفِّقُ له ﴿مَن يَشَآءُ﴾ ممَّن يَعلمُ **أنّ له لُطفًا**. ﴿وَٰسِعٌ﴾: كثيرُ الفَواضِلِ والألْطافِ. ﴿عَلِيمٌ﴾: بمَن هو من أهلها.

[﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ ٥٥]

عَقَّبَ النَّهيَ عن مُوالاة مَن تَجِبُ مُعاداتُهم ذِكْرَ مَنْ تَجِبُ مُوالاتُهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ ومعنى ﴿إنما﴾: وُجوبُ اختصاصِهم بالمُوالاة. . .

قولُه: (**وفيها وفي التنكير مُبالَغتانِ**) لأنه ينتفي بانتفاءِ الخَوفِ منَ اللَّومةِ الواحدة خوفُ جميع اللَّومات، لأنّ النكرةَ في سياقِ النّفي تعُمُّ، ثُمّ إذا انضَمَّ معَها تنكيرُ فاعِلِها يستوعبُ انتفاءَ خوفِ جميع اللُّوّام، وهذا تتميمٌ في تتميم، أي: لا يخافونَ شيئاً منَ اللَّوم مِن أحدٍ من اللُّوّام.

قولُه: (**أنّ له لُطفاً**) أي: أنّ لطفاً نافعٌ له، فقدَّم الظرفَ لكونِ الاسم نكِرةً، يعني: يُوفِّقُ للمحبّة والذِّلة والعِزّة والمجاهَدةِ وانتفاءِ الخَوف مَن يعلَمُ أنّ الألطافَ المحصَّلة والمُقرِّبةَ تُجدي فيه ونافعٌ له، فخَصَّ العامّ بما يؤدِّي إليه مذهبُه، وجعَلَ المشيئةَ تابعةً للُّطفِ والحُكم، على العكس على مذهبِ أهلِ السُّنة، والمعنى: ذلك المذكورُ مِنْ مِنَحِ اللّـهِ وفَضْلِه، ليس لأحدٍ فيه سَعْي، يختَصُّ بها مَن يشاء مِن عبادِه؛ لأنه تعالى فعّالٌ لِما يُريد، وأنه كثيرُ الفواضِل، عليمٌ بكلِّ الأشياءِ وإن خَفِيَ على الـخَلْقِ وجهُ حِكمتِه.

قولُه: (**عَقَّبَ النهيَ عن مُوالاة مَن تجبُ معاداتُهم**) إشارةٌ إلى أنّ اتّصالَ قولِه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [المائدة: ٥١]، وما توَسَّطَ بينَهما منَ الآياتِ: يشُدُّ مِن أعضادِ النَّهي.

فإنْ قلتَ: قد ذُكِرت جماعةٌ، فهلّا قيلَ: إنما أولياؤكم؟ قلت: **أصلُ الكلام: إنّما وَلِيُّكمُ اللهُ، فجُعلتِ الولايةُ لله على طريق الأصالةِ،** ثم نُظِم في سَلْك إثباتِها له إثباتُها لرسول الله ﷺ والمؤمنين على سبيل التَّبَع، ولو قيل: إنّما أولياؤكمُ اللهُ ورسولُه والذين آمنوا لم يكنْ في الكلام أصلٌ وتَبَعٌ.

وفي قراءة عبد الله: (إنما مولاكم).

فإنْ قلتَ: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾ ما محلُّه؟ قلت: **الرَّفعُ على البَدَلِ من «الذين آمنوا» أو على: هم الذين يُقيمون، أو النَّصبُ على المَدح،** ....

قولُه: (**أصلُ الكلام: إنّما وَلِيُّكمُ الله، فجُعِلَتِ الولايةُ لله على طريقِ الأصَالة**)، قال صاحبُ «الفرائد»: ما ذَكَرَه بعيدٌ عن قاعدةِ الكلام؛ لأنه جَعَلَ ما لا يَستوي فيه الواحدُ والجَمْعُ جَمْعاً، وهُو الوليُّ، ويُمكنُ أن يقالَ: التقديرُ: إنّما وَلِيُّكمُ الله، ورسُولُه والذين آمَنوا أولياؤكم، فحَذَفَ الخَبَرَ لدِلالةِ السابقِ عليه، وفائدةُ الفَصْل في الخَبَرِ هِي التنبيهُ على أنّ كونَهم أولياءَ بعدَ كونِه تعالى وَلِيّاً لهم بجَعْلِه إياهم أولياءَ ففي الحقيقة هُو الوليُّ فحسبُ، وقلت: مرادُ المصنِّف مِن قولِه: «ثُم نُظمَ في سِلكِ إثباتِها له إثباتُها لرسُولِ الله ﷺ والمؤمنينَ» غيرُ ما قَدَّرَه لا أنّ قولَه: ﴿وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ﴾ جَمعٌ؛ لأنه هَرَبَ مِن هذا المعنى إلى التَّبَعيّة، فكأنه قال: «إنّما وَلِيُّكُمُ الله وكذلك رسُولُه والمؤمنونَ» لتَصِحَّ التَّـبَعيةُ، ففيه معَ ما ذَكَرَه صاحبُ «الفرائد» رعايةُ حُسن الأدَبِ معَ حضرةِ الرِّسالة؛ لأنّ ذكْرَ المؤمنينَ بعدَ ذكْرِ الرسُولِ حينَئذٍ لم يكنْ للتَّبَعية بل لمجرَّدِ الأفضَليّة.

قولُه: (**الرَّفْعُ على البَدَل... أو على: هُمُ الذين...، أو النَّصْبُ على المَدْح**)، وإنّما عَدَلَ عن الوَصْف لأنّ الموصُولَ وُصلةٌ إلى وَصْفِ المعارِف بالجُملِ، والوَصْفُ لا يوصَفُ إلا بالتأوُّل، ولذلك قال القاضي: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾ صفةٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ فإنه جَرَى مجرَى الاسم[1].

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٣٩).

وفيه تمييزٌ للخُلَّصِ مِنَ الذين آمنوا نفاقًا، أو واطَأَت قلوبُهم ألسنتَهم إلا أنهم مُفرِّطون في العمل.

﴿وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ الواوُ فيه للحال، أي: يعلمون ذلك في حال الرُّكوع، وهو الخشوعُ والإخباتُ والتواضعُ لله، إذا صلَّوا وإذا زَكَّوا.

وقيل: هو حالٌ من ﴿وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ بمعنى: يؤتونها في حال رُكوعِهم في صلاتهم، وإنها نزلت في عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَه حين سأله سائلٌ وهو راكعٌ في صلاته، ....

قولُه: (تمييزٌ للخُلَّص مِنَ الذين): متعلِّقٌ بتمييز، وقولُه: «أو واطَأَت»: عَطفٌ على «آمَنوا»، ففي الكلام لَفٌّ ونَشْر، فقولُه: «تمييزٌ للخُلَّص مَن الذين آمنوا نِفاقاً» واردٌ على أن يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾ بَدَلاً منَ «الذين آمَنوا» تعريضاً بالمنافقين، وقولُه: «أو واطَأَتْ» أي: تمييزٌ للخُلَّص مِنَ المؤمنينَ الذين واطَأَتْ قُلوبُهم أَلسِنتَهم المُفرِّطينَ في العَمَل، على أن يكونَ مَدْحاً مرفوعاً، أو منصُوباً تعريضاً بالمُفرِّطينَ مِنَ المؤمنين، والمعنى على الأول: لا يكونُ مؤمناً مَن آمَنَ نفاقاً، وعلى الثاني: لا يكونُ ممدوحاً مُقرَّباً عندَ الله[1] مَن آمَنَ ولم يَضُمَّ معه العَمَلَ الصّالح، إنَّما جعَلْناه تعريضاً لـمّا قال: «تمييز»؛ لأنّ المدحَ لا يكونُ تمييزاً إلا على التعريض.

قولُـه: (وإنها نـزَلَتْ في عليٍّ رضيَ اللهُ عنه)[2]، نحوُه رَوَى صاحبُ «الجامع» عن رَزِين[3].

---

(١) قوله: «نفاقاً، وعلى الثاني: لا يكون ممدوحاً مقرباً عند الله» سقط من (ص).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٢٣٢) عن عمار بن ياسر، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦: ٣٧٩): رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه من لم أعرفهم.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤: ١١٦٢) عن سلمة بن كحيل، والطبري في «جامع البيان» (٨: ٥٣) عن السدي ومجاهد. قال ابن كثير في «تفسيره» (٣: ١٣٨): وليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها وجهالة رجالها.

(٣) «جامع الأصول» (٨: ٦٦٤) عن عبد الله بن سلام.

فطَرح له خاتَـمه. كأنه كان مَرَجًا في خِنْصِرِه فلم يتكلَّف لِـخَلْعِه كثيرَ عَمَلٍ تَفسُد بمثلِه صلاتُه.

فإنْ قلتَ: كيف صَحَّ أن يكون لعليٍّ رضي الله عنه واللَّفظُ لفظُ جماعةٍ؟ قلت: جيء به على لفظ الجَمْع، وإن كان السَّببُ فيه رجلًا واحدًا؛ لِيَرغبَ الناسُ في مثل فِعْلِه فينالوا مثلَ ثَوابه، ولِيُنَبَّهَ على أنَّ سَجِيَّةَ المؤمنينَ يجبُ أن تكونَ على هذه الغايةِ منَ الحِرْص على البرِّ والإحسانِ وتَفقُّدِ الفقراءِ، حتّى إنْ لَزَّهُم أمرٌ لا يقبلُ التأخيرَ وهُم في الصَّلاة لم يؤخِّروه إلى الفراغِ منه.

[﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ ٥٦]

﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ﴾ من إقامة الظاهرِ مقامَ المُضمَرِ، ومعناه: فإنهم همُ الغالبونَ، ولكنَّهم بذلك جُعلوا أعلامًا لكونهم حزبَ الله. وأصلُ الحزبِ: القومُ يجتمعون لأمرٍ حَزَبَهم، ويحتملُ أن يُريدَ بـ﴿حِزْبَ ٱللَّهِ﴾: الرَّسولَ والمؤمنين، ....

قولُه: (مَرَجاً) أي: مضطَرِباً، المَرَجُ بالتحريك: مصدرُ قولِك: مَرِجَ الخاتَمُ في إصبَعي بالكسر: إذا قَلِقَ، قاله الجوهري.

قولُه: (لِيَرغَبَ الناسُ) يعني به تعظيمَ ذلك الفعل وأن لا يُباشِرَه منَ الناس إلّا مَن يكونُ عظيماً يُنزَّلُ منزلةَ الجماعة، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا ﴾ [النحل: ١٢٠] وأنه ممّا لا يختَصُّ به أحدٌ دونَ أحد فيَتسارعَ الناسُ فيه لِنَيْلِ الكمال.

قولُه: (ولِيُنبَّهَ على أنّ سَجِيَّةَ المؤمنينَ) فيه تعظيمُ الفاعل، يعني: يجبُ على منِ اتَّسَمَ بسِمة الإيمان أن يَتخلَّقَ بخُلُقِه هذا رضيَ اللهُ عنه ويَجعَلَه سجِيَّتَه وعادتَه.

قولُه: (لَـزَّهم أمرٌ)، الجوهريُّ: لَـزَّه يلُـزُّه لزّاً أي: شَدَّه وألصَقَه.

قولُه: (ويحتملُ أن يُريدَ بـ﴿حِزْبَ ٱللَّهِ﴾: الرسُولَ والمؤمنين): عَطفٌ على قولِه: «﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ﴾ مِن إقامةِ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَر»، يعني: أُقيمَ ﴿حِزْبَ ٱللَّهِ﴾ مَوضِعَ المُضمَرِ من غيرِ

ويكونُ المعنى: ومَن يتولَّهم فقد تولّى حزبَ الله واعتَضَدَ بمَن لا يُغالَب.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۞ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ ٥٧-٥٨]

رُويَ أنّ رِفاعةَ بنَ زيدٍ وسُويدَ بنَ الحارِث كانا قد أظْهَرا الإسلامَ، ثمّ نافقا، وكان رجالٌ منَ المسلمين يُوادُّونَهما، فنزلت؛ يعني إنَّ اتّخاذَهُم دِينَكُم هُزُوًا ولَعِبًا لا يَصِحُّ أنْ يُقابَلَ باتِّخاذِكُم إيّاهم أولياءَ، بل يُقابل ذلك بالبَغْضاء والشَّنَآنِ والمُنابَذَةِ. وفَصَّل المستهزئينَ بأهل الكتابِ والكُفّارِ، وإنْ كان أهلُ الكتابِ منَ الكُفّار إطلاقًا للكُفّار على المشركينَ خاصةً، والدليلُ عليه قراءةُ عبدِ الله (ومِنَ الذين أَشْرَكُوا). وقرئ: ﴿وَٱلْكُفَّارَ﴾ بالنَّصب والجرِّ، وتَعْضُدُ قراءةَ الجرِّ قراءةُ أُبيٍّ: (ومِنَ الكُفّارِ).

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ في مُوالاة الكُفّارِ وغيرِها ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ حقًّا؛ لأن الإيمانَ حقًّا يأبى مُوالاةَ أعداءِ الدِّينِ. ﴿ٱتَّخَذُوهَا﴾ الضَّميرُ للصَّلاة، أو للمُناداةِ. ....

لفظِه السابقِ للإعلام بأنهم أعلامٌ فيه، لِما أنّ قولَه: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ متضمِّنٌ لكونِهم حِزبَ الله مصرَّحٌ بِهِ ليؤْذِنَ بأنهم مشاهيرُ فيه، أو للإشعارِ بالعِلِّية، والإعلام بأنّ كونَهم غالبينَ لكوْنِهم حِزبَ الله، ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]، أو جُعِلَ جزاءُ الشَّرطِ في معنى الشَّرط، كقولِه: مَن أدركَ الضَّمانَ فقد أدرَكَ المرعى، أي: مَن تولاهم فقد تولّى مَن يحِقُّ لهُ الولايةُ، وهُو المرادُ بقولِه: «فقد تَوَلّى حِزبَ الله واعتَضَدَ بمَن لا يُغالَب»، وعلى التقديرَيْن: ذكْرُ الله تمهيدٌ وتوطِئة.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿وَٱلْكُفَّارَ﴾ بالنَّصبِ والجَرّ)، الـجَرُّ: أبو عَمْرٍو والكِسائيُّ، والباقونَ: بالنَّصب[1].

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٧٥، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨).

قيل: كان رجلٌ منَ النَّصارى بالمدينة إذا سَمع المؤذِّن يقولُ: «أشهدُ أنَّ محمّدًا رسولُ الله»، قال: حُرِّق الكاذبُ، **فدَخلت خادِمُه** بنارٍ ذاتَ ليلةٍ وهو نائمٌ فتَطايرتْ منها شَرارةٌ في البيت فاحتَرَق البيتُ واحتَرَقَ هو وأهلُه. **وقيل: فيه دليلٌ على ثُبوت الأذانِ بِنَصِّ الكتابِ لا بالمنام وحدَه.**

﴿لَّا يَعْقِلُونَ﴾: لأنَّ لِعَبَهم وهُزأَهم من أفعال السُّفهاءِ والجَهَلةِ، فكأنه لا عَقْلَ لهم.

قولُه: (**فدَخَلَتْ خادِمهُ**)، الجَوهري: الخادِمُ واحدُ الخَدَم غُلاماً كان أو جارِيةً.

قولُه: (**وقيل: فيه دليلٌ على ثبوتِ الأذانِ بنصِّ الكتاب لا بالمنام وحدَه**)، وذلك أنه تعالى أخبَرَ أنّ نداءَ الصَّلاة سببٌ لاتِّخاذِهم إياها هُزُواً، وعَلَّله بجَهلِهم، فدَلَّتِ الآيةُ على سَبيل الإدماج وإشارةِ النصِّ على ثبوتِه، ولقائلٍ أن يقولَ: إنّ قولَه: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا﴾ إخبارٌ بحصُولِ الاستهزاءِ عندَ النِّداء، والظاهرُ أن يكونَ الأذانُ قبْلَ نزولِ الآية، والواقعُ كذلك؛ لأنّ الأذانَ شُرِعَ بُعَيدَ مَقْدَم النبيِّ ﷺ المدينةَ لِما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ، عن ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهما، قال: كان المسلمونَ حينَ قَدِموا المدينةَ يجتمعونَ للصَّلاةِ وليس يُنادي بها أحَد، فتكلَّموا يوماً في ذلك... إلى قولِه: فقال رسُولُ الله ﷺ: «يا بلال، قُمْ فنادِ بالصَّلاة»[(١)]، والسُّورةُ كما سَبَقَ آخِرُ سُورةٍ نَزَلت منَ القرآن[(٢)].

وفي قولِ المصنِّف: «لا بالمنام وحدَه» إشعارٌ بأنّ الحديثَ غيرُ مستقِلّ، والظاهرُ أنّ الآيةَ مُعاضِدةٌ للسُّنة، وأمّا حديثُ المنام فممّا رَوَيناه عن أبي داوُدَ، عن أبي عُمَيرِ بنِ أنس، قال: اهتَمَّ رسُولُ الله ﷺ للصَّلاة كيفَ يَجمَعُ الناسَ لها، فقيل: انصِبْ رايةً عندَ حضُورِ الصَّلاة، فلم يُعجِبْه، فذُكِرَ لهُ القُنْع، وهُو: شَبُّورُ اليهود، فلم يُعجِبْه، فذُكِرَ له الناقوسُ فقال: «هُو منَ

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٤) ومسلم (٣٧٧) والترمذي (١٩٠) والنسائي (٢: ٣٢٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) سبق تخريجه.

[﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ﴾ ٥٩]

قرأ الحسَنُ (هل تَنْقَمُونَ) بفتح القافِ، والفَصيحُ كَسْرُها. والمعنى: هل تَعِيبُون منّا وتُنكرون إلّا الإيمانَ بالكُتب المنزَّلة كلِّها؟ ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ﴾ فإنْ قلتَ: عَلامَ عُطِفَ قولُه ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ﴾؟

قلتُ: فيه وُجوهٌ، منها: أن يُعطَفَ على ﴿أَنْ ءَامَنَّا﴾ بمعنى:..........

النَّصارى»، فانصَرَفَ عبدُ الله بنُ زيدٍ الأنصاريُّ وهُو مهتَمٌّ لهمِّ رسُولِ الله ﷺ، فأُرِيَ الأذانَ في منامِه، فغَدَا على رسُولِ الله ﷺ فأخبَرَه، فقال: يا رسُولَ الله، إنّي لبَيْنَ نائم ويَقْظانَ إذْ أتاني آتٍ فأراني الأذان، وكان عُمَرُ رضيَ الله عنه رآه قبْلَ ذلك فكَتَمَه، فقال رسُولُ الله ﷺ: «قُمْ يا بلال فانظُرْ ما يأمُرُكَ به عبدُ الله بنُ زَيدٍ فافعَلْ»، فأذَّنَ بلالٌ ... الحديث[1].

النِّهاية: الشَّبُّور: البُوقُ، وفُسِّرَ أيضاً بالقُنْع، واللفظةُ عِبْرانية.

قولُه: («هل تنقَمونَ» بفتح القاف) إلى قوله: (هل تَعِيبونَ منّا وتُنكِرونَ إلا الإيمانَ؟)، قال الزجّاجُ: ﴿نَقَمُوا﴾ [البروج: ٨] ـ بالفَتح والكسرِ ـ معناه: بالَغْتَ في كراهةِ الشيء، وأنشَدَ لقَيْس الرُّقَيّاتِ[2] في المعنى:

ما نَقَموا مِن بني أميّةَ إلا ... أنهُمُ يَحلُمونَ إن غَضِبوا[3]

وقلتُ: وفي الألفاظِ النَّبويّة: «ما يَنقِمُ ابنُ جَميل إلّا أنه كان فقيراً إذْ أغناهُ الله»، أخرجَه البخاريُّ ومسلمٌ عن أبي هريرةَ[4]، يعني: غِناه أدّاهُ إلى كُفْرانِ النِّعمة، كقولِه تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٨) والبيهقي في السنن الكبرى (١: ٣٩٠) عن أبي عمير بن أنس.

(٢) انظر: «ديوانه» ص٤.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٨٦).

(٤) أخرجه البخاري (١٤٦٨) ومسلم (٩٨٣) عن أبي هريرة.

وما تَنقِمُون منّا إلا الجمعَ بينَ إيمانِنا وبينَ تَـمرُّدِكم وخُروجِكم عن الإيمان! كأنه قيلَ: وما تُنكِرون منّا إلّا مخالفَتكم حيث دَخلْنا في دين الإسلامِ، وأنتم خارجونَ منه! ويجوز أن يكونَ على تقدير حذفِ المضافِ؛ أي: واعتقادُ أنّكم فاسقونَ.

ومنها: أن يُعطفَ على المجرور، أي: وما تَنقِمُون منّا إلّا الإيمانَ بالله وبما أُنزِل وبأنَّ أكثرَكم فاسقون!

ويجوز أن تكونَ الواوُ بمعنى «مع» أي: وما تَنْقِمونَ منّا إلّا الإيمانَ مع أنَّ أكثرَكُم فاسقون!

ويجوز أن يكونَ تعليلًا معطوفًا على تعليلٍ محذوفٍ، كأنه قيلَ: وما تَنْقِمونَ منّا إلّا الإيمانَ لِقلَّة إنصافِكُم وفِسْقِكُم واتِّباعِكُم الشَّهواتِ! ويَدُلُّ عليه تفسيرُ الحسَنِ: بِفِسْقِكُم نَقَمْتُم ذلك علينا.

وُرويَ أنه أتى رسولَ الله ﷺ نَفَرٌ منَ اليهود فسألوه عمَّن يؤمِنُ به منَ الرُّسل؟ فقال: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ إلى قوله: ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦] فقالوا حين سمعوا ذِكْرَ عيسى عليه السَّلامُ: ما نَعلمُ أهلَ دينٍ أقلّ حظًّا في الدُّنيا والآخرةِ منكم ولا دِينًا شَرًّا مِن دينِكُم، فنزَلت. وعن نُعيم بنِ مَيْسَرَة: (**وإنَّ أكثرَكُم**) بالكسرِ. ويحتمل أن يُنتَصَبَ ﴿وَأَنَّ أَكۡثَرَكُمۡ﴾ بفعلٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه..............

قولُه: (وما تَنقِمونَ منّا إلا الجَمْعَ بينَ إيمانِنا وبيْنَ تـمرُّدِكم)، قال أبو البقاء: هذا كقولِك للرجُل: ما كرِهتَ منّي إلّا أنّي مُحبَّبٌ إلى الناس وأنك مُبغَّض، وإن كان قد لا يَعترِفُ بأنه مُبغَّض(١).

قولُه: («وإنّ أكثرَكم» بالكَسْر) وعلى هذا يَجوزُ أن يكونَ حالاً مِن ضميرِ ﴿تنقِمُونَ﴾، أي: هل تَنقِمُونَ منّا إلّا الإيمانَ والحالُ أنكم فاسِقُون، وفيه رائحةٌ مِن معنى التعليل.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٧).

﴿هَلۡ تَنقِمُونَ﴾ أي: ولا تَنقِمُون أنَّ أكثرَكُم فاسقون، أو يَرتفعَ على الابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ، أي: وفِسْقُكُم ثابتٌ معلومٌ عندَكم؛ لأنكم عَلمتُم أنَّا على الحقِّ وأنَّكم على الباطل، إلا أنَّ حُبَّ الرِّياسةِ وكَسْبَ الأموالِ لا يَدَعُكم فتَنْصِفُوا.

[﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ * وَإِذَا جَآءُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦۚ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكۡتُمُونَ﴾ ٦٠-٦١]

﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلى المَنْقُوم ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ قبلَه، أو قبلَ ﴿مَن﴾ تقديرُه: بِشَرٍّ من أهل ذلك، أو دين مَن لعنه اللهُ، و﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ في محلِّ الرَّفعِ على قولِكَ: هو مَن لَعَنه اللهُ، كقوله تعالى: ﴿قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۗ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]، أو في محلِّ الجرِّ على البَدَل من «شرٍّ».

وقرئ: ﴿مَثُوبَةً﴾ (ومَثْوَبَةً) ومثالها مَشُورَة ومَشْوَرَة. ....

قولُه: (ولا بدَّ مِن حَذْف مضافٍ قبلَه) أي: قَبْلَ ﴿ذَٰلِكَ﴾، وهُو «المنقوم» أو قبْلَ ﴿مَن﴾ أي: قبلَ ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾؛ لأنَّ الإيمانَ المشارَ إليه غيرُ مطابِقٍ لقولِه: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ في معنًى يَشترِكُ فيه لفظةُ «شَرّ»، فيُقدَّرُ: «الأهلُ» عندَ الإيمان أو «الدين» عندَ مَن لعنَه الله، ليُطابِقَه، فالمعنى: هل أُنبِّئُكم بشرٍّ مِن أهلِ الإيمان بزعمكم[1]؟ هُو مَن لَعَنَه اللهُ، أو: هل أُنبِّئُكم بشرٍّ منَ الإيمانِ بزَعْمِكم؟ هُو دِينُ مَن لعَنَهُ الله.

قولُه: (في محلِّ الرَّفْع)، قال الزجَّاج: ومَن رَفَعَ بإضمارِ «هُو»، كأنَّ قائلاً قال: مَن ذلك؟ فقيل: هُو مَن لَعَنَه الله[2].

(١) قوله: «بزعمكم» أثبته من (ط).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٨٧).

فإنْ قلتَ: المَثُوبةُ مختصَّةٌ بالإحسان، فكيف جاءت في الإساءة؟ قلت: وُضعت المَثُوبةُ موضعَ العقوبةِ على طريقة قولِه:

تَحِيَّةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وَجِيعُ

ومنه: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]

فإنْ قلتَ: المُعاقَبُون من الفريقَينِ همُ اليهودُ، فلمَ شُورِكَ بينهم في العُقوبةِ؟ قلت: كان اليهودُ ـ لُعنوا ـ يَزْعُمون أنّ المسلمين ضالُّون مُستَوجِبُون للعقاب، فقيل لهم: مَنْ لَعَنه اللهُ شرٌّ عُقوبةً في الحقيقةِ واليقينِ من أهل الإسلام في زَعمِكُم ودَعْواكم.

قولُه: (على طريقةِ قولِه: تحيّةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وَجيعُ)[1] على طريقةِ الادّعاءِ في المبالغةِ والتّهكُّم، لا أنّ المثالَ منَ الاستعارةِ كالآيةِ؛ لأنّ المشبَّهَ هُو التّحيّة والمشبَّـهَ به الضَّربُ، وهما مذكورانِ بخِلافِـه في الآية، فإنّ المشبَّهَ فيها العقوبةُ والـمُشبَّهَ بِهِ المذكورَ المَثُوبة. نَعْم، الآيةُ المُستشهدُ بها استعارةٌ تهكُّميّة.

قولُه: (مَن لَعَنَه الله شَرٌّ عقوبةً في الحقيقةِ واليقين مِن أهل الإسلام في زَعْمِكم)، فإنْ قلتَ: أليس هذا مُشعِراً بأنّ لفظةَ «شرّ» مُستعمَلٌ بالنِّسبةِ إلى ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ بالحقيقة، وبالنِّسبة إلى أهل الإسلام بالمَجاز؟ قلتُ: لا؛ لأنه تعالى جَعَلَ المُفضَّلَ والمُفضَّلَ عليه مِن جِنسٍ واحِد على سبيل المبالغة، أحَدُهما: بالحقيقة، والآخَرُ: بالادّعاءِ على زَعْم الكَفَرة، ثُمّ فَضَّلَ أحدَهما على الآخَرِ جَرْياً على سَنَن إرخاءِ العِنان، وكلامُ المصنِّفِ ومِثْلُه في الأسلوب جَعْلُ المالِ والبنين وسَلامةِ القلبِ مِن جِنسٍ واحد، ثُمّ استثْنى أحدَ الجِنسَيْن منَ الآخَر في قولِه تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨- ٨٩][2]، وهُو قريبٌ منَ القولِ بعمومِ المَجاز.

---

(١) سبق تخريج البيت.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥٣).

﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ عطفٌ على صِلَةِ ﴿مَن﴾ كأنه قيلَ: ومَن عَبَد الطّاغُوتَ. وفي قراءة أبيٍّ: (وعَبَدُوا الطاغُوتَ) على المعنى. وعن ابنِ مسعودٍ: (ومَنْ عَبَدُوا). وقرئ: (وعابِدَ الطّاغوتِ) عطفًا على ﴿ٱلْقِرَدَةَ﴾، و(عابِدِي)، و(عُبّاد)، و(عُبَّد)، و(عَبُد)، ومعناه: الغُلُوُّ في العُبوديَّة كقولهم: رجلٌ حَذُرٌ وفَطُنٌ للبليغ في الحَذَرِ والفِطْنَةِ قال:

أَبَنِـي لُبَيْنَـى إنَّ أُمَّكُـمُ ... أَمَـةٌ وإنَّ أبـاكُمُ عَبُـدُ

و(عُبَد) بوَزْن: حُطَم، و(عَبِيدُ)، و(عُبُد) بضَمَّتينِ جمعُ عَبِيد، و(عَبَدَة) بوَزْن: كَفَرَة، و(عَبَد) وأصلُه: عَبَدَةٌ، **فحُذفت التاءُ للإضافة**، أو هو كخَدَمٍ في جمعِ خادِمٍ، و(عَبَد)، و(عِبَاد)، و(أَعْبُد)، و(عُبِدَ الطّاغوتُ) على البناء للمفعول، وحُذف الراجعُ بمعنى: وعُبِدَ الطّاغُوتُ فيهم أو بينَهُم، و(عَبَد الطّاغُوتُ) بمعنى: ....

قولُه: (**عَبَدَ الطّاغُوت**) قرأ حَمزةُ بضمِّ الباء وكسرِ التاء، والباقونَ: بفَتحِ الباءِ على صِيغةِ الماضي ونَصْبِ التاء، وباقي القراءات شواذٌّ، قال الزجَّاج: ضَمُّ الباءِ وخَفْضُ «الطاغوتِ» ليس بالوَجْه؛ لأنّ «عَبُداً» على فَعُلٍ ليس مِن أمثلةِ الجَمْع لأنهم فَسَّروه: خَدَمَ الطاغوت، ووجهُهُ أنّ الاسمَ بُنِيَ على فَعُلٍ، كرجُلٍ حَذُرٍ، أي: حَذُور، أي: مُبالِغٌ في الحَذَر، بمعنى أنه بالَغَ في طاعةِ الشّيطان، واللفظُ واحدٌ والمعنى جَمْع، كما تقولُ للقوم: مِنكم عَبُدُ العَصَا، أي: عَبِيدُ العِصِيّ[1].

قولُه: (**أَبَـني لُبَيْنَى**)[2] وهُو اسمُ امرأة.

قولُه: (**فحُذِفَتِ التاءُ للإضافة**) مثلَ: أبو عُذْرة، الأصلُ: عُذْرِيّة، فحُذِفَتِ الياءُ كراهةَ اجتماعِ الزائدِ مِنَ الياء والمضافِ إليه[3] في عَجُزِ الكلمة.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٨٧-١٨٨).

(٢) لأوس بن حجر كما في تخريج شواهد الكشاف (٢: ٦٥٢).

(٣) في (ط) و(ص): «اجتماع الزائدتين والمضاف إليه»، والمثبت من (م) و(غ) و(س).

صار الطّاغُوتُ مَعْبُودًا من دُونِ الله، كقولك: «أَمَرَ»: إذا صار أميرًا، و(عَبُدِ الطّاغُوتِ) بالجرِّ عطفًا على ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾.

فإنْ قلتَ: كيف جاز أن يجعلَ اللهُ منهم عُبّاد الطاغُوت؟ قلت: فيه وجهانِ، أحدهما: أنه خَذَلهم حتّى عَبَدُوه. والثاني: أنه حَكَم عليهم بذلك ووَصفَهُم به، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩].

وقيل: الطّاغوتُ: العِجْلُ، لأنه مَعبودٌ من دُونِ الله، ولأنّ عبادَتَهم للعِجْلِ مما زَيَّنه لهمُ الشَّيطانُ، فكانت عبادتُهم له عبادةً للشَّيطانِ وهو الطاغوتُ. وعن ابن عبّاسٍ رضي الله عنه: أطاعُوا الكَهَنَة، وكُلُّ مَن أطاعَ أحدًا في معصية الله فقد عَبَده.

وقرأ الحَسَنُ (الطواغِيتُ).

وقيل: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ﴾: أصحابَ السَّبتِ ﴿وَٱلْخَنَازِيرَ﴾: كفّارَ أهلِ مائدةِ عيسى. وقيل: كِلَا المَسْخَينِ من أصحاب السَّبتِ، فشُبّانُهم مُسِخوا قِردةً، ومَشايخُهم مُسِخوا خنازيرَ.

ورُويَ أنها لـمّا نَزلت كان المسلمونَ يُعَيِّـرون اليهودَ ويقولون: يا إخوةَ القِرَدةِ والخنازيرِ، فيُنكِّسونَ رؤوسَهم.

﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ﴾ المَلعُونون المَمسُوخون ﴿شَرٌّ مَّكَانًا﴾ جُعلت الشَّرارةُ للمكان، وهي لأهلِه، وفيه مبالغةٌ.........................

قولُه: (حَكَم عليهم بذلك ووَصَفَهم به) أي: قال في حقِّهم: إنهم عَبَدةُ الطاغوتِ وسَمّاهُم به، هذا مذهبُه، ويَلزَمُ منهُ استعمالُ لفظِ المشتَرَكِ في مفهومَيْه، لأنه في المعطوفِ عليه بمعنى «صَيَّر»، وفي المعطوفِ بمعنى «سَمّى».

قوله: (جُعلت الشَّرارةُ للمكان، وهي لأهله) وفيه وجهان؛ لأنه إذا نُظِرَ إلى أنّ التَّميزَ فاعلٌ في الأصل؛ أي: شرٌّ مكانُهم، كان إسناداً مجازيًّا، نحو: فلانٌ يَطَؤُهم الطريقُ، وإذا نظـر

ليست في قولك: أولئك شَرٌّ وأَضَلُّ؛ لدُخولِه في باب الكِنايةِ التي هي أختُ المَجازِ.

نَزلت في ناسٍ من اليهود كانوا يَدخُلون على رسول الله ﷺ يُظهرون له الإيمانَ نِفاقًا، فأخبَرَه اللهُ تعالى بشأنِهم وأنهم يَخرُجون من مجلسِكَ كما دخَلُوا لم يتعلَّق بهم شيءٌ مما سَمعوا به من تَذكِيرك بآيات الله ومواعظِكَ.

وقوله: ﴿بِٱلْكُفْرِ﴾ و﴿بِهِۦ﴾ حالانِ؛ أي: دَخلوا كافرينَ، وخَرجوا كافرينَ، وتقديره: مُلْتَبِسينَ بالكُفر، **وكذلك قولُه**: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ﴾ ﴿وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ﴾، ولذلك دَخلت ﴿قَدْ﴾ تقريبًا للماضي مِنَ الحالِ. **ولمعنًى آخَر**: وهو أن أماراتِ النِّفاق كانت لائحةً عليهم،...

إلى المعنى في إثبات الشَّرِّ للمكان، والمرادُ أهلُه، كان من الكناية، لأن المكان من حيث هو: لا يُوصف بالشرِّ، بل بسبب مَنْ حَلَّ فيه، فإذا وُصف به يلزم إثباته للحالِّ فيه بالطريق البرهاني، ولما كان الانتقال من الملزوم إلى اللازم مجازاً، ومن عكسه كناية، قال: «أختُ المجاز»[1].

قولُه: (**وكذلك قولُه**: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ﴾ ﴿وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ﴾) يعني: أنهما حالانِ أيضاً، فعلى هذا في الكلام حالانِ مترَادِفان، وكلُّ واحدةٍ منهُما مشتمِلةٌ على حالٍ فتكونا متداخِلَتَيْنِ. **الانتصاف**: وفي تصَدُّرِ الجُملة الثانيةِ بالضَّميرِ تأكيدٌ لاتِّحادِ حالتِهم في الكُفْر، تقولُ: لقِيتُ زَيْداً لَمّا جاء مِن سَفَرِه وهُو هُو وعبدُ الحميد عبدُ الحَميد.

وقلت: ليس بذلك، بل هو من تقديم الفاعل المعنويّ لإفادةِ الاختصاص، وخُصَّت القرينةُ الثانية به دلالةً على [أنّ] حُكمَ غير المنافقين من الكفّار خلافُ ذلك، فإنهم إذا دخلوا كافرين خرجوا مؤمنين لِـمَا سمعوا من الذِّكر والموعظة الناجعةِ فيهم[2].

قولُه: (**ولمعنًى آخَرَ**): عطفٌ على قولِه: «ولذلكَ دَخلت»، قال ابنُ الحاجِب: قد يُسمَّى

---

(١) هذه الفقرة لم ترد في (م) و(غ) و(ص) و(س)، وأثبتها من (ط).

(٢) من قوله: «وقلت ليس بذاك» إلى هنا أثبته من (ط).

وكان رسولُ الله ﷺ متوقِّعًا لإظهار الله ما كتَمُوه، فدخل حرفُ التوقُّعِ وهو متعلِّقٌ بقوله: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾؛ أي: قالوا ذلك وهذه حالُهم.

[﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ * لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾ ٦٢-٦٣]

حرفَ تقريبٍ، ويُسَمَّى حَرْفَ توكيد، ويُسَمَّى حَرْفَ تحقيق، وأمّا معنى التقريبِ فهُو أنك إذا قُلتَ: قد قام زيدٌ، كان دالًّا على أنّ قيامَه قريبٌ مِن إخبارِك، بخلافِ: قامَ زَيْدٌ، وأمّا معنى التوكيدِ فهُو أنه جَوابُ قولِك: هل فَعَلَ ولَمّا يفعَلْ، وأمّا معنى التوقُّع فكما ذكَرَه الخليلُ: هذا الكلامُ لقومٍ ينتظرونَ الخبَرَ، أي: إنّما يُخبَرُ بذلك مَن ينتظرُ الإخبارَ به في ظَنِّك أو عِلمِك، ومنهُ: قد قامتِ الصَّلاة[1].

وقلتُ: ومِن حقِّ الظاهر أن يَدخُل على ما يتوقَّعُـه المخاطَبُ منَ الفعل والمتوقَّعُ ها هنا ـ كما قال ـ إظهارُ ما كتَمَ المنافقونَ، لكنْ لمّا كان قولُه: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١] إخباراً عن نوعٍ مِن نفاقِهم وإظهاراً لخَديعتِهم «وأنهم يَخرُجونَ مِن مجلسِكَ كما دَخَلوا، لم يتعلَّقْ بهِم شيءٌ ممّا سَمِعوا مِن تذكيرِك بآياتِ الله»، كان إظهاراً لِما يتوقَّعُه مِن كِتمانِهم، نحوَ: توقُّعِك خروجَ الأمير مِن دارِه، فقيل لك: قد ركِبَ الأميرُ.

قولُه: (**وكان رسُولُ الله ﷺ متوقِّعاً لإظهارِ الله ما كتَمُوه**)، فإنْ قلتَ: إنّ «قد» موضُوعةٌ لتوقُّعِ مَدخولِها، وهاهنا مدخولُها عينُ[2] النِّفاق، فكيف قال: «لإظهارِ الله ما كتَموه»؟ قلتُ: لا شَكَّ أنّ المتوقَّعَ ينبغي ألّا يكونَ حاصلاً، وكونُهم منافقينَ كان معلوماً عندَه ﷺ، بدليلِ قولِه: «إنّ أمَاراتِ النِّفاق كانتْ لائحةً عليهم»، فيجبُ المصيرُ إلى المجازِ والقولِ بإظهارِ الله ما كتَموه، أي: إظهارِ النِّفاق.

---

(١) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ٢٣٥).

(٢) كذا في (ط)، وفي (م) و(غ) و(ص) و(س): «غير».

الإثمُ: الكَذِبُ بدليل قولِه تعالى: ﴿عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ﴾. والعدوانُ: الظُّلم. وقيل: الإثمُ: كلمةُ الشِّركِ، وقولُهم: عُزيرٌ ابنُ الله. وقيل: الإثمُ: ما يَختصُّ بهم. والعدوانُ: ما يَتعدّاهُم إلى غيرِهم.

والمُسارَعةُ في الشيء: الشُّروعُ فيه بُسرعةٍ. ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ **كأنهم جُعِلوا آثَمَ من مُرتكبي المناكيرِ**؛ لأنّ كلَّ عاملٍ لا يُسمّى صانعًا، ....

قولُه: (**الإثمُ: الكذِبُ بدليلِ قولِه: ﴿عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ﴾**)، **الانتصاف**: هذا الاستدلالُ لا يصحُّ؛ لأنّ الإثمَ مَقُولٌ يَحتمِلُ كونَه كذِباً وشِرْكاً(١)، وقلتُ: الظاهرُ الأوّل، ولذلك قال بعدَه: «وقيل: الإثمُ: كلمةُ الشِّرْك»، وبَيانُه: أنّ الإثمَ في قولِه: ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنۡهُمۡ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡإِثۡمِ﴾ مطلَقٌ متأوَّلٌ لجميعِ المعاصي والمَنْهيّات، وكان مِن حقِّ الظاهر أن يُقال بعدَه: لولا يَنْهاهُم الرَّبّانيُّونَ والأحبارُ عما تنازَعوا فيه، فلمّا أعيدَ الإثمُ وخُصَّ بالقولِ احتَمَلَ كلمةَ الشِّركِ وقولَ الكذِبِ أيضاً، فدَلَّ قرائنُ الكلام، وهُو قولُهم: آمَنّا، على أنّ المرادَ الكَذِب، فخُصَّ به، كقولِه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾ [البقرة: ٨-١٠]. وليس في الكلام ما يُنبئُ عن ذلك المعنى، فلا يُحمَلُ عليه إلا بالتعسُّفِ، وإنّما تَرَكَ العُدوانَ في الثانية وخَصَّ الإثمَ بالقولِ ـ والعلمُ عندَ الله ـ ليُؤذِنَ بأنّ قولَ الكذِب وأكلَ السُّحتِ أفحَشُها، وهما الأصلُ في العُدوان لا سيَّما منَ العلماء، رَوَينا عن الإمامين: مالكٍ وأحمدَ رضيَ اللهُ عنهما، عن مالكٍ، عن صَفْوانَ رضيَ اللهُ عنه، قال: قيل: يا رسُولَ الله، أيكونُ المؤمنُ جَبَاناً؟ قال: «نعَمْ»، قلنا: أيكونُ المؤمنُ بخيلاً؟ قال: «نعم»، قيل: أيكونُ المؤمنُ كذّاباً؟ قال: «لا»(٢).

قولُه: (**جُعِلوا آثَمَ مِن مُرتكبي المَناكير**). آثَم: مفعولٌ ثانٍ لـ«جُعِلَ»، أُفرِدَ لأنّ أفعَلَ التفضيل استُعمِل بـ«مِن».

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥٣).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» ص٧٥٣ عن صفوان بن سليم، وأخرجه ابن وهب في «الجامع في الحديث» (١: ٤٤٢) رقم (٥٢١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦: ٤٥٦) رقم (٤٤٧٢).

ولا كلُّ عملٍ يُسمّى صِناعةً حتى يتمكَّنَ فيه ويتدرَّبَ ويُنسَبَ إليه، وكأنّ المعنى في ذلك: أنّ مُواقِعَ المعصيةِ معه الشَّهوةُ التي تَدْعُوه إليها وتَحملُه على ارتكابِها، وأمّا الذي يَنهاهُ فلا شَهوةَ معه في فعلِ غيرِه، فإذا فَـرَّط في الإنكار كان أشدَّ حالًا من المُواقِعِ، ولَعَمْري إنَّ هذه الآيةَ مما يَقِذُ السامعَ ويَنْعى على العلماء تَوانِيهم............

قولُه: (**ولا كلُّ عمَل يُسَمَّى صناعةً حتّى يتَمكَّنَ فيه**)، **الراغب**: الصُّنُع أخَصُّ منَ العَمَل، كما أنّ العَمَلَ أخصُّ منَ الفعل، وذلك أنّ الفعلَ يقالُ فيما كان منَ الحَيَوانِ وغيرِ الحَيَوان، وبقَصْدٍ وعن غيرِ قَصْد، والعَمَلُ لا يُقال إلّا ما كان منَ الحَيَوان وبقَصْد، والصُّنُع لا يقال إلا ما كان منَ الإنسانِ بقَصْدٍ واختيار وبعدَ فِكرٍ وتحرِّي إجادةٍ، ولهذا يقال: رجلٌ صانع، أي: حاذِق، وثوبٌ صَنِيع، أي: مُجَاد(١).

قولُه: (**يَقِذُ السامعَ**)، **الجوهريُّ**: وقَذَه يَقِذُه وَقْذاً: ضَرَبَه حتّى استَرخَى وأشرَفَ على الموت. هذا إذا رُوِيَ «يَقِذُ» بكسرِ القاف مخفَّفةً، ومَن رَوَى بضمِّها مشدَّدةً يكونُ مِن: قَذَّه يَقُذُّه. **الأساس**: قَذَّ الريشَ بالمِقَذِّ: حذَفَ أطرافَه، وسهمٌ مقذوذٌ: مُرَيَّش، وقَذَّه السَّهّامُ يَقُذُّه، فقولُه: «يَقُذُّ السامِعَ» أي: يُحرِّضُه على الأمرِ بالمعروفِ والنَّهي عن المنكر ويَردَعُه عن التَّواني في ذلك، فإنّ السَّهمَ إذا قُذَّ كان أصوَبَ إلى الرَّمِيّة، ومِثلُه ما مَرَّ في آلِ عِمران في قصةِ نُعَيم بن مسعود: «لم يُـخل ناسٌ يضامُّونَه ويَصِلونَ جناحَ كلامِه».

قولُه: (**وينعَى على العلماءِ تَوانيَهم**) إشارةٌ إلى أنّ ﴿لَوْلَا﴾ للتحضيض، قال ابنُ الحاجب: «لولا» و«لَوْما» و«هَلّا» و«إلّا»: معناها الأمرُ إذا وقَعَ بعدَها المضارع، والتوبيخُ إذا وقَعَ بعدَها الماضي، فإذا قلتَ: هلّا تُسلِمُ، فأنت حاضٌّ على ما وَقَعَ بعدَها طالبٌ له، وإذا قلتَ: هلّا ضَرَبْتَ زيداً، فأنت تُوبِّخُ على تَـرْكِه ذلك(٢).

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٣٩٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٤٩٣.

(٢) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ٢٣٤).

وعنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: هي أشدُّ آيةٍ في القرآن. وعنِ الضَّحاك: ما في القرآن آيةٌ أَخْوَفُ عندي منها.

[﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ ٦٤]

غَلَّ اليَدَ وبَسَطَها مجازٌ عن البُخل والجُود. ومنه قوله تعالى:..................

وقال الإمام: استبْعَدَ مِن عُلماءِ أهل الكتابِ عَدَمَ نَهْيِهم عَوامَّهم وسَفِلَتَهم عن المعاصي، وذَمُّ تاركِ النَّهي عن المُنكر أقوى من مُرتكبِه؛ ولهذا قال في الأوّل: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، وفي الثاني: ﴿يَصْنَعُونَ﴾، والأمرُ في الحقيقة كذلك؛ لأنّ المعصِيةَ مَرَضُ الرُّوح وعلاجُه العِلمُ بالله وصفاتِه وأحكامِه؛ فإذا حَصَلَ ذلك ولم تَزُلِ المعصيةُ يكونُ كمَن شَرِبَ الدواءَ ولم يزُل المرضُ، فدَلَّ ذلك على أنّ المرضَ صعبٌ شديد[1].

قولُه: (غَلَّ اليد وبَسَطَها: مجازٌ عن البُخل والجُود) هذا مُخالفٌ لِما في طه في قولِه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]: «لـمّا كان الاستواءُ على العَرْش ممّا يَردِفُ المُلك جعَلوهُ كنايةً عن المُلك، ونحوُه قولُك: يَدُ فلانٍ مبسُوطةٌ ويَدُ فلانٍ مغلولة، بمعنى أنه جَوادٌ أو بخيل»[2].

قلتُ: قد مَرَّ لهُ في قولِـه تعالى: ﴿لَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧] أنّ أمثالَ هذه النِّسَب بالنظرِ إلى مَن يَصِحُّ إجراؤها عليه: كنايةٌ عن عَدَم المبالاة، وبالنظرِ إلى مَن لا يجوزُ عليه النظر: مَجاز[3].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٣٩٣).

(٢) انظر: «الكشاف» (١٠: ١٢٨-١٢٩).

(٣) المصدر السابق (٤: ١٥٢).

﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾ [الإسراء: ٢٩] ولا يَقصِدُ مَن يتكلَّمُ به إثباتَ يَدٍ ولا غَلٍّ ولا بَسْطٍ، **ولا فَرْقَ عنده بين هذا الكلامِ وبينَ ما وقع مجازًا عنه**؛ لأنهما كلامانِ مُتعاقبانِ على حقيقةٍ واحدةٍ حتّى إنه يَستعملُه في مَلِكٍ لا يُعطي عطاءً قطُّ ولا يَمنعُه إلا بإشارته من غير استعمالِ يَدٍ وبَسْطِها وقَبْضِها، ولو أَعطى الأقْطَعُ إلى الـمَنْكِب عطاءً جزيلًا لقالوا: ما أَبسَطَ يَدَه بالنَّوالِ! لأنَّ بَسْطَ اليَدِ وقَبْضَها عبارتانِ وَقَعتا متعاقبتَينِ للبُخل والجُود، وقد استَعملُوهما حيث لا تصحُّ اليَدُ، كقوله:

جادَ الحِمَى بَسْطُ اليَدَينِ بوابِـلٍ ... شَـكَرتْ نَـدَاهُ تِلاعُـهُ ووِهَـادُهُ

قولُه: (**ولا فَرْقَ عندَه بينَ هذا الكلام وبينَ ما وقَعَ مجازاً عنهُ**) يعني: سَواءٌ عندَ المتكلِّم أن يقولَ: فلانٌ مغلولٌ يَدُه، وبينَ أن يقولَ: إنه بخيلٌ، وكأنّ هذَيْنِ اللَّفظَينِ كالمُترادِفَيْن وَرَدا على معنًى واحدٍ وهُو المَنْعُ منَ الإعطاء، ولـمّا كانتِ الملازَمةُ متساويةً، أعني بينَ قولِه: البُخلِ وغَلِّ اليَدِ، جاز استعمالُه تارَةً مجازاً وأُخرى كنايةً بحَسَبِ مقتَضَى المقام.

الانتصاف: هذا المجازُ يُصوِّرُ الحقيقةَ بصورةٍ حِسِّية تُلازِمُها غالباً، والصُّورةُ الحِسِّية أثبَتُ في الذِّهن منَ المعاني، والجُودُ والبُخل معنَيان مُثِّلا للحِسّ[١]، وقلتُ: قد أنصَفَ وما أنصَفَ صاحبُ «الانتصاف» حيثُ رَدَّ النبأَ على التخييل والتصوير مطلقاً في كثيرٍ منَ المواضعِ مِن كتابِه واستَحسَنَه هاهنا، ولعلَّ رَدَّه بحسَبِ اللفظِ لا المعنى.

قولُه: (**جاد الحِمَى**) البيت[٢]. جادَ: منَ الجُود، جادَ المَطَرُ فهُو جائد والجمعُ: جَوْد، كصاحبٍ وصَحْب، والوِهادُ: جمعُ الوَهْدة، وهي ما اطمأنَّ منَ الأرض، والتَّلعة: ما ارتفَعَ منها، وقال أبو عَمْرو: التِّلاع: مجاري ما ارتفَعَ منَ الأرض إلى بطونِ الأودية.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥٤).

(٢) لم أهتد إلى قائله.

ولقد جَعل لَبيدٌ للشَّمال يدًا في قوله:

إذ أَصبحَت بيَدِ الشَّمالِ زِمامُها

ويُقال: **بَسَط اليأسُ كَفَّيهِ** في صَدْري، فجُعلت لليأس الذي هو منَ المعاني لا منَ الأعيانِ كَفّانِ، ومَن لم يَنظُر في عِلْم البيانِ عَمِي عن تَبصُّرِ مَحَجَّةِ الصَّوابِ في تأويل أمثالِ هذه الآيةِ، ولم يتخلَّصْ من يَدِ الطاعِنِ إذا عَبِثَت به.

فإن قلتَ: قد صَحَّ أنّ قولَهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ عبارةٌ عن البُخل، فما تصنعُ بقوله: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ ومِن حقِّه أن يُطابِقَ ما تقدَّمه، وإلا تنافَرَ الكلامُ وزَلَّ عن سَننِه؟ قلت: يجوزُ أنْ يكونَ معناهُ الدُّعاءَ عليهم بالبُخل والنَّكَدِ، ومِن ثَمَّ كانوا أبخَلَ خَلْقِ الله وأنكَدَهم، ونحوَه بيتُ الأشْتَرِ:

قولُه: (**إذْ أصبحَتْ بيَدِ الشَّمالِ زِمامُها**)، أوّلُه:

وغَداةَ ريحٍ قد كَشَفْتُ وقِرّةٍ[(١)]

والقِرّةُ، بالكسر: البَرْدُ، شَبَّه الشَّمال في تصَرُّفِها في القِرّة على حُكم طبيعتِها بالإنسانِ المتصرِّفِ لِما يكونُ زِمَامُه بيَدِه، وأثبَتَ لها على سبيلِ التخييل يَداً ــ وهي مِن لوازم الإنسان ــ ليكونَ قَرينةً، وحُكمُ الزِّمام في استعارتِه للقِرّة حُكمُ اليدِ في استعارتِها للشَّمال، فجعَلَ للقِرَّة زِماماً ليكونَ أتمَّ في إثباتِها متصرِّفةً، كما جَعَلَ للشَّمال يَداً ليكونَ أبلغَ في تصْييرِها متصرِّفةً فوَقَّى المبالغةَ حقَّها منَ الطَّرَفَيْن، والضَّميرُ في «أصبَحَتْ» و«زِمامُها» للقِرّة، وقيل: للغَداة، والأوّلُ أظهَرُ.

قولُه: (**بَسَطَ اليأسُ كفَّيْه**). قال:

وقد رابني وَهْــنُ المُنــى وانقباضُــها ... وبَسْطُ حديدِ اليأس كَفَّيْــهِ في صَــدْري[(٢)]

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة كما عزاه إليه الزمخشري، وهو في «ديوانه» ص١٠٤.

(٢) لم أهتد إلى قائله.

بقَّيت وَفْري وانحرفتُ عن العُلا ولقيتُ أضـيافي بوجـهِ عَبُـوسِ

ويجوز أن يكونَ دُعاءً عليهم بغَلِّ الأيدي حقيقةً، يُغَلَّـلُون في الدُّنيا أُسارى، وفي الآخرة معذَّبين بأغلال جهنَّمَ. **والطِّباقُ من حيثُ اللَّفظُ ومُلاحظةُ أصلِ المَجازِ** كما تقولُ: سَبَّني سَبَّ اللهُ دابِرَه؛ أي: قَطَعه، لأنّ السَّبَّ أصلُه القَطْعُ.

قولُه: (**بقَّيْتُ وَفْرِي وانحَرَفْتُ عن العُلا**) تمامُه:

ولقِيتُ أضيافي بوَجْهٍ عَبُوسِ

وبعدَه:

إنْ لم أَشُنَّ على ابنِ حَرْبٍ غارةً لم تَخْلُ يوماً مِن نِهابِ نُفُـوسِ[1]

«بَقَّيْتُ وَفْرِي وانحَرَفتُ عن العُلا»: اللفظُ لفظُ الخَبَر، والمعنى معنى الدُّعاء، كقولِه تعالى: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾، الوَفْرُ: المالُ الكثير، والعبُوس: الكلوحُ عن الغَضَب، وشَنَّ الغارةَ وأشَنَّ: إذا فَرَّقَها على العدوِّ مِن كلِّ وَجْه، وابنُ حَرْب: معاويةُ بنُ أبي سُفيانَ بنِ حَرْب، يقولُ: ادَّخَرْتُ مالي ولم أُفَـرِّقْه فيما يَكتسِبُ لي حَمْداً فعْلَ البخلاء وزهِدتُ في اكتسابِ المعالي إن لم أشُنَّ على معاويةَ غارةً لا تَخلو يوماً منَ اختلاسِ نفوس.

قولُه: (**والطِّباقُ مِن حيث اللفظُ وملاحظةُ أصل المَجَاز**)، يعني: تُعتبَرُ المطابقةُ في قولِه: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ معَ قولِه: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ في إرادةِ الحقيقةِ في الثاني معَ ملاحظةِ أصل المجازِ في الأول[2]، وهُو غَلُّ اليدِ لا البُخلُ الذي هُو المرادُ منهُ الآنَ، لاستوائهما في التلفُّظ، كما أنّ «سَبَّ اللهُ» من حيثُ اللفظُ مطابِقٌ لقولِه: «سَبَّني»، على أنّ المرادَ مِن سبِّ اللـهِ قَطْعُ الدابِر، وهذا نوعٌ من المشاكَلة لطيفُ المسلَك بخلافِه في قولِ الشاعر:

---

(١) البيتان لمالك الأشتر النخعي، انظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١: ٤٢١) و«الأمالي» للقالي (١: ٨٦).

(٢) من قوله: «يعني: تعتبر المطابقة في قوله:» إلى هنا سقط من (م) و(غ).

فإنْ قلتَ: كيف جاز أن يَدعُوَ اللهُ عليهم بما هو قبيحٌ وهو البخلُ والنَّكَدُ؟ قلت: المرادُ به: الدعاءُ بالخِذْلانِ الذي تَقسُو به قلوبُهم فيَزيدونَ بُخلًا إلى بُخلِهم، ونكدًا إلى نَكَدِهم، أو بما هو مُسبَّبٌ عن البُخلِ والنَّكَدِ من لُصوق العار بهم، وسُوءِ الأُحدُوثَةِ التي تُخزيهم وتُمزِّقُ أعراضَهم.

فإنْ قلتَ: لِمَ ثُنِّيَت اليَدُ في قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ وهي مُفرَدةٌ في ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾؟ قلت: لِيكُونَ ردُّ قولِهم وإنكارُه أبلَغَ وأدَلَّ على إثبات غاية السَّخاءِ والجود له ونَفْيِ البُخل عنه، وذلك أنَّ غايةَ ما يَبذُلُه السَّخيُّ بماله من نفسه أن يُعطيَه بيَدَيهِ جميعًا، فبُنِيَ المجازُ على ذلك.

وقرئ: (ولُعْنوا) بسُكون العين. وفي مصحف عبد الله:.........

قالوا: اقترِحْ شيئاً نُجِدْ لـك طبْخَـهُ ... قلتُ: اطبُخوا لي جُبَّةً وقميصا[1]

فإنه وضَعَ اطبُخوا موضِعَ خَيِّطوا لمجرَّدِ مراعاةِ اللَّفظِ دونَ المعنى.

الانتصاف: والحقُّ أنّ اللهَ تعالى يَدعو عليهم بالبُخلِ، ودعاؤه عبارةٌ عن خَلْقِ الشُّحِّ في قلوبِهم والقَبْض في أيديهم، فليتَ الزمخشريَّ لم يتحَدَّثْ في تفسيرِ القرآنِ إلّا من حيثُ عِلمُ البيان، فإنه فيه فارسُ الفُرسان[2].

قولُه: (**المرادُ به: الدعاءُ بالخِذلان**). خُلاصةُ الجواب: أنه يَجوزُ أن يدعوَ عليهم بعدَما يَصدُرُ منهم ما يوجِبُه، فإنه تعالى إنّما يَدعو عليهم بالخِذْلانِ إذا صَدَرَ عنهم الكُفرُ والمعاصي وبِلُحوقِ العارِ إذا صَدَرَ عنهم البُخلُ، وأمّا ابتداءً فلا، هذا مذهبُه.

قولُه: (**والنَّكَد**)، **الجوهري**: رجل نَكِد: عَسِر، ونكِدَت الرَّكِيّة: قَلَّ ماؤها.

---

(١) البيت لابن الرقعمق، انظر: «معاهد التنصيص على شواهد التلخيص» للعباسي (٢: ٢٥٢).
(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥٥).

(بل يَداهُ بُسُطَانِ) يقال: يَدُه بُسُطٌ بالمعروف، ونحوَه: مِشْيَةٌ سُجُحٌ، وناقةٌ سُرُحٌ.

﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾: تأكيدٌ للوَصْف بالسَّخاء **ودلالةٌ على أنه لا يُنفق إلّا على مُقتضى الحكمةِ والمصلحةِ**. رُوِيَ أنَّ الله تعالى كان قد بَسَط على اليهود حتى كانوا من أكثرِ الناسِ مالًا، فلمّا عَصَوُا اللهَ في محمَّدٍ ﷺ وكذَّبوه كَفَّ اللهُ تعالى ما بَسَط عليهم منَ السَّعة، فعند ذلك قال فِنحاصُ بن عازُوراءَ: يَدُ الله مَغْلولةٌ، ورضيَ بقوله الآخَرُونَ فأُشركوا فيه.

﴿وَلَيَزِيدَنَّ﴾ أي: يَزْدادونَ عند نُزولِ القرآنِ لِحَسدِهم تماديًا في الجُحود وكُفْرًا بآيات الله.

﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ﴾ فكَلِمُهم أبدًا مختلفٌ، وقلوبُهم شتّى، لا يقع اتِّفاقٌ بينهم ولا تعاضُدٌ. ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا﴾: كلّما أرادوا محاربةَ أحدٍ غُلبوا وقُهِروا ولم يَقُمْ لهم نصرٌ منَ الله على أحدٍ قطُّ، وقد أتاهمُ الإسلامُ وهُم في مُلْك المَجُوسِ..................

قولُه: (سُجُح) بضمِّ السِّين والجيم ثم الحاءُ المهملة، الجَوهريُّ: يقالُ: إذا سألتَ فأسْجِحْ، أي: سهِّلْ ألفاظَكَ، «وناقةٌ سُرُح» ومُنْسرِحَةٌ، أي: سريعة، يعني: جَمْعُ الـخَبَرِ والمبتدأُ مفرَدٌ على تصويرِ الكثرةِ فيه مبالغةً على أسلوبِ قولِه: ومِعًى جِيَاعا.

قولُه: (ودِلالةٌ على أنه لا يُنفِقُ إلّا على مقتضَى الحِكمة والمصلحة) تقييدٌ للمطلق، وهُو ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾، يعني: مِن مقتضَى الحِكمة ألّا يؤدِّيَ بَسْطُ اليَدَيْن في العطاءِ إلى التبذيرِ والإسرافِ والاصطناع إلى غيرِ الأهل، وهُو شَرْطُ السَّخاءِ في الشاهد، وهذا تكميلٌ لا تأكيد، كقولِه:

حلـيمٌ إذا مـا الحِلـمُ زَيَّـنَ أهلَـهُ ... معَ الحِلم في عينِ العدوِّ مَهِيبُ(١)

---

(١) البيت لكعب بن سعد الغنوي، انظر: «خزانة الأدب» (١: ٣٧٤) و«نهاية الأرب» (٧: ١٣١) و«ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري ص٢٢٥.

وقيل: خالفوا حُكمَ التَّوراةِ فبعث اللهُ عليهم بُخْتُنَصَّرَ، ثم أَفسَدُوا فسَلَّط اللهُ عليهم فُطْرُسَ الرُّوميَّ، ثم أفسَدُوا فسلَّط اللهُ عليهم المَجُوسَ، ثم أَفسَدُوا فسَلَّط اللهُ عليهم المسلمينَ. وقيل: كلّما حاربوا رسولَ الله ﷺ نُصِرَ عليهم. وعن قتادة رضي الله عنه: لا تَلْقى اليهودَ ببلدةٍ إلا وَجدْتَهم من أذلِّ الناسِ.

﴿وَيَسْعَوْنَ﴾: ويَجتهدون في الكَيْد للإسلام ومَحوِ ذِكْرِ رسولِ الله ﷺ من كُتُبِهِم.

[﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ * وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ ٦٥-٦٦]

والتأكيدُ أنْ يقالَ: يُنفِقُ كيفَ يشاءُ لا يمنَعُه مانعٌ ولا يَكُفُّه منَ الإنفاق نَقْصٌ ولا إعدامٌ، لا يُبالي بكثرةِ العطاء، فالإنفاقُ على الإطلاقِ مستتبعٌ للحِكمة ومشتملٌ عليها، كما قال صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه: «يَدُ الله مَلأى لا يَغِيضُها نَفَقةٌ، سَحّاءُ الليلَ والنهار، أرأيتُم ما أنفَقَ منذُ خلَقَ السماواتِ والأرض؟ فإنهُ لم يَغِضْ ما بيَدِه» أخرجَه البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ عن أبي هريرةَ[1].

سَحّاءُ: خبَرٌ بعدَ خبر، والليلَ: ظَرْف، يقال: سَحَّ يَسِحُّ سَحّاً: هَطَلَ، ولـمّا كان يُنفِقُ تأكيدًا لقولِه: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ فصَّلَه ولم يأتِ بالواو ولا قَيَّدَه بها حالاً، قال أبو البقاء: ﴿يُنفِقُ﴾: مستأنَفٌ، فلا يَجوزُ أن يكونَ حالاً منَ الهاءِ لأنها مضافٌ إليها، ولأنّ الخبَرَ فاصلٌ بينَهما، ولا منَ اليَدَيْن، إذْ ليس فيها ضميرٌ يعودُ إليهما[2].

قولُه: (فُطْرُس الرُّومي) بالفاء والراء، كذا في الحاشية.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤١١) ومسلم (٩٩٣) والترمذي (٣٠٤٥) عن أبي هريرة.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٩).

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ مع ما عَدَّدْنا من سيئاتِهم ﴿ءَامَنُوا۟﴾ برسول الله ﷺ وبما جاء به وقَرَنوا إيمانَهم بالتَّقوى التي هي الشَّريطةُ في الفَوز بالإيمانِ ﴿لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ﴾ تلك السَّيئاتِ ولم نؤاخِذْهُم بها ﴿وَلَأَدْخَلْنَٰهُمْ﴾ معَ المسلمين الجنَّةَ.

وفيه إعلامٌ بعِظَمِ معاصي اليهودِ والنَّصارى وكَثرةِ سيِّئاتِهم، ودلالةٌ على سَعَة رحمةِ الله تعالى وفَتْحِه بابَ التَّوبةِ على كلِّ عاصٍ وإن عَظُمت معاصِيهِ وبَلَغت مَبالِغَ سيئاتِ اليهودِ والنَّصارى، وأنَّ الإيمانَ لا يُنْجِي ولا يُسعِدُ إلا مَشفوعًا بالتقوى، كما قال الحسنُ: هذا العَمودُ فأينَ الأَطنابُ؟

قولُه: (وفيه إعلامٌ بِعِظَمِ معاصي اليهود)، يعني: فيه إشارةٌ إلى هذا المعنى على سبيلِ الإدماج، وذلك أنه تعالى لمّا عَدَّدَ سيئاتِهم وقبائحَهم كان من حقِّ الظاهرِ أن يُقال: ولو أنَّ أهلَ الكتابِ تابُوا لكَفَّرناها عنهُم، فوَضَعَ موضِعَ تابَ: آمَنَ، وصَرَّحَ بذكْرِ سيئاتِهم إيذاناً بأنْ ليس لهم التنصُّلُ مِن تلك الذنوبِ العِظَام إلّا بأنْ يَدخُلوا في الإسلام؛ لأنّ الإسلامَ يهدِمُ ما قبلَه، وفي قولِه: ﴿وَلَأَدْخَلْنَٰهُمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ إشارةٌ إلى أنّ الكتابيَّ لا يَدخُلُ الجنّةَ ما لم يُسلِمْ، ويؤيِّدُه ما رَوَينا عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ: «والذي نفْسُ محمدٍ بيَدِه، لا يَسمَعُ بي أحدٌ من هذه الأُمةِ يهوديٌّ ولا نَصرانيٌّ ثُمّ يموتُ ولم يؤمنْ بالذي أُرسِلتُ به إلّا كان مِن أصحابِ النار»، أخرَجه مسلم(١).

قولُه: (هذا العَمُودُ)، قاله للفَرَزْدَقِ حينَ اجتَمَع معَ الحسَن في جِنازة، فقال: ما أعْدَدْتَ لهذا المقام؟ قال: شَهادةَ ألّا إلهَ إلّا الله منذُ كذا سنةً، فقال له: هذا العَمُودُ فأينَ الأطنابُ؟ الفاءُ في «فأينَ الأطنابُ» كالفاءِ في «خَوْلانُ فانكِحْ»؛ على تأويلِ: هؤلاءِ خَوْلانُ، يعني: هذه الكلمةُ مُستدعِيةٌ للأعمالِ الصّالحة كما أنّ هذه القبيلةَ تستوجِبُ أن تُنكَحَ نساؤها لجمالِها، شَبَّهَ الإسلامَ بخَيْمة، وجَعَلَ عَمُودَها: كلمةَ التوحيد، والأعمالَ الصّالحةَ: الأطنابَ، فكما أنّ الخَيْمةَ

---

(١) أخرجه مسلم (١٥٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾: أقاموا أحكامَهُما وحُدودَهُما وما فيهما من نَعْتِ رسولِ الله ﷺ. ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم﴾ من سائر كُتُبِ الله؛ لأنهم مُكلَّفون الإيمانَ بجَميعِها، فكأنها أُنزلت إليهم ـ وقيل: هو القرآن ـ لَوسَّع اللهُ عليهم الرِّزقَ وكانوا قد قُحِطُوا. وقولُه: ﴿لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾: عبارةٌ عنِ التَّوسِعَةِ، وفيه ثلاثةُ أوجُهٍ: أنْ يُفِيضَ عليهم بَرَكاتِ السماءِ وبَركاتِ الأرضِ، ....

لا تقومُ إلا بالعَمُود فكذا لا يستقيمُ الإسلامُ إلا بالشَّهادتَيْن، وكما لم يرتفع العَمُودُ إلّا بالأطناب، كذا الكلمةُ لا ترتفعُ إلّا بالعمل: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، والاستقامةُ فيها الأوتادُ، والتشبيهاتُ مُفرَّقة، تحقيقُه: إذا اعتَبَر مفرداتِها مستقِلّةً، وإذا انتَزَعَ المُشَبَّهَ منَ المجموع، كان تمثيلاً، وما في قولِ الحسَن، الشَّطرُ الأوّل منهُ التشبيهُ لذكرِ الطَّرَفَيْن، والثاني: استعارةٌ؛ لأنّ المُشبَّهَ المتروكَ هُو الأعمال.

الانتصاف: لـمّا اشتَرَطَ في هذه الآية مجموعَ الإيمانِ والتقوى فالإجماعُ منّا ومنهُ أنّ الإيمانَ يَـجُبُّ ما قبلَه، فلو ماتَ رجُلٌ عَقيبَ دخولِه في الإيمان لكُفِّرَتْ عنهُ سيِّئاتُه ولَدَخلَ جناتِ النَّعيم، فدَلَّ على أنّ اجتماعَهما ليس شَرْطاً؛ هذا إن كانتِ التقوى الأعمالَ، وإن كانت أصلُ وَضْعِها في الخَوْف منَ الله، فهذا ثابتٌ لكلِّ مؤمنٍ ولو قارَفَ الكبيرة[1].

قولُه: (﴿لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾: عبارةٌ عن التوسِعة) كلامٌ حَسَنٌ مُبين، لكنّ تأويلَه بالوجوهِ الثلاثةِ ضعيف، وذلك أنّ اختصاصَ الأكلِ مِن دونِ ذكْرِ سائرِ المنافع لكونِها أعظمَها ومُستتبَعَ سائرِها، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [النساء: ١٠] ثُمّ تكريرُ قولِه: ﴿مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾ لاستيعابِ جميعِ الأحوالِ والأزمان، كقولِه تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢] يوجبُ ألّا يقتصِرَ على المذكورات، ولهذا قال القاضي: لوَسَّعَ عليهِم وجعَلَ لهم خيرَ الدّارَيْن[2].

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٤٧).

....

وقلتُ: هذا في حقِّ مَن عَدَّد سيئاتِهم من أهلِ الكتابِ إذا أقاموا مجرَّدَ حدودِ التَّوراةِ والإنجيل، فما ظَنُّكَ بالسّالِكِ العارِف إذا قَمَعَ هوى النَّفْس وانكمَشَ من عالَمِ الإدبارِ إلى معارج القُدُس معتصماً بحَبْلِ الله وسُنّةِ حبيبِ الله؟ فإنه تعالى يُفيضُ على قلبه سِجالَ فضائِله وسَحائبَ بركاتِه، فتكمنُ فيه كُمونَ الأمطارِ في الأراضي فتظهَرُ يَنابيعُ الحِكمة مِن قلبه على لسانِه كلِّها[١]، وفي تعليقِ الأكلِ مِن فوقُ على إقامةِ التَّوراة والإنجيل ومِن تحتِ الأرجُل، واختصاصِ ﴿مِّن﴾ الابتدائية ما يُلوِّحُ إلى معنى قولِه: «مَن عَمِلَ بما عَلِم وَرَّثَه اللهُ عِلْمَ ما لم يَعلَمْ»[٢]؛ لأنهم إذا أقاموا العَمَلَ بكتابِ الله استَنزَلَ ذلك مِن فوقِهم البركاتِ، فإذا استَجَدُّوا العمَلَ بتلك البَرَكاتِ المنزَّلةِ وأقاموا عليها بثباتِ أقدامَهمُ الراسخةَ استَنْزَلَ لهم منَ الله بَـرَكاتٍ هِي أزكَى منَ الأُولى، فلا يَزالُ العمَلُ والعِلمُ يَتناوَبانِ إلى أن ينتهيَ السالكُ إلى مَقامِ القُربِ ومنازِلِ العارِفين، وفي ذكْرِ الأرجُلِ إشارةٌ إلى حصُولِ ثباتِ القَدَم ورسُوخ العِلم، وفي اقترانِها معَ «تحتُ» دِلالةٌ على مزيدِ الثَّبات، وأنهم منَ الرّاسِخينَ المُقتبِسينَ علومَهم مِن مِشكاةِ النُّبوّة دونَ المُتزَلْزِلينَ الذين أخَذوا علومَهم منَ الأوهام، ولهذا كَتَبَ بعضُ العارِفينَ بهذه الآية إلى الإمام[٣] إرشاداً له إلى معرفةِ طريقةِ أهل الله تعالى.

فإن قلتَ: كيف تلتئمُ هذه الآيةُ معَ السابقة، وهِي قولُه: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟﴾؟ قلتُ: الآيتانِ وارِدتانِ على إظهارِ الشَّكْوى، ناعِيَتانِ عليهِم قبائِحَهم، فقيل أولاً: ولو أنّ أهلَ الكتابِ آمَنوا برسُولِ الله وبما جاءَ به منَ المُعجزاتِ التي ثَبَتَتْ بمثلِها الرِّسالةُ كسائرِ الناس، وخافُوا اللهَ وتَـرَكوا العِنادَ، لَكَفَّرَ اللهُ عنهُم تلك القبائحَ، ثُمّ ثَنّى على التَّـرْكِ، أي: دَعُوا تلكَ الدّلائلَ الباهرةَ! ولو أنهم عَمِلوا بمقتضَى ما عندَهم منَ النصُوص

(١) في(ط): «كلاً».

(٢) سبق تخريجه.

(٣) يعني الإمامَ الفخر الرّازيَ الذي كان متوغّلًا في العلوم العقلية والكلامية.

وأن يُكثِرَ الأشجارَ المُثمِرةَ والزُّروعَ المُغِلَّةِ وأنْ يرزُقَهمُ الجِنانَ اليانِعَةَ الثِّمار، يجْتَنُونَ ما تَهَدَّلَ منها من رؤوس الشَّجرِ ويَلتَقِطُون ما تَساقَطَ على الأرض من تحتِ أرجُلِهم.

﴿مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ﴾: طائفةٌ حالُها أَمَمٌ في عَداوةِ رسولِ الله ﷺ. وقيل: هي الطائفةُ المؤمنةُ عبدُ الله بن سَلَام وأصحابُه وثمانيةٌ وأربعونَ منَ النَّصارى، و﴿سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ فيه معنى التَّعجُّب، كأنه قيلَ: وكثيرٌ منهم ما أَسْوأَ عَمَلَهُم! وقيل: هم كعبُ ابن الأَشرفِ وأصحابُه والرُّومُ.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ٦٧]

المتظاهِرة وما ثَبَتَ عندَهم مِن نَعْتِه ﷺ وتَـركوا التحريفَ والتبديل، لوَسَّعَ اللهُ عليهم خيرَ الدّارَيْن، ورُوعِيَ فيهما معَ معنى التنزيل الترقِّي أيضاً.

قولُه: (اليانعة الثِّمار)، الجوهري: يَنَعَ يَيْنَعُ: إذا نَضِجَ، ولم تَسقُطِ الياءُ في المستقبَل لتَقَوِّيها بأُختِها، وتَـهَدَّلَتِ أغصانُ الشَّجرة، أي: تَدَلَّت.

قولُه: (حالُها أَمَمٌ في عَداوةِ رسُولِ الله ﷺ) أي: متوسِّط، قال ابنُ السِّكِّيت: الأَمَمُ: بيْنَ القريبِ والبعيد(١)، وهُو منَ المُقارَبَة، وقال الإمام: الذين يَكونونَ عُدولاً في دِينِهم ليس فيهم عِنادٌ شديدٌ ولا غِلْظةٌ كاملة، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥](٢).

قولُه: (و﴿سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾) ليس الواوُ في نَظْمِ القرآن، وإنّما هُو مِن قولِ المصنِّف.

قولُه: (ما أسوأَ عملَهم) أي: كثيرٌ منهم يقولُ في حقِّهم: ما أسوأَ عَمَلَهم!

---

(١) «إصلاح المنطق» لابن السكيت ص٦١.

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٣٩٩).

﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾. جميع ما أُنزل إليك، وأيَّ شيءٍ أُنزل إليك غيرَ مُراقِبٍ في تَبليغِه أحدًا ولا خائفٍ أن يَنالَكَ مَكروهٌ. ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾: وإنْ لم تُبلِّغْ جميعَه كما أمرتُكَ ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ ـ وقرئ: (رسالاته) ـ فلم تُبلِّغْ إذًا ما كُلِّفت من أداء الرِّسالاتِ، لمْ تُؤدِّ منها شيئًا قَطُّ، وذلك أنّ بعضَها ليس بأَوْلى بالأداء من بعضٍ، وإن لمْ تُؤدِّ بعضَها، فكأنَّك أَغفَلْتَ أداءَها جميعًا، كما أنّ مَن لم يؤمنْ ببعضِها كان كمَن لم يؤمنْ بكلِّها، لإدلاء كلٍّ منها بما يُدْليه غيرُها وكَونِها كذلك في حُكم شيءٍ واحدٍ، والشيءُ الواحدُ لا يكون مبلَّغًا غيرَ مبلَّغٍ، مؤمَنًا به غيرَ مؤمَنٍ به. وعنِ ابنِ عبّاس رضي الله عنهما: إن كَتمتَ آيةً لم تُبلِّغْ رسالاتي. ورُويَ عن رسول الله ﷺ: «بعَثَني اللهُ برسالاته فضِقْتُ بها ذَرْعًا، فأوحى اللهُ إليَّ: إنْ لمْ تُبلِّغْ رسالاتي عذَّبتُكَ، وضَمِنَ ليَ العِصْمةَ فقَويتُ».

فإنْ قلتَ: وُقوعُ قولِه: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ جزاءً للشَّرط ما وَجْهُ صِحَّتِه؟.....

قولُه: (جميع ما أُنزل إليك) إنّما قَدَّرَ المضافَ لأنه صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه كان مُبلِّغاً، فعلى هذا فائدةُ الأمرِ المبالَغةُ والكمالُ، يعني: ربّما أتاك الوَحْيُ بما تَكرَهُ أنْ تُبلِّغَه خَوْفاً مِن قومِك، فبلِّغِ الكُلَّ ولا تخَفْ.

الراغب: فإنْ قيل: كيفَ قال: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾؟ وذلك كقولِك: إنْ لم تُبلِّغْ فما بَلَّغتَ، قيل: معناهُ: وإن لم تُبلِّغْ كلَّ ما أُنزِلَ إليك تكونُ في حُكمِ مَن لم يُبلِّغْ شيئاً تنبيهاً على أنّ تقصيرَك في بعض ما أُمِرتَ به يُحبِطُ عمَلَك[1]. واستُدلَّ بهذه الآية أنهُ ﷺ لا يَكتُمُ شيئاً ممّا أنزَلَ اللهُ، بخلافِ ما قالتِ الشِّيعة: إنه قد كتَمَ أشياءَ على سبيلِ التَّقيّة[2]، وعن بعض الصُّوفية: ما يَتعلَّقُ به مصَالِحُ العبادِ وأُمِرَ بإطلاعِهم عليه فهُو مُنزَّهٌ عن كِتمانِه، وأمّا ما يُخَصُّ به مِنَ الغَيْب ولم تَتعلَّقْ به مَصَالحُ أُمّتِه فله، بل عليه كتمانُه.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٣٩٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ١٤٤.

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٦: ٢٤٣) و«أحكام القرآن» للجصاص (٤: ١٠٦).

قلت: فيه وجهانِ؛ أحدُهما: أنه إذا لم يَمتثِلْ أمرَ الله في تبليغ الرِّسالاتِ وكَتَمَها كلَّها، كأنه لم يُبعَثْ رسولًا كان أمرًا شَنيعًا لا خفاءَ بشَناعتِه. فقيل: **إنْ لم تُبلِّغْ منها أدنى شيءٍ وإنْ كان كلمةً واحدةً فأنتَ كمَن رَكِبَ الأمرَ الشَّنيعَ** الذي هو كتمانُ كلِّها، ...

وقلتُ: رَوَى السُّلَميُّ، عن جعفرٍ في قولِه تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠] قال: بلا واسِطة فيما بينَه وبينَه سِرّاً إلى قلبِه، ولا يَعلَمُ به أحدٌ سواه إلّا في العُقْبَى حتّى يُعطيَه الشَّفاعةَ لأُمتِه، وقال الواسِطيُّ: ألقَى إلى عَبْدِه ما ألقَى ولم يُظهِرْ ما الذي أوحَى لأنه خَصَّه به، وما كان مخصوصاً به كان مَستُورًا، وما بَعثَه اللهُ إلى الخَلْقِ كان ظاهِراً[(١)].

وإلى هذا يُنظَرُ معنى ما رَوَينا في «صَحيح البخاريِّ» عن سعيدٍ المَقْبُريِّ، عن أبي هريرةَ رضيَ الله عنه، قال: حَفِظتُ مِن رسُولِ الله ﷺ وِعاءَيْنِ، أمّا أحَدُهما فبثَثْتُه، وأمّا الآخَرُ فلو بَثَثْتُه قُطع هذا البُلعوم[(٢)]. قال البخاريُّ: البُلعومُ: مجرَى الطّعام.

قولُه: (**إنْ لم تُبلِّغْ منها أدنَى شيءٍ وإن كان كلمةً واحدة، فأنتَ كمَن ركِبَ الأمرَ الشَّنيع**)، قال ابنُ الحاجِب: الشَّرطُ والجزاءُ إذا اتَّحدا كان المرادُ بالجزاءِ المبالغةَ، فوُضِعَ قولُه: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ موضِعَ أمرٍ عظيم، أي: فإنْ لم تفعَلْ فقدِ ارتكَبْتَ أمراً عظيماً[(٣)].

الانتصاف: قال: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾، ولم يَـقُلْ: وإن لم تُبلِّغْ لِيَـتغايَرا لفظاً وإنِ اتَّـحدا معنًى[(٤)]، وهُو أحسَنُ بهجةً مِن تَكرارِ اللَّفظِ الواحدِ في الشَّرطِ والجزاء، وهذا مِن محاسِنِ عِلمِ البيان[(٥)].

وقال الإمام: الجمهورُ على أنّ المرادَ مِن قولِـه: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾: إنْ لم

---

(١) «حقائق التفسير» للسُّلميّ (٢: ٢٨٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٠).

(٣) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٨٠).

(٤) في(م) و(غ) و(ص) و(س): «وإن اتحد المعنى»، والمثبت من (ط).

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥٨).

....

تُبلِّغ واحداً منها كنتَ كمَن لم يُبلِّغْ شيئاً منها، وهذا ضعيفٌ، لأنّ مَن أتى بالبعضِ وتَرَكَ البعضَ فلو قيل: إنه تَرَكَ الكلَّ لَكان كذِباً، ولو قيل أيضاً: إنّ مِقدارَ الجُرْم في تَرْكِ البعض مثلُ مقدارِ الجُرم في تَرْكِ الكُلِّ، لَكان هذا أيضاً مُحالاً[١].

وقال القاضي: معناه: أنّ كتمانَ بعضِها يُضيعُ ما أُدِّيَ منها، كتَرْكِ بعضِ أركانِ الصَّلاة، فإنّ غَرَضَ الدَّعوة يَنتقِضُ منه، أو يقال: إن لم تفعَلْ كأنّك ما بَلَّغتَ شيئاً منها، كقولِه تعالى: ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ مِن حيثُ إنّ كتمانَ البعضِ والكُلِّ سَواءٌ في الشَّناعةِ واستجلابِ العذاب[٢].

وقلتُ: والذي عليه كلامُ المصنِّف أنه صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه كان مأموراً بتبليغِ ما أنزَلَ اللهُ تعالى إليه، وهُو إنّما يكونُ مُمتثِلاً للأمرِ إذا لم يُخالِفْ شيئاً منَ المأمورِ به، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فلمْ تُبلِّغْ إذاً ما كُلِّفْتَ مِن أداءِ الرِّسالات ولم تؤَدِّ منها شيئاً قَطُّ، وذلك أنّ بعضَها ليسَ أوْلى مِن بعضٍ بالأداء». ومِن ثَمَّ شَبَّهَ المسألةَ بالإيمان في قولِه: «كما أنّ مَن لم يؤمنْ ببعضِها كان كمَن لم يؤمنْ بكلِّها»، وذكَرَ في «النِّساء» أنّ إيمانَ أهلِ الكتاب ببعضِ الكتُبِ لا يَصِحُّ إيماناً به؛ لأنّ طريقَ الإيمانِ إنّما هُو المُعجزةُ، ولا اختصاصَ لها ببعضِ الكُتبِ دونَ بعض، فلو كان إيمانُهم بما آمَنوا به إيمانًا لِأجْلِ المُعجِزة لآمَنوا بِهِ كلِّه، فحينَ آمَنوا ببعضِه عُلِمَ أنهم لم يَعتبِروا المُعجِزةَ، فلم يكنْ إيمانُهم إيمانًا، هذا هُو المعنى بقولِه في هذا المقام: «لإدلاءِ كلٍّ منها بما يُدْليهِ غيرُها». وفي تمثيل المسألة بالإيمانِ نُكتةٌ سَريّة، وهِي كما أنّ على الرسُول إبلاغَ الكلِّ كذا على المرسَل إليه الإيمانُ بالكلِّ، والضَّميرُ[٣] في «مِنها» و«غيرِها» راجعٌ إلى الرِّسالات. المُغرِب: يقال: فلانٌ يُدْلي إلى الميِّتِ بذكَر، أي: يتّصلُ، ودَلّى منَ السَّطح حَبْلًا، أي: أرسَلَه فتدَلّى.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٠٠).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٤٨).

(٣) في (غ): «والضميران».

كما عَظَّمَ قَتْلَ النَّفْسِ بقوله: ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

والثاني: أنْ يُرادَ: فإنْ لم تَفعلْ فلَك ما يُوجِبُه كِتْمانُ الوحيِ كلِّه منَ العقابِ، فوُضِعَ السَّببُ موضِعَ المُسبَّبِ ويَعضُدُه قولُه عليه الصَّلاة والسلامُ: «فأوحى اللهُ إليَّ: إنْ لم تُبلِّغْ رسالاتي عذَّبتُك».

﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ﴾: عِـدَةٌ منَ الله بالحفظِ والكَـلاءَةِ. والمعنى: واللهُ يَضمَنُ لك العِصمةَ من أعدائك، فما عُذرُك في مُراقبتِهم؟!

فإن قلتَ: أين ضَمـانُ العِصمَةِ وقد شُجَّ في وجْهِه يومَ أُحدٍ وكُسرت رَباعِيَتُه صلواتُ الله عليه؟ قلت: المرادُ أنهُ يعصِمُه منَ القَتْل.

وفيه أنَّ عليه أنْ يحتملَ كلَّ ما دُونَ النَّفْسِ في ذات الله، فما أَشدَّ تكليفَ الأنبياء عليهمُ الصَّلاة والسَّلامُ.

وقيل: نَزلت بعدَ يومِ أُحدٍ، و﴿ٱلنَّاسِ﴾: الكُفّارُ؛ بدليل قوله: ....

قولُه: (كما عَظَّمَ) صفةُ مصدرٍ محذوفٍ من غيرِ لفظِه، كأنه قال: عَظَّمَ تَرْكُ تبليغ البعضِ تعظيمًا مثلَ تعظيم قَتْل النفْس.

قولُه: (في ذاتِ الله) أي: في الله، عن البخاريِّ، عن أبي هريرةَ رضيَ الله عنه، قال: بعَثَ رسُولُ الله ﷺ عشَرةً منهم خُبَيْبٌ الأنصاريُّ، فأُسِرَ ولـمّا خرَجَ المشركونَ به من الحَـرَم ليقتُلوهُ، قال:

ولستُ أُبالي حـينَ أُقتَـلُ مـسلمًا ... على أيِّ شِقٍّ كـان لله مَـصْـرَعي

وذلـك في ذاتِ الإلـهِ وإنْ يَـشَأْ ... يُبارِكْ على أوصَـالِ شِـلوٍ ممـزَّعِ

قولُه: (وقيل: نزَلَتْ بعدَ يوم أحُد) عَطْفٌ على قولِه: «واللهُ يضمَنُ لك العِصمةَ من أعدائك»، وعلى الأول: العِصمةُ عامّةٌ في كلِّ الأحوال، خاصةٌ مِن حيثُ إرادةُ العِصمـة منَ

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، ومعناه: أنه لا يُمكِّنُهم ممّا يُريدون إنزالَه بكَ منَ الهلاك. وعن أنسٍ: كان رسولُ الله ﷺ يُحرَسُ حتّى نَزَلت........

القَتْل، وعلى الثاني: خاصةٌ بحسَبِ الزمانِ عامّةٌ في مُقتَضاها، يعني: أنّ اللهَ تعالى لا يُمكِّنُهُم ممّا يريدونَ إنزالَه بكَ منَ الهلاك، لكنْ يُشكِلُ هذا بما استَتَبَّ لليهودِ من تمكُّنِهم مِن أن سَمُّوه، ولهذا فسَّروا قولَه تعالى: ﴿وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ بقولِهم: إنهم يَبذُلونَ جُهدَهم في قتلِه ولذلك سَمُّوه، ويُمكنُ أن يُقالَ: إنّ المعنى: يا أيّها الذي تصَدّى لمنصِبِ الرِّسالة وتبليغِ ما أُنزِلَ إليه، امضِ لشأنِك وأدِّ ما عليكَ ولا تَهتَمَّ بأعدائك، فإنه تعالى ضَمِنَ لك العِصمةَ مِنَ الهلاكِ بسببِ تبليغِ الوَحْي؛ لأنه لا يَهدي القومَ الكافرينَ إلى إطفاءِ نُورِ الله تعالى لقولِه تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢]، ففي وَضعِ قولِه: ﴿ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ مَوضِعَ ضَميرِ ﴿ٱلنَّاسِ﴾ وإن لم يَقُلْ: لا يَهديهم إشعارٌ بذلك، ولم يكنْ تمكينُ اليهودِ مما أرادوا به مِنَ الهلاكِ يومَ خَيبَرَ لأجْلِ التبليغ، بل للذَّبِّ عن البلادِ والأموال والأنفُس، وسَبَقَ في «البقرة» الحديثُ الوارد فيه في تفسيرِ قولِه: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧][1].

الراغب: عصمةُ الأنبياء: حِفظُه إياهم أولاً: بما خَصَّهم به مِن صَفَاءِ الجوهَر، ثُمّ بما أَوْلاهُم مِنَ الفضائِلِ والأخلاق، ثُمّ بالنُّصرة وتثبيتِ أقدامِهم، ثُمّ بإنزالِ السَّكينةِ عليهم وبحِفظِ قلوبِهم، وبالتوفيق[2].

قولُه: (كان رسُولُ الله ﷺ يُحرَسُ حتّى نَزَلَت) الحديث أخرَجَه التِّرمذيُّ عن عائشةَ رضيَ الله عنها[3]، فعلى هذا التخصيصُ بحَسَبِ الزمانِ دونَ الأشخاص كما في الثاني، والمرادُ بالعصمة: سائرُ ما يَرُومُه الأعداءُ منَ السُّوء.

(١) انظر: (٢: ٥٦٩).

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٧٠.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٠٤٦) عن عائشة، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٢٢١) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٨١٨٦).

فأخرجَ رأسَه من قُبَّة أدم وقال: «انصرِفوا يا أيُّها الناسُ، فقد عَصَمني اللهُ منَ النّاسِ».

[﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۖ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ ٦٨]

﴿لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ أي: على دينٍ يُعتَدُّ به حتّى يُسمّى شيئًا؛ لِفَسادِه وبُطْلانِه كما تقولُ: هذا ليس بشيءٍ، تُريد تَحقيرَه وتصغيرَ شأْنِه، وفي أمثالِهم: أَقَلُّ مِنْ لا شيء.

﴿فَلَا تَأْسَ﴾: فلا تتأسَّف عليهم لزيادة طُغيانِهم وكُفرِهم، فإنَّ ضَرَر ذلك راجعٌ إليهم لا إليك، وفي المؤمنينَ غِنًى عنهم.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ٦٩]

﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ رُفع على الابتداء، وخبرُه محذوفٌ، والنِّيَّةُ به التأخيرُ عمّا في حَيِّز ﴿إِنَّ﴾ من اسمِها وخبَرِها، كأنه قيلَ: إنّ الذين آمنوا والذين هادُوا والنَّصارى حُكمُهم كذا، والصابئون كذلكَ، وأنشَد سيبَويه شاهدًا له:

وإلّا فاعْلَموا أنّا وأنتُم ... بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقَاقِ

قولُه: (وإلّا فاعلَموا) البيت، بعدَ:

إذا جُزَّتْ نَواصي آلِ بَدْرٍ ... فأدُّوها وأَسْري في الوِثاقِ[1]

الشِّقاقُ: العَداوة، وسَبَبُه أنّ قوماً مِن آلِ بَدرٍ مِنَ الفَزارِيِّينَ جاوَروا بني لأْم مِن طيّئٍ، فعَمَدَ بنو لأم إليهم فجَزُّوا نَواصيَهم وقالوا: مَنَنَّا عليكم ولم نَقتُلْكم، وحَبَسُوهم، فقال بِشرُ

(١) لبشر بن أبي خازم في «ديوانه» ص١٦٥.

أي: فاعلَمُوا أنّا بُغاةٌ وأنتُم كذلك.

فإنْ قلتَ: هلّا زَعمتَ أنّ ارتفاعَه للعَطْف على محلِّ ﴿إِنَّ﴾ واسمِها؟ قلت: لا يَصِحُّ ذلك قبلَ الفراغِ منَ الخبرِ. لا تقولُ: إنّ زيدًا وعمرٌو منطَلقانِ.

فإنْ قلتَ: لـمَ لا يَصحُّ والنِّيَّةُ به التأخيرُ، فكأنك قلتُ: إنّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو. قلتُ: لأنّي إذا رفعتُه رفعتُه عطفًا على محلِّ ﴿إِنَّ﴾ واسمِها: والعاملُ في محلِّهما هو الابتداءُ، فيجبُ أن يكونَ هو العاملَ في الخبرِ، لأنّ الابتداءَ يَنتظِمُ الجزأين في عَمَله كما تَنتَظِمُهما «إنَّ» في عَملها، فلو رَفعتَ ﴿وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾ الـمَنْويَّ به التأخيرُ بالابتداءِ، وقد رفعتَ الخبرَ بـ﴿إِنَّ﴾، لأعمَلْتَ فيهما رافعَينِ مختلفَينِ.

ابنُ أبي خازم البيتين، أي: قد جَزَزْتُم نَواصِيَهم فاحمِلوا غَرامةَ الجَزِّ إلينا وأطلِقوا مَن أسَرتُم منهم، وإن لم تفعَلوا فاعلَموا أنّا نَظلِمُكم كما أنكم ظَلَمتُمونا، وقَدَّم أنتُم للإيذانِ بأنهم أوغَلُ في البَغْي؛ لأنّ بَغْيَ القاتل جزاءٌ لبَغْيِهم.

قولُه: (للعَطفِ على مَحَلِّ ﴿إِنَّ﴾ واسمِها)، قال ابنُ الحاجب: وذلك أنّ موضِعَ ﴿إِنَّ﴾ وما عَمِلَتْ فيه الرفعُ، لكوْنِ المعنى لم يتغيَّرْ، فجاء العَطفُ لذلك، وأمّا سائرُ أخَواتِها فمُخالِفةٌ لها في المعنى الذي مِن أجْلِه صَحَّ العَطْف[1].

قولُه: (لأعمَلْتَ فيهما) أي: في المبتدأِ والخَبَر، ومعناه: أنه لو رُفِعَ «الصابئونَ» بالابتداء بأنْ يكونَ عطفاً على مَحَلِّ ﴿إِنَّ﴾ واسمِها، لكان العامِلُ في المبتدأِ التجريد، وفي الـخَبَرِ: ﴿إِنَّ﴾، فيَلزَمُ أنْ يكونَ العاملُ في المبتدأِ غيرَ العامل في الخَبَر، والواجبُ أن يكونَ الخَبَرُ مرفوعاً بما ارتَفَعَ به المبتدأُ كما قُرِّر، ولا يُمكنُ تقديرُ عمَلَيْنِ فيه بأنّ يقالَ: إنه مرفوعٌ بـ«إنّ» والابتداء معاً، للقَطْعِ بأنّ اسماً واحداً لا يكونُ فيه رَفْعان، قال صاحبُ «الفرائد»: لا يستقيمُ قولُه في الجواب: «لأنّي إذا رفعتُه» إلى آخِرِه؛ لأنه لـمّا اعتبَرَ التأخيرَ وجَبَ أن يكونَ العاملُ فيه وفي الخبرِ

---

(١) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ١٨٠).

فإنْ قلتَ: فقولُه ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ معطوفٌ لا بدَّ له من معطوفٍ عليه، فما هو؟ قلت: هو معَ خبرِه المحذوفِ جملةٌ معطوفةٌ على جملةِ قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ...﴾ إلى آخره، ولا محلَّ لها كما لا محلَّ للتي عَطَفت عليها.

فإن قلتَ: ما التَّقديمُ والتّأخيرُ إلّا لفائدةٍ، فما فائدةُ هذا التقديم؟ قلت:........

الابتداء، وإنما لَزِمَ إعمالُ عاملين مختلفين إذا لم يَنْوُوا التأخير فيُقال له: إنّ قولك: وجب أن يكون العامل فيه وفي الخبر الابتداء[1] هذا إذا قُدِّرَ لهُ خبرٌ آخَرُ كما اختارَ المصنِّفُ وحمَلَ الآيةَ عليه، لكنّ الكلامَ فيه أن يكونَ الـخَبَرُ هُو المذكورَ بعَيْنِه، نعَمْ، يَرِدُ عليه أنّ الآيةَ ليست من قَبيل: إنّ زيداً وعَمْرٌو منطلقانِ؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ صَالحٌ لكلِّ المذكورِين، فهُو من قَبِيل إنّ زيداً وعَمْرٌو منطلقٌ، قال ابنُ الحاجب: وليس قولُ من قال: إنّ زيداً وعَمْرٌو قائمٌ مِن قَبِيل الممنوع؛ لأنّ قائمٌ إمّا أن يُقَدَّرَ خَبَراً عن «عَمْرٌو»، فيكونَ خبَرُ زيد مقدَّماً، وإمّا أن يُجعَلَ خَبَراً عن الاسم الأوّل وخبرُ الثاني محذوفٌ، فعلى التقديرَيْنِ لم يُعطَفْ إلّا بعدَ مُضيِّ الـخَبَرِ، بخلاف: إنّ زيداً وعَمْرٌو منطلقان، فإنّ ذلك غيرُ مُمكن لتشريكِهما جميعاً في خبَرٍ واحد[2]، وقال أيضاً في شَرْحِ قولِ المصنِّف في «المفصَّل»[3]: فعلى التقديم والتأخيرِ كأنه ابتدأَ بعدَ ما مَضَى الـخَبَرُ، الكلامُ يَحتمِلُ أمرَيْن، أحَدُهما: ما ذَكَرَه في «الكشّاف»: «﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾: رفْعٌ على الابتداء وخَبَرُه محذوف»، والآخَر: أنّ قولَه: فعلى التقديم والتأخير، أي: فعلى تقديرِ الـخَبَرِ مقدَّماً على «الصابئونَ» وتقديرِ «الصابئونَ» مؤخَّراً عنه، ويَصِحُّ في مثْلِ هذا أن يُعبَّرَ بالتقديم والتأخير، وهذا أَوْلى لِـما يَلزَمُ فيه الحذفُ فقَطْ، وفي ذلك الحذفُ وتغييرُ الموضِع، ولأنّ مذهبَ سِيبويهِ في قولِك: زَيدٌ وعَمْرٌو قائمٌ أنّ الـخَبَرَ للثاني، وخَبَرَ الأوّلِ محذوف، واستَدَلَّ على ذلك بقولِه:

---

(١) من قوله: «وإنما لزم» إلى هنا أثبته من (ط) و(م).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ١٨٢).

(٣) المصدر السابق (٢: ١٨٣).

فائدتُه التَّنبيهُ على أن الصّابئينَ يُتاب عليهم إنْ صحَّ منهمُ الإيمانُ، والعملُ الصالحُ، فما الظَّنُّ بغيرهم؟ وذلك أنّ الصابئين أبيَنُ هؤلاء المَعْدُودينَ ضلالًا وأشدُّهم غيّاً، وما سُمُّوا صابئينَ إلّا لأنهم صَبَؤا عن الأديانِ كلِّها، أي: خَرجوا، كما أنّ الشاعرَ قدَّم قولَه: «وأنتم» تَنبيهًا على أن المخاطَبِينَ أوْغَلُ في الوَصْف بالبُغاة من قومِه حيث عاجَلَ به قبلَ الخبرِ الذي هو «بُغاة»؛ لئلّا يدخُلَ قومُه في البَغْي قبلَهم مع كونِهم أوْغَلَ فيه منهم وأثبتَ قَدمًا.

نحـنُ بـما عنـدَنا وأنـتَ بـما ... عندَك راضٍ والقولُ مختلفُ[1]

لأنه لو كان خَبَراً عن «نحنُ» لَقال: راضُون، هذا تلخيصُ كلامِه[2].

ونَقَلَ أبو البقاءِ عن سِيبويهِ في قولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]: بأنّ ﴿أَحَقُّ﴾: خَبَرُ «الرسُول»، وخَبَرُ الأوّلِ محذوف، وهذا أقوى مِن عكسِه؛ لأنهُ لا يَلزَمُ منهُ التفريقُ بينَ المبتدأِ والخبر[3]، فيقال: إنّ قولَ المصنِّف: «إنّما يقالُ: تقديم وتأخيرٌ للمُزالِ لا للقـارِّ في مكانِه»: جوابٌ عمّا عسَى أن يَتَوَّهمَ مُتوهِّمٌ مثلَ ما توَهَّم ابنُ الحاجِب[4] في ذلك التقديم والتأخير، ولأنه يُفوِّتُ على ذلك التقديرِ الغَرَضَ المطلوبَ منَ التقديم والتأخير، وهُو الاهتمامُ، وأنّ الصابئينَ أشدُّ غَيّاً مِن هؤلاء، قال صاحبُ «الفرائد»: ويُمكنُ أن يقال: هذا على حدِّ قولِ مَن قال: ولا سابقٍ شيئاً، وحقُّ الكلام أن يقولَ: ولا سابقاً، لأنه بعدَ قولِه: «بدا ليَ أنّي لستُ مُدرِكَ ما مَضَى»[5]، ولكنهُ قال: ولا سابقٍ؛ لأنه ساغَ لهُ أن يقولَ: لستُ بمُدرِكِ

---

(١) البيت قيل: إنه لعمرو بن امرئ القيس الأنصاري، انظر: «البيان والتبيين» ص٤٣٦ و«لسان العرب» (٥: ٤٥) وقيل: إنه لدرهم بن زيد الأنصاري، انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١: ٩٥) وقيل: إنه لقيس بن الحطيم كما في «كتاب سيبويه» (١: ٧٤).

(٢) انظر: «كتاب سيبويه» (١: ٧٤).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٤٨).

(٤) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ١٨٣).

(٥) سبق تخريج البيت من «ديوان زهير بن أبي سُلمى».

فإن قلتَ: فلو قيلَ: «والصابئينَ وإيّاكم» لَكان التَّقديمُ حاصلًا. قلت: لو قيل هكذا لم يكنْ منَ التَّقديم في شيءٍ؛ لأنه لا إزالةَ فيه عن موضعِه، وإنما يُقال مقدَّمٌ ومؤخَّرٌ للمُزال لا للقارِّ في مكانه، ومجرى هذه الجملةِ مجرى الاعتراضِ في الكلام.

ما مَضَى، فكأنه قال كذلك، فكذلك هاهنا كأنه قيلَ: الذين آمَنوا والذين هادوا. ولا يَلزَمُ هاهنا إعمالُ عامِلَيْنِ مختلِفَيْن؛ لأنّ الخبَرَ، وهُو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ إلى آخِره، جُعِلَ خبَراً لـ«الصَّابِئُونَ والنصارى»، وخبرُ ﴿إِنَّ﴾ محذوفٌ بدِلالةِ المذكورِ بعدَه، وأمّا فائدةُ العُدولِ عن النَّصبِ إلى الرَّفع فهي أنّ مَظِنّةَ العَفْو والتجاوُزِ في حقِّ المنافقينَ وهمُ المعنيُّونَ بـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ على ما قيل، وفي حقِّ اليهود، أبعَدُ منها في حقِّ الصابئينَ والنَّصارى؛ لأنّ عِنَادَ الفريقَيْنِ واستهزاءَهما أكبرُ، فوَجَبَ في حقِّهما أن يُذكَرا في صَدْرِ الكلام، ولا يجبُ في الأخيرَيْن.

قلت: هذا الكلامُ مَبْنيٌّ على أنّ «النَّصارى» معطوفٌ على «الصابئون»، لا على ﴿ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾، ولكنّ سِياقَ الآية يأبى هذا التقديرَ؛ لأنها سِيقَتْ في شأنِ أهلِ الكتاب، وذكَر «الصابئونَ» استطراداً، ويَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾، وكذا الآياتُ السابقةُ واللاحقة، وحين كان السِّياقُ في سُورة الحجِّ[1] على العموم جيءَ بـ«الصابئينَ» منسُوقاً نَسَقَ أخَواتِه، وهاهنا «النَّصارى» عطفٌ على ﴿ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ لا على «الصابئون»؛ لأنهما مقصُودانِ بالذِّكْر متبُوعانِ دونَه فلا بدَّ منَ التزام التقديم.

قولُه: (ومجرَى هذه الجُملة مجرَى الاعتراضِ في الكلام)، وذلك أنّ الاعتراضَ هُو ممّا يتَخلَّلُ في أثناءِ الكلام لتأكيدِ مضمونِ المعترَض فيه، وهذا تأكيدٌ لِما يَلزَمُ مِن إيرادِ الكلام لا مِن مضمونِه، ومِن ثَمّ قال: كان جارياً «مَجْرَى الاعتراض»، وقلنا: إنه استطراد.

الانتصاف: صَدَقَ الزَّمخشَريُّ، لكنْ يَرِدُ عليه أنه لو عَطَفَ «الصابئينَ» ونَصَبَه كما قَرَأَ

---

(١) يقصد الآية «١٧» من سورة الحج.

فإن قلت: كيف قال: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ ثمَّ قال: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾؟ قلت: فيه وجهانِ: أنْ يُرادَ بـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: الذين آمنوا بألسِنتهِم وهمُ المنافقون، وأنْ يُرادَ بـ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾: مَنْ ثَبت على الإيمان واستقامَ ولم تُخالِجْه رِيبةٌ فيه.

فإن قلتَ: فما محلّ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾؟ قلت: إمّا الرَّفعُ على الابتداء وخبرُه ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ والفاءُ لِتَضمُّنِ المبتدإِ معنى الشَّرطِ، ثمّ الجملةُ كما هي خبرُ ﴿إِنَّ﴾ وإمّا النَّصبُ على البَدَل مِن اسمِ ﴿إِنَّ﴾ وما عُطف عليه، أو مِنَ المعطوف عليه.

ابنُ كثير(١)، لأفاد دخُولَهم في جُملةِ المَتُوبِ عليهم، وفُهِمَ مِن تقديم ذكْرِهم على «النَّصارى» ما يُفهَمُ مِنَ الرَّفع، وهُو أنهم أوغَلُ في الكُفْر، وقد تِيبَ عليهم، فالنَّصارى أوْلى، ويكونُ الكلامُ جُملةً واحدة مختصَرة، والعطفُ إفراديٌّ، فلِمَ عَدَلَ إلى جَعْلِه جُملَتَيْن؟ وجوابُه: أنه لو عَطَفَه ونصَبَه لم يَحصُلْ فهْمُ الخصُوصيّة لهؤلاء؛ لأنّ الأصنافَ كلَّها عُطِفَ بعضُها على بعض عَطْفَ المفرَدات، وهذا الصِّنفُ مِن جُملتِها، والخبَرُ عنها واحد، وأمّا الرَّفعُ فيُقطَعُ عن العطفِ الإفراديِّ، وتختَصُّ بقيّةُ الأصنافِ بالخبَرِ المذكور، وخَبَرُ هذا الصِّنفِ مفرَدٌ مستقِلّ فيُقيَّدُ المقصُودُ السابق ذكْرُه، ويُفهَمُ مِن تقديم الخبَرِ مِن قوّةِ الدِّلالة ما لا يُفيدُه تأخيرُه(٢).

وأمّا قراءةُ ابنِ كثيرٍ ـ وإن كان هُو منَ الأئمة ـ فشاذّةٌ بحَمْلِ النَّصبِ على الاختصاص، أي: أذكُرْ، لئلّا تكونَ مخالفةً لقراءتِه المشهورة ولسائرِ الأئمة.

قولُه: (فيه وَجْهانِ)، والظاهرُ يُوهمُ أنه جوابٌ واحد، لكنّ المرادَ منَ الإيرادِ: أنّ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ إن أُريدَ به المنافقونَ يُحمَلُ قولُه: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ على مَن أخلَصَ الإيمانَ، وإن أُريدَ به المؤمنونَ الخُلّصُ يُحمَلُ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ على مَن ثَبَتَ على الإيمان، والجوابُ الأوّلُ أقرَبُ إلى الغَرَض؛ لأنّ الذي سِيقَتِ الآيةُ له التشديدُ على اليهودِ والنَّصارى، فإنهم معَ ذلك إنْ آمنوا

---

(١) انظر: «المحتسب» (١: ٣٢٥) و«البحر المحيط» (٤: ٣٢٥).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٠).

فإن قلتَ: فأين الراجعُ إلى اسم ﴿إِنَّ﴾؟ قلت: هو محذوفٌ، تقديره: مَن آمَن منهم، كما جاء في موضع آخَر.

وقرئ: (والصَّابِيُون) بياء صريحةٍ، وهو من تخفيف الهمزةِ كقراءة مَن قرأ:.....

وعَمِلوا الصّالحات فلهُمُ الفوزُ العظيم، وذكْرُ المنافقينَ والصّابئينَ على المبالغةِ كما سَبَق، فإذَنْ لم يكنْ لذِكْرِ المؤمنينَ المخلَصِينَ مدخَلٌ في الغَرَض والأسلوب، ولذلك أخَّرَه، ولأنهم إذا شَرَكوهم في الخَبَرِ، وهُو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ بمعنى ثَبَتَ على الإيمانِ، يَلزَمُ وجوبُ اشتراكِهم في الخُلوصِ في الإيمان في قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وذلك بعيدٌ، ولذلك جَعَلَ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾: بَدَلاً مِن ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وحدَه في وَجْهِ قولِه: «على البَدَلِ منَ اسم ﴿إِنَّ﴾ وما عُطِفَ عليه أو منَ المعطوفِ عليه». قالوا: أراد أنّ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ إمّا بَدَلٌ مِنَ المجموع مِنَ المعطوفِ عليه والمعطوف، أو بَدَلٌ منَ اسمِ ﴿إِنَّ﴾ فحسبُ.

قلتُ: إذا كان بَدَلاً منَ المجموع فالمعنى على ما سَبَق: أنّ الصّابِئِينَ أشَدُّ غَيّاً، وأمّا إذا كان بَدَلاً من اسم ﴿إِنَّ﴾ وحدَه لزِمَ أن يكونَ حُكمُ ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ حُكمَ ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ في الرَّفْع والقطع، وتقديرُ الخَبَرِ على ما سَبَقَ في «الصّابئونَ» وحدَه، كأنه قيل: إنّ الذين آمَنوا مَن آمَنَ منهم فلا خَوْفٌ عليهم، والذين هادوا والصابئونَ والنَّصارى كذلك، فحينَئذٍ يَخرُجُ الكلامُ عن المقصُودِ ويكونُ أبعَدَ منَ اختيارِ صاحبِ «الفرائد»، وقيل: أراد بقولِه: «أو من: المعطوفَ عليه» المعطوفَ ففيه ضميرٌ يعودُ إلى اللام، والضميرُ المجرورُ عائدٌ إلى اسم ﴿إِنَّ﴾، وليس بوَجْه حسَن لِما يَلزَمُ منهُ أن يكونَ بَدَلاً منَ المعطوف عليه. أيضاً، لِـما صَرَّحَ المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥][1] فحينَئذٍ يَلزَمُ التَّكرار.

قولُه: (فأينَ الراجعُ؟) هذا على تقديرِ البَدَلِيّةِ لا الخَبَر، لوجودِ الراجع مِن قولِه: ﴿عَلَيْهِمْ﴾.

---

(١) انظر: (٧: ٢٠٥).

(يَسْتَهْزِئُونَ)، (والصّابُون) وهو مِنْ: صَبَوْت؛ لأنهم صَبَوا إلى اتِّباع الهوى والشّهواتِ في دينهم ولم يتَّبعوا أدِلّةَ العقل والسّمع. وفي قراءة أُبيٍّ رضي الله عنه: (والصابئين) بالنصب، وبها قرأ ابنُ كثيرٍ، وقرأ عبدُ الله: (يا أيُّها الذين آمنوا والّذين هادُوا والصّابئون).

[﴿ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا ۖ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴾ ٧٠]

﴿لَقَدْ أَخَذْنَا﴾ ميثاقَهم بالتَّوحيد ﴿وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا﴾ لِيَقِفُوهم على ما يأتون وما يَذَرُون في دينهم. ﴿كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ﴾ جملةٌ شرطِيّةٌ وَقَعت صفةً لـ﴿رُسُلًا﴾ والراجعُ محذوفٌ، أي: رسولٌ منهم ﴿بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ﴾: بما يُخالف هَواهُم ويُضادُّ شَهواتِهم من مَشاقِّ التَّكليفِ والعملِ بالشّرائع.

فإن قلتَ: أين جوابُ الشَّرطِ، فإنَّ قولَه: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ نابَ عنِ الجواب؛ لأنَّ الرَّسولَ الواحدَ لا يكون فريقين، ولأنه لا يَحسُن أنْ تقولَ: إنْ أكرمْتَ أخي، أخاكَ أكرمتُ.

قولُه: (ولأنه لا يَحسُنُ أن تقولَ: إنْ أكـرَمْتَ أخي، أخاك أكـرمتُ). قال صاحبُ «التقريب»: إنّما لم يَحسُنْ لأنّ محَلَّ تأثيرِ الشَّرط هُو الفعلُ، وبتقَدُّم المفعول يَبعُدُ عن المؤثِّر، ولأنها تُتوَهَّمُ باديَ الرأي بتقدُّمِ المفعول شَبَّهَها بالجُملةِ الاسميّـةِ التي يجبُ فيها الفاء.

وقلتُ: الظاهرُ أنّ المرادَ منَ السؤال برُمّتِه طَلَبُ المطابَقة ومُراعاةُ المناسَبة بينَ الشَّرطِ والجَزاء من حيثُ المعنى لا تصحيحُه مِن جهةِ الإعراب، ومِن ثَمَّ قال: «لا يَحسُنُ»، ألا ترى كيف ذَهَبَ أبو البقاءِ[1] والقاضي[2] إلى أنّ جوابَ الشَّرطِ: ﴿كَذَّبُوا۟﴾، وتقديرُ السؤالِ من وجهَيْن:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٥٠).

....

أحَدُهما: أنّ المذكورَ في الشَّرط رسُولٌ واحد؛ لأنّ قولَه: ﴿كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولُۢ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا﴾ وتفصيلٌ لصيغةِ الجَمْع، أي: كلَّما جاءهم رسُولٌ منَ الرُّسُل، وفي المذكورِ فريقانِ منهم فلا مطابقة.

وثانيهُما: أنّ تقديمَ المفعولِ مفيدٌ للاختصاصِ ولا دِلالةَ في الشَّرطِ عليه، والواجبُ المطابقة أيضاً.

وأجابَ عنهُ: أنّ الجوابَ محذوفٌ والجملةَ مستأنَفةٌ على تقديرِ الجوابِ عن سُؤالٍ مورِدُهُ الجُملةُ الشَّرطيّةُ معَ موصُوفِها، وذلك أنّ في إيقاع قولِه: «كلّما جاءهم رسُولٌ بِما لا تَهْوَى أنفُسُهم ناصَبُوهُ» بَعْثاً للسامع على أنْ يقولَ: كيف كانت مُناصَبَتُهم معَهم وهُم جاؤوا تَتْرَى أشْتاتاً؟ فقيل مُجيباً: بَذلوا جُهدَهم في تكذيبِ فريق، وانتَهَزُوا فُرَصاً لقَتْلِ آخَرينَ بما أمكَنَ منَ الكيْد، وأمّا تقديمُ المفعولِ في قولِه: «فريقاً يَقتُلونَ» فللمحافظةِ على الفاصِلة، وفي ﴿كَذَّبُواْ﴾ للمطابَقةِ بينَ القَرينتَيْن، نحوَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ في وَجْهٍ، وعلى المثال لا تقتضي التقديمَ أصلاً.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: يَدُلُّ على حَذْفِ الجوابِ مجيئُه ظاهراً في الآيةِ التي هِي توأَمةُ هذه: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، ولو قَدَّر الزمخشَريُّ المحذوفَ بما ظَهَرَ في هذه فقال عِوَضَ ناصَبُوه: استكْبَروا، لكان أَوْلى[١].

وقلتُ: لو أتى به لاحتاجَ إلى تأويلِ الاستكبارِ بالمناصَبة؛ لأنّ المقاتَلَةَ والتكذيبَ مسبوقانِ بالمُناصَبة، والمُناصَبةُ نتيجةُ الاستكبار وسببٌ عنهُ، فقَدَّرَ المسبَّبَ تعليلاً للاعتبار، ألا تَرى كيفَ جيءَ بالفاءِ الفصيحة في قولِه: ﴿فَفَرِيقًا﴾، أي: استَكبَرْتُم فناصَبْتُموهُم ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٢).

قلتُ: هو محذوفٌ يَدلُّ عليه قولُه: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ كأنه قيلَ: كلَّما جاءهم رسولٌ منهم ناصَبُوه، وقولُه: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ﴾ جوابٌ مستأنَفٌ لقائلٍ يقولُ: كيف فَعَلوا برُسلِهم؟

فإن قلتَ: لِمَ جيءَ بأحدِ الفعلينِ ماضيًا وبالآخرِ مضارعًا؟ قلت: جيءَ بـ﴿يَقْتُلُونَ﴾ على حكاية الحالِ الماضيةِ استِفظاعًا للقَتْلِ، واستحضارًا لتلك الحالِ الشَّنيعة للتَّعجيب منها.

[﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ ٧١]

فإنْ قلتَ: كيفَ ذَكَرَ المصنِّفُ في البقرة وجهَيْن، حيث قال: «إنّما لم يقُلْ: وفريقاً قَتَلتُم؟ لأنّ المرادَ إمّا حكايةُ الحال الماضية أو الاستمرار، أي: فريقاً تَقتُلونَهم بعدُ لأنّكم تَحُومونَ حولَ قَتْل محمدٍ صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه»(١)، وقَصَرَ هاهنا على وَجْهٍ واحد؟ قلتُ: خصَّص هذه الآيةَ بحكايةِ حالِ أسلافِهم لقَرينةِ ضمائرِ الغَيْب، وتَرَكَ تلك الآيةَ على الاحتمالينِ لقَرينةِ ضمائرِ المخاطَبين، ليكونَ توبيخاً للحاضِرينَ وتعييراً لهم بفعل آبائهم، ومِن ثَمَّ عقَّبَ هذه الآيةَ بقصّةِ عيسى عليه الصلاةُ والسلام وبقولِه تعالى: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ الآية [المائدة: ٧٨]، وتلك بقولِه: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾، وبقولِه: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ الآيات [البقرة: ٨٨-٨٩].

قولُه: (ناصَبُوهُ)، الأساس: ومنَ المجازِ: نَصَبْنا لهم حَرْباً، وناصَبْناهُم مُناصَبةً، وناصَبْتُ لفلان: عادَيْته نَصْباً.

---

(١) انظر: (٢: ٥٦٧-٥٦٨).

قرئ: ﴿أَلَّا تَكُونَ﴾ **بالنَّصب على الظاهر،** وبالرَّفع على: «أنْ» هي المخفَّفة من الثقيلة، أصلُه: أنه لا تكونُ فتنةٌ، فخُفِّفت «أنّ» وحُذف ضَميرُ الشأن.

فإن قلتَ كيف دخلَ فِعْلُ الحُسْبانِ على «أنْ» التي للتَّحقيق؟ قلتُ: نُزِّلَ حُسْبانُهم لِقوَّته في صُدورهم منزلةَ العلمِ.

فإنْ قلتَ: فأين مفعولا «حَسِب»؟ قلت: سَدَّ ما يَشتملُ عليه صلة «أنْ» و«أنَّ» منَ المُسنَد والمُسنَدِ إليه مَسَدَّ المفعولَين، والمعنى: وحَسِب بنو إسرائيلَ أنه لا يُصِيبُهم منَ الله فتنةٌ؛ أي: بلاءٌ وعذابٌ في الدُّنيا والآخرةِ.

﴿فَعَمُواْ﴾ عن الدِّين ﴿وَصَمُّواْ﴾ حينَ عَبَدوا العجلَ، **ثم تابوا عن عبادة العجل فـ﴿تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ كَرّةً ثانيةً.........................**

قولُه: (قُرِئ: ﴿أَلَّا تَكُونَ﴾ بالنصب): كلُّهم سوى أبي عَمْرٍو وحَمْزَة والكسائيِّ، فإنهم قرؤوا بالرَّفْع[1].

قولُه: (على الظاهر) أي: على «أنْ» في ﴿أَلَّا تَكُونَ﴾ هِي الناصِبةُ للفعل.

اعلَمْ أنّ الفعلَ الواقعَ قبْلَ «أنْ» لا يَخْلو مِن أن لا يَحتمِلَ سوى الشَّكِّ نحو: طَمِعْتُ أن تقومَ، فلا يَجوزُ في مدخُولِها إلا النصبُ، لأنّ المخفَّفةَ منَ الثقيلة للتحقيق، والتحقيقُ[2] يُنافي الشكَّ، أو أن لا يَحتمِلَ سوى اليقينِ فلا تكونُ ناصبةً بل مخفَّفة، كقولِه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، أوِ احتمَلَ الوجهَيْنِ كما في هذه الآية، فيجوزُ فيه الأمرانِ.

قولُه: (ثُم تابوا عن عبادةِ العِجل فـ﴿تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ كرَّةً ثانيةً بطلبِهمُ المُحال). وأيضاً، عَطْفُ ﴿وَحَسِبُوٓاْ﴾ على ﴿كَذَّبُواْ﴾ مؤْذِنٌ أنّ هذا الحُسبانَ متأخِّرٌ عن التكذيبِ والقتل، ولا ارتيابَ أنهما تأخَّرا عن زمانِ موسى عليه الصّلاةُ والسلام، ولعلّه يَتَشبَّثُ بأنّ الواوَ ليست للترتيبِ، والنَّظمَ غيرُ منظورٍ إليه، وقال الزجّاج: مَن قرَأ (ألا تكونُ

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٧٥٠ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨).

(٢) قوله: «والتحقيق» سقط من (ص).

بطلبِهمُ المُحال غيرَ المعقولِ في صفاتِ الله تعالى، وهو الرُّؤيةُ.

فتنةٌ) بالرَّفع، فالمعنى: أنه لا تكونُ فتنةٌ، أي: حَسِبوا فعلَهم غيرَ فاتنٍ لهم، وذلك أنهم كانوا يقولون: إنهم أبناءُ الله وأحِبّاؤه فَعمُوا وصَمُّوا، يعني أنهم لم يعمَلوا بما سَمِعوا ولم يَدَّبَّروا الآياتِ فصاروا كالأعمى والأصَمِّ، ثُم تابَ اللهُ عليهم، أي: أرسَلَ إليهم محمّداً ﷺ يُعلِمُهم أنّ اللهَ قد تابَ عليهم إنْ آمَنوا وصَدَّقوا فلم يؤمِنْ أكثرُهم فقيل: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ بعدَ أنِ ازدادَ لهمُ الأمرُ وضُوحاً[١].

قلتُ: يَرُدُّ هذا القولَ ما سَبَقَ أنّ قولَه: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ واردٌ في حكايةِ حالِ أسلافِ اليهود دونَ الحاضِرين، و«حَسِبوا»: عَطْفٌ على قولِه: ﴿كَذَّبُوا﴾ يعني: كذَّبوا وقَتَلوا وحَسِبوا أنْ لا بلاءَ ولا فتنة، والقولُ ما ذَكَرَه الإمامُ: أنّ قولَه: ﴿فَعَمُوا وَصَمُّوا﴾ إنما كان برسُولٍ أُرسِلَ إليهم مثلَ داوُدَ وسُليمانَ وغيرِهما، فتابَ اللهُ عليهم فوَقَعَت فترةٌ فعَمُوا وصَمُّوا[٢]، ويؤيِّده قولُه: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ الآيات [المائدة: ١٧-١٩]، وقولُه: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٨].

قولُه: (بطلبِهمُ المُحالَ غيرَ المعقولِ في صفاتِ الله تعالى، وهُو الرُّؤيةُ): تخصيصٌ من غيرِ دليل، على أنّ فائدةَ الفاءِ في الأُولى ومِن ثَمَّ في الثانية لم تَظهَرْ، لعلّ عندَه طلبَ الرؤيةِ أعظمُ مِن عبادةِ العِجل، فجيءَ بثُمّ للتَّراخي في الرُّتبة، أو طلبُ الرُّؤية تأخَّر عن عبادةِ العِجل بمُدّةٍ مَديدة، لكنّ الذي صَرَّحَ به في قولِه تعالى قال: ﴿لَن تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]: أنّ القومَ كانوا معَه عليه الصّلاةُ والسلامُ في هذه المَرّة وأنّ طلبَ الرُّؤيةِ كان لأجْلِهم[٣]، وكانت عبادةُ العِجل منَ المتخلِّفين حينئذٍ، لقولِه تعالى: ﴿قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِن بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٥] فلا يَصحُّ إذن[٤].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٩٥).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٠٧).

(٣) «الكشاف» (٦: ٥٥١).

(٤) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل فقرة «قوله: ثم تابوا...»، وأخّرتها هنا مراعاة لترتيب الكلام في «الكشاف».

وقرئ: (عُمُوا وصُمُّوا) بالضَّمِّ على تقدير: عَمـاهُمُ اللهُ وصَمَّهم؛ أي: رَماهم وضَربهم بالعَمى والصَّمَم، كما يُقال: نَزَكْتُه: إذا ضَربتَه بالنَّيْزَكِ، ورَكَبْتُه: إذا ضَربتَهُ برُكْبَتِكَ. ﴿كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾: بَدَلٌ من الضَّمير، أو على قولهم: أكَلُوني البَراغِيثُ، أو هو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: أولئك كثيرٌ منهم.

[﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ ٧٢]

لم يُفرِّق عيسى عليه الصَّلاة والسَّلام بينَه وبينَهم في أنه عبدٌ مَرْبوبٌ كمثلِهم، وهو احتجاجٌ على النَّصارى. ﴿إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ في عبادته، أو فيما هو مختصٌّ به من صفاته أو أفعالِه ﴿فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ التي هي دارُ الموحِّدِينَ؛..........

قولُه: (بالنَّيْزَكِ)، الجوهريُّ: هو رُمحٌ قصيرٌ، فارسيٌّ معرَّب، وقد تكلَّمَتْ بهِ الفُصَحاءُ، وقد نَـزَكَه: إذا طَعَنَه.

قولُه: (أو فيما هو مختَصٌّ به مِن صفاتِه)، هذا من حيثُ اللَّفظُ كما في إطلاقِ «الرحمن» على غيرِ الله، ومن حيثُ المعنى وَصْفُ الغَيْرِ بمعرفةِ علم الغَيْب، قال في أوَّل السُّورة: «الاستقسامُ هُو: طَلَبُ ما قُسِمَ للشَّخص مما لم يُقسَمْ له بالأزْلام»[1]، وهُو الإشراكُ بالله في علم الغَيْب، أو أن تُنسَبَ الحوادثُ إلى الكواكبِ كما كانوا يقولونَه: مُطِرْنا بنَوْءِ كذا[2]، وقال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾ [سبأ: ٢٢]، أو أنْ تُنسَبَ الأفعالُ إلى العِباد، كما يقولُه المعتزلة، لا كما يقولُه أهلُ السُّنة: إنّ اللهَ تعالى خالِقُ الجَواهِرِ والأعراض حقيقةً، فلا يقالُ: إنّ العبدَ خالقٌ لأفعالِ نفْسِه حقيقةً.

---

(١) انظر: (٥: ٢٧٠).

(٢) من حديث أخرجه مسلم (٢٤٠)، عن زيد بن خالد الجهني.

أي: حَرمَه دُخولَها، ومَنعَه منه، كما يُمنع المحرَّمُ منَ المحرَّم عليه. ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾: من كلام الله على أنهم ظَلَموا وعَدَلوا عن سبيل الحقِّ فيما تقوَّلوا على عيسى عليه السلام، فلذلك لم يُساعِدْهُم عليه ولم يَنصُرْ قولَهم؛ وردَّه وأنكرَه، وإن كانوا معظِّمين له بذلك ورافعينَ من مقدارِه، أو من قول عيسى عليه السَّلام، على معنى: ولا يَنصُرُكم أحدٌ فيما تقولونَ ولا يُساعِدُكم عليه لاستحالتِه وبُعْدِه عن المعقول، أو ولا يَنصُرُكم ناصرٌ في الآخرة من عذاب الله.

قولُه: (كما يمنعُ المحرّم) أي: حُرِّم هنا: استعارةٌ تَبَعيّةٌ منَ المَنع.

قولُه: (﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ مِن كلامِ الله تعالى)، وقيل: صَحَّ هنا «كلامُ الله» بغيرِ «مِن»؛ لأنّ ما تقدَّم ليسَ كلامَ الله، وفي الوَجْهِ الثاني: مِن قولِ عيسى عليه الصّلاةُ والسلامُ بإثباتِ «مِن»؛ لأنّ ما تقدَّمَه في القرآنِ مِن كلام عيسى.

وقلتُ: وجودُ «مِن» وعَدَمُها سَواءٌ في صحّةِ المعنى؛ لأنّ قولَه: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ تذييلٌ للكلام[1] السابِق، وعلى أن يكونَ تذييلاً لقولِه: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ كأنّ قولَه: ﴿وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ﴾ أيضاً كلامُ الله حاكياً كلامَه مقرِّراً لكلامِه عزَّ وجَلّ، فإنه تعالى لـمّا نَعى على النَّصارى قولَهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ في أنها كلمةٌ شَنْعاءُ وقائلُها كافرٌ مبالِغٌ في وَضْعِ الشيءِ غيرَ مَوضِعِه أتَى بقولِ عيسى عليه الصّلاةُ والسلامُ بياناً لتبَرِّيه عنهم وخِذلانِه إياهم فذَيَّلَه بقولِه: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ تأكيداً، وإليه الإشارةُ بقولِه: «رَدَّه وأنكرَهُ وإن كانوا معظِّمينَ لـهُ»، وإذا كان تذييلاً لكلام عيسَى عليه السّلامُ، وأنه عليه الصَّلاةُ والسلامُ لمّا سَوَّى بينَه وبينَهم في العُبوديّة بقولِه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ رَدّاً لزَعْمِهم أنّ اللهَ هُو المسيحُ، وعَلَّله بقولِه: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ زيادةً للتبرِّي عنهم ذَيَّله بقولِه: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ مزيداً للتقرير، يعني أنّي بَريءٌ مما تقولونَ، ولا يَصحُّ لي أن أُساعِدَكم

---

(١) من قوله: «الله، وفي الوجه الثاني» إلى هنا سقط من (ط).

[﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * مَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَٰتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ ٧٣-٧٥]

﴿مِنْ﴾ في قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ للاستغراق، وهي المُقدَّرة مع «لا» التي لنفي الجِنْسِ في قولك: لا إلهَ إلا اللهُ،...

وأنصُرَكم معَ هذا الظُّلم؛ لأنّ العارفَ العالِمَ لا يُساعِدُ أحداً على الظُّلم الفاحِش والباطل البيِّن بُطلانُه، والوجهُ الأوّل أبلَغُ؛ لأنّ في الجُملةِ القَسَمية معنى التعجُّب، وقد قُيِّدت بالحالِ المقرِّرة لجهةِ الإشكال، وهي قولُه: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ﴾، كأنه قيلَ: ما أكفرَهم، والحالُ أنّ عيسى عليه الصَّلاةُ والسلامُ وَصَّاهم بخلافِه وبالَغَ في الوَصيّة وأكّدَها أبلغَ تأكيد.

قولُه: (﴿مِنْ﴾ في قولِه: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ للاستغراق، وهِي المُقدَّرةُ معَ «لا» التي لنَفْيِ الجِنس في قولِك: لا إلهَ إلّا الله). قال صاحِبُ «الإقليد»: إنّ إفادةَ «مِن» الاستغراقيةِ الاستغراقَ لأنها تَدخُلُ لابتداءِ الجِنس إلى انتهائه، فقولُك: هل مِن رجُل؟ تقديرُه: هل مِن واحدِ هذا الجِنس إلى أقصاهُ؟ إلّا أنه اكتفَى بذكْرِ «مِن» عن ذكْرِ «إلى» لِدلالةِ إحدى الغايَتَيْنِ على الأُخرى، وإنما قيل: إنّ مثْلَ «لا رجُلَ» متضمِّنٌ لمعنى «مِنَ»الاستغراقية؛ لأنّ «لا رجُلَ في الدار» أبلغُ في النفي مِن «لا رجُلَ في الدار» بالرَّفْع، ومِن «ليس رجُلٌ في الدار»، ولا يُمكنُ تقديرُ ما يكونُ به كذلك إلا بحَرْفٍ مؤكِّدٍ مُثبِتٍ للاستغراق، فَوجَبَ تقديرُ «مِن»، ولو كانت «لا» مُفيدةً للاستغراقِ لذاتِها لِـمَا جازَ قولُهم: لا رجُلَ في الدارِ بل رجُلانِ.

فإن قلتَ: هذا مخالفٌ لقولِه في آلِ عمران: «و«مِن» في «ما مِن إلهٍ إلا الله» بمنزلةِ البناءِ على الفَتْح في قولِه: «لا إلهَ إلا اللهُ» في إفادةِ معنى الاستغراق»[1]، قلتُ: قد وَجَّهَ هناك أنّ الفتحَ

---

(١) انظر: (٤: ١٣٢-١٣٣).

والمعنى: **وما إلهٌ قطُّ في الوجود إلّا إلهٌ** مَوْصوفٌ بالوَحدانيَّة لا ثانيَ له، وهو اللهُ وحدَه لا شريكَ له و«من» في قوله: ﴿لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ﴾ للبيان كالتي في قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠].

يجوزُ أن يكونَ فَرْعاً على «مِن»، وأن يكونَ كالأصلِ بنفسِه، وإذا كان أصلاً جازَ أن يُفَرَّعَ عليه، وإذا كان فَرْعاً جازَ أن يَبلُغَ اشتهارَهُ في الاستعمالِ بحيث يَعكِسُ معَه الأمرَ كالصّلاةِ في عُرفِ الشَّرعِ واللُّغة.

قولُه: (**وما إلهٌ قَطُّ في الوجودِ إلّا إله**). قال أبو البقاء: ﴿مِنْ﴾ زائدةٌ، و﴿إِلَـٰهٍ﴾ في موضع مبتدإٍ، والخبرُ محذوف، و﴿إِلَّآ ٱللَّهُ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿إِلَـٰهٍ﴾(١)، وقال القاضي: ما في الوجود ذاتٌ مُستحِقٌّ للعبادةِ من حيثُ إنه مُبدئُ جميع الموجودات إلّا إلهٌ موصُوفٌ بالوَحْدانيّة مُتعالٍ عن قَبولِ الشَّركة(٢)، وقال الإمامُ: في تفسيرِ ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: قَدَّر النَّحْويُّون: لا إلهَ في الوجود، وذلك غيرُ مُطابِق للتوحيدِ الحَقّ؛ لأنّ هذا نَفْيٌ لوجودِ الإلهِ الثاني، ولو لم يُضمَرْ هذا الإضمارَ لَكان «لا إلهَ» نَفْيًا لماهِيّةِ الإلهِ الثاني، ومعلومٌ أنّ نَفْيَ الماهِيّة أقوى في التوحيدِ الصِّرف مِن نَفْيِ الوجود(٣).

وقلتُ: الإمامُ اختارَ مذهبَ التميميّ، والمصنِّفُ لو تَرَكَ التقديرَ بقولِه: «في الوجود» ليبقى مطلقاً فيتناولَ الوجودَ والإمكان وما يَجري مَجْراهُما، لكان أَوْلى، وذكَرَ في قولِه تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١]: «إذا حَذَفَ الخَبَرَ واحتَمَلَ غيرَ واحد من المقدَّرات، كقولِك: ثابتٌ واجبٌ حَقٌّ لازِمٌ وما أشبَهَ ذلك، كان أقوى لإيجابه منَ النَّصِّ على واحد»(٤).

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٥٣).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٤: ١٤٩).

(٤) انظر: (٧: ١٠٣).

فإن قلتَ: فهلّا قيلَ: وللكافرين عذابٌ أليمٌ؟ قلتُ: في إقامة الظّاهِر مقامَ المُضمَرِ فائدةٌ، وهي تكريرُ الشَّهادةِ عليهم بالكُفر في قوله: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ وفي البيان فائدةٌ أخرى، وهي الإعلامُ في تفسير ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ﴾ أنهم بمكانٍ منَ الكُفر، والمعنى: لَيمسَّنَّ الذين كفروا من النَّصارى خاصَّةً ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أي: نوعٌ شديدُ الألمِ مِنَ العذاب، كما تقول: أَعطِني عشرينَ منَ الثِّياب؛ تُريد: مِنَ الثِّيابِ خاصّةً لا من غيرِها من الأجناسِ التي يجوزُ أن يَتناوَلَها «عشرون»، ويجوزُ أن تكونَ للتَّبعيض على معنى: لَيمسَّنَّ الذين بَقُوا على الكُفر منهم؛ لأنّ كثيرًا منهم تابوا منَ النَّصرانية.

قولُه: (وفي البيانِ فائدةٌ أُخرى، وهِي الإعلامُ في تفسيرِ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ﴾ أنهم بمكانٍ منَ الكُفر)، يعني: لـمّا ذَكَرَ أولاً ﴿لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ على أنّ التعريفَ للجنس مُبهَماً ومُعمَّماً ثُم أوقَعَ قولَه: ﴿مِنْهُمْ﴾ تفسيراً للمُبهَم وتخصيصاً للعامِّ، أفاد أنهم عَلَمٌ في الكُفْر وبمكانٍ منه، قال في قولِه تعالى: ﴿أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ * قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾ [الشعراء: ١٠-١١]: «سَجَّلَ عليهمُ الظُّلمَ بأنْ قَدَّمَ ﴿ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ثُمّ عَطَفَهم عليهم عَطْفَ البيان، كأنّ معنى ﴿ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وترجمتَه: ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾»(١).

وقال في الفاتحة: «قولُك: هل أَدُلُّك على أكرم الناس وأفضلِهم؟ فلانٌ أبلغُ مِن فُلانٍ الأفضل؛ لأنك ثَنَّيتَ ذكْرَه مُجمَلاً أوّلاً ومفصَّلاً ثانياً، وأوقَعْتَ فلاناً تفسيراً للأكرم والأفضل، فجعَلتَه عَلَماً في الكرم والفَضْل».

ويمكنُ أن يُقالَ: إنه مِن بابِ رأيتُ منك أسداً، فجُرِّدَ مِن نفْسِ النَّصارى الذين كفَروا، فعُلِمَ أنهم مِن جِنس ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، مبالغةً لكمالِ الكُفْر فيهم.

قولُه: (لَيَمَسَّنَّ الذين بَقُوا على الكُفْر منهم) فالتعريفُ على هذا: للعَهْد، قال أبو البقاء: منهم: في موضعِ الحال، إمّا مِنَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ أو مِن ضميرِ الفاعل في ﴿كَفَرُواْ﴾(٢).

---

(١) انظر: (١١: ٣٢٣).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٣).

﴿ أَفَلَا يَتُوبُونَ ﴾: ألا يَتُوبون بعدَ هذه الشَّهادةِ المُكررَّةِ عليهم بكُفرٍ، وهذا الوعيدِ الشَّديدِ ممّا هم عليه، وفيه تَعجيبٌ من إصرارهم. ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾: يغفرُ لهؤلاء إنْ تابوا، ولغيرهم.

﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ صفةٌ لـ﴿رَسُولٌ ﴾ أي: ما هو إلا رسولٌ من جنسِ الرُّسل الذين خَلَوْا من قبلِه، جاء بآياتٍ منَ الله كما أَتَوا بأمثالها، إنْ أَبرأَ اللهُ الأبرصَ وأَحيا الموتى على يَدِه، فقد أحيا العَصا وجَعلها حيّةً تسعى، وفَلَق بها البحرَ وضَمَّ على يد موسى، وإنْ خَلقَه من غير ذَكَرٍ فقد خَلق آدمَ من غير ذَكرٍ ولا أُنثى. ﴿وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ﴾ أي: وما أُمُّه أيضًا إلّا كبعض النِّساء المصدِّقات للأنبياء، المؤمناتِ بهم، فما منزلتُهما إلا منزلةُ بَشَرينِ، أحدهما نبيٌّ، والآخر صحابيٌّ، فمِن أين اشتبَه عليكم أمرُهما حتى وَصَفتُموهما بما لم يُوصفْ به سائرُ الأنبياء وصحابتِهم مع أنه لا تَميُّزَ ولا تَفاوُتَ بينَهما وبينَهم بوَجْهٍ منَ الوُجوهِ؟!

ثم صرَّح ببُعْدِهما عمّا نُسِب إليهما في قوله: ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ﴾ لأنَّ مَنِ احتاج إلى الاغتذاء بالطَّعام وما يَتبعُه منَ الهَضْم والنَّفْضِ لم يكن إلّا جسمًا مركَّبًا من عَظْمٍ ولحمٍ، وعُروقٍ وأعصابٍ،.......................

قولُه: (ألا يَتُوبُونَ؟) فَسَّرَ ﴿ أَفَلَا يَتُوبُونَ ﴾ بهِ للإيذانِ بأنَّ الهمزةَ للإنكار، ولا: نافية، والفاءُ: عاطفةٌ على محذوف، أي: أَيُصِرُّونَ فلا يتُوبونَ؟ ففيه معنى التعجُّبِ على الإصرارِ والتحضيضِ على التَّوبة.

قولُه: (ثُم صَرَّحَ ببُعدِهما عمّا نُسِبَ إليهما). قال القاضي: بَيَّنَ أوّلاً أقصَى ما لهما منَ الكمالات، ودلَّ على أنه لا يوجبُ لهما الألُوهيّةَ؛ لأنّ كثيراً منَ الناس يُشارِكُهما، ثُم نَبَّهَ على نَقْصِهما، وذكَرَ ما يُنافي الرُّبوبيّةَ ويقتضي أن يكونا مِن عِدَادِ المرَكَّبات[1]، وقلتُ: يُمكنُ أن تكونَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٥٤).

وأخلاطٍ وأمزِجَةٍ مع شَهوةٍ وقَرَمٍ وغيرِ ذلك؛ مما يدلُّ على أنه مصنوعٌ مؤلَّفٌ مدبَّر كغيره من الأجسام.

﴿كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْآيَٰتِ﴾ أي: الأعلامَ منَ الأدلَّة الظَّاهرةِ على بُطْلان قولهم. ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾: كيف يُصرَفون عن استماع الحقِّ وتأمُّله؟

فإن قلتَ: ما معنى التَّراخي في قوله: ﴿ثُمَّ ٱنظُرْ﴾؟ قلت: معناه ما بينَ العَجَبَينِ؛ يعني أنه بيَّن لهم الآياتِ بيانًا عَجيبًا، وأنّ إعراضَهم عنها أعجَبُ منه.

[﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ ٧٦]

﴿مَا لَا يَمْلِكُ﴾ هو عيسى، أي: شيئًا لا يستطيعُ أن يَضُرَّكم بمثل ما يَضُرُّكم به اللهُ منَ البَلايا والمصائبِ في الأنفُسِ والأموالِ، ولا أنْ يَنفعَكم بمثل ما يَنفعُكم به من صحَّة الأبدانِ والسَّعة والخِصْبِ، ولأنَّ كلَّ ما يَستطيعُه البَشَرُ منَ المَضارِّ ....

الآيةُ على مِنوَالِ قولِه تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، رَفَعَ مِن شأنِهما أوّلاً بأقصَى ما لهما منَ الكمالِ(١)، ثُمّ جيءَ بالمطلوب، وهُو إبطال إلهيّتِهما بأدنَى ما لهما منَ النُّقصانِ لئلّا يوحِشَهما إذا وُوجِها به ابتداءً.

قولُه: (وقَرَم)، الجَوهري: القَرَم، بالتحريك: شدّةُ شهوةِ اللَّحم، وقد قَرِمْتُ إلى اللَّحم، بالكسر: إذا اشتَهيْتَه.

قولُه: (ولأنّ كلَّ ما يستطيعُه البَشَر): عطفٌ على جُملةِ قولِه: «شيئاً لا يستطيعُ» من حيث المعنى، ومعَلَّلُه محذوفٌ، المعنى: لِمَ تَعبُدونَ شيئاً لا يستطيعُ أن يَضُرَّكم ولا أن ينفَعَكم بمثلِ ما يَملِكُه الله؟ أو: لِمَ تَعبُدونَ ما لا يستطيعُ شيئاً منَ النَّفع والضُّرِّ البتّةَ؟ أي: العاجزَ؛ لأنّ كلَّ

---

(١) في (م) و(غ): «الكلام».

....

ما يستطيعُه البَشَرُ فبإقدارِ الله وتمكينِه، وإنّما عَلَّل هذا الوجْهَ دونَ الأول لأنّ عندَهم البَشَرَ قادرٌ على الأفعال، فأزال ذلك بقولِه: «إنّ ذلك بإقدارِ الله تعالى وتمكينِه». وأمّا الأولُ فاستغنَى عنهُ بقولِه: «وهذا دليلٌ قاطع»، لاشتراكِه في الوجهَيْنِ، وعلى الأول: ﴿مَا﴾ في ﴿مَا لَا يَمۡلِكُ﴾ عامّةٌ في جميعِ الأشياءِ، نَبَّه بهِ على أنّ عيسى مِن جُملةِ المخلوقينَ فلا يَصلُحُ للإلهيّة، وأن يكونَ شَريكاً لله؛ لأنه لا يَضُرُّكم ولا يَنفعُكم بمثْلِ ما يَضُرُّكم به اللهُ وينفعُكم.

قال القاضي: وإنّما قال: ﴿مَا﴾، نظراً إلى ما هُو عليه في ذاتِه توطِئةً لنَفْيِ القُدرةِ عنه رأساً وتنبيهاً على أنه مِن هذا الجِنس، ومَن كان له حقيقةٌ تقبَلُ المُجانسةَ والمشاركةَ فبمعزل عن الألُوهيّة، وإنّما قَدَّمَ الضَّرَّ لأنّ التحرُّزَ عنهُ أهمُّ مِن تحرِّي النَّفْع[1]، وعلى الثاني: «ما» وَصْفٌ جيءَ بِهِ تحقيراً؛ أي: أتعبُدونَ مِن دونِ الله هذا الموصُوفَ الذي لا يَملِكُ نَفْعاً ولا ضُرّاً؟ وعلى هذَيْنِ الوجهَيْن بنَى المصنِّفُ قولَه: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ على اللَّفِّ والنَّشْرِ حيث قال أوّلاً: «﴿هُوَ﴾: متعلِّقٌ بـ﴿تَعۡبُدُونَ﴾[2]»، فيكونُ حالاً مقرِّرةً لجهةِ الإشكال تهديداً ووَعيداً، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أتُشرِكونَ بالله ولا تَخشَوْنَه وهُو الذي يَسمَعُ ما تقولون؟»، وقال ثانياً: «أتعبُدونَ العاجزَ؟» فيكونُ حالاً من معنى ﴿لَا يَمۡلِكُ﴾، ولهذا قال: «أتعبُدونَ العاجِزَ واللهُ هُو السميعُ العليم؟» تعييراً وتجهيلاً، ألا تَرى كيف صَرَّح بقولِه: «العاجِزَ»؟ ليُرشِدَك بأنّ ﴿مَا﴾ يُرادُ بها الوَصْفُ.

فإنْ قلتَ: هَبْ أنّ قولَه: ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ دَلَّ على التهديد؛ لأنّ السامِعَ العالِمَ إذا سَمِعَ وعَلِمَ ما يَفعَلُه المُجرِمُ يُجازِيه عليه، فكيف دَلَّ على التعيير؟ قلتُ: إذا دَلَّ على القُدرة كما قال: «ولن يكونَ كذلك إلّا وهُو حَيٌّ قادر» جاء التعييرُ كقولِه تعالى: ﴿أَتَدۡعُونَ بَعۡلٗا وَتَذَرُونَ أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥]، ومثل هذَيْنِ الوجهَيْنِ سَبَقَ في البقرة عندَ قولِه تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة: ١١٦].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٥٤).

(٢) زاد في الأصول الخطية هنا لفظ الجلالة: «الله»، وليس في كلام الزمخشري، ولم يظهر لي وجهه.

والمنافع فبإقدار الله وتمكينِه، فكأنه لا يَمْلكُ منه شيئًا، **وهذا دليلٌ قاطعٌ على أنّ أمْرَه مُنافٍ للرُّبوبيّةِ** حيثُ جعلَه لا يستطيعُ ضَرًّا ولا نَفعًا، وصفةُ الرَّبِّ أن يكونَ قادرًا على كلِّ شيءٍ، لا يَخرجُ مقدُورٌ عن قُدرتِه.

﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ متعلّق بـ﴿[illegible]ونَ﴾ أي: أتشركون بالله ولا تَخشونَه وهو الذي يسمعُ ما تقولون ويعلمُ ما تَعتقدونَ؟ أو أتعبُدون العاجزَ واللهُ هو السَّميعُ العليمُ الذي يَصحُّ منه أن يَسمعَ كلَّ مَسموعٍ، ويَعلمَ كلَّ معلومٍ، ولن يكونَ كذلك إلّا وهو حيٌّ قادرٌ.

[﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ ٧٧]

﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ **صفةٌ للمصدرِ**؛ أي: لا تَغْلُوا في دينِكُم غُلُوًّا غيرَ الحقِّ؛ أي: غُلُوًّا باطلًا؛ لأنّ الغُلُوَّ في الدِّين غُلُوّانِ:

غُلُوٌّ حقٌّ: وهو أن يَفْحَصَ عن حقائقِه ويُفتِّشَ عن أباعِدِ مَعانيه، ويَجتهدَ..........

قولُه: (وهذا دليلٌ قاطعٌ على أنّ أمرَه مُنافٍ للرُّبوبيّة)؛ لأنّ الإلهَ هُو الضارُّ النافعُ، وهما اللذانِ يُصحِّحانِ العُبُوديةَ؛ لأنّ المكلَّفَ إنّما يَعبُدُه ليَدفعَ عنه الضَّرَّ ويَجلِبُ له النَّفْعَ دُنيا وعُقْبى، والتكريرُ في الضَّرِّ والنَّفع للاستيعابِ كما في قولِه: ﴿بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ١١]، ومِن ثَمّ قال: «وصِفةُ الربِّ أن يكونَ قادراً على كلِّ شيء».

قولُه: (﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾: صفةٌ للمصدر). قال أبو البقاء: يَجوزُ أن يكونَ حالاً مِن ضميرِ الفاعل، أي: لا تَغْلُوا مُجاوِزينَ[١].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٤).

في تَحصيل حُجَجِه كما يفعلُ المتكلِّمون من أهل العَدْل والتَّوحيدِ رضوانُ الله عليهم.

قولُه: (كما يفعلُ المتكلِّمونَ مِن أهلِ العَدْلِ والتوحيد)، الانتصاف: يعني بهم المُعتزلةَ الذين غَلَوْا في التوحيد، فجَحَدوا الصِّفات، وغَلَوْا في العَدْل فجَعلوا إرادةَ الحقِّ جَلَّ جلالُه مغلوبةً بإرادةِ العبد، يعني بأهلِ البِدَع مَن عَداهم، الذين أثبَتوا الصِّفاتِ ولم يُثبِتوا خالقاً سوى الله تعالى(١).

وقلتُ: معنى قولِه تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ ومعنى قولِه في النِّساء: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١] واحدٌ، وقد قال المصنِّفُ: «غَلَتِ اليهودُ في حَطِّ المسيح مِن منزلتِه حيثُ جعَلوه مولوداً لغيرِ رِشْدة، وغَلَتِ النَّصارى في رَفْعِه عن مِقدارِه حيث جعَلوه إلهاً»(٢)، والطريقُ القَصْدُ هو ما عليه المسلمونَ، كذلك القَدَريَّةُ يُثبتونَ القُدرةَ لغيرِ الله مُطلَقاً، والجَبْريَّةُ يَسلِبونَ القُدرةَ منَ الغيرِ رأساً، وأهلُ السُّنة على الصِّراط المستقيم، وكذلك المُعطِّلةُ لا يُثبِتونَ لله تعالى صفاتٍ، والمُجسِّمونَ يُشبِّهونَه بالخَلْق، وأهلُ السُّنة اختَاروا القَصْدَ والطريقَ السَّوي، فالمناسبُ أن يُجعَلَ ﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾: مَصْدَراً مؤكِّداً من حيث المعنى لا صفةً للمصدر، لأنّ الغُلوَّ لا يكونُ حقاً.

قال الراغب: الغُلوُّ: تَجاوُزُ الحدِّ، من قولِهم: غَلا السَّهمُ وغَلا السِّعر، ويُستعمَلُ في الإفراطِ دونَ التفريط، وكلاهما مذمومانِ، والخِطابُ لليهودِ والنَّصارى(٣)، فالنَّصارى غَلَوْا في رَفْعِه، واليهودُ في وَضْعِه، وإنّما جَمَعَ الهوى بينَهما، على أنهم مُتفاوِتو المرادِ في باطِلِهم(٤).

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٦).

(٢) انظر: (٥: ٢٣٨).

(٣) لفظ الراغب في «تفسيره»: «والخطاب: قيل: هو للنصارى؛ حيث تجاوزوا القصد في عيسى عليه الصلاة والسلام، فادَّعَوا له الربوبية، وقيل: هو خطاب لهم ولليهود».

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤١٤)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٦١٣.

وغُلُوٌّ باطِلٌ: وهو أن يَتجاوَزَ الحَقَّ ويَتخطّاهُ بالإعراض عن الأدلَّةِ واتِّباعِ الشُّبَهِ كما يفعل أهلُ الأهواءِ والبِدَعِ.

﴿قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ﴾ هُم أئمَّتُهم في النَّصرانيةِ كانوا على الضَّلال قبلَ مَبعثِ النبيِّ ﷺ. ﴿وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا﴾ ممَّن شايَعَهُم على التَّثْليثِ. ﴿وَضَلُّواْ﴾ لَـمّا بُعث رسولُ الله ﷺ ﴿عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾: حين كذَّبوه وحَسَدوه وبَغَوا عليه.

[﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ۝ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ۝ تَرَىٰ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ يَتَوَلَّوۡنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ لَبِئۡسَ مَا قَدَّمَتۡ لَهُمۡ أَنفُسُهُمۡ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَفِي ٱلۡعَذَابِ هُمۡ خَٰلِدُونَ ۝ وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ ٧٨-٨١]

قولُه: (﴿وَضَلُّواْ﴾: لـمّا بُعِثَ رسُولُ الله ﷺ). أسنَدَ ﴿ضَلُّواْ﴾ أوّلاً إلى أسلافِهم، وثانياً إلى أعقابِهم لئلّا يَلزَمَ التَّكرارُ فيكونَ المخاطَبونَ غيرَهم، وقال الراغبُ: فيه وجوهٌ: الأوّلُ: أُريدَ: قد ضَلُّوا عن سَواءِ السبيل، فلمّا فصَلَ بينه وبينَ ما يتعلَّقُ به أُعيدَ ذِكْرُه، كقولِه تعالى: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، الثاني: أنّ الضالَّ قد يَعتقِدُ أنه لا يُضِلُّ غيرَه، وهُو ضالٌّ بذلك، فبيَّنَ اللهُ تعالى أنّ هؤلاءِ ضَلُّوا في أنفُسِهم وضَلُّوا بإضلالِهم غيرَهم، كقولِه تعالى: ﴿لِيَحۡمِلُوٓاْ أَوۡزَارَهُمۡ كَامِلَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَمِنۡ أَوۡزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾ [النحل: ٢٥]، والثالثُ: أنّ لله تعالى هادِيَين: العَقْلَ والرسُولَ، والعقلُ مُقدَّمٌ على الرسُولِ مِن حيث إنه بالعَقْل يَهتدِي إلى معرفةِ الرسُول، فقولُه: ﴿قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ﴾ إشارةٌ إلى ضَلالِهم عن مقتضَى العقل، ﴿وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾: إلى ما أتَى به الرّسُولُ[1].

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤١٥-٤١٦)، وذكر هناك خمسة وجوه.

نزَّل الله لَعنَهُم في الزَّبور ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ﴾ وفي الإنجيلِ على لسان عيسى.

وقيل: إنّ أهلَ أَيْلَةَ لمـّا اعتَدَوا في السَّبت قال داودُ عليه السَّلام: اللَّهمَّ العَنْهُم واجعَلْهم آيةً؛ فمُسِخوا قِردةً، ولمـّا كَفر أصحابُ عيسى عليه السلام بعدَ المائدة قال عيسى عليه السَّلامُ: اللَّهمَّ عذِّبْ مَن كَفر بعدَ ما أكَل منَ المائدةِ عذابًا لم تُعذِّبْهُ أحدًا من العالمينَ والْعَنْهم كما لَعنتَ أصحابَ السَّبتِ، فأصبَحوا خنازيرَ، وكانوا خمسةَ آلافِ رجلٍ، وما فيهم امرأةٌ ولا صبيٌّ.

﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ﴾ أي: لم يكنْ ذلك اللَّعْنُ الشَّنيعُ الذي كان سببَ المَسْخِ إلّا لأجْلِ المعصيةِ والاعتداء، لا لشيءٍ آخَر، ثم فسَّر المعصيةَ والاعتداءَ بقوله: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ﴾: لا ينهى بعضُهم بعضًا ﴿عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾. ثم قال: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ للتَّعجيب منْ سُوء فِعْلَهم مؤكِّدًا لذلك بالقَسَم. فيا حَسْرةً على المسلمينَ في إعراضهم عن باب التَّناهي عن المناكيرِ وقِلةِ عَبْئِهم به، كأنه ليس من مِلَّة الإسلام في شيءٍ مع ما يَتْلُون من كلام الله وما فيه منَ المُبالغاتِ في هذا الباب.

فإن قلتَ: كيف وَقع تَرْكُ التَّناهي عنِ المُنكَرِ تفسيرًا للمَعصية والاعتداءِ؟ قلت:...

قولُه: (إلّا لأجْلِ المعصية [والاعتداء] لا لشيءٍ آخَرَ). الحَصرُ مُستفادٌ مِن إيقاع اسم الإشارةِ استئنافاً والجارِّ والمجرورِ خبراً لهُ بعدَ إثباتِ اللَّعن والطَّرد لهم على المبالِغة، كأنّ السامعَ لـمّا وقَفَ على ما فُعِلَ بهم منَ اللَّعن والطَّرد على لسانِ نبيَّيْنِ مُعَظَّمَيْن، استَعظَمَ ذلك وتَوَهَّم أنّ له أسباباً شتَّى فقال: ما سببُ ذلك الأمرِ الفَظيع والخَطْبِ الهائل؟ فقيل: ذلك بسببِ عِصيانِهم واعتدائهم، وهُو عَدَمُ التَّناهي عنِ المناكير.

قوله: (وقلّة عَبْئِهم به) أي: عدم مبالاتهم، ما عبئت بفلانٍ؛ أي: ما باليتُ به[1].

---

(١) هذه الفقرة أثبتها من (ط).

من قِبَلِ أنّ اللهَ تعالى أمرَ بالتَّناهي، فكان الإخلالُ به معصيةً وهو اعتداءٌ؛ لأنَّ في التَّناهي حَسْمًا للفساد، فكان تَركُه على عكسِه.

فإن قلتَ: **ما معنى وَصْفِ المُنكرِ بـ﴿فَعَلُوهُ﴾** ولا يكون النهي بعد الفعلِ؟ قلت: **معناه لا يَتناهَوْنَ عن مُعاوَدة مُنكَرٍ فَعَلوه**، أو عن مثل مُنكَرٍ فَعَلوه، أو عن مُنكَرٍ أرادوا فِعْلَه، كما ترى أماراتِ الخَوْضِ في الفِسْق وآلاتِه تُسوّى وتُهيّأُ فتُنكر، **ويجوز أن يُراد**: لا يَنْتَهُون ولا يَمتَنِعُون عن منكرٍ فَعَلُوه، بل يَصبرون عليه ويُداومون على فِعْله،....

قولُه: (**ما معنى وَصْفِ المنكَر بـ﴿فَعَلُوهُ﴾**؟) يعني: لا يَصحُّ أن يكونَ ﴿فَعَلُوهُ﴾ صفةً لـ﴿مُنكَرٍ﴾؛ لأنّ التناهيَ عن مُنكرٍ قد سَبَقَ ومَضَى مُحال.

قولُه: (**معناهُ: لا يتَناهَوْنَ عن مُعاوَدةِ مُنكَرٍ فَعَلُوه**). قال صاحبُ «الانتصاف»: وفي توبيخِهم إشعارٌ بأنهم فَعَلوا المُنكَر، وبأنهم لم يَنهَوْا عن أمثالِه في المستقبل، ولولا زيادةُ ﴿فَعَلُوهُ﴾ لَـمَا صَرَّحَ بوقوعِها منهم، ودَلَّتِ الآيةُ على أنّ متعلَّقَ النَّهي فعلُ ضدِّ المَنهيِّ عنه؛ لأنه عَبَّرَ عن تَـرْكِ التناهي بقولِه: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾، فسَمَّاهُ فعلاً، وخالَفَ في ذلك أبو هاشم المُعتزليُّ، وكذلك سَمَّى تَـرْكَهم النَّهيَ عن المنكَرِ صَنيعاً بقولِه: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ﴾، إلى قولِه: ﴿يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣]، وهو أبلَغُ؛ لأنّ الصُّنعَ أبلغُ. تَمّ كلامُه(١).

ويَجوزُ أن يَجرِيَ ﴿لَا يَتَنَاهَوْنَ﴾ على حكايةِ الحال الماضيةِ لاكتنافِه بالماضِيَيْنِ، كقولِه تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾ [فاطر: ٩]؛ تصويراً لتَناهِيهم في التواني عن التناهي عن الأفعالِ الشَّنيعة، وهِي تَرْكُهمُ الأمرَ بالمعروف والنَّهيَ عن المنكر، ليَنزَجِرَ السامعُ عن ارتكابِ مِثلِها.

قولُه: (**ويجوزُ أن يُرادَ**) عطفٌ على معنى قولِه: «لا يَنْهَى بعضُهم بعضاً»، فوضَعَ يتَفاعَلونَ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٧).

يقال: تَناهى عن الأمرِ وانْتَهى عنه: إذا امتَنَع منه وتَـركَه.

﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ﴾: هُم منافقو أهلِ الكتابِ، كانوا يُوالون المشركين ويُصافُونهم. ﴿أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ هو المخصوصُ بالذَّمِّ، ومحلُّه الرَّفعُ، كأنه قيلَ: لبئسَ زادُهم إلى الآخرة سَخطُ الله عليهم، والمعنى: مُوجِبُ سَخطَ الله ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ﴾ إيمانًا خالصًا غيرَ نفاقٍ ما اتَّخذوا المشركين ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ يعني: إن موالاةَ المشركينَ كفى بها دليلًا على نفاقهم، وإن إيمانَهم ليس بإيمانٍ. ﴿وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾: مُتمرِّدون في كُفرهم ونفاقِهم. **وقيل: معناه: ولو كانوا يؤمنون بالله وموسى** كما يدَّعون ما اتَّخذوا المشركين أولياءَ كما لم يُوالِهم المسلمونُ.

[﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ۞ وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ۞ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ۞ فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُوا۟ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ۞ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ ٨٢-٨٦]

مَوضِعَ يَفْعلونَ للمبالغة، كما سَبَقَ في ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾، كأنهم كانوا في ارتكابِهِمُ المناكيرَ معَ دَواعيهم وآرائهم بمنزلةِ الأمرِ الراكِبِ، وإلى المبالغةِ أشار بقولِه: «بل يَصبرونَ ويُداوِمون».

قولُه: (وقيل: معناه: ولو كانوا يؤمنونَ بالله وموسى): عطفٌ على قولِه: «﴿وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ﴾ إيماناً خالصاً»، والمرادُ بـ«النبيِّ»: محمدٌ ﷺ، وبـ«ما أُنزِلَ»: القرآنُ، وعلى هذا المرادُ بـ«النبيِّ»: موسى، وبـ«ما أُنزِلَ»: التَّوراةُ.

وَصَف اللهُ شدَّةَ شَكيمةِ اليهودِ وصُعوبةَ إجابتِهم إلى الحقِّ، ولِيْنَ عَريكَة النَّصارى، وسُهولةَ ازْعِوائهم ومَيْلِهم إلى الإسلامِ، وجَعل اليهودَ قُرَناءَ المشركينَ في شدَّة العَداوة للمؤمنين، بل نَبَّه على تقدُّم قَدَمِهم فيها بتَقديمِهم على الذين أشرَكوا، وكذلك فَعَل في قوله: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ﴾ [البقرة: ٩٦]، ولَعَمْري إنهم لَكذلكَ وأشدُّ. وعنِ النبيِّ ﷺ: «ما خلا يَهوديّانِ بمسلمٍ إلّا هَمّا بقَتْلِه».

وعَلَّل سُهولةَ مأْخَذِ النَّصارى وقُرْبَ مَودَّتِهم للمؤمنين ﴿بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا﴾ أي:.......................................

قولُه: (وعَلَّل سُهولةَ مَأْخَذِ النَّصارى وقُربَ مَوَدَّتِهم للمؤمنينَ ﴿بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ ﴾). وقلتُ: وفي وَضْعِ ﴿مَا﴾ الموصُولةِ مَع صِلَتِها موضِعَ «النَّصارى»؛ لأنه في مقابلةِ ذكْرِ اليهودِ تتميمٌ لذلك المعنى. فإنْ قلتَ: أيُّ فَرْقٍ بينَ هذا المعنى في هذا المقام وبينَه في قولِه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَـٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ﴾ [المائدة: ١٤]؟ قلتُ: ولا ارتيابَ أنّ المعانِيَ تتفاوَتُ بحَسَبِ تفاوُتِ المقامات، فإنّ مقامَ المَدْح يقتضي أن يُفسَّرَ بما يُنبئُ عن المَدْح وبالعكس، ولـمّا كان ذلك المقامُ مقامَ نَقْضِ الميثاق، كان المعنى على التعييرِ والتأنيب، وأن يُقالَ: مِنَ الذين ادَّعَوا على أنفُسِهم هذا الوَصْفَ الفاضِلَ: أَخَذْنا مِيثاقَهم فنَسُوا، وقد ذكَرْنا أنّ نسبةَ النِّسيانِ إليهم ونَقْضِ الميثاقِ إلى اليهودِ مراعاةٌ لهذا المعنى، وهُو سُهولةُ مَأْخَذِهم وشدةُ شَكيمةِ اليهود، ولكنْ في قولِ المصنِّف في ذلك المقام: «إنّما سَمُّوا أنفُسَهم بذلك ادّعاءً لنُصرةِ الله» تَسامُحٌ لِـما كان ينبغي لهُ أن يقولَ: إنّما حَكَى اللهُ تعالى قولَهم ذلك تعييراً لهم وتذكيراً لِما نَسَبوا إلى أنفُسِهم ثُمّ نَسُوه[1]، قال صاحبُ «الانتصاف»: إنّما قال: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَـٰرَىٰٓ﴾ تعريضاً لشدّةِ ضلالةِ اليهودِ في الكُفر إذْ قيلَ لهم: ﴿ يَـٰقَوْمِ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ﴾ الآية [المائدة: ٢١]، فقالوا: اذهَبْ أنت

---

(١) كذا في (ط)، وتحرف في سائر الأصول الخطية إلى: «فسَّره».

علماءَ وعُبّادًا ﴿وَأَنَّهُمْ﴾ قومٌ فيهم تواضُعٌ واستِكانةٌ، ولا كِبْرَ فيهم، واليهودُ على خلافِ ذلك. وفيه دليلٌ بَيِّنٌ على أنّ العِلمَ أنفَعُ شيءٍ وأهداهُ إلى الخير، وأَدَلُّه على الفوزِ حتّى عِلْمَ القِسِّيسينَ، وكذلك غَمُّ الآخرةِ والتَّحدُّثُ بالعاقبةِ، وإنْ كان في راهبٍ، والبَراءةُ منَ الكِبْرِ وإن كانت في نصرانيٍّ، ووَصفَهُمُ اللهُ برِقَّة القلوبِ وأنهم يبكون عند استماعِ القرآنِ، وذلك نحو ما يُحكى عن النَّجاشيِّ رضي الله عنه أنه قال لجعفرِ بنِ أبي طالبٍ ـ حين اجتمع في مجلسه المهاجرون إلى الحبشة.................

ورَبُّك، وقالتِ النَّصارى: نحن أنصارُ الله، وأما التي مَرَّت ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ﴾ [المائدة: ١٤] فللتنبيهِ على أنهم ما وَفَّوا بما عاهَدوا عليه، وهاهُنا لبيانِ أنهم أقربُ حالاً منَ اليهود[١].

قولُه: (﴿وَأَنَّهُمْ﴾ قومٌ فيهم تَواضُعٌ واستِكانةٌ ولا كِبْرَ فيهم) تفسيرٌ لقولِه: ﴿وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾، وكان منَ الظاهرِ أن يُقالَ: بأنّ بعضَهم قِسِّيسينَ ورُهْباناً وكلُّهم مُتَواضِعون، فعَدَلَ إلى ما عليه التِّلاوةُ مِن إعادةِ «أنّ» والإتْيانِ بالمضارع لمَزيدِ التحقيق والدِّلالةِ على الاستمرار، وأنهم قومٌ عادتُهمُ التواضُع، نحو: فلانٌ يَقْري الضَّيفَ.

قولُه: (وكذلك غَمُّ الآخِرة) عطفٌ على «أنّ العِلمَ»، «والبراءةُ منَ الكِبْر» عَطفٌ على «غَمُّ الآخِرة»، وذلك وَصْفٌ لـ﴿قِسِّيسِينَ﴾، وذاك لـ«رُهْباناً»، وهذا لعامّتِهم، أي: فيه دليلٌ بيِّنٌ على أنّ العِلمَ وغَمَّ الآخِرة والبراءةَ منَ الكِبر أنفَعُ شيءٍ وأهداهُ إلى الخير وأدَلُّه على الفَوْز.

قولُه: (ما يُحكَى عن النَّجاشِيِّ) ستجيءُ قصّتُه معَ جعفرِ بن أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنهما[٢] في سُورةِ التّوبة عندَ قولِه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٨).

(٢) قصة جعفر بن أبي طالب مع النجاشي، أخرجها أحمد (١٧٤٠) وابن خزيمة (٢٢٦٠) عن أم سلمة والحاكم في «المستدرك» (٣٢٠٨) عن أبي موسى.

والمشركون وهم يُغْرونَه عليهم ويَتطلَّبون عَنَتَهُم عندَه ـ: هل في كتابكم ذِكْرُ مريمَ؟ قال جعفرٌ: فيه سورةٌ تُنسَب إليها، فقرأها إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ [مريم: ٣٤] وقرأ سورةَ طه إلى قوله: ﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [طه: ٩] فبكى النَّجاشيُّ، وكذلك فعل قومُه الذين وَفَدوا على رسول الله ﷺ وهم سبعون رجلًا حين قرأ عليهم رسولُ الله ﷺ سورةَ يس، فبَكَوا.

فإن قلتَ: بمَ تعلَّقتِ اللّامُ في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؟ قلت: بـ﴿عَدَٰوَةً﴾ و﴿مَّوَدَّةً﴾ على أنّ عَداوةَ اليهودِ التي اختصَّتِ المؤمنينَ أشدُّ العَداواتِ وأظهَرُها، وأنّ مودّةَ النَّصارى التي اختَصَّتِ المؤمنينَ أقربُ المَودّاتِ وأدناها وُجودًا، وأَسهَلُها حُصولًا، ووَصْفُ اليهودِ بالعَداوةِ، والنَّصارى بالمَودَّة مما يُؤذِنُ بالتَّفاوُت، **ثم وَصْفُ العَداوة والمَودَّة بالأشَدِّ والأقرَبِ.**

فإنْ قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾؟ قلتُ: معناه تمتلئ منَ الدَّمع حتّى تَفيضَ؛ لأنّ الفَيضَ: أنْ يمتلئَ الإناءُ أو غيرُه حتّى يَطلُعَ ما فيه من جَوانبه، فوُضِع الفَيضُ الذي هو منَ الامتلاء موضِعَ الامتلاءِ، وهو من إقامة المُسبَّبِ مَقامَ السَّببِ، **أو قُصِدَت المبالغةُ** في وَصْفِهم بالبُكاء فجُعِلتْ أَعيُنُهم كأنها تَفيضُ بأنفسِها؛ أي: تَسيلُ منَ الدَّمع من أجل البُكاءِ، من قولك: دَمَعَت عَينُه دمعًا.

قولُه: (**ثُم وصف العَداوة والمَودّة بالأشَدِّ والأقربِ**) يريدُ أنّ هذا الوَصْفَ تتميمٌ لذلك المعنى، على أنّ «أقرَبَ» محمولٌ على قُربِ الحال لا التفضيل؛ لأنّ اليهودَ ليسوا منَ المَودّةِ في شيءٍ.

قولُه: (**أو قُصِدَتِ المبالغةُ**) هذا يُوهِمُ أنّ الوَجْهَ الأوّلَ ليس فيه مبالغةٌ، وكيفَ بِهِ وإنه منَ المجازِ المرسَلِ؟ لكنّ مُرادَه أنّ الثانيَ أبلغُ؛ لأنه منَ الإسنادِ المَجازيِّ، مِن قولِك: نَهرٌ جارٍ وطريقٌ سائر. **الانتصاف**: هذه العبارةُ أبلغُ العبارات، فأوّلُها: فاضَ دمعُ عَيْنِه، وهُو الأصلُ،

فإن قلتَ: أي فَرْقٍ بينَ «مِن» و«مِن» في قوله: ﴿مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾؟ قلت: الأُولى: لابتداء الغايةِ على أن فَيْضَ الدَّمعِ ابتدأ ونَشأَ من معرفة الحقِّ، وكان من أجلِه وبسَببه، والثانيةُ: لِتَبيينِ الموصُولِ الذي هو «ما عرفوا»، وتحتملُ معنى التَّبعيض على أنهم عَرَفوا بعضَ الحقِّ فأبكاهُم وبلغ منهم، فكيف إذا عَرفوه كلَّه وقرؤوا القرآنَ وأحاطُوا بالسُّنة؟

وقرئ: (تُرى أَعيُنُهم) على البناء للمفعول.

﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا﴾ المراد به إنشاءُ الإيمانِ والدُّخولُ فيه. ﴿فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾: معَ أُمّة محمّدٍ ﷺ الذين هم شهداءُ على سائر الأُممِ يومَ القيامةِ. ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] وقالوا ذلك؛ لأنهم وَجَدوا ذِكْرَهم في الإنجيل كذلك.

﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾: إنكارٌ واستبعادٌ لانتفاءِ الإيمانِ معَ قيام مُوجَبِه وهو الطَّمعُ في إنعام الله عليهم بصُحبة الصالحينَ. وقيل: لـمّا رَجعوا إلى قومهم لامُوهم فأجابُوهم بذلك، أو أرادوا: وما لنا لا نؤمن بالله وحدَه، لأنهم كانوا مُثَلِّثِينَ، ....

والثانيةُ: المُحوَّلة: فاضَتْ عَيْنُه دمعاً، حَوَّلَ الفاعلَ تمييزاً مبالغةً، والثالثةُ: فاضَتْ عَيْنُه منَ الدَّمعِ فلم يُنبِّهْ على الأصل كما في الثانية، بل أبرزَ به تعليلاً، وهذا أبلغُ؛ لأنّ التمييزَ قدِ اطَّرَدَ وضْعُه في هذا البابِ مَوضِعَ الفاعل، نحوَ: تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقاً، واشتَعَلَ الرأسُ شَيْباً، وتفَجَّرتِ الأرضُ عُيوناً، والتعليلُ لم يُعهَدْ فيه ذلك، فيجوزُ: فاضَتْ عَيْنُه مِن ذكْرِ الله، كما تقولُ: فاضَتْ منَ الدَّمع[1]، وقد نبَّه المصنِّفُ بقولِه: «مِن أجلِه وبسببِه» على أنّ منَ الابتدائيةَ سببيّة.

قولُه: (وقيل: لـمّا رَجَعوا). الضَّميرُ للوَفْدِ الذين قَدِموا على رسُولِ الله ﷺ من عندِ النَّجاشِي.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٦٩).

وذلك ليس بإيمانٍ بالله، ومَحَلُّ ﴿لَا نُؤْمِنُ﴾ النَّصبُ على الحال، بمعنى: غير مؤمنينَ، كقولك: ما لَكَ قائمًا، والواوُ في ﴿وَنَطْمَعُ﴾ واوُ الحالِ. فإنْ قلتَ: ما العاملُ في الحال الأُولى والثانية؟ قلت: العاملُ في الأُولى ما في اللام من معنى الفعل، كأنه قيلَ: أيُّ شيءٍ حَصَل لنا غيرَ مؤمنينَ، وفي الثانية معنى هذا الفعل، لكن مقيَّدًا بالحال الأُولى، لأنك لو أزلْتَها وقلتَ: وما لنا ونَطمَع، لم يكن كلامًا، ويجوز أن يكونَ ﴿وَنَطْمَعُ﴾ حالًا من ﴿لَا نُؤْمِنُ﴾، على أنهم أنكروا على أنفُسهم أنهم لا يُوحِّدون اللهَ ويَطمعون مع ذلك أن يَصْحَبوا الصالحين، وأن يكون معطوفًا على ﴿لَا نُؤْمِنُ﴾ على معنى: وما لنا نجمعُ بين التَّثليث وبينَ الطَّمع في صُحبة الصالحينَ، أو على معنى:...............

قولُه: (والواوُ في ﴿وَنَطْمَعُ﴾ واوُ الحال)، أي: ونحن نَطمَعُ؛ لأنّ المضارعَ المُثبَتَ لا يَحتاجُ إليها.

قولُه: (مقيَّداً بالحالِ الأُولى) فيعودُ المعنى: أيُّ شيءٍ حَصَلَ لنا غيرَ مؤمنينَ طامِعين؟ أي: لِـمَ[1] لمْ نكنْ مؤمنينَ طامِعين؟ وهُو مُوافِقٌ للوَجْهِ الثاني في العَطْفِ كما سيأتي، وهُو لـ«ما لنا نجمَعُ بينَهما بالدخولِ في الإسلام».

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿وَنَطْمَعُ﴾ حالاً مِن ﴿لَا نُؤْمِنُ﴾)، فعلى هذا الوَجْهِ يكونانِ حالَيْن متداخِلَتَيْنِ كما كانَتا على الأوّلِ مترادِفَتَيْنِ، والمعنى: أيُّ شيءٍ حَصَلَ لنا غيرَ مُؤمنينَ في حالِ الطَّمَع؟ وتحريرُه: ما لنا لا نوحِّدُ اللهَ ونطمَع معَ ذلك مصاحبةَ الصّالحين.

قولُه: (وما لنا نجمَعُ بينَ التثليث) إلى آخِرِه، أيْ: أيُّ شيءٍ لنا نجمَعُ بينَ عدَم الإيمان والطَّمَع؟ أو: لِـمَ لا نجمَعُ بينَ الإيمانِ والطَّمَع؟ قال صاحبُ «التقريب»: فعلى الأوّلِ وَرَدَ الجمعُ على النَّفْي، وعلى الثاني وَرَدَ النَّفْيُ على الجَمْع.

---

(١) قوله: «لِـمَ» أثبته من (ط)، وسقط من غيرها من الأصول الخطية.

وما لنا لا نَجمع بينَهما بالدُّخول في الإسلام؛ **لأنَّ الكافرَ ما ينبغي له أن يطمعَ في صُحبة الصالحين.**

قرأ الحسن: (فآتاهم الله).

﴿بِمَا قَالُوا﴾: بما تكلَّموا به عنِ اعتقادٍ وإخلاصٍ، من قولك: هذا قولُ فلانٍ، أي: اعتقادُه وما يذهبُ إليه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ۞ وَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾ ٨٧-٨٨]

﴿طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾: ما طاب ولَذَّ منَ الحلال، ومعنى ﴿لَا تُحَرِّمُوا۟﴾: لا تَمنَعُوها أنفُسَكم كمَنْعِ التَّحريم، أو لا تقولوا: حرَّمناها على أنفُسنا مبالغةً منكم في العَزْم على تَرْكها تزهُّدًا منكم وتَقشُّفًا. **ورُوِيَ أنّ رسولَ الله ﷺ وَصَف القيامةَ** لأصحابه يومًا فبالَغَ وأشبَعَ الكلامَ في الإنذار،..............................

قولُه: (**لأنّ الكافِرَ لا ينبغي لهُ أن يَطمَعَ**) تعليلٌ لقولِه: «لا نجمَعُ بينَهما بالدخولِ في الإسلام»، ويمكنُ أن يُنزَّلَ على الوجوهِ بأسْرِها.

قولُه: (**وتقشُّفاً**)، النِّهاية: التقشُّفُ: يَبَسُ العَيْش، وقد قَشِفَ يَقْشَفُ، ورجُلٌ متقشِّفٌ أي: تاركٌ للنظافةِ والتَّرَفُّه.

قولُه: (**ورُوِيَ أنّ رسُولَ الله ﷺ وَصفَ القيامَةَ**) إلى آخِره، نحوَه رَوَينا عنِ البخاريِّ ومسلم، عن أنَس، قال: سَمِعَ رسُولُ الله ﷺ أنّ نَفَراً مِن أصحابِ رسُولِ الله ﷺ، قال بعضُهم: لا أتزوَّجُ النِّساءَ، وقال بعضُهم: لا آكُلُ اللَّحمَ، وقال بعضُهم: لا أنامُ على فِراش، قال: «ما بالُ أقوام قالوا كذا وكذا؟ ولكنّي أُصَلّي وأنامُ وأصُومُ وأُفطِر وأتزوَّجُ النِّساء، فمَن

فرَقُّوا واجتَمعوا في بيت عثمانَ بنِ مَظْعون، واتَّفقوا على أن لا يزالوا صائمينَ قائمينَ، وأنْ لا يناموا على الفُرُش، ولا يأكلوا اللَّحمَ والوَدَكَ، ولا يَقربوا النساءَ والطِّيبَ، ويَرفُضُوا الدُّنيا ويَلْبَسُوا المُسُوحَ، ويَسِيحُوا في الأرض، وَيُجُبُّوا مَذاكِيرَهُم،..........

رَغِبَ عن سُنّتي فليس منِّي»(١)، وأمّا قولُه: «إنّ لأنفُسِكم عليكم حَقّاً» فَرَوى أحمدُ بنُ حَنْبل وأبو داودَ والدارِميُّ، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها؛ قال رسُولُ الله ﷺ لعثمانَ بن مَظْعونٍ في حديثٍ طويل: «إنّ لأهلِكَ عليك حَقّاً، وإن لِضَيفِك عليك حقّاً، وإنّ لنفسِكَ عليك حَقّاً، فصُمْ وأفطِرْ، وصَلِّ ونَمْ»(٢).

قولُه: (في بيتِ عثمانَ بن مَظْعون)(٣)، قال صاحبُ «الجامع»: هُو أبو السائِب عثمانُ بنُ مَظْعونٍ الجُمَحيُّ القُرَشيُّ، أسلَمَ بعدَ ثلاثةَ عَشَرَ رجُلاً، وهاجَرَ الهِجرَتَيْن، وشهِدَ بَدْراً، وكان حَرَّمَ الخَمْرَ في الجاهلية، وهُو أوّلُ مَن مات مِنَ المهاجِرينَ بالمدينةِ على رأس ثلاثينَ شهراً مِنَ الهجرة، وقيل: بعدَ اثنين وعشرينَ شهراً، وقَبَّلَ النبيُّ ﷺ وَجهَه بعدَ موتِه، ولما دُفِنَ قال: «نِعْمَ السَّلَفُ هُو لنا»، ودُفِنَ بالبَقِيع(٤).

قولُه: (المُسوح)، الجَوهري: المِسْحُ: البَلاس، والجمعُ أمساحٌ ومُسُوح.

والمَذاكيرُ: جمعُ الذَّكَرِ على غيرِ قياس، كأنهم فَـرَّقوا بينَ الذَّكَرِ الذي هُو العُضوُ في الجَمْع وبينَ الذَّكَر الذي هُو خلافُ الأُنثى.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد (٢٦٣٥١) وأبو داود (١٣٧١) والدارمي (٢١٦٩) عن سعد بن أبي وقاص.

(٣) زاد في (غ): «الجمحي القرشي».

(٤) تتمة جامع الأصول (١٢: ٥٩٨)

والحديث أخرجه أبو داود (٣١٦٥) والترمذي (٩٨٩) وابن ماجه (١٤٥٦) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣: ٤٠٧) عن عائشة، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٣٥) عن الأسود بن سريع، وأخرجه أحمد (٢١٢٧) عن ابن عباس.

فبلغ ذلك رسولَ الله ﷺ فقال لهم: «إنّي لم أُؤمَرْ بذلك، إنَّ لأنفُسِكم عليكم حقّاً، فصُوموا وأفطِرُوا، وقُوموا وناموا، فإنِّي أقومُ وأنامُ، وأصومُ وأُفطِرُ وآكلُ اللَّحمَ والدَّسَمَ، وآتي النِّساءَ، فَمن رَغِبَ عن سُنَّتي فليس منِّي» ونزلت.

ورُوِيَ أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يأكلُ الدَّجاجَ والفالُوذَ. **وكان يُعجِبُه الحَلْواءُ والعَسَلُ**، وقال: «إنَّ المؤمنَ حُلْوٌ يُحِبُّ الحَلاوَةَ»، وعن ابن مسعود: أن رجلاً قال له: إني حرّمتُ الفراشَ، فتلا هذه الآية، وقال: نَمْ على فراشِك وكفِّرْ عن يمينك. وعنِ الحَسَن: أنه دُعِيَ إلى طعامٍ ومعَه فَرْقَدٌ السَّبَخِيُّ وأصحابُه، فقَعَدوا على المائدة وعليها الألوانُ منَ الدَّجاج المُسَمَّنِ والفالُوذِ وغيرِ ذلك، فاعتَزل فَرْقَدٌ ناحيةً، فسأل الحسنُ: أَهُوَ صائمٌ؟ قالوا: لا، ولكنّه يَكرَهُ هذه الألوانَ، فأقبَلَ الحَسَنُ عليه وقال: يا فُرَيْقِدُ، أَتَرى لُعابَ النَّحْل بلُباب البُرِّ، بخالِصِ السَّمنِ يَعِيبُه مسلمٌ؟! وعنه: أنه قيلَ له: فلانٌ لا يأكلُ الفالُوذَ ويقول: لا أُؤَدِّي شُكرَه، قال: أَفيَشْربُ الماءَ الباردَ؟ قالوا: نعم، قال: إنه جاهلٌ، إنَّ نعمةَ الله عليه في الماء الباردِ أكثرُ من نعمتِه عليه في الفالُوذِ. وعنه: إنّ اللهَ تعالى أدَّبَ عبادَه فأحسَنَ أدبَهم، قال الله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧] ما عاب اللهُ قومًا وسَّع عليهم الدُّنيا فتَنعَّموا وأطاعوا، ولا عَذَر قومًا زواها عنهم فعَصَوْهُ.

﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْ﴾: ولا تَتعدَّوا حُدودَ ما أحلَّ اللهُ لكم إلى ما حرَّم عليكم،.......

قولُه: (**وكان يُعجِبُه الحَلْواءُ والعَسَلُ**)، رَوَينا عن البُخاريِّ ومسلم والتِّرمذيّ، عن عائشةَ، قالت: كان رسُولُ الله ﷺ يُحبُّ الحَلْواءَ والعَسَلَ(١).

قولُه: (**ولا تتعدَّوْا**). اعلَمْ أنّ «لا تَعتَدوا» إمّا منَ المُجاوَزَة، وإمّا منَ الظُّلم، قال الجَوهري: التَّعدِّي: مُجاوَزةُ الشيءِ إلى غيرِه، يقال: عدَّيتُهُ فتَعدَّى، أي: تَجاوَزَ، وعَدَا عليه: مِنَ الظُّلم،

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦١٤) ومسلم (١٤٧٤) والترمذي (١٨٣١).

أو ولا تُسرفوا في تناوُلِ الطَّيباتِ، أو جعل تَحريمَ الطَّيباتِ اعتداءً وظُلمًا، فنَهى عنِ الاعتداءِ ليَدخُلَ تحتَه النَّهيُ عن تحريمها دُخولًا أوَّليًّا لوُرودِهِ على عَقِبه، أو أراد: ولا تَعْتدوا بذلك ﴿وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ أي: منَ الوُجوه الطَّيبةِ التي تُسمّى رزقًا.

يَعْدو عَدَاءً واعتَدى عليه بمعنًى، فعلى الأوّلِ فيه وَجْهانِ، أحَدُهما: لا تَجاوَزوا حُدودَ ما عَيَّنَ اللهُ لكم، يعني: مَن أحَلَّ اللهُ لهُ تناوُلَ الطيِّباتِ ينبغي أن يكونَ في حَيِّزِه، فإذا تجاوَزَ عنهُ وقَعَ في حيِّزِ ما حَرَّمَه عليه، كذا فَسَّرَ قولَه: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ في البقرة [الآية: ٢٢٩]، وقال: «مَن كان في طاعةِ الله والعَمَلِ بشرائعِه فهُو مُتصرِّفٌ في حَيِّزِ الحق، فنُهِيَ أن يتَعَدَّاه؛ لأنَّ مَن تعَدَّاهُ وقَعَ في حَيِّزِ الباطل»، وثانيهما: لا تُسرفوا؛ لأنَّ الإسرافَ أيضاً تجاوُز الحَدِّ، والمعنى ظاهرٌ، وعلى أن يكونَ بمعنى الظُّلم فيه وَجْهانِ أيضاً، أحَدُهما: ألا يُقدَّرَ للاعتداءِ مُتعلَّقٌ ليكونَ مطلقاً فيتناولُ جميعَ ما يُسَمَّى اعتداءً، ويَدخُلُ فيه هذا الاعتداءُ الخاصُّ دخولاً أوَّلياً لورودِه عَقِيبَه، وثانيهما: أن يُقَدَّرَ ما يُنبِئُ عنهُ السِّياق، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولا تعتَدوا بذلك» أي: بتحريم الطيِّبات.

قولُه: (التي تُسَمَّى رِزْقاً)، يعني الحلالَ، فإنّ الحرامَ لا يُسَمَّى رِزْقاً عندَه، قال القاضي: ﴿حَلَٰلًا﴾ إمّا مفعولُ «كُلُوا»؛ و﴿مِمَّا﴾: حالٌ منهُ تَقَدَّمت عليه، أو: حالٌ منَ الموصُولِ، أو: صفةٌ لمصدَرٍ محذوف، وعلى الوجوهِ: لو لمْ يقَعْ الرِّزقُ على الحرام لم يكنْ لذِكْرِ الحلالِ فائدةٌ زائدة(١).

الراغبُ: الرِّزقُ: يقالُ لِما يُجعَلُ غِذاءً، ويقالُ للعَطيَّةِ جميعاً، قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] أي: ما تَتغذَّى به، وقال تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [السجدة: ١٦] أي: ما(٢) أعطَيْناهم، قال بعضُهم: هذه الآيةُ تقتضي أنّ الرِّزقَ يقَعُ على الحرام

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٥٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «تفسير الراغب»: «مما».

﴿حَلَٰلًا﴾: حالٌ مّما رزقكمُ الله........................

أيضاً؛ لأنه خَصَّ فقال: ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾، فلولا أنه يتناوَلُهما لَـما كان لتخصيصِه فائـدة، وقال مُـخالِفُه: ﴿حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾، انتصابُه على أنه حالٌ مؤكِّدةٌ، كأنه قيل: كُلُوا مـمّا رَزَقَكُم اللهُ وهُو حلالٌ طيِّب(١).

قولُه: (﴿حَلَٰلًا﴾: حالٌ مّما رَزَقكمُ الله)، وقال في البقرة [الآية: ١٦٨]: «﴿حَلَٰلًا﴾: مفعولُ ﴿كُلُوا﴾، أو حالٌ ﴿مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ﴾(٢)»، لعلّ اختصاصَ الحالِ بهذا المقام دونَ ذلك المقام؛ لأنّ الخِطابَ هنالك عامٌّ يدُلُّ عليه مجيءُ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] بعدَه، وهاهنا خاصٌّ بالمؤمنينَ الذين ضَيَّقوا على أنفُسِهم وتَحرَّجُوا منَ الحلال، فاقتَضَى لذلك حالًا مؤكِّدة، ولهذا أكّدَ بقولِه: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ وبقولِه: ﴿ٱلَّذِىٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾.

وقلتُ: الأَوْلى ما قالهُ أبو البقاء: أنّ ﴿حَلَٰلًا﴾: صفةُ مصدَرٍ محذوف، أي: أكلاً حَلالاً(٣)، ليكونَ توسِعةً في الأكلِ ورَفْعاً للتضييق، سيَّما إذا اعتبَر معنى ﴿طَيِّبًا﴾ معه، وذلك أنّ ورودَ هذا الأمرِ عَقِيبَ النَّهي عنِ التحريم للطَّيِّباتِ والتشديدِ فيه بقولِه: ﴿لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ يقتضي ما يُقابِلُه من التوسِعة.

وبيانُ النَّظْم ما أشار إليه الراغبُ، قال: لَمّا ذَكَرَ حالَ الذين قالوا: إنّا نَصارى، ذَكَر أنَّ مِنهم(٤) قِسِّيسينَ ورُهباناً، فمَدَحهم بذلك، وكانتِ الرَّهبَانيّةُ قد حَرَّموا على أنفُسِهم طيِّباتِ ما أحَلَّ اللهُ لهم، ورأى اللهُ قوماً تشوَّفوا إلى حالِهم وهَمُّوا أن يَقتَدوا بهم، نَهاهم عن ذلك، وقولُه

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٢٥ - ٤٢٦)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٣٥١.

(٢) انظر: (٣: ١٨٩).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٧).

(٤) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «تفسير الراغب»، وفي غيرها من الأصول الخطية: «إنا نصارى ذلك بأن منهم».

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾: تأكيدٌ للتَّوصية بما أمرَ به، وزادَه تأكيدًا بقولِه: ﴿الَّذِي أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾، لأن الإيمانَ به يُوجبُ التقوىٰ في الانتهاء إلىٰ ما أمرَ به وعما نهىٰ عنه.

[﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَٰلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ٨٩]

تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ يجوزُ أن يكونَ حُكماً لِما دَلَّ عليه قولُه: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾ إلى تناولِ المحظورات، وأن يكونَ نَهياً عن الطَّرَفَيْنِ في التفريطِ والإفراط وحَمْلاً على القَصْد، فإنْ قيلَ: لِمَ لمْ يقُلْ: واللهُ يُبغِضُ المعتَدين، ليكونَ أبلغ؟ قيل: بل المذكورُ أبلغ؛ لأنّ منَ المعتَدين مَن لا يوصَفُ بأنّ اللهَ يُبغِضُه ويوصَفُ بأنّ اللهَ لا يُحِبُّه، وهُو مَن لم يكنِ اعتداؤه كبيراً(١).

قولُه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾: تأكيدٌ للتوصِيةِ بما أَمَرَ بِهِ)؛ لأنّ الأمرَ بالتقوى أمرٌ بالامتثالِ بجميع ما يجبُ أن يَأتَـمرَ به المكلَّفُ ونَهْيٌ عن جميع ما يجبُ أن يَحترِزَ منه، فمنهُ الأمرُ بأكلِ الحلال، أو ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في ذلك كما سَبَقَ في ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾، ولأنه مِثلُه في الإطلاقِ والتقييد، وكذا في ترتُّبِ هذا الحكم على قولِه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ مَزيدُ توكيدٍ لذلك الأمرِ، يعني: اختصاصُ الله بإيْمانِكم يوجِبُ الامتثالَ بما أَمَرَ به والانتهاءَ عمّا نَهى عنه، ومِن جُملتِها هذا المأمورُ، وإنّما قَدّرنا الانتهاءَ ثانياً ولم يُقدِّرِ المصنِّفُ، بل عَدّى الانتهاءَ الواحدَ تارةً بـ«إلى»، وأُخرى بـ«عَن» صورة(٢)، ومُرادُه بالثاني غيرُ الأوّل؛ لأنّ الأوّلَ بمعنى الإفضاء، والثاني مُطاوع نَهاه فانتَهى، فلا بُدَّ مِن إضمارٍ؛ لأنه ليس مِن قَبيل: شهِدَ لزيدٍ على عَمْرو، ورَغِبَ عنهُ إليه، بل مِن بابِ قولِه:

---

(١) «تفسير الراغب» (٥: ٤٢٣- ٤٢٥).

(٢) قوله: «صورة» أثبته من (ط) فقط.

اللَّغْوُ في اليمين: الساقطُ الذي لا يتعلَّق به حُكمٌ. واختُلف فيه؛ فعن عائشةَ رضي الله عنها: أنها سُئلت عنه فقالت: هو قولُ الرَّجل: لا والله، وبلى والله، وهو مذهبُ الشافعيِّ.

وعن مجاهدٍ: هو الرَّجلُ يَحلِفُ على الشيءِ يَرى أنه كذلك، وليس كما ظنَّ، وهو مذهبُ أبي حنيفة رحمه الله.

و﴿بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾: بتعقيدكم الأيمانَ، وهو تَوثيقُها بالقَصْد والنِّـيَّـةِ.

ورُويَ أنَّ الحسَنَ رضي الله عنه سُئل عن لَغْو اليمينِ، وكان عندَه الفَرَزْدقُ فقال: يا أبا سعيد، دَعْني أُجِبْ عنك، فقال:

ولستَ بمأْخُوذٍ بلَغْوٍ تُقولُهُ إذا لم تَعَمَّدْ عاقِداتِ العَزائمِ

وقرئ: (عَقَدْتُم) بالتَّخفيف، و(عاقَدْتُم)، والمعنى: ولكنْ يؤاخذُكم بما عَقَدْتُم إذا حَنِثتُم، فحُذف وَقتُ المؤاخَذة؛ لأنه كان معلومًا عندهم، أو بنَكْثِ ما عَقَدتُم، فحُذف المضافُ. ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ﴾: فكَفّارةُ نَـكْثِه،..........................

مُتقلِّداً سَيْفاً ورُمحا[1]

قولُه: («عَقَدتُم»، بالتخفيف): حَمزةُ والكسائيُّ وابنُ عيّاشٍ عن عاصم: بالتخفيف، وابنُ عامر: «عاقَدتُم»[2]، وهُو مِن فاعَلَ بمعنى فَعَلَ.

قولُه: (فكَفّارةُ نَكْثِه) يَجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ منهُ عائداً إلى العَقْدِ المدلولِ عليه بالفعل المتقدِّم، ويَجوزُ أن يعودَ إلى الأَيمان، قال صاحبُ «الكشف»: ولم يقُـلْ: فكَفّارتُها؛ لأنّ أفعالاً

---

(١) البيت بتمامه، كما في «لسان العرب» (زجج) و(مسح) و(قلد):

يا ليتَ زَوْجَكِ قد غدا مُتقلِّداً سيفاً ورُمـحا

أي: مُتقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً.

(٢) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٧٥، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨).

والكَفّارةُ: الفَعْلَـةُ التي من شأنها أن تكفِّرَ الخطيئةَ؛ أي: تَسْتُرُها.

﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ﴾: من أقصَـدِه، لأنّ منهم من يُسرف في إطعام أهلِـه، ومنهم من يُقتِّـرُ. وهو عند أبي حنيفةَ رحمه الله نِصفُ صاعٍ من بُـرٍّ، أو صاعٌ من غيرِه لكلِّ مسكينٍ، أو يُغدِّيهم ويُعشِّيهم.

إن كان جَمْعاً فهو في حُكم المُفرَد[1]، كقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦]، وقال المصنِّفُ في سُورةِ النَّحل: ذكَـرَ سِيبويهِ[2] الأنعامَ في بابِ ما لا ينصرِفُ في الأسماءِ المفرَدة الواردة على أفعال، كقولِهم: ثوبٌ أكْياس، ولذلك رَجَعَ الضميرُ إليه مُفرَداً، وأمّا في ﴿فِي بُطُونِهَا﴾ في سُورةِ المؤمنينَ[3] فلأنّ معناه الجَمْع[4].

قولُه: (﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ﴾: مِن أقصَدِه؛ لأنّ مِنهم مَن يُسرِفُ...، ومنهم مَن يُقتِّر)، **الأساس**: منَ المجاز: قَصَدَ في مَعيشتِه واقتَصَدَ، وقَصَدَ في الأمر: إذا لم يُجاوِزْ فيه الحَدَّ ورضيَ بالتوسُّط، وهُو يَحتمِلُ أن يكونَ بياناً للنَّوع كما رَوَى مُحيي السُّنة، عن عَبيدةَ السَّلْمانيِّ: الأوسَطُ: الخُبزُ والـخَلّ، والأعلى: الخُبزُ واللّحم، والأدنَى: الخُبزُ البَحْت، والكلُّ مُجزٍ[5]، أو للمقدار، كما قال القاضي: مِن أقصَدِه في النَّوع أو القَدْرِ معاً[6]، والذي ذكَرَه المصنِّفُ: «وهُو عندَ أبي حنيفةَ نصفُ صَاع مِن بُـرّ، أو صاعٌ مِن غيرِه» جامعٌ لهما[7]؛ لأنّ المرادَ مِن قولِه: «مِن بُـرٍّ أو غيرِه» بيانُ النَّوع، ومِن قولِه: «نصفُ صَاع أو صاعٌ» بيانُ المقدار، وهُو القَصْدُ أيضاً.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٣٦٨- ٣٦٩).

(٢) انظر: «كتاب سيبويه» (٣: ٢٣٠).

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ [المؤمنون: ٢١].

(٤) انظر: (٩: ١٤٧).

(٥) «معالم التنزيل» (٣: ٩١) وانظر: «جامع البيان» (٨: ٦٢٥).

(٦) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٠).

(٧) انظر: «حاشية الكشاف» (١: ٦٧٣) و«حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي» (٣: ٢٧٦).

وعند الشافعيِّ رحمه الله مُدٌّ لكلِّ مسكينٍ. وقرأ جعفرُ بن محمّدٍ: (أَهالِيْكُم) بسُكون الياء. والأهالي: اسمُ جَمعٍ لأهلٍ، كالليالي في جَمع ليلةٍ، والأراضي في جَمع أرضٍ. وقولُهم: (أَهْلُون) كقولهم: (أَرْضُون) بسُكون الراء. وأمّا تسكينُ الياء في حال النَّصبِ فللتَّخفيف كما قالوا: رأيتُ مَعْديْ كَرِبَ تشبيهًا للياء بالألف.

﴿أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ﴾: عطفٌ على محلِّ ﴿مِنۡ أَوۡسَطِ﴾. وقرئ: بضَمِّ الكافِ، ونحوَه: قُدْوَةٌ في: قِدْوَةٍ، ....

قولُه: (﴿أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ﴾: عطفٌ على محَلِّ ﴿مِنۡ أَوۡسَطِ﴾)، ونقلَ في الحواشي عن المصنِّف: وجهُه أن يكونَ ﴿مِنۡ أَوۡسَطِ﴾: بَدَلاً منَ «الإطعام»، والبدَلُ هُو المقصُودُ، ولذلك كان المُبدَلُ منهُ في حُكم المُنَحَّى، فكأنه قيل: فكَفَّارتُه مِن أوسَطِ ما تُطعِمُون[1].

وقال القاضي: محلُّه النَّصبُ؛ لأنه صفةُ مفعولٍ محذوف، أي: إن تُطعِموا عَشَرةَ مساكينَ طعاماً مِن أوسَطِ ما تُطعِمون، أو الرَّفعُ على البَدَلِ مِن ﴿إِطۡعَامُ﴾، ﴿أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ﴾: عطفٌ على ﴿إِطۡعَامُ﴾ أو على ﴿مِنۡ أَوۡسَطِ﴾ إن جُعِلَ بَدَلاً[2].

وقال صاحبُ «التقريب»: قولُ صاحبِ «الكشّاف»: إنّما يصحُّ إذا كان محلُّه مرفوعاً إمّا بَدَلاً مِن ﴿إِطۡعَامُ﴾ على حَذْفِ موصُوف، أي: إطعامٌ مِن أوسَط، أو خَبَرَ مبتدأٍ محذوف، أو خَبَراً بعدَ خبر، والأظهَرُ أنّ ﴿كِسۡوَتُهُمۡ﴾: عطفٌ على ﴿إِطۡعَامُ﴾؛ لأنّ المشهورَ التخييرُ بينَ الخِصَالِ الثلاثِ وعَدُّوا الكِسوةَ منها، و﴿مِنۡ أَوۡسَطِ﴾: إمّا منصُوبٌ على صفةِ المصدرِ المقدَّر، أي: إطعاماً مِن أوسَطِ، أو على المفعول بإضمارِ: أعني، أو على المفعولِ الثاني لـ﴿إِطۡعَامُ﴾، أي: أن تُطعِمَهم منَ الأوسَط، أو مرفوعٌ كما سَبَقَ، ولعلّه إنّما عدَلَ عن الأظهرِ لأنّ الكِسوةَ اسمٌ ظاهرٌ لا مصدر.

---

(١) انظر: «البحر الرائق» (٤: ٣١٤) و«المبسوط» (٨: ٢٦٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٠).

وأُسْوَة في: إسْوَة. والكِسْوَةُ: ثَوبٌ يُغطِّي العَورةَ. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: كانت العَباءَةُ تُجزئُ يومئذٍ. وعنِ ابنِ عُمرَ رضي الله عنهما: إزارٌ، أو قَميصٌ، أو رداءٌ، أو كِسَاءٌ. وعن مجاهدٍ: ثَوبٌ جامعٌ. وعنِ الحَسنِ: ثَوبانِ أبيَضانِ.

قال الراغبُ: والكساءُ والكِسوةُ: اللِّباسُ[١]، فلا يَليقُ عطفُه على المصدر، أو لأدائه إلى تَرْكِ ذكْرِ كيفيّةِ الكِسوة، وهُو كونُها أوسَطَ، ويُمكنُ أن يُجابَ عنِ الأوّلِ بأنّ الكِسوةَ إمّا مصدرٌ، قال الزّجّاجُ في «تفسيره»: والكسوةُ: أن يَكسُوَهم نحوَ إزاره[٢]، أو يُضمِرَ مصدراً نحوَ: وإلباسُ الكِسوة، وعلى الثاني بأنْ يقدِّرَ: أو كِسوتُهم مِن أوسطِ ما تَكسُونَ، فَحَذَفَ لقرينةِ ذكَرِها في المعطوفِ عليه، أو بأن تُترَكَ على إطلاقِها إمّا بإرادةِ إطلاقِها أو بإحالةِ بيانِها إلى غيرِه، أي: غير ما ذكر[٣]، وأيضاً، العطفُ على محلِّ ﴿مِنۡ أَوۡسَطِ﴾ لا يُفيدُ هذا المقصُودَ، وهُو تقديرُ الأوسَط في الكِسوة، فالإلزامُ مشترَك ويؤدِّي إلى صحةِ إقامتِه مقامَ المعطوفِ عليه، وهُو غيرُ سَديد، تمّ كلامُ صاحبِ «التقريب».

ويُمكنُ أن يُقال: إنّما يُصارُ إلى البَدَل إذا اعتُبِرَ معنى المُبدَل، على نحوِ: زَيدٌ رأيتُ غُلامَه رجُلاً صالحاً، لا أن يُنَحّى معناه كما في الحواشي، ولأنّ أهلَ المعاني يعتبِرونَ معنى المُبدَل وجوباً، والنَّحويُّ يقولُ: إنّ البَدَلَ ليس في حُكمِ المُنَحّى مِن جميع الوجوه، وكذا يوجبونَ ضميرَ المُبدَل في بَدَلِ البعضِ والاشتمال، فالتقديرُ: فكفّارتُه إطعامُ مِن أوسَطِ ما تُطعِمونَ أهليكُم لعَشَرةِ مساكينَ أو كِسوةُ عَشَرةِ مساكينَ من أوسَطِ ما تَكسُونَ أهليكم، هذا وإنّ المصيرَ إلى البَدَل يورِثُ الكلامَ إبهاماً وتبييناً وتوكيداً وتقريراً بخلافِه إذا خَلا عنه.

قولُه: (وأُسوة في: إسوة)، النِّهاية: الأُسوة، بكسرِ الهمزة وضمِّها: القُدوةُ، والمُواساة: المشاركةُ والمساهمةُ في المَعَاش.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٧١١.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٠٢).

(٣) قوله: «أي غير ما ذكر» أثبته من (ط) و(ص).

وقرأ سعيدُ بنُ المسيِّبِ واليمانيُّ: (أو كأُسْوَتِهم) بمعنى: أو مثل ما تُطعمون أهلِيكُم إسرافًا كان أو تقتيرًا لا تَنقُصُونَهم عن مقدار نَفقَتِهم، ولكن تُواسون بينَهم وبينَهم.

فإن قلتَ: ما محلُّ الكافِ؟ قلتُ: الرَّفعُ، تقديرُه: أو إطعامُهم كأُسْوَتِهم؛ بمعنى: كمثلِ طعامِهم إن لم يُطعموهم الأوسَطَ.

﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾: شَرَطَ الشافعيُّ رحمه الله الإيمانَ قياسًا على كَفَّارةِ القتلِ، وأمَّا أبو حنيفةَ وأصحابُه فقد جوَّزوا تحريرَ الرَّقبة الكافرةِ في كلِّ كفَّارةٍ سوى كفَّارةِ القَتْلِ.

فإن قلتَ: ما معنى ﴿أَوْ﴾؟ قلت: التَّخييرُ وإيجابُ إحدى الكفَّاراتِ الثَّلاثِ على الإطلاقِ، بأيَّتِها أخذَ المُكفِّرُ فقد أصاب.

﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾ إحداها ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ مُتَتابعاتٍ عند أبي حنيفةَ رحمه الله تمسُّكًا بقراءة أُبيٍّ وابنِ مسعود رضي الله عنهما «فصيام ثلاثة أيام متتابعات»، وعن مجاهد: كلُّ صومٍ مُتَتابِعٍ إلّا قضاءَ رمضانَ ويُخيَّرُ في كَفَّارة اليمينِ. ﴿ذَٰلِكَ﴾ المذكور ﴿كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ ولو قيل: تلك كفَّارةُ أيمانِكُم لكان صحيحًا بمعنى تلك الأشياءِ، أو لتأنيث الكفَّارة. والمعنى: ﴿إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ وحَنِثْتُم. فتَرَكَ ذِكرَ الحِنْثِ لوُقوعِ العلمِ بأنَّ الكفَّارةَ إنَّما تَجِبُ بالحِنْثِ في الحَلِفِ لا بنَفْسِ الحَلِفِ، **والتَّكفيرُ قبلَ الحِنْثِ لا يجوزُ عند أبي حنيفةَ وأصحابِه، ويجوزُ عند الشافعيِّ بالمال إذا لم يَعْصِ الحانثُ.**

قولُه: (**والتكفيرُ قبْلَ الحِنْثِ لا يجوزُ عندَ أبي حنيفة...**[1]، **ويجوزُ عندَ الشافعيِّ بالمالِ إذا لم يَعصِ الحانثُ**[2])، أي: بالحنْثِ، كما إذا حَلَفَ أن يَترُكَ الصَّلاة، قال الإمام: الآيةُ دَلَّت على أنّ كلَّ واحدٍ مِن هذه الأشياءِ كَفّارةٌ لليمين عندَ وجودِ الحَلِف، فإذا أدّاها قبْلَ الحِنْث أو بعدَه

---

(١) انظر: «الهداية شرح بداية المبتدي» (٢: ٧٥) و«شرح فتح القدير» (٥: ٨٣) و«اللباب في شرح الكتاب» (١: ٣٥٣).

(٢) انظر: «الأم» (٧: ٦٣).

﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ﴾: فبَرُّوا فيها ولا تَحنَثُوا، أراد الأيمانَ التي الحِنْثُ فيها معصيةٌ، لأنّ الأيمانَ اسمُ جنسٍ يجوز إطلاقُه على بعض الجنسِ وعلى كلِّه. وقيل: احفَظُوها بأنْ تُكفِّروها. وقيل: احفَظُوها كيف حَلَفتُم بها ولا تَنسَوْها تَهاوُنًا بها.

وجَبَ أن يَخرُجَ عن العُهدة. نَعَم، فيها أنّ تقديمَ الكفّارة على اليمين غيرُ جائز[1]، ويؤيِّدُ هذا ما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم وأبي داودَ والنَّسائيِّ، عن أبي موسى: أنّ النبيَّ ﷺ قال: «إنّي واللهِ ـ إن شاء اللهُ ـ لا أحلِفُ على يمينٍ فأرى غيرَها خَيْراً منها إلّا كفَّرتُ عن يميني وأتَيْتُ الذي هُو خير»[2].

قولُه: (لأنّ الأيمانَ اسمُ جِنس) تعليلٌ لقولِه: «أراد الأيمانَ التي الحِنْثُ فيها معصية»، يعني: لـمّا قيَّد المُطلَقَ بقوله: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ﴾ علمَ خصوصية الأيمان، وأنّ المرادَ بها ما الحنثُ فيها معصية[3]، وذلك ما يَلزَمُ منَ الحِنْثِ فيها تحليلُ حرام الله أو تحريمُ حَلالِه. واعلَمْ أنّ حِفظَ الأيمانِ هُو مراعاةُ حقِّها وتعظيمُ شأنِها، فيتفرَّعُ عليها جميعُ ما ذُكِر، قال القاضي: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ﴾: بأنْ تَضِنُّوا بها ولا تَبذُلوها لكلِّ أمر[4]، وقالوا: معنى ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ﴾: أَمْرٌ بتَرْكِ اليمين بالكُلِّية، وقال الشاعر:

قليـلُ الألايـا حـافظٌ ليمينِـهِ ... وإنْ بَدَرتْ منه الأَلِيّةُ بَـرَّتِ[5]

الراغب: وجُملةُ الأمر: أنّ الإنسانَ مندوبٌ إلى أنْ لا يَحلِفَ، ومتى حَلَفَ على ألّا يفعَلَ فعلاً يجبُ أو يُستحَبُّ أن يُفْعَلَ فحقُّه ألّا يَحنَث، ومتى حَلَفَ على ما يجبُ ألّا يفعَلَ أو يُستحبُّ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٢٣) ومسلم (١٦٤٩) وأبو داود (٣٢٧٨) والنسائي (٧: ١٣) عن أبي موسى.

(٣) من قوله: «يعني: لما قيد» إلى هنا أثبته من (ط)، ولم يرد في غيرها من الأصول.

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٢).

(٥) البيت لكثيِّر عزة في «ديوانه»، ص٣٢٥.

﴿كَذَٰلِكَ﴾: مثلَ ذلك البيانِ ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾: أعلامَ شَريعتِه وأحكامَه ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نعمتَه فيما يعلِّمكُم ويُسهِّل عليكم المَخرَجَ منه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ ٩٠-٩١]

أكَّد تحريمَ الخمرِ والـمَيسِرِ وُجوهًا من التأكيدِ، منها: تَصديرُ الجُملةِ بـ﴿إِنَّمَا﴾، ومنها: أنه قَرَنَهما بعبادةِ الأصنامِ، ومنه: قولُه عليه الصَّلاة والسّلامُ:...............

فحَقُّه أن يَحنَثَ في يمينِه ويُكفِّر، ومتى حَلَفَ على ما يَستوي فعلُه وتركُه فإن شاء حَنِثَ وكفَّر، وإن شاء حَفِظَ اليمينَ[1].

قولُه: (ويُسهِّلُ عليكمُ المَخرَجَ منه) قيل: الضَّميرُ المجرورُ عائدٌ إلى ما هُو عبارةٌ عن الحِنْث، وقولُه: «فيما يُعلِّمُكم» تقييدٌ لمفعولِ ﴿تَشْكُرُونَ﴾ به، والظاهرُ أنه مطلقُ النِّعمة، وتقييدُه إنَّما يُعلَمُ من مفهومِ قولِه: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾؛ لأنَّ هذه الخاتمةَ كالتذييل للكلام السابق، أي: تَشكرونَ نعمةَ بياناتِه الشافية في أمورِ دينِكم.

قولُه: (أكَّدَ تحريمَ الخَمْرِ والميسِر وجوهاً) نصْبٌ على المصدر، نحوَ: ضَرَبْتُ أنواعاً.

قولُه: (ومنه قولُه ﷺ)[2] أي: مِن بابِ قِرانِ الخَمرِ بعبادةِ الأصنام، وليس بوَجْهٍ آخَرَ[3].

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٣٤- ٤٣٥).

(٢) حديث «مدمن الخمر كعابد وثن» جاء من طرق، فعن أبي هريرة أخرجه ابن ماجه (٣٣٧٥) والبزار (٥٠٨٥)، وعن ابن عباس أخرجه أحمد (٢٤٥٣) وابن حبان (٥٣٤٧) وعن عبد الله بن عمرو أخرجه البزار (٢٣٨٢).

(٣) زاد في (ط) هنا: «الحديث أخرجه الدارمي عن أبي هريرة»، ولم ترد هذه العبارة في غيرها من الأصول، ولم أقف على الحديث عند الدارمي، والله أعلم.

«شارِبُ الـخَمرِ كعابِدِ الوَثَنِ»، ومنها: **أنه جَعَلَهما رِجْساً**، كما قال: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، ومنها: أنه جَعلَهُما من عَمَلَ الشَّيطانِ، والشَّيطانُ لا يأتي منه إلّا الشَّرّ البَحْتُ، ومنها: أنه أَمَرَ بالاجتنابِ، ومنها: أنه جَعل الاجتنابَ منَ الفلاحِ، وإذا كان الاجتنابُ فلاحًا كان الارتكابُ خَيبةً ومَحَقةً، ومنها: أنه ذَكَر ما يَنتُج منهما منَ الوَبَالِ، وهو وُقوعُ التَّعادي والتَّباغُضِ بين أصحاب الخمرِ والقَمْرِ وما يؤدِّيان إليه **منَ الصَّدِّ عن ذِكْر الله** وعن مُراعاةِ أوقاتِ الصَّلاةِ.

وقولُه: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ من أبلَغ ما يُنهى به، كأنه قيل: قد تُلِيَ عليكم ما فيهما من أنواع الصَّوارِفِ والموانِع، فهل أنتم مع هذه الصَّوارِفِ مُنتَهونَ؟ أَمْ أنتم على ما كنتُم عليه كأنْ لم تُوعَظُوا ولم تُزجَروا.

فإن قلتَ: إلامَ يرجعُ الضَّميرُ في قوله: ﴿فَٱجْتَنِبُوهُ﴾؟ قلت:..................

قولُه: (**أنه جعلَهما رِجساً**)، الراغبُ: النَّجَسُ والرِّجْسُ متقارِبان، لكنّ النَّجَس يُقالُ فيما يُستقذَرُ بالطَّبع، والرِّجزُ والرِّجسُ أكثرُ ما يقالُ فيما يُستقذَرُ بالعقل، ولهذا فُسِّر بالإثم والسُّخْط(١).

قولُه: (**مِنَ الصّدِّ عن ذكْرِ الله**)، الراغبُ: إن قيلَ: الذي يَصُدُّ عن ذكْرِ الله هُو الشُّربُ الكثيرُ دونَ القليل، كما قال تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، فيجبُ أن يكونَ هُو المحرَّمَ، قيل: بل ذلك مِنهما، فإنّ القليلَ داعٍ إلى الكثير، وشُرْبُ الكثيرِ داعٍ إلى ذلك(٢).

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٣٥)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٣٤٢.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٣٨).

إلى المُضاف المحذوفِ، كأنه قيل: إنّما شأنُ الخمرِ والمَيسِر، أو تعاطِيهما، أو ما أشبَهَ ذلك، ولذلك قال: ﴿رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾.

فإن قلتَ: لِـمَ جمعَ الخمرَ والميسِرَ مع الأنصابِ والأزْلامِ أوّلًا، ثم أفرَدَهما آخِرًا؟ قلت: لأنّ الخطابَ مع المؤمنينَ، وإنّما نُهُوا عمّا كانوا يتَعاطَوْنَه من شُرب الخمرِ واللَّعبِ بالميسِر، وذكر الأنصابَ والأزلامَ لتأكيد تحريمِ الخمرِ والمَيسِرِ وإظهارِ أنّ ذلك جميعًا من أعمالِ الجاهليّةِ وأهلِ الشِّركِ، فوَجَب اجتنابُه بأَسْرِه، وكأنه لا مبايَنةَ بينَ منَ عَبد صنمًا **وأشرَك بالله في علم الغَيب**، وبينَ مَن شَرب الخمر أو قامَرَ،.......

قولُه: (**ولذلك قال**: ﴿رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾) أي: ولأنّ المقدَّرَ: الشأنُ أو التعاطي أو ما يُشبِهُه قال: ﴿مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ ليصحَّ الحملُ، قال أبو البقاء: إنّما أُفرِدَ لأنّ التقديرَ: إنّما فِعلُ هذه الأشياءِ رِجس[1]. قال القاضي: إفرادُه لأنه خبرُ الخَمْر، وخبَرُ المعطوفاتِ محذوف، أو كأنه قال: إنّما تعاطي الخَمْرِ على الأوّل يُلزِمُ المبالغةَ، لأنه تعالى أمَرَ بالاجتنابِ عن أعيانِها، وإنّما قال: ﴿مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ لأنه مسبَّبٌ عن تسويلِه وتزيينِه[2].

قولُه: (**وأشرَكَ بالله في عِلم الغَيْب**)، وفي الحاشية: أنه متعلِّقٌ بقولِه: «لا مُبايَنةَ»، أي: لا فَرْقَ بيْنَ الشِّركِ وشُربِ الخَمْرِ في عِلمِ الله تعالى، والتحقيقُ أنه متعلِّقٌ بقولِه: «أشرَكَ بالله»، والمرادُ به الأزْلامُ، وذَكَرَ في أوّلِ السُّورة: «أنّ الاستقسامَ هُو: طلبُ ما قُسِمَ للشَّخصِ مما لم يُقسَمْ لهُ بالأزلام»، وهُو الإشراكُ بالله في عِلم الغَيْب، وقال أيضاً: «إنّ الاستقسامَ بالأزْلام دخولٌ في عِلم الغَيْبِ الذي استأثَرَ بِهِ عَلّامُ الغُيوب»[3].

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٥٨).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٢).

(٣) انظر: (٥: ٢٧٠-٢٧١).

ثم أفرَدَهُما بالذِّكر لِيُرِيَ أنّ المقصودَ بالذِّكر الخمرُ والميسرُ. وقولُه: ﴿وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ اختصاصٌ للصَّلاة من بينِ الذِّكرِ، كأنه قيل: وعن الصّلاة خُصوصًا.

[﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُوا۟ ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ ٩٢]

﴿وَٱحْذَرُوا۟﴾: وكونوا حَذِرينَ خاشِينَ؛ لأنهم إذا حَذِرُوا دَعاهُم الحَذَر.........

قولُه: (ثُمّ أفرَدَهما بالذِّكْر): عطفٌ على «ذكَرَ الأنصابَ والأزلام» يعني: أنّ الكلامَ إنّما سِيقَ لبيانِ تحريم الـخَمْر والميسِر، لا بيانِ الأنصابِ والأزلام؛ لأنّ حُرمَتَها ضَروريٌّ عندَ المسلمين، وإنّما قَرَنَها معَها لتأكيدِ تحريمِها بناءً على أنّ المعطوفَ عليه يَكتسِبُ مِن معنى المعطوف، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وكأنهُ لا مُبايَنةَ بينَ مَن عَبَدَ صَنَماً وأشرَكَ بالله، وبينَ مَن شَرِبَ الخَمْرَ أو قامَرَ»، والذي يَدُلُّ على أنّ ذكرَ الخَمْرِ والميسِر هُو الأصلُ، وذِكْرَ الأنصابِ والأزلامِ تابعٌ: إفرادُ ذكرِهما بعدَ ذلك، وهُو قولُه: ﴿أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾.

قولُه: (اختصاصٌ للصَّلاة) هذا مِن بابِ قولِه تعالى: ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] من حيث الاختصاصُ بالذِّكْرِ ومِن حيث التكريرُ؛ لأنّ تكريرَ ﴿عَن﴾ في قولِه: ﴿عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ كتكريرِ ﴿رَأَيْتُهُمْ﴾، وقال القاضي: خَصَّ الصَّلاةَ للإشعارِ بأنّ الصّادَّ عنها كالصّادِّ عن الإيمانِ من حيثُ إنها عِمادُه، والفارقُ بينَه وبينَ الكُفر[1]، وهُو المرادُ مِن قولِه: «وعن الصَّلاةِ خصوصاً».

قولُه: (﴿وَٱحْذَرُوا۟﴾: وكونوا حَذِرينَ)، اعلَمْ أنّ ﴿وَٱحْذَرُوا۟﴾ مُطلَق، فاعتُبِرَ فيه الوجوهُ الثلاثةُ مِن كونِ معمولِه غيرَ مَنْويٍّ تارةً، وعامّاً تارةً، وخاصّاً أُخرى، فلْيُتأمَّلْ[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٣).

(٢) هذه الفقرة سقطت من(ط).

إلى اتِّقاء كلِّ سيئةٍ، وعَمَل كلِّ حسنةٍ، ويجوز أن يُرادَ: واحذَرُوا ما عليكم في الخمر والميسِر، أو في تَرْك طاعة الله والرَّسولِ. ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوٓاْ﴾ أنكم لم تَضُرُّوا بتولِّيكم الرَّسولَ؛ لأنَّ الرَّسولَ ما كُلِّف إلّا البلاغَ المُبينَ بالآيات، وإنّما ضَرَرْتُم أنفُسَكُم حينَ أعرضتُم عمّا كُلِّفتُموهُ.

[﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ٩٣]

رَفَعَ الجُناحَ عن المؤمنين في أيِّ شيءٍ طَعِمُوه من مُستَلَذّات المَطاعِمِ ومُشتَهياتِها ﴿إِذَا مَا ٱتَّقَواْ﴾ ما حَرَّمَ الله عليهم منها ﴿وَّءَامَنُواْ﴾: وثَبتوا على الإيمان والعملِ الصّالحِ وازدادُوه ﴿ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ﴾ ثُمَّ ثَبتوا على التَّقوى والإيمان ﴿ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْ﴾ ثُمَّ ثَـبَتوا على اتِّقاء المعاصي وأحسَنوا أعمالَهم، أو أَحسَنوا إلى الناسِ: واسَوهُم بما رزَقَهمُ اللهُ منَ الطيِّباتِ. وقيل: لـمّا نَزل تحريمُ الخمرِ قالتِ الصَّحابةُ: يا رسولَ الله،...

قولُه: (﴿وَّءَامَنُواْ﴾ وثَبتوا)، وتكريرُ الثَّباتِ على الإيمانِ والتَّقوى مؤذِنٌ بأنّ التكريرَ في الآيةِ ليس لتعليقِ ما عَلَّقَ بها مرّةً بعدَ أُخرى على ما قَـرَّرناه، بل لمجرَّدِ التأكيد، وقال القاضي: ويَحتمِلُ أنْ يكونَ هذا التكريرُ باعتبارِ الحالاتِ الثلاث: استعمالِ الإنسانِ التَّقوى والإيمانِ بينَه وبينَ نفسِه، وبينَه وبينَ الناس، وبينَه وبينَ الله تعالى، ولذلك بَـدَّلَ الإيمانَ بالإحسانِ في الكَرَّةِ الثالثة إشارةً إلى ما قال ﷺ في تفسيرِه، أو باعتبارِ المراتبِ الثلاث: المبدَإ والمُنتهَى والوسَط، أو باعتبارِ ما يُتَّقى، فإنه ينبغي أنْ يَترُكَ المحرَّماتِ تَوَقِّياً منَ العقابِ، والشُّبُهات تحرُّزاً عنِ الوقوعِ في الحرام، وبعضَ المباحات تحفُّظاً للنَّفْس عن الخِسّةِ وتهذيباً لها عن دَنَس الطبيعة[1].

قولُه: (وقيل: لـمّا نَزَلَ تحريمُ الخَمْر قالتِ الصّحابةُ)[2]: عطفٌ على قولِه: «رَفَعَ الجُناحَ عن

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٥٢) وأحمد (٢٠٨٨) والحاكم في «المستدرك» (٧٢٢٥) والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٥٦٥) عن ابن عباس.

....

المؤمنين»، وعلى الوجهِ الثاني الآيةُ عامّةٌ ورَدَت في أمرٍ خاصّ، فيَدخُلُ فيه مَن نَزَلَت بسببِه دخولاً أوّلياً، وعلى الأوّلِ مُطلَقٌ، فيَدخُلونَ فيه كسائرِ الناس، وعلى التقديرَيْنِ الآيةُ مقرِّرةٌ لمعنى التوسِعة في قولِه تعالى: ﴿وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًاۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ﴾ [المائدة: ٨٨]؛ لأنّ معناه: اجمَعُوا بينَ أكلِ الطّيباتِ والاحترازِ عن المحظُورات، ومعنى هذه الآيةِ على ما فَسّرَه المصنِّف «رَفعَ الجناحَ عن المؤمنينَ في أيّ شيءٍ طَعِمُوهُ مِن مُستَلَذّاتِ المطاعِمِ وُمشتَهيَاتِها إذا ما اتّقَوْا ما حُرِّمَ عليهم»، فالمَعنَيانِ متقاربان، وقولُه تعالى بعدَ ذلك: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ﴾ [المائدة: ٨٩] إرشادٌ إلى طريقِ إزالةِ الحِنْثِ بما عَقَدُوهُ منَ الأيمانِ على ألّا يَزَالوا صائمينَ قائمين، كما أورَدْناهُ في الحديثِ الواردِ في بيانِ النزولِ لتلك الآية، أو قولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ﴾ الآية [المائدة: ٩٠]، بيانٌ للنَّهي عن بعضٍ ما يجبُ أن يُنتهَى عنه، وهُو الأصلُ في البَواقي لتسميتِهم الخمرَ بأُمِّ الخبائث[1]، وهدايةٌ إلى بعضِ ما يجبُ أن يُمتَثَلَ به، وهُو أُمُّ العبادات والعَمُودُ والفارِقُ، لقولِه ﷺ: «وعَمُودُه الصَّلاةُ»[2]، ثم كان قولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ﴾ الآية، بمنزلةِ قولِه: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ وَٱلدَّمَ﴾ في البقرة [الآية: ١٧٣]، لمجيئِهما عَقيبَ تحريم الطَّيِّبات رَدّاً لزَعْمِهم أنّ المُستَلَذّاتِ منَ الأطعِمةِ مُنخَرِطةٌ في سِلْكِ المذكورات، فقَصَرَ التحريمَ عليها دونَها، وقد سَبَقَ تمامُ تقريرِه هناك، وقولُه: ﴿لَيۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ الآية، تفصيلٌ لِما مَرّ، إذِ المعنى: ليس المطلوبُ منَ المؤمنينَ الزّهادةَ عن المستَلَذّاتِ وتحريمَ الطّيِّبات، وإنّما المطلوبُ مِنهم التَرقّي في مَدارجِ التقوى والإيمانِ إلى مراتبِ الإخلاص واليقينِ ومعارجِ القُدُس والكمال،

---

(١) حديث الخمر أم الخبائث، أخرجه النسائي (٥٦٦٦) عن عثمان، وأخرجه ابن حبان (٥٣٤٨) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ٢٨٧).

(٢) حديث «وعموده الصلاة»، أخرجه أحمد (٢٢٠٦٩) والترمذي (٢٦١٦) والنسائي في «الكبرى» (١١٣٩٤) وابن ماجه (٣٩٧٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩: ٢٠) والحاكم في «المستدرك» (٢٤٠٨) عن معاذ بن جبل.

فكيف بإخواننا الذين ماتوا وهم يَشربون الخمرَ، ويأكلونَ مالَ الميسِرِ؟ فنزلتْ.

يعني: أنَّ المؤمنين لا جُناحَ عليهم في أيِّ شيءٍ طَعِمُوه منَ المُباحات إذا اتَّقَوُا المحارِمَ، ﴿ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْ﴾، **على معنى: أنّ أولئك كانوا على هذه الصِّفةِ.**

وذلك بأنْ يَثبُتُوا على الاتّقاءِ عن الشِّركِ وعلى الإيمانِ بما يجبُ الإيمانُ به وعلى الأعمالِ الصّالحات، لتحصُلَ الاستقامةُ التامّةُ فيتَمكَّنَ بالاستقامة منَ الترقِّي إلى مَرْتبةِ المُشاهَدة ومَعارج «أن تَعبُدَ اللهَ كأنّك تَراه»، وهُو المَعْنيُّ بقولِه: ﴿وَّأَحْسَنُواْ﴾، وبها تُمنَحُ الزُّلفَى عندَ الله ومحبّتُه. ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، وفي هذا النَّظْم مِسحةٌ مِن معنى قولِه ﷺ: «ليس الزَّهادةُ في الدُّنيا بتحريم الحلال ولا إضاعةِ المال، ولكنّ الزُّهدَ أن تكونَ بما في يدِ الله أوثَقَ منكَ بما في يَدِك»، رَواه التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه(١).

قولُه: (فكيف بإخوانِنا الذين ماتُوا وهم يَشرَبُونَ؟)، رَوَينا عن التِّرمذيِّ، عن البَرَاءِ، قال: ماتَ رجالٌ مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ قبْلَ أن تُحرَّمَ الخَمْرُ، فلمّا حُرِّمَت، قال رجال: كيف بأصحابِنا وقد ماتوا وهم يَشرَبونَ الخمر؟ فنزَلَت(٢).

قولُه: (على معنى: أنّ أولئك كانوا على هذه الصِّفة)، يعني: قولُه: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ عامّ، وقد وَرَدَ في هذا الوجهِ جَواباً عن سؤالِهم، وكان منَ الظاهِرِ أنْ يُقالَ: ليس عليهم جُناحٌ في أيِّ شيءٍ طَعِمُوه منَ المباحاتِ إذا ما اتقَوُا المحارِمَ، فعَدَلَ إلى ذكْرِ الكلمةِ وبيانِ أوصَافِهم ليَدُلَّ على رَفْعِ الجُناح عنهم بالطريقِ البُرْهانيِّ، وفيه أنّ مَن يكونُ له أمثالُ هذه الأوصَافِ الفاضلةِ لا جُناحَ عليه منَ المباحات، وإليه ينظَرُ قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١] فقد جَمَع في المثال، وهُو: «ليس على أحدٍ جُناحٌ في المُباح إذا اتَّقَى المحارِمَ وكان مؤمِناً مُحسِناً»، العمومَ والوَصْفَ.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٤٠) وابن ماجه (٤١٠٠) عن أبي ذر، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعمرو بن واقد منكر الحديث.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٥١) عن البراء، وأخرجه أيضاً أبو يعلى في «مسنده» (١٧١٩) وابن حبان (٥٣٥٠).

ثناءً عليهم وحمدًا لأحوالهم في الإيمان والتَّقوى والإحسانِ. ومثالُه أن يُقالَ لك: هل على زيدٍ فيما فَعل جُناحٌ؟ فتقول ـ وقد علمتَ أنّ ذلك أمرٌ مباحٌ ـ: ليس على أحدٍ جُناحٌ في المُباحِ إذا اتَّقى المَحارِمَ، وكان مؤمنًا مُحسنًا، تريد: أنَّ زيدًا تقيٌّ مؤمنٌ محسنٌ، وأنه غيرُ مؤاخَذٍ بما فَعل.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ٩٤]

نَزلت عامَ الحُدَيبيةِ، ابتلاهُمُ اللهُ بالصَّيد وهم مُحرِمُون، وكَثُر عندَهم حتّى كان يَغشاهُم في رِحالِهم، فيَسْتَمْكِنُون من صيدِه أخذًا بأيدِيهم وطعنًا برِماحِهم. ﴿لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلْغَيْبِ﴾: لِيتميَّز مَن يخافُ عقابَ الله ـ وهو غائبٌ منتظَرٌ في الآخرةِ فيتّقي الصَّيدَ ـ ممّن لا يخافُه فيُقدِمُ عليه. ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ﴾: فصاد ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾ الابتلاءِ، فالوعيدُ لاحِقٌ به.

فإن قلتَ: ما معنى التَّقليلِ والتَّصغيرِ في قوله: ﴿بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ﴾؟ قلت: **قَلَّل وصَغَّر لِيُعلمَ أنه ليس بفتنةٍ منَ الفتنِ العِظَامِ** التي تدحَضُ عندَها أقدامُ الثابتينَ، كالابتلاء ببَذْل الأرواحِ والأموالِ، وإنّما هو شَبيهٌ بما ابتُلِيَ به أهلُ أَيْلَةَ من صيد السَّمكِ، وأنهم إذا لم يَثْبُتوا عندَه، فكيف شأنُهم عند ما هو أشدُّ منه؟ وقرأ إبراهيم: (يَنالُه) بالياء.

قولُه: (**قَلَّلَ وصَغَّرَ لِيُعْلَمَ أنه ليس بفتنةٍ منَ الفِتَنِ العِظَامِ**)، **الانتصاف**: ورَدَت مِثلُ هذه الصِّيغة في الفِتَن العظيمة في قولِه: ﴿بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ﴾ [البقرة: ١٥٥]، بل هُو إشارةٌ إلى ما يقَعُ به الابتلاءُ مِن هذه الأمور، فهُو بعضٌ مِن كلٍّ بالإضافةِ إلى مقدورِ الله تعالى، فإنهُ تعالى قادرٌ على أن يَبتلِيَهم بأعظمَ وأهوَلَ منهُ ليَبعَثَهم بذلك على الصَّبْر، ويَدُلُّ على ذلك أنه سَبَقَ الوعدُ به قبْلَ حُلولِه لتوطينِ النفوس عليه، فإنّ المفاجأةَ بالشدائدِ شديدةُ الألم، وإذا فكَّرَ العاقِلُ وَجَدَ ما صرفَ عنهُ منَ البلايا أكثر مما وَقَعَ فيه بأضعافٍ لا تقفُ عندَه غايتُه، فسبحانَ اللطيفِ بعبادِه[1].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٧٧).

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾ ٩٥]

﴿حُرُمٌ﴾: مُحرِمُون؛ جَمعُ حَرام، كرُدُح في جمع رَداح. والتَّعمُّدُ: أنْ يَقتُلَه وهو ذاكِرٌ لإحرامِه، أو عالِـمٌ أنّ ما يَقتلُه مما يَحرُمُ عليه قَتْلُه، فإنْ قتلَه وهو ناسٍ لإحرامِه، أو رمى صيدًا وهو يَظنُّ أنه ليس بصيدٍ فإذا هو صيدٌ، أو قَصد برَمْيهِ غيرَ صَيْدٍ فعَدَل السَّهمُ عن رَميَّتِه فأصابَ صيدًا، فهو مخطئٌ.

قولُه: (في جَمعِ رَدَاح)، الجوهري: الرَّداحُ: المرأةُ الثقيلةُ الأوراك، والجَفْنَةُ العظيمة، وكتيبةٌ رَدَاح: ثقيلةُ السَّير لكثْرَتِها.

قولُه: (أن يَقتُلَه وهُو ذاكرٌ لإحرامِه أو عالِـمٌ أنّ ما يَقتُلُه مما يَحرُمُ عليه قَتْلُه)، قيلَ: في هذا التعريفِ إشكالٌ؛ لأنّ الترديد يوهِمُ أنه تعريفانِ مستقِلان، وليس به؛ لأنّ قولَه: «أن يَقتُلَه وهُو ذاكرٌ لإحرامِه» ليس بمانع؛ لأنه إذا رَمَى غيرَ صَيْد وأصابَ صَيْداً وهُو ذاكرٌ لإحرامِه، ينبغي أن يكونَ عَمْداً، وليس به، فإنْ قيل: قولُه: «أن يَقتُلَه وهُو ذاكرٌ» يُرادُ به القَصْدُ، فلا يَرِدُّ مثلَ هذه الصُّورة، يقالُ: معَ التسليم يَدخُلُ فيه ما إذا لم يَعلَمْ أنّ ما قَتَله مما يَحرُمُ عليه قَتْلُه، ولأنّ الفاءَ في قولِه: «فإنْ قتَلَه وهُو ناس» لتفصيلِ ما أُجمِلَ في التعريف، والذي يقال في العُذْر: إنّ «أو» هاهنا بمنزلةِ واوِ الجَمْع كما في قولِه تعالى: ﴿فَٱلْمُلْقِيَـٰتِ ذِكْرًا * عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٥-٦] وقولِه تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤] وقولِه: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣]، قال القاضي: واختُلِفَ في هذا النَّهي: هل يُلغي حُكمَ الذَّبح فيَلحَق مذبوحُ المُحرِم بالـمَيْتة ومَذْبوحِ الوَثَنيِّ أوْ لا فيكونَ كالشاةِ المغصُوبة إذا ذَبحَها الغاصِبُ؟[١]، وفي «الحاوي»: ومذبوحُه مَيْتةٌ[٢].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٦).

(٢) «الحاوي الكبير» (٤: ٧٧٧)، وفيه: أنه ميتة لا يحلّ أكلُه لمحلٍّ ولا مُحْرِمٍ وهو قولُه في الجديد، وبه قال أبو حنيفة.

فإن قلتَ: فمَحظُوراتُ الإحرامِ يستوي فيها العَمْدُ والخطأُ، فما بالُ التَّعمُّدِ مشروطًا في الآيةِ؟ قلتُ: لأنّ مَورِدَ الآيةِ فيمَن تعمَّد، فقد رُوِيَ **أنه عَنَّ لهم في عُمرة الحُدَيبيةِ حمارُ وَحْشٍ، فحَمَل عليه أبو اليَسَرِ** فطَعَنه برُمحه فقتَلَه، فقيل له: إنّك قَتلتَ الصَّيدَ وأنتَ مُحرِمٌ؛ فنزَلَت. ولأنّ الأصلَ فِعْل التَّعمُّدِ، والخطأُ لاحقٌ به للتَّغليظِ، **ويدلُّ عليه** قولُه تعالى: ﴿لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ﴾، ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾.

وعنِ الزُّهريِّ: نَزل الكتابُ بالعَمْد ووَردَتِ السُّنةُ بالخطأ. **وعن سعيد بن جُبيرٍ**: لا أَرى في الخطأ شيئًا أخْذًا باشتراط العَمْد في الآية. وعن الحَسنِ روايتانِ.

قولُه: (**أنه عَنَّ لهم في عُمْرةِ الحُدَيْبِيَة حمارُ وَحْش، فحَمَلَ عليه أبو اليَسَرِ**)، والصحيحُ أبو قَتادَةَ على ما رَوَيناه عن البُخاريِّ ومسلم ومالكٍ والتِّرمذيِّ[1] والنَّسائي، عن أبي قَتادَةَ، قال: كنتُ في منزلٍ في طريقِ مكّةَ والقومُ مُحرِمونَ وأنا غيرُ مُحرِم، عامَ الحُدَيْبِيَة، فأبصَروا حمارَ وَحْشٍ وأنا مشغولٌ، فلم يؤْذِنُوني، فأبصَرْتُه فقُمتُ وركِبتُ الفَرَسَ ونسِيتُ السَّوطَ والرُّمح، فقلتُ لهم: ناوِلوني إياهما، قالوا: لا والله! فنَزَلْتُ فأخَذْتُهما، فشَدَدتُ على الحمارِ فعَقَرْتُه فوقَعوا فيه يأكلونَه، فأدركَنا رسُولُ الله ﷺ، فقال: «هل معَكم منه شيءٌ منه؟» فناولتُه العَضُدَ فأكَلَها وهُو مُحرِم ... الحديث[2] مختصَرٌ، وما وجَدتُ حديثَ أبي اليَسَرِ[3] في الأُصُول.

قولُه: (**ويَدُلُّ عليه**) أي: على أنّ الخطأَ مُلحَقٌ بالعَمْد، أنّ الخطأ لا يترَتَّبُ عليه الوَبَالُ والانتقامُ ضَرورةً، فحينَ رَتَّبَ عليه الوَبَالَ عُلِمَ أنه مُلحَقٌ بالعَمْدِ تغليظاً للحُكم وتشديداً له.

قولُه: (**وعن سعيد بن جُبير**) جوابٌ آخَرُ عن السُّؤال، يعني: إنّما قَيَّدَ بقولِه: ﴿مُّتَعَمِّدًا﴾

---

(١) زاد في (ط) و(ص): «وأبي داود»، وهو في «سننه» (١٨٥٢) بمعناه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٧٠) ومسلم (١١٩٦)، ومالك (١٢٧٨) والترمذي (٨٤٧) والنسائي (٥: ٢٠٠). عن أبي قتادة السلمي.

(٣) أخرجه الشافعي في «المسند» (٨٢٨).

﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾: برَفْعِ (جزاءٌ) و﴿مِّثْلُ﴾ جميعًا، بمعنى: فعَليه جزاءٌ يُماثِلُ ما قَتَل منَ الصَّيد. وهو عند أبي حنيفةَ قيمةُ المَصِيدِ يُقَوَّمُ حيثُ صِيْدَ، فإنْ بَلغتْ قيمتُه ثَمنَ هَدْيٍ تَخيَّر بينَ أن يُهديَ منَ النَّعم ما قيمتُه قيمةُ الصَّيد، وبينَ أن يَشتريَ بقيمتِه طعامًا، فيُعطى كلُّ مسكينٍ نصفَ صاعٍ من بُرٍّ، أو صاعًا من غيره، وإن شاء صام عن طعام كلِّ مسكينٍ يومًا، فإنْ فَضَل ما لا يبلُغ طعامَ مسكينٍ صام عنه يومًا، أو تصدَّق به. وعند محمّدٍ والشافعيِّ رحمهما الله: مثلُه: نظيرُه منَ النَّعَم، فإنْ لم يوجد له نَظيرٌ منَ النَّعَم عُدِل إلى قول أبي حنيفةَ رحمه الله.

فإن قلتَ: فما يَصنع مَن يفسِّر المِثْلَ بالقيمةِ بقوله: ﴿مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ وهو تفسيرٌ للمِثْل، وبقوله: ﴿هَدْيَۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾؟ ....

ليُؤْذِنَ أنّ المخطئَ ليس عليه شيءٌ، وهُو مذهبُ داوُدَ، والأوّلُ: مذهبُ الجمهور[1]، ودليلُهم: قولُه تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، ولا تَسقُطُ الحُرمةُ بالخطأِ والجهل، كما في حَلْقِ الرأس وضمانِ المال.

قولُه: (يُماثِلُ ما قَتَلَ منَ الصَّيْد)، الراغب: المِثْلُ يقَعُ على النِّدّ[2] الذي هُو المماثَلةُ في الجِنس، وعلى الشبيهِ الذي يُماثِلُه في الكيفيّة، وعلى المساواةِ التي هِي المماثَلةُ في الكمِّيّة، وعلى المشاكَلةِ التي هِي المماثَلةُ في الهَيئة[3]، فلمّا كانتِ المماثَلةُ لا تختصُّ، صارَ اللَّفظُ مشتركًا، فاختُلِفَ فيه، واعتبَرَ ابنُ عبّاس المماثَلةَ في الخِلْقة، واليه ذهبَ سعيدُ بنُ جُبَيْرٍ وقَتَادةُ ومالكٌ والشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهم، واعتبَرَ عطاءٌ ومجاهدٌ المماثَلةَ في القيمة، وإليه ذهبَ أبو حنيفةَ وأبو يوسُفَ رضيَ اللهُ عنهم، واللّفظُ بالأوّلِ أليَقُ لقولِه: ﴿مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾.

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٦: ٣٠٧) و«أحكام القرآن» لابن العربي (٣: ٣٠٩) و«أحكام القرآن» للجصاص (١: ٢٧٦).

(٢) في الأصول الخطية: «الفداء»، والتصويب من «تفسير الراغب».

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٤٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٧٩٦.

قلتُ: قد خَيَّر من أوجَبَ القيمةَ بينَ أن يشتريَ بها هَدْيًا، أو طعامًا، أو يصوم كما خيَّر اللهُ تعالى في الآية، فكان قولُه: ﴿مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ بيانًا للهَدْيِ المُشتَرى بالقيمة في أحد وُجوه التَّخيير؛ لأنّ مَنْ قَوَّم الصَّيدَ واشترى بالقيمة هَدْيًا وأهداهُ، فقد جَزىٰ بمثل ما قَتَل منَ النَّعَم. على أنّ التَّخييرَ الذي في الآية بينَ أن يَجزيَ بالهَدْيِ أو يُكفِّر بالإطعام أو الصّوم، إنّما يَستقيمُ استقامةً ظاهرةً بغير تَعسُّفٍ ....

قولُه: (قد خَيَّرَ مَن أوجَبَ القيمة)، يعني: مَن فَسَّرَ قولَه: ﴿جَزَآءٌ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ بمعنى: جزاءٌ يماثِلُ ما قُتِلَ منَ الصَّيدِ بالقيمة، لم يَقتصِرْ عليه، بل خيَّـرَ بأنْ يَشتريَ بالقيمةِ هَدْياً أو طعاماً أو يَصُومَ كما سَبَقَ، فالجزاءُ حينَئذٍ أحَدُ هذه الأشياءِ على التخيير، فكان قولُه: ﴿مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ بَياناً للهَدْيِ الذي هُو أحَدُ هذه الأشياءِ المرادةِ مِن قولِه: ﴿جَزَآءٌ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾، والحاصلُ أنّ قولَه: ﴿جَزَآءٌ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ﴾ لـمّا كان مُحتَمِلاً لكلٍّ منَ الثلاثة على البَدَل، ولم يُعلَمْ بعَيْنِه، فجيءَ بقولِه: ﴿مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ بياناً لكوْنِ المرادِ به الـهَدْيَ المُشْتَرَى، وإنّما كان منَ النَّعم بياناً لِمثلِ ما قُتِلَ، وهُو كما قيل، وهُو على ما ذَهَبَ إليه القيمةُ لا الحَيَوان، لأنّ مَن قَوَّمَ الصَّيدَ واشتَرى بالقيمة هَدْياً فأهداهُ فقد جَزَى بِمثلِ ما قَـتَلَ منَ النَّعم، وهذا البيانُ مِثلُ البيانِ الذي ذكَرَه في قولِه تعالى: ﴿يَهۡدِيهِمۡ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمۡۖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [يونس: ٩]، قال: «قولُه: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿يَهۡدِيهِمۡ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمۡ﴾ يعني: أنّ مَن هَداهُ الله، أي: أقامَهُ على الإيمانِ وسَدَّده، سَبَّبَ له الوصُولَ إلى الثّواب»(١)، فكان قولُه: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ بياناً لمسبَّبِ قولِه: ﴿يَهۡدِيهِمۡ رَبُّهُم﴾، وهُو: الوصُولُ إلى الثَّواب، فكذا هاهنا ﴿مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾: بيانٌ لمسبَّبِ قولِه: ﴿جَزَآءٌ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ﴾، وهُو الهَدْيُ المُشْتَرَى إذا فَسَّرَ الجزاءَ بالقيمة.

قولُه: (على أنّ التخييرَ) أي: الجوابُ مع ما ذكَرْتُ: معَ أنّ التخييرَ في الآيةِ يُطابِقُ هذا التقديرَ ويَنْبو عن تقديرِ الخَصْم هذه الخاتمةَ، كالتتميم للجَواب.

---

(١) انظر: (٧: ٤٢٦).

إذا قوَّم ونَظَر بعدَ التَّقويم: أيَّ الثلاثةِ يختارُ؟ فأمّا إذا عَمَد إلى النَّظير وجعلَه الواجبَ وَحدَه من غير تخييرٍ، فإذا كان شيئًا لا نظيرَ له قوَّم حينئذٍ ثم يُخيِّر بينَ الإطعامِ والصَّومِ، ففيه نُبُوٌّ عمّا في الآية! ألا تَرى إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾ كيف خيَّر بينَ الأشياء الثلاثةِ ولا سبيلَ إلى ذلك إلا بالتَّقويم؟

قلتُ: لا خَفاءَ في تعسُّفِ هذا التقريرِ وارتكابِ خلافِ الظاهِرِ معَ عَدَمِ الفائدة، وأمّا قولُه: «إذا عَمَدَ إلى النَّظير وجعَلَه الواجبَ وحدَهُ مِن غيرِ تخيير» إلى آخِره، فلا يُعرَفُ هذا مِن مذهبِ الشافعيِّ، والمنقولُ عنَ الأصحاب بخلافِه[1]، قال الإمامُ الرافعيُّ رحمَه الله: الصَّيدُ ينقسمُ إلى مِثْليٍّ، ويعني بِهِ: ما لهُ مِثلٌ منَ النَّعَم، وإلى ما ليس بمِثْليٍّ، أمّا الأوّلُ فجزاؤه على التخييرِ والتعديل، فيُخيَّرُ بينَ أن يَذبَحَ مِثلَه فيتَصدَّقَ به على مساكينِ الحرم، ولا يجوزُ أن يُخرِجَه حيّاً، وبينَ أن يُقَوِّمَ المِثلَ دراهمَ ولا يجوزُ أن يتصدَّقَ بالدراهم، ولكنْ يشتري بها طعاماً ويتَصدَّقُ به على مساكينِ الحَرَم، وإن شاء صَامَ عن كلِّ مُدٍّ منَ الطّعام يوماً، حيث كان، وأمّا غيرُ المِثْليِّ، كالعصافير، فتُقدَّرُ قيمتُه ولا يتَصدَّقُ بثمنِها، بل يَجعَلُها طعاماً، ثُمّ إن شاء تَصدَّقَ بها وإن شاء صَامَ عن كلِّ مُدٍّ يوماً[2].

وقال صاحبُ «الرَّوضة»: فحَصَلَ مِن هذا أنه في المِثْل مُخيَّرٌ بينَ الحَيوانِ والطعامِ والصِّيام، وفي غيرِه بينَ الطّعام والصَّوم، هذا هُو المذهبُ المقطوعُ به في كتُبِ الشافعيِّ والأصحاب[3].

وقلتُ: الفَرْقُ بينَ قَوْلَي الإمامَيْنِ: هُو أنّ أبا حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه ارتكَبَ المجازَ في قولِه تعالى: ﴿مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾ حيث جَعَلَه القيمةَ كما سَبَقَ، وأصحابُ الشافعيِّ في قولِه: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ﴾ كما سَبَقَ عن الرافعيِّ، فيُخَيَّرُ بينَ أن يَذبَحَ مِثلَه وبينَ أن يُقوِّمَ المِثلَ دراهم، وروى الإمامُ

---

(١) انظر: «المجموع شرح المهذب» (٧: ٤٢٨).

(٢) انظر: «الشرح الكبير» للرافعي (٧: ٤٩٩).

(٣) «روضة الطالبين» (٣: ١٥٦).

....

عن الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنهُما: تقويمُ مِثلِ الصَّيدِ أدخَلُ في الضَّبطِ مِن تقويم نفْسِ الصَّيد؛ لأنّ هذا عُذرٌ للمجاز، وبيانُ المجاز أنّ التخييرَ واقعٌ بينَ الجزاءِ الذي هُو المِثلُ وبينَ كفّارةِ طعام، والكفّارةُ لا يجوزُ أن تكونَ دراهمَ لِما بُيِّنتْ بقولِه: ﴿طَعَامُ﴾، فوجَبَ التأويلُ، والقولُ بأنّ مَن قوَّمَ الصَّيدَ واشترَى بقيمتِه طعاماً وتصدَّقَ به أو عَدَلَ الصَّومَ بالطعام فقد كَفَّرَ بقيمةِ المِثل، وعليه ظاهرُ الآية؛ لأنّ ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ﴾ عطفٌ على «جزاءٌ»؛ لا على ﴿مِّثْلُ﴾، أو ﴿عَدْلُ ذَٰلِكَ﴾: عطفٌ على ﴿طَعَامُ﴾ لا على ﴿كَفَّـٰرَةٌ﴾، وفيه أنّ معرفةَ كمِّيّةِ الصِّيام موقوفةٌ على معرفةِ كميّةِ الأمداد، ومعرفةُ كميّةِ الأمدادِ متوقِّفةٌ على معرفةِ كميّةِ قيمةِ المِثل، فالثالثُ فَرْعٌ للثاني، والثاني فَرْعٌ للأوّل، وعليه ما رَوى الإمامُ عن الشافعيِّ، أنه قال: إنّ المِثلَ منَ النَّعم هُو الجَزاءُ والطعامُ بناءً عليه، فعَدَلَ بِهِ كما عَدَلَ الصَّومَ بالطعام(١)، وهذا هو المرادُ من قولِ الرافعيِّ(٢): فجزاؤه على التخييرِ والتعديل، فحينئذٍ وقَعَ التخييرُ بينَ ذَبحِ المِثل وبينَ أن يُقَوَّمَ المِثلُ بالدراهم، ثُمّ بينَ الإطعام وبينَ الصِّيام، فكأنهُ قيل: ومَن قَتَلَهُ فعليه جَزاءٌ أو كَفّارةٌ، والكفارةُ إمّا صَدَقةٌ أو صيام. فعلى هذا التخييرُ في الآيةِ ليس مِن باب: جالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرين، بل مِن بابِ قولِك: جالِسِ السُّلطانَ أو الوزيرَ أو العاميَّ.

ونَقَلَ الرافعيُّ أيضاً عن أبي ثَوْر قولاً عن الشافعيِّ(٣): إنها على الترتيب، وهُو أضعفُ الرِّوايتَيْنِ عن أحمد(٤)، وهذا القولُ أدعَى لاقتضاءِ المقام وأجرَى على سَنَن البلاغة، ومِن ثَمّ فَرَّقَ اللهُ عزَّ شأنُه في العبارةِ بينَ هذه الآيةِ وبينَ ما قبلَها، وهِي قولُه: ﴿وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَـٰنَ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، وذلك أنّ الجِنايةَ هاهنا هِي هَتْكُ ما شَرَعَ اللهُ تعالى لتعظيمِ شأنِ

---

(١) «الأم» (٢: ١٨٨).

(٢) «الشرح الكبير» (٧: ٤٩٩).

(٣) انظر: «الأم» (٢: ١٨٨).

(٤) «الشرح الكبير» (٧: ٥٠٠).

وقرأ عبدُ الله: (فجزاؤه مثلُ ما قَـتَل)، وقرئ: **(فجزاءُ مِثْلِ ما قَـتَل) على الإضافة،** وأصلُه: فجزاءٌ مثلَ ما قَـتَل، بنصب «مثل» بمعنى: فعليه أن يجزي مثلَ ما قَـتَل، ثم أُضيفَ كما تقول: عَجِبتُ من ضربٍ زيداً، ثم: من ضَرْبِ زيدٍ. وقرأ السُّلميُّ على الأصل. وقرأ محمدُ بن مقاتلٍ: (فجزاءً مثلَ ما قَتَل) بنصبهما بمعنى: فلْيَجْزِ جزاءً مثلَ ما قَـتَل. وقرا الحسَنُ: (مِنَ النَّعْم) بسكون العين؛ استَثقَلَ الحركةَ على حرف الحلْق فسَكَّنَه.

الكعبة، فالواجبُ في الـخَبَرِ رعايةُ الترتيبِ فيما يَقرُبُ إلى ما فَوقَه منَ الحيَوان للتعظيم، وهُو المرادُ مِن قولِه تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾، وإليهُ يُلمِحُ قولُ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه: لا يجوزُ أن يُخرِجَه حيّاً. ثُم الإطعامُ؛ لأنه بَدَلٌ منه، ولهذا شَرطَ الشافعيُّ[1] أن يتَصدَّقَ على مساكينِ الحَرَم، ولمّا كان الصَّومُ لا يناسبُ هذا المعنى جَعلَه فَرْعاً للفرْع. انظُرْ إلى هذه الأسرار اللَّطيفة وإلى تدقيقِ نَظَرِ الإمام الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه، واقطَعْ بأنه كان محدَّثاً مُلهَماً مؤيَّداً بتأييدِ الله وتسديدِه.

قولُه: (**«فجزاءُ مِثْلِ ما قَـتَـلَ» على الإضافة**)، قال الإمام: قَرَأ عاصمٌ وحَمْزةُ والكسائيُّ: ﴿فَجَزَآءٌ﴾ بالتنوين، و﴿مِّثْلُ﴾ بالرَّفع على أنه صفةٌ لـ«جزاءٌ»، والباقونَ: على الإضافة[2]، والمعنى على الأوّلِ ظاهرٌ، وأمّا على الثاني فيجبُ التأويلُ؛ لأنه ليس عليه جزاءٌ مِثْلِ ما قتَلَ في الحقيقة؛ لأنّ المِثْلَ غيرُ مقتول، إنّما عليه جزاءُ المقتول، لأنه قَـتَلَه، فهُو كما تقول: أنا أُكرِمُ مِثْلَك وتريد أنا أُكرِمُك، فالتقديرُ: فجزاءُ ما قَـتَلَ منَ النَّعَم، على الكناية، فالقراءتانِ دلّتا على مذهبِ الشافعي. وأيضاً، قراءةُ عبد الله بنِ مَسْعود: (فجزاؤه مِثلُ ما قَتَلَ منَ النَّعَم)[3]، صَريحٌ فيما قُلناه، وحُجّةُ أبي حنيفةَ[4] رضيَ الله عنه هِي: أنْ لا نزاعَ أنّ الصَّيدَ المقتولَ إذا لم يكنْ له مِثْلٌ

---

(١) انظر: «الأم» (٢: ١٨٤).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٣٠).

(٣) وانظر القراءة في «التيسير في: القراءات السبع» ص٧٥ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٨).

(٤) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٦: ٣٠٩) و«البحر المحيط» (٤: ٣٦٤).

﴿يَحْكُمُ بِهِۦ﴾: بمثلِ ما قَتَل ﴿ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾: حكمانِ عادلانِ منَ المسلمين. قالوا: **وفيه دليلٌ على أنّ المِثْلَ: القيمةُ، لأنّ التَّقويمَ ممّا يحتاجُ إلى النَّظر والاجتهاد دونَ الأشياءِ المشاهَدةِ. وعن قَبيصةَ: أنه أصاب ظَبْيًا وهو مُحرِمٌ، فسأل عمرَ،** ....

فإنه يضمَنُ بالقيمة، فوجَبَ أن تُحمَلَ الآيةُ عليه ليَشمَلَها، فإنّ اللّفظَ الواحدَ لا يجوزُ حمْلُه إلا على المعنى الواحِد، والجوابُ: أنّ المماثَلةَ معلومةٌ، والشارعُ أوجَبَها فوجَبَ رعايتُها بأقصى الإمكانِ وإن لم يُمكنْ وجَبَ الاكتفاءُ بالغَيْر. تَمَّ كلامُ الإمام(١).

وقال صاحبُ «الكَشْف»: قال قومٌ: إنه إذا قُرِئَ (فجزاءُ مِثْلِ ما قَتَلَ)، على تقدير: فجزاءُ مِثْلِ المقتول، لا يَدخُلُ تحتَه جزاءُ المقتول، ألا تَرى إلى قولِ الشاعر:

وقاكِ اللهُ يا ابنةَ آلِ سعدٍ ... منَ الأخوالِ أمثالي ونفْسي(٢)

فقال: أمثالي وعَطَفَ عليه نفْسي، ولو كان هُو داخلاً في أمثالي لم يُقَلْ: ونفْسي، ألا تَرى أنهم قالوا في رجُلٍ قال لعَبْدِه: إنْ دَخَلَ داري هذه أحَدٌ فأنتَ حُرّ، فدخَلَ هُو: لم يَعتِقْ؛ لأنه لـمّا أضافَ الدارَ إلى نفْسِه خرَجَ عن الحُكم المتعلّق بدخولِ أحد(٣).

قولُه: (**وفيه دليلٌ على أنّ المِثْلَ: القيمةُ؛ لأنّ التقويمَ ممّا يحتاجُ إلى النظَر**)، أجابَ الإمام: أنّ وجوهَ المشابَهةِ بينَ النَّعَم والصَّيدِ مُختلفة، فلابدَّ منَ الاجتهاد في تمييزِ الأقوى منَ الأضعَف(٤)، ولهذا احتيجَ إلى الحَكَمَيْن.

قولُه: (**وعن قَبيصةَ أنه أصابَ ظَبْياً**) الحديث، نحوَه رَوى مالكٌ في «الموطّأ»(٥)، وفيه

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٣٢)، وانظر: «المبسوط» (٤: ١٤٧) و«البحر الرائق» (٧: ٢٤٦) و«الهداية شرح بداية المبتدي» (١: ١٧٠).

(٢) لدريد بن الصمّة، قاله في الخنساء، انظر: «الأمالي» للقالي (٢: ١٦٤).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٣٦٩-٣٧٠).

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٣٣).

(٥) أخرجه مالك في «الموطأ» (رواية أبي مصعب الزهري) (١: ٤٨٥) رقم (١٢٤٥)، وأخرجه أيضاً الحاكم (٣: ٣١٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥: ١٨١). =

فشاوَرَ عبدَ الرّحمنِ بنَ عوفٍ، ثم أمَرَه بذَبْح شاةٍ، فقال قَبيصةُ لصاحبه: والله ما عَلمَ أميرُ المؤمنين حتى سأل غيرَه، فأقبَلَ عليه ضربًا بالدِّرَّة وقال: أتَغْمِصُ الفُتْيا وتَقتُل الصَّيدَ وأنتَ مُحرِمٌ، قال الله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ فأنا عمرُ، وهذا عبدُ الرَّحمن.

وقرأ محمّدُ بنُ جعفر: (ذُو عَدْلٍ منكم) أراد: يَحكُم به مَن يَعدِلُ منكم ولم يُرِدِ الوحدةَ. وقيل: أراد الإمام.

دِلالةٌ ظاهرةٌ على مذهبِ الشافعيِّ، وكذا قولُه: هَدْياً بالغَ الكعبة، أي: يُساقُ إليها ويُنحَرُ هناك؛ لأنه إمّا حالٌ عن جزاء، أو بَدَلٌ مِن مِثْلٍ كما قُدِّر، فتقييدُ المِثل بها إذا كان نَظيراً للصَّيْدِ ظاهرٌ؛ لأنّ الحالَ مؤكِّدة، وأمّا تقييدُ القيمة بها فبعيدٌ، والهَدْيُ يصحُّ تفسيراً للمِثل إذا كان حَيَواناً لا قيمة؛ لأنها ليست منهُ، وقال الرافعيُّ: إنّ المِثَلَ ليس معتبَراً على التحقيق، فإنّما هُو على التقريبِ وليس معتبَراً في القيمةِ بل في الصُّورةِ والخِلْقة؛ لأنّ الصَّحابةَ رِضوانُ الله عليهم حَكَموا في النَّوع الواحِد منَ الصَّيد، بالنوعِ الواحِد منَ النَّعَم معَ اختلافِ البلاد وتفاوُتِ الأزمان واختلافِ القيَم بسَبَبِها[1].

قولُه: (ضَرْباً بالدِّرَّة): حالٌ، قال في قولِه: ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبَۢا بِٱلْيَمِينِ﴾ [الصافات: ٩٣]: أي: فضَرَبَهم ضَرْباً، أو «ضَرْباً» بمعنى: ضارباً.

قولُه: (أتغمِصُ الفُتْيا)، النِّهاية: في حديثِ عُمَرَ لِقَبيصةَ: «أتقتُلُ الصَّيْدَ وتَغْمِصُ الفُتْيا؟»[2]، أي: تحتقِرُها وتَستهينُ بها، الفُتيا: هيَ الفَتْوى، يقالُ: أفتَاهُ في المسألةِ يُفتيهِ: إذا أجابَه، والاسمُ الفَتْوى والفُتْيا.

قولُه: (وقَرَأ جعفرُ بنُ محمد)، وفي بعضِ النُّسَخ[3]: «محمدُ بنُ جعفر»، والأوّلُ هُو

= وانظر: «الدر المنثور» (٥: ٥١٨) وقال: أخرجه ابن جرير (٨: ٦٩١) وابن المنذر وابن أبي حاتم (٤: ١٢٠٦) والطبراني والحاكم وصححه عن قبيصة بن جابر الأسدي.

(١) انظر: «الشرح الكبير» (٧: ٥٠٢) و«روضة الطالبين» (٣: ١٥٧).

(٢) مرّ تخريجه سابقاً، وانظر: «جامع البيان» (٨: ٦٩٠) و«الدر المنثور» (٥: ٥٢٠).

(٣) وهي ما ورد في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة.

﴿هَدْيَا﴾ حالٌ عن (جزاءٌ) فيمَن وَصفه بـ﴿مِّثْلُ﴾؛ لأنّ الصِّفةَ خصَّصْته فقرَّبتْهُ من المعرفة، أو بَدَلٌ عن (مثلَ) فيمَن نَصَبه، أو عن مَحلِّه فيمَن جرَّه، ويجوز أن يُنتصبَ حالًا عنِ الضَّميرِ في ﴿بِهِۦ﴾. ووُصِفَ ﴿هَدْيَا﴾ بـ﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ لأنّ إضافتَه غيرُ حقيقيَّةٍ. ومعنى بُلُوغِه الكعبةَ: أن يُذبحَ بالحَرَم، فأمّا التَّصدُّقُ به: فحيث شئتَ عند أبي حنيفةَ، وعند الشافعيِّ: في الحَرَم.

فإن قلت: بمَ يَرفع ﴿كَفَّٰرَةٌ﴾ مَن يَنصِبُ (جزاءً)؟ قلت: يَجعلُها خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، كأنه قيل: أو الواجبُ عليه كفّارةٌ، أو يُقدّر: فعَليه أن يجزي جزاءً، أو كفّارةً فَيعطِفُها على «أن يجزي». وقرئ: (أو كفارةُ طعامِ مساكين) على الإضافة، ....

الصَّحيح، ذكَرَ ابنُ جِنِّي في «المحتسِب»: ومِن ذلك قراءةُ محمدِ بن عليٍّ وجعفرِ بن محمد: «يَحْكُمُ بِهِ ذُو عَدْلٍ مِنْكُمْ»، وقال: ولم يوحِّدْ «ذُو» لأنّ الواحدَ يَكفي في الحُكم، لكنْ أرادَ معنى «مَنْ»، أي: يَحكُمُ به مَن يَعدِلُ، و«مَن» تكونُ للاثنينِ كما تكونُ للواحِد، قال:

نكُنْ مِثلَ مَن يا ذئبُ يَصطحِبانِ(١)

قولُه: ﴿هَدْيَا﴾: حالٌ عن «جَزاءٌ» فيمَن وَصَفَه بـ﴿مِّثْلُ﴾) هذا إنّما يستقيمُ على مذهبِ الأخفش(٢)، وهُو أن يكونَ التقديرُ: فعليهِ جزاءٌ مِثلُ ما قَتَلَ هَدْياً، فهُو: حالٌ عن فاعل الجارِّ والمجرور من غيرِ اعتماد.

قولُه: (وقُرِئَ: «أو كَفّارةُ طعامِ مساكينَ» على الإضافة) نافعٌ وابنُ عامِر(٣)، قال الإمام: إنه تعالى لمّا خيَّرَ المكلَّفَ بينَ ثلاثةِ أشياءَ: الهَدْيِ والطعام والصِّيام، حَسُنَت الإضافةُ، فكأنهُ

---

(١) هو جزءٌ من بيتٍ للفرزدق في «ديوانه» (٢: ٨٧٠) قاله يخاطبُ ذئباً في الصحراء، وروايتُه ثمَّةَ:

تَعَشَّ فإنْ واثَقْتني لا تخونُني ... تكُنْ مِثْلَ مَن يا ذئبُ يصطحبانِ

(٢) انظر: «معاني القرآن» للأخفش (١: ٢٣٠).

(٣) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٥ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٩).

وهذه الإضافةُ مبيِّنة كأنه قيل: أو كَفّارةٌ من طعامِ مساكينَ، كقولك: خاتَمُ فضَّةٍ، بمعنى: خاتَمٌ مِنْ فِضَّةٍ. وقرأ الأعرج: (أو كفّارةٌ طعامُ مسكينٍ) وإنما وحَّد لأنه واقعٌ موقعَ التَّبيينِ، فاكتفى بالواحد الدالِّ على الجنسِ. وقرئ: (أو عِدْل ذلك) بكسر العين، والفَرْقُ بينهما أنّ عَدْلَ الشيءِ: ما عادَلَه من غير جنسِه كالصَّوم والإطعام، وعِدْلَه: ما عُدِل به في المقدار، ومنه: عِدْلَا الحِمْل؛ لأن كلَّ واحدٍ منهما عُدِل بالآخَر حتّى اعتَدَلا، كأنَّ المفتوحَ تسميةٌ بالمصْدَرِ، والمكسورَ بمعنى المفعولِ به، كالذِّبْح ونحوِه، ونحوُهما الحَمْل والحِمْل. و﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلى الطعام ﴿صِيَامًا﴾: تمييزٌ للعِدْل كقولك: لي مثْله رجلًا، والخِيارُ في ذلك إلى قاتِلِ الصَّيد عند أبي حنيفةَ وأبي يوسفَ، وعند محمّدٍ إلى الحَكَمينِ. ﴿لِيَذُوقَ﴾: متعلِّقٌ بقوله: ﴿فَجَزَآءٌ﴾ أي: فعَلَيه أن يُجازيَ أو يُكفِّرَ لِيَذُوقَ سُوءَ عاقبةِ هَتْكِه لِحُرمة الإحرامِ. والوَبالُ: المكرُوهُ والضَّررُ الذي يَنالُه في العاقبةِ مَن عَمِلَ سُوءٍ لِثِقَلِه عليه، كقوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٦]: ثقيلًا. والطعامُ الوَبِيلُ: الذي يُثقِلُ على المَعِدَة، فلا يُسْتَمرأُ.

قيل: كفارةُ طعام لا كَفّارةُ صيام(١)، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهذه الإضافةُ مُبيِّنة»، وأمّا قراءةُ الباقينَ: ﴿كَفَّٰرَةٌ﴾ بالتنوين فهو عَطفٌ على ﴿فَجَزَآءٌ﴾، و﴿طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾(٢): عطفُ بيَان.

قولُه: (واقعٌ موقِعَ التبيين) أي: التمييزِ، نحوَ: عشرونَ درهماً.

قولُه: (إنّ عَدْلَ الشيء: ما عادَلَه مِن غيرِ جِنسِه)، الراغبُ: العَدَالةُ والمُعادَلةُ لفظٌ يقتضي المساواة، ويُستعمَلُ باعتبارِ المضايَفة، والعَدْلُ والعِدْلُ متقارِبانِ، لكنَّ العَدْلَ يُستعمَلُ فيما يُدرَكُ بالبصيرة، كالأحكام، وعلى ذلك قولُه: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾، والعِدْلُ والعَديلُ فيما يُدرَكُ بالحاسّة، كالمَوْزوناتِ والمعدوداتِ والمَكِيلات، فالعَدْلُ هو القِسطُ على سواء، وعلى هذا

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٣٥).

(٢) قوله: «عطف على ﴿فَجَزَآءٌ﴾ و﴿طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾» سقط من (ص).

﴿عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ لكُم منَ الصَّيد في حال الإحرامِ قبلَ أن تُراجعوا رسولَ الله ﷺ وتسأَلوه عن جوازه. وقيل: عمّا سَلَف لكم في الجاهلية منه؛ لأنهم كانوا مُتعبَّدينَ بشرائع مَنْ قبلَهم، وكان الصَّيدُ فيها محرَّمًا. ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ إلى قَتْلِ الصَّيد وهو مُحرِمٌ بعدَ نُزول النَّهي عنه ﴿فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ يَنتقمُ: خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، تقديرُه: فهو يَنتقمُ الله منه، **ولذلك دَخلتِ الفاءُ**، ونحوُه ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ﴾ [الجن: ١٣]؛ يعني: يَنتقمُ منه في الآخرة.

واختُلف في وُجوب الكَفّارة على العائد؛ فعَن عطاءٍ وإبراهيمَ وسعيدِ بن جُبيرٍ والحَسَنِ: وُجوبُها، وعليه عامَّةُ العلماءِ. وعنِ ابنِ عبّاسٍ وشُريحٍ: أنه لا كفّارةَ عليه **تعلُّقًا بالظاهر، وأنه لم يَذكُرِ الكفّارةَ.**

رُوِيَ: بالعَدْلِ قامتِ السماواتُ والأرض[1]، تنبيهاً على أنه لو كان رُكنٌ منَ الأركانِ الأربعةِ في العالَمِ زائداً على الآخَرَ أو ناقصاً عنهُ على خلافِ مقتَضى الحِكمة، لم يكنِ العالَمُ منتظمًا[2].

قولُه: (**ولذلكَ دخَلتِ الفاءُ**) يعني: «ينتقم»: خَبَرُ مبتدأٍ محذوف، فهُو جملةٌ اسميّةٌ تَحتاجُ إلى الفاءِ، ولو لم تكنْ خَبَرَ مبتدأٍ محذوفٍ لم يَحتَجْ إلى الفاء؛ لأنّ الشَّرطَ إذا كان ماضياً والجزاءُ مضارعاً جازَ الرفعُ وتركُ الفاء.

قولُه: (**تعلُّقاً بالظاهِر وأنه لم يَذكُرِ الكفّارة**). قال الإمامُ: ودليلُه أنه أعظَمُ مِن أن يُكفَّرَ

---

(١) من حديث عبد الله بن رواحة حين بَعَثَه رسولُ الله ﷺ لـخَرْص تمرِ خَيْبَرَ فقال اليهود هذه العبارة لِـما رأوه مِن عَدْلِه، والحديث أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٠٥٠) عن سليمان بن يسار، وأخرجه أحمد (٤٧٦٨) عن ابن عمر، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤: ١٢٣) والدارقطني (٢٠٧٥) عن جابر رضي الله عنهم.

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٥١.

[﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ۖ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ ٩٦]

﴿صَيْدُ ٱلْبَحْرِ﴾: مَصِيداتُ البحرِ مما يؤكَلُ ومما لا يؤكَلُ ﴿وَطَعَامُهُۥ﴾: وما يُطعَم من صَيدِه. والمعنى: أُحِلَّ لكمُ الانتفاعُ بجميع ما يُصاد في البحر، وأُحِلَّ لكم أَكْلُ المأكُولِ منه، وهو السَّمكُ وحدَه عند أبي حنيفةَ. **وعند ابنِ أبي ليلى: جميعُ ما يُصاد منه**، على أنّ تفسيرَ الآيةِ عندَه: أُحِلَّ لكُم صيدُ حيوانِ البحرِ وأنْ تَطْعَمُوه.

﴿مَتَٰعًا لَّكُمْ﴾ مفعولٌ له؛ أي: أُحِلَّ لكم تَمتيعًا لكم، وهو في المفعول له بمنزلة قولِه تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء:٧٢] في باب الحالِ؛ ....

بالتصَدُّق، بل اللهُ ينتقمُ منهُ؛ لأنّ قولَه: ﴿فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ﴾ جزاءٌ، والجزاءُ كافٍ، وكونُه كافياً يمنَعُ وجوبَ شيءٍ آخَرَ[(١)].

قولُه: (**وعندَ ابنِ أبي ليلى: جميعُ ما يُصادُ منه**)[(٢)]. قال القاضي: ﴿صَيْدُ ٱلْبَحْرِ﴾: ما صِيدَ فيه مما لا يعيشُ إلّا في الماء، وهُو حلالٌ كلُّه، لقولِه ﷺ في البَحْر: «هُو الطَّهُورُ ماؤه، والحِلُّ مَيْتَتُه»، وقيل: يحِلُّ السَّمَكُ وما يؤكَلُ نظيرُه في البَرّ[(٣)]، وقلتُ: الحديثُ رَواه مالكٌ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ، عن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه: سأل رجُلٌ رسُولَ الله ﷺ، فقال: إنّا نركَبُ البحرَ ونحمِلُ معَنا القليلَ منَ الماء، فإن توضَّأنا به عَطِشنا، أفنتوضَّأُ بماءِ البحرِ؟ فقال رسُولُ الله ﷺ: «هُو الطَّهُورُ ماؤه، الحِلُّ مَيْتَتُه»[(٤)].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٣٧).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٤: ٣٧٠).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٦٩).

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» (٤٣) وأبو داود (٨٣) والترمذي (٦٩) والنسائي (١: ٥٣) عن أبي هريرة، وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٣٨٦) وأحمد (٧٢٣٢) وابن حبان (١٢٤٣).

لأنّ قولَه: ﴿مَتَٰعٗا لَّكُمۡ﴾ مفعولٌ له مختصٌّ بالطّعام كما أن ﴿نَافِلَةٗ﴾ حال مختصَّةٌ بـ(يعقوبَ)؛ يعني: أُحِلَّ لكم طعامُه تَمتيعًا لِتُنّائكم يأكلونَه طَرِيًّا، ولسيّارتِكم يتزوَّدونه قَديدًا، كما تزوَّد موسى عليه السّلامُ الحوتَ في مَسيرِه إلى الخَضِرِ عليهما السلامُ. وقرئ: (وطُعْمُه).

و﴿صَيۡدُ ٱلۡبَرِّ﴾: ما صِيدَ فيه وهو ما يُفرِّخ فيه، وإن كان يعيش في الماء في بعض الأوقات كطيرِ الماءِ عند أبي حنيفةَ. واختُلف فيه، فمنهم مَن حرَّم على المُحرِم كلَّ شيءٍ يقعُ عليه اسمُ الصَّيد، وهو قولُ عمرَ وابنِ عبّاسٍ. وعن أبي هريرةَ وعطاءٍ ومجاهدٍ وسعيدِ بنِ جُبيرٍ: أنهم أجازوا للمُحرِمِ أكْلَ ما صادَه الحلالُ وإن صادَه لأجلِه إذا لم يَدُلَّ ولم يُشِرْ، وكذلك ما ذَبحَه قبلَ إحرامِه، وهو مذهبُ أبي حنيفةَ وأصحابِه رحمه الله. وعند مالكٍ والشافعيِّ وأحمدَ رحمهم الله: لا يُباح له ما صِيدَ لأجلِه.

قولُه: (لأنّ قولَه: ﴿مَتَٰعٗا لَّكُمۡ﴾... مختَصٌّ بالطعام)، لعلّ ذلك على التقديرِ الثاني، وهُو «أُحِلَّ لكم صَيْدُ حَيَوانِ البحرِ وأن تَطعَموه»؛ لأنّ قولَه: ﴿صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ﴾ حينئذٍ توطِئةٌ لِذِكْرِ ﴿وَطَعَامُهُۥ﴾: على طريقةِ: أعجَبَني زيدٌ وكرَمُه، فلا يتَعلَّقُ به المفعولُ له، وأمّا على التقديرِ الأولِ فالظاهرُ أنه لا يَختَصُّ بالطعام؛ لأنّ كلًّا منَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه مقصُودانِ بالذِّكْر، ولذلك قُدِّرَ «وأُحِلَّ لكُم أكلُ المأكولِ منه». قال أبو البقاء: الضَّميرُ في ﴿وَطَعَامُهُۥ﴾ ضميرُ ﴿ٱلۡبَحۡرِ﴾، وقيل: ضميرُ الصَّيْد، والمعنى: أباحَ لهم صَيْدَ البحرِ وأكْلَ صيدِه، بخلافِ صَيْدِ البَرّ، و﴿مَتَٰعٗا﴾: مفعولٌ له، وقيل: مصدرٌ، أي: مُتِّعتُم بذلك تمتيعاً[1].

قولُه: (لتُنّائِكم)، الجَوْهري: تَنَأْتُ بالبلد تُنوءاً: إذا قَطَنْتَه، وهم تُنّاءةُ البلد، والاسمُ: التّناءة.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٦٢).

فإن قلتَ: ما يَصنع أبو حنيفةَ بعُموم قولِه: ﴿صَيْدُ ٱلْبَرِّ﴾؟ قلتُ: قد أخذ أبو حنيفةَ رحمه اللهُ بالمفهوم من قوله: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ لأنَّ ظاهرَه أنه صَيدُ المُحرمِينَ دونَ صيدِ غيرِهم؛ لأنهم همُ المخاطَبون، فكأنه قيل: وحُرِّم عليكم ما صِدتُم في البَرِّ، فيَخرجُ منه مَصِيدُ غيرِهم ومَصِيدُهم حين كانوا غيرَ مُحرِمينَ، ويَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾.

وقرأ ابنُ عبّاسٍ رضي الله عنه: (وحَرَّمَ عليكم صيدَ البَرِّ)؟ أي: اللهُ عزَّ وجلَّ.
وقرئ: (ما دِمْتُم) بكسر الدالِ فيمَن يقولُ: دامَ يَدامُ.

[﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْيَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٩٧-٩٨]

﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾: عطفُ بيانٍ على جهة المَدحِ لا على جهة التَّوضيح، كما تجيءُ

قولُه: (قد أخَذَ أبو حنيفةَ بالمفهوم)، قيل: هذا استدلالٌ ضعيف؛ لأنّ المفهومَ عندَه ليس بحُجّةٍ، إلّا أن يُقالَ: ليس المرادُ هاهنا المفهومَ المخالِفَ، بلِ المرادُ ما يُعلَمُ منَ الآية ويُفهَمُ منها، وقلتُ: يَرُدُّه قولُه: «فيَخرُجُ منه مَصِيدُ غيرِهم ومَصِيدُهم حينَ كانوا غيرَ مُحرِمين»، ولو أُريدَ الاستدلالُ بظاهرِ الآيةَ لكان مِن بابِ الاستدلالِ بعبارةِ النّص، وهُو العَمَلُ بظاهرِ ما سِيقَ الكلامُ له، والأَوْلى أنه خُصَّ بفعل النبيِّ ﷺ، ولهذا توَقّفَتِ الصَّحابةُ، رَوَينا عن البخاريِّ، عن أبي قَتادَة: فأحرَمُوا ولم أُحرِمْ، فبَصُروا بحمارِ وَحْش، فاستَعنْتُهم فأبَوْا أن يُعينوني، فطَعَنْتُه فأثبتُّه فأكَلْنا منهُ، فقُلنا: يا رسُولَ الله، إنا صِدْنا حمارَ وَحْش، وإنّ عندَنا فاضلةً، فقال رسُولُ الله ﷺ لأصحابِه: «كُلوا» وهُم مُحرِمون(١).

قولُه: ﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾: عطفُ بَيانٍ على جهةِ المَدْح لا على جهةِ التوضيح، كما تَجيءُ

(١) سبق تخريجه.

الصِّفةُ كذلك. ﴿قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾: انتِعاشًا لهم في أمْر دينِهم ودُنياهُم، ونُهوضًا إلى أغراضهم ومقاصِدِهم في معاشِهم ومَعادِهم، لِما يَتِمُّ لهم من أمْر حَجِّهم وعُمرتِهم وتجارتِهم وأنواعِ منافِعِهم. وعن عطاء بن أبي رباحٍ: لو تَركُوه عامًا واحدًا لم يُنظَروا ولم يؤخَّروا. ﴿وَٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ﴾: الشهرَ الذي يؤدَّى فيه الحجُّ، وهو ذُو الحِجَّة؛ لأنّ لاختصاصِه من بينِ الأشهُرِ بإقامة موسمِ الحجِّ فيه شأنًا قد عرَّفه الله تعالى. وقيل: عَنى به جنسَ الأشهُرِ الحُرُم. ﴿وَٱلۡهَدۡيَ وَٱلۡقَلَـٰٓئِدَ﴾: والمقلَّدَ منه خُصوصًا، وهو البُدْنُ؛ لأنّ الثَّوابَ فيه أكثرُ، وبهاءُ الحجِّ معه أظهَرُ. ﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلى جَعْل الكعبةِ قيامًا للناس، أو إلى ما ذَكَر من حِفْظ حُرْمةِ الإحرامِ بتَرْك الصَّيد وغيرِه. **﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ﴾ كلَّ شيءٍ، وهو عالمٌ بما يُصلِحُكم ويُنعِشُكم**..........................

الصِّفةُ كذلك)، وذلك أنّ الأصلَ في الصِّفة تمييزُ الموصُوفِ عن غيرِه وتخصيصُه عمّا عَدَاه، اللهُمَّ إلّا إذا كان الموصُوفُ معلوماً مشهوراً، فحينئذٍ يُعدَلُ إلى المدح، ومِن ثَمّ أجرَىٰ صفاتِ الله تعالى على المدح، وعلى هذا قولُ المصنِّف.

قولُه: (انتعاشاً لهم)، الجَوهري: نَعَشَه اللهُ يَنْعَشُهُ نَعْشاً: رَفَعَه، وانتَعَشَ العاثرُ: إذا نَهَضَ مِن عثرتِه، قال أبو البقاء: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ﴾ بمعنى: صَيَّر، ﴿قِيَـٰمًا﴾: مفعولٌ ثانٍ، وقيل: بمعنى: خَلَقَ، فـ﴿قِيَـٰمًا﴾: حال[1].

قولُه: (ونُهوضاً إلى أغراضِهم): معطوفٌ على «انتعاشاً» على البيانِ والتفسير، وقولُه: «لِما يَتِمُّ» تعليلٌ لقولِه: «انتعاشاً ونُهوضاً»، كما تقول: جَعَلتُ هذا الكتابَ مشتملاً على معرفةِ الإعرابِ لِيَتمَّ لـمُقتَبِسِه الاحترازُ عن اللَّحن في كلامِهم.

قولُه: (﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ﴾ كلَّ شيءٍ، وهُو عالمٌ بما يُصلِحُكم ويُنعِشُكم): بيانٌ لكيفيّةِ تعليل قولِه: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ لقولِه ذلك، أتى بالعامِّ لِيَندرِجَ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٦٣).

ممّا أمرَكُم به وكلَّفكم. ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ لِـمَنِ انتَهَك محارِمَه ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لمن حافَظَ عليها.

[﴿ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴾ ٩٩]

﴿ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ﴾: تشديدٌ في إيجابِ القيام بما أُمرَ به، وأنّ الرَّسولَ قد فَرَغ ممّا وَجَب عليه منَ التَّبليغ وقامَت عليكمُ الحُجَّةُ ولَزِمَتكُمُ الطاعةُ، فلا عُذرَ لكم في التَّفريط.

تحتَه هذا العِلمُ الخاصّ، ويُمكنُ أن يكونَ المعنى: إنّما جعَلْنا الكعبةَ انتعاشاً لهُم في أمرِ دِينِهم ودُنياهم، أو ذكَرْنا حِفظَ حُرمةِ الإحرام ليَعلَموا أنّا نعلَمُ مصَالحَ دُنياهم ودينِهم فيَستدِلُّوا بهذا العِلم الخاصِّ على أنه لا يَعزُبُ عن عِلمِه مِثقالُ ذَرَّةٍ في السماواتِ والأرض، ويَعلَموا أنه تعالى عالِمٌ بما وراءَ ذلك كلِّه.

قال القاضي: ليَعلَموا أنّ شرعَ الأحكام لدَفْعِ المضارِّ قَبْلَ وقوعِها وجَلْبِ المنافع المترتِّبة عليها دليلٌ على حِكمةِ الشارع وكمالِ عِلمِه، وقولُه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ تعميمٌ بعدَ تخصيص ومبالغةٌ بعدَ إطلاق(١).

قولُه: (تشديدٌ): خَبَرُ ﴿ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ ﴾.

قولُه: (وأنّ الرسُولَ ﷺ قد فَرَغَ)، قيل: هُو عطفٌ على «تشديد»، أي: تشديدٌ في إيجابِ القيام وإيذانٌ أنّ الرسُولَ، ففي الكلام حَذْف، وقلتُ: الوَجْهُ أن يكونَ عطفاً تفسيريّاً على «إيجابِ القيام»، المعنى: أنّ حِكمةَ بَعْثةِ الرسُلِ هيَ ألّا يكونَ للناس على الله حُجّةٌ، فإنّ اللهَ تعالى أرسَلَه إليكم ليُبلِّغَ إليكُم ما أُرسِلَ به مِن شرائِعِه، ولا سيَّما تعظيمُ شعائرِه وأعلام دِينِه، فبَلَّغَ وأنذَرَ، فارتَفَعَ العُذرُ وأُزيحَتِ العِلّة، وبقِيَ الأمرُ مِن جانِبِكم؛ إن أطعَتُموه فاعلَموا أنّ اللهَ غفورٌ رحيم، وإن عَصَيتُموه فإنّ اللهَ شديدُ العقاب، هذا هُو المعنيُّ بقولِه: «تشديدٌ في إيجابِ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٠).

[﴿ قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ ۚ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ١٠٠]

البَوْنُ بينَ الخَبيثِ والطَّيِّبِ بعيدٌ عندَ الله تعالى، وإن كان قريبًا عندَكم، فلا تُعجَبوا بكثرة الخبيث حتى تُؤثِرُوه لِكثرته على الطيِّب القليل، فإنّ ما تَتوهَّمُونَه في الكثرة من الفَضْل لا يُوازي النُّقصانَ في الخَبيث وفَواتَ الطيِّب، وهو عامٌّ في حلالِ المالِ وحَرامِه، وصالِح العَملِ وطالِحِه، وصَحيحِ المذاهبِ وفاسِدِها، وجيِّدِ الناسِ وَردِيِّهم. ......

القيام بما أُمِرَ به»، ثُمّ إيقاعُ هذه الجُملة، أعني: ﴿ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَـٰغُ ﴾، معترِضةً بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، وهذه التأكيداتُ في إثباتِ العِلم تدُلُّ دِلالةً ظاهرةً على أنّ جَعْلَ المشارِ إليه بقولِه: «ذلك ما ذكَرَهُ اللهُ تعالى مِن حِفظِ حُرمةِ الإحرام بتَرْكِ الصَّيدِ وغيرِه» أَوْلى مِن جَعْل الكعبةِ قياماً، بل كلُّ ما ذَكَرَه اللهُ مِن أوّلِ السُّورة، بل كلُّ ما بَلَّغَه صَلواتُ الله عليه وسَلامُه وما جاء به منَ الوَحْي وغيرِه ليَدخُلَ فيه ما تضمَّنَتْه السُّورةُ بالطريقِ الأَوْلى؛ لأنّ التأكيداتِ في إثباتِ العِلم بقولِه: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ ثم التعميمُ بقولِه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [المائدة: ٩٧]، ثُمّ الوعيدُ والوَعْدُ بقولِه: ﴿ ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة: ٩٨]، ثُم التخصيصُ بما أجرَى هذه التشديداتِ لأجْلِه مِن قولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴾، وتوسيطُ هذا الاعتراض، يَدُلُّ على أنّ الخَطْبَ عظيم، وإلى هذا المعنى يُنظَرُ قولُ المصنِّف: «وأنّ الرسُولَ قد فَرَغَ مما قد وَجَبَ عليه منَ التبليغ» إلى آخِرِه.

قولُه: (لا يُوازي النُّقصانَ [في الخبيث] وفَواتَ الطيِّب)، يعني: لا يُساوَى بينَ كثرةِ الخبيثِ وفَواتِ الطيِّب، فإنّ الكثرةَ قوبِلَتْ بالخبيثِ الذي في نفْسِها، وبفَواتِ الطيِّبِ الذي هُو خارجٌ منها، فلن يَغلِبَ الواحدُ الاثنين.

قولُه: (وهُو عامٌّ في حَلالِ المالِ وحرامِه)، الراغبُ: الخبيثُ هُو: الباطِلُ في الاعتقادِ والكَذِبُ في المقالِ والطالحُ في الفِعَال، وأصلُه الرديءُ الدِّخلةِ الذي تَظهَرُ رَداءتُه في الاختبار. ولهذا قال الشاعر:

....

سَبَكْناه ونَحْسِبُهُ لُجَيْناً ... فأبدَى الكِيرُ عن خَبَثِ الحديدِ

ومتَى اعتُبِر الطيِّبُ بالخبيثِ فهُو كالدائرةِ منَ النُّقطة بل كالشيءِ الذي لا قَدْرَ له بالمَرْئي[١]، فبيَّنَ اللهُ تعالى أنّ الطيِّبَ وإنِ استَقْللتُموهُ فهُو خيرٌ منَ الخبيثِ وإنِ استكْثرتُموه حتّى يُعجِبَكم كَثْرُهُ، ونبَّهَ أنّ الاعتبارَ في الأشياءِ ليس بالقِلّة والكثْرة، بل إنّما ذلك بالجَوْدةِ والرَّداءة، فالمحمودُ القليلُ خيرٌ منَ الذَّميم الكثير، ولهذا قيل: أَقلِلْ وأطِبْ. إنْ قيل: كيفَ جَعَلَ الخبيثَ هاهنا كثيراً وقد جعَلَه قليلاً في قولِه تعالى: ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧]؟ قيل: استكثارُه للخبيثِ هُو على نَظَرِ المغترِّينَ بالدُّنيا، واستقلالُه هُو ما عليه حقيقةُ الأمر، وقولُه: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ﴾ ليس بخِطابٍ للنبيِّ ﷺ فقَطْ، بل هُو خطابٌ لكلِّ مغترّ، كقولِ الشاعر:

تَراه إذا ما جئتَهُ متهلِّلاً ... كأنّك تُعطيهِ الذي أنتَ سائِلُهْ[٢]

ولأجْلِ أنّ الخطابَ عامٌّ من حيث المعنى، قال: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ بلفظِ الجَمْع، والمعنى: استَعمِلوا التَّقوى راجينَ أن تَبلُغوا الفلاحَ؛ تنبيهاً على أنّ التقوى هِي التي يُبْلَغُ بها الفلاحُ[٣].

وقلتُ: ينبغي تخصيصُ الجَمْعِ بعدَ تعميم الخطاب؛ يَدُلُّ عليه الفاءُ في ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾، أي: لا يَستوي الخبيثُ والطيِّبُ ولو أعجَبَكَ أيُّها المخاطَبُ كثْرةُ الخبيث، فإذا كان كذلك فقضيةُ ذي اللُّبِّ التمييزُ بَينهما لتحرِّي حصُولِ الفلاح.

الراغبُ: اللُّبُّ: أشرَفُ أوصَافِ العقل، وهُو اسمُ الجُزْءِ الذي بإضافتِه إلى سائرِ أجزاءِ

(١) في (ص): «بالمراد»، وفي (غ): «بالمرء».

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» ص٢٩.

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٥٩- ٤٦٠)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٢٧٢.

﴿فَاتَّقُواْ اللَّهَ﴾ وآثِرُوا الطيِّبَ وإنْ قلَّ على الخبيثِ وإن كثُر، ومِن حقِّ هذه الآيةِ أن تُكْفَحَ بها وُجوهُ المُجْبِرةِ إذا افتَخَروا بالكَثْرة كما قيل:

وكاثِــرْ بسَعْـدٍ إنَّ سَعـدًا كَثيـرةٌ ... ولا تَرْجُ مِنْ سَعدٍ وَفاءً ولا نَصْرا

وكما قيل:

لا يَدْهَمنَّك من دَهْمائهم عَدَدٌ ... فـإنَّ جُلَّهُـمُ بـل كُلَّهُـمْ بَقَـرُ

وقيل: نَزلتْ في حُجّاج اليَمامةِ حينَ أراد المسلمون أن يُوقعوا بهم فنُهوا عنِ الإيقاعِ بهم وإن كانوا مشركين.

الإنسان كَلْبُ الشيءِ إلى القشور، وباعتبارِه قيلَ لضعيفِ العَقْل: يَراعة، وقصبة، ومنخُوب، وخاوي الصَّدر[(١)].

قولُه: (تُكفَحَ بها وجوهُ المُجبِرة)، المكافَحةُ: مصادفةُ الوجهِ. الجَوهري: كفَحْتُه كَفْحاً: إذا استَقبَلتَه كَفَّةً كَفَّة، وقال الأصمعيُّ: كافَحُوهم: إذا استَقبَلوهُم في الحربِ بوجوهِهم ليس دونَها تُرسٌ ولا غيرُه.

قولُه: (وكاثِرْ بسَعْدٍ) البيت منَ الحَماسة، بعدَه:

يَرُوعُكَ مِن سعدِ بنِ عَمْرٍو جُسُومُها ... وتَزهَـدُ فيهـا حـينَ تَقتُلُهـا خُـبْرا[(٢)]

قولُه: (لا يَدهمَنَّك) البيت لأبي تـمّام[(٣)]، دهَمَه أمرٌ: إذا غَشِيَه، والدَّهماءُ: الجماعةُ الكثيرة، جانَسَ بينَ الكلِمَتَيْنِ.

وقلتُ: ما أكثرَ مكافحتَه معَ أهلِ السُّنة والجماعة! ألا يردَعُه قولُه صَلواتُ الله وسَلامُه

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٤١٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٧٣٣.

(٢) «ديوان الحماسة» لأبي تمام (٢: ٢١٧).

(٣) المصدر السابق (٢: ١٨٦).

....

عليه: «لا تجتمعُ أُمّةُ محمدٍ على الضَّلالة، ويدُ الله على الجماعة، ومَن شَذَّ شَذَّ في النار» أخرَجَه الترمذيُّ[(١)]؟ ألا يَزجُرُه قولُه: «اتَّبِعوا السَّوادَ الأعظَم، فإنه مَن شَذَّ شَذَّ في النار»[(٢)]؟ أمَا يُنَبِّهُه منَ الرَّقدةِ قولُه: «مَن خرَجَ منَ الجماعة قِيْدَ شِبر فقد خَلَعَ رِبْقَةَ الإسلام مِن عُنُقِه»[(٣)]؟ وما رَوى مسلمٌ عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «مَن خَرَجَ منَ الطاعة وفارَقَ الجماعة ماتَ مِيتةً جاهليّة»[(٤)]؟ والأحاديثُ المنقولةُ منَ الأئمةِ المتْقنينَ فيه لا تُحصَى! أم كيف يتَجاسَرُ على تسميةِ مَن مدَحَهم اللهُ في كتابِه العزيز بقولِه تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وعلى لسانِ حبيبِه: «مَثَلُ أُمَّتي مَثَلُ المطرِ لا يُدرَى أوّلُه خيرٌ أم آخِرُه»[(٥)] بالخبيثِ!

هذا، وإنّ الآيةَ إن أُجرِيَت على العموم لتكونَ مَبْنيّةً على إرادةِ العموم في قولِه تعالى: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾، أو على الخصُوص مَبْنيّةٌ على خصُوصِه، ولا يَدُلُّ على شيءٍ مما ذكَرَه، فتقديرُ الكلام على الأوّل: يا أيُّها الذين تَدَّعُونَ أنّكم أربابُ النُّهَى وأصحابُ العُقول، انظُروا بعدَ ما بَلَّغْتُكم مِن بيانِ التوحيد ونَفْيِ الشِّركِ، والإرشادِ إلى مكارِمِ الأخلاق وقَلْعِ الرَّذائل: هل يَستوي ما أدعُوكُم إليه وما أنتُم عليه منَ اتّباعِ دِينِ آبائكم وقَطْعِ الأرحام والفسَادِ في الأرضِ؟ فاستَعمِلوا قُواكم وابذُلوا جُهْدَكُم في التمييزِ بينَ الحقِّ والباطل، واتَّقُوا اللهَ وأنصِفوا

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٦٧) عن ابن عمر وقال: هذا حديثٌ غريبٌ، وأخرجه أحمد (٢٧٢٦٧) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢١٢٩) عن أبي بَصْرة الغِفاريّ.

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٩٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما، وابن ماجه (٣٩٥٠) عن أنسٍ، دونَ قولِه: «من شذَّ شذَّ في النار».

(٣) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد (١٧٢٠٩) والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٣٥١) عن الحارث الأشعري.

(٤) أخرجه مسلم (١٨٤٨).

(٥) أخرجه الترمذي (٢٨٦٩) وأحمد (١٢٣٤٩) عن أنس، وأخرجه أحمد (١٨٩٠١) وابن حبان (٧٢٢٦) عن عمار بن ياسر.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ * قَدۡ سَأَلَهَا قَوۡمٞ مِّن قَبۡلِكُمۡ ثُمَّ أَصۡبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ ﴾ ١٠١-١٠٢]

الجملةُ الشَّرطيةُ والمعطوفةُ عليها؛ أعني قولَه: ﴿إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ﴾ صفةٌ لـ﴿أَشۡيَآءَ﴾. والمعنى: لا تُكثروا مسألةَ رسولِ الله ﷺ حتّى تَسألُوه عن تكاليفَ شاقّةٍ عليكم، وإن أفتاكُم بها وكلَّفكم إيّاها

مِن نفوسِكم لعلَّكم تَفُوزونَ بالهُدَى عاجلاً وبالفلاح آجلاً، فعلى هذا: الكلامُ في الدَّعوة إلى مُتابعةِ الحقِّ وطاعةِ الله ورسُولِه، وقولُه: ﴿وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ كَثۡرَةُ ٱلۡخَبِيثِ﴾ كالتتميم لعَدَمِ الاستواءِ، وقولُه: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ مِن بابِ إرخاءِ العِنان والبَعْثِ على التفكير والحثِّ على التدبُّر. ونحن نقولُ أيضاً: يا أُمّةَ محمد، هَلُمُّوا إلى النظرِ والتفكُّرِ فيمَن يتّبعُ سُنّةَ رسُولِ الله ﷺ منّا ومِنكم، ومَن يَنكُصُ على عَقِبَيْه ويَتَّبعُ هَواه الذي يُضِلُّه ولا يَعمَلُ بالأحاديثِ الصَّحيحة المَرْويّةِ عنه حتى يتبيَّنَ الخبيثُ منّا والطيِّبُ!

وأمّا تقريرُ الكلام على الثاني، وهُو أنّ الآيةَ نازِلةٌ في حُجَّاج اليَمامةِ كما قال: «وقيل: نَزَلت في حُجَّاج اليَمامة حينَ أرادَ المسلمونَ أن يُوقِعوا بهم فنهُوا»، وقال مُحيي السُّنة: نَزَلَتْ في شُرَيح بنْ ضُبَيْعةَ البكْريِّ وحُجَّاج بكرِ بن وائل، وقد مَضَتِ القصةُ في أوّلِ السُّورة، وفيها: فلمّا كان العامُ القابِلُ خَرَجَ، يعني شُرَيحاً، في حُجَّاج بكرِ بن وائل ومَعَه تجارةٌ عظيمة، فهَمُّوا بهم، فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٢][(١)]، ففيه: النَّهيُ عن التعرُّض للمشركينَ القاصِدينَ لزيارةِ حَرَم الله لغَرَضِ الدُّنيا، فسَمّاهُ خَبيثاً، وإذا كان التعرُّضُ لهم غيرَ جائزٍ في مِثلِ ذلك المقام كيفَ جازَ التعرُّضُ لأعراضِ المسلمينَ في تفسيرِ كلام الله المَجِيد؟ تابَ الله علينا وعليه.

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ١٠٥) وانظر: «جامع البيان» (٨: ٣٣).

تَغُمَّكم وتَشُقَّ عليكم، وتَندموا على السؤال عنها، وذلك نحوَ ما رُوِيَ: **أنّ سُراقةَ بنَ مالكٍ أو عُكّاشةَ** بنَ مِحْصَنٍ قال: يا رسولَ الله، الحجُّ علينا كلَّ عام؟ **فأعرَضَ** عنه رسولُ الله ﷺ حتّى أعاد مسألتَه ثلاثَ مرّاتٍ، فقال ﷺ: «**وَيْحكَ** وما يُؤْمِنُكَ أن أقولَ: نعمْ، والله لو قلتُ: نَعمْ؛ لَوجَبتْ، ولو وَجَبتْ ما استطعتُم، ولو تَركتُم لكَفَرتُم، فاترُكُوني ما تَركتُكُم، فإنّما هَلَكَ مَن كان قبلَكُم بكَثرة سؤالِهم واختلافِهم على أنبيائهم، فإذا أمرتُكم بأمرٍ فخُذوا منه ما استَطعتُم، وإذا نَهيتُكم عن شيءٍ فاجْتَنِبُوه».

﴿وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ﴾: **وإن تَسألوا عن هذه التّكاليفِ الصَّعبةِ في زمان الوحي**، وهو ما دام الرَّسولُ بين أظهُرِكُم ....

قولُه: (**ما رُوِيَ عن سُرَاقةَ**[1] **بن مالك أو عُكّاشةَ**)، رَوَى أحمدُ بنُ حَنبل والتِّرمذيُّ وابن ماجَه، عن عليٍّ رضيَ الله عنه، قال: لـمّا نَزَلَت ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] الآية، قالوا: يا رسُولَ الله، أفي كلِّ عام؟ فسَكَتَ، فقالوا: يا رسُولَ الله، أفي كلِّ عام؟ قال: «لا، ولو قلتُ: نَعَمْ، لوَجَبَتْ»، فأنزَلَ اللهُ تعالى ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ الآية[2].

قولُه: (**وَيْحَكَ**)، **الجَوهريُّ**: وَيْح: كلمةُ رحمة، ووَيْلٌ عكسُه، وقال **اليَزيديُّ**: هُما بمعنًى واحد، تقولُ: وَيْحٌ لزيد ووَيْلٌ لزيد ترفعُهما على الابتداء.

قولُه: (**وإنْ تسألوا عن هذه التكاليفِ الصَّعبة في زمانِ الوَحْي**) إلى آخِره، تقريرُه **يُؤْذِنُ** أنَّ المعطوفَ عليه، وهُو قولُه: ﴿إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾، كالتوطِئة والبناء، والثانيةُ كالتفسير للأُولى، ولذلك قال: «﴿إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ﴾: صفةٌ لـ﴿أَشْيَآءَ﴾»، وعَمَّ زمانَ الوَحْي حيث قال: «ما دام الرسُولُ بينَ أظهُرِكم يُوحَى إليه»، قال **مُحيي السُّنة**:

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أن سراقة».

(٢) أخرجه أحمد (٩٠٥) والترمذي (٨١٤) وابن ماجه (٢٨٨٤) عن عليّ وأخرجه أيضاً الدارقطني (٢٧٠٣) والحاكم في المستدرك (٣١٥٧).

....

﴿إِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ﴾ معناه: إنْ صَبَرْتُم حتّى ينزلَ القرآنُ بحُكمٍ مِن فَرْض أو نَهْي، وليس في ظاهِرِه شرحُ ما بِكم إليه حاجةٌ ومسَّتْ حاجَتُكم إليه، فإذا سألتُم عنها حينئذٍ تُبْدَ لكم(١)، وقَرَّرَ هذا المعنى الإمامُ حيث قال: السؤالُ على نوعَيْن، أحدُهما: ما لم يَجْرِ ذكْرُه في الكتابِ والسُّنة بوجهٍ ما فهُو مَنْهيٌّ عنه، وثانيهما: ما نَزَلَ به القرآنُ ولكنّ السامِعَ لم يفهَمْهُ كما ينبغي فهاهنا يجوزُ السؤالَ، والفائدةُ في الذِّكرِ أنه تعالى لمّا مَنَعَ السؤالَ أوهَمَ أنّ جميعَ السؤال ممنوع، فذكَرَ ذلك تمييزاً لهذا القِسم. تَمَّ كلامُه(٢).

فإن قيلَ: فإذَنْ يَرِدُ سؤالُ عُكّاشة(٣)، لأنه سأل بعدَ نزولِ آيةِ الحَجِّ كما سيجيءُ في حديثِه، يقال: ما أُنكِرَ عليه لسؤالِه: أنّ الأمرَ يَحتملُ التّكرارَ أو المرةَ في المرادِ منهما، بل لأنه ما تفكَّر في أنّ إفادةَ التّكرارِ مما يَصعُبُ على الأُمة سيَّما على سُكّانِ القاصية، والدِّينُ مَبْنيٌّ على اليُسر: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وكان ذلك مشهوراً عندهم كما رَوَى الإمامُ، عن أبي ثَعلبة الخُشَنيِّ: «إنّ اللهَ تعالى فَرَضَ فرائضَ فلا تُضيِّعوها، ونَهَى عن أشياءَ فلا تَنتَهِكوها، وحَدَّ حدوداً فلا تَعتَدُوها، وعَفَا عن أشياءَ من غيرِ نسيانٍ فلا تبحَثُوا عنها»(٤).

قال الراغبُ: إنّ الأشياءَ في البحثِ عنها وسؤالِها ثلاثةُ أضرُب: ضربٌ يجبُ السؤالُ عنه، وهُو ما كُلِّفَ الإنسانُ به وبِهِ أُمِر، وإياه توَجَّه أنْ أفتَى الجريحَ بالاغتسال، فقال: «قَتَلْتُموه، هلّا سألتُموني عنه، شفاءُ العِيِّ السؤال»(٥)، وضَرْبٌ يُكرَهُ أو يُحظَرُ السؤالُ عنه،

---

(١) «معالم التنزيل» (٣: ١٠٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٤٤).

(٣) انظر: «الدر المنثور» (٥: ٥٤٨) حيث قال: أخرجه ابن جرير (٩: ١٩) وأبو الشيخ وابن مَرْدَوَيْه عن أبي هريرة.

(٤) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٤٤).

(٥) أخرجه أبو داود (٣٣٦) والدارقطني (٧٢٩) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١: ٢٢٧) عن جابر،=

....

وإياه توَجَّهَ قولُه ﷺ: «اتـرُكوني ما تَركتُـكم، إنّما هَلَكَ مَن كان قبلَـكم بكثرةِ سُؤالِهِمُ الأنبياءَ»(١)، وضَربٌ يجوزُ السؤالُ والسكوتُ عنه، وهُو ما يُستَحَبُّ أن يُحمَدَ ولا يؤخَذَ به الإنسانُ إن بَحَثَ عنهُ واستكشَفَ(٢).

وقال القاضي: الجُملةُ الشَّرطيةُ وما عُطِفَ عليها صِفَتانِ لـ﴿أَشۡيَآءَ﴾، المعنى: لا تَسألوا عن أشياءَ إن تَظهَرْ لكم تَغُمَّكم، وإن تَسألوا عنها في زمانِ الوَحْيِ تظهَرْ لكم، وهما كمقدِّمتينِ تُنتِجانِ ما يمنَعُ السؤال، وهُو أنه مما يَـغُمُّهم، والعاقِـلُ لا يفعَلُ ما يَغُمُّه(٣).

وقلتُ: وهذا النوعُ عندَ علماءِ البَيَان يُسَمَّى بالكِنايةِ الإيمائيّة، فيُفيدُ القَطْعَ بامتناع السؤال، وليس بوَجْهٍ في الآية، وتقريرُ المصنِّف أقربُ لِما يُفهَمُ مِن دليل الخطابِ، والتقييدُ بالوَصْف: أنّ هناك سؤالاً لا يَغُمُّهم وهُو ما لا يَتعلَّقُ بالتكاليفِ الشاقةِ والأمورِ التي إن ظهَرَت أوقعَتْهم في الحَرَج والضِّيق، هذا حَسَنٌ لولا أنّ قولَه: ﴿تُبۡدَ لَكُمۡ﴾ يقتضي أن يُخَصَّ السؤالُ بما في إخفائه مصَالحُ العباد وفي إبدائه فسَادُهم، فإنّ ما يُقابِلُ الإبداءَ هُو الإخفاء، كقولِـه تعالى: ﴿وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ويَعضُدُه ما رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والترمذيِّ، عن أنس، قال: خَطَبَ رسُولُ الله ﷺ خُطبةً ما سَمِعتُ مِثلَها قَطُّ، فقال: «لو تَعلَمونَ ما أعلَم لَضَحِكتُم قليلاً ولبَكَيْتُم كثيراً»، قال: فغَطَّى أصحابُ رسُول الله ﷺ وجوهَهم ولهم خَنِين، فقال رجل: مَنْ أبي؟ فقال: «فلان»، فنزَلَت هذه الآيةُ:

= وأخرجه ابن ماجه (٥٧٢) وأحمد (٣٠٥٧) والدارمي (٧٧٩) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١: ٢٢٧) والدارقطني (٧٣٠) عن ابن عباس.

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٧٩) عن أبي هريرة، وأخرجه أيضاً الإمام مالك في «الموطأ» (رواية محمد بن الحسن الشيباني) رقم (٩٩٥) والبزار (٨١٢٨).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٦٥ - ٤٦٦).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٧١).

يُوحى إليه تُبْدَ لكم تلك التَّكاليفُ الصَّعبةُ التي تَسُوءُكُم، وتُؤمَروا بتَحمُّلها، فتُعَرِّضون أنفُسَكم لغضب الله بالتَّفريط فيها.

﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾: عفا الله عمّا سَلَف من مسألتِكُم، فلا تعودوا إلى مثلها.

﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾: لا يُعاجلكم فيما يَفرُطُ منكم بعُقوبته.

فإن قلتَ: كيف قال: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا عَنْ أَشْيَآءَ﴾ ثم قال: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾..........

﴿لَا تَسْـَٔلُوا عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾(١)، وفي رواية: فسَألوا النبيَّ ﷺ حتّى أحفَوْه في المسألة، فصعِدَ ذاتَ يوم المِنبَرَ، فقال: «لا تَسألوني عن شيءٍ إلا بيَّنتُه لكم»، فلمّا سَمِعوا ذلك أَزِموا ورَهِبُوا أن يكونَ بينَ يدَيْ أمرٍ قد حَضَر، قال أنس: فجعَلتُ أنظُرُ يميناً وشمالاً فإذا كلُّ رجُل لافٌّ رأسَه في ثوبِه يبكي، فأنشأ رجلٌ كان إذا لاحَى يُدعَى إلى غير أبيه، قال: يا نبيَّ الله، مَن أبي؟ قال: «أبوك حُذافةُ»، ثُمّ أنشأَ عمرُ رضيَ الله عنه، فقال: رَضِينا بالله رَبّاً وبالإسلام دِيناً وبمحمدٍ نبيّاً، نَعوذُ بالله منَ الفِتَن، قال رسُولُ الله ﷺ: «ما رأيتُ في الخيرِ والشرِّ كاليوم قطّ، إنه صُوِّرت ليَ الجنةُ والنار حتى رأيتُهما دونَ الحائط»(٢)، قال قَتادةُ: يُذكَرُ هذا الحديثُ عندَ هذه الآية: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾(٣). وقد رَوَى الإمامُ أحمدُ بن حَنْبَل، عن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه، وقال فيه: فرجَعَ عبدُ الله بنُ حُذَافة إلى أُمِّه، فقال: وَيْحَكِ! ما حَمَلَكِ على الذي صَنَعْتِ؟ قالت: كنا أهلَ جاهلية وأهلَ أعمالٍ قبيحة(٤). أزِموا: مِن أَزِمَ الإنسانُ: إذا أطرقَ ساكتاً مِن خَوْف.

قولُه: (وتؤمَروا) عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «تُبْدَ لكم».

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٢١) ومسلم (٢٣٥٩) عن أنس، والترمذي (٢٣١٣) عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٨٩) ومسلم (٢٣٥٩) عن أنس.

(٣) قول قتادة أخرجه البخاري (٧٠٨٩)، وانظر: «جامع البيان» (٩: ١٤).

(٤) أخرجه أحمد (١٠٥٣٨) وابن حبان (٦٢٤٥) عن أبي هريرة. لكن فيهما: «قالت: ويحك، ما حملك على الذي صنعت، كنا أهل جاهلية...».

ولم يَقُل: قد سأل عنها؟ قلتُ: الضَّميرُ في ﴿سَأَلَهَا﴾ ليس براجع إلى ﴿أَشْيَآءَ﴾ حتّى تَجبَ تَعديُته بـ«عن»، وإنّما هو راجعٌ إلى المسالة التي دلَّ عليها ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟﴾ يعني: قد سأل هذه المسألةَ قومٌ من الأوَّلين، ﴿ثُمَّ أَصْبَحُوا۟ بِهَا﴾ أي: بمَرجُوعها أو............

قولُه: (راجعٌ إلى المسألة) أي: إلى المصدَر لا إلى المفعول ليُحتاجَ إلى تعديته بـ«عَنْ».

الراغبُ: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ يَحتمِلُ وجهَيْن، أحَدُهما: أنه استخبارٌ إشارةٍ إلى نَحْوِ قولِ أصحابِ البقرة حيث سألوا عن أوصافِها، فعلى هذا لا فَرْقَ بينَ قولِه: «قد سألها» وبينَ قولِه: «قد سألَ عنها»، والثاني: أنه استعطاءٌ، إشارةً إلى نحوِ المستنزلينَ للمائدةِ مِن عيسى والسائلينَ مِن صَالح الناقةَ؛ فعلى هذا لا يَصِحُّ أن يقالَ: سألَ عنها، وقولُه: ﴿ثُمَّ أَصْبَحُوا۟ بِهَا كَـٰفِرِينَ﴾ أي: كفَروا ولم يَعترِفوا[1].

واعلَمْ أنّ الطلبَ والسؤالَ والاستخبارَ والاستفهامَ والاستعلامَ[2] ألفاظٌ متقارِبة، ومرتَّبٌ بعضُها على بعض، فالطلبُ أعمُّها؛ لأنه قد يقالُ فيما تسألُه مِن غيرِك، وفيما تَطلُبُه مِن نفسِك، والسؤالُ لا يقالُ إلّا فيما تَطلُبُه مِن غيرِك، فكل سؤالٍ طلب، وليس كلُّ طلبٍ سُؤالاً، والسؤالُ يقالُ في الاستعطاف، فيُقالُ: سألتُه كذا، ويقالُ في الاستخبارِ فيقالُ: سألتُه عن كذا، وأمّا الاستخبارُ فاستدعاءُ الخَبَر، وذلك أخَصُّ منَ السؤال، فكلُّ استخبارٍ سؤالٌ وليس كلُّ سؤالٍ استخباراً، والاستفهامُ: طلبُ الإفهام، وهُو أخَصُّ منَ الاستخبار، فإنّ قولَ الله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى﴾ [المائدة: ١١٦] استخبارٌ وليس باستفهام، وكلُّ استفهام استخبارٌ وليس كلُّ استخبارٍ استفهاماً، والاستعلامُ: طلبُ العِلم، فهُو أخَصُّ منَ الاستفهام، إذ ليس كلُّ ما يُفهَمُ يُعلَم، بل قدْ يُظَنُّ ويُخَمَّن، وكلُّ استعلام استفهامٌ وليس كلُّ استفهام استعلاماً.

قولُه: (بمرجوعِها) أي: بما تُؤَوَّلُ المسألةُ به وتَرجِعُ إليه عندَ تحقيقِها.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني»(٥: ٤٦٧ – ٤٦٨).

(٢) قوله: «والاستعلام» سقط من (غ).

بسَببها ﴿كَٰفِرِينَ﴾، وذلك أنّ بني إسرائيلَ كانوا يَستفتونَ أنبياءَهُم عن أشياءَ، فإذا أُمروا بها تركُوها فهَلكوا.

[﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٖ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ ١٠٣]

كان أهلُ الجاهليَّةِ إذا نُتِجَت **الناقةُ خمسةَ أبطُنٍ** آخِرُها ذَكَرٌ، بَحَرُوا أُذنَها ـ أي شَقُّوها ـ وحَرَّموا رُكُوبَها، ولا تُطرَدُ عن ماءٍ ولا مرعًى، وإذا لقِيَها المُعْيِي لم يَركَبْها، واسمُها البَحِيرةُ، وكان يقول الرَّجلُ: إذا قَدِمتُ من سَفَري، أو بَرِئتُ من مرضي فناقتي سائبةٌ. وجَعلَها كالبَحِيرة في تحريم الانتفاع بها.

وقيل: كان الرَّجل إذا أعتَقَ عبدًا قال: هو سائبةٌ فلا عَقْل بينَهما ولا ميراثَ، وإذا وَلدتِ الشاةُ أُنثى فهي لهم، وإن وَلَدت ذَكرا فهو لآلهتِهم، فإنْ وَلَدت ذَكرًا وأُنثى قالوا: وَصلتْ أخاها، فلم يَذبحوا الذَّكرَ لآلهتِهم، وإذا نُتِجَت من صُلْب الفَحْل عشرةَ أبطُن قالوا: قد حَمَى ظَهْرَه فلا يُركَبُ، ولا يُحملُ عليه، ولا يُمنع من ماءٍ ولا مرعًى.

ومعنى ﴿مَا جَعَلَ﴾: ما شَرَع ذلك ولا أمرَ بالتَّبحير والتَّسْييبِ وغير ذلك، ولكنّهم بتحريمِهم ما حرَّموا ﴿يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ فلا يَنسِبُون التَّحريمَ إلى الله حتى يَفْتَروا ولكنَّهم يقلِّدون في تَحريمِها كِبارَهم.

قولُه: (**نُتِجَت الناقةُ خمسةَ أبطُن**)، **المغرب**: وقد نُتِجَت الناقةُ نَتْجاً: إذا رُبِّيَ نتاجُها حتى وَضَعت، فهُو ناتج، وهُو للبهائم كالقابِلة للنساءِ، والأصلُ: نَتَجها ولداً، يُعدّىٰ إلى مفعولينِ، فإذا بُنِيَ للمفعولِ الأوّل قيل: نُتِجَت وَلَداً: إذا وَضَعْتُه[1]. **النِّهاية**: يقال: نُتِجَت الناقةُ: إذا وَلَدَتْ فهِي مَنتوجةٌ، وأنتجَت: إذا حَمَلت فهِي نَتُوج، ولا يقال: مُنتِج بكسرِ التاء.

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٨٥).

[﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ ١٠٤]

الواوُ في قوله: ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ واوُ الحالِ قد دَخلت عليها همزةُ الإنكارِ، وتقديرُه: أحسْبُهم ذلك ولو كان ﴿ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾؟ والمعنى: أنّ الاقتداءَ إنّما يَصِحُّ بالعالِم المهتدي، وإنما يُعرفُ اهتداؤه بالحُجَّةِ.

قولُه: (﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ واوُ الحال). قال أبو البقاء: وجوابُ «لو» محذوفٌ، أي: أَوَلَو كانوا لا يعلَمونَ يتبَعونَهم[١]، وذهبَ الراغبُ إلى أنّ الواوَ للعطفِ والهمزةُ للتعجُّبِ مِن جَهْلِهم، أي: أيكفيهم ذلك وإن كان آباؤهم لا يَعلَمونَ فيفعَلونَ ما يقتضيه عِلمُهم ولا يَهتَدُونَ بمَن لهُ عِلم؟ وأُشيرَ بأنهم مِن جُملةِ الفرقةِ الثالثة الذين وُصِفوا فيما روي: الناسُ عالمٌ ومتعلِّم وحائرٌ بائرٌ لا يُطيعُ مُرشِداً، ورُوي عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: الناسُ ثلاثة: عالمٌ ربَّاني، ومتعلِّمٌ على سبيل نَجاة، وهَمَجٌ رعَاعٌ وأتباعُ كلِّ ناعقٍ يَميلونَ معَ كلِّ رِيح، ولم يَستضيئوا بنُورِ العِلم، ولم يَلجَؤوا إلى رُكن وثيق فيمتَنِعوا[٢].

وقولُه: ﴿لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ إشارةٌ إلى أنهم هم الرَّعَاعُ والأتباع.

قولُه: (الاقتداءُ إنّما يَصحُّ بالعالِمِ المُهتَدي)، وفيه معنى قولِ الإمام والقاضي: التقليدُ المذمومُ هُو أنّ المقلِّدَ لا يَعرِفُ بالدّليل أنّ مقلَّدَه على الحقِّ أو على الباطل، وأما مَن عَرَفَ اهتداءَ مقلَّدِه بالدليل فهُو ليس بمقلِّد[٣].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٦٥).

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢: ٤١٠) حيث نقله عن عليّ يخاطب كُمَيْل بنَ زياد، وأخرجه الدارمي (٣٢٣) عن خالد بن معدان، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٠٢٨) عن أبي الدرداء، و«تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٤٧٠).

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٤٨) و«أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٣).

[﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ١٠٥]

كان المؤمنون تَذهبُ أنفسُهم حَسرةً على أهل العُتُوِّ والعِنادِ من الكَفَرةِ يَتمنَّون دُخولَهم في الإسلام، فقيل لهم: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ وما كُلِّفتم من إصلاحِها والمشيِ بها في طريق الهدى. ﴿لَا يَضُرُّكُم﴾ الضُّلّالُ عن دِينكم إذا كنتم مهتدينَ، كما قال عزَّ وجلَّ لنبيِّه عليه الصَّلاة والسَّلام: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ﴾ [فاطر: ٨]، وكذلك مَن يتأسَّفُ على ما فيه الفَسَقةُ من الفُجور والمعاصي، ولا يزالُ يَذكر مَعايبَهم ومناكيرَهم، فهو مخاطَبٌ به، وليس المراد تَرْكَ الأمرِ بالمعروف والنَّهيِ عنِ المنكَرِ، فإنَّ مَن تَرَكَهُما معَ القُدرةِ عليهما فليس بُمهتَدٍ، **وإنما هو بعضُ الضُّلّالِ الذينَ فَصَلت الآيةُ بينَهم** وبينَه.

وعنِ ابن مسعودٍ: أنها قُرئت عنده فقال: **إنّ هذا ليس بزمانِها**، إنها اليومَ مقبولةٌ، ولكن يُوشِك أن يأتيَ زمانٌ تأمرون فلا يُقبَلُ منكم، فحينئذٍ عليكم أنفُسَكم. فهي على هذا تسليةٌ لَمن يأمرُ ويَنهى فلا يُقبل منه، وبَسْطٌ لعُذْرِه........................

قولُه: (**وإنّما هُو بعضُ الضُّلّال**) أي: مَن تَـرَكَهما معَ القُدرة فليس بمُهتد. (**بل هُو بعضُ الضُّلّال الذين فَصَلتِ الآيةُ بينَهم**)، وذلك أنْ قيل في حقِّ البعض: ﴿مَّن ضَلَّ﴾، وخوطِبَ البعضُ بقولِه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، وأثبتَ لهمُ الاهتداءَ بقولِه: ﴿إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾، وإنّما يكونونَ مؤمنينَ مهتَدينَ إذا قاموا بمَواجِبِهما منَ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهي عن المُنكر ولم يُقصِّروا فيهما، بل إنّما يَحسُنُ هذا الخطابُ إذا بَذَلوا جُهدَهم في ذلك وتحسَّروا على فَواتِ الإنجاعِ في القوم، ولذلك استَشهَدَ بقولِه: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ﴾ [فاطر: ٨]، فمَن نَظَرَ إلى ظاهِرِ الآيةِ وأمسَكَ عن الأمرِ بالمعروفِ ابتداءً دَخَلَ في زُمرةِ مَن قيل في حقِّه: ﴿مَّن ضَلَّ﴾.

قولُه: (**إنّ هذا ليسَ بزمانِها**) أي: هذا الزمانُ ليس بزمانِ العمَلِ بمقتَضى ظاهِرِ الآيةِ، وهُو تَـرْكُ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهي عن المنكَر، لأنّ الإمرَةَ والحِسبةَ اليومَ مقبولةٌ.

وعنه: ليس هذا زمانُ تأويلِها، قيل: فمتَى؟ قال: إذا جُعل دُونَها السَّيفُ والسَّوطُ والسِّجنُ. **وعن أبي ثَعلبةَ الخُشَنيِّ**: أنه سُئل **عن ذلك** فقال للسائل: سألتَ عنها خبيرًا، سألتُ رسولَ الله ﷺ عنها فقال: «**ائْتَمِرُوا بالمعروفِ**، وتَناهَوا عن المُنكَرِ، حتّى إذا ما رأيتَ **شُحًّا مُطاعًا**، وهوًى مُتَّبَعًا، **ودُنيا مُؤثَرَةً**، وإعجابَ كلِّ ذي رأيٍ برأيِهِ، فعليكَ نفسَك، ودَعْ أمْرَ العَوامِّ، وإنَّ مِن ورائكُم أيّامًا الصَّبرُ فيهِنَّ كقَبْضٍ على الجَمْرِ، للعاملِ منهم مثلُ أجرِ خمسينَ رجلًا يعملونَ مثلَ عَمَلِه».

وقيل: **كان الـرَّجلُ إذا أسلَم قالوا له: سفَّهتَ أباكَ** ولاموه، فنزلت.

قولُه: (**وعن أبي ثَعلبةَ الخُشَنيِّ**) بضمِّ الخاءِ المعجَمةِ والنون، الحديثُ بتمامِه رَواه التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه[1].

قولُه: (**عن ذلك**) أي: عن العَمَلِ بمقتضَى الآية، وقولُه: سألتُ عنها، أي: عن الآية، أي: عن العَمَلِ بمُقتضاها.

قولُه: (**ائتَمِروا بالمعروف**) أي: هُمُّوا به ولا تُشاوِروا فيه. **النِّهاية**: قيل لكلِّ مَن فَعَلَ فعلاً مِن غيرِ مشاورة: ائتمَرَ، كأنّ نفسَه أمَرتْه بشيء فائتَمَر، أي: أطاعَها.

قولُه: (**شُحّاً مطاعاً**). **النِّهاية**: الشُّحُّ: أشدُّ البُخْل معَ الحِرص، وفيه أنّ الشُّحَّ من جِبِلّة الإنسان، والكاملُ مَن لا يُطيعُه لقولِه تعالى: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ﴾ [الحشر: ٩].

قولُه: (**ودُنيا مُؤْثَرةً**) أي: مختارة على الآخِرة.

قولُه: (**كان الرجلُ إذا أسلَمَ قالوا له: سَفَّهتَ أباكَ**) أي: نَسَبتَهُ إلى السَّفَه. **الراغبُ**: قال أبو بكرٍ رضيَ اللـهُ عنه: إنّي أراكم تَتأوَّلونَ هذه الآيـة: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾ وقد عَهِدْنا رسُولَ الله ﷺ عامَنا هذا على هذه الأعوادِ وهُو يقول: «إنّ الناسَ إذا تَركوا الأمرَ بالمعروف

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٤٣) والترمذي (٣٠٥٨) وابن ماجه (٤٠١٤) وابن حبان (٣٨٥) عن أبي ثعلبة الخشني.

﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ عليكم: من أسماءِ الفعلِ، بمعنى: الْزَمُوا إصلاحَ أنفسِكم، ولذلك جُزم جوابُه. وعن نافع (عليكم أنفُسُكم) بالرَّفع، وقرئ: ﴿لَا يَضُرُّكُم﴾ وفيه وجهان: أن يكونَ خبرًا مرفوعًا، وتَنصُره قراءةُ أبي حَيوةَ: (لا يَضِيرُكم) وأن يكون جوابًا للأمر مجزومًا، وإنما ضُمّت الراءِ إتباعًا لضمَّة الضادِ المنقولةِ إليها منَ الراءِ المُدغمةِ، والأصل: لا يَضْرُرْكم، ويجوز أن يكونَ نهيًا، و(لا يَضِرْكُم) بكسر الضادِ وضمِّها، من: ضارَهُ يَضِيرُه ويَضُورُه.

والنَّهيَ عن المُنكرِ عَمَّهمُ اللهُ بعقابِه، وما بينكم وبينَ أن يَعُمَّكمُ اللهُ بعقابِه إلّا أن تتأوَّلوا هذه الآيةَ على غير تأويلِها»، وإنّما المعنى: لا تقتَدوا بآبائكم، واحفَظوا أنفُسَكم، وإذا اهتَدَيْتُم فليس عليكُم مِن ضَلالِ مَن خالَفَكم شيءٌ، كقولِه: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقولِه: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩]. وقلتُ: حديثُ أبي بكرٍ أخرجَه التِّرمذيُّ وأبو داوُدَ، عن قَيْس بن أبي حازم[١]، ويَعضُدُه النَّظْمُ، فإنّ قولَه: ﴿قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ يَرْمي إلى ذلك.

قولُه: (وعن نافع: «عليكُم أنفُسُكم»، بالرفع) هي مِن طريقٍ شاذّة[٢].

قولُه: (أن يكونَ خَبَراً مرفوعاً)، قال الزجّاجُ: إعرابُ ﴿لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ﴾ الأجودُ أن يكونَ رَفْعاً على جِهةِ الخَبَر، أي: ليس يَضُرُّكم مَن ضَلَّ، ويَجوزُ أن يكونَ جَزْماً، أي: لا يَضرُرْكم، إلّا أنّ الراءَ الأُولى أُدغِمَت في الثانية فضُمَّتِ الثانيةُ لالتقاءِ الساكِنَيْن، ويَجوزُ على جهةِ النَّهي: «لا يَضُرَّكم»، بفتح الراءِ وكسرِها، وهذا نَهْيٌ للغائبِ ويرادُ به المخاطَبونَ، فإذا قلتَ: لا يَضرُرْكُم كفرُ الكافر، معناه: لا تَعُدَّنَّ أنت كفرَه ضَرَراً عليكَ[٣].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٤٠) والترمذي (٢١٦٨) عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر، وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٤٠٠٥) وأحمد (١) وابن حبان (٣٠٤).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٤: ٣٨٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢١٤).

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَأَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ ۚ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۙ وَلَا نَكْتُمُ شَهَـٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْـَٔاثِمِينَ ۞ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَـٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَـٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعْتَدَيْنَآ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۞ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِٱلشَّهَـٰدَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَآ أَوْ يَخَافُوٓا۟ أَن تُرَدَّ أَيْمَـٰنٌۢ بَعْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْمَعُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴾ ١٠٦-١٠٨]

ارتفع ﴿ٱثْنَانِ﴾ على أنه خبرٌ للمبتدأ الذي هو ﴿شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ﴾ على تقدير:.......

قلتُ: وأمّا زيادةُ التقريرِ فهُو أن يقالَ: إنّ قولَه تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ﴾ لا يَخْلو مِن أن يكونَ مجزوماً على جواب الأمر، فالمعنى: احفَظوا أنفُسَكم والزَموا صَلاحَها لا يَضُرَّكم مَن ضَلَّ إذا اهتَديتُم، أي: إذا حَفِظتُموها لا يَضرُّكم مَن ضَلَّ، فإنْ لم تحفَظوها بأنْ تُصِرُّوا على ذكْرِ مَثالِبِهم يكُنْ سبباً لأنْ تتضَرَّروا بالملازمةِ عليها، أو أن يكونَ نَهياً للضُّلّالِ عن إيصالِ الضَّرَرِ إلى المؤمنينَ على مِنوالِ قولِهم: لا أُرَيَنَّكَ هاهنا، أو أن يكونَ خبَراً مرفوعاً على تقديرِ سؤال، كأنه لمّا قيلَ لهم: الزَمُوا أنفُسَكم واحفَظوها عن أن تَشتغِلوا بمَساوئهم قالوا: لِمَ ذا؟ فأُجيبوا: لئلّا يضُرَّكم ضلالُ مَن ضَلَّ، هذا وإنّ الظاهرَ: الزَموا أنفُسَكم ولا تهتَمُّوا بشأنِهم ولا تتأسَّفوا على ما فيه الفَسَقةُ منَ الفُجور، فإنّا لا نُؤاخِذُكم بفعلِهم كأنهم مِن فَرْطِ حِرصِهم وتَهالكِهم على صَلاحِهم حسِبوا أنهم يتَضرَّرونَ بفِسْقِهم، فرَدَّ عليهم، ولهذا ابتَدَأَ بقولِه: «كان المؤمنونَ تذهبُ أنفُسُهم حَسْرةً على أهلِ العُتوِّ»، وعليه قولُه تعالى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٨].

قولُه: (الذي هُو ﴿شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ﴾) اتَّسَعَ في «بَيْنَ» وأُضيفَ إليه المصدرُ، كقولِه تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] بالرَّفع.

شهادةُ بينِكُم شهادةُ اثنينِ، أو على أنه فاعلُ ﴿شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ﴾ على معنى: فيما فُرِضَ عليكم أن يَشهدَ اثنانِ.

وقرأ الشعبيُّ: (شهادةٌ بينكُم) بالتَّنوين. وقرأ الحسَنُ: (شَهادةً) بالنَّصب والتَّنوين، على: لِيَقُم شهادةً اثنانِ، و﴿إِذَا حَضَرَ﴾ ظرفٌ للشَّهادة، و﴿حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ﴾ بَدَلٌ منه، **وفي إبداله منه دليلٌ على وُجوب الوصيَّة**، وأنها من الأمور اللازمةِ التي لا ينبغي أن يتهاوَنَ بها مسلمٌ ويَذْهَلَ عنها. وحُضورُ الموتِ: مُشارَفتُه وظهورُ أماراتِ بُلوغ الأجَلِ. ﴿مِّنكُمۡ﴾: من أقارِبِكُم، و﴿مِنۡ غَيۡرِكُمۡ﴾: من الأجانب.

قولُه: (**وفي إبدالِه منه دليلٌ على وجوبِ الوَصيّة**)، قال الإمام: قالوا: قولُه تعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ﴾ دليلٌ على وجوبِ الوَصِيّة؛ لأنه تعالى جَعَلَ زمانَ حضُورِ الموتِ حينَ زمانِ الوَصِيّة، وهذا إنّما يكونُ إذا كانا متلازِمَيْن، وإنّما تحصُلُ هذه الملازمةُ حينَ وجوبِ الوصيّة[١].

وقلتُ: والأظهَرُ أنّ قولَ المؤلِّف: «وأنها منَ الأمورِ اللازِمة التي لا ينبغي أن يُتَهاونَ بها» عَطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «وجوبِ الوَصيّة»، ودِلالةٌ على أنّ الإبدالَ فيه للتأكيد والتقريرِ والثبوتِ دونَ الوجوبِ المتعارَف، ولهذا اقتَصَرَ القاضي وصاحبُ «التقريب» على التفسيرِ دونَ المفسَّر، حيث قالا: وفي إبدالِه منه تنبيهٌ على أنّ الوَصِيّةَ مما ينبغي ألّا يُتَهاونَ فيها[٢]، ولم يذكُرْ لفظَ الوجوب، ومِثلُه في دِلالةِ الإخباريِّ المنظورِ فيه المبالغةُ على الوجوبِ قولُه تعالى: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوۡ مُشۡرِكَةً﴾ [النور: ٣]، قال: فيه معنَى النَّهي، ولكنْ أبلغُ وآكدُ من «لا يَنكِحْ»[٣].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٥١).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٤).

(٣) انظر: (١١: ١٨).

﴿إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾: يعني: إن وَقع الموتُ في السَّفر ولم يكنْ معكم أحدٌ من عشيرتِكُم فاستَشهِدُوا أجنبيَّينِ على الوصيّة، وجُعل الأقارب أَوْلى لأنهم أعلَمُ بأحوال الميِّتِ وبما هو [له] أصلَحُ، وهم له أنصَحُ. وقيل: ﴿مِّنكُمْ﴾: منَ المسلمين، و﴿مِنْ غَيْرِكُمْ﴾: من أهل الذِّمةِ. وقيل: هو منسوخٌ لا تجوزُ شهادةُ الذِّمِّيِّ على المسلمِ، وإنما جازت في أوَّل الإسلامِ لقلَّةِ المسلمين وتعذُّرِ وُجودِهم في حال السَّفرِ. وعن مَكْحولٍ: نَسخَها قولُه تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

ورُوِيَ: أنه خَرج بُدَيلُ بن أبي مريمَ مولى عَمرو بن العاص وكان..............

قولُه: (ورُوِيَ أنه خَرَجَ بُـدَيْلُ بن أبي مريم)، والصحيحُ: بُـزَيْلُ بن أبي مَرْيَم بالياءِ المنقوطةِ مِن تحت والضمِّ وفتحِ الـزاي في «كتاب التِّرمذيّ»[1]، والذي جاء في «كتاب ابنِ أميرِ ماكولا»[2]: بُزَيْلُ بن أبي ماريةَ مولى عَمْرِو بن العاص في «الجامع»[3]، وفي «صحيح البخاريِّ» والتِّرمذيِّ وأبي داوُدَ، عن ابنِ عبّاس رضيَ الله عنهما، قال: خَرَجَ رجُلٌ مِن بني سَهْم معَ تَميمٍ الداريِّ وعَديِّ بن بَدّاء، فمات السَّهميُّ في أرضٍ ليس بها مسلمٌ، فلمّا قَدِموا فقَدوا جَاماً مِن فضة مُـخَوَّصًا[4] بذهبٍ، فأحْلَفَهما رسُولُ الله ﷺ، ثُمّ وُجِدَ الجامُ بمكّةَ، فقالوا: ابتَعْناهُ مِن تَميمٍ وعديِّ بن بَدّاء، فقام رجُلانِ مِن أوليائه فحَلَفا: لَشهادتُهما أحقُّ مِن شهادتِهما وإنّ الجامَ لصاحبِهم، قال: وفيهم نَزَلت هذه الآيةُ[5].

---

(١) الذي في «سنن الترمذي» (٣٠٥٩) بالدال وليس بالزاي كما ذكر المصنف.

(٢) هو الأمير سعد الملك أبو نصر علي بن هبة الله، المعروف بابن ماكولا، من أهل عكبرا، قتله غلمانه بجرجان سنة نيف وسبعين وأربع مئة. من كتبه: «الإكمال» تتبع فيه الأسماء المشتبهة في الأسماء والأعلام. وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا (١: ٢٦٤).

(٣) «جامع الأصول» (٢: ١٢٩) رقم (٦١٢).

(٤) كذا في (ط)، وهو الموافق لرواية البخاري، وفي غيرها من الأصول الخطية: «مُموّهًا».

(٥) أخرجه البخاري (٢٧٨٠) وأبو داود (٣٦٠٨) والترمذي (٣٠٦٠) عن ابن عباس.

من المهاجرينَ مع عَدِيِّ بنِ زيدٍ وتميمِ بنِ أَوسٍ ـ وكانا نصرانيَّينِ ـ تُـجَّارًا إلى الشامِ، فمَرض بُديلٌ وكَتب كتابًا فيه ما معه، وطَرحَه في مَتاعه ولم يُخبِر به صاحِبَيْه وأمرَهُما أن يدفَعا متاعَه إلى أهله، ومات ففَـتَّشا متاعَه فأخذا إناءً من فضَّةٍ فيه ثلاثُ مئةِ مِثْقالٍ مَنقُوشًا بالذَّهب، فغَـيَّباه، فأصاب أهلُ بُدَيلٍ الصَّحيفةَ فطالَـبُوهما بالإناء فجَحَدا، فرَفعُوهما إلى رسول الله ﷺ؛ فنَزلت.

﴿تَحۡبِسُونَهُمَا﴾: تَقِفُونَهما وتُصَبِّرُونَهما للحَلِفِ، ﴿مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾: من بعد صلاة العصرِ، لأنه وَقتُ اجتماعِ النّاسِ.

وعن الحسن: بعدَ صلاةِ العصرِ أو الظُّهرِ؛ لأنّ أهلَ الحجازِ كانوا يَقعُدون للحُكومة بعدَهما. وفي حديث بُدَيلٍ أنها لـمّا نَزلت صلّى رسولُ الله ﷺ صلاةَ العصرِ ودَعا بعَديٍّ وتَميمٍ فاستَحْلَفَهُما عندَ المنبرِ فحَلَفا، ثمَّ وجد الإناء بمكّةَ فقالوا: إنّا اشتَريناه من تَميمٍ وعَديٍّ.

وقيل: هي صلاةُ أهلِ الذِّمَّـة وهم يُعظِّمون صلاةَ العصرِ.

﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾: اعتراضٌ بينَ القَسَمِ والمُقسَمِ عليه. والمعنى: إنِ ارتَـبْتُم في شأنِهما واتَّهمتُموهُما فحَلِّفوهُما.

قولُه: (فيه ثلاثُ مئةِ مثقالٍ) تجريدٌ، نحوَ قولِك: في البَيْضة عشرونَ رِطلاً مِن حديد، أي: هِي نفسُها هذا المقدار.

قولُه: (وتُصَبِّرونَهما للحَلِف). النِّهاية: في الحديث: «مَن حَلَفَ على يمينٍ صَبْرًا»[1]، أي: أُلزِمَ بها وحُبِسَ عليها، وكانت لازمةً لصاحِبها مِن جهةِ الحُكم.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٤٩) ومسلم (١٣٨) عن ابن مسعود.

وقيل: إنْ أُريدَ بهما الشاهدانِ فقد نُسِخ تَحليفُ الشاهدَين، وإنْ أُريدَ بهما الوَصيَّانِ فليس بمَنسُوخٍ تَحليفُهما.

وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنه كان يُحلِّفُ الشاهِدَ والراويَ إذا اتَّهمهُما.

والضَّميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ للقَسَم، وفي ﴿كَانَ﴾ للمُقسَم له، يعني: لا نَستبدلُ بصحَّة القَسَم بالله عَرَضًا من الدُّنيا؛ أي: لا نَحلِفُ بالله كاذبَينِ لأجْل المالِ، ولو كان مَن نُقسِم له قريبًا لنا. على معنى: أنّ هذه عادَتُهم في صِدْقهم وأمانتِهم أبدًا، وأنهم داخلون تحت قولِه تعالى: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥].

﴿شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ﴾ أي: الشهادَةَ التي أمرَ اللهُ بحفظِها وتعظيمِها. وعنِ الشَّعبيِّ: أنه وَقَف على «شهادة» ثم ابتدأ «آلله» بالمدِّ على طَرْح حرفِ القَسَم وتعويضِ حرفِ الاستفهام منه. ورُويَ عنه بغير مَدٍّ، على ما ذكر سِيبَويه أنَّ منهم من يَحذفُ حرفَ القَسَم ولا يُعوِّض منه همزةَ الاستفهامِ، فيقول: اللهِ لقد كان كذا. وقرئ: (لَـمِلاّثِمِينَ) بحذف الهمزةِ وطَرْحِ حركتِها على اللّام وإدغامِ نُونِ «مِنْ» فيها، كقوله: (عادَ لُّوْلَى).

قولُه: (فقد نُسِخَ تحليفُ الشاهِدَيْن)، قيل: الناسخُ قولُه ﷺ: «البيِّنةُ على المدَّعي واليمينُ على مَن أنكرَ»(١)، واللهُ أعلم. وقيل: أوّلُ مَن قالَه قُسُّ بنُ سَاعدةَ الإياديُّ.

قولُه: (أنّ هذه عادتُهم في صِدقِهم)، والدَّلالةُ على العادة والتوكيدِ بقولِه: «أبداً»، انضمامُ ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [المائدة: ١٠٦] معَ قولِه: ﴿لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا﴾ تتميماً ومبالغةً، يعني: إذا لم يَحلِفْ لذي القُرْبَى فبالطريقِ الأَوْلى ألّا يَحلِفَ للغيرِ أبداً، وهذا إنّما يستقيمُ إذا أُريدَ تحليفُ الشاهِدَيْن دونَ الوَصِيَّيْن، وذلك أنّ الشَّرطيةَ، وهِي قولُه: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ جيءَ بها لتأكيدِ المقسَم به، أي: لم يكنْ مِن عادتِنا أن نشتريَ به ثمناً ولو وُجِدَ ذو قُربى.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥١٤) عن عبد الله بن عمرو، وأخرجه الترمذي (١٣٤٢) وابن ماجه (٢٣٢١) وابن حبان (٥٠٨٢) عن ابن عباس.

فإن قلتَ: ما موقع ﴿تَحْبِسُونَهُمَا﴾؟ قلتُ: هو استئنافُ كلامٍ، كأنه قيل: بعد اشتراط العدالةِ فيهما، فكيف نعملُ إنِ ارتَبْنا فيهما؟ فقيل: تَحْبِسُونَهُما. فإن قلتَ: كيف فسَّرتِ ﴿ٱلصَّلَوٰةِ﴾ بصَلاة العصرِ وهي مُطلَقة؟ قلت: لـمّا كانت معروفةً عندَهم بالتَّحليف بعدَها أغنى ذلك عن التَّقييد، كما لو قلتَ في بعض أئمّة الفقهِ: إذا صلّى أخذَ في الدَّرسِ، عُلم أنها صلاةُ الفجرِ، ويجوز أن تكونَ اللّامُ للجنسِ وأنْ يُقصَدَ بالتَّحليف على إثرِ الصلاةِ أن تكونَ الصلاةُ لُطفًا في النُّطْق بالصِّدق وناهيةً عن الكذبِ والزُّورِ؛ ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

﴿فَإِنْ عُثِرَ﴾: فإن اطُّلعَ ﴿عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا﴾ أي: فَعَلا ما أوجَبَ إثمًا واستَوجَبا أن يُقالَ: إنهما لمن الآثمينَ ﴿فَـَٔاخَرَانِ﴾: فشاهدانِ آخرانِ ﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ أي: منَ الذين استَحقَّ عليهمُ الإثمُ. ومعناه: مِنَ الذين جُنيَ عليهم وهم أهلُ الميِّتِ وعَشيرتُه. وفي قصّة بُدَيلٍ: أنه لما ظَهرت خيانةُ الرَّجلينِ حَلَفَ رجلانِ من وَرَثتِه إنه إناءُ صاحِبِهما وإنّ شهادتَهما أحقُّ من شهادتِهما: و﴿ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾: الأحقّانِ بالشَّهادة لقرابتِهمـا ومعرفتِهمـا، وارتفاعُهما على: هُما الأَوْلَيان، كأنه قيل: ومَن هُما؟ فقيل: الأَوْليانِ..

قولُه: (﴿فَإِنْ عُثِرَ﴾: فإنِ اطُّلع). الأساس: دابّةٌ بها عِثَار: لا تَزالُ تَعثُرُ، وخَرجَ متعثِّراً في أذيالِه، ومنَ المجاز: عُثِرَ على كذا: اطُّلِعَ عليه، وأعثَرَه على كذا: أطلَعَه.

اعلَمْ أنّ هذه الآيَةَ مِن أشكَل ما في القرآنِ منَ الإعراب، قالهُ الزجَّاجُ[1]، وقال الواحِديُّ رحِمَهُ الله: رُوِيَ عن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: هذه الآيَةُ أعضَلُ ما في هذه السُّورة منَ الأحكام، وقال الإمام: اتَّفقَ المفسِّرونَ على أنّ هذه الآيَةَ في غايةِ الصُّعوبةِ إعراباً ونَظْماً وحُكماً[2].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢١٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٥٦).

....

وقال القاضي: ومعنى الآيتَيْنِ أنّ المحتَضَرَ إذا أرادَ الوَصِيَّةَ ينبغي أن يُشهِدَ عَدْلَيْنِ مِن ذوي نَسَبِه أو دينِه على وَصيَّتِه، فإنْ لم يَجِدْهما، بأنْ كان في سَفَر، فآخرانِ مِن غيرِهم، ثُمّ إنْ وَقَعَ نزاعٌ وارتيابٌ أقسَما على صِدقِ ما يقولانِ بالتغليظِ في الوقت، فإنِ اطُّلِعَ على أنهما كَذَبا بأمَارةٍ أو مَظِنّة، حَلَفَ آخرانِ مِن أولياءِ الميِّت، والحُكمُ منسُوخٌ، إن كان الاثنانِ شاهِدَيْن فإنه لا يَحلِفُ الشاهدانِ، ولا تُعارِضُ يمينُهما يمينَ الوارث، وإن كانا وَصِيَّينِ تُرَدُّ اليمينُ على الوَرَثة إمّا لظهورِ خيانةِ الوصِيَّين، فإنّ تصديقَ الوصيِّ باليمينِ لأمانتِه، أو لتغييرِ الدعوى(١).

وقلتُ: هذا تلخيصُ المعنى، وهُو في غايةٍ مِنَ الجَوْدة، وأما حَلُّ مشكِلِ الآية فقد أشارَ إليه المصنِّفُ بحيثُ لا مَزيدَ عليه(٢).

قال أبو البقاء: قولُه: ﴿عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا﴾، قائمٌ مقامَ الفاعل، و«آخرانِ»: فاعلُ فعلٍ محذوف، أي: فليَشهَدْ آخرانِ، و﴿يَقُومَانِ﴾: صفةُ «آخران»، و﴿مِنَ ٱلَّذِينَ﴾: صفةٌ أُخرى لـ«آخران»(٣).

قلتُ: فعلى هذا ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾: خبرُ مبتدأٍ محذوف والجملةُ مُستأنَفةٌ على تقديرِ سؤال، كأنه لمّا قيلَ: فإن عُلِمَ أنّ الشاهِدَيْنِ قد خَانا فليَقُمْ شاهدانِ آخَرانِ مِنَ الذين جُنِيَ عليهم فقيل: مَن هما؟ فأُجيبَ: الأحَقّانِ بالشَّهادةِ مِن أقرباءِ المَجْنيِّ عليه.

وقال الزجّاجُ: قيل: معنى ﴿ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ أي: فيهم، كما في قولِه تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وقيل: استَحَقَّ منهم كقولِه تعالى: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [المطففين: ٢]، أي: منهم(٤).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٦).

(٢) من قوله: «اعلم أن هذه الآية من أشكل ما في القرآن» إلى هنا، ورد في (ط) في هذا الموضع، وورد في غيرها من الأصول قبل «قوله: ﴿فَإِنْ عُثِرَ﴾ فإن اطلع»، وكتب قبله: «قوله: فإن اطلع على أنهما استحقا إثماً»، فجعل فقرة مستقلة، وله وجه، لكن الذي في (ط) أنسب.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٦٨).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢١٦).

....

وقال صاحبُ «الكشف»: أمّا ما يُسنَدُ إليه استَحَقَّ فلا يَخلو مِن أن يكونَ الإيصاءَ أو الوَصِيَّة أو الإثمَ أو الجارَّ والمجرور، وإنّما جاز استَحقَّ الإثمَ لأنّ أَخْذَه إثمٌ فسُمِّي إثماً كما يُسَمّى ما يؤخَذُ منكَ بغيرِ حقٍّ مَظْلَمة، قال سِيبَويهِ: المَظْلَمة: اسمُ ما أُخِذَ منك[1]، وكذلك سُمِّي هذا المأخوذُ باسم المصدَر، وأمّا معنى ﴿عَلَيْهِمُ﴾ فيَحتمِلُ أن يكونَ بمنزلةِ على في قولِك: استَحقَّ على زيدٍ مالٌ بالشَّهادة، أي: لَزِمَه ووَجَبَ عليه الخروجُ منه؛ لأنّ الشاهِدَيْنِ لـمّا عُثِرَ على خيانتِهما استَحقَّ عليهما ما وَلِياه مِن أمرِ الشَّهادة والقيام بها ووَجَبَ عليهما الخروجُ منها وتَرْكُ الوِلايةِ لها، فصار إخراجُهما منها مُستَحِقّاً عليهما كما يَستَحِقُّ على المحكوم عليه الخروجُ مما وَجَبَ عليه، وأن يكونَ بمنزلةِ في، أي: استَحقَّ فيهم، وأن يكونَ بمنزلةِ مِن، أي: استَحقَّ مِنهمُ الإثمُ[2].

وقلتُ[3]: الحقُّ أن يكونَ استَحقَّ مُسنَداً إلى الإثم، وأن يكونَ مِن بابِ المشاكَلةِ والتضمين لقولِه: «ومعناه: منَ الذين جُنِيَ عليهم»، والذي دَعَاه إلى هذا التأويل ابتناءُ قولِه: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا﴾ على قولِه: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْأَثِمِينَ﴾؛ لأنّ المعنى: إن كتَمْنا الحقَّ كنّا منَ الخائنين، ثُمّ إنِ اطُّلِعَ على أنهما قد خَانا وجَنَيا على المشهودِ عليه واستَحَقّا إثماً بذلك فآخَرانِ يقومانِ مقامَهما بالشَّهادة، فكَنّى عن قولِه: «قد خَانا وَجَنَيا» بقولِه: ﴿ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا﴾ ليُشاكِلَ الكلامَ السابِقَ وهُو: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْأَثِمِينَ﴾، يَدُلُّ عليه قولُه: «واستَوْجَبا أن يقالَ: إنهما لمِنَ الآثِمين»، ثُمّ عَبَّرَ عن المشهودِ عليهم بقولِه: «استَحقَّ عليهمُ الإثمُ» ليُشاكِلَ ما عَبَّر به عن الجاني، وهُو ﴿ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا﴾؛ لأنّ الجانيَ إذا كُنِّيَ عنه بأنه استَحقَّ الإثمَ فالمناسبُ أن يُكَنّى عن المَجْنيِّ عليه بقولِه: استَحقَّ الإثمُ عليه، فقولُ المصنِّف: «منَ الذي جنَى عليهم» تخليصُ المعنى وزُبدتُه.

---

(١) «كتاب سيبويه» (٤: ٩١).

(٢) قوله: «وقلت» سقط من (م).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٣٧٦-٣٧٧).

وقيل: **هُما بَدَلٌ من الضَّميرِ في ﴿يَقُومَانِ﴾ أو من ﴿ءَاخَرَانِ﴾. ويجوز أن يرتفعا بـ﴿اَسْتَحَقَّ﴾** أي: منَ الذين استحقَّ عليهم انتدابُ الأَوْلَيَينِ منهم للشّهادة لاطّلاعِهم على حقيقة الحالِ. وقرئ: **(الأوَّلِين) على أنه وَصْفٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾** مجرورٌ، أو منصوبٌ على المدح.

ومعنى الأَوَّليّةِ: التقدُّمُ على الأجانب في الشَّهادة لكونِهم أحقَّ بها،...........

قولُه: (**هما: بَدَلٌ منَ الضَّميرِ في ﴿يَقُومَانِ﴾**). قال الزجّاجُ: **﴿ٱلْأَوْلَيَانِ﴾**: في قولِ أكثرِ البَصْريِّين مُرتفعانِ على البَدَلِ منَ الضَّميرِ في ﴿يَقُومَانِ﴾، المعنى: فليَقُمِ الأَوْلَيانِ بالميِّت مقامَ هذَيْنِ الخائنينِ فيُقسِمانِ بالله[1].

قولُه: (**ويجوزُ أن يرتفِعا بـ﴿اَسْتَحَقَّ﴾**) أي: **﴿ٱلْأَوْلَيَانِ﴾**: يكونُ فاعلَ ﴿اَسْتَحَقَّ﴾ لا «الإثمُ»، فعلى هذا ﴿اَسْتَحَقَّ﴾ بمعنى: استوجَبَ، ولا بدَّ من تقديرِ المضاف؛ لأنّ الواجبَ على أهلِ الميّت أن يختاروا مِن بينِهم شخصَيْنِ مِن أقارِبِ الميِّتِ موصُوفَيْنِ بالأولَويّةِ مِن غيرِهم لاطّلاعِهم على حقيقةِ الحال، وإليه الإشارةُ بقولِه: «﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ انتدابُ الأَولَيَيْنِ».

الجوهري: نَدَبَه لأمرٍ فانتَدَبَ لهُ، أي: دعاهُ له، فأجاب. **الأساس**: رجلٌ نَدْبٌ: إذا نُدِبَ لأمرٍ خَفَّ لهُ، وفُلانٌ مندوبٌ لأمرٍ عظيم ونَدْبٌ لكذا، وإلى كذا، فانتَدَبَ له.

قولُه: (**وقُرِئَ: «الأوَّلِينَ»**) أي: بالجمع: أبو بكرٍ وحَمزةُ، والباقونَ: **﴿ٱلْأَوْلَيَانِ﴾** على التثنية[2].

قولُه: (**على أنه وَصْفٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾**)، المعنى: آخَرانِ يقومانِ منَ الذين جُنِيَ عليهم المقدَّمَيْنِ على الأجانب، وقولُه: «مجرور» صفةٌ «لوَصْف».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢١٦).

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٥ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٩).

وقرئ: (الأوَّلَين) على التَّثنيةِ، وانتصابُه على المَدْح. وقرأ الحسن: (الأوَّلانِ) ويَحتجُّ به مَن يَرى ردَّ اليمينِ على المدَّعي، وأبو حنيفةَ وأصحابُه لا يَرون ذلك، فوَجهُه عندهم أنّ الورثةَ قدِ ادَّعوا على النَّصرانِيَّين أنهما قد اختانا فحلَفا، فلمّا ظهر كَذبُهما ادَّعيا الشِّراءَ فيما كَتَما، فأنكرَ الورثةُ، فكانتِ اليمينُ على الورثة لإنكارهم الشراءَ.

فإن قلتَ: فما وجهُ قراءةِ مَن قرأ: ﴿ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ على البناء للفاعل، وهو عليٌّ وأُبيٌّ وابنُ عباسٍ؟ ....

قولُه: (وقُرِئَ: «الأوَّلَيْنِ» بالتثنية[1]، وانتصابُه على المدح)، فعلى هذا هُو جارٍ على ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ﴾، لا على ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ لعَدَمِ المطابقة، وإنّما يجعلُه وَصْفاً كما في قراءةِ «الأوَّلِينَ»، لاختلافِهما نكرةً ومعرفة.

قولُه: (فوَجهُهُ عندَهم) أي: أصحابِ أبي حنيفة رحمه الله، فإنَّ ردَّ اليمينِ على المدَّعِي غيرُ سائغ عندَهم، لكنّ قولَه: «فلمّا ظهَرَ كذِبُهما ادَّعَيَا الشِّراءَ فيما كتَمَا، فأنكرَ الوَرَثةُ فكانتِ اليمينُ على الوَرَثة»، ليس في روايةِ البخاريِّ والتِّرمذيِّ وأبي داوُدَ[2] ما يُنبئُ عنه، وظاهرُ التنزيل يَأباه؛ لأنّ ترتُّبَ الجزاءِ، وهُو قولُه: ﴿فَـَٔاخَرَانِ﴾، على ﴿فَإِنْ عُثِرَ﴾، ثُمّ ترتُّبَه على قولِه: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْـَٔاثِمِينَ﴾ مانعٌ من تخَلُّلِ هذا الأجنبيِّ في البَيْن، على أنه تعالى صَرَّحَ بالرَّدِّ والتعقيبِ في قولِه: ﴿أَوْ يَخَافُوٓاْ أَن تُرَدَّ أَيْمَـٰنٌۢ بَعْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ﴾ وجعْلِه قانوناً لمثلِ هذا الحكم، واللهُ أعلم.

قولُه: (مَن قَرَأَ ﴿ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ على البناءِ للفاعل) قَرَأَها حَفْص[3]، أي: حَقَّ ووَجَبَ عليهم الإثمُ، حَقَّ واستَحَقَّ بمعنًى في «المعالم»[4].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «على التثنية».

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٥ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٩).

(٤) «معالم التنزيل» (٣: ١١٤).

قلتُ: معناه: منَ الورثـةِ الذين ﴿ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ من بينِهم بالشهادةِ أن يُجـرِّدُوهما للقيام بالشهادةِ ويُظهروا بها كذبَ الكاذبين، ﴿ذَٰلِكَ﴾ الذي تقدَّم من بيان الحُكم..

قولُه: (أن يُجرِّدوهما) قيل: هو مفعولُ ﴿ٱسْتَحَقَّ﴾، والفاعلُ ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾، وقلتُ: معنى هذا يعودُ إلى قولِه: «استَحَقَّ عليهمُ انتدابُ الأَوْلَيَيْنِ» و«مِن بينِهم»: حالٌ منَ الفاعل، و«بالشَّهادة»: متعلِّقٌ بـ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾، أي: الأحَقَّانِ بالشَّهادة، والواوُ في «ويَظهَروا» كالواوِ في قولِه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ عِلْمًا وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] في إفادةِ تعويلِ الترتيبِ إلى الذِّهنِ على مذهبِ صاحبِ «المفتاح»[١]، أي: لِيَشهَدوا ويَظهَروا بها.

قولُه: (﴿ذَٰلِكَ﴾ الذي تقدَّم مِن بيانِ الحُكم) وهُو ما ذُكِرَ مِن ردِّ اليمين أو تغييرِ الحُكم على الاختلافِ أجدَرُ وأحرى أن يأتُوا بالشَّهادةِ على وَجْهِ التحقيق، و﴿عَلَىٰ وَجْهِهَآ﴾: حالٌ منَ الشَّهادة، أي: محقَّقةً، المعنى: أنّ مِن حقِّ الشهادةِ أن تُشهَدَ على ما هِي عليه أو أن تُترَكَ إذا لم تكنْ مُحقَّقةً مخافةَ أن يُفتَضَحَ الشاهدُ إذا ظَهَرَ خلافُها، أو «إلىٰ» مُقدَّرةٌ قبلَ ﴿أَن يَأْتُوا۟﴾، والتقديرُ: ذلك الحُكمُ الذي ذكَرْناهُ أقربُ إلى أن يَأتُوا بالشَّهادة على وَجْهِها مما كنتُم تفعَلونَه، وأقرَبُ إلى خوف الفضيحة، فتَمتَنِعوا مِن ذلك، فعلى هذا ﴿أَوْ يَخَافُوٓا۟﴾: عطفٌ على ﴿أَن يَأْتُوا۟﴾، فيكونُ مِن بابِ قولِه: عَلَفتُها تِبْناً وماءً بارداً[٢]، والمعنى ما قالهُ الواحِدي: ذلك الذي حَكَمْنا به مِن رَدِّ اليمينِ أدنَى إلى الإتيانِ بالشَّهادةِ على ما كانت عليه، أو أقرَبُ إلى أن تُرَدَّ أيمانٌ على أولياءِ الميِّت بعدَ أيمانِهم فيَحلِفوا على خِيانتِهم وكَذِبِهم فيفتَضِحوا ويَغرَموا فلا يَحلِفونَ كاذِبينَ إذا خافوا هذا الحُكمَ[٣].

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٣٤.

(٢) سبق تخريجُه.

(٣) «الوسيط» (٢: ٢٤٣).

﴿أَدْنَىٰٓ﴾ أنْ يأتيَ الشُّهداءُ على نحو تلك الحادثةِ ﴿بِٱلشَّهَٰدَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَآ أَوْ يَخَافُوٓاْ أَن تُرَدَّ أَيْمَٰنُۢ﴾: أن تَـكرَّ أيمانُ شهودٍ آخَرينَ بعد أيمانِهم فيَفتضِحُوا بظُهور كَذِبهم كما جرى في قصّة بُديلٍ. ﴿وَٱسْمَعُواْ﴾ سمعَ إجابةٍ وقَبول.

[﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ❁ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ ١٠٩-١١٠]

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ﴾ بَدَلٌ من المنصوب في قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١٠٨] وهو من بَدَل الاشتمالِ، كأنه قيلَ: واتَّقوا اللهَ يومَ جَمْعِه، أو ظرفٌ لقوله: ﴿لَا يَهْدِى﴾ [المائدة: ١٠٨] أي: لا يهديهم طريقَ الجنّةِ يومئذٍ كما يُفعل بغيرهم، أو يُنصب بإضمارِ: اذكُرْ، أو ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾ كان كَيتَ وكَيتَ. ....

قولُه: (أن تكرَّ)، ويُروى «تكرُّ» بغيرِ «أن». الجَوهري: يقالُ كَرَّهُ وكَرَّ بنفسِه، يتعدَّى ولا يتعدَّى.

قولُه: (وهُو مِن بَدَلِ الاشتمالِ). **الانتصاف**: يكونُ منصُوباً مفعولاً به لا ظَرْفاً[1]. **الإنصاف**: لا يُتَصَوَّرُ هاهنا بدَلُ الاشتمالِ؛ لانه لا بدَّ منَ اشتمالِ البَدَلِ أو المُبدَلِ منهُ على الآخَر، وهاهنا يستحيلُ ذلك، وإنّما يَتمُّ ذلك بِبيانِ المُضمَر، فإنّ تقديرَه: واتَّقُوا عذابَ الله يومَ، وحينَئذٍ يَصحُّ البَدَلُ لاشتمالِ ﴿يَوْمَ﴾ على العذاب.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٨٩).

و﴿مَاذَآ﴾ منتصبٌ بـ﴿أُجِبْتُمْ﴾ انتصابَ مصدرِه على معنى: أيَّ إجابةٍ أُجبتُم، ولو أُريدَ الجوابُ لقيل: بماذا أُجبتُم؟ فإن قلتَ: ما معنى سؤالِهم؟ قلت: تَوبيخُ قومِهم، كما كان سؤالُ الموؤدَةِ توبيخًا للوائد.

فإن قلتَ: كيف يقولون: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾ وقد عَلموا بما أُجيبوا؟ قلت: يعلمون أن الغَرَضَ بالسؤال تَوبيخُ أعدائهم، فيَكِلون الأمرَ إلى علمِه وإحاطتِه بما مُنُوا به منهم وكابَدُوا من سُوء إجابتِهم إظهارًا للتشكّي واللَّجَأِ إلى ربِّهم في الانتقام منهم، وذلك أعظمُ على الكَفَرة وأَفَتُّ في أعضادِهم، وأجلَبُ لِحَسرتِهم وسُقوطِهم في أيديهم؛ إذا اجتَمع توبيخُ الله وتَشكِّي أنبيائه عليهم.

قولُه: (على معنى: أيَّ إجابةٍ أُجِبتُم؟ ولو أُريدَ الجوابُ لقيل: بماذا أُجِبتُم؟)، قال صاحبُ «المفتاح»[(١)]: أي: سؤالٌ عمّا يُميِّزُ أحدَ المتشاركَيْنِ عن أمرٍ يَعُمُّهما بقولِ القائل: عندي ثياب، فيقول: أيُّ ثيابٍ هِي؟ فيَطلُبُ منهُ وَصْفاً يميِّزُها عندَك عمّا يشارِكُها في الثَّوبيّة[(٢)]. فالمعنى: أيَّ إجابةٍ أُجِبتُم: إجابةَ تصديقٍ أو تكذيب، أو إجابةَ ردٍّ أو قَبُولٍ، طاعةٍ أو عصيان؟ ولو أُريدَ السؤالُ عن مَقُولِهم بمعنى: ما قالوا لكُم؟ لَقيل: بماذا، بإدخالِ الباء، قال القاضي: ماذا: في مَوضعِ المصدَر، أو بأيِّ شيءٍ أُجِبتُم، فحَذَفَ الجارّ[(٣)]، والمصنِّفُ لم يَلتفِتْ إلى الثاني.

قولُه: (بما مُنُوا به). الجَوْهري: مَنَوتُه ومَنَيْتُه: إذا ابتَلَيْتَه.

قولُه: (وأَفَتُّ في أعضادِهم). الأساس: فَتَّ في عَضُدِه: إذا كسَرَ قوّتَه وفرَّقَ أعوانَه.

قولُه: (وسُقُوطهم في أيديهم)، الأساس: سُقِطَ في يدِه وأُسقِطَ وسَقَطَ على المبنيِّ للفاعل: نَدِمَ، وهُو مسقوطٌ في يَدِه وساقِط في يَدِه: نادِم.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٥٠.

(٢) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «مفتاح العلوم»، وتحرف في سائر الأصول إلى: «الرتبة».

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٨).

ومثالُه أن يَنْكُبَ بعضُ الخوارجِ على السُّلطان خاصّةً من خَواصِّه نَكبةً قد عَرفَها السُّلطانُ واطَّلع على كُنْهِها وعَزَم على الانتصار له منه، فيَجمع بينَهما ويقول له: ما فعل بك هذا الخارجيُّ؟ وهو عالمٌ بما فَعل به يُريد توبيخَه وتَبكِيتَه، فيقول له: أنت أعلَمُ بما فَعل بي، تفويضًا للأمر إلى علم سلطانه، واتّكالًا عليه وإظهارًا للشِّكايةِ، وتعظيمًا لما حلَّ به منه. وقيل: مِنْ هَوْل ذلك اليومِ يَفزَعُون ويَذْهَلُون عن الجواب، ثم يُجيبون بعدما تَثُوب إليهم عقولُهم بالشّهادة على أُممهم. وقيل: معناه: عِلْمُنا ساقطٌ مع علمِك ومَغمورٌ به، لأنّك علّام الغيوبِ، ومَن عَلِمَ الخَفِيّاتِ لم تَخْفَ عليه الظَّواهرُ التي منها إجابةُ الأُممِ لرُسلِهم، فكأنه لا علمَ لنا إلى جَنْب علمِكَ. ....

قولُه: (أن يَنكُبَ)، **الأساس**: نكبَ عنه ينكُبُ ونكبتِ الريحُ: مالت عن مَهَابِّ الرياح، ومنَ المجاز: نكبَ في عدوِّه.

قولُه: (للشِّكاية)، **الجَوْهري**: شَكَوْتُ فُلاناً أَشكُوهُ شِكايةً وشَكْوى وشَكَاةً بفَتح الشِّين المعجَمة: إذا أخبَرتَ عنهُ بسوءِ فعلِهِ بك.

قولُه: (وقيل: مِن هَوْلِ ذلك اليوم)، ويُروى: «هُو مِن هَوْلِ ذلك اليوم»، الضَّميرُ راجعٌ إلى القول، وهُو ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾، أي: وقيل: هذا القولُ صَدَرَ مِنهم مِن هَوْلِ ذلك اليوم، ثم استأنَفَ بقولِهِ: «يَفزَعُون»، فكأنه قيل: ما بالُهم تكلَّموا به وقد سُئلوا عن شيءٍ وأجابوا بما لم يُطابِقِ السؤال، فأُجيبَ: لأنهم «يَفزَعُونَ ويَذهَلُونَ عن الجواب»، فقولُه: «وقيل: هُو مِن هَوْلِ ذلك اليوم» معطوفٌ على قولِه: «يَعلَمونَ أنّ الغَرَضَ» أي: يَعلَمونَ أنّ الغَرَض بالسؤال توبيخُ أعدائهم فيَكِلُونَ الأمرَ إلى عِلمِه قائلينَ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾، ويجوزُ أنهم يَذهَلونَ عنِ الجواب ويقولونَ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾، ثُمّ بعدَ ما تَرجِعُ إليهم عقُولُهم يُجيبونَ بالشَّهادةِ على أُمَمِهم.

قولُه: (معناه: عِلمُنا ساقطٌ معَ عِلمِك)، هذا جوابٌ آخَرُ، على طريقةِ الأُسلوبِ الحكيم؛ لأنه جوابٌ بإثباتِ العِلم لله على طريقةٍ يُعلَمُ منها المقصود، وذلك قولُه: «لم تَخْفَ عليه الظواهرُ التي منها إجابةُ الأُمَم لرُسُلِهم».

وقيل: لا عِلْمَ لنا بما كان منهم بعدَنا، وإنّما الحكمُ للخاتمةِ، **وكيف يَخفى عليهم أمرُهم** وقد رأَوْهم سُودَ الوُجوهِ، زُرْقَ العُيونِ، مُوبَّخِينَ؟

وقرئ: (علّامَ الغُيوبِ) بالنَّصب على أنّ الكلامَ قد تَمَّ بقوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ﴾ **أي: إنّك الموصوفُ بأوصافك المعروفةِ من العلم وغيرِه،** ثم نُصب (علامَ الغُيوب) على الاختصاصِ، أو على النِّداء، **أو هو صفةٌ لاسم «إنّ»**.

قولُه: (**وكيفَ يَخفَى عليهم أمرُهم؟**) رَدٌّ واعتراضٌ على القولِ الأخير، وفيه إضمار، وذلك أنه تعالى لمّا سألَهم بقولِه: أيُّ إجابةٍ أُجِبتُم، إجابةَ قَبُول أم ردٍّ، طاعةٍ أو عِصيان؟ فقالوا: لا عِلمَ لنا بما كان منهم بعدَنا، يعني: ما دُمنا فيهم أجابَ بعضُهم إجابةَ طاعةٍ وقَبُول، وبعضُهم إجابةَ معصية ورَدّ، فلمّا توفَّيْتَنا كنتَ أنت الرقيبَ عليهم، نحنُ لا نَعلَمُ ما كان منهم بعدَنا: هل بَدَّلوا وغَيَّروا أم ثَبَتوا وداموُا؟ لأنّ الحُكمَ للخاتمة، وهذا لا يَصحُّ؛ لأنّ أَمَاراتِ سُوءِ الخاتمة لائحةٌ مِن وجوهِهم وعيونِهم، فكيف يقولونَ: نحن لا نَعلَمُ الخاتمةَ؟

قولُه: (**أي: إنك الموصُوفُ بأوصافِك المعروفة منَ العِلم وغيرِه**)، فالتركيبُ حينَئذٍ من بابِ قولِه:

أنا أبو النَّجم وشِعْري شِعْري

قولُه: (**أو هُو صفةٌ لاسم «إنّ»**)، قيل: فيه نَظَر؛ لأنّ اسمَ «إنّ» ضميرٌ، والضميرُ لا يوصَفُ. وأُجيبَ أنّ النَّظَرَ مدفوعٌ؛ لأنه يَذكُرُ الأقوالَ المذكورة، وبعضُهم جوَّزَ وصْفَ الضَّمير، وهذا بناءً على ذلك المذهب.

الانتصاف: هُو كقولِه:

أنا أبو النَّجْم وشِعريْ شِعري[1]

الإنصاف: وقَعَ في كلام الزمخشريِّ أنه منصُوبٌ على النِّداءِ أوِ الاختصاص أو نعتٌ لاسم

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٩٠).

﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ﴾ بَدَلٌ من ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ﴾. والمعنى: أنه يُوبِّخ الكافرين يومئذٍ بسؤال الرُّسلِ عن إجابتهم وبتَعديدِ ما أظهرَ على أيديهم من الآياتِ العظامِ، ....

«إنّ» وهُو بعيدٌ؛ لأنّ المُضمَراتِ لا توصَفُ، واسمُ «إنّ» ضميرٌ واحد. وفَرَّ صاحبُ «الانتصاف» مِن ذلك ولم يُنَبِّهْ عليه، وهُو منَ المُشكلاتِ.

وقلتُ: ولا ارتيابَ أنّ الكلامَ إذا قُطِعَ عندَ قولِه: ﴿أَنتَ﴾، كما صَرَّحَ به وعقَّبَه بقولِه: «ثُمّ نُصِب» لم يكنْ لقولِه: «علّامَ الغيوبِ» تعَلُّقٌ إعرابيٌّ به، فلا وجْهَ لجَعْلِه صفةً نَحْويّة، فيكونُ التقديرُ: يا علاَّمَ الغُيوب، على النِّداء، أو: اذكُرْ علامَ الغُيوب، على المدح، أو: أعني علامَ الغيوب، على الوَصْفِ والتفسيرِ. فإذن: الجملةُ الثانيةُ بيانٌ للجُملةِ الأُولى مِن حيث الصِّفةُ التي يَستدعِيها المقامُ، على طريقةِ: أنا أبو النَّجم، وأنتَ تعلَمُ أنّ نحوَ هذا التركيبِ لا يُفيدُ معنًى بنفسِه ما لم يَستندْ إلى ما يُنبِئُ عن وَصْفٍ خاصّ، وهاهنا لـمّا قيلَ: ﴿إِنَّكَ أَنتَ﴾، يعني إنك أنت الموصُوفُ بأوصافِك، لم يُعلَمْ أنّ الصِّفةَ التي يقتضيها المقامُ ما هِيَ؟ فقيل: «علّامَ الغيوب» للكَشْفِ والبيان، والبيانُ يدُلُّ عليه إيقاعُ قولِه: «منَ العِلم وغيرِه» بياناً لقولِه: «بأوصَافِك المعروفة»، ليكونَ شاملاً لجميع الأوصَاف، فيحتاجُ حينَئذٍ إلى تعيينِ ما يقتضيهِ المقام، وكذلك دَلَّ قولُه: «وشِعْريَ شِعري» على الوَصْفِ الذي يَستدعيه «أنا»، أي: أنا ذلك المشهورُ بالبلاغة والفَصَاحةِ، وشِعْري هُو البالغُ في الكمال.

قولُه: (﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ﴾ بدَلٌ مِن ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ﴾)، وقلتُ: ولـمّا كان البدَلُ كالتفسير للمُبدَلِ ولم يُعلَمْ مِن قولِه: ﴿مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾ هلِ السؤالُ عن تمييزِ أحدِ المتشارَكيْنِ عن أمرٍ يعُمُّهما أو عن مَقُولِ الكافِرينَ على تقديرِ الباء، كما قال القاضي[1]، والذي عليه ظاهرُ كلام المصنِّف أنّ قولَه: ﴿مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾ مُبهَمٌ في إجابةِ قَبُولٍ أو رَدٍّ، أتى بقولِه: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ إلى آخِر السورة بياناً وتفصيلاً لذلك المُجمَل، وأوضَحَ أنّ السؤالَ على طريقِ التمييزِ وبيانِ أنّ

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٧٨).

فكذَّبوهم وسمَّوهم سَحرةً، أو جاوزوا حَدَّ التَّصديقِ إلى أنِ اتَّخذوهم آلهةً، كما قال بعضُ بني إسرائيل فيما أُظهر على يدِ عيسى عليه السَّلامُ من البيِّناتِ والمعجزاتِ: ﴿هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٧] واتَّخذه بعضُهم وأُمَّه إلهيْنِ.

﴿أَيَّدتُّكَ﴾: قوَّيتُك. وقرئ (آيَدْتُكَ) على: أَفْعَلْتُكَ. ﴿بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾: بالكلام الذي يَحْيَىٰ به الدِّين وأضافه إلى القُدُس، لأنه سببٌ للطُّهر من أوضار الآثام، والدَّليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ﴾ و﴿فِى ٱلْمَهْدِ﴾ في موضع الحالِ، لأنّ المعنى: تُكلِّمهم طفلًا وكهلاً، إلّا أن ﴿فِى ٱلْمَهْدِ﴾ فيه دليلٌ على حدٍّ منَ الطُّفولة. وقيل: رُوح القُدس: جبريلُ صلوات الله عليه أُيِّـد به لتثبيتِ الحُجَّةِ.

فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾؟ قلت:..................

الجوابَ جوابُ رَدٍّ لا قَبُول، ولهذا قال: «والمعنى: أنه توبيخٌ للكافرينَ يومَئذٍ»، وختَمَ الآيةَ بقولِه تعالى: ﴿فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، وهُو الوجهُ الأوَّلُ منَ الوجوهِ المذكورة في جوابِ سؤالِه: «كيف يقولون: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾ وقد عَلِموا؟» ألا تَرى كيف بيَّنَ معنى التمييز بقولِه: «فكذَّبوهم وسَمَّوهم سَحَرةً، أو جاوَزوا حدَّ التصديق»، حيث ميَّزَ احتمالَ السؤالِ منَ التصديقِ والتكذيب بأحدِهما وهُو التكذيب؟

قولُه: (أو جاوَزوا حدَّ التصديق): عطفٌ على «فكذَّبوهم»، وقولُه: «كما قال بعضُ بني إسرائيل» إلى آخِره، نَشْرٌ لهذَيْن المعنيَيْن.

قولُه: (والدَّليلُ عليه) أي: على أنّ المرادَ بِرُوحِ القُدُس: الكلام: إيقاعُ قوله: ﴿تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ إمّا بياناً للجُملةِ الأُولى أو استئنافاً.

قولُه: (إلّا أنّ ﴿فِى ٱلْمَهْدِ﴾) يعني كان المرادُ مِن قولِه: ﴿فِى ٱلْمَهْدِ﴾: حالَ الطُّفُوليّة، لكنْ في تخصيص ذكْرِ المَهْد تتميمٌ ومُبالغة، ولهذا نكَّر قولَه: «على حدٍّ منَ الطُّفولة»، ولو قيل: طفلاً، لم تكنْ تلك المبالغةُ؛ لأنّ الطُّفوليّةَ تنتهي وقتَ البلوغ لقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ﴾ [النور: ٥٩].

معناه: تُكلِّمهم في هاتينِ الحالتَينِ من غير أن يتفاوَتَ كلامُك في حين الطُّفولةِ وحينِ الكُهولةِ الذي هو وقتُ كمالِ العقلِ وبُلوغ الأَشُدِّ، والحَدُّ الذي يُستَنبأُ فيه الأنبياءُ.

﴿وَٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ﴾ خُصّا بالذِّكر ممّا تناوَله الكتابُ والحكمةُ؛ لأنَّ المرادَ بهما جنسُ الكتابِ والحكمةِ. وقيل: الكتابُ: الخَطُّ، والحكمة: الكلامُ المُحكَم الصَّوابُ. ﴿كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾ هيئةٍ مثل هيئةِ الطَّيرِ. ﴿بِإِذۡنِي﴾: بتَسهيلي. ﴿فَتَنفُخُ فِيهَا﴾ الضَّمير للكافِ لأنها صفةُ الهيئةِ التي كان يَخلُقها عيسى عليه السَّلام ويَنفُخ فيها ولا يَرجع إلى الهيئةِ المُضافِ إليها، لأنها ليست من خَلْقه ولا من نَفْخه في شيءٍ، وكذلك الضَّميرُ في ﴿فَتَكُونُ﴾. ﴿تُخۡرِجُ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾: تُخرِجُهم من القبور وتَبعثُهم. قيل: أَخرجَ سامَ بنَ نوحٍ ورجلين وامرأةً وجاريةً.

﴿وَإِذۡ كَفَفۡتُ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَنكَ﴾ يعني: اليهودَ حين هَمُّوا بقَتلِه. وقيل: لـمّا قال اللهُ تعالى لعيسى: ﴿ٱذۡكُرۡ نِعۡمَتِي عَلَيۡكَ﴾ كان يَلبَسُ الشَّعر ويأكلُ الشَّجَر،..

قولُه: (معناه: تُكلِّمُهم في هاتَيْنِ الحالَـتَيْن) يعني: فائدةَ انضمامِ «كَهْلاً» معَ ﴿فِي ٱلۡمَهۡدِ﴾ هنا، فعلى هذا يكونُ الثاني تابعاً للأوّل، والأحسَنُ ما في كلامِ الإمامِ[1] أنّ الثانيَ أيضاً مُعجِزةٌ مُستقِلّةٌ؛ لأنّ المرادَ: يُكلِّمُ الناسَ في الطُّفولةِ وفي الكهولةِ حين ينزِلُ منَ السماءِ في آخِرِ الزمان؛ لأنه حين رُفِعَ لم يكنْ كَهْلاً.

قولُه: (لأنّ المرادَ بـهما جِنسُ الكتاب): تعليلٌ للتخصيص، يعني هُو مِن بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ لمزيدِ الفَضْل والشَّرَف.

قولُه: (ولا يَرجعُ إلى الهيئةِ المضافِ إليها)، يعني: في قولِه: «هيئة مثلَ هيئةِ الطَّير»؛ لأنّ الثانيةَ مشبَّهٌ بها، وهِي مِن خَلْقِ الله، بل إلى الأُولى المشبَّه؛ لأنها مِن تقديرِه ومن نَفْخِه.

قولُه: (وقيل: لـمّا قال اللهُ لعيسى: ﴿ٱذۡكُرۡ نِعۡمَتِي﴾): عَطْفٌ على قولِه: «﴿إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ﴾ بدَلٌ مِن ﴿يَوۡمَ يَجۡمَعُ﴾»، فيكونُ هذا الخطابُ في الدُّنيا.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٥٩).

....

وفي كلام المصنِّف لطيفة، وهي أنه تعالى مَنَّ عليه بقوله: ﴿ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ﴾، وما كانت تلك النِّعمةُ نعمةً دُنْيَوِيّةً؛ لأنه كان يَلبَسُ حينئذٍ الشَّعر ويأكُلُ الشَّجر(١).

وفيه أن هذه النعمةَ أيضاً منَ التأييداتِ القُدُسية والمِنَحِ الإلهيّة، رُوِيَ أنّ فَتْحاً المَوصِليَّ رحمَه الله رجَعَ ليلةً إلى بيتِه فلم يَجِدْ عَشاءً ولا سِرَاجاً ولا حَطَباً، فأخَذَ يحمَدُ اللهَ تعالى ويتضرَّعُ إليه ويقولُ: إلهي، لأيِّ سببٍ ووَسِيلة واستحقاقٍ عاملتَني بما تُعامِلُ به أنبياءَك وأولياءك؟

وقضيةُ النَّظم على هذا الوَجْه هُو أنه تعالى لـمّا خَوَّف الشاهِدَيْنِ خصُوصاً والناسَ عموماً بقولِه تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱسْمَعُواْ﴾ [المائدة: ١٠٨] بمعنى: واتّقوهُ يومَ جَمْعِه الرُّسُلَ وسؤالِه إيّاهم: بـ﴿مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾ في الدُّنيا حينَ أُرسِلتُم إلى القوم؟ وقولِ الرسُلِ منَ الهَيْبَةِ والذُّهول: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾، اتّجَهَ لسائل: ما ذاك السؤالُ والجوابُ في الدُّنيا لا عِلمَ لي بذلك؟ فقيل له: اذكُرْ وقتَ بَعْثةِ عيسى عليه الصّلاة والسّلامُ إلى القوم وتأييدِه بالمُعجِزاتِ الباهرة، وجوابِ بعض القوم لهُ: هذا سِحرٌ مُبين، وبعضُهم: ثالثُ ثلاثة، ليُعلَمَ ذلك السؤالُ والجواب، يدُلُّ على الأوّلِ قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، و«مِن» في ﴿مِنْهُمْ﴾: تَبْعيضيّة، وعلى الثاني قولُه: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ﴾، ويدُلُّ على أنّ الوَجْهَ هُو الأوّلُ قولُ عيسى عليه الصَّلاةُ والسلامُ: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾، وقولُ الله عزَّ وجَلّ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ﴾ الآية [المائدة: ١١٦].

وتقريرُ الكلام على هذا الوَجْه: اذكُرْ أيُّها السائلُ ذلك الوقتَ الذي أرادَ اللهُ سبحانَه وتعالى أن يُرسِلَ عيسى عليه الصَّلاةُ والسلام، وحينَ أيَّدَه بالكتابِ والحِكمة وضَمَّ معَه المُعجِزات، وأمَرَه بِدعوةِ القوم إلى الحِكمة والعَمَلِ بما في الكتاب، فامتَثَلَ الأمرَ وادَّعَى الرسالةَ وأظهَرَ المُعجِزاتِ القاهرةَ وأفحَمَهم، فأظهَروا العَجْزَ، وقال بعضُهم: إنْ هذا إلا سِحرٌ مُبين، وقال

(١) انظر: «الدر المنثور» (٣: ٥٦٥)، و«الكشف والبيان عن تفسير القرآن» للثعلبي (٤: ١٢٤).

ولا يدَّخرُ شيئًا لغَدٍ، يقول: مع كلِّ يومٍ رِزقُه، ولم يكن له بيتٌ فيَخرَبَ، ولا ولدٌ فيَموتَ، أينما أمسى باتَ.

[﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ * إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * قَالُوا۟ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّـٰهِدِينَ * قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ ۖ وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ * قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ۖ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ ١١١-١١٥]

﴿أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾: أمرتُهم على ألسِنة الرُّسلِ. ﴿مُسْلِمُونَ﴾: مُخلِصون. من: أسلَم وجهَه لله.

بعضُهم: ثالثُ ثلاثة على مِنْوالِ هذا، فأفسَحَ في الوجهِ الأوّلِ وراعَى فيه ما يَستدعيهِ المقامُ منَ الكلام.

قولُه: (لم يكنْ له بيتٌ فَيخرَبَ، ولا وَلَـدٌ فيموت) عَقَدَه المَعرِّي:

سَعِدَ المسيحُ يَسيحُ في الغَبْراء لا ... وَلَـدٌ يمـوتُ ولا بِنـاءٌ يَخْـرَبُ

قولُه: (﴿أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾: أمَرْتُهم)، قال الزجّاج: وأنشَدوا:

الحمـدُ لله الـذي استَقلَّتِ ... بإذْنِـه السـماءُ واطمأنَّـتِ

وَحَىٰ لها القرارَ فاستَقَرَّتِ(١)

---

(١) الشعر للعجاج، انظر: «ديوانه» ص٢٦٦ و«خزانة الأدب» (٨: ٢٩٨).

﴿عِيسَى﴾: في محلِّ النَّصبِ على إتباع حركته حركةَ الابنِ كقولك: يا زيدَ بنَ عمرٍو، وهي اللغة الفاشيةُ، ويجوز أن يكون مضمومًا كقولك: يا زيدُ بنَ عمرٍو، والدَّليل عليه قولُه:

أحارُ بنَ عمرٍو كأنِّي خَمِرْ

لأنَّ التَّرخيمَ لا يكون إلا في المضموم.

فان قلتَ: كيف قالوا: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ بعد إيمانِهم وإخلاصِهم؟ قلتُ: ما وصفَهمُ اللهُ بالإيمان والإخلاص، وإنّما حكى ادِّعاءهم لهما، ثم أتبعَه قولَه: ......

أي: أمَرَها أن تَقَرَّ[1] فامتَثَلَتْ[2].

قولُه: (في محَلِّ النَّصب) أي: الفتح؛ لأنّ حركتَه حركةُ بناء.

قولُه: (أن يكونَ مضموماً كقولِك: يا زيدُ بنَ عَمْرٍو) قيل: هذه لغةٌ قليلة.

قولُه: (أحَارُ بنَ عَمْرٍو كأني خَمِرْ)، بعده:

ويَعْدُو على المرءِ ما يَأْتَمِرْ[3]

الخَمِرُ: الذي ضَرَبَه الخُمار، وقيل: الخَمرُ: نَبْتٌ طيِّبٌ تَرعى فيه الأنعامُ ويلجَأُ إليه الناسُ إذا لم يَجِدوا طعاماً، ما يأتَـمِر: منَ الائتمار، أي: ما دام يمتثلُ الأمرَ، القائلُ يُعاتِبُ الحارِثَ ويقولُ: كأنّي ذلك النَّبتُ يأكُلُني كلُّ أحَد؛ لأنّي أوافِقُهم فيما يأمُرونَني.

قولُه: (لأنّ الترخيمَ لا يكونُ إلّا في المضموم)، وذلك أنّ المفتوحَ معَ ما بعدَه بمنزلةِ الاسم الواحِد كالمركَّب فلا يُرخَّمُ منه، لأنه لو رَخَّمَ آخِرُ الأوّلِ لكانَ الحذفُ منَ الوَسَطِ وهُو غيرُ سائغ.

(١) قوله: «أن تقرَّ» سقط من (غ).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٨).

(٣) البيت لامرئ القيس، انظر: «ديوانه» ص٥٧.

«إذ قالوا»: فآذَنَ أنّ دَعْواهم كانت باطلةً، وأنهم كانوا شاكِّين، وقولُه: ﴿هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ كلامٌ لا يَرِدُ مثلُه عن مؤمنينَ معظِّمينَ لربِّهم، وكذلك قولُ عيسى عليه السَّلامُ لهم معناه: اتَّقوا اللهَ ولا تَشُكُّوا في اقتدارِه واستطاعتِه، ولا تَقترحوا عليه ولا تَتحكَّموا ما تَشتهون من الآيات، فتَهلَكُوا إذا عَصيتُموه بعدَها.

قولُه: (أنّ دَعْواهُم كانت باطلة، وأنهم كانوا شاكِّين)، قال الزجَّاج: يَحتمِلُ أنهم أرادوا أنْ يزدادوا تثبيتاً، كقولِه ﷺ[1]: ﴿أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وأنّ استنزالَ المائدةِ كان قبْلَ عِلمِهم أنه أبْـرَأَ الأكْمَهَ والأبْرَصَ، وأمّا قولُ عيسى عليه الصَّلاةُ والسَّلام: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾، فالمرادُ: لا تَـقتَرِحوا الآياتِ ولا تُقدِّموا بينَ يَـدَي اللهِ ورسُولِه[2]، وقال الواحِديُّ: لا يَدُلُّ قولُهم على الشَّكِّ، هذا كما تقولُ لصاحبِك: هل تستطيعُ أن تقومَ؟ أي: هل يَسهُلُ عليه إنزالُ هذه المائدة[3]؟

وقال مُحْيي السُّنة: لم يكونوا شاكِّينَ في قُدرةِ الله، ولكنّ معناه: هل يُنزِّلُ أم لا؟ وقيل: ﴿يَسۡتَطِيعُ﴾ بمعنى يُطيع، يقال: أطاعَ واستطاع بمعنًى، كقولِهم: أجابَ واستَجاب، معناهُ: هل يُطيعُكَ ربُّك بإجابةِ سُؤالِك؟ وفي الآثار: مَن أطاعَ اللهَ أطاعَه الله، وأجرَى بعضُهم على ظاهرِه[4].

الانتصاف: هل تستطيعُ؟: هل تفعَلُ؟ تقولُ للقادر: هل تَستطيعُ كذا؟ مبالغةً في التقاضي، عَبّرَ عن المسبَّب بالسَّبَب؛ لأنّ الاستطاعةَ مِن أسبابِ الإيجاد، ومنهُ تأويلُ أبي حنيفة: ﴿وَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ مِنكُمۡ طَوۡلًا أَن يَنكِحَ﴾ [النساء: ٢٥] أي: ومَن لم يملِكْ، وحَمَلَ النِّكاحَ على الوَطْء،

---

(١) يعني إبراهيم عليه السلام.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧٩).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٢: ٢٤٥).

(٤) «معالم التنزيل» (٣: ١١٧).

....

وجَعَلَ الاستطاعةَ نفسَ المُلك، حتّى إن القادِرَ غيرَ المالك عادمٌ للطَّوْل، وكنتُ أستبعدُ احتمالَ اللَّفظِ حتى وَقفتُ على هذا القولِ عن الحَواريِّين، وهو قولُ الحَسَن رحِمَه الله(١)، ويقوِّي قَوْلَ الزجَّاج والواحِديِّ قولُه: ﴿وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾، ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ﴾؛ ولأنّ وَصْفَهم بالحَواريِّينَ يُنافي أن يكونوا على الباطل، وأنّ اللهَ تعالى أمَرَ المؤمنينَ بالتشبُّه بهم والاقتداءِ بسُنَّتِهم في قولِه: ﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]، ورسُولُ الله ﷺ مَدَحَ الزُّبَيرَ بقولِه: «إنّ لكلِّ نبيٍّ حَوارِيّاً، وإن حَوارِيَّ الزُّبَيرُ بنُ العَوّام»، أخرَجَه التِّرمذيُّ، عن جابر(٢)، وقال في الصَّفِّ: «والحَوارِيُّونَ: أصفياؤه، وهُم أوّلُ مَن آمَنَ به، وكانوا اثنَيْ عشَرَ رجُلاً، وحَوارِيُّ الرجُل: صَفِيُّه وخُلَصاؤه»(٣)، وقراءةُ الكسائيِّ فإنه قَرأَ بالتاءِ وإدغامِ اللام فيها ونَصْبِ الباء، والباقونَ: بالياءِ ورَفْعِ الباء(٤)، أي: هل تستطيعُ سؤالَ ربِّكَ كما قال، فحَذَفَ المضافَ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه.

وقلتُ: ويُمكنُ أن تُنزَّل(٥) تلك القراءةُ على هذه، و﴿هَلْ﴾ مِثلُها في قولِه تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ﴾ [الإنسان: ١] تقديرُه: قد يَستطيعُ ربُّك أن يُنَـزِّلَ علينا مائدةً فاسألْه حتى يُنزِّل؟

فإن قلتَ: كيف يُطابِقُه قولُه تعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾؟ قلتُ: لها أُسوةٌ بقراءةِ الكسائيِّ، وبالردِّ على إبراهيمَ مُنكِراً عليه بقولِه: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾ في سؤالِه: ﴿كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فحينَئذٍ يكونُ قولُهم: ﴿نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾ مُطابِقاً لقولِه: ﴿بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، والله أعلم.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٩٢) وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٥: ١٣٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٧٤٥) عن جابر، وأخرجه أيضاً البخاري (٧٢٦١) ومسلم (٢٤١٥).

(٣) انظر: (١٥: ٣٩٨).

(٤) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٥ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٩).

(٥) كذا في (ط) و(ص)، وفي (م) و(غ) و(س): «تدل».

﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾: **إن كانت دَعْواكُم للإيمان صحيحةً**. وقرئ: (هل تَستطيعُ ربَّك) أي: هل تستطيعُ سؤالَ ربِّك، والمعنى: هل تسأله ذلك من غير صارفٍ يَصرفُك عن سؤاله. والمائدةُ: الخِوانُ إذا كان عليه الطّعامُ، **وهي من: مادَهُ: إذا أعطاهُ** ورَفَدَه، كأنها تَـميدُ مَن تقدَّم إليه. ﴿وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾: نشهد عليها عند الذين لم يَحضروها من بني إسرائيلَ، أو نكونَ من الشاهدينَ لله بالوَحدانيّة ولكَ بالنُّبوةِ، عاكفينَ عليها، **على أن ﴿عَلَيْهَا﴾ في موضع الحالِ**، ....

قولُه: (إنْ كانت دَعْواكم للإيمانِ صَحيحةً)، وقلتُ: على التأويل الصَّحيح: واتَّقُوا اللهَ لأنكم مؤمنونَ، وسيجيءُ بيانُ أمثالِ هذا الشَّرطِ في قولِه تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا﴾ [الممتحنة: ١].

قولُه: (وهِي مِن مادَهُ: إذا أعطاهُ)، رَوى الزجَّاجُ عن أبي عُبَيدةَ: أنها مفعولةٌ، ولفظُها فاعلةٌ نحوَ: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، قال الزجَّاج: إنها فاعلةٌ مِن مَادَ يَمِيدُ: إذا تحرَّك، فكأنها تَميدُ بما عليها[1].

قولُه: (على أنّ ﴿عَلَيْهَا﴾ في موضع الحال) لا يَخْلو إمّا أن يكونَ حالاً مِنَ اسم «كان» على رأيِ مَن يُجوِّزُ إعمالَ «كان» في الحال، كما مَرَّ في قولِه تعالى: ﴿إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٩٤]، أو أن يكونَ حالاً مِنَ الضَّمير في الظَّرف الذي هُو خبَرُ «كان»، ولا يجوزُ الثاني لِما يَلزَمُ مِن تقَدُّم الحالِ على العامل المعنَويِّ، فتعيَّنَ الأوّلُ، قال ابنُ الحاجِب: وقدِ اختُلِف في مِثل: زَيْدٌ في الدارِ قائماً، فجوَّزَ بعضُهم تقديمَه؛ لأنّ التقديرَ: استَقَرَّ، أو: مُستقِرٌّ، وبعضُهم يجعَلونَ المقدَّرَ نَسْياً مَنْسِيّاً والظَّرفَ هُو العاملَ في المعنى، وهُو أرجَح؛ لأنه لم يَثبُتْ مثلُ: زيدٌ قائماً في الدارِ، في فصيح الكلام، ولأنه إذا صَار مِن قَبِيل المَنْسِيِّ صار في حُكم العَدَم وصَارتِ المعاملةُ معَ النائبِ عنه، كذلك مذهبُ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢٠).

وكانت دَعْواهم لإرادة ما ذَكَروا **كدَعْواهمُ الإيمانَ** والإخلاص.

وإنَّما سأل عيسى وأُجيبَ لِيُلزموا الحُجَّةَ بكمالها، ويُرسل عليهمُ العذابَ إذا خالفوا. وقرئ: (ويُعْلَم) بالياء على البناء للمفعول، (وتَعْلَمَ) (وتَكون) بالتاء، والضميرُ للقُلوب.

﴿ٱللَّهُمَّ﴾ أصلُه: يا الله، فحُذف حرفُ النِّداءِ وعُوِّضت منه الميمُ، و**﴿رَبَّنَآ﴾ نداءٌ ثانٍ. ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾** أي: يكون يوم نُزولها عيدًا. قيل: هو يوم الأحدِ ومن ثَمَّ اتَّخذه..

المحقِّقينَ في قولِك: سُقْيًا زيداً، أنّ «زيداً» معمولُ «سُقْيا» لا الفعلِ المحذوف؛ لأنه في حُكم المَنْسِيّ، بخلافِ قولِك: ضَرْباً زيداً؛ لأنّ حُكمَ الفعل باقٍ[1]، فإنْ قلتَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ حالاً منَ الضميرِ في ﴿ٱلشَّٰهِدِينَ﴾؟ قلتُ: لا يجوزُ؛ لأنّ ما في حَيِّزِ الصِّلة ومعمولِها لا يَتقدَّمُ على الموصُول.

قولُه: (**كَدَعْواهُمُ الإيمانَ**)، قيل: كما أنّ دَعْواهم للإيمانِ والإخلاصِ كانت باطلةً، كذلك دَعْواهم ما ذَكَروا مِن قولِه: ﴿نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ باطلةٌ، ثُم أجابَ عن سؤالٍ مقدَّر، وهُو أنه إذا كانت دَعْواهُم باطلةً كدعوتِهم، فلمَ سأَلَ عيسى عليه الصَّلاةُ والسَّلام المائدة؟ ولِمَ أجابَه الله تعالى؟ فأجابَ بأنّ ذلك لإلزامِ الحُجّة.

قولُه: (و**﴿رَبَّنَآ﴾ نداءٌ ثانٍ**). قال الزجّاج: زَعَمَ سِيبويهِ أنّ «اللهمَّ» كالصَّوت، وأنه لا يوصَفُ، وأنّ ﴿رَبَّنَآ﴾ منصوبٌ على نداءٍ آخَرَ[2]، وقد سَبَقَ في سُورةِ آل عمرانَ في قولِه: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] الكلامُ فيه[3].

---

(١) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ١٨٨).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢١).

(٣) المصدر السابق (١: ٣٩٤).

النَّصارى عيدًا. وقيل: العيدُ: السُّرورُ العائدُ، ولذلك يُقال: يومُ عيدٍ، فكان معناه تكون لنا سُرورًا وفَرحًا. وقرأ عبدُ الله (تكُنْ) على جواب الأمر، ونظيرُهما ﴿يَرِثُنِي﴾ (ويَرِثْني).

﴿لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ بَدَلٌ من ﴿لَنَا﴾ بتكرير العامِلِ، أي: لِـمَن في زماننا من أهل دِيننا ولِـمَن يأتي بعدَنا. وقيل: يأكُلُ منها آخِرُ الناسِ كما يأكُلُ أوَّلُهم. ويجوز للمتقدِّمين منّا والأتباعِ. وفي قراءة زيد: (لأُولانا وأُخْرانا) والتأنيث بمعنى الأُمَّة والجماعةِ. ﴿عَذَابًا﴾ بمعنى: تعذيبًا، والضَّميرُ في ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ﴾ للمصدر، ولو أُريدَ بالعذاب ما يُعذَّب به لم يكن بُدٌّ منَ الباء.

قولُه: (وقيل: العِيد: السُّرور)، فعلى هذا الضَّميرُ يعودُ إلى «المائدة»، ولم يحتَجْ إلى تقديرِ المضاف، قال أبو البقاء: يجوزُ أن يكونَ ﴿لَنَا﴾ خبَرَ «كان»، ويكونُ ﴿عِيدًا﴾: حالاً منَ الضَّمير في الظَّرف، أو: حالاً منَ الضَّمير في «كان» على قولِ مَن يقولُ: إنها عاملٌ في الحال[1].

قولُه: (وقيل: يأكُلُ منها آخِرُ الناس) يريدُ أنّ التكريرَ في ﴿لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ لرَفعِ التفاوُتِ بينَ قوم وقوم، يعني: لا تفاوُتَ بينَ مَن يأكُلُ أوّلاً ومَن يأكُلُ آخِراً لإنزالِ الله البركةَ فيها، ولذا قَدَّمَ المصنِّفُ آخِرَ الناس على أوّلِهم، ومِثلُه في التكريرِ المعنَويِّ قولُه تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢]، قال: «يريدُ الدَّيمومةَ ولا يقصِدُ الوقتَيْنِ المعلومَيْن»[2].

قولُه: (﴿عَذَابًا﴾ بمعنى: تعذيباً)، قال أبو البقاء: ﴿عَذَابًا﴾: اسمُ المصدَرِ الذي هُو التعذيبُ، كالسَّلام بمعنى التسليم فيَقَعُ موقِعَه، ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً به على السَّعَة[3].

قولُه: (والضَّميرُ في ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ﴾ للمصدَر)، قال صاحبُ «الكواشي»: المعنى: لا أُعذِّبُ مِثلَ تعذيبِ الكافرِ بالله وبعيسى ـ بعدَ نزولِ المائدة ـ أحَداً منَ العالَمين[4]. وقال أبو البقاء:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٧٤).

(٢) انظر: (١٠: ٥٦).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٧٤).

(٤) «تفسير الكواشي» (٢: ٦٥٦).

رويَ أنّ عيسى عليه السلامُ لـمّا أراد الدُّعاء لَبِسَ صُوفًا ثمَّ قال: اللَّهمَّ أنزلْ علينا، فنَزلتْ سُفْرةٌ حمراءُ بين غَمامَتَينِ؛ غَمامة فوقَها، وأخرى تحتَها وهم ينظرون إليها حتّى سَقطتْ بين أيدِيهم، فبكى عيسى عليه السَّلام، وقال: اللَّهمَّ اجعَلْني من الشاكرينَ، اللَّهمَّ اجعلْها رحمةً **ولا تَجعلْها مُثْلَةً وعُقوبةً**، وقال لهم: لِيَقُمْ أحسَنُكم عملًا يَكشِفُ عنها ويَذكُر اسمَ الله عليها ويأكل منها، فقال شمعونُ رأسُ الحواريِّينِ: أنتَ أَوْلى بذلك، فقام عيسى وتوضَّأ وصلّى وبَكى، ثم كَشَفَ المِنْديلَ وقال: باسمِ الله خير الرَّازقينَ، فإذا سَمكةٌ مَشويَّةٌ بلا فُلُوسٍ ولا شَوْكٍ تَسيلُ دَسَمًا، وعند رأسِها مِلْحٌ، وعند ذَنبِها خَلٌّ، وحولَها من ألوانِ البُقُولِ ما خلا الكُرّاثَ، وإذا خمسةُ أرْغِفَةٍ على واحدٍ منها زيتونٌ، وعلى الثاني عَسَلٌ، وعلى الثالث سَمْنٌ، ....

يجوزُ أن تكونَ الهاءُ للعَذاب، وفيه وَجْهان: أن يكونَ على حَذْفِ حرفِ الجرِّ، أي: لا أُعذِّبُ به أحداً، وأن يكونَ مفعولاً به على السَّعَة، ويجوزُ أن يكونَ ضميرَ المصدَر المؤكَّد، نحوَ: ظَنَنْتُهُ زيداً مُنطَلقاً ولا تعودُ الهاءُ على العذاب الأوّل، فإن قلت: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ﴾ صفةٌ لعذاب، وحينَئذٍ لا راجعَ من الصِّفة إلى الموصُوف، قلت: لمّا وَقَعَ الضَّميرُ موقعَ المصدَر والمصدَرُ جِنسٌ عامّ، و﴿عَذَابًا﴾: نكِرةٌ، كان الأوّلُ داخلاً في الثاني نحوَ: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ[1].

قولُه: (**ولا تجعلْها مُثْلةً وعُقُوبة**)، أراد بالمُثْلة: العقوبةَ الغريبةَ مثْلَ المَسْخ، قال في قولِه: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]: «لِـما في المَثَل منَ الغَرابة قالوا: فلانٌ مُثْلةٌ في الخيرِ والشرِّ، فاشتَقُّوا منه صفةً للعجيبِ الشأن»[2]، ومنهُ أنه ﷺ نَهى عن المُثْلة[3].

النِّهاية: يقال: مثَلتُ بالحَيَوان أمثُلُ به مَثْلاً: إذا قَطَعْتَ أطرافَه وشوَّهتَ به، ومثَلتُ بالقتيل: إذا جَدَعتَ أنفَه وأُذُنَـه أو شيئاً من أطرافِه، والاسمُ: الـمُثْلة.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٧٤).

(٢) انظر: (٢: ٢٢٨).

(٣) أخرجه البخاري (٤١٩٢) عن سمرة بن جندب رضي الله عنه.

وعلى الرابع جُبْنٌ، وعلى الخامس قَدِيدٌ، فقال شمعونُ: يا رُوحَ الله، أمِنْ طعام الدُّنيا أمْ من طعام الآخرة؟ قال: ليس منهما، ولكنّه شيءٌ اخترَعه اللهُ بالقُدرة العاليةِ، كُلوا ما سألتُم، واشكُروا اللهَ ويَزِدْكُم من فضلِه، فقال الحواريُّون: يا رُوحَ الله، لو أريتَنا من هذه الآية آيةً أخرى، فقال: يا سمكةُ احْيَي بإذن الله، فاضطَربَتْ ثم قال لها: عُودي كما كنتِ، فعادَتْ مَشْويَّةً، ثم طارتِ المائدةُ، ثم عَصَوا بعدَها فمُسِخوا قِردةً وخنازيرَ.

ورُويَ أنهم لـمّا سَمعوا بالشَّريطة وهي قولُه تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ قالوا: لا نريدُ، فلمْ تنزلْ. وعنِ الحسَنِ: والله ما نَزلتْ، ولو نَزلتْ لَـكان عيدًا إلى يوم القيامةِ؛ لقوله: ﴿وَءَاخِرِنَا﴾. **والصحيح أنها نَزلتْ.**

[﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ ١١٦]

قولُه: (وعن الحَسَن: والله ما نَزَلَتْ)، نَقَلَ القاضي عن مُجاهد: أنّ هذا مَثَلٌ ضَرَبَه اللهُ تعالى لمُقتَرِحي المعجِزات[١].

قولُه: (والصَّحيحُ أنها نَزَلَتْ) أي: المائدةُ، لقولِه تعالى: ﴿إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾، ولِما رَوَينا عن التِّرمذيِّ، عن عمّار بن ياسِر، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «أُنزِلَتِ المائدةُ منَ السماء خُبزاً ولحماً، وأُمِروا أن لا يَخُونوا ولا يَدَّخِروا لغَدٍ، فخانُوا وادَّخَروا ورَفَعوا لغَدٍ، فمُسِخُوا قِردةً وخنازيرَ»[٢].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٢)، وانظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٤: ١٢٤٨) و«جامع البيان» (٩: ١٣٠) و«الكشف والبيان عن تفسير القرآن» للثعلبي (٤: ١٢٧) والدر المنثور (٥: ٥٩٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٦١) عن عمار بن ياسر، وقال: هذا حديثٌ غريب، وأخرجه البزار (١٤١٩) وأبو يعلى (١٦٥١).

﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ مِنْ أن يكونَ لكَ شريكٌ. ﴿مَا يَكُونُ لِيٓ﴾: ما ينبغي لي. ﴿أَنْ أَقُولَ﴾ قولًا لا يَحِقُّ لي أن أقولَه، ﴿فِى نَفْسِى﴾: في قلبي، والمعنى: تَعلَم مَعْلُومي ولا أعلمُ معلُومَك، ولكنَّه سَلَكَ بالكلام طريقَ المُشاكَلَةِ، وهو من فَصيح الكلامِ وَبيِّنِه، فقيل:.....

قولُه: ﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ مِن أن يكونَ لك شَريكٌ)، فإن قلتَ: قولُه: ﴿ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ لا يقتَضي الشَّرِكة، بل يقتضي أنهمُ اتَّخَذوهُما إلهَيْنِ مِن دُونِ الله، على أنه يُوهِمُ إنكارَ الإفراد، ولأنهم لوِ اتَّخَذوهُما إلهَيْنِ معَه لكان جائزاً؛ لأنك إذا قلتَ: اتَّخذتُ فلاناً دُوني حبيباً: جازَ إنكارُ إفرادِه بالاتِّخاذ، وأجابَ الراغبُ: أنّ قولَه: «مِن دُوني» يَحتمِلُ وجهَيْنِ، أَحَدُهُما: إنكارُ اتِّخاذِهما معبودَين وعدَمُ اتِّخاذِه معبوداً، وذلك أنهم لمّا عَبَدوهُما معَه كان عبادتُهم له غيرَ معتَدٍّ بها؛ لأنّ اللهَ تعالى لا يَرضَى أن يُعبَدَ معَه غيرُه، والثاني: أنّ دُونَ هاهنا للقاصِرِ عن الشيء، وهُم عَبَدوا المسيحَ وأُمَّه، فهما توصَّلا إلى عبادةِ الله كما عَبَدَ الكفّارُ الأصنامَ حيث قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، فكأنه قيل: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ﴾ متوصِّلينَ بنا إلى الله؟ ﴿قَالَ سُبْحَٰنَكَ﴾ متنزِّهَينِ عن ذلك.

قولُه: (سَلَكَ بالكلام طريقَ المُشاكَلة)، يعني: لو لم تُقَلْ: ﴿مَا فِى نَفْسِى﴾، لم يَـجُزْ أن يقالَ: ﴿وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾؛ لأنه لا يجوزُ أن يُطلَقَ على الله ابتداءً اسمُ النَّفْس، قال الزجّاج: النفسُ في كلامِهم لمعنَـيَيْن، أحدُهما: قولُهم: خرَجَتْ نفْسُ فُلان، وفي نفْسِ فلانٍ أن يفعَلَ كذا، وثانيهما: جُملةُ الشيءِ وحقيقتُه، تقولُ: فلانٌ قتَلَ نفْسَه، أي: ذاتَه، وليس معناه أنّ القتلَ وقَعَ ببعضِه، فمعنى ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى﴾ أي: ما أُضمِرُه ولا أعلَمُ ما في حقيقتِك وما عندَك عِلمُه، أي: تَعلَمُ ما أعلَمُ ولا أعلَمُ ما تعلَم[1].

وقلتُ: ولا بدَّ منَ الإقرارِ بالمشاكَلة؛ لأنّ «ما في النفس» ـ إن أُريدَ المُضمَراتُ ـ فلا مطابقَة من جانب الله، فيجبُ القولُ بالمشاكَلة، وإن أُريدَ ما في الحقيقةِ والذاتِ فالمُشاكَلةُ من حيثُ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٨٠).

﴿فِي نَفْسِكَ﴾ لقوله: ﴿فِي نَفْسِي﴾. ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾: **تقريرٌ للجُملتينِ معًا**، لأنَّ ما انطوَتْ عليه النُّفوسُ من جُملة الغُيوبِ، ولأنَّ ما يَعلمُه علّامُ الغُيوبِ لا ينتهي إليه علمُ أحدٍ.

[﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ * إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ١١٧-١١٨]

﴿أَنِ﴾ **في قوله:** ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ **إنْ جعلتَها مفسِّرة لم يكنْ لها بدٌّ من مُفسَّر،...**

الإدخالُ في الظَّرفية على أنْ لا بدَّ منَ القولِ به مِن جانبِ العَبْد؛ لأنّ المرادَ ما في الضَّمير؛ لقولِه: ﴿فِي نَفْسِي﴾: في قَلْبي، الراغبُ: ويجوزُ أيضاً أن يكونَ القَصْدُ إلى نَفْيِ النّفْس عنهُ، فكأنه قال: تَعلَمُ ما في نفْسي ولا نفْسَ لكَ فأعلَمَ ما فيها، كقولِ الشاعر:

لا تَرى الضَّبَّ بها يَنْجَحِرْ(١)

أي: لا ضَبَّ ولا جُحْرَ بها، فيكونَ منَ الضبِّ الانجحار.

قولُه: (﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾: **تقريرٌ للجُملتَيْنِ معاً**). قال القاضي: تقريرٌ للجُملَتَيْنِ باعتبارِ مفهومِه ومنطوقِهِ(٢). وقلتُ: دَلَّ تصَدُّرُ الجُملة بإنّ، وتوسيطُ الفَصْل، وبناءُ المبالغة، والجَمْعُ المُحلَّى باللام، أنّ شيئاً منَ الغَيْبِ لا يَعزُبُ عن عِلمِه البتّةَ.

قولُه: (**في قوله:** ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ **إن جعلتَها مفسِّرة**) إلى آخره، قال صاحب(٣) «الفرائد» رحمه الله: قولُه: «لم تخْلُ مِن أن تكونَ بَدَلاً من ﴿أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ أو منَ الهاء» مختَلٌّ؛ لأنّ الوجهَ أن

---

(١) سبق تخريجُه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٣).

(٣) من بداية الفقرة إلى هنا أثبته من (ط)، ولم يرد في غيرها من الأصول.

والمفسَّرُ إمّا فعلُ القولِ، وإمّا فعلُ الأمرِ، وكلاهُما لا وجهَ له، أمّا فِعلُ القولِ فيُحكى بعدَه الكلامُ من غير أن يُتوسَّط بينَهما حرفُ التَّفسير، لا تقولُ: ما قلتُ لهم إلا: أنِ اعبُدوا اللهَ، ولكن: ما قلتُ لهم إلّا: اعبُدوا اللهَ. وأمّا فِعلُ الأمرِ فمُسنَدٌ إلى ضميرِ الله عزَّ وجلَّ، فلو فسَّرتَه بـ﴿أَعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾، لم يَستقمْ، لأنَّ اللهَ تعالى لا يقول: اعبُدوا الله ربِّي وربَّكم، وإنْ جعلتَها موصولةً بالفعل لم تَـخْلُ مِنْ أنْ تكونَ بَدَلًا مِن ﴿مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾ أو مِنَ الهاءِ في ﴿بِهِۦٓ﴾ وكلاهُما غيرُ مستقيم، لأنَّ البَدَلَ **هو الذي يقومُ مَقامَ المُبدَلِ منه، ولا يُقال: ما قلتُ لهم إلّا: أنِ اعبُدوا الله، بمعنى: ما قلتُ لهم إلّا عبادتَه؛ لأنّ العبادةَ لا تُقال**، وكذلك إذا جعلتَه بَدَلًا منَ الهاءِ؛ لأنّك لو أقمتَ ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ مقامَ الهاءِ، فقلتَ: إلا ما أمرْتَني بأنِ اعبُدوا اللهَ، لم يَصِحَّ لبقاءِ الموصولِ بغيرِ راجعٍ إليه مِنْ صِلَتِه.

يقالَ: إنْ جعلتَها موصُولةً بالفعل لم يَخْلُ مِن أن يكونَ بَدَلاً أو عَطفَ بيان، فإن كان بدَلاً لم يَخْلُ مِن أن يكونَ بَدَلاً مِنْ ﴿مَآ أَمَرْتَنِى﴾ أو منَ الهاء في ﴿مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾، وكذا إنْ كان عطفَ بيانٍ للهاء، ثُمّ أقولُ: تأويلُ القولِ لا يَصحُّ منه إذا كان في التقسيم قسمٌ يصحُّ، وهُو أن يكونَ عطفَ بيان؛ لأنّ التأويلَ عندَ الضَّرورة، وفائدةُ التقسيم ثُبوتُ الضَّرورة ليَثبُتَ جوازُ التأويل.

قولُه: (**هُو الذي يقومُ مقامَ المُبدَلِ منه**) غيرُ سديد؛ لأنه قال في «المفصَّل»[1] : لا يجبُ ذلك؛ لأنك تقولُ في «زيدٌ رأيتُ غُلامَه رجُلاً صالحاً»: إنّ «رجُلاً صالحاً» بَدَلٌ مِن «غُلامَه»، معَ أنه لا يقومُ مقامَه؛ لأنك لو قلتَ: زيدٌ رأيتُ رجُلاً صالحاً، كان فاسداً. سَلَّمْنا، ولكنْ لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ بدَلاً من ﴿مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾، ويصحَّ أن يقومَ مقامه؟

قولُه: (**ولا يقال: ما قلتُ لهم إلّا: أنِ اعبُدوا الله، بمعنى: ما قلتُ لهم إلّا عبادتَه؛ لأنّ العبادةَ لا تقالُ**). قلتُ: لا نُسلِّمُ ذلك، ويُمكنُ أن يقال معناه: ما قلتُ لهم إلّا عبادتَه بالنَّصب، أي:

---

(١) «المفصل في صناعة الإعراب» ص١٥٧.

....

الزَمُوا عبادتَه، ويكونُ هُو المرادَ مِنْ ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ﴾، وتكونُ الجُملةُ وهي: الزَمُوا عبادتَه: بدَلاً مِنْ ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ﴾ مِن حيث إنها في حُكم المفرَد؛ لأنها مَقُولةٌ، و﴿مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ﴾ مفرَدٌ لفظاً وجُملةٌ. يعني سَلَّمْنا ولكنْ لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ بدَلاً منَ الهاء معَ أنه لم يَصِحَّ أن يقالَ: إلّا ما أمَرْتَني بأنِ اعبُدوا الله؛ لِـما مَرَّ أنه[1] يَصِحُّ أن يُقال: زيدٌ رأيتُ غُلامَه رجُلاً صالحاً بَدَلٌ مِن غُلامَه، معَ أنه لم يَصِحَّ أن يُقالَ: زيدٌ رأيتُ رجُلاً صالحاً، لعَدَم الراجع إلى المبتدأ، وقد ذَكَرَ مختَصَراً منهُ صاحبُ «التقريب».

وقال القاضي: يجوزُ أن يكونَ ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾: خَبَرَ مبتدإٍ محذوف، أو: مفعولَ مُضمَر، أي: هُو، أو: أعني[2].

وقلتُ: في قولِه: «لم يستَقِمْ؛ لأنَّ اللهَ تعالى لا يقولُ: اعبُدوا اللهَ ربِّي وربَّكم» نَظَرٌ لِما لا يَجوزُ أنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ نَقَلَ معنى كلام الله بهذه العبارة، كأنه قيل: قلتُ لهم شيئاً سِوى قولِك لِي: قُلْ لهُم: اعبُدوا اللهَ كما سَبَقَ في قولِه تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغۡلَبُونَ وَتُحۡشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٢] على قراءةِ الياء التَّحتانية[3]، وقد نَصَّ الزجّاجُ أنَّ ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ يجوزُ أن يكونَ في مَوضِعِ خَفْض على البَدَلِ منَ الهاء، و﴿أَنِ﴾: موصُولةٌ بـ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾، ومعناه: إلّا ما أمَرْتَني به بأنْ يَعبُدوا الله، ويجوزُ أن يكونَ مَوضِعُها نَصْباً على البَدَلِ مِن ﴿مَآ﴾، المعنى: ما قلتُ لهم شيئاً إلّا أنِ اعبُدوا الله، أي: ما ذَكَرْتُ لهم إلّا عبادةَ الله[4]، وهذا قريبٌ مِن قولِ المصنِّف: «ما أمرْتُهم إلّا بما أمَرْتَني به بأنِ اعبدوا الله»؛ لأنه أيضاً وضَعَ ذكَرْتُ موضعَ القَوْل، قال المصنِّف: كان الأصلُ ما أمرْتُهم إلّا بما أمَرْتَني به، فَوَضَعَ القولَ مَوضِعَ الأمرِ نزولاً على قضيّةِ الأدبِ الحَسَنِ لئلّا يجعَلَ نفسَه وربَّه آمِرَيْنِ معاً، ودَلَّ على الأصل بإقحام ﴿أَن﴾ المفسِّرة.

---

(١) قوله: «مرَّ أنه» سقط من (غ).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٣).

(٣) «التيسير في القراءات السبع» ص٦٧ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٧١).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٨١).

فإن قلتَ: فكيف يُصنعُ؟ قلتُ: يُحمل فِعلُ القولِ على معناه، لأنَّ معنى ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ ﴾: ما أمرتُهم إلا بما أمرتَني به، حتّى يستقيمَ تفسيرُه بـ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾. ويجوزُ أن تكونَ ﴿أَن﴾ موصولةً عطفَ بيانٍ للهاء، لا بَدَلًا.

﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾: رقيبًا كالشاهِدِ على المشهودِ عليه، أمنعُهم من أنْ يقولوا ذلك ويَتديَّنُوا به ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ تَمنعُهم منَ القول به بما نَصبْتَ لهم منَ الأدِلَّة، وأنزلتَ عليهم منَ البيِّناتِ، وأرسَلتَ إليهم منَ الرُّسلِ.

قولُه: (ويجوزُ أن تكونَ ﴿أَن﴾ موصُولةً عطفَ بيانٍ للهاء)، قال في «الانتصاف»: أرادَ بعطفِ البيان السَّلامةَ مِن طَرْحِ الأوّلِ وخُلوَّ الصِّلة مِن عائد، ولم يَفْصِل في «المُفصَّل»[١] بينَ عطفِ البيان والبَدَل، إلّا في مِثلِ قولِه:

أنا ابنُ التارِك البَكْريِّ بِشْرٍ[٢]

وأنّ المعتَمَدَ في عطفِ البيان الأوّل، والثاني موضِّح، وفي البَدَلِ المعتمَدِ الثاني، والأوّلُ بساطٌ له[٣].

قولُه: (﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾: رقيباً)، فإن قلتَ: إذا كان «الشهيدُ» بمعنى «الرَّقيب» لِمَ عَدَلَ منهُ إلى «الرَّقيبِ» في قولِه: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ معَ أنه ذَيَّلَ الكلامَ بقولِه: ﴿وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾؟ قلتُ: خُولِفَ بينَ العبارَتَيْنِ ليميِّزَ بينَ الشهيدَيْن والرقيبَيْن، فكونُه عليه الصَّلاةُ والسّلامُ رقيباً ليس كالرَّقيبِ الذي يَمنَعُ ويُلزِم، بل هُو كالشاهِدِ على المشهودِ عليه ومَنْعِه بمجرَّدِ القول، وأنه تعالى هُو الذي يمنَعُ مَنْعَ الإلزامِ بنَصْبِ الأدِلّة وإنزالِ البيِّناتِ وإرسالِ الرُّسُل.

---

(١) «المفصل في صناعة الإعراب» ص١٦٠.

(٢) البيت للمرار بن سعيد الأسدي، انظر: «كتاب سيبويه» (١: ١٨٢) و«تاج العروس» (٢٢: ٣٥٢).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٩٦).

﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ الذيـن عرفتَهم عاصِينَ جاحِدينَ لآياتك، مكذِّبينَ لأنبيائـك. ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ﴾: القـويُّ القـادرُ على الثَّـواب والعقـاب ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾: الذي لا يُـثِيبُ ولا يُعاقبُ إلا عن حكمةٍ وصوابٍ.

فإنْ قلتَ: قولُه: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ بعدَ قولِه: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾، أليس مِن قَبِيل قولِ المصنِّف قبلَ هذا في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]: «لا عِلمَ لنا بما كان منهم بعدَنا وأنّ الحُكمَ للخاتمة»، فكيف رَدَّه هناك بقولِه: «وكيفَ يخفَى عليهم أمرُهم وقد رأَوْهم سُودَ الوجوه»، كما سَبَقَ بيانُه؟ قلتُ: ليس منهُ؛ لأنّ عيسى عليه الصَّلاةُ والسَّلام في صَدَدِ التنصُّلِ والتبرِّي عمّا نُسِبَ إليه منَ الكلمةِ الشَّنْعاءِ وإثباتِها فيهم، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ أي: «الذين عَرَفتَهم عاصِينَ وجاحِدينَ لآياتِك ومكذِّبينَ لأنبيائك»، كما قال، فأين هذا مِن ذلك؟

قولُه: (﴿عِبَادُكَ﴾: الذين عَرَفتَهم) جَعَلَ الإضافةَ في ﴿عِبَادُكَ﴾ بمنزلةِ التعريفِ باللام للعَهْد. الراغب: إنْ قيل: كيفَ قال: ﴿عِبَادُكَ﴾ و«العبدُ» أكثرُ ما يقالُ فيمَن عبَدَ لا فيمَن مُلِك، وهُم لم يَعبُدوا اللهَ في الحقيقة، إذ قد عَبَدوا عيسى وأُمَّه؟ قيل: بل «العبادُ» مستعمَلٌ معَ الله، فيقال: الناسُ عبادُ الله ولا يقال: عبادُ الأميرِ إلّا على التشبيه، و«العبيدُ» يقالُ في الله وفي غيرِه، ثُمّ الناسُ كلُّهم يعبُدونَ اللهَ تسخيراً وقَهْراً وإنْ لم يعبُدوهُ طَوْعاً، فإنهم إذا عَبَدوا غيرَه على أنه المُنعِمُ عليهم فهُم يَعبُدونَ اللهَ لأنه هو المُنعِم، وعلى هذا: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، فإن قيلَ: لو كانوا يعبُدونَ اللهَ بفعلِهم لَـما ذُمُّوا؟ قيل: إنّمـا يُذَمُّونَ بقَصْدِهم فيما يفعَلون؛ لأنهم يقصِدونَ عبادةَ غيرِ الله، والإنسانُ مُثابٌ ومعاقَبٌ بنيَّتِه، ولهذا قال: «الأعمالُ بالنيات»[1].

وإن قيل: كيف قال: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾، وجوابُ الشَّرط إنّما يَصِحُّ فيما يَقَعُ في

---

(١) أخرجه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧) عن عمر بن الخطاب.

فإن قلتَ: المغفرةُ لا تكونُ للكُفّار، فكيف قال: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾؟ قلت: ما قال: إنّك تغفر لهم، ولكنَّه بَنى الكلامَ على: إن غَفرتَ، فقال: إن عذَّبْتَهم عَدَلْتَ؛ لأنهم أحِقّاءُ بالعذاب، وإن غَفرتَ لهم معَ كُفرِهم لم تَعدَمْ في المغفرة وَجْهَ حكمةٍ؛ **لأنّ المغفرة حسنةٌ لكلِّ مجرمٍ في المَعْقول**، بل متى كان الجُرْمُ أعظمَ جُرمًا كان العَفْوُ عنه أحسَنَ.

وقوع الشَّرط، وقد عُلِمَ أنّ هؤلاءِ عبادُه عَذَّبَهم أو لم يُعَذِّبْهم؟ قيل: هذا الكلامُ فيه إيجاز، وتقديرُه: إنْ تُعذِّبْهم فإنك تُعذِّبُ عبادَك، أي: مَن أمَرْتَهم بعبادتِكَ: تنبيهاً أنهم لم يَعبُدوك فاستحَقُّوا عقابَك، إن قيل: وكيف جازَ أن يقول: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ فيُعَرِّض بسؤالِه العفوَ عنهم معَ عِلمِه أنه تعالى قد حَكَمَ بأنه مَن يُشرِكْ بالله فقد حَرَّمَ اللهُ عليه الجَنّةَ؟ قيل: إنّ هذا ليس بسؤال، وإنّما هُو كلامٌ على طريقِ إظهارِ قُدرتِه تعالى على ما يريدُ وعلى مقتضَى حُكمِه وحِكمتِه، ولهذا قال: ﴿إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ تنبيهاً أنه لا امتناعَ لأحدٍ من عِزّتِه، فلا اعتراضَ في حُكمِه وحِكمتِه، ولم يقُل: «الغفورُ الرحيم» وإنِ اقتضاهُما الظاهرُ، قال:

أذنبــتُ ذنبــاً عظـيماً ... وأنــت للعفــوِ أهــلُ
فــإنْ غَفَـرْتَ ففـضلٌ ... وإن جَزيتَ فعَـدْلُ[١]

قولُه: (**لأنّ المغفرةَ حسَنةٌ لكلِّ مجرم في المعقول**)، قال الإمام: غُفرانُ الشِّركِ جائزٌ عندَنا وعندَ جمهورِ البَصْريِّينَ منَ المعتزِلة، قالوا: لأنّ العقابَ حَقُّ الله تعالى على المذنِبِ، وليس في إسقاطِه على الله تعالى مَضَرَّة، فوَجَبَ أن يكونَ حَسَناً، بل دَلَّ الدَّليلُ السَّمعيُّ في شَرْعِنا على أنه لا يقَعُ، فلعلّ هذا الدَّليلَ ما كان موجوداً في شَرْع عيسى عليه الصَّلاةُ والسلام[٢].

وقال القاضي: إنْ تُعَذِّبْهم فإنّك تُعذِّبُ عبادَك، ولا اعتراضَ على المالكِ المطلَق فيما يفعَلُ بمُلكِه، وإن تَغفرْ لهم فلا عَجْزَ ولا استقباحَ، فإنك القادرُ القويُّ على الثوابِ والعقاب،

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٥٠٤-٥٠٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٦٠).

[﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴾ ١١٩]

قرئ ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ﴾ بالرَّفع والإضافة، وبالنصب إمّا على أنه ظرفٌ لـ﴿ قَالَ ﴾،...

وأنّ المغفرةَ مُستحسَنةٌ لكلِّ مُجرم، فإنْ عَذَّبتَ فعَدْلٌ، وإن غَفَرتَ ففضلٌ، وعدَمُ غفرانِ الشِّرك بمقتَضَى الوعيدِ فلا امتناعَ فيه لِذاتِه ليُمنَعَ الترديدُ والتعليق(١).

الراغب: قيل(٢): هذا ليس بسؤال، وإنّما هُو كلامُ الله تعالى على طريقِ إظهارِ قُدرتِه على كلِّ ما يريدُ وعلى مقتضَى حُكمِه وحِكمتِه، وتنبيهٌ أنه تعالى جَمَعَ القُدرةَ والحِكمةَ، فهُو قادرٌ على أن يفعَلَ أيَّ المقتضَيَيْنِ أرادَ، أي: ولهذا قال: ﴿أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ ولم يقصِدْ سؤالَ الغُفْرانِ للكَفَرةِ مِنهم، وإلى نحوِ هذا قَصَدَ الشاعرُ بقولِه:

أذنبـتُ ذنبـاً عظـيماً وأنـت للعفـوِ أهـلُ
فـإن غَفَـرْتَ ففـضلٌ وإن جَزَيتَ فَعـدْلُ(٣)

الانتصاف: إنه لم يوافِقِ السُّنة؛ فإنهم يُجَوِّزونَ العفوَ عن الكافرِ عقلاً، لكنِ السَّمعُ يمنَعُ منه، ولا المعتزلة؛ إذْ مُعتقَدُهم امتناعُها على الله عَقْلاً لمُناقضتِها الحِكمةَ(٤).

قولُه: (وبالنَّصب(٥) إمّا على أنه ظَرْفٌ لـ﴿ قَالَ ﴾). أبو البقاء: أي: قال اللهُ تعالى هذا القولَ في يومِ ينفَعُ الصَّادقينَ صِدقُهم(٦)، والقولُ هُو: ﴿يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ﴾

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٤).

(٢) من هنا إلى آخر الفقرة: هكذا هو في الأصول الخطية، وقد ورد بلفظه تقريباً آخرَ الفقرة السابقة أيضاً، لكن من غير نسبة إلى الراغب، والله أعلم.

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٥: ٥٠٥).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٩٦).

(٥) «التيسير في القراءات السبع» ص٧٥ و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٩).

(٦) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٧٧).

وإمّا على أن ﴿هَٰذَا﴾ مبتدأٌ، والظرفُ خبرٌ، ومعناه: هذا الذي ذَكَرنا من كلام عيسى واقعٌ ﴿يَوْمُ يَنفَعُ﴾. **ولا يجوزُ أن يكونَ فتحًا كقوله تعالى:** ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ [الانفطار: ٩] لأنه مضافٌ إلى مُتمكِّنٍ. وقرأ الأعمشُ: (يومٌ ينفع) بالتَّنوين، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ [البقرة: ٤٨].

فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ إن أُريدَ صِدْقُهم في الآخرة، فليستِ الآخرةُ بدارِ عَملٍ، وإن أُريدَ صِدْقُهم في الدُّنيا **فليس بمُطابقٍ لِما وَرَد فيه**.........

وجاء على لفظِ الماضي على نحوِ ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، وليس ما بعدَ ﴿قَالَ﴾ على الحكايةِ في هذا الوَجْهِ كما في الوَجْهِ الآخَر.

قولُه: (**ولا يَجُوزُ أن يكونَ فَتْحاً كقولِه تعالى:** ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾). رَوَى أبو البقاءِ عن الكوفيِّينَ: ﴿يَوْمَ﴾ في موضع رَفْع: خَبَرُ «هذا»، ولكنّه بُنِيَ على الفَتْح لإضافتِه إلى الفعل، قال: وعندَهم يجوزُ بناؤه وإن أُضيفَ إلى مُعرَّف، وعندَنا لا يجوزَ إلّا إذا أُضيفَ إلى مَبْني[١]، وأنشَدَ الإمامُ للنابغة:

على حينَ عاتبتُ المَشِيبَ على الصِّبا[٢]

وقال: بُني لإضافتِه إلى الماضي، وكذلك قولُـه: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ لإضافتِه إلى ﴿لَا﴾[٣]، وقياسُ الأسماءِ أن لا تُضافَ إلّا إلى المفرَدات، فلمّا خولِفَ في هذه الأسماءِ القياسُ المذكور، وأُضيفَ إلى الجُمَل، كانت مؤوَّلةً بمصدَرِها فهُو مفرَدٌ في المعنى، والمخالفةُ في الثاني أكثرُ، فلا يُرتكَبُ إلّا عندَ الضَّرورة.

قولُه: (**فليس بمطابِقٍ لِـما وَرَدَ فيه**)، يعني: ورودُ الآية لا يُطابِقُ إرادةَ صِدقِ المكلَّفينَ

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٧٧).

(٢) البيت للنابغة الذبياني، انظر: «ديوانه» ص٧٩.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٦٨).

لأنه في معنى الشَّهادةِ لعيسى عليه السلامُ بالصِّدق فيما يُجيب به يومَ القيامة؟ قلت: معناه الصِّدقُ المُستمرُّ بالصادقينَ في دُنياهم وآخرتِهم. وعن قتادةَ: مُتكلِّمان تكلَّما يومَ القيامةِ، أمّا إبليسُ فقال: إنّ اللهَ وعدَكم وعدَ الحقِّ، فصَدقَ يومئذ وكان قبل ذلك كاذبًا، فلم يَنفعْهُ صِدقُه، وأمّا عيسى عليه السلام فكان صادقًا في الحياة وبعدَ المَماتِ، فنَفعَه صِدقهُ.

[﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌۢ﴾ ١٢٠]

فإن قلتَ: في السَّماواتِ والأرضِ العُقلاءُ وغيرُهم، فهلّا غَلَّب العُقلاءَ، فقيل: «ومَن فيهنَّ؟» قلت: «ما» يتناولُ الأجناسَ كلَّها تناوُلًا عامًّا، ألا تراكَ تقولُ إذا رأيتَ شَبحًا من بعيدٍ: ما هو؟ قبل أن تَعرفَ أعاقِلٌ هو أم غيرُه؟ **فكان أَوْلَى بإرادة العُموم.**

الحاصِلِ في الدُّنيا؛ لأنّ قولَه: ﴿يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ في بيانِ شأنِ شهادةِ الله تعالى بصِدقِ عيسى عليه الصّلاةُ والسّلامُ فيما يجيبُ به اللهَ تعالى يومَ القيامة، وهُو قولُه: ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ﴾ [المائدة: ١١٦] إلى قولِه: ﴿فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، كأنه تعالى يقولُ: صَدَقتَ فيما أجَبْتَ به، وهذا لا يكونُ في الدُّنيا فكيف قال: ﴿يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ ولم يقُلْ: «صَدَقْتَ» ليُطابق مقتضى الظاهر؟ وأجابَ: أنّ عيسى عليه الصَّلاةُ والسلامُ لمّا مَهَّدَ عُذرَه بتلك العباراتِ الفائقةِ البالغةِ في التبرِّي عما يُنسَبُ إليه ونزَّهَ اللهَ التنزيهَ، قابَلَه اللهُ تعالى بالشَّهادةِ له بالصِّدق بما هو أبلغُ ممّا أتى به في التنصُّل حيث عَمَّ المكلَّفين كلَّهم وعَمَّ أوقاتَهم المختصَّةَ بالصِّدقِ كلَّها ليَدخُلَ عليه الصَّلاةُ والسلامُ في ذلك العامِّ دخولاً أوّلياً.

قولُه: (فكان أَوْلَى بإرادةِ العموم)، يعني: المقامُ يقتضي العمومَ و«ما» أعَمُّ مِن غيرِها، فكان[1] أَوْلَى في الإيرادِ. وبيانُ المقام ما ذَكَرَه القاضي، قال: في الآيةِ تنبيهٌ على كَذِبِ النَّصارى

---

(١) في (ص): «وكان».

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ سُورةَ المائدةِ أُعطِيَ منَ الأجرِ عشر حسناتٍ، ومُحِيَ عنه عشرُ سيِّئاتٍ، ورُفع له عشرُ دَرَجاتٍ، بعَدَدِ كلِّ يهوديٍّ ونصرانيٍّ يتنفَّس في الدُّنيا».

وفسادِ دَعْواهم في المسيح وأمّه، وإنّما لم يقُلْ: ومَن فيهِنَّ تغليباً للعُقَلاء، وقال: ﴿وَمَا فِيهِنَّ﴾ اتّباعاً لهم ـ غير أولي العلم ـ إعلاماً بأنهم في غايةِ القُصُور عن معنى الرُّبوبية والنزولِ عن رُتبةِ العُبودية، وإهانةً لهم وتنبيهاً على المجانَسةِ المُنافية للأُلوهيّة؛ ولأنّ ما يُطلَقُ متناوِلاً للأجناس كلِّها فهُو أَوْلى بإرادةِ العموم[1]، واللهُ تعالى أعلم.

* * *

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٥).

فهرس زُمَر الآياتِ المفسَّرة

* * *